

شرح التَّصْرِیحِ عَلَى التَّوَضِیْعِ

أَوْ التَّصْرِیحِ بِمَضْمُونِ التَّوَضِیْعِ فِي النَّجْوِ

وهو شرح للشيخ خالدين بن عبد الله الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الزنصارى

تحقيقه
يَحْمَدُ بَاسِلُ عَيْنُونِ السُّوَدِ

المجلد الأول



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: *Sharḥ al-Taqrīḥ 'alā al-Tawḍīḥ*
(A book in Arabic syntax)

Author: Al-Ṣayḥ Ḥalīd al-ʿAzhari

Editor: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd

Publisher: Dar Al-kotob Al-ilmiyah

Pages: 1824 (3 volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 2nd

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح

المؤلف: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى

المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 1824 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الثانية

منشورات دار الكتب العلمية



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

جميع حقوق النشر محفوظة للدار الإسلامية والعلمية محفوظة

لجميع الكتب العلمية محفوظة

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة لتجهيز الكتاب كاملاً أو

جزئياً أو تسجيله على أي وسيلة كانت أو بوسائله على الكمبيوتر

أو برمجته على أي وسائل أخرى (إلا بموافقة الناشر خطياً).

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et expose au contournement à des poursuites judiciaires.

الطبعة الثانية

٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

منشورات دار الكتب العلمية

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الطرقات، شارع البحري، بناية متكاتف

Ramel Al-Zarif, Baitoury Str., Metakatt Bldg, 1st Floor

مطابق: ١٥١١١١١١ - ١٥١١١١١١

الفرع: صومون القبة - مبنى دار الكتب العلمية

Aramous Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

صومون: ١٥١١١١١١ - ١٥١١١١١١

رأس الصلح - بيروت - لبنان

هاتف: ٨٨٨٨٨٨٨٨ - ٨٨٨٨٨٨٨٨

فاكس: ٨٨٨٨٨٨٨٨ - ٨٨٨٨٨٨٨٨

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

ISBN 2-7451-3006-4



9 782745 130066

مقدمة المحقق

الحمد لله وحده لا شريك له ، أستعينه وأستغفره وأتوب إليه ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .
وبعد :

فإن الألفية (الخلاصة) لابن مالك (هي منظومة تعليمية للنحو في حوالي ألف بيت ، قُلِّدَ فيها ألفية ابن معط ، وألفها لابنه محمد الأسد)^(١) .

وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء وعنايتهم ما لم يحظ به كتاب آخر ، فقد أحصى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي^(٢) تسعاً وأربعين كتاباً شُرِّحت فيه الألفية .

ولعل أقدم هذه الشروح هو شرح ابن الناظم الذي قل فيه الصفدي : (وهو شرح فاضل منقًى منقًح . وخطاً والده في بعض المواضع ، ولم تُشرح الخلاصة بلحسن ولا أسدً ولا أجزل على كثرة شروحها ، وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس للتنبيه)^(٣) .

ولقي هذا الشرح الجليل اهتمام العلماء أيضاً ، فوضعوا له تعليقات وشروحات^(٤) .

وجاء ابن هشام بعد ابن الناظم ، وشرح الألفية في كتابه التوضيح « أوضح المسالك » .

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٧/٥ ، والرواق بالوفيات ٢٠٦/١ سطر ١١ .

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٨/٥ - ٢٩١ .

(٣) المواقف بالوفيات ٢٠٥/١ .

(٤) ذكر بروكلمان في تاريخه ٢٧٨/٥ - ٢٧٩ أسماء خمسة كتب قُلت على شرح ابن الناظم .

ولقي هذا الكتاب من علماء العربية فتصدّوا لشرحه والتعليق عليه ، ولعل من أهم هذه الشروح الكتاب الذي بين يدينا ، أي « شرح التصريح بمضمون التوضيح » للشيخ خالد الأزهرى . وقد عُرف لهذا الكتاب طبعتان خلتا من الضبط .

وكنت أرغب أن يوفقني الله تعالى إلى تحقيق هذا السفر العظيم من التراث ، فلعلت على عاتقي خدمة الكتاب بما يليق به من تحقيق وضبط وشرح وفهرسة .

وقد بدأت الكتاب بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف ذكرت فيها اسمه ونسبه وحياته العلمية والثقافية ، ثم تحدثت عن منهجه في هذا الشرح وعن أهمية هذا الشرح .

ثم ذكرت منهج التحقيق الذي اتبعته ، وهو منهج اتبعته في الكتب التي قمت بتحقيقها مثل « الاقتضاب ، والدرر اللوامع ، وأساس البلاغة ، وشرح ابن الناظم . . . » .

ولا أدعي الكمال في عملي هذا ، وحسبي أنني أخلصت في العمل ، وبذلت جهداً تشي به صفحات هذا الشرح ، وبسم عنه ما أودعته في الحواشي .

وأرجو من الله أن يكون التوفيق حالفني في إخراج هذا الكتاب على نحو يرضى به العلماء .

والله أسأل أن يهدينا إلى الحق وإلى ما فيه مرضاته .
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

محمد ياسر عيون السود
دمشق ٢٠٠٠/٢/١١

المبحث الأول :

حياته :

أ - اسمه ونسبه وكنيته^(١) :

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى ،
الشافعى ، النحوى ، المصرى ، المعروف بالوقاد ، ويصاحب كتب التراكيب .

ب - مولده ونشأته :

ولد الأزهرى فى جرجة بصعيد مصر سنة ٨٣٨ هـ . وكان طفلاً حين رحل مع
أبيه إلى القاهرة التى قرأ فيها القرآن ، وغتصر أبى شجاع ، ثم تحول إلى جامع الأزهر
ليعمل وقلاً ، فعرف بذلك . وأثناء قيده بهذه المهنة سقطت منه فتيلة على كراس أحد
الطلبة ، فشتمه وعيره بالجهل ، فترك الوقفة ، وأكب على طلب العلم ، فبرع وأشغل
الناس ، وكان عمره حينذاك ستاً وثلاثين سنة .

ج - وفاته :

توفى الأزهرى فى اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة ٩٠٥ هـ ، بعد أن حج ،
ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة ، وله من العمر سبعة وستون عاماً .

المبحث الثانى :

شيوخه وتلاميذه :

أ - شيوخه^(٢) :

١ - إبراهيم العجلونى .

٢ - الزين الأبناسى^(٣) .

٣ - أحمد بن محمد الشمسى^(٤) : من علمه التفسير والحديث والنحو ، توفى سنة

٨٧٢ هـ .

٤ - التقي الحصينى^(٥) : تلقى منه علوم البيان والمعاني .

(١) انظر ترجمته فى : الأعلام ٢/٢٩٧ . بذائع الزهور ٣/٤٢٥ . المخطوط الجديدة لعلى مبارك ١٠/٥٣ . دائرة

المعارف الإسلامية ٢/٧٥ . رياض الجنات ٣/٢٦٦ - ٢٦٧ . شذرات الذهب ٨/٢٦٦ . الكواكب المسائرة

١/١٨٨ . المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٣٥٩ . معجم المؤلفين ٤/٩٦ . هدية العارفين ١/٣٤٣ .

(٢) الضوء اللامع ٣/١٧١ - ١٧٢ .

(٣) ترجمته فى الأعلام ١/٧٥ .

(٤) الضوء اللامع ٢/١٧٤ .

(٥) ترجمته فى الأعلام ٢/٩٦ .

٥ - تغري برقي القلاري : لازمه الأزهري ، فقرره تغري برقي في الجمع الذي
بنه الدوادار بجان الحليلي .

٦ - داود المالكي .

٧ - الشهاب السجيني .

٨ - السيد علي تلميذ ابن الجليدي : تلقى منه علم الفرائض والحساب .

٩ - عبد الدائم الأزهري : تلقى منه المقلعة الجزرية .

١٠ - عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان ، فخر الدين المقسي^(١) : توفي سنة

٨٧٧ هـ .

١١ - علي بن عبد الله السنهوري : عالم اللغة والقراءات والأصول^(٢) ، توفي سنة

٨٨٩ هـ .

١٢ - الزين المارداني .

١٣ - محمد بن أحمد العبلي^(٣) .

١٤ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي^(٤) : من علماء التاريخ والحديث ، توفي سنة

٩٠٢ هـ .

١٥ - محمد بن عبد المنعم الجوجري^(٥) : من فقهاء مصر .

١٦ - يحيى بن محمد بن إبراهيم الأمين الأقصراني^(٦) : شيخ الحنفية في زمانه ،

توفي سنة ٨٨٠ هـ .

١٧ - يعيش المغربي .

ب - تلاميذه^(٧) :

١ - أحمد بن يونس بن محمد بن الشلي^(٨) .

(١) الضوء للامع ٢٤٩/٥ .

(٢) الضوء للامع ٢٤٩/٥ .

(٣) بنية الرعاة ٧٥/٢ - ٧٦ .

(٤) الضوء للامع ٢/٨ .

(٥) الضوء للامع ١٣٣/٨ .

(٦) الضوء للامع ٢٤٠/١٠ .

(٧) الضوء للامع ١٧١/٣ ، والفكرات السائرة ٦٨/١ .

(٨) الأعلام ٢٧٦/١ ، والفكرات السائرة ٦٨/١ .

٢ - خضر المالكي^(١) .

٣ - عطية الضرير .

٤ - نور الدين اللقاني .

٥ - ابن هلال النحوي^(٢) .

المبحث الثالث : مؤلفاته :

أ - مؤلفاته المطبوعة :

- إعراب ألفية ابن مالك = تمرين الطلاب في صناعة الإعراب .

١ - الألفاظ النحوية : ذكر الزركلي في الأعلام ٢٩٧/٢ أنه مطبوع ، وورد اسمه في إيضاح المكنون ١١٨/١ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٢ - التصريح بمضمون التوضيح : وهو موضوع التحقيق والدراسة وسأفرد له فصلاً خاصاً .

٣ - تمرين الطلاب في صناعة الإعراب : اشتهر هذا الكتاب باسم « التركيب » ، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو ، طبع في القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ ، كما طبعه الهوريني سنة ١٢٩٤ هـ في أربع مجلدات ، وطبع أيضاً في مصر سنة ١٣٧٠ هـ .

٤ - الزبدة في شرح البردة : طبع ببغداد ، وهو شرح لبردة البوصيري . وورد اسمه في إيضاح المكنون ٢٢٩/٢ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٥ - شرح الأجرومية : وهو شرح لمقدمة ابن أجروم ، ذكر الزركلي في الأعلام ٢٩٧/٢ أنه مطبوع ، وله عدة طبعات ، منها طبعة امستردام سنة ١٧٥٦ م ، وطبعة بولاق سنة ١٢٥٩ هـ ، وطبعة تونس سنة ١٢٩٠ هـ .

٦ - شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية : طبع ببولاق سنة ١٢٥٢ هـ .

٧ - المقدمة الأزهرية في علم العربية : طبع ببولاق سنة ١٢٥٢ هـ .

٨ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : وهو شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، طبع بمصر سنة ١٣٧٠ هـ على هامش كتابه « تمرين الطلاب » ، كما حققه عبد الكريم مجاهد وسعيد عبد الهادي ، وطبع بمؤسسة الشرق للنشر والترجمة سنة ١٩٨٥ م .

(١) الكواكب السائرة ٦٨/١ .

(٢) الضوء اللامع ١٧١/٣ ، والكواكب السائرة ١٩٤/٣ .

ب - مؤلفاته المخطوطة :

١ - إعراب الأجرومية : ورد اسمه في كشف الظنون ١٧٩٧ . وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٨ .

٢ - إعراب الكفلية ؛ وهو إعراب لكفلية ابن الحاجب : ورد اسمه في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٤٤ .

٣ - تفسير آية : ﴿ لا أقسم بمواقع النجوم ﴾ : ورد اسمه في هدية العارفين ٣٤٤/١ .

٤ - الحواشي الأزهريّة في حل ألفاظ المقدمة الجزرية : وهو في علم التجويد . ورد اسمه في إيضاح المكنون ٥٤٢/٢ ، وهدية العارفين ٢٩٧/٢ .

٥ - القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجلي : وهو رسالة نحوية ألفها على الفوائد الضبائية لعبد الرحمن الجلي ، وورد اسمه في كشف الظنون ١٣٧٢/٢ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٦ - مختصر الزبدة في شرح البردة : ورد اسمه في كشف الظنون ١٣٣٣/٢ .

سبب تأليف شرح التصريح :

ذكر الأزهري سبب تأليفه للتصريح فقال في مقدمته^(١) : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمل الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تغمله الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يلتأ أحد بمثاله ؛ ولم ينسج ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسفر عن وجوه غلراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجب ، وقد ذكرت ذلك لمصنّفه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاهمه ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير المجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه ، وكنت أنت المشار إليه لما غثلت بين يديه ، وخاطبتك بهذا الخطاب ، فانهضْ وبادرْ للأجر والثواب . فلستخرت ربَّ العباد ، وشعرتُ ساعد الاجتهاد ، وشرحته شرحاً كشف خفاياه ، وأبرز أسرارهِ وخباياه ، وباح بسرهِ المكنوم ، وجمع شمله بأصله المنظوم ، وصيَّته « التصريح بضمون التوضيح » .

(١) شرح التصريح ٣/١ .

شرح الأزهرى مصاد كتابه مستشهداً بآراء النحويين واللغويين مما تضمنته مصنفاتهم، وكان كثيراً يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه، وتلحظ ما كان يُغفل المصدر الذي نقل منه بعض المسائل. وفيما يأتي أسماء المصادر التي صرح بها:

- | | |
|--------------------------------------|---|
| أدب الكاتب : ابن قتيبة . | الإيضاح : أبو علي الفارسي . |
| أحكام لو وحتى : ابن هشام . | البحر المحيط : أبو حيان . |
| الأذكار : النووي . | البدیع فی النحو : ابن الزكي . |
| الارتشاف . | اليسيط : ابن العلي . |
| أسرار البلاغة : الجرجاني . | اليسيط : الواحشي . |
| اشتقاق البلدان : أبو الفتح اعمداني . | البغداديات : الفارسي . |
| الأصول : ابن السراج . | تلج اللغة : الجوهري . |
| أغلاط الزعشري : ابن معزوز . | تحفة التسهيل : ابن مالك . |
| الإفصاح : ابن هشام الخضراني . | تحفة العروس : التجاني . |
| الأفعال : ابن طريف . | التحفة : ابن مالك . |
| الأفعال : ابن القطاع . | التذكرة : أبو حيان . |
| إقامة الدليل : ابن هشام . | التذكرة : أبو علي الفارسي . |
| الإقناع : السيرافي . | التذكرة : ابن هشام . |
| الألفية : ابن معط . | الترشيح : خطاب الماردي . |
| أسماء ابن الخليل . | الترقيص : محمد بن المعلى الأزدي . |
| أسماء ابن الشجري . | التسهيل : ابن مالك . |
| الأمثال السائرة . | تصرف العزي . |
| انتصاب لغة : ابن هشام . | تفسير البيضاوي . |
| الإنصاف : ابن الأنباري . | التقريب (٤) . |
| الأنوفج في النحو : الزعشري . | التكملة : الفارسي . |
| الأوسط : الأخفش . | التلخيص البيهقي : الجرجاني . |
| الإيضاح : ابن الخليل . | تلخيص شرح أبي حيان : الماردي . |
| الإيضاح : الخصاف . | التلخيص : القزويني . |
| الإيضاح : أبو علي الفارسي . | تهذيب الأسماء : النووي . |
| | التوضيح على ألفية ابن مالك : ابن هشام . |

التوضيح على الجامع الصحيح : ابن مالك .
 التوفلثة : الشلوين .
 الجامع : الخطيب البغدادي .
 الجامع الصغير : ابن هشام .
 الجمل : الزجاجي .
 حاشية على التوضيح : عبد القادر المكي .
 حاشية على توضيح الألفية : أحمد بن عبد الرحمن .
 الحجة : أبو علي الفارسي .
 الخليلات : أبو علي الفارسي .
 حلية الأولياء : أبو نعيم .
 حماسة أبي تمام .
 حواشي التسهيل : ابن هشام .
 حواشي سنن أبي داود : المنذري .
 حواشي الصحاح : ابن بري .
 حواشي على الألفية : ابن هشام .
 حواشي على كتاب سيويه : الأخفش .
 حواشي على كتاب سيويه : مبرمان .
 حواشي ابن مبرمان .
 حواشي العنقد : الأبهري .
 حواشي الزجاج على ديوان الأدب : الزجاج .
 حواشي ابن هشام .
 الخطاريات : ابن جني .
 الخصائص : ابن جني .
 الخلاصة : ابن مالك .
 الخلاصة : ابن هشام .
 ذرة الغواص : الحريزي .
 ديوان الأدب .
 رسالة الغفران : المعري .

رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة : ابن هشام .
 الروض الأنف : السهلي .
 سبك المنظوم .
 سفر السعلاة : السخاوي .
 سنن النسائي الكبرى .
 شذور الذهب .
 شراح الشافية .
 شرح أبيات الجمل : البطليوسي .
 شرح أبيات كتاب سيويه : الأعلام الشتمري .
 شرح الأجرومية : الشهاب البجائي .
 شرح إصلاح المنطق : ابن سيده .
 شرح إيساغوجي في المنطق : الكاظمي .
 شرح الإيضاح : ابن عصفور .
 شرح بئات سعد : ابن هشام .
 شرح البحرين .
 شرح البردة : ابن هشام .
 شرح التسهيل : أبو حيان .
 شرح التسهيل : خالد الأزهرى .
 شرح التسهيل : ابن عقيل .
 شرح التسهيل : ابن مالك .
 شرح التسهيل : المراي .
 شرح التسهيل : ابن هشام .
 شرح التلخيص : التفتازاني .
 شرح الجزولية : الأبهني .
 شرح الجزولية : ابن الخباز .
 شرح الجزولية : أبو عبد الله محمد التفري .
 شرح الجمل : ابن عصفور .
 شرح الجمل : ابن الفخار .

- شرح الحمل الصغير : ابن عصفور .
 شرح الحماسة : ابن جني .
 شرح الحماسة : ابن ملكون .
 شرح الحضراوي .
 شرح النعماني .
 شرح ديوان كثير : ابن السكيت .
 شرح السراجية (٩) .
 شرح الشافية : الجارودي .
 شرح الشافية : السيد .
 شرح شافية ابن الحاجب : ابن الناطم .
 شرح الشذور .
 شرح شذور الذهب : ابن هشام .
 شرح شواهد ابن الناطم : ابن هشام .
 شرح الشواهد : ابن هشام .
 شرح الشواهد الصغرى : ابن هشام .
 شرح الشواهد الكبرى : ابن هشام .
 شرح العمدة : ابن مالك .
 شرح غريب تصريف المازني : ابن جني .
 شرح الفصول : ابن إياز .
 شرح الفصيح : البطلوسي .
 شرح القصارى : حسن شاه البقالي .
 شرح القطر : ابن هشام .
 شرح قطر الندى .
 شرح الكافية : ابن مالك .
 شرح كتاب سيبويه : ابن خروف .
 شرح كتاب سيبويه : السيرافي .
 شرح كتاب سيبويه : الصفار .
 شرح الكتاب : السيرافي .
 شرح الكتاب : النحاس .
 شرح الكشف : البعني .
 شرح اللب : جمل الدين النركارا .
 شرح اللباب .
 شرح السمعة : ابن هشام .
 شرح لمع ابن جني : أبو البقاء العكبري .
 شرح المختصر : الجرجاني .
 شرح المعلقات : أبو جعفر النحاس .
 شرح المفتاح : السيد الجرجاني .
 شرح المفصل : ابن يعيش .
 شرح المفصل : ابن الحاجب .
 شرح المفصل : الفخر الرازي .
 شرح المفصل : الكمال الأنصاري .
 شرح المقالات : ابن ظفر .
 شرح المنظومة : ابن الحاجب .
 شرح موجز ابن السراج : أبو الحسن ابن الأهوازي .
 شرح المواقف .
 شرح النظم : المرادي .
 شرح النظم (شرح الخلاصة) : ابن الناطم .
 شرح الهادي : ابن بابشاذ .
 شرح المفصل .
 الشيرازيات : الفارسي .
 الصالح .
 الصالح : الجوهري .
 صحيح البخاري .
 الضياء .
 الطارقة : ابن خالويه .
 طبقات الشعراء : ابن قتيبة .
 عملة الطالب : ابن هشام .

- العين : الحليل .
 الغرة : ابن الدعان .
 الفردوس : (٩) .
 الفصيح : ثعلب .
 القاموس الخيط : الفيروزآبادي .
 القد : ابن جني .
 قطر الندى .
 القواعد الصغرى : ابن هشام .
 الكافي في النحو : أبو جعفر النحاس .
 الكافية : ابن مالك .
 الكتاب : سيويه .
 كتاب أبي الحسن الميثم .
 الكشف : الزغشري .
 الكفاية : ابن الخيز .
 الكفاية : المبرد .
 اللب : الإسفرائيني .
 الشمحة : أبو حيان الأندلسي .
 لغات القرآن : الفراء .
 اللمع الكاملية : عبد اللطيف .
 المبهج : ابن جني .
 المتوسط : الأسترايلي .
 المختص : ابن جني .
 الحكم : ابن سيده .
 المنخل : المبرد .
 مختصر الأنساب : ابن السيد .
 مسائل الزجلجي .
 مسند الشافعي .
 المستوفي : أبو سعيد علي بن مسعود .
 المصباح في النحو : المطرزي .
- المطول : التفتازاني .
 معاني الحروف : الزجاجي .
 معاني القرآن : الأخفش .
 معجم الطبراني .
 المغني : ابن هشام .
 المفتاح : الأمين الغلي .
 المفصل : الزغشري .
 مقامات الحريري .
 المقتضب : المبرد .
 المقرب : ابن عصفور .
 المكمل في عبارة المفصل : مظهر الدين
 الشريف الرضي محمد .
 المنصف : ابن جني .
 المنقد .
 منية الألباب : ابن أنلج .
 الموطأ : ابن مالك .
 نتائج الفكر : السهيلي .
 نتيجة القواعد : ابن أباز .
 نتيجة المطارحة : ابن أيلز .
 نقد المقرب : أبو إسحاق الجزري .
 نقد المقرب : ابن الحاج .
 نكت الحاجية : ابن الناطم .
 النكت الحسن : أبو حيان الأندلسي .
 النهاية : ابن الخيز .
 النواذر : أبو علي القالي .
 الهمزتين : أبو زيد الأنصاري .
 الوقف والابتداء : ابن الأنباري .
 اليراقيت : أبو عمر الزاهد .

أهمية كتاب التصريح :

- يعد كتاب التصريح ذو أهمية كبيرة ، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :
- ١ - أنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك « التوضيح » لابن هشام .
 - ٢ - أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتب مفقودة لم تصل إلينا ، مثل : أغلاط الزخشري لابن معزوز ، والبسيط لابن العليج ، والترقيص للأزدي ، وشرح المفصل للكمال الأنصاري ، وشرح لمع ابن جني للعكبري ، ومختصر الأنساب لابن السيد البطليوسي ، ونقد ابن الحاج على مقرب ابن عصفور ، وغير ذلك من الكتب التي عفت عليها يد الزمان .
 - ٣ - أنه يعد متممًا لكتاب أوضح المسالك « التوضيح » ، فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام من شرح بعض القضايا النحوية .
 - ٤ - استطراده الواسع في شرح القضايا النحوية .
 - ٥ - استطراده في شرح قصة مثل ، ومن ذلك تعليقه على المثل : « الصيف ضيعت اللين »^(١) ، والمثل : « أشغل من ذات النحين »^(٢) ، والمثل : « أصبح ليل »^(٣) ، وغيرها من الأمثل التي ساقها في متن كتابه .
 - ٦ - أنه كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى ، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحًا وإيضاحًا ، مثل : حواشي ابن هشام ، وشرح شذور الذهب ، وشرح قطر الندى ، ومعني اللبيب .
 - ٧ - وقوفه عند آراء الكثير من النحاة ، مثل : الأخفش والزخشري وسيبويه وابن مالك وابن الناطم .
 - ٨ - انتصاره لابن مالك على ابنه بدر الدين الذي خالف أبه في بعض المسائل النحوية .
- تلك الأمور وغيرها جعلت شرح التصريح من الكتب الأكثر تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه ، ووضعوا له شروحًا وحواشي .
- فمن أخذ عنه : الصبان والحضري ، وعن وضع حاشية على الكتاب الشيخ ياسين ، وقد طبع الكتاب بهامش شرح التصريح .

(١) انظر شرح التصريح ٩٠/٢ .

(٢) انظر شرح التصريح ٩٤/٢ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢٠٩/٢ .

لقد ترك شرح التصريح أثرًا واضحًا في النحو العربي ، امتد منذ تأليفه وحتى عصرنا الحاضر ، ولا يكاد باحث في النحو يغرب عنه هذا الكتاب ، ولا يمكنه تجاهله إذا كان يبحث في علم النحو العربي .

منهج الأزهري :

تعددت أساليب شراح التوضيح « أوضح المسالك » في تناول مادته^(١) ، كما اختلفت مناهجهم . ويثلخص منهج الأزهري في النقط العشر الآتية التي حددها هو نفسه في مقلمة كتابه حيث قل : وشحتة بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمّة :

أحدها : أنني مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أنني تنبعت أصوله التي أخذ منها ، وربما شرحت كلامه بكلامه . ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أنني ذكرت ما أحمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أنني كملت بيت كل شاعر مما اقتصر على شطره ، وعزوته إلى قائله ، إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً ، حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدليل على طبق المدعى .

خامسها : أنني ضبعت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبادئها .

سادسها : أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم بما يقضى به على الصحيح .

ثامنها : أنني ذكرت غالباً علل الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أنني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أنني بينت المواضع التي اعتمداً مع أنها من أبحاثه . ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته .

(١) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٧٩/٥ - ٢٨١ أحد عشر كتاباً في شرح أوضح المسالك .

النسخ المعتمدة في تحقيق شرح التصريح :

تعلمت النسخ الخطية لشرح التصريح وتوزعت في كثير من مكتبات العالم ، وقد وجدت في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق عشر نسخ خطية لهذا الكتاب ، فاخترت منها نسختين هما :

١ - النسخة (أ) : تقع في مجلدين ، يضم الأول ٣٦٥ ورقة ، والثاني ٣٥٠ ورقة ورقمها ٦٩٣١ ، كتبت هذه النسخة بخط معجم مع بعض الشكل ، وكتب المتن والفواصل باللون الأحمر ، وعند الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي عشرين سطراً ، في كل سطر حوالي عشر كلمات ، ولهذه النسخة هامش بعرض ٤ سم ، والنسخة مصححة من قبل محمد أمين عابدين سنة ١٢١٨ هـ ، واسم ناسخها محمد بن خضير بن خضر الوليلي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٨ هـ ، وعلى غلاف النسخة قيود تَمَلِّك باسم إسماعيل بن مصطفى الميداني ومحمد أمين عابدين وعبد الرزاق الحموي ومحمد العمري ومحمد راغب القتايي .

وانخذلت هذه النسخة أصلاً أقيمت عليه النصّ الخفّ ورمزت لها بالحرف (أ) .

٢ - النسخة (ب) : تضم ٣٥١ ورقة ، ورقمها ٩٨٧٢ ، كتبت بخط نسخي متفاوت خالية من الضبط ، وكتب اللون والفواصل باللون الأحمر ، وعند الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي خمس وعشرون سطراً ، في كل سطر حوالي تسع عشرة كلمة ، ولهذه النسخة هامش بعرض ٣ سم ، واسم ناسخها أحمد بن يحيى بن محمد الأكرم الحنفي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٦ هـ .

٣ - النسخة (ط) : والمقصود بها النسخة المطبوعة ، وتقع في جزأين ، وهي طبعة مصورة في دار الفكر ببيروت عن طبعة مصرية قديمة ، وبهامشها حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح ، وهي نسخة لم تسلم من التصحيف والتحريف والسقط ، وخالية من الضبط والشكل .

وقد عارضت النسخة الأصل (أ) مع النسختين (ب) ، (ط) ؛ وذكرت فروقات النسخ في الحواشي . وقد استقلت منهما أو من إحداهما في تقويم نص النسخة (أ) ، وحصرت ما أضفته منهما بين قوسين معكوفتين [] .

منهج التحقيق :

- حاولت جاهداً أن أخرج هذا الكتاب إخراجاً علمياً ، متحرّياً الدقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج ، وأبرز هذا المنهج في النقاط التالية :
- ١ - أثبت فروق النسخ ، وإن كان بعضها ضئيلاً ، لاختلاف روايات الكتاب ، ولما في ذلك من فائدة يعرفها أهل العلم .
 - ٢ - أثبت أرقام مطبوعة بيروت بين معكوفتين تسهياً للباحث والمراجع .
 - ٣ - خرجت الآيات القرآنية والقراءات التي وردت في بعض الآي ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأشعار ، والأمثال ، والأخبار ، ومقالات العلماء من كتبهم أو من مظانها . وفي تخريج الشعر أحلت على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع ، ثم أحلت على كتب العربية إن كان من شواهدنا ، ثم أحلت على أسنات المصادر ، واستقصيت التخريج .
 - ٤ - رقت الشواهد الشعرية المشروحة والتي استشهد بها الأزهري ، واستثنت من الترقيم أبيات الشعر التي كان يسوقها الأزهري تنمة لشاهد استشهد به .
 - ٥ - رقت أبيات الألفية ، مثلما فعلت في تحقيقي لشرح ابن الناطم . ولم أقم أبيات الألفية في الحواشي ، لأنني ذكرت الألفية كاملة في الفهارس ؛ وإن كان الأزهري أسقط بعض أبياتها ؛ ليستفيد منها الباحثون .
 - ٦ - ميزت قول ابن هشام الذي شرحه الأزهري بتحيره وجعله بحرف مختلف أسود غامق ، وبين قوسين () .
 - ٧ - ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، وعينت بشكل خاص بضبط الآيات القرآنية ، وكلمات شواهد الشعر .
 - ٨ - زدت في مواضع قليلة ما رأيت أن النص لا يقوم إلا به ، وجعلته بين معكوفتين [] .

كما قيد بالمرادى ولا يوظف ههنا الكلام في المضاف اليها الا ان
 في قوله لا تصاف وفي قوله لا تصاف في قوله لا تصاف في قوله لا تصاف
 لا يفتك في قوله لا تصاف في قوله لا تصاف في قوله لا تصاف
 ولا يفتك في قوله لا تصاف في قوله لا تصاف في قوله لا تصاف
 خوفا من قوله لا تصاف في قوله لا تصاف في قوله لا تصاف
 الله وظاهر كلام المرادى ان ما سبق ان من يقول لعمري نقول
 الا اننا قد قال بعد ان قال ذلك وكذا لكن في قوله لا تصاف
 فافهم الى ان اخواتها لا تضاف استعمالا وان كانت
 تقع اسما لواحده لا لثلاثة وهي النعم فاعلم ان الله تعالى
 في آية الرجيم والمأبى وتقدم الله وحده وصال الله
 تعالى من لا يفتك بعد وهذا آخر النصف الاول
 من شرحنا انتم جميع للشيخ خالده رحمه
 الله ورضي عنا ورضاه

بشرح هذا الخبر
 وشرحنا له في
 هذا الموضع
 البشير

الذي بناه في شرح
 آية
 تكم

استثنى هذا الخبر قراءة من
 اوله الى آخره ولا يفتك في قوله
 على جناب الشيخ العالم العارف
 والمفتي المصنف المصنف
 ومسيرته معكم من به ومع الفضل
 ما سر جناب الشيخ في كتابه
 المعروف بخطه المسمى بـ
 بركة جوده وبما في نظره في قوله
 ووردنا انما هذا الموضع في حياته
 امين ورحمة الله عليه
 ابن خلدون
 محمد بن عبد الله
 في شهر ربيع
 سنة ١٠٢٨

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (١)

[خطبة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢] الحمد لله الملهم لتحميدته حمداً موافقاً لنعمه ومكافئاً لمزيته . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، [٣] شهادة تخلص في توحيدته . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، أشرف خلقه وأعظم عبيده ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده . وبعد ؛ فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني ؛ خالد بن عبد الله الأزهري ؛ عامله الله بلطفه الخفي وأجره على عوائد بره الخفي : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تفعله الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يلت أحد بمثاله ؛ ولم ينسج ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسفر عن وجوه غدراته النقب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب ، وقد ذكرت ذلك لصنفة في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناده الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير المجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر الغملة من أبناء جنسه ، وكنت أنت المشرئ إليه لما تمثلت بين يديه ، وخطبتك بهذا الخطاب ، فانهاضٌ وبلزٌ للأجر والثواب . فاستخرت رب العباد ، وضممتُ ساعد الاجتهاد ، وشرحت شرحاً كشف [١/٢] خفاياه ، وأبرز أسرارهِ وخباياه ، وباح بسرهِ المكتوم ، وجمع مثله بأصله المنظوم ، وصميت « التصريح بمضمون التوضيح » ، ووشحته بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمة :

أولها : أنني مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها: أنني تتبعت أصوله التي أخذتها، وربما شرحت [٤] كلامه بكلامه .
ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها: أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها: أنني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره ؛ وعزوته إلى قائله ،
إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً ، حتى
يشم به التقريب . وهو سوق الدليل على طبق المدعى .

خامسها: أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن
فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبادئها .

سادسها: أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك
معرفة شرح كل مسألة .

سابعها: أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم
بما يفتى به على الصحيح .

ثامنها: أنني ذكرت غالباً علل الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في
الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها: أنني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما يخالف فيه
التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها: أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أمثاته . ومن فوائد ذلك
معرفة كونها [٢/ب] من عندياته .

أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المستورة ،
وأعوذ بالله من شر الحاسدين ، الذين ﴿ يَرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ ﴾ [التوبة/ ٣٢] ، وأسأل فضل مَنْ حَسَنَ خِيَمَتَهُ ^(١) ؛ وسَلِمَ من داء الحسد أدِيمَه ،
إذا عثر على شيء مما طغى به القلم ؛ أو زلّت به القدم ؛ أن يدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر
قلبه ؛ إن الإنسان علل النسيان ، وإن الصَّفْحَ عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف . وإن
الحسنات يُنْعِمْنَ السيئات . وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

وينحصر في علمي النحو والتصريف ، وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود ، وأنه أخذ أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان أبو الأسود كوفي الدار ، بصري المنشأ ، ومات وقد أسن . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء ؛ بفتح الهاء وتشديد الراء ، نسبة إلى بيع الثياب الهروية ؛ وكان تخرج بأبي الأسود ؛ وأدب عبد الملك بن مروان ، ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر ؛ أولهم عنبسة الفيل ، كان اسم أبيه معدان ، قتل فيلاً لعبد الله بن عمر بن كريب فسُمي معدان الفيل ؛ وسُمي ابنه عنبسة الفيل . وثانهم ميمون الأقرون ، وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني ، والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاه وأبو الحارث . ثم خلف هؤلاء عبد الله ابن إسحاق الحضرمي ؛ وعيسى بن عمر [٥] الثقفي ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ ثم الخليل ابن أحمد الفراهيدي ؛ ثم سيبويه ؛ والكسائي ، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين ، كوفيًا وبصريًا ، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وخلف الكسائي الفراء . ثم جاء بعد ذلك صالح بن [٦] إسحاق الجرمي ، ويكر بن عثمان المازني ، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد ، وجاء بعد إسحاق الزجاج ؛ وأبو بكر بن السراج ؛ وابن درستويه ؛ وأبو بكر محمد بن مبرمان ، ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن ابن عبد الغفار الفارسي ؛ وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيراقي ؛ وعلي بن عيسى الرُماني ؛ ثم أبو الفتح بن جني ؛ ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ؛ ثم الزحشري ؛ ثم ابن الحاجب ؛ ثم ابن مالك ؛ ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب .

ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ، ووافق بوفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين وسبعمائة . وله من المصنفات المغني ؛ والتوضيح ؛ وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ؛ ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات ؛ وشرح التسهيل في عدة مجلدات ؛ قيل : ولم يكمل ، وشرح الشواهد الكبرى ؛ والصغرى ؛ والشذور ؛ والقطر وشرحهما ؛ وشرح لغة أبي حيان ؛ وأحكام لو وحتى ؛ وانتصب لغة ؛ وفضلاً وجراً في قوهم ؛ الدليل لغة ؛ وفضلاً عن أن يكون كنا ، وهلم جراً ؛ كل منها في جزء لطيف ، وشرح بانث سعاد ، وشرح البردة ، وإقامة الدليل على صحة التحليل ، والتذكرة في خمسة عشر جزءاً ؛ والجامع الصغير ؛ وحواشي التسهيل في مجلدين ، وغير ذلك . وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين .

[شرح خطبة الكتاب]

قل الشيخ رحمه الله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم ، وعملاً بقول النبي الكريم : « كُلُّ أَمْرٍ نِي بِل [٣/ب] لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَرُ ، وذاهب البركة » . رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي ، والتوفيق بينه وبين حديث : « لا يبدأ فيه بلحمد لله فهو أجزم » أي مقطوع البركة ، ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر ، لأن كلا منهما ذكر .

وقد جاء في بعض الروايات : « لا يبدأ فيه بذكر الله » وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسمة على الابتداء الحقيقي ؛ بحيث لا يسبقه شيء . وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي ، وهو ما بعد البسمة ولم يعكس ، لأن حديث البسمة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المثال ، [٧] وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص ، كخاتم حديث^(١) .

وقيل : المضاف هنا مقحم ؛ جيء به لإرشاد حسن الأداء . وقيل : الاسم هنا بمعنى التسمية . وقيل : في الكلام حذف مضاف ؛ تقديره باسم مسمى الله . ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى ؛ هل هما متغايران أم لا ؟ الأول رأي المعتزلة ، والثاني قول الأشعري . وقيل لا ولا^(٢) ، وهو مذهب أهل النقل ، ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه . والتحقيق أن الخلاف لفظي ، وذلك أن الاسم إذا أُريد به اللفظ فغير المسمى ، وإن أُريد به

(١) قوله : « كخاتم حديث » أي بناء على أنها إضافة بيانية ، أي خاتم هو حديث ، فالمراد بـ « الله » لفظه

لا ذاته العلوية . « حاشية بس ٥/١ » .

(٢) أي لا متغايران ، ولا غير متغايرين . « حاشية بس ٧/١ » .

ذات الشيء فهو عينه ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى . قال الإمام الرازي : إنا لم نجد شيئاً معتدّاً به في النزاع أنّ الاسم هل هو عين المسمى أو غيره هو . والله : علم على الذات المعبود بالحق . وقيل : وهو وصف مشتق من الإله^(١) . وقيل : أصله لاها بالسريانية ، فعرب بمحض الألف [٨] الأخيرة ؛ وإدخال الألف واللام عليه ، وتفتيح لامه إذا افتتح ما قبله وانضم . و« الرحمن » : [٩/٤] فعلان من رحم ؛ بالكسر ؛ كغضبان من غضب ؛ صفة مشبهة ؛ لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين ؛ أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم ، كما في قولك : فلان يعطي ، لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدّد ، وقيل علم ، و« الرحيم » : فعيل من رحم أيضاً ، كمريض من مرض ، لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم ، واشتقاقهما من الرحمة ، وهي هنا مجاز عن الإنعام . قال الإمام الرازي : إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملائمته ، وهذه قاعدة في كل مقام . (الحمد لله) : الحمد لغةً : الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، فيكون موردّه خاصاً ، وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها ، [٩] فيكون متعلقه علماً . والشكر على العكس ؛ لكونه لغةً فعلاً ينشأ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الشاكر ، فيكون موردّه اللسان والجنان ، ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر ، فكل منهما أعمّ وأخصّ من الآخر بوجه ، ففي الفضائل حمد فقط ، وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط . وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر ، والحمد ؛ عرفاً ؛ فعلاً يشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، والشكر ؛ عرفاً ؛ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله له . فالشكر أخصّ مطلقاً لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعماً على الشاكر فقط ، ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد .

واعلم أنّ صرف العبد الجميع واحداً اعتباراً كالشكر ؛ وإن كان أفعلاً [٩/٤] حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي ، فحصل من ذلك ستة أقسام ، حمدان لغوي وعرفي . وشكران كذلك ، وحمد وشكر لغويان ، وحمد وشكر عرفيان ، وحمد لغوي وشكر عرفي ، وحمد عرفي وشكر لغوي ، ويثبت لك بأنّي توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه ، وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين ، وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق ، وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو .

(١) أي من التحير ، مصدر أله .

واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ؛ ودلالة على الدوام والثبات .
وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب
الكشاف في تقديم الفعل في : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾^(١) [علق/١] ، وإن [١٠] كان ذكر الله
أهم نظراً إلى ذاته و« أن » في الحمد : للاستغراق ، وقيل للجنس ، وقيل للعهد ، واللام في
« لله » للملك أو للاستحقاق ، وقيل للتعليل ، والمعنى على الأول : جميع الحمد مملوكة لله
أو مستحقة له ، وعلى الثاني : جميع الحمد ثابتة لأجل الله .

فإن قيل : ما معنى كون حمد العباد لله تعالى ، مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ،
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم ؟ فالجواب : أن المراد منه تعلق الحمد لله ؛ ولا يلزم من التعلق
القيام كتعلق العلم بالعلومات . (رب) : معناه مالك ، صفة من ربه يُرى فهو رب . وقيل
هو في الأصل مصدر بمعنى التربية ؛ وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً ، ثم وصف به
للمبالغة كما وصف بالعدل ، وهو من أسماء الله تعالى ، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً ،
كرب الدار ، ومنه : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [يوسف/٥٠] وقد استعمل في المالك [١/٥] لأنه
يحفظ ما يملكه . (العالمين) : جمع عالم يفتح اللام ، وهو اسم عام لجميع المخلوقات . سمي
عالمًا لكونه علماً على حدوثه ، واقتضاه إلى موجد قديم . وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس
مما سمي به ، أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان ، وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه
العقلاء ، وغيرهم تطفل عليهم ، قاله شارح السراجية . وقال ابن مالك : « التحقيق أنه
اسم جمع محمول على الجمع ، لأنه لو كان جمعاً لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من
الجمع ، لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء » . اهـ .

(والصلاة) : فَعَلَةٌ من صَلَّى إذا دعا بخير ، [١١] والمراد بها هنا الاعتناء بشأن
المصلي عليه وإرادة الخير له . (والسلام) : التحية ، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، حذراً من كراهة إفراد
أحدهما عن الآخر ؛ ولو خطأ . (الأتقان الأكملان) : نعتان للصلاة والسلام . (على
سيدنا) : من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ، ووزنه فَعِيلٌ ؛ وأصله سَيَّوَدَ ، قلبت الواو
ياء وأدغمت في الياء ، ويطلق على النبي يفوق قومه ، ويرتفع قدره عليهم . وعلى الخليم
الذي لا يستغفره غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ، قاله النووي في أذكاره . (محمد) :
علم منقول من اسم مفعول حَمَدَ بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله

الحمودة ، قل حسن الله : [من الطويل]

١ - وَشَقَّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ يُجَلُّهُ قَلْبُ الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ

(خاتم) : أي آخر النبيين ، جمع نبيي بغير همز ، ملحوظة من التثنية ؛ بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة ؛ بمعنى الارتفاع ، وبالحمز من النبا وهو الخبر . (وإمام المتقين) : جمع متقٍ ؛ وهو الخائف من الله [هـ/٥] تعالى ؛ والإمام المفتى به والاتباع . (وقائد) : أي دليل . (الْعُرَّةُ) : جمع أَعْرَ من العُرَّة ، وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم . (الْمُحَجَّلِينَ) : جمع مُحَجَّل من التحجيل ، وهو بياض في قوائم الفرس . والمراد : الموصوفون ببياض مواضع الضوء ؛ من الوجوه الأيدي والأقدام على طريق الاستعارة . (وعلى آله) : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واختلف في ألفه ، أمثلة عن هاء أو عن واو ؟ قل بالأول سيبويه ، وأصله عنه : أهل . وقل بالثاني الكسائي ، وأصله عنه أول ؛ من آل إليه في الدين يؤول . ويظهر أثر القولين في التصغير ، فمن [١٢] قل أصله « أهل » قل في تصغيره : « أهيل » . ومن قل أصله « أول » قل في تصغيره : « أويل » ، وكلاهما مسموع ، ولكن الأول أشهر وأكثر ، ثم اختلف في معناه ، فقال الإمام الشافعي : أقربيه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه ، وقيل غير ذلك . (وَصَحِّهِ) : اسم جمع صاحب كَرَكَبٍ وراكبٍ . وعطف الصَّحْبَ على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة بآقبيهم . (أَجْمَعِينَ) : توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول . (صَلَاةٌ وَسَلَامًا) : اسم مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة ، مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه . (دَائِمِينَ) : نعت « صلاة وسلامًا » . (بدوام) : أي ببقاء . (السماوات) : جمع سما على غير قياس . (والأَرْضَيْنِ) : بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٢ - لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَذَا خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مُنَسِّرٍ وَجَعَتْ أَرْضُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ شَذْوًا .

(أَمَا) : بفتح الهمزة وتشديد [هـ/٦] الميم قال اللغامي : « حرف فيه معنى الشرط ، صرح به جماعة من النحويين ، لا حرف شرط » . اهـ . وهي هنا مجردة عن التفصيل ،

١ - البيت الحسن بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٨ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/١ .

٢ - البيت لكعب بن معدان في المختص ٢١٨/١ ، وبلا نسية في الدرر ٥٠/١ ، وشرح شذور هندس ص ٥٧ ، ومعجم المواضع ٤٦/١ .

كما نص عليه في المغني في: «أما زيد فمتطلق»، وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب: «أما؛ ههنا حرف شرط وتفصيل» مخالف لما ذكرنا من التقليل معاً. (تَعْدُّ) : ظرف زمان كثيراً، ومكان قليلاً، تقول في الزمان: «جاء زيد بعد عمرو»، [١٣] وفي المكان: «دار زيد بعد دار عمرو». وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم. واختلف في نصبها إذا وقعت بعد «أما»، فقيل: فعل الشرط المقدر، وقيل: إما لنبايتها عن الفعل المقدر؛ وهو منزه سبويه، فعلى الأول «أما» نائبة عن الفعل معنى لا عملاً، وعلى الثاني نائبة معنى وعملاً. والأصل: مهما يكن من شيء بعد (حمد الله)، فـ «مهما» هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، و«يكن»: شرط، و«الفاء»: لازمة له غالباً. فحين تضمنت «أما» معنى الابتداء أو الشرط لزمتهما «الفاء» ولصوق الاسم لقلة اللازم وهو الفاء، ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة. (مُسْتَحَقُّ الْحَمْدِ وَمَلِيهِ) : نعتان لله مجرد المدح، وصح نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار، فإضافتهما عضة أو بدلان، ويمتنع جعلهما عطفً بيان على الله، لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إيهاماً، أو للتخصيص المستدعي عمومًا، وكلاهما منتزِعٌ هنا. والاستحقاق: الاختصاص، والإفهام: ما يُلقى في الرُوع؛ بضم الراء؛ وهو القلب. (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الإعراب المتقدم. والإنشاء هنا الإيجاد. قل الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ [الواقعة/٣٥] أي أوجدناهن إيجابًا. الخلق: بمعنى المخلوق، والإعدام: الإفناء والإنفاد، ولا يخفى ما في مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق. (والصلاة والسلام): خبروران بالمعطف على حمد الله، وتقدم تفسيرهما. (على أشرف الخلق): متعلق بالسلام لقربه، وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع. (وأكرميه) معطوف على أشرف. (المنعوت): بالنون من النعت، بمعنى الصفة، (بأحسن): متعلق بالمنعوت، (الخلق): بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر. والخلق والخلق؛ بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني؛ في الأصل واحد، كالشرب والشرب، لكن خصص المفتوح بلفيشت والأشكال والصورة المدركة بالبصر، وخصص المضموم بالقوى والسجالي المدركة بالبصرة. والمراد هنا السجية والطبيعة، وبينهما من اليبغ الجنس المحرف^(١)، (وأعظمه): معطوف على «أحسن»، وهو متبئس من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ [الفلم/٤]، (محمد): بدل من «أشرف»، ويجوز

(١) الجنس المحرف: هو اختلاف اللطون في الهيئة، نحو: حبة الرد حبة الرد. «حاشية يس ١٣/١».

كونه عطف بيان عليه ، فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية ، خلافاً لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية ، (نيّه وخليفه وصفه) : نعمت لمحمد . والخليل : الذي خلصت عنه ، والصفي : المختار ، وعلى آله وأصحابه وأحبابه) : [١٤] معطوف على « أشرف » ، وأعاد الجار مع آله لطول الفصل . والأصحاب : جمع صاحب ، خلافاً للجوهري . ونظيره : شاهد وأشهد . وفي التنزيل : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [الفر/٥١] ، قل بعض أهل التفسير : جمع شاهد . والأحزاب : جمع حزب ، وحزب [١٧] الرجل : جنده وأصحابه . وقل الراغب^(١) : « الحزب جماعة فيها غلظة » ، ويطلق على الأنصار . وكلا المعنيين جائز هنا . أما الثاني فظاهر ، وأما الأول فلقوله تعالى : ﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة/١٢٣] وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ [الفص/٢٩] . والأحباب : جمع حبيب . وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجنس اللاحق^(٢) .

(فإن كتاب الخلاصة) : جواب « أما » ولذلك قرن بالفاء ، وصح ذلك على ضرب من الجواز^(٣) . وذلك لأن جواب الشرط مستقيل ، وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعى أن الجواب محذوف ، والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه ، والتقدير : فإني قائل لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ . وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص ، كشجر أرث ، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه ، أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم ، كما في قوله : سرنا ذات مرة ، أي مرة غتصت بهذا الاسم (الألفية) : بالنصب بدل من كتاب ، وبالجاء بدل من خلاصة ، منسوبة إلى ألف ، بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين . وقيل : كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حل من « كتاب » ، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتغل على علم التصريف ، وله حد وموضوع وغاية وفائدة . فحلّه علم بأصول يعرف

(١) في كتابه مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٣١ (حزب) ، وفيه (غلظ) مكان (غلظة) .

(٢) الجنس اللاحق : هو المختلف من أنواع الحروف ، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجنس مضارعاً كـ « يَهْوُونَ » و « يَتَأَوَّنَ » ، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقاً ، ومن المضارع : الحليل معقود بنواصيها الخير . « حاشية يس ١٥/١ » .

(٣) أي بجاز الحذف ، وبهذا الجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر ، وهو أن مضمون الجزء هنا وهو كـون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت ؛ حمد أو لم يحمد ، فما المراد بكونه بعد الحمد ؟ الجواب : أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود قد تنعلق بذلك ، كما نص عليه ابن المساحب .

بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلمات العربية، لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) : بمعنى منظوم، نعت لكتاب إن نصب؛ وللخلاصة إن خفض، [٧/ب] (الإمام) : مجرور بإضافة نظم إليه، (العلامة) : صيغة مبالغة في عالم؛ والثله فيه لتأكيد المبالغة؛ (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب. وفي كلامه خالفة لأصلين: [١٥]

أحدهما: أن «الإمام العلامة» نعتان لجمال الدين وما ذكره بعده، فقدمهما؛ والنعت لا يتقدم على المنعوت.

والثاني: أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم، كما سيصرح به، وهنا قدم اللقب على الاسم.

والجواب على الأول: أن النعت إذا قدم وكان صالحاً لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل، ويجعل المنعوت بدلاً، ويصير المتبوع تابعاً، واضمحلت النعتية، كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْمُرْتَبِتِ الْحَمِيدِ﴾ [الله] [إبراهيم/٢٠١] في قراءة الحفص^(١).

والجواب عن الثاني: أن هنا اللقب مسوق للمدح، فإذا جرى لفظ المدح أولاً تشوّقت النفس إلى المدح، فإذا ذكر المدح بعد ذلك كان أوقع في النفس، على أن ذلك لغة كما سيأتي.

(كتاب) : خبر «إن»، وصح الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظاً لتخالفهما إضافة ونعتاً، (صغر حجماً وغرر علماً) : بضم عين الفعلين، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب، والجملة نعت لكتاب، والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل، والأصل: كتب صغر حجمه وغرر علمه، هذا إن كانا باقين على أصلهما من إفادة الإخبار، وإن كانا حوّلًا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف/٣١]، فهما خبر ثان لا نعت [١٨/ب] لكتاب، لأن الجملة الإنشائية يغير بها ولا ينعت، والصغر: القلة، والحجم: التثواء. يقال: ليس لمرفقه حجم؛ أي تثواء. والغزارة: الكثرة. وبين الصغر والغزارة نوع من الطبقى. (غير) : بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج

(١) كنا في الرسم المصحفي، وقرأ «الله» بالرفع: نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن. الإنصاف ص ٢٧١، والنشر ٢/٢٩٨.

عما دخل في حكم دلالة المفهوم . واختلف في نصبها في الاستثناء ، فقال ابن عصفور : « عن تمام الكلام » ، وقال الفارسي : « على الحالية » ، وقال ابن البلّاش : « على التشبيه بظرف المكان » . ويجوز أن تكون فتحة « غير » هنا بنائية ، لأن « غير » إذا أضيفت لبنى جاز بناؤها على الفتح ، كقوله : [من البسيط]

٣ — لَمْ يَمْتَحِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَلَّتْ حَمْلَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَلِ

[١٦] قاله في المغني^(١) .

(أنه) بفتح الحمزة ، والضمير لكتاب (لإفراط) : أي مُجَاوِزَة الحد (الإيجاز) : الاختصار (قد كاد يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الألفاظ) جمع لَفْز ؛ بضم اللام وفتح الغين المعجمة ؛ مثل رُطَبٍ وأرطاب ، يقال : ألغز في كلامه إذا عمى مرّاه ، والاسم : اللَّغْزُ ؛ كالرُّطَبِ ؛ واللُّغْزُ ؛ كالنَّعْزِ ؛ واللُّغْزُ ؛ كالقَفْلِ ؛ حكاهما الدماميني فقال : « وعينه تفتح وتضم وتسكن » . (وقد أسعفت طاليه) أي ساعدتهم ، يقال : أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له ، والساعفة : المواءة والمساعدة (بمختصر) صفة غلوف ، أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه ، وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحس يغالغه ، (وتوضح) أي يبين وكاشف ، وبه اشتهر ، (يسايروه) أي يحاذيه ، وقيل : يمشي مشيه (ويباريه) [ب/٨] أي يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحلّل) أي أفكك (به تراكيبه) أي مركباته (وأنقح) أي أهذب (بهانيه) بفتح الياء المثناة تحت ، جمع مهنى ، ومهاني الكتاب ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ، ومنه الماء العذب ، (به موارد) جمع مودة بالهاء ؛ وهي في الأصل طرق الماء ؛ بالطاء المهملة ؛ (وأعقل) أي أمنع ؛ من العقل وهو المنع ، (به شوارد) جمع شاردة ، أي نافرة . وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الألفية بالألبل الشاردة ، ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار

٣ — البيت لأي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وعزارة الأدب ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ ، والدرر ٤٧٧/١ ، ولأي قيس بن رفاعه في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغسني ٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ ، ٢١٤ ، ٢٩٦/٥ ، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وعزارة الأدب ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ومر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، وشرح المصطل ٨١/٣ ، ١٣٥/٨ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولسان العرب ٣٥٤/١٠ (نطق) ، ٧٣٤/١١ (وقيل) ، ومغني اللبيب ١٥٩/١ ، وجمع المواع ٢١٩/١ .

(١) مغني اللبيب ١٥٩/١ .

منه وهو العقل . (ولا أخلي) أي أترك (منه مسألة) مقفلة من السؤال ، وهي ما يبرهن عليه في العلم (من شاهد) أي دليل ، وهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتب أو سنة ، أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي مثال ، وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر إيضاحاً لتلك القاعدة ، فكل شاهد مثل ولا عكس . (وربما أشير) أنا (فيه إلى خلاف) في بعض المسائل ، أي مخالفاً للناظم وغيره ، كقوله في باب الجوازم خلافاً لابن مالك (أو نقد) بالذال ، أي انتقاد على الناظم ، كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي . وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا ، (أو تعليل) لحكم (ولم آل) ؛ بمذمومة ؛ من الأول ، يحتمل أن يكون بمعنى أمتنع ، فيتعدى إلى اثنين ، حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره ، والتقدير : ولم أمتنع أحداً (جهذاً) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر ، فيكون [١/٩] قصراً . وإنما يتعدى بإسقاط الجار ، والتقدير : ولم أقصر في جهد ، ثم حذف الجار فانتصب . وهو بفتح الجيم وضمها ، وفصل القراءة فقال : الجهد ؛ بالضم : الطاقة ، وبالفتح : المشقة ، (في توضيحه) ؛ أي تبينه ؛ (وتخليه) ؛ بالذال المعجمة : أي تنقيته وتصفيته . (وربما خالفته في تفصيله) ، كما فعل في الاسم والفعل والحرف ؛ حيث جعلها أقساماً للكلمة لا للتكلم ، (وترتيبه) وهو كثير ، ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل ، [١٧] حيث أخرج الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب ، (وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ليطابق اسمه معناه . والمسالك : جمع مسلك ، وهو طريق السلوك ، (وبالله اعتصم) أي امتنع ، (وأسأله العصمة) أي المنع ، (مما يصم) ، بفتح الياء وكسر الصاد المهملة ، من الوصم ، بسكون الصاد ، وهو العيب والعار ، (لا رب غيره ، ولا مأمول إلا غيره ، عليه توكلت وإليه أنيب) أي أرجع .

الكلام وما يتألف منه

قال الناظم : الكلام وما يتألف منه . هذه الترجمة فيها حذف ، وأصلها : (هذا باب شرح) ماعية (الكلام ، وشرح) ماعية [١٨] (ما يتألف الكلام منه) ، وهو الكلم الثلاث . والتألف والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين . وهو إخص من التركيب ، إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكل مؤلف مركب من غير عكس .

(والكلام في) اصطلاح اللغويين : عبارة عن القول ، [١٩] وما كان مكتفياً بنفسه ، كما ذكره في القاموس . وفي اصطلاح المتكلمين : عبارة عن المعنى القائم بالنفس . و (اصطلاح [٩/ب] النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتماع فيه أمران : اللفظ والإفادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب/ ٢١] أي إنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة . كما قاله في الكشف^(١) . والمعنى : الكلام في نفسه اللفظ والإفادة ، لا أن هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة ، ولو قال : عبارة عن اللفظ والإفادة ، كما قال الناظم :

٨ — لفظ مفيد.....

كان أجود ، واللفظ في الأصل : مصدر لَفَظْتُ الرُّحَى الدقيق ، إذا رمته إلى خارج . (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به ، وهو (الصوت) [٢٠] من الفم (المشتمل على بعض الحروف) المجائية ، (تحقيقاً) كزبد ، (أو تقديرًا) كالألفاظ الضمائر المستترة . وسمي الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب ، قاله الفخر السرازي . والإفادة : مصدر أفاد بمعنى طُ دلالة مطلقة . والفيد الدال على معنى مطلقاً .

(١٢) الكشف ١٩٦/٢ .

(والمراد بالمفيد) هنا (ما) أي لف (دلّ على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أي على ذلك اللفظ ، بحيث لا يصير السامع متظراً لشيء آخر ، وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب ، [٢١] لأن المفيد الفائتة المذكورة يستلزم التركيب . ولا إلى قولهم المقصود ، لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به ، وبين اللفظ والإفالة عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان في مثل : زيد قائم . ويوجه اللفظ بدون الإفالة ، كما في المفرد . وتوجد الإفالة بدون اللفظ ، كما في الإشارة ، وكل [١٠/أ] شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر ، من وجه يجعل أحدهما جنساً والآخر فصلاً ، فيحتز بكل عما يشارك الآخر من غيره ، فيحتز باللفظ عن الدوال الأربع ؛ وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب ، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ، ويحتز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو : غلام ، والمزجي كـ **كَيْعَلْبُكُ** ، والإنشائي المسمى به **كَبْرَقَ نَحْرُهُ** ، والمعلوم للمخاطب كالسما فوقنا والأرض تحتنا ، إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد ، [٢٢] ولعل هذا هو الجمل له على التعبير بالاجتماع ، ولا يحتاج إلى ذكر الوضع ، لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، فإن من عرف مسمى زيد ، وعرف مسمى قائم ، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام ، وهو نسبة القيام إلى زيد .

وصور تأليف الكلام ستة ، اسمان فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ؛ أو الشرط وجوابه .

(وأقل ما يتألف الكلام) غيراً [٢٣] كان أو إنشاء (من اسمين) ، حقيقة كهيئات العقيق ، أو حكماً (كزيد قائم) . فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التنية ، والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل إن زيدا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط ، (ومن فعل واسم كقام زيد) ، ونعم العبد . (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم ، فإنه) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الأمر المنطوق به) ، وهو استقم [١٠/ب] (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بأن) ، ولا يجوز التلطف به وإنما فصله بقوله : « ومنه » لأمر :

أحدهما : التنبيه على أنه مثل لا من تنميم الحد خلافاً للشارح والمكوي .

ثانيها : أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما .

ثالثها: أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء.

رابعها: أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المُنَوَّى أن يكون الضمير واجب الاستلزام، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح.

خامسها: الرد على [٢٤] أبي حيان حيث قل: إن مقتضى تمثيله؛ يعني الناظم؛ باستقم أنه بسيط، لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود، وردُّ بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضاراً لا خفاءً معه ولا ليس، قاله الموضح في شرح اللوحة.

(والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس)، لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي، وليس بجمع، خلافاً لما وقع في شرح الشذور. لأنه يجوز تذكير ضميره، والجمع يغلب عليه التأنيث، ولا اسم جمع خلافاً لبعضهم، لأن له واحداً من لفظه، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي)، لدلالته على أكثر من اثنين، وليس بفراضي لعدم صدقه على القليل والكثير، واستفيد كونه اسم جنس [٢٥] للأنواع الثلاثة من قول الناظم:

٨ — واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

وكونه جميعاً من قوله:

٩ — واحده كلمة

وظاهر النظم أن [٧١١] الكلم مبتدأ، وما قبله خبر عنه، فتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة. ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها؛ بل من نوع واحد فقط، فلا جرم عدل الموضح عن ذلك، وجعل الأقسام الثلاثة خبراً لمبتدأ محذوف، وجعل جملة قوله:

٩ — (واحدة كلمة)

خبراً ثانياً عن الكلم. وقل: «واحدة» بتذكير الضمير تبعاً للناظم، ولو قل «واحد» تبعاً لابن معطي لجاز، فإن اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان. وقد ورد القرآن بهما قل الله تعالى: ﴿كَانَهُمْ عَجَازٌ تَخُلُ خَاوِيَةً﴾ [الحاقة / ٧]، و: ﴿تَخُلُ مَتَّعِيَةً﴾ [القمر / ٢٠] (وهي) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع؛ (الاسم والفعل والحرف). ونقل عن الفراء أن «كلا» ليست واحداً من هذه الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال^(١).

(١) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة، وإنما توقف فيها؛ هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض الأدلة. والقول بأنها أحدهما ليس حكماً بأنها غيرها. «حاشية يس ٢٥/١».

وقال الفخر الرازي : « لا يصح أن تكون الكلمة جنساً لهله الأنواع الثلاثة ، لأنها لو كانت جنساً لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي ، مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد علمي ، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية ، والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد علمي ، وهو كونه غير دال على زمانه المعين » . اهـ .
وحاصل كلامه أن الملعيات لا تنقوم بالعدم ، لكنه قل قبل هذا الكلام : « اللهم إلا إذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة ، فحينئذ يستقيم » . انتهى .

وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام : ما يفرق [٢٦] بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء في مفرده كَرَطَبٌ وَرَطْبَةٌ . وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء في الجمع كَكَمَّةٌ وَكَمْةٌ . وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب ، وهي في المفرد نحو : رُومٌ وروميٌّ [١١/ب] وزِنَجٌ وزنجيٌّ .

فأطلق الموضح اسم الجنس ؛ وأراد الأول لغليته ، ويدل على ذلك قوله : (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث ، (و) أنه (إذا زيد على لفظ تاء التانيث فقل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع ، (وصار) مع زيادة التاء (دالاً على الواحد) فقط ، (ونظيره) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة ، نحو (لَبِنٌ وَلَبْنَةٌ) ، وهي الطَّوْبَةُ اللَّبْنَةُ ، (و) من المخلوقات وهي مطردة ، نحو : (لَبِقٌ وَلَبَقَةٌ) ، وليس نظيره نحو كَمْةٌ وَكَمَّةٌ ، مما يدل على الجمع بالتاء ، وعلى الواحد بتركها ، ولا نحو : زنج وزنجي ، مما يدل على الواحد بياء النسب ، وعلى الجمع بتركها ، فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط ، فسقط ما قيل إن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمه وكمة ، وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة ، من الجموع الغالب عليها التانيث .

(وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و (الإفادة) ، وبهذا التقدير سقط ما قيل إنه جعل الإفادة أولاً شرطاً وهنا شرطاً ، (و) من (أنه) قد يتألف (من كلمتين ، و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الأحاد ، أي من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الأربع (عمومًا) من وجه ، (وخصوصًا من وجه) .

(فالكلم أعمُّ من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) ، كضربت زيداً (و) على (غيره) أي غير المفيد ، كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ، كقام زيد .

والكلام [١١٢] أعم من جهة اللفظ ، لانطلاقه على [٢٧] المركب من كلمتين فأكثر ، وأخص من جهة المعنى لكونه لا يتطلق على غير المفيد ، (فنحو : « زيد قام أبوه » كلام لوجود الفائدة ، وكلم لوجود) الأفراد (الثلاثة) ؛ التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء ، (بل الأربعة) بقاء من أبوه ، و« بل » هنا انتقالية لا إيطالية ، ولم يقل ابتداءً ، لوجود الأربعة لقوله أولاً : أقل الجمع ثلاثة ، (و : قام زيد : كلام) لوجود الفائدة ، (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة ، (وإن قام زيد بالعكس) أي كلهم لوجود الثلاثة ، لا كلام لعدم الفائدة . وفي كلامه ثلاث مناقشات :

إحداها : أن ذكرَ هذه النسبة ههنا ؛ قل الحلواني ؛ يعدّ من فضول الكلام . قل تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة : لا بد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين^(١) ، وثلاث ما صدقت^(٢) ، ومائة^(٣) ، ومتعلّق^(٤) ، وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن . اهـ .

الثانية : أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى ، وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ ، وهذا مما لا يليق ؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ، فكان ينبغي أن يقول : الكلم أعمّ باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره ، وأخصّ باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين ، قاله بعض المتأخرين .
الثالثة : أن ما صدق الاجتماع يفسد حدّ كلّ منهما ، لدخول كلّ منهما في حدّ الآخر ، والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الماصدق ، ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية .

(والقول) على الأصح (عبارة^(٥) [١٢ب] عن اللفظ) المفرد والمركب (الدال على معنى) يصح السكوت عليه أو لا ، ولهذا [٢٨] قل في النظم :

٩ — والقول عَمّ

- (١) المعروضان هما : ماهية الكلام والكلم ، والعارضان : الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر . فالإفادة : عارض الكلام ، والجمع المذكور : عارض الكلم . « حاشية يس ٢٧/١ » .
- (٢) لما صدقت ثلاث صور : قد أقلح المؤمنون ، قام زيدان ، قام زيد . « حاشية يس ٢٧/١ » .
- (٣) المادة : الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، أو الأسماء والأفعال والحروف . « حاشية يس ٢٧/١ » .
- (٤) الصورة هي المتعلق ، والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين ، أو كلمات ، والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور . « حاشية يس ٢٧/١ » .
- (٥) كذا في (ط) ، وفي الأصل : (والقول عبارة على الأصح) .

(فهو أعم من الكلام) ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره . (و) أعم (من الكلم) ؛ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ، (و) من (الكلمة) ؛ لانطلاقه على المفرد المركب (عمومًا مطلقًا) ؛ لصدقه على الكلام والكلم والكلمة ، وانفراجه في مثل : « غلام زيد » ، فإنه ليس كلامًا لعدم الفائدة ، ولا كَلِمًا لعدم الثلاثة ، ولا كلمة لأنه ثنتان ، (لا عمومًا من وجه) دون وجه ، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول ، فكلما وجد واحد منهما وجد القول ، ولا عكس ، وفيه إيماء إلى أن « عم » في قول الناظم : « والقول عم » أفعل تفضيل ، أصله « أعم » حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفًا من خير وشر .

ولي هنا تشكيك ، وهو أن يقل : دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية ، كما في المفردات الحقيقية ، وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية ، وإلى طبيعية كأخ ، فإنه يدل على ألم الصدر دلالةً طبيعيةً ، فإن أراد الأول ، كما هو ظاهر قوله في شرح القطر^(١) ، والقول خاص بالموضوع ، خرج عنه المركبات والمفردات المجازية . وإن أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية .

وقد يقل : إن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة ، وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو : أخ ، واللفظ المصحف إذا فهم معناه ، والمهمل كزيد ، فإنه يدل على حية الناطق به ، وجميع ذلك لا يسمى كلمة ، كما قاله المراعي في شرح التسهيل ، فضلاً عن أن يسمى قولاً .

ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو : قل الشافعي يجلّ كذا ، أي رأى ذلك واعتقده .

ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو : زيد في نحو قولهم : من أنت ؟ زيد عند [١/١٣] سيبويه ، قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ، ونقله أيضاً عن أبي الحسين البصري الأصوليون .

ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام ، نحو : « الْكَلِمُ الطَّيِّبُ » [فاطر/١٠] (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) ، مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه ، (نحو) قوله تعالى : (« كَلَامًا لَهَا كَلِمَةً » هُوَ قَاتِلُهَا » [الزمر/١٠٠] أي أن مقالة من قل : « رَبِّ ارْجِعُونِ » لَعَلِّي أَعْمَلُ [٢٩] صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ » [الزمر/١٠٠، ٩٩] كَلِمَةً ، ونحو قوله

صلى الله عليه وسلم : « أصبغ كلمة قلها شاعر كلمة لييد : [من الطويل]

- ٤ - ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ
 وقولهم : « كلمة الشهادة » يريدون : لا إله إلا الله محمد رسول الله ^(١) . (وذلك كثير) في الورد (لا قليل) ، كما يفهم من قول الناظم :
 ٩ - وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمُّ
 لأن « قد » تشعر بالتقليل في عرف المصنفين ، كما ذكره الموضح في باب الإمامة .
 ولك أن تقول : إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيراً في نفسه ، لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

٤ - عجز البيت : (وكل نعيم لا محالة زائل) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ ، وخزانة الأدب ٢٥٥/٢ _ ٢٥٧ ، والدرر ٥/١ ، وديوان المعاني ١١٨/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٧ ، وشرح الأشموني ١١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٢ ، والعقد القرميد ٢٧٣/٥ ، ولسان العرب ٣٥١/٥ (رجز) ، والمقاصد النحوية ٥/١ ، ٧ ، ٢٩١ ، ومغني القليب ١٣٣/١ ، وجمع طومر ص ٣/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢١ ، وأوضح المسالك ٢٨٩/٢ ، والسرر ٤٩١/١ ، ٥٠١ ، وروصف المادي ٢٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣١/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨ ، واللمع ص ١٥٤ ، وجمع المومع ٢٢٦/١ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٧ .

(فصل لـ)

(يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

١٠ - بِالْجُرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ مُسْتَدِلِّ لِلْأَسْمِ

(إحداهما الجر) : وهو في الأصل مصدر جرّ (وليس المراد به) في النظم (حرف الجر) ، أي دخول حرف الجر كما قلناه صاحب المكمّل^(١) في عبارة المفصل حيث قل : وأراد بالجرّ دخول حرف الجر . اهـ . وكما قل الموضح في النداء ، وليس المراد به دخول حرف النداء ، كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، بدليل قوله (لأنه) ، أي حرف الجر ، (قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم) [٣٠] على التقديم والتأخير ، والأصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ ، لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ ، وإن كانت [١٣/ب] ثابتة في التقدير ، لا الدخول في اللفظ فليتل (نحو : عجبت من أن قُمت) فدخل حرف الجر وهو « من » على « أن قمت » وهو ليس باسم في اللفظ ، وإن كان اسماً بالتأويل ، أي : من قيامك ، (بل المراد به) أي بالجرّ (الكسرة التي يحدّثها عامل الجر) ، أو نائيتها . ونسبة الأحداث إلى العمل استعارة ، لأنه مجاز مبني على التشبيه ، كنسبة الإضافة إلى الجدار في قوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ [الكهف/ ٧٧] (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفاً) ، نحو : مرتّ يزيد ، (أم إضافة) نحو : غلام زيد ، (أم تبعية) نحو : مرتّ يزيد الفاضل ، (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسملة) ، فـ « اسم » : مجرور بالحرف ، و « الله » : مجرور بالإضافة ، و « الرحمن الرحيم » : مجروران بالتبعية للموصوف . هذا هو الجاري على الألسنة ، والتحقيق خلافه . قل الموضح في سلب الإضافة من هذا الكتاب^(٢) : « ويجر المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسيبويه » . وقال في شرح الشذور^(٣) : « وإنما لم أذكر الجرّ بالتبعية كما فعل جماعة ، لأن التبعية ليست عندنا العامل^(٤) »

(١) كتاب المكمّل هو لمظهر الدين الشريف الرضي عماد ، أكمله سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م . انظر تاريخ الأدب العربي لمرزوق ٢٢٦/٥ .

(٢) أوضح السالك ٨٤/٣ ، وسيشرح الأزهري هذا القول فيما سيأتي ٢٤/٢ من المطوع .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٤) في شرح شذور الذهب ص ٣١٧ : (ليست عندنا هي العاملة) .

وإنما العمل عمل المتبوع، وذلك في غير البند. « وقد في شرح اللوحة في باب الجرورات: « كان ينبغي للمؤلف ؛ يعني أباحيان ؛ أن لا يذكر الجر بالتبعية ، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها ، يعني بالتبعية كـ « جاء زيد الفاضل » و « رأيت زيداً الفاضل » . انتهى . ولم يذكر الجر بالجاورة وبالتوهم ، لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف ؛ والجر بالحرف ، كما قاله في شرح اللوحة . لكن قل في شرح الشذور ^(١) : « وقسمتها ؛ يعني الجرورات ؛ إلى ثلاثة أقسام : مجرور بالحرف ؛ ومجرور بالإضافة ؛ ومجرور بالجاورة ^(٢) » ، فجعله [١٤/٧] قسمًا برأيه [حينئذ] ^(٣) مجازًا .

العلامة (الثانية : التنوين ، وهو) في الأصل مصدر نُوِّنْتُ الكلمة ، أي أدخلت نونًا ، وفي الاصطلاح (نون ساكنة) أصالة (تلحق الآخر) ، أي تتبعه [٣١] (لفظًا لا خطأً لغويًا) ، فخرج بقيد السكون (ويقيد عدم الخط أيضًا) (النون) الأولى (في ضَيْفٍ لِلطَّغْيِي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلًا . قاله في القاموس ^(٤) . (و) النون الأولى في (رَغْشِنٍ لِلْمُرْعَشِ) ، لتحركهما وصلًا وثبوتهما خطأً وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر ، وما بعدهما تنوين ، وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حُرِّكَ لانتقاء الساكنين ، نحو : محظورًا أنظر . (و) خرج (بقيد) حلق (الآخر) ، ويقيد عدم الخط أيضًا (النون في : الْكُسْرُ وَمُتَكْسِرٌ) ، لأنها لا تلحق الآخر ، وتثبت في الخط ، لا يقل : يخرج بقيد الآخر قول بعضهم : « شربت ماءً » بالقصر والتنوين ، فإن الميم أول الاسم لا آخره ، وقد لحقها التنوين ، لأننا نقول : إن التنوين لحق الألف وهي آخر ، ثم حذفت لانتقاء الساكنين ، قاله الموضح في الحواشي . والمراد بالآخر ما كان آخرًا في اللفظ ، حقيقةً كزيد أو حكمًا كيد ، (و) خرج (بقولي لفظًا لا خطأً النون اللاحقة لآخر القوائى ، وستأتي) قريبًا ، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدًا لها المصورة نونًا ، والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى ، نحو : « أحمدا نطلق » لثبوتها في الخط ، فلا حاجة إلى زيادة الحديشي في حذف التنوين ، ولا يكون جزء غيرها ، ولا إلى اعتذار المعاني عن بآن المراد باللحوق التبعية .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٢) في المصدر السابق : (ومجرور بمجاورة مجرور) .

(٣) (حينئذ) سقطت من الأصل ، وأثبتها من (ط) .

(٤) القاموس المحيط (ضيف) .

(و) خرج (بقولي لغير توكيد نون نحو : « تَسْفَعَا ») [العلق/ ١٥] خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفاً ، [١٤/ب] لوقوعها بعد الفتحة ، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة ، فإنها تُصَوَّرُ نوناً ، فثبت في الخط . فتخرج بقوله : « لا خطأ » . ومن ثم قبل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله (تَضْرِبُنْ يا قوم وتَضْرِبُنْ يا هند) بضم الباء الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه . ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره .

(وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة :

أحدها : تنوين التمكين) والأوَّلُ التَّمَكُّنُ مصدر [٣٢] تَمَكَّنَ لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ، ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف ، وهو اللاحق لفظاً لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزَيْلٍ ، و) نكرة ؛ نحو : (رجُلٍ) ورجل ، والذي يدل على أن تنوينَ نحو : « رَجُلٍ » للتمكين لا للتنكير بقاء مع العنمية بعد النقل ، قاله ابن الحاجب وغيره ، وردَّ^(١) . (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على حقة الاسم) بكونه معرباً منصرفاً ، (و) على (تمكُّنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف) شبهاً فوياً . (فيحيى ، ولا) يشبه (الفعل) في فرعيتين ؛ (فيمنع من الصرف) ، وهو التنوين . النوع (الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض) الأسماء المبنيات للدلالة على التنكير) ، قياساً في باب العلم المختوم بـ « وَّه » وسماعاً في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها ، وفي اسم الصوت ، (تقول : سَيَّوِيَه) ، بلا تنوين ، (إذا أردت شخصاً معيَّناً اسمه ذلك) أي اسمه [١٥/١] سيويوه . (و) تقول (إِيَّه) ، بكسر الميمزة وسكون الياء المنة تحت وكسر الهاء ، بلا تنوين ، (إذا استزدتَ مخاطبك) ، أي طلبت منه زيادةً (من حديثٍ معيَّن ، فإذا أردتَ شخصاً ما) أي شخص كان (اسمه سيويوه ، أو) أردتَ (استزادةً من حديثٍ ما) أي حديث [٣٣] كان ، (نوْتَيْتُها) فقلت : « سيويوه » و« إيَّ » بالتنوين فيهما ، فـ « سيويوه » بلا تنوين معرفة بالعلمية ، و« إيَّه » بلا تنوين معرفة من قبيل المعروف بـ « آل » العهدية ، أي الحديث المعهود ، كذا قالوا ، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل ، فلا ؛ لأن جميع الأفعال نكرات ، ونقول : « صالح الغرابُ غلق غلق » ، فإذا لم تنونها كانت معرفة ؛ ودلت على معنى مخصوص . وإذا نوْتَيْتُها كانت نكرةً مبهمَةً ، ودلت على معنى مبهم قاله الشمايني .

(١) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها . « حاشية بس ٣٢/١ » .

النوع (الثالث : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو : مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزدبتين ، سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون ، (في نحو : مسلمين) ، مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون . قال الرضي ^(١) : « معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد ، في المعنى الجملع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم . ^(٢) كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك ^(٣) » . اهـ . والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافاً للربعي ^(٤) ، لثبوته فيما فيه فرعتان كـ « عرفت » ، ولا تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا عوض عن شيء ، والقول بأنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة عوضت منها . وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة : أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان ، وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودة في مفردة ، فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر ، كما أن الحركة في « مسلمات » موازية لحرف [ب/١٥] العلة في « مسلمين » . اهـ . وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع ، بل غيرها ، ولو سلم ؛ فهذا الجمع لا يختص بما في مفردة التاء لفظاً ، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديراً كـ « هندات » ، بل قد يكون لمذكر كـ « اصطبلات » ، والحكم واحد في الجميع . وقال آخر : إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع ، وإن التنوين في مقابلة النون . ولا يخفى ضعفه .

النوع (الرابع : تنوين التعويض) : وهو تفعيل من العوض ، والتعويض فعل الفاعل ، [٣٤] وليس هو عوضاً عن شيء ، فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ^(٥) . ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله : « التمكن والتذكير مع المقصود حاصل والخطب سهل » . (وهو اللاحق لنحو : غواش وجوار) ، من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل . حل كونه (عوضاً) ، أو لأجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباراً رقعاً وجراً ، وفقاً لسيبويه والجمهور ^(٦) ، لاعن ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة . خلافاً للمبرد ، ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف . وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافاً للأخفش . ويتنظم في سلك تنوين التعويض عن الياء التنوين اللاحق لاحتل : أعيم ويُعيل . مصغري :

(١) شرح الرضي ٤٦/١ .

(٢) ما بين النجمتين لم يرد في شرح الرضي ، وورد مكانه : (وليس في النون شيء من معاني الأقسام

الخمس المذكورة) .

(٣) قال الرعي : إن التنوين في نحو « مسلمات » للصرف . « شرح الرضي ٤٦/١ » .

(٤) الكتاب ٣١٠/٣ .

أَعْمَى وَيَعْلَى، فَإِنَّهُمَا مَنُوعَانِ مِنَ الصَّرْفِ لِلوصف، ولكونهما يشبهان الفعل في زينة. نحو: أَبْطَرُ وَيَبْطَرُ وتَوَيْنَهُمَا عوض عن الياء المحذوفة، وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (ل: إذ، في نحو: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم/٤] عوضاً عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها)، والأصل والله أعلم: ويوم إذ غَلَبَتِ الرومُ بِفِرْحِ الْمُؤْمِنُونَ. فحذفت جملة: [١٦/٤] «غلبت الروم»، وجيء بالتونين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً، فالتقى ساكنان؛ ذال «إذ» والتونين، فكسرتِ الذال على أصل التقاء الساكنين، وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بلإضافة «يوم» إليها خلافاً للاختش، لأن «إذ» ملازمة للبهنة لشبهها بالحرف في الانقطار إلى جملة؛ وفي الوضع على حرفين، وليست الإضافة في «يومئذ» ونحوها [٣٥] من إضافة أحد المترادفين للآخر، خلافاً لابن مالك، بل من إضافة الأعم إلى الأخص، كـ «شجر أراك» وفقاً للمسلمي، ولم يذكر العوض عن مفرد؛ وهو اللاحق لـ «كل وبعض» إذا قُطِعَ عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني، لأن التحقيق أن تَوَيْنَهُمَا تنوين تمكين يذهب مع الإضافة، وثبت مع علمها، ولا العوض عن ألف، كـ «جنل» أصله: جنائل، بغير تنوين، حذفت منه الألف، وعوض عنه التنوين. كذا قل ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف.

(وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم)، فلا تدخل على غيره لدلالاتها على معانٍ لا توجد في غيره. ولو قل: يختص الاسم بهذه الأربعة لتألف ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية، وتنوين الضرورة، وتنوين الشذوذ.

(وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الأربعة (تنوين التثنية)^(١)، أي الحاصل للتثنية، كما صرح به ابن يعيش^(٢) مدعيًا أن التثنية يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أعنّ. وكذا قل شارح اللباب، إنما جيء به لوجود التثنية، وذلك لأن حرف العلة ملة في الحلق، فإذا أبسل منها التنوين حصل التثنية، لأن التنوين غنة في الحيشوم. اهـ. وقال جماعة: هو بدل من التثنية. ثم اختلفوا في [١٦/ب] التعبير عنه، فقبل: الصواب أن يقال تنوين ترك التثنية، واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكلامية. وقيل: يجوز أن يقال «تنوين التثنية» على حذف مضاف. وهو اختيار ابن مالك

(١) مهم ابن الناطم الذي قال في شرح الألفية ص ٨: (تنوين التثنية: وهو البدل من حرف الإطلاق). وانظر الكتاب ٢٠٧/٤.

(٢) شرح للمفصل ١/٦٤، ٩/٣٣.

في شرح الكافية، (٣٦) وهو اللاحق للقواني، جمع قافية، وهي من آخر متحرّك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن، هذا منعيب الخليل^(١)؛ وعند غيره^(٢): آخر كلمة في البيت (المطلقة، أي التي آخرها حرف مد)، وهو الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة. وتسمى أحرف الإطلاق، وقد تلحق الأعراض المصروعة، وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق، (كقوليه)؛ وهو جرير: [من الوافر]

٥ - (أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِثَابَيْنِ وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ)
فلحق العروض والقافية وهما «العتابَيْنِ وَأَصَابَنِ» (الأصل: «العتابا وأصابا»، فجاء بالتونين بدلاً من الألف)، والأول اسم، والثاني فعل، و«أَقْلِي»: أمر من الإقلال، و«اللوم»: بفتح اللام، العذل، و«عاذل»: بفتح اللام، ترخيم عذلة، و«لقد أصابن»: مقول: «قُولِي»، وجواب الشرط محذوف، تقديره: «إِنْ أَصَبْتُ أَنَا أَوْ إِنْ كُنْتُ نَطَقْتُ بِالصَّوَابِ فَلَا تَعْذِلِي، وَقُولِي لَقَدْ أَصَابَ».

وقد يدخل الحرف كقول النابغة: [من الكامل]

٦ - أَفِيدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَبْنَا لَمَّا تَزَلَّ بِمِرْحَالِنَا وَكَأَنَّ قُلُوبَ

(١) الكافي في العروض والقواني ص ١٤٩.

(٢) هو الأختش، كما في المصدر السابق ص ١٤٩.

٥ - البيت بطري في ديوانه ص ٨١٣، وخزانة الأدب ٦٩/١، ٣٣٨، ١٥١/٣، والخصائص ٩٦/٢، والدرر ٢٥٣/٢، ٥١٥/٢، ٥٦٩/٢، وشرح أبيات سيويه ٣٤٩/٢، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٧٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦، وشرح الأشموني ١٢/١، وشرح شواهد الغني ٧٦٢/٢، وشرح المفصل ٢٩/٩، والكتاب ٢٠٥/٤، ٢٠٨، والمقاصد النحوية ٩١/١، وجمع المومضات ٨٠/٢، ٢١٢، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥، وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١، وأوضح المسالك ١٦/١، وخزانة الأدب ٤٣٢/٧، ٣٧٤/١١، ووصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ١٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨، وشرح المفصل ١٥٥/٤، ١٤٥، ٩٠/٧، ٣٣/٩، ولسان العرب ٢٤٤/١٤ (ختا)، والنصف ٢٢٤/١، ٧٠/٢، ونوادر أبي زيد ص ١٢٧.

٦ - البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩، والأزهية ص ٢١١، والأغاني ٨/١١، والمغني القسبي ص ١٤٦، ٢٦٠، وخزانة الأدب ١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠، والدرر المومضات ٣٠٥/١، ١٧٩/٢، ٢٥٤، وشرح شواهد الغني ص ٤٩٠، ٧٦٤، وشرح المفصل ١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢، ولسان العرب ٣٤٦/٣ (قد)، ومغني اللبيب ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٨٠/١، ٣١٤/٢، وبلا نسبة في الأشباه والظواهر ٥٦/٢، ٣٥٦، ونمالي ابن الحاسب ٤٥٥/١، وخزانة الأدب ٨/٩، ٢٦٠/١١، ووصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧، وشرح ابن عقيل ١٩/١، وشرح قطر الندى ص ١٦٠، وشرح المفصل ١١٠/١٠، ومغني القسبي ٣٤٢/١، والمقتضب ٤٢/١، وجمع المومضات ١٤٣/١، ٨٠/٢.

الأصل « قَلْبِي » فنجيه بالتونين بدلاً من الياء (لترك الترتم) ، على ما صرح به سيويه^(١) وغيره من المحققين مِنْ أَنَّ الترتم ؛ وهو التفتي ؛ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يترغوا جاؤوا بالتون في مكانها ، في لغة نعيم ، أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس ، وأما الحجازيون فلا ، لأنهم يَدْعُونَ القوافي على حلها في الترتم ، فعبر أولاً بتونين الترتم موافقة لابن مالك في شرح [١/١٧] العملة ؛ نظرًا إلى توجيه ابن يعيش^(٢) ومن وافقه ، وثانيًا بترك الترتم موافقة للتسهيل ؛ نظرًا إلى ما صرح به سيويه^(٣) وأصحابه . وقد يبدل التونين من حرف الإطلاق في غير القوافي ، كقراءة بعضهم : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾ [القمر/٤] بالتونين^(٤) كما ذكره في المغني^(٥) في حرف الكاف .

(وزاد بعضهم) وهو الأخفش والعروضيون ، كما قاله في المغني ، (التوين الغالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة^(٦)) ، أي التي يكون حرف رويها ساكنًا ليس حرف مد ، والأعاريض المصرفة (زيادة على الوزن) ، فهو في آخر البيت كالحزم^(٧) ؛ بمجمعتين ، في أوله ، (ومن ثم سمي غاليًا) ، وسمي الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غَلُوءًا^(٨) ، وزعم ابن الحجاب أنه إنما سمي غاليًا لقوته ، ونفله السرياني والزجاج وزعموا أن الشاعر زاد « أن » في آخر البيت إنباءً بتململه ، فضعف صوته بالهمزة . واختاره ابن مالك . قال الموضح : وفي هذا توهم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن ، والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في « صه ويومئذ » . واختار ابن الحجاب الفتح حملًا على حركة ما قبل نون التوكيد ، كـ « اضربًا » ، وقال هو أشبه قيسًا على ما له أصل في المعنى ، ثم قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يُسَكِّنُ ما قبله ، ويقول : الساكنان يمتنعان في الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه . وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غَلُوءًا ، واختلف مثبته تنوينًا في فائدته ، فقال

(١) الكتاب ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .

(٢) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٤ .

(٤) هي قراءة أبي الدرداء الأعرجي ، انظر البحر المحيط ٤٦٧/٨ ، والكشاف ٢٤٩/٤ .

(٥) مغني اللبيب ١٦٢/١ .

(٦) نسب التونين الغالي إلى الأخفش في شرح ابن الناطم ص ١١ ، والكافي في العروض ص ١٥٩ . وشرح المفصل ٣٤/٩ .

(٧) الحزم : زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع . انظر الكافي في العروض ص ١٤٣ .

(٨) في الكافي ص ١٦٠ : (الغلُوء : حركة ما قبل الغالي ، كحركة القاف في : المعتزق) ، أي في قول رؤبة : (وقام الأعماق حاوي المعتزق) .

ابن يعيش^(١) : فائدته الترتيم أيضاً . ورد [٣٧] على من جعله قسم تنوين الترتيم .
وقد الجرجاني : لحق أمارة على الوقف ، إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر :
أواصل أنت أم واقف ؟ قال : وهو نظير فصلهم بينهما بالتحلف [١٧/ب] في نحو : قام زيد .
ووقع في شرح اللب^(٢) أن هذا التنوين إنما يلحق الكَلِمَ إذا أُريدَ به ترك الوقف ،
ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني . اهـ . والتحرير هو الأول .

وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤية : [من الرجز]

٧ - وقائم الأعماق خلوي المخترق

والفعل كقول المعجّل : [من الرجز]

٨ - مِنْ طَلَلِ كَالْأَحْيِ أَنهَجَنْ

(١) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٢) يقصد أنه ردّ قول الرعشري في الفصل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وانظر شرح ابن يعيش ٣٤/٩ .

٧ - الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٤ ، والأشياء والنظائر ٣٥/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠ ، وجهرة القنفة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٩ ، وشرح أبيات سيويه ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، ٧٨٢ ، ولسان العرب ٨٠/١٠ (حقيق) ، ٢٧١/١٠ (عمق) ، ١٣٣/١٥ (غلا) ، ومغني اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨/١ ، والنصف ص ٣١٢ ، ٣٠٨ ، وبلا نسية في الخصائص ٢٦٠/٢ ، ٣٢٠ ، ووصف الملباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأخصون ١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والعقد الفريد ٥٠٦/٥ ، والكتاب ٢١٠/٤ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (هرجس) ، ٣٧٣/٣ (قيد) ، ٤٦١/١٢ (قسم) ، ٥٥٩/١٣ (وجه) ، والتاج (غلا) .

القائم : الذي تعلوه القنفة ، وهي لون فيه غيرة وحرارة . أعماق : جمع عمق ، وهو ما بعد من أطراف الصحراء . الخاوي : الخالي . المخترق : مهب الرياح .

٨ - الرجز للصحاح في ديوانه ١٣/٢ ، وتقليص الشواهد ص ٤٧ ، والخصائص ١٧١/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٣٥١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/١ ، والكتاب ٢٠٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٣٦/١ ، وتاج العروس (بلسل) ، ولرؤية في معاهد التبيين ١٤/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسية في وصف الملباني ص ٣٥٤ ، ولسان العرب ٢٧/٨ (بيع) ، وكتاب العين ٣٩٣/٣ .

الأغمي : موضع باليمن تعمل فيه البرود ، والأغمي ينسب إليه ، وهي برود من اليمن عصب غمر وشي . أُنْفَح : أُنْفَحَ : أُنْفَحَ .

والحرف (كقوله) وهو رؤية على ما قيل: [من الرجز]

٩ - (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُعْتَمًا قَالَتْ وَإِنَّسْ)

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن، والمعنى: قالت بنات العم: يا سلمى! اترضين به وإن كان هذا البعل فقيرًا مُعْتَمًا؟ قالت: رضيت به وإن كان فقيرًا مُعْتَمًا.

واختلف في هذين التوئين المسميين بالترنم والغالي على أقوال:

أحدها: أنهما توئنان لهما خصوصيتان، منها جملة «أل» والاتصال بغير

الاسم.

والثاني: أن الترنم نونٌ مبدلةٌ من حرف العلة، كما يدل منه في نحو: رأيت زيدًا.

قاله ابن معزوز، وزعم أنه ظاهر قول سيويه. وإن الغالي نونٌ «إن» حذفت منه همزة.

والثالث، (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة، وتبعه ابنه في

نكت الحلبية: (ألهما) ليسا بتوئين، بل هما (نونان زيدتا في الوقف). وتقدم حكاية

ما في شرح اللب (كما زيدت نون ضَيْقٍ)، للطنطلي، (في الوصل والوقف)، وجه

التشبيه الزيادة في الوقف خاصة، (وليسا من أنواع التوئين) حقيقة (في شيء)، لثبوتهما

مع: (أل)، كـ «العائين والمخترقن»، (وفي الفعل)، كـ «أصاين وأنهجن» (وفي

الحرف) كـ «قَيْدٌ وَإِنَّ»، أول الأمثلة للترنم، وثانيهما للغالي، (وفي الخط والوقف،

وحذفهما في الوصل)، وليس شيء من أقسام التوئين كذلك، (وعلى هذا) التفسير

(فلا يوردان على من أطلق) من النحويين كالتنظم (أن الاسم يعرف [١/١٨] بالتوئين

إلا من جهة أنه يسميهما توئينين، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا) يردان عليه. وزاد

بعضهم سابقاً وثلاثاً، وهما توئين الضرورة فيما لا ينصرف، كقوله: [من الطويل]

١٠ - ويومٌ دخلتُ الخيلَ خيلَ عَصِيْرَةٍ

٩ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٦، وخرانة الأدب ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١، والدرر ١٩٢/٢،

وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢، والمقاصد النحوية ١٠٤/١، وبلا نسيبة في أوضح المسالك ١٨/١،

والدرر ٢٥٦/٢، ووصف المباني ص ١٠٦، وشرح ابن النافذ ص ٥٠٢، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣،

وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٠، ومعني اللب ٦٤٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤، ومعجم القوامع ٨٠، ٦٢/٢.

١٠ - عجز ثبيت: (فقال لك الولايات إنك مرجلي)، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١١، وخرانة

الأدب ٣٤٥/٩، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، ولسان العرب ٣٨٤/٥ (عجز)، والمقاصد النحوية

٣٧٤/٤، وبلا نسيبة في أوضح المسالك ١٣٦/٤، وشرح الأشموني ٥٤١/٢، ومعني التيب ٣٤٣/٢، وكتاب العين ١٠٤/٦.

وفي المنأى المضموم كقوله: [من الوافر]

١١ - سلام الله يا مطر عليها

وتاسعاً: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: «هؤلاء قومك»، حكاه أبو زيد.

وعاشراً: وهو تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً بعائلة لبيبة، فإنك تحكي

اللفظ المسموع به، قاله ابن الجباز. وقد جمعها بعضهم في قوله: [من البسيط]

مَكْنُ وَقَابِلُ وَعَوْضُ وَالْمَنْكَرُ زِدْ وَرَثَمُ اضْطَرَّ غَالٍ وَأَحْكُ مَا حُبِرَا

[٣٨] العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء)، بالتد مع كسر النون

وضمها، (وليس المراد به)، أي بالنداء، (دخول حرف النداء)، كما يوهمه قول ابن

مالك في شرح العمدة، لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يُحذف المنأى. انتهى.

(لأن يا)، خاصة، (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم)، حرفاً كان أو فعلاً،

فالأول (لحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾) (س/٢٦)، والثاني نحو: (﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾) (س/٢٥)

(النمل/٢٥) (في قراءة الكسائي) رحمه الله، فإنه يقف على «يا» ويبتدئ «اسجدوا»،

واختلف في توجيه ذلك فقيل: «يا» فيهما حرف تنبيه لا للنداء، وقيل: للنداء والمنأى

محذوف تقليده: يا قوم ليت قومي، ويا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالأية.

والدعاء كقوله: [من الطويل]

١٢ - ألا يا اسلمي

١١ - عجز البيت: (وليس عليك يا مطر السلام)، وهو للأخوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢٠٢/٢،

والأغاني ٢٣٤/١٥، وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦، والدرر ٣٧٦/١، وشرح أبيات سيويه

٢٥/٢، ٦٠٥، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤، والأحياء والنباتات ٢١٣/٣،

والإتصاف ٣١١/١، ولوضع المسالك ٢٨/٤، والجنى القداني ص ١٤٩، والدرر ٢٥٧/٢، ووصف البهار

ص ١٧٧، ٣٥٥، وشرح ابن النظم ص ٤٠٥، وشرح الأسموني ٤٤٨/٢، وشرح شذور الذهب

ص ١١٣، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، ومجلس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢، والمختص ٩٣/٢.

(١) الرسم المصحف: (﴿أَلَا تَسْجُدُوا﴾)، والقراءة للشيخ ما قرأها: الكسائي ورويس وأبو جعفر

والحسن والمطوعي وابن عباس. انظر الإتيان ص ٣٣٦، ومعاني القرآن للفسراء ٢٩٠/٢، والنشر

٣٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٨.

١٢ - تمام البيت:

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مِي عَلَى الْبَلِي

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥٩، والإتصاف ١٠٠/١، وتخليص الشواهد ٢٣١، ٢٣٢،

والخصائص ٢٧٨/٢، والدرر ٢٠٦/١، ٦/٢، ٢١٢، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢، والصاحي في --

(بل المراد) بالدعاء (كون الكلمة مناداة) ، أي مطلوباً إقبالها بحرف مخصوص ، (نحو : يا أيُّها الرجلُ) ، ويا أيُّها المرأةُ ، (ويا قُلُ) بضم القاء واللام ، ويا قُلَّةً ، بمعنى يا رجلُ ، ويا امرأةً . وقول ابن مالك : « يعني يا زيد [١٨/ب] ويا هند » ، قال الموضح وَهَمْ ، (ويا مَكْرَمَان) ، بفتح الراء ، الكريم الواسع الخلق ، حكمة سيويوه والأخفش وصاحبا الصلاح والقاموس ، ويا ملائمان ، للتيسم الدنيء الأصل ، الشحيح النفس ، وإنما خص هذه الأسماء بالذكر للازمتها للدعاء ، فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة .

العلامة (الرابعة) أَل ، بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية ، (كالقوس) من غير العقلاء ، (والغلام) من العقلاء .

(فأما) « أَل » (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختصاراً عند النظم وبعض الكوفيين ، واضطراباً عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر : إنه من أقيح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشلور^(١) ، (كقوليه) وهو الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة هجلاً بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١٣ - (ما أنتَ بالحكمِ التَّرضى حكومته) ولا الأصلي ولا ذي الرأي والجندل

فأدخل « أَل » على « ترضى » وهو فعل مضارع ، و« الحكم » بفتح الحين : المُحكم يُحكمه الخصمان في الأمر . و« الترضى » بإدغام اللام في التاء والبناء للمفعول :

--- فقه اللغة ص ٢٣٢ ، واللامات ص ٣٧ ، ولسان العرب ٤٩٤/١٥ (يا) ، وبمجلس تعلب ٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٦٢/٢ ، ٢٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٥/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٩٠ ، وشرح ابن النظم ص ٩٣ ، وشرح الأعمشوني ١٧٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٨ ، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (أَلَد) ، ومعنى الليسب ٢٤٣/١ ، ١١١ ، ٤/٢ ، ٧٠ .

(١) في شرح شذور الذهب ص ١٧ : (قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في الشعر خطأ بإجماع ، أي أنه لا يقبل عليه) .

١٣ - البيت للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وعزارة الأدب ٣٢/١ والندور ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧ ، ولسان العرب ٩/٦ (أمس) ، ٥٦٥/١٢ (لوم) ، والمقاصد النحوية ١١١/١ ، وتاج العروس (لوم) - وليس في ديوته ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٤ ، والمخني الثاني ص ٢٠٢ ووصف الثاني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، وشرح ابن النظم ص ٦٣ ، وشرح الأعمشوني ٧١/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩ ، وانظر ٦٠/١ ، ومعجم المواع ٨٥/١ ، وتذيب اللغة ١١٩/٣ ، ٤٦٦/١٥ .

و«حكومته»: مرفوع به على النياية عن الفاعل. والذي سَوَّغ دخول «أل» على «ترضى»؛ وهو فعل مضارع؛ كونه يشبه الوصف، نحو مرضي.

حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي^(١). قيل: وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيويوه، ثم ابن السراج.

وأما «أل» الاسفهامية فقد [٣٩] تدخل على الفعل الماضي نحو: «أل فعلت» بمعنى: هل فعلت، حكاية قطرب.

العلامة (الخامسة: الإسناد إليه)، أي إلى الاسم من قوله: «يتميز الاسم»، (و) معنى الإسناد إلى الاسم (هو أن تنسب إليه ما)، أي حكماً (يحصل به الفائدة) الثامنة، (وذلك) الإسناد [١٩/٧] (كما في) نسبة القيام إلى تاء (قمت، و) كما في نسبة الإيمان إلى («أنا» في قولك: أنا مؤمن)، واستفيد من هذين المثليين أنه لا فرق بين تلخر المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ، ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو وصفاً، ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي؛ كما مر؛ واللفظي، في نحو: زيد: ثلاثي، وضرب: فعل ماض، ومن: حرف جر، إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما قل في الكافية: [من الرجز]

وإن نَسَبْتَ لِأَنَاءٍ حَكْمًا فَلَحْظًا أَوْ أَغْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء.

(فصل)

(ينجلي الفعل) ويتضح عن قسميه الاسم والحرف (بأربع علامات) ،
ذكرها في النظم بقوله :

١١ - بِشَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبِلُنْ

(إحداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى ، فالدور مدفوع والإيراد ممنوع . أما الدور ، فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل ، وأخذ الفعل في تعريف الفاعل . وأما الإيراد [٤٠] فلأنه يصدق على أن من قولك : « ما قام إلا أنت » أنها فعل ، لأنها منسوبة إلى الفاعل ، مع أن « أن » هي الفاعل ، وهي اسم على الأصح ، اتصل بها تاء العلامة ، (متكلمًا كان) الفاعل ، (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبًا نحو : تباركت) بفتح التاء ؛ وأحسنتم ، بكسر التاء .

العلامة (الثانية تاء التأنيث الساكنة) في الأصل ، (كقامت وقعدت) ، ولا الالتفات إلى عروض الحركة ، نحو : ﴿ قَالَتْ أُمُّ ﴾ [الأعراف/١٦٤] . ينقل حركة الهمزة إلى التاء ، و : ﴿ قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف/٥١] و : ﴿ قَالَتَا أَنْتِنَا طَائِفَتَيْنِ ﴾ [فصلت/١١] بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما . (فأما المتحركة) بحركة الإعراب (فتخفص بالاسم كقائمة) وقاعدة ، والمتحركة بحركة الهاء فقد اتصل بالحرف نحو : لات وثُمت ورُبت ، وبالاسم نحو : لا قوة ، (وهاتين العلامتين) ، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) . كالفارسي ومن تابعه [١٩/ب] كأبي بكر بن شقير ، قياسًا على « ما » الناقية بجمع النفي . [٤١] (و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسًا على لعل بجمع الترجي . والصحيح أن « ليس وعسى » فعلان لقبولهما التامين المذكورتين ، تقول : لست وليست ، وعسى وعست ، (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وئس) ، لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع ، كقول

بعضهم وقد بُشِّرَ بنت : والله ما هي بنعم الولد ، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطي السير : نَعَمْ السَّيْرُ على بَشَّرَ العَيْرَ ، وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ، ودخول حرف الجر على معمول الصفة . والأصل : ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ، ونعم السَّيْرُ على غير مقول فيه بشي ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم ، وإنما لم يقل : وبالعلاطين كالتى قبلها ، لأن تاء الفاعل لا تدخل على « نَعَمْ وَيَنْسَ » بخلاف « ليس ، وعسى » فإنهما يقبلان العلامتين كما مر .

العلامة (الثالثة : ياء) ضمير المؤنثة (المخاطبة ، كقومي) يا هند ، (وهذه) العلامة (رد على من قال) كالزخشي (أن هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلى) للأمر ، فهات بمعنى ناول^(١) ، وتعال بمعنى أقبل ، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر ، لدلالتهما على الطلب ؛ وقبولهما ياء المخاطبة ، تقول هاتي بكسر التاء ، وتعالني بفتح اللام ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فلغذوف من « هات » الياء كما في « أوم » ولغذوف من « تعال » الألف كما في « اخش » .

العلامة (الرابعة : نون التوكيد شديدة) كانت نحو : « لَيْبَنْدُنْ » [الهمزة ٤] ، (أو خفيفة) نحو : « لَنْسَفَا » [العلق ١٥] ، ويجمعهما (« لَيْسَجَنْ ») [بوسف ٣٢] بالتشديد [٢٠/١] ، (« وَلَيْكُونَا ») [بوسف ٣٢] بالتخفيف . (وأما قوله) وهو رؤية : [٤٢] [من الرجز]

١٤ - أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرْجُلًا يُوَيْلِبِسُ السَّبْرُودَا
(أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا)

فضرورة نادرة ، أي دخول نون التوكيد على « قاتلن » مع أنه اسم . والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع ، نحو : أتقولن ، وأريت : أصله : أرايت ، حدثت منه الهمزة الثانية تخفيفاً . والأملود : بضم الهمزة ؛ الغصن الناعم . والمرجل : بالجيم ؛

(١) الفصل ص ١٥١ ، وفي شرح الفصل لابن يعيش ٣٠/٩ : (هات : اسم له « أعطني وسأولي » . وقال بعضهم : هو من أتى يؤتي ، ولها في بدل من الهمزة ، ويمر هذا القول إلى التحليل) .

١٤ - الرجز لرؤية في ملحوظ ديوانه ١٧٣ ، وللقاصد التحوية ١١٨/٣ ، ٦٤٨/٤ ، ٣٣٤/٤ ، ولرجل من هذيل في حاشية بس ٤٢/١ ، بوزانة الأدب ٥/٦ ، والدرر ٣٤٧/٢ ، وشرح شولعد الغني ٧٥٨/٢ ، ولرؤية لرجل من هذيل في عرانة الأدب ٤٢٠/١١ ، ٤٢٢ ، وبلا نسبة في اللسان ٢٩٣/١٤ (رأي) ، والأشياء والظائر ٢٤٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٤/١ ، والمجنى الديني ص ١٤١ ، والمختصائص ١٣٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح ابن الساطم ص ٣٢٧ ، ٤٤٤ ، وشرح الأشموني ١٦/١ ، والمختص ١٩٣/١ ، ومعنى اللبيب ٣٣٦/١ ، ومعجم المعجم ٧٩/٢ .

الذي شعره يَبِينُ الجُعُودَ والسُّبُوطَ . يقول : أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرَّجُلُ الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم ؛ أَمِرُ أَنْتَ بِإِحْضَارِ الشُّهُودِ لِعَقْدِ نِكَاحِهَا عَلَيْهِ ، يَنْكَرُ وَقُوعَ ذَلِكَ مِنْهُ .

ولقائل أَنْ يَقُولَ : لَا نَسْلَمُ أَنْ فِي قَوْلِهِ « أَقَاتِلْنِ » تَوْكِيدًا بِالتَّوْنِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ أَقَاتِلْ أَنَا ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ اعْتِبَاطًا ، ثُمَّ أَدْغَمَ التَّوْنِ فِي نُونِ « أَنَا » عَلَى حَذِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف/٣٨] ، قَالَهُ الدَّمَلَمِينِيُّ . وَقُلْ غَيْرُهُ : نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى التَّوْنِ قَبْلَهَا ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ، ثُمَّ أَدْغَمَ التَّوْنِ فِي نُونِ « أَنَا » . وَالْأَوَّلُ قَصْرُ الْمَسَافَةِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَعْتَبَرُ فِي الْمَقْيَسِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزَانِ الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ مَذْكُورَةٌ ، وَفِي الْمَقْيَسِ مَحْذُوفَةٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ إِنَّمَا يَتِمُّشَى حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى : أَقَاتِلْ أَنَا ، عَلَى التَّكْلُمِ . أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْخَطِّابِ ، كَمَا تَعْطِيهِ السُّوَابِقُ وَاللُّوَاحِقُ فَلَا . عَلَى أَنَّ الْعَيْشِيَّ قُلَّ : « وَالْمَعْنَى هَلْ أَنْتُمْ قَاتِلُونَ ، فَاجْرَأْ مَجْرَى : أَتَقُولُونَ^(١) » . انْتَهَى . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَصْفَ هُنَا مُسْتَدٌّ إِلَى ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ يَسْلُكُ [٢٠/ب] بِالْوَصْفِ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ مُسْلِكُ الْفِعْلِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ الْمَفْرَدِ ، وَعَلَى الْضَمِّ مَعَ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، وَلَمْ أَفْهَ عَلَى نَصِّ فِي ذَلِكَ . [٤٣]

(فصل — ل)

(ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) المذكورة

للإسم والفعل ، ولا غيرها ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٢ — سواهما الحَرْفُ (كَهَلْ)
.....

من حروف الاستفهام ، (وفي) من حروف الجر ، (ولم) من حروف الجزم ، (وقد أشعر) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة . وتعبيره بالمثل مجازٌ عن استعمال بناء الكثرة للقلة ، ولو عُبِّرَ بالأمثلة كان حقيقة (إلى) بيان (أنواع الحروف) بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه ، (فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئاً ك : هل) ، حيث لم يكن في حيزها فعلٌ ، فإنها تدخل على الاسم ، (تقول : هل زيد أخوك) ، بخلاف ما إذا كان في حيزها فعلٌ فتختصُّ به إما صريحاً ، نحو : هل قام زيدٌ ، (وهل يقوم) ، وإما تقديرًا نحو : هل زيدٌ قام ؟ فزيدٌ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد : ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَفَّتْ ﴾ [النساء/١٢٨] عند جمهور البصريين ، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين . ولاختصاص « هل » بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال ، نحو : هل زيداً ضربته ؟ .

ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، ويعمل كـ « ما ولا ولات وإن »

المشبهات بـ « ليس » .

(ومنها ما يختص بالأسماء ، فيعمل فيها) الجر (كـ « في » نحو : ﴿ وَفِي

الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التدويرات/٢٠] ، (﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ ﴾) [التدويرات/٢٢] ،

أو يعمل النصب والرفع كـ « إِنَّ » وأخواتها . ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، كـ

« لأم التعريف » . [٢٩/١]

(ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها) الجزم ، (كـ « لَمْ » نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ

وَلَمْ يُولَدْ ﴾) [الإعلاص/٣] ، أو يعمل فيها النصب كـ « لَنْ » نحو : ﴿ لَنْ يَسْلُ اللَّهَ

لِحُرْمَتِهَا ﴾ [الحج/٣٧] ، ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها ، كـ « قد والسين وسوف » .

(فصل)

[٤٤] (والفعل) بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع)

عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين ، والأخفش يسقط الأمر ، بناءً على أن أصله مضارع ، وانتصر لم الموضع في المغني ، وقوله ، وسيأتي تقريره .

(أحدها) الفعل (المضارع) ، أي المشابه ، وسيأتي وجه الشبه ، (وعلامته أن يصلح لأن يلي : لَمْ) ، بأن يقع بعدهما من غير فصل ، (نحو : لَمْ يَقُمْ ، وَلَمْ يَشْمَمْ) ، وهذه العلامة أنفع علامات المضارع ، فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله :

١٢ - فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم

(والأفصح فيه) أي في « يشم » (فتح الشين) مضارع شَمِمَ ، بكسر الميم (لا ضمها) ، مضارع شَمَمَ ، بفتح الميم ، (والأفصح في الماضي) منه : (شَمِمْتَ ، بكسر الميم لا فتحها) ، والحاصل أنه جاء من بابِي فَرِحَ يَفْرَحُ وَتَصَرَّ يَتَصَرَّرُ ، والأول أفصح من الثاني ، وفيه ردٌ على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب تَصَرَّ يَتَصَرَّرُ ، وقل إنه خطأ . اهـ . والصواب وروده . وعن حكمة الفراء وابن الأعرابي وغيرهما كما قل المرادي ، (وإنما سُمِّيَ) هذا الفعل (مضارعاً لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعند الحروف مطلقاً ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محلاً ، ما عدا الزيادة الأولى ، وأما من جهة المعنى فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحل والاستقبال . قل الشاطبي : « وهذا التوجيه أحسن ما سمعت » . [٢١/ب] انتهى . فلهذا اقتصرنا عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ، (ولهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والأمر ، فينبغي للشخص أن يتحلى بالأوصاف الجميلة ، ليحصل له التقديم على أقرانه ، (ومتى دلت كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) ، وهو الحدث المقترب بأحد الزمانين الحل أو الاستقبال ، (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم » فهي اسم) ، إما لو صف ، كـ « ضارب الآن أو غداً » ، وإما لفعل (كـ « أَوْهَ وَأَفَّ » ، بمعنى أتوجع وأتضجر) ، فـ « أَوْهَ » اسم لأنوجع ، وـ « أَفَّ » اسم لاتضجر ، وفي أفَّ أربعون لغة ذكرها في الارتشاف . وحاصلها أن الهمزة إما أن تكون مشمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، فإن كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة ، وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق ، أو ملحقة بزائد . والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنًا أو

متحركاً، والمتحركة الآخر إما مشددة أو مخففة، وكل منهما مثلث الآخر مع التثوين وعدمه، فهذه اثنتا عشرة في المتحركة. والساكنة إما مشددة أو مخففة، فهذه أربع عشرة، والواحد لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد، فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة، فهذه سبع عشرة. وإن كان حرف مد [٤٥] فهو إما واو أو ياء أو ألف، والفاء فيهن مشددة، والألف إما مفتحة أو بالإمالة المخففة أو بين يين، فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة، وإن كانت مكسورة فلحسب عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التثوين وعدمه، فهذه ست، وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التثوين وعدمه، فهذه أربع لغات. والحادية عشرة «أفي» بالإمالة، وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر؛ والتثوين وعدمه، والخامسة «أف» بالسكون، والسادسة «أفي» بالإمالة، والسابعة «إله» بهاء السكت، فهذه السبع مكملة للأربعين.

النوع (الثاني): الفعل (الماضي) ويتميز (عن أخويه المضارع والأمر) بقبول تاء الفاعل، كتبارك وعسى وليس، تقول: تباركت يا الله، وعسيت أنا ولست، (أو تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس)، تقول: نعمت وبئست وعسيت وليست، فبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التامين فيهما كما أوما [٢٢] إليه سابقاً بقوله: وبهاتين العلامتين؛ وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس، على انفراد تبارك بهاء الفاعل؛ وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث؛ كما أوما إليه أيضاً بقوله: وبالعلامة الثانية. وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قل: «وقد انفردت؛ يعني تاء التانيث؛ بلحاقها نعم وبئس، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك». وفي شرح الأجرمية للشهاب البجائي: أن «تبارك» يقبل التامين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله. اهـ. وهذا إن كان مسموعاً فذاك، وإلا فاللغة لا تثبت بالقيل.

واستفدنا من تعبير الموضح بالتامين أن «أل» في التاء في قول الناظم:

١٣ — وَمَضِيّ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِينَ
.....

للعهد المتقدم في قوله:

١١ — بَنَّا فَعَلْنَا وَائْتْنَا
.....

(ومضى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي)، وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي، (ولم تقبل) تلك الكلمة (إحدى التامين) المتضمنتين، وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهي اسم). أما الوصف كضارب أمس، أو لفعل (كَهَيَّاتَ وَشَتَانِ،

بمعنى بُعد وافتراق ، فهذهات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افتراق ، وفي هيهات أربعون لغة ذكرت في باب اسم الفعل من هذا الكتاب . لا يقل يشكل عليه « أفعل » في التعجب ، و« ما عدا وما خلا وحاشا » في الاستثناء ، و« حذا » في المدح ، فإنها أفعل ماضية ولا تقبل إحدى التامين ، فيلزم أن تكون أسماء ، لأننا نقول : عدم قبولها لإحدى التامين عارضاً ، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل .

النوع (الثالث) : الفعل (الأمر) ، وعلامته أن يقل نون التوكيد ، مع دلالة على الأمر ، أي الطلب بصيغته . فالدور مدفوع ، وإيراد الأمر باللام ممنوع ، فإن دلالة على الطلب نشأت من اللام لا من [٢٢/ب] الصيغة ، بخلاف (نحو : قومس) ، فإنه ط على الطلب ، وقبل نون التوكيد . وهذا معنى قول الناظم :

١٣ — وَمِمَّ بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرَ فَبِهِمْ

(فإن قبلت كلمة النون المذكورة ، (ولم تدل) تلك الكلمة (على الأمر) الذي هو الطلب ، (فهي فعل مضارع نحو : « لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا ») (يوسف/ ٣٢) ، أو فعل تعجب نحو : أحييتن بزيد ، فإنه ليس أمراً على الأصح ، بل على صورته ، (وإن دلت) كلمة (على الأمر) الذي هو الطلب ، (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) إما لمصدر نحو : [من الرجز]

١٥ — صَبْرًا يَنْبِي عَبْدَ الدَّارِ

بمعنى اصبروا . أو اسم لفعل (كَنَزَالٍ وَدَرَاكٍ ، بمعنى الزل وأدرك) ، أو هي حرف نحو « كلا » بمعنى اتتو ، (وهذا) التمثيل بنزالٍ ودراكٍ ، (أولى من التمثيل بـ : صبه ، و : حيهل) في قول الناظم :

١٤ — وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلُّ فَيَوْهُوْ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

[٤٦] قل (اسميهما) ، أي اسمية صه وحيهل ، بالتونين ، وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأف ، لأنها تقبل التونين ، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضاً ، ثم النظر في « هات وتعل » هل يقبلان نون التوكيد ؛ فيدخلان في علامة الأمر ؛ أو لا ، فيخالف ما اختاره أولاً فيها . والله دره حيث تُمَم أقسام اسم الفاعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناظم .

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبني)

المشتقين من الإعراب والبناء

وإنما قدّم على أصله ، وإن كان معرفة المشتق متوقفةً على معرفة المشتق منه ، لظول الكلام على الإعراب والبناء ، تحصيلًا وتفريعًا .
 (الاسم) بعد التركيب (ضربان) ، أشار به إلى أنّ في كلام الناظم حذفًا ، والتقدير : والاسم منه مُعَرَّبٌ ومنه مبنيٌّ على حدّ : ﴿ فَعَيْنُهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود/ ١٠٥] ، فاندفع الاعتراض [٧/٢٣] بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيتين ، ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ، [٤٧] ضرب (معرب ، وهو الأصل) في الأسماء ، وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنًا) ، لتمكنه في باب الاسمية . ثم إنّ كان منصرفًا فسُمِّيَ أمكن ، وإلا سُمِّيَ غير أمكن . وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف ، وإنما كان في الأصل فيه الإعراب ، لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه ، كالفاعلية والمفعولية ، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب . (و) ضرب (مبنيّ) .

وذهب قوم إلى أنّ المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنيّ ، وسماه خصيصًا ، وليس بشيء . (و) المبني : (هو القرع ، ويسمى) لعدم إعرابه (غير متمكن) في الاسمية . (وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم ، شبهةً قويًا يدينه منه ، أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف ، وهذا معنى قول الناظم :

١٥ — لِشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُذْنِي

(وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا ، (أحدها الشبه الوضعي) ، أي المنسوب إلى الوضع الأصلي ، وهو المشار إليه بقوله في النظم :

١٦ - كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا

(وضابطه) المتطابق على جزئياته ؛ (أن يكون الاسم) موضوعاً (على حرف) واحد ؛ (أو) على (حرفين) فقط ، سواء كان ثانيهما حرفاً لين أم لا .

(فالأول) وهو الموضوع على حرف واحد (كماء : قمت) أي كالتاء من « قمت » ، (فإنها) حل الكسر (شبهة بنحو باء الجر) مطلقاً ، (ولامه) [٤٨] مع الظاهر غير المستغاث ، (و) في حل الفتح شبهة بنحو (واو العطف وفاله) ، وفي حل الضم شبهة بنحو : « الله » في القسم ، في لغة من ضم الميم ، إذا لم تسكن محذوفة من اسم . ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم .

(والثاني) وهو الموضوع على حرفين ، (كـ « نا » من « قمنا » فإنها) ، أي فإن « نا » [٢٣/ب] (شبهة بنحو : قد ويل) وما ولا ، وقال الشاطبي : « نا » في قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً كـ « ما ، ولا » ، فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود . نص عليه سيويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين ، وليس ثانيهما حرف لين ، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به . ثم قل : وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء « كم ومن » بأنهما موضوعان على حرفين ، فأشبهها « هل ويل » . ثم قل : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به ، إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرفاً لين على حد ما مثل به النظم ، فما أشار إليه الناظم هو التحقيق ، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين ، وأثبت به شبه الحرف ، فليس إطلاقه بسديد . اهـ . ثم استشعر اعتراضاً بأن نحو : « أب وأنح » على حرفين ، مع أنهما معربان ، فلجاب بقوله : (وإنما أعرب نحو أب وأنح لضعف الشبه بكونه عارضاً) ، بعد حذف لامهما ، (فإن أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو ، بدليل) قولهم في التثنية : (أبوان وأخوان) . برّد المحذوف ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف ، وأما « أبان وأنح » من غير رد فتثنية « أباً وأنحاً » بالقسر ، كما سيأتي .

فإن قيل لِمَ لَمْ يُثَبِّتْ لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف ، كـ « نعم وبلى » ؟ فالجواب : أن هذا الشبه مهجور ، لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف ، فيلزم أن يكون غالب الأسماء مبنياً .

فإن قيل : نحن نجد بعض الأسماء الثلاثة مبنيًا كـ « نحن » ، فأجواب : أن بناء نحو « نحن » ليس لهذا الشبه ، بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات .

النوع (الثاني : الشبه المعنوي) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

١٦ — وَالْمَعْتَصِرِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف)

أي من المعاني التي تؤدي بالحروف ، (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي [٢٤/ب] تضمنه ذلك الاسم (حرف ، أم لا) يوضع له حرف أصلاً .

(فالأول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كـ « متى » فإنها تستعمل

شرطاً) ، فتجزم فعلين ، (نحو : متى تَقُمْ أَقُمْ ، وهي حينئذ) ، أي حين إذا استعملت

شرطاً (شبيهة في) تادية (المعنى) ، وهو تعليق الجواب على الشرط (بد « أن »

الشرطية) ، نحو : إنَّ تَقُمْ أَقُمْ . (وتستعمل أيضاً استفهاماً) ؛ فلا تعمل شيئاً (نحو :

﴿ متى نصر الله ﴾ [البقرة/٢١٤] ، وهي حينئذ) ، أي حين ، إذا استعملت استفهاماً ،

(شبيهة في) تادية (المعنى) ، وهو طلب الفهم (بمزة الاستفهام) في طلب التصور ،

ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن يقل : أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبهها الحرف ، ومع

ذلك فهما معربان ، فأشار إلى جوابه بقوله : (وإنما أعربت أي الشرطية في نحو : ﴿ أيهما

الأجلين قضيت ﴾ فلا عُدْوَانٌ عَلَيَّ ﴾ [القصص/٢٨] فـ « أي » اسم شرط جازم منصوب

على المفعولية بد « قضيت » وقُلت لأن لها الصدر ، و « ما » صلة ، و « الأجلين » مضاف

إليهما ، وجملة « فلا عُدْوَانٌ عَلَيَّ ﴾ [٤٩] جوابها . (و) أي (الاستفهامية نحو : ﴿ فسأيُ

الفريقين أحق ﴾ بالأمن ﴾ [الأنعام/٨١] فـ « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و « الفريقين »

مضاف إليهما و « أحق » خبر المبتدأ ، (لضعف الشبه) فيهما ؛ (بما عارضه من

ملازمتهما للإضافة) إلى المفرد . وفي بعض النسخ : ملازمتها بالأفراد ، والمراد الملازمة ، أي

في الشرط والاستفهام للإضافة (التي هي من خصائص الأسماء) .

(والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف ، (نحو : هنا)

من أسماء الإشارة للمكان ، (فإنما متضمنة لمعنى الإشارة) ، أي لمعنى هو الإشارة ، فالإضافة

بيانبة ، كَسَجَرِ أَرَاكِ ، (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة ؛ (لم تضع العرب له حرفاً) يدل

عليه ، (ولكنه من المعاني [٢٤/ب] التي من حقها أن تؤدي بالحروف ، لأنه) ، أي معنى

الإشارة ، (كالحطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطب ؛ (و) مثل (التبييه)

الموضوع له «ها» المسماة بها التنبيه بالقصر، (فهنا) لتضمنها معنى الإشارة (مستحقة للبناء، لتضمنه)، أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع)، لتزوي به الإشارة. وعُدل عن قول أكثرهم، لأنه كالتثني والترجي، إلى الخطب والتنبيه، لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع، نحو: «هذا»، فوضعوا للتنبيه «ها»، وللخطب «الكاف»، وتركوا الإشارة بلا حرف، فكانت تستحق أن يوضع لها حرف، كما وضع لها قبلها ولما بعدها.

(وإنما أعرب: هذان وهاتان)، من أسماء الإشارة (مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني، والتنبيه من خصائص الأسماء) وهذا القول ملفق من قولين، فإن من [٥٠] قل بأنهما معربان قل بتثنيتهما حقيقة، ومن قل بأنهما مبنيان، قل: جيء بهما على صورة المثني، وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح، لأن من شرط التنبيه قبول التكرير، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف، كما ذكره في شرح الشذور^(١) ففي حالة الرفع وضما على صيغة المثني المرفوع، وفي حالتي الجر والنصب وضما على صيغة المثني الجرور والمنصوب، فقله: أولاً، وإنما أعرب هذان وهاتان، يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول، وقوله: ثانياً، مجيئها على صورة المثني، يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني، وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه.

النوع (الثالث: الشبه الاستعمالي)، وهو أن يستعمل الاسم استعمال

[١/٢٥] الحروف، وهو المراد بقول الناظم:

١٧ - وكناية عن الفعل بلا تأثر وكناية عن أفعال

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني، (كأن ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله). ولا يدخل عليه عامل) من العوامل، (فيؤثر فيه) لفظاً أو محلاً، فلما قول زهير: [من الكامل]

١٦ - وَلَيْعَمَّ حَشَوُ السَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجٌ فِي الذُّعْبِ

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤٠.

١٦ - البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، وإصلاح النطق ص ٣٣٦، والإنصاف ٥٣٥/٢، ومجازاة الأدب ٣١٧/٦، ٣١٨، ٣١٩، والدرر ٣٣٩/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٣١/٢، وشرح شولعد الشافعية ص ٢٣٠، وشرح الفصل ٢٦/٤، والكتاب ٢٧١/٣، ولسان المعرب ٦٥٧/١١، ٦٥٨ (نسرل)، ١٨/١٢ (أسم)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥، والمقتضب ٣٧٠/٣، ومعجم الموماس ١٠٥/٢، وملا نسية في مجازاة الأدب ٢٤٧/٤، ووصف المباني ص ٢٣٢، وشرح الفصل ٥٠/٤، ٥٣.

فمن الإسناد إلى اللفظ ، أي : إذا دُعِيَتْ هذه الكلمة ، وقوله : « فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير » يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر ، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق . كما صرح الموضح به في باب الإضافة . فلو اقتصر على نفي الدخول ؛ كما فعل في المشبه به الآتي ؛ لكفله ، ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٧ — بلا تأثير

الذي لو حلف ، وجعل الألف في قوله :

١٧ — أصلاً

ضمير تثنية عائداً على النيابة والافتقار ، أو للإطلاق والحلف من الأول ، لدلالة الثاني عليه ، والأصل : كنيابة أَصْلَتْ وافتقار أَصْلٌ ، لَسَلِمَ مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال : [٥١] « وهذا يعني بلا تأثير لا محصول له ، فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه ، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه ، فحاصل المعنى على هذا ، من شرط بناء اسم الفعل ، أن لا يكون معرباً وهذا عمل . انتهى .

ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل ، فإن نيابته عن الفعل متصلة في المرتجعات ، ومنزلة منزلة المتصلة في المنقولات ، [٢٥/ب] وهذا هو السرُّ في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله . مع أن كلاً منهما نائب عن الفعل ، وإلا ؛ فما الفرق ؟ فليتأمل ! (وكان يفقر) الاسم (افتقاراً متأصلاً إلى جملة) اسمية أو فعلية .

(فالأول) وهو الذي يتوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل ، (كـ : هيهات ، وصه ، وأوه) من أسماء الأفعال ، (فإنها) ، أي فإن هيهات وصه وأوه (نائية عن بُعد) ، بضم العين (واسْكُتْ وأتَوَجَّعْ) على طريق اللف والنشر على الترتيب ، فـ « هيهات » نائية عن فعل ماضٍ ، وهو بَعُدَ ، و« صه » : نائية عن فعل أمر وهو اسْكُتْ ، و« أوه » : نائية عن فعل مضارع وهو أتَوَجَّعْ ، (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية ، (فتأثر به) ، على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب ، وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل ، (فأشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان) عن الفعل ، فـ « ليت » نائية (عن أتمنى ، و) « لعل » :

ثانية عن (أثر جى ، ولا يدخل عليهما عامل) أصلاً ، فضلاً عن أن يثأر به (واحترز) الناظم (بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو ضرباً ، في قولك : ضرباً زيد ، فإنه) ، أي ضرباً ، (نائب عن اضرب ، وهو مع هذا) أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب ، وذلك لأنه) منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوباً ، والتقدير : اضربْ ضرباً ، كما أنه إذا ناب عن «أن» والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية ، (فتؤثر فيه ، تقول) في الرفع : (أعجني ضرب زيد ، و) في النصب : (كوهتْ ضرب عمرو ، و) في الحذف : (عجبت من ضربه) ، وبهذا التقدير يندفع ما قيل إن التمثيل غير مطابق للحكم .

(والثاني) وهو الذي يفتر [١٢٦] افتقاراً متصلاً إلى جملة (كساذ وإذا) من ظروف الزمان ، (وحيث) خاصة من ظروف المكان و : [من الطويل]

١٧ — حَيْثُ لَيَّ الْعَسَائِمِ
نادراً . (و) كالذي والتي من (الموصلات ، ألا ترى أنك تقول : جَشْتُكْ إِذْ ، فلا يسم معنى «إذ» حتى تقول : جاء زيد ، ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من الظروف [٥٢] والموصلات ، فإنها أشبهت الحروف بأسرها ، في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقاراً متصلاً إلى جملة ، لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء . (واحترز بذكر الأصالة) المستفاد من قول الناظم :

١٧ — أصلاً

(من نحو) يوم في : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (إلى السائدة ١١٩)
(ف : يوم) في قراءة الرفع خبر هذا ، وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة) بعلمه ، وهي الفعل ومفعوله وفاعله ، (والمضاف) أبداً (مفتقر إلى) ذكر (المضاف إليه) في إفادة معناه ، (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكم) ، ويزول في بعضها . (ألا ترى أنك تقول : صمْتُ يوماً) إذا أخبرت عن الترك ، (وسرت يوماً) إذا أخبرت

١٧ — تمام البيت :

وَنَطَعْنَهُمْ كَمَثَلِ الْهَبَاءِ يَغْلِبُ ضَرْبَهُمْ بيض الفولاني حَيْثُ لَيَّ الْعَسَائِمِ

وهو للرزدي في شرح شواهد الغني ٣٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣ ، وليس في ديوانه ، وبسلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٣ ، وخراتة الأدب ٥٥٣/٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٤/٧ ، والسدر ٤٥٥/١ ، وشرح ابن الساطم ص ٢٧٩ ، وشرح الأحموي ٣١٤/٢ ، وشرح الفصل ٩٢/٤ ، ومغني الريب ١٣٢/١ ، ومجمع الفروغ ٢١٢/١ .

عن الإيجاد ، (فلا يحتاج) في تمام معنى يوم (إلى شيء) آخر . (واحْزَرْزَ بِذَكَرِ الْجُمْلَةِ من نحو : سبْحان) من أسماء المصائر (وعند) من الظروف ، (فإِنَّمَا مَقْتَرَانِ بِالْأَصَالَةِ ، لكن) افتقارهما (إلى مفرد) لا إلى جملة ، (نقول : سبْحان الله ، وجلست عند زيد) ، فلهذا أعربا نصباً على المصدرية ، والنصب لـ « سبْحان » فعل محذوف تقديره : « أَسْبَحَ » ، والنصب لـ « عند » جلست ، وما ذكره من أن « سبْحان » ملازم للإضافة هو المشهور . وقال الفخر الرازي : « سبْحان » : مصدر لا فعل له ، فيستعمل مضافاً وغير مضاف ، وإذا لم يضاف ترك تنوينه ، فقول : سبْحان من زَيْدٍ ، أي [٢٦/ب] براعة منه ، كقوله : [من السريع] ١٨ — سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَلَاخِرِ

وإنما منع صرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ونون . انتهى بحروفه . وأما استعمال « عند » غير مضافة كقوله : [من م . الرمل]

١٩ — كُلُّ عِنْدِي لَكَ عِنْدِي لا يساوي نصفَ عِنْدِي
فمن كلام المولدين ؛ وليس بلحن ، خلافاً للحريري . بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائق أن تنصرف تصرف الأسماء ، وأن تعرب ويحكى أصلها . قاله في المغني ^(١) .

ثم استشعر اعتراضاً بأن : « اللذين واللتين وأياً » من الموصولات معربة ، مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة ، فلجاب بقوله : (وإنما أُعْرِبَ « اللذان واللتان وأي [٥٣] الموصولة » في نحو : احْزَرْزَ أَيُّهُمْ أَسَاءَ) ، بنصب « أي » ، لأن جملة « أساء » صلة تامة ، فسقط القول بأن « أياً » هنا مبنية على الضم ، لإضافتها وحذف صدر صلتها ، وهذا سهو عن شرط المسألة ، لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفعولاً ، ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي . (لضعف الشبهة) متعلق بقوله : « أُعْرِبَ » ، (بما

١٨ — صدر البيت : (أقول لما جاني فخره) وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، وأساس البلاغة (سبج) ، والأشياء والظواهر ١٠٩/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والدرر ٤١٥/١ ، وشرح أبيات سيويه ١٥٧/١ ، وشرح شواهد الغني ٩٠٥/٢ ، وشرح الفصيح ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والكتاب ٢٣٤/١ ، ولسان العرب ٤٧١/٢ (سبج) ، وتلحش العروس ٥٧٨/٤ (شت) ، وبلاسة في خزانة الأدب ٢٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٢ ، والدرر ١٥٩/٢ ، وبهاليس تلح ٢٦١/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، والمقرب ١٤٩/١ ، وجمع الموامع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ . سبْحان من علقمة الفلّاح : براعة من فخره وتكبره .

١٩ — البيت لبعض المولدين في معنى اللبيب ١٥٦/١ .

(١) معنى اللبيب ١٥٦/١ .

عارضه (متعلق بضعف ، (من المجني) بيان لما متعلق بعارضة ، (على صورة التثنية) متعلق بالمجني ، وهو راجع إلى « اللتين واللتين » ، وفيه البحث السابق في « هذين وهاتين » ، (و) بما عارضه (من لزوم الإضافة) إلى مفرد راجع إلى « أي » .

وأحمل الشبه الإجمالي ، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل ، في كونه غير عليل ولا معمول ، كأسماء الأصوات ، والأعداد المسروقة قبل التركيب ، وفواتح السور . وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي ، وأدخله غيره في الاستعمالي ، وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول الناظم :

١٧ - وكتيابة عن الفعل بلا تأثر

فقل : « لأنها تعطي من المقصود [٢٧] في الزجر والاستدعاء ، ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب ، وحمل حكاية الأصوات كـ « غلق » و « قب » على أسماء الأصوات » . ذكره في باب اسم الفعل ، هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم .

(و) أمّا (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب ، وهو) : أي المعرب ؛ (نوعان : ما يظهر إعرابه ، كـ : أرض ، تقول : هذه أرضٌ بالرفع ؛ (ورأيت أرضاً) بالنصب ، (ومررت بأرضٍ) بالخفض . (وما لا يظهر إعرابه ، كـ : الفتي) من المقصور ، (تقول : جاء الفتي) بضمّة مقدرة على [٥٤] الألف ، (ورأيت الفتي) بفتحة مقدرة عليها ، (ومررت بالفتي) بكسرة مقدرة عليها . (ونظير الفتي) في تقدير الحركات في آخره (سُمّا) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر ، (كـ : هذّي ، وهي) أي سُمّا (لغة في الاسم) من ست^(١) ، ثانيها : سيمّا ؛ يكسر السين والقصر ، كـ : « رضى » ، وثالثها ورابعها : سم ، بضم السين وكسرها من غير قصر ، وخامسها وسادسها : اسم ، بضم المزة وكسرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨ - ومُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبَهِ الْحُرُوفِ كَأَرْضٍ وَسُمًّا

بضم السين والقصر لغة في الاسم ، (بدليل قول بعضهم) وقد سنل عن اسم شخص : (ما سملك ؟) أي : ما اسمك ؟ (حكاه صاحب الإفصاح) فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصوراً . وأما أنه يفيد ضم السين فلا ، إذ يحتمل كسرها ، وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالدة القناني ، نسبة إلى

(١) ذكر غيره في حاشية يس ٥٤/١ ، في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها الدوشري بقوله :

سما سم واسم صمّة كلسما وزد صمّة وائل أوائل كلها

القنّان^(١) ، بفتح القاف ، جبل لبني أمد : [من الرجز]
والله أَسْمَاكَ سُمًّا مَبْرَكًا

وهو ليس بنصٍّ في المقصود ، فلأجل ذلك قل : (وأما قوله) :

- ٢٠ - (والله أَسْمَاكَ سُمًّا مَبْرَكًا) أَتَرَكَ اللهُ بِـوَ إِيْتَارَكَ
[٢٧/ب] (فلا دليل فيه ، لأنه) أي « سُمًّا » (منصوب متوّن ، فيحتمل أن
الأصل : سُمٌّ) من غير قصر ، (ثم دخل عليه الناصب) وهو : « أَسْمَاكَ » (ففتح) ،
أي نصب على أنه مفعول ثانٍ لـ « أَسْمَاكَ » ، لأنه بمعنى « سَمَكَ » ، وقد روي به أيضًا ،
(كما تقول في : يَلِدُ) إذا دخل عليها نصب : (وأيت يسدًا) . ومعنى : « أَتَرَكَ اللهُ به
إِيْتَارَكَ » اختصك بهذا الاسم المبارك ، كإيثاره إِيَّاكَ بالفضل ، فخصاف المصدر إلى مفعوله ،
وطوى ذكر الفاعل .

(١) القنّان : جبل بأعلى نجد فيه ماء يدعى الصيلة . « معجم البلدان ٤٠١/٤ » .

٢٠ - الرجز لابن خالدة القنّاني في إصلاح النطق ص ١٣٤ ، والمقاصد النحوية ١٥٤/١ ، وبلا نسبة في
أسرار العربية ص ٩ ، والإنصاف ١٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٤/١ ، وشرح القفص ٢٤/١ ، ولسان
العرب ٤٠١/١٤ ، ٤٠٢ (سما) ، وتاج العروس (سمو) .

(فصل)

(والفعل) أيضًا (ضربان) : ضرب (مبني ، وهو الأصل) في الأفعال ، إذا لم تتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب ، (و) ضرب (معرب ، وهو بخلافه) ، أي بخلاف المبني ، وهو الفرع . (فالمبني) من الأفعال (نوعان) :

أحدهما : (الفعل) الماضي ، مبني باتفاق (وبنائه على الفتح) ، للمخففة ، ثلاثيًا كان (ك : ضرب) ، أو رباعيًا ك : دحرج ، أو خماسيًا ك : انطلق ، أو سداسيًا ك : استخرج . ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهة المضارع في الجملة ، لوقوعه صفة وصله وخبراً وحالاً وشرطاً . ولتقل الضم والكسر وتقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخته ، (وأما ضربت ونحوه) ، مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز ، (فالسكون) فيه (عارض أوجبه [٥٥] كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) ، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ، (فيما هو كالكلمة) الواحدة ، لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء . (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله ، والأصل لمناسبتها الواو .

(و) النوع (الثاني : الأمر) ، مبني على الأصح عند جمهور البصريين ، وإلى

هذين الإشارة بقوله : [٧٢٨]

١٩ - وَيَفْعُلْ أَمْرٌ وَمُضَرِّيٌّ يَتِيَا

وبناؤهما مختلف . فللماضي بناؤه على الفتح كما تقدم ، (و) الأمر (بناؤه على ما يجوز به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب ، (فتحو « اضرب » : مبني على السكون) ، فإن مضارعه يجوز بالسكون ، نحو : لَمْ تُضْرِبْ ، (ونحو : اضرباً) ، واضربوا ، واضربيني : (مبني على حذف النون) لأن مضارعهما يجوز بحذف النون ، نحو : لَمْ تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ، (ونحو : اغز) ، واغزش ، وارم (مبني على حذف آخر الفعل) ، لأن مضارعهما يجوز بحذف آخره ، نحو : لَمْ تَغْزُ ، وَلَمْ تُغْزِ ، وَلَمْ تَرْمِ ، ف « اغز » : مبني على

حذف الواو، و«اخش»: مبني على حذف الألف، و«ارم»: مبني على حذف الياء. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قُمْ واقْعُدْ، والأصل: لِنَقُمْ وَلِنَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف؛ وتبعها حرف المضارعة. قل الموضح في المغني^(١): «ويقولهم أقول، لأن الأمر معني، فحقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو التهي». اهـ. وقد دل عليه بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً يخرج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقولهم: [من الخفيف]

٢١ - لِنَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قَرَيْشٍ كَيْ لِنَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

وكقراءة بعضهم: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ [يونس/٥٨] بالناء الفوقية^(٢)، وفي الحديث: «لِنَتَّخِذُوا مَصَافِيحَكُمْ»، ولأنك تقول: اغْرُ، واخْشَ، وارْمِ، واضْرِبُوا، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يعمد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان؛ كـ: «بيعت»، و«أقسمت»، و«قيلت»، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن مجرد ما عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في: «قُمْ»، لأنه ليس له حالة غير هذه، [٢٨/ب] وحينئذ [٥٦] فنشكل فعليته. وإذا ادعى أن أصله: «لِنَقُمْ»، كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل^(٣). انتهى كلامه في المغني^(٤). وهذا ما وعدناه به عند تقسيم الأفعال.

(والمعرب) من الأفعال (المضارع، نحو: يقوم) زيد، (لكن) لا مطلقاً على الأصح، بل (بشرط سلامته من نون الإناث^(٥))، و (من) (نون التوكيد المباشرة).

(١) مغني اللبيب ٢٢١/١.

٢١ - البيت بلا نسبة في الإصناف ٥٢٥/٢، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وعزارة الأدب ١٤/٩، ١٠٦، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢، ومغني اللبيب ٢٢١/١، ٥٥٢/٢.

(٢) الرسم المصحفي: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأبو أيوب وأبو إسحق السمريني وقادة وابن عباس وغيرهم. انظر الإغاث ٢٥٢، والمختص ٣١٣/١، والنشر ٢٨٥/٢. والقراءة من شواهد مغني اللبيب ١٨٦/١، وشرح النصريح ٥٥/١، ٢٤٦/٢، ولأوضح المسالك ٢٠١/٤.

(٣) أي: وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعاً، وإذا ثبت كونه مضارعاً ثبت أيضاً أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط، كما صرح بذلك الشارح سابقاً.

(٤) مغني اللبيب ٢٢١/١.

(٥) أي: نون الإناث الموضوعة أصالة للإناث وإن استعملت للذكور مجازاً. «حاشية يس ٥٦/١».

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

١٩ - وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبَا

٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَايَنٍ وَمِنْ نُونٍ إِنْثَانٍ

(فإنه مع نون الإنثان مبني على) الأصح (على السكون) كالمضارع (نحو : « وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرْتَضْنَ ») (البقرة/٢٢٨) ، وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإنثان معرب تقديرًا ، (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الأصح . وقيل : لا تشترط المباشرة ، فنحو : « تَتَبَلَوْنَ » [آل عمران/١٨٦] مبني أيضًا . وقيل : الجمع معرب تقديرًا ، والمختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح ، نحو : « كَيْتَبَدَنَّ ») (الحمزة/٤) لتربيته مع النون تركيب « خَمْسَةُ عَشَرَ » ، وهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، لم يحكم على الأصح بينائه ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظًا وتقديرًا ، (فإنه) : أي المضارع (معرب معها تقديرًا نحو : « تَتَبَلَوْنَ ») [آل عمران/١٨٦] مضارع بَلَّأَ يَبْلُؤُ مبني للمجهول ؛ مستند لجماعة الذكور ؛ من البلاء وهو التجربة ، أصله قبل التوكيد : « لتبلون » كـ « تنصرون » ؛ يواويين ؛ الأولى لام الفعل ، والثانية واو الجماعة ، فيما أن [٥٧] تقول : استثقلت الضمة على لام الفعل ؛ فحذفت لاستثقالها ، أو تقول : تحركت وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا . وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين ، فصار : « لتبلون » بوزن تفعول ، ثم أكد بالثقيلة [٧٢٩] فصار : « لتبلونن » بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظًا لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ، وتعلز حذف إحدهما ؛ فحركت الواو بحركة تجانسها ، وهي الضمة ؛ ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفًا لتحركها ؛ وانفتح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمتل فهي مقدرة الثبوت ، لأنها علامة الرفع ، بخلاف ما إذا حذفت للجازم ؛ فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظًا نحو : (« فَيَأْمُرُ قُرَيْشٌ ») (مريم/٢٦) أصله قبل التوكيد : « ترأين » كـ « تمنعين » ، نقلت حركة الحمزة إلى الراء قبلها ، ثم حذفت الحمزة ؛ فصار : « ترين » بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا . وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ حذف أولهما كما مر ، فصار : « ترين » بفتح الراء

وسكون الياء ، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة ، فحذفت نون الرفع
فصار : « فَمَا تَرِي » بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون ، فالتقى ساكنان ؛ ياء
المخاطبة ونون التوكيد ، وتعلز حلف أحدهما ، فحركات الياء بحركة تجانسها ؛ وهي الكسرة ؛
إلى آخر ما مر في « لتبلون » . (و) نحو : (﴿ وَلَا تَتَّبِعَانَّ ﴾) [يونس/ ٨٩] أصله قبل
التوكيد والنهي : « تتبعان » بتخفيف النون للرفع ، فدخل عليه « لا » الناهية . فحذفت
نون الرفع ، فصار : « لا تتبعان » ثم أكد بالثقيلة ، فالتقى ساكنان ؛ الألف ونون التوكيد
المدغمة ، ولم يجز حذف الألف لثلاث يلتبس بالواحد ، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ،
[٢٩/ب] ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها ، فحركات النون بالكسر تشبيهاً بنون
الثنية الواقعة بعد الألف .

هذه أمثلة غير المباشرة لفظاً . وأما غير المباشرة تقديرًا فنحو : (﴿ وَلَا يَصُدُّكَ ﴾)
[القصر/ ٨٧] بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي : « يَصُدُّوكَ » ، حذفت النون
للجازم وهو « لا » الناهية ، فصار : « يَصُدُّوكَ » ، ثم أكد بالثقيلة ؛ فالتقى ساكنان ؛
حذفت الواو لدلالة الضمة عليها ، فصار : « لا يصدنك » . فنون التوكيد وإن باشرت
الفعل لفظاً ، إلا أنها لم تباشره في الأصل ، لأن الواو المغدوفة فاصلة بينهما تقديرًا ،
والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ، فإنه إذا أكد بالنون يبنى ، وإن كان يرفع
بشبات النون ، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظاً أو تقديرًا ، لوجود الفاصل لفظاً
أو تقديرًا . وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في : (﴿ لَتَبْلُوَنَّ ﴾) [آل عمران/ ١٨٦]
خاصة بخلاف : (﴿ فَمَا تَرِي ﴾) [مرم/ ٢٦] (﴿ وَلَا ﴾) [٥٨] تَتَّبِعَانَّ [يونس/ ٨٩] فإنه فيهما لفظي
وذلك خلاف سيق كلامه .

(والحروف كلها مبنية) لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج
معه إلى إعراب ، وهذه العبارة أحسن من قول الناظم :

٢١ - وكل حرف مستحق للبناء

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به ، والبناء لغة : وضع شيء على شيء
على صفة يراد بها الثبوت . وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول
بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، فقال ابن مالك : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل
من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إنباعاً أو نقلاً أو تحلصاً من سكونين .

(فصل ل)

وأنواع (البناء أربعة) لا زائد عليها :

(أحدها : السكون ، وهو الأصل) [١/٣٠] ؛ وإليه أشار بقوله :

٢١ — والأصلُ في المبني أن يُسَكَّنَا

وإنما كان الأصل في البناء السكون لحفته واستصحاباً للأصل ، وهو عدم الحركة ، فلا ينبغي عليها إلا لسبب ، كالتقاء الساكنين في نحو : « أمس » ، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء « قمت » ، وكونها عرضة للابتداء بها كـ « لام الابتداء » ، وكونها لها أصل في التمكن كـ « أول » ، وكشبهها بالمعرب كـ « ضرب » . (ويسمى) عدم الحركة (أيضاً وقفاً) ، كما يسمى مكوئاً ، والسكون خفيف ، (ولحفته دخل في الكلم الثلاث) الحرف والفعل والاسم . ففي الحرف (نحو : « هل » ، و) في الفعل نحو : (قم ، و) في الاسم نحو : (كم) ، بدأ بالحرف لتوغلته ، وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه .

(و) النوع (الثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون) ، لحصوله بدنى فتح الفم ، بخلاف الضم والكسر ، فإن الأول إنما يحصل بأعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى [٥٩] طرفي الشفة ، والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضاً في الكلم الثلاث) : في الحرف (نحو : سوف ، و) في الفعل نحو : (قام ، و) في الاسم نحو : (أين . والنوعان الآخران وهما الكسر والضم) ثقبان ، (ولتقلبهما) لكونهما يحتاجان إلى أعمال إحدى العضلتين أو كليهما ، (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة ، والفاعل التزاماً (لم يدخل فيهما) ، لئلا يجمع بين تقييلين ، (ودخلا في الحرف والاسم) لحفتيهما ، بدلالتهما على شيء واحد ،

فالكسر في الحرف (نحو : لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث ، (و) الكسر في الاسم نحو : (أمس) عند المجازين بشرطه الآتي ، (و) الضم في الحرف والاسم (نحو : « منذ » في لغة من جَرَّ بِهَا [٢٠/ب] أو رفع ، فإن الجارة) للاسم (حرف ، والرافعة) له (اسم) ، وسيأتي إيضاح ذلك في باب حروف الجر .

وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله في النظم :

٢٢ - ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كَلِمَ امْسِ حَيْثُ وَالسَّيْحِ كَمْ

وأقوى الحركات الضم ، يليه الكسر ، ثم الفتح . وسُمِّيَ الأول ضمًّا لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانيًا ، وسُمِّيَ الثاني كسرًا لأنه ينشأ من المجرار اللحي الأسفل إلى أسفل المجرارًا قويًا ، وسُمِّيَ الثالث فتحًا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم . وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مرَّ ، ومقدرة كتقدير الضم في : « يا سيبيوه » ، والفتح في نحو : « لا فتى إلا عليُّ » ، والكسر في نحو : « هؤلاء » حل الوقف .

(فصل)

(الإعراب) لغة: البيان، واصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً، أو [٦٠] تقديرًا، على القول بأنه معنوي، وعلى القول بأنه لفظي، (أثر ظاهر) في اللفظ، (أو مقدر) فيه (يُجلبه العامل) المُقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإنثاء، ولم تباشره نون التوكيد، والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر: نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها، والمراد بالظاهر: ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والمراد بالقدر: ما ينوي من ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: «الفتى»، وكما تنوى الواو في نحو: «مسلي» رفعًا، وكما تنوى النون في نحو: «لَتَبْلُوَنَّ» [آل عمران/١٨٦] وكما ينوي حذف الحركة في نحو: «لم يقرأ»، إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به، والمراد بالعمل: ما به يحدث المعنى الخرج للإعراب، والمراد بتأخر الكلمة: ما كان آخرًا حقيقة [١/٣١] كـ «دال: زيد»، أو مجازًا كـ «دال: زيد»، والمراد بالكلمة هنا: الاسم والفعل المعربان.

والإعراب جنس، (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة):
رفع ونصب (يَشتركان (في اسم وفعل)، فالرفع (نحو: زيد يقوم)،
فـ «زيد»: مرفوع بالابتداء، و«يقوم»: مرفوع بالتجرد، (و) (النصب نحو: (إن زيدًا
لن يقوم)، فـ «زيدًا»: منصوب بـ «إن»، و«يقوم»: منصوب بـ «لن».
(وجز) يختص بمعنى (في اسم، نحو: مررت (بزيد)، فـ «زيد»: اسم
مجرور بالباء.

(وجزم) يختص بمعنى (في فعل نحو: لم يقم)، فـ «يقم»: فعل مجزوم
بـ «لم»، وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله:

٢٣ — والرفع والنصب اجتمعا إعرابا لاسم وفعل نحو لسن أهابا

٢٤ — والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن يتجزأ

(ولهذه الأنواع الأربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات)،

جمع علامة، بمعنى علم، أو جمع علم، كاصطبلات جمع اصطبل، فالضمة علم ومعلم

الرفع، وكذا الباقي. وبهذا ينتفع ما يقال: إن في كلامه تناقضا، وذلك أنه جعل الإعراب

أولا نفس الحركات، وما نل عنها بقوله: «أثر» الخ. وجعلها ثانيا علامات للإعراب

بقوله: (و) لعله الأنواع الأربعة علامات (أصول، [٦١] وهي الضمة للرفع) نحو:

جاء زيد، (والفتحة للنصب) نحو: رأيت زيدا، (والكسرة للخفض) نحو: مررت بزيد

(وحذف الحركة للجزم) نحو: لم يقم، وذلك مستفاد من قوله في النظم:

٢٥ — فلرفع بضم وانصب فتحا وجر كسرا كذكر اللو عبته يسر

٢٦ — واجزم بشكين واجزم بشكين

(وعلامات فروع) نائية (عن هذه العلامات) الأصول وهي عشرة: ثلاثة

تنوب عن الضمة، وهي: الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي:

الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء،

وواحدة تنوب عن [٣١/ب] حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون،

والياء أشار بقوله:

٢٦ — وغير ما ذكر ينوب

(وهي)، أي هذه العشرة، (واقعة في سبعة أبواب متفرقة)

(الباب الأول)

المشار إليه بقول الناظم:

٢٧ — وارفع بواو وانصب بالألف واجر بياء ما من الأسماء أصيقت

٢٨ — من ذاك ذو إن صحبة أبانا والفم حيث الميم منه بآنا

٢٩ — أب أخ حم كذلك ومن

وهو (باب الأسماء الستة) المعتلة المضافة، (فإنها ترفع بـواو) نيابة عن

الضمة، (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة، (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة،

(وهي: ذو، بمعنى صاحب) لا بمعنى الذي، (والفم إذا فارقت الميم) لا المتصل بها،

(والأب، والأخ) بالتخفيف، (والحم) بغير همز، (والمن). قال ابن مالك في شرح

العملة: «جعل أولها «ذو» لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف، وجعل «فو» قرين «ذو» في الذكر، لتساويهما في لزوم [٦٢] الإضافة والإعراب بالحروف. إلا أن «ذو» لا تضاف لياء المتكلم، و«فو» تضاف إليها، فلهذا المحط عن درجة «ذو»، وأخر عنه، و«الأب والأخ والحم» مستوية في الإعراب بالحروف؛ إذا أضيفت لغير ياء المتكلم، فقرن بينها في الذكر قبل «الهن»، وأخر «الهن» لأن إعرابه بالحروف قليل. أمه ملخصاً.

(ويشترط) لإعراب هذه الأسماء بالحروف (في غير «ذو»، أن تكون مضافة لا مفردة) عن الإضافة، (فإن أفردت) عنها، (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة، فالرفع (نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾) [الشاء/١٢]، فـ «أخ»: مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله، (و) (النصب نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾) [يوسف/٧٨]، فـ «أب»: اسم إن وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها، والجر نحو: ﴿وَبَنَاتٌ أَخٌ﴾) [الشاء/٢٣] فـ «الأخ»: مجرور بإضافة بنتك إليه. ثم استشعر اعتراضاً بأن: «فا» جاء معرباً بالحروف مع أنه مفرد، [٧/٣٢] فاجاب بقوله: (فأما قوله)؛ يعني العجاج: [من الرجز] ٢٢ -

(فشاذ)، لأنه منصوب بالألف بالعطف على «خياشيم» المنصوب به «خالط» على المفعولية، مع أنه غير مضاف. وخبره أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه خَلَفَ المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه (لإضافة مَنَوِيَّة) في المعطوف والمعطوف عليه، (أي: خياشيمها وفاها)، فأبقه على حاله غير مضاف إضافة صريحة. وقال ابن كيسان: إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين، فحذف؛ يعني التنوين؛ وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد. فعلى قول ابن مالك، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء، (ويشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء) الدالة على التكلم، سواء في ذلك الظاهر، وضمير المتكلم مع غيره، وضمير المخاطب، وضمير الغائب وفروعها. (فإن كسنت) الإضافة (للياء) المذكورة، (أعربت) هذه الأسماء (بالحركات المقسدة) في الأحوال الثلاث على الأصح، فالرفع (نحو: ﴿وَأَخِي هَارُونُ﴾) [القصص/٣٤] فـ «أخي»: ٢٢ -

الرجز للعجاج في ديوانه ٢٢٥/٢، ولسان العرب ٤٥٩/١٢ (قم)، ٣٤٥/١٥ (نحس)، ٤٥٦ (ذو)، وإصلاح النطق ص ٨٤، وخزانة الأدب ٤٤٢/٣، ٤٤٤، والدرر ٣٦/١، وشرح أبيات سيويه ٢٠٤/١، والمقاصد النحوية ١٥٢/١، والمقتضب ٢٤٠/١، والمتع في التصريف ص ٤٠٨. وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٠/١، والمسائل العضديات ص ٢٢٨-٢٢٩.

مرفوع على الابتداء [٦٣] وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الحاء منع ظهورها اشتغال المحل بحركته المناسبة ، و« هارون » : بطل منه أو عطف بيان عليه ، وجملة « هراقصح مني لساناً » : خبره .

ومما يحتمل الرفع والنصب : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص/٢٣] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا ، و يحتمل أن يكون مرفوعاً على أنه خبر أول لـ « إن » ، وجملة : « له تسع وتسعون » : خبر ثان .
ومما يحتمل الأوجه الثلاثة (﴿ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾) [البقرة/٢٥] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون مرفوعاً ، وأن يكون منصوباً ، وأن يكون مجروراً ، فرفع من ثلاثة أوجه :

[٣٢/ب] أحدها : أن يكون عطفًا على الضمير المستتر في « أملك » ، ذكره الزنجشيري ، واعترضه الموضح بأن « أملك » لا يرفع الظاهر ، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر ، وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاستثنى .
الوجه الثاني : أن يكون معطوفاً على « إن » واسمها .

الوجه الثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : وأخي لا يملك إلا نفسه ، فهو على هذا من عطف الجمل ، وعلى الأولين من عطف المفردات .
ونصبه من وجهين أحدهما : أن يكون معطوفاً على اسم « إن » ، والثاني : أن يكون معطوفاً على « نفس » .

وجره من وجه واحد ؛ وهو أن يكون معطوفاً على الياء المجرورة بإضافة « نفس » إليها .

وهذا الوجه لا يميزه جمهور البصريين لعدم إعانة الجار ، واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للثنائية والجمع تبعاً لأصله حيث اقتصر على قوله :
٣١ — وشروط ذا الإعراب أن يَضُمَّنَ لَا إِلَيْيَا

لكونه ذكرها كذلك ، (وذو) ؛ حالة إفرادها ؛ (ملازمة للإضافة لغیر الياء) من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات ، (فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها) ، لأنها حاصلة ، والاشتراط تحصيل ما ليس بمحصل . (وإذا كانت « ذو » موصولة) بمعنى التي وأخواته ، (لزمتها الواو) في الأحوال الثلاثة غالباً ، والبناء على السكون . (وقد تعرب بالحروف)

الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً (كقوله) ، وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]
 ٢٣ - فَلَمَّا كَرَّمُوا مُوسِرُونَ رَأَيْتُهُمْ (فَحَسَنِيَّ مِنْ ذِي عُنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا)
 هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معرباً^(١) ، ورواه غيره بالواو على البناء ، وإذا
 ثبت إعرابها في الجرح قلنا به في الرفع والنصب . وقيد [١/٣٣] ابن الضائع ذلك [٦٤] بحالة
 الجرح ، لأنه على السماع ، (وإذا لم تفارق الميم « الفم » أعرب بالحركات الثلاث) ،
 سواء أفرد أو أضيف ، ولا يختص بثبوت الميم في « الفم » حالة الإضالة للضرورة نحو :
 [من الرجز]

٢٤ - يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ
 خلافاً للفراسي^(٢) ، ويرد قوله صلى الله عليه وسلم : « نَخْوَفُ قِمَ الصَّائِمِ
 أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَيْسِكِ »^(٣).

٢٣ - البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي في الدرر ١/١٥٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٨ ،
 وشرح شواهد المغني ٢/٨٣ ، وشرح للفصل ٣/١٤٨ ، والمقرب ١/٥٩ ، والمقاصد النحوية ١/١٢٧ ،
 وللطائي (؟) في معني اللب ٢/٤١٠ ، وشرح الأعمشوني ١/٧٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٥ ، وشرح
 عمدة الحفاظ ص ١٢٢ ، ومع المعاني ١/٨٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ٢٠ ، ٦٠ .

(١) نص على ذلك ابن الناطم في شرحه ص ٦٠ ، وانظر الدرر اللوامع ١/١٥٢ .

٢٤ - الرجز لرؤية في ديوانه ١٥٩ ، والحيوان ٣/٢٦٥ ، وخزانة الأدب ٤/٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، والدرر
 ١/٣٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٧ ، والمقاصد النحوية ١/١٣٩ ، ومحاضرات الأدباء ٢/٣٦٥ ، وبلا
 نسبة في جبهة الأمثال ٢/٥٣١ ، والذرة الفاعرة ١/٢٩٦ ، وشرح الأعمشوني ١/٣١١ ، وجمع الأمثال ١/٤٤٧
 والمختصص ١/١٣٦ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨ ، ومع المعاني ١/٤٠ .

(٢) في المسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وهي المسألة رقم ٩١ بعنوان : حروف فم واللغات فيها .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، برقم ١٧٩٥ ، وأخرجه مسلم في الصيام ،
 باب حفظ اللسان للصائم ، برقم ١١٥١ .

(فصل ————— ل)

(والأفصح في : ألْهَنَ) ، إذا استعمل مضافاً (النقص ، أي : حذف اللام)

منه ، وهي الواو ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

٢٩ — والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ

(فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون ، فنقول : هذا هُنْكَ ،

ورأيت هُنْكَ ، ونظرت إلى هُنْكَ ، (ومنه) : أي من النقص في الهن ؛ (الحديث) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بمن أبيه ولا تَكُنُوا)^(١)

قل الموضح في شرح شواهد ابن الناطم : « تعزى » ، بمثناة مفتوحة ؛ فعين مهملة مفتوحة ؛

فزاي مشددة ، أي : من انتسب وانتمى ، وهو الذي يقول : « يا لفلان » ، لتخرج الناس

معه إلى القتل في الباطل ، « فأعضوه » : بهمزة مفتوحة ؛ وعين مهملة مكسورة ؛ وضاد

مشددة معجمة ، أي : قولاً له : إعْضُضْ على مَنْ أبيك ، أي على ذَكَر أبيك ، أي قولوا له

ذلك استهزاءً به ولا تحييه إلى القتل الذي أراه . أي : تَمَسَّكْ بذكر أبيك الذي انتسبت

إليه ؛ عله أن ينفَعَكَ ، فلما نحن فلا نحْييك . و« لا تكونوا » : أي لا تذكروا كناية الذكر ،

وهو ألْهَنُ ، بل اذكروا له صريح اسم الذكر ، وهو الأير ، و« تكونوا » : بفتح التاء ؛

وسكون الكاف بعدها نون . والشاهد في قوله : « بهن أبيه » إذا استعمله منقوصاً . انتهى .

[٣٣/ب] وإذا استعمل « ألْهَنُ » غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً ، تقول : هذا

هَنْ ، ورأيت هَنًا ، ومررتُ بهنَ ، وهو « اسم يُكنى به عن أسماء الأجناس ، كرجل وفرس

وغيرهما ، وقيل : عما يستقيح التصريح بذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة » . قاله الموضح

في شرح القطر .

(١) الحديث في مسند أحمد ١٥٦/٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٣/٣ (عرا) ، ٢٥٢ (عضض) ،

وهو من شواهد شرح ابن الناطم ص ١٩ .

(ويجوز النقص) بضعف ، وهو حذف السلام والإعراب بالحركات (في الأب والأخ والحلم) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ — وفي أبي وتاليت يتلوت

فتقول : هذا أبك وأخك وحَمَك ، ورأيت أبك وأخك وحَمَك ، ومررت بأبيك وأخيك وحَمَك ، (ومنه) ، أي من النقص ، (قوله) ، وهو رؤية ، يَمْدَحُ عَيْي بِسَنَ حاتم الطائي : [من الرجز]

٢٥ — بِأَبِيهِ أَفْتَدَى عَيْي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

فـ « أبه » الأول : مجرور بالكسرة ، و « أبه » : الثاني منصوب بالفتحة . وهذا البيت مقتبس من المثل السائر : « من أشبه أبه فما ظلم »^(١) ، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل ، فقيل : « فما ظلم » في وضع الشبه في موضعه ، وقيل : فما ظلم أبوه [٦٥] حين وضع زرعه حيث أتى إليه الشبه ، وقيل : الصواب فما ظلمت ، أي أمه ، حيث لَمْ تَزِنْ ، بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه . قاله اللحياني .

(و) من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات ، (قول بعضهم) أي العرب : (في التثنية) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين : (أبان وأخان) ، قل الضراء : « أبان » : جاء على لغة من قل : هذا أبك . قل الموضح في الحواشي : وكذا قياس « أخان » . اهد . فظهر أن المسموع « أبان » فقط ، و « أخان » مقيس عليه . وإذا جاز « أخان » قياساً فينبغي أن يكون « حان » كذلك ، ولم أقف عليه . ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قل^(٢) : « يقل : هذا أبوك وأباك [٧٣٤] وأبك » . فمن قل : « هذا أبوك وأباك » ، قل في التثنية : « أبوان » ، ومن قل : « هذا أبك » ، قل في التثنية : « أبان » . (و) الأب والأخ والحلم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ — وقصرها من نقصهن أشهر

٢٥ — الرجز لرؤية في ديوانه ١٨٢ ، والدرر ٣١/١ ، وشرح ابن السائغ ص ٢٠ ، والمقاصد النحوية ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/٢ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والمعارف ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٣٥٣/٢ ، وبلا نية في توضيح المسالك ٤٤/١ ، وتقليص الشواهد ٥٧ ، وشرح الأشعري ٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠/١ ، ومعجم المفاتيح ٣٩/١ .

(١) كتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/٢ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والمعارف ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٣٥٣/٣ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٠٠ .

وعدل الموضح عن «ها» إلى «هن»، لأن الأكثر في «هن» أن يعود إلى جمع القلّة، و«ها» بعكس ذلك، والمراد به «قصرهن» أن يلزم آخرهن الألف المتقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة، فيُعرّثن بحركات مقدرة عليها، (كقوله)؛ وهو أبو النجم فيما قل الجوهري، وقيل رؤية: [من الرجز]

٢٦ - (إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا) قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

أنشد ابن جني وغيره. و«أبا» الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه، لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مفعولاً منصوباً بفتحة مقدرة على الألف، والشاهد في «أباهَا» الثالث، إذ هو نص في القصر، لأنه مضاف إليه، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وإلا لَجُرَّ بالياء، (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قل له خاله، وقد بلغه أن ناساً من أشجع في غار يشربون، وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظبئة لعلنا نصيب منها؟ وانطلق به حتى أقامه على قم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضُرُّ يا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لَبَطْلٌ، فقال أبو حنش: «مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»^(١). فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه. وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص، لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة علي رضي الله عنهم، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه. وذكر «الأخ» للاستعطاف، [٣٤/ب] فـ «أخاك»: مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الألف، و«بطل»: معطوف به «لا» على مكره، و«مكره»: اسم مفعول خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون «مكره» مبتدأ، أو «أخاك» نائب عن الفاعل سد مسد الخبر؛ لعدم اعتماده على التثني أو الاستفهام عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي^(٢).

٢٦ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النعم العجلي في ديوانه ٢٢٧، ولهما معاً في شرح ابن الناطم ص ٢٠، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١، والمفاسد النحوية ١٣٣/١، والدرر ٣٢٦/١، ولرؤية أو لرجل من بني الحارث في الحزاة ٤٥٥/٧، وبلا نية في أوضح المسالك ٤٦/١، وأسرار العربية ٤٦، والإنصاف ١٨، وتخليص الشواهد ص ٥٨، والحزاة ١٠٥/٤، ٤٥٣/٧، ووصف المسابي ٢٤، ٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢ وشرح الأمثوني ٢٩/١، وشرح شذور الذهب ٦٢، وشرح شواهد المغني ٥٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٥١/١، وشرح المفصل ٥٣/١، ومغني هليلج ٣٨/١.

- (١) الشاهد من الأمثال؛ وهو في الدور ٣٢/١، ومعجم الموامع ٣٩/١، ومعجم الأمثال ٣١٨/٢، ١٥٣/١، والفاخر ٦٢، وجمهرة الأمثال ٢٤٧/٢، والمستقصى ٣٤٧/٢، وكتاب الأمثال لابن سلام ٢٧١، والبيان والتبيين ١٦٢/١، ١٧/٤. يضرب للثل لمن يحمل على من ليس من شأنه.
- (٢) لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على تني أو شبهه. انظر الدور ٣٢/١.

(قولهم) بلجر، وهم العرب (للمرأة حماة) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حما، لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها، وظهر لأنها حرف صحيح، والمذكر على أصله، فيقدر الإعراب فيه، ونظير ذلك: فتى وفلة. وحاصل ما ذكره تبعاً لأصله: أن الأسماء على ثلاثة أقسام: ما فيه لغة واحدة، وهو «ذو» بمعنى صاحب، و«الفم» بغير الميم. وما فيه لغتان، وهو «المن» ، فإن فيه النقص والإتمام. وما فيه ثلاث لغات، وهو [٦٦] «الأب والأخ والحِم» ، فلأن فيهن الإتمام والنقص والقصر.

(الباب الثاني)

من أبواب النيابة (المثنى)

وهو في الأصل المعطوف، من تثبت العود: إذا عطفته، وفي الاصطلاح: (ما وضع لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين) فـ «ما وضع»: جنس، و«لاثنين»: فصل أول مُخرج لما وضع لأقل، كرجلان للماشي، أو أكثر كصنوان، و«أغنى عن المتعاطفين»: فصل ثانٍ مُخرج لنحو: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وشفع وزوج، وزكّا بالتثنية: اسم للشبيثين، ودخل فيه نحو: القمران للشمس والقمر. قال الموضح في شرح اللوحة: «والذي أراه أن النحويين يُسمّون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم [١/٣٥] له فيما حمل على المثنى، وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز». اهـ. وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى، ودخل فيه أيضاً تثنية المفرد المذكر اسماً كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان، (و) المؤنث كذلك نحو: (الهندان) المسلمتان، وتثنية الجمع المكسر كالجُمَالان، وتثنية اسم الجمع كالركبان، وتسمية اسم الجنس كالغلمان، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله؛ وهو الرفع، واقترانها بـ «لك» المعرفة عوض عن تعريف العلمية للذهاب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية، وجميع ذلك معرب على الأصح، فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها). وإلى ذلك الإشارة بقوله:

مع قوله :

٣٤ - وتختلف الياء في جميعها الألف جرًا ونصبًا بعد فتح قد ألفت
وقدّم الجرّ على النّصب لأن الجرّ أصله ؛ والنصب هنا محمول عليه ، وذهب
الزّجاج إلى أنّ المثني مبنيّ .

[٦٧] ويشترط في كل ما يتنى عند الأكثرين ثمانية شروط :

أحدهما : الأفراد ، فلا يتنى المتنى ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير
له في الأحاد .

الثاني : الإعراب ، فلا يتنى المبنيّ ، وأمّا نحو : ذان وتان واللذان واللتان ، فصيغ
موضوعة للمثنى ، وليست مثناة حقيقة على الأصحّ ، عند جمهور البصريين .

الثالث : عدم التركيب ، فلا يتنى المركّب تركيبًا إسناديًا اتفاقًا ، ولا مزجًا على
الأصحّ ، وأمّا المركّب تركيبًا إضافيًا مع الإعلام فيستغنى بثنية المضاف عن ثنية المضاف
إليه .

الرابع : التنكير ، فلا يتنى العلم باقياً على علميته ، بل يتكرّر ثم يتنى . [٣٥/ب]
الخامس : اتفاق اللفظ ، وأمّا نحو : الأيوان للأب والأم ؛ فمن باب التغليب .
السادس : اتفاق المعنى ، فلا يتنى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز ، وأمّا قولهم :
« القلم أحد اللسانين » فشاذا .

السابع : أن لا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته ، فلا يتنى « سواء » لأنهم استغنوا
بثنية « سيّ » عن ثنيته ، فقالوا : « سيّان » ، ولم يقولوا : « سواءان » . وأنّ لا يستغنى
بملحق بالمثنى عن ثنيته ، فلا يتنى « أجمع وجمعه » ، استغناه به « كلا وكلتا » .
الثامن : أن يكون له ثان في الوجود ، فلا يتنى الشمس ولا القمر ، وأمّا قولهم :
« القمران » للشمس والقمر فمن باب المجاز .

فما استوفى هذه الشروط فهو متنى حقيقة ؛ يعرب بالألف رفعًا ، وبالياء جرًا
ونصبًا على اللغة المشهورة . ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة ؛ ويعربه
بمركات مقدرة على الألف ، ومنهم من يلزمه الألف دائمًا ، ويعربه بمركات ظاهرة على
النون ؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد . قاله المرادي في شرح التسهيل .

(و) المثني الحقيقي (حملوا عليه) في الإعراب بالحروف (أربعة ألفاظ)
 اقتصر عليها في النظم (الثين والثنين) في لغة الحجازيين ، و « ثنين » في لغة التميميين
 [٦٨] (مطلقاً) ، سواء أفردا أو ركبا مع العشرة ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمّر . ويمتنع
 إضافتهما إلى ضمير ثنّية ، فلا يقل : جاء الرجلان اثنا عا والمرأتان اثنا عا ، لأن ضمير
 الثنية نص في « الاثنين » فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في
 شرح اللوحة . (وكلا وكلّتا) بشرط أن يكونا (مضافين [٦٣٦] لمضمّر) ، تقول :
 جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتا عا ، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كليهما ،
 ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كليهما ، (فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف) في
 الأحوال الثلاثة ، وكنا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور ، تقول : جاءني
 كلا الرجلين وكلّتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلّتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين
 وكلّتا المرأتين ، فعلى هذا ألف « كلا » كألف « عصا » ، وألف « كلتا » كألف « حبلى »
 ووزن « كلا » فعل ك « معى » ، وألفها قيل : عن واو ، لقلبها تاء في « كلتا » ، وقيل :
 عن ياء لقلبها ياء في الثنية عند سيبويه^(١) ؛ إذا سمى بها . ووزن « كلتا » فعلى ك « ذكرى »
 وألفها للثانث ، والثاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إمّا واو وهو اختيار ابن جني ، أو ياء
 وهو اختيار أبي علي ، والفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمّر هي اللغة
 المشهورة ، وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع^(٢) . ووراء هذه التفرقة إطلاقان :
 أحدهما الإعراب بالحروف مطلقاً ، وهي لغة كنانة . والثاني : الإعراب بالحركات مطلقاً ،
 وهي لغة بلخارث ، حكاهما الفراء .

ويلتحق أيضاً بالمثنى ما سمي به منه ، ك « زيدان » علماً ، فيرفع بالألف ، ويجرّ
 وينصب بالياء ، ويجوز في هذا النوع أن يجرى مجرى سلمان ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف
 للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه « أل » جرّ بالكسرة كقوله : [من الطويل]
 ٢٧ — ألا يا ديلر الحسي بالسبيعان

[٦٩] وهو اسم موضع نقل من ثنية سبع .

(١) الكتاب ٣/٣٦٤ .

(٢) انظر الإصناف ٢/٤٥٠ ، المسألة رقم ٦٢ ، والدرر ١/٤٢-٤٤ .

٢٧ — عجز البيت : (أتلى عليها بالياء المثنون) ، وهو لابن مقبل في الاقتضاب ص ٧٨٧ .

(الباب الثالث)

[٣٦/ب] من أبواب النيباء (باب جمع المذكر السالم)

وهو الجمع الذي على هجائين^(١)، (كاليديون) من الأسماء، (والمسلمون) من الصفات. وأتى بلثل مع الجار مرفوعاً لأنه أول أحواله، وهو معرب خلافاً للزجاج^(٢)، (فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها) لفظاً، نحو: جاء اليزيدون، أو تقديرًا نحو: (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) [آل عمران/١٣٩] (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظاً، نحو: رأيت اليزيدين، ومررت باليزيدين، أو تقديرًا، نحو: رأيت المصطفين، (وَأَنْتَهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ) [ص/٤٧]، وإل هذا أشار الناظم بقوله:

٣٥ - وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَيَا أَجْرَزْ وَانْصِبْ سَالِمٌ جَمْعٌ عَلِيمٌ وَمَذْنِبٌ

وإنما فتح ما قبل ياء المتى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين:

أحدهما: أنَّ المتى أكثر من الجمع، فخص بالفتحة لأنها أخف من الكسرة؛ بخلاف الجمع.

والثاني: أنَّ نون المتى كسرت على أصل النقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء؛ فراراً من ثقل الكسرتين؛ وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المتى والجمع، ليعتدل اللفظ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة. قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني.

(ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط):

أحدها: [٧٠] الخلو من تاء التانيث، فلا يجمع (هذا الجمع من الأسماء، نحو: طلحة، و) لا من الصفات، نحو: (علامة) بتشديد اللام لئلا يمتنع فيهما علامتا التانيث والتذكير، ولو حذفت التاء التيس بالجر مدنها. وقيد التانيث بالتاء احترازاً من التانيث بالألف، [٣٧/ب] كجبل وجرأ علمين لرجلين، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوًا، فيقل الجبلون والجرأون.

الشرط (الثاني: أن يكون للمذكر) مناسبة بينهما، (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤمن، (نحو: زينب، و) لا صفة المؤمن، نحو: (حائض)، لئلا يلتبس جمع

(١) أي على حرفين؛ وهما: الواو رفعاً، والياء في غيره، وقد يقال: الجمعان الواو والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجرأً، «حاشية يس ٦٩/١».

(٢) في حاشية يس ٦٩/١: (قال الزرقاني: أي فإنه عنده مبني، وينأى على الواو في: جاء اليزيدون، وعلى الياء في: رأيت اليزيدين ومررت باليزيدين).

المذكر يجمع المؤنث ، فلو كان نحو زينب علماً للمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ، فلو كان نحو زيد علماً لامرأة لامتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم .

الشرط (الثالث : أن يكون لعاقل) مناسبة بينهما ، لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء ، (فلا يجمع) هذا الجمع ، (نحو : « واشق » ، علماً لكلب ، و « سابق » : صفة لفرس) ، لعدم العقل فلو كان « واشق » : علماً لرجل ، و « سابق » : صفة له جمع هذا الجمع ، وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة . (ثم يشترط) لانفراد [٧١] كل منهما عن الآخر (أن يكون إما علماً) ، لأن هذا الجمع يجر العلمية الزائدة لأجله ، وأن يكون العلم (غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ، فلا يجمع) المركب الإسنادي ، (نحو : برق نحره) علماً اتفاقاً ، لأن المحكي لا يغير ، (و لا المزجي نحو : مغدي كرب) ونحو : سبويه على الأصح فهما ، تشبيهاً بالمحكي في التركيب . وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : إن ختم بـ « و » جاز ، وإلا فلا . وعلى الجواز في المختوم بـ « و » ، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول : سبويهون ، ومنهم من يحذف « و » ويقول : سبيون ، وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضامنين ويضاف للثاني ، فيقول في غلام زيد علماً : غلامو زيد ؛ وغلامي زيد ، وعن الكوفيين إجازة جمعها معاً ، فيقول : غلامو الزيديين ، وغلامي الزيديين ؛ بكسر الدال فهما ، ودخل في قوله : « علماً » ما كان علماً على التوكيد نحو : « أجمع » فإنه يقل في جمعه : أجمعون . [٣٧/ب]

(وإما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء ، وهي التي (تقبل التاء) المقصود بها معنى التأنيث ، فلا يجمع هذا الجمع ، نحو : علامة ونسابة ، لأن التاء فهما لتأكيد المبالغة لا لفصد معنى التأنيث ، (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) ، فالصفة التي تقبل التاء [٧٢] المذكورة ، (نحو : قائم) ؛ من المجرى ، (ومُذنب) ؛ من المزيد ، تقول : قائمة ومذنية ، (و) الصفة التي تدل على التفضيل ، نحو : (أفضل) ، فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع ، كما تجمع بالالف والتاء ، فيقول : قائمون ومذنبون وأفضلون ، كما يقال : قائمات ومذنبات وفضليات ، (فلا يجمع) هذا الجمع ، (نحو : جريح) بمعنى مجروح ، (وصور) بمعنى صابر ، (وسكران وأحمر) ، لأنها لا تقبل التاء ، ولا تدل على تفضيل ، لأن جريحاً وصوراً مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وسكران مؤنثه سكرى ، وأحمر مؤنثه حمراء ، فلا يقال : جريحون وصورون وسكرانون وأحمرن ، كما لا يقال : جريجات وصورات وسكرانات وحمراوات ، فلو جعلت أعلاماً جاز الجمعان .

(فصل ل)

(وحلوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف ،

ولست جمع تصحيح نُبّه عليها في النظم بقوله :

٣٦ — وَيَوْمَ عِشْرُونًا وَيَابُثَةُ الْأَهْلُونَا

٣٧ — أُولُو عَالَمُونَ عَلَيُونَا وَأَرْضُونَ شَذُّ الْوُتُونَا

٣٨ — وَيَابُثَةُ

فله كلها ترجع إلى أربعة أنواع :

(أحدها : أسماء جموع وهي : أولو) بمعنى أصحاب ، اسم جمع « ذو » بمعنى

صاحب ، وقيل : جمع « ذو » على غير لفظه ، [١/٣٨] (وعالمون) : اسم جمع « عالم » بفتح اللام ، وليس جمعاً له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم ، والعللون تختص بالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه . قاله ابن مالك ، وتبعه الموضح هنا . وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع ، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط ، وهم الإنس والجن والملائكة . (وعشرون ، وبابيه) وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكلها في التنزيل : قُلْ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [الأنفال/٦٥] ، ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْتَنَاهَا بِعَشْرِ فَنَسِمَ بِبَقْلَتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف/١٤٢] ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت/١٤] ﴿ فَاطْعَامٌ سَيِّئِينَ مَسْكِينًا ﴾ [الحجرات/٤] ﴿ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة/٣٢] ﴿ فَاجْلِبُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلَّةً ﴾ [النور/٤] ﴿ إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ سَبْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً ﴾ [ص/٢٣] .

(و) النوع (الثاني جموع تكسّر) تغيّر فيها بناء الواحد ، وأعربت بالحروف

(وهي بنون) جمع ابن ، وقيل جمعه السلامة ابنون ، كما يقال في تثنيته ابنان ، ولكن

خالف تصحيحه ثننيته لعله تصرفية أثت إلى حذف الهمزة. [٧٣] (وإحرون) بكسر الهمزة، وحكى يونس فتحها^(١)، ويفتح الهاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة، يفتح الحاء: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري، كانه جمع أحرة، وعلى هذا يشكل المثالان، لأن «بنون» جمع باعتبار أصله وهو: «بنو»، و«أحرون» جمع باعتبار أصله وهو «أحرة»، فصار من جمع السلامة [٣٨/ب] بلا تكسير، ويجب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسياً منسياً. (وأرضون) يفتح الراء: جمع أرض؛ يسكونها؛ وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام، كقوله: [من الطويل]

٢٨ — لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَلَمَ مِنْ بَنِي سَنُوسٍ عَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ يُنْبِرِ

إلا أنه سكن الراء للضرورة، (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها، اسم للعام، ولامها واو أو هاء، لقولهم: سنوات وسنات، (وبابه) الجاري على سنته، وضابطه مستفاد من قوله: (فإن هذا الجمع مُطْرَدٌ فِي كُلِّ) اسم ثلاثي حذف لامه، وعوض عنها التأنيث، ولم يُكسَرْ) تكسيرا يعرب بالحركت، (نحو: عَصِيَّةٌ وَعَصِيَّيْنِ) وأصل عَصِيَّةٌ: عَصِيَّةٌ بالهاء، من العَصِيَّة، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «لا يعصه بعضكم بعضاً»^(٢)، وقيل أصله: عَصُوٌّ، من قولهم: عَصِيَّتُهُ تُعَصِيَّةٌ؛ إذا فرقت، ومنه قول رؤبة: [من الرجز]

٢٩ — وَلَيْسَ يَبِينُ اللَّهُ بِرِأْسِ الْمُعَصِي

أي المفرق. فعلى الأول لامها هاء. ويدل له تصغيرها على عَصِيَّة، وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات، فكل من [٧٤] التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله، (وعِزَّةٌ وَعِزَّيْنِ)، فالعِزَّة، بكسر العين المهملة وفتح الزاي، أصلها: «عزى»، فلامها ياء، وهو الفرقة من الناس، و«العزَيْن»: الفرقت المختلف، لأن كل فرقة تعتري إلى غير من تعتري إليه الأخرى، (وَلَبَّةٌ وَلَبَّيْنِ)، والثبة، بضم التاء المثناة وفتح الموحدة:

(١) في الكتاب ٦٠٠/٣: (وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حرة وإحرون) بكسر الهمزة؛ وليس بفتحها. ٢٨- تقدم تخريج البيت برقم (٢).

(٢) النهاية ٢٥٤/٣، وهو من حديث البعة. واستشهد به ابن هشام في شرح شعور الذهب ص ٦١. ٢٩- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٨١، وشرح شعور الذهب ص ٦٠، ومقاييس اللغة ٣٤٧/٤، والسدي الرمة في شرح الأعمش ٣٦/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب ٦٨/١٥ (عضا)، وكتاب العين ١٩٣/٢.

الجماعة، وأصلها: ثَبُو، وقيل: ثَبِي، من ثبتت أي جمعت، فلامها على الأول واو، وعلى [١/٣٩] الثاني ياء، وأما التثبة التي هي وسط الحوض، فليست مما نحن فيه على الصحيح، لأنها محذوفة العين لا اللام، من ثب يثوب إذا رجع، وقيل: بل هي محذوفة اللام أيضاً. من ثبتت، فعلى الأول لا تجمع بالواو والتون، وتجمع على الثاني بهما.

وحاصل ما ذكره من محذوف اللام، ثلاثة أنواع: مفتوح الفاء، نحو: سنة، ومكسورها، نحو: عضة وعزة، ومضمومها، نحو: ثبة، فما كان مفتوح الفاء كسرت فاقؤه في الجمع، نحو: سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع، نحو: عشرين وعشرين، وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان: الضم والكسر، نحو: ثين بضم التاء وكسرها. وهو الأكثر، ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾) [التؤمن/١١٢]، ف «سنين»: مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء، (﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾) [الحجر/٩١] ف «عضين»: مفعول ثان لـ «جعلوا» وعلامة نصبه الياء، ﴿فَمَلَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَلَّكَ مَهْطِعِينَ﴾ (عَنِ الْيَوْمِينَ وَعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ) [التعارج/٣٧، ٣٦] ف «عزين»: صفة لـ «مهطعين»، و«مهطعين»: حل من «الذين كفروا»، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالالف والتاء نحو: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء/٧١]، (ولا يجوز ذلك) الجمع العرب بالحروف (في نحو: «ثمرة» لعدم الحذف، ولا في نحو: عِدَّةٌ^(١) وَزِنَةٌ) غير علمين، (لأن المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام، وأصلهما: وعد ووزن؛ بكسر أولهما وسكون ثانيهما، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعرض منها [٣٩/ب] الماء.

وشد «لئون» جمع «لئة»، وأصلها ولد، وهي المساوي في السن، فإن كان علمين لمذكر جمعاً هذا الجمع، فيقال: عدون وزئون، (ولا) يجوز ذلك (في نحو: يَدٌ وَدَمٌ) لعدم التعويض من لاميها المحذوفة، وأصلهما: يَتَيَّ وَتَمَيَّ؛ يسكون الدال والميم. وذهب الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر. وذهب المبرد إلى فتح الميم^(٢)، وضعفه الجاربردي. وحذفت لاميها على غير قياس، وجعل الإعراب على عينهما، (وشدَّ أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ) وهتُون، فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض، وأصلها: أبو وأخو وهنو.

(١) في ط: (نحو قاعدة) تصحيف واضح.

(٢) المقتضب ٢٣١/١، وانظر المسائل العُضديات، المسألة رقم ١١١، ص ٢٦٩-٢٧٢.

فحذفت لامانها كما مرّ، ولم يعوّض منها شيء. (ولا) يجوز ذلك (في اسم) وأختبت وبنت، لأنّ العوض (فيهنّ عن لامهنّ المحذوفة (غير الهاء) . أما « اسم » فأصله سُمُو عند البصريين^(١)، فحذفت لاه، وعوّض منها الهمزة في أوله، وأما « أخت وبنت »، فظاهر كلامه هنا أنّ أصلهما أخو وبنو، حذفت لاهما، وعوّض منها تاء التانيث ؛ لا هاء التانيث، والفرق أنّ تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة. ودعب يونس إلى أن تاء « أخت وبنت » ليست للتانيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء^(٢)، نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه، وأدعى أن الصيغة كلها للتانيث، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بمجدع وقفل إلحاقاً للتثاني بالتثلاثي.

(وشذّبون) جمع ابن، لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله « بنو »، لأن مؤنثه بنت، ولم ترّ منه [٧٥] التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكره [٧٤٠] محذوف الواو، قاله الجوهري. (ولا) يجوز ذلك (في نحو : شاة وشَفّة) وإن كانا محذوفي اللام، معوضاً عنها هاء التانيث، (لأنهما كُسّرا) تكسيرا يعرب بالحركات، وذلك أنّ « شاة » كُسّرت (على شياه، و) « شَفّة » كُسّرت على (شفاه) بلفاء فيهما، وأصل « شاة » : شوهة ؛ يسكون الواو ؛ كصحفة، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها، فانقلبت ألفاً فصارت شاعة، فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض منها هاء التانيث، وأصل « شيه » : شواه، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وأصل « شفة » : شفهة، حذفت لامها وهي الهاء أيضاً، وعوض منها هاء التانيث، والدليل على أن لامهما هاء ؛ تصغيرهما على شَوَيْهَة وشَفِيهَة، وتكسبرهما على شَيْهَة وشِفِهَة، والتصغير والتكسبر يردان الأشياء إلى أصولها. وزعم قوم أن لام « شفة » واو، لقولهم في الجمع : شفوات، قل الجوهري : ولا دليل على صحته، وإنما لم يجمعوا بالحروف لأنّ العرب استغنت بتكسبرهما عن تصحيحهما. وشذّب « ظيئون » جمع « ظبّة »، فإنهم كسروها على ظبّاً ولأما واو محذوفة، والهاء عوض منها، والظبّة ؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحّد : طرف السيف والسهم، وأصلها : ظبو، لقولهم : ظبوته إذا أصبته بالظبة.

(و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع : (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم والصفة، (كأهلون) جمع أهل، وهم العشيرة، (وواهلون)

(١) الإنصاف ٦/١، المسألة رقم ١ : « الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم ».

(٢) في الكتاب ٣/٣٦١ : (وأما يونس فيقول : أختي ؛ وليس يقبل) .

جمع وابل ، وهو المطر الغزير ، (لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وابلأً لغير عاقل) . وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفة ، ووقع جمع « أهل » في التنزيل دون « وابل » ، قال الله تعالى : ﴿ شَقَلْنَا بِأَمْوَالِنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح/ ١١] ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المنافعة/ ٨٩] ﴿ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح/ ١٢] .

(و) النوع (الرابع : ما صُمِّيَ به من هذا الجمع) المستوفي للشروط ، (و) من (ما ألحق به) .

فالثاني (كَعِلِّيُون) فإنه ملحق بهذا الجمع ، ومسمى به أعلى الجنة^(١) ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَاءِ لَفِي عِلِّيَّينَ ۖ وَمَا أَفْرَأَكُمَا عِلِّيُّونَ ﴾ [الطه/ ١٨ ، ١٩] وهو في الأصل جمع « عِلِّيٌّ » بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ، ووزنه فاعيل ، من العلو . ونقل الغزنوي عن يونس أن واحداً عِلِّيَّينَ : عِلِّيٌّ وعِلِّيَّةٌ ، وهي الغرفة .

(و) الأول نحو : (زيدون ، مسمى به) شخص ، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما ، وإن كانا مفردين حيثئذ . (ويجوز في هذا النوع) المسمى به ، (أن يجرى) في الإعراب (مجرى عِلِّيَّينَ) ، وهو ما يسيل من جلود أهل النار ، (في لزوم الياء) في الأحوال الثلاثة ، (والإعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون ، حل كونها (منوثة) إن لم يكن أعجمياً ، فتقول : هذا زيدبن وعليبن ، ورأيت زيدنا وعلينا ، ومررت بزيدبن وعليبن ، فإن كان أعجمياً امتنع التنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، فتقول : هله قنسرين ، وسكنت قنسرين ، ومررت بقنسرين ، وإطلاقه تبعاً للنظام في قوله :

٣٨ - ومِثْلَ حَيْثُ قَدْ يَسِرُّ ذَا الْبَسْبُ.....

محمول على المنصرف بقرينة التشبيه ، وعقل عن التشبيه بـ « حين » إلى التشبيه بـ « عِلِّيَّينَ » ، لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زائدتين ، الياء والنون . (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منوثة (أن يُجْرى مجرى) هارون ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير منوثة [٤٩/١] للعلمية [٧٦] وشبه العجمة ، كحمدون ،

(١) كذا قال ابن عقيل في شرحه ٦٣/١ . وذكر الصبان في حاشيته على الأغصاني ٨٣/١ ، نقلاً عن الكشاف للزمخشري أنه اسم لديوان الحمر الذي دُون فيه كل ما عمله الملائكة وصلحاء النقلين .

قالوا : هذا يسمون بضم النون من غير تنوين ، أو يُجْرَى مجرى (غَرْثُون) بفتح العين والراء المهملتين وباللوحدة (في لزوم الواو ، والإعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حل كونها (منوثة) ، فنقول : هذا زيدون ، ورأيت زيدوناً ، ومررت بزيدون ، (كقوله) : [من الحفيف]

٣٠ - طَلَّ لَيْلِي وَبَسْتُ كَأَلَمَجْتُونِ (وَأَعْتَرَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ) بكسر النون ، وعدم التنوين لوجود « أل » ، ويعتمل أن يكون من باب « هارون » ، وهذا البيت قل ابن بري في حواشي الصحاح : إنه لأبي ذعل الخزاعي ^(١) ، ردأ على الجوهرى حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ^(٢) . « و » الماطرُونَ ؛ باليم والطاء المهملة : موضع بناحية الشام ، قاله صاحب القاموس ^(٣) ، وهو جمع مطر مسمى به .

(ودون هذه) اللغة (أن تلزمه الواو وفتح النون) مطلقاً ، ذكره السرياني وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، ونظير هذه من يلزم المثني الألف مطلقاً وكسر النون ، ويقدر الإعراب ، كقوله ، وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهَّبت في دير خراب عند الماطرُونَ : [من المديد]

٣١ - (وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ الثَّمْلُ اللَّيْلِي جَمْعًا)

الرواية بفتح النون في الماطرُونَ ، وتقدم أنه اسم موضع ، وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء ، بالنون في أوله وكسر النون في آخره ، فغير أوله بالنون بدل الميم ، وآخره بالكسر بدل الفتح ، قاله الموضح في الحواشي ، وألهاه من « لها » تعود على

٣٠ - البيت لأبي ذعل الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ، والأغاني ١٢٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٧ ، ٣١٥ ، ولسان العرب ٢٤٢/٤ (مختصر) ، ٢٢٤/١٣ (سنن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ١٤١/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩ ، والأغاني ١٠٩/١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٣/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٨ ، والمختصص ٢١٦/٣ ، والمتع في التصريف ١٥٧/١ .

(١) كذا في جميع النسخ ، والصواب : (لأبي ذعل الجمحي) .

(٢) ديوانه ص ٥٩ .

(٣) القاموس ١٣٥/٢ (مطر) ، وفي معجم البلدان ٤٣/٥ : (الماطرُونَ : موضع بالشام قرب دمشق) .

٣١ - البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨/١ ، ومعجم البلدان ٤٣/٥ (الماطرُونَ) ، وله أو لأخوه في خزانة الأدب ٣٠٩/٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، والكامل ص ٤٩٨ ، ولأخوه الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١ ، ولأبي ذعل الجمحي في ديوانه ص ٨٥ ، والخيلويان ١٠/٤ ، والمستقصى ٥١/١ ، وللأخطل في لسان العرب ٤٠٩/١٣ (مطرُونَ) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢ ، ولسان العرب ١٨٠/٥ (مطر) ، والمتع في التصريف ١٥٨/١ .

النصرانية، والجار والجرور في موضع الخبر، لقوله: «خِرْقَةٌ» في البيت بعده^(١)، و«اليه» للظرفية، والمعنى: لهذه النصرانية [٤٦/ب] خِرْقَةٌ وقت أكل النمل الذي جمعه، وأراد به أيام الشتاء، فإنَّ النمل يجزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء. والخِرْقَةُ: بكسر الخاء المعجمة: ما يخرّف من الثمر أي يجتنى.

(وبعضهم) أي العرب (بجري بنين وباب منين) وإن لم يكن علماً (بجري غسليين) في لزوم الياء والحركات على النون متونة غالباً، على لغة بني عامر، وغير متونة على لغة بني تميم، حكاه عنهم الفراء، ولا تسقط [٧٧] النون للإضافة، (قال) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه: [من الموافر]

٣٢ - (وكان لنا أبو حسن عليّ أباً برّاً ونحنُ لهُ بنينُ)
الرواية «بنين» بالياء، والإعراب على النون، (قال) الصّمة بن عبد الله بن الطّفيل: [من الطويل]

٣٣ - (دعاني من نجدٍ فإنّ مبيّته) لَيْسَ بنا شيئاً وشيئتنا مُردّاً
الرواية «سينه» بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، وإلا لقال: فإنّ سنه؛ بخذف النون للإضافة، وهذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم، ولأنَّ النون قلّت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه. وقوله: «دعاني»: أمر، ومعناه: اتركاني من نجد، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم، و«شيئاً»: بكسر الشين: جمع أشتب، وهو حل من الجرور بالياء، و«مردّاً»: حل من مفعول شيئتنا، (وبعضهم): أي النحلة؛

- (٤) تمام البيت: (خِرْقَةٌ حتى إذا ارتفعت سكّت من جلّي يما).
٣٢ - البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب عليه في المقاصد النحوية ١٥٦/١، ولسعيد بن قيس الحمداي في خزنة الأدب ٧٥/٨، ٧٦، ٧٨، وبلا نسة في أوضح المسالك ٥٥/١، وخزنة الأدب ٦٠/٨.
٣٣ - البيت للصّمة بن عبد الله القشوري في ديوانه ص ٦٠، وتخليص الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٥٨/٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وبلا نسة في أوضح المسالك ٥٧/١، والانتضاب ص ٦٩، ٦٤٥، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح ابن الناظم ص ٢٧، وشرح الأصمعي ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٥/١، ولسان العرب ١٣/٣ (نجد)، ٥٠١/١٣ (سنه)، وجمالي تعلب ص ١٧٧، ٣٢٠، وعمدة الحفاظ ٢٢٨/٢ (سنن)، ومعاني القرآن للفراء ٩٢/٢، والمسائل العضديات ١٢٥.

(يطرد هذه اللغة) ، وهي لزوم الياء والإعراب على النون متونة (في جمع المذكر السالم ، و) في (كل ما حل عليه) ، لأن باب الياء أوسع [١/٤٢] من باب الواو ، وهذا أعم من قول الناظم وهو يعني باب ستين :

٣٨ — عند قَوْمٍ يَطْرِدُ

(ويخرج عليها قوله) : [من الخفيف]

٣٩ — رَبُّ حَيٍّ عَرَّضَ فِي طَلَالٍ (لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ)

الرواية : « ضاريين » بإثبات النون مع الإضافة إلى « القباب » ، فدل على أن « ضاريين » معرب بالفتحة على النون كمساكين ؛ لا بالياء ، وإلا لحذفت النون للإضافة ، وقيل : « ضاري » ، ورد بأنه يحتمل أن يكون الأصل : ضاريين ضاريي القباب ، فحذف البتل الذي هو « ضاري » لدلالة البتل منه وهو ضاريين عليه ، قاله في المغني ^(١) . ويحتمل أن يكون الأصل : ضاريين نفس القباب ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله ، ويحتمل أن يكون « القباب » متصوفاً بـ « ضاريين » ، والأصل : القبابي ؛ بياء النسب في الجمع ، ثم حذف إحدى الياءين ، وأسكن الياء الباقية ، و« عرّض » ؛ بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة : الشديد القوي ، و« الطلال » ؛ بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام : الحالة الحسنة والمهيئة الجميلة ، و« القباب » ؛ بكسر القاف : جمع قبة ، وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها ، وقد تطلق على ما يتخذ من البناء ، (وقوله) وهو صحيح : [من الوافر]

٣٥ — وَمَلَا تَبْتَيْسِي الشُّعْرَاءُ مَيْسِي (وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ)

٣٤ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/١ ، وتغليص الشواهد ص ٧٥ ، وعزارة الأدب ٦١/٨ ، والدرر ٥٣/١ ، وشرح الأشموقي ٣٧/١ ، ومغني اللبيب ص ٦٤٣ ، والمقاصد النحوية ١٢٦/١ ، ومعجم المراجع ٤٧/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٣ ، وانظر الدرر ٥٣/١ .

٣٥ — البيت لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص ١٩ ، وإصلاح النطق ص ١٥٦ ، وتغليص الشواهد ص ٧٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠ ، وعزارة الأدب ٦١/٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وحامسة الحزري ص ١٣ ، والدرر ٥٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢ ، وشرح ابن عتيل ٦٨/١ ، وشرح الفصل ١١/٥ ، ولسان العرب ٥١٣/٣ (مجذ) ، ٩٩/٨ (ربح) ، ٢٥٥/١٤ (دري) ، والمقاصد النحوية ١٩١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٨/٧ وأوضح المسالك ٦١/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨ ، وشرح الأشموقي ٣٨/١ ، ٣٩ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، ومعجم المراجع ٤٩/١ .

الرواية بكسر الثون ، على أنها كسرة إعراب ، وبه قلّ الأعفش الأصغر علي ابن سليمان ، ولم يفرّق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع المكسّر ، وجعل إعرابه في آخره ، كما يفعل في فتيان ، وقال الأعلام يوسف الشستمرى : هو في [٤٢/ب] السنين والعقود أمثل منه في المسلمين وغوه ، لأنه لفظ غترع للعقود ، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه . ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة الثون فيه كسرة بناء ضرورة ، كما سيأتي ، وبذلك صرح ابن جني^(١) .

(١) مر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢ .

(فصل ————— ل)

في حكم حركة نون الجمع والثني وما لحق بهما المشار إليها في النظم بقوله :

٣٩ - وَتُونُ مَجْمُوعٌ وَسَا بِهِ التَّنَحُّقُ فَانْتَحَ وَقُلْ مَنْ بَكَشَرَهُ نَطَقُ

٤٠ - وَتُونُ مَا تُشِي وَالْمَلْحَقِ بِهِ بَعَثَ كَأَنَّكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبَهَ

ولما كان الثني سابقاً على الجمع قلّمه الموضح عليه فقال : (نون المثني وما حمل عليه مكسورة) بعد الألف [٧٨] والياء ، على أصل التفاه الساكنين ، وضمها بعد الألف لغة كقوله : [من الرجز]

٣٦ - يَا ابْنَ أَرْقَنِي الْقِدَانُ فَالْتَوُّمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

بضم النون ، والقيدان ، بكسر القاف وإعجام الذال المشددة : جمع قلذ ، وهو البرغوث . (وفتحها بعد الياء لغة) لبني أسد حكاهما الفراء^(١) ، (كقوله) وهو حميد بن ثور ، وقيل : أبو خالد ، يصف قطرة : [من الطويل]

٣٧ - (عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ) فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِيبُ

الرواية يفتح النون من أحوذيين تننية أحوذي ، يفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف : وهو الخفيف في المشي لحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذي الراعي المشتمر للرعاية الضابط لما ولي ، وأراد بالأحوذيين هنا : جناحي قطرة يصفهما بلحفة . وفاعل « استقلت » : ضمير القطرة ، و« عشيّة » : نصب على الظرفية الزمانية ، والمعنى : أن القطرة [٧٤٣] ارتفعت في الجو عنه على جناحين ؛ فما يشاهدها الرائي إلا لمحة وتغيب عنه . (وقيل : لا يختص) فتح النون (بالياء) ، بل يكون

٣٦ - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ٩٢/١ ، وذكر عقق تاج العروس ٤٥٦/٩ « قلذ » أن (الرجز في المؤلف والمختلف ص ١٧٦ منسوب لرؤبة بن العجاج بن شدقم ، وهو غير رؤبة ابن العجاج التميمي المشهور) ، والرجز بلا نسبة في الدرر ٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، ومع المواع ٤٩/١ ، وتاج العروس ٤٥٦/٩ « قلذ » .
(١) الدرر ٥٤/١ .

٣٧ - البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧ ، والدرر ٥٤/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٧/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/١ ، وتغليص الشواهد ٧٩/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٩/١ ، ولسان العرب ٤٨٦/٣ (هوذ) ، والمقرب ١٣٦/٣ ، ومع المواع ٤٩/١ .

بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثني الألف في كل حال، قاله ابن عصفور^(١)،
 (كقوله) : [من الرجز]

٣٨ - (أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْتَانَا) ومنخريْن اثْنَيْهَا ظَبْيَانَا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في « العيتانا » تشبیه عين،
 وأما « ظبياناً » ؛ بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف : فهو اسم رجل
 بعينه، لا تشبیه ظبي، خلافاً للهروي، (وقيل :) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه، وقال
 أبو زيد^(٢) : هو لرجل من بني ضَبَّةَ هلك منذ أكثر من مائة سنة. وظاهر كلام الموضح أن
 الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع، وفي اثنين واثنين فإنهما عمولان على
 المثني، ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه، ولا شاهد علي أستند إليه. (وتون
 الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه، مفتوحة بعد الواو والياء للخفض، لأن الجمع أثقل
 من المثني، (وكسرهما جائز في الشعر بعد الياء كقوله) وهو جرير، لا سحيم ؛ خلافاً
 للجوهري [٧٩] : [من الوافر]

٣٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَيَزِي أَبَاهُ (وَأَلَكْرَتَا زَعَانِفَ آخِرَيْنِ)

الرواية بكسر النون من « آخرين »، وهو جمع آخر ؛ بفتح الحاء ؛ بمعنى مغاير،
 وجعفر وبنو أبيه : أولاد ثعلبة بن يربوع، والزعانف ؛ بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون
 قبل الفاء ؛ جمع زعنفة ؛ بكسر الزاي والنون : وهو القصير، وأراد به الأعداء الذين ليس
 أصلهم واحداً، (وقوله) وهو سحيم : [من الوافر]

٤٠ - وَمَلَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مَنِي (وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأُرْبَعَيْنِ)

(١) المقرب ١٦٣/٣.

٣٨ - الرجز لرجل من بني ضبة أو لرؤية في الدرر ٥٥/١، والمقاصد النحوية ١٨٤/١، ولرؤية في ملحوق
 ديوانه ص ١٨٧، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٥/١، وتخليص
 الشواهد ص ٨٠، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ووصف الليالي ص ٢٤، وسر
 صناعة الإعراب ص ٤٨٩، ٧٠٥، وشرح الأضيوي ٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٧١/١، وشرح التفصيل
 ١٢٩/٣، ٦٤/٤، ٦٧، ١٤٣، ومع الفواص ٤٩/١.

(٢) نوادر أبي زيد ص ١٥.

٣٩ - البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، والاشتقاق ص ٥٣٨، وتخليص الشواهد ص ٧٢، وتذكرة
 النحاة ص ٤٨٠، والدرر ٥٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٧/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/١،
 وشرح الأضيوي ٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٦٧/١، ومع الفواص ٤٩/١.

٤٠ - تقدم شرح الشاهد برقم ٣٥.

[٤٣/ب] بكسر النون ، وتقدّم ما فيه ، واختلف رأي ابن مالك ، فتارةً حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة ، وتارةً بأنه مجرور بإياله وكسر النون على لغة ، وتابعه الموضح هنا ؛ فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة ؛ وثانياً على كسر النون في الشعر ، ولم تكسر النون بعد السواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس .

(الباب الرابع)

من أبواب النيابة

(الجمع بألف وتاء مزيدتين)

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط (كسَهْنَدَاتٍ) ودَعْدَاتٍ ، أو بالثناء والمعنى جميعاً كغَلَامَاتٍ (ومُسَلَّمَاتٍ) ، أو بالثناء دون المعنى كطَلَحَاتٍ وحَزَاتٍ ، أو بالألف المقصورة كحَبْلِيَّاتٍ ، أو الممدودة كصحراواتٍ ، أو يكون مسمه مذكراً كاصْطَبْلَاتٍ ، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمت ، أو تغيّرت كسجنَةٍ وسجداتٍ ، وحبلَى وحلباتٍ ، وصحراء وصحراواتٍ ، فالأول حرك وسطه ، والثاني قلبت ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قل : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ليمعّ جمع المؤنث وجمع المذكر ؛ وما سلم فيه المفرد وما تغيّر ، (فإن) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة ، حملاً للنصب على الجرّ ، كما في جمع المذكر السالم ، إجراءً للفرع على وتيرة الأصل ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلّة مفقودة في الفرع ، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب (نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾) [العنكبوت / ٤٤] [٨٠] فـ « السماوات » : [١/٤٤] منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحليج ، وصوّبه الموضح في المغني ووضحه بأن قل : « المفعول به : ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق : ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاثاً ، لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً » . اهـ . وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر ، فقال في أسرار البلاغة : « إذا قلنا خلق الله العالم ، فالعالم ليس مفعولاً به ، بل هو مفعول مطلق ، لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل شيئاً آخر ، كقولك ضَرَبْتُ زَيْدًا فَإِنْ زَيْدًا كَانَ موجوداً ، وأنت فعلت به الضرب ، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً ، فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً ، بل كان

عدماً عضفاً، والله أوجده وخلصه من العدم، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر، ولم يكن مفعولاً به. اهـ.

واحْتِجَّ الجمهور والذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور:
أولها: أننا قد نعلم العالم، وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل،
والعلوم مغاير للمجهول، فإذن كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم.
وثانيها: أننا نصف الله بالخالقية، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون
الله تعالى موضوعاً بالعالم، كما أنه موصوف بالخالقية العالم.

وثالثها: أن نقول [٤٤/ب] العالم ممكن، فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه
وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا: العالم وجد لأن الله أوجده،
جارياً مجرى قولنا: العالم وجد لأنه وجد، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه، ويرجع حاصله
إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي نصب للصانع، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل.
ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدين بالكسرة مطلقاً وهو الغالب، (ورعنا
نصب بالفتحة) على لغة كما قل أحمد بن يحيى، (إن كان محذوف اللام) ولم تُرَدَّ إليه
في الجمع، (كسمعت لغافق) بفتح التاء، حكاه الكسائي، ورأيت بناتك، بفتح التاء كما
حكاه ابن سيده، وكقوله: [من الطويل]

٤١ — قَلَمًا جَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيْرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذَلَّهَا وَانْتَبَاهُهَا

والأَيَّام: الدُّخَان، وثُبَاتًا، بضم التاء: الجماعات المتفرقة، منصوبة على الحالية
بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء/٧١]
والضمائر المؤنثة للنحل، بلقاء المهمل، والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها، وإنما نصب
هذا النوع بالفتحة تشبيهاً لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء أو جيماً لما [٨١] فاتته من
حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحرروف جيماً لما فاتته من حذف لامه، وليس الوارد من
ذلك مفرداً مردود اللام، خلافاً لأبي علي في زعمه أن نحو: «سمعت لغائهم» بالفتح مفرد
رُثَّتْ لامه، وأصله: لغة أو لقوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفاً، فصار
لغات، ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض، فإن رُثَّتْ اللام في الجمع كسنوات أو

٤١- البيت لأبي ذؤيب الغدلي في أدب الكاتب ٤٦٨، والاقتضاب ص ٦٤٤، وشرح أشعار الفدائيين
٥٣/١، وشرح الجواليقي ٣١١، وجمهرة اللغة ٢٤٨، ١٣٣٤، وشرح للفصل ٨/٥، ولسان العرب
٤١/١٢، (ثم)، ١٤٩/١٤ (جلا)، والنحسب ١١٨/١، والنصف ٦٣/٣، وبلا نسبة في الخصائص
٣٠٤/٣، ووصف للباي ١٦٥، وشرح للفصل ٤/٥، والنصف ٦٦٢/١.

سُهِت على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقاً، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات، بكسر التاء، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين، (فإن كانت التاء أصلية) والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت، (وأموات) جمع ميت، (أو) كانت [٧٤٥] (الألف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاضي، (وغزاة) جمع غزٍ، وأصل قضية وغزاة قضية وغزوة، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو: وَلِيْتُ قِصَّةً وَجَهَّزْتُ غَزَاةً، والمطرود من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علماً مؤنثاً مطلقاً، أو صفة له مقرونة بالتاء، أو دالة على التفصيل نحو فضليات، أو علماً للمذكر مقروناً بالتاء، أو صفة للمذكر غير عاقل كجبلٍ راسيت، أو مصغرة [٨٢] كدريهماتٍ، (وحمل على هذا الجمع شيان):

أحدهما: (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه، وواحدة في المعنى ذات، بمعنى صاحبة، وأصله أَلَى؛ بضم الهمزة وفتح اللام؛ قلبت الياء ألفاً ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه فعلت، (نحو: «وإن كُنَّ أولاتٍ حَمَلٍ» [الطلاق ٦]) فأولات خبر «كان» وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها، وأصل «كُنَّ» كَوْنٌ بضم الواو بعد النقل إلى باب «فَعَلَ» بضم العين، فاستقللت الضمة على الواو، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(و) الثاني: (ما سمي به من ذلك) الجمع وما ألحق به (نحو: رأيت عرفلت) وهو علم لموضع الوقوف، واستدل سيبويه على علميته بقولهم^(١): «هذه عرفاتٌ مباركاتٌ فيها»، ينصب «مباركاتاً» على الحال، ولو كان نكرة لجري عليه صفة، وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام^(٢)، [٤٥/ب] وهي لا تدخل عليه، (وسكنت أذرعاً) بكسر الراء، قاله في الصحاح. وزاد في القاموس: «وقد تفتح» وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات: «النسبة إليها أذري» بالفتح، وهي جمع أذرة، وأذرة جمع ذراع في لغة من ذكره، قاله أبو الفتح الحمدي في اشتقاق البلدان. (و) أذرعت (هي قرية من قرى الشام)، وقل الجوهري: «موضع بالشام»، ولا مناقلة بينهما. واختلف العرب في كيفية

(١) الكتاب ٢٣٣/٣.

(٢) في الكتاب ٢٣٣/٣: (وبذلك أيضاً على معرفتها، أنك لا تدخل فيها ألفاً ولا لاماً).

إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق :

(فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه ، لأنه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية .

(وبعضهم) [٨٣] يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث .

(وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف) ، فيترك تنوينه ويجزه بالفتحة مراعاة للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط ، والآخر راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه . وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين ، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ، ومن الآخر حذف التنوين ، فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه . (وَرَوَّاهُ بِالْأُوجْهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ) وهو امرؤ القيس الكندي في محبته : [من الطويل]

٤٢ - (تَتَوَرَّكُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرَبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي)

الرواية بجر « أذرعات » ، بالكسرة مع التنوين وتركه ، وبالفتحة بلا تنوين ، ومعنى « تتوركتها » : نظرت إلى نلها بقلبي من أذرعات [٧٤٦] وأنا بالشام وأهلها يشرب مدينة الرسول ﷺ ، سميت باسم الذي نزلها من العمالق ، وهو يشرب بن عبيد ، وفي السنة : منع إطلاق هذا الاسم عليها ، لأنه من لغة التشريب ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ ﴾ [الأحزاب : ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين ، وإلى هذا الباب الإشارة بقول النازم :

٤١ - وَمَا بِيَتَامٍ وَالْفِدَا قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرْمِ وَفِي التَّنْصِبِ مَعَا

٤٢ - كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَثُرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبُلُ

٤٢ - البيت لامرؤ القيس في ديوانه ٣١ ، والانتصاب ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ١/١٥٦ ، والدرر ١/١٣ ، ووصف البنان ص ٣٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩ ، وشرح المفصل ١/٤٧ ، والكتاب ٣/٢٣٣ ، وعمدة الحفاظ ٤/٢٣١ (نور) ، والمفاسد النحوية ١/١٩٦ ، والمقتضب ٣/٤٣٣ ، ٣/٣٨٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٦٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٧٦/١ ، وشرح المفصل ٩/٣٤ .

(الباب الخامس)

من أبواب النيباة (ما لا ينصرف)

أي ما لا يدخله تنوين الصرف ، (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من) [٨٤]
 علل (يَسْع) جمعها ابن التحلس في قوله : [من البسيط]

إِجْمَعُ وَزْنَ عَلِيًّا أَثْنَتْ بِسَمْعَرَفَةٍ رَكِبَ وَزْدَ عَجْمَةٍ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا^(١)

وسبأني شرح ذلك في باب معقود له ، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها (كأَحْسَنَ) فإن فيه الصفة ووزن الفعل ، (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين ، والتأنيث بالالف بمنزلة تاء التأنيث ، فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين ، (فَإِنْ جَرَّهُ بِالْفَتْحَةِ) نيباة عن الكسرة (نحو : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾) [النساء/ ٨٦] ، ونحو : اعتكفت في مساجد (إلا إن أضيف) لفظاً (نحو : ﴿ فِي أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ ﴾) [الزين/ ٤] ، وفي مساجد عائشة ، (أو) تقديرها نحو : « أَبَدًا بِذَا مِنْ أَوَّلِ » ، في رواية من جرب بالكسرة بسلا تنوين ، على نية لفظ المضاف إليه ، و (دخلته « أَل » [٤٦/ب] مُعَرَّكَةً) كانت (محسو) : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاجِفُونَ ﴾ (فِي الْمَسَاجِدِ) [البقرة/ ١٨٧] ، (أو موصولة) نحو قوله : [من الطويل]

٤٣ — وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ

يخفف « الخواتم » بالكسرة ، لدخول « أَل » الموصولة عليه ، وهي جمع حائمة ، وأما الداخلة على الصفة المشبهة (﴿ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ ﴾) [هود/ ٢٤] واليقظان ، [٨٥] فإنها حروف تعريف على الأصح ، كما في المغني وغيره ، لا موصولة أو زائدة كقوله : [من الطويل]

٤٤ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَيْنَ الْبَيْزِيدِ مِلْرَكِيَا شَلِيدًا بِأَعْيَلِ الْخِلَافَةِ كَاهِلِيَا

(١) البيت في شرح شعور الذهب ٤٥٠ ، وشرح قصر الندى ٢٣٨ ، وسبأني في المجلد الثاني ص ٣١٦ .

٤٣ — تمام البيت : (أَبَدًا مَا قَلَى وَمَا فِي دَعَائِهِمْ شَفَاءَ وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ) ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ .

٤٤ — البيت لابن ميادة في ديوانه ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢ ، والدرر ١٧/١ ، ومر صناعة الإعراب ٤٥١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٢ ، وشرح شواهد اللغة ١٦٤/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ .

(زيد) ، والمقاصد النحوية ٢١٨/١ ، ٥٠٩ ، وطرير في لسان العرب ٣٩٣/٨ (وسع) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١ ، والأشياء والنظائر ٢٣/١ ، ٣٠٦/٨ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، وأوضح المسالك ٧٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٧ ، ٤٤٢/٩ ، وشرح الأشموني ٨٥/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦/١ ، وشرح قطر الندى ٥٣ ، ومعني القليب ٥٢/١ ، ومعجم الوواع ٢٤/١ .

بمقتضى «اليزيد» لدخول «أل» الزائدة عليه، بناء على أنه باقى على علميته، وبمقتضى أن يكون قدّر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه «أل» للتعريف كما قبل الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه.

وهذا البيت لابن ميادة الرَّمَّاح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية. والأعياء: جمع عبء، بكسر العين المهجلة وسكون الموحدة وفي آخره همزة: كل ثقل، بكسر المثناة وسكون القاف، وأراد به أمور الخلافة الشاقة، والكاهل، ما بين الكتفين، والمعنى: أبصرته شديداً كاهله يحمل أثقال الخلافة. وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله:

٤٣ — وَجُرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَوِّفُ
وإذا دخله «أل»، أو أضيف وجر بالكسر، هل يعود منصرفاً أو لا؟ أقوال؛
ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باقى على منع صرفه، وإلا صرف وهو المختار.

(الباب السادس)

من أبواب النباة

(الأمثلة الخمسة)

سميت بذلك لأنها ليست أفعلأ بأعيانها، كما أن [٧٤٧] الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، قاله الموضح في شرح الملحمة. (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالثاء للمخاطبتين: (نحو: تفعّلان) يا زيدان، أو للمخاطبتين نحو: تفعّلان يا هندان، أو للغائبتين نحو: الهندان تفعّلان، (و) بالياء للغائبتين نحو: الزيدان (يفعلّان، أو واو جمع) بالثاء للمخاطبتين (نحو: أنتم تفعلّون، و) بالياء [٨٦] للغائبتين نحو: هم (يفعلّون أو ياء مخاطبة نحو: أنت تفعلّين). ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم، أو علامتين كيفعلّان ويفعلّون الزيدون، في لغة طبرستان، (فإن رفعها يثبت النون وجزمها ونصبها يحذفها نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾) [البقرة/٢٤] الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وقدم الجزم على النصب، لأن النصب عمول على الجزم، كما حمل النصب على الجرّ في المثني، والمجموع على حده، لأن الجزم نظير الجرّ في الاختصاص، فيفعلّان كالزيدان، ويفعلّون كالزيدون، وتفعّلين كالزيدتين، في مطلق الحركات والسكنات. وقد جعلوا علامة الرفع في

«الزيدون» الواو، ولا يمكنهم ذلك في «يفعلون» لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين، فجعلوا النون علامة للرفع، لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة، ثم حذفوها لأجل الجواز، ثم حملوا النصب عليه، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء، وحملوا «تفعلان وتفعلين» [٤٧/ب] على «يفعلون»، ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال: إنك قلت إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة/٢٣٧] منصوب بأن، والنون لم تحذف، فأنشأ إلى جوابه بقوله (وأما: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ فالواو لام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو، (والنون ضمير النسوة) عائد على «المنفصلات» لا نون الرفع، (والفعل) معها (مبني) على السكون لاتصاله بنون النسوة، (مثل: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾) [البقرة/٢٢٨] لا معرب (ووزنه يَفْعُلْنَ) فالعين فاؤه، والفاء عينه، والواو لامة، وهذا بخلاف قولك: «الرجال يعفون» فالواو فيه (ضمير) الجماعة (المذكورين) كالواو في قولك «يقومون»، وواو الفعل محذوفة، (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون، (فتحذف) النون للجواز والنصب (لحسو): لم تعفو، وفي التنزيل: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة/٢٣٧] ووزنه تَعْفُوا وأصله تَعْفُوا) بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو؛ فحذفت؛ فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة، وإلى هذا اليب أشار [٨٧] النظم بقوله:

٤٤ — وَاجْعَلْ لَنَحْوِ يَفْعُلَانِ التَّوْنَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتُسَالُونَا

٤٥ — وَحَذَفْهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها

(الفعل المضارع المعتل الآخر)

(وهو: ما آخره) حرف علة (أَلِفٌ ك: يخشى، أو ياء ك: يرمي، أو واو

ك: يدعو، فإن جزمه من حذف الآخر) نيابة عن السكون، نحو: لم يَخْشَ، ولم [٤٨/أ] يَرْمِ، ولم يَدْعُ، فلغذوف من «يَخْشَ» الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن «يَرْمِ» الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، ومن «يَدْعُ» الواو، والضمة قبلها دليل عليها. ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يُقَدَّرُ فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة

النصب ، وعُلِّل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع ، فلا حاجة لتقديره فيه ، بخلاف الاسم ، وجعل الجازم كالدواء للسهل إنَّ وَجَدَ فَضْلُهُ أَزْهَاهَا ، وإلا أخذ من قوى البدن . وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها ، فعلى سيبويه لما دخل الجازم حلف الحركة المقدرة ، واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فَرَّقُوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السراج : الجازم حلف نفس حرف العلة وقول الناظم :

٥١ — وَاحْتَفِ جَزَمًا ثَلَاثُهُنَّ

يحتمل المذهبين ، ثم استشعر اعتراضاً بأنَّ أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم ، فأنشأ إلى جوابه بقوله : (فاعا قوله : [من الرجز]

٤٥ — إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ

وقوله : [من البسيط]

٤٦ — هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَلِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

وقوله وهو قيس بن زهير : [من الوافر]

٤٧ — أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَبَاءُ تَمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونَ بَنِي زِيَادِ

٤٥ — الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، والدرر ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٣٦/١ ، وبلا نسية في تاج العروس (رضي) ، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضي) ، والأشياء والنفائز ١٢٩/٢ ، والإنصاف ص ٢٦ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٧٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، والمخصص ٢٥٨/١٣ ، ٩/١٤ ، والمتع في التصريف ٥٣٨/٢ ، والنصف ٧٨/٢ ، ١١٥ ، ومع الموامع ٥٢/١ .

٤٦ — أثبت لربان بن العلاء في معجم الأدياء ١٥٨/١١ ، وبلا نسية في تاج العروس ٩/٣ (زب) (زين) ، والإنصاف ٢٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، والدرر ٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، وشرح المفصل ١٠٤/١٠ ، ولسان العرب ٤٩٢/١٥ (يا) ، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١ ، والمتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والنصف ١١٥/٢ ، ومع الموامع ٥٢/١ .

٤٧ — أثبت لقيس بن زهير في الأغاني ١٩٨/١٧ ، والاقطاب ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والدرر ٧٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١ ، ولسان ١٤/١٤ (أني) ، وبلا نسية في أسرار العربية ١٠٣ ، والأشياء والنفائز ٢٨٠/٥ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأوضح السالك ٧٦/١ ، والمبني الثاني ٥٠ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، ووصف المباني ١٤٩ ، وسر صناعة الإعراب --

فضرورة) فيهن ، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم ، وقيل : هذه الأحرف إشباع ،
والحروف الأصلية محذوفة للجازم ، وقيل : هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل
بمحف الحركة المقدرة ويقرر [٤٨/ب] حرف العلة على حاله ، والاتباع جمع نبأ ؛ وهو الخبر ،
وتنمي : بفتح التاء المثناة من فوق ؛ من نميت الحديث ، يقل بالتخفيف إذا بلغه على وجه
الإصلاح ، وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد ، واللبون : الناقة ذات اللبن ، ويروى :
[٨٨] قلووس ، بفتح القاف وضم اللام : الناقة الشابة بدل لبون ، وينو زياد : الربيع بن
زيد وإخوته ، وفاعل « يأتيك » : مضمر ، و« بما لاقت » : متعلق بـ « تنمي » لقرينه ،
ويجوز أن يكون « ما لاقت » فاعل « يأتيك » ، والياء زائدة في الفاعل مثلها في : « وكَفَى
بَالِقِ شَهِيدًا » [الفتح/٢٨] (وأما قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ») (يوسف/٩٠)
بإثبات الياء من « يتقي » وتسكين « يصبر » (في قراءة قبل) عن ابن كثير . فاختلف في
تخرجه ، (فقيل : « من » موصولة) لا شرطية ، و« يتقي » مرفوع لا مجزوم ، (وتسكين :
يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (إما لتوالي حركات الياء) الموحدة ، (والراء) من
يصبر (والفاء والمهمزة) من « فإن » كما في « يلمر » بإسكان الراء ، تنزيلاً للكلمتين ، بل
الثلاث منزلة الكلمة الواحدة ، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة ، وإما على تنزيل « برف » من « يصبر فإن » منزلة بناء على فعل بكسر الفاء
وضم العين ، فسكن لأنه بناء مهمل ، وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملاً ، فما
بالتك بالهمل .

ويجرون المنفصل مجرى المتصل قل امرؤ القيس : [من السريع]

٤٨ — فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرٌ مُسْتَحْقِبٍ إِنْما مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغْلِبِ

== ٨٧/١ ، ٦٣١/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح المنفصل
٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والكتاب ٣١٦/٣ ، واللسان ٧٥/٥ ، (قدر) ، ٣٢٤/١٤ (رضي) ، ٤٣٤/١٤
(شطبي) ، ٤٩٢/١٥ (يا) ، والمختص ٦٧/١ ، ٢١٥ ، ومغني اللبيب ١٠٨/١ ، ٣٨٧/٢ ، والمقرب
٥٠/١ ، ٢٠٣ ، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ومع الخواص ٥٢/١ .
٤٨ — البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، وجمهرة اللغة ص
٩٦٢ ، وحمامة البحر ص ٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤ ، ٣٥٠/٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ٨٢/١ ،
ورصف البائي ص ٣٢٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شعور الذهب
ص ٢١٢ ، وشرح شولعد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والشعر والشعراء ١٢٢/١ ،
والكتاب ٢٠٤/٤ ، ولسان العرب ٣٢٥/١ (حجب) ، ٤٢٦/١٠ (حلك) ، ٧٣٢/١١ (وغسل) ،
والمختص ١١٠/١٥ ، وتاج العروس (وغل) ، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٦٦/١ ، والاشتقاق ==

فتزل « رَبَّ غ » من « أَشْرَبَ غَيْرَ » منزلة عضد، وسكن الهاء كما سكن عضد، (وأما على أنه) في قبلاً (وصل [١/٤٩] بنية الوقف) قراءة الحسن البصري : « وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ » [التهذيب] بتسكين « تستكثر »^(١)، مع أنه مرفوع بإجماع السبعة، وقراءة نافع : « وَمَحَلِّي وَمَمَاتِي » [الأنعام/١٦٢] يسكون ياء « محلي »^(٢) وصلأ، (وأما على العطف على المعنى : لأن « مَنْ » الموصولة بمعنى) من (الشرطية ؛ لعمومها وإتمامها) ولكن مدخولها مستقبلاً شيئاً لما بعده، ولهذا دخلت « الفاء » في الخبر كما تدخل في الجواب، قاله الفارسي، فلذلك صحَّ العطف بالجزم على الصلّة، كما يعطف على الشرط، وقيل : « مَنْ » شرطية، و« الياء » في « يتقي » إما إشباع، فلام الفعل حذفت للجازم، وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فجزم بحذف الحركة المقدرة؛ ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة.

(تنبيه) : ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصلياً، فإذا (إذا كان حرف العلة) عارضاً؛ بأن كان بدلاً من همزة (مفتوح ما قبلها، (كَيَقْرَأُ) مضارع قرأ، (و) مكسور ما قبلها نحو : (يُقْرِئ) مضارع أقرأ، (و) مضموم ما قبلها نحو : (يَوْضُوْ) مضارع وَّضُوْ، بضم الضاد؛ بمعنى حسن وجمل، (فإن كان الإبدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو إبدال قياسي)، لكون الهمزة ساكنة؛ لحذف حركتها بالجازم؛ وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي، (ويمتنع حينئذ)؛ أي حين إذا بدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاهُ)، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال، فلا يحذف شيئاً آخر، (وإن كان) الإبدال (قبله)؛ أي قبل دخول الجازم (فهو إبدال شاذ)، لكون الهمزة متحركة، فهي [٤٩/ب] متعاضية بالحركة عن الإبدال، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ، (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرف المبدل، (والحذف) له، (بناء على قول الاعتداد بالعارض)، وله الإبدال [٨٩] هنا (وعدمه)، أي عدم

--- ص ٣٣٧، وعزارة الأدب ١/١٥٢، ٣/٤٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩، والخصائص ١/٧٤، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمقرب ٢/٢٠٥، ومعجم الغوامع ١/٥٤.

الواغل : هو الدخول على القوم في شرابهم، فيشرب معهم من غير أن يدعى إلى الشراب.

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٢٧، ومعاني القرآن للقراء ٣/٢٠١.

(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٢١، والنشر ٢/٢٦٧، وهي من شواهد الخصائص ١/٩٢.

الاعتداد بعروض الإبدال ، فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلة للجزم ، لأن حرف العلة على هذا القول معتد به ، ومنزل منزلة الحرف الأصلي ، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة ، لأنه لا يحذف للجزم إلا الحرف الأصلي لا العارض ، (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الأكثر) في كلامهم ؛ وعليه الأكثرون ، ففي كلامه لفٌ ونَشْرٌ^(١) غير مرئيب ، لأن الاعتداد بالعارض علة للحذف ، وعدمه علة للإثبات ، وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور^(٢) ، وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجزم فلحذف لذلك الحرف المبطل ممتنع ، لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها .

(١) الف و النشر : أن يذكر النظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء بعدها

من غير الأضداد تنتم معناها ؛ إما بالحمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فَعَلُ السَّادِمِ وَلَوْلَاهَا وَمَذَاقُهَا فِي مَقَاتِلِهِ وَوَجْتِيهِ وَرَبَقِهِ

انظر شرح الكافية البديعة لصفى الدين الحلبي ، ص ٧٦ .

(٢) انظر المقرب ٢/٢٠٥ .

(فصل ————— ل)

تُقَدَّر الواو رفعاً في جمع المذكر السالم ؛ إذا أُضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء مُسْلِحِي ، والنون رفعاً في المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة ، وأُكِّدَ بِالنُّونِ التَّجْلِيَةُ نحو : تَلْبُوْنَ لِتَلْبُوْا تَتَلَبَّيْنَ ، (وتقدَّر الحركات الثلاث) تعذراً (في الاسم المعرب الذي [١/٥٠] آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو : الفَتَى) ، مما أُلْفِه منقلبة عن ياء ، (والمصطفَى) مما أُلْفِه منقلبة عن واو ، وإن صُوِّرَتْ فيهما الألف ياء نظراً إلى أصلها في الأول ، ومجاورتها الثلاثة في الثاني . (ويسمى) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (معتلاً) [٩٠] لكون آخره حرف علة ، و (مقصوراً) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه ، والقصر : المنع ، أو لكونه منع المد ، والمقصور يقابله الممدود ، فعلى هذا لا يسمى نحو : « يَسْعَى » مقصوراً ، وإن كان ممنوعاً من ظهور الحركات فيه ، لأنه ليس في الأفعال ممدود ، تقول : جاء الفَتَى والمصطفَى ، ورأيت الفَتَى والمصطفَى ، ومررت بالفَتَى والمصطفَى ، بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة ، والتقدير مختلف ؛ فتسُدُّ في الرفع الضمة ، وفي النصب الفتحة ، وفي الجر الكسرة في الألف ، إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب ، وهو الأصح ؛ وإلا فبعدها ، وموجب هذا التقدير أنَّ ذات الألف لا تقبل الحركة .

(و) تقدَّر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الأحوال الثلاثة ؛ (مكسور ما قبلها نحو المرتقي) من مزيد الثلاثي ، (والقاضي) من الثلاثي ، ويسمى الاسم المذكور (معتلاً) لكون آخره حرف علة ، و (منقوصاً) لأنه نقص منه بعض الحركات ؛ وظهر فيه بعضها ، أو لأنه تحذف لاه لأجل التنوين ، نحو : مُرْتَقٍ وقاضٍ ، والحذف نقص ، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر ، أما الأول فلأن نحو : يدعو ويرمي ، نقص منه بعض الحركات ، وهو يسمى منقوصاً ، وأما الثاني فلأن نحو : ألفتى ، حذف لاه لأجل التنوين ، ولا يسمى منقوصاً .

(وخرج بهذا الاسم) في حدِّ المقصور الفعل (نحو : يخشى) ، والحرف نحو : « على » مما في آخره ألف لازمة ، (و) في حدِّ المنقوص الفعل نحو : (يرمي) ، والحرف نحو : « في » مما آخره ياء لازمة ، وخرج المعرب في حديثهما المبني ، نحو : ذا وتا والذي والتي ، (و) خرج (بذكر اللزوم) في الألف (نحو : رأيت أخاك ، و) الياء نحو : (مررت بأخيك) ، فإنهما يتغيران بحسب الإعراب . (و) خرج [٥٠/ب] (باشتراط الكسرة)

قبل الياء في حد المنقوص (نحو : ظلي) ، مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح ، (وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

- ٤٦ — وسم معتلا من الأسماء ما كالصطفى والمرتقى مكارما
٤٧ — فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد نصرا
٤٨ — والثاني منقوص

ثم قل :

- ٤٨ — ورَفَعُهُ يَنْوِي كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

(وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالألف نحو : هو يَحْشَاهَا ، ولن يَحْشَاهَا) فـ « يَحْشَى » في الأول : مرفوع ، وفي الثاني : منصوب تقديرًا فيهما ، ومثلهما متصلين بهاء الضمير ؛ ليوافق اللفظ بالألف الخط . (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو أو الياء نحو : هو يدعو ، وهو يرمي) ، فـ « يدعو » ، و« يرمي » : مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء ، وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه^(١) ومتابعيه ، وقل ابن السراج ومن تابعه : لا تقدير ، لانا إنما قدرنا في الاسم ، لأن الإعراب فيه أصل ، فيجب المحافظة عليه ، وفي الفعل فرع ، فلا حاجة لتقديره ، والمعتمد الأول ، وعليه جرى في النظم فقال :

- ٤٩ — وأَيُّ فِعْلٍ آخَرُ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ
٥٠ — فَالْأَلِفُ أَثَرُ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ

ثم قل :

- ٥١ — وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَثَرٌ

(وتظهر الفتحة) لحقتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنب عليه في النظم

بقوله :

- ٥٠ — وَأَبْدُ نَصَبٌ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

وفي الياء في الاسم ؛ وهو المنب عليه في النظم بقوله :

- ٤٨ — وَنَصَبُهُ ظَهَرَ

(نحو : إن القاضي لن يرمي ولن يغزو) ، وليس في العربية اسم مرتجل معرب

في آخره واو لازمة وقبلها ضمة .

(هذا باب النكرة والمعرفة)

[٩١] وهما في الأصل اسمًا مصدرين لنكرته ومعرفته ؛ فنقلا ؛ وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعروف . (الاسم ضربان) على الأصح ، (نكرة ؛ وهي الأصل) ؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، (وهي) بالخذ عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدر ، فالأول : كـ « رجل » فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ، ذكرًا بالغًا ، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صائق عليه . والثاني : كـ « شمس » فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ، ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصلق على متعدّد كما أنّ رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وجدت لكان اللفظ صالحًا لها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًا كزبد وعمرو ، وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس ، وكذلك « قمر » ، فلما قوله : [من الكامل]

٤٩ — فكانه لَمَعَانُ بَرْقٍ أَوْ شُعَاعُ شُمُوسٍ

وقوله : [من الرجز]

٥٠ — وَجُوهُهُمْ كَأَنَّهَا أَفْئَارُ

فإن العرب تنسب إليهما التعدّد باعتبار الأيام والليالي ، وإن كانت حقيقتيهما واحدة ، يقولون : شمسُ هذا اليوم أحرُّ من شمسِ أمس ؛ وقمرُ هذه الليلة أكثرُ نورًا من قمرِ ليلةِ أولِ ذلك الشهر ، وبخاصة (عبارة عن نوعين) :

٤٩ — تمام صدر البيت : (حَيِّ الحفيد فكانه) ، وهو للأشتر النخعي في لسان العرب ١١٣/٦ (شمس) ، والنتيب والإيضاح ٢٨٣/٢ ، وأساس البلاغة (ومضى) ، وتاج العروس ١٧١/١٦ (شمس) ، ١١٠/١٩ (ومضى) .

٥٠ — لرحز ضمن مئة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة (ذوق) .

(أحدهما : ما يقابل « آل » المؤثرة للتعريف ، كرجل) [٩٢] حيوان مذكّر عاقل ، (وفرس) حيوان مذكّر غير عاقل ، (ودار) لمؤنث غير حيوان ، (وكسب) لمذكّر غير حيوان . وهذه الأمثلة الأربعة تقبل « آل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : الرجل والفرس والدار والكتب .

(٩٠-) النوع (الثاني : ما) لا يقبل « آل » المؤثرة للتعريف ؛ ولكنه يقع موقع ما يقبل « آل » المؤثرة للتعريف ، نحو : (ذي) بمعنى [٥١/ب] صاحب (وَمَنْ) يفتح الميم معنى إنسان ، (وما) بمعنى شيء (في قولك : مرت رجل ذي مال ، و) مرت (يَمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ ، و) مرت (بِمَا مُعْجِبًا لَكَ) ، فـ « ذو » وـ « من » وـ « ما » : نكرات لأن « ذي » نعت لنكرة ، وـ « مَنْ » وـ « ما » نعتا بنكرة ، ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة ، وهي لا تقبل « آل » . ولكنها واقعة موقع ما يقبلها . أما « ذو » (فإنها واقعة موقع صاحب) ، وصاحب يقبل « آل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : « الصاحب » وليست « آل » فيه موصولة ، لأنه قد تُنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال ، وصار من قبيل الجوامد ، ولذلك لا يعمل ، لا تقول مرت رجل صاحب أخوه عمراً . قل الشاطبي في باب المبتدأ : (و) أما « مَنْ » فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع (إنسان) ، وإنسان يقبل « آل » ، فتقول : « الإنسان » ، (و) أما « ما » فإنها نكرة موصوفة أيضاً واقعة موقع (شيء) ، وشيء يقبل « آل » فتقول : « الشيء » ، فـ « مَنْ » للمعاقل ، وـ « ما » لغيره ، وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط : كل إنسان ، وكل شيء ، وفي الاستفهام : أي إنسان وأي شيء ، فـ « إنسان » وـ « شيء » يقبلان « آل » . قل الشاطبي : « ثم قل : وكذلك « أين وكيف » فإنهما واقعان موقع قولك : في أي مكان ، وعلى أي حل ، وـ « مكان » وـ « حل » يقبلان « آل » . اهـ .

وزهب ابن كيسان إلى أن « مَنْ » وـ « ما » الاستفهاميتين معرفتان ، (وكذلك نحو : صبه) حل كونه (متوثاً ، فإنه) نكرة ، ولا يقبل « آل » ، ولكنه [٩٣] (واقع موقع قولك : سكوتاً) ، وـ « سكوتاً » يقبل [٥٢/أ] « آل » لأنه مصدر ، فتقول : « السكوت » بناء على أن التكثير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة ، وإلا فملعب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال ، وكذا نحو : « أخذ وذبل وعربب وكتيع » من الأسماء الملازمة للنفي ، فإنها نكرات ولا تقبل « آل » . ولكنها واقعة موقع ما يقبل « آل » ، وهو مثلاً رجل أو حي أو ساكن ؛ أو نحو ذلك . قل

الشاطبي: وأنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم مُحدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلًّا منها ما هو في مرتبته.

(و) الضرب الثاني (معرفة)، وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله: [٩٤]

٥٢ - نَكْرَةً قَبْلَ أَلْ مُؤَثَّرًا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ دُجِّرَا

وغيره معرفة (وهي الفروع)، لأنها تحتلج في دلالتها إلى قرينة، وما يحتاج فرع

عما لا يحتاج كما تقدم، (وهو عبارة عن نوعين أحدهما:

ما لا يقبل: أَل (المؤثرة (أَلَّة) بقطع الهمزة، سَمَاعًا، قاله شارح اللب،

والقياس وصلها، (ولا يقع موقع ما يقبلها، نَحْوَ: زيد وعمرو)، فلما قوله:

[من الرجز]

٥١ - بِاعَدَ أَلِ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

فضرورة.

(و) النوع (الثاني): ما يقبل «أَل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو:

حارث، وعباس، وضحاك، فإن «أَل» (الداخلية عليها) غير مؤثرة للتعريف، لأنها

معارف بالعلمية، وإنما دخلت عليها «أَل» (لِلْمَحْ الْأَصْلِ بِهَا) وهو التنكير، وفي بعض

النسخ: «للمح الوصف»، والأول أولى، لأن مدخولها قد يكون غير [٥٢/ب] وصف،

كالنعمان، فإنه في الأصل اسم عين للدم؛ بالبدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه أن

«أَل» في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام، وقال الشاطبي: لم تدخل عليها وهي

أعلام، بل على تقدير تنكيرها، لتكون «أَل» مشعرة بأصلها من الصفة، فمدخولها عليها

كدخولها على القائم والقاعد وبابه، وهذا معنى ما ذكره مسيويه^(١)، ثم قل: فإذا ثبت أنها

٥١ - الرجز لأبي النعم العجلي، وبعده: (خُرُجُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا)، وهو في ديوانه ص ١١٠،

وشرح المفصل ٤٤/١، والمخصص ٢١٥/١٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٧/١، والإنصاف

٣١٧/١، والجني الثاني ص ١٨٩، والدرر ١٣٧/١، ووصف الباني ص ٧٧، ومر صناعة الإعراب

٣٦٦/١، وشرح شواهد اللغني ١٧/١، ١٦٣، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦، وشرح المفصل

١٣٢/١، ٦٠/٦، ولسان العرب ٢٧٢/٥ (وبر)، ومغني اللبيب ٥٢/١، وللتنقيب ٤٩/٤،

والمصنف ١٣٤/٣، وجمع الموامع ٨٠/١.

(١) في الكتاب ٧/٢: (فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أخيف إلى الألف واللام، لأن مد

أخيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتًا، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة

لما ليس فيه الألف واللام).

قد أثرت معنى التعريف تقديراً ، ولح الصفة ؛ صار التعريف مشكلاً ، وأجاب عنه بما حصله : أنها لم تؤثر تعريفاً ، فيما لم يكن فيه تعريف ، وفيه نظر يظهر بالتأمل .
(وأقسام المعارف سبعة) :

أحدها : (المضمَر) ، يضم الميم الأولى وفتح الثانية ، لحاضر أو غائب ، (كأننا وهم . و) الثاني : (العلم) لمذكر أو مؤنث ، (كزيد ، وهند . و) الثالث : (الإشارة ك : ذا) للمذكر ، (وذئ) للمؤنث . (و) الرابع : (الموصول) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بد « آل » ملفوظة كـ « الذي » ، أو مقدرة كـ « مَنْ » [٩٥] أو بالإضافة كـ « أي » (كالذي) للمذكر ، (والسّي) للمؤنث . (و) الخامس : (ذو الأداة) للمذكر والمؤنث ، (كالغلام والمرأة . و) السادس : (المضاف) إضافة محضة ، (الواحد منها) ؛ أي من هذه الخمسة معتلاً كان أو صحيحاً (كسابني وغلامي . و) السابع : المزيد على قول الناظم :

٥٣ — كَهُمْ وَفِي وَهَيْدَ وَابْنِي وَالْغُلَامِ وَالذِي

(المتنادي) المنكر المقصود ، (نحو : يا رجل ؛ لِمُعَيِّن) ، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف متوًي . قل في التسهيل : أعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام . يعني بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة ، ثم المشار به ، والمتلقى ، يعني أنهما في مرتبة واحدة ، لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ، ثم الموصول وذو الأداة ، يعني أنهما [٥٣/١] في مرتبة واحدة ، لأن تعريفهما بالعهد . وفي بعض نسخه : « ثم ذو الأداة » ، فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه ، فجعل المضاف إلى الضمير ، في مرتبة الضمير ، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمَر فإنه في رتبة العلم . ودعب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً ، فتحصل ثلاثة أقوال .

(فصل في المضمَر)

بفتح الميم الثانية (المضمَر) : اسم مفعول من أَضْمَرْتَه ، إذا أَخْفَيْتَه وَسَتَرْتَه ، وإطلاقه على البارز توسع . (والضمير) بمعنى المضمَر على حَدِّ قولهم : عقدت العسل فهو عقيد ، أي معقود ، وهو اصطلاح بصري ، والكوفية يسمونه كناية ومكنياً ، لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ، قال ابن هانئ : [من الطويل]

فَصَرَحَ بَيْنَ تَهْوَى وَدَعْنَى بَيْنَ الْكُنَى فلا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِوَى

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسماً لما وضع) لتعيين مسمه ، وهو إما (المتكلم ، ك : أنا) ، بزيادة [٩٦] الألف عند البصريين ، وبالصلتها عند الكوفيين ، (أو المخاطب ك : أنت) ، بزيادة التاء عند البصريين ، وبالصلتها عند بعض الكوفيين ، (أو الغائب ك : هو) ، بتمامها عند البصريين ، وإلهاء وحدها عند الكوفيين ، وإليه أشار في النظم بقوله :

٥٤ - فَمَا لِنَنِي غَيْبَةً أَوْ حُضُورًا كَأَنَّتَ وَهَوَ مَعَهُ بِالضَّمِيرِ

(أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى ، وهو) ثلاثة (الألف والواو والنون) ، وإلى ذلك [٥٣ب] أشار الناظم بقوله :

٥٩ - وَالْفَ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ

وأراد بغيره المخاطب (كَقُومًا) للمخاطبين ، (وقامًا) للغائبين ، (وقوموا وقاموا ، وَقُمْنَ) يا هندات ، والهندات قُمْنَ . (وينقسم) الضمير (إلى بارز ، وهو ما له صورة في اللفظ) به (كتاء : قمت) ، وكلف « أكرمك » ، وهاء « غلامه » ، فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته ، (وإلى مستتر [٩٧] وهو بخلافه) ، أي بخلاف البارز ، وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل ينوي (كما) لضمير (لمقدر في) أتوم ، و (قم) ، فيقدر في « أتوم » أنا ، وفي « قم » أنت . ولم تضع العرب لهما لفظاً يعبر به عنهما ، ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل ، تعاليماً للمبتدئين ، وليس هما إلهما على الحقيقة .

(١) البيت لأبي نولس من حرية في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في تزيين الأسواق ص ٤٠٩ .

(وينقسم البارز إلى :

متصل) يعمله ، (وهو ما لا يُفتح به النطق ، ولا يقع بعد : إلا ، كياء :

ابني ، وكاف : أكرمك ، وهاء : سليه ويائه) ، وهذا معنى قول الناظم :

٥٥ - وَدُو اتَّصَلَ مِنْهُ مَا لَا يَتَّصِلُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيارًا أَبَدًا

٥٦ - كَأَيْلِهِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَإِلَيْهِ وَالْهَاءُ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة : من المتكلم والمخاطب والغائب ،

وعائله الثلاثة : من الرفع والنصب والجر ، فإليه من ابني للمتكلم ، ومحلها جر . والكاف

من أكرمك للمخاطب ، ومحلها نصب . وإليه من [٩٨] سليه للمخاطبة ، ومحلها رفع على

الفاعلية . والهاء من سَلِيهِ للغائب ، ومحلها نصب على المفعولية . والحاصل أن إياه

والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ، ولا تقع بعد إلا ، (وأما [٥٤] قوله) : [من البسيط]

٥٢ - وما بُيالي إذا ما كنت جارتنا (أَنْ لَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دِيَارُ)

(فضرورة) ، والقياس : إلا إليك ، ولكنه اضطر فحذف «إيا» وأبقى «الكاف» ،

أو أوقع المتصل موقع المنفصل ، و«ما» الأولى نافية ، و«ما» الثانية زائدة ؛ لا مصدرية ،

لأن «إذا» الشرطية مخصصة بالجمل الفعلية ، و«بالي» : من المبالاة ؛ بمعنى الاكترات ،

و«جارتنا» : خبر «كان» ، من الجوار ، و«أن» : مصدرية ، و«ديار» : بمعنى أحد ،

فاعل «يجاورنا» ، وأن وصلتها : مفعول «بالي» ، وهي مفردة لا جملة ، و«إلا» : حرف

إيجابي ، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار ،

والمعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكثر بعلم مجاورة أحد غيرك . وأجاز ابن الأنباري وقوع

المتصل بعد «إلا» مطلقاً ، ومنعه المبرد مطلقاً ؛ وأنشد مكان «إلا» «سواك» ، ويحتاج

إلى الجواب عن قول الشاعر : [من الطويل]

٥٣ - أعوذُ بربِّ العرشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ عَلَيَّ فما لي عَوْضُ إِلَّا نَصِيرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع «إله» .

٥٢ - ليت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، وللمالي ابن الحارث ٣٨٥ ، وأوضح المسالك

٨٣/١ ، وتخلص الشواهد ص ١٠٠ ، وخرانة الأدب ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والخصائص ٣٠٧/١ ،

١٩٥/٢ ، والدرر ٨٤/١ ، وشرح الأعمش ٤٨/١ ، وشرح شواهد الفصحى ص ٨٤٤ ، وشرح ابن عقيل

٩٠/١ ، وشرح الفصل ١٠١/٣ ، ومغني اللبيب ٤٤١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١ ، ومع المواع

٥٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤ .

٥٣ - ليت بلا نسبة في الدرر ٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١ .

(وإلى منفصل) عن علمه ، (وهو) أي المنفصل ، (ما يبدأ به) في النطق ، (ويقع بعد : إلا) وذلك (نحو : أنا ، تقول) في ابتداء النطق به : (أنا هو من ، و) في وقوعه بعد « إلا » (ما قام إلا أنا) ، وتقسيمه هنا بالبرز إلى متصل ومنفصل ، لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز في باب العطف ، لاختلاف المدركين ، فإنه هنا ناظر إلى موافقه من الإعراب ، وهناك ناظر إلى صحة العطف على ضمير المرفوع ، وظاهر صنعه أن كلاً من المتصل [٥٤/ب] والمنفصل أصل برأيه ، ودُعب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل ؛ محتجاً بأن مبني الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل .

(وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الإعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) :

الأول : (ما يختص بمحل الرفع) فقط ، (وهو خمسة) : أحدها : (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحرركات الثلاث . (و) ثانيها : [٩٩] (الألف) الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقلتا . (و) ثالثها : (السواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا . و) رابعها : (النون) الدالة على جمع الإناث (كقمن . و) خامسها : (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير ، وهو قول سيبويه^(١) ، وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تانيث^(٢) ، والفاعل ضمير مستتر ، وتقع في الأمر (كقومسي) ، والمضارع كقومين ، وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم ، فإنها لا تكون في محل رفع أصلاً .

(و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة : (ما هو مشترك بين محل نصب والجر فقط ، وهو ثلاثة) : أحدها : (ياء المتكلم نحو : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴾) [الفجر/١٥] ، فالياء من « ربي » في محل جر بإضافة « رب » إليها ، وفي « أكرماني » في محل نصب على المفعولية بـ « أكرم » . (و) ثانيها : (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾) [الضحى/٣] فالكاف من « ودعك » في محل نصب على المفعولية ، ومن « ربك »

(١) الكتاب ١٥٥/٤ .

(٢) قال السيوطي : إن النون والألف والواو والياء ، حروف علامات ؛ كياء التانيث في « قات » ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل ، وعليه المازني ؛ ووافق الأخفش في الياء ، وشبهه المازني أن الضمير لمّا استكن في فعل وفعله ؛ استكن في التثنية والجمع ، وحيء بعلامات للرفع ؛ كما حيء بالتاء . وشبهه الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ؛ بل يفرق بين التثنية والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولَمّا كان الخطاب بالتاء في الحالين احتج إلى الفرق ، فحُطت الياء علامة للمؤنث . انظر حاشية ص ٩٩/١ .

في محل جر بإضافة « رب » إليها . (و) ثالثها : (هاء الغائب نحو : « قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ») [الكهف/٣٧] فإلهاء من « له » و« صاحبه » في محل جر ؛ في الأول بإلهاء ، وفي الثاني بالإضافة ، وفي « يحاوره » في محل نصب على المفعولية [١/٥٥] بـ « يحاوره » وذلك داخل تحت قول الناظم :

٥٧ — وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبَ

(و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة : (ما هو مشترك بين) الْمَحَلِّ (الثلاثة) ، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر ، (وهو « نا » خاصة) بشرطين : اتحاد المعنى والاتصال (نحو : « رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا ») [آل عمران/١٩٣] فـ « نا » في « ربنا » في محل جر ، بإضافة « رب » إليها ، وفي « إِنَّا » في محل نصب بـ « إن » ، وفي « سَمِعْنَا » في محل رفع على الفاعلية بـ « سَمِعَ » ، ونظير ذلك قول الناظم :

٥٨ — كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا بِنَا

(وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضاً على الناظم في قوله :

٥٨ — للرفع والنصب وجَرَّ نَا صَلَحَ

(لا يختص ذلك بكلمة « نا » بل « الياء » وكلمة « هم » كذلك) ، فإنهما يقعان في محل الثلاثة ، (لأنك تقول) في الياء في الرفع : (قومي ، و) في النصب : (أكرمني ، و) في الجر : (غلامي ، و) تقول في « هم » في الرفع : (هم فعلوا ، و) في النصب : (ألهم ، و) في الجر : (لَهم مال . و) رَهم المتخرون فقالوا : (هذا) النقص (غير سديد) بالسبب المهملة ، لأن المدعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلاً ، وما أورده ليس كذلك ، (لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) ، بدليلين : أحدهما : أن « ياء المخاطبة » تختلف في اسميتها ، و« ياء المتكلم » لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه .

والثاني : أن « ياء المخاطبة » موضوعة للمؤنث ، و« ياء المتكلم » موضوعة للمذكر ، و« ما » للمؤنث غير « ما » للمذكر ، (و) لأن الضمير (المنفصل غير الضمير) المتصل (ضرورة ، فانتفى الإيراد وثبت المراد .

(وألفاظ الضمائر كلها مبنية) [١٠٠] وجوباً ، وذلك مفهوم من قول الناظم :

٥٧ — وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ

والتختلف في سبب بنائها ، [٥٥/ب] فقيل : شبه الحرف في المعنى ، لأن كل مضمر

مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف ، وقيل : شبه الحرف في الوضع ، لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين ، وحمل الأقل على الأكثر ، وقيل : شبه الحرف في الافتقار ، لأن المضمر لا تتم دلالة على مسمه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : شبه الحرف في الجمود ، وقيل : اختلاف صيغه لاختلاف معانيه ، وقيل غير ذلك . ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ، (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط . (ويتقسم المستتر إلى قسمين : مستتر وجوباً ، وهو) المختصر عليه في النظم بقوله :

٦٠ - ومن ضمير الرفع ما يستترُ

بقريئة تمثله بقوله :

٦٠ - كَأَفْعَلٍ أَوْ إِفْعٍ تَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) في مكانه اسم ظاهر ، ولا (ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكر (ك : قم) ، واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع ، فإنه يبرز في الجميع نحو : قومي وقوما وقوموا وقمن ، (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء ببناء خطايب الواحد ك : تقوم) ، وتستخرج بخلاف المبدوء ببناء الغائبة ، نحو : هند تقوم ، فإن استتاره جائز لا واجب ، وبخلاف المبدوء [١٠١] ببناء خطايب الواحدة والمثنى والجمع ، فإنه يبرز في الجميع ، نحو : تقومين وتقومان وتقومون وتقمين ، (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة ك : أقوم) واستخرج ، (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون ك : تقوم) وتستخرج ، (أو) المرفوع (بفعل استثناء ك : خلا ، وعدا) وليس ، (ولا يكون ، في نحو قولك) : القوم (قاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً) ، وليس بكراً ، (ولا يكون زيداً) ، ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوباً مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل [١٥٦/١] السابق ، (أو) المرفوع (بأفْعَل في التعجب ، أو بأفْعَل في التفضيل) ، فالأول (ك : ما أحسن الزيدين) ، بفتح الدال وكسرها ، (و) الثاني نحو : (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاً) [مرم/٧٤] ففي « أحسن » فهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوباً ، و« أثاثاً » تمييز ، (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض ك : أوه) بمعنى أتوجع ، (ونزال) بمعنى انزل ، أو المرفوع بالصدر النائب عن فعله نحو : (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) [محمد/٤] فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ، ولا الضمير البارز ، إلا « أفعل » التفضيل ،

فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة «الكحل عند جميع العرب» ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: «مررت برجل أفضل منه أنت» إذا لم يعرب «أنت» مبتدأ، وعلى هذا فعد «أفعل» التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوباً يشكل على الضابط المذكور. (و) ينقسم (إلى مستتر جوازاً، وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل، (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب، أو) بفعل (الغائبة، أو الصفات المحضة)، وهي الخالصة من شائبة الاسمية، (أو اسم الفعل الماضي)، فللرفع بفعل الغائب (نحو: زيد قسام، و) بفعل الغائبة نحو: (هند قامت) أو تقوم، (و) بالصفات المحضة، وهي: إما اسم فاعل نحو: (زيد قائم، أو) اسم مفعول نحو: زيد (مضروب، أو) صفة مشبهة نحو: زيد (حسن)، أو أمثلة المبالغة نحو: زيد ضَرَابٌ أو مِضْرَابٌ أو مَضْرُوبٌ أو ضَرِيبٌ أو ضَرِبٌ، (و) باسم الفعل الماضي نحو: زيد (هيهات)، أي بَعْدَ. فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها [١٠٢] مستتر جوازاً، وإذا برز انفصل، تقول: «زيد قام هو» وكذا الباقي، والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، (ألا ترى أنه يجوز [٥٦/ب] في النصيح: (زيدَ قَامَ أبوه)، فيخلفه الظاهر وهو «أبوه»، (أو: ما قَامَ إلا هو)، فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد «إلا»، (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلا فرق. وهذا الحكم جارٍ في الضمير المنتقل إلى الظرف. وعديله، إذا وقعاً صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، نحو: «مررتُ برجلٍ أمامك، وفي عجلتك»، و«جاء الذي عندك، أو في الدار»، و«زيد خلفك، أو في المسجد» و«جاء زيد فوق فرس، أو على حمار»، وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو: غلامٌ زيدٌ ضاربُهُ هو. (تنبيه: هذا التقسيم) للضمير إلى مستتر وجوباً وجوازاً (تقسيم ابن مالك) في التسهيل^(١) وغيره، (وابن يعش) في شرح المفصل^(٢)، (وغيرهما) من النحويين، ووافقهما الموضح في شرح القطر^(٣)، وخالفهم هنا فقال: (و) هذا التقسيم (فيه نظر الاستتار) للضمير (في) «قام» من (نحو: «زيد قام» واجب)، لا يجوز إبرازه متصلاً، (فإنه) لو برز وجب انفصاله فيقال: «قام هو» و (لا يقال: «قام هو» على الفاعلية)، بل على التوكيد لذلك المستتر، (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل،

(١) شرح التسهيل ١/١٦٦.

(٢) شرح المفصل ٣/١٠٨ - ١٠٩.

(٣) شرح قطر الشدى ص ٩٤.

ففي غير تركيبه ، ف «زيد قام» : تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير «زيد» من غير حصر ، وأما (زيد قام أبوه ، أو : ما قام إلا هو ، فتركيب آخر) أسند فيه القيام إلى سببي زيد ، وإلى ضميره المخصوص بـ «إلا» . هذا تقرير كلامه وفيه أمران :

أحدهما : أن قوله : « فتركيب آخر » يوهم أن ابن مالك وابن يعش وغيرهما قائلون بأن نحو : «زيد قام هو» و «زيد قام أبوه» تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ، ولا يظن بهم ذلك ، إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه .

والثاني : [٥٧/١] أنه نفى أن يقل : « قام هو » على الفاعلية ، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في « هو » من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُبَيِّنَ هُوَ ﴾ [البقرة/٢٨٢] أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً . ونقل المراعي عنه أيضاً في شرح التسهيل أنه أجاز في « هو » من نحو : « مررت برجل مكرمك هو » أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً . وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له ، وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين ، والنظر الجيد أن يقل : ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعش وغيرهما مشكل ، لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً . والأول متعذر ، والثاني مخالف لما أصوبه من القواعد ، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصل ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه ، (والتحقيق) في التقسيم (أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع ، إلا الضمير المستتر ك : أقوم) وقم ، (وإلى ما يرفعه ، وغيره) ، أي الظاهر ك : قام) وهيهات ، (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الإعراب) الثلاثة (إلى قسمين) :

أحدهما : [١٠٣] (ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوز به إلى غيره ، (وهو : أنا) للمتكلم ، (وأنت) بفتح التاء للمخاطب ، (وهو) للغائب وفروعهن ، (ففرع أنا) واحد فقط ؛ وهو (نحن) ، لأن المتعدد فرع المفرد ، (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي : (أنت) بكسر التاء ، (وأنتما ، وأنتم ، وأنق) ، لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد ، (وفرع هو) أربعة أيضاً وهي : (هي وهما وهم وهن) ، وتعليقه ما تقدم .

تبييه : المختار في « أنا » أن الضمير هو الهمزة [٥٧/ب] والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة . ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة^(١) ، واختاره ابن مالك^(٢) ، وفي

(١) انظر شرح الفصل ٩٣/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٤/١ .

« أنت » وفروعه أن الضمير نفس « أن » عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب^(١) .
 وذهب الفراء إلى أن « أنت » بكماله هو الضمير ، وذهب ابن كيسان إلى أن « التاء » هي
 الضمير ، وهي التي في : « فعلت » وكسرت يد « أن » .

وفي « هو وهي » الجميع ضمير ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى
 أن الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي « هما وهم » الضمير « الهاء »
 وحدها^(٢) . وحكي عن الفارسي أنه المجموع ، وفي « هن » الهاء وحدها ، والنون الأولى
 كالميم في « هم » ، والثانية كالواو في « هو » .

(و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوز إلى غيره ، (وهو إيا)
 بتشديد الياء المثناة ، تحت حال كونه (مردفًا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب
 وغيبة وتذكير وتأنيت وإفراد وتنثية وجمع ، (نحو : « إياي » للمتكلم) وحده ، (و : إياك ،
 للمخاطب) المذكر ، (و : إيساه ، للغائب) المذكور . هذه الثلاثة هي الأصول ،
 (وفروعها) تسعة ، ففرع إياي : (إيانا) لا غير ، (و) فرع « إياك » بفتح الكاف :
 أربعة : (إياك) بكسر الكاف ، (وإياكما ، وإياكم ، وإياكن . و) فرع إله أربعة أيضًا :
 (إياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن) ، على ما تقدم من التعليل ، وفي بعض النسخ
 بإسقاط العاطف .

(تنبيه : المختار) من الخلاف (أن الضمير نفس : إيا) فقط ، (وأن اللواحق
 لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) ، وهو مذهب سيبويه^(٣) . واستشكل بأن الضمير ما دل
 على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و« إيا » على حدثها لا تدل على ذلك ، وأجيب بأنها
 وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أُرِدَتْ بحروف تدل [٥٨/١]
 على المعنى المراد ، كما أُرِدَ الفعل المسند إلى المؤنث بناء التأنيت ومقابل المختار مذاهب :
 أحدها : ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ، أن
 اللواحق هي الضمائر ، وكلمة « إيا » عماد^(٤) ، أي زينة يعتمد عليها لواحقها ، لتمييز
 الضمير المنفصل من المتصل .

(١) شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٥ .

(٢) ذكر الأتباري آراء الكوفيين والبصريين في الإنصاف ٦٧٧/٢ ، المسألة رقم ٩٦ : « الحروف التي

وضع عليها الاسم في هو وهي » . وانظر شرح المفصل ٩٥/٣ - ٩٧ .

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢ ، وانظر شرح المفصل ٩٨/٣ - ٩٩ .

(٤) الإنصاف ٦٩٥/٢ ، المسألة رقم ٩٧ : « الضمير في إياك وأصولها » .

والثاني: ما ذهب إليه الخليل وجمع، واختاره ابن مالك، أن «إيا» ضمير إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضاً في محل خفض بإضافة [١٠٤] «إيا» إليه^(١).

والثالث: ما ذهب إليه الزجاج أن «إيا» اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق له ضمائر، أضيف «إيا» إليها، فهي في محل خفض بالإضافة. وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميراً من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستغلة من قول الناظم:

٦١ - وَذُو أَرْيَفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تُشْتَبَهُ

٦٢ - وَذُو أَنْفِصَالٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعِلَا إِلَيَّ وَالتَّغْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميراً، وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل، مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام، ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة: واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولئن معه، وخمس للمخاطب: واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لثنيهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمس للغائب كذلك، وإذا ضربنا خمسا في اثني عشر خرج منها ستون.

أمثلة المرفوع المتصل: قُمْتُ؛ قُمْنَا؛ قُمْتِ؛ قُمْتِ؛ قُمْتُمُ؛ قُمْتُمُ؛ قُمْتُمْ؛ قُمْتُمْ؛ قَامْتُ؛ قَامْتُ؛ قَامُوا؛ قَامُوا؛ قَامُوا؛ قَامُوا.

أمثلة المنصوب المتصل: [ب/٥٨] أَكْرَمَنِي؛ أَكْرَمْنَا؛ أَكْرَمَكَ؛ أَكْرَمَكَ؛ أَكْرَمَكُمَا؛ أَكْرَمَكُمُ؛ أَكْرَمَكُنْ؛ أَكْرَمَهُ؛ أَكْرَمَهَا؛ أَكْرَمَهُمَا؛ أَكْرَمَهُمُ؛ أَكْرَمَهُنَّ.

أمثلة المخفوض: ولا يكون إلا متصلاً: غلامي لي؛ غلامنا لنا؛ غلامك لك؛ غلامك لك؛ غلامكما لكما؛ غلامكم لكم؛ غلامكن لكن؛ غلامه له؛ غلامها لها؛ غلامهما هما؛ غلامهم لهم؛ غلامهن هن.

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح، فلم أحتج لسردها مرة ثانية. فهذه الستون متفق عليها، وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة: ياء المخاطبة في: تقومين وقومي، وغالف الأخفش والمالزي ذاهبين إلى أنها حرف تأنيت، والفاعل مستتر، كما يستتر ضمير المفرد في: تقوم وقم، وقد تقدم ما فيه.

(١) انظر رأي الخليل في الإصناف ٦٩٥/٢ والكتاب ٢٧٩/١، واستشهد الخليل بقولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فرأته وإيا الشواب».

(فصل)

القاعدة لغة : الأساس ، واصطلاحاً : حكم كليّ منطبق على جميع جزئياته
 لتعرف أحكامها منه . وهي هنا (أنه متى تأتي) وأمكن (اتصال الضمير لم يعدل إلى
 انفصاله) ، لأن وضع الضمير على الاختصار ؛ والمتصل أخصر من المنفصل (فنحو :
 قمّت) بضم التاء (وأكرمك ، لا يقال فيهما : قام أنا ، ولا أكرمك إياك) ، لأن
 التاء أخصر من « أنا » والكاف أخصر من « إياك » ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٦٣ - وفي اختيار لا يجيء المتفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل
 (فاما قوله) وهو زيد بن حَمَل التميمي : [من البسيط]

٥٤ - وما أصح من قوم فلأكرمهم

أي قومي . [١٠٥]

٥٤ - (إلّا يَزِيدُكُمْ حُبّاً إلَيَّ هُم)

فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل ، (وقوله) وهو الفرزدق : [من البسيط]
 ٥٥ - بالبايع الوارث الأموات قد ضوّت (إيّاهم الأرض في دهر الدّهار)

فأوقع الضمير [٥٩] المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ، (فضرورة) فيهما ،
 ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان : ما صحبت قوماً بعد قومي ؛ فذكرت لهم

٥٤ - البيت لزيد بن منفلد في عزّة الأدب ٢٥٠/٥ ، ٢٥٥ ، ورس صناعة الإعراب ٢٧١/١ ، وشرح
 ديوان الحماسة للرمزوقي ١٣٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، ٤٢٨ ، وشرح الفصل ٢٦/٧ ،
 والشعر والشعراء ٧٠١/٢ ، ومعجم الشعراء ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/١ ، وليدر بن سعيد
 أنحى زيد (أو للزار) في الأغاني ٣٣٠/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/١ ، وتحليش الشواهد
 ص ٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وشرح الأعرابي ٥١/١ ، ومغني قليب ١٤٦/١ .

٥٥ - البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وعزّة الأدب ٢٨٨/٥ ، ٢٩٠ ، والسرور ٩٨/١ ، والمقاصد
 النحوية ٢٧٤/١ ، ولامية بن أبي الفضل في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ولم تقع عليه في ديوانه ،
 ولامية أو للفرزدق في تحليش الشواهد ص ٨٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، والأغاني
 ٣٢٣/١٠ ، والإنصاف ٦٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٩٢/١ ، ونذكرة النحاة ٤٣ ، وشرح ابنن عقييل
 ١٠١/١ ، ١٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وجمع القوامع ٦٢/١ .

قومي ؛ إلا بالغوا في الثناء عليهم ، حتى يزيدوا قومي حياً إلّاي ، ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته :

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَاتَّخِرُهُمْ إلا

إلى آخره . و« هم » الأولى مفعول أول ليزيد ، و« حياً » مفعوله الثاني ، و« هم » الثانية ، آخر البيت : فاعل يزيد ، والأصل : يزيدون ، فعمل عن الواو إلى هم للضرورة . وقد ابن مالك : « الأصل : إلا يزيدون أنفسهم ، فحذف المضاف ، وفصل ضمير الفاعل » . قل الموضح في المعنى : وحمله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد ، وليس كذلك ، فإن مسمى « الواو » المصاحيون ثانياً ، ومسمى « هم » المصاحبون أولاً . ومراه : أنه ما يصاحب قوماً بعد قومه فيذكر قومه لهم ، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حياً إليه ؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم . ويجوز في : « فلذكرهم » النصب في جواب النفي ، والرفع بالمعطف على « أصحاب » . قاله الموضح في شرح الشواهد .

و« الباء » في قول الفرزدق : « بالباعث » متعلقة بـ « حلفت » في بيت قبله^(١) . والباعث : هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث : هو الذي ترجع إليه الأملاك ؛ بعد فناء الملاك . والأموات : إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه ، على حد قولهم^(٢) : [من المنسرح]

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

أو منصوب « بالوارث » ، على أن الوصفين تنازعا ، وأعمل الثاني . وضربت ؛ بكسر الميم مخففة : بمعنى تضمنت ، أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى تكفلت بأبدانهم . والأرض : فاعل « ضمنت » ، و« إياهم » : مفعوله ، والفيلس اتصاله ، ولكنه فصل للضرورة . والدر : الزمان ، و« الدهارير » ؛ بمعنى الشدائد : مضاف إليه . [٥٩/ب]

(١) وهو قوله : (إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور) . انظر ديوان الفرزدق ٢١٤/١ ، والدر ٩٩/١ .

(٢) صدر البيت : (يا من رأى عارضا أسر به) ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوي) ، وخزانة الأدب ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وشرح المنفصل ٢١/٣ ، والكتاب ١٨٠/١ ، وللقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، وللقنط ٢٢٩/٤ ، ولا نسة في الأشياء والبطائر ١٠٠/١ ، ٣٦٤/٢ ، ٣٩٠ ، وتخليص الشواهد ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٨٧/١٠ ، واخصائص ٤٠٧/٢ ، والدر ٩٩/١ ، ووصف الماني ص ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ ، وشرح الأمخسون ٣٦٦/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٢ ، ومعني اللبيب ٣٨٠/٢ ، ٦٦١ .

(و) إذا لم يَثُتْ الاتصال وجب الانفصال ، (مثال ما لَمْ يَثُتْ فيه الاتصال أن) يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله : [من البسيط]

٥٦ - بَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظُلُمِيرِينَ
.....

أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الأمير إِيَّاكَ » .
فإن قالوا : يجوز : « ضربك الأمير » ، قلنا : ويجوز : « بنصرنا إياكم » فما كان جوابهم فهو جوابنا^(١) .

أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقاً عند الصيريين ، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين ، نحو : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِيَهُ هُوَ » ، أو أن يحذف علمه ؛ كقوله : [من الطويل]

٥٧ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
أي فإن ضللت لم ينفعك علمك .

وأن يكون علمه حرف نفي نحو : « مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ » [المادة ٢ /] وأن يقع بعد واو المصاحبة كقوله : [من الطويل]

٥٨ - فَأَلَيْتَ لَا أَنْفُكَ أَحَدُو قَصِيْنَةٍ تَكُونُ وَإِيَّاهُمْ بِهَا مَثَلًا بَعْثِي

أو أن يفصله متبوع نحو : « يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ » [المنحة / ١] .

أو أن يلي « إِيَّا » المكسورة الهمزة المشددة الميم ، نحو : « إِيَّا أَنَا وَإِمَّا أَنْتَ » .

أو يلي اللام الفارقة^(٢) ، كقوله : [من الخفيف]

٥٦ - ثمة البيت : (..... وقد أخرى العدى بكم استسلامكم فشلا) ، وهو بسلا

نسبة في الدرر ١٠٠/١ ، وللقاصد النحوية ٢٨٩/١ ، ومعجم المراجع ٦٣/١ .

(١) في حاشية يس ١٠٥/١ : « قال الزرقاني : والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك ، لا فيما يقع في محل رفع ، ولا في المشترك » .

٥٧ - البيت للبدع بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وخزانة الأدب ٣٤/٣ ، والدرر ١٠٢/١ ، وشرح الأشموني

١٨٨/١ ، وشرح شواهد اللغة ١٥١/١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١ ، وللقاصد النحوية ٨/١ ، ٢٩١ ،

ومعجم المراجع ١١٤/٢ ، وبلا نسبة في معجم المراجع ٦٣/١ .

٥٨ - البيت لأي ذؤيب اللطلي في شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، وخزانة الأدب ١٥/٨ ، ٥١٩ ، والسدر

١٠٣/١ ، ٤٨٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠ ، وللقاصد النحوية ٢٩٥/١ ، وبلا نسبة في تذكرة

الساحة ص ٤٤ ، ومعجم المراجع ٦٣/١ ، ٢٢٠ .

(٢) أي « أن » المحققة من الثقيلة والناحية . انظر الدرر ١٠٤/١ .

٥٩ - إِنَّ وَجَدْتُ الصَّبِيَّ حَقًّا لِأَنَا لَكَ فَمُرِّي سِيًّا فَلَسْنُ أَزَالَ مُطِيعًا

[١٠٦] أو أن يكون منلى ، نحو : يا إنيك ، ويا أنت .

أو أن ينصبه عامل في مضمحل قبله غير مرفوع أن أتحدث رتبته ، نحو : « طُنْتُني إني » ، وسياطي .

أو أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو : « إنيك تعبد » [الفتح: ٤] ، أو) بتلخر عن عامله (يلي إلا) لفظاً ، (نحو : « أَمَرَ أَلَّا تُعْبَدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ») [يوسف: ٤٠] .

أو معنى ، نحو : إنيما قام أنا ، (ومنه قوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٦٠ - أَنَا الذَّاكُّ الدَّائِمُ النَّمَارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

(لأن) [١٠/٦٠] « أنا » ولي « إلا » في المعنى ، لأن (المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا) ، أو مائلي في إحراز الكمالات . ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه ؛ فصل الضمير وأخره ، ولو وصله وقال : وإنيما أدافع عن أحسابهم ، لصار المعنى : أنه يدافع عن أحسابهم ؛ لا عن أحساب غيرهم . وذلك غير مقصود ، ولا يصح حمله على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال : إنيما أدافع عن أحسابهم أنا ، على أن يكون « أنا » توكيداً ، وليست « ما » موصولة ، و« أنا » خبر إن ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ « من » إلى لفظ « ما » ، وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد « إنيما » ؛ عمول على أنه لا يرى الحصر بـ « إنيما » ، وخولف في ذلك .

والذائد ؛ بذال معجمة أوله ؛ ومهمله آخره ؛ من زاد يذود ؛ إذا منع ، أو من الثود وهو الطرد . يقال : رجل ذائد أي حملي الحقيقة ، والحملي هنا تفسير للذائد ، وهو اسم فاعل من الحماية ، وهي الدفع . والذمار ؛ بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم ؛ وهو ما لزم الشخص حفظه ميماً وراءه ويتعلق به . والأحساب ؛ جمع حسب ؛ بفتح السين . « قل شَرَّ الحسب : الفعل الحسن للرجل ولا يائه ؛ مأخوذ من الحسب ، كأنهم يحسبون مناقبهم

٥٩ - البيت بلا نسبة في الدرر ١٠٣/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠١/١ ، ومعجم المراجع ٦٣/١ .

٦٠ - البيت للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٨٥ ، والجن السلفاني ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤ ، والدرر ٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٨/٢ ، ولسان العرب ٢٠٠/١٥ (قسلاً) ، والمختص ١٩٥/٢ ، ومعجم التنصيص ٢٦٠/١ ، ومعني اللبيب ٣٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/١ ، ولامية من أبي العلي في ديوانه ص ٤٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، ١١٤ ، ٢٤٢/٧ ، وأوضح المسالك ٩٥/١ ، ولسان العرب ٣١/١٣ (أن) ، ومعجم المراجع ٦٢/١ ، وتاج العروس (ما) .

ويعُدونها عند المفاخرة ، فلحسب ؛ بالسكون : العدد ، وبالتحريك : الشيء المعداد على القياس في مثله . انتهى . قاله التجاني في تحفة العروس ^(١) .

(ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة ، وهي أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعلل إلى انفصاله (مسألان) ، يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال ، وهما المشار إليهما في النظم بقوله :

٦٤ - وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ مَا سَلَّيْنِي وَمَا أَشَبَّهُهُ فِي كُنْهُ الْخَلْفِ اتَّصَى

٦٥ - كَذَاكَ خِلَّتَيْنِي كَذَاكَ خِلَّتَيْنِي

(إحداهما) ، وهي الأولى في النظم : (أن يكون عامل الضمير) الجائز [٦٠/ب] فيه الاتصال والانفصال ، (عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٦ - وَقَدْ أَمَّ الْأَخْصَصُ فِي اتَّصَل وَقَدْ أَمَّ الْأَخْصَصُ فِي اتَّصَل

(وليس) المقدم [١٠٧] (مرفوعاً) ، بأن كان منصوباً أو مجروراً ، (فيجوز) حيثل في الضمير الثاني (الوجهان) المتقدمان ، وهما : الاتصال نظراً إلى الأصل ؛ والانفصال مريباً من توالي اتصاليين في فضلتين . (ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ) في الضميرين المذكورين (فعلاً غير تامخ) ، كما في بلب « أعطى » ، (فالوصل أرجح) لكونه الأصل ، ولا مرجح لغيره ، ولذلك اقتصر عليه سيويه ^(٢) (كإلغاء من) قولك لشخص في عبد : (سَلَّيْنِي) أو مَلَكْتَيْنِي ، وكالكاف من قولك لعبك : « زَيْدٌ سَأَلْتَيْكَ » ، ويجوز على مرجوح : سَلَّيْنِي إِلَيْهِ وَمَلَكْتَنِي إِلَيْهِ وسَأَلْتَنِي إِلَيْكَ ولكون الموصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به ، قل الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) [البقرة/١٣٧] ، (أَنْتَزِمَكُمُوهَا) [هود/٢٨] ، (إِنْ يَسْأَلَكُمُوهَا) [محمد/٣٧] ، كل ذلك من الوصل . (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنْ اللَّهُ مَلَكَكُمْ إِلَيْهِمْ) ^(٣) ، ولو وصل لقد : « مَلَكْتُمُوهُمْ » ، ولكنه قرأ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمت ، (وَإِنْ كَانَ) العامل في الضميرين (اسماً) ، وكان أول الضميرين مجروراً ، (فالفصل أرجح) ، لاختلاف علي الضميرين ، سواء أكان الاسم العامل مصدراً ، (نحو : عَجِبْتُ مِنْ حَيِّ إِلَيَّ) ، فـ « حب » : مصدر مضاف إلى فاعله ؛

(١) تحفة العروس ص ٥٧ ، باب تغير الرجل لظفته .

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩ .

وهو ياء المتكلم ، و«إِيَّاهُ» : مفعوله . هذا من الفصل ، (ومن الوصل قوله) في الحماسة : [من المتقارب]

٦١ - لَيْسَ كَأَنَّ حُبَّكَ لِي كَلَيْبًا (لَقَدْ كَانَ حُبِّي حَقًّا يَقِينًا)

اللام في «لئن» : موطنه للقسم ، [٦١/١] وفي «لقد» : جواب القسم ؛ هذا هو المعتمد ؛ ولا التفات لغيره ، وفي «لي» تقوية لعمل المصدر في مفعوله ؛ لكونه فرعاً عن الفعل في العمل ، و«حُبِّكَ» الأول ، بغير ياء ، و«الكاف» : مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله ، و«حبيك» الثاني ، بالياء ، وفيه الشاهد ، فإنه أتى معه الضمير الثاني ، وهو «الكاف» متصلاً ، ولو فصله لقل : «حبي إليك» ، أو كان الاسم العامل اسم فاعل ، نحو : «عجبتُ من المولىك إِيَّاهُ» ، ومن الوصل قوله : [من البسيط]

٦٢ - لَا تُرْجُ أَوْ تُخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وَأَقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا
فَأَتَى بِالضَّمِيرِ الثَّانِي مُتَصِلًا ، ولو فصله لقل : وأقيك الله إِيَّاهُ .

(وإن كان) العامل في الضميرين (فعلاً ناسخاً) من باب ظن (نحو : خِلْتَنِيهِ ، فالأرجح عند الجمهور الفصل) ، لأنه عبر في الأصل ، وحق الفصل قبل وجود الناسخ ، فيترجح بعده ، وهو المراد بقول الناظم :

٦٥ - غَيْرِي إِخْتَارَ الْإِنْفِصَالَا

(كقوله) : [من البسيط]

٦٣ - (أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ) وَقَدْ مِلَّيْتُ أَرْجَاهُ صَدْرُكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

[١٠٨] أَخِي : مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك ، أو مبتدأ وما بعده خبره ، على الوجهين في الاشتغال ، لا منلئ سقط منه حرف النداء ، لفساد المعنى . والأرجاء : النواحي ، جمع رجا كعصا ، والأضغان : جمع ضغن ؛ بكسر الضاد المعجمة ؛ وهو : الخقد . والإخن ؛ بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة ؛ جمع إحنة ؛ بكسر الهمزة وسكون الألف ؛ وهو :

٦١ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/١ ، وشرح الأشموي ٥٢/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٢ ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

لئن كنت لوطاً نبي عشرة لقد كنت أصغيتك الود حيناً

وما كنت إلا كذي غمرة تبذل غشاً وأعطى سعيماً

٦٢ - البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٠٨/١ .

٦٣ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١ ، وشرح الأشموي ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٦/١ .

الحقد أيضاً؛ فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر. والشاهد في «حسبك إليه». حيث فصل الضمير الثاني، (و) الأرجح (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل). وقد صرح بذلك الناظم فقال:

٦٥ - واتصلاً اختار.....

وحجته أن الأصل الاتصال، وقد أمكن، وجاء به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأفال/٤٣]، وورد به الشعر (كقوله): [٦١/ب] [من البسيط]

٦٤ - (بُلُغْتُ صَنَعُ امْرِئٍ يَرِ إِخَالَكُهُ) إِذْ لَمْ تَزَلْ لَاصِبَ الْحَمْدِ مَبْتَدِئًا

المسألة (الثانية) من المسألتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها)، سواء أكان قبله ضمير أم لا^(١)، وبذلك فارقت المسألة الأولى، (نحو: الصديق كنته، أو كأنه زيد)، فيجوز في المسألة الوجهان، الاتصال والانفصال، (وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحو: «خَرَلْتِيَّو» فالأرجح عند الجمهور انفصال، وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل^(٢)، وتوجيههما ما سبق، وكلاهما ورد، (ومن ورود الوصل الحديث)، وهو قوله ﷺ لعمر لله لَمَا طَلَبَ أَنْ يَقْتَلَ ابْنَ صِيَادٍ حِينَ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ الدَّجَلُ: «(إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ) وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(٣). (ومن ورود انفصال قوله) وهو عمر بن عبد الله ابن أبي ربيعة المخزومي: [من الطويل]

٦٥ - (لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدُكَ عَنِ الْعَهْدِ) وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسألة الأولى، فقال: (ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل نحو: ضربته)، ولا يجوز: ضربتُ إليه

٦٤ - ليت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٠، وشرح الأشموني ١/٥٣، والمقاصد النحوية ١/٢٨٧.

(١) يشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف، وإلا فيجب انفصال، كما يفهم من قول الناظم: وقَدْ أَمَّضَ الْأَخَصُّ.....

(٢) انظر المختضب ٣/٩٨، وشرح التسهيل ١/١٥٤، وشرح ابن الناظم ص ٣٩.

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ٧٨: إذا أسلم الصبي فمات... برقم ١٢٨٩، وأخرجه مسلم في الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر ابن صياد، رقم ٢٩٣٠، ٢٩٣١، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩، وشرح الأشموني ١/٥٣.

٦٥ - البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤، وتخليص الشواهد ص ٩٣، وعزارة الأدب ٥/٣١٢، ٣١٣، وشرح المفصل ٣/١٠٧، والمقاصد النحوية ١/٣١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٠، وشرح الأشموني ١/٥٣، والمقرب ١/٩٥.

لما تقدم ، (ولو كان الضمير المتقدم) على الضمير الثاني (غير أعرف) ، أي غير أخص ، (وجب الفصل) ، لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص ، فمع تقديم غير الأخص يجب الانفصل ، وهذا معنى قول الناظم :

٦٦ - وَقُلْنَا مَا شِئْتَ فِي أَنْفِصَالٍ

(نحو : أعطاه إياك ، أو) أعطه (إياي) ، فإن كلا من ضميري المخاطب والمتكلم أخص ([٦٦] من ضمير الغائب ، (أو أعطاك إياي) ، لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب ، وأما قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا »^(١) فنادر ، والأصل : أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ إِيَّايَ شَيْطَانًا ، والمعنى : أرى الباطل القومَ أَنِّي شَيْطَانٌ . وإجاز المبرد^(٢) وكثير من [١٠٩] القدما تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو : أعطيتهموك ، ولكن الانفصال عندهم راجح ، (ومن ثم) بفتح التاء المثناة ، أي من هنا ، أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعراف (وجب الفصل إذا أُلحِدت الرتبة) ؛ بأن يكونا متكلم أو مخاطب أو غائب ، لأنه يصنف أن المتقدم منهما غير أعرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧ - وَفِي اتِّحَادِ الرَّتَبَةِ الزَّمْ فَصْلًا

وذلك (نحو) قول العبد لسيده : (مَلِكْتَنِي إِيَّاي ، و) قول السيد لعبده : (مَلِكْتُكَ إِيَّاكَ ، و) قول السيد إذا أخبر شخصاً أنه مَلِكٌ عبده نفسه : (مَلِكْتَهُ إِيَّاهُ) ، أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخص ، (وقد يباح الوصل ؛ إن كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة ، واختلف لفظ الضميرين) تذكيراً وتانيئاً ، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٧ - وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله) : [من الطويل]

٦٦ - لِيُوجِّهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبِهْجَةٌ (أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمٌ وَاللَّهُ)^(٣)

بسط ؛ بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله . وبهجة ؛ بمعنى

(١) من شواهد شرح ابن عقيل ١٠٦/١ .

(٢) انظر رأي المبرد في شرح المفصل ١٠٥/٣ .

٦٦ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٥/١ ، وتخلص الشواهد من ٩٧ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠ ،

والدرر ١٠٤/١ ، وشرح ابن القاطم ص ٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٤/١ ، والمقاصد النحويية ٣٤٢/١ ،

ومجمع المفاتيح ٦٣/١ .

(٣) في ط : (وارد) مكان (والد) .

حسن وسرور : معطوف على بسط . وأنزل : فعل ماضٍ متعدُّ لاثنتين ؛ أولهما : ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة ؛ وثانيهما : ضمير المفرد الراجع إلى الوجه ، وأتى به متصلاً ، والأكثر : « أنالما إليه » بالانفصال [٦٢/ب] وقفوا ؛ بمعنى اتباع : فاعل « أنال » . وأكرم : مضاف إليه .

واحتَرَزَ بالغيبة من ضميري المتكلم ؛ وضميري المخاطب ، فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور ؛ لاتحاد مدلولي الضميرين ، فلا يقال : علمتاني ، ولا : علمتنيها ، ولا : ظَنَنْتُكُمَا ، وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما ، نحو : جاريةُ زيدٍ أعطيتُها وأعطيْتُهَوما ، واحتَرَزَ باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظيهما ، فلا بد من الفصل ، نحو : مال زيد أعطيته إليه .

(فصل ل)

قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض) ، فتنبه بواحد من ثلاثة : فعل واسم فعل وحرف ، وتخفف بواحد من اثنين : حرف واسم ، وهذه العوامل على قسمين : ما تمتنع معه نون الوقاية ، وما تلحقه ، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال : وجوب وجواز بتساوي رجحان الثبوت ورجحان الترتك ، (فإن كصبتها فعل أو اسم فعل أو ليت ، وجب قبلها نون الوقاية) ؛ لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله ، وهو الكسر الشبيه بلجر ، ولتقي ما بني على الأصل [١١٠] وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل . (فاما الفعل فنحو : دعائي) في الماضي ، (و : يكرمني) في المضارع ، (و : أعطيني) في الأمر ، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية ، (وتقول) فيما تردّد بين الفعلية والحرفية : قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني) ، بنون الوقاية (إن قدّر كسهن أفعالا) ، فإن قدرتهن أحرف جر و « ما » زائدة ؛ أسقطت النون ، [١٦٣] وتقدير الفعلية هو الراجع ، فثبت النون ، (قال :) [من الطويل]

٦٧ — (تَمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَإِنِّي) بكلّ الذي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعُ

والندامي : جمع ندمان ، وهو نديم الرجل في الشرب ، مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ « تَمَلَّ » ، ومولع : بفتح اللام ؛ بمعنى : مغرّ ، خبر « إن » ، والمعنى : تَمَلُّ الندامي ملأ مجاوزاً إلى غيري ، وأما أنا فلا أمل ؛ فإنني مغرّ بكل ما يهواه نديمي . (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية ، (ما أفقرني إلى عفو الله ، وما أحسنني إن اتقيت الله) ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمثل الأول شذو ، والثاني منقاس .

(و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية ، والأصح الفعلية : قام القوم ليسني ، (قال بعضهم) وقد بلغه أن إنساناً يهلده : (عليه رجلاً كَيْسِي) ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ^(١) . فـ « عليه » : اسم فعل بمعنى الأمر ، و « رجلاً » : مفعول به ،

٦٧ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/١ ، والمجنى الثاني ص ٥٦٦ ، وجواهر الأدب ص ٢٨٢ ، والدرر ٥٠١/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٦٣/١ ، ١٣٤/٣ ، ومعجم المفاتيح ٢٣٣/١ .

(١) الكتاب ٣٩٥/٢ ، واستشهد به ابن النظم في شرحه ص ٣٩ .

و« ليس » : فعل ماضٍ ؛ واسمه مستتر فيه عائد على رجل ، وباء المتكلم خبره ، (أي ليلزم رجلاً غيوي) ، وهذا مبني على جواز إغراء الغائب ، وهو شاذ ؛ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر ، بل بفعل مقرون بلام الأمر ، كما أن النهي بفعل مقرون بـ « لا » ، فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائية عن فعل مقرون بحرف النهي ؛ لا تكون نائية عن فعل مقرون بحرف الأمر ، لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس ، فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم . وما ذكره من لزوم النون في نحو : « ما أحسنتي » هو قول البصري ، وهو مبني على أن « أفعل » في التعجب فعل ماضٍ ، (وأما [٦٣/ب] تجويز الكوفي : ما أحسنتي) بخلاف نون الوقاية سماعاً ؛ كما في شرح الكافية^(١) (فمبني على قوله : أن أحسن ، ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) ، بدليل تصغيره ، سمع ما أحسنه ، ورد بأن التصغير فيه شاذ ، وأما تجويز بعضهم « ليسى » بخلاف نون الوقاية من « ليس » لجموده ، فلا يعول عليه ، (وأما قوله) وهو رؤية : [من الرجز]

٦٨ — عَلَنَتْ قَوْمِي كَعْيَيْهِ الطُّبْسِ (إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي)

[١١١] بغير نون ؛ (لضرورة أشار لها الناظم بقوله :

٦٨ — (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ)

والعديد : كالعديد ، يقال : هم عديد الثرى ، أي عدد الثرى . والطبس : بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة : الزمل الكثير ، وليس : فعل ماضٍ ؛ واسمه مستتر فيه وجوباً عائد على البعض المفهوم من القوم ، وباء المتكلم المتصلة به : خبره ، وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقاً ، هو ما أشار إليه الناظم بقوله :

٦٨ — وَقَبْلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ الْتَزَمَ نُونُ وَقَايَةِ

(١) شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٤٢ .

٦٨ - الرجز لرؤية في ملحوظ ديوانه ص ١٧٥ ، واللسان ١٢٨/٦ (طبس) ، وعزارة الأدب ٣٢٤/٥ ، ٣٢٥ ، والدرر ١٠٥/١ ، ٥٠٣ ، وشرح التسهيل ١٣٦/١ ، وشرح شواهد الغني ٤٨٨/٢ ، ٧٦٩ ، والمفاصد الشجوة ٣٤٤/١ ، وتقذيب اللغة ٧٤/٢٨ ، ١٣ ، وتاج العروس ٢١٩/١٦ (طبس) ، وكتاب العين ٢٨٠/٧ ، وبلا نسبة في توضيح المسالك ١٠٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٩٩ ، والجنى السداني ص ١٥٠ ، وحواهر الأدب ص ١٥ ، وعزارة الأدب ٣٩٦/٥ ، ٢٦٦/٩ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠ ، وشرح الأنحوي ٥٥/١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/٣ ، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس) ، ومعنى اليب ١٧١/١ ، ٣٤٤/٢ ، ومعجم الفواص ٦٤/١ ، ٢٣٣ وجهرة اللغة ص ٨٣٩ ، ٨٦١ ، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٣ ، وأساس البلاغة (ليس) .

(وأما نحو : « تَأْمُرُونِي » [المر/٦٤] ، و : « أَتَحَايُونِي » [الأنعام/٨٠] بتخفيف النون في قراءة نافع ^(١) ، (فالصحيح) عند سيبويه (أن المحذوف نون الرفع) ، والمذكور نون الوقاية ^(٢) ، واختاره ابن مالك ^(٣) ، لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والنصب ولتوالي الأمثل في نحو : « لَتَبْلُوَنَّ » [آل عمران/١٨٦] ، ولغير ذلك نحو قوله : [من الرجز]

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيَّنِي تَذَلُّكِي

— ٦٩ —

ولا نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تُحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو ^(٤) نحو : « يَأْمُرُكُمْ » [البقرة/٦٧] ، فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل ، وقيل : المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضح في شذوره ، وأسقطه من شرحه ، وهو منعب الأخفش والمبرد وأبي علي [٧/٦٤] وابن جني وأكثر المتأخرين ^(٥) ، واستدلوا له بأوجه : أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستتقال ، فكانت أولى بالحذف . وثانيها : أن نون الرفع علامة الإعراب ، فلحافظه عليها أولى .

وثالثها : أن نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه . (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو ذراكني وتراكني) بكسر الكاف فيهما ، (وعليكني) بفتحها ، فالأول (بمعنى : أَذْرِكُنِي) بقطع همزة ، (و) (الثاني (بمعنى : اتركُنِي ، و) الثالث بمعنى : (الزَمْنِي) بوصل همزة فيهما ، (وأما : ليست) المشار إليها بقول الناظم :

(١) انظر قراءة ابن نافع في الإتحاف ص ٢١٢ ، ٣٧٦ ، والنشر ٢/٢٥٩ ، ٣٦٣ .

(٢) في الكتاب ٣/٥١٩ : (بلنا أن بعض القراء قرأ : « أَتَحَايُونِي ») .

(٣) شرح التسهيل ١/١٣٧ .

٦٩- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ١/٤٢٠ ، والأشباه والنظائر ١/٨٢ ، ٩٥/٣ ، وعزائسة الأدب ٨/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥ ، والخصائص ١/٣٨٨ ، والدرر ١/٧٠ ، ووصف الليالي ص ٣٦١ ، وشرح التسهيل ١/٥٢١ - ٥٣ ، ولسان العرب ١٠/٤٢٦ (ذلك) ، ١٢/٢٣٧ (ردم) ، والمغريب ٢/٢٢ ، ومجمع المومنين ١/٥١ .

(٤) قرسم المصحفي : « يَأْمُرُكُمْ » ، وقرأها أبو عمرو بتسكين الراء . انظر الإتحاف ص ١٣٦ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ١/٤٢٠ : (إذا اجتمعت « نون الرفع » مع نون الوقاية ، نحو : هل تضرباني ، وهل تضربونني ، وهل تضربيني ؛ فيحوز إنلقاها ، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف أحدهما ، فذهب سيبويه أن المحذوفة نون الرفع ؛ وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وذهب الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوفة نون الوقاية) . وانظر الكتاب ٣/٥١٩ .

٦٩ — وَلَيْتِي فَشَا وَلَيْتِي قَدْ مَتَّ لِحَيَاتِي () [الفجر/٢٤] .

وإنما وجبت النون مع «ليت» لقوة شبهها بالفعل ، لكونها تغير معنى الابتداء ، ولا تعلق ما بعدها بما قبلها .

(وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره ، وما قاله بحيرا الراهب في شأنه : [من الوافر]

٧٠ — (فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ) وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلَوْ جَا

يسقط نون الوقاية من « ليتني » ، (فضرورة عند سيبويه) ، لأنه يوجب « ليتني » بإثبات نون الوقاية .

(وقال الفراء : يجوز) اختيار (ليتني) بإثبات النون ، (وليتي) بحذفها ، (وإن نَصَبَهَا لَعَلَّ) المشار إليه في النظم بقوله :

٦٩ — وَمَعَ لَعَلَّ أَعْيَسُ وَمَعَ لَعَلَّ أَعْيَسُ

(فالحذف) لنون الوقاية (نحو : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ » [عارف/٣٦] أكثر من الإثبات) لها ، (كقوله) وهو حاتم بن عتي الطائي ، وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود [٦٤/ب] النهشلي يخاطب امرأة عذلتة على إنفاقه ماله : [من الطويل]

٧١ — (أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلِّي) أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا

والمعنى : أريني جوادًا مات لأجل الهزل ، أو بخيلًا مُخَلَّدًا لم يمت لعلني أرى ما ترين ، وحاصله أن إنفاق المال لا يمت الكريم لهزله ، ولا إمساكه يُخَلَّد البخيل في الدنيا . (و) إثبات النون في « لعلني » (هو أكثر من) حذفها في (ليتني ، وغلط ابن الناجم)

٧٠- البيت لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية ٣٦٥/١ ، وبلا نية في أوضح المسالك ١١٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ .

٧١- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٨ ، ولحطائط بن يعفر في حزانة الأدب ٤٠٦/١ ، وسقط السلافي ص ٧١٤ ، وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي ص ١٧٣٣ ، وشرح الفصل ٧٨/٨ ، والشعر والشعراء ٢٥٤/١ ، ولحاتم أو لحطائط في المقاصد النحوية ٣٦٩/١ ، ولهما أو لندريد في لسان العرب ٤٧٤/١١ (علل) ، ولهم أو لمن بن أوس في لسان العرب ٣٤/١٣ (أنن) ، ولعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩ ، وبلا نية في أوضح المسالك ١١٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٦/١ .

في شرح النظم في النقل ، (فجعل ليتي نادراً)^(١) ، مع أنه ضرورة عند سيويه^(٢) كما تقدم ، (و) جعل (لعلي ، ضرورة) مع أنه نادر^(٣) ، بل كثير ، كما تقدم . وهو في الأولى تابع لأبيه في قوله :

٦٩ — وَلَيْتِي نَدْرًا

وغالف له في الثانية ؛ وفي قوله :

٦٩ — وَمَعَ لَعْلُ اعْكِسْ

وإنما كان الأكثر ، وفي « لعل » التجرد لأنها شبيهة بحروف [١١٢] الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، كما في قولك : « ثَبُّ لَعْلِكَ تُفْلِح »^(٤) ، بخلاف « ليت » فإنها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء ؛ وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وإن نصبتها بقية أخوات ليت ولعل) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦٩ — وَكُنْ غَيْرًا

٧٠ — فِي الْبَقِيَّاتِ

(وهي إِنَّ) المكسورة ، (وَأَنَّ) المفتوحة ، (وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، فَالْوَجْهَانِ) على السواء ، فالإثبات نظراً إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع والخلف ؛ نظراً إلى كراهية اجتماع الأمثلة ، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران ؛ (كقوليه) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]

٧٢ — (وَإِنِّي عَلَى لَيْلِي لَزَارٍ وَإِنِّي) عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَلِيمٌ

(١) قال ابن النظم في شرح الألفية ص ٤٣ - ٤٤ : « إذا نصب « الياء » الحرف ، أعني « إِنَّ » أو إحدى أحوالها ففيه تفصيل ، فإن الناصب إن كان « ليت » وجب إلحاق النون ، نحو : « يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُم » [النساء / ٧٣] ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله : [من الوافر]
كمنية جابر إذ قال ليتي أصادقه وأفقد بعض مالي

..... واستأثرت « ليت » بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء التكلم تنبيهاً على مزيتها على أحوالها في الشبه بالفعل .

(٢) في الكتاب ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ : « قد قال الشعراء : « ليتني » إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمر منصوب » .

(٣) شرح ابن النظم ص ٤٣ .

(٤) هذا القول ذكره ابن النظم في شرحه ص ٤٤ .

٧٢ - ليت نخون ليلي في ديوانه ص ١٩٨ ، ولسان العرب ٢١٣/١٢ (دوم) ، والقصائد النحوية ٣٧٤/١ ، وبلا نسية في لسان العرب ٣٥٦/١٤ (زري) .

فأتى مع « إن » بنون الوقاية ؛ وجردتها منها أولاً . و« زار » خبر « إن » وهو يزاي ثم راء : متقوص من زَرَيْتُ عليه زراية إذا عتبت عليه . والمعنى : وإني لعاتب على ليلى ، وإني مستديها على ذلك العتب ، وكقول امرئ القيس : [من الطويل]
 ٧٣ - كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لَيْسَ
 ويحوز « كأنني » وكقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود/٢٩]
 وكقول الشاعر : [من الطويل]

٧٤ - وَلَكِنِّي عَنْ حَبِّهَا لَعِينُ

(وإن خفضها حرف : فإن كان) ذلك الحرف (من ، أو عن ، وجبت النون)
 قبل ياء المتكلم ، محافظة على بقاء السكون ، لأنه الأصل في البناء ، (إلا في الضرورة) ، فلا تلحقها النون ، وإلى ذلك أشار بقوله في النظم :

٧٥ - واضطراراً خَفُفَا مِنِّي وَعَيْنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(كقوله) : [من المديد]

٧٥ - (أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي)

بتخفيف نون « من » و« عن » . وقيس هو ابن عيلان ؛ بالعين المهملة ؛ واسمه الناس ؛ بفتح النون وسكون الهمزة وبالسین المهملة ؛ ابن مضر بن نزار ، واسم أخيه الياس ؛ بالياء المشنة تحت .

٧٣ - حجر البيت : (ولم أتبطن كاعباً ذات خَلْجَالٍ) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥ ، ولسان العرب

٥٧/١٣ (بطن) ، ولهذيب اللغة ٣٧٦/١٣ ، وتاج العروس (خلل) (بطن) ، وأساس البلاغة (بطن) .

٧٤ - صدر البيت : (يَوْمُونِي فِي حَبِّ لَيْلَى عَوَازِي) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤ ،

والإنصاف ٢٠٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٧ ، والجنى السداني ص ١٣٢ ، ٦١٨ ، وجواهر

الأدب ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٣٦٣، ٣٦١/١٠ ، والدرر ٢٩٥/١ ، ووصف المباني ص

٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ،

وشرح شواهد اللغني ٦٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٦٦/٨ ، ٦٤ ، وكتساب

اللامات ص ١٥٨ ، ولسان العرب ٣٩١/١٣ (لكن) ، ومعنى الليب ٢٣٣/١ ، ٢٩٢ ، والمقاصد

النحوية ٢٤٧/٢ ، ومعجم القوامع ١٤٠/١ .

٧٥ - البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١١٨/١ ، وتخليص الشواهد ١٠٦ ،

والجنى السداني ١٥١ ، وجواهر الأدب ١٥٢ ، وخزانة الأدب ٣٨١، ٣٨٠/٥ ، ووصف المباني ٣٦١ ،

والدرر ١٠٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤ ، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٤/١ ،

وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشرح المفصل ١٢٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١ ، ومعجم القوامع ٦٤/١ .

(وإن كان) الخافض لياه المتكلم (غِيْرُهُمَا) ، أي غير « من » و« عن » ، (امتنعت) نون الوقاية (نحو : لي ، و : بي) مما هو على حرف واحد ، (وفي) بتشديد الياء ، مما هو على حرفين ، وعلى مما هو على ثلاثة أحرف ، (وخلاي وعداي وحاشلي) بفتح الياء فيهن ، وإثما امتنعت النون في « لي » و« بي » لأنهما مبنيان على الكسر ، وأما « في » فلائنه وإن كان مبتدئاً على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم ، بل تدغم الياء في الياء ، وأما « خلالي وعداي وحاشلي » فإن الألف لا تقبل التحريك ، ومقتضى هذا التعليل : أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قُدِّرَ أفعالاً ، ولكنهم أجزوا باب الفعل مجزئاً واحداً ، وحلوا المعتل على الصحيح ، (٦٥/ب) بخلاف الحروف فإنها لا حظ لها في ذلك ، بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف ، (قال) الأقيشر واسمه المغيرة ابن الأسود ، لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر : [من الكامل]

٧٦ — (في قَتِيَّةٍ جَعَلُوا الصَّيِّبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِلَيَّ مُسْلِمٌ مَقْدُورٌ)

بعين مهملة وذال معجمة ، أي مقطوع العثرة وهي قلعة الذكر ، ويقال فيه : نحتون ؛ من الحثان ؛ وهو قطع قلعة الذكر .

(وإن خفضها مضاف ، فإن كان) المضاف (لَدُنْ ، أو قَطْ ، أو قَدْ) مما آخره ساكن ، (فالغالب الإثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون ، (ويجوز الحذف فيه قليلاً) ، لأن « لدن » بمعنى : « عند » ، و« قط » و« قد » : بمعنى حَسِبَ ، و« عند » و« حسب » لا يلحقهما النون ، فكذا ما كان بمعناها عند التحقيق ، (ولا يخص) الحذف (بالضرورة) كما قل ابن مالك ؛ (خلافاً لسيبويه)^(١) لما سيأتي ، (وغلط ابن النازم) في شرح النظم^(٢) ، (فجعل الحذف في « قد » و« قط » أعرف من الإثبات) ، والصواب العكس كما مر ، (ومثلهما) أي الحذف والإثبات في : لدن وقط وقد : (« قَدْ بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » [الكهف/٧٦] قرئ مشدداً) على الإثبات ، (ومخففاً) على الحذف والتشديد وهو الأكثر ، وقرأ به من السبعة من عدا نافعاً وعاصماً من رواية أبي بكر

٧٦- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤١ ، والذوق ٥٠٠/١ ، ولسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهر الأدب ص ٤٢٦ ، ولسان العرب ٥٥١/٤ (عذر) ، وجمع المواضع ٣٣٢/١ .

(١) إثبات النون هو الأشهر عند سيبويه ، والحذف ضرورة لا يكون إلا في الشعر . انظر الكتاب ٣٧١/٢ ، وشرح للفصل ١٢٤/٣ .

(٢) في شرح ابن النازم ص ٤٤ : « قدي وقطي في كلامهم أشهر من قدي وقطني » .

عنه ، والتخفيف هو القليل ، وقرأ به نافع وأبو بكر^(١) ، (و) روي (في حديث النصار) بالإضافة : (قَطَنِي قَطَنِي) بنون الوقاية ، (وَقَطِي قَطِي) بحذفها^(٢) ، والنون أشهر حفظاً للبناء على السكون ، (وقال) حميد بن مالك الأرقط : [من الرجز]

(قَذَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَيْبِيِّ قَدِي)

— ٧٧ —

بأنبات نون الوقاية في الأول ؛ وحذفها في الثاني ؛ ولك أن تقول : لا شاهد فيه على ترك النون ، [١/٦٦] ويكون أصله « قد » بإسكان [١١٣] الدال ، ثم الحق ياء القافية لا ياء الإضافة ؛ وكسر الدال لالتقاء الساكنين ؛ لا لمناسبة الياء ، قاله الموضح في شرح الشواهد .

وَالْخَيْبِيُّ : تشية خبيب ، بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ؛ وهو من باب التغليب كالقمرين ، وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعباً ، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب ، وقيل : هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ، ويروى : الْخَيْبِيُّ ؛ بكسر الباء ؛ على إرادة الجمع ، وأراد بالثلاثة عبد الله وأخوه مصعباً وابنه خبيباً ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٧١ — فِي لَذَنِي لَذَنِي قَلْ وَفِي قَذَنِي وَقَطِي الْخَذَفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

وعلم منه أن « قد » و« قط » بمعنى : حسب ، لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة ، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ، ولو كانت « قد » حرفاً و« قط » ظرفاً لم تنصل بهما ياء المتكلم أصلاً .

(وإن كان) المضاف (غَيْرَهُنَّ) ، أي غير « لدن وقط وقد » (امتنعت) نون الوقاية ، (نحو : أبي وأخي) لعلم السكون .

(١) الإغاف ص ٢٩٣ .

(٢) أخرجه البحاري في التوحيد برقم ٦٩٤٩ ، وامشده به ابن الناطم ص ٤٦ ، وقال : « يروى بسكون الطاء وكسرها ، مع ياء وجوها ، ويروى : قَطَنِي قَطَنِي ، وقَطِي قَطِي » .

٧٧ — الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزنة الأدب ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والدرر ١٠٧/١ ، وشرح شواهد اللغة ٤٨٧/١ ، ولسان العرب ٣٤٤/١ عيب) ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ، والتنبيه والإيضاح ٤٧/٢ ، ٥٣ ، وتاج العروس ٣٣٣/٢ (عيب) ، ٣٧/٨ (حكد) ، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لد) ، وليس في ديوانه ، ولأبي نعمة في شرح الفصل ١٢٤/٣ ، وبلاسة في الأشباه والنظائر ٢٤١/٤ ، والموضح المسالك ١٢٠/١ ، وتغليص الشواهد ص ١٠٨ ، ووصف الديار ص ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٥/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٥ ، والكتاب ٣٧١/٢ ، ولسان العرب ١٥٥/٣ (حكد) ، ومعنى اللبيب ١٧٠/١ ، ونوافر أبي زيد ص ٢٥٥ ، والتنبيه والإيضاح ٤٦/٢ ، وتغليص اللغة ١٢٤/١٤ ، والإصناف ١٣١ ، وسفر السعادة ٧٧٠ ، وعمدة الحفاظ ٢٧٥/٣ (قد) وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، وأمالي ابن السحري ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والكامل ١٤٤/١ .

(هذا باب العَلَم)

يفتح العين واللام ، (وهو نوعان : جنسي ؛ وميائي) آخر الباب ، (وشخصي ، وهو اسم يُعَيَّن مسماه تعييناً مطلقاً) من غير قيد زائد عليه ، بل بمجرد الوضع والغلبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٢ - اسْمٌ يَعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا

(فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل ، فإنها لا تعيّن مسمياتها ، وكشمس وقمر ، فإن لفظهما لا يعيّن [٦٩/ب] مدلولهما من حيث الوضع ، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى ، وهو الانفراد في الوجود الخارجي ، (و) خرج (بذكر الإطلاق ما عدا العَلَم من المعارف ، فإن تعيينها لمسمياتها) ليس تعييناً مطلقاً بل هو (تعيين مقيد) ، إما بقرينة لفظية أو معنوية ، (ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما يعيّن مسماه مما دامت فيه « أل » ، فإذا فارقه فارقه التعيين) ، ونحو : « الذي » ، إنما يعيّن مسماه بالصلة ، ونحو : « أنا وأنت وهو » إنما يعيّن مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة ، فإن « أنت » مثلاً موضوع للمخاطب المعيّن من حيث هو مخاطب ، فإذا جعل صالحاً لكل [١١٤] شخص من المخاطبين ، فهو غير معرفة مجازاً ، قاله الشاطبي . (ونحو « هذا » إنما يعيّن مسماه ما دام حاضراً) ، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين .

قل الشاطبي : فإن « ذا » مثلاً وضع لشخص مفرد قريب ، فهو باعتبار الحال داخل معرفة ، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال ، وحلّ ذلك محل غير معرفة . ا هـ . (وكذا الباقي) من المعارف ، فنحو « يا رجل » لمعيّن إنما يعيّن مسماه بالقصد والإقبال ، ونحو : غلامي ، وغلّام زيد ، وغلّام هذا ، وغلّام الذي قلم أبوه ، وغلّام الرجل ، إنما يعيّن مسماه بالضاف إليه ، فإذا فارقه فارقه التعيين .

(ف ص ل)

(و) الْعَلَمُ الشخصي (مسمّاه نوعان) :

أحدهما : (أولو الْعَلَمِ من المذكورين ك : جعفر) ، وهو عَلَمٌ منقول عن اسم النهر الصغير لرجل ، وهو أيضاً : أبو قبيلة من علمر ، وهو جعفر بن كلاب [١/٦٧] بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة ، (والمؤنثات ك : خيرئق) ، بكسر الخاء المعجمة والنون : وهو عَلَمٌ منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، قل أبو عبيدة : وهي خيرئق بنت هُفان من بني سعد بن ضبيعة ؛ رهط الأعشى^(١) اهـ .

(و) الثاني : (ما يؤلف كالقبائل) : جمع قبيلة ، والأحياء : جمع حي ، (ك : قرن) بفتح القاف والراء : وهو اسم قبيلة من مراد ، أبوهـم قَرْنٌ بن رُثْمان بن ناجية بن مراد ، وإليه ينسب أويس القرني^(٢) ، ومن قال إنه منسوب إلى قَرْنِ المنازل ؛ يسكون الرءاء ؛ كالجوهري فقد سهأ^(٣) . (والبلاد) : جمع بلد ، (كعسدن) بفتح العين والـدال المهملتين : عَلَمٌ بلدة بساحل اليمن ، (واخيل) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه وهو فرس ، (كلاحق) : عَلَمٌ فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان^(٤) رضي الله عنه ، والبيغل : كذلك ، والخمير : كيعفور ، وكلاهما^(٥) كان للنبي صلى الله عليه وسلم ، (والإبل) : اسم جمع (كشذقم) : عَلَمٌ فحل من فحولة الإبل^(٦) ، كان للنعمان بن المنذر ،

(١) نقل هذا القول الزبيدي في تاج العروس ٢٣٥/٢٥ (محرق) .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٧ .

(٣) في معجم البلدان ٣٣١/٤ مادة : قَرْن : « قال الجوهري : قَرْن ، بالتحريك ، ميقات أهل نجد ، ومنه أويس القرني ، وقال الغوري : هو منسوب إلى بني قَرْن ، وغو الجوهري يقول يسكون الرءاء » .

(٤) كنا في شرح المفصل ٣٤/١ ، وفي الأغاني ٢٤٦/١٧ أنه اسم فرس لزيد الخيل ، وفي أنساب الخيل ص ٢٢ ، ٣٣ أنه اسم فرس لغني بن أعصر ، وفي معجم الخيل العربية للنسوبة ص ١٨٦ أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب ، وللحازوق الخارجي ، ولعتبة بن الحارث ، ولسعد بن زيد .

(٥) أنساب الأشراف ص ٥١١ ، والمعارف ص ١٤٩ ، ورسائل المحافظ ٢٢٠/٢ .

(٦) شرح المفصل ٣٤/١ .

وإليه تنسب الإبل الشنقمية ، (والبقر) : اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة : علم بقرة ، وفي المثل : « بامت عرار يكحل »^(١) بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة : علم بقرة أيضا ، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطلمتا فماتتا جميعا ، فباعت كل منهما بالأخرى ، فصار مثلا يضرب لكل مستويين ، (والغنم) : اسم جمع (كهيلة) : علم لعنز لبعض نساء العرب ، (والكلاب) : جمع كلب (كواشق) : علم لكلب . وذكر في النظم سبعة أعلام ، [٦٧/ب] وثلثهم علم الكلب ، فقال :

٧٢ — كجعفر وخرنقا

٧٣ — وقرن وعدن ولاحق وشنقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازنة لقوله تعالى : ﴿ ويقولون سبعة وثلاثهم كلبهم ﴾ [الكهف/٢٢] .

(١) المثل في مجمع الأمثال ٩١/١ ، وجمهرة الأمثال ٢٠٣/١ ، ٢٢٦ ، والمستقصى ٢/٢ ، وشرح المفصل

(فصل — ل)

وينقسم العَلَم بحسب الوضع (إلى) قسمين :

أحدهما : (مرْتَجَل) من الارتجُل ؛ بمعنى الابتكار ؛ قيل : كأنه مأخوذ من قولهم : ارتجَل الشيء : إذا فعله قائماً على رجله من غير أن يقعد ويترَوَّى ، (وهو) في كلام [١١٥] سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم تقع له ملعة مستعملة في الكلام العربي ، قالوا : ولم يأت من ذلك إلا فقّس ، وهو أبو قبيلة من بني أسد ، وهو فقّس بن طريف بن عمرو [بن قُعين]^(١) ابن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، ولم يستعملوا ملعة « فقّس » في غير هذا الموضع .

والثاني : (ها) استعملت ملاته ؛ لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية ، بل (استعمل من أوّل الأمر عِلْماً) ، وهذا الثاني هو الكثير ، ولذلك اقتصر عليه ، (كأَدَد) : عِلْماً (لرجل) ، وهو أبو قبيلة من اليمن ، وهو : أدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جُمَيْر^(٢) . وذكر سيبويه أنه من الودّ ، من ملعة « ود » ، فأصل همزته الواو^(٣) ، واستعملت هذه الملعة في الودّ والودود وغيرهما ، (وسعاد) : عِلْماً (لامرأة) ، لم تستعمل هذه البنية في التكررات ، واستعملت ملعة « منعد » في السعد والساعد والسعدان ، وغير ذلك . ثم المرتجل قسمان : قياسي وشاذ ، فالقياسي : ما له نظير في أبنية الأسماء ، والشاذ ما لا نظير له فالأول ، نحو : غطفان وعمران وحمدان [١/٦٨] وفقّس وحنّف ، فإن نظيرها نزوان وسرحان وتلعمان وجعفر وعنيس ، والثاني ، نحو : عَجْب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة .

(١) إضافة من جمهرة أنساب العرب ص ١٩٥ ، ٤٦٦ .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ .

(٣) نسب هذا القول إلى ابن دريد في لسان العرب ٢/٧١ (أدَد) .

(و) إلى (منقول ، وهو الغالب) في الأعلام ، (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ونقله) إما أن يكون (من اسم) جامد ، والاسم الجامد (إما) أن يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) ، فإنه في الأصل مصدر : زاد يزيد زيداً وزيادة ، (وفضل) : وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلاً ، (أو) يكون (لعين) أي ذات ، (كأسد) ، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ، (وثور) بـثلاثنة ، فإنه في الأصل الفحل من البقر ، (وإما) أن يكون (من وصف) ، وذلك الوصف (أما الفاعل كحمار) ، فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرق ، (وحسن) ، بفتح المهملة ؛ فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن ، (أو لمفعول كمنصور) ، فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي الجرد ، (ومحمد) : فإنه في الأصل اسم مفعول من « حَمَدُ » بتشديد الميم الثلاثي المزبد ، (وإما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل ، وذلك الفعل (إما ماضٍ ، كشمِر) بتشديد الميم : لغرس ، (أو مضارع ، كيشكر) : لرجل ، وهو نوح عليه الصلاة والسلام ، أو أمر كصمت : لبرية . قال الرضي : وكسر الميم منه ؛ والمسموع في الأمر الضم ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل . اهـ . وإما أن يكون نقله من حرف ، كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف ، قاله الفخر الرازي في [١١٦] شرح المفصل ، (وإما) أن يكون (من جملة) ، وتلك الجملة (إما فعلية) فاعلها ظاهر ، (ككتاب قرناه) ، [٩٨/ب] أي ذابنا شعرها ، أو فاعلها مضمَر بارز كـ « أطرقا »^(١) أو مستتر كيزيد من قوله : [من الرجز]

٧٨ — ينهي بيزيد

بضم الدال ، (أو اسمية ؛ كزيد منطلق ؛ وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في شرح التسهيل^(٢) ، (ولكنهم) أي النحلة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية ، وجعلوه قسيما له ؛ على تقدير التسمية بها ، وما ذكره من

(١) الشاهد على ذلك قوله : [من المتقارب]

(على أطرقا بالياء التحتية) م إلا التمام وإلا العصى

وهو لأي ذؤيب الخليلي في حزانة الأدب ٣١٧/٢ ، ٣٤٢/٧ ، وشرح أشعار الخليليين ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الجاحظ ص ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٦٠/١ .

٧٨ — تمام البيت : (نيت أحوالي بني يزيد) ، وسيأتي الشاهد بتمامه برقم ٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١١٧/١ .

تقسيم العَلَمِ إلى مرئجل ومنقول هو المشهور^(١) ، وهو في ذلك تابع للنظام في قوله :

٧٦ — وَمِنْهُ مَنُوقِلٌ كَفَضَلٍ وَأَسَدٌ وَذُو ارْتَجَلٍ كَتَمَعَدٌ وَأُنْذُ

(وعن سيويه : الأعلام كلها متقولة) ، لأن الأصل في الأسماء التذكير^(٢) ،

(وعن الزجاج : كلها مرئجلة) ، لأن الأصل عدم النقل ، وما وافق وصفاً أو غيره ؛ فهو اتفاق لا مقصود .

(١) جعل بعضهم العَلَمَ بالغلبة قسماً ثالثاً ، ليس بمنقول ولا مرئجل ، وقال : المنقسم إليهما إنما هو العَلَمُ

الوضعي ، وقد يدعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم . حاشية

بص ١١٤/١ .

(٢) الكتاب ٩٧/٢ .

(فصل ل)

(وينقسم) العَلَم باعتبار ذاته (أيضًا إلى مفرد) عن التركيب ، (كزيد) وأد (وهند) وسعد ، (وإلى مركب ، وهو ثلاثة أنواع) ، وذلك أنه :

إما (مركب إسنادي) ، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، [١١٧]
(كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشاب قرناها ، وهذا) النوع مبني ، و (حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به ، قل : [من الطويل]

٧٩ - كَذَبْتُمْ وَيَسِّرَ اللَّهُ تَتَكَبَّحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصِرُّ وَتُخْلَبُ

(وقال) رؤية في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر : [من الرجز]

٨٠ - كُنْتُ أَخُوإِلَى بَنِي يَزِيدَ ظَلَمًا عَلَيَّا لَهُمْ قَبِيذُ

والقوافي مرفوعة ، فلولا أن في « يزيد » ضميرًا مرفوعًا على الفاعلية لما رفع « يزيد » على الحكاية ، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف ، ومناعه من الصرف [٧٦٩] العلمية ووزن الفعل .

و « نبش » : بمعنى أخبرت ، متعد ثلاثية ، أولها ضمير المتكلم المرفوع على النياية عن الفاعل ، وأخوالي : مفعوله الثاني ، وبني يزيد : عطف بيان عليه ، وجملة « لهم »

٧٩ - البيت للأسد في لسان العرب ٣٣٣/١٣ (قرن) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢٧٣/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، والكتاب ٨٥/٢ ، ٢٠٧/٣ ، ٣٢٦ ، ولسان العرب ٥٩٦/١٢ (نوم) ، والكمال ص ٤٩٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤ ، والمقنضب ٩/٤ ، ٢٢٦ .

٨٠ - الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ، وحزاة الأدب ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/١ ، ٣٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/١ ، وشرح ابن الفاضل ص ٤٩ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ٣٢٩ (فدد) ٧٥/٤ (بقر) ، ومغاسي ثعلب ٢١٢ ، ومغاسي اللبيب ٦٢٦/٢ ، والمذهب اللغة ٧٤/١٤ ، ومجل اللغة ٥٥/٤ ، ومقاييس اللغة ٤٣٨/٤ .

فليد « بالفاء : بمعنى صياح ، في موضع المفعول الثالث ، أي فليد ، و « ظلمنا » : مفعول لأجله ؛ وناصبه مخذوف تقديره : يصيحون ، و « علينا » : متعلق بذلك المخذوف ، لا بفليد ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، ولم يقل : « عليهم » لأن المتكلم يغلب على غيره في إعانة الضمير ، تقول : أنا وزيد فعلنا ، ولا تقول : فعلا ، [١١٨] والجاري على الألسنة : « بني يزيد » بالياء ؛ آخر الحروف أوله ، وقل ابن يعيش : صوابه بالياء المثناة فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية^(١) . اهـ . قيل : ولا يتعين ذلك في البيت إلا أن يريد يزيد ابن جشم بن الحزرج ، أو يزيد بن حلوان بن عمران بن قضاة^(٢) ، فإن كلا من هذين أبو قبيلة ، وهما بالياء الفوقانية .

(و) إما (مركب مزجي ، وهو كل كلمتين نزلت لانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها) في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ، ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الأول أن يفتح آخره) ، كما يفتح ما قبل تاء التانيث ، وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثاني ، لصيرورته كالجزء مما قبله ، كما نقل الإعراب ما قبل تاء التانيث إليها ، لما صارت كالجزء مما قبلها ، (كعبلبك وحضرموت) لبلدين ، والأصل قبل التركيب بعل وبك ، وحضر وموت ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، وحكماهما أن يفتح آخر أولهما ، (إلا إن كان ياء فيسكن) ، للثقل بالتركيب [٦٩/ب] والإعلال ، (كمعدي كرب) ، لرجل (وقائي فلا) لمكان ، وكسر الدال من « معني » شلا ، والقياس فتحها ، كرمى ومعى ، (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (أن يعرب بالضممة) رفعا ، (والفتحة) نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية ، (إلا إن كان) الجزء الثاني (كلمة « ويه » فيبنى على الكسر) في الأشهر عند سيويه^(٣) ، أما البناء فلأنه اسم صوت^(٤) ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين و ذلك (كسيويه وعمرويه) ، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، فلا يدخله خفض ولا تنوين ، قل أبو حيان : وهو مشكل ، إلا أن يستند إلى سماع ، وإلا لم يقبل ، لأن القياس البناء ، لاختلاط الاسم بالصوت ، وصيرورتهما [١١٩] اسما واحدا : انتهى . وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم :

(١) في شرح الفصل ٢٨/١ : « وهو يزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة ؛ إليه تنسب الرود التزيدية » .

(٢) في تاج العروس ١٦٢/٨ « زيد » : (قيل : وصوابه يزيد بن حيدان ، كما نبه عليه العسكري في التصحيف في لحن الخاصة) . وانظر جهرة أنساب العرب ص ٤٤٠ .

(٣) في الكتاب ٣٠١/٣ : « جعلوه في الشكرة بمنزلة غاق ، منونة مكسورة في كل موضع » .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٥٠ : « لأن الأصوات لا حظ لها في الإعراب » .

٧٧ — ذا إن بغير وجه تم أعربا
 (وإما) مركب (إضافي وهو الغالب) في الأعلام المركبة ، لأن الأكثر فيها
 الكنى ، وهي مضافة ، (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) ، في أن
 الجزء الأول جار بوجوه الإعراب ، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة ، إلا أن التنوين ملازم
 للسكون ، والمضاف إليه ملازم للجذر ، وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب ، (كعبد الله) ،
 مما المضاف إليه مجرور بالكسرة ، والمضاف معرب بالحركات ، (وأبي قحافة) مما المضاف
 إليه مجرور بالفتحة ، والمضاف معرب بالحروف ، (وحكمه أن يجري) الجزء (الأول)
 وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا ، (ويجري) بالبناء للمفعول ،
 بمعنى يخفّض الجزء (الثاني) وهو المضاف [٧٧٠/١] إليه (بالإضافة) دائما ، وإلى هذه
 الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٧٧ — وجملة وما بمزج ركباً ذا إن بغير وجه تم أعربا

٧٨ — وشاع في الأعلام ذو الإضافه

(فصل لـ)

(ويتقسم) العَلَم (أيضاً إلى اسم وكنية ولقب) ، وهو المشار إليه في النظم

بقوله :

٧٤ - واسماً أئسى وكُتِبَةً وَلَقَبَا

(فالكنية : كل مركب إضافي في صدره أب أو أم ، كأبي بكر) بن أبي

قحافة [١٢٠] رضي الله عنهما ، (وأم كلثوم) بنت النبي ﷺ ، زاد الإمام الفخر الرازي في العَلَم الجنسي : وابن أو بنت ، كابن داية للغراب ، وبنت الأرض للحصاة . انتهى .

(واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) ، بفتح الضاد المعجمة ،

والقياس كسرهما ، وإنما فتحت تبعاً للمضارع ، والماء عوض من الواو ، والوضع : الدنيء

من الناس ، فالرفعة (كزين العابدين) : لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

رضي الله عنهم . (و) الضعة ، نحو : (أنف الناقة) : لقب جعفر بن قريع ، تصغير قرع .

بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة ، وهو : أبو بطن من سعد بن زيد مناة ، وسبب

جريان هذا اللقب عليه أن أبه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا

رأس الناقة ، فقل له أبوه : شألك به ، فدخل يده في أنف الناقة وجعل يحيره ، فلقب به ،

وكانوا يتغضبون من هذا اللقب ، فلما مدحهم الخطيئة بقوله : [من البسيط]

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَبُ غَيْرُهُمْ ومن يسوي بأنف الناقة الدنيا^(١)

صار اللقب مدحاً ، والنسبة إليه أنفي ، فمرجع الكنية إلى اللفظ [٧٠/ب] ، وإن أشعرت

(١) البيت للخطيئة في ديوانه ص ١٧ ، وديوان المعاني ٢٧/١ ، ٧٨ ، والاقتضاب ص ٥٣١ ، ولسان

العرب ٣٨٩/١ (ذنب) ، ١٦/٩ (أنف) ، ومحاضرات الأدباء ٢٨٦/٣ ، ومقاييس اللغة ١٤٧/١ ،

وتحذيق اللغة ٤٣٨/١٤ ، ٢٨٤/١٥ ، وتاج العروس ٤٣٧/٢ (ذنب) ، ١٣٤/٤ (كسرب) ، ٤٢/٢٣

(أنف) ، وألسن البلاغة (أنف) ، والمعاني الكبير ص ١١٠٦ ، وبلا نسبة فسي محاضرات الأدباء

. ٣٣٩/٣ ، ٢٩٨/١

بالتعظيم ، ومرجع اللقب إلى المعنى ، (والاسم ما عداها وهو الغالب ، كزيد وعمرو) ، وفرق الأبهري في حواشي العنصر بين الاسم واللقب ، فقال : الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة ، (و) إذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالباً ، [١٢١] لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ « بطة » فلو قُدم لتوهم السامع أن المراد مسمه الأصلي ، وذلك مألوف متأخر ، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم ، والنعت لا يقدم على المنعوت ، فكذلك ما أشبهه (كزيد زين العابدين) ، أو أنف الناقة ، وهذا مراد الناظم بقوله :

٧٤ — وَأَخْرَجَ دَا إِنْ مِرْوَاهُ صَحِيحًا

(وربما يقدم) اللقب على الاسم ، (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عيلة ابن الصامت رضي الله عنهما : [من الوافر]

٨١ — (أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو وَجَدِّي) أَبَوُهُ مُتَنَبِّرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

فقدم اللقب وهو « مزيقيا » على الاسم وهو « عمرو » ، ومزيقيا : بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف : لقب عمرو ، وعمرو : بلجر ، عطف بيان على مزيقيا ، أو بدل منه ، وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حلتين ، فإذا أمسى مزقهما ، كراهية أن يلبسهما ثانياً ، وأن يلبسهما غيره ، ومنذر : أحد أجدانه لأمه ، وهو : منذر بن امرئ القيس بن النعمان ، أحد ملوك الحيرة ، وماء السماء : لقب منذر ، واختلف في سبب جريانه عليه ، فقيل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر [١/٧١] بلقب أمه ، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج . وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسب الجاهتين ، (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما ، (قال) أعرابي إخباراً عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : [من الرجز]

٨١ - حيث لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية ٣٩١/١ ، ولحسان بن ثابت في المستنقى ٢٤٩/١ ، والدرة الفاخرة ٣١٣/١ ، وبعض الأنصار في حزانة الأدب ٣٦٥/٤ ، ولسان العرب ٥٤٥/١٣ (موه) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ١١٨ ، وشرح الأصحوي ٥٨/١ ، ولسان العرب ٣٤٣/١٠ (مزق) ، ٢٠٨/١٥ (قوا) ، وتاج العروس (مزق) .

٨٢ - (أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا ذَبَرٍ
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

فقدم الكنية وهي « أبو حفص » على الاسم وهو « عمر » ، وسبب إنشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه : إن ناقتي قد نقتب فاحملني ، فقال له عمر : كذبت ، وأبى أن يحملها ، وحلف على ذلك ، فأنشده ذلك . يقال : نقب البعير ينقب ؛ بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع ؛ إذا رقى خفه ، ودبر البعير : إذا حفي ، فكانه تفسير له ، ويقال : فجر ، إذا حنت في يمينه ، (وقال حسان) بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه : [من الطويل]

٨٣ - (وما اهتزَّ عرشُ الله من أجلِ هالكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو)
فقدم الاسم وهو « سعد » على الكنية وهو « أبو عمرو » . وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكله ، فتألم قليلاً ومات منه ، فقال رسول الله ﷺ : « اهتزَّ العرش لموت سعد بن معاذ »^(١) ، فنظمه حسان رضي الله عنه . وتقول : جاءني أبو عبد الله بطةً ، وبطة أبو عبد الله . (وفي نسخة من الخلاصة ما) أي شيء ، وهو قوله :

٧٤ - وَأَخَّرَنَ ذَا إِنْ مِوَاءَ صَحِيحًا

وذلك (يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كما بي عب الله [٧١/ب] أنف الناقلة) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنية ، فكانه قل : وأخر اللقب إن صحب الاسم أو للكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح . (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) ، بل يجوز [١٢٢] تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنها ؛ كما تقدم . وفي نسخة أخرى من الخلاصة :

..... وَذَا اجْعَلْ إِذَا اسْمًا صَحِيحًا

فالإشارة بـ « ذا » إلى اللقب وهي أصرح في المراد . ولكن قل المراتي : وما سبق

- ٨٢ - فخرج لرؤية في شرح النقص ٧١/٣ ، ولعبد الله بن كيسة أو لأعرابي في خزنة الأدب ١٥٤/٥ ، ١٥٦ ، وربع الأبرار ٢٦٩/١ ، ولأعرابي في المقاصد النحوية ١١٥/٤ ، ولسان العرب ٧٦٦/١ (نقب) ، ٤٧/٥ ، ٤٨ (فخر) ، وناج العروس ٣٠١/٤ (نقب) ، ٣٠١/١٣ (فخر) ، وتخليب اللغة ٥٠/١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٨/١ ، وشرح الأملحوي ٥٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٥ ، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١ ، وأساس البلاغة (نقب) ، وديوان الأدب ١١١/٢ ، وكتاب العين ٣٠٧/٨ . ٨٣ - البيت لحسان في أوضح المسالك ١٢٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الأملحوي ٥٩/١ .

أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية . انتهى . ولك أن تقول : أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلّم باعتبار المنطوق ، وغير مسلّم باعتبار المفهوم ، وأما كونها أولى فممنوع ، لأنها تفهم غير الصواب .

(ثم إن كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) ، أو أنف الناقة ، (أو كان الأول مفرداً) عن الإضافة ، (والثاني مضافاً كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة ، (أو كانا بالعكس) بأن كان الأول مضافاً والثاني مفرداً (كعبد الله كرز) ، بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي ، وهو في الأصل ، خرج الراعي ، فالأقسام ثلاثة ، فإن شئت (أتيت الثاني للأول) في إعرابه ؛ (إما بدلاً) من الأول ؛ بدل كل من كل ، (أو عطف بيان) على الأول ، (أو قطعه عن التبعية ؛ إما يرفعه خبراً لمبتدأ محذوف أو ينصبه مفعولاً) به (لفعل محذوف) ، فتقول على الإتيان : جاءني عبد الله زين العابدين ؛ برفعهما ؛ ورأيت عبد الله زين العابدين ؛ بنصبهما ؛ ومررت بعبد الله زين العابدين ؛ بجرهما ؛ وإن شئت قطعت من الرفع [٧٧٢] إلى النصب ، ومن النصب إلى الرفع ، ومن الجر إلى الرفع والنصب ، فالرفع بتقدير : هو ، والنصب بتقدير : أعني ، ولو أظهر لجاز . وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتياناً وقطعاً ، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة ، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين ، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافاً والآخر مفرداً فحكمهما ما سبق .

(وإن كانا مفردين كسعيد كرز ، جاز ذلك) المتقدم ، وهو جواز الإتيان والقطع ، (و) جاز (وجه آخر ؛ وهو إضافة الأول إلى الثاني) ، إن لم يمنع مانع ، كما إذا كان الاسم مقروناً بـ « آل » كالحارث قفة ، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بـ « آل » كهارون الرشيد ومحمد المهدي ، فلا يضاف الأول إلى الثاني ، نص على ذلك ابن خروف . وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو [١٢٣] الصحيح ، والإتيان أقيس ، والإضافة أكثر ، (وجهه البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الإضافة ، (و) وجوب الإضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع ، أما الصناعة فلأننا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماعهما واحد ، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، واللازم باطل ، فللزم مثله لوجوب مغايرة المتضامنين ، (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ، ولقبه عينان : (هذا يحيى عينان) ، بغير إضافة ، وإلا لقالوا : عينين

بالباء ، وأجيب [٧٢/ب] عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم ، فمعنى « جاءني سعيد كرز » بالإضافة : جاءني مسمى هذا الاسم ، وإنما أوك الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمى ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ . وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المتنى الألف مطلقاً ، وإلى وجوب الإضافة في المفردين ، وجواز الإتياع في غيرهما أشار الناظم بقوله :

٧٥ - وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَتُخَفَّفُ حَتَّمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حل الإضافة على القول بلجواز ، فهو مشترك الإلزام ، فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب .

(فصل ل)

(والعَلَمُ الجنسي) الموعود يذكره أول اليب : (اسم يعين مسماء بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية ، أو) ذي الأداة (الحضورية) ، وبذلك يفارق الْعَلَمُ الشخصي . (تقول) في تعيينه ذي الأداة الجنسية : [١٢٤] (أسامة أجراً) ، من الجراءة وهي الشنة ، (من نُعالة ، فيكون) في تعيين الجنس (بِمَنْزِلَةِ قولك : الأسد أجراً من الثعلب ، و« آل » في) الأسد والثعلب (هذين ، للجنس) لا للعهد ، إذ كل منهما اسم جنس . (وتقول) في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية : (هذا أسامة مقبلاً ، فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بِمَنْزِلَةِ قولك : هذا الأسد مقبلاً ، و« آل » في) الأسد (هذا ، لتعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس . فإن قيل : كيف يقول : « هذا الأسد » [٧٣] مشيراً إلى واحد بعينه ؛ وأنت تعني الجنس ؟ فالجواب : أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس ، فإذا أشرت إليه فلما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء ، لا أسد بعينه ، قل سيويوه^(١) : إذا قلت هذا أبو الحارث إثمًا^(٢) تريد هذا الأسد ، أي هو الذي سَمِيتَ بلِسمه^(٣) أو [هذا الذي قد]^(٤) عرفت أشباعه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد^(٥) ، ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم . انتهى .

(١) الكتاب ٩٤/٢ .

(٢) في الكتاب : (فأت) مكان (إثمًا) .

(٣) في الكتاب : (أي هذا الذي سمعت باسمه) .

(٤) إضافة من الكتاب .

(٥) في الكتاب : (. . . أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كمعرفته زيدًا) .

(وهذا العَلَمُ) الجنسي (يشبه عَلَمُ الشخص من جهة الأحكام اللفظية ، فإنه يمتنع من) دخول (أَل) عليه فلا يقل : الأسماء ، كما لا يقل : الزيد ، (و) يمتنع (من الإضافة) فلا يقل : أسامتكم ، كما لا يقل : زيدكم ، إلا إن قصد فيهما الشياخ في المسألتين ، لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد ، و ذلك مأمون بالشياخ ، (و) يمتنع (من الصرف) ، وهو التنوين فلا يمر بالكسرة ولا ينون (إن كان ذا سبب آخر) مع العلمية ، (كالتأنيث) اللفظي (في : أسمية وفعالة) ، وكزيادة الألف والنون في حمار قبان ، (وكوزن الفعل في : بنات أويس) عِلْمًا على ضرب من الكملة ، (وابن آوى) بللد ، وهو حيوان كربه الرائحة ، فوق الثعلب ودون الكلب ، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب ، طويل المخالب والأظفار ، صيحه يشبه صياح الصبيان . قاله الكامل الدميري ^(١) .

فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط ، والعَلَم هو مجموع المضاف والمضاف إليه [٧٣/ب] قلت : أجب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان عِلْمًا وحده ، قاله الدماميني . ويمتنع وصفه بالنكرة ، فلا يقل : أسمية مفترس ، بل : المفترس ، (ويتأخر به ، ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثلين) السابقين وهما : أسمية أجراً من تعالة ، وهذا أسمية مقبلاً ، (ويشبه النكرة من جهة المعنى ، لأنه شائع في أمته) وجماعته ، (لا يختص به واحد دون آخر) ، كما أن النكرة ، نحو : « رجل » كذلك ، فظهر من كلامه أولاً أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس بـ « أَل » الجنسية ، وآخر : أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى ، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعلمه ، وقد يقل لما [١٢٥] علموا « أسد » معاملة النكرة ، و « أسمية » معاملة المعرفة ، ط ذلك على افتراق مدلوليهما ، وإلا لزم التحكم ، فبالأثر يستدل على المؤثر ، والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ؛ ليطابق بها شخص ما ، وعموم « من » حيث هي كلية مجردة عن اللواحق ، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسمية ، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد ، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها ، والحاصل : أن « أسدا » موضوع للحقيقة الذهنية ؛ من حيث هي هي ؛ من غير اعتبار قيد معها أصلاً ، و « أسمية » موضوع للحقيقة باعتبار

حضورها الذهني الذي هو نوع [١/٧٤] تشخص لها ، مع قطع النظر عن أفرادها ، وينقسم على الجنس إلى اسم وكنية ولقب ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٧٩ - ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو علم

(فصل ل)

(ومسمى عَلَمُ الجنس ثلاثة أنواع :

أحدها ، وهو الغالب : أعيان لا تؤلف (للواضع (كالسباع) جمع سبع ، وهو ما له ناب ، (والحشرات) جمع حشرة ، وهو صغار دواب الأرض ، فالسباع (كأسماء) للأسد ، وكنيته أبو الحارث ، (وثعالة) للثعلب ، وكنيته أبو الحصين ، (وأبي جعدة) كنية (للذئب) ، واسمه ذؤالة ، (و) الحشرات ، نحو : (أم عريظ) كنية (للعقرب) ، واسمها شبوة ، وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله :

٨٠ - مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيْظٍ لِلْعَقْرِيبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةُ لِلثُعْلُوبِ

(و) النوع (الثاني : أعيان تؤلف ، كهَيَّانَ بن يَّان) ، يفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت ، (للمجهول العين) وهي الذات ، (والنسب) من بني آدم كـ « طامر ابن طامر » لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه ، وفي الغمك لابن سيده : ما أدري أي هي بن يمي هو ، معناه أي الخلق هو^(١) ، وهو من أسماء الأضداد ، لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هيئة بيّنة ، وقيل هيَّان بن يَّان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ، ويقال أيضا للذي لا يعرف : صلمعة بن قلمعة ، وفضل بن ضلّ ، (وأبي المضاء) يفتح الميم والضاد المعجمة والمد : (للفرس ، وأبي الدغفاء) يفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا : [٧٤ب/] (للأحقق) ، لأن العرب إذا حَمَقُوا إنسانا قالوا له : يا أبا الدغفاء ولُدغعا فقارا^(٢) ، أي شيئا لا رأس له ولا ذنب ، والمعنى كَلَفَهَا ما لا تطيق ، ولا يكون . قل الموضح في حواشي التسهيل : كأن العرب جعلت « هيَّان بن يَّان » لعدم الشعور بحقيقته ، و« أبا الدغفاء » لتفريتهم عنه لحقيقته ، بمنزلة ما لا يؤلف .

(و) النوع الثالث : أمور معنوية (كسبحان « عَلَمًا » للتسبيح) ، بـمعنى

التنزيه ، ينصب كما ينصب مسمله ، ثم استعملوه مكان « يُسَبِّح » وصار بدلًا من اللفظ

(١) لسان العرب ١٠١/١٤ (يمي) ، ٣٧٥/١٥ (هي) .

(٢) ومنه قول ابن أحرر في ديوانه ص ٧٤ ، ولسان العرب ١٠٣/٩ (دغف) ، ١٠٤ (دغف) :

(يُدْغَسُ عَرَضُهُ لِبَالٍ عَرَضِيٍّ) أبا دغفاء ولُدغعا فقارا

بالفعل ، والمعنى : براءة الله من سوء ، قاله ابن إياز ، ورد جعله علما ملازمته للإضافة ، قاله الموضح في الجامع الصغير^(٣) . (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة : علما (للغدر) ، بفتح الغين للمعجمة ، وعليه قوله : [من الطويل]

٨٤ — إذا مادعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أسعى من شبابهم المرء
وقد ابن جني في المنهج : والدليل على أنهم سموا التسييح بسبحان ، والغدر بكيسان ، أنهما غير متصرفين ، والسبب الواحد ؛ وهو الألف والنون حصل ، فلا بد من حصول العلمية ، (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء : علما (للميسرة) بمعنى اليسر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥ — فقلت امكثي حتى يسار لعننا نوح معا قالت وعلمنا وقابله
(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء : علما (للفسجرة) بسكون الجيم ، بمعنى الفجور ، (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء : علما (للمبرة) ، بمعنى البر ، وقد اجتمع في قول النابغة : [من الكامل]

٨٦ — إنا اقتسمنا خطبتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار
[٧٧٥] وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم :

٨١ — ومثله بـرة للمـبره كذا فجار علما للفسجرة

(٣) الجامع الصغير ص ١١ .

٨٤ — البيت للتمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٩ ، وأساس البلاغة (كيسان) ، والأغاني ٨٧/١٤ ، والحمامة البصرية ٢٨٨/٢ ، وجمع الأمثال ٦٥/٢ ، وله أو لضرعة بن ضمرة في شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨ ، ولسان العرب ٢٠١/٦ (كيسان) ، وتاج العروس (كيسان) ، وبلا نسية في شرح الأشعري ٦٢/١ ، ومقاييس اللغة ١٥٠/٥ .

٨٥ — البيت لحمد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية) ، وعزارة الأدب ٣٣٨/٦ ، وشرح أبيات سيويه ٣١٧/٢ ، وبلا نسية في الدرر ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٥٥/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وجمع المواضع ٢٩/١ .

٨٦ — البيت للنايفة الذبياني في ديوانه ص ٥٥ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، وعزارة الأدب ٣٢٧/٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، والدرر ٢٤/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢١٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٥٢/٤ (بر) ، ٤٨/٥ (فخر) ، ١٧٤/١١ (حمل) ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ ، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٣٤٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣ ، وعزارة الأدب ٢٨٧/٦ ، والخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وشرح الأشعري ٦٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٤١ ، وشرح المفصل ٣٨/١ ، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أن) ، وبمجلس ثعلب ٤٦٤/٢ ، وجمع المواضع ٢٩/١ .

(هذا باب أسماء الإشارة)

[١٢٦] وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه ، (والمشار إليه إما واحد ، أو الثان ، أو جماعة) فهذه ثلاثة ، (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث) ، فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدا ، فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصبح ثمانية عشر قلعت من ضرب ثلاثة في ستة . والمخاطب بالإشارة يكون واحداً مذكراً أو مؤنثاً ، أو اثنين مذكّرين أو مؤنثين ، أو جماعة ذكوراً وإناثاً ، فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصبح ثمانية عشر في ستة فالجمع مائة وثمانية .

(فللمفرد المذكر) في القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة ، و« ذاه » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و« ذاته » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، و« ذاؤه » بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة ، قل : [من الرجز]

٨٧ — فَذَاؤُهُ الذَّفْطَرُ خَيْرٌ ذَفْطَرٍ فِي كَفِّ قَرْمٍ مَلِجٍ مَصُورٍ
يروى بكسر الهاء وضمة . وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حُرِّكَتِ الهاء فيهما للضرورة ، والأصل فيهما ذاه ؛ وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة ؛ خلافاً للكوفيين ، وهو ثلاثي الأصل ، حذف لامه على الأصح لا عينه ، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح .

(وللمفرد المؤنث) في القرب [٧٥/ب] (عشرة) ، خمسة مبدومة بالذال ، وخمسة [١٢٧] مبدومة بالهاء ؛ (وهي : ذي وفي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، (وذِهْ وفيه) بإشباع الكسرة ، (وذِهْ وفيه باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع ، (وذِهْ وفيه) بالإسكان للهاء ، (وذات وها) بضم التاء من ذات ، قل الموضح في الحواشي التسهيلية^(١) : الإشارة « ذا » والتاء للتأنيث ، وهي التاء في « امرأة » ونحوه مما فيه تاء الفرق ، وليس بصفة ، انتهى . و« تا » بألف .

٨٧ — الرجز بلا نسبة في الدرر ١/١٢٦ ، ومع المعجم ١/٧٥ .

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢٤١ .

(وللمثنى) القرية : (ذان) في التذكير ، (وتان) في التأنيث بالالف فيهما (رفعاً ، وذَيْنِ وثَيْنِ) بالياء فيهما (جرّاً ونصباً ، ونحو : ﴿ إِنَّ هَذَانِ ﴾ [طه/٦٣] بالالف وتشديد نون إن) (﴿ لَسَاحِرَآءٍ ﴾ [طه/٦٣] مؤول) ، وتأويله : إما على حذف اسم « إن » ضمير شأن ؛ على حد : إن يك زيداً مأخوذاً ، واللام داخلية على مبتدأ محذوف . والأصل : إنه هذان هما ساحران ، أو على أن « إن » بمعنى نعم ، وهي لا تعمل شيئاً ، لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر ، أو على أنه جاء على لغة خثعم ، فإنهم لا يقلبون ألف المثني في حالتي النصب والجر ، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد ، وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين ، وألف المفرد لا تقلب ياء ، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع ، كما في « اثنان » قبل التركيب ، أو على أن « إن » نافية بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلا » الإيجابية ، كما يقول به الكوفيون ، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة ، واختاره ابن الخليل^(١) .

(ولجميعهما) في التذكير والتأنيث : (أولاء) حل كونه (ممدوداً [٧٦/١] عند الحجازيين) نحو : هؤلاء القوم ، وهؤلاء بناتي ، (مقصوراً عند) أهل نجد من بني تميم) وقيس وربيعة وأسد ، ذكر ذلك الفراء في لغت القرآن ، ولم [١٢٨] يخصه بتميم ، كما قاله الموضح في حواشي التسهيل^(٢) ، ومن خطه نقلت ، والأكثر مجيئه للعقلاء ، (ويقل مجيئه لغير العقلاء ، كقوله) وهو جرير بن عطية : [من الكامل]

٨٨ — دُمُ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ النَّوَى (والعيش بعد أولئك الأيام)

فأشار بـ « أولئك » للأيام ، وهي مما لا يعقل ، ودُمُ : أمر من دُمَ يَدُمُ ، ويجوز في ميمه الكسر على أصل النقلة الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ والضم للإيتاع ، والمنازل : مفعول به ، وبعد : متعلق بمحذوف حل من المنازل ؛ على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ، والتقدير :

(١) انظر الموضح على كفاية ابن الخليل ص ١٨٣ .

(٢) في شرح التسهيل ٢٤١/١ : (حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين ؛ وأن القصر لغة الحجازيين) . وفي شرح ابن عقيل ١٣٣/١ أن المد لغة الحجازيين ، والقصر لغة بني تميم .

٨٨ — البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ ، وفيه (الأقوام) مكان (الأيام) ، وتخلص الشواهد ص ١٢٣ ، وعزارة الأدب ٤٣٠/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧ ، وشرح للمفصل ١٢٩/٩ ، ولسان المعرب ٤٣٧/١٥ (أول) ، والمقاصد التحوية ٤٠٨/١ ، وبلا نية في أوضح المسالك ١٣٤/١ ، وشرح الحسن الناطم ص ٥١ ، وشرح الأشموني ٦٣/١ ، وشرح ابن عقيل ١٣٢/١ ، والمقتضب ١٨٥/١ .

كأنته بعد مفارقة منزلة اللواء ، واللواء : محدود وقصر للضرورة ، والعيش : منصوب بالعطف على المنزل ، والأيلم : عطف بيان على أولئك ؛ أو نعت له ؛ والمخاطب بالإشارة مذكر ، ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم :

٨٢ - بِذَا لِمُقَرَّدٍ مُذَكَّرٍ أَثِيرُ بَنِي وَفَّةٍ نِي ثَا عَلَى الْأَثْنَى اقْتَصِرُ

٨٣ - وَكَانَ ثَانٍ لِّلْمَثْنَى الْمَرْفَعِ وَفِي مَبَوَّأِ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِيعُ

٨٤ - وَيَأُولَى أَثِيرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقَا وَالْمَدَّ أُولَى.....

(فصل ل)

ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريباً ، (وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حرفية) ، لأن أسماء الإشارة لا تضاف ، وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً) ، ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يتبين بها [ب/٧٦] لو كانت اسماً ؛ فتفتح للمخاطب ؛ وتكسر للمخاطبة ؛ وتتصل بها علامة التثنية والجمعين ، فنقول : ذاك وذالك وذاكما وذاتكن^(١) ، (ومن غير الغالب) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقاً ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملها قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ يَوْعَظُ بِهِ ﴾ في البقرة^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٣) في المجادلة ، (ولك) مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاماً) مبالغة في البعد ، وهذه اللام أصلها السكون ، كما في « تلك » ، وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين لام الجر من نحو : « ذَا لِكَ » بفتح اللام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤ — وَلَكِنَّ الْبُعْدَ انْطَقَا
٨٥ — بِالْكَافِ حَرْقًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ

(إلا في التثنية مطلقاً) من غير تقييد ، بلغة دون أخرى ، وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث ، (و) إلا (في الجمع في لغة من مثله) ، وهم الحجازيون . وفي لغة بعض من قصره ، وهم التميميون . (و) إلا (فيما سبقته ها) التثنية بألف غير مهموزة ، وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله :

٨٥ — وَاللَّامُ إِنْ قَعَّتْ هَا مُعْتَبَرَةٌ

(١) البقرة : ٢٣٢ .

(٢) المجادلة : ١٢ .

[١٢٩] (وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً) لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع ،
 حكمة الفراء عنهم ، وتقبيد الجمع بلغة من مثله احترازاً من لغة من يقصره غير التميميين ،
 كقيس وربيعة وأسد ، فإنهم يأتون باللام ، قل شاعرهم : [من الطويل]
 ٨٩ - أولائك قَوْمِي لَمْ يكونوا أشابةً وهل يعِظُ الضَّليلُ إلا أولائك
 و«الأشابة» بضم الهمزة ؛ وبالشين المعجمة [١/٧٧] والباء الموحدة ؛ واحدة
 الأشائب ، وهم الأخلاط من الناس ، و«الضليل» بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام ؛
 الكثير الضلال ، وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قريبي ويعنى لا غير ؛ تبع
 فيه النازم ؛ وخالفه في شرح اللوحة فقل ؛ والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو
 بعيدها ، فللمفرد المذكر : « ذا » : للقريب ، و« ذاك » : للمتوسط ، و« ذلك » : للبعيد ،
 ولثنته : « ذان » : للقريب ، و« ذانك » : للمتوسط ، و« ذانك » بتشديدها : للبعيد ،
 وجمعه : « أولاء » : للقريب ؛ بمد ويقصر ، و« أولاك » بالقصر : للمتوسط ، و« أولئك »
 بلسان : للبعيد ، وللمفرد المؤنث : « هي وتي » : للقريب ، و« تيك » : للمتوسط ،
 و« تلك » : للبعيد ، ولثنته : « تان » : للقريب ، و« تانك » بالتخفيف : للمتوسط ،
 و« تانك » بالتشديد : للبعيد ، وجمعه : « أولاء » : للقريب ، و« أولاك » : للمتوسط ،
 و« أولئك » للبعيد . انتهى .

وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى ، فالأول :
 نيابة هي البعد عن هي القرب ، نحو : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة/٢] ، والثاني : نيابة ما
 للواحد عما للآخرين وعما للجمع ، فالأول : ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة/٦٨] أي بين ذلك ،
 أي بين الفراض والبكر ، كقول ليبيد : [من الكامل]
 ٩٠ - ولقد سئمتُ من الحيلة وطولها وسؤالُ هذا الناس كيفَ ليبيدُ
 ولا ينوب ما للآخرين أو للجماعة عما للواحد .

٨٩- أبيت للأعشى في شرح الفصل ٦/١٠ ، وأخي الكلعة في خزنة الأدب ٣٩٤/١ ، ونوادير أبي زيد
 ص ١٥٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢ ، والدرر ١٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ ،
 والصاحي في فقه اللغة ص ٨٤ ، واللامات ص ١٣٢ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولي) ، والمنصف
 ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وجمع المراجع ٧٦/١ .

٩٠- أبيت للبيد في ديوانه ص ٣٥ ، وخزنة الأدب ٢٥١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/١ ، ولسان العرب
 ٧٥٩/١ (نصب) ، والمختص ١٨٩/١ .

(فصل ل)

(ويشار إلى المكان القريب) بلفظتين (هنا) مجردة عن «ها» التنبيه ، (٧٧/ب)
 (أو ههنا) مقرونة بـ «ها» التنبيه ، (نحو : ﴿ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ [البقرة/ ٢٤] ، و)
 يشار (للبعيد) بالفاظ : (بـ : هناك) مجردة عن «ها» التنبيه ، (أو : ههناك) مقرونة
 بـ «ها» التنبيه من غير لام ، (أو : هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة ،
 (أو : هتّا) بفتح الهاء وتشديد النون ، وأصلها : «هتن» بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة
 ألفا لكثرة الاستعمال ، (أو : هتّا) بكسر الهاء وتشديد النون ، والكلام فيها كالتالي قبلها ،
 وكسر الهاء أردأ من فتحها . قاله السيرافي ، وأنشد لذي الرمة : [من البسيط]

٩١ - هُنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا لَهْنُ بَهَا ذَاتَ الشَّمَالِ وَالْأَيْمَانِ هِتُّومٌ

(أو : هتّت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء ، وهي «هنا» المفتوحة
 الهاء ؛ زيدت عليها التاء الساكنة ، فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين ، وقد تكسر
 هاؤها ، (أو : تُم) بفتح التاء وتشديد الميم ، وبنيت على الفتح للتخفيف ، ولم
 تكسر على أصل النقلة الساكنين لاستثقل الكسرة مع التضعيف (نحو : ﴿ وَأَرْلَفْنَا نَمٌ
 الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء/ ٦٤] وهي ملازمة للظرفية ، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها ،
 نحو : «جئتُ مِنْ تُم» لأن الظرف والجار والمجرور أخوان ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ
 تُم رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان/ ٢٠] فـ «تُم» ظرف مكان لـ «رأيت» المتقدمة عليه ، [١٣٠] لا
 مفعول مطلق على الصواب ، وإذا قلنا بمنحَب الجمهور إن المراتب ثلاث ، فيشار إلى المكان
 القريب بـ «هنا» ، وإلى المتوسط بـ «هناك» ، وإلى البعيد بـ «هنالك» وأخواته ، وعند
 الناطق مرتبتان أشار إليهما بقوله :

٨٦ - وَيَبْهِنَا أَوْ هَبْنَا أَثِيرٌ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَيَبِ الْكَافِ صِلَاً

٨٧ - فِي الْبُعْدِ أَوْ بِتُم فُة أَوْ هُنَا أَوْ بِهِتَالِكَ انْطَقَسَ أَوْ هُنَا

٩١ - البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٠٩ ، وتقليص الشواهد ص ١٣٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٠٤ ،
 وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٥ ، وشرح المفصل ١٣٧/٣ ، ولسان العرب ٦٢٣/١٢ (هنم) ،
 ٤٨٤/١٥ (هنا) ، والمقاصد النحوية ٤١٢/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣ ، وشرح ابن الناطم ص
 ٥٣ ، وشرح الأخفوي ٦٦/١ .

[٧٨/هـ] (هذا باب الموصول)

وهو في الأصل اسم مفعول من وَصَلَ الشيء بغيره : إذا جعله من ثلثه ، وفي الاصطلاح (ضريان) : موصول (حرفي ، و) موصول (اسمي ، فـ) الموصول (الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ، ولم يمتج إلى عائد ، (وهو ستة :

أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ، وتوصل بجملة اسمية ، وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقاً فللمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جملاً أول بالكون ، وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار . وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما ، قاله في المعني^(١) . وحكم المخففة من الثقلية حكم المشددة في ذلك .

(وَأَنَّ) يفتح الهمزة وسكون النون ، وهي الناصبة للمضارع : وتوصل بفعل متصرف ماضي كان أو مضارعاً ، اتفاقاً وأمرأ على الأصح .

(وما) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي .

(وكـي) المصدرية : وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديرأ .

(ولو) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر .

(والذي) على وجه حكمة الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه :

﴿ ذَلِكَ الَّذِي يَشْرُ اللَّهُ عَيْنَهُ ﴾ [النور/٢٣] قاله الموضح في الحواشي .

ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجمحي : [من البسيط]

٩٢ — يا ليت من يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يَمْنَعُهُ حتى يَسْذُوقَ رَجُلٌ مَرًّا مَا صَنَعُوا

وليت رزق رجلٍ مثل نائليهم قوت كقوتٍ ووُسْع كالذي وسِعُوا [٧٨/ب]

وعلى القول به ، فقل الرضي : لا خلاف في اسمية « الذي » المصدرية وصنيع الموضح يأباه^(٢) .

(١) معني القليب ١/١٩٣ .

٩٢ — البيتان لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٩١ ، وأسالي المرتضى ١/١١٧ ، والمؤتلف والمختلف ١١٧ .

(٢) في حاشية ص ١/٣٣٠ : « مراد القاضل الرضي بكونها اسمين أن اغلها ، ومراد الموضح بكونها موصولاً حرفياً أما تؤول بمصدر ، فلا منافاة » .

مثل « أَنْ » بالتشديد (نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾) (العنكبوت/ ٥١) ، أي أنزلنا .

ومثل « أَنْ » بالتخفيف : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) (البقرة/ ١٨٤) ، أي صومكم خير لكم .

ومثل « مَا » : (﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾) (ص/ ٢٦) ، أي بنسيانهم إياه .

ومثل « كَيْ » : (﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾) (الأحزاب/ ٣٧) ، أي لعدم كون على المؤمنين حرج .

ومثل « لَوْ » : (﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾) (البقرة/ ٩٦) ، أي التعمير .

ومثل « الِذي » المصدرية : (﴿ وَخَضَعْتُمْ كَأَلَدِي خَاسُوا ﴾) (التوبة/ ٦٩) ، أي كخوضهم .

والمانع يدعي أن الأصل كـ « الذين » ، حذفت النون على لغة ، أو أن الأصل : [١٣١] كالمغوص الذي خاضه ، فحذف الموصوف والعائد ، أو أن الأصل : كالجمع الذي خاضوا ، فقل « الذي » باعتبار لفظ الجمع ، وقال « خاضوا » باعتبار معناه ، أو أنه أوقع « الذي » على الجمع ، كقوله : [من الطويل]

٩٣ - وإن الذي حانت بقلج مساؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
أو أن « الذي » مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، كما قاله الموضح في شرح الملحمة .

(و) الموصول (الاسمي) كل اسم افتقر إلى الوصل بجملته خبرية ، أو ظرف ، أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه ، قاله الموضح في شذوره ^(١) .

٩٣ - البيت للأشهب بن ربيعة في خزنة الأدب ٧/٦ ، ٢٥-٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢ ، والكتاب ١٨٧/١ ، واللسان ٣٤٩/٢ (فلج) ، ١٥/٢٤٦ (لذا) ، والمؤلف والمختصص ص ٣٣ ، والمنصب ١٨٥/١ ، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨ ، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والنصف ٦٧/١ ، والأشهب أو لحريث بن مخضف في الدرر ٦٢/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٢ ، ١٣٣/٦ ، ٨/٢١٠ ، والدرر ٢٢١/٢ ، ووصف الباني ص ٣٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٥٥/٣ ، ومعني اللبيب ١٩٤/١ ، ٥٥٢/٢ ، ومع الخواص ٤٩/١ ، ٧٣/٢ .
حانت : من الفتح ، وهو الهلاك . فلج : موضع . ومعني « هم القوم كل القوم يا أم خالد » : أن الذين هلكوا هنا للموضع هم القوم والرجال الكاملون ، فاعلمي ذلك ، وابكي عليهم يا أم خالد .

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤٦ .

(وهو ضربان : نصٌّ) في معناه لا يتجاوزُه إلى غيره ، (ومُشترك) بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد .

(فالنص ثمانية) هنا ، (منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم) بكسر اللام : وهو من يقوم به العَلَمُ (وغيره) بالجر ، فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة ، (نحو : « الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُّهُ ») [الزمر/٧٤] ، والعالم المذكر نحو : « وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّنْئَةِ » [الزمر/٧٩] ، (وغير العالم نحو : « هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ » [الأنبياء/١٠٣] ، وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها) فالأول (نحو : « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ») [البقرة/١٤٢] ، والثاني (نحو : « مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ») [البقرة/١٤٢] فأوقع « التي » على القيلة وهي غير عاقلة .

ولك في يلبي « الذي والتي » وجهان : الإثبات والحذف ، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة ، وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب ، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً ؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكناً ، فهذه الخمس لغات في « الذي والتي » ، (ولتثنيهما : اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ) بالالف (رفعاً ، واللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ) بالياء المفتوح ما قبلها (جرّاً ونصباً) ، تقول : « جاءني اللذان فلما واللتان فلما » ، و« رأيت اللذين فلما واللتين فلما » ، و« مررت باللذين فلما واللتين فلما » ، وتثنيهما بحذف الياء على غير القياس ، (وكان القياس في تثنيهما و) في (تثنية : ذا ، و : تا) السابقين في بحث الإشارة (أن يقال) في تثنية « الذي » : (اللَّذِيَانِ) بإثبات الياء خفيفة ، (و) في تثنية « التي » : (اللَّتِيَانِ) بإثبات الياء خفيفة ، (و) في تثنية « ذا » : (ذَيَّانِ) بقلب الألف ياء ، (و) في تثنية « تا » : (تَيَّانِ) بقلب الألف ياء (كما يقال) في تثنية « القاضي » من المعرب المنقوص : (القاضِيَانِ ؛ بإثبات الياء ، و) كما يقال في تثنية « فتى » من المعرب المنقوص : (فَتَيَّانِ ؛ بقلب الألف ياء ، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالتالي وذا ، (و) تثنية (المعرب) [٧٩/ب] كالقاضي وفتى ، (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من « الذي والتي » ، والألف من « ذا وتا » ، وأثبتوه في القاضي وفتى ، ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية ، (كما فرقوا) بينهما (في التصغير ، إذ قالوا) في تصغير « الذي والتي وذا وتا » : (اللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ وَذَيَّ وَتَيَّ ، فأبقوا) الحرف (الأول) هو اللام الأولى من « اللذين واللتين » ، والذال من « ذيا » ، والتاء من « تيا » ، (على فحة) الذي كان قبل التصغير ، (وزادوا ألفاً في الآخر) في اللفظ الأربعة (عوضاً عن

ضمة التصغير) التي تكون في أول المصغر ومن العرب من يقول « اللَّذْيَا وَاللُّتْيَا » يضم اللام ، فيجمع في التصغير [١٣٢] بين الضمة الألف ، وما ذكره الموضح هنا تبعاً للنظم من أنَّ « اللذان واللتن » تنية : « الذي والتي » خالف لقول الناظم في شرح التسهيل^(١) : إن العرب استغنت بتننية « اللذ » دون الياء ، و« اللت » كذلك عن تننية « الذي والتي » بالياء ، فإن العرب لم تنتهما . اهـ .

وعلى تقدير تسليم ما هنا ، فلا يختص حذف الآخر بتننية المبني ، بل قد يحذف الآخر في تننية العرب ، نحو : « عاشوران وخنفسان » تنية : « عاشوراء وخنفساء » ، حكاية الفراء عن العرب . وحيث ثني الموصل واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما ، (ونعيم وقيس تُشَدُّدُ النون فيهما تعويضاً من الحذف) منهما وهو الباء في « الذي والتي » والألف في « ذا » و« تا » ، (أو تأكيداً للفرق) بين تننية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف ، وإلى [٨٠/١] التشديد والتعويض أشلر الناظم بقوله :

٨٩ — وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّدُ فَلَا مَلَامَةَ

٩٠ — وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدًّا أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصْدًا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب ، (خلافاً للبصريين) في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع^(٢) ، (لأنه قد قرئ في السبع : ﴿ رَبَّنَا أَرْنَا اللَّذَيْنِ ﴾^(٣) [ص٢٩] ، ﴿ إِحْدَى ابْتَنِي هَاتَيْنِ ﴾^(٤) [انقص/٢٧] ، بالتشديد) فيهما في حالتي النصب في « اللذين » ، والجر في « هاتين » ، (كما قرئ) في حالة الرفع : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُم ﴾^(٥) [شياء/١٦] ، ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَاتَانِ ﴾^(٦) [انقص/٣٢] بالتشديد فيهما ، فتجوز إحداهما ومنع الأخرى تحكم ، (ويلحاحث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتن) في حالة الرفع ، تقصيراً للموصول لطوله بالصلة ، لكونهما كالشيء الواحد ، (قال) الفرزدق :

[من الكامل]

(١) شرح التسهيل ٢٠٤/١ .

(٢) الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة رقم ٩٥ : الحروف التي وضع عليها الاسم في « ذا » و« الذي » .

(٣) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٨١ ، والنشر ٢٤٨/٢ .

(٤) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣١٢/١ .

(٥) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ١٨٧ ، والنشر ٢٤٨/٢ .

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣٤١/٢ .

٩٤ - (أَنَبِي كَلِيبٌ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَا) قَتَلَا الْمُلُوكَ وَقَتَكُنَا الْأَغْلَالَ

أراد: « اللذان » فحذف النون ، وهو مرفوع على الخبرية ، لأن « بني » مناصي بالهمزة ، و« كليب » بالتصغير : أبو قبيلة ، وهو كليب بن يربوع ، و« عَمِّيَّ » بالثنية : هما هذيل بن هبيرة التغلبي ، وهذيل بن عمران الأصغر ، كان أخله لأمه ، و« الأغلال » : جمع غل ؛ وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم . وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير ، فإنه من بني كليب بأن عمّيه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم ، (وقال) الأخطل : [من الرجز]

٩٥ - (هُمَا اللَّتَانِ لَوَ وَلَدَتْ تَيْمَمٌ) لَقِيْلَ فَخَرَّ لَهُمْ صَيْمَمٌ

أراد: « اللتان » فحذف [ب/أ٨٠] النون ، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو « هما » ، و« تيمم » : قبيلة ، و« صميم » : بمعنى خالص . والمعنى : هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تيمم لقليل فخر لهما خالص . ولُقّب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه ، واسمه غيث بن غوث التغلبي وكان نصرانياً .

وجاز حذف النون في « اللذان واللذان » لعدم الإلباس ، (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نون (ذان ، وتان ، للإلباس) بالمفرد ، ولعدم الطول .

(وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات) : الإثبات والحذف والتشديد ، (وفي نون الإشارة لغتان) : الإثبات والتشديد ، (وجمع المذكر العاقل كثيراً أو لغيره) أي لغير العاقل (قليلاً : الألى) على وزن العلى ، ويكتب بغير واو . قاله الموضح في

٩٤ - البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧ ، والأزهية ص ٢٩٦ ، والاشتقاق ص ٣٣٨ ، وأمالى ابن الشجري ٣٠٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ ، ٦/٦ ، والدرر ٥٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢ ، وصحط الألى ٣٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، والكتاب ١٨٦/١ ، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فليح) ، ٢٣٣/١٤ (حظاً) ، ٢٤٥/١٥ (لذي) ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ٢١٠/٨ ، ووصف المباني ص ٣٤١ ، ٤٠٦ ، وشرح التسهيل ١٩٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤ ، واغتصب ١٨٥/١ ، والمسائل العسكرية ص ٢١٨ ، ومعاني الأخفش ص ٢٥٦ ، والتلخيص ٦٧/١ ، ومعجم الفواص ٤٩/١ .

٩٥ - الرجز للأخطل في خزانة الأدب ١٤/٦ ، والدرر ٦٠/١ ، والمقاصد الحويصة ٤٢٥/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣ ، وأمالى ابن الشجري ص ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ١٤٦/١ ، ومعجم الفواص ٤٩/١ .

شرح اللمحة (مقصوراً) على الأشهر كقوله: [من الطويل]

٩٦ - رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَسَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ اللَّغْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

(وقد يمد) كقوله: [من الطويل]

٩٧ - أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَلَةِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

وهي في هذين البيتين للعقل. ومن وقوعها لنير العاقل قوله: [من الطويل]

٩٨ - تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ إِيَّامَنَا الْأَسَى مَرَرْنَا عَلَى زَمَانٍ وَزَمَانٍ

(وَالَّذِينَ: بالياء مطلقاً) في الأحوال الثلاثة، وهي مبنية، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء، لأن «الذين» مخصوص بـ «أولي العلم»، و«الذي» عام، فلم يمر على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف المتن فإنه جار على سنن المتن [١٣٣] المتمكنة لفظاً ومعنى، (وقد يقال): جاء اللذون (بالواو رفعا)، ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرّاً ونصباً، وهي حيثثد معربة، لأن شبه الحرف [٧٨١] عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما، و«أو» للشك. قل شاعرهم: [من الرجز]

٩٩ - (لَحْنُ اللَّذُونِ صَبَحُوا الصَّبَاحَ) يَوْمَ التَّخْيِيلِ غَارَةً بِلَحَاخَا

فـ «لحن»: مبتدأ، و«اللذون»: خبره، و«التخييل»: تصغير لـ «لحن» بالنون وإخفاء المعجمة؛ موضع بالشام، و«غاراً»: مفعول لأجله؛ وهو اسم مصدر إغار، والقياس ٩٦ - البيت لمعمر بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ٧٥/١، وبعض بني فقعس أو لمرة بن عشاء الفقعسي في الدور ١٤٧/١، وبعض بني فقعس في خزنة الأدب ٣٠/٣، وشرح ديوان الحماسة للبرزوقي ص ٢١٣، وبلا نسبة في معجم المصنفين ٨٣/١.

٩٧ - البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧، وشرح التسهيل ١٩٥/١، والمقاصد النحوية ٤٥٩/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٨/١، وشرح شلور اللعب ص ١٢٢، ومعجم المصنفين ٨٣/١.

٩٨ - البيت شنون ليلي في ديوانه ص ١٦٣، والمضرس بن قرط المازني في أمالي الثعالب ٢٥٨/٢.

٩٩ - الرجز لرؤبة في ملحون ديوانه ص ١٧٢، ولبلى الأحملي في ديوانه ص ٦١، ولبلى أو رؤبة أو أبي حرب الأعمى في الدور ١٤٦، ٩٢/١، وشرح شواهد المعنى ٨٣٢/٢، والمقاصد النحوية ٤٢٦/١، ولأبي حرب الأعمى أو لبلى في خزنة الأدب ٢٣/٦، ولأبي الحرب بن الأعمى في نوادر أبي زيد ص ٤٧، وللمعتلي في مفتي التيب ٤١٠/٢، وبلا نسبة في الأزهري ص ٢٩٨، وأوضح المسالك ١٤٣/١، وتخليص الشواهد ص ١٣٥، وشرح ابن الناطم ص ٥٦، وشرح الأشموني ٦٨/١، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١، ومعجم المصنفين ٨٣، ٦٠/١.

إغارة، و«الملحاح» بكسر الميم؛ من ألح السحب: دام مطره، (ولجمع المؤنث اللاتي واللاتي) بإثبات الياء فيهما، (وقد تحذف ياءهما) اجتزأ بالكسرة، فيقال: اللات واللاء، وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله:

٨٨ — مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي الْأَتَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًا لَا ثَنِيَةً

٨٩ — بَلْ مَا ثَلِيًا أَوَّلُوا الْعَلَامَةَ

٩١ — جَمْعُ الَّتِي الْأَتَى الَّتِي مَطْلَقًا وَيَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا

٩٢ — بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا

(وقد يتقارض الألى واللاتي) فيقع كل منهما مكان الآخر (قال) مجنون ليلى

قيس بن الملوح: [من الطويل]

١٠٠ — (مَحَا حَبَّهَا حُبُّ الْأَلَى كُنْ قَبْلَهَا) وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ خَلٌّ مِنْ قَبْلِ

فأوقع «الآلى» مكان «اللاتي» (أي: حب اللاتي)، بدليل عود ضمير

المؤنث عليها، (وقال) رجل من بني سليم: [من الوافر]

١٠١ — (فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ غَلَبْنَا اللَّاءَ قَدْ مَهَّدُوا الْخُجُورًا)

فأوقع «اللاء» مكان «الآلى» بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، و«الآلى»: بمعنى الذين، و«الذين» أشهر منها، فلذلك عدل الموضح فقال: (أَيُّ الَّذِينَ)، إذ لا

فرق بينهما. والمعنى: ليس آبائنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كاللهد، بأكثر

امتثانًا علينا من هذا الممدوح. وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله: [٨١/ب]

٩٢ — وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ تَزَرَّأَ وَقَعَا

(و) الموصول (المشترك ستة: مَنْ)؛ يفتح الميم؛ (ومَا، وَأَيُّ)؛ يفتح

الهمزة وتشديد الياء؛ (وَأَلْ، وَذُو، وَذَا)، وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال:

٩٣ — وَمَنْ وَمَا وَلَ تَسَاوِي مَا دُكِرَ وَهَكَذَا ذُو

٩٥ — وَمِثْلُ مَاذَا

٩٩ — أَيُّ كَمَا

١٠٠ — البيت مجنون ليلى في ديوانه ص ١٧٠، وللقاصد التحوية ٤٣٠/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/١، وشرح الأشموني ٦٨/١.

١٠١ — البيت لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد ص ١٣٧، والسفر ١٤٨/١، وللقاصد التحوية ٤٢٩/١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠١، وأوضح المسالك ١٤٦/١، وشرح ابن الناظم ص ٥٦،

وشرح الأشموني ٦٩/١، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١، وشرح المرامح ٨٣/١.

ولكل منها كلام يخصها ، فأما « مَنْ » فإنما تكون (في أصل الوضع) للعالم) بكسر اللام ، (نحو : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد/٤٣] . و) تكون (لغيره) ، أي غير العالم ؛ على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل :

إحداها أن يتوَلَّى ما وقعت عليه « مَنْ » من غير العالم (منزله) ، أي منزلة العالم ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) ﴾ [الأحقاف/٥] ، وقوله ، وهو العباس بن أحنف : [من الطويل]

١٠٢- أَسِرُّبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
فأوقع « مَنْ » على سرب القطا ؛ وهو غير عاقل ، (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر

الكندي : [من الطويل]

١٠٣- (أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي)
فأوقع « مَنْ » على الطلل وهو غير عاقل . وعِمَّ : فعل أمر معناه الدعاء ، أصله أنعم ، حذفت منه الالف والنون تخفيفاً ، وصباحاً : منصوب على الظرفية ، ومن علة تحيات العرب في الصباح : عِمَّ صباحاً ، وفي المساء : عِمَّ مساءً ، فكانهم قالوا : أنعم الله في صباحك ومساءلك . ويعِمَّنْ : فاعل يعِمَّنْ . والعَصْرُ : بضمين ؛ بمعنى : العصر ؛ بفتح العين وسكون الصاد : الزمان ويجمع في القِلَّة على [١٣٤] أَغْصُرُ ؛ وفي الكثرة على عَصُور ، والخالِي : نعته . (فدعاء الأصنام) [٧٨٢] في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ [الأحقاف/٥] (ونداء القَطَا) في قوله : [من الطويل]

أَسِرُّبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

- ١٠٢- البيت للمعنون في ديوانه ص ١٠٦ ، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨ ، وتغليص الشواهد ص ١٤١ ، وللعباس أو للمعنون في الدرر ١٧٥/١ ، وللقاصد النحوية ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٧/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٧ ، وشرح الأحموي ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٨/١ .
١٠٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩ ، وعزارة الأدب ٦٠/١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٧١/٢ ، ٤٤١/١٠ ، والدرر ٢٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٠/١ ، والكتاب ٣٩/٤ ، وتاج العروس (طول) ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٦٠ ، وأوضح المسالك ١٤٨/١ ، وعزارة الأدب ١٠٥/٧ ، وشرح الأحموي ٦٩/١ ، ٢٩٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٥/١ ، ومعني التيسب ١٦٩/١ ، وجمع الفوائد ٨٣/٢ ، والحيوان ٣٢٨/١ .

(و) نداء (الطُّلُّ) في قوله :

..... أَيُّهَا الطُّلُّ الْبَالِي

(سَوْغٌ ذَلِكَ) ، وهو وقوع « مَنْ » على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة ، وعلى السُّرْبِ والطُّلِّ لما كانا متنازعين ، ولا يدعى إلا العاقل .

المسألة (الثانية) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (أن يجتمع) غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه مَنْ (الموصولة ، نحو : ﴿ كَمْ مَن لَّا يَخْلُقُ ﴾) [النحل/١٧] فإنه علم في العاقل وغيره ، (لشموله الآدميين والملائكة والأصنام) ، فإن الجميع لا يخلقون شيئا ، (ونحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (﴿ وَمَن فِي الْأَرْضِ ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الآدميين والجبل والشجر والدواب وغيرها ، وأفراد الشمس والقمر والنجوم والجبل والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها ؛ واستبعاد السجود منها ، (ونحو : ﴿ مَن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ [النور/٤٥] فإنه يشمل الآدمي والطائر) ، ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالثلاث الأول ، أو أقل منه كالثلاث الثاني ، أو مساويا له كالثلاث الثالث ، ولذلك أعاد لفظه نحو في الأمثلة الثلاثة .

المسألة (الثالثة) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (أن يقترون) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فُصِّلَ بِهِ : مَنْ) الموصولة (نحو : ﴿ مَن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ و ﴿ مَن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور/٤٥] لاقتراحها بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور/٤٥] ، فساويع « مَنْ » على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ، ولكن الاختلاط فيها على ضربين :

اختلاط فيما وقعت عليه « مَنْ » وهو من يمشي على رجلين ، فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم .

واختلاط في عموم فُصِّلَ بِهِ « مَنْ » وهو من يمشي على بطنه ، ومن يمشي على أربع ، فإنهما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة ، لأن الدابة لغة : اسم لما يَدْبُ على الأرض عاقلا كان أو غيره ، بدليل : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأفول/٥٥] ، ﴿ إِلَّا دَابَّةَ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ [سبا/١٤] ، ويحتمل عنلي أن تكون « مَنْ » فيهن تكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : فمنهم نوع يمشي على بطنه ، ومنهم نوع يمشي على

رجليه، ومنهم نوع يشي على أربع، على حد: ﴿وَمِنَ الثَّمَرِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج/١١] قال الموضح في شرح الشذور^(١): ويجوز في «مَنْ» أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدما، والتقدير: ومن الناس ناس يعبدون الله. اهـ.

(وأما ما) للموصولة (فإنها) في أصل وضعها (لما يعقل وحده نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾) [الحل/٩٦] أي الذي عندكم ينفد، (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو: ﴿سَبَّحَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾) [الحشر/١] فإنه يشمل العاقل وغيره، (و) تكون (لأنواع مَنْ يعقل). هذه عبارة ابن عصفور، وعبارة ابن مالك تبعاً للفراسي: ولصفات مَنْ يعقل، ومثلاً عند ابن عصفور [٧٨٣] وابن مالك (نحو: ﴿فَإِنِ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاكُمْ﴾) [البقرة/١٧٧]، أما الأول فرأه ابن الحاج بأن النوع لا يعقل، فهذا مستغنى عنه بقوله: «لما لا يعقل»، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال: أنكحوا الطيب أو الطيبة، لأن التكاح إنما هو للذوات لا للصفات، نقله الموضح في الحواشي.

وتكون ما [١٣٥] (للمبهم أمره) من الأشخاص (كقولك وقد رأيت شبحاً) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة، لا تدري أبشراً هو أم مُدْرٍ: (انظر إلى ما ظهر)، كذا لو علمت إنسانيته، ولم تدرك ذكر هو أم أنتى، قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) اخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنِّي تَلَوْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ [آل عمران/٣٥] وللبحث فيه مجال.

(والأربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل:

(فأما: أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف في موصوليها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجاً بأنه لم يسمع: أيهم هو فاضل جاهني، بتقدير: الذي هو فاضل جاهني، (ويرويه قوله) وهو غسان: [من المتقارب]

١٠٤- إذا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ (فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)

(١) لم أجد هذا القول في شرح شذور الذهب.

(٢) شرح التسهيل ١/١٩٧.

١٠٤- البيت لغسان بن علة في الدرر ١/١٥٥، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد اللغني ١/٢٣٦، وللسان في الإنصاف ٢/٧١٥، وللسان أو لرجل من غسان في عزارة الأدب ٦/٦١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٥٠، وغلط الشواهد ١٥٨، وجواهر الأدب ٢١٠، ورصف المباني ١٩٧، وشرح الأسموني ١/٧٧، وشرح ابن عقيل ١/١٦٢، وشرح ابن الناطم ص ٦٥، وشرح المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧، ولسان العرب ١٤/٥٩ (أيا)، ومعنى القليب ١/٧٨، ومعجم المفاتيح ١/٨٤.

وجه الرد منه أن «أيهم» مبنية على الفهم، وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى، وهي الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا إلى معرفة، (ولا تضاف لنكرة لتكون خلافاً لابن عصفور) وابن الضائع، بالضاد المعجمة والعين المهملة، فإنهما أجزاً إضافتها إلى نكرة وجعلاً من ذلك: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء/٢٢٧]، [٨٣/ب] فـ «أي» عندهما موصولة، و«يعلم» بمعنى: يعرف، والتقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، ومذهب الجمهور أن «أيا» هنا استفهامية منصوبة ينقلبون على أنها مفعول مطلق، و«يعلم» على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بـ «أي»، والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب.

(و) أي الموصولة (لا يعمل فيها إلا) عمل (مستقبل متقدم) عليها (نحو: ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [أشد] [مرم/٦٩] خلافاً للبصريين) في الاستقبال والتقديم^(١) قل في التسهيل: ولا يلزم استقبل عمله ولا تقديمه، خلافاً للكوفيين^(٢). وقد أبو حيان في شرح التسهيل: (وسأل الكسائي) في حلقة يونس: (لم لا يجوز: [١٣٦] أعجبي أيهم قام؟) فمنع من ذلك، فقيل له: لئمة؟ فلم يلح له وجه المنع، (فقال: أي كذا خلقت). اهـ. أي كذا وضعت. قل ابن السراج موجهاً قول الكسائي بالنع ما معناه إن «أيا» وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبي أيهم يسوم، فكأنك قلت: يعجبي الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من كان، ولو قلت: أعجبي أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام؛ فأنجزها ذلك عملاً وضعت له من العموم، وإنما اشترط كون العامل فيها متقدماً مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية، وبين الموصولة، لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر، والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، (وقد توالت وتشتت وتجمع) عند بعضهم، فتقول: أَيْتَ وَأَيَّانَ وَأَيُّنَ وَأَيُّونَ وَأَيَّتَ، [٧/٨٤] (و) على الحالين (هي معربة، فقيل مطلقاً)، سواء أضيفت أم لم تضاف، ذكر صدر

(١) الرسم المصحفي ﴿أيهم﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب: هارون ومعاذ وطلحة والأعرج والأعمش. انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦، ومغني اللبيب ٧٧/١، والإنصاف ٧١١/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١، والكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الإنصاف ٧١١/٢.

(٣) الإنصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٠.

صلتها أو حذف ، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين^(١) ، وإليه أشلر الناظم بقوله :

١٠٠ - وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا
.....

(وقال سيويه : تَبَيَّنَ عَلَى الضَّمِّ إِذَا أَضِيفَتْ لِقَطًّا وَكَانَ صَدْرُ صَلَتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا^(٢)) وهو مراد الناظم بقوله :

٩٩ - وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفَّ وَصَنُرَ وَصَلِيهَا ضَمِيرًا انْحَلَفَ
(نحو : « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » [مرم/٦٩] ، وقوله :

١٠٥ - عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)

بالبناء على الضم فيهما تشبيهاً بالغايات ، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء . ونحولف في ذلك ، قل الزجاج : ما تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سَيُوهٍ غَلَطَ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ^(٣) ، هذا أحدهما ، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببناؤها إذا أضيفت . اهـ .

وزعم الماتعون أنَّ « أَيًّا » في الآية استفهائية ، وأنها مبتدأ ، و« أَشَدُّ » خبره . ثم اختلفوا في مفعول نترع . فقال الخليل : محذوف والتقدير : لنترعن الذين يقلل فيهم أيهم أشد^(٤) . وقال يونس : المفعول الجملة ، وعلقت « نترع » عن العمل فيها^(٥) . وقال الكسائي والأخفش : المفعول : « كل شيعة » ، و« من » زائدة^(٦) . ورد الموضح ذلك في المغني^(٧) بما يطول ذكره والبيت السابق .

(وقد تعرب حينئذ) أي حين إذ أضيفت ، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا

(١) الإنصاف ٧١١/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢ ، وشرح الرضي ٦٢/٣ .

(٢) هذا القول مستنتج من رأي سيويه حيث قال في الكتاب ٤٠٠/٢ : « وأرى قوهم : اضرب أيهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الصيغة بمنزلة الفتحة في حصة عشر ، وبمنزلة الفتحة في الآن . . . وحاز إسقاط هو في أيهم تنقيهاً » . وانظر شرح الرضي ٦٠/٣ .

١٠٥ - تقدم تخريج البيت بتمامه برقم ١٠٤ .

(٣) في حاشية بس ١٣٦/١ : « لا وجه للتعليل مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيويه كمسا في الآية والبيت المشهورين » . قلت : يقصد الآية ٦٩ من سورة مريم والبيت الذي تقدم برقم ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) انظر قول الخليل في الإنصاف ٧١١/٢ - ٧١٢ ، وشرح الرضي ٦٢/٣ .

(٥) انظر قول يونس في شرح الرضي ٦٢/٣ ، والكتاب ٤٠٠/٢ .

(٦) انظر قول الكسائي والأخفش في شرح الرضي ٦٢/٣ .

(٧) مغني اللبيب ٧٨/١ .

(كما رويت الآية) وهي: ﴿إِنَّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم/٦٩] (بالنصب)^(١) وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب، (واليت)؛ وهو: «على أيهم أفضل» (بالجر). قل سيبويه: وهي لغة جيدة^(٢). [٨٤/ب] وبذلك [١٣٧] احتج من قل بإعرابها مطلقاً.
(وأما «أل» فنحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾) (الخبر/١٨) مما صلته اسم فاعل، (ولحو: ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ وَالْبَحْرَ الْمَسْجُورَ﴾) (الطور/٦٥) مما صلته اسم مفعول.

وسكت عن الصفة المشبهة نحو: الحسن لأن «أل» الداخلة عليها حرف تعريف، على ما صححه في المغني. (وليست) «أل» الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولاً حرفياً خلافاً للمازني) في أحد قوليه (ومن وافقه). ويرده أنها لا تؤول بالصدر، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبُّهُ»، والضمير لا يعود إلا على الاسم، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف عذوف، وردّ بأن الخلف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وهذا ليس منها، (ولا حرف تعريف، خلافاً لأبي الحسن) الأخفش، وهو ثاني قولي المازني، وحجتها أن العامل يتخطاها نحو: جاء الضارب، كما يتخطاها مع الجاهل نحو: جاء الرجل، وهي مع الجاهل معرفة اتفاقاً، فتكون مع المشتق كذلك. ويجب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا، لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير، و«أل» المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنّما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويدل على كونها اسمًا أن الوصف يعمل معها بلا شرط، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل، فلا يكون الوصف معها علامة. وأجاب الأخفش [٨٥/ب] بالتزامه، فلم يلب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع «أل»^(٣). (وأما «ذو» فخاصة بطي)^(٤)، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٩٣ — وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيْسٍ شَهْرٌ

(والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو، (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى صاحب، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع، (كقوله)

(١) انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦، والإتصاف ٧١١/٢، والكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) أي نصب «آيهم» في الآية السابقة. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) انظر هذه الأقوال في شرح الرضي ٢٩/٣ - ٤٨: الإخبار بالذي أو بالألف واللام، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣.

(٤) انظر شرح الرضي ٢٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٥٩.

وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]

١٠٦- فإِذَا جَرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ (فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)

(فيمن رواه بالياء) ، وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المختب . وهو مشكل ، فإن سبب البقاء قائم ولم يعارضه معارض ، (والمشهور) عنهم (أيضاً إفرادها) وإن وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وإن وقعت على مؤنث (كقولها) وهو ستان بن الفحل الطائي : [من الوافر]

١٠٧- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَسِي (وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوِيثٍ)

فأتى بـ « ذو » مفردة مذكورة ، مع أنها واقعة على « البئر » وهي مؤنثة . ويحتمل أنه راعى معنى القلب^(١) وهو مذكر ، والحفر : معروف . والطي : من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة . (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بني طي ، فتقول في المذكر : « ذو قام » ، وفي المؤنث : « ذات قامت » ، وفي مثنى المذكر : « ذوا قاما » ، وفي مثنى المؤنث : « ذواتا قامتا » ، وفي جمع المذكر : « ذوو قاموا » ، وفي جمع المؤنث : « ذوات قمن » ، (حكاها ابن السراج) في الأصول عن جميع لغة طي على [١٣٨] الإطلاق ، وتبعه ابن عصفور في المقرب^(٢) . (ونازع في ثبوت ذلك) [٨٥/ب] الحكيم على الإطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقل : وأطلق ابن عصفور القول بتثنيها وجمعها^(٣) . قل الشاطبي : والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طي ، وأما كون « ذو » تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت . اهـ . قل الفراء في لغات القرآن : وربما قالوا : هَذَا ذُو تَعْرِفٍ ، وهَذَا ذُوو تَعْرِفٍ ، وَيَجْعَلُونَ مَكَانَ « التِي » ذات . ويرفعون التاء على كل حال ، وفي تثنيها : هَاتَانِ

١٠٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٣ .

١٠٧- البيت لسان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤ ، وعزارة الأدب ٦/٣٤ ، ٣٥ ، والسرور ١/١٥١ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ٥٩١ ، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١/١٥٤ ، وتخليص الشواهد ١٤٣ ، وشرح ابن السائغ ص ٦٠ ، وشرح التسهيل ١/١٩٩ ، وشرح الرضي ٣/٢٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ١/٧٢ ، وشرح المفصل ٣/١٤٧ ، ٤٥/٨ ، ولسان العرب ١٥/٤٦٠ (ذوا) ، وجمع لغوامع ١/٨٤ .

(١) القلب : البئر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي . وقال خمر : القلب من أسماء البئر ، وسميت قلباً لأن حافرها قلب تراهها . معجم البلدان ٤/٣٨٦ (قلب) .

(٢) للمقرب ١/٥٩ .

(٣) شرح التسهيل ١/١٩٩ .

ذواتا تُعرَّفُ ، وفي جمعها : هؤلاء ذوات تعرف . اهـ . (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك^(١) (كلهم حكى) عن بعض طيِّب (ذات للمفردة ، وذوات لجمعها مضمومتين) ، على أنهما موصولان مستقلَّان مرادفان لـ « اللتي واللّاتي » ، قل في التسهيل : وقد ترادف « اللتي واللّاتي » ذات وذوات مضمومتين مطلقاً ، وقل في النظم :

٩٤ — وَكَالَّتِي أَيْضًا لِلذِّهْمِ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أُتِيَ ذَوَاتُ

(كقوله) وهو رجل من بني طيِّب كما قل الفراء في لغات القرآن : سمعنا أعرابياً من طيِّب يسأل ويقول : (بالفضل ذو فضلکم الله به ، والكرامة ذات أكرمکم الله به)^(٢) فبنى « ذات » على الضم ، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها ، وحذف الألف فسكنت الهاء . وبالفضل : متعلق بمحذوف ، أي : أسألکم بالفضل أو نحوه ، والكرامة : بالخفض : معطوفة على الفضل ، وكأنه يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضْلٌ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [النحل/٧١] قاله الموضح في الحواشي . (وقوله) وهو رؤية : [من الرجز]

١٠٨ — جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنَ مَوَارِقِ (ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ مَائِقِ)

فبنى « ذوات » على الضم ، والهاء في « جمعتها » للتوق المذكورة في بيت قبله ، والأينق ؛ بتقديم الياء المثناة [٧٨٩] تحت الساكنة على النون المضمومة : جمع ناقة ، وأصل ناقة نوق ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وتجمع في القلة على أنسوق ، قدمت الواو على التثنية فصار أوتق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ، ويجمع أينق على أيانق ، والموارق : جمع مارقة ، من مَرَقَ السهم ، شبه التوق بالسهم في سرعة مشيها ، وسائق : من السوق ؛ بفتح السين .

(وحكى) في ذات وذوات (إعرابهما) بالحركات (إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) ، حكى الأول أبو حيان في الارتشاف ، وحكى الثاني أبو جعفر ابن النحاس الحلبي ، وإذا أعربا نُونا لعدم الإضافة ، فتقول : جاءني ذاتُ قمت ، ورأيتُ ذاتاً قمت ، ومررتُ بذاتٍ قمت ، بالحركات الثلاث مع التنوين . وتقول : جاءني ذواتُ قمتن ،

(١) المقرب ٥٩/١ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ .

(٢) ورد هذا القول في شرح ابن النظم ص ٦٠ .

١٠٨ — الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٠ ، والدرر ١٥١/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥ ، وأوصح المسالك ١٥٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٤٤ ، ومغنيب القلة ٤٤/١٥ ، وتاج العروس (ذو) ، وشرح ابن النظم ص ٦٠ ، ومع القوامع ٨٣/١ .

بالرفع والتنوين ؛ ورأيت قَوَاتٍ قُمْنَ ، ومررت بقَوَاتٍ قُمْنَ ، بالكسر مع التنوين جرّاً ونصباً ، قاله الموضح في الحواشي .

(وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة) ، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد ، (نحو : من ذا الذاهب وما ذا الثوابي) ، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير « أل » .

(و) الأمر (الثاني : أن لا تكون) ذا (ملفسة) ، والغاها على وجهين ، أحدهما حكمي ، والآخر حقيقي ، فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها

مركبة مع « ما » في نحو : ماذا صنعت) ، فيصيران اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية [١٣٩] المقدمة بـ « صنعت » ، والتقدير : أي شيء صنعت [٨٦/ب]

(كما قدرها كذلك) ، أي مركبة مع « ما » ، إلا أنها في محل جر (من قال) لسائل عن شيء : (عمّا ذا تسأل) ، والتقدير : عن أي شيء تسأل ، (فأثبت الألف) من ما

(لتوسطهما) في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لحذفت الألف ، لأن « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الباء/١] فرقاً

بين « ما » الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [الإسراء/٤٣] ونحست الاستفهامية بحذف الألف للتطرف ، وصينت الموصولة عن الحذف

لتوسط الألف ، لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد ، والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله : (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقديرها زائدة)

بين « ما » ومدحوها ، فكأنك قلت : ما صنعت ؟ والبصريون لا يميزون زيادة شيء من الأسماء ، وسكت عن إلغاء « ذا » مع « من » لمنع أبي البقاء وتعلب وغيرهما أن تكون

« من وذا » مركبتين ، وخصوا جواز ذلك بـ « ما وذا » لأن « ما » أكثر إبهاماً ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لعناها ، ويجوز على قول الكوفيين بزيادة

الأسماء كون « ذا » زائدة و« من » مفعولاً في نحو : من ذا ضربت ، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون « من وذا » مركبتين ، قاله في المتن ، وهو ظاهر قول الناظم :

٩٥ — ومثلُ مِلْذا بعد ما استَفْهَمَ أو مَنْ إذا لم تُلْغَ في الكلام

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الأصح) عندهم ، لأن كلاً منهما للاستفهام ، وأجلب [٨٧/ب] المانع بالفرق بأن « ما » تجانس « ذا » لما فيها من الإبهام ، بخلاف « من » ، فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن

يعقل ، فلا نجاسة بينهما ، وكلا التعليلين ضعيف ، أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإبهام ، فلا خصوصية لإلحاق من دونها . وأما الثاني فلأن « ما » مختصة بما لا يعقل ، كما أن « من » مختصة بمن يعقل ، إلا أن يقال إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل ، والمرجع في ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ، فالأول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري : [من الطويل]

١٠٩- (أَلَا تَسْأَلُونَ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ) أَنْحَبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

أنشده سيبويه^(١) . فـ « ما » مبتدأ و « ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يحاول » صلته والعائد محذوف ، و « يحاول » : يطلب ، و « النحب » يفتح النون وسكون الحاء المهملة : أصله المنة والوقت ، يقال : قضى فلان نحبه ، إذا ملت . والمراد به هنا النضر ، والمعنى : ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهله في الدنيا ، أنلَّزَّ أوجبه على نفسه ، فهو يسعى في وفاته ، أم هو في ضلال وباطل . (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عائد الهذلي ، كما قل ابن مالك^(٢) ، أو أمية بن أبي الصلت ، كما قل العيني^(٣) : [من المتقارب]

١١٠- أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّالِمِينَ حَزِينٌ (فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ)

أنشده ابن مالك . فـ « من » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يُعْزِي الْحَزِينَ » صلته ، و « الظالمين » جمع ظالمين ؛ من ظعن : إذا سار . (والكسوفي لا يشترط) في موصولية « ذا » تقدم « من » ولا « ما » الاستفهاميتين ، (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الجُمَيْرِي : [من الطويل]

١٠٩- البيت لبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ، والأزهرية ص ٢٠ ، والحق الثاني ص ٢٣٩ ، وعرائسة الأدب ٢٥٢/٢ ، ٢٥٣ ، ١٤٥/٦ ، ١٤٧ ، وديوان اللحي ١١٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١ ، ٧١١/٢ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، ولسان العرب ٧٥١/١ (غب) ، ١٨٧/١١ (حول) ، ٤٥٩/١٥ (ذو) ، ولسان الكبير ص ١٢٠١ ، ومعني اللبب ص ٣٠٠ ، ونجاح العروس ٢٤٣/٤ (غب) ، (ما) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٩/١ ، ووصف المبلى ص ١٨٨ ، وشرح ابن الناطم ص ٦٢ ، وشرح الأعموي ٧٣/١ ، وشرح التسهيل ١٩٧/١ ، وشرح الرضي ٦٥/٣ ، وشرح المقصص ١٤٩/٣ ، ١٥٠ ، ٢٣/٤ ، وكتاب اللامات ص ٦٤ ، ويجلس ثعلب ص ٥٣٠ .

(١) الكتاب ٤١٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٩٩/١ .

(٣) المقاصد النحوية ٤٤١/١ .

١١٠- البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي في ديوانه ص ٦٣ ، وعرائسة الأدب ٤٣٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية ٤٤١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦١/١ .

١١١- عَنْسُ مَا لَعْبَادُ عَلَيْكَ [٨٧/ب] إِمَارَةٌ (أَمِيتَ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلَبُ) (

وتقرير الحجة منه أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه « ما » ولا « من » ، وتحملين : صلتك والعائد مخوف ، وطلب : بمعنى مطلق خبر المبتدأ ، (أي والذي تحمليه طلب ، وعندنا) معشر البصريين^(١) (أن « هذا » اسم إشارة) على أصله ، لا موصول^(٢) لأن « ها » التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ ، (وطلب :) خبره ، وهي (جملة اسمية ، وتحملين : حال) من فاعل طلب المستتر فيه متقدمة على عاملها ، (أي : وهذا طلب محمولاً لك) ، وعدس : بفتح العين والذال والسين المهملات : اسم صوت لزجر الفيل ، وعبد : هو ابن زيد بن أبي سفيان ، وكان يزيد يكثر [١٤٠] من هجوه ، حتى كتبه على الخيطان ، فلما ظفر به ألزمه عوه بأظفاره ، ففسدت أنامله ، ثم أطل سجنه ، فكلّموا فيه معاوية فأمر بإخراجه ، فلما خرج قلعت بقلعة فركبها فنفرت فقل^(٣) :

عَنْسُ مَا لَعْبَادُ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

البيت . و« إمارة » بكسر الهمزة : أي أمر .

ولا تختص « ذا » الإشارية بذلك عند الكوفيين ، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات^(٤) نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه/١٧] قالوا^(٥) : إن « تلك » موصول و« بيمينك » صلة ، أي : وما التي بيمينك ، وعندنا أن « بيمينك » حال

١١١- البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠ ، وأدب الكاتب ص ٤١٧ ، والاقتضاب ٦٢٧ ، والأغاني ٢٧٠/١٨ ، والحامسة البصرية ١٧٣/١ ، والإنصاف ٧١٧/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ص ٢٠ ، وجمهرة اللغة ص ٦٤٥ ، وخزانة الأدب ٤١/٦ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر ١٥٣/١ ، وشرح ابن النظم ص ٦١ ، ولسان العرب ٤٧/٦ (حلس) ، ١٣٣ (علس) ، والمقاصد الشجرية ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، وبلا نسيه في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وتوضيح المسالك ١٦٢/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/٤ ، ٣٨٨/٦ ، وشرح الأعمش ٧٤/١ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ ، ١٢٢ ، وشرح شبلور الذهب ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٦ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، والثلاثان ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، والمختص ٩٤/٢ ، ومعني اللب ٤٦٢/٢ ، ومعجم الهوامع ٨٤/١ . وتاج العروس (ذا) .

(١) الإنصاف ٧١٩/٢ .

(٢) يرى الكوفيون أن « هذا » بمنزلة « الذي » ويستعملونها موصولة . انظر الدرر ١٥٣/١ ،

والإنصاف ٧١٩/٢ .

(٣) الأغاني ٢٧٠/١٨ .

(٤) الإنصاف ٧١٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ .

(٥) الإنصاف ٧١٧/٢ ، والاقتضاب ص ٦٢٧ .

من المشار إليه^(١). ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالألف واللام، نحو قوله:
[من الطويل]

١١٢- لَعَمْرُكَ لَأَنْتَ اللَّيْثُ أَحْكَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ مِنْ أَفْنَانِهِ بِالْأَصَابِلِ
كأنه قل لانت الذي أحكم أهله، فأكرم: صلة الليث.

ومنها الاسم المضاف، (١/٨٨) نحو قوله: [من البسيط]

١١٣- يَا دَارَ مِثَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسُّنْدُ
فـ « بالعلباء »: صلة لـ « دار مية ».

ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة، نحو: هذا رجل ضربته، فـ « ضربته » عندهم
صلة لـ « رجل »، ولم يثبت البصريون شيئاً من ذلك، قاله أبو حيان في التكت الحسان
على غاية الإحسان.

(١) الإنصاف ٧٢١/٢، كأنه قال: أي شيء هذه كاتبة يمينك، وهو رأي البصريين.

١١٢- البيت لأبي ذؤيب اللؤلؤي في شرح أشعار الخليلين ١٤٢/١، وإصلاح المنطق ص ٣٢٠، والانتصاب
ص ٦٠٣، وعزارة الأدب ٤٨٤/٥، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧، والدرر ١٥٦/١، ولسان العرب ١٦/١١
(أصل)، وتاج العروس (أصل)، وبلا نسبة في الأزمعة والأمكنة ٢٥٩/٢، وأساس البلاغة (في)،
والإنصاف ٧٢٣/٢، وعزارة الأدب ١٦٦/٦، ولسان العرب ١٢٤/١ (غياً)، وجمع الموامع ٨٥/١.
١١٣- عجر البيت: (لَقُوتَ) وطال عليها سالف الأمد، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٤، وتقليد
اللغة ٣٥٣/٨، ٢٦٦/١٢، ٦٦٨/١٥، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٧/٤.

(فصل ل)

(وتفقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (إلى صلة) تنصل بها ، لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة (متأخرة عنها) لزوماً ، لأن الصلة من كمل الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول ؛ لا يتقدم معمولها عليه ، لأنه جزؤها ، وأما نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف/ ٢٠] ففيه متعلق بحذوف ط^١ عليه صلة « آل » والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين . وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) في الأفراد والتذكير وفروعها ، بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها ، فسقط ما قيل إن قول النازم :

٩٦ - وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتْبَقُ مُشْتَعِلَةٌ
يعم الموصولات الاسمية والحرفية .

وهذا الضمير (يسمى العائد) ؛ لعوده إلى الموصول . ثم الموصول إن طابق لفظه معناه ؛ فلا إشكال في مطابقة العائد لفظاً ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً ؛ وأريد به غير ذلك نحو : « من وما » ، ففي العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر نحو : ﴿ وَيَنْهَاهُمْ مَنْ يَسْتَعِجُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام/ ٢٥] [ب/ ٨٨] ومراعاة المعنى نحو : ﴿ وَيَنْهَاهُمْ مَنْ يَسْتَعِجُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يوسف/ ٤٢] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أعطِ مَنْ سَأَلْتَكَ ، ولا تقل : من سَأَلَكَ ، أو قَبِّحْ^(١) نحو : مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أُمِّكَ ، فيجب مراعاة المعنى ، ولم يعضد المعنى سابق ، فيختار مراعاة المعنى كقوله : [من الطويل]

١١٤ - وَإِنْ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهْبِجُ الرِّبَاضَ قَبْلَهَا وَتُصَوِّحُ

(١) وجه القبح أنه لو روعي اللفظ لزم الإيثار عوثن عن مذكر ؛ فروع المعنى بكسر كاف « أمك » .

١١٤ - البيت لجران العمود في ديوانه ص ٤٤ ، ولسان العرب ٥١٢/٢ (صرقح) ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/١ .

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو: [من الطويل]

١١٥- وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأصل في رحمة . و: [من الطويل]

١١٦- سعدُ النبي أضنك حُبُّ سَعْدَا

أي حبها . (والصلة إما جملة) تلة ، اسمية أو فعلية . (وشرطها أن تكون خبرية) ، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها ؛ من غير نظر إلى قائلها ، لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة نحو : جاء الرجل الذي قام أبوه . ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون [١٤١] خبرية (معهودة) للمخاطب ، لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، (إلا في مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم ؛ (فيحسن إتمامها) لذلك ، (فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه ، (والمبهمة نحو : ﴿ فَعَشِيَهُمْ مِنْ الْيَمِّ ﴾) أي البحر (﴿ مَا عَشِيَهُمْ ﴾) [طه/٧٨] أي : الذي غشيهم أمر عظيم ، والمرجع في ذلك إلى الموصول ، فإن أريد به معهود فصلته معهودة نحو : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأعراف/٣] وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو : ﴿ كَمَثَلِ الْإِنْسِيِّ إِذْ يُدْعَى إِلَى عَمَلِهِ ﴾ [البقرة/١٧١] ، وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ [النجم/١٠] . [١/٨٩]

(ولا يجوز) في الصلة (أن تكون) جملة (إنشائية) ، وهي ما قارن لفظها معناها (ك : بِعَثْكُهُ) ، فلا تقل : جاء العبد الذي بعثك ، قاصداً إنشاء البيع ، (ولا) جملة (طلبية) ، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أسراً كانت أو نهياً ، (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل : جاء الذي اضربه ، أو لا تضربه ، لأن كلاً من الإنشاء والطلب لا خارجي له ، فضلاً عن أن يكون معهوداً ، فلا يصلح لبيان الموصول ، ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة ، وإن كانت خبرية فلا يقل : جاء الذي ما أحسنه ، لما في التعجب من الإبهام المتنافي للبيان ، فتكون مستتة من الخبرية ، كما أن جملة القسم مستتة من

١١٥- صدر البيت : (فإي رب ليلى أنت في كل موطن) ، وهو مأخوذ ليلي في السدر ١/١٦٥ ، وشرح شواهد اللغة ٢/٥٥٩ ، وللقاصد النحوية ١/٤٩٧ ، وبلا نسبة في شرح الأسموني ١/٦٧ ، ومغني اللبيب ١/٢١٠ ، وجمع المراجع ١/٨٧ .

١١٦- عجز البيت : (وإعراضها عنك استمرّ وزاد) ، وهو بلا نسبة في شرح الأسموني ١/٦٧ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٢ .

الإنشائية، فيجوز الوصل بها نحو: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ﴾ [النساء/٧٢] وقيل لا استثناء فيهما، أما التعجيبة فلأنها إنشائية نظراً إلى حالة الاستعمل، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري، وجملة القسم إنما هي بها مجرد التأكيد. ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاماً قبلها، فلا يقل: جاء الذي لكنته قائم، أو: حتى أبوه قائم، لأن فيه استعمال «لكن» من غير تقدم مستدرك، واستعمل «حتى» من غير تقدم مغيا. وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي، والملازمي بالدعاء بما لفظه الخبر نحو: جاء الذي يغفر الله له، وصاحب الإفصاح: بد «يُغْفَرُ وَيُسْنَى» وهشام: بد «لَيْتَ وَلَعَلَّ وَعَسَى»، هذا حكم الجملة.

(وأما شبهها) في حصول الفائلة (فهو ثلاثة):

الأول والثاني (الطرف المكاني والجار والمجرور الثامن)، [٩٠/ب] والمراد بالثام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، (نحو): جاء (الذي عندك، و) جاء الذي في الدار، وتعلقهما بد «استقر» (محدولاً) وجوباً، وبذلك أشبهها الجملة، بخلاف الناقصين، نحو: جاء الذي مكاناً والذي بك، إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر، نحو: جاء الذي سكن مكاناً والذي مرُّ بك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: [١٤٢]

٩٧ - وَجَمَلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ

(و) الثالث: (الصفة الصريحة، أي الخالصة للوصفية)، وهي التي لم يغلب عليها الاسمية، لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله، وصح عطف الفعل عليها، وعطفها عليه نحو: ﴿إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصْطَفَاتِ أَقْرَبُوا﴾ [الحديد/١٨]، ونحو: [من الرجز]

١١٧ - أُمُّ صَبْرِي قَدْ حَبَا أَوْ ذَارِجٌ

وبذلك أشبهت الجملة.

(وتختص) الصريحة (بالألف واللام)، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٩٨ - وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَتْ لَ
.....

١١٧ - الرجز بلخندب بن عمرو في عزارة الأدب ٢٣٨/٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٦٦/٢ (درج)، ولأوضح المسالك ٣٩٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وشرح ابن السائغ ص ٣٩١، وشرح الأملح ٤٣٣/٢، وللقاصد النحوي ١٧٣/٤، وتجليب اللغة ٦٤٣/١٠، وشايع العروس ٥٥٣/٥ (درج)، وكتاب العين ٧٦/٣.

(كضارب ومضروب) اتفاقاً. (وحسن) على قول ابن مالك ونصه^(١):
وعتبت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين، واسم المفعول، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين،
انتهى. وصحح الموضح في المغني أن «أل» الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف،
(بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح): مذكر بطحاء، فإنه في
الأصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة، (وأجرع):
مذكر جرعاء، فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم غلب عليه الاسمية، فصار مختصاً
بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً، (وصاحب): فإنه في الأصل وصف
للفاعل ثم غلب على صاحب الملك، (وراكب): فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم
غلب على راكب الإبل دون غيره، وعلى رأس الجبل. قل الشاطبي: [١/٩٠] الدليل على
أن هذه الأسماء انسُلخ منها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل على
الصفات، ولا تتحمل ضميراً، انتهى. فلا توصل بها «أل» لعدم شبهها بالفعل، (وقد
توصل) أل (بمضارع) اختياراً، (كقوله) وهو الفرزدق عطاءً لرجل من بني عذرة،
هجه بحضرة عبد الملك بن مروان: [من البسيط]

١١٨- (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجلد
فأدخل «أل» على «ترضى» وهو فعل مضارع مبني للمفعول، وحكومته:
نائب الفاعل به، (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بضرورة)، بل أشار إلى قلته
بقوله في النظم:

٩٨- وكوئها بمعرَب الأفعَل قُلْ

وهو اختيار ثالث في المسألة، فإن بعض الكوفيين يميزونه اختياراً، والجمهور
يمنعونه ويخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث، والمذكور مختلف، فابن
مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر، ولم يجد عنه خلاصاً، ولهذا قل^(٢): لتمكنه
من أن يقول المرضي. والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر، ولم يجس في الكلام،
سواء اضطر إليه الشاعر أم لا، فلم يتواردا على محل واحد. والحكم؛ بفتحين: الْمُحْكَم
بين الخصمين للفصل بينهما، والأصيل: الحبيب، والجلد؛ بفتحين: شدة الخصومة.

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١.

١١٨- تقدم تخريج البيت رقم (١٣).

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/١، وانظر الدرر ١٥٧/١.

(فصل ل)

يجوز حذف الصلة إذا طُعن عليها دليل ، أو قصد الإيهام ، ولم تكن صلة « أل » كقوله : [من م . الكامل]

١١٩- نَحْنُ الْأَلَى فَلَجَمْعُ جُمُورٍ عَكَ ثَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا
أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة .

والثاني كقولهم : بعد اللَّتْيَا وَالَّتِي ؛ أي [٩٠/ب] بعد الحطة التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وَكَيْتَ . وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقتصرصت العبارة عن كنهه . [١٤٣] (ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين ، (إذا كان مبتدأ) غير منسوخ ، وكان خبراً عنه بمفرده ، فلا يحذف في (نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول ، أو كانا قائمين (لأنه غير مبتدأ) ، فإنه في الأول فاعل ، وفي الثاني نائب عن فاعل ، وفي الثالث منسوخ ، فهو فاعل مجازاً ، والفاعل ونائبه لا يحذفان ، (ولا) يحذف (في نحو جاء الذي هو يقوم ، أو : هو في الدار ، لأن الخبر غير مفرد) ، لأنه في الأول جملة فعلية ، وفي الثاني جار ومجرور ، (فإذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها ، وكل منهما (صالح لأن يكون صلة كاملة) ، لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠١- وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَرَلَ

١٠٢- إِنَّ صَلَاحَ الْبَاقِي لَوْصَلَ مُكْمِلِ

١١٩- البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٩/٢ ، والدرر ١٧٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٨/١ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى وأولاء) ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/١ ، وبلا نسبية في خزانة الأدب ٥٤٢/٦ ، وشرح الأعمش ٧٤/١ ، ٨٢ ، ومغني اللبيب ٨٦/١ ، ومعجم المواع ٨٩/١ .

(بخلاف الخبر المفرد) ، فإنه لا يصلح للموصل على حديثه ، ولا فرق في ذلك بين صلة « أي » وغيرها ، فـ « أي » (نحو : « أَيُّهُمْ أَشَدُّ ») [مرم/١٦٩] ، فأشد : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد ، وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو أشد . (و) غير « أي » نحو : « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ » [الزخرف/٨٤] ، فإنه : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله ، وذلك المبتدأ هو العائد ؛ وخبره مفرد وهو إله ، وفي السماء : متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ، (أي هو إله في السماء ، أي معبود فيها) ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ خبراً عنه بالطرف ، أو فاعلاً بالطرف ، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ، ولا يحسن تقدير الطرف صلة ، وإله بـ « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ » [الزخرف/٨٤] معطوفاً كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بُعدٌ ، حتى قيل بامتناعه ، قاله في المغني .

(ولا يكثر الخلاف) [٧٩١] للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين ، (إلا إن طالت الصلة) ، إما بمعمول الخبر أو بغيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو : « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ » [الزخرف/٨٤] ، أو تأخر نحو قولهم : « ما أنا بالذي قائل لك سوءاً » حكاه الخليل ^(١) .

ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سيما زيدٌ » فإنهم جوزوا في « زيد » إذا رفع أن تكون « ما » موصولة ، و« زيد » خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لا سيّ الذي هو زيد ، فحذف العائد [١٤٤] وجوباً ^(٢) ، ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس إشكالاً ^(٣) ، وذلك لأنهم نزلوا « لا سيما » منزلة « إلا » الاستثنائية ، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : « لا سيما زيد الصالح » فلا استثناء لطول الصلة بالنعته ، كقوله : [من الطويل]
 ١٢٠- ولا سيما يومٌ بدارة جُلْجُلٍ

فيمن رفع « يوم » والتقدير : ولا سيّ الذي هو يوم ، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة

(١) ورد هذا القول في الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٦٥ .

(٢) هو قولك : « هو » من قوله : « لا سيما الذي هو زيد » .

(٣) كذا قال ابن عقيل في شرحه ١٦٦/١ .

١٢٠- صدر البيت : (ألا ربّ يوم لك منهن صالح) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ ، والجنى السداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، وعروة الأدب ٤٤٤/٣ ، ٤٥١ ، والدرر ٥٠٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، ٥٥٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٥٥ ، واللسان ٤١١/١٤ (سوا) ، ونج العروس (سوى) ، وبلا نسبة في وصف الليالي ص ١٩٣ ، وشرح الأشخاص ٢٤١/١ ، وشرح الرضي ١٣٥/٢ ، ومعني اللبيب ١٤٠/١ ، ٣١٣ ، ٤٢١ ، ومعجم المومع ٢٣٤/١ .

« يوم » ، وهو : « بذارة » قاله الموضح في المغني^(١) ، وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله :

١٠٠..... وفي ذَا الْحَلْفِ أَيَا غَيْرُ أَيُ يَفْتَنِي

١٠١..... إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلْ

(وشذت قراءة بعضهم) وهو يحيى وابن يعمر بن أبي إسحاق (﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾) (الأنعام/١٥٤) بالرفع^(٢) ، وشذت قراءة ابن أبي عبله والضحاك ورؤية ابن العجاج : ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾ (البقرة/٢٦) برفع بعوضة^(٣) ، أي : الذي هو أحسن ، والذي هو بعوضة ، (و) شذ (قوله) : [من البسيط]

١٢١..... مَنْ يُعْنُ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ
ولا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْحَلْمِ وَالكَرَمِ
أي بما هو سفه ، و« يُعْنُ » بالبناء للمفعول ؛ من قولهم : عنيت بمجانتك أعنى بها بضم أولهما ، و« يَحِذُّ » يفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة ، بمعنى يعدل ، والمعنى : من يعتن بمحصل الحمد ويرغب في حمد الناس [٩١/ب] له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ؛ ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم .

(والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استتالة الصلة^(٤) ، (و) يقيسون على ذلك (المسموع من الآية والبيت ونحوهما ، وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلاً فقال :

١٠١..... وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ فَالْحَلْفُ نَزَرٌ

(ويجوز حذف) العائد (المنصوب إن كان متصلاً ، وناصبه فعل أو وصفاً غير صيغة الألف واللام) .

(١) معني اللبيب ٣١٣/١ .

(٢) الرسم المصحفي : (أحسن) بالنصب ، وقرأها بالرفع الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق . انظر الإتحاف ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٥/١ ، والكتاب للسيبويه ١٠٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٦ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٨/١ ، والأمالي الشجرية ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ بعوضة ﴾ بالنصب ، وانظر القراءة المستشهد بها في البحر المحيط ١٢٣/١ ، والخشب ٦٤/١ .

١٢١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/١ ، وتعليق الشواهد ص ١٦٠ ، والنور ١٧٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٦ ، وشرح الأشعري ٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، وللقامد النحوي ٤٤٦/١ ، ومعجم الهوامع ٩٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، ومعجم الهوامع ٩٠/١ .

فالعمل (نحو : « يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُغْلِثُونَ ») [البقرة ٧٧] أي يسرونه ويعلنونه ، ولا يتعين في « ما » هذه أن تكون موصولاً اسمياً ، لجواز أن تكون موصولاً حرفياً ، والتقدير : يعلم سرهم وعلايتكم ، بدليل أنه قد جاء مصرحاً به في مكان آخر هو : « يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ » [الأنعام ٣] قيل : وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعيناً للربط كما مثل ، فلو كان غير متعين لم يجوز حذفه نحو : [١٤٥] « جاء الذي أكرمته في داره » فإن العائد أحدهما لا بعينه ، قاله ابن عصفور وغيره ، قيل الموضح في الخواشي : وفيه نظر ، فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً ، انتهى . وشرط الفعل أن يكون تلياً ، فلا يحذف في نحو : « جاء الذي كأنه زيد » على الأصح .

(و) الوصف نحو (قوله) : [من البسيط]

١٢٢- « ما الله موليكَ فَضْلٍ فَاحْمَدُهُ به) فما لى غيره نفع ولا ضررُ

فـ « ما » : موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء ، و« فضل » : خبره ، و« الله موليك » : صلة « ما » ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الذي الله موليكه فضل ، (بخلاف : جاء الذي إياه أكرمت) ، لانه منفصل ، وحذفه [٩٢/١] يوقع في إلباسه بالمتصل ، ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانين ، والاهتمام عند التحوين ، وإنما حذف منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى : « وَبِمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » [البقرة ٣] والأصل : رزقناهم إياه ، لأن تقديره متصلاً يلزم منه [١٤٦] اتصال الضميرين المتحلي الرتبة في ضميري الغيبة ، وهو قليل ، (و) بخلاف : جاء (الذي إنه فاضل أو كأنه أسد) ، لأن اسم « إن » و« كأن » المشدتين لا يحذف إلا شذوذاً ، وأتى بمشالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن ، والثاني ما يغيرها وهو كأن ، (أو) الذي (أنسا الضاربه) ، لأن الوصف صلة الألف واللام ، واسمية « أل » خفية ، والضمير إذا كان مذكوراً يدل على اسميتها نصاً ، فإذا حذف فلت هذا المعنى ، وهم بصدد التخصيص على اسميتها ، قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب ، وهو سهو ، لأن العائد المنصوب ليس عائداً على « أل » في هذا المثل ؛ حتى يدل على اسميتها نصاً ، وإنما هو عائد على « الذي » ، كما يفيد العطف بأو ، والعائد إلى « أل » إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بـ « أل » إن كان عائداً على غير « أل »

١٢٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٩/١ ، وغلب الشواهد ص ١٦١ ، وشرح الأحموني ٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١ .

كلكل المذكور جاز حذفه ، وإن كان عائداً على «أل» نحو : «جاءني الضاريه زيد» امتنع حذفه لما تقدم من التعليل ، (وشذ قوله) : [من البسيط]

١٢٣- «مَا الْمُسْتَفْزُ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ» وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَسَرٍ
فحذف العائد إلى «أل» المنصوب بالوصف و«ما» : نافية ، والمستفز ؛ بالسین المهملة والفاء والزاي ؛ [٩٢/ب] بمعنى : المستخف ، اسم «ما» و«المحمود» خبرها إن كانت حجازية ، وأتيح ؛ بالبناء للمفعول بناء مثنى فوق فياء مثنى تحت فحاء مهملة بمعنى قدر ؛ والمعنى : ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر .

(وحذف منصوب الفعل كثير) ، لأن الأصل في العمل للفعل ، فكثر تصرفهم في معموله بالخلف ، (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جداً ، بل قل الفارسي : لا يكاد يسمع من العرب ، قل ابن السراج : أجازوه على قبح ، وقال المبرد : رجيء جداً ، وعلى هذا فيشكل قول الناظم :

١٠٢- والحذف عندهم كثير متجلى

١٠٣- في عايد متصّل إن انتصب بفعل أو وصف

فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ، (ويجوز حذف) العائد (المحرور بالإضافة ، إن كان المضاف) الجار للعائد (وصفاً) ناصباً للعائد تقديرًا بأن كان اسم فاعل بمعنى الخلل أو الاستقبال (غير ماض) ، خلافاً للكسائي (نحو : « فَأَقْضِ مَا أَلْتِ قَاضٍ ») [٧٢/طه] والأصل : فاقض الذي أنت قاضيه ، فحذف العائد على ما هو موصول اسمي . قل الموضح في الحواشي : و«ما» هذه تحتمل أن تكون مصدرية ، أي : اقض قضائك أو مئة قضائك ، بدليل : « إِنَّمَا تُقْضِي هَذِهِ الْحَيَّةُ الدُّنْيَا » [٧٢/طه] انتهى . ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٠٤- كَذَاكَ حَلَفَ مَا بَوْصَفٍ خَفِضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

(بخلاف : جاء الذي قام أبوه) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف ، (أو) : جاء الذي (أنا أمسي ضاربه) لأن المضاف وصف ماض ، وهو لا يعمل على الأصح ، وبخلاف : جاء الذي أنا مضروبه ، لأن الوصف اسم مفعول ، [١٤٧] وإنما لم يجر حذفه فيهن لأنه ليس منصوباً تقديرًا ، [٩٣/ل] (و) يجوز حذف العائد (المحرور بالحرف إن كان) في

١٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، والدرر ١/١٧٣ ، وشرح الأشموني ١/٧٩ ، وشرح التسهيل ١/٢٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/٤٤٧ ، وجمع الغوامع ١/٨٩ .

موضع نصب، وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف لفظاً) ومعنى، (أو معنى) فقط، (و) (اتفقا فيهما) (متعلقاً)، سواء اتفق المتعلقان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أم اختلفا نوعاً واتحدتا مادة، لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به، فلا بد أن يكون الجار لهما متحداً من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما، وذلك معنى قول الناظم:

١٠٥- كَلَّمَا الَّذِي جَرُّهُمَا الْمَوْصُولُ جَرُّ
 (نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْتَرُونَ﴾) [المؤمنون/٣٣] فالموصول وهو «ما»

مجرور بـ «مِنْ» التبعية، وهي متعلقة بـ «يشرب» قبلها، والعائد المحذوف مجرور بـ «مِنْ» التبعية وهي متعلقة بـ «تشترون» والتقدير: ويشرب من النبي تشترون منه فاتفق الحرفان لفظاً أو معنى ومتعلقاً، (و) نحو قوله، وهو كعب بن زهير: [من البسيط]

١٢٤- (لا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ) أَبْنَاءُ يَعْصَرُ حَيْثُ اضْطَرَّتْهَا الْقَدَرُ

فالموصول بالموصول وهو الأمر مجرور بـ «إلى» المعدية، وهي متعلقة بـ «تركن» والعائد المحذوف مجرور بـ «إلى» المعدية، وهي متعلقة بـ «ركنت»، والتقدير: لا تركن إلى الأمر الذي ركنت إليه، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً، وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول، لأنه نفسه في المعنى. ويعصر: بمهمات بوزن يتصرُّ لا ينصرف؛ للعلمية ووزن الفعل؛ وهو أبو قبيلة من باهلة، وحكم المضاف للموصول كذلك، [٩٣/ب] نحو: «مرت بـ غلام الذي مرت» أي به. ومثل اتفاقهما معنى فقط: «حللت به في الذي حللت»، فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء، لأنها بمعنى: في كذا، قالوا: وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف. ومثل اختلاف المتعلقين لفظاً واتحادهما معنى نحو: ﴿فَصَادَعُ بِسْمًا تُوْمَرُ﴾ [الحجر/٩٤] أي به، لأن اصدع في معنى سُر، على خلاف في هذه والتي قبلها. ومثل اختلاف المتعلقين نوعاً واتحادهما مادة قوله: [من الطويل]

١٢٥- وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقِيقَةً قَبِحَ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بِاسْتِغْنَاءٍ

١٢٤- البيت لكعب بن زهير في اللقاصد النحوية ٤٤٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٤/١، وشرح الأملوني ٨١/١.

١٢٥- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨، واللقاصد النحوية ٤٧٨/١، وبلا نسبة في الأشياء والظواهر ٥٦/١، ٦٧/٥، وتذكرة النحاة ٣١، والمخلصات ٣٥/٣، وشرح الأملوني ٨١/١، وشرح التسهيل ٢٠٦/١، وشرح ابن عقيل ١٧٤/١، ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين).

أي به ، أنشد أبو الفتح^(١) ، (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي : [من الوافر]

١٢٦- وَمِنْ حَسَبٍ يَجُوزُ عَلَيَّ قَوْمِي (وَأَيُّ النَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي)

فـ « أي » استفهالية مبتدأ ، و« ذو » : خبره ، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر ، وجملة « لم يحسدوني » : صلتها والعائد محذوف ، (أي فيه) ، والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زماناً ، وقد عاد عليه الضمير المجرور بـ « في » كما تقول : أعجبتني اليوم الذي جئت ، تريد فيه ، وجعله بعضهم متقاسماً بخلاف غير الزمان ، فإنه لا يتعين فيه الجار ، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التنزيح ، كما يقول به الإمام سيويه . أما إذا قلنا إنه على التنزيح كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذاً ، لأنه لما حذف في أولاً صار الضمير منصوباً على المفعول به توسعاً ، فكانه [١٤٨] قل : وأي الدهر ذو لم يحسدوني ، ثم حذفت الهاء . وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يَبْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/ ٢٣] أي به ، فحذف الجار أولاً والضمير ثانياً من نصب [١/٩٤] لا من جر . وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن اللني في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف .

(و) شذ أيضاً (قوله) وهو رجل من بني همدان : [من الطويل]

١٢٧- وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا (وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمُ)

أي عليه . أنشد الفارسي . و« شهدة » بضم الشين المعجمة : العمل بشمعه ، و« هو » بتشديد الواو المفتوحة على لغة قيسها : مبتدأ و« علقم » خبره ، و« على من » متعلق بـ « علقم » لأنه بمعنى مر . و« العلقم » : الحنظل ، وجملة « صبه الله » : صلة من الجرورة بـ « على » ، والعائد على « من » محذوف مجرور بـ « على » ، وهي متعلقة بـ « صب » ، والتقدير : وهو علقم على من صبه الله عليه ، والمعنى : وإن لساني مثل العمل والشهد

(١) الخصائص ٣٥/٣ .

١٢٦- أبيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٤ ، وشرح التسهيل ١/١٩٩ ،

٢٠٦ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٥ ، وشرح الأحموي ٨١/١ .

١٢٧- أبيت لرجل من همدان في المقاصد النحوية ٤٥١/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٢٧٣ ، وأوضح

المسالك ١/١٧٧ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٥ ، والحق الثاني ص ٤٧٤ ، وعزارة الأدب ٥/٢٦٦ ،

والدرر ١/٩٧ ، ٢/٥١٩ ، وشرح ابن النظم ص ٦٨ ، وشرح الأحموي ٨١/١ ، وشرح التسهيل

١/١٤٤ ، وشرح شواهد اللغوي ٢/٨٤٢ ، وشرح المفصل ٣/٩٦ ، ولسان العرب ١٥/٤٧٨ (ها) ،

ومغني اللبيب ٢/٤٣٤ ، ومعجم اللوامع ١/٦٦ ، ٢/١٥٧ .

يشتفي به الناس ، وإنه مثل الحنظل في المראה على من سلطه الله عليه ، (فحذف) حاتم الطائي (العائد) الجرور بـ « في » مع انتفاء خفض (الموصول) ، وهو ذو (في) البيت (الأول) ، وهو قوله : « ومن حسد » الخ . . . (و) حذف الهمداني العائد الجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) ، وهو قوله : « وإن لساني شهدة » إلى آخره . . (و) المتعلقان بفتح اللام (هما : صب وعلقم) .

ويمتنع الحذف إذا كان العائد الجرور محصوراً نحو : مررتُ بالذي ما مررتُ إلا به ، إذ إنما مررت به ، أو كان نائباً عن الفاعل نحو : مررت بالذي مرُّ به ، أو كان لا يتعين للربط نحو : مررت بالذي مررت به في داره ، أو كان حذفه ملبساً نحو : رغبت فيما رغبت فيه ، لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل : يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين [٩٤/ب] لم يجر الحذف ، لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق .

(هذا باب المعرفة بالأداة)

قل في التسهيل : (وهي «أل» لا «اللام» وحدها وفقاً للخليل وسيبويه^(١) ، وليست همزة زائدة ، خلافاً لسيبويه) اهـ .

وقل الموضح في شرح القطر : والمشهور بين النحويين أن المعرفة «أل» عند الخليل ، و«اللام» وحدها عند سيبويه . ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش . وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرفة «أل» ، وقل : وإنما الخلاف بينهما في همزة : أزلئة هي أم أصلية ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه . وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب : أحدها : أن المعرفة «أل» والألف أصل . والثاني : أن المعرفة «أل» ، والألف زائدة . والثالث : أن المعرفة اللام وحدها^(٢) . انتهى .

وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرفة همزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرد ، ولكل منهم حجة تعضده .

فحجة الأول فتح همزة ، وأنهم يقولون «الأمر» بنقل حركة همزة [١٤٩] أحمر إلى «اللام» قبلها ، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها^(٣) ، ويثبتونها في القسم والتداء^(٤) والتذكر^(٥) ،

(١) الكتاب ٣/٣٢٥ ، ١٤٧/٤ ، وانظر شرح ابن الناطم ص ٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧ .

(٢) شرح قطر الندى ص ١١٢ .

(٣) أي ولو كانت همزة زائدة للتوصل للنطق بالسكون لم يثبتوها لعدم الحاجة إليها . قال ابن الناطم : المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو : «الآخرة ، الأولى» ، وحاصله أن ورشاً لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر إلا شذوذاً . انظر حاشية ص ١٤٩/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٦٩ .

(٤) أي جوازاً ؛ بدليل ما قالوه في باقي التداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف «الله» فيهما ، وحذف ألفها في القسم . انظر حاشية ص ١٤٩/١ .

(٥) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مئة تشرع باسترساله في الكلام . حاشية ص ١٤٩/١ .

يقولون: «أل» كما يقولون: «قلبي» ويشتونها مسهلة في نحو: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأعراف/١٤٣].
وحجة الثاني سقوطها في الدرج، أما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على
الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والتداء، نحو:
ها الله لأَقْعَنَّ، وبِأَ اللهِ، فلان «أل» صارت عوضاً عن همزة إله، وأما قولهم في التذكير
[١/٩٥] ألى، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلاً منزلة قد، وأما: «الذكرين» فلا تلبس
الاستفهام بالخبر.

وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير، وهي حرف واحد ساكن،
فكانت كذلك تشبه أمثلاً ولا تقوم بنفسها، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر
يدخله الحذف كثير، فحصنت من الحذف بذلك، وإنما كانت لأملاً لأن اللام تدغم في ثلاثة
عشر حرفاً، وإذا أظهرت جاز.

وحجة الرابع أنها جعلت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحركت
لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهزمة التكلم والاستفهام، وأن «اللام» تغير عن
صورتها في لغة جيمر. قل الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: جيمر يقلبون «السلام»
مياً إذا كانت مظهرة كالخديث المروي، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر، وإنما
الإبدال في البر فقط، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله: [من المشرع]
١٢٨ — وَأَمْسِيَةً

انتهى.

وأراد بالخديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من البر الصيام في
السفر»^(١). والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال:
١٠٦ — أَلْ حَرْفٌ تُعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ قَطُّ

(وهي) على كل قول (قسمان: إما جنسية) وأنواعها ثلاثة، وجه الحصر فيها

١٢٨ — تمام البيت: ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَوَاصِلِي تَرْتَبِي وَرَأَيْي بِأَمْسِيَّتِهِمْ وَأَمْسِيَّةً

وهو لبحر بن غنم في الدرر ١/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٢، وشرح شمس
الغني ١/١٥٩، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم)، ٤٥٩/١٥ (ذو)، والمؤلف والمختلف ٥٩، والقصائد
البحرية ١/٤٦٤، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣، والنجي الديني ١٤٠، وشرح ابن النظم ص
٥٩، وشرح الأزهري ١/٧٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢١، وشرح قطر الندى ص ١١٤، وشرح
لفصل ١٧/٢٠، ولسان العرب ١٢/٣٦ (أمم)، ومعني اللبيب ١/٤٨، ومع المعجم ١/٧٩.

(١) أخرجه البخاري في الصوم برقم ١٨٤٤.

أن يقال : لا يخلو إما أن تخلفها « كل » حقيقة أو مجازاً أو لا تخلفها أصلاً (فإن لم تخلفها : كل) لا حقيقة ولا مجازاً (فهي لبيان الحقيقة) الماعية من حيث هي (نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾) أي من حقيقة الماء المعروف ، وقيل المنى . (﴿ كُلُّ شَيْءٍ حَيٌّ ﴾) (الأبياء / ٣٠) . والفرق بين المعرف بـ « أل » هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق ، وذلك أن ذا « الألف واللام » يدل على الحقيقة بقيد حضورها في اللعن واسم الجنس النكرة [٩٥/ب] يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد ، قاله الموضح في المعنى . (وإن خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾) (النساء / ٢٨) فإنه لو قيل : وخلق كل إنسان ضعيفاً ، لكان صحيحاً على جهة الحقيقة .

(وإن خلفتها) كل (مجازاً) فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة ، نحو : أنت الرجل علماً) فإنه [١٥٠] لو قيل : أنت كل رجل علماً لصح على جهة المجاز ؛ على معنى أنك اجتمع فيك ما اختلف في غيرك من الرجل من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال . وفي الحديث : « كل الصيد في جوف الفرا »^(١) ، وقيل ابن هانئ : [من السريع]

١٢٩- وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

فإن قيل : هذا الضابط يصدق على « أل » في الاستغراق العرفي ، نحو : جمع الأمير الصاغة ؛ أي صاغة بلده أو مملكته ؛ فإن « كلا » تخلف الأداة فيه مجازاً وليست فيه لشمول الخصائص ، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ؛ أو صاغة مملكته ؛ دون من عداهم ، لجيب بأن الكلام في « أل » المعرفة و« أل » في الصاغة موصول على الأصح .

(وإما عهدية) وهي ثلاثة أنواع أيضاً (و) وجه الحصر أن يقال : (العهد : إما ذكرى) يكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحبها ذكر (نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾) (فَغَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾) (الزمر / ١٥-١٦) وفائدتها التنبيه على

(١) الحديث قاله الرسول ﷺ في أبي سفيان ، وهو في مجمع الأمثال ١٣٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٥/١ ، ١٣٦/٢ ، ١٦٢ ، والمستقصى ٢٢٤/٢ ، وفصل المقال ص ١٠ ، وأمثال ابن سلام ص ٣٥ ، والبيان والبيان ١٦/٢ .

١٢٩- البيت لأبي نولى في ديوانه ص ٤٥٤ ، والاقتضاب ص ٩٥ ، وزهر الآداب ص ١٠٣٥ ، والوساطة ص ٢٥٤ ، وبلا نسية في شرح قطر الندى ص ١١٤ .

أنَّ الرسول الثاني هو الرسول [١/٩٦] الأول ، إذ لو جيء به منكرًا لثوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته ، والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة ، وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة ، قل الكسائي ، وقل غيره : هما لغتان بمعنى ، حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة .

(أو علمي) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو : ﴿ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ ﴾) [طه/١٢] ، ﴿ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح/١٨] ، ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة/٤٠] لأن ذلك معلوم عندهم .

(أو حضوري) وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا (نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) [آل عمران/٣] أي اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، وفي بعض النسخ : إسقاط « حضوري » وإثبات « علمي » مكانه ، ومثله بـ « اليوم أكملت » .

(فصل ل)

(وقد ترد أل زائدة أي غير معرفة) وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع ، وذلك لأنها (إما) زائدة (لازمة كالتّي في عَلمَ قارنتُ وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله .

فالأول (كالتسموأل) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهززة وفي آخره لام : علم لرجل من اليهود ؛ شاعر . وفي القاموس : السموأل بالهمز : طير يكنى أبا براء ، (والتيسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة : علم على نبي ، وهو أعجمي معرب ، لفظه لفظ المضارع ، وليس بمضارع ، قاله الفارسي .

(و) الثاني (نحو اللات والعزى) : علمين مؤنثين لصنمين ، فاللات كانت لتقيف بالطائف . وعن مجاهد : كان رجلاً يَلْتُ السَّوَيْقَ بالطائف وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه [١٥١] وثناً ، وكانت تأؤه مشددة فحَقَّقْتُ . والعزى : كانت لغطفان وهي شجرة ، وأصلها تانيت [٩٦/ب] الأعز ، وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها ، فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعيةً ويَلِّها ، واضعةً يدها على رأسها ، وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول ^(١) : [من الرجز]

يا عَزُّ كُفْرَانِكَ لا سُبْحَانَكَ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ أَهَانَكَ

ورجع فلخبر رسول الله ﷺ ، فقل رسول الله ﷺ : تلك العزى ولن تعبد أبداً .

(أو) كالتّي (في) اسم (إشارة ، وهو الآن) ، فإنه علم على الزمان الحاضر مبيني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع ، قاله ابن مالك . وقال الفارسي : لتضمنه حرف التعريف و« أل » فيه زائدة ، (وفاقاً للزجاج والناظم) في قوله : ١٠٧ - وَقَدْ تَزَادَ لَأَزْمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِي

(١) الرجز بلا نسبة في تاج العروس ٢٢٤/١٥ (عز) ، وثمار القلوب ص ٧٥ ، والمحيوان ٤٨٤/٤ .

ولسان العرب ٣٧٩/٥ (عز) ، والمخصص ١٩٠/١٥ .

(أو) كالتي (في موصول، وهو الذي والتي وفروعهما) من التثنية والجمع،
 فـ «أل» في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة، (لأنه لا يجتمع تعريفان)، وهما تعريف
 «أل» وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد، (وهذه) الأمثلة (معارف
 بالعلمية) كما في الأربعة الأول. واعترض النعماني القول بزيادة «أل» فيها فقل: العلم
 هو مجموع لفظ «أل» وما بعدها، فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا
 يقل بأنه زائد. انتهى.

(والإشارة) كما في «الآن» خاصة، (والصلة) كما في الموصول، (وإما) زائدة
 (عارضة) وهي نوعان، وذلك لأنها إما خاصة بالضرورة كقوله: [من الكامل]
 ١٣٠- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَقِلًا (وَلَقَدْ كُنَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)

[١/٩٧] أنشده ابن جني^(١). وأصل «جنيك»: جنيك لك، من جنيك الثمرة
 أجنيها، فحذف الجار توسعاً، وأكْمُوًّا؛ بفتح الميم وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره
 همزة: جمع كَمْه كَفَأْس، وهو أيضاً واحد كلمة كجبهة. وعَسَقِلًا: جمع عسقول؛ بضم
 العين وسكون المهملة، وهو الكلمة الكبار البيض التي يقل لها شحمة الأرض، وأصله:
 عساقيلًا، فحذفت الملة ضرورة. وبنات أوبر: جمع ابن أوبر، كما يقل في جمع ابن عرس
 بنات عرس، ولا يقل بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل، وبنات أوبر: كلمة صغار
 مزغبة رديئة الطعم، وهي أول الكلمة، وقيل مثل الكلمة وليست كلمة. (وقوله) وهو
 رشيد بن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكري: [من الطويل]
 ١٣١- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَنَعْتَ (وَجِئْتَ النَّفْسَ بِأَقْسَى عَنْ عَمْرٍو)

١٣٠- البيت بلا نسبة في الاشتقاق ٤٠٢، والإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتخليص
 الشواهد ١٦٧، وجمهرة اللغة ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ووصف المباني ٧٨، وسر صناعة الإعراب
 ٣٦٦، وشرح ابن الناطم ص ٧١، وشرح الأحموي ٨٥/١، وشرح شواهد المغني ١٦٦/١، وشرح
 ابن عقيل ١٨١/١، ولسان العرب ٢١/٢ (جسوت)، ١٧٠/٤ (حجر)، ٣٨٥/٤ (سور)،
 ٦٢٢/٤ (عر)، ٢٧١/٥ (وبر)، ٢٧١/٦ (حشش)، ٧/١١ (أبيل)، ١٥٩/١١ (حفل)،
 ٤٤٨/١١ (عقل)، ١٨/١٢ (اسم)، ١٥٥/١٤ (جني)، ٣٠٩/١٥ (بنا)، والمخضب ٢٢٤/٢،
 ومعني اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، والمقتضب ٤٨/٤، والنصف ١٣٤/٣.

(١) أنشده ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، والمخضب ٢٢٤/٢.
 ١٣١- البيت لرشيد بن شهاب في الدرر ١٣٨/١، ٥٣٢/١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥، والمقاصد
 النحوية ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجنى
 اللداني ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح ابن الناطم ص ٧١، وشرح الأحموي ٨٥/١، وشرح
 ابن عقيل ١٨٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٣، ٤٧٩، ومعجم المراجع ٨٠/١، ٣٥٢.

وأراد بالوجه أعيان القوم . والمعنى : أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا ، وطابت نفسك عن تقتلنا صديقك عمراً . والشاهد في زيادة « أل » الداخلة على « بنات أوبر » في البيت الأول ، وعلى « النفس » في البيت الثاني . وهي لا تدخل عليهما (لأن بنات أوبر علم) لضرب من الكمة ، (والنفس تميز) واجب التنكير عند البصريين ، (فلا يقبلان التعريف) فـ « أل » الداخلة عليهما زائدة للضرورة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ١٠٨ - ولاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري

[١٥٢] (ويلحق بذلك ما زيد) في النثر (شلوفاً ، نحو) قولهم : [٩٧/ب] (ادخلوا الأول فالأول) ، فالسابق منهما حل واللاحق معطوف ، و « أل » فيهما زائدة ؛ لأن الحل واجبة التنكير ، والأصل : أدخلوا أول فأول ، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقي ، والمعنى : ادخلوا مرتين الأسبق فالأسبق . وأصل « أول » على الأصح « أوأل » على وزن أفعل ، قلبت الهمزة الثانية وأوًا ، ثم أدمجت الواو في السواو لاجتماع المثليين ، وله استعمالان :

أحدهما : أن يكون اسماً بمعنى قبل ، فحينئذ يكون منصرفاً منوئاً ، ومنه قولهم :
 أولاً وآخرًا .

والثاني : أن يكون صفة ، فيكون أفعل تفضيل ، ومعناه : الأسبق ، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف .

(وإما مجوزة للمح الأصل) المنقول عنه ، (وذلك أن العلم المنقول مِمَّا) ، أي من شيء (يقبل « أل » قد يلمح أصله) وهو التنكير ، (فتدخل عليه : أل) للمح الأصل به ، (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين ، (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة ، (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة ، (وقد يقع ذلك) في المنقول عن مصدر كفضل (فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً إذا صار ذا فضل ، (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون ، (فإنه في الأصل اسم للدم) بتخفيف الميم ، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حرته بالدم . فإن قلت في كلام الموضح خالفان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل :

الأولى : أنه جعل المنقول عن مصدر ، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة ، وجعلهما ابن مالك [٩٨/٧] في مرتبتين ، فقال ما حاصله : وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخوها على منقول من مصدر ، ويليه دخوها على منقول من اسم عين .

والثانية : أنه مثل بالنعمان لما فيه « آل » للمح الصفة ، تبعاً للنظام في قوله :

١٠٩- وَنَعَضُ الْأَعْلَامَ عَلَيْهِ وَخَلَا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠- كَمَا لَفْضُ الْأَحْلَاتِ وَالنُّعْمَانِ فَلْيُكْرَدَا وَخَلْفَهُ مَبْنَان

فتكون « آل » فيه غير لازمة ، ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة ، فلجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك ، بل قيل إنها من عنيتيها فلا يتابع عليها ، وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سُمي بنعمان مجزئاً من « آل » كقوله : [من الطويل]

١٣٢- أَيَا جَبَلِي نَعْمَانُ بِإِلَهِ خَلِيَا نَسِيمُ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيمِهَا
ومقروناً بها فلا مخالفة .

(والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الوارد ، (فلا يجوز في نحو : محمد وصالح ومعروف) أن يقل فيهما الحمد والصالح والمعروف حل العلمية ، لأنه لم يسمع ، واللغة لا تثبت بالقياس ، (ولم يقع) دخول « آل » (في نحو : يزيد ويشكر) علمين ، (لأن أصله الفعل ، وهو لا يقبل : آل) غير الموصولة له ، فلما قوله : [من الطويل] [١٥٣]

١٣٣- (رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الزَّيْدِ مُبَارَكًا) شديداً بأعيانِ الْخِلَافَةِ كَامِلَةً
(لفضرورة) دخول « آل » على الزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) ، و« آل » في « الوليد » للمح الصفة ، وقيل « آل » في « الزيد » للتعريف ، وأنه نكر ، ثم دخلت عليه « آل » ، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله : [من الطويل]

١٣٤- عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النُّفَارِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضِ الشُّفَرَيْنِ يَمَانٍ
حكاه في المغني^(١) [٩٨/ب] ولم يتعقبه ، وعنني فيه نظر ، لأنه وإن نكر لا يقبل « آل » ، نظراً إلى أصله ، وهو الفعل ، والفعل لا يقبل « آل » بخلاف زيد إذا نكر .

١٣٢- البيت لمحمّد بن عليّ في ديوانه من ١٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٠/١ ، وبلا نسبة في الحماسة الشعرية ٥٨٠/٢ ، ومعني الليب ٢٠/١ .

١٣٣- البيت لابن ميّدة في ديوانه من ١٩٢ ، وتقديم مع تخريج وافٍ برقم ٤٤ .

١٣٤- البيت لرجل من طبع في شرح شواهد المغني ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٩/٣ ، وجواهر الأدب من ٣١٥ ، وعرانة الأدب ٢٢٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٦/١ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ، ومعني الليب ٥٢/١ .

(١) معني الليب ٥٢/١ .

(فصل)

(من المعروف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام) الشخصية في أحكامها ، وصار علماً اتفاقاً .

(فالأول) وهو المعروف بالإضافة ، (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) ، قيل : والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود ، لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبدلة ، وهو من الطبقة الأولى ، قيل : وهذا إنما يُردُّ على من قل : غلبت عليهم العبدلة ، دون من قل (غلب على العبدلة دون من عداهم من إخوانهم) ، فليتل .

(والثاني) وهو المقرون بالأداة (كالنجم) ، فإنه في الأصل يتناول كل نجم ، ثم صار علماً (للثريا) فقط ، وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة ، أي كثرة الكواكب ، لأن كواكبها سبعة ، فصغرت فصارت ثُرَيْسَى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثُرَيَّا ، قاله الفخر الرازي ، (والعقبة) ، فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة ، فيقال : جمرة العقبة ، قاله الشاطبي . وقيل : عقبة أبلة ، (والبيت) ، فإنه في الأصل يتناول كل بيت ، ثم اختص بالبيت الحرام ، (والمدينة) لطية مدينة رسول الله ﷺ ، (والأعشى) ، فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى همدان ونحوه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٩٩]

١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْفَلْبَةِ مَضَافًا أَوْ مَصْحُوبًا أَلْ كَالْعَقْبَةِ

(وأل هذه لازمة) دائماً ، (إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها) ، لأن حرف

النداء والإضافة لا يجامعان أل [١٥٤] منه ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

١١٢ - وَحُذِفَ أَلٌ فِي إِنْ تُنَادَى أَوْ تُضَيَّفُ أَوْجِبُ

(نحو : يا أعشى باهلة) ، موحدة : قبيلة من قيس بن عيلان ؛ بعين مهملة ،
 (و) يا (أعشى تغلب) ، يفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر السلام
 وفي آخره باء موحدة : قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل .
 (وقد تحذف) « آل » هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الإضافة ، هذا
 معنى قول الناظم :

..... ١١٢ —..... وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَلَفُ

(سمع) من كلامهم (هذا عُيُوقُ طَالَعَا) حكمة ابن الأعرابي . وعُيُوقُ : فَيَعُوقُ
 بمعنى فاعل ، كَقِيُومٍ بمعنى قائم ، واشتقاقه من عَقَى يَعُوقُ ، كأنه عاقى كواكب وراءه من
 المجاوزة . ويجوز أن يكون سَمَوْهُ بذلك لأنهم يقولون الدُّبُرَانُ يَنْطُطِبُ الثُّرَيَّا والعُيُوقُ يَعُوقُهُ
 عنها ؛ لكونه بينهما ، قاله الفخر الرازي .

(و) سمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركاً فيه) حكمة سيبويه . ويجيء
 الحذف منه في الفصح يوضح فساد قول المبرد في جعله « آل » في الاثنين وسائر الأيام
 للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات . والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام
 توهمت فيها الصفة فتدخلت عليها « آل » كالحارث ، ثم غلبت فصارت كالدُّبُرَانِ .

هذا باب المبتدأ والخبر

ولم يجد^(١) الناظم المبتدأ ؛ بل اكتفى فيه بلثلث فقل :

١١٣ — مَبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَائِزٌ خَبَرٌ

وحده الموضح بقوله : (المبتدأ اسم) صريح^(٢) ، (أو يَمْتَزِلْته ، [١٩٩/ب] مجرد عن العوامل اللفظية ، أو يَمْتَزِلْته) أي : بمنزلة المجرد ، (مخبرٌ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ [١٥٥] لمكتفى به) عن الخبر ، أو بمنزلة الوصف .

(فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السمع عدم إيمانه (الله ربنا وعمد نيئنا) . وقيل : المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار ، لا الإخبار ، وهذان الوجهان نقلهما أبو اليقاه .

(والذي يَمْتَزِلْته) ، أي بمنزلة الاسم الصريح ، هو المصدر المنسبك من « أن » والفعل نحو : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾) [البقرة/١٨٤] فـ « أَنْ تَصُومُوا » مبتدأ ، وهو بمنزلة الاسم الصريح ، لأنه في تأويل صومكم ، وخبره « خَيْرٌ لَكُمْ » .

(و) المصدر المنصّب من الفعل نحو : (﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذُّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾) [البقرة/٦، يس/١٠] ، فـ « أُنْذِرْتَهُمْ » مبتدأ ، وهو في تأويل مصدر ، و« أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » معطوف عليه ، و« سَوَاءٌ » خبر مقدم ، والتقدير : إنذارك وعلمه سواء عليهم وضح الإخبار به عن الاثنين ؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، والمصدر يقع على القليل والكثير .

(١) في ط : (يجد) مكان (يجد) .

(٢) قال ابن الناظم في شرحه ص ٧٤ : الاسم جنس للمبتدأ يعم الصريح والمؤول .

ومنع الفارسي في الحجة^(١)، وتبعه ابن عمرون كون «أَنْذَرْتَهُمْ»^(٢) وناليه مبتدأ، و«سَوَاءٌ» خبراً، لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه.

وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة؛ بل هو خبر من حيث المعنى، (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه «أَنْ» نحو: (تَسْمَعُ بِالْمُعْتَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)^(٣) ف«تسمع» مبتدأ، وهو في تأويل «سماعك»، وقبله «أَنْ» مقدرة، والذي حسن حلف «أَنْ» من «تسمع» ثبوتها في «أَنْ تراه»، قاله الموضح في شرح الشذور^(٤). والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطّرد، لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطّرد في باب التسوية، شاذ في غيرها^(٥).

(والمجرد) عن العوامل اللفظية (كما مطلق) للصريح المسؤول به، (٧١٠) والذي يمثّله المجرد) عن العوامل اللفظية [١٥٦] ما دخل عليه حرف زائد أو شبيهه، فالأول (نحو^(٦)): «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ» (ط/٣)، (و) نحو: (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره، ف«خالق»، و«حسبك» مبتدآن، وإن كانا مجرورين بـ«من»، والباء الزائدتين (لأن وجود) الحرف (الزائد كلا وجود. ومنه) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيويه) قوله تعالى: «(بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ)» (القصم ٦) ف«أَيْكُم» مبتدأ، والباء زائدة فيه، و«الْمَفْتُونُ» خبره، ولم يعمكس، لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر.

وعند الأخفش بالعكس^(٧)، ف«الْمَفْتُونُ» بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، وبـ«أَيْكُم»

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٦٩/١، وانظر حاشية يس ١٥٥/١.

(٢) في «ب»، «ط»: «أَنْذَرْتَهُمْ».

(٣) المثل في جمع الأمثال ١٢٩/١، ٤٢٠/٢، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧، ٩٨، والقاسم ص ٥٦، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، والستقصى ٣٧٠/١، وفصل المقال ص ١٣٥.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٩.

(٥) في حاشية يس ١٥٥/١-١٥٦: (قال النعماني في شرح التسهيل في باب القسم: لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدري شاذ في غيرها على الإطلاق، وإنما يكون شاذاً إذا لم يطرّد في باب، أما إذا طرّد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً، كالجمل التي يضاف إليها اسم الزمان، نحو: جئتكم حين ركب الأمير، أي حين ركوبه، و«هذا يوم ينفع الصادقين»، أي يوم تنفع الصادقين. فهذا مطّرد...).

(٦) سقط من «ب».

(٧) معاني القرآن للأخفش ٧١٢/٢.

خبر مقدم ، والباء بمعنى « في » لا زائدة . والمعنى على الأول : أيكم المفتون ؛ أي : المفتون . وعلى الثاني : الفتنة بأيكم ؛ أي : الجنون في أيكم .

(و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله ﷺ : (ومن لم يستطع فعله بالصوم)^(١) ، فـ « الصوم » مبتدأ مؤخر ، و « عليه » خبر مقدم ، والباء زائدة في المبتدأ . وقيل : « عليه » اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه ، و « الصوم » مفعول به ، والباء زائدة في المفعول . وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ ، فإن « عليه » إذا كان اسم فعل يكون نائباً عن « ليلزم » ، والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل . ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب ، والمراد هنا المخاطب ، وإنما جيء بالضمير غائباً على لفظ « من » ، ولأ [١٠٠/ب] فهو للمخاطب في المعنى ، قاله أبو إسحاق الجزري في نقله على مقرب ابن عصفور .

والثاني : وهو الذي يشبه الزائد ، نحو : [من الطويل]

١٣٥ — لَعَلَّ أَبِي الْفُؤَارِ مِثْلَكَ قَرِيبُ

ونحو : رَبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ ، فمجرور « لعل » و « رَبَّ » في موضع رفع بالابتداء ، لأن « لعل » و « رَبَّ » أشبهتا الحرف الزائد^(٢) في كونهما لا يتعلقان بشيء .

(والوصف) يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، (نحو : أَقَامَ هَذَا)^(٣) ، وما مضروب العمران ، وهل حَسَنُ الوجهان ، وهل

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب : الصوم لمن عاف على نفسه العزوبة ، برقم ١٨٠٦ ، وهو في كشف المشكلات ص ١١٥ ، وانظر تخريج المحقق فيه .

١٣٥- صدر البيت : (فقلت ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرة) ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦ ، والانتصاب ص ٧٦١ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، والدرر ٨٠/٢ ، ٣٤٨ ، وديوان العاني ١٧٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢ ، وشرح شواهد اللغني ص ٦٩١ ، ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) ، ٤٧٣/١١ (علل) ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ، وبلا نسبة في رصف المبان ص ٣٧٥ ، وشرح الأنعموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عليل ٤/٢ ، وكتاب اللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (لم) ، ومفسنن التليب ٣٧٧ ، (٢٨٦/١) ، ومع الفواص ٣٣/٢ ، ١٠٨ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٢ .

(٢) في « ب » : (الزيدان) .

(٣) قال الشافعي في الدرر ٨١/٢ : (اعتبار زيادتها من هذه الجهة أولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسي وهو الترجيح ، كثرتها من الحروف التي هي غير زائدة) . وانظر حاشية الصبان ١٨٩/١ ، ومصادر تخريج البيت .

أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ، وما قرشي أبوك . والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم : لا نولك أن تفعل ، فـ « نولك » مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائماً مقام الفعل ، وهو « ينبغي » و « أن تفعل » فاعل بـ « نولك » سد مسد الخبر^(١) ، وسيأتي في باب « لا » .

(وخرج) بقوله : خبر عنه أو وصف (نحو : نزال) ، [فإنه]^(٢) من أسماء الأفعال ؛ (لأنه) لا يخبر عنه ولا وصف ، فلا يكون مبتدأ ، ينسأ على [١٥٧] أن اسم الفعل لا عمل له من الإعراب ، وهو الأصح .

(و) خرج بقوله : رافع لمكتفى به (نحو : أقائم أبواه زيد ، فإن المرفوع بالوصف) وهو « أبواه » (غير مكفى به)^(٣) في حصول الفائلة مع قطع النظر عن « زيد » (فـ « زيد » مبتدأ مؤخر ، (والوصف خير) مقدم و « أبواه » فاعله .

(ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نفسي أو استفهام) عليهما ، وهل ذلك شرط في العمل ، أو في الاكتفاء ، بالفاعل عن الخبر قولان ، أرجحهما الثاني ، قاله في المغني^(٤) .

والنفي يشمل النفي بالخرف ، وبالفعل ، وبلاسم .

فالنفي بالخرف ، (نحو) قوله : [من الطويل]

١٣٦ - (خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمًّا) إذا لم تكونا لي عسى من أقاطع

(١) في حاشية الصبان ١٨٩/١ : « نول » وإن كان مصدرًا بمعنى تناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك تناوله ، قولك : مبتدأ ، وأن تفعل : نائب فاعله . وقول المصرح ومن تبعه : « أن تفعل » فاعله غير صحيح .

(٢) إضافة من « أ » .

(٣) في « أ » ، « ط » : (فإنه) .

(٤) في حاشية يس ١٥٧/١ : (أي فلا يحسن السكون عليه ، وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير ، أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد قليل : أقائم أبوه ، فإنه يكفي به ويحسن السكون عليه ، لأنه بمنزلة : أقائم أبو زيد) .

(٥) مغني اللبيب (٧٢٣) ٥٥٦/٢ .

١٣٦ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/١ ، وتغليص الشواهد ص ١٨١ ، والدرر ١٨٢/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٧٥ ، وشرح الأحموني ٨٩/١ ، وشرح السهيلي ٢٦٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٢١ ، ومغني اللبيب (٧٢٣) ٥٥٦/٢ ، والمفاسد النحوية ٥١٦/١ ، ومعجم المفاتيح ٩٤/١ .

[١٠١/فـ « ما » نافية ، و« واف » مبتدأ ، و« أنتما » فاعل مبدئ الخبر .

وفيه رد على الزنجشري وابن الحاجب^(١) حيث شرطوا أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً ، قاله الموضح في شرح الشذور^(٢) . وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستلزام .
والنفي بالفعل ، نحو : ليس قائم الزيدان ، فـ « قائم » اسم « ليس » ، و« الزيدان » فاعل بـ « قائم » مبدئ خبر « ليس » ، قاله ابن عقيل^(٣) .

والنفي بالاسم ، نحو : غير قائم الزيدان ، فـ « غير » مبتدأ ، و« قائم » مضاف إليه و« الزيدان » فاعل بـ « قائم » مبدئ خبر « غير » ، لأن المعنى ما قائم الزيدان ، فعومل « غير قائم » معاملة « ما قائم » قاله ابن عقيل أيضاً^(٤) .
والنفي في المعنى كالنفي الصريح ، نحو : إنما قائم الزيدان ؛ لأنه في قوة قولك : ما قائم إلا الزيدان .

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف والاسم .

فلاستفهام بالحرف (نحو) قوله : [من الطويل]

١٣٧- (أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ لَوْوَا ظَعْنًا) إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا

فـ « قاطن » مبتدأ ، مِنْ : قَطَنٌ بالمكان إذا أقام به ، و« قَوْمٌ سَلِمَى » فاعل مبدئ خبر ، و« الظعن » : السير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : كيف جالسُ العمران ، وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبراً فيه ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يغير عنه ، فكذا ما قلم مقلده ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١١٤- وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارِ دَانَ

(١) انظر قوله في كتاب الموضح على كتابة ابن الحاجب للخيبي ص ٤٨ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ ، وفي جمع المرفوع ٩٤/١ : (ومنع الكوفيون الضمير ؛ فلا يميزون إلا « أقالمان أنتما » بالمطابقة ، يجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع الفاعل السات مبدئ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا يتفصل منه الضمير ، ورد بالمساع) .

(٣) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

١٣٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/١ ، وتعليق الشمواهد ص ١٨١ ، وجواهر الأدب ٢٩٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأحمدي ٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨١ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٢ ، وللقاصد النحوية ٥١٢/١ .

١١٥- وَيَسْ وَكَاسَتْفَهُمُ الثَّنْيَى.....^(١)

وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ^(٢) (خلافاً للأخفش والكوفيين)^(٣) في إجارتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، (ولا حجة لهم في نحو) قول بعض الطائنين : [من الطويل]

١٣٨- (خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْعَبًا مَقَالَةً) لِهَبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

[١٠١/ب] (خلافاً للناظم) في شرح التسهيل^(٤) (وابنه) في شرح النظم^(٥) لجواز كون الوصف (وهو « خير ») (خيراً مقلداً) و« بنو لهب » ، مبتدأ مؤخرأ ، (وإنما صح الإخبار به) ، أي بـ « خير » مع كونه مفرداً (عن الجمع) ، وهو : « بنو لهب » ؛ (لأنه) أي « خير » (على) وزن (فعيل) و« فعيل » على وزن المصدر كـ « سهيل » ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأعطي حكم ما هو على زنته ، (فهو على حد : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ») [التحريم ٤/] . و« لَهَبٌ » بكسر اللام وسكون الهاء : حيٌّ من الأزده .

[١٥٨] فإن قلت : إذا جَوَزَ الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، فما سَوَّغَ الابتداء به وهو نكرة ؟ . قلت : عمله في المرفوع بعله ، وسيأتي

(١) يعني أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام ، نحو : ما قالتم الزيدان . وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته ، كـ « هل ، ومن ، وما » ، وأطلق في النفي ليتناول كل نائب يصلح لمباشرة الاسم حرفاً وهو « ما ، ولا ، وإن » ، وأشياء وهو « غير » ، وفعلأ وهو « ليس » . انظر توضيح المقاصد ٢٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/١ .

(٢) في شرح ابن النافس ص ٧٥ : (أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي ، كان الابتداء به قبيحاً ، وهو جائز على قبحه) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٧/٢ ، وحاشية الصبيان ١٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ .

١٣٨- البيت لرجل من الطائنين في تخليص الشواهد ص ١٨٢ ، وشرح ابن النافس ص ٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، ١٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩١/١ ، والبدور ١٨٣/١ ، وشرح الأحموني ٩٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢ ، ومع القوامع ٩٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٥) شرح ابن النافس ص ٧٥ .

أن العمل من جملة المسوغات . فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد ، وقد تخلف هنا ؟ . قلت : الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيبي عنه . وإلى موافقة الأخفش والكوفيين^(١) أشار الناظم بقوله :

١١٥-.....وقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَايَزَ أَوْ لَوْ الرَّشْدُ

(وإذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال . وجوب الابتدائية ، وجوب الخبرية ، وجواز الأمرين .

وذلك أنه إن (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية ، نحو : أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ) فـ « قائم » مبتدأ ، و « أخواك » فاعله سدّ مسدّ خبره ، ولا يجوز أن يكون « أخواك » مبتدأ مؤخرًا و « قائم » خبرًا مقدمًا ، لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وإن طابقه) ، أي طابق الوصف ما بعده (في غير الأفراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته ، نحو : أَقَاتِمَانِ أَخَوَاكَ ، وَأَقَاتِمُونَ أَخَوَاتِكَ) بالثلاث الفوقانية ، وأقام^(٢) الزيدون ، فالوصف فيهن خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ [١٠٢/١] مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ ، والمرفوع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الأفراد على اللغة الفصحى^(٣) ، ويجوز ذلك على غيرها ، ومسألة جمع التكسير نصّ عليها الشاطبي .

(وإن طابقه) أي الوصف ما بعده (في الأفراد) تذكيرًا وتانيًا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء ، (نحو : أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ) ، وأقامة أختك ، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر . ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبرًا مقدمًا ، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقط ، وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله :

١١٦-وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِيَرِ الْإِسْرَادِ طَبَقًا اسْتَفَرَّ

(وارتفاع المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد ،

(١) انظر حاشية الصبان ١٩٢/١ ، وحاشية يس ١٥٨/١ .

(٢) في « ب » : (أقيام) ، وفي « ط » : (أقام) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١ ، وشرح السهيل لابن مسالك ٢٧٢/١ ، وفي شرح ابن عقيل ١٩٩/١ : (ويجوز على لغة « أكلوني الرافعت » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل ألحق عن الخبر) .

وارتفاع الخبر بالمبتدأ (عند سيبويه^(١)) ، وإليه ذهب النازم فقال :

١١٧- وَرَفَعُوا مَبْتَدَأًا بِالْأَيْدِيَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمَبْتَدَأِ

فلذا قلت : زيدٌ أخوك ، فـ «زيد» مرفوع بالابتداء ، و«أخوك» مرفوع بـ «زيد» ، وصح رفعه به وإن كان جملداً لأن أصل العمل للطلاب^(٢) ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً ، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً [١٥٩] للجواب عمل فيه عند طائفة ، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل . واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو : القَائِمُ أبوه ضاحكاً^(٣) ، فلو كان رافعاً للخبر لأتى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر . وأجيب بأن [١٠٢/ب] الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له (لا) ارتفاعه (بسلامتداء) وهو قول ابن السراج^(٤) ، وصححه أبو البقاء . وحجة من قل به^(٥) أن الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتضى لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ، (ولا) ارتفاعه (بهما) ، أي بالابتداء والمبتدأ . وحجة من قل به أن الابتداء عمل ضعيف ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة ، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين .

(وعن الكوفيين^(٦) أقهما) ، أي المبتدأ والخبر (توافعا) ، فرفع كل منهما الآخر . وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر ، فكان كل واحد منهما عملاً في صاحبه ، كما أن «أيأ» الشرطية علمه في الفعل بعدها ، وهو عاملٌ فيها في نحو : « أَيَّأ مَا تَدْعُوا » [الإسراء/١١٠] .

وهذه الأقوال كلها ضعيفة . أما الأول : فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى ، نحو : زيدٌ أخوك ، فلو رفع «الأخ» بـ «زيد» كان رافعاً لنفسه بنفسه .

(١) الكتاب ١٢٧/٢ ، وانظر الأرتشاف ٢٨/٢ - ٢٩ ، والإتصاف ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مسلك ٢٦٩/١ - ٢٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وحاشية بهس ١٥٨/١ - ١٥٩ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ .

(٢) في «ب» : «ط» : (للطلب) .

(٣) في «ط» : (صاحبك) ، تحريف .

(٤) انظر كتابه الأصول ٥٨/١ .

(٥) يقصد المبرد . انظر شرح ابن النازم ص ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مسلك ٢٧٢/١ ، والمقتضب ١٢٦/٤ ، وحاشية الصبان ١٩٤/١ .

(٦) انظر الإتصاف ٤٤/١ .

وأما الثاني : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين .

وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد .

وأما الرابع : فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذا كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع .

واحترز بقوله : للإستناد عن الأعداد المسروقة ، نحو : اثنان ثلاثة ، فإنها وإن

تجردت فلا إستناد معها ، فليست مبتدآت . وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في [١/١٠٣] أول أحواله .

(فصل)

(والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدأ غير الوصف المذكور) في قوله : أو وصف رافع لمكتفى به ، (فخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) ، نحو : « زيد » من قولك : قام زيد ، (فإنه) وإن حصلت به الفائدة ؛ لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ، ومثله فاعل اسم الفعل ، نحو : [من الطويل]
 ١٣٩- هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ

 (و) خرج بقوله : غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور ، نحو :

« الزيدان » من قولك : أقام الزيدان ، فإنه وإن حصلت به الفائدة ، لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور ؛ بل مع مبتدأ هو [١٦٠] الوصف المذكور ، فلا يكون « الزيدان » خبراً ؛ بل فاعلاً سداً مسدداً الخبر ، وسلم الحد بعد ذلك للخبر ، بخلاف قول الناظم :
 ١١٨- وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَوْسُمُ الْفَائِئَةُ

 فإنه يرد عليه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف ، (وهو إما مفرد)^(١) ، وهو ما ليس جملة ، فيشمل المثني والجمع ، (وإما جملة) اسمية وفعلية .

وذكر ابن خروف في شرح الكتاب^(٢) أن الخبر ينقسم إلى نصف وسبعين قسمًا ، كلٌ منها يخالف صاحبه في حكم ما ، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ، ولذلك اقتصر الناظم

١٣٩- تمام البيت : (وهيئات هيئات العقيق وأعله وهيئات عيل بالعقيق نواصلة) ، والبيت خبرير في ديوانه ص ٩٦٥ ، والأشياء والنظائر ١٣٣/٨ ، والخصائص ٤٢/٣ ، والقر ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، ولسان العرب ٥٥٣/١٣ (هـ) ، والمقاصد النحوية ٧/٣ ، ٣١١/٤ ، وكتاب العين ٦٤/١ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٩٣/٢ ، ٨٧/٤ ، وعمسطة السلافي ص ٣٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ١٠٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥١٦ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٦ ، والمقرب ١٣٤/١ ، ومعجم الهوامع ١١١/٢ .

(١) في شرح ابن الناظم ص ٧٧ : (والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا) . وفي توضيح المقاصد

١٧٤/١ : (خلافاً لابن السراج في إثباته لا مفرداً ولا جملة ، وهو الظرف والجار والمجرور) .

(٢) اسم كتابه : (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب) . كشف الظنون ص ١٤٢٧ .

عليهما فقل :

١١٩- ومُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً

(والمفرد إما جامدٌ) ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في اللافة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ « زيد » فإنه لا يدل على معنى : زاد المَلُ زَيْدَةً ، وكـ « أسدٌ » إذا أراد به شجاع على رأي ، فإنه وإن كان في الاستعمال مُشْعِرًا بمعنى الفعل ؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في اللافة ، وهو « شَجَعَ » وكـ « صاحب » فإنه وإن كان مُشْعِرًا بمعنى « صَحَبَ » لكن لا بحسب القياس الاستعمالي ؛ بل بحسب القياس الأصلي [١٠٣/ب] وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال ، فكل من « زيد » و« أسد » و« صاحب » عندهم من قبيل الجوامد ، (فلا يتحمل ضمير المبتدأ ، نحو : هذا زيدٌ) ، وهذا أسد ، وهذا صاحبٌ ، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢١- وأُمْفَرَدُ الْجَامِدُ قَارِعٌ

(إلا إنَّ أَوَّلَ) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ ، (نحو : زيد أسد ، إذا أُريدَ به شجاع) عند جمهور البصريين^(١) ، فإن أُريدَ به التشبيه على إضمار الكاف ، أو أنه نفس الأسد مبالغة ، فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم . وذهب الكسائي من الكوفيين ، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقاً^(٢) ، سواء أَوَّلُ بِمَشَقِّ أم لا .

(وإما مشتق) ، وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في اللافة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ « قائم » فإنه دل على معنى « قَامَ » ، إذا أُخبرَ به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٦١]

١٢١- وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُشْتَكِرٍ

(نحو : زيد قائم) ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وهند قائمة ، والمهندان قائمتان ، والمهندات قائمات ، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ ، والألف في « قائمان » والواو في « قائمون » حرفان دالَّان على التثنية والجمع ، كما في « الرجلان » و« الزيدون » ، (إلا إن رفع) الْمُشْتَقَّ الاسم (الظاهر نحو : زيد قائم

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ .

(٢) كذا ذكر ابن عقيل في شرحه ٢٠٥/١ ، وقال : (والتقدير عندهم : زيد أخوك هو) . وانظر

أبواه) ، أو رفع الضمير البارز نحو : زيد قائم أنت إليه ، فإنه لا يحتمل ضمير المبتدأ ؛ لأنه لا يرفع فاعلين ، (ويرى الضمير المتحمل) ، بفتح الميم ، ويفصل (إذا جرى الوصف) الواقع خبراً (على) مبتدأ (غير مَنْ هو [I/١٠٤] له) في المعنى ، (سواء ألبس) الحال ، (نحو : غلام زيد ضاربه هو) ، فـ «ضاربه» وصف في المعنى لـ «زيد» ، لأنه هو الضارب للغلام ، وذلك (إذا كانت الهاء) المفعولة (لـ «الغلام») ؛ لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو «ضاربه» على «الغلام» لفظاً ؛ لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الضمير المستتر في «ضاربه» لثوهم السامع أن «الغلام» بحسب ظاهر [١٦٢] الإسناد إليه هو «الضارب لزيد» ، وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعاً لهذا اللبس ، فإن كانت الهاء لـ «زيد» فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى ، واستغنى عن إبراز الضمير ، (أم لم يلبس) الحال ، (نحو : غلام هند ضاربه هـي) ، فتاء التأنيث في «ضاربه» خارجة تدل على أن الوصف في المعنى لـ «هند» ، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصري التزم الإبراز مطلقاً طرداً للبس ، وجرى على ذلك الناطم فقال :

١٦٢- وَأَبْرَزْتُهِ مُطْلَقًا حَيْثُ نَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

(والكوفي إنما يلزم الإبراز عند الإلباس) خاصة (تمسكاً بنحو قوله :

[من البسيط]

١٤٠- قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها) وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدَثَانُ وَقَحْطَانُ

وجه التمسك^(١) به أن «قومي» مبتدأ أول ، و«ذرا المجد» مبتدأ ثان ، و«بانوها» خبر «ذرا المجد» ، و«ذرا المجد» وخبره خبر «قومي» والهاء عائدة على «ذرا المجد» والضمير العائد على «قومي» مستتر في «بانوها» ، فقد جرى الوصف وهو «بانوها» على «ذرا المجد» وهو في المعنى لـ «قومي» لأنهم «البانون» ، ولم يبرز الضمير المستتر في «بانوها» لأن اللبس مأثور ، فإن «الذرا» مبنية لا بانية ، ولو برز لقبيل على اللغة الفصحى : بانيهاهم ، لأن حكم [١٠٤/اب] ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر ، فيكون الوصف مفرداً كالفعل إذا أسند إلى جمع ، وعلى لغة أكلوني البراغيث : بَانُوهاهم^(٢) ،

١٤٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٩٦ ، وتحليل الشواهد ١٨٦ ، والدرر ١/١٨٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٧٨ ، وشرح الأشموني ١/٩٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٠٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨ ، وشرح الخواص ١/٩٦ .

(١) هذا التعليق على البيت نقله الشنيطي بتمامه في الدرر ١/١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) هي لغة طبرستان وأرد شوعه ، انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٦٨ .

ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون «فرا المجد» منصوباً بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : بانو فرا المجد بانوها .

و«النرا» : جمع ذروة ، وذروة الشيء أعلاه ، و«المجد» : الكرم ، و«بانون» : جمع بان ؛ اسم فاعل من بنى يبنى ، والأصل : بانيون ، أصل إعلال قاصون ، وحذفت النون للإضافة . وقل العيني^(١) : من «البون» بضم الباء وهو : الفضل والمزية ، يقل : بانه يهونه ويينه ، قاله الجوهري^(٢) . اهـ .

فإن أراد أنه^(٣) جملة فعلية ماضوية [ولو كان كذلك لاستدعي إثبات الألف في الخط بعد الواو كما في نظائره]^(٤) ، فالضمير هو الواو في «بانوها» ، إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز ، وإن أراد الوصف من : بان بيون أو يبين ؛ فقياسه : بانن بهمزة بعد الألف بدلاً من عين الفعل ، والجمع باننون لا بانون .

(والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرباط) يربطها بالمبتدأ^(٥) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٠- وإن تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْتَصِي اكْتَفَى بها.....

(نحو : ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإعلاء/١] إذا قُدِّرَ «هو» ضمير شأن (فـ «هو» مبتدأ ، و«الله أحد» جملة خبره ، وهي عنه في المعنى ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، أي : الشأن الله أحد ، [ولا [١٦٣] يكون ضمير الشأن الحاضر ، وإنما يكون ضمير غيبة مفسراً بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيتها ، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن ، وإن كان بلفظ التأنيث سمي قصة ، وقد يسمى بهما ، وأما [١٦٤] إذا قُدِّرَ «هو» ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو «الله» و«أحد» خبر بعد خبر أو بدل ، (ونحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾) [الأنبياء/٩٧] إذا قُدِّرَ «هي» ضمير قصة ، فـ «هي» مبتدأ ، و«شاخصة» خبر مقدم ، و«أبصار الذين كفروا» مبتدأ مؤخر ، وجملة «أبصار [١٦٥]

(١) شرح الشواهد للحميني ١٩٩/١ .

(٢) الصحاح ٢٠٨٢/٥ (بين) .

(٣) في «ب» : «(هـ)» .

(٤) ما بين القوسين سقط من «ب» ، «ط» ، والبرر ١٨٥/١ .

(٥) في حاشية يس ١٦٢/١ : (يفهم أن الرباط إذا وجد لا يضر ، وهو كذلك ، ولو قال : فلا يكون لها رباط كان صواباً) ، وانظر حاشية الصبان ١٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٩/١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من «ب» «(هـ)» .

الذين كفروا شاخصة» في موضع رفع خبر «هي»، وهي عينها في المعنى، أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة، فلا تحتاج إلى رابط. وأما إذا قُتر «هي» ضمير الأبصار كما قال الفراء^(١)، أو عماد أو تقدم مع الخبر على المبتدأ، والأصل: فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة؛ كما قال الكسائي، فلخبر مفرد، (ومنه) قول النخلم: ١٢٠- [١٦٤] (كَتَطَّقِي اللَّهَ حَسْبِي) ..

فـ «نطقي» مبتدأ، و«الله حسبي» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «نطقي»، وهي نفسة في المعنى؛ (لأن المراد بالنطق المنطوق به)، والمنطوق به هو «الله حسبي»، فلا يحتاج إلى رابط. والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة؛ بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة»^(٢)، قاله النعماني والمرادي^(٣).

(وإما غيره)، أي غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)، وإلى ذلك الإشارة بقول النخلم:

١١٩- ويأتي جملة حاوية معنى الذي سبقت له

(وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه)، أي بمعنى المبتدأ، (وهو) أي الاسم المشتمة عليه الجملة. (إما ضميره)، أي ضمير المبتدأ حل كون الضمير (مذكوراً)، وهو الأصل، (نحو: زيد قام أبوه). فجملة «قام أبوه» خبر عن «زيد»، والرابط بينهما إفاء. (أو مقدراً)، وهو إما مجرور أو منصوب.

فالأول: (نحو: السمن متوان بدرهم)، فـ «السمن» مبتدأ أول، و«متوان» مبتدأ ثان، وسوغ الابتداء به الوصف المخدوف، (أي) متوان (منه) و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ «من» المقدرة. [١٠٥/ب]

(و) الثاني: نحو (قراءة ابن عامر) وكل وعَدَ الله [١٦٥] الحُسْنَى (

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢.

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٢٠٣/٤ (كسر)، ولسان العرب (كسر). أي أحرهما مدحس لقاتلها والتصف ١٤، كما يدخر الكسر.

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٧/١، وذكره ابن هشام في معني اللب في بحث الجمل التي لا عمل لها من الإعراب.

[الحديد/١٠] برفع « كلَّ » في سورة الحديد^(١) ، فـ « كلَّ » مبتدأ ، وجملة « وعد الله الحسنى » من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ ، والرابط بينهما الضمير المقتدر المنصوب بـ « وعد » على أنه مفعوله الأول ، (أي : وعده) الله .

(أو إشارة إليه) ، أي إلى المبتدأ ، (نحو : ﴿ وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف/٢٦] إذا قنر « ذلك » مبتدأ ثانياً لا تابعاً لـ « لباس ») ، فـ « لباس » مبتدأ ، و« التقوى » مضاف إليها ، و« ذلك » مبتدأ ثانٍ ، و« خير » خبره ، وهو وخبره خبر الأول ، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ .

وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة للبعيد^(٢) . وردّ بقوله ﷺ : ﴿ إِنْ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ ﴾ الآية ... [الإسراء/٣٦] .

أما إذا قنر « ذلك » تابعاً لـ « اللباس » على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت عليه خلافاً للفارسي ومن تبعه^(٣) ، لأنّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت^(٤) كما قلّ الخوفاً فلنخبر حينئذ مفرد .

(قال الأخفش^(٥) : أو غيرهما) ، أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بمعنى ، (نحو : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾ الآية) ، وتعلمها ﴿ وَأَقْلَمُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف/١٧٠] ، فـ « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون الكتاب » صلة « الذين » ، وجملة « وَأَقْلَمُوا الصَّلَاةَ » معطوفة على الصلة ، وجملة « إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعنى ، فإنّ « المصلحين » هم « الذين يمسكون بالكتاب » في المعنى .

وردّ بمنع كون « الذين » مبتدأ ؛ بل هو مجرور بالعطف على « الذين يتقون » [من قوله : ﴿ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف/١٦٩]]^(٦) ، ولئن سلم فالرابط

(١) الرسم الصحفي (كلَّ) بالنصب ، وانظر الإنحاف ص ٤٠٩ ، والنشر ٣٨٤/٢ . وفي حاشية بسى ١٦٥/١ : (أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي « فضل الله المحاهدين » مساوية بين الجماعين في الفعلية ، بل بين الجملة ، لأن بعده « وفضل الله المحاهدين » وهذا مما أغفلوه ؛ أعني الترحيح ؛ باعتبار ما يعطف على الجملة ، قاله في المغني) .

(٢) انظر قوله في الارتشاف ٥٠/٢ .

(٣) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (وتبعه أبو البقاء وجماعة) .

(٤) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت) .

(٥) في معجم المراجع ٩٨/١ : (ووافق ابن عصفور الأخفش ، كما جاء ذلك في الموصول) .

(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل و« ب » ، وهو ثابت في « ط » .

العموم، لأن « المصلحين » أعمّ من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أي : منهم ، أو الخبر محذوف ، والجملة قبله دليله ، والتقدير : مأجورون ، قاله في المغني ^(١) .

(أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) ، أي بلفظ المبتدأ ، (ومعناه نحو : « الْحَقَّاقَةُ * مَا الْحَقَّاقَةُ ») [خاتمة ١-٢] فـ « الخاتمة » الأولى [١٠٦/١] مبتدأ ، و « ما » اسم استفهام مبتدأ ثان ، و « الخاتمة » الأخيرة خبر « ما » الاستفهامية ، و « ما » وخبرها خبر « الخاتمة » الأولى ، والرابط بينهما إعلنة المبتدأ بلفظه ومعناه .

(أو) تشتمل الجملة (على اسم أعمّ منه) ، أي : من المبتدأ ، (نحو : زيد نعم الرجل) ^(٢) ، فـ « زيد » مبتدأ ، و « نعم الرجل » خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في « الرجل » الشامل لـ « زيد » .

(و) نحو (قوله) وهو الرملح ابن ميلة : [من الطويل]

١٤١- أَلَا لَيْتَ شِيعَرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا)

فـ « الصبر » مبتدأ ، و « عنها » متعلق به ، و « لا » نافية ، و « صبرا » اسمها مبني معها على الفتح ، والخبر محذوف تقديره « لي » ، وجملة « لا صبر لي » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم « لا » لأن النكرة النافية تفيد العموم ، والمطرود من هذه الروابط هو الضمير لا غير . أمّا الإشارة فلأنه لا يقل : زيد قام هذا ، والزيدون خرج أولئك . وأمّا إعلنة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رقه . وأمّا إعلنة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نصّ سيبويه على ضعفه ^(٣) ، وهو مخصوص بموضعين ، [١٦٦] أحدهما : أمّا العبيد فذو عيبين ، وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : « الْحَقَّاقَةُ * مَا الْحَقَّاقَةُ » [خاتمة ١-٢] قاله

(١) مغني اللبيب (٦٥٠) ، وانظر حاشية بس ١٦٥/١ .

(٢) في حاشية بس ١٦٥/١ : (قال الدنوشري : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق . قال ابن الحاجب : وهذا غلط ، لأنما تقطع أن المتكلم بقوله : « نعم العبد صهيب » لم يقصد مدح جميع من في العالم ، وإنما قصد مدح هذا الفاعل للمذكور ، فحتمل للعموم غلط . وفي الباب : أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم ينتج إلى ضمير نحو : زيد نعم الرجل) .

١٤١- البيت لاثن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ ، والأخاني ٢٣٧/٢ ، والحامسة البصرية ١١١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١ ، والدرر ١٨٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٦/٢ ، والقاصد النحوية ٥٢٣/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨/٧ ، وتوضيح المسالك ١٩٩/١ ، والكتاب ٣٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٥٠١/٢ (٦٥١) ، وجمع المرفوع ٩٨/١ .

(٣) الكتاب ٦٢/١ .

وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة ١/ ٢-٢] قاله الشاطبي . وأما العموم فلأنه لا يجوز : زيد ملت الناس ، وزيد نعم الرجل ، وهند نعمت النساء ، وأما :

..... فَلَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

فمن باب : أمّا العبيد فذو عيبٍ ، فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه ، وليس العموم فيه مراداً ، إذ المراد أنه : لا صبر له عنها ، لا أنه لا صبر له عن كل شيء ، قاله في المغني^(١) .

(١) مغني اللبيب ٥٠١/٢ (٦٥١) .

(فصل)

(ويقع الخبر ظرفاً ، نحو « **وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ** » [الألف/٤٢] ، ومجروراً [١٠٦/ب] نحو : « **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ») [القائمة/٢] . وشرطهما أن يكونا تَمَيَّنَ كما مثل ، فلا يجوز : زيد مكاناً ، ولا زيد بك ، لعدم الفائدة ، ويتعلقان بمحذوف وجوباً ، ثم قيل : الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما ، والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقاً على المبتدأ ، وقيل : هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر ، واختاره الرضي^(١) والسيد عبد الله . (والصحيح) عند الموضح تبعاً لطائفة (أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) ، لا هما ، ولا مع متعلقهما .

واختلف في تقديره . فقل الأخفش والفارسي والزخشري تقديره : كان أو استقر . وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف وعمل المجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

(و) الصحيح عند جمهور البصريين^(٢) (أن تقديره : كائن أو مستقر ، لا كان أو استقر) . وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح^(٣) ، ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل ، نحو : أمّا في الدار فزيد ، « **إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا** » [يونس/٢١] لأن « **أَمَّا** » لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، ولأن « **إِذَا** » الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح .

وقد الموضح في المغني^(٤) : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ؛ بل بحسب المعنى . انتهى . وإليه يرشد قول الناظم :

(١) شرح الرضي ٢٤٣/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢١١/١ .

(٤) مغني اللبيب ٤٤٥/٢ (٥٨٤) .

١٢٣- وَالْخَبَرُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ نَاسِبِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَفْرَ
 وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير . ثم اختلفوا فقال ابنا
 طاهر وخروف : الناصب هما [١٠٧/١] الابتداء ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد
 أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، نحو : زيد عندك . وقال الكوفيون : الناصب هما معنوي وهو
 كونهما مخالفين للمبتدأ^(١) .

قل في المغني^(٢) : ولا معمول على هذين القولين . (و) على القول بأن هما
 متعلقا محذوفان فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل) منه (إلى الظرف والجرور) ،
 وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

١٤٢- فَإِنْ يَكُ جُثَمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ (فَإِنْ فُرَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ)
 وجه الدلالة منه أنَّ « أجمع » مرفوع لا يصلح أن يكون توكيذاً لـ « فُرَادِي »
 ولا لـ « الدَّهر » ، لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد
 والحذف متنافيان ، ولا لاسم « إِنَّ » على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب
 للمحل قد زال بدخول الناسخ ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيذاً للضمير
 المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ، ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو « الدهر » فإنه جائز
 في الضرورة^(٣) .

وقيل : لا ضمير في الظرف والجرور مطلقاً تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حُذف
 مع المتعلق ، وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه^(٤)
 والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه ؛ واستدل [١٦٧] على
 ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد ، وأن يُعطف عليه ، وأن يُبدل منه ، كما
 يفعل ذلك مع المتأخر ، انتهى .

(١) شرح التسهيل ٣١٤/١ .

(٢) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ (٥٨٥) .

١٤٢- البيت بجميل بثنية في ديوانه ص ١١١ ، وعزارة الأدب ٣٥٩/١ ، والذوق ١٩٠/١ ، والسلمط ص
 ٥٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٥/١ ، ولكثر عزة في ديوانه ص ٤٠٤ ،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/١ ، وشرح الأسمون ٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٤٤٢/٢ (٥٧٩) ،
 وجمع المراجع ٩٨/١ .

(٣) هذا التعليق على البيت نقله الصبان بتصريف في حاشيته ٢٠٠/١ .

(٤) الكتاب ١٤٥/٢ .

ولك أن تقول : إنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالأجنبي ، ولا يلزم [١٠٧/ب] منه عدم وجود المتبوع ، فلا يتم التقريب .

(ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني ، نحو : زيد خلفك ، والخبر أمرك ، ولا يخبر (بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحدث غير مستمر ، (نحو : الصوم اليوم والسفر غدًا) ، فإن كان الحدث مستمرًا امتنع الإخبار به عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم الفائدة . (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات ، نحو : زيد اليوم) ، والفرق أنَّ الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ، (فإن حصلت فائدة جاز) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات ، وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ عامًا ، والزمان خاصًا) إنما بالإضافة ، (نحو : نحن في شهر كذا) ، فـ « نحن » مبتدأ ، وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم ، إذ لا يختص بتكلم دون آخر ، و « في شهر كذا » خبره ، وهو خاص بالضاف إليه . وإما بالوصف نحو : نحن في زمان طيب . (وأما نحو : الورد في أيار) ، بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف ، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي ، (واليوم حُرَّ والليلة المهلال) ، ينصب « اليوم » و « الليلة » ، (فـ) التأويل فيها واجب بتقدير [١٦٨] مضاف كما قاله الفارسي ، و (الأصل : خروج الورد) في أيار ، (و) اليوم (شرب حُر و) الليلة (رؤية المهلال) ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى ، لا عن اسم الذات ، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن [١٠٨/أ] الطراوة وجماعة^(١) ، ووافقهم الناظم^(٢) فقال :

١٢٤- وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جَسْمٍ وَإِنْ يُفَسَّدَ فَخَبَرًا
والصحيح المنع مطلقًا ، وما ورد من ذلك فيؤول .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

(٢) انظر التسهيل ص ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ .

(فصل)

(ولا يتبدأ بنكرة) لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً (إلا إن حصلت) به (فائدة ، كأن يُخبر عنها بمختص) بما يصلح للإخبار عنه ، (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه ، وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسوية . والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يُخبر عنها بظرف مختص ، والتقديم إنما هو لرفع لباس الخبر بالصفة ، وصرح بذلك في المغني^(١) .

فالظرف (نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾) [٢٥/ق] ، والمجرور نحو : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة / ٧] ، فـ «مزيد» و«غشاة» مبتدآن ، وهما نكرتان ، وسوغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختص بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٥- ولا يجوز الابتداء بالنكرة مَا لَمْ تُفَيْدْ كَيْفَ زَيْدٍ نَجْمَةٌ
وهو مثله لما يجوز ، (ولا يجوز : رجل في الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معاً ، (ولا) يجوز : (عند رجل مال)^(٢) لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه^(٣) ، (أو) كانت (تملو نفياً ، نحو : ما رجل قائم) ، ومثله في النظم بقوله :

١٢٦- فَمَا خِلْ لَنَا

فـ «رجل» و«خل» مبتدآن ، وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما ، وبذلك تحصل الفائدة ، لأن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرّف بـ «أل» الاستغرافية [١٠٨/ب] .

(١) مغني اللبيب (٦١١) .

(٢) في «ط» : (ماله) ، تحريف .

(٣) في حاشية «صان» ٢٠٤/١ : (المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والضاف إليه في الطرف ، والمسند إليه في الجملة صليحاً للإخبار عنه ، قاله الشمين) .

(أو) تلو (استفهاماً، نحو: ﴿إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل/٦٠-٦٤]، ومثله في النظم بقوله:

١٢٦- وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ

فـ «إله» و«فتى» مبتدآن، وسوَّغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائضة، لأن الاستفهام سؤال عن غير [١٦٩] معيَّن يطلب تعيينه في الجواب، فأشبهه العموم الخاص. وفيه ردٌّ على ابن الحاجب حيث قل في شرح منظومته: إن الاستفهام المسوَّغ للابتداء هو الحمزة المعلقة بـ «أم»، نحو: أرجل في الدار أم امرأة. (أو تكون موصوفة سواء ذكراً)، أي الموصوف والصفة، (نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة/٢٢١])، فـ «عبد» مبتدأ وهو نكرة، وسوَّغ الابتداء به وصفه بـ «مؤمن» لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

وقل ابن الحاجب: المسوَّغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم^(١)، و«خير» خبر المبتدأ، ومثله الناظم بقوله:

١٢٦- وَدَجَلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

(أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف، (نحو: السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدِرْهَمٍ، ونحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَفْسَهُمْ﴾ [آل عمران/١٥٤])، فـ «متوان» و«طائفة» مبتدآن، وسوَّغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفاً بصفة محذوفة، (أي: متوان منه، وطائفة من غيركم)، بدليل: ﴿يَقْتَسِي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران/١٥٤]، وفيه ردٌّ على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الخلل، كما قاله في المغني^(٢). (أو) حذفت (الموصوف)، وذكرت الصفة (كالخديث: سَوَاءٌ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءٍ عَقِيمٍ)^(٣)، فـ «سواء» بالذَّ، مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف، (أي امرأة سواء)، فحُذِفَ [١٠٩/١] الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، و«ولود» صفة ثانية لـ «امرأة» و«خير» خبر المبتدأ.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١ - ١٨٥.

(٢) مغني اللبيب (٦١٣).

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وقال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وأشار إليه بالضعف، فيض القدير ١١٤/٤. وقال ابن الأثير في النهاية ٤١٦/٢: «سواء»: (أخرج الأزهري عن النبي ﷺ، وأخرجه غيره عن عمر). وفي حاشية يس ١٦٩/١: (قال الدنورشي: ذكره في الإحياء بلفظ: سواء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في ترجمته: أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده).

(أو) كانت النكرة (عاملة [عمل الفعل] ^(١))، كالحديث: «أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة» ^(٢)، فـ «أمر» و«نهي» مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في عمل ажروز بعدهما، لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله، ومثله الناظم بقوله:

١٢٧- وَرَغْبَةُ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ.....

(ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة)؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه الجبر، (كالحديث: «خمس صلوات كتبهن الله») على العباد في [اليوم والليلة] ^(٣)، فـ «خمس» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه عاملاً في المضاف إليه، ومثله الناظم بقوله:

١٢٧- وَعَمَلٌ بِرٌ يَزِينُ.....

ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود، وإلا ورد على الظرف واجروز: عند الناس درهم، وفي الدنيا رجل، وعلى النفي: ما حار ناطق، وعلى الاستفهام: هل امرأة في الأرض، وعلى الموصوف: رجل ذكر واضح، وعلى العمل: شرب للماء نافع، وغلان إنسان [١٧٠] موجود، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائلة، مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة.

(ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضح (ما أشبهها) في المعنى، فيقاس على ﴿لدينا (مزيد)﴾ [٣٥/٣]، ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ [البقرة/٦] (نحو: قَصَدَكَ غَلَامُهُ رجل، و) على: ﴿إله مع الله﴾ [النمل/٦٠-٦٤] نحو: (كم رجلاً في الدار و) على: ما رجل في الدار، نحو (قوله: [من البسيط]

١٤٣- لَوْلَا اضْطِجَارٌ لِأَوْدَى كُلِّ ذِي مِقَةٍ) لَمَّا اسْتَقَلْتُ مَطَابِعَهُنَّ لِلظُّعَنِ

(و) على ﴿وَلَتَجِدَنَّ مَؤْمِنِينَ خَيْرًا﴾ [البقرة/٢٢١] نحو: (رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، بالتصغير [١٠٩/ب]. وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع، نحو: قائم الزيدان، عند من لا يشترط الاعتماد، وإنما قيست عليها (لشبه الجملة)، وهي: قَصَدَكَ غَلَامُهُ

(١) ما بين القوسين إضافة من «ط».

(٢) صحيح مسلم ٤٩٩/١، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦)، باب ١٣: استحباب صلاة الضحى.

(٣) ما بين القوسين إضافة من «ط». وانظر الموطأ ١٢٣/١.

١٤٣- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٣، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، والدرر ١٩٣/١، وشرح الألفحوي ٩٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١، والمقاصد النحوية ٥٣٢/١، وجمع المراجع ١٠١/١. أودى: هلك. كل ذي مقة: كل ذي عجة. استقلت: نهضت. الظعن: الرحيل والسفر.

رجلٌ (بالظرف والجرور) ، في التقديم والاختصاص بالمعمول ، (و) لثبه (اسم الاستفهام) وهو : « كم » (بالاسم المقرون بحرفه) وهو : « إله » ، (و) لثبه (تالي لولا) وهو : « اصطيبار » (بتالي النفسي) وهو : « رجل » في : ما رجل ، (و) لثبه (المصغر) وهو : « رجيل » (بـ) الاسم (الموصوف) وهو : « لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ » ، لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر ، هكذا ثبت في بعض النسخ ، وفيه لفٌ ونشْرُ مرتب وهو [أخص من قول الناظم :

١٢٧- وَلْيُقَاسَ مَا لَمْ يُقَلْ]^(١)

ولم يذكر مسوِّخ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعاً للنظم ، ومن ذلك التسويغ بالنعته نحو قوله ﷻ : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ [العل/ ٤٧] ، ذكره الموضح في شرح بانث سعاد^(٢) .

(١) سقط ما بين القوسين من « ب » .

(٢) قال الموضح في شرح بانث سعاد ص ١٢٤ : (ونظروها الجملة التي بعد « قوم » ، في قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ ، « بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ » ، وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صلاته) .

(فصل ———— ل)

(وللخير ثلاث حالات : إحداها : التأخير ، وهو الأصل) . وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله :

١٢٨- والأصلُ في الأخبار أن تؤخَّرًا

لأن المبتدأ محكوم عليه ، فحقه التقديم ليتحقق تعقله ، فيكون حق الخبر التأخير ،
لأنه محكوم به (كـ « زيد قائم » ويجب) تأخير الخبر (في أربع مسائل :

إحداها : [١٧١] أن يُخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو)
نكرتين (متساويتين) في التخصيص ، (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر ، فللعرفتان
(نحو : زيد أخوك) ، فإن كلاً من هذين الجزأين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر ، ويختلف
المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب [١٧٢]
اتصافه بأنه [١١٠] أخو المخاطب ، وأردت أن تعرفه ذلك قلت : زيد أخوك ، ولا يصح
لك أن تقول : أخوك زيد ، وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تُعينه
عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك . هذا هو المشهور . وقيل : يجوز
تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً . وقيل : إن كان أحدهما مشتقاً فهو الخبر وإن تقدم ،
نحو : القائم زيد . وقيل : إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ، نحو : هذا زيد ، وإن استويا في
الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم ، نحو : ﴿ الله ربنا ﴾ [الثوري ١٥] ، قاله في المغني ^(١) .

(و) النكرتان المتساويتان ، نحو : (أفضل منك ، أفضل مني) ، فإن كل واحد
من هذين الوصفين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر لعمله في الجورور بعده ، فإذا جعلت « أفضل
منك » مبتدأ ، و « أفضل مني » خبره امتنع تقديم الخبر لثلاث توهم ابتدائيته ، فينعكس
المعنى لعلم القرينة ^(٢) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٩- فامتعه حين يستوي الجزآن عرقاً وتكرراً عابئاً بيان

(١) مغني اللبيب ٤٥٢/٢ (٥٨٨ - ٥٨٩) .

(٢) هذا على مذهب الجمهور . انظر حاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(بخلاف) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية . فالأول نحو : (رجل صالح

حاضر) ، فإن القرينة اللفظية [١٧٣] وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت . والثاني نحو : (أبو يوسف أبو حنيفة) ، فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن « أبو يوسف » مبتدأ ، لأنه مشبه ، و« أبو حنيفة » خبره ، لأنه مشبه به تقدم أو تأخر ، (وقوله : [من الطويل]

١٤٤- بَنُوْنَا بَنُوْنَا أَبْنَانَا وَبَنَاتَانَا بَنُوْنُ أَبْنَاءَ الرَّجُلِ الْإِسَاعِي
فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء ، ف« بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، و« بنونا » خبر مقدم ، (والمعنى : بنو أبنائنا مثل بنينا) ، هذا على حقيقة التشبيه ، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ، وخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاعذ فيه حيثئذ . و« بناتنا » مبتدأ أول ، و« بنوهن » مبتدأ ثان ، و« أبناء الرجل » خبر الثاني^(١) ، وهو وخبره خبر الأول ، و« الأبعد » نعت « الرجل » .

المسألة (الثانية) : مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يخالف اليأس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر ، (نحو : زيدٌ قامَ) ، أو يقومُ ، فلو قمم والحالة هذه ، وقيل : « قام أو يقوم زيد » لالتبس المبتدأ بالفاعل ، (بخلاف) ما إذا كان الخبر صفةً ، نحو : (زيدٌ قائمٌ ، أو) كان فعلاً رافعاً لظاهر أو لضمير بارز ، فالأول نحو : زيدٌ (قام أبوه) ، والثاني نحو : (أخواك قاما) على اللغة الفصحى ، فلا ليس فيهن ، فيجوز تقليد^(٢) ، فنقول : قائمٌ زيدٌ ، وقام أبوه زيدٌ ، وقاما أخواك ، وهذا التقييد لا يذم منه في قول الناظم :

١٣٠- كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ

١٤٤- أليت للفرزدق في حزانة الأدب ٤٤٤/١ ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤١/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/١ ، وغلبيش الشواهد ١٩٨ ، والحيوان ٢٣٠/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ ، وشرح الأحموي ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، ومغني اللبيب ٤٥٢/٢ ، ومعجم المراجع ١٠٢/١ .

(١) في « ط » : (خبر المبتدأ الثاني) .

(٢) في الارتشاف ٤١/٢ : « الإجازة منذهب الأخفش والمرد ، أما من منع فهم باقي البصريين » . وانظر شرح ابن عقيل ٢٣٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ .

المسألة (الثالثة: أن يقترون) الخبر (بـ «إلا» معنى نحو: «إِنَّمَا أَنْتَ لِذِيئِرٍ» (عهد/١٢)، فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بـ «إلا» معنى، إذ^(١) التقديم: ما أنت إلا نذير، (أو) يقترون بـ «إلا» (لفظاً نحو: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» (آل عمران/١٤٤)، فلا يجوز تقديم الخبر لِمَا مَرَّ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٣٠..... أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ مَتَّحَصِرًا

(فأما قوله)، وهو الكميته بن زيد: [من الطويل]

١٤٥- فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ (وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْنَى فَضْرورية)، لانه قُتِمَ الخبر المقرون بـ «إلا» لفظاً، والأصل: وهل المعنوك إلا عليك^(٢)، ولا يجوز أن يكون «المعنوك» مرفوعاً على الفاعلية بالجاء والمجرور قبله لاعتماله على الاستفهام، لأن «إلا» مانعة من ذلك، فكما يقل: هل إلا قُتِمَ زيد، لا يقل: هل إلا في الدار زيد، من باب أولى.

المسألة (الرابعة): عما يجب فيه تلخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه)، بأن يكون له صدر الكلام، (نحو: ما أحسن زيداً)، فـ «ما» مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب، و«أحسن زيداً» خبره، (و: مَنْ في الدار)، فـ «مَنْ» اسم استفهام مبتدأ، و«في الدار» خبره، (و: مَنْ يَقُمُ أَقْمُ مَعَهُ)، فـ «مَنْ» اسم شرط، وهو مبتدأ، و«يقم» خبره على الأصح، وقيل: الجواب، وقيل هما، (و: كَمْ عبيد لزيد) فـ «كَمْ» مبتدأ، وهي خبرية، و«عبيد» مضاف إليه، و«لزيد» خبر «كَمْ»، فلخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير، وهو في الأول فعل ماضٍ، وفي الثاني جار ومجرور، وفي الثالث فعل مضارع، وفي الرابع جار ومجرور، والمبتدأ فيها لازم الصدر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٣١..... أَوْ لَازِمُ الصُّنْدَرِ

(١) في «ب»: (والتقدير).

١٤٥- آية للكمية في تلخيص الشواهد ١٩٢، والدرر ١٩٥/١، وسر صناعة الإعراب ١٣٩/١، والمقاصد النحوية ٥٣٤/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤٢/٢، وأوضح المسالك ٢٠٩/١، وشرح ابن الناظم ص ٨٣، وشرح الأشموني ٩٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٥/١، وشرح السهيل ٢٩٨/١، ومعجم المصاحف ١٠٢/١.

(٢) في المقاصد النحوية ٥٣٤/١: (الاستشهاد به على جواز تقديم الخبر المحصور بـ «إلا» للضرورة، وإنما كان حقه أن يقول: وهل النصر يرجى إلا بك، و: هل العول إلا إليك). وانظر الدرر ١٩٥/١ حيث نقل ذلك القول.

(أو مشبهًا به) ، أي [١٧٤] بما يستحق التصدير ، (نحو : الذي يأتيني فلته درهم) ، فـ «الذي» مبتدأ ، وهو اسم موصول ، و«يأتيني» صلته ، وجملة «فلته درهم» خبره ، وهو واجب التأخير ، (فإن المبتدأ [١١١/ب] هنا) وهو «الذي» (مشبه باسم الشرط لعمومه) وإبهامه ، (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو «يأتيني» ، (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببًا) لما بعده ، وهو جملة الخبر كما أن الشرط سببٌ للجواب ، (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتفيد التنصيص على أن استحقاق «الدهرم» مسبب عن الإتيان ، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار .

(أو) يكون مستحقًا للتصدير (بغيره) ، وذلك الغير الذي له الصدر (إما) أن يكون (متقدمًا عليه) أي على المبتدأ ، (نحو : لرئيس قائم) ، فـ «زيد» مبتدأ ، و«قائم» خبره^(١) ، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء ، وهي مانعة من تأخيرها ، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣١- أَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لِإِنِّي لَأَمُ ابْتَدَأَ

(فأما قوله) وهو رؤية : [من الرجز]

١٤٦- (أَمْ الْخُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ) تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِمَقْلَمِ الرُّقْبَةِ

(فا) للام داخلية على مبتدأ محذوف ، و«لتقدير : هي^(٢) عجوز» ، والجملة خبر «أم الخليس» ، ولا يتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة ، بخلاف المفرد ، (أو) لا حُتِفَ (واللام زائدة ، لا لام الابتداء) كقوله : [من الكامل]

(١) في الأصل : «زيد قائم ، مبتدأ محذوف» .

١٤٦- الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح الفصل ١٣٠/٣ ، ٢٣/٨ ، وله أو لعترة بسن عروس في خزائن الأدب ، ٣٢٣/١٠ ، والدرر ٢٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، والقصائد النحوية ٥٣٥/١ ، ٢٥١/٢ ، وبلا نسية في لسان العرب ٥١/١ (شهر) وجمهرة اللغة ص ١١٢١ ، وتساج العروس ١٦٩/٣ (شهر) ، (لوم) ، والارتشاف ١٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٠/١ ، وتخلص الشواهد ص ٣٥٨ ، والمخني للبيان ١٢٨ ، ووصف الباني ص ٣٣٦ ، وصر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، وشرح ابن الناطم ص ١٢٤ ، وشرح الأعمامي ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٩/١ ، ٣٠/٢ ، وشرح الفصل ٥٧/٧ ، ومعني اليب ٢٣٠/١ ، ٢٣٣ ، ومع الفواعل ١٤٠/١ .

(٢) في الأصل : «كل» ، تحريف .

١٤٧- خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْبَلِي الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

وَيُضْعِفُ التَّقْدِيرَ الْأَوَّلُ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ لَامِ التَّوَكُّيدِ وَحَلْفِ الْمَبْتَدَأِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ مُتَنَافِلَيْنِ ، وَيُضْعِفُ التَّقْدِيرَ الثَّانِي ^(١) أَنَّ زِيْلَةَ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ خَاصَّةٌ [١/١١٢] بِالشَّعْرِ ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ ^(٢) . وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ فَدَعَوَى الزِّيْلَةَ أَوَّلَى مِنْ دَعَوَى الْحَلْفِ ، لِثَلَا يَجْتَمِعُ التَّوَكُّيدُ وَالْحَلْفُ ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، (أَوْ) يَكُونُ ذَلِكَ الْغَيْرِ الَّذِي فِي الْمَصْدَرِ (مُتَأَخِّرًا عَنْهُ) ، أَيِ عَنِ الْمَبْتَدَأِ بَأَنَّ يَكُونُ مَا فِي الْمَصْدَرِ مُضَافًا إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ ، (لِحَوْ : غَلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ) ، فـ « غَلَامٌ » مَبْتَدَأٌ ، وَ« مَنْ » اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَ« فِي الدَّارِ » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، (وَغَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ) ، فـ « غَلَامٌ » مَبْتَدَأٌ ، وَ« مَنْ » اسْمٌ شَرْطٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَ« يَقُمْ » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَ« أَقْمَ مَعَهُ » جَوَابُ الشَّرْطِ ، (وَ : مَالٌ كَمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ) ، فـ « مَالٌ » مَبْتَدَأٌ ، وَ« كَمْ » خَبَرِيَّةٌ مُضَافٌ إِلَيْهَا ، وَ« رَجُلٌ » تَمْيِيزُهَا مَخْفُوضٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ، وَ« عِنْدَكَ » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .

وحاصل ما أتى به [من أمثلة] ^(٣) ما يستحق التصدير سبعة أضرب ^(٤) : ما التعجبية ، وَمَنْ الاستفهامية والشرطية ، وَكَمْ الخبرية ، والموصول الذي في خبره الفاء ، ولَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَا فِي الْمَصْدَرِ وَيَقِي عَلَيْهِ ضَمِيرُ الشَّانِ لِحَوْ : [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ] ^(٥) [الإعراف/١] فَإِنَّهُ يَلْزِمُ صَدْرَ الْكَلَامِ ، وَالْإِخْبَارَ بِالْجَمْلِ وَإِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ^(٦) .

١٤٧- أَلَيْتَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي عَزَائِلِ الْأَدَبِ ٣٢٣/١٠ ، وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ص ٣٧٨ ، وَشَرْحُ الْأَمْثَلِيّ ١٠٠/١ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢٣٧/١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٥٨/١ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٥١٠/١ (شَهْرَب) ، وَالْمُقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ٥٥٦/١ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْأَوَّلُ » .

(٢) مَعْنَى اللَّيْبِ ٢٣٨/١ .

(٣) سَقَطَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) انْظُرِ الْإِرْتِفَافَ ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٥) سَقَطَ مِنْ « أ » ، « ب » ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي « ط » .

(٦) فِي الْإِنْصَافِ ٦٥/١ : « ذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ، مَفْرَدًا كَسَالِ أَوْ جُمْلَةً ، فَالْمَفْرَدُ لِحَوْ : قَاتِمُ زَيْدٍ ، وَذَاهِبُ عَمْرٍو ، وَالْجُمْلَةُ لِحَوْ : أَبُوهُ قَاتِمُ زَيْدٍ ، وَأَخُوهُ ذَاهِبُ عَمْرٍو . وَذَهَبَ الصَّرِيونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقَدُّمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ، الْمَفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ » ، وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

(الحالة الثانية : التقدّم : ويجب في أربع مسائل) أيضًا : وفي غالب النسخ إسقاطُ الحالة الثانية التقدّم ، وإنهت^(١) : ويمتنعُ : يعني : تأخير الخبر في أربع مسائل :

(إحداهما : أن يوقع تأخيرهُ في بُس ظاهر ، نحو : في الدار رجلٌ) ، فـ « في الدار » خبرٌ مقدم ، و « رجلٌ » مبتدأ مؤخرٌ وجوبًا ، (و : عندك مالٌ) ، فـ « عندك » خبرٌ مقمّم ، و « مالٌ » مبتدأ مؤخرٌ وجوبًا ، (وقصّدتُ غلامَهُ رجلٌ) ، فجملة « قصّدتُ غلامهُ » خبرٌ مقدم ، و « رجلٌ » مبتدأ مؤخر^(٢) . قل أبو حيان^(٣) : ولا أعلم لابن مالك سلفًا [١١٢ ب] في هذه الأخيرة ، (وعندي أنكَ فاضلٌ) ، فـ « عندي » خبرٌ مقدم ، و « أنكَ فاضلٌ » بفتح « أن » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك ، (فإن تأخير الخبر في مثل هذا المثال) الأخير ، وهو « عندي أنكَ فاضلٌ » (يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بـ « إن » المكسورة) لفظًا ، (و : إلباس « أن » المؤكدة) المفتوحة (بـ « أن ») المفتوحة (التي بمعنى « لعل ») يعني : فإذا قدّم المبتدأ وأخر الخبر يصير : أنكَ فاضلٌ عندي ، فيحتمل أن تكون « أن » مفتوحة ، وهي وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة ، والظرف متعلق بـ « فاضلٌ » ، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة بمعنى « لعل » لأنها أحد لغاتها ، والمعنى : لعلك فاضلٌ عندي ، وهذا الإلباس لا يتأتى مع تقدّم الظرف لأن « إن » المؤكدة المكسورة و « أن » التي بمعنى « لعل » لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ، (ولهذا يجوز تأخره) ، أي الخبر عن المبتدأ ، (بعد : أقما) الشرطية المفتوحة المهمزة المشددة الميم ، [١٧٥] كقوله : [من البسيط]

١٤٨ - عُنْدِي اصْطِبَارٌ (وَأَمَّا أَنِّي جَسَرٌ يَوْمَ التَّوَى فَلَوْلَجِدُّ كَأَدَّ يَسْرِينِي)

فـ « أمّا أني جزع » بكسر الزاي ، مبتدأ ، و « يوم التوى » بالنون بمعنى : البعد والفراق ، يتعلق بـ « جزع » لأنه صفة مشبهة من « الْجَزَع » بفتح الحين ، وهو تقيض الصبر ، و « فلوجد » جاز و مجرور خبر « أني جزع » على حدّ : أمّا زيد ففي الدار ، و « يبريني » من :

(١) في « ط » : (والإتيان) .

(٢) في شرح التسهيل ٣٠١/١ : (فلولا « الكاف » من « قصّدتُ » لم يقد الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والحرور لم يقد الإخبار بها) .

(٣) الارتشاف ٤٣/٢ .

١٤٨ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/١ ، والدرر ١٩٥/١ ، وحاشية يسمي ٢٥٩/٢ ، وشرح الأعرابي ١٠١/١ ، ٦٠٢/٣ ، وشرح شواهد اللغني ٦٦١/٢ ، ومعني اليبس ٢٧٠/١ ، والمفاصل النحوية ٥٣٦/١ ، وجمع المواضع ١٠٣/١ .

بريت القلم: إذا محته، وأصل البري: القطع، والمعنى: وأما جزعي يوم الفراق فلاجل وجب
قَرَّبَ أن ينحلي. وإتاما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ^(١) هنا «لأن» «إن» المكسورة، و«أن»
[١١٣/١] التي بمعنى «لعل» لا يدخلان هنا، لأن كلا منهما مع معموليهما جملة تامة
مستقلة، و«أما» لا تفصل من الفاء بجملة تامة، وإتاما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط
دون جوابه، نحو: «فَلَمَّا إِنَّ كَلَّ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٥﴾ فَرُوحٌ» [الواقعة / ٨٨ - ٨٩]، (وتأخره)
، أي الخبر عن المبتدأ (في الأمثلة) الثلاثة (الأول)، بضم الهمزة، وهي: في الدار رجل
، و: عندك مال، و: تصدك غلامه رجل، (يوقع في إلباس الخبر بالصيغة)، لأن النكرة
تطلب الظرف والجار والجور والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً، فلو تأخر الخبر لتوهم أنه
صفة، لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفت، فالتزم التقديم دفعا لهذا الإلباس، وإليه
أشار الناظم بقوله:

١٣٢- وَنَحْوُ عَيْنِي يَرْهَمُ وَلِي وَطَرٌ مَلَّتَزَمَ فِيهِ تَقْلُمُ الْخَبَرِ
(وإتاما لم يجب تقديم الخبر في نحو: «وَأَجَلَ مُسَمًى عِنْدَهُ» [الألم / ٢] لأن
النكرة (وهي «أجل») قد وصفت بمسمى)، فضعف طلبها للظرف، (فكان الظاهر
في الظرف) وهو «عنده» (أنه خبر) لـ «أجل»، (لا صفة) ثانية له^(٢).

وفي الكشف^(٣): أن تقديم المبتدأ هنا واجب، لأن المعنى: وأي أجل مسمى عنده،
تعظيماً لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم.

المسألة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقرن المبتدأ بـ «إلا» لفظاً نحو:

١٣٥-..... مَا لَنَا إِلَّا الْبَاغُ أَحْمَسًا)

صلى الله عليه وسلم، فـ «لنا» خبر مقدم، و«اتباع أحمد» مبتدأ مؤخر، (أو) يقرن
بـ «إلا» (معنى) نحو: إنما عندك زيد، فـ «عندك» خبر مقدم، و«زيد» مبتدأ مؤخر،
وهو محصور فيه، والمعنى: ما عندك إلا زيد، ومثل ذلك قول الناظم:

١٣٥- وَتَحْبَرُ الْمَحْصُورُ قَدْ أَمَّا)

المسألة (الثالثة: أن يكون) الخبر (لازم الصدورية) بنفسه^(٤) [١١٣/ب] (نحو:

أين زيد)، أو بغيره، إما مقدماً عليه نحو: لقايم زيد، (أو) متأخراً عنه، وذلك إذا كان

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «ط».

(٣) الكشف ٣٥٣/١.

(٤) خلافاً للأفش والمازني، فإنهما أجازا: زيدٌ كيف؟ وعمرُو أين؟. انظر الارتشاف ٤٣/٢.

الخبر (مضافاً إلى لازمها) أي الصدرية (نحو : صبيحة أي يوم سفرك) فـ « صبيحة » خبر مقدم ، و« أي » اسم استفهام مضاف إليه ، و« سفرك » مبتدأ مؤخر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٤- كَذَا إِذَا سَتَوَجِبُ التَّصْيِيرَ

المسألة (الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر ^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (محمد/٢٤) ، فـ « أقفالها » مبتدأ مؤخر ، [١٧٦] و« على قلوب » خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره لثلاث تعود الهاء المتصلة بـ « أقفالها » على « قلوب » وهي متأخرة في الرتبة ، لأنها بعض متعلق الخبر ، لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار ، والجار والجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير ، فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، (و) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر ، نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح ، وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي ، يخاطب امرأة : [من الطويل]

١٤٩- أَهَابُكَ إِجْثَالاً وَمَا بِكَ قُسْرَةٌ عَلِيٍّ (ولكناء بلاء عين حبيبها)

فـ « ملء » خبر مقدم ، و« حبيبها » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تقديمه على الخبر ^(٢) لثلاث يعود الضمير على « عين » ، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة ، وتسميتها بعض الخبر مجاز ، وإنما الخبر المضاف لا غير ، وقول الخطيب التبريزي إن الضمير المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد ^(٣) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٣- كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بُوِغَتْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فقد فيه موجهها كقولك : زيد قائم [١١٤/١] فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٨- وَجَوُزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَا

- (١) انظر حول هذه المسألة ما جاء في شرح ابن عقيل ١/٢٤٠ - ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ .
 ١٤٩- البيت للمجنون في ديوانه ص ٧١ ، وديوان اللطاعي ١/١٤٤ ، ونصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ٢٠١ ، وسمط اللآلي ص ٤٠١ ، وشرح التسهيل ١/٣٠٢ ، وللفصاح النحوية ١/٥٣٧ .
 وبلا نسبة في الارتشاف ٢/٤٤ ، ولتوضيح المسالك ١/٢١٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ ، وشرح الأشموني ١/١٠١ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٤١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٣ .
 (٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٤ : (وتأخير المبتدأ فيه واجب ، لأنه لو قدم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ والرتبة) . وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٤٢ .
 (٣) في شرح الحماسة للتبريزي ٣/١٧٠ : (والضمير من « حبيبها » للعين ، وإن جعلته للمرأة جاز) .

(فصل ل)

وما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٦- وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ
.....

(وقد يجب) حذف المعلوم منهما^(١) ، (فأما حذف المبتدأ جوازاً^(٢) فنحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت / ٤٦ ، الجنه / ١٥] ، (ويقال : كيف زيد ؟ فتقول) في الجواب : (دَنَفٌ) ، بكسر التون ، فـ « لنفسي » و« عليها » و« دَنَفٌ » أخبار لمبتدآت محذوفة جوازاً للعلم بها ، (والتقدير : فعمله لنفسي ، وإساءته عليها ، وهو دَنَفٌ) ، أي : مريض من العشق ، وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق ، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه ، وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال ، وذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٧- وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

(وأما حذفه) ، أي المبتدأ (وجوباً فإذا أخير عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (مجرد مدح ، نحو : الحمد لله [١٧٧] الحميد ، أو ذم ، نحو : أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين ، أو ترحم ، نحو : مرت بعبدك المسكين) ، برفع « الحميد » و« عدو » و« المسكين » ، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً ، والتقدير : هو الحميد ، هو عدو المؤمنين ، هو المسكين ، وإنما وجب حذفه لأنهم لمَّا [قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار النصب أمارة على أنهم]^(٣) قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهروا النصب لأوهم الإخبار ، وأجروا الرفع في وجوب الحذف

(١) شرح ابن الناظم ص ٨٦ - ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٦/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٢١٤/١ : (ومن حذفه عند ضم طيب ، أو سمع صوت ، أو رؤية شيء ، فيقال :

مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار « هذا » ونحوه) .

(٣) سقط ما بينهما من « ط » .

يجرى النصب، واحترز بقوله: «لمجرد مدح..... إلخ»؛ من أن يكون [١١٤] التعت للإيضاح أو التخصيص، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه، كإظهار النصب وإضماره، (أو) أخبر عنه (بمصدر جيء به) أي: بالصدر (بدلاً)، أي عوضاً (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، (نحو: سمع وطاعة^(١))، وقوله: [من الطويل]

١٥٠- فَقَالَتْ حَتَانُ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا (أذو نَسَبِ أَمْ أَنْتَ بِأَلْحَى عَارِفُ

فـ «سمع» و«حنان» خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً، (والتقدير: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة)، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعلا^(٢)، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب، وفاعل «قالت» مستتر عائد على المرأة المعهودة، والمعنى: إني أحنّ عليك أي شيء جاء بك ههنا، ألك قرابة، أم معرفة بلخي، وإنما قالت له ذلك خوفاً من إنكار أهل الحي فيقتلون^(٣)، (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى «نعم») في إفادة المدح، (أو ينس) في إفادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما)، أي عن «نعم» و«ينس»، (نحو: نعم الرجل زيد، وينس الرجل عمرو، إذا قَدَّرَا)، أي: زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوباً، كأن سادساً سمع: نعم الرجل، أو ينس الرجل، فسلك عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو؟ فقبل له: هو زيد، وهو عمرو، أما إذا قَدَّرَا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما، أو محذوف

(١) أي أمري سمع وطاعة، انظر شرح ابن النظم ص ٨٦.

١٥٠- البيت لمند بن درهم الكلبي في خزنة الأدب ١١٢/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٣٥/١، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٩/٢، ٢٠٨، وأمالى الزحاجي ص ١٣١، وأوضح المسالك ٢١٧/١، والذعر اللوامع ٤١٢/١، وشرح ابن النظم ص ٨٦، وشرح الأشموني ١٠٦/١، وشرح التسهيل ٢٨٧/١، وشرح عمدة الخلفاء ص ١٩٠، وشرح الفصل ١١٨/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٥، والكتاب ٣٢٠/١، ٣٤٩، واللسان ١٢٩/١٣ (حنن)، وللفقاصد الحوية ٥٣٩/١، وللمقتضب ٢٢٥/٣، وجمع اللوامع ١٨٩/١.

(٢) في شرح ابن النظم ص ٨٦: (قال سيويه: وسمعت ممن يوتن بعريته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد الله وشاء عليه. أي حالى حمد الله). وانظر الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢٠، وشرح التسهيل ٢٨٨/١.

(٣) في «ب»: (فيقتالوه).

على رأي ابن عصفور^(١) فليسا مما نحن فيه ، (فإن كان) المخصوص (مقدّمًا) عنهما ، أي : نعم أو بئس ، (نحو : زيد نعم الرجل) . وعمرو بئس الرجل ، (فمبتدأ) ، أي فهو مبتدأ [٧١١٥] (لا غير) ، والجملة بعلة خبره ، والرباط بينهما العموم الذي في « الرجل » . (ومن ذلك) ، أي : من حذف المبتدأ وجوبًا (قولهم : من أنت زيد) بالرفع ، فـ « زيد » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، (أي : مذكورك زيد ، وهذا) التقدير (أولى من تقدير مسيويه : كلامك زيد)^(٢) ، لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ، ولأن « زيدًا » ليس بكلام لعدم تركيبه . وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد ، وهو جائز لغة ، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام ، والمعنى على التقديرين : أن شخصًا ذكر زيدًا وهو ليس أهلاً لذكره ، فقليل له : من أنت زيد ، برفع « زيد » ونصبه ، فالرفع على ما مر ، والنصب بفعل محذوف وجوبًا ، والتقدير : من أنت تذكر زيدًا ، ومن ثم قل ابن طاهر في الرفع التقدير : مذكورك زيد ، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب ، والتزم حذف الرفع ، كما التزم حذف النصب ، نصّ عليه مسيويه^(٣) ، وأشد ذلك تعظيم زيد وإجلاله ، وتحقير المخاطب وإذلاله .

(و) من حذف المبتدأ وجوبًا (قولهم : في ذمتي لأفعلن) ، فـ « في ذمتي » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا لسدّ جواب القسم منه ، [١٧٨] (أي : في ذمتي ميثاق أو عهد) ، ذكره أبو علي^(٤) .

(وأما حذف الخبر جوازًا فنحو : خرجت فإذا الأسد) فـ « الأسد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا ، (أي حاضر) ، لأن « إذا » الفجائية تشعر بالحضور ، (ونحو : « أكلها دائمٌ وظلُّها ») (الرد / ٣٥) ، فـ « ظلُّها » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا للدلالة ما قبله عليه ، (أي : كذلك) ، أي دائم ، (ويقال : من عندك ؟ فتقول [ب/١١٥] زيد) ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا للدلالة « من » عليه ، (أي : عندي) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٦ — كما تقولُ زيدٌ بعدَ مَنْ عندكمَا

(١) في معني اللب (٧٨٥) : (وجوز ابن عصفور في المخصوص الموحّر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وبره أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إن سدّ شيء منه) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(٢) الكتاب ٣٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل ٨٨/١ .

ويقال : ما عندك ؟ فتقول : درهم ، أي : عندي درهم ، فيقدر الخبر متأخراً . قل ابن مالك ^(١) : « ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي درهم إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال ، والمقدم في السؤال هو المبتدأ ، فيكون هو المقدم في الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندي درهم ، لأن التأخير يؤهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب » انتهى . فإن قلت : إذا قدر الخبر متأخراً فما سرّ الابتداء بدرهم ؟ قلت : كونه جواباً للاستفهام .

(وأما حذفه) ، أي الخبر (وجوباً ، ففي أربع مسائل :

إحداها : أن يكون (الخبر) كوناً مطلقاً ، والمبتدأ (واقع) بعد (لولا) الامتناعية ، والمراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود ، وإيضاح ذلك أن يقال : إن كان امتناع الجواب مجرد وجود المبتدأ فلخبر كون مطلق ، (نحو : لولا زيد لأكرمتك) ، فـ « الإكرام » تمتنع لوجود « زيد » ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وهو كون مطلق ، (أي : لولا زيد موجود) ، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ ؛ فلخبر كون مقيد ، كما إذا قيل : هل زيد محسن إليك ؟ فتقول : لولا زيد هلكت ، تريد : لولا إحسان زيد إليّ هلكت ، فـ « الهلاك » مُمتنع لـ « إحسان زيد » ، فلخبر كون مقيد بـ « الإحسان » ، وأما حذف الخبر بعد « لولا » إذا كان كوناً مطلقاً ؛ لأنه معلوم بمقتضى « لولا » ، إذ هي دالة على امتناع لوجود ، والمطلوب على امتناعه هو [١١٦] الجواب ، والمطلوب على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتك ، لم يشك في أن وجود « زيد » منع من « الإكرام » ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف ، وإنما وجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٨ — وَيَعْدُ لَوْلَا غَالِيًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمًا

(فلو كان) الخبر (كوناً مقيداً) ، بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره إن فقد دليله ، كقولك : لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل ، فـ « زيد » مبتدأ ، وجملة « سلّمنا » خبره ، وهو كون مقيد لأن وجود « زيد » مقيد بـ « المسألة » ، ولا دليل يدل على خصوصيتها ، فلذلك وجب ذكره ، (وفي الحديث) خطاباً لعائشة رضي الله عنها : (لولا قومك حديث عهد بكفر لبيت الكعبة على قواعد إبراهيم) ^(٢) ، وحكه في المغني ^(٣)

(١) شرح النسيب ٢٩٥/١ .

(٢) أخرجه البخاري في العلم برقم ١٢٦ ، وأعادته في الحج برقم ١٥٠٦ ، ١٥٠٩ ، وأخرجه مسلم في الحج باب نقض الكعبة برقم ١٢٣٣ . والحديث من شواهد أوضح المسالك ٢٢١/١ ، ومغني النيب ٢٧٢/١ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ٣٥٠/١ (حدث) .

(٣) مغني النيب ٢٧٢/١ (٣٦٠) .

بلفظ: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لعلت الكعبة» فـ «قومك» مبتدأ، و «حديثو خبره، وهو كون مقيد بـ «الحداثة»، (وجاز الوجهان) وهما: ذكر الخبر وحذفه، (إن وجدَّ الدليل) الدالُّ عليه، [١٧٩] (نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم)، فـ «حموه» خبر «أنصار» وهو كون مقيد بـ «الحماية»، والمتبدا دالٌّ عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (المعري) في وصف السيف: [من الوافر]

١٥١- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا)

فـ «يمسكه» خبر «الغمد»، وهو كون مقيد بـ «الإمساك»، والمتبدا دالٌّ عليه، إذ من شأن غمد السيف إمسাকে، و «يذيب» تقيض «يحمّد» ومعناه: يسيّل، و «الرعب» يضم الراء وسكون العين المهملة: الخوف، فاعل «يذيب» و «كل عضب» مفعوله، وهو بعين مهملة فضاد [١١٦/ب] معجمة ساكنة فموحدة وهو: السيف القاطع، و «الغمد» بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، و «الإسالة»: إيجاد السيّلان، والماء في «يمسكه» عائدة على «كل عضب»^(١). قل الموضح في شرح الشواهد^(٢): والمعنى أن هذا السيف تفرّج منه السيوف، فلولا أن أغمدها تُمسكها لسالت لذويانها من فزعها منه. انتهى.

وهذا التفصيل مذنب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، وإلنيه أشار في النظم بقوله: غالباً. (وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا») أصلاً، بناءً عندهم على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً. (وأوجبوا جعل الكون الخاص)، أي: المقيد (مبتدأ فيقال) في: لولا زيد سلطنا ما سلم: (لولا مسالة زيد إيانا، أي موجودة)، ويقال في: لولا أنصار زيد حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إليه، أي موجودة. (وَلَحَتْوا المعري) في قوله: فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ^(٣). قل الموضح في المغني^(٤): وليس يعني التلحين؟

١٥١- البيت لأبي العلاء المعري في الارتشاف ٣١/٢، ولوضح المسالك ٢٢١/١، والجنّ السداني ص ٦٠٠، والدرر ١٩٦/١، ووصف المباني ٢٩٥، وشرح ابن الناطم ص ٨٧، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وبسلا نسبة في شرح الأعمام ١٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، ومغني اللبيب ٢٧٣/١، والمغرب ٨٤/١. (١) في شرح ابن الناطم ص ٨٨: (ولو قيل في الكلام: «لولا الغمد لسال» لصح، ولكنه أئسر ذكر الخبر، رفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز).

(٢) أي في كتابه تخليص الشواهد ص ٢٠٩.

(٣) في حاشية ص ١٧٩/١: (ظاهر قوله: لَحَتْوا، أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك).

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣/١.

جيد ، لاحتمال تقدير « بمسكه » بدل اشتمل [من « الغمد »] ^(١) على أن الأصل : أن بمسكه ، ثم حذفت « أن » فارتفع الفعل ، أو تقدير « بمسكه » جملة معترضة ، [أي بين المبتدأ والخبر المحذوف] ^(٢) . انتهى . وفي الاحتمال الأول نظر ، فقد قل الموضح نفسه في شرح شواهد ابن النظم في : [من الرجز]

١٥٢- مِنْ لَدْ شَوْلَا

قَدْرَه سَبِيوَه : من لَدْ أن كانت ^(٣) . واعترض عليه في تقديره « أن » أنه يلزم منه حذف بعض الاسم ، ويقال بعضه ، هذا كلامه ، ومن خطه نقلت .

وهذا يعترض أيضاً على الدماميني في قوله : ويحتمل أن يخرج على حذف « أن » الناصبة للاسم ، الرافعة للخبر ، والأصل : فلولاً أن الغمد بمسكه ، فحذفت ، وارتفع الاسم بعدها . انتهى . [وهذا أقعد في الرد من قول الشمني ، ردّاً لتخريج الدماميني ، وهذا التخريج غير متأت في بيت المعري لكونه من المولدين ، فيقال له : لا خصوصية بهذا لتخريج الدماميني ، بل يقال ذلك في تخريج الموضح أيضاً] ^(٤) . ولا يجوز أن يكون « بمسكه » [١١٧/١] حالاً من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكرون الحال بعد « لولا » لأنها خبر في المعنى ، نقله الموضح في المغني ^(٥) عن الأخفش ، وأقره ^(٦) . (وقالوا : الحديث المتقدم مروى بالمعنى) ، لا باللفظ ، قال ابن أبي الربيع ^(٧) . لم أرَ هذه الرواية ؛ يعني بهذا اللفظ ؛ من طريق صحيح . والروايات المشهورة في ذلك : لولا حدثان قومك ، لولا حدثات قومك ، لولا أن قومك حديثو عهد بجمالية ، ونحو ذلك ، نقله المراعي في شرح النظم ^(٨) .

(١) ما بين القوسين زيادة من « ط » .

١٥٢- تمام الرجز : (من لَدْ شَوْلَا فُلْإِثْلَاها) ، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/٢٦٦ ، وشرح ابن النظم ص ١٠١ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٥ ، ٣/١٣٠ ، وشرح المفصل ١/١٠٦ ، ٨/٣٥٨ ، والكتاب ١/٢٦٤ ، واللسان ١٣/٣٨٤ (لندن) ، ومعني اللب ٢/٤٢٢ ، والمقاصد النحوية ١/٥١٢ ، ومعجم الخواص ١/١٢٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٦٥ .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وهو إضافة من « ب » و « ط » .

(٤) معني اللب ١/٢٧٣ .

(٥) في الارتشاف ٢/٣١ - ٣٢ : (وزعم الأخفش أنه إن ورد نحو مبتدأ بعد « لولا » كان شاذاً أو ضرورة ، وهو منه على الأصل) .

(٦) في كتابه البسيط في شرح الجمل ١/٥٩٤ - ٥٩٥ .

(٧) شرح المرادي ١/٢٨٩ .

وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد «لولا» مبتدأ؛ هو الصحيح عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، وقيل: هو مرفوع به «لولا»^(١)، وسيأتي.

المسألة (الثانية): أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، بمعنى: أنه لا يستعمل إلا في القسم قبل ذكر المقسم عليه، (نحو: لَعْمَرُكَ)، بفتح العين، من عَمِرَ الرجل، [١٨٠] بكسر الميم، إذا عاثَ زمنًا طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحيلة، أي: وحياتِكَ، (لَأَفْعَلَنَّ، وَأَيْمُنُ الله)، بفتح المهملة وضم الميم، من أَيْمَنَ، وهو البركة، أي: وبركة الله لأفعلنَّ، فـ «عمرِكَ» و«أَيْمُنُ الله» مبتدآن، حُذِفَ خبراهما وجوباً، (أي: لعمرِكَ قسَمي، وَأَيْمُنُ الله يَمِيني)، وإنما وجب حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه، (فإن قلت: عهدُ الله لأفعلنَّ، جاز إثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به، لأن «عهد الله» غير ملازم للقسم، إذ يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه.

(وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لعمرِكَ لأفعلنَّ، أن يقدر: لقسمي عمرِكَ، فيكون من حذف المبتدأ^(٢)).

والأول أولى؛ لأنه إذا دار الخلاف بين أن يكون من الصدور الأوائل [١١٧/ب] أو من الأعجاز الأواخر فالجمل على الأواخر أولى، لأنها هي محل التغيير غالباً؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلية في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر، وإلى هذه المسألة أشار الناطم بقوله:

١٣٨- وفي نصٍّ يَمِينٌ ذا اسْتَنْقَرُ

المسألة (الثالثة): أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو وهي نصٌّ في المعية، نحو: كل رجل وضيعة (بالضاد المعجمة، وهي الحرفة، سُمِعَتْ بذلك لأن صاحبها يضيّع بتركها، وإلى ذلك أشار الناطم بقوله:

١٣٩- وَبَعْدَ وَاوٍ عَيِّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ كَوَيْلٍ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

فـ «كل» مبتدأ، و«صانع» مضاف إليه، و«ما صنع» معطوف على المبتدأ،

(١) انظر الإنصاف ٧٠/١.

(٢) في الإرتشاف ٣٢/٢: (وأجاز ابن عصفور في نحو: يَمِينُ الله، أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون خبراً محذوف المبتدأ، وقرره: قسَمي يَمِينُ الله، فإن كان القسم به قد يستعمل لغیر القسم كان حذف الخبر جائزاً، نحو: عليّ عهد الله لأفعلنَّ).

والخبر محذوف وجوباً، أي مقرونان، وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام «مع»، ولو جيء بـ «مع» [مكان الواو]^(١) كان كلاماً تاماً، (ولو قلت: زيد وعمرو، وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه)، أي الخبر اعتماداً على أن السامع يفهم من اقتضارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب، (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية^(٢)، (قال) الفرزدق: [من الطويل]

١٥٣- تَمَنُّوا لِيَّ الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى (وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ)
فأثر ذكر الخبر وهو «يلتقيان» و«يشعب» بفتح العين المهملة: يفرق، وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين.

(وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضعته، مستغن عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته)، وذلك كلام تلم لا يحتاج إلى شيء آخر^(٣)، والبيت ضرورة المسألة (الرابعة: أن يكون الابتداء إما [١١٨] مصدراً) صريحاً (عاملاً في اسم مفسر)، بكسر السين، (لضمير) بالتونين، متعلق بمفسر (ذي حال)، نعت لضمير (لا يصح كونها)، أي الحل (خبراً عن الابتداء المذكور، نحو: ضربي زيداً قائماً)، فـ «ضربي» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«زيداً» مفعوله، و«قائماً» حال من ضمير يفسره «زيد»، وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن «ضربي» لأن الخبر وصف في المعنى، و«الضرب» لا يوصف بالقيام، فلا يقال: ضربي قائم. وإما مصدراً مؤولاً، نحو: أن ضربت، أو: أن تضرب زيداً قائماً، على رأي بعض الكوفيين.

(أو) يكون الابتداء اسم تفضيل (مضافاً إلى المصدر المذكور، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتاً)، فـ «أكثر» اسم تفضيل مبتدأ، مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حل لا يصح كونها خبر عنه.

(أو) مضافاً (إلى) شيء مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون

(١) إضافة من «ط».

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٣/١، وشرح التسهيل ٢٧٧/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٨.

١٥٣- البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ٥٤٣/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبية في أوضح المسالك ٢٢٤/١، وتعليق الشاهد ص ٢١١، وخزانة الأدب ٢٨٣/٦، وشرح ابن الناطم ص ٨٨، وشرح الأضيوي ١٤٥/١.

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٥٣/١: (واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح).

الأمير قائماً) ، ف « أخطب » اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالصدر ، وهو « ما » والفعل ، أي : [١٨١] أخطب كون الأمير قائماً . (وخبر ذلك) كله في الأمثلة السابقة (مقدر بـ « إذ كان ») إن أريد الماضي ، (أو « إذا كان ») إن أريد المستقبل (عند) سيوييه وجمهور (البصريين)^(١) ، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقاً بمحذوف ، والتقدير : حاصل إذ كان ، أو إذا كان ، ف « حاصل » خبر ، و « إذ » أو « إذا » ظرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر ، و « قائماً » و « ملتوئاً » حالان من الضمير المستتر في « كان » ، وإتما لم تجعل « كان » ناقصة ، والمنصوب خبرها لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، فإنهم لا يقولون : ضربي زيداً القائم .

والثاني : [١١٨ ب] وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »^(٢) ، قاله ابن النظم^(٣) .

(و) مقدر (بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره النظم) في التسهيل^(٤) لقلة الخلاف مع صحة المعنى ، (فيقدر) الخبر (في : ضربي زيداً قائماً : ضربه قائماً) ، وفي : أكثر ضربي السوق ملتوئاً : ضربه ملتوئاً ، وفي : أخطب ما يكون الأمير قائماً : كونه قائماً ، فللمصدر الثاني هو الخبر ، وفاعل محذوف ، والماء المضاف إليها مفعوله ، وهي صاحبة الحال ، وهذا وإن كان أقل حذفاً من الأول غير مرضي عند سيوييه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز عندهم ، ولأن تقدير الظرف يناسب الحال^(٥) . قال ابن عصفور^(٦) : وإتما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنه لا فرق بين : ضربي زيداً قائماً ، و : ضربي زيداً وقت قيامه ، فكل منهما سد مسد الخبر ، وكل منهما على معنى « في » والظرف يسد مسد الخبر ، فكذا الحال . انتهى .

(١) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .

(٢) أخرجه النسائي ٢٤٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب أقرب ما يكون العبد من الله .

(٣) شرح ابن النظم ص ٨٩ .

(٤) التسهيل ص ٤٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .

(٦) المقرب ٨٥/١ .

وقيل : الخبر نفس الحال ، كما قيل به في الظرف ، وقيل : الحال أغنت عنه ، كما أغنى مرفوع الموصف عن الخبر ، والصحيح أن الخبر محذوف وجوباً لسدّ الحال مسدّه ، كما نبه عليه الناظم بقوله :

١٤٠- وقيل حال لا يكون خبراً عَنِ السَّيِّئِ خَيْرٌ قَدْ أَضْمَرَ
واحترز الموضح بقوله : علامة في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر علامة في صاحب الحال نفسه ، فإن الحال لا يسدّ مسدّ الخبر حيثنفي ، نحو : ضربي زيداً قائماً شديداً ، فإن « قائماً » حل من « زيد » ، والعمل فيها هو العامل في [١١٩] « زيد » وهو « ضربي » ، فلا يغني عن الخبر لأنها من صلة المصدر ، وشمل قوله : علامة في اسم مفسر ، كون المفسر مفعولاً ، كما مثل ، وكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : قيام زيد ضاحكاً ، قاله المراعي في شرح التسهيل .

واحترز بقوله : لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ عما إذا صحت فإنه (لا يجوز : ضربي زيداً شديداً) ، بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع) لـ « شديد » (واجب) ، لأنه وصف لـ « الضرب » لا لـ « زيد » ، وقيل : إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار ، وهو مشكل غاية أن يكون راجحاً ، كما في : زيد ضربته ، (وشدّ قوهم) لرجل حكّموه عليهم ، وأجازوا حكمه : (حكّمك مُسَمَّطاً) ، بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة ، أي : مثبّثاً ، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ، ولكنه نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، (أي : حكّمك لك مثبّثاً) ، أي : نافذاً ، وشذوفه من وجهين :

أحدهما : النصب مع صلاحية الحال للخبرية .

[١٨٢] والثاني : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في : « حكّمك » لأن الذوات لا توصف بالنفوذ ، وأشدّ منه قراءة علي كرم الله وجهه « ونحنُ عَصَبَةٌ » [يوسف/١٤] بالنصب^(١) ، مع انتفاء المصدرية بالكليّة ، فـ « عَصَبَةٌ » حل من ضمير الخبر ، والتقدير : ونحن نجتمع عَصَبَةٌ .

(١) اتفرد الإمام علي بهذه القراءة . انظر البحر المحيط ٢٨٣/٥ ، ويختصر ابن خالويه ص ٦٢ ، وشرح

ابن الناطم ص ٨٩ .

(فصل)

(والأصح جواز تعدد الخبر) لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد ، لأن الخبر كالتعت ، فيجوز تعدده ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٢- وَأَخْبِرُوا بِأَتَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَرْنُ وَاجِدٍ [١١٩/ب]
سواء اتفقا إفراداً ، أو جملة ، أو اختلفا . فالأول (نحو : زيد شاعر) ، أي ناظم ، (كاتب)
أي ناثر ؛ يعني أنه ينظم الكلام وينثره . والثاني نحو : زيد قامَ ضحكاً . والثالث : زيد قاعد
ضحكاً وعكسه .

(والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير « هو » للثاني) من
الخبرين ، (أو) يدعي (أنه) ، أي المبتدأ (جامع للصفين) ، الشعر والكتابة ، (لا
الإخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى ، نص على ذلك ابن
عصفور في المقرب^(١) وشرحي الجمل ، (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن
الناظم) في شرح النظم^(٢) (من قوله) وهو طرفه ، على ما قيل : [من المتقارب]
١٥٤- (يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ)

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة ، (لأن « يداك » في قوة مبتدئين
لكل منهما خبر) ، على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد ، وقول أبيه في
التسهيل^(٣) : بعطف وغير عطف ، منتقد عليه . وليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره
ابن الناظم أيضاً ، (من نحو قولهم^(٤) : الرمان حلوا حامض) ، بل من تعدد الخبر لفظاً لا

(١) المقرب ص ٨٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٩١ .

١٥٤- البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥ ، وللقاصد النحوي ٥٧٢/١ ، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ١٧/٧ ، ١٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢١٢ ، وعزارة الأدب
١٣٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٠ ، وشرح الأزهري ١٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، ٣٢٦ ،
ولسان العرب ٤٥٤/٧ (غيظ) .

(٣) التسهيل ص ٥٠ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

معنى ، (لألّهما بمعنى خير واحد ، أي : مُزٌّ) ، وضابطه أن يكون الخبر عنه مشتملاً على طرف من كل من الخبرين ، لا عليهما معاً ، ألا ترى أن « أَلَمَزَ » ليس تام الحلاوة ، ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، (ولهذا) ، أي : ولأجل كونهما في معنى خبر واحد (يمتنع العطف) الثاني (على) الأول على (الأصح) ، لأن العطف يقتضي المغايرة ، فلا يقال : الرمان حلو وحامض ، خلافاً للفارسي في أحد قوله ^(١) . [١٢٠/٧]

(و) يمتنع أيضاً (أن يتوسط المبتدأ بينهما) ، وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين ، قاله في البديع . فلا يقال : حلو الرمان حامض ، ولا حلو حامض [١٨٣] الرمان ، وليس الثاني بدلاً ، لأنه ليس المراد أحدهما ، بل كلاهما ، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمتناقضه ، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفاً للأول على معنى : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد ، نحو : مررت بالضارب العاقل . ورد بأن الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولو صح هذا ؛ أي الرد ؛ لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف . قاله الموضح في شرح بانت سعاد ^(٢) .

ولا خبر مبتدأ محذوف ، لأن المراد أنه جمع الطعمين ، وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما ، أو في الثاني فقط أقوال ، اختار أبو حيان أولها ^(٣) ، وصاحب البديع ثانيها ، والفارسي ثالثها ، وتظهر ثمره الخلاف في تحملهما ، أو تحمل أحدهما في نحو : هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا : لا يتحمل الأول ضميراً ، تعيين رفع « رمانه » بالثاني ، وإن قلنا : إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنزاع في السببي المرفوع على القول به ، وليس من تعدد الخير ما ذكره ابن النظم ^(٤) أيضاً (من نحو : ﴿ والذين كذبوا بآياتنا صمٌ وبكمٌ ﴾ في الظلمات [الأنعام / ٣٩] ، (لأن الثاني تابع) بالعطف بالواو علة ما قبله ، والأصل : والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صمٌ وبعضهم بكمٌ ، فحذف المبتدآن ، وبقي خبرهما ، فعطف أحدهما على الآخر .

(١) في شرح ابن النظم ص ٩٠ : (أجاز فيه أبو علي الفارسي ، العطف) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ٥٣ .

(٣) الارتشاف ٦٤/٢ .

(٤) شرح ابن النظم ص ٩٠ .

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ)

إذا لم يلزم التصدير ولا [١٢٠/ب] الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه ، أو بغيره . فالأول : كاسم الشرط . والثاني : [١٨٤] كالخبر عنه بنعت مقطوع . والثالث : نحو : طوبى للمؤمن . والرابع : نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً . والخامس : كمصحوب إذا الفجائية . والخبر إذا لم يكن طلباً ولا إنشأ ، (فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها) حقيقة ، وفاعلها مجزأ ، (وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خبرها) حقيقة ، ومفعولها مجزأ ؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد ، كـ : ضرب زيد عمراً ، هذا مذهب البصريين . وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل . واتفقوا على نصبها الجزء الثاني . ثم اختلفوا في نصبه ، فقال الفراء : تشبيهاً بالحلل ، لأنها شبيهة بـ « قلم » . وقال بقية الكوفيين : منصوب على الحل . والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفاً وجامداً^(١) ، ولكونه لا يُستغنى عنه ، وليس ذلك من شأن الحل . وعورض بوقوعه جملة وشبهها ، ولا يقع المفعول به كذلك . وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به ، كالخكية بالقول ، نحو : « قل إني عبد الله » [مرم / ٣٠] ، وكذلك شبهها ، كمررت بزيد ، ودخلت الدار ، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناطم بقوله :

١٤٣ — تَرَفَّعَ كَأَنَّ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِيْبُهُ.....

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٨٢١ .

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً ، (وهي ثلاثة أقسام :) [١/٢١]

(أحدها : ما يعمل هذا العمل) ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط ، سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لـ « ما » الظرفية أو « لا » ، (وهو ثمانية : كان ، وهي أم الباب) لاختصاصها بلمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي ، (وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو : « وكان رَيْكُ قَدِيرًا ») [الفرقان / ٥٤] ، و : [من البسيط]

١٥٥- أمست خلاء [من البسيط]

و : « فَاسْتَبَحْتُمْ بِتَعَمُّتِهِ إِخْوَانًا » [آل عمران / ١٠٣] ، و : [من البسيط]

١٥٦- أضحى يمزق أثوابي [من البسيط]

و : « ظَلُّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا » [النحل / ٥٨] ، [الزخرف / ١٧] ، و : [من البسيط]

١٥٧- أبیت ریان الجنفون [من البسيط]

و : صار السَّعْرُ رخيصاً ، و : « لَيْسَ مَصْرُوفًا » [هود / ٨] .

والقسم (الثاني : ما يعمله) ، أي : هذا العمل ، (بشرط أن يتقدمه نفسي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام ، (أو كسبي ، أو دعاء) بـ « لا » خاصة ، كما في الارتشاف^(١) . (وهو أربعة : زال ماضي يزال ، وبرح ،

١٥٥- تمام البيت :

(أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أحن عليها الذي أحن على ليد)

وهو لشابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧ ، والحيوان ٣٢٥/٦ ، ٥١/٧ ، وخرزانة الأدب ٥/٤ ، والدرر ٢١٣/١ ، ولسان العرب ٣٨٦/٣ (ليد) ، ٢٤٥/١٤ (حنا) ، وبسلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، وجمع القوامع ١١٤/١ ، وثمار القلوب ص ٦٩٤ ، وعمدة الحفاظ (ليد) ، (مسي) .

١٥٦- تمام البيت : (أضحى بحرق ألواني ويضربني أبعد شبي يغني عندي الأدبا) ، وهو لأم ثواب الفرانية في الحماسة البصرية ٣٠٥/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥٦ ، والمقفية والسررة ٣٦٤/٢ (ضمن نوادر المحفوظات) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٥ .

١٥٧- تمام البيت : (أتيت ريان المغفون من الكرى وأتيت منك بليلة للسوح) ، وهو للشريف الرضي في ديوانه ٦٥٢/١ ، وحاشية يس ١٨٤/١ ، وللشريف الرضي في مغني اللبيب ٦٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٣/٢ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وجمع القوامع ١٣/٢ ، ٩٠ .

(١) الارتشاف ٧٢/٢ .

وحي، وانفك) ، وإنما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي ، فإذا دخل عليها النفي إثباتاً ، فمعنى : ما زال زيد قائماً ، وهو قائم فيما مضى ، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائماً ، كما يجوز : ما كان [١٨٥] زيد إلا قائماً ، هذا قول البصريين . وصححه أبو البقاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٥ وَهَلْ يَزِيدُ الْأَرْبَعَةَ لِيُشَبِّهَ نَفْسِي أَوْ لِنَفْسِي مَتَبَعَةً

(مثالها بعد النفي) بالحرف : (« ولا يزالون مُخْتَلِفِينَ ») [هود / ١١٨] ، ف « يزال » فعل مضارع ، والواو اسم ، و « مختلفين » خبره ، (« لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ») [طه / ٩١] ، ف « تَبْرَحَ » مضارع بَرَحَ ، واسمه مستر فيه وجوباً ، و « عاكفين » خبره . ولو اقتصر على المثال الثاني كفه ، ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر « لا » [١٢٠/ب] وحذفها ، (ومنه : « ثَالِثَةً تَقْنَأُ ») تَذَكَّرُ يُوسُفَ [يوسف / ٨٥] ، (وقوله) وهو امرؤ القيس الكنتني : [من الطويل]

١٥٨- (فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا) ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

(إذ الأصل : لا تفتو ، ولا أبرح) ولا ينقل حلف الثاني إلا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارعاً ، وكونه جواب قسم ، وكون الثاني « لا » . وهذه الشروط مستفلة من الآية والبيت ، و « يمين » يروى بالرفع على أنه مبتدأ حُلف خبره ، أي : يمين الله قسمي ، وبالنصب على أن أصله : أقسم بيمين الله ، فحُلف حرف الجر أولاً ، فوصل الفعل بنفسه ، ثم حُلف الفعل ، وبقي النصب بحال . و « لا أبرح » جواب القسم ، وجواب « لو » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح ، ومثلها بعد النفي بالاسم قوله : [من المديد]

١٥٩- غَيْرُ مَنفَكٍّ أَمِيرٌ هَوَى كُلِّ فَنَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

ومثلها بالفعل الموضوع للنفي قوله : [من الخفيف]

١٥٨- البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وحراسة الأدب ٢٣٨/٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨/١٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والدرر ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢٢٠/٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والكتاب ٥٠٤/٣ ، ولسان العرب ٤٦٣/١٣ (يمن) ، واللمع ص ٢٥٩ ، والمقاصد النحوية ١٣/٢ ، وبلا نسبة في توضيح المسالك ٢٣٢/١ ، وحراسة الأدب ٩٣/١٠ ، ٩٤ ، وشرح الأحموي ١١٠/١ ، ومعني التيب ٦٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٢ ، ومعجم المراجع ٣٨/٢ .

١٥٩- البيت بلا نسبة في الدرر ٢٠٥/١ ، ومعجم المراجع ١١١/١ ، والارتشاف ٨١/٢ .

١٦٠- لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنَى وَاعْتِزَّازَ كُلُّ ذِي عَقْفَةٍ مُؤَلِّ قُتُوعَ

ومثاله بالفعل العارض للنفي قوله : [من الخفيف]

١٦١- قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْسَبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِعِيًا أَوْ مُجِيبًا

فإن « قَلَمًا » خُلِعَ منه معنى التقليل ، وصيّر بمعنى « ما » النافية . ومثاله بالفعل

المستلزم للنفي : آيَتُ أَزَالَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، أي : لا أزال ، قاله الفراء . وجهه أن من أبى شيئًا لم يفعله ، والإبقاء مستلزم للنفي ؛ ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء ، قاله الموضح في الحواشي .

(ومثاله بعد النهي قوله) : [من الخفيف]

١٦٢- (صَاحِ شَمْرُ [٧١٢٢] وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ) تَ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

« صَاح » مرخّم صلب على غير القيلس ، و« شَمْرُ » بكسر الميم أمر لا نهى ،

واسم « تَزَلْ » مستتر فيها وجوبًا تقديره : أنت . و« ذَاكِرَ الموت » خبرها .

(ومثاله بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة : [من الطويل]

١٦٣- أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى (وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ)

فـ « القطر » : اسم « زال » مؤخر ، و« منها » : خبرها مقدم ، والأصل : ولا

زال القطر منها بِجَرَعَائِكَ ، و« أَلَا » : حرف استفتاح ، و« يَا » : حرف نداء ؛ والمنادى

محذوف ، أي : يا هذه ، أو حرف تنبيه مؤكد لـ « أَلَا » الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه ،

و« أسلمي » : فعل أمر من السلامة وهي : البراءة من العيوب ، ومعناه الدعاء لدار مي

بالسلامة ، و« مي » : اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم ، و« على » : للمصاحبة ،

أي أسلمي مع بلانك ، و« المنهل » : السائل بشدة ، و« الجرعاء » : تأنيث الأجرع رملة

مستوية لا تنبت شيئًا ، و« القطر » : جمع قطرة المطر . وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح^(١) لما

١٦٠- البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٣٠ ، والسدر ٢٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٠٩/١ ،

والمقاصد النحوية ٧٣/٢ ، ومعجم المفاتيح ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ .

١٦١- البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٠٦ ، والنكت الحسنان ص ٦٦ .

١٦٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٤/١ ، وتخلص الشواهد ص ٢٣٠ ، والسدر ٢٠٥/١ ،

وشرح ابن النظم ص ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل

٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١٤/٢ ،

ومعجم المفاتيح ١١١/١ .

١٦٣- تقدم تخريج البيت برقم ١٢ .

(١) الصحاح ٢٥٦٣/٦ (٤) .

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب ويستمرار النفع به^(١). وإثما قام النهي والدعاء بـ «لا» مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي.

(وقيدت « زال » بماضي « يزال » احترازاً من « زال » ماضي « يزيل »)
 بفتح الياء (فإنه فعل تام متعدٍ إلى مفعول) واحد ، ووزنه « فَعَلَ » بفتح العين (ومعناه : « ماز ») بمعنى « ميز » (تقول : زَلَّ ضَالُّكَ مِنْ فَعْرِكَ) أي : ميز بعضها من بعض (ومصدره « الزَّيْل ») بفتح الزاي ، لأنه من باب ضرب يضرب ضرباً ، [١٢٢ / ب] (و احترازاً من) [١٨٦] « زال » ماضي « يزول » فإنه فعل تام قاصر) ، ووزنه « فَعَلَ » بفتح العين أيضاً ؛ لأنه من باب : نَصَرَ يَنْصُرُ ، (ومعناه الانتقال) ، تقول^(٢) : زَلَّ عَنْ مكانك أي : انتقل عنه (ومنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾) ، أي : تنتقلا ، (﴿ وَلَكِنْ زَاتَنَا ﴾) [لاطر / ٤١] ، أي : انتقلتا ، (ومصدره « الزَّوَال ») ، أي : الانتقال بخلاف « زال » ماضي « يزال » فإن وزنه « فَعِلَ » بكسر العين ؛ لأنه من باب : عَلِمَ يَعْلَمُ ، ولا يوصف بتعدٍ ولا قصور ، وليس له مصدر . وحكى الكسائي والفراء^(٣) لـ « زال » الناقصة مضارعاً آخر وهو « يزيل » فيكون مشتركاً بين التام والناقص ، بل قل الفراء^(٤) : غيرت « زال » الناقصة من « زال » التامة بتحويلها إلى « فَعِلَ » بكسر العين ، بعد أن كانت « فَعَلَ » بفتح العين ، فرقاً بين التام والناقص . وقل ابن خروف^(٥) : يجوز كون الناقصة منقولة من : « زال يزيل » ، فعلى هذا عينهما ياء و « زال يزول » عينه واو .

والقسم (الثالث : ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو « دام ») خاصة (نحو) : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزُّكَاةِ (مَا دُمْتُ حَيًّا) ﴾ [مريم / ٣١] فـ « ما » مصدرية ظرفية ، و « دمت » دام واسمها ، و « حياً » خبرها ، والدليل على مصدرية « ما » وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان ، (أي : مدة دوامي حياً ، وسميت « ما » هذه مصدرية لأنها تقلد بالمصدر . وهو : الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ؛ وهو : المدة) ، فاصل « ما دمت حياً » : مدة ما دمت حياً ، فحذف المضاف وهو « المدة » ، وتلب المضاف إليه وهو : « ما » [١٢٣ /] وصلتها عنها في

(١) سقطت من « ب » .

(٢) حاشية الصيان ٢٣٧/١ .

(٣) الارتشاف ٧٩/٢ .

(٤) الارتشاف ٧٩/٢ .

الانتصاب على الظرفية ، كما نلب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ، كجئتك صلاة العصر ، أي : وقت صلاة العصر ، قاله في المغني . وأطلق الناظم « ما » واعتمد على المثل فقال :

١٤٦- وَيَمْتَلُ كَأَن دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطَرَ مَا قُتَّتْ مُصَيَّبًا دِرْهَمًا

فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية لم تعمل عمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حل ، نحو : يعجبني ما دمت صحيحًا ، أي : يعجبني دوامك صحيحًا ، ولو لم تذكر « ما » أصلاً فالحري بعدم العمل ، نحو : دام زيد صحيحًا ، فـ « دام » فعل ماض تام بمعنى « بقي » و « زيد » فاعله ، و « صحيحًا » حل من « زيد » ، ولا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية العمل المذكور ، بدليل ﴿ مَا قَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود/١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

(فصل)

(وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعلمه ، (ثلاثة أقسام :

ما لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » بالفاق) لأنها وضعت وضع الحروف ، في أنها لا يفهم معناها ، إلا بذكر متعلقها . (و « دام » عند الفراء وكثير من المتأخرين ^(١) ، لأنها صلة لـ « ما » الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ « ما » التزم مضيه ، قاله أبو حيان في النكت الحسن ^(٢) . وأما : يدوم ودم ودائم ودوام ، فمن تصرفات التامة .

(وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها) الثلاثة ، « فتن » و « برح » ، و « انفق » ، (فإنها لا يستعمل منها أمر) ، لأن من شرط عملها النفي ، [١٢٣/ب] وهو لا يدخل الأمر ، (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين . (و « دام » عند الأقدمين) وقليل من المتأخرين (فإنهم أثبتوا لها مضارعاً) وهو « يدوم » . (وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي) ، بناء على أن لها مصادر ، فمصدر كان : الكون والكيونة ، ومصدر أضحى ، وأمسى ، وأصبح : الإضحأ ، والإمساء ، والإصباح ، ومصدر صار : الصير والصيرورة ، ومصدر بات : البسات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول ، قاله أبو حيان ^(٣) .

(وللتصارييف في هذين القسمين) وهما : المتصرف التصرف التام والناقص ،

(ما للماضي من العمل) بشرط وغيره ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٨٧]

١٤٧- وَغَيْرُ مَاضِيٍّ يَثَلُّهُ قَدْ عَمِلَا إِنَّ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِيٍّ مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

(١) في جمع الموامع ١/١١٤ : (قال ابن الحبار : لا تصرف « ما دام » لأنها للتوقيت وللنأييد ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيان : وما ذكر عدم تصرفها لم يذكره البصريون) .

(٢) النكت الحسن ص ٦٩ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٧٥ ، وجمع الموامع ١/١١٤ .

(فالضارع ؛ نحو : ﴿ وَلَمْ أَلْ بَيْتًا ﴾) [مرم / ٢٠] ، فـ « ألك » مضارع « كان » وأصله : كون ، حذف الضمة للجزم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، واسمه مستتر فيه وجوبًا ، و « بغيًا » خبره ، وأصله : بغويًا ، اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة . (والأمر نحو : ﴿ كُونُوا حِجَارَةً ﴾) [الإسراء / ٥٠] ، أصله قبل اتصال الواو : كون ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار : كن ، فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو ، فرجعت الواو المخدوفة لزوال التقاء الساكنين ، والواو اسمه ، و « حجارة » خبره ، ومثله : ﴿ كُونُوا زُبَانِينَ ﴾ [آل عمران / ٧٩] ، ولو مثل به لكان حسنًا . (والمصدر كقوله) : [من الطويل]

١٦٤- بَيْتٌ لَّيْثٌ وَجَلْمٌ سَادٌ فِي قُوْبِهِ الْفَسَى (وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ)

[١٦٤/١] « كونك » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه ، وهو كاف المخاطب ، و « إياه » خبره ، من جهة نقصانه ، والأصل : وكونك فاعله ، فحذف المضعفت ، وانفصل الضمير ، وفيه رد على أبي البقاء في زعمه : أن المنصوب بعد مصدر « كان » حالًا ، لأن الضمير لا ينتصب على الحال ، و « يسير » خبره من جهة ابتدائيته ، و « البتل » بالذال المعجمة : العطاء ، و « الباء » متعلقة بـ « ساد » و « عليك » متعلق بـ « يسير » مقلّم من تأخير . (واسم الفاعل كقوله) : [من الطويل]

١٦٥- (وَمَا كُلٌّ مِّنْ يُّبْدِي الْبِشَاطَةَ كَانًا أَخَاكَ) إِذَا لَمْ تُلْفِئْ لَكَ مَتَجِدًا

فـ « كائنًا » خبر « ما » الحجازية ، واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره : هو ، و « أخاك » خبره ، و « البشاشة » بفتح الباء الموحدة وشينين معجمتين : طلاقة الوجه ، و « تُلفئ » بالفاء بمعنى : تجده متعدّد لاشئين ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافات / ٦٩] ، و « منجنا » بلجيم : مفعوله الثاني لا حال ، خلافاً للعيني^(١) . واسم المفعول كقول سيويه^(٢) في الظرف :

١٦٤- البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، والدرر ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٩٥ ، وشرح الأعمشوني ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٥/٢ ، ومعجم المراجع ١١٤/١ .

١٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، والدرر ٢١٤/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٩٥ ، وشرح الأعمشوني ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٧/٢ ، ومعجم المراجع ١١٤/١ .

(١) المقاصد النحوية ١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

مكون فيه ، قاله أبو حيان^(١) .

(وقوله) وهو الحسين بن مطير الأسدي : [من الطويل]

١٦٦- (قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحَبُّكَ) حتى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضٌ

فـ « زائلاً » اسم فاعل « زال » الناقصة ، واسمه مستتر فيه تقديره : أنا ، وجملة

« أَحَبُّكَ » خبره .

(١) التكت الحسنان ص ٦٩ .

١٦٦- البيت للحسين بن مطير في ديوانه ١٧٠ ، والفرر ٢١٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، ولسان العرب ١٩٩/٧ (غمض) ، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والمقاصد التحوية ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، وشرح ابن النظم ص ٩٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٧ ، ومعجم المراجع ١١٤/١ .

(فصل ل)

(وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن ، (جازز خلافاً لابن درستويه^(١)) في « ليس » ، ولابن معط^(٢) في « دام » (نص عليه في الفيته . قيل : ولم يعرف لغيره . والصحيح الجواز من غير استثناء ، وعليه قول الناظم :

١٤٨- وفي جيبها توسط الخبر أجيز

(قال الله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا [١٢٤/ب] علينا نصر المؤمنين ﴾) (الروم / ٤٧) ، فـ « حقاً » خبر « كان » مقدم ، و« نصر المؤمنين » اسمها مؤخر ، ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها ، إذا لم يتقدم عليها ، (وقرأ حزة وحفص « ليس البر أن تولوا وجوهكم ﴾ [البقرة/ ١٧٧] بتصب : البر^(٣)) على أنه خبر « ليس » مقدم ، و« أن تولوا » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر « ليس » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه . ويؤخذ من كلام المغني^(٤) أن رفع « البر » ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف ، فإنه قل : واعلم أنهم حكموا لـ « أن » و« أن » المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ، [لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك]^(٥) ، فلهذا قرأت

(١) في الإرشاد ٨٦/٢ : (وأما توسط « ليس » فثبت من كلام العرب ، فلا نفات لمن منع ذلك . . . ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر « ليس » ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهاً بـ « ما ») .

(٢) في شرح التسهيل ٣٤٩/١ : (وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسط ضمير « ليس وما دام » ، وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالف للمقيس والمسموع) .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحيط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٥٩٠ .

(٥) إضافة من المصدر السابق .

السبعة: ﴿ مَا كَانَتْ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [الجمعة / ٢٥] ، بالنصب ، والرفع ضعيف . (وقال الشاعر :) [من البسيط]

١٦٧- (لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَائِهُ) بِإِذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
 فد « منغصة » خبر « دام » مقدم ، و« لذائذه » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر
 « دام » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معط ، وله أن يقول : « لذائذه » مرفوع
 على النيابة عن الفاعل بـ « منغصة » ، واسم « دام » مستتر فيها على طريق التنزاع في
 [١٨٨] النسبي المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه .

وأولى منه قول الآخر : [من البسيط]

١٦٨- مَا دَامَ حَافِظُ سِرِّي مَنْ وَثَّقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا
 فقدم الخبر على الاسم . (إلا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) ، كحصر
 الخبر ، (نحو :) ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً ﴾ [الأنفال / ٣٥] أي : صفيح ،
 أو كخفاء إعرابهما ، نحو : كان موسى فتاك ، وقد يكون التوسط واجباً ، نحو : كان في الدار
 ساكنها ، فتحصل ثلاثة أقسام . قسم يجوز ، وقسم يمنع ، وقسم يجب^(١) .

١٦٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٢/١ ، وتقليص الشواهد ٢٤١ ، والسرور ٢٢١/١ ، وشرح
 ابن النافذ ص ٩٦ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٠٤ ،
 وشرح قطر الندى ص ١٣١ ، والمقاصد النحوية ٢٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٧/١ .

١٦٨- البيت بلا نسبة في تقليص الشواهد ص ٢٤٠ .

(١) انظر الارتشاف ٨٥/٢ - ٨٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(فصل)

(وتقدم أخبارهن) [١/١٢٥] عليهن (جلاتر) عند البصريين^(١) ، إذا عُرِيت
 بما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير ، (بدليل) نحو : (« أَهْوَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا
 يَعْبُدُونَ ») (سا / ٤٠) (« وَالْفُسْهَمُ كَانُوا يَظْلِمُونَ ») [الأعراف / ١٧٧] ، فـ « إِيَّاكُمْ »
 و« أَنْفُسَكُمْ » معمولان لخبر « كَان » ، وقد تقدمتا عليها ، وتقديم المفعول يؤذن بجواز
 تقديم العامل ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) ، وسبقه إلى ذلك الفارسي ، وابن جني^(٣) ،
 وغيرهما من البصريين ، وهو غير لازم ، فإن البصريين أجازوا : زيداً عمرو ضرب ، مع
 قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فأجازوا تقديم المفعول ، ولم يجيزوا تقديم العامل ، وفي
 التنزيل : (« فَلَمَّا أَلْيَمُوهَا فَلَا تَقْهَرْ ») [الضحى / ٩] ، فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا
 يجوز تقديمه ، لأن « أَلَمَّا » لا يليها فعل ، قاله الموضح في الحواشي .

(إلا خير « دام ») فلا يجوز تقديمه على « ما دام » (اتفاقاً) لأن معمول صلة
 الحرف المصدرية ، لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين « ما » و« دام » على الصواب إن
 قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها ، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً ،
 وهو اختيار ابن عصفور^(٤) ، فإن قلنا بعدم تصرف « دام » فيبني أن يجري فيه الخلاف
 الذي في « ليس » ، وإن قلنا بتصرفها فيبني أن يجوز قطعاً ، قاله الموضح في حواشيه .
 وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقل :

٤٨١ وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرٌ

(١) انظر الأثرشاف ٨٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٥٤/١ .

(٣) الخصاص ٣٨٢/٢ .

(٤) المقرب ٩٦/١ .

« وإلا » خبر « ليس » فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم ، وجمهور الكوفيين^(١) ، وهو المختار ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٥٠ - وَمَتَّعَ مَسِيْقَ خَيْرٍ لَّيْسَ اصْطَفَى

وحجتهم أنهم (فاسوها على « عسى ») وخبر « عسى » لا يتقدم عليها اتفاقاً ، والجامع بينهما الجمود [١٢٥/ب] (واحتج المحيز) من قدماء البصريين ، والفراء ، وابن برهان ، والنزخشي ، والشلوبين ، وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾) [مسود/٨] ، وتقدير الحجة منه أن « يوم يأتيهم » معمولاً لـ « مصروفاً » وقد تقدم على « ليس » ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، و« مصروفاً » خبرها ، وتقديم المفعول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر ؛ وهو « مصروفاً » يجوز تقديمه على « ليس » ، لما جاز تقديم معموله عليها . « وأجيب » بالمتع وسنده ما تقدم ، وعلى تقدير تسليمه يُجاب (بأن المفعول ظرف ، فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره ، أو بأن « يوم » معمول محذوف تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، و« ليس مصروفاً » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، أو بأن « يوم » [١٨٩] في محل رفع على الابتداء ، وبُني على الفتح لإضافته إلى جملة « يأتيهم » و« ليس مصروفاً » خبره . (وإذا لُفِيَ الفعل بـ « ما ») النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو « ما » (و الفعل) المنفي مطلقاً) ، سواء كان النفي شرطاً في العمل أم لا ، (نحو : ما قائماً كان زيد) ، (ونحو : ما قائماً زال زيد) ، (ويمتنع التقدم على) نفس (ما عند البصريين ، والفراء) من الكوفيين^(٢) ، لأنها من ذوات الصدور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٩ - كَذَاكَ مَسِيْقَ خَيْرٍ مَا النَّافِيَّةُ

(وأجازه بقية الكوفيين) بناء على أنها لا تستحق التصدير ، قياساً على أنوائها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير « زال » وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب) ، بدليل أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائماً ، كما لا يجوز : كان زيد إلا قائماً . ورد بأن [١٢٦/ب] ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتباراً بأصل الوضع^(٣) . (وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي^(٤) . ويرده قوله) وهو المملوط

(١) الإنصاف ١/١٦٠ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ .

(٢) انظر التسهيل ص ٥٤ .

(٣) الارتشاف ٢/٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٦ .

(٤) الارتشاف ٢/٨٧ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٥ .

القريني: [من الطويل]

١٦٩- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ (عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ)

فقدّم معمول الخبر على « لا » النافية ؛ والأصل : لا يزال يزيد خيراً ، ورجَّ : أمر من الرجاء ، والفتى : الشاب ؛ يقال : فتي فهو فتى بالقصر ، والسَّنُّ : هو العمر ، و« خيراً » مفعول « يزيد » يعني : أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيراً كلما زاد عمره فرجّه للخير . و« ما » يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية ، وزيدت « أن » بعد ما لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، وجزم به في المغني ^(١) . ويحتمل أن تكون زائدة و« إن » شرطية وجوابها محذوف .

١٦٩- البيت للمعلوط القريني في شرح شواهد المغني ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب ٣٥/١٣ (أنسن) ، والمقاصد النحوية ٢٢/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٨٧/٢ ، وأروضح المسالك ٢٢/٢ ، والمغني اللداني ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ، وعزائفة الأدب ٤٤٣/٨ ، والمختصائص ١١٠/١ ، والدرر ٢٧٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، وشرح التفصيل ١٣٠/٨ ، والكتاب ٢٢٢/٤ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقرب ٩٧/١ ، ومعجم القوامع ١٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والارتشاف ٢٨٣/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٥/١ .

(فصل ل)

(ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خيرها ، إن كان) المَعْمُول (ظرفاً أو) جازاً و (مجروراً) للتوسع ، (نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً) ، والأصل : كان زيد معتكفاً عندك ؛ أو في المسجد ، فقدم معمول خبر « كان » على اسمها ، فوليها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٢- ولا يلي العليلَ معمولُ الخيرِ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرٍّ

(فإن لم يكن) المَعْمُول (أحدهما ، فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً) ، لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بلجنبي منهما ، (والكوفيون يجيزون مطلقاً) ، لأن معمول معمولها في معنى معمولها^(١) .

(وفصل ابن السراج^(٢) والفارسي^(٣)) من البصريين (وابن عصفور^(٤)) من المتأخرين ، (فأجازوه إن تقدم الخير معه ، نحو : كان طعامك آكلأ زيد) ، لأن معمول من كمل الخير ، وكلمه منه ، (ومنعوه إن تقدم [ب/١٢٦] وحده ، نحو : كان طعامك [١٩٠] زيد آكلأ) ، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بلجنبي .

ويتحصل من هذه المسألة أربع وعشرون صورة ذكرها المراعي في شرح التسهيل . (واحتج الكوفيون) القائلون بلجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]
١٧٠- قَنَافِذُ هُنَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيَّةً عَوْدًا)

(١) التسهيل ص ٥٤ ، وحاشية الصبان ١/٣٣٧ .

(٢) في كتابه الأصول ١/٨٦ - ٨٩ .

(٣) في كتابه المسائل البصرية ١/٤٣٤ .

(٤) القرب ١/٩٧ .

١٧٠- حيث للفرزدق في ديوانه ١/١٨١ ، ونظيره الشواهد ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٩/٢٦٨ - ٢٦٩ ، والدرر ١/٢٢٢ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٤ ، والمقتضب ٤/١٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٨١ ، ومغني اللبيب ٢/٦١٠ ، ومع الفواعل ١/١١٨ .

وجه الحجة منه أن « إياهم » معمول « عودٌ » و « عودٌ » خبر « كان » ، فقد ولي « كان » معمول خبرها ، وليس ظرفاً ولا جازماً ومجروراً ، و « قنأذ » بالذال المعجمة : جمع قنفذ بضم القاء وفتحها ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم قنأذ ، و « هذاجون » جمع هذاج بتشديد الدال وفي آخره جيم ؛ من الهدجان وهو : مشية الشيخ ، و « عطية » : أبو جرير ، وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رھط جرير ، وشبههم بالقنأذ في مشيهم بالليل ، وطوى ذكر المشبه ، فهو من الاستعارة بالكناية ، (وخرُجَ) هذا البيت (على زيادة « كان ») بين الموصول وصلته ، (أو) على (إضمار اسم) في « كان » حل كونه (مراداً به الشأن^(١)) ، وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال :

١٥٣- ومُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا اِثْنًا وَنَقَعَ مُوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ
(أو راجعاً إلى « ما ») الموصولة (وعليهن فـ « عطية » مبتدأ) و « عودٌ » خبره ، و « إياهم » معمول الخبر مقدم على المبتدأ ، وتقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ جائز عند البصريين^(٢) ، (وقيل) : التقديم (ضرورة ، وهذا) التخريج الأخير ، وهو دعوى الضرورة ، (متعين في قوله) : [من البسيط]

١٧١- (بَأْتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِيَةً) فالعشُ إن حُمَ لي عِشٌّ من العجب
فلا يجوز دعوى زيادة « بات » ، ولا إضمار اسمها مراداً به الشأن [١٧٢٧]
(لظهور نصب الخبر) وهو « سالية » لأن ضمير الشأن لا يثنى عنه بمفرد ، و « حُمَ » بالبناء للمفعول بمعنى : قدر ، ولا يتعين دعوى الضرورة ، لجواز أن يكون « فؤادي » منلئ سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف أي : سالية لك .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، وشرح ابن النظم ص ٩٩ .

(٢) انظر خزائن الأدب ٢٦٨/٩ - ٢٦٩ .

١٧١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥١/١ ، وتعليق الشواهد ص ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٩/٩ ،

وشرح الأملوني ١١٦/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٢ .

(فصل ل)

(قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أي : مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله في النظم :

١٥٠ وَذُو ثَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيويه وأكثر البصريين ، من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لِمَ سُمِّيَ ناقصاً ؟ فعلى الأول : لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين : لكونه سلب الدلالة على الحدث ، وتجرد للدلالة على الزمان ، واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل^(١) .

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم . فـ « كان » بمعنى : حَصَلَ (نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة / ٢٨٠] أي : وإن حصل ذو عسرة) و « أمسى » بمعنى : دخل في المساء ، و « أصبح » بمعنى : دخل في الصباح ، نحو : (﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم / ١٧] أي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح) . و « دام » بمعنى : بقي نحو : (﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود / ١٠٧] أي : ما بقيت) . و « بلى » بمعنى : عرّس ؛ وهو النزول ليلاً ، نحو قول عمر رضي الله عنه : [١٩١] « أَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ بَلَى بِمَوْتِي » ، أي : [١٢٧/ب] عرّس بها ، (وقوله) وهو امرؤ القيس بن عانس ؛ بالتون ؛ وفقاً لابن جرير^(٢) ، لا ابن حجر الكنتلي خلافاً لمن زعمه : [من المتقارب]

(١) انظر شرح شواهد ابن الناطم ص ٢٤٨ .

(٢) في الاشتقاق ٣٧٠ : (امرؤ القيس بن عانس ؛ بالباء ؛ بن النضر الشاعر ، أدرك الإسلام ولم يرتد) .

١٧٢- (وَبَاتَ وَيَبَاتُ لَهُ لَيْلَةٌ) كَلَيْلَةٍ فِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

أي: وعمرس، و«العائر» بالعين المهملة اسم فاعل من العور، وهو القننى في العين تنمع له، وقيل: الرمد والأرمد صفة له غصصة على الأول، وكاشفة على الثاني، (وقالوا: بات بالقوم؛ أي: نزل بهم) ليلاً. و«ظل» بمعنى: دام واستمر، نحو: (ظل اليوم) بالرفع، (أي: دام ظله. و) «أضحى» بمعنى: دخل في الضحى، نحو: (أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى). و«صار» بمعنى: انتقل، نحو: صار الأمر إليك، أي: انتقل، وبمعنى: رجع نحو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى/ ٥٣] أي: ترجع. و«برح» بمعنى: ذهب، نحو: ﴿وَأُذِقْ مُوسَى لِقَاءَهُ لَا أُبْرَحُ﴾ [الكهف/ ٦٠] أي: لا أذهب. و«أنفك» بمعنى: انفصل، نحو: فككت الحاتم فانفك، أي: انفصل. وتكون هذه الأفعال الثمانية لمعان آخر غير ما ذكر^(١).

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة، (إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلاً، (وهي: فنى، وزال، وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٥١-.....وَالنَّقْصُ فِي فَنَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قَفِي

وذهب أبو حيان في نكته إلى أن «فنى» تكون تامة بمعنى: سكن. وذهب أبو علي في الحلييات إلى أن «زال» تكون تامة، نحو: ما زال زيد عن مكانه، أي: لم ينتقل عنه. وذهب الكوفيون إلى أن «ليس» تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر، نحو: [من الرمل] ١٧٣-.....إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

١٧٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣، وشرح فطر الندى ص ١٣٦، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١، ولامرئ القيس بن عباس في المقاصد النحوية ٣٠/٢، وله أو لامرئ القيس الكندي أو لعمرو بن معديكرب في شرح شواهد الفنى ٧٣٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/١، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥، وشرح ابن الناظم ص ٩٨، وشرح الأمثوني ١١٥/١.

(١) انظر الارتشاف ٧٧/٢ - ٧٨، وحاشية الصبان ٣٢٦/١، وجمع المواع ١١٥/١.

١٧٣- صدر البيت: (وإذا أفرخت قرصاً فاجزه)، والبيت للبد في ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس)، ٢١٧/٧ (فرض)، ٤٦٩/١٥ (إملا)، ولغريب اللغة ٣٤/٨، ٧٣، ٧٢/١٣، وأساس البلاغة (حز)، وتاج المروس ١٧/١٩ (فرض)، وجمهرة الأمثال ٥٧/١، والأرعية ص ١٨٢، ١٩٦، وحرارة الأدب ٢٩٦/٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ١٩٠/١١، ١٩١، وشرح أبيات مسبوته ٤٠/٢، والكتاب ٣٢٣/٢، وبحال تلعب ص ١٦٩، ٥١٥، والمقاصد النحوية ١٧٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/٣، والمتنضب ٤١٠/٤، والارتشاف ٩٦/٢.

(فصل ————— ل)

(تختص « كان » [١٢٨] بأمر . منها : جواز زيادتها بشرطين :
أحدهما : كونها بلفظ الماضي) ، لتعيين الزمان فيه دون المضارع ، (وشدّ قول
أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه : [من الرجز]
١٧٤- (أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ كَيْلٌ) إذا تَهَبُّ شَمَكٌ بَيْلٌ
أنشده ابن مالك شاعداً على ذلك^(١) . فـ « أنت » مبتدأ ، و « مَاجِدٌ » خبره ،
و « تكون » زائدة بين المبتدأ والخبر ، و « بَيْلٌ » فعيل من النبالة ، بمعنى : الفضل ، خبر
بعد خبر ، و « شَمَكٌ » كجعفر : ريح تهب من ناحية القطب ، و « بَيْلٌ » كقتيل ، بمعنى :
مبلولة .

(و) الشرط (الثاني : كونها بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً) ،
وليس المراد بزيادتها أنها [١٩٢] لا تدل على معنى البتة ، بل أنها لم يُؤتَ بها للإسناد ،
وإلا فهي دالة على الماضي ، ولذلك كثرت زيادتها بين « ما » التعجيبة وفعل التعجب ،
لكونه سلب الدلالة على الماضي^(٢) ، (نحو : ما كان أحسن زيداً) فـ « كان » زائدة بين
المبتدأ وخبره . (و) قد تُزاد بين الفعل ومرفوعه ، نحو : (قول بعضهم : لَمْ يَوْجَدْ كَانَ
مُتْلِهِمْ) ، فزاد « كان » بين الفعل ونائب الفاعل تأكيداً للمضي . (وشدّ) زيادتها بين
الجار والمجرور ، ومته (قوله :) (من الوافر)

١٧٤- الرجز لأم عقيل في أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وعرائة الأدب ٢٢٥/٩ ،
٢٢٦ ، والدرر ٢٢٦/١ ، وشرح ابن الناطم ص ١٠٠ ، وشرح الأختوني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل
٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩/٢ ، وبلا نسبة في معجم المفاتيح ١٢٠/١ .

(١) شرح التسهيل ٣٦٢/١ .

(٢) أحاز الفراء ذلك . انظر الارتشاف ٩٦/٢ .

١٧٥- جيلٌ بني أبي بكرٍ تَسْلَى (على كان المُسَوِّمة العَرَابِ)
أُشْبِهَ الفراء ، فزاد «كان» بين الجار والمجرور ، وهما كالشيء الواحد ، و«الجيلاد» :

جمع جيد ، و«تسلى» أصله : تسلى ، حذفت إحدى التائين ، من السمو ، وهو : العلو ،
و«المُسَوِّمة» : اسم مفعول من السومة^(١) ، وهي : العلامة ، و«العَرَابِ» بكسر العين
المهملة نعت «المُسَوِّمة» وهي : الخيل العربية التي جُمِلت عليها علامة ، وتُرِكَت في
المرعى ، وأُطْلِقَ [١٢٨/ب] الناظم المسألة اعتسافاً على المثال فقال :

١٥٤- وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحُّ عِلْمٍ مَنْ تَقَنَّنَا

(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق : [من الوافر]

١٧٦- فكيف إذا مَرَرْتُ بِذَرِ قَوْمٍ (وجيران لنا كانوا كراماً)

(لرفعها الضمير) وهو الواو ، والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور ، وهذا
مذهب أبي العباس المبرد^(٢) وأكثر النحويين ، حيث ذهبوا إلى أن «كان» في هذا البيت
ليست بزائدة ، بل هي الناقصة ، و«الواو» اسمها ، و«لنا» خبرها ، والجملة في موضع
الصفة لـ «جيران» و«كرام» صفة بعد صفة^(٣) ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿ وهذا كتابُ
أنزلناه مباركٌ ﴾ [الأنعام / ٩٢ ، ١٥٥] ، (خلافاً لسيبويه) والخليل^(٤) ، حيث ذهب إلى أنها في

١٧٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٩٦/٢ ، والأزهرية ص ١٨٧ ، وأسرار العربية ص ١٣٦ ، والأشياء
والنظائر ٣٠٣/٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وخراتمة الأدب
٢٠٧/٩ ، ٢١٠ ، ١٨٧/١٠ ، والدرر ٢٢٧/١ ، ووصف اللباني ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ٢١٧ ، ٢٥٥ ،
وشرح ابن الناظم ص ١٠٠ ، وشرح الأعمشوني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١ ، وشرح التسهيل
٣٦١/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ ، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كون) ، والتمع في اللغة العربية ص ١٢٢ ،
والمقاصد النحوية ٤١/٢ ، ومع المعاني ١٢٠/١ .

(١) في «ب» : (الوسم) ، وفي «ط» : (السمه) .

١٧٦- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ ، والارتشاف ٢٩٠/٣ ، والأزهرية ص ١٨٨ ، وتخليص الشواهد
ص ٢٥٢ ، وخراتمة الأدب ٢١٧/٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وشرح الأعمشوني ١١٧/١ ، وشرح شواهد المغني
٦٩٣/٢ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كس) ، والمقاصد النحوية ٤٢/٢ ،
والمقتضب ١١٦/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦ ، والأشياء والنظائر ١٦٥/١ ، وأوضح
المسالك ٢٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٦ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٦١ ، ولسان العرب
٣٦١/١٣ (كون) ، ومعني الليب ٢٨٧/١ .

(٢) للمقتضب ١١٦/٤ .

(٣) انظر خراتمة الأدب ٢١٧/٩ ، والمقتضب ١١٦/٤ .

(٤) الكتاب ١٥٣/٢ ، وانظر شرح التسهيل ٣٦١/١ .

البيت زائلة . واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها ، والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة ، واختلفوا في تخريج ذلك ، فقال ابن مالك : لا يمنع من زيادتها إستنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء « ظن » إستنادها إلى الفاعل في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، وقال الفارسي في التذكرة : فإن قلت : كيف تلغى وقد عملت في الضمير ؟ قلت : تكون لغواً ، والضمير الذي فيها تأكيد لما في « لنا » ، لأنه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خير له ^(١) . وقال أبو الفتح محتجاً للخليل : وجه زيادتها في هذا البيت : أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، و« لنا » الخبر ، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بـ« كان » .

وقال ابن عصفور : [١٢٩/٧] أصل المسألة : وجيران لنا هم ، فـ« لنا » في موضع الصفة ، و« هم » فاعل بـ« لنا » ، على حدّ : مررت برجلٍ معه صقرٌ ، ثم زيدت « كان » بين « لنا » و« هم » ، لأنها تزداد بين العمل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ« كان » وإن كانت غير علملة فيه ، لأن الضمير قد يتصل بغير علمله في الضرورة ، نحو قوله : [من البسيط]

١٧٧- أن لا يُجاورنَا إلّاكَ ديارُ

والأصل : إلّا إياك ، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل ، اهـ . قل المراهي في شرح التسهيل : وهذه تخريجات متكلفة ، ثم قل : وقال بعضهم : لا يعني التحليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين « جيران » و« كرام » لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنه فارقتهم ، فبالجيرة كانت في الزمن الماضي ، فجاءه بقوله : كانوا لنا ، لتأكيد ما فهم من الماضي ، قبل دخولها ، فأطلق التحليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا : [من الوافر]

هل أنتم عائجون بنا لَعْنَا تَرَى العَرَصَاتِ أو أثَرَ الخِيَامِ^(٢)

(١) انظر قوله في حوزة الأدب ٢١٩/٩ .

١٧٧- تقدم تخريج البيت برقم ٥٢ .

(٢) البيت للفردق في ديوانه ٢٦٠/٢ ، وحوزة الأدب ٢٢٢/٩ ، ومصحط اللآلي ص ٧٥٨ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٦ ، واللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٣ (لمن) ، والجريس في ملحني ديوانه ص ١٠٣٩ ، ولسان العرب ٣٤/١٣ (أمّن) ، وبلا نسية في الإنصاف ص ٢٥١ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٢ ، وحوزة الأدب ٤٢٢/١٠ .

ولا يمتنع أيضاً في البيت أن تكون «كان» تامة على حذف مضاف تقديره : «وجدت جبرتهم» ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقتل : «كانوا» والجملة صفة . ١ هـ كلام المراعي .

والخاصل على القول بزيادة «كان» في البيت قولان في الإعمال والإهمال ، وفي كل واحد منهما قولان . فعلى الإهمال قيل : الأصل : هم لنا ، ثم وصل الضمير بـ «كان» الزائدة إصلاحاً للفظ ، لتلايق الضمير المرفوع المنفصل [١٢٩/١١] إلى جانب الفعل . وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في «لنا» على أن «لنا» صفة لـ «جبران» ، ثم وصل لما ذكر . وعلى الإعمال قيل : إن الضمير معمول لـ «كان» بالحقيقة على أنها ناقصة ، و«لنا» خبرها . وقيل : تامة ، وإنها تعمل في الفاعل ، كما يعمل فيه العامل اللغوي ، نحو : [١٩٣] زيد ظننت عالم ، هذا ما في المعنى مرتباً^(١) . (ومنها) ، أي : من الأمور المختصة بها «كان» (أنها تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة أوجه :

أحدها ، وهو الأكثر ، أن تحذف مع اسمها) ضميراً كان أو ظاهراً ، (ويقسى الخبر) دالاً عليهما ، ويكثر ، (وكثر ذلك بعد «إن» و«لو» الشرطيتين) ، لأنهما من الأدوات المطالبة لفعلين ، فيطول الكلام ، فيخفف بالحذف . وخص ذلك بـ «إن» و«لو» دون بقية أدوات الشرط ، لأن «إن» أم أدوات الشرط الجازمة ، و«لو» أم أدوات الشرط غير الجازمة ، كما أن «كان» أم بابها ، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها ، وإلى ذلك أشار الناطم بقوله :

١٥٥ — وَيَحْلِفُونَهَا وَيَقْسُونَ الْخَبَرَ وَتَعْدُ إِنَّ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ

(مثال «إن») والغالب فيها أن تكون تنويعية ، (قولك : ميرٌ مسرعاً إن ركباً وإن ماشياً) أي : إن كنت ركباً وإن كنت ماشياً ، (وقوله) : [من الكامل]
١٧٨ — لَا تَقْرَنَنَّ الدُّعْرَ الْكَافِرَ مَطَرُفِي (إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا)

أي : إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً . وقال أبو حيان : يمكن أن لا يكونا من إضمار «كان» وإنما انتصبا على الحال ، و«إن» بقية «أما» . وهذا البيت قالته لنبلى الأخيلية . (وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم [٧١٣٠] إن خيراً فخير وإن شراً فشر^(٢)) ،

(١) مخني اللبيب ٢٨٨/١ .

١٧٨ — البيت لنبللى الأخيلية . في ديوانها ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيويه ٣٤٥/١١ ، ولنبلى أو حميد بن نصور في الغرر ١٣٧/١ ، وحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠ .

(٢) ورد هذا القول في الكتاب ٢٥٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٦١/١ ، والدرر ٢٢٩/١ .

ينصب الأول على الخبرية لـ «كان» المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف، (أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً)، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شراً. وفيه ردٌ على التسهيل، حيث قيد اسم «كان» بكونه ضميراً، وهو مَعْلُودٌ من مفرداته^(١).

(ويجوز: إن خيراً فخيئراً)، وإن شراً فشرّاً، برفع الأول على أنه اسم لـ «كان» المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثانٍ لفعل محذوف أي: (إن كان عملهم خيراً فيُجزون خيراً، ويجوز نصبهما) معاً بتقدير: إن كان عملهم خيراً فيُجزون خيراً، ورفعهما معاً بتقدير: إن كان في عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً، (و) الوجه (الأول) من الأوجه الأربعة (أرجحها)، لأن فيه إضمار «كان» واسمها بعد «إن» وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما^(٢) كثير مطرد.

(و) الوجه (الثاني أضعفها)، لأن فيه حذف «كان» وخبرها بعد «إن» وحذف فعل نصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد، ولذلك لم يذكره سيبويه^(٣)، (و) الوجهان (الأخيران متوسطان) بين القوة والضعف. ثم قال الشلوبين: هما متكافئان، يعني على حدٍّ سواء^(٤).

قال تلميذه ابن الضائع: لأن في كل منهما الأقوى والأضعف، ففي نصبهما قوة نصب الأول، وضعف نصب الثاني، وفي رفعهما قوة رفع الثاني، وضعف رفع الأول، فتساويا.

وقال ابن عصفور: رفعهما أحسن من نصبهما^(٥). ومثال «إن» غير التنوينية قولهم: [من البسيط]

١٧٩ — انطِيقْ [١٣٠/ب] بحقٍّ وإنْ مُسْتَحْرجاً إحتنا
أي: وإن كنت مستخرجاً، ومثال «لو» قوله ﷺ لبعض أصحابه: (التمس

(١) التسهيل ص ٥٦.

(٢) سقطت من «ب».

(٣) انظر الكتاب ٢٥٨/١.

(٤) الارتشاف ٩٨/٢.

١٧٩ — عجز البيت: (فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا)، والبيت بلا نسبة في الفنور ٢٣٢/١، ومع القوامع

١٢١/١، وشرح التسهيل ٣٦٣/١.

ولو خائفاً من حديد^(١) أي : التمس شيئاً ولو كان ما تلتصقه خائفاً من حديد ، (وقوله) :
[من البسيط]

١٨٠- (لا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوَيْعِي وَلَوْ مَلِكًا) جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

[١٩٤] أي : ولو كان صاحب البغي ملكاً ذا جنود كثيرة . وقومهم : الأحشف
ولو تمراً ، وفيهما ردّ على أبي حيان ، حيث شرط أن لا يكون ما بعد « لو » أعلى مما قبلها ،
ولا أعم ، فإن الملك أعلى مما قبله ، والتمر أعم من الحشف . (ونقول) فيما إذا كان ما
بعد « لو » مندرجاً فيما قبلها ، ولا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قومهم^(٢) :
(ألا طعام ولو تمراً) ، فإن الطعام أعم من التمر . (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير :
ولو يكون عندنا تمر) ، فحذف « يكون » وخبرها وبقي اسمها . (ويقال الحذف المذكور)
وهو حذف « كان » واسمها (بدون « إن » و « لو ») (الشرطيتين) كقوله : (من الرجز)
١٨١- مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَسَالِي إِثْلَاسَهَا

(قدره سيبويه^(٣) : من لد أن كانت شَوْلًا) بفتح الشين المعجمة وسكون
الواو والقصر والتنوين ، جمع شائلة على غير قياس ، وهي النوق التي جف لبنها ، وارتفع
ضرعها ، وأتى عليها من نتجها سبعة أشهر أو ثمانية . وأمّا الشائل : بلا هاء فهي النقطة
التي تشول بذنبها للفتح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها : شَوَّلٌ ، بنشديد الواو ، كرايع ورُكْع ،
والإتلاء : مصدر أُنْتُلتِ الناقة إذا تلاها ولدّها ، أي : من زمن كونها شَوْلًا إلى زمن كونها
متلوةً بأولادها ، وإنّما قدره [١٣١٧] سيبويه : من لد أن كانت شَوْلًا ، ولم يقدره : من لد
كانت ، لأنه لا يرى إضافة « لدن » إلى الجمل ، نقله في المغني عن الفرة لابن الدهان ،
واعترض على سيبويه في تقديره « أنّ » إذ يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ،
بل نصّ سيبويه في باب الاستثناء^(٤) على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ، وإن حُمِلَ على
أنه تقدير معني لا تقدير إعراب لزم منه أن ما قرّ منه وقع فيه .

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٧٤١ .

١٨٠- قيلت للعين المقر في حزانة الأدب ٢٥٧/١ ، والدرر ٨٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٧/٢ ،
وأوضح المسالك ٢٦٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، وشرح ابن النظم ص ١٠١ ، وشرح الأعمشوني
١١٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٢ ،
ومغني اليب ٢٦٨/١ ، ولتقاصد النحوية ٥٠/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

١٨١- تقدم لخرجه الرجز برقم ١٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٦٥/١ . (٤) الكتاب ٣٣٥/٢ .

الوجه (الثاني : أن تحذف « كان » مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضعف : ولو تقرر ، وإن خير) ، برفعهما .

الوجه (الثالث : أن تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها ، (وكثر ذلك بعد « أن » المصدرية) الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل ، (في مثل) قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت) ، فد « انطلقت » معلول ، وما قبله علة له مقدمة عليه ، (وأصل انطلقت : لأن كنت منطلقاً ، ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) ، الجرور بها ، (على انطلقت للاختصاص) عند التحوين ، أو الاهتمام بالفعل عند البياتيين^(١) ، فصار : لأن كنت منطلقاً انطلقت ، [١٩٥] (ثم حذف اللام) الجارة (للاختصار) ، فصار : أن كنت منطلقاً انطلقت ، (ثم حذفت « كان » لذلك) الاختصار ، (فانفصل الضمير) الذي هو اسم « كان » فصار : أن أنت منطلقاً ، (ثم زيد « ما » للتعويض) من « كان » فصار : أن ما أنت ، (ثم أذغمت النون) من « أن » (في الميم) من « ما » (للتقارب) في المخرج ، فصار : أما أنت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٦- وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا ارْتُكِبُ

وقد يحذف متعلق الجار إذا فهم من المقام ، (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس : [من البسيط]

١٨٢- (أَمَا خَرَّاشَةٌ أَمَا أَلَتْ ذَا نَفْسٍ) فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(أي : لأن كنت ذا نفر فخرت ، ثم حذف) فخرت ، وهو (متعلق الجار)

(١) في « ب » « ط » : للاختصاص عند البياتيين ، أو للاهتمام بالفعل عند التحوين .
١٨٢- البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢ ، والاشتقاق ٣١٣ ، وخراتة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدور ٢٣٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ، وشرح فطر الندى ١٤٠ ، ولطبر في ديوانه ٣٤٩/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤٩/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، واللسان ٢٩٤/٦ (حشر) ، ٢١٧/٨ (ضبع) والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نية في الأزهية ١٤٧ ، وأسالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإتصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتاج العروس (ما) ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجن النداني ص ٥٢٨ ، وشواهد الأدب ص ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ووصف البستاني ص ٩٩ ، ١٠١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأعمشون ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١ ، ولسان العرب ٤٧/١٤ (أما) ، ومغني قليب ٣٥/١ ، والنصف ١١٦/٣ ، ومعجم المراجع ٢٣/١ .

لـ « أن » وما بعدها ، و « أبا خراشة » مناصى [١٣١/ب] سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الحاء المعجمة ، وحكي كسرهما ، وبراء مهملة وشين معجمة : كنية شاعر مشهور اسمه خفاف ، بخاء معجمة مضمومة ، وفلامن خفيفتين بينهما ألف ، والنفر بفتح النون والفاء : الرهط هنا ، والضبع ؛ على وزن العضد : السنين المجدية ، وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، وشرح بقوله : لم تأكلهم ، وهو مجاز عن الشقة التي تحصل من جذب السنة ، شبهها بالأكل ، فهو استعارة تبعية ، ودخلت الفاء في « فإن قومي » لأن الثاني مستحق بالأول ، فهو مسبب عنه ، والأول مسبب فيه ، فأشبه الشرط والجزاء ، هذا قول البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن « أن » المفتوحة هنا شرطية ، ولذلك دخلت الفاء في جوابها^(١) : ومعنى المثال المذكور عندهم : إن كنت متطلقاً انطلقت معك ، والأول أشهر . ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن « ما » الخالفة عن « كان » عاملة في الجزأين عمل ما خَلَفْتَهُ . وحجته أن « ما » لَمَّا نابت في اللفظ نابت في العمل . وزعم أنه مذهب سيويه^(٢) . (وقل) حذف « كان » وحدها (بدوفاً) أي : بدون « أن » المصدرية (كقوله)

وهو عبيد بن حصين الراعي : [من الكلل]

١٨٣- (أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي) لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تُمِيلَ مَيْيلاً

(قال سيويه^(٣) : أراد أزمان كان قومي) مع الجماعة ، فعطف « كان » التامة ، وأبقى فاعليها وهو « قومي » ، و « الجماعة » مفعول معه ، والنصب له « كان » المحذوفة . والرحالة : بكسر الراء وبلقاء المهملة : سرج من جلود ليس فيها خشب ، يُتَّخَذُ للركض الشديد ، وتميل ؛ بفتح التاء ؛ منصوب بـ « أن » وهي ومنصوبها [١٣٢/ب] في موضع التعليل ، و « مَيْيلاً » بفتح الميم الأولى بمعنى : ميل ، مفعول مطلق .

(١) في الارتشاف ١٠٠/٢ : (وزعم الكوفيون أن « أن » هذه المفتوحة المحذوفة أداة شرط كـ « إن » المكسورهما ، وجاز حذف الفعل في اللذين للعلم بأن « أن » لا يقع بعدها إلا الأفعال ، واتفقوا على أنه إذا حذف « ما » وأني بالفعل كانت « إن » مكسورة ، وهي عند البصريين غير « أن » المفتوحة .

(٢) انظر قول أبي الفتح في الخصائص ٣٨١/٢ .

١٨٣- البيت للراعي الحميري في ديوانه ص ٢٣٤ ، والأزمية ص ٧١ ، وعزائلة الأدب ١٤٥/٣ ، ١٤٨ ، والدرر ٢٣٤/١ ، ٥٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والكتاب ٣٦٥/١ ، ٢٥٩/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والمفاصد النحوية ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/١ ، وشرح ابن سنان ٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٠٥ ، والمقرب ١٦٠/١ ، ومع الموامع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٥/١ .

الوجه (الرابع : أن تحذف) كان (مع معموليها) جميعاً ، (وشكك بعد : إن)
الشرطية (في قولهم : افعل هذا إما لا ، أي : إن كنت لا تفعل غيره فـ« ما » عوض)
عن « كان » واسمها ، وأدغمت نون « إن » فيها لتقارب مخرجيهما ، (ولا) هي (النافية
للخبر) وهو « تفعل » ، بجواب الشرط محذوف دلالة ما قبله عليه تقديره : فافعله . قال
الجاربردي^(١) : تقول : اخرج ، فلذا امتنع تقول : إما لا فتكلم ، أي : إن كنت لا تفعل الخروج
فتكلم ، هكذا ذكر في بعض شروح المفصل ، وهو يدل على أن الهمزة من « إما » مكسورة .
وقد بعض شراح الشافية : أما لا بفتح الهمزة ، قل : معنى أما لا هو : أن كنت لا تفعل ذلك
افعل هذا ، أي : لأن كنت ، فحذف اللام ، ثم حذف « كان » فصار الضمير المتصل منفصلاً ،
بوزيد « ما » عوضاً من الفعل المحذوف وقلبت النون ميماً ، وأدغمت في الميم . اهـ كلام
الجاربردي في باب الإمالة . وهو عجيب ، فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلاً إنما هو في
أما أنت ، لا في إما لا ، والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب ، وفيما قبلهما جائز ، قاله
الحضراوي . وحكى الكوفيون أنه يقل : لا تلت الأمر قناته جائز ، فتقول : أنا آتيه وإن ، أي :
وإن كان جائزاً ، فتحذف « كان » مع معموليها من غير تعويض ، وعليه قوله : [من الرجز]
١٨٤- قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كُنَّا فُقَيَّرًا مُعْتَبِمًا قَالَتْ وَإِنْ
أي وإن كان فقيراً معلماً ، ولا يجوز هذا الحذف مع غير « كان » عند البصريين .
[١٩٦] (ومنها) أي من الأمور المختصة بها « يمكن » [١٣٢ب] (أن لام مضارعها)
وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفاً وصلاً لا وقفاً ، نص على ذلك ابن خروف . وإلى الجواز
أشار الناظم بقوله :

١٥٧- وَيَسْنُ مُضَارِعٌ لَكُلَّ مَتَجَزِمٍ تُحْذَفُ نُونُ وَهُوَ حُذِفَ مَا التَزِمَ

(وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون) ، حل كونه (غير متصل بضمير
نصب ، ولا) متصل (بساكن ، نحو : « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ») [مبرم / ٢٠] ، « وَإِنْ تَكُ
حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا » [النساء / ٤٠] أصلهما : أكون وتكون ، بالرفع فحذفت الضمة للجزم ،
والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعاً
(بخلاف : « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » [الأسماء / ١٣٥] « وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ »
[يونس / ٧٨] لانتفاء الجزم) فيهما ، لأن الأول مرفوع ، والثاني منصوب ، وبخلاف نحو :
(« وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » [يوسف / ٩] ، لأن جزمه بخلاف النون) بالمعطف
على (يتخلل) الجزوم في جواب الأمر ، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين

(١) في كتابه شرح الشافية ص ٣٨٤ مع اختلاف يسير عما ورد هنا .

بحركة الإعراب ، وفي الثالث بحركة المناسبة ، فتعاضت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بحرف المد واللين في سكنوها وامتداد الصوت بها ، فتحذف كما يحذفن مجامع أنها تكون إعراباً مثلهن ، وتحذف للجواز كما يحذفن . (و) بخلاف (نحو : إِنْ يَكُنْهُ فَلَسُنْ تُسَلِّطْ عَلَيْهِ) ، فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالضمير) المنصوب ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا يحذف معها بعض الأصول . وبخلاف (نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يُلْقِرْ لَهُمْ ﴾) [النساء / ١٣٧] ، فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالساكن) ، وهو لام التعريف ، فالنون مكسورة لأجله ، فهي متعاضبة على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر^(١) . [٧١٣٣] (وخالف في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب (فأجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين^(٢) (تمسكاً بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الأسدي : [من الطويل]

١٨٥- (فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَهْدَتْ وَسَامَةً) فَقَدْ أَهْدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةً ضَيْغَمَ
فحذف النون مع ملاقة الساكن ، والمرأة ، بكسر الميم ومد الهزمة : آلة الرؤية ،

فكانه نظر وجهه فيها فلم يره حسناً ، فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو : الأسد ، والوسامة بفتح الواو : الحسن والجمل ، (و) هذا البيت (حملة الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة . كقوله) وهو النجاشي : [من الطويل]

١٨٦- فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ (وَلَاكَ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ)
فحذف نون « لكن » ضرورة^(٣) ، واستدل به الفراء على أن « لكن » المشددة مركبة ، وأصلها : لكنْ أَنْ فطرح الهزمة للتخفيف ، ونون « لكنْ » للساكنين قاله في المغني^(٤) .

وقيل : هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك من أخ ؟ يعني نفسه ، يواسيك بطعمه بغير مَنْ ولا بخل ، فقل له الذئب : دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ، ولست بأتية ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه .

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٨ .

(٢) شرح التسهيل / ٣٦٦/١ ، والارتشاف / ٣١١/١ ، وشرح ابن عقيل / ٢٩٩/١ .

١٨٥- البيت للخنجر بن صخر الأسدي في عزاة الأدب / ٣٠٤/٩ ، والدرر / ٢٣٧/١ ، وسر صناعة الإعراب / ٥٤٢/٢ ، ولسان العرب / ٣٦٤/١٣ (كون) ، وللقاصد النحوي / ٦٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك / ٢٦٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨ ، وشرح ابن الناطم ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني / ١٢٠/١ .

١٨٦- البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه / ١١١ ، والأزهية / ٢٩٦ ، وعزاة الأدب / ٤١٨/١٠ ، ٤١٩ ، وشرح أبيات سيبويه / ١٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني / ٧٠١/٢ ، والكتاب / ٢٧/١ ، والنصف / ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر / ٣٦١، ١٣٣/٢ ، والإيضاف / ٦٨٤/٢ ، وأوضح المسالك / ٦٧١/١ ، وتخليص الشواهد / ٢٦٩ ، والمجن لداني / ٥٩٢ ، وعزاة الأدب / ٢٦٥/٥ ، ورصف الليالي ص ٢٧٧ ، ٣١٠ .

(٣) انظر الخصائص / ٣١٠/١ . (٤) مغني اللبيب / ٢٩١/١ .

(فصل ل)

(في ما ولا ولات وإن)

(المعملات عمل ليس تشبيهاً بها)

في النفي

(أما « ما » فاعملها الحجازيون ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف / ٣١] ، ﴿ مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة / ٢] ، ثم اختلف النحاة ، فقل البصريون : عملت في الجزأين ، وقل الكوفيون : عملت في الأول فقط ، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض ، كذا قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ، ونصب بإسقاط الخافض ، وأعملها التميميون ، قل سيويه^(١) : [١٣٣/ب] وهو القياس . كما أعملوا ليس حملاً عليها ، فقالوا : ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، قاله في المغني^(٢) .

(و) لا بعملها الحجازيون مطلقاً ، بل (لإعمالهم إياها) عندهم (أربعة شروط :

أحدها : أن لا يقترن اسمها بـ « إن » الزائدة) ، فإن اقترن بها بطل عملها وجوباً عند البصريين^(٣) (كقوله) : [من البسيط]
 ١٨٧- (بَنِي غَدَاةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَ) ولا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ

(١) الكتاب ٥٧/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢٩١/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٩/١ .

١٨٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٤٠ ، ولوضح المسالك ١/٢٧٤ ، وتحليل الشواهد ٢٧٧ ،
 والحقن الثاني ص ٣٢٨ ، وجواهر الأدب ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وحرارة الأدب ١١٩/٤ ، والبرر ٢٤١/١ ، -

[١٩٧] يرفع «ذهب» على الإهمال، وإنما لم تعمل حيثئذ، لأنها محمولة على «ليس» في العمل، و«ليس» لا يقرن اسمها بـ «إن». (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهباً، بالنصب فخرَجَ على أن «إن» نافية مؤكدة لـ: «ما» لا مؤسسة، لأن نفي النفي إيجاب، و(لا زائدة) كافة لـ «ما»، وهذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين إن «إن» المقرونة بـ «ما» هي النافية، جيء بها بعد «ما» تأكيداً، وهو مردود، فإن العرب قد استعملت «إن» الزائدة بعد «ما» الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية، فلو لم تكن «إن» المقترنة بـ «ما» النافية زائدة لم يكن لزيدتها بعد الموصولتين مسوغ، قاله المراعي.

وغذانة، بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث: حي من يربوع، والصريف بالصاد المهملة: الفضة الخالصة، والحزف، بفتح الحاء والزاي المعجمتين وبالفاء قل الجوهري^(١): هو الجر، زاد في القاموس^(٢): وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون قخلراً.

الشرط (الثاني: أن لا ينقض نفي خبرها بـ «إلا»)، فإن انتقض بطل عملها، كبطلان معنى «ليس»، (فلذلك وجب الرفع في) «واحدة» من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْرَأُ [١٣٤/إِلَّا وَاحِدَةً]﴾ (القصص/٥٠)، وفي «رسول» من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران/١٤٤)، (فأما قوله: [من الطويل] ١٨٨- وَمَا الدُّهْرُ إِلَّا فَتَجَوُّنَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ

- وشرح ابن النظم ص ١٠٣، وشرح الأشموني ١٢١/١، وشرح التسهيل ٣٧٠/١، وشرح شلور الذهب ص ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ٨٤/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٤، وشرح قطر الندى ١٤٣، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف)؛ ومعني اللب ٢٥/١، والمقاصد الحوية ٩١/٢، ومع الخواص ١٢٣/١، وتاج المروس ١٥/٢٤ (صرف).

(١) الصحاح ١٣٤٩/٤ (حرف).

(٢) القاموس المحیط (حرف).

١٨٨- البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٦/١، وغنيص الشواهد ص ٢٧١، والحق الثاني ص ٣٢٥، وخزانة الأدب ١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، والسدر ٢٣٩/١، ٤٥٩، ووصف المباني ص ٣١١، وشرح ابن النظم ١٠٤، وشرح الأشموني ١٢١/١، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، وشرح للفصل ٧٥/٨، ومعني اللب ص ٧٣، والمقاصد الحوية ٩٢/٢، ومع الخواص ١٢٣/١، ٢٣٠.

فمن باب (المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ على حد : (ما زيد إلا سيراً ، أي : (ما زيد (إلا يسيراً ، والتقدير : (وما الدهر (إلا يسدور دوران منجنون) ، ف « الدَّهرُ » مبتدأ ، و « يدورُ » خبره ، و « دوران » مفعول مطلق ، وعامله « يدور » فحذف وأقيم المضاف إليه « دوران » مفعله ، والباعث على نصب « منجنون » على هذا التقدير أمران : كونه لا يصح أن يكون خبراً عن « الدهر » وكونه واقعاً بعد الإيجاب ، والباعث على تقدير « دوران » أن « منجنوناً » لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً ، لأنه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء ، فتارة يجعل السافل عاليًا ، وتارة يعكس ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة لها نحو : ضربته سوطاً ، (و) كذا القول في :

وَمَا صَلَاحُ الْحَلَجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فإنه في تقدير (إِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا ، أي : تعذيبًا) ، والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب ، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم ، لأن (معذب) اسم مفعول ، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة ، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش ، وأما مذهب سيويه فلا ، لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر . وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب^(١) ، وهذا البيت يشهد له ، والأصل عدم التأويل وأنشده [١٣٤/ب] ابن مالك :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مِنْجَنُونًا

وحكم بزيادة « إلا » .

واعترضه في المعنى^(٢) ، وما ذكره من وجوب الرفع مطلقاً في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور^(٣) .

والثاني : جواز النصب مطلقاً وهو قول يونس^(٤) .

والثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً ، وهو قول الفراء^(٥) .

والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به ، وهو قول بقية الكوفيين^(٦) .

(١) شرح التسهيل ١/٣٧٣ - ٣٧٤ .

(٢) معني اللب ١/٧٣ .

(٣) الارتشاف ٢/١٠٤ .

(٤) وكذلك رأي الشلوبين ، انظر مع الفواعل ١/١٢٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/١١١ .

(٦) انظر الارتشاف ٢/١٠٥ .

(ولأجل هذا الشرط أيضاً) وهو: أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد «بل» و«لكن» في نحو: ما زيد قائماً بل قاعد، ولكن قاعد، على أنه خير لمبتدأ محذوف) أي: بل هو قاعد، أو لكن هو قاعد، (ولم يجز) في «قاعد» (نصبه بالعطف) على «قائماً» (لأنه) واقع بعد «بل» أو «لكن»، والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي: مثبت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: [١٩٨]

١٦٠- وَزَعَّ مَعْطُوفٌ بِسَلْكَيْنِ أَوْ بِسَلٍّ مِنْ بَعْدِ مَتَّصِيْبٍ بِنَا الزَّمِ حَيْثُ حُلْ

وأجاز المبرد كون «بل» ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها، فيجوز على قوله: ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب على معنى: بل ما هو قاعداً، نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب.

الشرط (الثالث: أن لا يتقدم الخبر) على الاسم، خلافاً للفراء، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الأصح، خلافاً لابن عصفور^(١)، فإن تقدم بطل العمل (كقولهم: ما مسيء من أعتب) فـ «مسيء» خبر مقدم، و«من أعتب» مبتدأ مؤخر. وحكى الجرمي: ما مسيئاً من أعتب، على الإعمال، وقال: إنه لغة^(٢). والمعتب: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما سأك. (وقوله): [من الطويل]

١٨٩- وَمَا خَذَلْتُ قَوْمِي فَأَخْطَعَ لِلْعِدَى وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ هُمْ

[١٣٥/٧] فـ «خذلت» بتشديد الذال المعجمة، جمع خذلت، خبر مقدم و«قومي» مبتدأ مؤخر، (فأما قوله) وهو الفرزدق: [من البسيط]

١٩٠- فَأَصْبَحُوا قَدْ آعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ يَشْرُ

(١) التقرب ١/١٠٢.

(٢) الارتشاف ٢/١٠٣.

١٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٧٩، وشرح الأحمري ١/١٢٢، والمقاصد النحوية ٢/٩٤.
١٩٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥، والأشياء والظواهر ٢/٢٠٩، ٣/١٢٢، وتخليص الشواهد ص ٢٨١، والجنى قديان ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، وحراسة الأدب ٤/١٣٣، ١٣٨، والسرور ١/٢٤٢، ٤٧٧، وشرح ابن الناظم ص ١٠٤، وشرح أبيات مسبووه ١/١٦٢، وشرح التسهيل ١/٣٧٣، وشرح شواهد المغني ١/٢٣٧، ٢/٧٨٢، والكتاب ١/٦٠، ومغني اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/٩٦، والمقتضب ٤/١٩١، والمجمع ١/١٢٤، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/٢٣٥، وأوضح المسالك ١/٢٨٠، ووصف المبان ص ٣١٢، وشرح الأحمري ١/١٢٢، ومغني اللبيب ص ٨٢، والتقرب ١/١٠٢.

ينصب «مثلهم» مع تقدمه ، (فقال سيويه^(١) : شاذ) ولا يكاد يعرف ، (وقيل : غلط ، وإن الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) ، فقصده أن يتكلم بلغة الحجازيين ، فغلط فيها ، وفيه نظر ، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن يتنطق بغير لغته كما قل سيويه ، (وقيل) بشر : خبر ، و (مثلهم : مبتدأ^(٢) ، ولكن بني) على الفتح (لإيهامه مع إضافته للمبني) ، وهو الضمير ، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه ، (ونظيره) في البناء على الفتح : (﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ بِنَسْلٍ مَا أَنْتُمْ نَظِيقُونَ ﴾^(٣) [الذاريات / ٢٣] ، ﴿ لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٤) [الأنعام / ٩٤] ، في قراءة من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ «حق» في الأول ، والفاعلية في الثاني ، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة «مثل» ، (وقيل : «مثلهم» حال) ، لأن إضافة «مثل» لا تفيد التعريف ، وهو في الأصل نعت لـ «بشر» ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، و«بشر» مبتدأ ، (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف ، وهو مجتمع أو نادر ، (أي : ما في الوجود بشر مثلهم) ، أي : مماثلاً لهم ، قاله المبرد^(٥) . ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً مجتمع ، قاله في المغني^(٦) . وقيل : «مثلهم» ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء . وقيل : ظرف مكان ، والتقدير : وإذ ما مكانهم بشر ، أي في مثل حالهم . [١٣٥/ب] واسم الفرزدق : همام بن غالب ، وقال ابن قتيبة : هميم بن غالب ، ويكنى أبا فراس^(٧) . واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق ، فقال في أدب الكاتب^(٨) : الفرزدق قطع العجين ، وأحدثها فرزدقة .

(١) الكتاب ٦٠/١ .

(٢) في «ب» : (مبتدأ مؤخر) .

(٣) الرسم المصحفي : («مثل») ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : حمزة والكسائي وعاصم والأعمش . انظر الإعراف ص ٣٩٩ .

(٤) الرسم المصحفي : («بينكم») ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم . انظر الإعراف ص ٢١٣ .

(٥) المقتضب ١٩١/٤ - ١٩٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٤٧٥ .

(٧) كذا نقل عنه ابن السيد في الاقتضاب ٦٣٣ ، وفي الشعر والشعراء ٤٧١/١ : (هو همام بن غالب) . قلت : أما «هميم» فهو اسم أحمه ، كما في الأغاني ٢٧٦/٢١ .

(٨) أدب الكاتب ص ٧٨ .

ولقب به لأنه كان جهم الوجه . وقال في كتاب طبقات الشعراء^(١) : إنما لقب به الفرزدق لغلظه وقصره . قال أبو محمد بن السيد^(٢) : والأول أصح لأنه كان أصابه جسدري في وجهه ثم برئ منه ، فبقي وجهه جهماً .

وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم :

١٥٨- إِعْمَلْ لَيْسَ أَعْمَلْتَ مَا دُونَ إِنْ مَعَ نَفْسِ النَّفْسِ وَتَرْيِيسِ زُجْجِنْ
أي : علم .

الشرط (الرابع) : أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، (كقوله) وهو : مزاحم بن الحارث العقيلي : [من الطويل]

١٩١- وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنْزِلُ مِنْ مَنَى (وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفُ)

والأصل : ما أنا عارف كل من وافى منى ، فـ « كل » منصوبة على المفعولية بـ « عارف » ، يقال : تعرفت ما عند فلان ، بتشديد الراء : تطلبت حتى عرفت ، و « المنزل » مفعول فيه . وذلك أن مزاحماً لما اجتمع بحبيوته في الحج [١٩٩] ثم فقدها ، فسأل عنها ، فقالوا له : تعرفها في منازل الحج من منى ، فقل أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها . (إلا إن كان المعمول ظرفاً أو) جاراً و (مجروراً ، فيجوز) العمل للتوسع فيهما ، (كقوله) : [من الطويل]

١٩٢- بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُوْا وَإِنْ كُنْتَ آمِنَا (فَمَا كُلُّ حَيْنٍ مِنْ تَوَالِي مَوَالِيَا)

والأصل : فما من توالي موالياً كل حين ، فـ « ما » نافية ، و « من توالي » اسمها و « موالياً » خبرها ، و « كل حين » ظرف زمان منصوب بـ « موالياً » . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٣٦]

١٥٩- وَسَبَقَ خَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفُ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَلًا الْعُلَمَاءُ

(١) الشعر والشعراء ٤٧٢/١ .

(٢) الاقتضاب ص ٦٣٣ .

١٩١- البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ص ٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٠/٢ ، والكتيب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، والمقاصد التحوية ٩٨/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/١ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥ ، وشرح الأعمشوني ١٢٢/١ ، ولسان العرب ٢٣٧/٩ (عرف) ، ومعني اللبيب ٦٩٤/٢ .

١٩٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/١ ، وشرح الأعمشوني ١٢٢/١ ، والمقاصد الحوية ١٠١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ .

والأصل : ما أنت معنيًا بي . وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجوزون العمل وهو الشرط الرابع .

(وأما « لا » فإعمالها إعمال ليس قليل) جدًا عند الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه^(١) وطائفة من البصريين ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه^(٢) ، وعلى الإعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل « ما » (ما عدا الشرط الأول) ، وهو أن لا يقرن اسم « لا » بـ « إن » الزائدة ، (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) ، نحو : لا أحد أفضل منك ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

١٦٢- في النكبرات أعملت كلّيسَ لأ

وأما قول النابتة : [من الطويل]

١٩٣- لا أنا بأخيراً سيوآها ولا في حبها مترائياً

وقول المتنبي : [من الطويل]

١٩٤- فلا الحمد مكسوباً ولا اللئى باقياً

فمن التواضع .

فإن قلت : كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه^(٣) : ما زيد ذاهبًا ولا أخوه قاعدًا . قلت : لا عمل للـ لا بل هي زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولي « ما » (والغالب) في « لا » (أن يكون غيرها محذوفًا حتى قيل يلزوم ذلك كقولهم) ، وهو سعد بن مالك ، جد طرفة بن العبد : [من م . الكمل]

(١) الكتاب ٢/٢٩٥ .

(٢) المقتضب ٤/٣٦٠ .

١٩٣- تمام صدر البيت : (وحلت سواد القلب لا أنا بأخيراً) ، وهو للنابتة المعدي في ديوانه ص ١٧١ ، والأشياء والنظائر ٨/١١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى اللداني ص ٢٩٣ ، وعزائنة الأدب ٣/٣٣٧ ، والفرد ١/٢٤٩ ، وشرح الأصحون ١/١٢٥ ، وشرح شواهد اللغني ٢/٦١٣ ، ومعنى اللبيب ١/٣٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/١٤١ ، وبلا نسية في جواهر الأدب ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥ ، ومعجم المفاتيح ١/١٢٥ .

١٩٤- صدر البيت : (إذا الجواد لم يرزق خلاصًا من الأذى) ، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩ ، والجنى اللداني ص ٢٩٤ ، وشرح شعور الذهب ص ٢٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٥ ، وبلا نسية في الأشياء والنظائر ٨/١٠٨ ، ومعنى اللبيب ١/٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١/٦٠ .

١٩٥- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَّائِهَا (فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ)

فـ «براح» اسم «لا» وخبرها محذوف، أي: لا براح لي، (والصحيح جواز ذكره)، أي الخبر، (كقوله: [من الطويل]

١٩٦- تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا)

فـ «تعز» فعل أمر من التعزية، وهي: التسلية، ومعناه: تصبّر، و«لا» نافية للجنس هنا، وهي علملة عمل «ليس» وربما ظن كثير أن «لا» العلملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية للوحدة، وليس كذلك نبه عليه في المغني^(١). و«شيء» اسمها و«على الأرض» ظرف مستقر صفة لـ «شيء» أو لغو متعلق بـ «باقياً» و«باقياً» خبر «لا» والأول أولى، وكذا القول فيما بقي، والوزر: الملجأ، والواقى: الحافظ.

(وإنما لم يشترط الشرط الأول)، وهو أن لا يقرن اسمها بـ «إن»، (لأن «إن» لا تزداد بعد «لا» أصلاً)، فلا حاجة لاشتراط [ب/١٣٦] ذلك فيها.

(وأما «لات» فأصلها «لا») النافية، (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة [٢٠٠] في معناه أو لهما وعصت بنفي الأحيان، وزينة التاء هنا أحسن منها في ثمت وريت، لأن «لا» محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء، ومن ثم لم تتصل بـ «لا» المحمولة على «إن». قال صاحب الكافي^(٢): «لات» فرع «لا» و«لا»

١٩٥- البيت لسعد بن مالك في شرح الفصّل ١٠٩/١، والكتاب ٥٨/١، والأشبه والنظائر ١٠٩/٨، ١٣٠، وخزانة الأدب ٤٦٧/١، والدرر ٢٤٨/١، وشرح أبيات سيويه ٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦١٢، ولسان العرب ٤٠٩/٢ (يسرح)، والمتون والمختلف ص ١٣٥، والمقاصد النحوية ١٥٠/٢. وبلا نسبة في أمالي ابن الحارث ص ٣٢٦، والإيضاح ٣٦٧، وأوضح المسالك ٢٨٥/١، وتخليص الشواهد ٢٩٣، ورصف الباني ٢٦٦، وشرح ابن الناطم ص ١٠٧، وشرح الأشموني ١٢٥، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح المفصل ١٠٨/١، وكتاب اللامعات ص ١٠٥، ومغني اللبيب ص ٢٣٩، ٦٣١، وللتعقب ٣٦٠/٤.

١٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٦/١، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، والمخني السداني ص ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، والدرر ٢٤٧/١، وشرح ابن الناطم ص ١٠٧، وشرح الأشموني ٢٤٧/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٢١/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦، وشرح قطر الندى ص ١١٤، ومغني اللبيب ٢٣٩/١، والمقاصد النحوية ١٠٢/٢، وجمع الموامع ١٢٥/١.

(١) مغني اللبيب ٢٤٠/١.

(٢) الكافي في النحو لأبي جعفر النحاس. انظر كشف الظنون ص ١٣٧٩.

فرع ليس ، وليس فرع ضرب ، فهي في المرتبة الرابعة ، وهي كلمتان عند الجمهور « لا » النافية وتاء التانيث ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة : كلمة وبعض كلمة وذلك أنها « لا » النافية والتاء الزائدة في أول الحين^(١) ، وقيل : كلمة واحدة ، وهي فعل ماض ، وعلى هذا هل هي ماضي : يليت ، بمعنى : ينقص ، استعملت للنفي^(٢) أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً ، وأبدلت السين تاءً ، كما قاله ابن أبي الربيع^(٣) ، قولان حكاهما في المعنى .

(وعملها إجماع من العرب) ، وفيه خلاف عند النحاة ، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئاً وإن وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا أحد قولي الأخفش^(٤) ، وعنه أيضاً أنها تعمل عمل « إن » فنصب الاسم وترفع الخبر ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ، (وله) عندهم (شرطان : كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما ، والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع ، نحو : « وَلَآتٌ حِينَ مَنَاصٍ ») (مر ٣ /) بنصب « حين » على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهي بمعنى : ليس ، و « مناص » بمعنى : فرار ، (أي : ليس الحين [١٣٧] حين فرار . ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر في الشواذ^(٥) : « وَلَآتٌ حِينَ مَنَاصٍ » (برفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف ، أي : ليس حين فرار حيناً لهم^(٦) ، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة ، لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله ، وقرئ أيضاً : « وَلَآتٌ حِينَ مَنَاصٍ » بخفض « حين » فزعم القراء أن « لات » تُستعمل حرفاً جاراً لاسم الزمان خلاصةً ، كما أن منذ ومذ كذلك ، فتحصل في « حين » ثلاث قراءات : الرفع والنصب والخفض ، وفي الواقع ثلاثة أقوال . إما على الابتداء أو على الاسمية لـ « لات » إن كانت عاملة عمل ليس ، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن . وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً : إما على الاسمية لـ « لات » إن

(١) انظر الارتشاف ١١١/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١١١/٢ .

(٣) البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

(٥) مختصر الشواذ ص ١٢٩ .

(٦) انظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

كانت علامة عمل إن ، أو على الخبرية لها إن كانت علامة عمل ليس ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص . وفي الحذف وجه واحد ، وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كما يؤخذ من قول الناظم :

١٦٣- وَمَا لِنَلَاتَ فِي مَيَّوٍ جَبِينِ عَمَلٍ

(«لَمَّا قَوْلُهُ» ، وهو شمرط اللبني : [من الكلل]

١٩٧- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ (يَتَّي جَوَارِكُ حِينَ لَاتَ مُجِيرٌ)

(«فارتقاع» «محين» على الابتداء) ، وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجور قبله تقديرًا ، (أو على الفاعلية) بفعل محذوف ، (والتقدير : حين لات له مجير) ، على الابتدائية (أو يحصل له مجير) ، على الفاعلية ، (و«لأت» مهملة ، لعدم دخولها على الزمان) ، و«مجير» بالميم ، اسم فاعل من أجار ، (ومثله) في إمدك «لات» (قوله) ، وهو الأعشى ميمون : [من الخفيف]

١٩٨- (لَاتَ هَذَا ذَكَرَى جَبِيرَةً) أو جَلَّةٌ مِنْهَا بِطَائِفٍ الْأُخْرَوَالِ

(إذ المبتدأ) [١٣٧ب] ههنا (ذكرى) بفتح الراء مصدر : ذكر ، (وليس) هو (يزعلان) وخبره «هنا» بفتح الهاء وتشديد [٢٠١] النون . وهي ههنا عمتلة للمكان والزمان ، أي : ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة . يقسم الجيم وفتح اللوحدة والراء مصغر جبيرة ، ويقال مكبر ، هي : بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل ، قيل : هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر ، أي : الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهل ، والظلف : الذي يطرق بالليل ، وأراد به هنا : الخيل الذي رآه في النوم ، فكانه رآها وهي غصبي ففزع من ذلك ، والأهوال : جمع هول ، وهو الخوف .

(وأما «إن») الناقية ، (لإعمالها نادر) عند ابن مالك^(١) ، وقيل غيره : إنه أكثر

١٩٧- البيت للشمرط من عبد الله الليثي في شرح شواهد الغني ٩٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٢ ، وللتبصير الحماسي في الدرر ٢١٧/١ ، وللتبصير في شرح ديوان الحماسة للبرزوقي ص ٩٥٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٢/٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، وشرح الأمخوي ١٢٦/١ ، ومغني القليب ٦٣١/٢ ، ومع الفوائد ١١٦/١ .

١٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣ ، وعزارة الأدب ١٩٦/٤ ، ١٩٨ ، والخصائص ٤٧٤/٢ ، والدرر ٢٥٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح المقفص ١٧/٣ ، والمغيب ٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢ ، ٢٩٨/٤ .

(١) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

أكثر من عمل « لا » (وهو لغة أهل العالية)^(١) ، بالعين المهملة والياء المثناة تحت ، وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليهما عليّ وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح^(٢) . واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر^(٣) وأبو علي^(٤) وأبو الفتح إلى الجواز^(٥) ، وذهب الفراء^(٦) وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع ، واختلف النقل عن سيويه والمبرد ، فنقل السهيلي الإجازة عن سيويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة^(٧) ، وسمع ذلك من أهل العالية^(٨) ، (كقول بعضهم : إن أحد خيراً من أحد إلا بالغاوية) ، وإن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن قائماً ، أي : إن أنا قائماً . (وكقراءة سعيد) بن جبير : (﴿ إِنَّ اللَّيْلَ [١/١٣٨] كَذُغُونٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُنْفَلِكُمْ ﴾) (الأعراف / ١٩٤) يسكون نون « إن » ونصب « عبداً »^(٩) وخرجها بعضهم على أنها المخففة من الثقيلة ، وأنها تنصب الجزأين مثل : [من الطويل]
١٩٩- إِنَّ حُرَّاسًا أَسَدًا

وجعله أحسن لتوافق القراءتان إثباتاً ، وهو تخريج على شاذ . (وقول الشاعر) :
[من المنسرح]

٢٠٠- (إِنَّ هُوَ مُسْتَوْرٍ عَلَى أَحَدٍ) إِلَّا عَلَى أضعف المَجَانِينِ
أنشده الكسائي شاهداً على عمل « إن » عمل « ليس » .

- (١) الارتشاف ١٠٩/٢ .
- (٢) الصحاح ٢٤٣٦/٦ (علا) .
- (٣) الأصول ١٠٩/١ - ١١٠ .
- (٤) المسائل البصرية ٦٤٦/١ - ٦٤٨ .
- (٥) معاني القرآن للقراء ١٤٤/٢ .
- (٦) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .
- (٧) الارتشاف ١٠٩/٢ .
- (٨) الرسم الصحفي : (﴿ إِنَّ ... عِبَادٌ ﴾) ، انظر قراءة ابن جبر في المحصب ٢٧٠/١ ، وشرح ابن الناطم ١٠٩ .
- ١٩٩- فام البيت : (إذا تلف جنح الليل فلتأت وتكن خطاك خففاً إن حراساً أسداً)
وهو لعمري بن أبي ربيعة في الجنح اللذان ص ٣٩٤ ، والدرر ٢٨٢/١ ، وشرح شواهد الغني ١٢٢ ، ولم تقع عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني ١٦٣/١ ، ومعني اليبس ص ٣٧ .
- ٢٠٠- البيت بلا نسبة في الأزهية ٤٦ ، وأوضح المسالك ٢٩١/١ ، وتغليص الشواهد ٣٠٦ ، والجنح السدي ٢٠٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٤ ، والدرر ١٠٢/١ ، ٤٢٥ ، ووصف البستاني ص ١٠٨ ، وشرح ابن الناطم ص ١٠٩ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، وشرح شعور الذهب ص ٣٦٠ ، وشرح عمدة الخلف ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ١١٣/٢ ، والمقرب ١٠٥/١ ، ومعجم المواع ١٢٥/١ .

(فصل)

(وتزاد الباء بكثرة في خبر : ليس) غير الاستثنائية ، (و) في خبر (« ما » نحو : « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » [الزمر / ٣٦] ، « وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ ») [البقرة / ٧٤] ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفي ، قالوا : ليس زيد بقائم ، ردُّ لأن زيدا لقائم ، فالباء بمنزلة اللام .
 وخرج بقولنا : غير الاستثنائية : قلماوا ليس زيدا ، فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب [ليس] ^(١) الاستثنائية كمصحوب « إلا » فكما لا تقول : ما زيد إلا بقائم ، لا تقول : قلماوا ليس بزيد ، وكما تزداد الباء في خبر « ليس » تزداد في اسمها إذا تنخر إلى موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البيرُ بأن تولوا وجوهكم » [البقرة / ١٧٧] ينصب « البير » ^(٢) ، وقوله : [من المتقارب]

٢٠١- أَلَيْسَ عَجِيْبًا بَلَّغَ الْفَتَى
 يُصَلِّبُ بِيَعْضِي الَّذِي فِي يَدَيْهِ
 وهذا من الغريب ، كما قاله في المعنى ^(٣) .

(و) تزداد الباء (بقلّة في خبر « لا » ، و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفى ، كقوله) ، وهو سواد بن قارب يخاطب النبي ﷺ : [من الطويل]

(١) إضافة من « ط » .

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحیط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

٢٠١- البيت غمود الوراق في البيان والقصين ١٩٧/٣ ، وأمالى القنالى ١٠٨/١ ، وأمالى المرتضى ٦٠٨/١ ، وفوات الوفيات ٨٠/٤ ، وشرح شواهد اللغة ٣٣٨/١ ، والكمال ص ٧٠٥ ، ولحمد بن حازم الإسهلي في ديوانه ص ١٠٧ ، وبلا نسبة في معني اللبيب ١١٠/١ .

(٣) معني اللبيب ١١٠/١ .

٢٠٢- (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَيَلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ) فادخل الباء في «معن» وهو [١٣٨/ب] خبر «لا» و«فيلًا» بفتح الفاء: هو الحيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق، أي: بمنزلة إغناء ما، كأحد الوجهين في: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ فَيَلًا﴾ [النساء / ٧٧] والمعنى: يوم لا صاحب شفاعة مغنيًا عني شيئًا، فأقام الظاهر مقام المضمَر، وكقول بعض العرب: لا خير بمنزلة بعده النار. فزاد الباء في خبر «لا» التبرئة، إذا لم تجعل الباء بمعنى «في» [٢٠٢] قاله ابن مالك^(١).

(وقوله)، وهو عمرو بن براق الأزدي: [من الطويل]

٢٠٣- (وَأَنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِيهِمْ) إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَجْعَلُ فزاد الباء في «أعجلهم» وهو خبر «أكن» و«أجشع» بتقديم الجيم على الشين المعجمة: الفائت في الأجشع، وهو شدة الحرص على الأكل، و«أعجل» بمعنى: عجل، لا للتفضيل، (وقوله)، وهو دريد بن الصمة: [من الطويل]

٢٠٤- دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَدٍ) فزاد الباء في «قعدد» وهو المفعول الثاني لـ «وجد»، والقَعْدَدُ، بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأولى وفتحها: الضعيف.

٢٠٢- البيت لسواد بن قارب في الجني الداني ص ٥٤، والدرر ٢٥٧/١، ٤٧٥، وشرح ابن السائط ص ١٠٥، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢١٥، والمقاصد النحوية ١١٤/٢، ٤١٧/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢، والأشياء والفظائر ١٣٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وشرح الأعمش ١٢٣/١، وشرح شواهد الغني ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، ومعنى الليب ص ٤١٩، وجمع الهوامع ١٢٧/١، ٣١٨.

(١) شرح التسهيل ٣٨٣/١.

٢٠٣- البيت للشغري في ديوانه ص ٥٩، وتخلص الشواهد ص ٢٥٨، وخزانة الأدب ٣٤٠/٣، والدرر ٢٥٦/١، وشرح شواهد الغني ٨٩٩/٢، والمقاصد النحوية ١١٧/٢، ٥١/٤، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٤/٢، والأشياء والفظائر ١٢٤/٣، وأوضح المسالك ٢٩٥/١، والجني الداني ص ٥٤، وجواهر الأدب ص ٥٤، وشرح ابن السائط ص ١٠٦، وشرح الأعمش ١٢٣/١، وشرح التسهيل ٣٨٢/١، ١٢٦/٢، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومعنى الليب ٥٦٠/٢، وجمع الهوامع ١٢٧/١.

٢٠٤- البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٨، وتخلص الشواهد ص ٢٦٨، وجمهرة أشعار العرب ٥٩٠/١، والدرر ٢٥٦/١، ولسان العرب ٣٦٢/٣ (قعد)، والمقاصد النحوية ٢١٢/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٩٦/١، وجواهر الأدب ص ٥٥، وشرح ابن السائط ص ١٠٦، وجمع الهوامع ١٢٧/١.

(وتَرَادَ الباء بندور في غير ذلك كخبر : إن) المكسورة (و« لكن » و« ليت »

في قوله) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٢٠٥- فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا (فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمُجْرَبِ)

فزاد الباء في « المجرب » وهو خبر « إن » ، وتنا ، من التني وهو : البعد ، والمناه

في « عنها » عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً : [من الطويل]

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جَنْدَبٍ لِنَقْضِ حَلَاظَةِ الْفَوَازِ الْمُعْتَلِبِ^(١)

و« حقبه » بكسر الحاء المهملة ، نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب .

و« تلاقها » مجزوم ، لأنه بدل من تنا ، قاله الموضح [١٣٩/٧] في شرح الشواهد . والمجرب

بكسر الراء من التجربة : الاختبار ، (و) في (قوله) : [من الطويل]

٢٠٦- (وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ) وَهَلْ يَنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

فزاد الباء في « هين » وهو خبر « لكن » المشددة و« لو فعلت » شرط معترض

بين اسم « لكن » وخبرها ، وجوابه محذوف ، كما حذف مفعول « فعلت » والاصل :

ولكن أجراً هين لو فعلته أصبت .

(و) في (قوله) ، وهو الفرزدق يهجو جريراً وكليلاً رعه ، ويرميهم بإتيان

الأتين بثلاثة : إنث الحميز ، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل : [من الطويل]

٢٠٧- يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ (أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّيْلِيَّةِ بِذَانِمِ)

٢٠٥- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٨٦ ، والدرر ١٧٠/١ ، ٢٥٨ ، وشرح ابن

النظام ١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، والارتشاف ١١٦/٢ ، والصاحي في فقه اللغة ١٠٧ ، والمقاصد

التحوية ١٢٦/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٥/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/١ ، وجواهر الأدب

ص ٥٤ ، ووصف المباني ص ٢٥٧ ، وشرح الأعمشوني ١٢٣/١ ، وجمع الموامع ٨٨/١ ، ١٢٧ .

(١) ديوانه ص ٤١ ، والأشباه والنظائر ٨٥/٨ ، وألسن البلاغة (قضي) .

٢٠٦- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٨/١ ، وحرزاة الأدب ٥٢٣/٩ ،

والدرر ٢٥٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، وشرح الأعمشوني ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ ،

١٣٩ ، ولسان العرب ٢٢٦/١٥ (كفي) ، والمقاصد التحوية ١٣٤/٢ ، وجمع الفواصع ١٢٧/١ ،

والارتشاف ١١٦/٢ .

٢٠٧- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ، والأزهيّة ص ٢١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦ ، وجمهرة

اللغة ص ٦٦٦ ، وحرزاة الأدب ١٤٢/٤ ، والدرر ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢ ،

واللسان ٢٠٠/١٥ (قلا) ، والمقاصد التحوية ١٣٥/٢ ، ١٤٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٥/٢ ، =

فزاد الباء في «دائم» وهو خبر «ليت» و«ذا» اسمها و«العيش» عطف بيان على «ذا» أو نعت له، و«اللذيق» نعت العيش و«أقلول» بالقاف، ارتفع و«أقردت» بالقاف والراء: سكنت وذلت. وفي البواقيت للزاهد: المقلولي الجاني المستوفز، وفي أثر ابن عمر كان إذا سجد أقلولي^(١)، قال الفراء: هو أن يرفع مقعدته ويتجاني قليلاً، وأنشد: [من الرجز]

لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقْلُولِيَا ٢٠٨-

أي: متجانفياً عن النساء، والمقلولي أيضاً: الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا. ومعنى البيت يقول الكلبي: إذا ارتفع على الأتان ومكنت له قل ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى:

أَلَا هَلْ أَحُو عَيْشٍ لِلذَّيْلِ بِدَائِمٍ^(٢)

وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه «هل» وهي هنا جحد، وعليه شراح التسهيل^(٣). قل الكسائي: تأتي «هل» استفهاماً وجحداً وشرطاً وأمراً وتوبيخاً وتقريراً ومعنى «قد».

واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقل:

١٦١- وَيَعْدُ مَا وَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَيَعْدُ لَا وَتَنْفِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ

(وإنما دخلت في خبر «أن») المفتوحة (في): «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ» [الأحقاف / ٣٣]، لما كان: [٢٠٣]

--- وأسس البلاغة ص ٣٦١ (قرد)، والأشياء والنظائر ١٢٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٩/١، والجنى الداني ص ٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٢، وحرارة الأدب ١٤/٥ والدرر ٢٥٧/١، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦، وشرح التسهيل ٢٧٢/١، ٣٨٣، وشرح الأجنوبي ١٢٤/١، واللسان ٣٥٠/٣ (قرد)، ٧٠٧/١ (همل)، والنصف ٦٧/٣، ومعجم المفردات ١٢٧/١، ٧٧/٢، وتاج العروس (همل).

(١) في النهاية ٣٠٩/٣: (يروي: لو رأيت ابن عمر ساجداً لرأيت مقلولاً).

٢٠٨- الرجز للرزقي في الدرر ٢٨/١، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٣٩/٤، والمصائص ٦/١، وشرح الأجنوبي ٥٤١/٢، والكتاب ٣١٥/٣، ولسان العرب ٩٤/١٥ (علا)، ٢٠٠/١٥ (قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١٤٢/١، والمنع في التصريف ٥٥٧/٢، والنصف ٦٨/٢، ٧٩، ٦٧/٣، ومعجم المفردات ٣٦/١، وتلخيص ألفه ٢٩٧/٩، وكتاب العين ٢١٢/٥، وتاج العروس (علا)، (قلا).

(٢) وردت هذه الرواية في لقاصد النحوية ١٣٥/٢، ١٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٢٨٣/١.

« أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ » في معنى : أوليس الله (بقادر ، بدليل أنه جاء مصرحاً [١٣٩/ب] به في موضع آخر . كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ ﴾ [يس/٨١] ، فالنفي متناول لها مع ما في حيزها ، فليست حينئذ من النواذر ، وهي نظير ما أجزأه الزجاج من قولك : ما ظننت أن أحداً بقائم ، لما كان في معنى : ليس في ظني أحد بقائم^(١) .

(هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل ، (من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة) ، وكتسميتهم ريثة القوم عينا . (وحقيقة الأمر) في ذلك (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) :

أحدها : (ما وضع للدلالة) ، بثلاث الدال (على قرب الخبر) للمسمى باسمها ، (وهو ثلاثة : كاد وكرب) يفتح الراء وكسرهما ، (وأوشك) .

(و) الثاني : (ما وضع للدلالة على رجائه) ، أي : رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله ، (وهو ثلاثة) أيضاً : (عسى وحرى) يفتح الحاء والراء المهملتين ، نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال ، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في لغته ، (وأخلولق) بجاء معجمة وقاف .

(و) النوع الثالث : (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) ، أي : على شروع المسمى باسمها في خبرها ، (وهو كثير) ، وأنهل بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً^(١) ، (ومنه : أنشأ) وأنشى (وطلق) يفتح الفاء وكسرهما ، وطبق بكسر الباء الموحدة^(٢) ، (وجعل) وهب^(٣) (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام .

(و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر ، (إلا أن خبرهن يجب كونه جملة) ليتوجه^(٤) الحكم إلى مضمونها ، (وشذ مجيئه مفرداً) عن [١٤٠] الجملة (بعد : كاد^(٥) وعسى) وأوشك ، (كقوله) ، وهو تأبط شراً ، واسمه

(١) في « ب » : (موضعاً) .

(٢) في الارتشاف ١١٨/٢ : (وكسر القاء لغة القرآن ، وقالوا : طبق ، بالباء المكسورة بدلاً من الماء) .

(٣) في « ط » : (لتوجه) .

(٤) في « ط » : (كان) .

ثابت بن جابر : [من الطويل]

٢٠٩- (فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كُنْتُ أَيَّامًا) وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقُتْهَا وَهِيَ تُصْفِرُ

فأني يجبر « كاد » مفردًا ، وهو « أَيَّامًا » اسم فاعل من « أب » إذا رجع ، ويروى :

..... وَمَا كُنْتُ أَيَّامًا

و« أبت » بضم الهمزة وسكون الموحدة ، بمعنى : رجعت ، و« فهم » بفتح الفاء وسكون الهاء : أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان . و« كم » خبرية ، و« مثلها » تمييز مجرور بزيادة ، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة . و« تصفر » من صفر الطائر . والمعنى : فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم ، وما كنت راجعًا ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر ، (وقولهم) في المثل : (عَسَى الْغَوِيْرُ أَيُّوْسًا ^(١)) فد « أبؤسًا » جمع يؤس ومعناه : العذاب أو الشدة خبر « عسى » وهو مفرد ، لأنه ليس جملة ، هذا قول سيبويه ^(٢) وأبي علي ^(٣) من البصريين ، وقل الكوفيون : خبر يكون محذوفة ، والتقدير : [٢٠٤] أن يكون أبؤسًا ^(٤) .

وقل الأصمعي : خبر « يصير » محذوفة . وقيل : مفعول به ، والتقدير عسى الغوير يأتي بأؤس ، فحذف الناصب والجار توسعًا ، وتلخص أن « أبؤسًا » خبر لعسى أو لكن أو لصار أو مفعولاً به . قل الموضح في شرح الشواهد : والأحسن من ذلك كله ، أن يقتدر ببؤس أبؤسًا ، فيكون مفعولاً مطلقًا ، على حد : (ففطقت مسحًا) [ص ٣٣] أي : مسح مسحًا انتهى . وقال في المغني ^(٥) : الصواب أنه محاذف فيه « كان » أي : يكون أبؤسًا ،

٢٠٩- أبيت لأبسط شرًا في ديوانه ص ٩١ ، والأغانى ١٥٩/٢١ ، وتغليب الشواهد ص ٣٠٩ ، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والخصائص ٣٩١/١ ، والدرر ٢٧٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩ ، ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كيد) ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢٠/٢ ، والإنصاف ٥٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٢/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٩ ، ورصف المباني ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١ ، وشرح ابن الناطم ١١١ ، وشرح الشهبلي ٣٩٣/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨٢٢ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وجمع الموامع ١٣٠/١ .

(١) النثر في مجمع الأمثال ١٧/٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ ، وفصل المقال ٤٢٤ .

(٢) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٣) المسائل الخليلية ص ٢٥٠ .

(٤) المقنضب ٧٠/٣ ، وإليه ذهب للمرد فيه .

(٥) مغني اللبيب ص ٢٠٣ .

لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى . وسبقه إلى [١٤٠/ب] ذلك ابن جني ، فقال في البيت^(١) : التقدير : وما كنت أكون أيّما انتهى . والغوير : تصغير غار بالغين المعجمة . وأصل هذا المثل فيما قيل : أن الزبلة قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعها الرجل ، وكان الغوير وهو ماله لكلب على طريقه : عسى الغوير أبؤمًا . تريد : لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير ، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يعينها ، وكقول حسان^(٢) : [من السريع]

٢١٠- مِنْ خَمَرٍ يَسْتَن تَحْزُرُهَا تِرْيَاقَةٌ تَوْشِكُ فَقْرَ الْعِظَامِ

أنشد محمد بن بري في حواشي الصحاح ، وقد يقل : إنه على حذف كان ، أي : توشك أن تكون فقر العظام ، (وأما : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ ، فالخبر) فعل (محذوف) لدلالة مصدره عليه ، و« مسحًا » مفعول مطلق ، لا خبر (أي) : فطلق (يمسح مسحًا) ، وفيه رد على الناظم في قوله :

١١٣- وَحَلَفَ عَلِيلُ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ

كما سيأتي في باب . وفي قوله : وشذ مجيئه مفردًا بعد كذا وعسى تقييد لقول الناظم :

١٦٤- كَكَلًا كَلًا وَعَسَى لَكِنْ تَنْتَرُ غَيْرُ مُضْلَعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

(وشرط الجملة) الواقعة خبرًا لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث ، (وشذ مجيء) الجملة (الاسمية) خبرًا (بعد « جعل » في قوله) في الحماسة : [من الوافر]

٢١١- وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

فـ « قُلُوص » بفتح القاف : الشابة من النوق ، اسم « جعل » ، و« مرتعها قريب » جملة اسمية خبر « جعل » وأصله : يقرب مرتعها ، فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية ، قاله الموضح في شرح الشواهد . ويروى ابنسي سهيل [١/١٤١] بالثنية ، و« من الأكوار »

(١) في الخصائص ٣/٣٩١ : (... ألا ترى أن معناه : فأبت وما كنت أؤوب) .

٢١٠- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٨٦ ، ولسان العرب ٦/٣٢٢ (يس) ، ١٠/٥١٣ (وشك) .

٢١١- البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٢٠ ، وخزانة الأدب ٥/١٢٠ ، ٩/٣٥٢ ، والدرر ١/٢٧٣ ،

وشرح ابن الناظم ص ١١١ ، وشرح الأشموني ١/١٢٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٣ ، والارتشاف ٢/١٢١ ،

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠ ، وشرح شواهد الغني ص ٦٠٦ ، ومعني اللبيب ص ٢٣٥ ،

والمقاصد النحوية ٢/١٧٠ ، ومع المعاني ١/١٣٠ .

متعلق بـ « قريب » ، وهي إما جمع كُور ، بضم الكاف ، وهو : الرجل بلداته ، أو جمع كُور بفتحها ، وهو : الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمرتع : مكان الرثوع . والمعنى : أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال ، فلم تبعد من الأكوار ، بل رتعت بإلحاح منها . قل ابن ملكون فيما له على الحماسة : وقيل : « جعل » بمعنى : صبر ، ثم اختلف ، فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش : ظننت زيد قائم : وقيل الأصل جعلته ، أي : جعلت القلوص الأمر والشأن ، كما قالوا : إن بك زيد مأخوذ انتهى .

واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى . (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور :

أحدها : أن يكون رافعا لضمير الاسم) الذي لهذه الأفعال ، نحو : ﴿ وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة / ٧١] ، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مفعولها هو الذي قد تلبس بالفعل ، أو شرع فيه لا غيره ، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ، ليحقق ذلك . (فاما قوله) ، وهو أبو حية النميري : (من البسيط [

٢١٢-] وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَتَقَلَّبُ قُوِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّرْبِ الثَّمَلِ (وقوله) ، وهو ذو الرمة : (من الطويل [

٢١٣-] وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْنَى تَكَلَّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعُونِي

[٢٠٥] (ف ثوي) في البيت الأول ، (وأحجاره) في البيت الثاني (بدل من اسمي « جعل ») في الأول ، (و « كاد ») في الثاني بدل اشتمل ، لا فاعلان بـ « يتقلبي » و « تكلمني » ، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما ، والتقدير : جعل ثوي يتقلبي ، وكلمات أحجاره تكلمني ، فعاد الضمير على البذل دون المبدل منه ، لأنه المقصود بالحكم ، والمعتمد

٢١٢- البيت لعمر بن بحر في ملحق ديوانه ص ١٨٢ ، وخراتة الأدب ٣٥٩/٩ ، ٣٦٢ ، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، والحيوان ٤٨٣/٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢ ، ولأحدهما في الدرر ٣٦١/١ ، ولأبي حية أو للحكم بن عجل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١ ، وشرح الأملوني ١٣٠/١ ، ومعني اللبيب ٥٧٩/٢ ، والمقرب ١٠١/١ ، ويروي البيت بقافية (السكر) مكان (الثمل) .

٢١٣- البيت لذی الرمة في ديوانه ص ٨٢١ ، وأدب الكاتب ص ٤٦٢ ، والدرر ٢٧٥/١ ، والاقطصاب ص ٦٥٧ ، وشرح أبيات سيويه ٣٦٤/٢ ، وشرح شاذية ابن الحاجب ٩١/١ ، ٩٢ ، وشرح شواهد الشاذية ص ٤١ ، والكتاب ٥٩/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/٢ ، والمعتمد في التصريف ص ١٨٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٧/١ ، وشرح الأملوني ١٣٠/١ ، ومع المعتمد ١٣١/١ .

عليه في الإخبار غالباً، وأغنى [١٤١/ب] ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي «جعل» و«كاد»، وتقدم أن ذلك شرط. وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي. وفي البيت الثاني سنة تأويل آخر ذكرها الخضراوي، وتركنا الجميع خوف الإطالة.

(ويجوز في) خبر («عسى» خاصة أن يرفع السبي)، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها، (كقوله)، وهو الفرزدق، حين هرب من الحجاج لما توعد بالقتل: [من الطويل]

٢١٤- (وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ) إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زَيْدٍ

(يروي بنصب «جهده» على المفعولية بـ «يبلغ»، (ورفعه) على الفاعلية به، وهو عل الاستشهاد، فإنه متصل بضمير يعود على (الحجاج) الذي هو اسم «عسى»، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان^(١).

و«حفير زيد» موضع بين الشام والعراق، وزيد: هو ابن أبي سفيان، أخو معاوية، كان أميراً بالعراق، نياية عن معاوية.

والأمر (الثاني: أن يكون) الفعل (مضارعاً)، ليدل على الحل أو الاستقبال، (وشد في «جعل» قول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً^(٢))، فـ «أرسل» خبر «جعل» وهو فعل ماض. قال الموضح في شرح الشواهد: وهذا لم أرَ مَنْ يحسن تقريره، ووجهه أن «إذا» منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عمله، فأول الجملة في الحقيقة «أرسل»، فافهموه^(٣)، انتهى.

وفيه رد على ابن مالك، [٢٠٦] حيث قال في التسهيل^(٤): أو فعلية مصدرية

٢١٤- البيت للفرزدق في ديوانه ١٦٠/١، والدرر ٢٧٤/١، وشرح ديوان الحماسة للبرزوقي ص ٦٧٧، والمقاصد النحوية ١٨٠/٢، ولذلك بن الربيع في ملحق ديوانه ص ٥١، وخراسة الأدب ٢١١/٢، والشعر والشعراء ٣٦١/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٨/١، وشرح الأثخون ١٣٠/١، ومجمع المراجع ١٣١/١.

(١) النكت الحسان ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) النهاية ١٩٤/٤.

(٣) لم أجد قوله في شرح الشواهد، وهو في حاشية الصبان ٢٦٠/١.

(٤) التسهيل ص ٥٩.

بـ « إذا » . قل الموضح في الحواشي : الصواب أن يقل [١/١٤٢] أو جملة فعلية فعلها ماضٍ ، فإن هذا هو عطف الشذوذ . وأما نفس « إذا » فلا وجه لكونها مرجعاً للشذوذ ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا إن قوله :

٢١٥ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَتَقَلَّبُنِي ثَوْبِي

شاذ من جهة التصدير بـ « إذا » ، وإنما جعلوا شذوه من جهة رفع السبي خاصة ، فافهمه ، انتهى .

والأمر (الثالث : أن يكون) المضارع (مقروناً بـ « أن ») المصدرية وجوباً ، (إن كان الفعل) الدال على الترجي ، (حرى واخلوق) ، لأن الفعل المرجى ^(١) وقوعه قد يترأخى حصوله ، فاحتج إلى « أن » المشعرة بالاستقبال ، (نحو : حرى زيد أن يأتي ، و : اخلولت السماء أن تمطر) ، واستشكل الاقتران بـ « أن » لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبراً عن الذات ، وهو غير جائز . ولجيب بأنه من باب : زيد عدل ، أو على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، والتقدير : حرى أمر زيد الإتيان ، واخلولق أمر السماء الإمطار ، أو حرى زيد صاحب الإتيان ، واخلولت السماء صاحبة الإمطار ، بكسر الهمزة ، وكذا البواقي .

(وأن يكون الفعل مجرداً منها) ، أي : من « أن » وجوباً ، (إن كان الفعل دالاً على الشروع ، نحو : ﴿ وَطَقِيقًا يَخْصِفَان ﴾) [الأعراف / ٢٢] لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافي الاستقبال . (والغالب في خبر « عسى » و) خبر (أوشك الاقتران بها) ، أي : بـ « أن » لأن « عسى » من أفعال الترجي ، وكان القيلس وجوب اقتران خبرها بـ « أن » حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من « أن » خاص بالشعر ^(٢) . وأما « أوشك » فلما يغلب معها الاقتران بـ « أن » حيث جعلت للترجي اختيلاً له « عسى » .

قل الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوين وتلاميذه [١/١٤٢ ب] ابن الضائع والأبنّي وابن أبي الربيع أن « أوشك » من قسم « عسى » التي هو الرجاء . قل ابن

٢١٥ — تقدم تخريج البيت برقم (٢١٢) .

(١) في ب ، ط ، « : (الترجي) .

(٢) في الارتشاف ٢/ ١٢٠ : (فجمهور البصريين على أن حذف « أن » من خبرها لا يكون إلا في الضرورة ، قاله الفارسي ، وأجاز حذفها في التذكيرة في الكلام ، وهو ظاهر قول سيويه) . وانظر الكتاب ١٥٨/٣ .

الضائع : والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن ينتجح ، ويوشك زيد أن يحجج ولم يخرج من بلده . ولا تقول : كاد زيد يحجج ، إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقلد ذلك وهو في بلد ، انتهى كلام الشاطبي .

وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهبت إليه الموضح^(١) هنا تبعاً للنظام وابنه^(٢) ، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كلاقتران الغالب في « عسى » ، نحو : (**عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ**) [الإسراء / ٨] ، (و) نحو (قوله : [من الطويل]

٢١٦- (**وَلَوْ سِئَلُ النَّاسُ التُّرَابُ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْتَعُوا**)

فإن « يملوا » خبر « أوشك » ، وهو مقرون بـ « أن » . وفيه رد على الأصمعي إذ قل^(٣) : لم يستعمل ماض لـ « يوشك » ، والمعنى : أن من طبع الناس الحرص على أنهم لو سئلوا^(٤) في إعطاء التراب بلوحة لقلربوا الامتناع من ذلك والمثل إذا قيل لهم هاتوه . (و) التجرد من « أن » قليل ، كقوله ، وهو هدية بن خشرم العنزي : [من الوافر]

٢١٧- (**عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ**)

« فيكون » خبر « عسى » وهو مجردا من « أن » . و « الكرب » بفتح الكاف ، وسكون الراء : الحزن يأخذ بالنفس ، و « أمسيت » قل الموضح تبعاً لليمني : الرواية بفتح التاء على الخطيب ، و « فرج » بلجيم : كشف الغم ، وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ،

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/١ .

(٢) شرح ابن النظم ص ١١٣ .

٢١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣١١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٢٢ ، والدرر ٢٦٨/١ ، وشرح ابن النظم ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، وشرح شلور الذهب ص ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٧ ، ولسان العرب ٥١٣/١ (وشك) ، والمقاصد النحوية ١٨٢/٢ ، وجمع الموامع ١٣٠/١ ، ونجاة العروس (وشك) .

(٣) الارتشاف ١١٩/٢ .

(٤) في « ط » : (حتى لو أنهم سئلوا) .

٢١٧- البيت لهدية بن خشرم في ديوانه ص ٥٤ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، والدرر ٢٦٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ ، وشرح شواهد التنقيح ٤٤٣ ، واللمع ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢ . وبلا نسبة في شرح ابن النظم ص ١١١ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وأوضح المسالك ٣١٢/١ ، وتخليص الشواهد ٣٢٦ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، والجنى الثاني ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨١٦ ، والقرب ٩٨/١ ، ومعنى اللبيب ١٥٢ ، ولتقتضب ٧٠/٣ ، وجمع الموامع ١٣٠/١ .

والجملة في محل نصب خبر «يكون»، واسمها مستتر فيها عائذ على «الكرب»، و«قريب» نعت لـ «فرج». وفي نتيجة القواعد لابن أبلز «يكون» تامة و«وراء» متعلق بها، ويجوز أن يكون «وراء» في الأصل صفة لـ «قريب» ثم قدم عليه فانتصب حالاً، فيتعلق بمحذوف، وفيه ضمير [١٤٣/١] وأجلز بعض المغاربة أن يكون حالاً من ضمير «قريب»، وفيه نظر، انتهى. ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف، ولا يجوز أن يكون «فرج» مرفوعاً بـ «يكون» لا على التمام، ولا على النقصان، لأن ذلك يخلّي «يكون» من ضمير يعود على اسمها، وتقدم أن شرط خبر «عسى» أن يرفع الضمير أو السبي. (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي: [٢٠٧] [من المنسرح]

٢١٨- (يُوشِكُ مَنْ قَرَّبَ مِنْ مَنِيَّةٍ فِي بَعْضِ غُرَائِهَا يُؤَافِقُهَا) فـ «يؤافقها» بالفاء فالفاء من الموافقة خبر «يوشك»، وهو مجرد من «أن»، و«من فر» بمعنى: هرب، اسم «يوشك»، والمنية: الموت، والغرات بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء، جمع غرة، وهي الغفلة، والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته.

(وكاد وكرب بالعكس)، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من «أن»، لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدوامته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقرن بـ «أن» غالباً، ويقل اقتراحه بـ «أن» نظراً إلى أصلهما، (فمن الغالب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة/٧١]، وقول الشاعر)، وهو كلجة اليربوعي، وقيل رجل من طيء: [من الخفيف]

٢١٩- (كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ) حينَ قَلَّ الوُسْةُ هِنْدُ غَضُوبُ

٢١٨- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وشرح أبيات ميبوه ١٦٧/٢، ٢٠٧، وشرح المقصّل ١٢٩/٧، والعقد الفريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، ١٨٨ (كأني)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج في غليص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ٢٧٠٠٢٦٣/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح ابن الناطم ١١٤، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، ومع الموامع ١٢٩/١، ١٣٠. ٢١٩- البيت لكلجة اليربوعي أو لرجل من طيء في الدرر ١٦٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٩/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٠، وشرح ابن الناطم ص ١١٢، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٤، ومع الموامع ١٣٠/١.

فـ « يذوب » خبر « كرب » مجرد من « أن » ، و « القلب » اسمها ، والجوى : شدة الوجه ، والوشة جمع واش من وشى به إذا نم عليه ، وعضوب : فعول بمعنى فاعل ، كصبور ، يستوى فيه المذكر والمؤنث . والمعنى : كساد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه [١٤٣/ب] حين قل الواشون : محبوبتك هند غضوب عليك . (ومن القليل قوله) يرثي ميتاً : [من الخفيف]

٢٢٠- (كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ) إِذْ غَدَا حَشَوَ زَيْطِي وَبُرُودِي

فـ « أَنْ تَفِيضَ » خبر « كاد » ، وهو مقرون بـ « أن » ، وأوله فاء ، وثانيه ياء مثله تحت ، وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ، ومثالة على لغة قيس ، قاله أبو زيد وأبو عبيدة . يقال : فاض الميت فيفض فيضاً إذا قضى ، قاله أبو الفرج بن سهل . و « غدا » بمعنى صار ، واسمه مستتر فيه ، يعود إلى ما عدا عليه ضمير « عليه » قبله ، وهو الميت المرثي ، و « حشو » خبر « غدا » ، والريضة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة : الملاعة إذا كانت شقة واحدة ، والبُرود بضم الموحدة جمع بُرد ، نوع من الثياب ، والمراد بهما : الكفن ، ويروى : مذ ثوى ، بثلاثة ، بمعنى : أقام . (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمي : [من الطويل]

٢٢١- سَقَامًا ذُووُ الْأَحْلَامِ سَجَالًا عَلَى الظَّنَا (وَقَدْ كَرِهْتَ أَعْتَاظَهَا أَنْ تَقْطَعَا)

فـ « أَنْ تَقْطَعَا » خبر « كريت » وهو مقرون بـ « أن » ، وفيه رد على مسيويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترب بـ « أن » قاله الموضح في شرح الشواهد . وأصل « تقطع » تتقطع بتأنيين ، حذفت إحداهما ، وسقى يتعلّى إلى اثنين ، أولهما الهاء المتصلة به ،

٢٢٠- الميت لأبي زيد الطائي في الاقتضاب ص ٦١٤ ، ونسبه الدسوقي في حاشيته على المغني ٢/٢٨٧ ، والأمير ١٨٣/٢ محمد بن مناذر ، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦ ، والاقتضاب ص ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ١/٣١٥ ، وعزارة الأدب ٩/٣٤٨ ، وشرح الأعمشوني ١/١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٨ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٣ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٠ ، ولسان العرب ٦/٢٣٤ (نفس) ، ٤٥٤/٧ (فيض) ، ومعني اللب ٢/٦٦٢ .

٢٢١- الميت لأبي زيد الأسلمي في تلخيص الشواهد ٣٣٠ ، والدرر ١/٢٦٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨١٥ ، والمقاصد النحوية ٢/١٩٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٦ ، وشرح ابن الناطم ١١٣ ، وشرح الأعمشوني ١/١٢٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٥ ، والكامل ص ٢٤٤ ، والمغرب ١/٩٩ ، وجمع القوامع ١/١٣٠ .

وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل^(١) :

مَلَحَتْ عُرُوقًا.....

وسجلاً ، بفتح السين المهملة ، وسكون الجيم مفعوله الثاني ، وهو : الدلو
المشغول بلله ، والأحلام ، بلحاء المهملة : العقول . والظما ، بِالْمُثَالَةِ : العطش . (ولم
يذكر ميبويه في خير « كرب » إلا التجرد من : أن^(٢)) . وفي نسخة : وهو مردود
بالسماع . والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بـ « أن » ، وتجرده منها أربعة
أرقام . ما يجب فيه الاقتران . هو : حرى وخلوق ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

١٦٦- وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَ خَيْرُهَا حَتَّمًا بِأَنْ مَتَّصِلًا [١/١٤٤]

١٦٧- وَأَلْزَمُوا اخْتِلَاقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى

وما يجب تجرده من « أن » وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم :

١٦٨- وَتَرَكُ أَنْ مَعَ فِي الشَّرُوعِ وَجِبَا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب الاقتران ، وعسى وأوشك وهو المشار إليه بقول
الناظم أولاً :

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرُ

وثانياً بقوله :

١٦٧- وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْ تَسْرُرَا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب التجرد ، وهو : كاد وكرب ، وهو المشار إليه بقول
الناظم أولاً :

١٦٥- فَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

ويقوله ثانياً :

١٦٨- وَيَمِثِّلُ كَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا

(١) تمام البيت : (ملحت عروقاً للندى مصت الثرى حديثاً فلم تهتم بأن تنزعزعا)

وهو له في الكامل ص ٢٤٣ .

(٢) في الكتاب ١٥٩/٣ : (وأما كاد فلاهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد) .

(فصل ل)

(وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي :
 كاد) وعينها واو ، وجاءت من باب : خاف يخاف ، ومن باب : قال يقول ، كدت بكسر
 الكاف ، كخفت ، وبضمها كقلت ، حكاهما سيبويه . فعلى الأول مضارعها : يكاد ،
 كيخاف ، (نحو : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾) [اللور / ٣٥] ، وعلى الثاني مضارعها : يكود ،
 كيقول ، حكاه ابن أفلح في منية الألباب . قل الموضح في الحواشي : فإن احتج على أنها يائية
 العين [٢٠٨] بقولهم : لا أفعله ولا كيذاً ، قلنا : معارض بقولهم : ولا كوداً ، وجعل الواو
 أصلاً ، وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف ، انتهى . (وأوشك ، كقوله : [من المنسرح]

٢٢٢- يُوْشِكُ مَنْ قَرَّرَ مِنْ مَنِيهِ)

أنشده سيبويه^(١) ، وتقدم الكلام عليه قريباً . (وهو أكثر استعمالاً) من ماضيها ،
 حتى إن الأصمعي وأبا علي أنكر مجيء ماضيها^(٢) ، وهما عجوجان بما تقدم ، ولقلته يمثل
 أكثر النحويين لها بالمضارع . (وطلق ، حكى) أبو الحسن (الأخفش^(٣) : طلق يطلق) ،
 بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع ، (كضرب يضرب ، وطلق يطلق) ،
 بالعكس ، (كعلم يعلم) ، وفرح يفرح ، (وجعل ، حكى الكسائي : إن العير ليهرم
 حتى يجعل) ، بالرفع ، (إذا شرب الماء فجأة) ، وفيه شذوذ وقوع الماضي خبراً كما تقدم
 توجيهه في : أرسل رسولاً ، وكرب يكرّب [١٤٤هـ / اب] كنصر ينصر . قاله ابن أفلح في منية

٢٢٢- تقدم تمام البيت مع ترجمته برقم ٢١٨ .

(١) الكتاب ١٦١/٣ .

(٢) في الارتشاف ١١٩/٢ : (وأنكر الأصمعي « أوشك » ، وقد نقله الخليل وغيره ، وهو مسموع في كلامهم) .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥١٥/٢ .

الأليلب . وعسى أعسى ، حكمة ابن ظفر في شرح المقلات . وزعم غيره أنه يقل : عسى يعسو ، وعسى يعسى^(١) ، فيكون مما اعتقت الواو والياء على لامة ، قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب . واقتصر الناظم على اثنين منها ، فقل :

١٧٠- وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ.....

(واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي : كاد ، قاله الناظم) في شرح الكافية^(٢) ،

(وأنشد عليه) قول كبير^(٣) ؛ بالياء الموحدة والتكبير ؛ ابن عبد الرحمن : [من الطويل]

٢٢٣- أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرُّجَامِ (وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ)

فـ « كائد » بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من : كاد ، والأسى ،

بالقصر : الحزن ، والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم : اسم موضع ، ويقينا ، مفعول

مطلق ، ورهن بمعنى مرهون خبر « إن » ، (وكرب ، قاله جماعة ، وأنشدوا عليه) قول

عبد قيس بن خفاف : [من الكامل]

٢٢٤- (أَتَيْتُ إِنْ أَنَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ) فَإِنَّا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

فـ « كارب » اسم فاعل من : كرب الناقصة ، واسمه مستتر فيه ، وخبره محذوف .

(و« أوشك ») ، وعليه اقتصر الناظم فقل :

١٧٠-..... وَزَادُوا مُوشِكَا.....

(١) في شرح ابن عقيل ٣٤٠/١ - ٣٤١ : (فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من

« عسى » قالوا : عسى يعسى فهو عاسي) .

(٢) شرح الكافية ٤٥٩/١ .

(٣) في حاشية الصبان ٢٦٥/١ : (إن تسميته كبير لا ينافية قول الشارح بعد : « في شرح ديوان كبير »

أي بالثنية والتصغير ، لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي ، لا لكونه في الديوان ، لكن نقل

شبهنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة) .

٢٢٣- البيت لكثير عزة في شرح الشاقية ١٤٥٩/١ ، والأرتشاف ١٢٦/٢ ، وتوضيح المسالك ٣١٨/١ ،

وشرح ابن عقيل ٣٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٨/٢ ، والمجمع ١٢٩/١ ، وشرح الأخصوبي ١٣١/١ ،

وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٤ ، والدرر ٢٦٥/١ .

٢٢٤- البيت لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص ٢٢٩ ، والحماصة الشعرية ٤٦٩/١ ، وسمط السلافي

ص ٩٣٧ ، وشرح اختيارات الفضل ص ١٥٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٧١/١ ، ولسان العرب

٧١٢/١ (كرب) ، والمقاصد النحوية ٢٠٢/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١١٤ ، ولعبد الله بن عصفار في

تخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٨ ، وشرح

الأصوبي ١٣١/١ .

(كقولُه) وهو كبير بن عبد الرحمن : [من الوافر]

٢٢٥- (فَإِنَّكَ مُؤَشِّكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا) وَتَعْدُو دُونَ غَاثِرَةِ الْغَوَايِ

فـ « مؤشك » اسم فاعل أوْشك ، و « تعدو » مضارع عدا : إذا جاوز ، و « غاثرة » بغير فضاء معجمتين جارية أم البتين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز ، و « العواشي » بالعين المهملة : عواش الدهر فاعل « تعدو » ، (والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل ، وهو) اسم (للفاعل غير جار على الفعل) ، لأن فعله كابد [١/١٤٥] وقياس اسم فاعله الجاري عليه « مكابد » ، « كابد » (وهذا جزم^(١) يعقوب) بن السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة ، فلا دليل للنظام فيه ، وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً فقال في شرح الشواهد الكبرى : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى .

(و) الصواب (أن « كاربا » في البيت الثاني اسم فاعل « كرب » التامة ، في نحو قولهم : « كرب الشتاء » : إذا قرب ، وهذا جزم الجوهري) في الصحاح^(٢) ، وأصله : كارب يومه ، برفع يوم ، أي : قريب . وفي كرب استعمالان : ناقصة ، وتامة ، والتامة قاصرة ومتعدية ، فالقاصرة نحو : كرب الشتاء ، وقولهم : كل دان قريب فهو كارب ، والمتعدية نحو : كريت القيد إذا ضيقته على المقيّد .

(واستعمل مصدرًا لاثنين وهما : طفق وكاد ، حكى الأخفش : طفوقًا) كقعودًا (عمن قال : طَفَّقَ بالفتح^(٣) ، فإن قياسه الفعول ، (« وَطَفَّقًا ») [الأعراف/٢٢] بفتحين^(٤) ، كَفَرَسًا ، عمن قال : طَفَّقَ ، بالكسر^(٥) ، فإن قياسه الفعل بفتحين وقالوا : كاد كودًا) ، كفل قولاً ، (ومكادًا) كمقالةً ، (ومكادّةً) كمقالةً ، كيدًا بقلب الواو ياء ، وفي حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشك ، مصدر « أوْشك » ، قاله الموضح في الحواشي .

٢٢٥- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٢٠ ، والارتشاف ١٢٦/٢ ، والدرر ٢٦٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٣ ، والمقاصد النحوية ٢٠٥/٢ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٣٢١/١ ، وتخلص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح الأخواني ١٣١/١ ، وجمع الموامع ١٢٩/١ ، وشرح الكافية للشافية ٤٦٠/١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الصحاح ٢١١/١ (كرب) .

(٣) في المساءد ٢٩٢/١ : قال الأخفش : وبعضهم يقول طفق بالفتح ، يَطْفُقُ طفوقًا .

(٤) في معان القرآن للأخفش ٥١٤/٢ : (قال : طَفَّقًا ، وقال بعضهم : طَفَّقَ ، وهذه قراءة أبي السمال) .

(فصل)

(وتخص عسى واخْلَوْلِقْ وأَوْشِكْ) من بين أفعال هذا الباب (بجواز إسنادهن [٢٠٩] إلى « أَنْ يَفْعَلَ ») حل كون « أَنْ يَفْعَلَ » (مستغنى به عن الخبر) ، فتكون تامة ، وهذا معنى قول الناظم :

١٧١- بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلِقْ أَوْشِكْ قَدْ يَرِدُ عَسَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ قَبِيذٌ

(نحو : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا [ب/١٤٥] شَيْئًا]) وينبئ على هذا الأصل فرعان . أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداث اسم هو المسند إليه (الفعل (في المعنى ، وتأخر عنها « أَنْ » والفعل ، نحو : زيد عسى أن يقوم ، جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها ، (فتكون « عسى » (مسندة إلى « أَنْ » والفعل مستغنى بهما عن الخبر) ، فتكون تامة ، وهذه لغة أهل الحجاز ، (وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير) العائد إلى الاسم المتقدم عليها ، فيكون الضمير اسمها ، (وتكون « أَنْ » والفعل في موضع نصب على الخبر) ، فتكون ناقصة ، وهذه لغة بني تميم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٢- وَجَرَدْنِ عَسَى أَوْ أَرْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين) في حل (التأنيت والتثنية والجمع) المذكور والمؤنث ، (فتقول على تقدير الإضمار) في « عسى » : (هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ) ، فـ « هند » مبتدأ ، و« عسى » فعل ماضٍ ناقص ، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعود على « هند » ، و« أَنْ تُفْلِحَ » في موضع نصب على أنه خبر « عسى » ، و« عسى » ومعمولها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ ، (والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا) ، فـ « الزيدان » مبتدأ ، و« عسى » فعل ماضٍ ناقص ، والألف المتصلة بها اسمها ، و« أَنْ يَقُومَا » خبرها ، وجملة « عسى » ومعمولها خبر المبتدأ (والزيدون عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا) كذلك ، (والمنهذات عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ) كذلك ، (وتقول على تقدير الخلو من المضمَر) في « عسى » : هند

(عسى) أَنْ تَفْلَحَ ، والزيدان عسى أن يقوموا ، والزيدون عسى أن يقوموا ، واغْنَدَاتُ عَسَى أَنْ يَقْمَنَّ ، فتقدر عسى خالية من الضمير [٧١٤٦] (في) الأمثلة (الجميع) ، وهي تامة . وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها ، وهي مرفوعة في موضع رفع على خبرية للمبتدأ قبلها ، (و) اخلو من الضمير (هو الأفصح) ، وبه جاء التنزيل ، (قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾) [الحجرات / ١١] . (و) الفرع (الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل ، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو عَسَى أَنْ يَقُومَ زيدٌ ، جاز الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى ، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرًا لا غيره . وجاز أيضًا وجهان آخران ، أحدهما : أنه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بـ « أن » (أن يقدر خاليًا من الضمير) العائد إلى الاسم المتأخر ، (فيكون) الفعل (مسندًا إلى ذلك الاسم) المتأخر ، (و) تكون (« عسى » مسندة إلى « أن » ، والفعل مستغنى بهما عن الخبر) ، فتكون تامة .

(و) (الثاني : أنه يجوز (أن يقدر) ذلك الفعل (متحتمًا لضمير ذلك الاسم) المتأخر ، (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعًا بـ « عسى » ، وتكون « أن » والفعل في موضع نصب على الخبرية) لـ « عسى » مقدمًا على اسمها ، فتكون ناقصة .

(ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثاني (لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر^(١) ، وأجازه) أبو العباس (المبرد^(٢)) ، (و) أبو سعيد (السراي) ، (و) أبو علي (الفارسي^(٣)) ، ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في (حل) التانيث والتثنية والجمع (المذكر والمؤنث ، (فتقول على وجه الإضمار) في الفعل المقرون بأن : (عَسَى أَنْ يَقُومَ أَخَوَاكَ) ، فـ « أخواك » اسم « عسى » مؤخر ، و « أن يقوموا » في موضع نصب خبر « عسى » متقدم على اسمها (وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ) ، فـ « إخوتك » اسم « عسى » ، و « أن يقوموا » خبرها ، (و : عَسَى أَنْ يَقْمَنَّ نِسْوَتُكَ) ، فـ « نِسْوَتك » ، اسم « عسى » ، و « أن يقمن » خبرها ، (و : عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بالتانيث ، لا غير) فـ « الشمس » اسم « عسى » ، و « أن تطلع » خبرها ، وإنما وجب تانيث الفعل لأنه إذا

(١) في شرح ابن عقيل ٣٤١/١ : ذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد « أن » ، فـ « أن » وما بعدها فاعل لـ « عسى » وهي تامة ولا نحوها .

(٢) المقتضب ٧٠/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٤٢/١ .

أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيته لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر ، كما سيجيء في باب الفاعل . [٢١٠]

(و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم الإضمار في الفعل : عَسَى أَنْ يَقُومَ لَخَوَاكَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ لَخَوَاكَ ، وَعَسَى أَنْ تَقُومَ نَسْوُكَ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل « يقوم » ، و « تطلع » مسندة إلى « أن » ، والفعل مستغنى بهما عن الخبر ، ففي الأمثلة الثلاثة ، الأول (توَحَّدَ « يقوم ») ، لأنه مسند إلى الظاهر ، وسيأتي أن الأفصح توحيد ، (و) في المثال الأخير (تَوَلَّى « تطلع » أو تذكره) ، لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث ، وسيأتي أنه يجوز تذكره وتأنيته ، لا يقل إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوباً لكل من الفعلين فلا يتأني فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة ، لأن أحد الفعلين جامد ، وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره .

مسألة :

يجوز كسر سين (عسى) في لغة من قل : هو عسىً بكذا ، مثل : شج ، من شجى ، (خلافاً لأبي عبيدة) في منعه الكسر ، (وليس ذلك) الجواز (مطلقاً) ، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمّر ، (خلافاً للفارسي) في إجلازه الكسر مطلقاً^(١) ، فيجوز : عَسَى زَيْدٌ ، بكسر السين ، كرضي زيد ، (بل يتقيد بأن يسند إلى) ضمير يسكن معه آخر الفعل ، فيشمل ما إذا كان مسنداً إلى (التاء أو النون أو نا ، نحو :) عسيت [١٤٧/١] بالحركات الثلاث في التاء ، وعسيتما وعسيتن وعسين وعسيتنا ، بفتح السين وكسرها في الجمع^(٢) ، وبهما قرئ في السبع ، قل الله تعالى : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَيْبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ [البقرة/٢٤٦] ، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ قُلْتُمْ ﴾ [محمد/٢٢] ، قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء^(٣) ، وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس ، وهو عدم اختلافة مع الظاهر والمضمّر ، بخلاف الكسر ، ولأنه اللغة الشائعة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
١٧٣ — وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أُجِزَ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَأَنْتَقَا الْفَتْحُ زَكِنُ

(١) انظر الصفحة ٣٥٠/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٢٤/٢ .

(٣) وقرأها كذلك : الحسن وطليحة ، انظر البحر المحيط ٢٥٥/٢ .

(هذا باب الأحرف الثمانية)

عَبَّرَ بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة ، وبالثمانية لإدخال « أن » المفتوحة ، و« عسى » ، و« لا » التبرئة ، وعَبَّرَ سيبويه^(١) بالحروف الخمسة لأن المفتوحة فرعُ المكسورة عنه ، (الداخلة على المبتدأ والخبر فتصب المبتدأ) اتفاقًا ، بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء ، أو التصدير ، (ويسمى اسمًا ، وترفعُ خَبَرُهُ) ، على الأصح عند البصريين^(٢) ، بشرط أن لا يكون طلبيًا ، (ويسمى خبرها) ، فلو كان محذوفًا ، نحو : الحَمْدُ لله الحميدُ ، برفع « الحميد » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو واجب الابتداء كأئمن ، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن ، كـ « أي » و« كم » ، لَمْ تنصبْ هذه الأحرفُ ، ولو كان الخبر طلبيًا ، نحو : زَيْدٌ اضرَبْهُ ، وأينَ زَيْدٌ ، لم ترفعْ هذه الأحرفُ ، إلا أن يكون الاستفهام جوابًا ، حكِي من كلامهم : أن أينَ الملة والعشبُ ، جوابًا لمن قل : أن في موضع كذا الملة والعشبُ ، قاله أبو حيان^(٣) .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن [٢١١] ، وهو المبتدأ ، ولكل من الفريقين حجة . فحجة البصريين أن هذه الأحرف شبهها بـ « كان » الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملهن عملها معكوسًا ، ليكون المبتدأ [١٤٧/ب] والخبرُ معهن كـمفعولٍ قُدِّمَ ، وَفَاعِلٌ أُخِّرَ ، تنبيهًا على القرعة . وحجة الكوفيين أنه لا يجوز : إن قَائِمٌ زَيْدًا ، ولو كان الخبر معمولًا لجاز أن يليها . وينبغي على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر ، وميأتي .

(١) الكتاب ١٣١/٢ .

(٢) الإنصاف ١٧٦/١ .

(٣) الإنصاف ١٧٦/١ ، للمالة رقم ٢٢ .

فلحرف (الأول والسطحي «إِنَّ») المكسورة، (و «أَنَّ») المفتوحة، (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين، (ونفي الشك عنها، و) نفي (الإنكار لها)، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها، والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالمًا بالنسبة، فهما مجرد توكيد النسبة، وإذا كان مترددًا فيها، فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها، فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا.

(و) الحرف (الثالث) «لَكِنَّ»، وهو للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، (والتوكيد)، قاله جماعة، منهم صاحب البسيط.

(فالأول:) وهو الاستدراك، فتقول: (زيدٌ شجاعٌ)، فيوهم ذلك أنه كريم، لأن من شيمة الشجاع الكرم، فتقول: (لَكِنَّهُ بخيلٌ)، وتقول: مَا زَيْدٌ شَجَاعٌ، فيوهم أنه ليس بكريم، فتقول: لَكِنَّهُ كريمٌ، ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام، ثم لا يخلو ما بعدها، إما أن يكون [٢١٢] تقيضًا لما قبلها، نحو: هذا متحرك، لكن هذا ساكن، أو ضدًا له، نحو: ما هذا أسود، لكنه أبيض، أو خلافًا له، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرًا يشرب، أو مثلاً له، نحو: ما زيدٌ قائمٌ لكن عمرًا قائمٌ. فالأول والثاني جائزان باتفاق، والثالث جائز على الأصح، والرابع مجتمع بالاتفاق، قاله أبو حيان في النكت الجسنة^(١).

(والثاني) وهو التوكيد، (نحو) قولك: (لو جساءني) زيدًا [٧١٤٨] زيدٌ أكرمه، فهذا يدل على امتناع العجيء، لأن «لو» إذا أدخلت على مثبتٍ نفّته، فإذا أردت توكيده، قلت: (لكنه لم ينجي)، فَأَكْثَرْتُ بِهِ «لكن» ما أفادته «لو» من الامتناع بـ «لكن» . وهي بسيطة على الأصح. وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «لا» و «أَنَّ»، والكاف زائدة بينهما لا للتنبيه، وحذفت الهمزة تخفيفًا.

(و) الحرف (الرابع) «كَأَنَّ»، بتشديد النون، (وهو للتشبيه المؤكد)، بفتح الكاف، نعت للتشبيه، نحو: كأنَّ زيدًا أسدًا، أو حملًا، مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه، ففيه تشبيه مؤكد بـ «كأن»، (لأنه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه، (و «أَنَّ») المفيدة للتوكيد، والأصل: إنَّ زيدًا كالأسد، أو كالخمار، فقُدِّمَت الكاف على «أَنَّ» لينلُ أول الكلام على التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة «أَنَّ» وصاروا كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء، وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح.

و«كأن» ملازمة للتشبيه، ولا تكون للتحقيق، خلافاً للكوفيين^(١)، ولا حجة لهم في قوله: [من الوافر]

٢٢٦- فَاصْبَحْ بَطْنُ مَكَّةَ مَقْشَعَرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ
لأنه محمول على التشبيه، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون، ولا يلظن فيما إذا كان خبراً فعلاً أو ظرفاً، أو صفة من صفة اسمائها، نحو: كأن زيدا قعد، أو يقعد، أو في الدار أو عندك، أو قاعد، خلافاً لابن السيد^(٢)، ولا للتقريب، نحو: كأنك بالدنيا لم تكن، خلافاً لأبي الحسين الأنصاري، ولا للنفي، نحو: كأنك دال عليها، أي: ما أنت دال عليها، خلافاً للفراسي.

(و) الحرف (الخامس): «ليت»، وهي للتمني وهو [١٤٨/ب] طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر. فالأول (نحو) قول الطاعن في السن: (ليت الشيب عائد)، فإن عود الشيب لا طمع فيه، لاستحالة عاده. (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) مِنْ مَلِّ يَحْجُ رِي: (ليت لي مالا فأحج منه)، فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر ويمتنع: ليت غدا يجيء، فإن غدا واجب الجيء. والاصل أن التمني [٢١٣] يكون في الممتنع والممكن، ولا يكون في الواجب.

(و) الحرف (السادس): «لعل»، وهي للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء (المحسوب، نحو: (لعل الحبيب قادم، ومنه عند البصريين: (لعل الله يُخْذِلُ بَعْدَ ذَلِكَ أَقْرَأَ)) [الطلاق / ١]، (والإشفاق في) الشيء (المكروه، نحو: (فَلَعَلَّكَ يَأْخُذُ نَفْسُكَ)) [الكهف / ٦]، أي: قاتل نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك، قاله في الكشف^(٣).

فَتَوَقَّعِ الْغُيُوبَ يُسَمَّى تَرْجِيًّا، وَتَوَقَّعِ الْمَكْرُوهَ يُسَمَّى إِشْفَاقًا، وَلَا يُمَكِّنُ التَّوَقُّعُ إِلَّا فِي الْمُمْكِنِ، وَأَمَّا قَوْلُ فِرْعَوْنَ: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ» [أسباب السموات] [طاهر/٣٦-٣٧]

(١) في الارتشاف ١٢٩/٢: (زعم الكوفيون والرجاحي أن «كأن» تكون للتحقيق).

٢٢٦- البيت للبحر بن خالد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧، وبلا نسة في الجني الداني ص ٥٧١، وجواهر الأدب ص ٩٣، والدرر ٢٨٠/١، وشرح شواهد اللغة ٥١٥/٢، ولسان العرب ٤٦١/١٢ (قدم)، ومعني القليب ١٩٢/١، ومع المعاني ١٣٣/١.

(٢) في الارتشاف ١٢٩/٢: (وزعم الكوفيون والرجاحي وتبعهم ابن الطرطوش وابن السيد أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً أو جملة أو ظرفاً كانت «كأن» للشك، نحو: ظننت وتوهمت).

(٣) الكشف ٤٧٣/٢.

فجهل منه ، أو إفك^(١) ، قاله في المغني^(٢) :

والإشفاق لغة الخوف ، يقال : أشفقت عليه بمعنى : خفت عليه ، وأشفقت منه بمعنى : خفت منه وحذرت . (قال الأخفش) والكسائي : (و) تأتي « لعل » (للتعليل ، نحو) ما قل الأخفش : يقول الرجل لصاحبه : (أَفَرَحَ عَمَلُكَ لَعَلَّنَا تَغْتَدِي) ، وأَعْمَلَ عَمَلُكَ لَعَلَّكَ تَأْخُذُ بِجِرْكَ ، أي : لَتَتَغَدَى وَلَتَأْخُذَ^(٣) ، انتهى .

(ومنه) ، أي : من التعليل : (« لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ ») (طه / ٤٤) ، أي : ليتذكر .

قل في المغني^(٤) : وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِحِمْلِهِ عَلَى الرَّجَاءِ ، وَيَصْرِفُهُ لِلْمَخَاطِبِينَ ، أَيْ أَذْعِبَا عَلَى رَجَائِكُمَا ، انتهى . [١٤٩ / ١]

(قال الكوفيون^(٥)) : وتأتي « لعل » (للاستفهام) . قل في المغني^(٦) : ولهذا عَلَنَ بها الفعل ، (نحو) : (« لَا تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ») [الطلاق / ١] ، (« وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ») [عبس / ٣] انتهى .

وعلى هذا فالتقدير : لا تدري الله يحدث بعد ذلك أمراً ، وما يدريك أيزكي ، والمعنى : لا تدري جواب الله يحدث ، وما يدريك جواب أيزكي ، قاله قريب الموضح في حاشيته . وهذان المعنيان لا يشتبهما البصريون .

(وَعَقِيلٌ) بالتصغير (تحيز جراسمها ، وكسر لامها الأخيرة) ، وحذف لامها الأولى وإثباتها ، قل شاعرهم : [من الطويل]

٢٢٧ — لعل أبي المغوار منك قريب

وظاهر كلامه هنا أنها في حال الجبر عامله عمل « إن » وأن اسمها في موضع نصب ، وخالف ذلك في المغني^(٧) ، فقال ما نصه : وأعلم أن مجرور « لعل » في موضع رفع بالابتداء لتنزول « لعل » منزلة الجار الزائد ، نحو : بحسبك درهم ، يجمع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله « قريب » خبر ذلك المبتدأ انتهى .

(١) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٤) الارتشاف ١٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٥) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

٢٢٧ - تقدم تخريج البيت برقم ١٣٥ .

(٦) مغني اللبيب ص ٣٧٧ .

(و) الحرف (السابع «عسى» في لغية) بالتصغير، (وهو بمعنى: لعل)
 في الترجي والإشفاق، فَحُمِلَتْ في العمل عليها، كما حُمِلَتْ «لعل» على «عسى»
 في إدخال أن في خبرها، كالحديث^(١): «لَعَلُّ بَعْضِكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنُّ يَحُجُّهُ مِنْ بَعْضٍ»
 (وشرط اسمها أن يكون ضميراً) لغائب أو متكلم أو مخاطب، (كقوليه)
 وهو صخر بن الجعد الحضري وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض، ليكون ذلك وسيلة
 إلى عيادته إياها: [من الطويل]

٢٢٨- فَقُلْتُ عَسَاةً نَارُ كَلْبٍ وَعَلَّهَا تَشْكِي فَلَايِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا
 فللماء المتصلة بـ «عسى» اسم، و«نار كلب» خبره. (وقوله) هو عمران بن
 حطان الخارجي، وكان سنياً فتزوج امرأة من الخوارج، فقبل له فيها، فقتل: أرثها عن
 مذهبها، فَغَلَبَتْ هي عليه [١٤٩/ب] وأصله عن مذهب أهل السنة: [من الوافر]
 ٢٢٩- وَلِيَّ نَفْسٍ تَنَازَعْنِي إِذَا مَا (أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي)
 فيه المتكلم اسم «عسى»، وخبره محذوف، وقول آخر: [من الرجز]
 ٢٣٠- يَا أَبْتَاعَ عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللطام برقم ٢٥٣٤.

٢٢٨- البيت لصخر بن جعد الحضري في الدرر النواع ٢٢٨/١، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦، والمقاصد
 النحوية ٢٢٧/٢، وبلا نية في أوضح المسالك ٣٢٩/١، والمجنى السداني ص ٤٦٩، وخراتة الأدب
 ٣٥٠/٥، ومغني اللبيب ص ١٥٣، ومعجم القوامع ١٣٢/١.
 ٢٢٩- البيت لعمران بن حطان في الارتشاف ١٢٥/٢، وتذكرة النحاة ٤٤٠، وخراتة الأدب ٣٣٧/٥،
 ٣٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١، وشرح للفصل ١٢٠/٣، والكتاب ١٢٣/٧، والكتاب ٣٧٥/٢،
 والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢، وبلا نية في أوضح المسالك ٣٣٠/١، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥، والمجنى
 الثاني ص ٤٦٦، والخراتة ٣٦٣/٥، والخصائص ٥/٣، ووصف الباني ص ٢٤٩، وشرح الفصل
 ١٠/٣، ١١٨، والمقتضب ٧٢/٣، والمقرب ١٠١/١، وشرح التسهيل ٣٩٧/١.
 ٢٣٠- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخراتة الأدب ٣٦٧، ٣٦٨، وشرح أبيات
 سيبويه ١٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١، وشرح للفصل ١٢٣/٧، ٩٠/٢، والكتاب ٣٧٥/٢،
 والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤، وللحجاج في ملحقات ديوانه ٣١٠/٢، وتذكرة اللغة ١٠٦/١، وبلا نية في
 الأشباه والنظائر ٣٣٦/١، والإنصاف ٢٢٢/١، والمجنى الثاني ص ٤٤٦، ٤٧٠، والخصائص ٩٦/٢،
 والدرر ٢٧٧/١، ووصف الباني ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، ٤٩٣/٢،
 ٥٠٢، وشرح الأملوني ١٣٣/١، ٤٥٨/٢، وشرح للفصل ١٢٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٠، ٨٧/٨،
 ٣٣/٩، واللامات ص ١٣٥، ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي)، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠،
 والمقتضب ٧١/٣، ومغني اللبيب ١٥١/١، ٦٩٩/٢، ومعجم القوامع ١٣٢/١، وتاج العروس (الباء).

٢٣٢- لَوْلَا الْحِصْلَةُ وَأَنْ رَأْسِي قَدْ عَسَى فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَلَامِ
أي: قد اشتد.

(و) الحرف (الثامن «لا» النافية للجنس، وستأتي) في باب معقود لها بعد هذا.
(و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقاً)، من غير
استثناء، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا، أو جَرًّا ومَجْرُورًا لعدم تصرفهن. (ولا يتوسط) خبرهن بيتهن
وبين اسمائهن لأن التوسط يلحق بصورة ما أراد: من تقديم المنصوب، وتأخير المرفوع،
وبين عاديتهم أنهم إذا تركوا شيئاً لا يعودون إليه، قل: [من الطويل]

٢٣٣- إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ بَوَجْهِ آخِرِ الذَّعْرِ ثَقِيلُ
(إلا إن كان الحرف) العليل (غير: عَسَى، و: لا)، لأن شرط عملهما
اتصل اسمهما بهما، (و) إلا إن كان (الخبر ظرفاً أو مجروراً)، فيجوز توسطه، فالظرف
(نحو: ﴿إِنْ لَدَيْتُنَا أَلْكَالًا﴾) [المزمّل/١٢]، ف«لدينا» خبر مقدم، و«أنكالا» اسمها
مؤخر، والمجرور، نحو: (﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾) [آل عمران/١٣]، فالمجرور خبر مقدم،
و«عبرة» اسمها مؤخر، وقد يجب التوسط، نحو: إِنَّ عِنْدَ هِنْدَ عَيْدَهَا، وَإِنْ فِي الدَّارِ مَالُكُهَا،
واغترفوا التوسط بالظرف والمجرور فيهما لكثرتيهما، ولا يلزم من تجويزهم التوسط
تجويزهم التقديم على هذه الأحرف، لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره، بخلاف
العكس، وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار النافذ بقوله:

١٧٦- وَدَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي السُّبِي كَلَّيْتُ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ السُّبِي
ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها، إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً، ويجوز توسطه
بين الاسم والخبر مطلقاً.

٢٣٢- البيت لعدي من الرفاع في ديوانه ص ٩٩، والأغاني ٣/٣٧٤، ٩/٣٠٤، ٧/٣٠٧، وأمالى المرتضى
١/٥١١، ومصحط اللآلي ص ٥٢١، وشرح شواهد المغني ١/٤٩٢، والشعر والشعراء ٢/٦٢٤، ولسان
العرب ١٠٠/١٢ (جسم)، ٢٨/١٥ (عنا)، ومعجم البلدان ٢/٩٤ (حاسم)، ومعنى الليب
١٧٣/١، وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٩.

٢٣٣- لم أجد البيت في مصادر أخرى.

(فصل ل)

(تعين « إن » المكسورة) وهي الأصل عند الجمهور ، (حيث لا يجوز [١٥٠/ب] أن يسد المصدر مسدداً ومسدوداً معموليها ، و) تعين (أن : المفتوحة) ، وهي الفرع ^(١) ، (حيث يجب ذلك) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٧- وَقَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَ مَصْدَرٍ مَسْدُودًا وَفِي مَبْوًى ذَاكَ انْحِسِرْ

(ويجوز أن) بألف التثنية ، أي : ويجوز « إن » المكسورة والمفتوحة (إن صح الاعتباران) [٢١٥] وهما سد المصدر مسدداً ، ومسدوداً معموليها ، وعلمه .

(فالأول) وهو تعين « إن » المكسورة في مواضع (عشرة) ، لا يجوز فيها أن يسد المصدر مسدداً ومسدوداً معموليها ، (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة ، (نحو : ﴿ إِنْ أَلَزَمْتَهُ ﴾ [الدخان ٣، القدر ١] إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر ، لأن المفتوحة في تأويل مفرد ، والمفرد لا يستقل به الكلام ، و « في ليلة » متعلق بـ « أنزلنا » لا بالاستقرار . أو حكماً ، (ومنه) ، أي : من الابتداء الحكمي : (﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾) [يونس ٦٢] لأن « إن » الواقعة بعد « ألا » الاستفاحية واقعة في الابتداء حكماً . (أو) تقع (تالية لـ « حيث » ، نحو : جلست حيث إن زيدا جالس) ، أو لـ « إذ » ، كـ : جئت إذ إن زيدا أمير ، لأن « حيث وإذ » لا يضافان إلا إلى الجمل ، وفتح « إن » يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد . (أو) تالية (لموصول) اسمي ، أو حرفي ، (نحو : ﴿ وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكَوْكَبِ مَا إِنَّ مَقَاتِلَهُ لَتَشْوَى ﴾) [القصص ٧٦] فـ « ما » موصول اسمي ، ووجب كسر « إن » بعدها لوقوعها في صدر الصلة ، وصلة الموصول غير « كل » يجب أن تكون جملة ، (بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل) ، فإنه يجب فتحها فإنها مع

(١) في مع القوامع ١٣٨/١ : (قال قوم : المفتوحة أصل للكسورة ، وقال آخرون : كل واحدة أصل برأسها) .

معموليتها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ، والمبتدأ وخبره صلة « الذي » ، وإنما وجب كسرهما في نحو : أعجبي [١٥١/أ] الذي أبوه إنه متعلق مع أنها واقعة في حشو الصلة ، لأنها خبر اسم عين ، فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد ، (و) بخلاف (قولهم : لا أفعله ما أن جراءً مكانه) يفتح « أن » لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا ، (إذ التقدير : ما ثبت ذلك) أي : ما ثبت أن جراء مكانه ، (فليست في التقدير تالية للموصول) لأنها فاعل بفعل محذوف ، والجملة الفعلية صلة « ما » الموصول الحرفي الظرفي ، والمعنى : لا أفعله منذ ثبوت جراء مكانه ، وجرء بكسر الجاء المهملة ، وبالراء جيل على ثلاثة أميل من مكة على يسار الذهاب إلى منى . قل القاضي عياض : يُمد ويقصر ، ويؤنث ويذكر ، فعلى التذكير يصرف ، وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإضافة الموضع ، والتأنيث بإضافة البقعة .

(أو تقع جوابًا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر ، وجاءت اللام ، فالأول (نحو : ﴿ حَمَّ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ۝ ﴾ [الأنعام / ٣٠١ ، ٣٠٢] ، والثاني : نحو أنقسمت إن زيدًا لقائم ، لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة .

(أو) تقع (محكية بالقول ، نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [مريم / ٣٠] ، لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت ، نحو : أخصك بالقول أنك فاضل ، ونحو : أنقول أن زيدًا عاقل ، فإنها في الأول للتعليل ، أي : لأنك فاضل ، وفي الثاني للقول بمعنى الظن .

(أو) تقع (حالاً) مقرونة بالواو ، أولاً ، فالأول (نحو : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأعراف / ٥] ، فجملة « إن » ومعموليتها في موضع نصب على الحال ، والثاني نحو : جاء زيد إنه فاضل [ب / ١٥١] ولم تفتح « إن » [٢١٦] فيها . وإن كان الأصل في الحال الأفراد ، لأن (أن) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة ، وشرط الحال التذكير^(١) .

وأما : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان / ٢٠] ، فإنما كسرت « إن » لأجل اللام لا لوقوعها حالاً ، على أن ابن الجباز قل في الكفالية : يجب كسر « إن » بعد « إلا » ، نحو : ما يعجبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن اهـ .

(أو) تقع (صفة) لاسم عين ، (نحو : مورت يرجل إنه فاضل) ، لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصدر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود مع

«إن» بخلاف الواقع في حشو الصفة فإنها تفتح ، نحو : مررت برجل عسلي أنه فاضل ، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر .

(أو تقع بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية ، (نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفَقِّينَ لَكَاذِبُونَ ﴾) [الماعون / ١] ، لأنها لو فتحت لزم تسليط الفعل عليها ، ولأن الابتداء لها صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده ، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فترتبتها التقديم على «إن» ، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف تأكيد على مثله ، ولم تؤخر «إن» لقوتها بالعمل ، وإنما فتحت في نحو : علمت أن زيدا لقعد ، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي ، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع «قد» ظاهرة أو مقدره .

(أو) تقع (خيراً عن اسم ذات) غير منسوخ ، (نحو : زيد إنه فاضل) ، لأن المصدر لا يغير به عن أسماء الذوات ، إلا بتأويل ، وذلك ممنوع مع «أن» ، أو منسوخ ، (ومنه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَآؤُوا [٧١٥٢] وَالصَّابِّينَ وَالنَّصَارَى وَالْجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾) [الحج / ١٧] ، فجملة إن ومعمولها خبر «إن الذين آمنوا» وما عطف عليه وهي أسماء ذوات . قيل : وبقي عليه الواقعة بعد «كلا» نحو : ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى ﴾ [العلق / ٦] ، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ﴾ [الأعراف / ١٦٧] . والواقعة بعد «حتى» الابتدائية ، نحو : مرض زيداً حتى إنهم لا يرجونه ، والتابعة لشيء من ذلك ، نحو : إن زيدا فاضل ، وإن عمراً جاهل ، فإن في ذلك كله واجبة الكسر ، والحق أن «إن» في ذلك كله ابتدائية ، فهي داخلية في قوله ، أولاً أن تقع في الابتداء ، واقتصر الناظم على ستة مواضع فقل :

١٧٨- فَأَكْثَرُ فِي الْإِنْبَاءِ وَفِي بَدَئِ صِلَةٍ وَحَيْثُ إِنَّ يَوْمِينَ مُكْتَبَلِهِ

١٧٩- أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ خَلَّتْ مَحَلٌّ حَلَّ كَزُرْتُهُ وَأَنِّي ذُو أَمَلٍ

١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقَا بِبِاللَّامِ

(والثاني :) وهو تعين «أن» المفتوحة (في) مواضع (ثمانية) يجب فيها أن يسد المصدر مسد «أن» ^(١) وسد معمولها ، (وهي أن تقع فاعلة ، نحو : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَلَّا أَتَيْنَاهُمْ ﴾ [النكوت / ٥١] ، أو تقع مفعولة غير محكية) بالقول ، (نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمُ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾) [الأنعام / ٨١] ، أي : إشراككم ، بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم .

(١) في «ط» : (مسدحا) مكان (مسد أن) .

(أو) تقع (ثانية عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾) [الجن/١].

أي: استماع نفر. (أو) تقع (مبتداً) في الخبر، أو في الأصل.

فالأول نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ قَرَأَ الْأَرْضَ﴾) [فصلت/ ٣٩]، أي رؤيتك

الأرض من آياته، هذا مذهب الخليل. وقل المطرزي: اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه، وإن لم يعتمد الظرف على شيء، ومنه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ قَرَأَ الْأَرْضَ﴾ اهـ. [٢١٧]

والثاني نحو: كان عندي أنك فاضل، والفرق بين قوله [١٥٢/ب] أولاً أن تقع في

الابتداء، وقوله هنا أن تقع مبتداً أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلية في أول جملة مستقلة، وإذا وقعت مبتداً تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى خبر، ومنه عند سيبويه^(١): ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾) [الصافات/ ١٤٣] ثم قيل لا يحتاج خبر لاشتمال صلتها على المسند إليه، وقيل: له خبر محذوف، والتقدير: لولا كونه من المسبحين موجود.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، والتقدير: فلولا

ثبت أنه كان من المسبحين، على الخلاف في: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات/ ٥] وقاله في المغني^(٢).

(أو) تقع (خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم

المعنى، (خبرها) أي خبر «أن»، (نحو: اعتقادي أنه فاضل)، فيجب فتحها، لأنها خبر «اعتقادي»، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها، لأن «فاضل» لا يصلق على الاعتقاد، وإنما فتحت لشد المصدر مسداً ومسد معموليها، والتقدير: اعتقادي فضله، أي معتقدي ذلك، ولم يجر كسرهما على أن تكون مع معموليها جملة خبراً بها عن «اعتقادي» لعدم الرابط، لأن اسم «إن» لا يعود على المبتداً الذي هو «اعتقادي»، لأن خبرها غير صادق عليه، فهو يعود على غيره، فتبقى الجملة بلا رابط، (بخلاف قولي: إنه فاضل) فيجب كسرهما، لأنها وقعت خبراً عن «قولي»، ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتداً في المعنى، والتقدير: قولي هذا اللفظ لا غيره، أما إذا أريد أن جملة [١٥٣/أ] «أن» منصوبة بـ «قولي» كانت من

(١) الكتاب ١١٩/٣ - ١٢٠.

(٢) الكتاب ١٣٩/٣ - ١٤٠.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٥٦.

تتممة المبتدأ ، فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى ، لأن القول لا يخبر عن بالفضل ، (وبخلاف : اعتقاد زيد إنه حق) فيجب كسرها أيضاً ، لأن خبرها وهو « حق » صادق على « الاعتقاد » ، ولا مانع من وقوع جملة « أن » ومعمولها خبراً عن المبتدأ ، لأن اسم « أن » رابط بينهما ، ولا يصح فتحها ، لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقله حقاً ، وذلك لا يفيد ، لأن الخبر لا بد أن يستفاد ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع ، وهو أن تقع خبراً عن قول ، وخبرها صادق عليه نحو : قولي إنه حق ، لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى .

أو تقع (مجرورة بالحرف ، نحو ﴿ ذَلِكْ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾) [الحج/٦] ، لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفعولاً .

أو تقع (مجرورة بالإضافة) إلى غير ظرف ، (نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾) [الذاريات/٢٣] ، فـ « مثل » مضاف إلى « أنكم تنطقون » ، و « ما » صلة ، أي : مثل نطقكم ، لأن المجرور بالضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة ، فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في « حيث » و « إذ » .

أو تقع تابعة لشيء من ذلك ، وهي إما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾) [البقرة/١٢٢] ، فـ « أني فضلتكم » معطوف على « نعمتي » ، وهو مفعول به ، والمعنى : اذكروا نعمتي وتفضيلي . (أو مبدلة من شيء من ذلك ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِذُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾) [الأنفال/٧] ، فـ « أنها لكم » بدل اشتمال من « إحدى » ، والتقدير : إحدى الطائفتين كونها لكم . فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح « أن » فيها ، لأنها أماكن المفردات ، لا أماكن الجمل .

(والثالث :) ما يجوز فيه الأمران ، كسر « إن » [١٥٣/ب] وفتحها ، باعتبارين مختلفين ، وذلك (في) مواضع (تسع) :

أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو : ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ . . . الآية) [الأنعام/٥٤] ، قرئ بكسر « إن » وفتحها^(١) ، (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى : فهو غفور رحيم ، والفتح) على تقدير أن ومعمولها مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ،

(١) قرأها عاصم وابن عامر بالفتح (فإنه) ، وقرأها الباقون بالكسر . انظر النشر ٢٥٨/٢ .

(على معنى : فالغفران والرحمة ، أي : حاصلان ، أو فالخاصل الغفران والرحمة) ، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى ، لأنه المعبود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مَسَّ الشَّرُّ فَيَوْوِسْ ﴾ [فصلت / ٤٩] ، أي : فهو يؤوس) .

الموضع (الثاني : أن تقع بعد « إذا » الفجائية) نسبة إلى الفجاءة ، بضم الفاء والمدة ، والمراد بها : الهجوم والبغته ، تقول : فاجأني كذا ، إذا هجم عليك بغته ، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها ، على سبيل المفاجأة ، (كقوله :) [من الطويل]

٢٣٤- وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيْدًا (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ)

أنشده سيويه ، ولم يعزه إلى أحد ، وأرى بضم الهزة بمعنى : أظن يتعدى إلى اثنين ، وهما زيداً وسيداً ، وما بينهما اعتراض ، « فإذا أنه » يروي بكسر « إن » وفتحها ، (فالكسر على معنى) الجملة ، أي : (فإذا هو عبد القفا) ، فالجملة مذكورة بتماسها ، (والفتح على معنى) الأفراد ، (فإذا العبودية ، أي : حاصلة) على جعلها مبتدأ ، حذف خبره ^(١) ، (كما تقول : خرجت فإذا الأسد) أي : حاضر ، وذهب قوم إلى أن « إذا » هي الخبر ، فعلى هذا لا حذف ، واللهازم جمع لهزمة ، بكسر اللام ، وبالياء ، وهو : طرف الخلقوم ، وقيل : مضغه تحت الأذن ، والمعنى : كنت أظن سيادته ، فلما نظرت إلى قفاه ولهزمه تبين لي عبوديته [٧١٥٤] ، وقيل المعنى : كنت أظنه سيداً كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البعلن ، وخص هذين بالذكر ، لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز .

الموضع (الثالث : أن تقع في موضع التعليل نحو :) (﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾) ، من قوله تعالى : (﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ لَدُغْوِهِ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور / ٢٨] ، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أي : لأنه ^(٢) وحرف الجر إذا دخل على « أن » لفظاً أو تقريراً فتح همزتها ، فهو تعليل إفراحي ، (و) قرأ (الباقون) من السبعة

٢٣٤- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٢٤٠ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٨ ، وتقليص الشواهد ٣٤٨ ، والجن الناني ٣٧٨/ ٤١١ ، وجواهر الأدب ٣٥٢ ، وعزلة الأدب ١٠/ ٢٦٥ ، والخصائص ٢/ ٣٩٩ ، والدرر ١/ ٢٩١ ، وشرح ابن السائغ ١١٩ ، وشرح الأملوني ١/ ١٣٨ ، وشرح السهول ٢/ ٢٢٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٧ ، وشرح ابن عتيل ١/ ٣٥٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨٢٨ ، وشرح المفصل ٤/ ٩٧ ، ٦١/ ٨ ، والكتاب ٣/ ١٤٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٥١ ، ومعجم الخواص ١/ ١٣٨ .

(١) في شرح السهول ٢/ ٢٢ : (والكسر أولى لأنه لا يوجب إلى تقدير محذوف) .

(٢) انظر النشر ٢/ ٣٧٨ .

(بالكسر على أنه تعليل مستأنف) بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكانهم لما قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ قيل لهم لم فعلتم ذلك، فقالوا: ﴿إِنَّهُ مَوْزِعُ الْبَرِّ الرَّحِيمِ﴾ فهو تعليل جملي، (مثل ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ مَكْنٌ لَهُمْ﴾) [التوبة/ ١٠٣]، بكسر «إن» على أنه تعليل مستأنف، (ومثله) في جواز الوجهين: (ليك إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر «إن» وفتحها^(١)، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف، وهو أرجح، لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثر الجملة في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانت مسعد^(٢). والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي، قاله في الكشف^(٣). [٢١٩]

الموضع (الرابع): أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقوله (وهو رؤية:

[من الرجز]

٢٣٥- (أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْقَلْبِيَّ إِلَيَّ أَبَوَ ذِيكَ الصَّبِيَّ) يروى بكسر «إن» وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والصريون يوجبونه^(٤))، واختاره الزجاجي^(٥)، (والفتح) عند الكسائي والفيثاني [١٥٤/ب] وأوجه أبو عبد الله الطوال (بتقدير «على») و«أن» مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو «تحلفي»، بإسقاط الحاقض، وعلى هذا ليست جواباً للقسم، لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة، وإذا امتنع أن يكون جواباً للقسم كان الفعل إخباراً بمعنى الطلب للقسم، لا قسمًا، إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورًا، لا عذوقًا، (ولو أضمر الفعل)، أي فعل القسم، وذكرته اللام، أو لم تذكر، (أو ذكرت اللام) وذكر فعل القسم (تعين الكسر إجماعًا) من العرب (نحو: والله إن زيدًا) لقائِمٌ أو قَائِمٌ، وحلفت إن زيدًا لقائم)، وحكى

(١) انظر الكتاب ١٢٨/٣.

(٢) شرح بانت سعاد ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٣) الكشف ٢١٢/٢.

٢٣٥- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٨، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/١، وتقليص الشواهد ص ٣٤٨، وشرح ابن السائغ ص ١٢٠، وشرح الأحمدي ١٣٨/١، وشرح التسهيل ٥٢/٢، والجن الثاني ص ٤١٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢٣١، ولسان العرب ٤٥٠/١٥ (ذا)، والقلم في العربية ص ٣٠٤، وتاج العروس (ذا).

(٤) انظر مع الموضع ١٣٧/١، والارتشاف ١٣٩/٢.

(٥) في الجمل ص ٥٨: (والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا).

ابن كيسان عن الكوفيين جواز: الوجهين إذا أضمر الفعل ، ولم تذكر اللام^(١) ، نحو : والله إن زيداً قائم ، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثل على الكسر ، وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجهه ، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب ، فإن الكوفيين ، ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك .

الموضع (الخامس : أن تقع خبراً عن قول ومخبراً عنها بقول والقائل)
للقولين شخص (واحد ، نحو : قولي إني أحمد الله) ، بفتح « إن » وكسرهما ، فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية ، أي : قولي حمد الله ، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول ، أي : مقولي إني أحمد الله ، قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ، ومن خطه نقلت . فالخبر على الأول مفرد ، وعلى الثاني جملة ، وهي مستغنية عن العائد ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، على حد قوله تعالى : ﴿ دَعَاؤُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴾ [يونس / ١٠] ، قاله الموضح في شرح الشذور^(٢) .

(ولو انتفى القول الأول فتحت وجوباً ، نحو : عملي أي أحمد الله) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول ، والتقدير : عملي حمد الله ، وهذا مبني على المحصار العمل في الحمد ، إذ لا يغير بالخاص عن [١٥٥/٧] العام إلا إذا ادعي المحصار فيه ، نحو : صديقي زيد ، لأن المحمول لا يكون أخص من الموضوع ، ولا يقل : الحيوان إنسان ، وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان ، أو مساوياً كالإنسان الناطق ، ولا يجوز كسرهما لعدم العائد على المبتدأ ، وبذلك فارتقت : اعتقاد زيد أنه حق ، والجامع بينهما أن خبر « أن » فيهما [٢٢٠] يصلق على المبتدأ ، إلا أن يقل باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ، (ولو انتفى القول الثاني ، أو) وجد القولان . ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوباً فيهما ، فالأول (نحو : قولي إني مؤمن) ، فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة « إني مؤمن » خبره ، وهي نفس في المعنى ، فلا تحتاج لرباط ، ولا يصح الفتح لأن الإيمان لا يغير به عن القول لاختلاف مورديهما ، فإن الإيمان مورده الجنان ، والقول مورده اللسان . (و) الثاني نحو : (قولي إن زيداً يحمد الله) ، فالكسر على ما مر قبله ، ولا يصح الفتح لفساد المعنى ، إذ لا يصح أن يقال : حمد زيد الله ، لأن « حمد زيد » غير قائم بالتكلم ، فكيف يستلزمه التكلم إلى نفسه .

(١) انظر الارتشاف ١٣٩/٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٠٨ .

الموضع (السادس : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : « أَنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَقْرَى » وَإِنَّكَ لَا تَقْطَأُ فِيهَا وَلَا تُضْحَى » [١١٨-١١٩] ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر^(١)) في « وَإِنَّكَ لَا تَقْطَأُ » ، (أما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها ، (أو بالعطف على جملة « إن » الأولى) ، وهي : إن لك أن لا تجوع ، وعليهما فلا محل لها من الإعراب . (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح ، بالعطف على أن لا تجوع) ، من عطف المفرد على مثله ، والتقدير : أن لك عدم الجوع ، وعدم الظأ [١٥٥/ب] .

واحترز بقوله : صالح للعطف عليه من نحو قولك : إن لي مالاً وإن عمراً فاضل ، فإن مالاً مفرد غير صالح للعطف عليه ، إذ لا يصح أن يقال : أن لي مالاً وفضل عمرو ، فيجب كسر « إن » .

الموضع (السابع : أن تقع بعد حتى) ، من حيث هي ، ثم تارة يجب كسرهما ، وتارة يجب فتحها ، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد ، كما مر قبله ، (بل يختص الكسر بالابتدائية ، نحو : مرض زيدٌ حتى إلهم لا يرجوئهُ) ، لأن « حتى » الابتدائية منزلة منزلة « ألا » الاستفاحية ، فتكسر « إن » بعدما (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة^(٢)) ، نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل) ، فـ « حتى » في هذا المثل تصلح لأن تكون جارة ، ولأن تكون عاطفة ، و « أن » فيهما مفتوحة ، فإن قدرت « حتى » جارة فـ « أن » في موضع جرٍّ بها ، وإن قدرتها عاطفة فـ « أن » في موضع نصب ، والتقدير على الجر : عرفت أمورك إلى فضلك ، وعلى النصب : عرفت أمورك وفضلك ، أما فتحها في الجر فللدخول الجار عليها ، وأما فتحها في النصب فللعطفها على المفعول .

الموضع (الثامن : أن تقع بعد « أما ») بفتح الهمزة ، وتخفيف الميم ، (نحو : أما إنك فاضل ، فالكسر على ألها) أي : « أما » (حرف استفتاح) ، فتكون حرفاً واحداً ، (بمنزلة : ألا) الاستفاحية ، وتلك تكسر « إن » بعدما ، (والفتح على ألها) مركبة من همزة الاستفهام ، و « ما » العلة بمعنى شيء ، وصاروا بعد التركيب (بمعنى « حقاً ») بتقديم الهمزة على « حقاً » على الصواب ، لا بإسقاطها ، كما قال الموضح في الحواشي ، وهو قليل ، فالهمزة للاستفهام ، و « ما » في محل نصب على الظرفية كما [١٥٦/ب]

(١) انظر قراءتها بالكسر في الإعراف ص ٣٠٨ ، والبشر ٢/٣٢٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٣/٣ .

انتصب عليها «حقاً» في قوله : [من الوافر] [٢٢١]

٢٣٦ - أحقنا أن جبرئنا استقلوا فنيثنا ونيثهم فريث

تقديره : أفي حق ، وقد جاء مصرحاً بـ « في » ، كقوله : [من الوافر]

٢٣٧ - أفي حق مواساتي أحكام

و « أن » وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيويه^(١) والجمهور ، فهي بمنزلتها في :
 ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ ﴾ [فصلت / ٣٩] ، وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك^(٢) ،
 فهي بمنزلتها في ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت / ٥١] وأصل ذلك أن « حقاً » عند
 سيويه ظرف مجازي بمنزلة « كيف »^(٣) ، ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد^(٤) وابن
 مالك^(٥) ، ورده أبو حيان^(٦) .

الموضع (التاسع : أن تقع بعد « لا جرم » ، والغالب الفتح ، نحو : ﴿ لَا جَرَمَ
 أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ [النحل / ٢٣] ، فالفتح عند سيويه^(٧) على أن « جرم » فعل ماضٍ (معناه :
 وجب ، و « أن » وصلتها فاعل ، أي : وجب أن الله يعلم و « لا » صلة) زائدة
 للتوكيد ، ورده الفراء بأن « لا » لا تزداد في أول الكلام ، وعلمه في المغني^(٨) بأن زيادة الشيء

٢٣٦ - أثبت للمفضل السكري في الأصمعيات ص ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيويه ٢٠٨/٢ ، وله أو لعامر بسن
 أسحم بن عدي في الدرر ٢١٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٠/١ ، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل
 ابن معشر البكري في غنيل شواهد ص ٣٥١ ، وللقاصد النحوي ٢٣٥/٢ ، وللمعدي في حزانة الأدب
 ٢٧٧/١٠ ، والكتاب ١٣٦/٣ ، وبلا نسبة في الجني الداني ٣٩١ ، وشرح ابن الناطم ص ١٢١ ، وشرح
 الأحموني ٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٣/١ ، ولسان العرب ٣٠١/١٠ (فرق) ، ومغني اللبيب ٥٤/١ ،
 ٦٨ ، وجمع الهوامع ٧١/٢ .

٢٣٧ - عجز البيت : (عا) ثم يظلمني السريس) ، وأبيات لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٦٣٦ ، والأغصاني
 ١٢٩/١٢ ، وحزانة الأدب ٢٨٠/١٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ولسان العرب ١٠٦/٦ (سرس) ، وبلا نسبة
 في جواهر الأدب ص ٣٥٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٨٣ .

(١) الكتاب ١٣٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣/٢ - ٢٤ .

(٣) على تقدير : أحلف بالله أنك ذاهب . انظر الارششاف ١٤٢/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٣/٢ .

(٥) الارششاف ١٤٢/٢ .

(٦) الكتاب ١٣٨/٣ .

(٧) مغني اللبيب ص ٣٢٩ .

تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام تفيد الاعتله به . وجوابه ما أجلب به الفارسي عن القول بزيادة « لا » في « لا أقسم » من أن القرآن كالسورة الواحدة . وقال المراحي في شرح التسهيل : و« جرم » عند سيبويه بمعنى « حق »^(١) ، و« لا » رد لما قبلها ، والوقف على « لا » و« أن » وما بعدها في موضع الفاعل ، انتهى .

وما نقله المراحي عن سيبويه حكه في المعنى^(٢) عن قطرب ، (و) الفتح (عند الفراء على أن « لا جرم ») مركبة من حرف واسم^(٣) ، (يَمْثُلَة : لا رجل) ، في التركيب ، (ومعناها) بعد التركيب : (لا بد) ، أو : لا محالة ، (و« مَنْ ») أو « في » (بعدهما مقدرة) ، أي : لا بد من أن الله يعلم ، أو : لا محالة في أن الله يعلم .

ونقل ابن مالك^(٤) عن الفراء^(٥) أن « لا جرم » بمنزلة « حقاً » ، وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب ، (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين [١٥٦/ب] فيقول : لا جرم لأتيناك) ، ولا جرم لقد أحسنت ، ولا جرم إنك ذاهب ، بكسر « إن » ، واقتصر الناظم من ذلك على قوله :

١٨١- بَعْدَ إِذَا فُجِئَتْ أَوْ قَسَمَ لَا لَمْ يَنْسَهُ يَوْجُهُتَيْنِ نُوسِي

١٨٢- مَعَ تَلَوِّ قَا الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ لَأَنِّي أَحْمَدُ

(١) الكتاب ١٣٨/٣ .

(٢) معني اللبيب ص ٣١٤ .

(٣) معاني القرآن ٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٤/٢ .

(٥) معاني القرآن ٩/٢ .

(فصل ————— ل)

(وتدخل لام الابتداء بعد « إن » المكسورة) ، نحو : إن زيدًا لقائم ، وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة ، بالقفاء والفاء ، ويتوهم يقولون : زحلوقة ، بالقفاء ، وأهل العالية : زحلوفة ، بالفاء ، سميت بذلك لأن أصل : إن زيدًا لقائم ، لأن زيدًا قائم ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين ، فزحلقوا اللام دون « إن » لئلا يتقدم [٢٢٢] معمولها عليها ، وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدًا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول ، قاله في الغني^(١) .

وإنما دخلت اللام بعد « إن » لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد ، قاله سيبويه^(٢) . وسميت لام الابتداء لأنها لا تدخل على المبتدأ ، وتدخل على غيره بعد « إن » المكسورة (على أربعة أشياء : أحدها الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا) عن الاسم ، (و) كونه (مثبتًا ، و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد ، (نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّيَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾) [إبراهيم / ٣٩] ، والجملة المصدرة بالضارع ، نحو : (﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾) [النمل / ٧٤] والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما ، نحو : (﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾) [القلم / ٤] ، وإن زيدًا لعنك أما إذا قدرا متعلقين به « استقر » لم تدخل عليهما اللام ، لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه ، خلأًا للاختفش ، كما سيأتي ، والجملة الاسمية على قلة ، نحو : (﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَكُومِي ﴾) [الحجر / ٢٣] ، وليس « نحن » ضمير فصل ، خلأًا للجرجاني ، (بخلاف) نحو : [١ / ١٥٧] (﴿ إِنَّ لَدَيْنَا الْأَكْلَالَ ﴾) [الزمل / ١٢] ، لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾) [يونس / ٤٤] ، لنفي الخبر ، وشذ قوله وهو أبو حرام بن غالب بن حارث

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٤ .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣ - ١٤٧ .

العكلي: [من الوافر]

٢٣٨- (وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَأَمْثَلًا قَانٍ وَلَا سَوَاءً)

من وجهين، دخول اللام على الخبر المنفي، وتعليق الفعل عن العمل، حيث كسرت «إن»، وكان القياس أن لا يعلق، لأن الخبر المنفي ليس صلحا للام، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه «لا» بـ «غير»، فدخل عليها اللام، والمعنى: أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين، ولا قريين من السواء، وكان حقه أن يقول: لسا سواء ولا متشابهان، ولكنه اضطر فقدم وأخر. و«سواء» في الأصل مصدر بمعنى المساواة، فلذلك صح وقوعه خبراً عن اثنين، (وبخلاف نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى﴾) [البقرة/١٣٢، آل عمران/٣٣] لأن الخبر ماض، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد، لأنه أشبه المتبداً، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم، وعلى الجملة الاسمية، لأنها متبداً وخبر، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لثلاثاً يتوالى حرفاً توكيداً؛ ولا إذا كان منفياً لثلاثاً يجمع بين متماثلين في نحو: لم ولن ولما ولا، وحل الباقي عليه، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم، (وأجاز الأخفش^(١) والفراء وتبعهما ابن مالك^(٢): إن زيدا ليعلم الرجل)، مما سلب الدلالة على الحدث والزمان، (و: إن زيدا) لعسى أن يقوم) مما ط على الزمان، وانتقل إلى الإنشاء، (لأن الفعل الجامد كالاسم)، ووافق الشاطبي على الأول دون [٢٢٣] الثاني، والفرق لا تح.

(وأجاز الجمهور: إن زيد لقد قام، لشبه الماضي المقرون بـ «قد» بالمضارع لقرب زمانه من الحال)، والمضارع شبيه [١٥٧/ب] بالاسم، ومشابه المشابه مشابه، (وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافاً لصاحب الترشيع)، بالراء، وهو خطب المارتي، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على «قد» وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم، والتقدير: إن زيدا والله لقد قام، ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني، يغيث معجزة مفتوحة وزاي ساكنة فتون مكسورة، (وأما

٢٣٨- البيت لأبي حزام العكلي في حزانة الأدب ٣٣٠/١٠، ٣٣١، والسير ٢٩٤/١، ومر صناعة الإعراب ص ٣٧٧، وشرح التسهيل ٢٧/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٤/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٥/١، وجواهر الأدب ٨٥، وتخليص الشواهد ص ٣٥٦، وشرح ابن الناطم ص ١٢٣، وشرح الأحمدي ١٤١/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١، والمحجب ٣٤/١، ومع المواع ١٤٠/١.

(١) انظر الارتشاف ١٤٤/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٨/٢.

نحو : (إن زيد لقادم) ، بدون « قد » ظاهرة (ففي الغُمرّة) بضم الغين المعجمة لابن الدمان (أن البصري والكوفي) اتفقا (على منعها إن قلّرت) اللام (للابتداء) ، لا للقسم ، (والذي لحفظه) نحن وهو المنقول في المغني (أن الأخفش) من البصريين (وهشاماً) الضرب من الكوفيين (أجازها على إضمار « قد ») ، ومنعها الجمهور ، وقالوا : إنما هي لام القسم ، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة « إن » ، ك : علمت أن زيداً لقائم ، والصواب عند الكسائي وهشام الكسر . اهـ كلام المغني^(١) ، إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش ، بل ذكر بدله الكسائي .

ويشترط في الخبر أيضاً أن لا يكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقاً ، ولا على الجواب خلافاً لابن الأنباري^(٢) .

(الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) ، لأنه من تمة الخبر ، (وذلك بثلاثة شروط أيضاً ، تقدمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحاً للام ، نحو : (إن زيداً لعمراً ضارب) ، وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله ، نحو : ﴿ إِنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العنكبوت / ١١] ، وقد تدخل عليهما معاً ، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب : إني ليحمد الله لصالح^(٣) ، وذلك قليل ، أجزئه المبرد ، ومنعه الزجاج ، وهو [١/١٥٨] الصحيح^(٤) ، كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر ، أو على ضمير الفصل ، (بخلاف : (إن زيداً جالس في الدار) ، لتأخر معمول ، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن ، (و) بخلاف : (إن زيداً راكباً منطلق) ، لأن معمول حل ، ولم يسمع دخول اللام عليه ، ونص الأئمة على منعه ، ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه ، وفرق ابن ولاد بينه وبين [٢٢٤] الظرف بأن الحل لا تكون خبراً وهو حل ، بخلاف الظرف فإنه يكون خبراً وهو ظرف ، اهـ .

والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل ، فيصير عملة ، وإذا تقدم على عامله صار متبداً ، واللام تدخل على المتبداً ، نحو : (إن زيداً قطعته مأكول) ، (و) بخلاف : (إن زيداً عمراً ضارب) ، لأن الخبر غير صالح للأمر لكونه فعلاً ماضياً ، (خلافاً للأخفش) من البصريين ، والفراء من الكوفيين (في هذه) المسألة الأخيرة ، وحجتهم أن

(١) مغني اللبيب ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) انظر قوله في معجم المصنفين ١٣٩/١ ، والتسهيل ص ٦٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣١/٢ ، وفي شرح ابن الناطم ص ١٢٣ ، أن هذا القول لابن الجراح .

(٤) شرح التسهيل ٣١/٢ .

المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً ، فأما المعمول فاسم ، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل ، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل^(١) .

قل الموضح في الحواشي : وينبغي أن يجري خلاف في : إن زيداً طعمك قد أكل ، فإن خطأً يمنع دخول اللام على « قد » . وبعد فالقول عندي قول الأخفش والقراء بدليل إجازة البصريين : زيداً عمرو ضرب ، وزيداً أجله أحرز ، مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فلجازوا تقديم المعمول ، وإن لم يميزوا تقديم العامل ، لأن المانع من تقديم العامل الاتيسار ، وذلك معنى خاص به دون المعمول ، فكذا هنا ، اهـ .

(الثالث) عما تدخل عليه اللام بعد « إن » (الاسم ، بشرط واحد وهو أن يتأخر) ، إما (عن الخبر ، نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) [آل عمران / ١٣] ، (أو عن معموله) ، أي الخبر إذا كان المعمول ظرفاً ، نحو : إن عندك لزيداً مقيم ، أو جاراً ومجروراً ، (نحو : إن في الدار لزيداً جالس) ، وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفاً أو [١٥٨ ب] جاراً ومجروراً منعه ابن عقيل في أول باب « إن » فقال^(٢) : لا يجوز أن يقال : إن بك زيداً واثق ، وإن عندك زيداً جالس ، ثم قل : وأجازه بعضهم .

(الرابع) عما تدخل عليه اللام (الفصل) ، وهو المسمى عند الكوفيين عملاً ، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى ، وضمير فصل عند البصريين ، لأنه يفصل به بين الخبر والنعت^(٣) ، وإنما دخله اللام لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً له ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر .

وقل ابن عصفور : لأنه اسم « إن » في المعنى ، (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يميز تقديمه مع الخبر نحو : هو القائم زيد ، على أن الأصل : زيد هو القائم ، فلذلك قل ابن عقيل^(٤) : وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر (نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾) [آل عمران / ٦٢] ، وهذا (إذا لم يعرب : هو) الداخلة عليه اللام مبتدأ ، فإن أعرب (مبتدأ) ، وما بعده خبر ، والجملة خبر « إن » فلا يكون ضمير فصل ، لأن ضمير الفصل لا عمل له من الإعراب على الصحيح .

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٢٨ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٤٩ .

(٣) انظر الإنصاف ٢/٧٠٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/٣٧٢ .

والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين ، واثنين متوسطين ، فالتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفياً ولا ملحقاً متصرفاً مجرداً من « قد » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨٣- وَيَعْدُ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرَ لَمْ ابْتَدَأَ نَحْوُ إِنْ نِي لَوَزَزْ

١٨٤- وَلَا يَلِي فِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّضِيَا

١٨٥- وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَلَامٌ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحَوَا

والثاني الاسم ، وإليه أشار بقوله :

١٨٦- وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرَ

وأما المتوسطان فهما معمول الخبر ، وضمير الفصل ، وإليهما أشار بقوله :

[١/١٥٩] [٢٢٥]

١٨٦- وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ

(فصل)

(وتتصل « ما ») الحرفية (الزائدة بهذه الأحرف) المتقدمة ، (إلا « عسى »
 و« لا ») ، فإن « ما » لا تتصل بهما ، وتتصل بـ « أَنْ » و« إِنَّ » و« كَأَنَّ » و« لَكِنْ »
 و« لَيْتَ » و« لَعَلَّ » (فتكفها عن العمل) ، فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية ، (وقبشها
 للدخول على الجمل) الفعلية ، قل في المعنى : وتسمى « ما » الكافة لعمل النصب
 والرفع ، المتلوة بفعل مهيئة ، فمثل « إِنَّ » و« أَنْ » ، (نحو : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ الْمَسَاءُ
 إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾) (الأبيات / ١٠٨) ، فـ « إِنَّ » في الأولى مكسورة ، ومنخولها جملة فعلية ،
 وفي الثانية مفتوحة ، ومنخولها جملة اسمية ، (و) مثل « كَأَنَّ » نحو : (﴿ كَأَلَّمْنَا بِسَافِقُونَ
 إِلَيَّ الْمَوْتَ ﴾) (الأفعال / ٦) ، ومثل « لَعَلَّ » قوله : [من الطويل]

٢٣٩- لَعَلَّمَا أَضَامَتْ لَكَ الشَّرُّ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا

ومثل « لَكِنْ » قوله : [من الطويل]

٢٤٠- وَلَكَيْتَمَا أَسَعَى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ
 (بخلاف قوله) : [من الطويل]

٢٤١- فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ (ولكن ما يقضى سوف يكون)

٢٣٩- صدر البيت : (أعد نظراً يا عبد قيس لمعنا) ، والبيت للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١ ، والأزهية ص ٨٨ ، والدرر ٣٠٩/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦ ، وشرح شواهد اللغة ص ٦٩٣ ، وشرح الفصل ٥٧/٨ ، وبلا نية في وصف الباني ص ٣١٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، وشرح الفصل ٥٤/٨ ، ومعنى اللبيب ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والمواضع ١٤٣/١ .

٢٤٠- عجز البيت : (وقد يدرك الحمد المؤثِّل أمثالي) ، والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩ ، وإصلاح النطق ص ٢١ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٢١ ، وعزلة الأدب ٣٢٧/١ ، والشعر ٣٠٨/١ ، ووصف الباني ص ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٢ ، وشرح شواهد اللغة ٣٤٢/١ ، ٦٤٢/٢ ، ولسان العرب ٩/١١ (أثر) ، وتاج العروس (أنل) (لو) ، وبلا نية في تذكرة النحاة ص ٣٤٠ ، ومعنى اللبيب ٢٥٦/١ ، ومعجم المواضع ١٤٣/١ .

٢٤١- البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس ٤٢٠/٧ (برد) ، ومعجم البلدان ٣٧٩/١ (بردى) ، ولأخوه الأودي في العروس ٢٠٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نية في أسالي القسالي ٩٩/١ ، وتوضيح المسالك ٣٤٨/١ ، وشرح الإملحي ١٠٨/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٩ ، ومعجم البلدان ٢٢٠/٢ (الحجاز) ، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢ ، ومعجم المواضع ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/١ .

ف « ما » اسم موصول ، لا زائدة ، في موضع نصب على أنها اسم « لكن » ،
 و« يقضى » صلتها ، وجملته « فسوف يكون » خبرها ، ودخلت الفاء في خبرها لأن « ما »
 الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم ، فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما
 تدخل في الجواب ، نص عليه ابن مالك^(١) ، ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظه « بخلاف »
 وليس بسجيد ، والمعتمد إثباتها ، وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها ، (إلا
 « ليت » ، فبقى على اختصاصها) بلجمل الاسم على الأصح ، خلافاً لابن أبي الربيع
 وظاهر القزويني ، فإنهما أجزا : ليتما قام زيد^(٢) ، (ويجوز إعمالها) استصحاباً للأصل
 حتى قيل بوجوبه ، ويجوز إعمالها حملاً على أخواتها ، (وقد روي بمما قوله) ، وهو النابغة
 الذبياني : [من البسيط]

٢٤٢- (قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا) إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصِفُهُ فَقَدْ

يروى برفع « الحمام » ونصبه ، فالرفع على الإهمال ، والنصب على الإعمال ،
 وليس فيه رد على القائل [١٥٩/ب] . بوجوب الإعمال ، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن
 تكون « ما » موصولة اسم « ليت » ، و « هذا » خبر مبتدأ محذوف ، و « الحمام » نعت
 « هذا » ، و « لنا » خبر « ليت » ، والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، وحذف صدر
 الصلة لطولها بالنعت ، وقيل هذا البيت^(٣) :

وَلِحَكْمِ كَحَكْمِ فَتَلُو الْحَيَّ إِذْ نَظَرْتُ
 إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَإِذِ الثَّمَرِ

(١) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٢) في معجم المواع ١٤٣/١ : (قال أبو حيان : ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ،
 ذكر فيه أن « ليتما » تليها الجملة الفعلية ، بل نقله أبو جعفر الصغار عن البصريين) .

٢٤٢- البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ ، والأزهر ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأغاني ١٣/١١ ، والإنصاف
 ٤٧٩/٢ ، وتقليص الشواهد ص ٣٦٢ ، تذكرة الحصة ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ،
 والخصائص ٤٦٠/٢ ، والدرر ١١٣/١ ، ٣٠٦ ، ووصف المباني ص ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، وشرح
 شذور الذهب ص ٢٨٠ ، وشرح شواهد اللغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص
 ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومغني النسيب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ،
 ٣٠٨ ، والمقاصد الشحية ٢٥٤/٢ ، وبلا نسة في الارتشاف ٤٥٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٩/١ ،
 وخزانة الأدب ١٥٧/٦ ، وشرح ابن الناطم ص ١٢٥ ، وشرح الأمخوي ١٤٣/١ ، وشرح التسهيل
 ٣٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قد) ، والمقرب ١١٠/١ ، ومعجم
 المواع ٦٥/١ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ .

وبعده :

فَحَسْبُوهُ فَالْقُوَّةُ كَمَا ذَكَرْتُ تَسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ يَزِدْ
فَكَمَلْتُ وَائَةً فِيهَا حَمَلَتْهَا وَأَمْبِرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدُوِّ

والمعنى : كن حكيماً كفتة الحلي ، وهي زرقاء اليمامة . قيل : وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ، وقصتها أنها كان لها قطة ، ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين ، فقالت^(١) :
[من الرجز]

لَيْتَ الْحَمَامَ إِلَيْهِ إِلَيَّ حَمَامَتِي
وَنَصَفَهُ قَدِيرُهُ ثُمَّ الْحَمَامُ مِيَّةُ

فتنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد ، فعده فإذا هو ست وستون قطة ونصفها ثلاث وثلاثون قطة ، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة .

ووصف « الحمام » بصفة الجمع ، وهو شرع ، وشرع يحتمل أوله الإعجام والإهمل ، وبصفة الأفراد ، وهو وارد ، والشمذ يفتح المثلثة والميم : الماء القليل ، وحسبوه من الحساب ، وهو العد .

(وندر الأعمال في « إلما ») ، نحو : إنما زيداً قائم ، ينصب « زيد » ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعاً^(٢) ، (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في الباقي^(٣) مطلقاً) ، أي في بقية أخوات « إن » الأربعة ، وهي : « أن » المفتوحة ، و« كان » و« لعل » و« لكن » وقوفاً مع السماع ، ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش^(٤) ، (أو يسوغ) القياس [١٦٠/٤] على ما سمع في « إلما » (مطلقاً) في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق ، ذهب إلى ذلك الزجاج^(٥) وابن السراج^(٦) والزخشري^(٧) وابن مالك^(٨) ، أو يسوغ القياس (في « لعل »

(١) الرجز في ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ ، والقور ٣٠٨/١ ، ولسان العرب ١٥٩/١٢ (حمم) ، وعجرات الأدب ٢٥٧/١٠ .

(٢) في شرح ابن الناجم ص ١٢٥ : (وذكر ابن برهان أن الأخفش روى : إنما زيداً قائم ، وعزاً مثل ذلك إلى الكسائي ، وهو غريب) ، وانظر شرح التسهيل ٣٨/٢ ، والارتشاف ١٥٨/٣ .

(٣) في « ط » : (البيهقي) .

(٤) انظر الكتاب ١٣٨/٢ ، ١٣٨/٣ ، والارتشاف ١٥٧/٢ .

(٥) الارتشاف ١٥٧/٢ .

(٦) الأصول ٢٣٢/١ .

(٧) الفصل ص ٢٩٣ .

(٨) شرح التسهيل ٣٨/٢ .

فقط) ، لأنها أقرب إلى « ليت » حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ : ﴿ فَأُطْلِعَ ﴾^(١) [غافر/٣٧] إن « لعل » ضمنت معنى « ليت » ذهب إلى ذلك الفراء^(٢) ، (أو) يسوغ (فيها) ، أي في « لعل » ، (وفي : كأن) لقريهما من « ليت » ، لأن الكلام معهما صار غير خبر ، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع^(٣) ، فهذه أقوال أربعة ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

١٨٧- وَوَصَّلُ مَا يَلْزِي الْحُرُوفَ مَبْطِلٌ إِعْمَالُهَا وَقَدْ بَقِيَ الْعَمَلُ

(١) انظر القراءة في النشر ٣٦٥/٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٩/٣ .

(٣) في الارتشاف ١٥٧/٢ : (عزاه صاحب البسيط إلى الأخفش ، واحتاره ابن أبي الربيع) .

(فصل ل)

[٢٢٦] (يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر ، وبعده ،

كقوله) وهو رؤية : [من الرجز]

٢٤٣- (إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصَّيُوفَا)

فعطف « الحريف » بالنصب على « الربيع » قبل مجيء الخبر ، وهو « يدا أبي العباس » ، وعطف « الصيوف » جمع « صيف » على « الربيع » بالنصب ، بعد مجيء الخبر ، والجود ، بفتح الجيم ، وسكون الواو ، وبالدال : المطر الغزير ، ويسرى : الجون ، بالنون ، بدل الدال ، والمراد به السحاب الأسود ، والمراد بالربيع والحريف والصيوف : أمطارهن ، والمراد بأبي العباس : السفاح أول الخلفاء من بني العباس ، وهذا من عكس التشبيه ، مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والحريف والصيف ، وحقيقة التشبيه أن تقول إن يدي أبي العباس الربيع والحريف والصيوف .

(ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الأحرف (بشرطين ، [٢٢٧] استكمال

الخبر ، وكون العامل « إن » أو « أن » أو « لكن ») مما لا يغير معنى الجملة ، (نحو : « أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ») (التوبة ٣ / [١٦٠ ب]) فعطف « رسوله »

على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو « بريء » ، (وقوله :) [من الطويل]

٢٤٤- فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ (فَإِنَّ لَنَا أَلَمَ التَّجَنُّةِ وَالْأَبِ)

فعطف الأب على محل الأم ؛ بعد استكمال الخبر وهو « لنا » ، (وقوله :) [من الطويل]

٢٤٥- وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسْلِي خُؤُلَةً (وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيْبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ)

٢٤٣- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وتخليص الشواهد ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ٤٨٢/٢ ، والكتاب ١٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٦١/٢ ، وللمعاج في الدرر ٤٨٠/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/١ ، وشرح ابن النائم ص ١٢٥ ، والمقتضب ١١١/٤ ، ومع الموامع ١٤٤/٢ .

٢٤٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٣/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٠ ، والدرر ٤٧٩/٢ ، وشرح ابن النائم ص ١٢٦ ، وشرح الأشعري ١٤٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٢ ، ومع الموامع ١٤٤/٢ .

٢٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠ ، والدرر ٤٨٤/٢ ، وشرح الأشعري ١٤٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٦/٢ ، ومع الموامع ١٤٤/٢ .

فعطف « الخلل » على محل « عمي » بعد استكمال الخبر وهو : « الطيب » ، هذا معنى قول الناظم :

١٨٨- وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَتَصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تُسَكَّنَ لَا
١٨٩- وَأَلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ

وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز ، أي الطالب لذلك اجل ، (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على أن رفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم ؛ (بل على أنه متبداً حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة ، والتقدير : ورسوله بريء ، ولنا الأب النجيب ، والخل الطيب الأصل ، (أو) على أنه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه ، (وذلك إذا كان بينهما فاصل) ، فهو من عطف مفرد على مفرد ، فـ « رسوله » معطوف على الضمير المستتر في « بريء » ، أي بريء هو ورسوله ، لوجود الفصل بالجار والمجرور ، وهو « من المشركين » ، و« الأب » معطوف على الضمير المستتر في « لنا » ، لوجود الفصل بالصفة والموصوف ، و« الخلل » معطوف على الضمير المستتر في « الطيب » ، لوجود الفصل بالضاف إليه ، (لا) إن رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف « امرأة » على محل « رجل » في قولك : (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة ، بالرفع ، لأن الرفع) غل « رجل » الفعل ، وهو « جاءني » ، وهو بق [١٧٦١] ولا يمنع عن العمل في محل « رجل » الحرف الزائد ، لأن الزائد وجوده كلا وجود ، والرفع محل الاسم (في مسألة) التي نحن فيها (الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ) وهو « إن » و« أن » و« لكن » ، والعامل اللفظي يبطل عمل العمل المعنوي ، فإن قيل : إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند تحقيقين فما وجه اشتراط استكمال الخبر ، وكون العامل « إن » و« أن » أو « لكن » عندهم ، قلت : أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ، وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل [٢٢٨] فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء ، وإن كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف .

(ولم يشترط الكسائي و) تلميذه (القراء الشرط الأول) ، وهو استكمال

الخبر ، (تمسكاً بنحو : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ ») (السبعة / ٦٩)

فعطف « الصابئون » بالرفع على عمل « الذين آمنوا » قبل استكمال الخبر ، وهو : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [البقرة/ ١٦٩] ، وبقراءة بعضهم^(١) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب/ ٥٦] فعطف « وملائكته » بالرفع على عمل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو « يصلُّون » ، (ويقولوه) وهو ضايع بالضد المعجمة ، وبعد الألف باء موحدة ،

فهزمة ، ابن الخارث البرجي ، يضم الموحدة والجيم [من الطويل]

٢٤٦- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ (فَإِنِّي وَقَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ)

فعطف « قِيَار » بالرفع على عمل باء المتكلم قبل استكمال الخبر ، وهو « لغريب » ، وقِيَار : بقاف مفتوحة وياء مثناة [١٦٩/ب] تحية مشددة : اسم فرس عند الخليل ، واسم جمل عند أبي زيد ، وضمير « بها » له « المدينة » ، (وقوله) وهو بشر بن أبي خازم ، بلخاء والزاي المعجمتين : [من الوافر]

٢٤٧- (وَإِلَّا فاعلموا أَنَا وَأَضْمُ بُقَاةٌ) مَا بَقَيْنَا فِي شِقَاقٍ

فعطف « أنتم » وهو ضمير مرفوع على عمل ضمير المتكلم المعظم نفسه ، أو المشترك لغيره قبل استكمال الخبر ، ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعاً والفراء لا يوافق على نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب/ ٥٦] استدرك ذلك بقوله : (ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء إعراب الاسم^(٢)) ، برفع الخبر ، ونصب خفاء على المفعولية لاشتراط ، والظرف مقدر من تأخير

(١) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث . انظر البحر المحيط ٢٤٨/٧ ، والكشاف ٢٧٢/٣ .

٢٤٦- البيت لضاحي بن الخارث البرجي في الأصمعيات ص ١٨٤ ، والإتصاف ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥ ، وعزارة الأدب ٣٢٦/٩ ، ٣١٣/١٠ ، ٣٢٠/١١ ، والدور ٤٨١/٢ ، ٤٨٣/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٣٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧ ، وشرح الفصل ٦٨/٨ ، والشعر والشعراء ص ٣٥٨ ، والكتاب ٧٥/١ ، ولسان العرب ١٢٥/٥ (قمر) ، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠ ، وبلا نسة في الأشباه والنظائر ١٠٣/١ ، وأوضح المسلك ٣٥٨/١ ، ووصف المباني ص ٢٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢ ، وشرح الأئمتين ١٤٤/١ ، ومجالس تغلب ص ٣١٦ ، ٥٩٨ ، وجمع القوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٧- البيت لبشر بن أبي خازم في نيواته ١٦٥ ، والإتصاف ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ ، وعزارة الأدب ٢٩٣/١٠ ، ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيويه ١٤/٢ ، والكتاب ١٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧١/٢ ، وبلا نسة في أسرار العربية ١٥٤ ، وشرح ابن النظم ص ١٢٧ ، وشرح الفصل ٦٩/٨ .

(٢) معاني القرآن للقراء ٣١٠/١ .

تأخير ، والأصل ولكن اشتراط الفراء خفاه إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر ، والتعبير بخفاه الإعراب أخذه من التسهيل^(١) ، واعترضه في حواشيه فقل : المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ، ويدخلان في نقل المؤلف ، اهـ .

فيجيز إن كان الاسم مبنياً ، (كما في بعض هذه الأدلة) المتقدمة ، وهي : ﴿ إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (الثالثة / ٦٩) الآية ، والبيتان ، ويمنع إن كان الاسم معرباً ، كما في نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ [الأحزاب / ٥٦] ، بالرفع ، لما فيه من تخالف [٢٢٩] المتعاطفين في الحركة اللفظية ، ومقتضى ، ومقتضى هذه العلة أنه يجيز : إن الفتى وزيدٌ ذاهبان ، برفع « زيد » ، لعدم التخالف اللفظي ، فإن إعراب الاسم خفي ، ومنعه البصريون مطلقاً لما فيه من اجتماع عاملين على المعمول واحد عملاً واحداً ، لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ ، وهو أيضاً عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً ، وذلك مجتمع ، [٧١٦٢] ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء ، لأن الرفع للخبر عندهما في باب « إن » هو واقعته في باب المبتدأ ، إلا أنه مشكل ، أما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول النسخ ، وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب « إن » كما نقله الشاطبي عنهم فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسألتنا نوارده عليه عاملان من جهة واحدة ، وهما : الابتداء والمبتدأ ، فما هربا منه وقعا فيه ، (و) ما تمسكا به من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) ، فيكون « من آمن » خبر « إن » ، وخبر « الصابئون » محذوفاً ، (أي : والصابئون) والنصاري (كذلك) ، والأصل والله أعلم : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والمصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر ، (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه ، فيكون « من آمن » خبر « الصابئون » ، وخبر « إن » محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه ، (كقوله :) [من الطويل]

٢٤٨ — خَلَيْتِي مَلْ طِبْ (فَيَلِي وَأَنْتَمَا) وَإِنْ لَمْ تَبْرَحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ

فحذف خبر « إن » لدلالة خبر المبتدأ عليه ، والتقدير : فإني دنف ، أي : مريض

(١) التسهيل ص ٦٦ .

٢٤٨ — قيل بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٦٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤ ، وشرح ابن السكيت ص

١٢٧ ، وشرح الأشموني ١/١٤٤ ، وشرح التسهيل ٣/٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦ ، ومعنى الليب

٢/٤٧٥ ، وللناضد النحوية ٢/٢٧٤ .

وأنتما دفنان ، والتوجيه الأول أجود ، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس ، قاله الموضح في شرح الشذور^(١) .

(ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله :) [من الطويل]

٢٤٩- (فإني وقيارٌ بها لغريبٌ)

والأصل : فإني لغريب وقيار غريب ، (ولا يتأني فيه) التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا إن قدرت رائدة [١٦٢ب] مثلها في قوله :) [من الرجز]

٢٥٠- (أم الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ)

على الوجهين المتقدمين ، فيصح حينئذ التخريج الثاني ، ويصير التقدير ، فإني غريب وقيار لغريب ، (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله تعالى :) ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ [الأحزاب/ ٥٦] ، بالرفع ، والتقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون ، (ولا يتأني فيه) التوجيه (الأول) وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في « يصلون ») لأنها للجماعة المشتركة ، والله واحد لا شريك له (إلا إن قدرت) الواو (للتعظيم) للواحد (مثلها في :) ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون / ٩٩] فإنها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين ، فيتأني التوجيه الأول أيضاً ، ويصير التقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون .

فإن قلت : كلا الوجهين مشكل ، فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طَبَقَ المخلوفاً معنى ، أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى : الرحمة ، والمخلوفاً بمعنى الاستغفار ، فلم يتطابقا ، وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس ، لأن الصلاة المذكورة بمعنى : الاستغفار ، والمخلوفاً بمعنى : الرحمة ، فلم يتطابقا أيضاً ، قلت : [٢٣٠] أجاب عنه في المغني ، فقال : الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو : العطف ، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى : الرحمة ، وإلى الملائكة : الاستغفار ، وإلى الأدميين : دعاء بعضهم لبعض انتهى^(٢) .

(١) لم أحده في شرح شذور الذهب ، بل في مغني اللبيب ٤٧٥/٢ .

٢٤٩- تقدم تخريج البيت برقم ٢٤٦ .

٢٥٠- تقدم تخريج البيت برقم ١٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٩١ .

وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعاً، نحو: إنك وزيد ذاهبان، وأما نحو: إن زيداً وعمرو في الدار، فجائز باتفاق، قاله الموضح في شرح بانت سعاد^(١)، وهو مخالف لما أطلقه هنا.

(ولم يشترط القراء الشرط الثاني^(٢)) وهو كون العامل «إن» أو «أن»
أو «لكن» [١٦٣/١] (تمسكاً بنحو قوله) وهو العجلاج: [من الرجز]

٢٥١- (يا ليتني وأنت يا أليس في بلد ليس بها أنيس)
فعطف «أنت» بكسر التاء، على اسم «ليت» وهو ياء المتكلم، «ليس»
علم امرأة، و «أنيس» بمعنى: مؤنس.

(وخرج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على أن) «أنت» مبتداً، حذف خبره، وإن (الأصل : وأنت معي ، والجملة) من المبتدا والخبر (حالية) متوسطة بين اسم «ليت» وخبرها، فالاسم ياء المتكلم، (والخبر قوله : « في بلد »)، هذا تخريج ابن مالك^(٣)، وهو على ندور أو قلة، فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحل المنتصبة بالظرف وهو من نص على ذلك، فقل في باب الحل :

٣٤٦- وَتَنَزَّرَ نَحْوُ سَمِيحٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

وشرحه الموضح بقوله^(٤): يجوز توسط الحل بين الخبر عنه والخبر به، اهـ.
والتأخر والقليل لا يقاس عليهما، وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل: أنا وأنت، «فأنا» مبتداً، «وأنت» معطوف عليه، وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله: «في بلد»، فحذف «أنا»، اهـ.

(١) شرح بانت سعاد ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٧/١.

٢٥١- ارجع للعجاج في الدرر ٤٨٤/٢، وليس في ديوانه، ولروية في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وبلا نسبة

في أوضح المسالك ٣٦٤/١، ومجالس تطلب ٣١٦/١، وجمع المراجع ١٤٤/٢.

(٣) شرح التسهيل ٥٢/٢.

(٤) أوضح المسالك ٣٣١/٢.

(فصل ل)

(تُخَفِّفُ « إِنْ » المكسورة لنقلها) بالتضعيف ، (فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها) بالأسماء ، (نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ ﴾) [يس / ٣٢] في قراءة من خفف « لَمَّا »^(١) ، ف « كل » مبتدأ ، واللام لام الابتداء ، و « ما » زائدة ، و « جميع » خبر المبتدأ ، و « محضرون » نعت ، وجمع على المعنى (وَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا) على قلة (استصحاباً للأصل) ، [٢٣١] وإليه يشير قول الناظم :

١٩٠ - وَخَفَّفَتْ إِنْ فَقُلْ الْعَمَلُ

(نحو : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِّيَهُمْ ﴾ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [هود / ١١١] في قراءة نافع وابن كثير ، بتخفيف « إِنْ » و « لَمَّا »^(٢) ، ف « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، و « كلاً » اسمها ، واللام في « لَمَّا » لام الابتداء ، و « ما » موصولة خبر « إِنْ » ، و « ليوفينهم » جواب [١٦٣/ب] لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة « ما » ، والتقدير : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ، وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلاً خلق موافق عمله .

(وتلزم لام الابتداء بعد) « إِنْ » المكسورة للمخففة (المهملة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٠ - وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

حال كون اللام (فارقة بين الإثبات والنفي) ، في نحو : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ ، بتخفيف « إِنْ » ورفع زيد ، فلولا اللام لتوهم « إِنْ » نافية ، وأن المعنى : ما زيد قائم ، فلما جيء باللام ارتفع التوهم .

(١) هي قراءة نافع وابن كثير والكسائي . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٢/ ٢٩١ .

(٢) وقرأها كذلك عاصم وشعبة وابن عيصن . انظر الإتحاف ص ٣٦٠ ، والنشر ٢/ ٢٩٠ .

(و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بأن يكون الخبر منفياً ، (نحو : **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ**) ، فيجب حينئذ ترك اللام كما في المنفي^(١) ، لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم ، (أو) قرينة (معنوية) ، كأن يكون الكلام سبقاً للإنبات والمدح ، (كقوله) ، وهو الطرماح ، واسمه الحكيم بن حكيم : [من الطويل]
 ٢٥٢- **أَنَا ابْنُ أَيْلَةَ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ (وَأِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامَ الْمُغَادِنِ)**
 ولو قل : لكانت باللام لجاز ، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح ، وتوهم النفي هنا ممتنع ، وأبـة جمع آب ، كفضلة جمع قاض ، من : أبى إذا امتنع ، والضميم : الظلم ، ومالك : اسم قبيلة ، ولذلك قل : كانت ، وصرفها مراعاة للحـي ، وإلى ذلك إشارـة الناظم بقوله :

١٩١- **وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ لِرَأَاهُ مُعْتَمِدًا**

(وإن ولي « إن » المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخاً ، وربما تخلف ، وشرط الناسخ كونه غير ناف ، فخرج بذلك « ليس » وغير منفي ، فخرج بذلك « زال » وأخواتها ، ونحو : ما كان ، وغير صلة ، فخرج بذلك [١٦٤/٧] « ما دام » ، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنه (كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو : **﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ ﴾**) **﴿ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾** [القلم / ٥١] ، **﴿ وَإِنْ تَنْظُرْكَ لَوْسَنَ الْكَاذِبِينَ ﴾** [الشعراء / ١٨٦] ، وأكثر منه (أي من المضارع) كونه ماضياً ناسخاً ، نحو : **﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾** [البقرة / ١٤٣] ، **﴿ إِنْ كَذَّبَتْ لُؤْلُؤُ دِينَ ﴾** [الصافات / ٥٦] ، **﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾** [الأعراف / ١٠٢] ، وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ ، أما دخول « إن » على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الفصل ، فلما خففت وضعت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان من النواسخ ثلثا تفرق محلها بالكلية ، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موقراً عليها إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها ، وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لأنك إذا قلت : إن كان زيد لقائماً فمعناه : إن زيد

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٦ .

٢٥٢- البيت للطرماح في ديوانه ص ٥١٢ ، والدرر ٢٩٩/١ ، وللقاصد النحوية ٢٧٦/٢ ، وبلا نسية في الارتشاف ١٥٠/٢ ، ولأوضح المسالك ٣٦٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨ ، ونذكرة النحاة ٤٣ ، والمجنى الثاني ص ١٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٨ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٩/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٥ ، ومعجم المواع ١٤١/١ .

لقائم ، وأما كون الماضي أكثر من المضارع فلأن « إن » المشددة شبيهة به لفظاً ومعنى ، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهاها ، ويقلس على النوعين اتفاقاً ، ولا يميز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ ، (ونذر) عند غيرهم (كونه ماضياً غير ناسخ ، كقوله) وهي الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن شرموز قاتل الزبير بن العوام ^(١) : [من الكامل]

٢٥٣- (شَلْتُ يَوْمَيْكَ إِنْ قُلْتُ لِمُسْلِمًا) حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقْرَبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فأدخلت « إن » المخففة على « قتلت » وهو فعل ماض غير ناسخ ، وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخباراً ومعناه : الدعاء ، وحلت : وجبت ، (ولا يقاس عليه) ، أي [١٦٤ ب] على « إِنْ قُلْتُ لِمُسْلِمًا » : (إِنْ قَامَ لَنَا ، وَإِنْ قَعْدَ لَزِيد ، خِلَافًا لِلأَخْفَش) فإنه أبجازه ، كما قاله في المغني ^(٢) ، وزاد هنا : (والكوفيين) وهو يومهم أنهم يميزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويدخلونها على نحو قام وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم ، فإنهم لا يميزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويحملون [٢٣٢] على ما ورد من ذلك على أن « إن » ناقية بمنزلة « ما » ، واللام إيجابية بمنزلة « إلا » ، قل في المغني في بحث اللام : وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى : « إلا » وأن « إِنْ » قبلها ناقية ، اهـ . وما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود : (قُلْ إِنْ لَبِثْتُ لَقَلِيلًا) [المومن / ١١٤] حكاهما الأخفش في معانيه ^(٣) ، وقول امرأة من العرب : والذي يُخَلِّفُ به إِنْ جَاءَ لَخَاطِبِيَا ، فدخلت على الماضي غير الناسخ .

(١) بعده في « ط » : (يوم الجمل) .

٢٥٣- البيت لعاتكة بنت زيد في الأغصان ١٨/١١ ، وحرارة الأدب ١٠/٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، والنذر ١/٣٠٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٧١ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨ ، وأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/٢٧٧ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/١٥٠ ، والأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٢/٦٤١ ، وأوضح المسالك ١/٣٦٨ ، وتحليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجن الثاني ص ٢٠٨ ، ووصف البستاني ص ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشتوني ١/١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٨/٧١ ، ٩/٢٧ ، واللامات ص ١١٦ ، وبهاس نعلب ص ٣٦٨ ، والمختص ٢/٢٥٥ ، ومغني اللبيب ١/٢٤ ، وللقرب ١/١١٢ ، والنصف ٣/١٢٧ ، وممع المرواع ١/١٤٢ .

(٢) مغني اللبيب ١/٢٤ .

(٣) معاني القرآن ٢/٦٤٠ .

(وأندر منه كونه لا ماضيًّا ولا ناسخًا) ، بأن يكون مضارعًا غير ناسخ ، إذ لا مشابهة بينهما (كقوله : **إِنْ يُزِيكَ لَنُفْسِكَ وَإِنْ يَشِيكَ لَهِيَ^(١)**) ، ولا يقاس عليه اتفاقًا .
والخاصل أن اللام بعد « **إِنْ** » المخففة ثلاث حالات ، وجوب ذكرها ، وجوب تركها ، وجواز الأمرين . فالأول نحو : **إِنْ زَيْدٌ لِقَائِي** ، بالإعـمـل ، حيث لا قرينة ، والثاني نحو : **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** . والثالث نحو : **إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ** ، بالإعـمـل ، ومـا ذكـره من أنها لام الابتداء قل به سيويه^(٢) والأخفش^(٣) ، وأكثر البغداديين^(٤) ، وذهب الفارسي^(٥) وابن جني^(٦) وابن أبي العافية وابن أبي الربيع^(٧) إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل ولا راجعًا إلى الخبر كالمفعول في نحو : **إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا** ، وأجيب بأن الفاعل والمفعول بمنزلة الشيء الواحد ، وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي « **إِنْ** » والمفعول كالجزء الثاني ، فإن قتلَ لَمُسْلِمًا بمنزلة **إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمٍ** ، ثم إن كان الفعل ناسخًا دخلت على الخبر الذي كان خبرًا في الأصل ، كما مر ، وإن كان غير ناسخ ، دخلت [١/١٦٥] على معموله فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرًا كان أو ضميرًا منفصلا كما مر ، فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ، ما لم يكن ضميرًا متصلًا ، فإن تقدم عليها فعل من أفعال القلوب ، نحو : قد علمنا **إِنْ كُنْتَ لَمَوْقِنًا** ، فإن قلنا اللام للابتداء كسرت « **إِنْ** » ، وإن قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فُتَحَّتْ ، وإلى دخولها على الفعل مطلقًا إشار الناظم بقوله :

١٩٢- **وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِيًا بِإِنْ فِي مَوْصَلًا**

(١) انظر هذا القول في أوضح المسالك ١/٣٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٢ ، وشرح المفصل ٨/٨٦ ،

وشرح ابن الناطم ص ١٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/١٤٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/٣٥٠ .

(٤) انظر مع الموامع ٢/١٤٢ .

(٥) البغداديات ص ٣٩ .

(٦) المختص ٢/٢٥٥ .

(٧) مع الموامع ١/١٤٢ .

(فصل)

(وتحذف « أن » المفتوحة ، فيبقى العمل) وجوباً لتحقيق مقتضاها وهو إضافة معناها في الجملة الاسمية ، لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا) لا مظهرًا (محذوفًا) لا مذكورًا ، سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك^(١) ، لأن « إن » المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، (فأما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو في الكلب : [من المتقارب]

٢٥٤- (بَأَلْكَ رَيْبَعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَلْكَ هُنَاكَ تَكُونُ النَّمَالُ)

(فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب ، كونه غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورًا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورًا .

والربيع ربيعان ، ربيع الشهور ، وربيع الأزمنة ، فربيع الشهور بعد صفر ، وربيع الأزمنة ربيعان ، أولهما : ما يأتي فيه النور والكملة ، والثاني : ما تدرك فيه الثمار ، والمراد هنا ربيع الأزمنة ، والغيث : الكلا أو المطر ، والمريع : إما يفتح الميم إن جعل الغيث اسمًا للكلا ، أي : خصيب ، وإما بضمها إن جعل اسمًا للمطر ، يقل : مرع الوادي وأمرعه المطر ، والنمل : بكسر التاء المثناة : الغيث خير « تكون » .

(١) شرح السهيل ٤١/٢ .

٢٥٤- البيت لكعب بن زهير في الأرمية ص ٦٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠ ، وليس في ديوانه ، وهو جنوب بنت عجلان في الحماسة الشعرية ٣٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ ، والقصائد النحوية ٢٨٢/٢ ، ولعمرة بنت عجلان أو جنوب بنت عجلان في شرح شواهد اللغة ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥ ، وشرح الأغني ١٤٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٦ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ (أنن) ، ومعنى اليب ٣١/١ ، وتاج العروس (أنن) .

(ويجب في خبرها [١٦٥/ب] أن يكون جملة) لاشتغالها على المسند والمُسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم ، (ثم إن كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتاج لفواصل) من الفواصل الآتية ، أما مع الاسم فبأنه جيء بعد « أن » باسم وخبر ، كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة ، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم ، والاسم غير محتاج إلى فصل ، فكذلك ما أشبهه ، وأما الدعاء فشبهه بالجامد في عدم التصرف ، قاله الشاطبي . فالاسمية (نحو : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) [يونس / ١٠] ، والفعلية ، التي فعلها جامد ، نحو : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم / ٣٩] ، والفعلية التي فعلها دعاء إما بخبر نحو : ﴿ أَنْ يَبْرُكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الزلزال / ٨] ، أو بشر نحو : ﴿ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾) [التور / ٩] في قراءة من خفف « أن »^(١) وكسر الضاد في غير السبع ، وهذا مبني على جواز [٢٣٣] تفسير ضمير الشأن بجملة الإنشائية وهو الصحيح ، ويجوز الفصل فيهن ، (ويجب الفصل في غيرهن) ، ليكون عوضاً عما حذفوا من أنه وهو أحد التونيين والاسم ، أو لئلا يلتبس به « أن » المصدرية ، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه ، والفصل إما (بـ « قد ») لأنها تقرب الماضي من الحاضر ، (نحو : ﴿ وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [البقرة / ١١٣] ، أو تنفيس ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ ﴾ [الزمل / ٢٠] ، أو نفسي بـ « لا » أو « لن » أو « لم ») فقط ، مثل « لا » (نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾) [البقرة / ٧١] ، في قراءة من ضم نون « تكون »^(٢) ، و : حسب أن لا قام زيد ، ومثل « لن » : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾) ، [البقرة / ٥] ومثل « لم » ، ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [البقرة / ٧] ، أو « لو » (نحو : ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقْلَمُوا ﴾ [الحجر / ١٦]) ﴿ أَنْ لَوْ [١٦٦/ا] نَشَاءُ أَصَبْتَاهُمْ ﴾) [الأعراف / ١٠٠] ، وهو كثير .

- والخلاصة أن الفعل إما مثبت أو متفي ، وكل منهما إما ماضٍ أو مضارع ، فالثبت إن كان ماضياً ففصله « قد » ، وإن كان مضارعاً ففصله حرف التنفيس ، والمنفي إن كان ماضياً ففصله « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففصله « لن » أو « لم » أو « لا » ، وأما « لو »
- (١) هي قراءة نافع كما في شرح ابن الناطم ص ١٣٠ ، وانظر الإنشاف ص ٣٢٢ ، والنشر ٣٣٠/٢ ، وهي من شواهد شرح للفصل ١٠٤/٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٦/١ .
- (٢) قرأها بالرفع : أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش . انظر الإنشاف ص ٢٠٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا ، (ويندر تركه) ،
أي الفصل بواحد منها ، (كقوله) : [من الخفيف]

٢٥٥- (عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا) قِيلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِاعْظَمِ سُؤْلِ
والقياس : علموا أن سيؤملون ، وسؤل : بمعنى مسؤل ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ قَدْ
أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه / ٣٦] أي : [٢٣٤] قَدْ أُوتِيتَ مسؤلك ^(١) ، (ولم يذكر
« لو » في القواصل إلا قليل من النحويين) ، هذا شرح قول الناظم :

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْحَبْرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
١٩٤- وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّبِعَا
١٩٥- فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيسِ أَوْ لَوْ وَقَلِيلُ ذِكْرُ لَوْ

(وقول ابن الناظم : إن الفصل بها) ، أي بـ « لو » (قليل ، وهم) بفتح
الهاء ، أي غلط (منه على أبيه) كان الموضح وقع له النسخة التي فيها : وربما فصلت
بـ « لو » فاعترض عليها ؛ وإلا فالنفي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه ^(٢) : وأكثر
النحويين لم يذكرُوا الفصل بين « أن » المخففة وبين الفعل بـ « لو » ، وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله :

١٩٥- وَقَلِيلُ ذِكْرُ لَوْ

انتهى . وهو مساو لنص الموضح ، فليُنظر .

٢٥٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣ ، والجن الندبي ص ٢١٩ ،
والدرر ٣٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣١ ، وشرح قطر الندى ص
١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢ ، وجمع المقامع ١٤٣/١ .

(١) ما بينهما إضافة من « ط » .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣١ .

(فصل ل)

(وتُخَفَّفُ « كَأَنَّ » فيبقى أيضًا إعمالها) استصحابًا للأصل ، (لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله :
 ١٩٦ - وَخَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَتُؤَيِّمُ مَتَّصُوبُهَا [ب/١٩٦] وَتَأْتِي أَيْضًا رُوي
 (كقولها) وهو رؤية : [من الرجز]
 (كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ) ٢٥٦ -

فـ « ورديته » وهما عرقان في الرقبة اسم « كَأَنَّ » ، و« رشاء » بكسر الراء والمد : خبرها ، وهو مفرد لا متنى ، وصحح الصغاني أنه متنى بالغين المعجمة ، والرشاء : الخيل ، والخلب : بضم الخاء المعجمة : الليف ، قاله أبو إسحق . وقل غيره الخلب : البشر البعيدة القعر .

(وقوله) وهو باغث ، باللوحة فللمعجمة فالثالثة ، ابن صريم ، بالتصغير ، اليشكري ، قاله النحاس^(١) . وقال السيرافي^(٢) : هو أرقم بن علباء ، وقل صاحب المنقذ هو علباء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويملحها : [من الطويل]
 ٢٥٧ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ (كَأَنَّ ظَمِيَّةً تَعَطُّوْا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)

٢٥٦ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٩ ، وبلا نسية في لسان العرب ٣٦٥/١ (حلب) ، ٣٢/١٣ (أن) ، والإنصاف ١/١٩٨ ، وأوضح المسالك ١/٣٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٠ ، والجنح الثاني ص ٥٧٥ ، وخراتمة الأدب ١٠/٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ، ووصف المباني ٢١١ ، وشرح أبيات سيويه ٢/٧٥ ، وشرح المقفصل ٨/٨٣ ، والكتاب ٣/١٦٤ ، ١٦٥ ، والمقرب ١/١١٠ ، وتاج العروس ٢/٣٨٠ (حلب) .

(١) خزانة الأدب ١٠/٤١٣ .

(٢) شرح أبيات سيويه ١/٥٢٥ .

٢٥٧ - البيت لعلباء بن أرقم في الأصبغيات ص ١٥٧ ، والدرر ١/٣٠٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٤ ، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيويه ١/٥٢٥ ، ولزبد بن أرقم في الإنصاف ١/٢٠٢ ، وللكعب بن أرقم في اللسان ١٢/٤٨٢ (قسم) ، ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠ ، - - -

يروى بالرفع) لـ « ظبية » على أنها خبر « كان » (على حذف الاسم ، أي : كأنها ظبية ، ويروى بالنصب لظبية على أنها اسم « كان » (على حذف الخبر ، أي : كأن مكانها ظبية ، (و) يروى (بالجر) لظبية (على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما) ، أي بين الكاف وعجورها ، وعليهن فجملة « تعطو » صفة لـ « ظبية » ، والموافقة الإتيان ، والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد : الحسن من القسمان وهو الحسن ، يقال : فلان قسم الوجه ، ومقسم الوجه ، أي : حسنه ، وتعطو : أي تتناول ، وعدها بـ « إلى » لتضمنه معنى : تميل ، والوارق : اسم فاعل من ورق الشجر : يرق ، مثل : أورق ، أي : صار ذا ورق ، ويروى ناضر السلم ، والنضرة الحسن والبهجة ، والسلم بفتحتين شجر العضة له شوك .

(وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتاج لفواصل) [٧١٦٧]

تقدم تعليقه في « أن » المخففة (كقوله :) [من المزج]

٢٥٨- وَوَجَّهْ مُثَبِّرِ اللَّوْنِ (كَأَنَّ لَتَيْبَاهُ حَقَّانِ)

فـ « ثديه حقان » مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر « كان » ، واسمها ضمير شأن

محذوف ، أي : كأنه . وهذا البيت رواه سيويه هكذا^(١) [٢٢٥] ورواه غيره :

وَصَنِّبْ مُثَبِّرِ اللَّوْنِ

--- وشرح الفصل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٣٤/٢ ، وله أو لعلاء بن أرقم في المقاصد النحوية ٣٠١/٢ ، ولأحدهما أو لأرقم بن عطاء في شرح شواهد المغني ١١١/١ ، ولأحدهما أو أراشد بن شهاب البشكري ، أو لأمين أصرم البشكري في خزنة الأدب ٤١١/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١ ، وحواسر الأدب ص ١٩٧ ، والجني الذي ص ٢٢٢ ، ووصف الباني ص ١١٧ ، ٢١١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢ ، ومسط اللآلئ ص ٨٢٩ ، وشرح ابن الناطم ص ١٣٢ ، وشرح الأملحوي ١٤٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١ ، ٣٤١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٧ ، والكتاب ١٦٥/٣ ، والمغريب ٣٠٨/١ ، ومعني اليب ٣٣/١ ، والمقرب ١١١/١ ، ٢٠٤/٢ ، والنصف ١٢٨/٣ ، ومعجم المفردات ٤١٣/١ .

٢٥٨- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩ ، والجني الذي ص ٥٧٥ ، وخزنة الأدب ٣٩٢/١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ، والسنن ٣٠٣/١ ، ٣٠٥ ، وشرح ابن الناطم ص ١٣٢ ، وشرح الأملحوي ١٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٨ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ، والكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ ، ٣٢ (أن) ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢ ، والنصف ١٢٨/٣ ، ومعجم المفردات ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ١٣٥/٢ .

والمعنى على الأول : رب وجه يلوح لونه ، وثديا صاحبه كحقيين في الاستدارة .
(وإن كانت الجملة فعلية فصلت بـ « لم ») في المضارع المنفي ، (أو « قد ») في الماضي
المثبت ، فالأول (نحو : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ﴾) [يونس / ٢٤] ، (و) الثاني (نحو
قوله) : [من الخفيف]

٢٥٩- (لَا يُهَوِّلُكَ اصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ بِمَحْذُورِهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا)

ففصل بين « كَأَنَّ » و « أَلَمَّا » بـ « قد » ، والهول : الفزع ، يقال : حاله الأمر يهوله إذا
أفزع ، ولطى الحرب : نارها ، والاصطلاء : من اصطليت بالنار : تدفأت بها ، واخذور : من
الخلر ، وهو : ما يخاف منه ، وألم : ماض من الإلالم ، وهو : النزول ، يقال : ألم به أمر إذا
نزل به .

(مسألة :

وتخفف (لَكَنَّ) فتهمل وجوباً) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وليبين
لفظها لفظ الفعل ، (نحو :) ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال / ١٧] ، وعن
يونس والأخفش جواز الإعمال) قياساً على « أَنَّ » ، ولم يسمع من العرب : ما قام زيدٌ
لكنَّ عمراً قائمٌ ، بنصب عمرو ، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا
تعرف والفرق بينها وبين « إِنَّ » زوال الاختصاص .

« هذا باب » « لا » العاملة عمل « إن » (المشددة)

وتسمى « لا »^(١) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي ، وحسب « لا » التبرئة أن تصدق على « لا » النافية كائنة ما كانت ، لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً ، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل « إن » فإن التبرئة فيها أمكن [١٦٧/ب] منها في غيرها ، لعمومها بالتخصيص ، وتسمى النافية للجنس ، وأفرقت بباب لطول الكلام عليها .

قل أبو البقاء وإنما عملت « لا »^(٢) عمل « إن » لمشابتها لها من أربعة أوجه .

أحدها : أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن كلا منهما للتأكيد ، فـ « لا » لتأكيد النفي ، و « إن » لتأكيد الإثبات .

والثالث أن « لا » نقيضة « إن » ، والشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل

على نظيره .

والرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ولكون « لا » محمولة على « إن »

في العمل المحطت درجتها عن « إن » في أمور :

منها أن اسم « لا » لا يكون إلا مظهرًا ، واسم « إن » يكون مظهرًا ومضمراً .

ومنها أن اسم « لا » لا يكون إلا نكرة ، واسم « إن » يكون نكرة ومعرفة .

ومنها أن « لا » لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا

ويجوز في « إن » .

ومنها أن اسم « لا » لا يتوّن ، واسم « إن » يتوّن .

ومنها أن اسم « لا » المفرد يختلف في إعرابه وبنائه ، واسم « إن » لا خلاف في

إعرابه ، اهـ .

(١) سقطت من « ب » .

ومنها أن « إن » تعمل بلا شرط ، و« لا » لا تعمل إلا بشرط ، (وشرطها أن تكون نافية) لا زائدة ، (وأن يكون النفي) بها (الجنس) بأسره ، (وأن يكون نفيه نصاً) وذلك إذا دخلت على [٢٣٦] نكرة ، وأريد بها النفي العام ، وقدر فيه « من » الاستغراقية ، لأن « من » هي الموضوع للجنس ، فلذا قلت : لا رجل في الدار ، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير « من » ، ولو لم تُردَّ « مَنْ » لكنت نافية رجلاً واحداً ، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ، ومن هنا قل التحويين إن « لا رجل » جواب لمن قل : هل من رجل في الدار ؟ ، فهو سائل عن كل الجنس ، قاله أبو البقاء في شرح مع ابن جني [١/١٦٨] (وأن لا يدخل عليها جار) ، وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول ، (وأن يكون اسمها نكرة) لأنه على تقدير « مَنْ » كما تقدم ، و« مَنْ » الاستغراقية مختصة بالنكرات ، وأن تكون النكرة (متصلة بها) ، خلافاً لأبي عثمان فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ، ولكنه لا يبي ، فقد جاء في السُّعة : لا منها بد ، بالبناء مع الفصل ، وليس مما يعول عليه ، قاله الموضح في الحواشي ، (وأن يكون خبرها نكرة) على الأصل ، فجملة الشروط سبعة ، أربعة راجعة إلى « لا » واثنان إلى اسمها ، وواحد إلى خبرها ، وستأتي محترزاتها .

وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت « لا » عمل « إن » من نصب الاسم ورفع الخبر ، (نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ) ، فـ « غلام سفر » اسمها ، وهو منصوب ، و« حاضر » خبرها ، وهو مرفوعاً بها اتفاقاً ، لأنها غير مركبة ، وأما إذا [٢٣٧] ركبت فعن سبويه أنها لا تعمل في الخبر ، بل النكرة مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول « لا » ، والأصح عند الناقم أنه مرفوع بها أيضاً ، وهو مذهب الأعفش والمازني والمبرد^(١) ، (فإن كانت غير نافية لم تعمل) في الأسماء شيء ، (وشذ إعمال) « لا » (الزائدة في قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري :

[من البسيط]

٢٦٠- (لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانٌ لَا ذُكُوبَ لَهَا إِذْنٌ لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَسَرَا)

فأعمل « لا » الزائدة ، « وذُكُوب » اسمها ، و« لها » خبرها ، وإثماً عملت مع

(١) انظر الارتشاف ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٣٥٧/٤ .

٢٦٠- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٣٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٠/٤ ، ٣٢ ، ٥٠ ، والدرر ٣٢٠/١ ،

والارتشاف ١٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٢/٢ ، وبالإضافة في توضيح

المسالك ٣/٢ ، والخصائص ٣٦/٢ ، ولسان العرب ٢٦٩/٩ (غطف) ، وجمع القوامع ١٤٧/١ .

الزيادة لأنها أشبهت الناقية لفظاً وصورة ، فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى ، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من « لو » [١٦٨/ب] لأن « لو » شرطها ممتنع ، والغرض أنه منفي بـ « لم » ، وامتناع النفي إثبات ، فدل على إثبات الذنوب لغطفان ، لا نفيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب « لو » إذا كان مثبتاً في نفسه يكون متفياً بعد دخول « لو » ، وإغما شد عمل الزائدة ، لأنها غير مختصة ، وشرط العمل الاختصاص ، فإن قيل : « لا » الناقية غير مختصة مع أنها عاملة ، فالجواب ما قاله المراهي أن « لا » إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) « لا » لغير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل « ليس ») ، فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو : لا رجل قائماً) ، فللنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه : (بل رجلان) ، فيكون المنفي واحداً ، والمثبت اثنان ، (وكذا) تعمل عمل « ليس » (إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التخصيص) بل على سبيل الظهور ، نحو : لا رجل قائماً ، ويمتنع أن يقال بعده : بل رجلان .

والحاصل أن « لا » إذا عملت عمل « ليس » احتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، وهو الظاهر لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا أردت نفي الواحد ميّزته بقولك عقبه : بل رجلان ، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء ، بل لا يجوز أن تقول بعده : بل رجلان ، هذا حاصل كلام ابن عقيل ^(١) .

(وإن) وقعت ^(٢) « لا » بين عمل ومعمول كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئاً ، (وخفض) الخافض (التكررة) لقوته ، ولأن « لا » لا تحول بين العامل ومعموله (نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء) بالجر فيهما بحرف الجر . وعن الكوفيين أن « لا » هنا اسم بمعنى غير ، وأن الخافض دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفاً ، ويسميها زائدة ، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين مطالبين ، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها ، (وشد : جئت بلا شيء ، بالفتح) [١٦٩/أ] على الإعمال والتركيب ، ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو : لا خمسة عشر ، وليس حرف الجر معلقاً ، بل « لا » وما رُكِبَ معها في موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد ، قاله ابن جني في كتاب القّد . وقال في الخطاريك إن « لا » نصبت

(١) شرح ابن عقيل ٣٩٣/١ .

(٢) سقطت من « ب » .

« شيء » ، ولا خير لها ، لأنها صارت فضلةً نقله عن أبي علي وأقره^(١) ، (وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أملت) وجوباً (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضاً من مصاحبة ذي العموم^(٢) ، أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالمعزة وأم ، والسؤال بهما لا يد فيه من العطف ، فكذلك الجواب ، (نحو : لا زينة في الدار ولا عمرو ، ونحو : « لا فيها غسول ») ولا هم عنها ينزفون^(٣) [الصفات/٤٧] ، (وإنما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم : لا تؤلك أن تفعل ، و) في (قوله) : [من البسيط]

٢٦١- (أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا ألت شالية من شأننا شاني)
(للضرورة في هذا) البيت ، واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بـ « لم » تتكرر ، والمعنى : وإنما لم تتكرر في « لا أنت » للضرورة ، و « أشاء » مضارع شاء مسند للمتكلم ، و « ما » موصول في موضع نصب على المفعولية بـ « أشاء » ، وشئت [٢٣٨] بكسر التاء صلة « ما » ، والعائد محذوف ، و « حتى » بمعنى : إلى ، و « أزال » مضارع زال ، منصوب بـ « أن » مضمرة بعد حتى وجوباً ، واسم « أزال » مستتر فيه وجوباً ، وخبره « شاني » آخر البيت بنون ، من الشتان وهو : البغض ، وقف عليه بخلف الألف على لغة ربيعة ، و « لما » متعلق به ، و « ما » موصول اسمي ، و « لا » نافية ، و « أنت » مبتدأ ، و « شالية » من المشية [١٦٩/ب] خبره ، و « من شأننا » متعلق به ، والجملة صلة « ما » ، والعائد محذوف ، والمعنى : أشاء الذي شئته حتى لا أزال شانياً للذي لا أنت شائته من شأننا ، أي : أمرنا ، (ولتأول) معطوف على الضرورة (« لا تؤلك » بلا ينبغي لسك) ، « ولا » إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه في معنى النكرة ، « وتؤلك » بفتح النون وسكون الواو من التثنية والنوال وهو : العطية مبتدأ ، وأن تفعل سد مسدً خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضرابي .

وقال أبو حيان والذي أنعيت إليه أنه خير لا فاعل ، لأن « تؤلك » ليس بوصف .
وقال الموضح : لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله : إن « لا تؤلك » مؤول بلا ينبغي لك ، ولم ينزل كتاب بأن المرفوع السد مسدً خبر لا يرفع إلا بالوصف انتهى .

(١) المسائل البصريات ٩٠٦/٢ - ٩٠٨ ، والمسائل الشنوية ص ٨٥ .

(٢) انظر الالتفات ١٧٢/٢ ، والتسهيل ص ٦٨ .

٢٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٢ ، والدرر ٣٢٥/١ ، وشرح الأعمشوني ١٤٩/١ ، والقصائد النحوية ٣٢٥/٢ ، ومع الطوائف ١٤٨/١ .

وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل . قل الرضي : والتناول مصدر بمعنى : التناول وهو هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك أن تتناوله أهد . فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد^(١) وابن كيسان على عدم وجوب تكرار « لا » إذا دخلت على معرفة ، وإلى إعمال « لا » عمل « إن » أشار الناظم بقوله :

١٩٧- عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِأَيِّ نَكِيرَةٍ مُفَرَّدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ

(فصل)

(وإذا كان اسمها مفرداً ، أي : غير مضاف ولا شبه به بني على الفتح إن كان مفرداً) لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى ، (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث ، فالأول (نحو : لا رجل) ، والثاني نحو : لا قوم ولا شجر ، (و) الثالث نحو : (لا رجال) [١٧٠] ولا هنود ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٩- وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتَّحَا
.....

(و) بني (عليه) أي على الفتح (أو على الكسر إن كان جمعاً بالفتح واء) مزيدتين ، (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب ، لا ابن مقبل ، خلافاً لابن عصفور : [من البسيط]

٢٦٢- (إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَحَدَّ عَوَاقِبُهُ فِيهِ كَلْدٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ)
[٢٣٩] بكسر التاء وفتحها ، (روى بهما) في « لذات » جمع لذة ، وهو اسم « لا » و« للشيب » بفتح الشين خبرها ، وفي الجمع بالالف والتاء إذا كان اسم « لا » أربعة أقوال :

أحدها : أنه يجعل في البناء كما هو في الإعراب ، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة ، فكذلك في البناء ، قاله ابن عذرة ، وهو قول الأكثرين . (و) قل أبو الفتح ابن جني (في الخصائص ^(١)) ما حاصله (أنه لا يميز فتحه بصري إلا أبو عثمان) المازني ، وعبارة الخصائص : لم يميز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين ، اهـ .

٢٦٢- البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٠ ، وعمرانسة الأدب ٢٧/٤ ، والدرر ٣١٩/١ ، والشعر والشعراء ص ٢٧٨ ، والقصائد النحوية ٣٢٦/٢ ، وبسلا نسبة في أوضح المسالك ٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١ ، ومعجم المفاتيح ١٤٦/١ .

(١) الخصائص ٣٠٥/٣ .

الثاني: كالأول إلا أنه ينون، لأن تنوينه كتون « مسلمين »، لا كتونين « زيد » فلا ينافي البناء، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم، ونقله ابن الدهان عن قوم، وتابعه ابن خروف.

الثالث: أنه يفتح، لأن الحركة ليست له، بل لمجموع المركب، وهو « لا » والاسم، قاله المازني والفلومسي^(١)، وهو حسن في القيلس، ورجحه الموضح في المغني، وشرح الشواهد.

الرابع: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الصحيح، واقتصر عليه هنا، وقال بعض المغاربة: جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم « لا ».

فمن قل [١٧٠/ب] هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كَسَر^(٢)، ومن قل هي بناء كجمهور البصريين فتح^(٣)، (و) بني (على الياء إن كان مثنى أو مجموعاً على حذّه)، أي على حذّ المثنى وطريقته في إعرابه بالحروف وسلامة واحده واختلته بنون زائدة تحذف للإضافة (كقوله: [من الطويل]

٢٦٣- (تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتَعَا) ولكنْ لَوَرَادِ المنونِ تَتَابِعُ
ف « إلفين » بكسر الهمزة تننية: إلف، اسم « لا » مبني على الياء، و« مُتَعَا » بالبناء للمفعول خبرها، و« تَعَزَّ » أمر من التعزية، وهي الحمل على الصبر عند المصيبة، و« المنون »: الموت، و« وَرَادَه » الذين يردونه، وهو جمع وارد، (وقوله: [من الخفيف]

٢٦٤- يُحْشَرُ التَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَتَّيْتُهُمْ شُؤُونَ)

ف « بين » بكسر التون الأولى جمع ابن، اسم « لا » مبني على الياء، ولا آباء جمع أب، عطف على ما قبله، و« إلاً » حرف إيجاب، وقد عَتَّيْتُهُم بفتح العين المهملة والتون

(١) الارتشاف ١٦٥/٢.

(٢) انظر الارتشاف ١٦٤/٢، وشرح التسهيل ٥٨/٢ - ٥٩.

(٣) انظر الإنصاف ٣٩٦/١.

٢٦٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠/٢، وتخليص الشواهد ٣٩٥، والدرر ٣١٧/١، وشرح ابن الناطم ١٣٤، وشرح الأعمري ١٤٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٨٣، والمقاصد النحوية ٣٣٣/٢، وجمع الخواص ١٤٦/١.

٢٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦، والدرر ٣١٨/١، وشرح ابن الناطم ص ١٣٤، وشرح الأعمري ١٥٠/١، وشرح التسهيل ٥٥/٢، وشرح شذور الذهب ص ٨٤، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٢، وجمع الخواص ١٤٦/١.

وسكون التاء المشتقة فوق بمعنى : أهمتهم ، وشؤون : جمع شأن وهو الخطب فاعل «عَنْتَهُمْ» ،
والجملية في موضع رفع خبر « لا » ، ولا يضر اقترانه بالواو ، ولأن خبر الناسخ يجوز
اقتارنه بالواو ، كقول الحملي : [من الفرج]

٢٦٥..... فَلَمَسَى وَقَوَّ عَرِيَانُ

وقوهم : ما أخذ إلا وله نفس امرأة^(١) ، وليست حالاً خلافاً للعيني^(٢) ، لأن واو
الحل لا تدخل على الماضي التالي « إلا » كما قل الموضح في باب الحل^(٣) ، ونعيب
المبرد^(٤) إلى أن المثنى والمجموع على حته في باب « لا » معربان بناء على أن التثنية والمجمع
عارضاً للتضمن أو التركيب في علة البناء ، ولو صح ذلك لزم الإعراب في : يا زيدان وما
زيدون ولا قاتل به [١٧١/١] والقول بالبناء في اسم « لا » المفرد اختلف في علته . (قيل :
وعلة البناء) فيه (تضمن معنى « مِنْ ») الاستغرافية (بدليل ظهورها في قوله :)
[من الطويل]

٢٦٦..... فَقَامَ يَذُوذُ التَّلَسَّ عَنْهَا بِسَيْفِهِ (وَقَالَ أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَيْدٍ)

واختار هذا القول ابن عصفور ، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ،
والبناء للتضمن كثير ، واعترضه ابن الضائع [٢٤٠] بأن المتضمن لمعنى « مِنْ » هو « لا »
نفسها ، لا الاسم بعدها ، (وقيل) ، علة البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما في
تركيب الاسمين ، (كخمسـة عشر) ، هذا قول سيبويه والجماعة^(٥) ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا

٢٦٥- صدر البيت : (فلما صرح بشر) ، وهو للفند الزماني (شهل بن شيان) في أمالي القاضي ٢٦٠/١ ،
وحامسة البحري ص ٥٦ ، والحيوان ٤١٦/٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، ومسط اللآلي ص ٥٧٨ ، ٩٤٠ ،
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ .

(٢) المقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

(٣) أوضح المسالك ٣٥٣/٢ .

(٤) المنتخب ٣٦٦/٤ .

٢٦٦- البيت بلا نسبة في كتاب العين ٣٥٢/٨ ، وأوضح المسالك ١٣/٢ ، وتذهب اللغة ٤٢٣/١٥ ، وتاج
العروس (ألاً) ، (لا) ، وأوضح المسالك ١٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦ ، والجنى اللداني ص
٢٩٢ ، والدرر ٣١٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، ولسان العرب
٤٣٤/١٥ (ألاً) ، ٤٦٨/١٥ (لا) ، وبحال تلعب ص ١٧٦ ، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٢ ، وجمع
المواضع ١٤٦/١ .

(٥) الكتاب ٤٧٤/٢ .

أعربوا ، فقالوا : لا فيها رجلٌ ولا امرأة ، وقد جله تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقولهِ :
[من الرجز]

أثُورَ ما أُصِيدُكُمْ أم تُورِينُ

—٢٦٧

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لـ « أُصِيدُ » ، وأما « كم » فعلى التوسع بإسقاط اللام ، والمعنى : أُصِيدُ لَكُمْ ثُورًا أم تُورِين .
(وأما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقًا ، نحو : لا غلامٌ سفرٌ حاضرٌ ، ولا طالبًا علمًا محموتٌ ، وأما : لا أبا لك ، فاللام زائدة ، لتأكيد معنى الإضافة ، وهي معتد بها من وجه دون وجه ، وأما وجه الاعتداد فلأن اسم « لا » لا يضاف لمعرفة ، فاللام مزيلَة لصورة الإضافة ، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف ، وإنما يعرب إذا كان مضافًا أو شبهه ، هذا مذهب سيبويه والجمهور^(١) ، ويشكل عليه^(٢) : لا أبا لي ، بالالف مع الإضافة إلى ياء المتكلم ، (والمراد بشبهه) أي : شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور ، (نحو : لا قبيحًا فعله محمودٌ ، ولا طالبًا جيلًا حاضرٌ ، ولا خيرًا مِن زَيْلٍ عندنا) لـ « لا » في الجميع نافية ، وما بعدها اسمها وهو منصوب [١٧١/ب] بها ، والمتأخر خبرها ، وفعله في الأول فاعل « قبيحًا » ، لأنه صفة مشبهة ، و« جيلًا » في الثاني مفعول « طالبًا » ، لأنه اسم فاعل ، و« مِن زَيْلٍ » في الثالث متعلق بـ « خيرًا » لأنه اسم تفضيل ، وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين ، وأجلز البغداديون : لا طالبًا جيلًا ، بلا تنوين ، أجروه في ذلك مجرى المضاف ، كما أجري مجراه في الإعراب ، وعليه يتخرج الحديث : « لا مانعَ لِمَا أُعْطِيَ ولا مُعْطَى لِمَا مُنِعَ »^(٣) ، قاله في المغني^(٤) .

٢٦٧- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٠/٢ ، والخصائص ١٨٠/٢ ، ووصف المباني ص ٣٣٦ ،
ولسان العرب ١١١/٤ (ثور) ، ٣٣٣/١٣ (قرن) ، ولتذيق اللغة ٩٠/٩ .

(١) الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٢) في « ط » : (عليهم) .

(٣) انظر الكلم الطيب ص ٣٧ .

(٤) مغني اللبيب ص ٣١٣ .

(فصل)

(ولك في نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، حسة أوجه :

أحدها : فتحهما) ، أي : فتح ما بعد « لا » الأولى وما بعد « لا » الثانية ،
(وهو الأصل ، نحو : « لا يبع فيه ولا حلة ») [البقرة / ٢٥٤] ، بفتحهما (في قراءة
ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء^(١) .

(والثاني : رفعهما إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل « ليس » ،
كآلية) المتقدمة (في قراءة الباقرين من السبعة ، وقوله ([٢٤١] وهو عبيد الراعي بن
حصين : [من البسيط]

٢٦٨- وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً (لا ناقة لي في هذا ولا جمل)
برفع « ناقة » و« جمل » ، والمعنى : وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت صريحاً : لا ناقة لي
ولا جمل ، وهو مثل ، ضربه لبراءتهما^(٢) .

(والثالث : فتح الأول ، ورفع الثاني ، كقوله :) [من الكامل]

٢٦٩- هَذَا لِعَمْرُكُمُ الصَّغَرُ بَعِيزُو (لا أم لي إن كان ذلك ولا أب)

(١) الرسم المصحف : « لا يبع فيه ولا حلة » ، بالرفع . وقرأها بالنصب : ابن كثير وأبو عمرو وبعض
وابن محين والحسن واليزيدي ، انظر الإتحاف ص ١٣٥ ، والنشر ٢١١/٢ .

٢٦٨- البيت للراعي النعمري في ديوانه ص ١٩٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وشرح التفصيل ١١١/٢ ،
١١٣ ، والكتاب ٢٩٥/٢ ، ولسان العرب ٢٥٤/١٥ (لقا) ، ومهال نعلب ص ٣٥ ، والمقاصد
النحوية ٣٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٢ ، وشرح الأمثل ١٥٢/١ ، واللمع ص ١٢٨ .

(٢) المثل في المستقصى ٢٦٧/٢ ، وفصل المقال ص ٣٨٨ ، وروى : (لا ناقي في هذا ولا جلي) في
جميع الأمثال ٢٢٠/٢ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٧٥ ، وجمهرة الأمثال ٣٩١/٢ .

٢٦٩- البيت لضمرة بن جابر في خزنة الأدب ٤٠٣٨/٢ ، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة ،
أو لتمام أخي جساس ابن مرة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وهو لرجل من بني عبد مناة في السطور
٤٧٦/٢ ، وهو لثني بن أحر أو لزرارة الباهلي في لسان العرب ٦١/٦ (حيس) ، وتاج العروس
٥٦٩/١٥ (حيس) ، وهو لابن أحر في المؤلف والمختلف ٣٨ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٢ ، ولرجل =

واختلف في قائله ، فنسبه سيويه في الكتاب^(١) إلى رجل من بني مذحج ، ونسبه أبو ريشاش إلى همام بن مرة ، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة ، ونسبه الحارثي إلى ابن الأحمر ، ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة .

والصغار بفتح الصاد : الذل ، و« بعينه » تأكيد له ، والياء زائدة . (وقوله) وهو جرير يهجو غمير بن عامر بن صعصعة [١٧٢/٤] بن معاوية ابن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس : [من الطويل]

٢٧٠- بلي بلاءٍ يا غميرُ بِنَ عامِرٍ (وأنتم دُنايى لا يدين ولا صَدرُ
بلي متعلق بمحذوف ، والتقدير : بلي بلاءٍ تفتخرون ، وذنايى : يضم الذال المعجمة وتخفيف النون ، وبعد الألف ياء موحدة مفتوحة ، أي : أتباع ، وجملة « لا يدين » و« لا صدر » تفسير للذنايى ، والمعنى : لستم برؤوس بل أتباع لا يدين لكم ولا صدر .
(الرابع : عكس الثالث) ، وهو رفع الأول ، وفتح الثاني ، (كقوليه) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة : [من الوافر]

٢٧١- (فَلَا لَفَوٌ وَلَا تَأْتِيهِمْ فِيهَا) وَمَا قَاهُوا بِوَأَبْدًا مُقِيمٌ
واللغو : الباطل ، والتأنيب : من أتمته ، إذا قلت له أتمته ، وقاهوا تلفظوا ، والمعنى : ليس في الجنة قولٌ باطلٌ ولا تأنيبٌ أحدٍ ، وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصلٌ مقيم على التأييد .

== من مذحج أو لحمام أسى حسان بن مرة أو لضمرة أو لابن أحر في شرح شواهد المغني ٩٢١ ، ولحمام بن مرة في الحماسة الشعرية ٢٥٦/١ ، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكسائي في حماسة البحري ٧٨ ، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سبط اللآلي ٢٨٨ ، ولعمرو بن طيس في معجم البلدان ٩٨/١ (أجا) . وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ١٣٦ ، وشرح الفصل ١١٠/٢ ، ٢٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، ٢٤٥ ، والأشياء والنظائر ١٦٢/٤ ، وأملأ ابن الحاجب ص ٥٩٣ ، ٨٤٧ ، وأوضح المسالك ١٦/٢ ، ووصف الباني ص ٢٧٦ ، وشرح الأملوي ١٥١/١ ، وكتاب اللامات ص ١٠٦ ، واللمع في العربية ص ١٢٩ ، ومغني اللبيب ص ٥٩٣ ، والمقتضب ٣٧١/٤ .
(١) الكتاب ٢٩٢/٢ .

٢٧٠- البيت لجرير في ديوانه ١٧٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧/٢ .
٢٧١- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ ، ٤١١ ، والسرور ٤٧٨/٢ ، ولسان ٦/١٢ (أتم) ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٢ ، وجواهر الأدب ص ٩٣ ، ٢٤٥ ، وعزارة الأدب ٤٩٤/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، وشرح ابن الناطم ص ١٣٦ ، وشرح الأملوي ١٥٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١ ، ولسان العرب ٥٢٦/١٣ (فوه) ، واللمع ص ١٢٩ ، ومعجم الخواص ١٤٤/٢ .

(الخامس : فتح الأول ونصب الثاني ، كقولـه) وهو أنس بن العباس

السلمي جد العباس بن مرداس ، وقيل : أبو عمر جد العباس [من السريع]

٢٧٢- (لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً) أَتَّعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله مستفادة من قول

الناظم :

١٩٩- وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتَّحَا كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْتَعَلَا

٢٠٠- مَرْفُوعًا أَوْ مَنصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تُنْصِبَا

ولكل منها توجيه يخصه ، أما فتحهما فوجهه أن تجعل « لا » فيهما مركبة مع اسمها كما لو

انفردت .

فعلى مذهب سيويه^(١) يجوز أن يقدر بعدهما خبراً لهما معاً ، أي : لا حول ولا قوة

لنا ، أي : موجودان لنا ، لأن مذهب أن « لا » المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع

[١٧٢ب] رفع « ولا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً ،

فيكون الكلام جملة واحدة ، نحو : زيد وعمرو قائمان ، ويجوز أيضاً عنده أن يقدر لكل واحدة

منهما خبر ، أي لا حول موجود لنا ، ولا قوة موجودة لنا ، فيكون الكلام جملتين .

وعلى مذهب غير سيويه القائل بأن « لا » المفتوح اسمها عاملة في الخبر ، كما

عملت فيه « لا » الناصبة اسمها ، فيجوز أيضاً أن يقدر لهما معاً خبر واحد ، وذلك الخبر

يكون مرفوعاً بـ « لا » الأولى والثانية ، وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن

يعملا في اسم واحد عملاً واحداً ، كما في : إنَّ زَيْدًا وإنَّ عمراً قائمان ، لأنهما شيء واحد ،

ويجوز أيضاً عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حiale ، وأما رفعهما فوجهه أن تجعل

٢٧٢- البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخلص الشواهد ص ٤٠٥ ، والردود ٤٧٦/٢ ، ٥٧٣/٢ ،

وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ ، ولسان العرب ٥١١/٥ (قمر) ٢٣٨/١٠

(عتق) ، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢ ، وله أو إسلامان بن فضالة في شرح أبيات سيويه ٥٨٣/١ ،

٥٨٧ ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلئ ٣٧ ، وبلا نسبة في الارشاد ١٧٢/٢ ،

وأما ابن الحاجب ٤٢١/١ ، وأوضح المسالك ٢٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٥ ، وشرح الأنصوري

١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ٧٥ ، ٩٦٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٧ ، وشرح

ابن عقيل ٤٠٠/١ ، وشرح للفصل ١٠١/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨/٩ ، واللمع في العربية ص ١٢٨ ، ومعنى

الغلب ٢٢٦/١ ، ومع الفروع ١٤٤/٢ ، ٢١١ .

(١) الكتاب ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ .

« لا » الأولى ملغاة لتكرارها، فما بعدها مرفوع بالابتداء، أو عاملة عمل « ليس »، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، وعلى الوجهين فـ « لنا » خبر عن الاسمين [٢٤٢] إن قُدرت « لا » الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوف فإن قُدرت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل « ليس »، أو بالعكس، فـ « لنا » خبر عن إحداهما، وخبر الأخرى محذوف، كما في: زيدٌ وعمرو قائمٌ، ولا يكون خبراً عنهما لثلاثين يلزم حذفان: أحدهما: كون الواحد مرفوعاً منصوباً. والثاني: توارد عاملين على معمول واحد، قاله في المغني^(١) في مسألة: لا رجل ولا امرأة، برفعهما، وأما فتح الأول ورفع الثاني، فوجهه أن « لا » الأولى عاملة عمل « إن » ولا الثانية زائدة، وما بعدها معطوف على عمل « لا » الأولى مع اسمها، فعند سيبويه^(٢) يجوز أن يقدّر لهما معاً خبر واحد لأنه خبر مبتدأ، وما عطف عليه، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لثلاثين « لا » والابتداء [١٧٣] في رفع الخبر الواحد، ويجوز أن تجعل « لا » الثانية غير زائدة، وهي ملغاة، أو عاملة عمل « ليس ».

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن « لا » الأولى ملغاة، أو عاملة عمل « ليس »، و« لا » الثانية عاملة عمل « إن »، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله، سواء على المذهبين.

وأما فتح الأول ونصب الثاني فوجهه أن « لا » الأولى عاملة عمل « إن »، و« لا » الثانية زائدة، وما بعدها منصوب متونٌ، (وهو أضعفها)، لأن نصب الاسم مع وجود « لا » ضعيف، والقياس فتحه بلا تنوين، (حتى) قل ابن الدهان في الغرة: (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة، كتنبؤ المنادى) المفرد المعرفة^(٣)، وجعله الزحشري منصوباً على إضمار فعل أي: ولا أرى قوة^(٤)، (وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مؤكدة، وأن الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم « لا » الأولى عند ابن مالك^(٥)، وعند غيره على لفظ اسم « لا » لأنه لما اطرّد في « لا » بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية، وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه^(٦) أن يقدّر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر ما بعد « لا » الأولى مرفوع بما كان مرفوعاً، قبل دخول « لا » عنده، وخبر ما بعد « لا » الثانية مرفوع به « لا » الأولى، لأن الناصب لا سُمّيها عاملة في الخبر عنده، كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين

(١) مغني اللبيب ١/٢٤٢. (٢) الكتاب ٢/٢٨٥ - ٢٨٦.

(٣) الارتشاف ٢/١٧٣. (٤) القمبل ص ٧٥.

(٥) شرح التسهيل ٢/٦٨. (٦) الكتاب ٢/٢٨٥.

مختلفين ، وهو لا يجوز ، فيجب أن يقدر لكل منهما خبر [على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأن العامل عندهم « لا » وحدها ، ويجوز أن يقدر لكل خبر ^(١) .

وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهًا ، وذلك لأن ما بعد « لا » الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل « ليس » ، فهذه ثلاثة ، وما بعد « لا » الثانية يجوز فيه ذلك . ووجه رابع وهو النصب ، وإذا ضُربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهًا ، وكلها جائزة إلا اثنين ، وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل « ليس » ، ونصب الثاني ، وأنها ما ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين [٢٤٣] وجهًا ، هذا إذا عطف وكُررت « لا » ، (فإن عطف ولم تكرر « لا » وجب فسخ الأول) على إعمال « لا » عمل « إن » ، (وجاز في الثاني النصب) عطفًا على عمل الأول ، (والرفع) عطفًا على عمل « لا » مع اسمها ، وامتنع الفتح لعدم ذكر « لا » (كقوله) ، وهو رجل من بني عبد مثة يُمْنح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك : [من الطويل]

٢٧٣- (فَلَا أَبَ وَأَبْنَاً مِثْلَ مِرْوَانَ وَابْنَهُ) إِذَا هُوَ بِالْجِدِّ أَوْ تَلَى وَتَلَزَّرَا

يرى « وأبنا » بالنصب ، (ويجوز « وابن » بالرفع) ، ولا يجوز « وابن » بالفتح ، (وأما حكاية الأخفش) : لا رجلًا وامرأة ، بالفتح ، بلا تنوين (فشاذة ^(٢)) ، والأصل : ولا امرأة ، فحذفت « لا » وبقي البناء بحاله على نية « لا » ، كما قالوا : ولا بيضاء شحمة ^(٣) ، على نية « كل » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٣- وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمًا لَهُ بِمَا لُتَّعَتْ فِي الْفَصْلِ انْتَمَى

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وم استدراكه من « ب » ، « ط » .

٢٧٣- البيت لرجل من عبد مثة بن كنانة في تحليص الشواهد ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، وعزائنة الأدب ٦٧/٤ ، ٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧ ، وللقايد النحوية ٣٥٥/٢ ، ولسه أو للفرد في السدر ٤٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١ ، ٥٩٣/٢ ، ٨٤٧ ، وتوضيح المسالك ٢٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح الأمثالي ١٥٣/١ ، وشرح قطر السدي ص ١٦٨ ، وشرح للفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، واللامات ص ١٠٥ ، والنم ١٣٠ ، والمفض ٣٧٢/٤ ، وضع المراجع ١٤٣/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح التسهيل ٦٨/٢ .

(٣) في الكتاب ٦٥/١ : (ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت « شحمة » و« بيضاء » : في موضع حر ، كأنك أظهرت « كل » فقلت : « ولا كل بيضاء » . ومن الأمثال قولهم : « ما كل سوداء ثمرة ولا كل بيضاء شحمة » ، والمثل في الفاهر ص ١٩٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، وجمع الأمثال ٢٨١/٢ .

(فصل)

(وإذا وُصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بوصف (متصل) نعت مفرد جازٍ في الوصف المفرد (فتحه على أنه رَكَب معها) أي : مع النكرة (قبل مجيء « لا ») وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ، ثم دخل عليهما « لا » (مثل) : لا (خمسة عشر) عندنا ، وقيل : علة البناء كون الوصف من تمام اسم « لا » واسم « لا » وجب له البناء لتضمنته معنى « مِنْ » فصلوا كأنهما معاً تضمنتا معنى « مِنْ » [١٧٤] وقيل : إنه أجري على لفظ الموصوف ، لأنه أشبه المعرب ، وقيل : فتحتة فتحة إعراب ، وحُلف تنوينه للمشاكلة .

وجازَ نصبه مراعاةً لخل النكرة الموصوفة لأنها في محل نصب « بلا » ، وقال الشاطبي : النصب بالحمل على لفظ النكرة ، وإن كان مبنيًا ، لأن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى .

(و) جازَ (رفعه مراعاةً لخلها مع « لا ») لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد ، فحكموا على عليهما بالرفع ، وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بـ « لا » ، نحو : مررتُ برجلٍ لا ظريفٍ ولا كريمٍ . قل الرضي^(١) : جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة له « رجل » انتهى . (نحو : لا رجلٌ ظريفٌ فيها) هذا من أمثلة الخليل ، فيجوز فيه : لا رجلٌ ظريفٌ ، بفتح « ظريف » ، ولا رجلٌ ظريفًا ، بنصبه ، ولا رجلٌ ظريفٌ ، برفعه ومثله : لا رجلين ظريفين ، وظريفان ، ولا رجلٌ ظريفين ، وظريفون ، يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هتات ظريفات ، لأن اسم « لا » في ذلك كله مبني ، ولا فرق في النعت بين المشتق ، كما مر ، والجامد المنعوت بمشتق ، (ومنه^(٢) ألا ماءً باردًا عتلكسا) فيجوز في « ماء » الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول ، والنصب والرفع على ما مر . وضعف الكمال الأنصاري

(١) شرح الرضي ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٨٩/٢ .

في شرح المفصل كون « ماء » الثاني صفة « لاء » الأول ، وقل : كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد ، وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي ، أو البذل ، انتهى . وجوابه أنه لا بعد في جعله صفة ، لأنه لما وصف به « باردًا » صار مغايرًا للأول تغاير المطلق والمقيد ، (ولأنه يوصف بالاسم) الجامد (إذا وصف) كـ : مرت برجل رجل عاقل ، (والقول بأنه توكيد) لفظي أو بدي (خطأ) ، لأن « لاء » الثاني لما وصف وتفيد [١٧٤/ب] بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول ، فلا [٢٤٤] يصح كونه توكيدًا له ، ولا بد منه لعدم مساواته للأول ، وإن جعلنا « باردًا » نعتًا « لاء » الأول ، « وماء » الثاني بدلًا من الأول لزم مع ذلك تقديم البذل على النعت وهو محتمل .

وقل أبو حيان^(١) : وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [أمرًا من عندنا] (الدخان/٤-٥) واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجرى على منعوتة إذا كان ذلك حق المشتقات [ومن ثم قل ابن عصفور وغيره في : جاء زيد ضاحكًا ، كما أنه على حذف الموصوف]^(٢) ، وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك : « باردًا » نعتًا على « ماء » الأول ، فما فائدة هذه التوطئة انتهى .

قلت : هذا كلام مخالف لقول سيويه لا بد من تنوين « بارد » لأنه وصف ثان ، (فإن قُيدَ الإفراد) في النعت (نحو : لا رجلٌ قبيحًا فعله عندنا ، أو) فقد الإفراد في المنعوت ، نحو : (لا غلامٌ سفرٌ ظريفًا عندنا ، أو) فقد (الاتصال) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل ، (نحو : لا رجلٌ في الدارِ ظريف ، أو : لا ماءٌ عندنا ماءً باردًا امتنع الفتح) فيها ، لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر إلى المحل ، (والنصب) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربًا ، وإلى محله إن كان مبنيًا .

قل ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني ، لأن الموضع للإبتداء انتهى . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٠١- ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِيّ فُلُتِحَ أَوْ انْعَمِيَ أَوْ ازْفَعَ تَعْلِيلِ

٢٠٢- وَغَيْرَ مَا يَلِيّ وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تُثْنِ وَائْتِمِئْ أَوْ الرُّفْعَ اقْصِدِ

(١) الارتشاف ١٧٥/٢ .

(٢) إضافة من « ط » .

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار : لا) فشبّه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار « لا » ، والتأظم عكس ذلك ، فشبّه المعطوف بدون تكرار « لا » بالنعت [١٧٥] المفصول فقال :

٢٠٣- والعطفُ إن لم تتكررْ لا أحْكُما لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ فِي الْفَصْلِ اتَّعَمَى
وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البديل الصالح لعمل « لا ») وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار « لا » (نحو : لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعهما ، (والبديل) الصالح لعمل « لا » (نحو : لا أحد رجل وامرأة فيها) ، بنصب « رجل وامرأة » ورفعهما ، ولا يجوز الفتح في المعطوف والبديل لوجود الفاصل في العطف بحرفه ، وفي البديل بعلمه ، لأن البديل على نية تكرار العامل (فإن لم يصلح) البديل (له) أي لعمل « لا » بأن كان معرفة ، (فالرفع) واجب بالنظر إلى محل « لا » مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم « لا » ، لأنها لا تعمل في معرفة ، (نحو : لا أحد زيد وعمر فيهما) فـ « زيد وعمر » بديل تفصيل من « أحد » ، (وكذا) يجب الرفع مع تكرار « لا » (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل « لا » ، نحو : لا امرأة فيها ولا زيد) لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة .

قل أبو حيان^(١) : ومن قل : رب شاة وسخلتها ، قل ، لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخه ، قاله صاحب البسيط . ووجهه أنهم يفتضون في التواني ما لا يفتضون في الأوائل ، وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناءً على أنهما لا يتبعان نكرة ، وميأتي الخلاف فيهما .

(فصل)

(وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا ») النائية للجنس (لم يتغير الحكم) ، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ^(١) ، نحو ، ألا غلامٌ سفرٌ حاضرٌ ، ينصب « غلام » لا غير ، ومن تركيب نحو : ألا رجلٌ في الدار [١٧٥/ب] بفتح « رجل » لا غير ، وتكرار نحو : ألا رجوع وألا حياة ، بالأوجه الخمسة ، (ثم تارة يكون الحرفان باقين على معنيهما) من الاستفهام والنفي ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي ، (كقوله) ، وهو قيس بن الملوح على ما قيل : [من البسيط]

٢٧٤- (ألا اصطبارٌ لسلمي أم لها جلدٌ) إذا لاقى الشيء لاقته أمثالي
[٢٤٥] والمعنى : ليت شعري إذا لقيت ما لاقته أمثالي من الموت ، هل عدم الاصطبار ثابتٌ لسلمي أم لها جلدٌ ، وكنتى عن الموت بما ذكر تسلياً لها ، وأدخل « إذا » الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنيهما (قليل ، حتى توهم) أبو علي (الشلوبين أنه غير واقع) في كلام العرب^(٢) ، ورد على الجزولي إيجازته إليه^(٣) ، وألحق وقوعه في كلامهم على قلة ، كقولهم في المثل : أفلا يَمَاصُ بالعير^(٤) ،

(١) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ ، والمسائل المثورة ص ١٠٥ .

٢٧٤- البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨ ، وجواهر الأدب ٢٤٥ ، والدرر ٣٢٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٢/١ ، ٢١٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والمجنى الثاني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشرح ابن النظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشوكي ١٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤١٠/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٠ ، ٣٨٤ ، ومغني اللبيب ١٥/١ ، ومع القوامع ١٤٧/١ ، وتاج العروس (ألا) .

(٢) الارتشاف ١٧٦/٢ .

(٣) الجزولية ص ٢١٩ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، ويروى : « ما بالعير من قعاص » في مجمع الأمثال ٢٦٨/٢ ، وحميرة الأمثال ٢٣٧/٢ ، والمستقصى ٣١٧/٢ .

والقصاص بكسر القاف وبالصمد المهملة ، والعَرَبُ بفتح العين المهملة : الحمار ، والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الياء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح ، قاله النعماني . (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة و« لا » (التوبيخ) والإنكار ، (كقوله) : [من البسيط]

٢٧٥- (أَلَا ارْعَوْا لِمَنْ وَلَتْ شَيْئُهُ) وأذنت بمشيهو بعلة هَرَمٌ
فـ « ألا » حرف توبيخ ، و« ارعوا » مصدر ارعوى ، أي انكف عن الشيء ، يستعمل كثيراً في ترك ما يستهجن ، يقال : ارعوى فلان عن القبيح ، أي : انكف عنه ، و« ولت » : أدبرت وذعبت ، و« الشبية » : الشبب قل في المطوك^(١) : والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أي : قوية مشتعلة انتهى . [١٧٦/١] وهو مأخوذ من كلام الأطباء ، و« أذنت » أعلمت ، والمشيب والشيب واحد . وقل الأصمعي : المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجل ، والشيب بغير ميم : بياض الشعر ، والمهرم : كبر السن . (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال ، واعترضه النعماني فقال : أعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع « ألا » والنفي المفاد به « لا » بقى على حاله ، ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت ، والتوبيخ تسلط^(٢) على ذلك ، وحيث أنهما حرفان ، كل منهما يفيد ما اختص به . وأجاب التميمي^(٣) بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي ، وكلمة « لا » تفيد النفي فمجموع « ألا » يفيد الإنكار التوبيخي على النفي ، (وتارة يراد بهما التمسني ، كقوله) : [من الطويل]

٢٧٦- (أَلَا عُمَرُ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ) فِيرَابَ مَا أَثَلَتْ بِدُ الْغَفَلَاتِ

٢٧٥- البيت بلان نسبة في الارتشاف ١٧٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٤ ، والدرر ٣٢٤/١ ، وشرح ابن النافذ ص ١٣٩ ، وشرح الأحموي ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٩ ، ومغني اللبيب ٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٠/٢ ، ومع المعاني ١٤٧/١ .

(١) المطول « شرح التلخيص » ٢٥٠/١ .

(٢) في « ط » : (مسلط) .

(٣) حاشية الصبان ١٦/٢ .

٢٧٦- البيت بلان نسبة في أوضح المسالك ٢٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والمجنى السداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشرح الأحموي ١٥٣/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٤١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٨ ، ومغني اللبيب ص ٦٩ ، ٣٨١ ، والمقاصد النحوية ٣٦١/٢ .

والعمر : المنة ، ويرأب : بفتح الياء المنة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى : يُصلح ، منصوب في جواب التمني ، وقاعله ضمير العمر ، وأثنت : بمثثة بعد الهمزة الأولى ، أي : أفسدت ، ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية ، واستعارة تخيلية ، استعار للغفلات بدءاً تشبيهاً بمن يكسب أشيله بيده . (وهو) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (كثير) ، ويختلف في « ألا » هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها ، (و) المعتمد (عند سيويه^(١) والخليل أن « ألا » هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي (بِمَثْرَلَةٍ : أَثْمَتِي ، فلا خبر لهذا) [١٧٦ب] كما أن أَثْمَتِي لا خبر له ، (وبِمَثْرَلَةٍ : « ليت ») فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكسرت (كما أن « ليت » كذلك لأن « ليت » تركب مع اسمها ، ولا تكرر فتلغى ، فلا تعمل « ألا » عندهما إلا في الاسم خاصة فينبني إن كان مفرداً ، ويعرب نصباً إن كان مضافاً أو شبهه ، (وخالفهما المازني^(٢) والمبرد^(٣)) فجعلهما كالخبرة من همزة الاستفهام ، فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو عمله ، واستدلوا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن « مستطاع » إما خبر لـ « ألا » ، وإما صفة لاسمها مراعاة محلها مع اسمها لا محل اسمها فقط ، وإلا نصب ، وعليهما فـ « رجوعه » مرفوعٌ بـ « مستطاع » على النيابة عن الفاعل ، فاللزام لأحد الأمرين ، إما ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها ، وأياً ما كان فهو المدعى ، (و) ردُّ بانه (لا دليل لهما في البيت) ، أي : الذي استدلا به ، (إذ لا يتعين كون « مستطاعاً » خبراً) لـ « ألا » ، (أو صفة) لاسمها ، (و « رجوعه » فاعلاً) على حذف مضاف ، أي : نائب فاعل بـ « مستطاع » (بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رجوعه » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لـ « عمر » وصفته الأولى جملة « ولئى » ، وإذا طرقة هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال .

ولما فرغ من الكلام على « ألا » المركبة اتفاقاً ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :
 ٢٠٤ - وَأَعْطَى لَأَمْعِ هَمْزَةٍ اسْتَفْهَمَ مَا تَشْتَجِقُ دُونَ الاسْتَفْهَمِ
 [٢٤٦] شرع في « ألا » البسيطة على الأصح تكملة للأقسام فغير الأسلوب [١٧٧ب] وقال : (وترد « ألا » للتشبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ، ولا تعمل شيئاً ، فلا اسمية (نحو : « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ») [بوس ٦٢] ،

(١) الكتاب ٣٠٨/٢ ، وانظر الارتشاف ١٧٧/٢ .

(٢) الأصول ٣٩٧/١ ، وشرح التسهيل ٧١/٢ .

(٣) المقضب ٣٨٢/٤ .

والفعلية نحو: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾ (هود / ٨) ، ف « ألا » داخلية على « ليس » تقديرًا ، لأن « يوم » منصوب بـ « مصروقًا » مقدم من تأخير ، والأصل : ألا ليس مصروقًا عنهم يوم يأتيهم .

(و) ترد « ألا » (غرضية) ، بسكون الراء ، (وتحضيضية) ، بحاء مهملة وضادين معجمتين ، (فتختصان) بالجملة (الفعلية) الخبرية ، ولا تعملان شيئًا ، فالعرضية (نحو : ﴿ أَلَا تَحْبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾) (السور / ٢٢) ، والتحضيضية نحو : ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾) (التوبة / ١٣) ، وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لن العرض طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث وازعاج ، ومضمون الفعلية ، أمر حلت متجدد ، فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث .

قل ابن الحالج في شرح المفصل : حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي .
(مسألة)

(وإذا جهل الخبر) سواء قلنا : إنه خبر « لا » أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به ، (نحو « لا أحدٌ أغبرٌ من الله عز وجل »^(١) ، وإذا غلب) من سبق أو غيره (فحذفه كثير ، نحو ﴿ فَلَا قُوَّةَ ﴾) (مآ / ٥١) ، أي هم ، ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ (الشعراء / ٥٠) أي : علينا ، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين^(٢) ، وإلى ذلك أشار الناطم بقوله :
٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا السَّبَبِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائفيون) هذا نقل ابن مالك^(٣) ، ونقل ابن خروف عن بني عيم^(٤) أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعًا ، ويظهرون المجرور [١٧٧/ب] والظرف ، وهو ظاهر كلام سيويه^(٥) . وقال أبو حيان^(٦) : وأكثر ما يحذف الحجازيون مع « إلا » ، نحو : لا إله إلا الله ، أي : لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك . قل الزمخشري في جزء لطيف على كلمة الشبهة : هكذا قالوا ، والصواب أنه كلام تام ، ولا

(١) أخرجه البخاري في التكاثر رقم ٤٣٥٨ ، ٤٩٢٤ .

(٢) انظر الارتشاف ١٦٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ .

(٤) انظر الارتشاف ١٦٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٧/٢ .

(٦) الارتشاف ١٦٦/٢ - ١٦٧ .

حذف ، وأن الأصل : الله إله مبتدأ وخبر ، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ثم جيءُ بداءةِ الحصر ، وقدم الخبر على الاسم وركب مع « لا » ، كما ركب المبتدأ معها في نحو : لا رجلٌ في الدار ، ويكون « الله » مبتدأ مؤخرًا ، و« إله » خبر مقلعًا ، وعلى هذا تخريج نظائره ، نحو : « لا سيفٌ إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي »^(١) . نقله الموضح منه ، وذلك على قول الجمهور ، وبين الإخبار عن النكرة بالعرفة ، وعن العلم بالخاص ، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا ، اهـ .

(هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها)

على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين

هذا قول الجمهور^(١)، وذعب السهيلي إلى أن المفعولين في باب «ظن» ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي «أعطى»، واستدل به: ظننت زيداً عمراً، فإنه لا يقال: زيدٌ عمرو، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت^(٢). وأجيب بالنوع، وأن المراد: ظننت زيداً عمراً، فتبين خلافه.

وذعب الفراء^(٣) إلى أن الثاني منصوب على [٢٤٧] التشبيه بالخال، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً. وعورض بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً، وبأنه لا يتم الكلام بدونه.

(أفعال هذا الباب نوعان :

أحدهما: أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك، لأن معانيها قائمة بالقلب [١٧٨] وليس كل قلبي ينصب مفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: (فكر) في كذا، (وتفكر) فيه، (وما يتعدى لواحد) بنفسه، (نحو: عرف) زيد الحق، (وفهم) المسألة، (وما يتعدى لاثنتين) بنفسه، (وهو المراد هند)، وإليه أنشأ الناظم بقوله:

أَعْيِي رَأَى خَلَى عِلِمْتُ وَجَدَا	٢٠٦- انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُرْأِي ابْتَدَا
حَجَا فَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدَ	٢٠٧- ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَا
.....	٢٠٨- وَهَبَ تَعَلَّمَ

(١) انظر المسند ٣٥٢/١.

(٢) انظر المسند ٣٥٢/١، والارتشاف ٥٦/٣.

(٣) الارتشاف ٥٦/٣.

(وينقسم) هذا القسم المتعدي لاثنتين (أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيد في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ وألقى وتعلَّم بمعنى : اعلم ، وَدَرَى ، قال الله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ [الزمر / ٢٠] ، فالفاء المتصلة به مفعوله الأول ، و« خَيْرٌ » مفعوله الثاني ، و« هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، وإنما ساغ مجيء « وجد » للعلم ، لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ أَكْفَرُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافات / ٦٩] ، فـ « آبَاءَهُمْ » مفعول أول ، و« ضَالِّينَ » مفعول ثان ، (وقال الشاعر) ، وهو زيد بن سيار : [من الطويل]

٢٧٧- (تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) فَبَالِغٌ بَلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

فـ « تعلم » أمر بمعنى : اعلم ، و« شفاء النفس » مفعوله الأول ، و« قهر عدوها » مفعوله الثاني ، (والأكثر وقوع) « تعلم » (هذا على « أن ») المشددة ، (وصلتها) ، فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، (كقوليه) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الطويل]

٢٧٨- (فَلَقْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً) وَلَا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَائِلُهُ

فـ « أن » بفتح الهزة ، وتشديد النون حرف موصول ، و« للصيد » خبرها مقدم ، و« غرة » بكسر الغين المعجمة ، وتشديد الراء المهملة اسمها [١٧٨/ب] مؤخر ، و« أن » وصلتها سبب مسد مفعولي « تعلم » و« لا » إلى آخره جملة شرطية ، والهاء في « تضيعها » عائدة على « الوصية » فيما قبله ، والهاء في « قائله » عائدة على « الصيد » . وقد تكون « تعلم » بمعنى الماضي ، قال يعقوب : تقول : تعلمت أن زيداً خارج ، بمعنى : علمت ، (وقال الآخر : [من الطويل]

٢٧٩- دُرِيتُ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عَرَوْ فَاغْتَبَطُ) فَإِنْ اغْتَبَطْنَا بِالْوَفَاءِ خَوِشُدُ

٢٧٧- البيت لزيد بن سيار وهو تصحيف زيد بن سيار في حزانة الأدب ١٢٩/٩ ، والسرور ٣٣٤/١ ، وشرح شواهد اللغوي ٩٢٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣١/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٢ ، وشرح الأحموني ١٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، وجمع الفواعل ١٤٩/١ .

٢٧٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في حياته ص ١٣٤ ، ولسان العرب ١٣/١٣ (أدن) ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٢ ، وشرح الأحموني ١٥٨/١ .

٢٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٢ ، والفر ٣٣٣/١ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٢ ، وشرح الأحموني ١٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤١٩/١ ، وشرح قطر السدي ص ١٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢ ، وجمع الفواعل ١٤٩/١ .

و« حُرِّيت » مبني للمفعول ، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النياية عن الفاعل ، و« الوُفِّي » مفعوله الثاني ، وهو صفة مشبهة ، و« العهد » بالرفع على الفاعلية ، وبالتنصب على التشبيه بالمفعول به ، ويالجز على الإضافة ، و« عرو » منلحى مرخم بحذف التاء ، و« فاغبط » جواب شرط مقدر ، أي : إن حرّيته فاغبط من الغبطة ، وهو أن يتمنى مثل حل المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه ، فإن أراد زوالها كان حسداً . (والأكثر في) « دري » (هذا أن يتعدى بالباء) ، نحو : دريت بزيد ، (فإذا دخلت عليه همزة تعدي لآخر بنفسه ، نحو : ﴿ وَلَا أَذْرَأَكُم بِهِ ﴾) [بوس / ١٦] ، فضمير المخاطبين مفعوله الأول ، وانجرور بالباء مفعوله الثاني .

(و) القسم (الثاني) مايفيد في الخبر رجحاناً وهو خمسة : جَعَلَ وَحَجّاً وَعُدُّ وَوَهَبَ وَزَعَمَ ، نحو : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً ﴾ [الرعد / ١] ، ف « الملائكة » مفعوله الأول ، و« إنثاء » مفعوله الثاني ، (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل ، وقيل : أبو شبل الأعرابي : [من البسيط] [٢٤٨]

٢٨٠- (قَدْ كُنْتُ أَحْبُّوْا أَبَا عَمْرٍو أَحَبَّ) حَتَّى أَلَمْتُ نَيْسًا يَوْمًا مَلُمْتُ
ف « أبا عمرو » مفعوله الأول ، [١٧٩ / ١] و« أنا ثقة » مفعوله الثاني ، و« الملمات » جمع ملمة ، بمعنى النازلة فاعل « أَلَمْتُ » بمعنى نزلت ، (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه : [من الطويل]

٢٨١- (فَلَا تُعَدِّدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى) وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
ف « المولى » بمعنى الصاحب ، هنا مفعوله الأول ، و« شريكك » مفعوله الثاني ، و« العدم » بضم العين : الفقر ، (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولي : [من المتقارب]

٢٨٠- البيت لتميم بن مقبل في تخلص الشواهد ص ٤٤٠ ، وللقاصد النحوية ٣٧٦/٢ ، ولم أنسخ عليه في ديوانه ، وله أبو لبي شبل الأعرابي في الدرر ٣٢٨/١ ، وللأزهري في شرح ابن الناطم ص ١٤٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح شعور الذهب ص ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢ ، ولسان العرب ٣١٥/٢ (خربج) ، ١٦٧/١٤ (حجا) ، وجمع الموامع ١٤٨/١ .

٢٨١- البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، وتخلص الشواهد ص ٤٣١ ، والدرر ٣٢٩/١ ، وللقاصد النحوية ٣٧٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦/٢ ، وعزارة الأدب ٥٧/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٣ ، وشرح الأملحوي ١٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، وجمع الموامع ١٤٨/١ .

٢٨٢- فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا خَالِدٍ (وَلَا قَهْتَنِي أَمْرًا هَالِكًا)

فيه المتكلم : مفعوله الأول ، و« امرأ » مفعوله الثاني ، و« هالكًا » نعت « امرأ » .
والأقل في « هب » هذا وقوعه على « أَنْ » وصلتها ، كما في المسألة الحمالية في
الفرائض : هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَلًا^(١) ، (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الخنفي ، واسمه أوس :
[من الخفيف]

٢٨٣- (زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ) إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْبُ ذَبِيًّا

فيه المتكلم مفعوله الأول ، و« شَيْخًا » مفعوله الثاني ، و« يدب ذبييًا » : يدرج
في المشي درجًا رويدًا ، (والأكثر في) « زعم » (هذا وقوعه على « أَنْ ») بتخفيف
النون ، (أو : أَنْ) بتشديدها [أي مع فتح الهمزة فيها]^(٢) (وصلتهما) ، وإفراد
الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته [لأن العطف فيه بـ « أو » وهو رأي البصريين ،
والتثنية رأي الكوفيين]^(٣) ، فالأول (نحو : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْعَبُوا))
[العين/٧] ، (و) الثاني (قوله) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٢٨٤- (وَقَدْ زَعَمْتَ أَيْ تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا) وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ

و« عَزُ » متافى مرخم .

٢٨٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي في تخلص الشواهد ص ٤٤٢ ، وخراتة الأدب ٣٦/٩ ، والدرر
٣٣٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، ولسان العرب ٨٠٤/١ (وهب) ، ومساعد التنصيص
٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧/٢ ، وشرح ابن الناطم ص
١٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ، وشرح
ابن عقيل ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، ومعني اللبيب ٥٩٤/٢ ، ومعجم الفواص ١٤٩/١ .

(١) تقوم هذه المسألة على إرث زوج وأم وأخوين وأم وأخوين لأب وأم ، وحكم عمر بن الخطاب
فيها بالنصف للزوج ، والنسب للأم ، والثالث للأخوين للأم ، وترك الأخوين لأب وأم ، فقال له : هب
أن أبانا كان حمارًا ، فأشركنا بقرابة أمنا ، ففعل . انظر الجامع لأحكام القرآن ٧٩/٥ .

٢٨٣- البيت لأبي أمية أوس الخنفي في الدرر ٣٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢ ، والمقاصد النحوية
٣٩٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨/٢ ، وتخلص الشواهد ص ٤٢٨ ، وشرح الأشموني
١٥٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٢ ، ومعني اللبيب ص ٥٩٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

٢٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٨ ، والأغانى ٢٦/٩ ، وتخلص الشواهد ص ٤٢٨ ، وخراتة الأدب
٣١٤ ، ٢٢٢/٥ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٢ ، وشرح الأشموني
١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٩ .

(و) القسم (الثالث) ما يردُّ بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأي وعلم ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ إِنْهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَكَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج / ٧] ، الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، (وقوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [عم / ١٩] ، [١٧٩/ب] وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [النسوة / ١٠] ، الأولى لليقين ، والثانية للرجحان .

(و) القسم (الرابع) ما يردُّ بهما ، أي : بالوجهين ، (والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنٌّ ، وحسب ، وخال) ، فالرجحان كقوله : [من الطويل]
 ٢٨٥ — (ظَنَنْتُكَ إِنْ شُبِّتَ لَفَى الْحَرْبِ صَالِيًا) فَعَرَضْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مَعْرُودًا
 فالكاف مفعوله الأول ، و« صَالِيًا » مفعوله الثاني ، و« إِنْ شُبِّتَ » بالبناء للمفعول شرط ، و« لَفَى الْحَرْبِ » نائب الفاعل ، وجواب الشرط محذوف ، والتعريد بالعين المهملة : الانهزام والجبن ، يقال : عرد في الحرب إذا جبن . وقل الخليل : عرد وعرج في الحرب واحد ، والمعنى : ظننتك صالياً الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزماً ، (و) اليقين ، (نحو قوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة / ٤٦] ، أي يتيقنون ذلك ، (و) الرجحان في حسب ، (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحارث الكلابي : [من الطويل] [٢٤٩]

٢٨٦ — (وَكُنَّا حَسْبًا كُلِّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً) عَشِيَّةً لَا قَيْنَا جُذَامَ وَحْمِرًا
 فـ « كل » مفعوله الأول ، و« شحمة » مفعوله الثاني ، و« عشيّة » منصوب على الظرفية ، و« جذام وحمير » قبيلتان لم ينصرفا للعملية والتأنيث . (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو ليبد العاصري : [من الطويل]

٢٨٧ — (حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْوُجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ) رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِيلًا
 ٢٨٥ — البيت بلا نسبة في توضيح المسالك ٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٢ .

٢٨٦ — البيت لأرمر بن الحارث الكلبي في تخلص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقسي ص ١٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٢ ، وبلا نسبة في توضيح المسالك ٤٣/٢ وشرح ابن الناطم ص ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ومعني اللب ٦٣٦/٢ .

٢٨٧ — البيت للبدع بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦ ، وأساس البلاغة ص ٤٦ (نقيل) ، والسرور ٣٣٤/١ ، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل) ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٢ ، وتاج العروس (ثقل) ، وبلا نسبة في توضيح المسالك ٤٤/٢ ، وتخلص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح ابن عتيل ٤٢٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ ، ومع المعاني ١٤٩/١ .

فـ «التقى» مفعول أول، و«الوجود» معطوف عليه، و«خير» مفعوله الثاني، ولم يثن لأنه اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الأفراد والتذكير، و«ربحاً» بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز، و«إذا» شرطية، و«ما» زائدة، و«المرء» مرفوع بفعل محذوف يفسره «أصبح»، و«ثقلًا» بمعنى: ثقيلاً^(١) خبر [١/١٨٠] أصبح المحذوف، والمعنى: تيقنت التقى والوجود خير تجارة وربحاً^(٢) إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت، ووُصف الميت بالثقل لأن الأبدان تخف بالأرواح، فإذا مات صاحبها نصير ثقيلة كالجمادات. (و) الرجحان في «خال» (كقوله): [من الطويل]

٢٨٨- (إِخَالَكُ إِن لَّمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى) يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
إِخَالُكَ بِكسر الميم، والقياس فتحها^(٣)، والكاف مفعوله الأول، و«ذا هوى» مفعوله الثاني، و«إن لم تغضض الطرف» شرط، وجوابه محذوف، وجملة «يسومك» بمعنى: يكلفك نعت «هوى»، وفاعله ضمير مستتر يعود على «هوى»، وهو العائد من الصفة إلى الموصوف، و«ما لا يستطيع» في موضع المفعول الثاني لـ «يسومك»، و«من الوجد» بيان لـ «ما». (و) اليقين فيها، نحو (قوله): [من المنسرح]

٢٨٩- (مَا خَلَّتِي زِلْتُ بِعَدَمِكُمْ ضَيْحًا) أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ
أنشده خلف الأحمر من الكوفيين، وباء المتكلم مفعوله الأول، و«ضَيْحًا» مفعوله الثاني، وهو بفتح الضاد المعجمة، وكسر الميم وبالنون: الزَيْنُ الْمُبْتَلِي، وفي نسخة: ظمناً بالظاء المشالة، والمهمزة، وهو بمعنى مشتاق^(٤)، قاله^(٥) في الصحاح^(٦). وطمئت إلى لفائكم: اشتقت، و«زلت بكم» معترض بين المفعولين و«خلتني» معترض بين الثاني وهو «ما» والمنفي وهو «زلت»، و«ضمناً» معترض بين اسم «زال» وهو التاء، وخبرها

(١) في «ب»: (ثقل).

(٢) سقطت من «ب».

٢٨٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٢، والدرر ٣٣٥/١، وشرح التسهيل ٨٠/٢، وشرح الأملوي ١٥٥/١، ومعجم اللغات ١٥٠/١.

(٣) في خزنة الأدب ١٥٢/٩ أن فتح الميم في «أحال» هي لغة بني أسد.

٢٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٧/٢، واللسان ٢٦٠/١٣ (ضمن)، ٢٠١/١٤ (حما)، ولفاظ النحوي ٣٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣٣٥/١، ٨١/٢.

(٤) في «أ»: «ط»: «(مشتق)».

(٥) في «ب»: «ط»: «قال».

(٦) الصحاح ٦١/١ (ظناً)، ٢١٥٦/٦ (ضمن).

وهو «أشكو» ، و«بعدكم» متعلق بـ «ضمنًا» ، وجاز تقدمه على الصفة المشبهة ، لأنه ظرف و«حُمُو» بضم الحاء المهملة والميم ، وتشديد الواو : الشلة ، والتقدير : خلت نفسي ضمنًا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق .

(تنبيهان) اثنان : (الأول : ترد « عَلِمَ » بمعنى : عرف ، و) ترد (ظن ؛

بمعنى : اقم) ، وإليهما أشار الناظم بقوله : [١٨٠/ب]

٢١٤- يَعْلَمُ عِرْفَانٌ وَظَنَّ تَهَمَةً تَعْلِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ

(و) ترد («رأى» بمعنى : ذهب ، من (الرأي ، أي : المذهب ، و) ترد

(«حجا» بمعنى : قصد ، فيتعدى) هذه الأفعال الأربعة (إلى) مفعول (واحد) فقط :

فأولها (نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾) [النحل / ٧٨] أي :

[٢٥٠] لا تعرفون شيئًا . (و) ثانيها (نحو : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ﴾) [التكوير / ٢٤] ،

بالظاء المشالة ، أي : بمتهم . (و) ثالثها : (تقول : رأى أبو حنيفة جل كذا ، ورأى :

الشافعي حرمة) ، أي : ذهب أبو حنيفة إلى جل كذا ، وذهب الشافعي إلى حرمة . (و)

رابعها : (نحو : (حجوت بيت الله) أي : نويته وقصدته ، وقرود « وجد » بمعنى : حزن أو

حقد ، فلا يتعديان) ، يقال : وجد زيد إذا حزن ، أو حقد ، ويختلفان في المصدر ، فمصدر

وجد بمعنى : حزن وَجَدٌ ، ومصدر وجد بمعنى : حقد موجدة .

(وثاني هذه الأفعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية ، فلا

تتعدى لمفعولين) ، فتأتي «علم» العلمية بضم العين ، كعلم الرجل إذا كان مشقوق

الشفة العليا ، وتأتي «رأى» بمعنى : أبصر ، نحو : رأيت زيدًا ، أي : أبصرته ، وبمعنى :

أشار ، نحو : رأي زيد كذا ، أي : أشار به ، وبمعنى : ضرب ، نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت

رأته ، وثاني «حجًا» بمعنى : غلب في الحاجة ، نحو : حجا زيد عمرًا ، أي غلبه في الحاجة ،

وبمعنى : رد ، نحو : حجيت السائل إذا رددته ، وبمعنى : سأل ، نحو حجوت الإبل ، أي :

سقتها ، وبمعنى : كتم ، وبمعنى : حفظ ، نحو : حجوت الحديث ، أي : كتمته أو حفظته ،

وبمعنى : أقام ، نحو : حجا بمكة ، أي : أقام بها ، وبمعنى بجل [١٨١/ب] يقال : حجا بماله أي :

بجل به ، وبمعنى : وقف ، كقوله : [من الرجز]

(١) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٠/١ ، وشرح المفصل ٨١/٧ ،

والرسم المصحفي : ﴿ بضين ﴾ ، والقراءة للشاهد ما قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وابن

عباس ، وغيرهم . انظر الإتحاف ص ٤٣٤ ، والنشر ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ .

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا

أي : إذا وقف ، وتأتي « وجد » بمعنى « أصاب ، نحو : وجد زيد ضالته ، أي : أصابها ، وبمعنى : استغنى ، يقل : وجد فلان ، أي : استغنى ، وتأتي « عد » بمعنى : حسب ، يفتح السين نحو عدت المال ، أي : حسبته أحسبه ، يضم السين في المضارع ، وتأتي « زعم » بمعنى : كفل ، نحو : زعمت زيداً ، أي كفلته وضمنته ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف / ٧٢] ، وفي الحديث : « الزعيم غارم »^(١) ، وبمعنى : رأس ، بالهمزة وتركه ، نحو : زعم زيد إذا رأس ، ومنه : زعيم القوم هوفلان ، أي : رئيسهم ، وبمعنى : قل ، كقول أبي زيد الطائي : [من السبط]

٢٩١— يَا لَهُفَ نَفْسِي إِنْ كَانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا وَمَا يَزِدُّ الْقَوْمَ تَلَهِيْفِي
أي : إن كان الذي قالوه حقاً ، نص عليه ابن بري^(٢) ، وبمعنى : سمن وهزل ، يقل : زعمت الشاة بمعنى : سمنت وهزلت ، وبمعنى : طمع ، قاله في الصحاح^(٣) . وفي حواشيه لابن بري قل ابن خالويه^(٤) : يقل : زعم في غير مَزْعَم ، أي : طمع في غير مطمع ، وتأتي درى : بمعنى : خدع ، نحو : درى الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه . وتأتي « حسب » بمعنى : احمرَّ لونه وابيضُ ، يقل : حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص . وتأتي « خل » للعجب ، يقل : خل الرجل تكبر وأعجب بنفسه ، وبمعنى : ظلع ، بالظاء المشالة ، يقل : خل الفرس ، أي : غمز في مشيه ، وغير ذلك . قل الموضح : (وإنما لم يحتز عنها لأنها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) .

التنبيه (الثاني) من التنبيهين : العرب (ألحقوا « رأى » الحليمية بـ « رأى » العلمية في التعدي لاثنتين) بجامع إدراك [١٨١/ب] الحسن الباطن ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف / ٣٦] ، فـ « أرى » عملت في ضميرين متصلين لمُسَمَّى

٢٩٠— الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤ ، ٢٥ ، ولسان العرب ١٤/١٦٦ (حجا) ، وتاج العروس ٢٤/١٧٩ (عكف) ، (حجا) .

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الصلوات برقم ٢٣٩٨ ، وأحمد في المسند ٥/٢٧٦ .

٢٩١— الميث لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ١٢٠ ، وعزارة الأدب ٩/١٣١ ، ولسان العرب ٤/٣٢ (أمر) ،

٢٢٤/٩ (نجف) ، وتاج العروس (زعم) .

(٢) انظر لسان العرب (غرم) .

(٣) الصحاح ٥/١٩٤٢ (زعم) .

(٤) لسان العرب (زعم) .

واحد ، وأحدهما فاعل ، وثانيهما مفعول أول ، وجُملة « أعصر خَمْرًا » المفعول الثاني^(١) ، (وكفوله) وهو عمرو بن أمّर الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام ، فرأهم في منامه : [من الوافر]

٢٩٢- (أَرَاهُمْ وَفَقِّي حَتَّى إِذَا مَا) تَجَاوَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخِرًا
فلما والميم مفعول أول ، و« رفقتي » بضم الراء وكسرها مفعول ثان ، والرفقة : الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة ، وسَمُوا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض ، والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله : حتى إذا ما تجافى الليل والنخل ، أي : انطوى وانقطع ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢٩٥- وَإِرَائِي الرُّؤْيَا أَنَّمَا لِعَلِمَا طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى
وذعب بعضهم إلى أن « رأى » الحلمية لا تنصب مفعولين ، وأن ثاني المنصوبين حل . وردّ بوقوعه كما هنا . واعتُرض بأن الرفقة الرفقاء ، وهم : المخالطون والمرافقون ، فهو بمعنى اسم الفاعل ، فالإضافة فيه غير محضة ، قاله الموضح في الحواشي ، وفيه نوع مخالفة لما هنا .

و« رأى » الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق ، خلافاً للشاطبي . (ومصدرها الرؤيا ، نحو) قوله تعالى : (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) (يوسف / ١٠٠) (ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية ، بل [٢٥١] قد تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري وابن مالك ، بدليل : (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) (الإسراء / ٦٠) ، (قال ابن عباس) رضي الله عنهما : (هي رؤيا عسّين) ، ولكن المشهور استعمالها في الحلمية .

(النوع الثاني) [١٨٢/٢] من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) ، وإنما قيل لها ذلك لدلائلها على التحويل والانتقل من حالة إلى أخرى ، (كجَعَلَ وَرَدَّ وترك وَتَخَذَ وَتَخَذَ وَصَيَّرَ وَهَبَ) ، وإليهما الإشارة [٢٥٢] بقول الناظم :

٢٠٨- وَالسَّيِّ كَصَصِيرًا أَيْضُ بِهَا أَتَصَبُّ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا

(١) انظر شرح التسهيل ٩٢/٢ ، ومع المجموع ١٥٦/١ .
٢٩٢- البيت لابن أمّر في ديوانه ص ١٢٩ ، والحجاسة البصرية ٢٦٢/١ ، وشرح أبيات مكيه ٤٨٧/١ والكتاب ٢٧٠/٢ ، ولسان العرب ٦٨٩/٦ (احتش) ، والمقاصد النحوية ٤٢١/٢ ، وبلا نسبة في الأرملة والأمكنة ٢٤٠/١ ، والإيضاح ٣٥٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥١ ، وشرح الأسموني ١٦٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤١/١ .

(قال الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ نَبِئًا مُنْتَوَرًا ﴾) (القرآن / ٢٣) ، فالهاء مفعوله الأول ، و« هباء » مفعوله الثاني ، و« منتورا » نعت « هباء » ، وقل تعالى : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾ [البقرة / ١٠٩] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و« كفارًا » مفعول ثان ، و« حسداً » مفعول لأجله ، وقل تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف / ٩٩] فـ « بعضهم » مفعول أول ، وجملة « يموج في بعض » في موضع المفعول الثاني ، وقل الله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء / ١٢٥] ، فـ « إبراهيم » مفعول أول ، و« خليلًا » مفعول ثان ، (وقال الشاعر) وهو أبو جندب ابن مرة الهذلي : [من الوافر]

٢٩٣- (فَجَدَّتْ غُرَاةَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا) وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

فـ « غراز » بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زائي اسم واد ، قاله العيني ، وأنشده الموضح غثوثاً بنون ، وقل : إنه اسم جبل ، وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ، و« دليلًا » مفعول ثان ، و« إثرهم » منصوب على الظرفية ، والضمير المضاف إليه فاعل ، و« فروا » و« يعجزوني » راجع إلى بني لحيان في البيت قبله ، « وفي » بمعنى : إلى ، واللام في « ليعجزوني » للتعليل ، (وقال) رؤية : [من السريع]

٢٩٤- وَلَعَيَّتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَاكُولٍ

وهو من السريع [١٨٢/ب] مستعلن مستعلن مفعولات ، مرتين ، والواو في « صيروا » نائب الفاعل ، وهي المفعول الأول ، و« مثل » المفعول الثاني ، و« كعصف » مضاف إليه على زيادة الكاف بين المتضامين .

٢٩٣- البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١ ، والارتشاف ٦١/٣ ، ولسان العرب ٣٧٠/٥ (عجر) ، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٢ ، وتاج العروس ٩٥/١٥ (ححز) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥١/٢ ، وشرح الألفوني ١٥٨/١ ، ولسان العرب ٣٣١/٥ (ححر) ، وشرح السهيلي ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٩/٢ .

٢٩٤- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، وعزارة الأدب ١٠/١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٢ ، ولحميد الأرقط في الدرر ٣٣٦/١ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٢/٢ ، والجسني السداني ص ٩٠ ، وعزارة الأدب ٧٣/٧ ، ووصف المباني ص ٢٠١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٦ ، وشرح الألفوني ١٥٨/١ ، ولسان العرب ٢٤٧/٩ (عصف) ، ومعنى اليبب ١٨٠/١ ، واللقضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، ومعجم المواعظ ١٥٠/١ ، وتاج العروس ١٦١/٢٤ (عصف) .

وقد الدماميني: فينبغي أن تكون الكاف اسمًا أضيف إليه «مثل»، فيكون عمل كل من الكلمتين موفرًا عليها، أما إذا جعلت حرفًا زائدًا، وجعل «مثل» مضافًا إلى «عصف» لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍ له، اللهم إلا أن يقلد نزل منزلة الجزء من الجروور^(١). انتهى.

وقيل: الكاف اسم بمعنى «مثل»، و«مثل» الثانية تأكيد لها، قاله في المغني في حرف الكاف^(٢).

والعصف: قل الحسن^(٣): زرعٌ أكل حبه، وبقي ثبته. وقل الفراء^(٤) ورقُّ الزرع.

(وقالوا) في الدعاء : (وهبني الله فداءك) ، أي : صيرني ، حكمة ابن الأعرابي^(٥) عن العرب وهو قليل . فيه التكلم مفعوله الأول ، و« فداءك » مفعوله الثاني ، (و) وهب (هذا ملازم للمضي) ، لأنه إنما سمع في مثل ، والأمثل لا يتصرف فيها .

(١) نقله الصبان في حاشيته ٢٥/٢ ، ولم ينسبه .

(٢) مغني اللبيب ص ٣٢٨ .

(٣) لسان العرب (عصف) .

(٤) في معاني القرآن ١١٣/٣ ، ٢٩٢ : (العصف : أطراف الزرع قبل أن يدرج ويسبل) .

(٥) انظر الارتشاف ٦١/٣ ، ولسان العرب (وهب) .

(فصل ل)

(لهذه الأفعال ثلاثة أحكام، أحدها: الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في)
أفعل [٢٥٣] هذا الباب (الجميع) ، الجملد منها والمتصرف والقلبي والتصيري ويختص
الحكمان البليان بالقلبي المتصرف ، (و) الحكم (الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً
ومحلاً لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر ، (أو تأخره) عنهما ، فالتوسط
(ك : زيد ظننت قائم ، و) المتأخر نحو : (زيد قائم ظننت ، قال) منازل بن زمعة
المنقري : [من البسيط]

٢٩٥- أبالأراجيز يا بن اللؤم توعديني (وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

[٢٥٤] فوسط « خلت » بين المبتدأ المؤخر وهو « اللؤم » والخبر المقدم وهو
« في الأراجيز » جمع أرجوزة [١٨٣/١] بمعنى : الرجز ، وأراد : القصائد المرجزة الجارية على
بحر الرجز ، و« اللؤم » بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ، ودناءة الآباء فهو بمن أذم
ما يهجا به ، وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة ، أو العجاج على ما قيل ، حيث جعله ابناً
للؤم ، إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه ، و« الخور » بفتح الخاء المعجمة والسواو ، وفي آخره راء
مهملة : الضعف ، والمعنى : أتوعديني يا بن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور .

(وقال) أبو أسيدة الديبري : [من الطويل]

٢٩٦- وَإِنْ أَنَا شَيْخٌ لَا يَنْفَعَانِيَا غَيْثٌ لَا يُجِدِي عَلَيْنَا غَيْثَاهُمَا
(هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِلْمَا) يَسُودَانِيَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

٢٩٥- أليت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١ ، ولسان العرب ٢٢٦/١١
(خيل) ، وللعين المنقري في الدور ٣٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، وخراتمة الأدب ٢٥٧/١ ،
وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والكتيب ١٢٠/١ ، والمقاصد النحوية
٤٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٨٤/٢ ، وأوضح المسالك ٥٨/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٧ ،
وشرح قطر الندى ص ١٧٤ ، والقم ص ١٣٧ .

٢٩٦- البنان لأبي أسيدة الديبري في لسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وتاج العروس ٤٥٧/١٤ (يسر) ،
وبلا نسبة في الخوان ٦٥/٦ ، ولبيت الثاني له في تخليص الشواهد ٤٤٦ ، والقدرد ٣٤٠/١ ، والمقاصد
النحوية ٤٠٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/٣ ، وشرح التفهيم ٨٦/٢ ، وهو بلا نسبة في أوضح
المسالك ٥٩/٢ ، وشرح ابن الناطم ١٤٧ ، ولسان العرب ٤٤٥/١٢ (غنم) ، ومعجم الغوامع ١٥٣/١ .

فأخبر «يزعم» عن المبتدأ والخبر ، و«إن» حرف شرط ، حلت جوابها ، والمعنى : هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا ، وإنما يكونان كذلك إذا أسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها ، وأجرى علينا من ذلك ، (وإلغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر ، (و) العمل (المتوسط بالعكس) ، فالإعمال فيه أقوى من إعماله ، لأن العمل اللفظي أقوى من الابتداء ، (وقيل : هما) ، أي : الإلغاء والإعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له ، فلكل منهما مرجح ، قاله أبو حيان^(١) .

« تنبيه » :

هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين ، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه ، نحو : قام ظننت زيد ، فإنه يجوز عند البصريين ، ويجب عند الكوفيين [ب/١٨٣] ، ووجهه أنه إذا نصب بـ « ظننت » ما كان مبتدأ قبل مجيئها ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل ، قاله الخضرابي وأبو حيان^(٢) ، وشاهد الجواز قوله : [من الوافر]

٢٩٧- شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعَ الظَّاعِنِينَ

يروى برفع « ربع » على الفاعلية ، وينصبه على أنه مفعول أول ، و« شجك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إلى « ربع » ، قاله في المغني^(٣) . واعترض بأننا لا نسلم أن « شجك » فعل ومفعول ، بل مضاف ومضاف إليه ، و« ربع الظاعنين » خبر عنه على تقدير رفعه ، ومفعول أول مقدم و« ربع الظاعنين » مفعول ثان ، و« أظن » عامل على تقدير نصبه .

والحكم (الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لحيء ما له صدر الكلام بعده) وسمي تعليقاً لأنه يبطل في اللفظ مع تعلق العمل بالحل ، وتقديره إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام ، (وهو لام الابتداء نحو : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾) الآية ، وتمامها (﴿ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾) [البقرة / ١٠٢] .

(١) الارتشاف ٦٣/٣ - ٦٤ .

(٢) الارتشاف ٦٦/٣ .

٢٩٧- عذر اليت : (فلم تعبأ بعذل العاذلينا) ، واليت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٦ ، والسدر ٣٤٣/١ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٨ ، وشرح الأحموني ١٦٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٠٧/٢ ، ومعني اليب ٣٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٢ ، وجمع الفواعل ١٥٣/١ .

(٣) معني اليب ص ٥٠٦ .

ف «من» مبتدأ ، وهو موصول اسمي ، وجملة «أشتره» صلة «من» ، وعائدها فاعل «أشتره» المستتر فيه ، و«ما» نافية ، و«له» و«في» متعلقان بالاستقرار خبر «خلق» و«من» زائدة ، وجملة «ما له في الآخرة من خلق» خبر «من» ، والرابط بينهما الضمير المجرور باللام ، وجملة «من» وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء ، لأن لها الصلر فلا يتخطاها عامل ، وإنما يتخطاها في باب «إن» فرقع الخبر ، لأنها مؤخره من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم على «إن» . (ولام القسم ، كقوله) وهو لبيد على ما قيل : [من الكامل]

٢٩٨- (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنُصَائِنُ مَنِيَّ) إِنَّ الْمَتَابَ لَا تُطِيشُ مِبْهَمُهَا

فاللام في «لنأتين» لام القسم [٢٩٨] وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة^(١) في محل نصب معلق عنها^(٢) فاللام في «لنأتين» لام القسم وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام [٢٥٥] القسم لا جملة الجواب فقط ، فسقط ما قيل : إن جملة جواب القسم لا محل لها ، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل ، فيتناقضان ، ولهذا قال أبو حيان^(٣) وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات ، وفي الغرة : ولام القسم لا تعلق ، كقوله : [من المتقارب]

٢٩٩- لَقَدْ عَلِمْتُ أَسَدًا أَنَا هُم يَوْمَ نَصْرَ لَنَعْمَ النَّصْرُ
يفتح «أُنْ» ، فهذه لام القسم ولم تعلق ، وتقول : علمت أن زيداً ليقومن ، ففتح «أُنْ» ، انتهى . وفي المغني^(٤) : أن أفعل القلوب لإفادتها التحقيق تجلب بما يجاب به القسم ، كقوله : [من الكامل]

٢٩٨- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه من ٣٠٨ ، وتعليق الشواهد من ٤٥٣ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ ، ١٦١ ، والدرر ٣٤٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والكشّاب ١١٠/٣ ، والمقاصد الحوية ٤٠٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٣ ، وأوضح المسالك ٦١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠ ، وسر صناعة الإعراب من ٤٠٠ ، وشرح ابن النظم من ١٤٩ ، وشرح الأخفوي ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، وشرح قطر الندى من ١٧٦ ، ومغني اللبيب ٤٠١/٢ ، ٤٠٧ ، ومعجم المواد ١٥٤/١ .

(١) سقطت من «ب» «ط» .

(٢) في «ب» : (عنهما) .

(٣) الارتشاف ٦٩/٣ .

٢٩٩- البيت لأوس بن حجر في ديوانه من ٢٩ ، ولسان العرب ٤٢٨/٨ (رغب) ، وتقنيب اللغة ٦٦/١٦ .

(٤) مغني اللبيب ٤٠٧/١ .

٣٠٠- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَثَاتَيْنِ مُنِيبِي

انتهى . فافترج لام « لثأتين » عن كونها للقسم ، (و « ما » النافية ، نحو : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾) [الأنبياء / ٦٥] ف « ما » نافية ، و « هَؤُلَاءِ » مبتدأ ، و « ينطقون » خبره ، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ « علمت » ، وهي معلق عنها العامل في اللفظ بـ « ما » النافية . (و « لا » و « إن » النافيتان) [٢٥٦] الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) ، أي بالقسم ، (أو) قسم (مقدر) بالقسم الملفوظ به ، (نحو : علمتُ والله لا زيدُ في الدار ولا عمرو) ، وعلمتُ والله إن زيدَ قائمٌ ، والقسم المقدر نحو : علمتُ لا زيدُ في الدار ولا عمرو ، (وعلمتُ إن زيدَ قائمٌ) ، فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان ، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بـ « علمت » .

(والاستفهام ، وله صورتان :

إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة) بعده ، (نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ ﴾) [الأنبياء / ١٠٩] ، ف « قريب » مبتدأ ، و « أم بعيد » معطوف عليه ، و « ما » موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ ، وما عطف عليه ، وجملة « توعدون » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بـ « أدري » المعلق بالهمزة .

والصورة (الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدةً كان ، نحو : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾) [الكهف / ١٢] ، ف « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و « أحصى » خبره ، وهو فعل ماض ، وقيل : اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلقٌ عنها « نعلم » ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولا فرق في العملة بين المبتدأ ، كما مر ، والخبر ، نحو : علمت متى السفر ، والمضاف إليه المبتدأ ، نحو : علمت أبو من زيد ، أو الخبر ، نحو : علمت صبيحة أي يوم سفرك ، (أو فضلة) . بالنصب عطفاً على عمدة ، [١٨٤/ب] (نحو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾) [الشعراء / ٢٢٧] ، ف « أي متقلب » مفعول مطلق منصوب بـ « ينقلبون » مقدم من تلخير ، والأصل : ينقلبون أي انقلاب ، وليست « أي » مفعولاً به لـ « يعلم » ، كما قد يتوهم ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وجملة « ينقلبون » معلقٌ عنها العامل ، فهي

في محل نصب ، وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله :

٢١٢- والتَّزِمُ التَّعْلِيلَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

٢١٣- وَأَنْ وَلَّى لَمْ ابْتِدَاءً أَوْ قَسَمٌ كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ

(ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها ، (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو [٢٥٧] اثنان ، هَبْ وتَعْلَمْ ، فإلَهُمَا يلزمان الأمر) ،

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٩- وَخُصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠- كَذَا تَعْلَمُ.....

واعترض بأن « تعلم » قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم ، (وما عداها من أفعال) هذا (الباب متصرف إلا « وهب ») من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي ، (كما مر) في آخر النوع الثاني . (ولتصاريهين ما هن) من الإعمال والتعليق ، (تقول في الإعمال) للمضارع : (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، و) لاسم الفاعل ، (أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، و) تقول (في الإلغاء للمضارع) مع التوسط : (زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا ، و) مع التأخر له (زَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، و) مع التوسط للوصف : (زَيْدٌ أَنَا ظَنَّ قَائِمًا ، و) فـ « زيد » مبتدأ ، و « قائم » خبره ، وجملة « أَنَا ظَنَّ » متوسطة بينهما ، (و) مع المتأخر له : (زَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَنَّ) ، فالنفي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ . (و) تقول (في التعليق) بـ « ما » : (أَظُنُّ مَا زَيْدٌ [١/١٨٥] قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَنَّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، و) قس على ذلك بقية التصاريف . والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق ، قاله أبو موسى الجزولي^(١) . وذلك ملحوظ من قول الناظم :

٢١٠- وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ مِثْلِهِمَا.....

يعني « هب » و « تعلم »

٢١٠- اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكِيْنٌ

أي : علم .

(وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الإلغاء والتعليق (أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين : أحدهما : أن العامل الملغى لا عمل له البتة) ، لا في اللفظ ، ولا في المحل ، (و) أن (العامل المعلق له علم في المحل) ، لا في اللفظ ، (فيجوز) على

اعتبار المحل : (علمتُ لزيدَ قائمٌ ، وغير ذلك من أموره بالنصب) لـ « غير » (عطفًا على المحل) ، أي : محل جملة : زيد قائم ، فإنها في محل نصب على المفعولية لـ « علمت » ، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان :

إحداهما : أنه من محل الخلاف . قل أبو حيان : « في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب . أحدها لسبويه والبصريين وابن كيسان : أنها في موضع نصب . الثاني للكوفيين : لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم ، والجملة جواب له . والثالث للمغاربة : لا موضع لها أيضا ، إلا أن الأفعال أنفصها ضمنت معنى فعل القسم ، فصارت قاصرة لا تتعنى ، وصارت الجملة جوابا له ، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل » . اهـ .

الفائدة الثانية : أنه إنما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة ، فنقول : علمتُ لزيدَ قائمٌ ، وغير ذلك : من أموره ، ولا نقول : علمتُ لزيدَ قائمٌ وعمرو ، لأن المطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل [ب/١٨٥] فإن كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به ، وإلا فلا ، (قال) كثير عزة : [من الطويل]

٣٠١ - (وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ)

فعطف « موجعات » بالنصب بالكسرة على محل قوله « ما البكاء » السلي علق عن العمل فيه قوله « أدري » هذا مراده هنا ، وصرح بذلك في شرح القطر^(١) . وقد في المغني^(٢) : هكذا استدل به ابن عصفور ، ولك أن تدعي أن « البكاء » مفعول ، وأن « ما » زائدة ، وأن الأصل : ولا أدري موجعات القلب ، فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال ، و« موجعات » اسم « لا » ، أي : وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجوعة ما البكاء ، انتهى .

وعلى الأول فللعنى : وما كنت أدري أي شيء البكاء ، وصح عطف « موجعات » على محل الجملة لأنه يؤدي [٢٥٨] معنى الجملة ، لأن معنى : ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي ، هو في معنى : قلبي له موجعات .

٣٠١ - البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥ ، وخزانة الأدب ١٤٤/٩ ، وشرح سلور الذهب ص ٣٦٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٣ ، ٨٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٨ ، ومغني الليب ٤١٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٢ ، ولا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشرح الأملحوي ص ١٦٢ .

(١) شرح قطر الندى ص ١٩٧ .

(٢) مغني الليب ٤١٩/١ .

(و) الوجه (الثاني) : من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق (أن سبب التعليق موجب) للإعمال لفظاً (فلا يجوز) معه الإعمال نحو : (ظننت ما زيدا قائماً) ، بنصبهما ، (وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ) للإعمال والإعمال ، (فيجوز : زيدا ظننت قائماً) ، بنصبهما مع المتوسط ، (وزيدا قائماً ظننتُ) ، بنصبهما مع المتأخر ، (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١١- وَجَوِّزُ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

(خلافاً للكوفيين والأخفش) ، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم^(١) ، نحو : ظننت زيدا قائماً برفهما ، (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة : [من السبب]
٣٠٢- كَذَلِكَ أَذْبَتَ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي (أَنِّي وَجَدْتُ بِلَاكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ)

برفع « ملاك » على الابتداء ، و« الأدب » [١٨٦/٧] على الخبرية مع تقدم وجدت « عليهما . وفي الحماسة^(٢) بنصبهما على الإعمال . (وقوله) وهو كعب بن زهير : [من السبب]

٣٠٣- أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتُهَا (وَمَا إِخَالُ كَدَيْتَا يَنْكُ ثَنِيْلُ)

برفع « تنويل » على الابتدائية ، وخبره المجرور قبله ، مع تقدم « إخال » بكسر الهمزة ، والقياس فتحها ، كما مر عكي عن بني أسد خاصة . ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألقي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر . (وأجيب) عنهما (بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

(١) انظر الكتاب ١١٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٥/٢ ، والارتشاف ٦٤/٣ .

٣٠٢- البيت لبعض الفزاريين في خزنة الأدب ١٣٩/٩ ، ٣٣٥/١٠ ، والسرور ٣٤١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٨٩/٣ ، والمقرب ١١٧/١ ، وجمع الموامع ١٥٣/١ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦ .

٣٠٣- البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢ ، وخزانة الأدب ٣١١/١١ ، والسرور ٨٠١/١ ، ٣٤٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٦٧/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح السهيل ٥٧/١ ، وجمع الموامع ٥٣/١ ، ١٥٣ .

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل : كَيْلَاكَ وَلَدَيْتَا ، ثم حذف اللام وبقي التعليق (بحاله كما كان مع وجود المعلق ، وهذا عما نسخ لفظه ، وبقي حكمه ، قاله في المغني . وعلى هذا حل سيبويه قوله : [من الكامل]
 ٣٠٤- وَإِخْلُ إِنِّي لِأَجِنُّ مُسْتَتَبِعٌ
 بكسر « إن » على تقدير إني للاحق .

(و) الوجه (الثاني : أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً) للإلغاء ، (نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الإلغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو « وجدت » في البيت الأول ، و « إخل » في البيت الثاني (قد سبق به « إني » ، و) أما « إخل » فقد سبق (به « ما » النافية) فجاز إلغاؤه لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقة بالغير : (متى ظننت زيدا قائماً ، فيجوز فيه الإلغاء) لعدم تصدرة ، والإعمال لتقدمه على المعمولين .

(و) الوجه (الثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل :) إني (وجدت ، و) ما (إخاله) ، فحذف ضمير الشأن منهما ، (كما حذف في قولهم) ، أي العرب : (إن بك زيدا مأخوذاً) ، والأصل : إنه ، وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله : [١٨٦/ب]

٢١١- وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَأَمْ إِبْتِدَاءٌ

٢١٢- فِي مَوْجِهِمُ الْقَلَّةَ مَا تَقَلُّمًا

والوجه الأول أول ، لأن حذف اللام قد عهد في الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَا » [الشمس / ٩] ، والأصل : لقد أفلح ، والوجهان الآخران ضعيفان ، أما ضعف الإلغاء المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة ، وهو الياء من « إني » بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعمل ، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخليين على الخبر تقديراً منزلة تقديم الخبر ، أما إذا قُدرَا داخليين على العامل بطل الإلغاء ، وأما ضعف الحذف فمن وجهين ، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ، وسيأتي بيانه ، وضعف حذف ضمير الشأن لأنه لا يستعمل في مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك .

٣٠٤- صدر البيت : (فغرت بعلهم بعيش ناصب) ، والبيت لأبي ذؤيب الغزلي في غيليس الشواهد ص ٤٤٨ ، والذعر ٣٤٢/١ ، وشرح أشعار الغزاليين ٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٢/١ ، والمفاسد النحوية ٤٩٤/٣ ، والمصنف ٣٢٢/١ ، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب) ، وللهللي في مغني اللبيب ٢٣١/١ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، وجمع القوامع ١٥٣/١ .

(فصل ل)

(ويجوز بالإجماع حذف المفعولين) لأفعال القلوب ، (اختصاراً ، أي لدليل)
 يدل عليهما ، (نحو : « أَيْنَ شَرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ») [التمر / ٦٢] ، (وقوله)
 وهو الكمية يمنح أهل البيت : [من الطويل] [٢٥٩]

٣٠٥- (بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُئِلَ تَرَىٰ حَيْثُهم عَارًا عَلَيَّ وَكُحْسَبُ)
 فحذف في الآية مفعولاً « تزعمون » ، وفي البيت مفعولاً « تحسب » لدليل ما
 قبلهما عليهما ، (أي : تزعمونهم شركاء ، وتحسب) هـ ، أي : (حَيْثُهم عَارًا عَلَيَّ) ،
 وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء ، [وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء]^(١)
 لأن الكلام في حذف المفعولين معاً لا في حذف ما يسد مسددهما .

(وأما حذفهما اختصاراً ، أي لغير دليل ، فعن سيبويه^(٢) فيما نقل ابن مالك^(٣))
 (و) عن (الأخفش) والجزمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقاً) ،
 سواء في ذلك أفعال الظن والعلم ، (واختاره الناظم) وحجتهم في ذلك أن العزب تجري
 هذه الأفعال مجرى القسم ، [١٨٧/٧] فتلقاها بما يتلقى به القسم ، نحو : « وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّنْ
 مَّجِيئٍ » [فصلت / ٤٨] . [من الكامل]

٣٠٦- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَئَلَّيْنِ مَيْتَسِي

٣٠٥- البيت للكميت في عزارة الأدب ١٣٧/٩ ، والدرر ٣٣٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي ص
 ٦٩٢ ، والمختص ١٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢ ، ١١٢/٣ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٦٩/٢ ،
 وشرح الأشموني ص ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، ومع القوامع ١٥٢/١ .

(١) سقط من « أ » ، وهو ثابت في « ب » ، « ط » .

(٢) الكتاب ٤٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢ .

٣٠٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٨ .

والجواب لا يحذف، فكذلك ما هو بمنزلة. ورد بأن تضمنتها معنى القسم ليس بلازم. (وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً) نجى ذلك في أفعال العلم، (كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾) (البقرة / ٢٣٢)، ﴿أَعِنْتَهُ عِلْمَ الْغَيْبِ﴾ (فَهُوَ يَسْرَى) (النجم / ٣٥) أي يعلم، والأصل: والله أعلم^(١)؛ يعلم الأشياء كائنه ويرى ما نعتقده حقاً، أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام. وفي أفعال الظن، نحو: ﴿وَلَنْتَنظِمَنَّ ظَنُّ السُّوءِ﴾ (الفصح / ١٢) فـ «ظَنَّ السُّوءَ» مفعول مطلق مفيد للنوع، (وقومهم) في المثل: (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٢))، أي: يقع منه خيلة، قاله الموضح^(٣)، وصاحب التقریب^(٤)، والمعنى من يسمع خبراً يحدث له ظن، ومن قل معناه: يخل مسموعه صدقاً فقد جعله من الحذف الاقتصاري، [٢٦٠] وليس الكلام فيه. (وعن الأعلام) يوسف الشتمري تفصيل، فقل^(٥): (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم). وعن أبي العلاء إدریس يجوز في «ظن وخل وحسب»، لأنه سمع فيها، ويمتنع في الباقي، ونسبه لسبويه^(٦). (ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً)، أي: لغير دليل، لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر، ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً أشار بقوله: ٢١٦— وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ (وأما) حذف أحدهما (اختصاراً)، أي لدليل (فمنعه) أبو إسحاق (بمن ملكون) من المغاربة وطائفة، وحجتهم أن المفعول [١٨٧/ب] في هذا الباب مطلوب من جهتين، من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه، كذا قالوا. وما قالوه منتقض بخبر «كان»، فإنه مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل، (وأجازته الجمهور^(٧))، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ

(١) سقطت من «ب».

(٢) المثل في المستقصى ٢٦٢/٢، وفصل المقال ص ٤١٢، وجمع الأمثال ٣٠٠/٢، وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٧٩٧.

(٤) المقرب ١١٦/١.

(٥) الارتشاف ٥٦/٢.

(٦) الارتشاف ٥٦/٢.

(٧) انظر الارتشاف ٥٦/٢، والمقرب ١١٦/١.

يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ» [آل عمران/ ١٨٠] ، تقديره : ولا يحسبن
الذي يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم ، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه ، (كقولہ)
وهو عنتره العبسي : [من الكامل]

٣٠٧- (وَلَقَدْ نَزَّلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِثِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ)
تقديره : فلا تظني غيره مني واقعاً ، فحذف المفعول الثاني ، والشاء في « نزلت »
مكسورة ، والمخاء والراء من « الحب المكرم » مفتوحتان .

« فرع ^(١) » :

إذا قلت : زيداً ظننته قائماً ، فالتقدير عند الجمهور : ظننت زيداً قائماً ، وعند ابن
ملكون وموافقه : اتهمت زيداً ظننته قائماً ، أو لا يست ، قاله الموضح في الحواشي .

فائنة :

هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين ، وليس من الحذف
في شيء عند البيهاتين ، لأن [٢٦١] غرض المتكلم مختلف في إفادة المخاطب ، لأنه تارة يقصد
مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل ، فيسند الفعل إلى المصدر ، فيقول : وقع ظن أو
علم ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول ، فيقول ^(٢) : فلان يظن أو يعلم ،
فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحينئذ فلا يقل : إنه حذف منه شيء ، كما
يقل في القاصر : إنه حذف منه شيء ، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ،
لأن الغرض تعلق بإفادتهما .

٣٠٧- البيت لعنتره في ديوانه ص ١٩١ ، وأدب الكاتب ص ٦٠٣ ، والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢ ، والاشتقاق
ص ٣٨ ، والأغاني ٢١٢/٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩١ ، وعزارة الأدب ٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ ، والمختلص
٢١٦/٢ ، والذوق ٣٣٩/١ ، وشرح شواهد المفني ٤٨٠/١ ، ولسان العرب ٢٨٩/١ (حسب) ،
والمقاصد النحوية ٤١٤/٢ ، وبلا نسة في أوضح المسالك ٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح
ابن عقيل ٤٤٤/١ ، والمغرب ١١٧/١ ، وجمع الهوامع ١٥٢/١ .

(١) في « ط » : (فائدة) .

(٢) في « ب » : (فتح) .

(فصل ل)

(تحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب ، (وكلها الاسمية) عند بعضهم [١/١٨٨] فلا يعمل القول في جزأها شيئاً ، كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها ، فجزأها معه كالفعلين في باب « أعطيت » فصح أن ينصبهما ، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها ، فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب « أعطيت » ، ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً لأن الجملة لا إعراب لها ، فلم يبق إلا الحكاية ، قاله ابن الناطم^(١) .

(وسليهم) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وهو سُلَيْم بن منصور بن عكرمة ابن حفصة بن قيس بن عيلان ، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن ، يجرى الظن ، (و يعملونه فيها) ، أي في الجملة الاسمية (عمل « ظن ») ، فينصبون المبتدأ والخبر (مطلقاً) من غير شرط من الشروط الآتية ، (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرساً : [من الطويل] [٢٦٢]

٣٠٨ - إِذَا مَا جَرَى شَاوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ (نَقُولُ هَزِيْزُ الرِّيْحِ مَرَّتْ بِأَنْثَابِ)
(بالنصب) لـ « هزيز » على أنه مفعول أول لـ « نقول » ، وجملة « مرت بأنثاب » مفعول ثان ، و« شاورين » تثنية شأو ، يسكون الهمز وهو : السيق ، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر ، و« العِطْفُ » : الجانب ، و« هزيز الرياح » : دورها عند هبوبها ، و« الأنثاب » بفتح الهمزتين وسكون التاء الثلاثة وفي آخره ياء موحلة جمع أنثابة وهي نوع من الشجر ، (وقوله) وهو الخطيئة يصف جلاً : [من الطويل]

(١) شرح ابن الناطم ص ١٥٠ .

٣٠٨ - البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب ٤٢٤/٥ (هز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢ ،

وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ .

٣٠٩- (إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلٌ بِلِسَانَةٍ) وَصَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَيْبَةَ بِالْفَجْرِ
(بالفتح) لـ « أني » على أنها مع معموليها [ب/١٨٨] مسدت مسد مفعولي « قلت » ،
و « آيب » ، أي : راجع ، و « أهل بلسنة » مفعول « آيب » ، والضمير في « عنه » يعود إلى
« الجمل » ، و « الوَيْبَةُ » بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف : البرذعة التي
توضع تحت الرجل ، و « أَهْلَجَر » بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها : نصف
النهار عند اشتداد الحر ، وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله :

٢١٩- وَأَجْزِي الْقَوْلُ كَطَرْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ

(وغيرهم يشترط) في إعمال لفظ القول عمل « ظن » (شروطاً) ثلاثة ،
(وهي كونه) فعلاً (مضارعاً) ، فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر ، فلا يعمل
شيء من ذلك عمل « ظن » لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب ، (وسوى به السراي)
بكسر السين ، (قُلْتُ بِالْخَطَابِ ، و) سوى به (الكوفي قُلْ) ، فيجوز على قولهما إعمال
الماضي المسند إلى تاء المخاطب ، وفعل الأمر ، نحو : أقلت زيداً منطلقاً ، بجامع الإسناد إلى
ضمير المخاطب . (و) يشترط في المضارع (إسناده للمخاطب) لأن الإعمال إنما يكون
مع فعل المخاطب إذا استفهمته من ظن نفسه ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير
متكلم ، ولا غائب ، فلا تقل : أقول زيداً منطلقاً ، ولا : يقول زيد عمرًا منطلقاً ، لما مر ،
ولو قل : وإسناده للمخاطب ، وسوى به السراي إلخ كان أبين للتسوية ، (و)
يشترط في زمن المضارع (كونه حالاً ، قاله الناظم) في شرح التسهيل^(١) ، (ورد بقوله)
وهو عمر بن أبي ربيعة : [من الكامل]

٣١٠- أَمَا الرَّحِيلُ قَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا)

أنشله سيبويه بنصب « الدار » على أنها مفعول أول و « تَجْمَعُنَا » مفعول ثان^(٢)

٣٠٩- البيت للحطيفة في ديوانه ص ٢٢٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٩ ، وعزارة الأدب ٤٤٠/٢ ،
والمقاصد النحوية ٤٣٢/٢ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٧٢/٢ ، وشرح الأضواء ١٦٥/١ .
(١) شرح التسهيل ٩٥/٢ .

٣١٠- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ ، وعزارة الأدب ٤٣٩/٢ ، ١٨٥/٩ ، وشرح أبيات
سبويه ١٧٩/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ ، ٨٠ ، والكتاب ١٢٤/١ ، ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول) ،
والمقاصد النحوية ٤٣٤/٢ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٧٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، ورصف
الباني ص ٨٩ ، ولسان العرب ٢٧٩/١١ (رحل) ، ٢٦٦/١٢ (زعم) ، وللتقصص ٣٤٩/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٤/١ .

[١٨٩/١] قل أبو حيان^(١) : وفيه رد على من اشترط الحال ، لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعها وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه في الحال . اهـ .

وهذا مبني على أن « متى » ظرف لـ « تقول » ، (والحق أن « متى » ظرف لـ « نجمعنا » لا لتقول) ، وفيه نظر ، لأن « تقول » [٢٦٣] على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ، ويشترط كونه مضارعاً لمخاطب فقط على ما حكه ابن الجباز في شرح الجزولية ، وليس التفريع عليه . (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (كونه) واقعاً (بعد استفهام بحرف ، أو باسم ، سمع الكسائي) من العرب (أتقول للعميان عقلاً) ، فـ « عقلاً » مفعول أول ، و « للعميان » مفعول ثان على التقديم والتأخير ، (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجي : [من الطويل]

٣١١- (عَلَامٌ تَقُولُ الرُّمَحُ يَنْقُلُ عَاتِقِي) إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

فـ « علام » جار ومجرور ، والجار والمجرور « ما » الاستفهامية ، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، و « الرمح » بالنصب مفعول أول ، وجملة « ينقل عاتقي » في موضع المفعول الثاني ، و « أطعن » بضم العين ، يقل : طعن يطعن ، بالضم إذا كان بالرمح وغيره ، وطعن يطعن بالفتح إذا كان في النسب ، و « إذا » في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور ، على حد (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق ١ /] ، والتقدير : إذا لم أطعن أنا لم أطعن ، وإذا كرت الخيل كرت .

(قال سيويه^(٢) والأخفش^(٣)) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما ، (فلو قلت : أنت تقول) زيد [١٨٩/ب] منطلق ، (فالحكاية) واجبة ، (وخولفاً) ، قل أبو حيان وخالفهما

(١) الارتشاف ٧٨/٣ .

٣١١- البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ٧٢ ، وعزارة الأدب ٤٣٦/٢ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ١٥٩ ، وشرح شواهد اللحن ص ٤١٨ ، واللسان ٥٧٥/١١ (قول) ، وللنقاد النحوية ٤٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، ومغني اللب ص ١٤٣ ، ومع الفواص ١٥٧/١ .

(٢) في الكتاب ١٢٣/١ : (فإن قلت : أنت تقول زيد منطلق ، رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أنت زيد مررت به فصارت بمنزلة أفعالها ، وصارت على الأصل) .

(٣) انظر مع الفواص ١٥٧/١ .

وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين ، فأجازوا النصب ، ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً^(١) ، ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل ، و« أنت » فاعل فعل مضمر ، وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما .

ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور ، وأما المضمير فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة ، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام ، نقله الموضح في حواشي التسهيل ، ولم يتعقبه ، ومن خطه نقلت .

وعلى هذا يشكل قوله هنا (فإن قدرت الضمير) وهو « أنت » (فاعلاً محذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جاز اتفاقاً) ، فليتل ، (واعتذر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف زماني) أو مكاني (أو مجرور ، أو معمول القول) ، مفعولاً كان أو حالاً ، أو غيرهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١٧- وَكَتَنُّنُ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِوَ وَلَمْ يَنْفَصِلْ

٢١٨- بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِيَعُضٍ فِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ

فالفصل بالظرف الزماني ، (كقوله) : [من البسيط]

٣١٢- (أَبْعَدُ بَعْدُ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً) شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوًا

فالجمزة للاستفهام ، و« بعد » بفتح الباء ظرف زمان ، و« بعد » بضم الباء مضاف إليه ، وبينهما جناس محرف ، و« الدار » مفعول أول لـ « تقول » ، و« جامعة » مفعوله الثاني ، و« شملتي » مفعول « جامعة » و« البعد » مفعول أول لـ « تقول » ، و« محتوًا » مفعوله الآخر ، فأعمل « تقول » مرتين ، والأول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف ، والثاني متصل بالاستفهام بـ « أم » ، والفصل بالظرف المكاني كقولك : أعندك تقول زيدًا جالسًا والفصل بالمجرور كقولك [٧١٩٠] أي الدار تقول زيدًا مقيمًا .

(و) الفصل بالمعمول نحو (أقبله) وهو الكمية بن زيد الأصلي :

[من الوافر]

(١) انظر الارتشاف ٧٩/٣ .

٣١٢- البيت بلا نسبة في الأضواء والنظائر ٢٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٦٩/٢ ، ومعني اللبيب ٦٩٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٢ ، وجمع المواضع ١٥٧/١ .

٣١٣- (أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ) لَعَمْرُؤُا إِنَّكَ أَمُّ مُتَجَاهِلِينَ

فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني ، والأصل : أقول بني لؤي جهلاً ، و « بني لؤي » مفعوله الأول ، والمراد بهم قريش ، و « الجهل » جمع جاهل ، و « المتجاهل » هو الذي يظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل ، والمعنى ، أظن بني لؤي جهلاً ، أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقلموهم على بني مضر ، مع فضلهم عليهم .

والفصل بلحل كقولك : أفسرعاً تقول زيداً متطلقاً ، لأن المعمول المتقدم في نية التأخير .

(قال السهيلي : و) يشترط أيضاً في المضارع (أن لا يتعدى باللام ، ك : تقول لزيد عمرو متعلق) ، برفعهما قل : لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ، ولم يكن إلا قولاً مسموعاً ، لأن الظن من أفعال القلب ، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب ، نقله المراعي بتعليقه في شرح التسهيل وأقره . [٢٦٤]
(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو : (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) الآية) [البقرة / ١٤٠] بالتاء المثناة فوق ، وكسر « إن » (في قراءة الخطّاب) للأخوين وأبن عمر وحفص ، (وروي) :

٣١٤- (عَلَامٌ تَقُولُ الرُّسُحُ)
(بالرفع) ، على الحكاية .

وإذا أعمل القول عمل « ظن » فهل يجري مجراه في العمل خاصة ، أم في العمل والمعنى معاً ، مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل « ظن » حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السلمية^(١) ، وغيرها . وزعم بعضهم أنه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله : [من الرجز] [١٩٠/ب]

٣١٣- ثبت للكميت بن زيد في خزائن الأدب ١٨٣/٩ ، ١٨٤ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، ٨٧ ، والكتاب ١٢٣/١ ، والمقاصد الشجرية ٤٢٩/٢ ، وليس في ديوانه ، وهو لاين أي ربيعة في شرح ابن الناطم ص ١٥٣ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣٦٣/١ ، وأوضح المسالك ٧٨/٢ ، وغلبي الشواهد ص ٤٥٧ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢ ، وشرح الأصموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وجمع الموامع ١٥٧/١ .

٣١٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣١١ .

(١) في حاشية الصبان ٣٧/٢ : (وعن اختار هذا الملعب ابن حني) .

٣١٥- قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا هذا لعمرُ الله إسرائيلنا
فليس المعنى على « ظننت » ، لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً فقالت ،
هذا إسرائيل ، لأنها تعتقد في الضب أنها من مسخ بني إسرائيل ، وإلى هذا ذهب الأعلام
وابن خروف ، واختاره صاحب البسيط^(١) . قل ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن
يكون « هذا » مبتدأ ، و« إسرائيل » على تقدير مضاف ، أي : مسخ بني إسرائيل ، فحلف
المضاف الذي هو الخبر ، وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ،
لأنه لغة في « إسرائيل » . وإذا أجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من
الإلغاء والتعليق ، وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد ، قل في النهاية : نعم ، وبحسب
الشاطبي المنع ، ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين ، فمن قل : إنه يجري مجراه في المعنى
والعمل قل بلجواز ، ومن قل بالعمل فقط قل بالمنع قلته تفقهاً ، ولم أره نصاً .

٣١٥- الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٤٢٥/٢ ، وبلا نسبة في تحليل الشواهد ص ٤٥٦ ، والسدر
٣٥٠/١ ، ومخط الأمل ص ٦٨١ ، وشرح ابن النظم ص ١٥٢ ، وشرح الأملاني ١٥٦/١ ، وشرح ابن
عقيل ٤٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، ولسان العرب ٣٢٣/١٣ (فطن) ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ (بحسن) ،
والمعان الكبير ٦٤٦ ، وجمع القوامع ١٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، وتاج العروس (فطن) ، (بحسن)
(سرو) ، والمختص ٢٨٢/١٣ .

(١) انظر حاشية الصبان ٣٧/٢ .

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

ثلاثة ، بالنصب ، بدلاً من مفاعيل ، ولم يقل « ثلاثة مفاعيل » بالإضافة ، لأن إضافة العدد للمصفة قليلة ، أو ضرورة ، قاله أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن النحاس . ولا يجوز « ثلاثة مفعولين » ، بجمع السلامة ، لأن مفعولاً اسم للفظ ، وهو غير عاقل ، قاله الموضح في الحواشي .

(وهي : أعلم وأرى ، اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما : (علم ورأى المتعديان لاثنين) ، وإنما اقتصر عليهما وقوفاً مع السماع ، وأما بقية أخواتهما [١٩١/٧] وهي : ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين ، وقصروا ذلك على السماع ، ومنعوا أن يقل : أظننت زيداً عمراً قائماً ، لأنه لم ينتقل عن العرب ، فالزائدة عليه ابتداء لغة ، وأجزه قوم منهم طرداً للباب ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(وما ضمن معناهما من « نأ ») ، بتشديد الموحدة ، (وأنبأ ، وخبر) ، بتشديد الموحدة ، (وأخبر ، [٢٦٥] وحذث) بتشديد الدال ، (نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُرْسِلُ اللَّهُ أَغْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾) (البقرة ١٦٧] - « فَبَرَى » بضم اليماء مضارع أرى ، والهاء والميم مفعول أول ، و« الله » فاعل ، و« أعملهم » مفعول ثان ، و« حسرات » مفعول ثالث ، قاله الزخشري ^(١) . وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر . قل الموضح في حواشيه : وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة ، « فَبَرَى » على هذا بصرية ، و« حسرات » حل ، والمعتزلة يقولون علمية ، و« حسرات » مفعول ثالث ، والتي أجزأوه ممكن عندنا ، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك . والتي نقوله نحن ممتنع . انتهى .

والحق بذلك رأي الخلمية سماعاً ، (نحو : ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ) كَثِيرًا لَفَسَيْتُمْ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، فالكاف فيهما مفعول أول ، والهاء والميم مفعول ثان ، و« قليلاً » في الأول ، وكثيراً في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخباز حيث

قل: لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو ميني للمفعول، كما في قول النابغة: [من الكلل]

٣١٦- ثَبَّتْ زُرْعَةً وَالسَّقَاعَةَ كُلَّسُوهَا تُهَنِّئُ إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَلِ [١٩١/ب] فالتاء نائب الفاعل، وهو للمفعول الأول، و«زرعة» مفعول ثان، وجملة «تهنئ»

إلى «مفعول ثالث، وما بينهما اعتراض، وقول الأعشى ميمون بن قيس: [من المتقارب]

٣١٧- وَأَثْبِتْتُ قَيْسًا وَلَسَمَ أَبْلَهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ فالتاء مفعوله الأول، و«قيساً» الثاني، و«وغير» الثالث، ومعنى أبله: أجربه، وقول

العوام بن عقبة بن كعب بن زهير: [من الطويل]

٣١٨- وَخَبَّرْتُ سُدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَكَلْبْتُ مِنْ أَهْلِي بِحِصْرٍ أَعُوذَا فالتاء المفعول الأول، و«سوداء» الثاني، و«مريضة» الثالث، و«الغميم» بالغين

المعجمة موضع من بلاد غطفان، وقول رجل من بني كلاب: [من البسيط]

٣١٩- وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَيْفًا وَعَلَبَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تُعَوِّدَنِي فالتاء المكسورة مفعول أول، و«دئفا» الثاني، و«دئفا» الثالث، والدنف المريض،

وقول الحارث بن حلثة الشكري: [من الخفيف]

٣٢٠- أَوْ مُنْعَتُمْ مَا تُسَالُونَ قَمَنْ حُـ دُتُّنُوهُ لَهْ عَلَيْنَا الْقَلَاءُ

٣١٦- البيت لثنافة الذبياني في ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وخراتة الأدب ٣١٥/٦، ٣٣٣، ٣٣٤، وشرح ابن الناطم ص ١٥٥، وشرح التسهيل ١٠١/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٢، وأساس البلاغة (أبد)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢.

٣١٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والدرر ٣٥٣/١، ومجالس ثعلب ٤١٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٠/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ١٥٥، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح التسهيل ١٠٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٥١، ومع المواع ١٥٩/١.

٣١٨- البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر ٣٥٣/١، والمقاصد النحوية ٤٤٢/٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٧، وخراتة الأدب ٣٦٩/١١، وشرح ابن الناطم ص ١٥٦، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤، وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢، ومع المواع ١٥٩/١.

٣١٩- البيت لرجل من بني كلاب في الدرر ٣٥٤/١، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٨، وشرح ابن الناطم ص ١٥٦، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/١.

٣٢٠- البيت للحارث بن حلثة في ديوانه ص ٢٧، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، والدرر ٣٥٤/١، وشرح ابن الناطم ص ١٥٦، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧، وشرح المعاني ١٠١١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/١، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٤، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١، وشرح

عمدة الحفاظ ص ٢٥٣، ومع المواع ١٥٩/١.

فالضمير المرفوع مفعول أول ، والنصب مفعول ثان ، والجملة بعلة مفعول ثالث ، والفعل في الجميع مبني للمفعول ، [وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة]^(١) أشار الناظم بقوله :
 ٢٢٠- إَلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعِلْمًا عَدُوا إِذَا صَارًا أَرَى وَأَعْلَمًا
 ثم قل :

٢٢٤- وَكَأَنِّي السَّابِقُ نَبَأَ الْخَبَرِ حَدَّثْتُ أَنبَأَ كَذَلِكَ خَيْرًا
 وقل الناظم في شرح التسهيل : إن أول من ذلك ، يعني من نصب نبأ وأخواته أن يُحمل الثاني منها على نزع الخافض ، كما في آية التحريم^(٢) ، وكما في قول بعض العرب ، ثبتت زيدًا مقتصرًا عليه ، وكما قل سيبويه^(٣) في : [من الطويل]
 ٣٢١- تَبَّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ
 والثالث حل ، ويرجح ذلك كونه حلاً على [٧١٩٢] ما ثبت ، وهو التوسع ، وأن في سلامة من التضمين الذي هو خلاف الأصل^(٤) . اهـ .

(ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه ، (كأعلمتُ كبشك سمينًا) ، ولا تذكر من أعلمته ، (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدًا) ، ولا تذكر من أعلمت به ، لأن الفائلة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ، ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به ، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور ، هذا قول أبي العباس^(٥) وأبي بكر وابن كيسان وخطب وابن أبي الربيع^(٦) وابن مالك^(٧) والأكثرين .
 وذهب سيبويه^(٨) وابن البلش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور^(٩) إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ، كفاعل «عَلِمَ» ، وهو قياس الأخفش لا بد من الثلاثة^(١٠) .

(١) سقط ما بينهما من «ب» .

(٢) وهي الآية رقم ٣ من سورة التحريم : «من أنبأك هذا» .

(٣) الكتاب ٣٩/١ .

٣٢١- البيت للرزدي وقامه : (ثبت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا موالها ثمينًا صميمها) وهو في الكتاب ٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٢٢/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٦/١ ، وشرح الأسموني ١٨٦/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٠١/٢ .

(٥) المقنن ١٢٢/٣ .

(٦) البسيط ٤٥٠/١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٥٧٤/٢ .

(٨) الكتاب ٤١/١ .

(٩) المقرب ١٢٢/١ .

(١٠) الارتشاف ٨٤/٣ .

زعم الشلوين أنه يجوز الاقتصار عليهما ، [ومنع الاقتصار عليه ^(١)] ، وأما [٢٦٦] حذف الثلاثة جميعاً فقال ابن مالك ^(٢) : الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره ، وإن لم يجز في باب الظن الحذف لغير دليل ، وذلك لأن قولك : علمت وظننت لا فائدة له ، لأن الإنسان لا يخلو غالباً عن علم أو ظن ، وأما الإعلام فإنه يخلو منه . انتهى .
(وللثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصاراً) ، أي لدليل (ومنعه اقتصاراً) ، أي لغير دليل ، (ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٢٢١- وَمَا لِمَقْعُوسِي عِلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّلَاثِ أَيْضًا حَقَّقَا

(خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً ^(٣)) ، أي سواء أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول ، وهو أبو علي الشلوين [١٩٢/ب] ونسبه إلى المحققين ، (و) خلافاً (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي ^(٤) ، فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل ، فقال يجوز في المبني للمفعول مساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل ، كصورته في المتعدي لاثنتين ، ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغى في حالة واحدة ، وذلك تناقض .

وقد خطب في الترشيع : لا تلغى أعلم وأخوانها لأن منصوباتها لا يتعقد منها حيثنذ مبتدأ وخبر ، لبقاء الأول غير مرتبط فإن بَيَّنَّتْهَا للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حيثنذ إلا منصوبان يتعقد منهما مبتدأ وخبر ، ولم يؤثر فيهما شيء ، (ولنا) من الأدلة (على الإلغاء) في المبني للفاعل من النشر (قول بعضهم : الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا اللَّهُ مع الأكابر) ، « فالبركة » مبتدأ ، « ومع الأكابر » خبره ، « وأعلم » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره . (و) من النظم (قوله :) [من الطويل]

٣٢٢- (وَأَلَّتْ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ) وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

فـ « فانت » مبتدأ ، « وأمنع » خبره ، « وأرى » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره .

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) حاشية الصبان ٣٩/٢ .

(٣) في معجم المراجع ١٥٨/١ : (ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن السكيت وابن أبي الربيع لأن مبنى الكلام عليهما) .

(٤) معجم المراجع ١٥٨/١ ، والجزولية ص ٨٣ .

٣٢٢- « بيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨٠/٢ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح الأشخاص ١٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٢٩ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٢ ، ومعجم المراجع ١٥٨/١ .

(و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى : (﴿ يَتَّبِعُكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مُمْزِقٍ إِلَيْكُمْ لِقِي خَلْقِي جَدِيدٍ ﴾) [سبا / ٧] فالكاف والميم مفعول أول ، وجملة « إنكم لقي خلق جديد » في محل نصب ، سدت مسد المفعول الثاني والثالث ، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ، ولذلك كسرت « إن » و « إذا » شرطية ، وجوابها محذوف مدلول عليه بـ « جديد » ، والتقدير : إذا مرزقتم تمجدون ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين [١٩٣ / ٧] ولا يصح أن تكون جملة « إن » وما بعدها جواب الشرط ، لأن الحرف النسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفعل ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة / ٢١٥] ، (و) من النظم (قوله) : [من الطويل]

٣٢٣- (حَدَارٍ فَقَدْ لَبِثْتُ إِلَيْكَ لِلَّيْلِ سَتَجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعُدْ أَوْ تَشْقَى)
فـ « حدار » بكسر الراء اسم فعل بمعنى : احذر ، و « نيت » بالبناء للمفعول فعل ماض ، واثاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، وجملة « إنك للذي » في موضع نصب سدت مسد المفعولين ، والفعل معلق عنها باللام ، ولذلك كسرت « إن » .

(قال ابن مالك) في النظم وغيره^(١) : (وإذا كانت : أرى ، و : أعلم متقولتين من) « رأى » البصرية و « علم » العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعدياً) بلمزة (لاثنين ، نحو :) أرايتُ زيداً الهلالَ ، أي : أبصرته إياه ، وأعلمت زيداً الخيرَ ، أي : عرفته إياه ، قل تعالى : (﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا تَحْبُونُ ﴾) [الأنفال / ٤٤] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و « ما تحبون » مفعول ثان ، وأما : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً ﴾ [الأنفال / ٤٤] فـ « قليلاً » حل لا مفعول ثالث ، (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي « كسا » في الحذف) ، هما أو لاحدهما ، (لدليل وغيره) ، وفي كون الثاني منهما [٢٦٧] لا يكون جملة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٢- وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَتَيْنِ بِهِ تَوْصِلاً

٢٢٣- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَتَانِي أَتْنِي كَسَا

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ، ألا ترى أن « الحكم » غير « زيد » ، في قولك : أعلمت زيداً الحكم ، كما أن « الثوب » غير « زيد » في قولك : كسوت زيداً ثوباً ، فتقول في حذف الأول : أعلمت الخير ورأيت الهلال ، كما تقول : كسوت

٣٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨١/٢ ، والدرر ٣٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٢ ، ومع الفواعل ١٥٨/١ .

(١) شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢ .

نوبًا، وفي حذف الثاني: أعلمت زيدًا، ورأيت زيدًا، كما تقول: كسوت زيدًا، وفي حذفهما معًا [١٩٣/ب] أعلمت ورأيت كما تقول: كسوت.

(وفي منع الإلقاء والتعليق) في المفعولين معًا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل: وفيه نظر في موضعين. أحدهما أن «عَلِمَ» بمعنى: عرف، إنما حفظ نقلها) إلى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة)، نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة/٣١]. (و) الموضع (الثاني أن «أرى» البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثاني، (نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾) [البقرة/٢٦٠]، فـ «أرني» فعل دعاء، وبه المتكلم مفعوله الأول، و«كيف تُخَيِّمُ الموتى» جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ «كيف»، وهذا النظر لأبي حيان^(١).

(وقد يُجَاب) عن الأول (بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسًا) على المتعدي لاثنتين كما قيس (نحو: ألبست زيدًا جُبَّةً)، على: كسوته جبة، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في «علم» نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قل: وأما السماع في المتعدي فكثير، وذكر أمثلة منها: علم الشيء وأعلمته إليي، أي: عرفته إليه، هذا نصه، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

(و) قد يُجَاب عن النظر الثاني (بإدعاء أن الرؤية هنا)، أي في^(٢): ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة/٢٦٠] (علمية) لا بصرية، كما قل الخوفا في: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان/٤٥]، الرؤية رؤية القلب في هذا، ومخرجها مخرج رؤية العين، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية، ولا يجوز مع العلم اهـ. ذكره في سورة النساء، ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء، بل جملة «كيف تخيي» في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، [١٩٤/٧] والتقدير: أرني كيفية إحيائك الموتى، كما قل الكوفيون وابن مالك في ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم/٤٥] أن التقدير: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، على أننا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب «كسا» لجواز أن يقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل، لأنه سؤال عن مفعول به. قلته بحثًا، ولم أره مسطورًا، فإن صح سقط النظر الثاني، وصح عموم قول الناظم:

٢٢٣- وَالشَّانِ مِثْلُهُمَا كَثَانِي أَتَيْتُ كَسَا فَهُوَ بِوَ فِي كُلِّ حَكْمٍ دُو أُتَيْتَا

(١) البحر المحيط ٢/٢٩٧.

(٢) سقطت من «ط».

(هذا باب الفاعل)

(الفاعل) لغة من أوجد الفعل . واصطلاحاً (اسم) صريح ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر (أو ما في تأويله) ، [٢٦٨] أي : الاسم (أسند إليه فعل) تام متصرف أو جامد ، (أو ما في تأويله) ، أي : الفعل ، (مقدم) : أي الفعل ، وما في تأويله على المسند إليه ، (أصلي اخلل) في التقديم ، (و) أصلي (الصيغة . فالاسم) الصريح الظاهر ، (نحو : ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ ﴾) (الأعراف / ٥٤) ، والمضمّر نحو : تباركت يا الله ، والمستتر نحو : أقوم وقم ، (والمؤول به) ، أي بالاسم ما اقترن بسابك لفظاً أو تقديرًا ، والسابك هنا أنْ وأنْ ، وما دون لو وكَي ، (نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾) (العنكبوت / ٥١) ، أي إنزالنا ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد / ١٦] ، و : [من الوافر]

٣٢٤- يَسِرُ الْمَرْءَ مَا دَعَبَ اللَّيَالِي

أي : ذهابها . ولا يقدر من هذه الأحرف إلا « أنْ » خاصة ، نحو : وما راعني إلا يسير ، ولا تقدر « أنْ » المشددة ، ولا « ما » لعدم ثبوته ، ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ، ولا حجة لهم في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جِنَّةٌ ﴾ [يوسف / ٣٥] ، حيث أولوا « ليسجنته » بالسجن ، يفتح السين على أنه فاعل « بدا » لاحتمال أن يكون فاعل « بدا »

٣٢٤- عجز البيت : (وكان ذهابها له ذهاباً) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والظائر ٣٧/٣ ، والجين السدائي ص ٣٣١ ، والدرر ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٥/١ ، وشرح قطر الندى ص ٤١ ، وشرح المفصل ١٤٢/٨ ، ١٤٣ ، وجمع الفواعل ٨١/١ .

ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه ، والتقدير : ثم بدا لهم [١٩٤/ب] بداء ، كما جاء مصرحاً به في نحو قول الشاعر : [من الطويل]

..... ٣٢٥ — بَدَأَ لِي مِنْ تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ

وإليه ذهب المبرد ومن وافقه . (والفعل كما مثلنا) من نحو : ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف / ٥٤] ، ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت / ٥١] ، (ومنه) أي : من الفعل نحو : (أتى زيدٌ ونعمَ الفتى ، ولا فرق في [٢٦٩] ذلك بين المتصرف) كـ « أتى » (والجامد) كـ « نعم » ، (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل ، (نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾) [الحل / ٦٩] ، فـ « مختلف » في تأويل يختلف ، و« ألوانه » فاعل ، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثل ، (و) غير السالم ، (نحو : منيراً وجهه ، في قولك : أتى زيدٌ منيراً وجهه) ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٢٢٥ — الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفَوْعِي أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نَعَمَ الْفَتَى

فـ « أتى » فعل ماض ، و« زيد » فاعل ، و« منيراً » حلّ من « زيد » ، و« وجهه » فاعل « منيراً » ، وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو « زيد » . وأمثلة المبالغة نحو : ضُرَابٌ أو ضُرُوبٌ أو مِشْرَابٌ أو ضَرِيبٌ أو ضَرَبٌ زيدٌ . والصفة المشبهة نحو : زيدٌ حسنُ الوجه .

واسم التفضيل نحو قوله : [من الخفيف]

٣٢٦ — مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا جَلُّ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا بَنَ مِسْنِ

والمصدر نحو قوله : [من الطويل]

٣٢٧ — أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرَّةَ بَيْنَ

٣٢٥ — صدر البيت : (لعلك والوعود حق لقاءه) ، والبيت محمد بن بشر في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ٧٧/١٦ ، وخزانة الأدب ٢١٣/٩ ، ٢١٥ ، والنور ٥١٩/١ ، وشرح شواهد اللغتين ص ٨١٠ ، وللشماخ بن ضرار في ملحون ديوانه ص ٤٢٧ ، ولسان العرب ٦٦/١٤ (بسلا) ، وبسلا نسبة في الخصائص ٣٤٠/١ ، ومصحف اللآلي ص ٧٠٥ ، وشرح شعور الذهب ص ١٦٧ ، ومغني اللبيب ص ٣٨٨ ، والمواضع ٢٤٧/١ .

٣٢٦ — البيت بلا نسبة في النور ٣٣٦/٢ ، وشرح شعور الذهب ص ٤١٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٨٢ ، ومعجم المواضع ١٠٢/٢ .

٣٢٧ — عمر البيت : (إذا لم يصنعها عن هوى يغلب العقل) ، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧ .

واسم المصدر نحو: عجبتُ مِنْ عطلةِ الدنانيرِ زيدٌ. واسم الفعل نحو: [من الطويل] ٣٢٨- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ.....

والظرف وعديله المعتمدين ، نحو: ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد / ٤٣] ، و﴿ أَفَبَى اللَّهِ شَيْءٌ ﴾ [إبراهيم / ١٠] ، قاله أبو حيان . أو اسم موضوع موضع الفعل ، نحو: إليك أنت وزيدٌ أَنْ تَخْرُجَا ، ففي إليك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، ولذلك أكد بالنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع ، فـ «إليك» وضع موضع «أحضر» انتهى .

وقولنا : تام خرج للفعل الناقص ، نحو: [١/١٩٥] كان زيدٌ قائماً ، فإن «زيد» لا يسمى فاعلاً حقيقة في الاصطلاح . (وقوله : مقدم رافع لتوهم دخول «زيد» من نحو : زيدٌ قامٌ) ، في حد الفاعل ، خلافاً للكوفيين بل «زيد» مبتدأ ، و«قام» متحمل لضميره ، والجملة خبره ، وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار ، فقد حكى ابن مالك عن الأعلام وابن عصفور أنهما قالاً في : [من الطويل]

٣٢٩-..... وَقَلَّمَا وَصَلَّ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن «وصل» فاعل «يدوم» المذكور ، لا مخوف ، وإن الذي سوغ ذلك الضرورة^(١) . انتهى . (و) قوله (أصلي اغل) قيد (مخرج لنحو : قائمٌ زيدٌ ، فإن «زيد» فاعلاً ، لأن المسند و«هو» قائم) مقدم اللفظ ، و(أصله التأخير ، لأنه خسير) ، و«زيد» مبتدأ ، هذا قول جمهور البصريين . وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون «قائم» مبتدأ ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، و«زيد» فاعل سد مسد الخبر ، فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد ، ولا يحتاج إلى قوله : أصلي اغل ، (وذكر) إصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو : ضُرب زيدٌ ، بضم أول الفعل وكسر ثانيه ، فإنَّها) صيغة غير أصلية ،

٣٢٨- تقدم تحرير البيت برقم ١٣٩ .

٣٢٩- صدر البيت : (صددت وأطولت الصدود وقلما) ، والبيت للعرار القفصي في ديوانه ص ٤٨٠ ، والأزمية ص ٩١ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والسرور ٢٦٣/٢ ، ٥٧٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١ ، وشرح شواهد اللغة ٧١٧/٢ ، ومفني القليب ٣٠٧/١ ، ٥٨٢/٢ ، ٥٩٠ ، وبلا نسية في الإنصاف ١٤٤/١ ، وخزانة الأدب ١٤٥/١ ، والمختصر ١٤٣/١ ، ٢٥٧ ، وشرح لنفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص ٢٠١ ، والكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، ولسان العرب ٤١٢/١١ (طول) ، ٥٦٤ (قل) ، والمخضب ٩٦/١ ، والمقضب ٨٤/١ ، والمتع في التصريف ٤٨٢/٢ ، والنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، وجمع الموامع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ .

(١) تنظر ضرائر الشعر ص ٢٠١ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

لأنها (مفرغة عن «ضرب»، «بقتحسهما»)، على الصحيح عند جمهور البصريين، فـ «زيد» ليس فاعلاً بل نائب عن الفاعل، وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل، وخرج لنحو: مضروبٌ زيدٌ، فإنها مفرغة عن ضارب، وخرج لنحو: أعجبني قراءة في الجلمع القرآن، فللمصدر هنا بمعنى المفعول^(١)، لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول، فصيغته مفرغة عن صيغة المبني للفاعل تقديراً، والقرآن نائب الفاعل به، والتقدير: يعجبني أن يقرأ في الجلمع القرآن، وسم الحد بعد ذلك للفاعل.

(وله أحكام) سبعة: (أحدها: الرفع)، لأنه عملة إذا لا يستغني الكلام عنه، ورفاعه المستند وفقاً لسيبويه^(٢) لا الإسناد خلافاً لخلف الأحمر^(٣)، وقد ينصب شذوذاً إذا فهم [١٩٥/ب] المعنى، سُمع من كلامهم: خرق [٢٧٠] الثوبُ المسلمَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، برفع أولهما، ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة/٣٧]، ينصب «آدم»، ورفع «كلمات»^(٤)، وفيه نظر، لإمكان حمله على الأصل، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر.

وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر نحو: ﴿لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ (البقرة/٢٥١) فـ «الله» فاعل، و«الناس» مفعول، والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس. (أو) يجر بإضافة (اسمه)، أي المصدر، (نحو) قول عائشة رضي الله عنها: (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأته الوُضوءُ)^(٥) فـ «الوضوء» مبتدأ مؤخر، و«من قبلة الرجل» خبر مقدم و«قبلة» يضم القاف اسم مصدر قَبِلَ، و«الرجل» فاعله، و«امرأته» مفعول، وسياي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين واليغداديين. (أو) يجر (بـ «من» أو الباء الزائدتين). فالأول (نحو): ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [الأنعام/١٩]، أي: ما جاءنا بشير. والثاني نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء/٧٩) أي: كفى الله. والثالث نحو: ﴿هِيَ هِيَ هِيَ لِمَا تَوَعَّدُونَ﴾ [المؤمنون/٣٦]، أي: هيها ما توعدون.

(١) في «ب»: (مبني).

(٢) الكتاب ٣٣/١ - ٣٤.

(٣) الارتشاف ١٨٠/٢، والمساعد ٣٨٦/١.

(٤) وقرأوا كذلك: ابن عيسى وبه، والرسم المصحفي برفع «آدم»، ونصب «كلمات». انظر

الإتقان ص ١٣٤، والنشر ٢١١/٢.

(٥) الموطأ ص ٤٠.

الحكم (الثاني : وقوعه بعد المُسْتَد) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم ، أي على الفاعل ، ولكنه ذكره توطئة لقوله : (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في المسند ، (وكون) المسند إليه (المقدم إما مبتداً في نحو : زيد قام) ففي «قام» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على «زيد» و«زيد» مبتداً ، و«قام» وفاعله خبر «زيد» ، (وإما فاعلاً) حل كونه (محذوف الفعل في نحو : ﴿وَأَن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١/١٩٦] استجاركَ) ([النوبة / ٦] ، فـ «أحد» فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : وإن استجاركَ أحدُ استجاركَ ، وإنما «أحد» مبتداً ، و«استجاركَ» خبره من غير حذف ، (لأن أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجمل الفعلية) على الأصح عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش^(١) والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون «أحد» مبتداً ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعتة بالمرور بعده ، و«استجاركَ» خبره ، (وجاز الأمران) (الابتدائية والفاعلية) (في نحو : ﴿أَبَشِّرْ يَهُودُونَ﴾) ([العين / ٦] فـ «بشر» يجوز أن يكون مبتداً ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ، وجملة «يهودونا» خبره ، ويجوز أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره «يهودونا» ، والتقدير : أبهدنا بشر يهدوننا ، والأرجح الفاعلية ، لأن الغالب في المزمة دخولها على الأفعال ، (و) (جاز الأمران في : ﴿أَأَنتم تَخْلُقُون﴾) ([الوافة / ٥٩] ، فـ «أنتم» يجوز أن يكون مبتداً ، و«تخلقونه» خبره ، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : تخلقون تخلقونه ، فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميراً منفصلاً على ما هو القانون عند حذف العامل ، (والأرجح الفاعلية) ، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم ، وعورض بأن في الفعلية مخالفاً في عطف جملة^(٢) ﴿أَمْ تَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الوافة / ٥٩] عليه ، وفي الابتدائية تناسباً ، والتناسب أولى من التخالف ، ومن ثم قل الموضح^(٣) في المعنى^(٤) : وتقدير الاسمية في «أأنتم تخلقونه» أرجح منه في «أبشر يهدوننا» لمعادلتها الاسمية وهي «أَمْ نحنُ الْخَالِقُونَ» .

وهذه [١/١٩٦ب] الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة ، وإذا تعارض المرجحان تساقطا ، وبقي الوجهان على السواء ، وما ذكره من

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢ ، وشرح هشيل ١١٠/٢ .

(٢) سقطت من «ب» .

(٣) معني اللب ص ٤٩٥ .

وجوب تأخير [٢٧١] الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكاً بنحو قول الزباء) بفتح الزاي والياء الموحدة المشدتين والمد، ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف : [من الرجز]

٣٣٠- (مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَوَيْدًا) اجْتَدَلًا يَحْمِلُنَ أَمْ حَلِيْدًا

وجه التمسك أن « مشيها » روي مرفوعاً ، ولا جائز أن يكون مبتدأ إذا لا خبر له في اللفظ إلا « وويداً » وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بـ « وويداً » مقدماً عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ، و« وويداً » بفتح الواو وكسر الهجمة وبعدها ياء مثناة تحت فдал مهملة التثنية ، قاله الجوهري ^(١) وفي القاموس ^(٢) : الويد الرزاة والثاني . (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم ، (أو « مشيها » مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده ، (أي يظهر « وويداً » ، كقولهم : حَكَمْتُكَ مَسْمُوطًا ^(٣)) ، فـ « حكمك » مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده ، (أي حكمك لك مثبِتاً قبل أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف) المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار ، وذلك أن « ما » الاستفهامية في محل رفع على الابتداء ، و« للجمال » خبره ، وهو جار ومجرور ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على « ما » ، وهذه التخریجات ضعيفة ، أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على اليدلية من « الجمال » بدل اشتمال ، وأما الابتدائية فتخريج على شاذ ، كما مر في باب [١٩٧/٧] . وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل أو اشتمال ، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على البذل منه لفظاً أو تقديرًا ، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر ، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير « ما » الاستفهامية ، وإذا أبطل « مشيها »

٣٣٠- الرجز للزباء في لسان العرب ٤٤٣/٣ (وأد) ، ١٩٣/٩ (صرف) ، ١٤٨/١٠ (زهق) ، وأدب الكاتب ص ٢٢٢ ، والأغانى ٢٥٦/١٥ ، ولوضح المسالك ٨٦/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٧٤٢ ، ١٢٣٧ ، وحرارة الأدب ٢٩٥/٧ ، والدرر ٣٥٥/١ ، وشرح الأسموني ١٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٩١٢/٢ ، وتاج العروس ٢٤٨/٩ (وأد) ، ١٧/٢٤ (صرف) ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٧٩ ، ومعني اللبيب ٥٨١/٢ ، وللزباء أو للحنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢ ، وبلا نسبة في مجمع المرامع ١٥٩/١ ، ومقاييس اللغة ٧٨/٦ ، وكتاب العين ١١١/٧ ، وأساس البلاغة (وأد) .

(١) الصحاح (وأد) .

(٢) القاموس المحيط (وأد) .

(٣) الخلل في جمع الأمثال ٢١٢/١ - وجمهرة الأمثال ٣٤١/١ ، ٣٧٤ .

منه وجب أن يقرن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر كما صرح به في المعنى^(١).

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟ قلت : فائدته تظهر في التنبيه والجمع ، فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قلم ، والزيدون قلم ، بالافراد فيهما ، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق في « قلم »^(٢).

الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل : (أنه) عملة (لا بد منه) لأن المسند حكم ، ولا بد للحكم من محكوم عليه (فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) بأن نطق به ظاهراً كان أو مضمراً (نحو : قام زيدٌ والزيدان قاعاً ، فذاك) واضح (وإلا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور) متقدم على المسند (كزيد قام ، كما مر) في الحكم الثاني ، ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « زيد » المذكور قبله ، (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير ، (كالحديث : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)^(٣) ، ففي « يشرب » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية [٢٧٢] راجع إلى « الشارب » الدال عليه « يشرب » بالالتزام ، (أي : ولا يشرب هو ، أي : الشارب) ، لأن « يشرب » يستلزم شارباً ، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو « لا يزني [١٩٧/ب] الزاني » ، وليس براجع إلى « الزاني » لفساد المعنى ، (أو) راجع (لما دل عليه الكلام ، أو) دل عليه (الحال المشاهدة) ، فالأول (نحو : « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ») [القيامة / ٢٦] ، ففي « بلغت » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « الروح » الدال عليها سياق الكلام ، (أي : إذا بلغت) هي ، أي (الروح) ، و« التراقي » أعالي الصدر . (و) الثاني : (نحو قولهم) أي العرب (إذا كان غداً فأتني) ، بتصب « غداً » ، (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه : [من الطويل]

٣٣١- (فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرْذِنِي) إِلَى قَطْرِي لَا إِتَائِكَ رَاضِيَا

(١) معني اللب ص ٢٥٨ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٤٥٦/١ .

(٣) أخرجه البحاري في كتاب الحدود برقم ٦٤٠٠ .

٣٣١- البيت لسوار بن المضرب في المقاصد الصحية ٤٥١/٢ ، ولا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٢ ، وخزانة الأدب ٤٧٩/١٠ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وشرح الأخوين ١٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والمحجب ١٩٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٢ ، ٢٦٤/٣ .

ففي « كان » فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ « كان » مدلول عليه بالحلل المشاهدة فيهما ، (أي إذا كان هو ، أي ما نحن الآن عليه من سلامة) في غد ، هذا في المثل ، (و) في البيت ، (فإن كان هو ، أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر على الترتيب ، ويجوز في « كان » فيهما أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة كان « غداً » في المثل ، و « لا يرضيك » في البيت في موضع خبرها ، وإن جعلتها تامة كان « غداً » منصوباً على الظرفية متعلقاً بـ « كان » ، « ولا يرضيك » في موضع الحال من فاعل « كان » ، وحكى سيبويه^(١) : إذا كان غداً ، بالرفع على أنه فاعل « كان » ، وقد قيل : إن النصب لغة تميم ، والرفع لغة غيرهم ، وقطري ، بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٦ - وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ قَبْلُ ظَهَرَ فَهُوَ وَالْأَفْضَحُ اسْتَرَّ

ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل .

(وعن الكسائي إجازة حذفه^(٢)) ، وتبعه [١٩٨/٧] السهيلي (تمسكاً بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثل والبيت .

ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل ، نحو : « قُضِيَ الأمرُ » [يوسف / ٤١] ، وفي الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند ، وفي « أفعل » بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله ، نحو : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » [مريم / ٣٨] ، وفي المصدر نحو : « أو إطعم في يوم ذي مسغبة » [يتيماً] [البلد / ١٤ ، ١٥] .

الحكم (الرابع) : أنه يصح حذف [٢٧٣] فعله (جوازاً (إن أوجب به نفسي كقولك : بلى زيد) جواباً (لمن قال : ما قام أحد) ، ف « زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مندخول النفي ، والجملة فعلية ، (أي : بلى قام زيد) ليطابق الجواب مندخول النفي في الفعلية ، ولو جعل مبتداً حذف خبره لم يطابق ، (ومنه قوله :) [من الطويل]

٣٣٢ - (تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ)

ف « أعظم الوجد » فاعل فعل محذوف ، دل عليه مندخول النفي ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، و « تجللت » من التجلد ، وهو التصبر على المموم ومحوها ، و « لم يعر »

(١) الكتاب ٢٢٤/١ .

(٢) في شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢ : (أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دلَّ عليه دليل) .

٣٣٢ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وشرح الأشموني ١٧٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٢ .

بالعين والراء المهملتين ، من : عراه الأمر : إذا غشيه ، و« قلبه » مفعول « يعر » و« شيء » فاعله ، و« بل » للإضراب ، و« أعظم الوجد » شدة الشوق .

(أو) أجيب به (استفهام محقق) ، أي ملفوظ به ، (نحو : كَعَمَ زيدٌ . جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟) فـ « زيد » فاعل فعل محذوف ط عليه مدخول الاستفهام ، ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لقوات مطابقة الجواب للسؤال ، (ومنه : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ») (الزخرف / ٨٧) . فـ « الله » فاعل بفعل محذوف ط عليه مدخول الاستفهام ، والتقدير : خلقنا الله [١٩٨/ب] ، لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق ، قاله التفتازاني ^(١) . وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا علمه ، ثم قال : والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » (الزخرف / ٩) .

وهو معارض بالمثل ، فيقال : والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى ، « قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ » (الأنعام / ٦٣) ، إلى قوله : « قُلْ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا » (الأنعام / ٦٤) ، وما يقال : إنه قدم لإفالة الاختصاص بمنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح ، والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية .

(أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول ، قاله السيد عبد الله ، (كقراءة الشامي وأبي بكر ^(٢)) : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » (رجال) (النور / ٣٦-٣٧) ، فـ « يسبح » مضارع مبني للمفعول ، و« له » نائب الفاعل ، وأوجبه الخلف لحذف الإعراب ، وعدم القرينة .

وقال الموضح في الخواشي لا يجب ، بل هو أولى عما بعده ، و« الأصل » جمع أصل ، بضمتين ، و« أصل » جمع أصل ، ويجمع أصل على أصائل ، و« رجل » فاعل فعل محذوف ط عليه مدخول الاستفهام المقدر ، وكأنه لما قيل : يسبح له فيها بالغدو والأصل ، قيل : من يسبحه ، فقيل ، يسبحه رجل ، ثم حذف الفعل لإشعار « يسبح » المبني للمفعول به ، ولا يصح إسناد « رجل » إلى الفعل المذكور [١٩٩/ب] المبني للمفعول لفساد المعنى ، لأن الرجل ليسوا مسبحين ، بفتح الياء ، بل مسبحين [٢٧٤] بكسرهما ، فالوقف دونهم .

(١) انظر المطول « شرح النظم » ١٤/٢ .

(٢) انظر القراءة في الشر ٣٣٢/٢ .

(وقوله :) وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، كما قل التفنيزاني^(١) والنيلي ، وقد أبو عبيدة : هو مهلهل ، وقد العيني^(٢) : هو نهشل ، وقد بعضهم^(٣) : هو الحارث بن نهيك النهشلي : [من الطويل]
 ٣٣٣- (لَيْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصَوْفَةً) وَمَخْتَبُطٌ مِمَّا تُطْلِحُ الطَّوَانِحُ

فـ « ضارع » فاعل فعل عذوف ط عليه مدخول الاستفهام المقدر ، كأنه قيل : من ييكه ، فقليل : ضارع ، أي : ييكه ضارع ، ثم حذف الفعل ، كما قيل : إن « رجل » فاعل فعل عذوف ، (أي : يسبحه رجال ، ويكيه ضارع) ، و« يزيد » نائب فاعل « يك » المجزوم بلام الأمر . والضارع الفقير الدليل ، والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة ، وتطرح من الإطاحة ، وهي : الإذهاب والإهلاك ، والطوانح : جمع مطيحة على غير قياس ، كلواقع جمع ملقحة ، والقباس المطارح والملاح ، و« من » تعليلية متعلقة بـ « مختبط » ، و« ما » مصدرية ، والمعنى : لييك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب الدنيا بيزيد . ويروي : لييك بينه الفعل للفاعل ، و« يزيد » مفعوله ، و« ضارع » فاعله ، وفي كل من الروايتين وجه حسن . أما الأولى فمن جهة جعل « يزيد » الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العملة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف .

(وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي ، وفقاً للجرمي^(٤))
 بفتح الجيم ، نسبة إلى بني جرم [١٩٩/ب] قبيلة مشهورة ، واسمه صالح بن إسحق ، وكنيته أبو عمرو ، (وابن جني^(٥)) ، بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوباً ، وإنما هو معرب ،

(١) انظر الطول ١٤/٢ .

(٢) المقاصد التحوية ٤٥٤/٢ .

(٣) حزانة الأدب ٣٠٣/١ .

٣٣٣- البيت للحارث بن نهيك في حزانة الأدب ٣٠٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والكتاب ٢٨٨/١ ، ولليد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ونهشل بن حري في حزانة الأدب ٣٠٣/١ ، وضرار بن نهشل في الدور ٣٥٨/١ ، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ ، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١ ، ونهشل أو للحارث أو لضرار أو لمرود بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد التحوية ٤٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٣٤٥/٢ ، ٢٤/٧ ، وشرح ابن السائغ ص ١٦١ ، وأما ابن الخاحب ص ٤٤٧ ، ٧٨٩ ، وأوضح المسالك ٩٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وحزانة الأدب ١٣٩/٨ ، والمخصص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ .

(٤) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٥) الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٨١/٢ - ١٨٢ .

كني ، واسمه أبو الفتح ، وهما من البصريين أجزأ أكمل الطعام زيداً ، وشرب الماء عمرو ،
بالبناء للمفعول فيهما ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقلس^(١) ، والمرفوع في الآية والبيت خبر
مبتدأ محذوف ، والتقدير : المسبح له رجل ، والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان^(٢) ،
وبالثاني صاحب البسيط .

(و) على القياس (لا يجوز في نحو : يُوعَظ) بالبناء للمفعول (في المسجد
رَجُلٌ) أن يجعل « رجل » فاعل فعل محذوف ، (لاحتماله للمفعولية) ، والرفع بالنيابة
عن الفاعل ، فيقع اللبس ، فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، (بخلاف :
يُوعَظ في المسجد رجالٌ زيدٌ) ، فإنه يجوز أن يجعل « زيد » فاعل فعل محذوف لعدم
احتماله للمفعولية ، لأن الفعل المبني للمفعول رفع « رجال » على النيابة عن الفاعل
ونائب الفاعل لا يكون إلا واحداً ، كالفاعل ، وكأنه لما قيل : من يعظهم قيل : زيد ، أي :
يعظهم زيد ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٩- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَصْمَرَ كَوَشِلَ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

(واستلزمه) ، أي استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل

(كقوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٣٤- غَدَاةً أَحَلَّتْ لَابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنَ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَأَحْمَرَ

فـ « الحمر » مرفوع بفعل محذوف يستلزمه « أحلت » ، (أي : وحللت له
الحمر ، لأن : أحلت) المزيد (يستلزم : حَلَّت) العُجْرَد ، وحكي أن الكسائي سئل بحضرة
يونس بن حبيب [٧٢٠٠] عن توجيه رفع « الحمر » في هذا البيت فقال : بإضمار فعل ، أي :
وحلَّت الحمر ، فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشله بنصب
« طعنة » ، ورفع « عيطات » على جعل الفاعل مفعولاً ، نقله محمد بن سلام . و « غداة »
نصب على الظرفية ، و « طعنة » فاعل « أحلت » ، و « حصين » بالجر بدل من « ابن أصرم » ،
أو عطف بيان عليه ، و « عيطات » مفعول « أحلت » ، والعبيط ، بالعين المهملة : الطسري
من اللحم ، و « السدائف » بالسين المهملة والفاء آخره : سقف السنام ، وغيره بمأ غلب

(١) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٢) الارتشاف ١٨٢/٢ .

٣٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥٤/١ ، ومسط الآلي ص ٣٦٧ ، وللقاصد النحوية ٤٥٦/٢ ، وبلا نسبة
في الإرتشاف ١٨٧/١ ، وأوضح السالك ٩٦/٢ ، وشرح المقفل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، وشرح التسهيل
١١٩/٢ ، ٢٥٤/٣ .

عليه السمن ، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه ، فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري .

(أو فسر) أي فسر الفعل الراجع للفاعل (ما بعده) من فعل نحو : (**وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ**) (التوبة / ٦) فـ «أحد» فاعل فعل محذوف يفسره «استجارك» [٢٧٥] والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) ، لأن «استجارك» المذكور كالعوض من «استجارك» المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض ، وتقدم الخلاف فيهما .

والحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله) وما هو بمنزلة (يوحد مع تشيته وجمعه ، كما يوحد مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك) وأقام أخوك ، (كذلك تقول : قام أخواك) وأقام أخواك ، (وقام إخوتك) ، وأقام إخوتك ، (وقام نسوتك) وأقام نسوتك ، بتوحيد المسند في الجميع ، لأنه لو قيل : قام أخواك [٢٨٠/ب] وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك ، لثوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ، وكذا في تثنية الوصف وجمعه ، فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإيهام ، وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع ، وبين التثنية حيث ألحقوا علامة للتأنيث دون علامتي التثنية والجمع ، لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ، ولغة التوحيد هي الفصحى ، وبها جاء التنزيل ، (قال تعالى **﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾** [٢٣/١] ، **﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾** [الفرقان / ٨] ، **﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾** [يوسف / ٣٠] ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٢٧- وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لَا تَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَسَّرَ الشَّهْدَا

(وحكى البصريون عن طين ، و) حكى (بعضهم عن أزد شنوءة) ، بفتح الهمة وسكون الزاي أو السين . قل في الصحاح^(١) : أزد : أبو حي من اليمن ، وهو بالسين أفصح ، يقال : أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة . واختلف في تسميته أزدًا وأسدًا ، فقيل ، لأنه كثير العطاء ، فقيل له ذلك لكثرة من يقول : أسدي إلى كذا ، أو أزدني إلى كذا . وقيل : لأنه كان كثير النكاح ، والأزد والأسد : النكاح . وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمة ، (نحو : ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني أخواك) ، وفي

الحديث « أَوْمُخْرِجِيْ هِم »^(١) قاله ﷺ لما قل له ورقة بن نوفل : « وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ » ، والأصل : أو مُخْرِجِي هِم ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، (وقال) [٧٢٠١] عمرو بن ملقط الجاهلي : [من السريع]

٣٣٥- (أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا) أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

فـ « أَلْفَيْتَا » بالبناء للمفعول فعل ماض ، و« عينك » نائب الفاعل ، فخلق الفعل علامة التثنية مع إسنته إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل ، و« عند » ظرف بمعنى : قرب ، متعلق بـ « أَلْفَيْتَا » ، و« ذَا واقية » تحل من مضاف إليه ، وهو الكاف ، [٢٧٦٦] و« واقية » مصدر معناه الواقية كالكلزية مصدر معناه الكذب ، و« أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ » دعاء ، أي : قاربك ما يهلكك ، وهذا البيت يصف به رجلاً يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه خائفة أن يتبع فتَلَفَى عينه عند قفله من شدة الالتفات ، (وقال) أمية : [من المتقارب]

٣٣٦- (يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ التَّخْرِ — لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ)

فـ « أهلي » فاعل « يَلُومُونِي » ، فخلق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله ، وحذف فاعله . ويرى : اشتراي النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب مفعوله ، و« كلهم » مبتدأ ، و« أَلُومٌ » بفتح الواو غير مهموز خبره ، وهو اسم تفضيل من لِيَمَ ، بالبناء للمفعول ، كقيل ، أي : وكلهم أكثر ملومية ، والألوم : العذل ، ويرى : وكلهم يعذل ، ويعدده^(٢) :

وَأَهْلُ الْأَنْبِيَاءِ يَلُومُونَ كَمَا لُجِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٣ .

٣٣٥- البيت لعمرو بن ملقط في غنيلش الشواهد ص ٤٧٤ ، وحرارة الأدب ٢١/٩ ، وشرح شواهد الغنيلش ٣٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٨/٢ ، ووصف الباني ص ١٩ ، وسر صناعة الإعراب ٧١٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٣ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٧٧ ، ومعني اللبيب ٣٧١/٢ .

٣٣٦- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ٣٥٦/١ ، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٣٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢ ، وشرح الأخصوي ١٧٠/١ ، وشرح شواهد الغني ٧٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٠/١ ، وشرح للمفصل ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، ومعني اللبيب ٣٦٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، ومعجم القوامع ١٦٠/١ .

(٢) ورد هذا البيت في الدرر ٣٥٧/١ .

(وقال) آخر : [من الكامل]

٣٣٧- (لَقَّحَ الرِّبْعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحَتْهَا غُرُ السَّحَابِ)

فـ « غر » جمع غراء ، مؤنث أفر ، بمعنى أبيض ، فاعل ألحق ، وألقحه علامة جمع المؤنث وهي النون ، و« السحاب » جمع سحابة ، والفعل والفاعل نعت « محاسناً » ، و« محاسن » جمع محسن ، كـ : مساوئ جمع مسوأ على غير قياس ، والموصف في ذلك كالفعل ، إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإثنت لحقه الألف والتاء دون النون ، نحو : أقاملت المهندات . [٢٠١/ب]

(والصحيح) عند سيبويه^(١) ومتابعيه (أن الألف والواو والنون في ذلك) المسموع (أحرف) ، وأن طيناً وأزد شنومة (دلوا بها على الشية والجمع) تذكيراً وتأنيساً ، (كما دل الجميع) من العرب (بالياء في « قامت » على التأنيث) بجمع الفرعية عن الغير ، فالتثني والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر . قل سيبويه^(٢) : وأعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، فشيئوا هذا بالياء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ، ثم قل : وهي لغة قليلة . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٢٢٨- وَقَدْ يُقَالُ سَعِيدًا وَسَعِيدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

(لا ألها ضمائر للفاعلين ، وما بعدها) من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبر (على التقديم) للغير ، (والتأخير) للمبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل . (و) الصحيح [٢٧٧] أيضاً (أن هذه اللغة) وهي إلخى العلامات (لا تقتنع من المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير « أو » (خلافاً لزاعمي ذلك) ، يكسر ميم الجمع ، أي خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ، ولمن زعم أنها إبدال ، ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات ، وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخير) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير كما يقول به الثاني يميزهما جميع العرب (ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) . وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تَمْتَنِع

٣٣٧- البيت لأي فراس الحمداني في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٢/٢ ، والسرور

١٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، ومع الفواعل ١٦٠/١ .

(١) الكتاب ٣٦/٢ . (٢) الكتاب ٤٠/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ .

مع المتعاطفات (نحيه قوله) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي [٧٢٠٢] مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما: [من الطويل]

٣٣٨- تَوَلَّى قَتْلَ الْمَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ (وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدًا وَحَمِيمًا)

فلحق علامة التثنية وهي الألف في «أسلمه» مع المتعاطفين وهما «معيد وحميم» و«المارقين»، الخوارج، من: مرق السهم مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر، و«أسلمه»: خذله، يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه، و«المبعد»: اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب، و«الحميم»: القريب. (وقوله) وهو عروة ابن الورد يمدح الغنى ويلزم الفقر: [من الوافر]

٣٣٩- ذُرَيْبِي لِلْغِنَى أَسْمَى فَبِأَنِي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ

وَأَحْفَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ (وَأِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ)

فلحق علامة التثنية وهي الألف في «كانا» مع المتعاطفين وهما «نسب وخير» بكسر الخاء المعجمة أي: الكرم، والمعنى: وإن كان للفقر نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره، وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضرابي حيث قل: لا نعلم أحداً يميز: قلما زيد وعمرو، ولا قلما زيد وعمرو ويكفر. وقد الموضح في المغني^(١): وليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى.

والحكم (السادس) من أحكام الفاعل: (أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله ببناء ساكنة في آخر الماضي)، جليداً كان أو متصرفاً، ثلماً كان أو ناقصاً، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٢٣٠- وَثَاءُ ثَأْنِيَتْ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى

(وبناء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في النظم، (ويجب ذلك) التانيث (في مسألتي: أحدهما: أن يكون) الفاعل (ضميراً متصلاً) لغائية حقيقية التانيث أو مجازيته، ونعني بحقيقي التانيث [٢٠٢/ب] ما له فرج، والمجازي خلافه. فالحقيقة:

٣٣٨- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، وتخليص الشواهد ٤٧٣، والدرر ٣٥٦/١، وشرح شواهد المغني ٧٨٤/٢، ٧٩٠، والمقاصد النحوية ٤٦١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٦/٢، والجن النبان ص ١٧٥، وجواهر الأدب ص ١٠٩، وشرح ابن الناظم ص ١٥٩، وشرح الأعمش ١٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٦٩/١، ومعنى اللب ٣٦٧/٢، ٣٧١، ومع المعاني ١٦٠/١.

٣٣٩- البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٩١، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٢.

(١) معنى اللب ص ٤٨١.

(كـ : هند قامت أو تقوم ، و) الجزية نحو : (الشمسُ طلعتْ أو تطلعُ) ، وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لثلاث يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقل ، هند قام أبوها ، والشمسُ طلعتْ قرئها ، (بخلاف) الضمير [٢٧٨] (المنفصل ، نحو :) هند (ما قام) إلا هي ، (أو ما يقوم إلا هي) ، والشمس ما طلع إلا هي ، أو ما يطلع إلا هي ، فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور ، لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، وبخلاف قول المرأة الحاضرة : قمتُ أو أقومُ ، فإنه لا يمكن تأنيثه ، وإن كان ضميراً متصلاً لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (إن كان التانيث مجازياً) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٣٤..... وَمَعَ ضَمِيرٍ فِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

(كقولهُ) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضاً نافعتين^(١) :

[من المتقارب]

٣٤٠- فَلَا مَرْئَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا (وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِنْقَالِبِهَا)

وكان القياس « أبقلت » ، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حذف التاء للضرورة . وقل ابن كيسان : يجوز ترك التاء في الكلام النثر ، يقال : الشمسُ طلعتْ ، كما يقال : طلعتْ الشمسُ ، لأن التانيث مجازي ولا فرق بين المضمير والظاهر ، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : أبقلت إبقالها ، بالنقل ، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر . واجيب بأنه إنما ثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره ، فإن من العرب من لا يميز في الهمز إلا التحقيق ، وقد يعارض بالمثل ، فيقال : إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلام حكى في شرح أبيات كتب سيويه أنه روى^(٢) : أبقلت إبقالها

(١) سقطت من « ب » .

٣٤٠- البيت لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص ٤٨٣ ، وعزارة الأدب ٤٥/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، والدرر ٥٤٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد المعنى ٩٤٣/٢ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ولسان العرب ١١١/٢ (أرض) ، ٦٠/١١ (بقل) ، وللمقاصد الشحوية ٤٦٤/٢ ، وتاج العروس (ودق) (بقل) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١ ، ولوضح للمالك ١٠٨/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٦٣ ، وشرح أبيات سيويه ٥٥٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٠/١ ، ومعني اللبيب ٦٥٦/٢ ، وشرح المنفصل ٩٤/٥ ، ومعجم المراجع ١٧١/٢ .

(٢) شرح أبيات سيويه ٢٤٠/١ .

بتخفيف الهمزة ، قل : ولا ضرورة فيه على هذا ، إذ هذا دليل على أن قائله يميز النقل ، [٢٠٣/١] قل وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان ، فلا ضرورة انتهى .

وفي هذا التأويل نظر ، لأن الهمزة في « إبقلها » يأبى . (وقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهمط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي : [من المتقارب]

٣٤١- فَلَيْسَا تَرْيَيْسِي وَلَيْسِي لَيْمَةً (فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا)

وكان القياس « أودت » ، لأن الفاعل ضمير متصل ، ولكنه حذف التاء ضرورة . و« اللمة » بكسر اللام وتشديد الميم : شعر الرأس دون الجملة ، و« الحوادث » جمع حادثة ، والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي . وقيل : المراد الحدشان الليل والنهار ، « وأودى » بمعنى : هلك يتعدى بالباء .

(و) المسألة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهراً (متصلاً) بالفعل ، (حقيقي التانيث نحو : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)) [آل عمران / ٣٥] ، وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٢٣١- وَأَتَمَّا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍ

[٢٧٩] (وشذ قول بعضهم : قال فلانة) ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ^(١) ، (وهو رديء لا ينقاس) ، فيقتصر فيه على السماع ، وظاهر قول الناظم :

٢٣٤- وَالْحَلْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ
.....

أنه ينقلس على قلة ، (وإنما جاز في) الكلام (الفصيح ، نحو : نَعَمْ الْمَرْأَةُ) في المدح ، (وَبُئْسَ الْمَرْأَةُ) في الذم بترك التاء فيهما ، (لأن المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي ، (وسأيت أن الجنس) فيه معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فذلك (يجوز فيه ذلك) الترك ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٣٦- وَالْحَلْفُ فِي نَعَمْ الْفَتْةُ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ فَصْلَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

٣٤١- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٧/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، ٤١/٩ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ولسان العرب ١٣٢/٢ (حدث) ، ٣٨٥/١٥ (ودي) ، وللتأصيل النحوية ٤٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الإتيان ٧٦٤/٢ ، ولوضع المسالك ١١٠/٢ ، ووصف الياني ١٠٣ ، ٣١٦ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٤٠ ، وشرح الأخفوي ١٧٥/١ ، وشرح المفصل ٦/٩ ، وأمثالي ابن الشعرى ٣٤٥/٢ .

(ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (في مسألتين :

إحداهما :) المؤنث الحقيقي الظاهر (المتفصل) من الفعل بفاصل ، (كقوله)

وهو جرير [٢٠٣/ب] بن الخطفي يهجو الأخطل : [من الوافر]

٣٤٢- (لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّ سَوْءٍ) عَلَى بَلْبِ اسْتِيهَا صُلْبٌ وَثَلُمٌ

فترك التاء من « ولدت » جائز لوجود الفصل بالفعل وهو الأخيطل بالتصغير ، والصلب :

بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى ، والشام جمع شامة ، (وقولهم) أي العرب :

(حضر القاضي اليوم امرأة) ، فمرأة فاعل « حضر » وترك التاء للفصل بالفعل وذكر

الظرف قصداً لحكاية الشاهد بتمامه ، وإنما لم يجب التانيث مع الفصل ، لأن الفعل بعد عن

الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، وصار الفصل كالمعوض من تاء التانيث ، وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله :

٢٣٢- وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أُنْثَى الْقَاضِي بَنَتْ الْوَاقِفِ

(والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه ، (إلا إن كان الفاصل) بين الفعل

وفاعله المؤنث (إلا) الاستثنائية الإيجابية ، (فالتانيث خاص بالشعر ، نص عليه

الأخفش) وأوجب التذكير في الكلام ، نحو : ما قام إلا هند ، لأن ما بعد « إلا » ليس هو

الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل « إلا » ، وذلك المقدر هو المستثنى

منه وهو مذكر ، ولذلك ذكر الفعل ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند ، (وأنشد) الأخفش

(على التانيث) في الشعر : [من الرجز]

٣٤٣- (مَا بَرَأْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ)

فـ « بنات العم » فاعل « برئت » ، وأنه مع وجود الفصل بـ « إلا » ،

(وجوزه ابن مالك في النثر) على قلة فقل^(١) :

٢٣٣- وَالْخِلْفُ مَعَ فَصْلٍ يَسِيلاً فَضْلاً كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَةً ابْنُ الْعَلَا

٣٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣ ، وشرح شواهد الإنصاح ص ٣٣٨ ، ٤٠٥ ، وشرح المتفصل ٩٢/٥

ولسان العرب ٥٢٩/١ (صلب) ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٧٥/١ ،

وأوضح للمالك ١١٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ١١٣ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٣/١ ،

والمقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والمتع في التصريف ٢١٨/١ .

٣٤٣- الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٦ ،

والمقاصد النحوية ٤٧١/٢ ، ومع الفواعل ١٧١/٢ .

(١) شرح التسهيل ١١٤/٢ .

[٢٨٠] (وقرى : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾) (س/٢٩) بالرفع^(١)، وقرا مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه، وجماعة من التابعين : (﴿ فَاصْبَحُوا لَا تَوْنَى إِلَّا مَنَاجِيَهُمْ ﴾) (الأحقاف/٢٥) بضم التاء من « تروى » [٢٠٤/١] ورفع « مسألتهم » على النيابة عن الفاعل . وقل ابن جني^(٢) : إنها ضعيفة في العربية .

المسألة (الثانية) من جواز الوجهين : (المجازي التانيث ، نحو : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾) (القيامة / ٩) ، ولو ورد : « وَجُمِعَتْ » ، بالتاء ، لم يمتنع ، (ومنه) ، أي من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر ، (واسم الجمع) العرب : كفوم ونسوة ، (والجمع) المكسر « كإعراب ، وهنود » ، (لأن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع ، (نحو : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾) (ق/ ١٢) ، (و) مع الجمع للمكسر نحو : (﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾) (الحجرات / ١٤) (و) مع اسم الجنس نحو : (أوردت الشجر ، و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو : أورد الشجر ، و) مع اسم الجمع المذكر نحو (﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾) (الأنعام / ٦٦) (و) مع اسم جمع المؤنث نحو : (﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) (يوسف / ٣٠) ، (و) مع الجمع المكسر المذكر نحو : (قال الرجال ، و) مع جمع التفسير المؤنث نحو : (جاءهنود) ، فأتى في جانب التذكير بالنشر مرتباً على ترتيب اللّف ، وفي جانب التانيث غنطاً ، كقوله : هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة ، وقيدنا اسم الجمع بالعرب احترازاً من اسم الجمع المبيي نحو : الذين ، فإنه لا يقل فيه قالت الذين آمنوا ، بالتانيث ، وإن قيل إنه جمع « الذي » ، وإنما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لأمرين : أحدهما : أن التانيث غير حقيقي ، فتضعف العناية به . والثاني : أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في : جاءني كتابٌ زيدٌ ، أي صحيفته ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٣٥- وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ مَبْنُوعِ السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيِّنِ

(إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت [٢٠٤/ب] التذكير) في الفعل (في نحو : قام الزيدون) ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون / ١] ، (و) أوجبت (التانيث) في الفعل ، (نحو : قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه^(٣) وجمهور البصريين ، (خلافاً للكوفيين فيهما) ، فإنهم أجازوا في

(١) قرأها بالرفع : أبو جعفر وشيبة ومعاذ والحارث . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٢/٣٥٣ .

(٢) المحصب ٢/٢٦٦ . (٣) الكتاب ٢/٣٨ .

الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، (و) خلافاً (للفارسي) من البصريين (في) جمع تصحيح (المؤنث) فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ، وتبعه الناطم فلم يستثنه ، (واحتجوا بنحو : « **إِلَّا أَلَيْهِ أَقْنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ** ») [يونس / ٩٠] ، فأنت الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، (و) بنحو : « **(إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)** » [المسحة / ١٢] ، فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ، (و) بنحو (قوله) : « [من الكلل]

٣٤٤- **فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْنَهُنَّ وَزَوَّجَنِي وَالْعَلِيمُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا**

فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث ، و« شجوهن » بمعنى : حزنهن مفعول لأجله ، و« تصدعوا » : انصرفوا . (وأجيب بأن « البنين ») في قوله : « **بنو إسرائيل** » (و« البنات ») في قوله : « **بناتي** » (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) ، إذ الأصل ، بنو ، فحلفت لأمه ، وزيد عليه أو ونون في التذكير واللف وتاء في التأنيث ، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التذكير ، وليس الكلام فيه . قل الشاطبي^(١) : وعمل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل [٢٨١] تغير فيهما ، أما ما تغير منهما : كبنتين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً اهـ . (وبأن التذكير في « **جَاءَكَ** » الْمُؤْمِنَاتُ » (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم : حضر القاضي امرأة ، (أو لأن الأصل النساء المؤمنات) ، والنساء : اسم جمع ، فحلف الموصوف وخلفته صفته ، فعوملت معاملة [١/٢٠٥] (أو لأن : أل) في « المؤمنات » اسم موصول (مقدرة باللاتي ، وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث . قيل : وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر . أما الأول فلأن الفصل بغير « **إلا** » الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح ، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه ، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح . وأما الثاني فلأنه يلزم منه حلف الفاعل ، والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه ، وفيه نظر ، لأن الصفة قلت مقام الموصوف . وأما الثالث فلأن « **أل** » في نحو : المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام ، لا للحدوث والتجدد ، وسكت الموضح تبعاً للناطق عن إسناده الفعل إلى المثني ، وحكمه حكم مفرد ، فإن كان لمذكر وجب

٣٤٤- البيت لعبد بن العلي في ديوانه ص ٥٠ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٠١ ، ونوادير أبي زيد ص ٢٣ ، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٦/٢ ، والمحيطات

٢٩٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٧٥/١ .

(١) حاشية الصبان ٥٤/٢ .

تذكير الفعل نحو: «قَالَ رَجُلَانِ» [الثانية / ٢٣] ، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله ، نحو قالت الهندات .

والحكم (السابع) من أحكام الفاعل : (أن الأصل فيه أن يتصل بفعله) ، لأنه منزل منه منزلة جزئه ، (ثم يجيء المفعول) بعدهما ، (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ، ثم يجيء الفاعل بعدهما ، (وقد) يتأخر الفعل والفاعل و (يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه ، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم :

٢٣٧- وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

٢٣٨- وَقَدْ يَجْزِيهِ بَخْلَافُ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجْزِيهِ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

(فأما جواز الأصل) [٢٠٥/ب] وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو : «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ») [السل / ١٦] ، فـ «سليمان» فاعل و«داود» مفعول . وأما وجوبه ، أي الأصل (ففي مسألتين :

إحداهما أن يُخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تُمَيِّزُ الفاعل من المفعول (كـ : ضرب موسى عيسى) فـ «موسى» فاعل ، و«عيسى» مفعول ، ويُمْتَنَعُ هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر ، وصور ذلك ست عشرة صورة ، قامت من ضرب أربع في مثلها ، وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضامين ليهما المتكلم ، وكلها داخلة تحت قول الناظم :

٢٣٩- وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُلِيْزٌ

فيتعين في هذه الصورة أن يكون الأول منهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، (قاله أبو بكر) بن السراج ^(١) (والمتأخرون كالجزولي ^(٢) وابن عصفور ^(٣) وابن مالك) في النظم وغيره ^(٤) ، (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقده على المقرب لابن عصفور ، فقل ^(٥) : لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه [٢٨٢] الأغراض الواهية ، (محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير ، مع وجود اللبس ، (وبأن الإجمال من مقاصد

(١) انظر الأصول ٢٤٥/٢ .

(٢) الجزولية ٥٠ - ٥١ .

(٣) المقرب ٥٣/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢ .

(٥) انظر الارتشاف ١٩٩/٢ .

العقلاء) فإن لهم غرضاً في الإجماع، كما أن لهم غرضاً في البيان، (وبأنه يجوز) أن يقلد: زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر)، إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، (وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق) عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالجمل [٢٠٦/١]، ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة، كـ مختار ومتفاد، فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفاً، (و) جائز (شرعاً على الأصح) خلافاً للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر، وأبي اسحق المروزي وأبي بكر الصيرفي، لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر، ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال، فلما قبل ذلك فلا، (وبأن الزجاج نقل) في معانيه (أنه لا خلاف) بين النحويين (في أنه يجوز في نحو ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء/ ١٥] كون «تلك» اسمها)، أي اسم «زال»، (و) «دعواهم» الخبر، وبالعكس)، أحد كلام ابن الحاج.

قال المراغي^(١): ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى، لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح، أحد. وكذا يقل في الباقي، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو: ضربت موسى سعدي، أو معنوية كأكملت الكمثرى الحبلى جزأ التقديم بلا خلاف.

المسألة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بـ «إنما»، نحو: إنما ضرب زيد عمراً)، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً، لأنه لو أخر انقلب المعنى، وذلك لأن معنى قولنا: إنما ضرب زيد عمراً المحصر ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضرورياً لشخص آخر، فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمراً زيد جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، ولم يجوز أن يكون عمرو مضرورياً لشخص آخر، (وكذا الحصر بـ «إلا» عند) أبي موسى (الجزولي^(٢) وجماعة) من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ «إلا»، نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً، (وأجاز البصريون والكسائي والقراء وابن الأنباري) من الكوفيين (تقديمه)، أي المفعول مع «إلا» (على الفاعل^(٣))، كقوله (وهو دعبيل بن علي الخزاعي: [من الطويل] [٢٠٦/ب]).

(١) شرح الرازي ١٧/٢.

(٢) الجزولية ص ٥١.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٣٤/٢.

٣٤٥- (وَلَمَّا أَتَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادَهُ) وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بَعْدَ وَلَا أَهْلٍ

فقدّم المفعول المحصور بـ «إلا» وهو «جماحاً» على الفاعل وهو «فواده»، والجماع هنا الإسراع، والجموع من الرجل الذي يركب هواه فلا يبرئه شيء، وقوله وهو مجنون بني عامر: [من الطويل]

٣٤٦- تَزَوَّجْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ مَسَاعِدٍ (فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا)

فقدّم المفعول المحصور بـ «إلا» وهو «ضعف» على الفاعل وهو كلامها، (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين: [من الطويل]

٣٤٧- وَمَلَّ يَنْتِ الْخَطْبِيُّ إِلَّا وَشِيجَةً (وَيُغْرَسُ إِلَّا فِي مَتَابِئِهَا التَّنْخُلُ)

فقدّم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ «إلا» على نائب الفاعل، وهو «التنخل» لأنه بمثابة الفاعل، و«ينت» بضم الياء مضارع أنبت، و«الخطبي» بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الريح المنسوب إلى الخط، [٢٨٣] وهو سيف البحر عند عمان، بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم، و«وشيجة»، بالثين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر، و«يغرس» بالياء للمفعول و«التنخل» نائب الفاعل، والمانع لتقديم المفعول المحصور مع «إلا» على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع. قل في التسهيل^(١) وتبعه في المغني^(٢): ولا يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها إلا

٣٤٥- البيت لدعلج بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه ص ٣٤٩، والدرر ٣٦٠/١، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٢، وللحسن بن مطير في ديوانه ص ١٨٢، وسمط اللآلي ص ٥٠٢، ولابن الدميّة في ديوانه ص ٩٤، وللمجنون في ديوانه ص ١٨١، وبلا نسبة في أمالي القاضي ٢٢٣/١، وأوضح المسالك ١٢١/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤، والعمامة البصرية ١٧٣/٢، والزهرة ص ٨٧، وشرح الأئمة ص ١٧٧/١، وشرح ديوان العمامة للمروزي ص ١٢٩٢، وجمع الموامع ١٦١/١.

٣٤٦- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٢٥٩/١، وشرح ابن الناطم ص ١٦٥، والمقاصد النحوية ٤٨١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٢/٢، وتلخيص الشواهد ص ٤٨٦، والدرر ٤٩٦/١، وشرح الأئمة ص ١٧٧/١، وشرح ابن عقيل ٤٩١/١، وشرح التسهيل ١٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩١/٢، وجمع الموامع ١٦١/١، ٢٣٠.

٣٤٧- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٥، وللمقاصد النحوية ٤٨٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٣/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤، ولسان العرب ٢٩٠/٧ (حطط)، وشرح التسهيل ١٣٤/٢، ٣٠٥.

(١) التسهيل ص ٧٥.

(٢) مغني اللبيب ص ٩٨.

أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيداً أحد ، أو تابعاً له نحو : ما قام أحد إلا زيداً فاضل ، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل ، انتهى .

ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعاً في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل « إلا » تقديرًا لا بعدلًا لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه لا يتوى بع غيره ؛ وإلا لجاز ضرب غلامه [٧/٢٠٧] زيداً وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٤٠- وَمَا بِإِلَّا أَوْ يَأْتِمَا انْخَصَرَ أَخَرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدُ ظَهَرَ

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جوازا ، فنحو : « ولقد جاء آل فرعون الثَّدرُ ») [المر ٤١] ، فـ « الثدر » فاعل « جاء » و « آل فرعون » مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ، (و) نحو (قولك : خاف ربه عمر) ، فـ « عمر » فاعل و « ربه » مفعول . (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٣٤٨- جَاءَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ (

فـ « موسى » فاعل و « ربه » مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤١- وَشَاغَ نَحْوُ خَافَ رَبُّهُ عُمَرُ

والمراد عمر بن الخطاب ؓ .

(وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففي مسألتين : أحدهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو : « وَإِذْ أَتَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ») [البقرة / ١٢٤] ، فـ « إبراهيم » مفعول مقدم ، و « ربه » فاعل مؤخر وجوبًا ، (و) نحو : « يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ ») [غافر / ٥٢] ، فـ « معذرتهم » فاعل مؤخر ، و « الظالمين » مفعول مقدم وجوبًا ، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لثلاث يعود ضمير علي المفعول ، وهو متأخر لفظًا ورتبة ، (و) لأجل ذلك (لا يجوز أكثر التحويين نحو : زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول ، (لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما

٣٤٨- البيت لجرير في ديوانه ٤١٦ ، والأزهية ١١٤ ، وعرانة الأدب ٦٩/١١ ، والدرر ٤٣٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٩٦/١ ، ومعني الغيب ٦٢/١ ، ٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/٢ ، والمجني الثاني ٢٣٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، وشرح قطر الندى ١٨٤ ، وجمع المواضع ١٣٤/٢ .

الأخفش وابن جني^(١) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطَّوَال) ، يضم الطاء ،
وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل^(٢) في باب الضمير (احتجاجاً)
في الشر بقولهم : ضربوني وضربت قومك ، بإعمال الثاني ، حكاه سيبويه^(٣) ، وأجازوه
البصريون ، وضربته زيداً [٢٠٧/ب] ، بإبدال « زيد » من الهاء ، بإجماع ، حكاه ابن كيسان ،
وكلاهما فيه ما في : ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي
الشعر ، (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه :
[من الطويل]

٣٤٩- (جَزَى رَبَّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ) جَزَاءُ الْكَلَابِ الْعَاوِلَتِ وَقَدْ فَعَلَ

فـ « ربه » فاعل ، وهو متصل بضمير عائد إلى « عني » ، وهو مفعول ، ورتبته
التأخير ، و« جزاء الكلاب » مفعول مطلق . واختلف في معنى « جزاء الكلاب » فقيل
هو الضرب والرمي بالحجارة . وقال الأعلام ليس بشيء ، وإنما هو دعاء عليه بالابنة إذ
الكلاب تتعاري عند طلب السفاد ، قل : وهذا من اللفظ المجوز^(٤) . (والصحيح جوازوه
في الشعر فقط) للضرورة ، وهو الإنصاف ، لأن ذلك إنما ورد في الشعر ، فلا يقلس عليه ،
وأما الإعمال والبدل فمستثان [٢٨٤] فبينهما على خلاف الأصل ، إذ الأصل والكثير
الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره ، فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول
عليه في قياس ما ليس من بابيه عليه ، كما استثنى بيع العرايا بخرصها عمراً إلى الجذاذ مما
خارج عن القواعد ، وإلى ذلك أشار الناظم فقال :

٢٤١- وَشَدُّ نَحْوَرَانِ نَوْرَةِ الشَّجَرِ

(و) المسألة (الثانية) من مسألتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله

(١) الخصائص ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .

(٢) التسهيل ص ٢٨ .

(٣) الكتاب ٤٠/٢ .

٣٤٩- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وله أو لأي الأسود الدؤلي في مرآة
الأدب ٣٧٧/١ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، والذوق ١١٤/١ ، وللنابغة أو لأي الأسود أو لعبد الله بن
همارق في المقاصد النحوية ٤٨٧/٢ ، ولأي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١ ، وتحليص الشواهد
ص ٤٩٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٢ ، وشرح الإيضاح ٥٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص
١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٦/١ ، ولسان العرب ١٠٨/١٥ (عوي) ، ومع الهوامع ٦٦/١ .

(٤) ورد قول الأعلام في شرح الشواهد للعيني ٥٩/٢ .

(أن يحصر الفاعل بـ «إنما») باتفاق ، (نحو «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ») [فاطر / ٢٨] ، فـ «العلماء» فاعل محصور فيه إخشية ، فوجب تأخيرها فلزم توسط المفعول ، والمعنى ، ما يخشى الله من عباده إلا العلماء ، (وكذا المحصور بـ «إلا» عند غير الكسائي) فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بـ «إلا» نحو : ما ضرب عمرًا إلا زيد ، (واحتج) الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ «إلا» (بقوله) : [من البسيط]
 ٣٥٠ - (مَا غَابَ إِلَّا لَيْتَمٌ فِعْلٌ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطْلًا)

[٧٢٠٨] فقدّم الفاعل المحصور بـ «إلا» في الموضعين ، والأصل : ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ، ولا جفا بطلاً إلا جباً ، وعاب بالعين الممثلة من العيب ، واللئيم هنا البخيل ، مقابل الكريم ، والجباً بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير محذورة : الجبان ، ومقابله البطل وهو الشجاع ، (وقوله) : [من البسيط]
 ٣٥١ - نَبْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ (وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ)

فقدّم الفاعل المحصور بـ «إلا» على المجرور بالياء ، وطوى ذكر المفعول ، و«هل» بمعنى «ما» ، والأصل ما يعذب أحد أحدًا بالنار إلا الله ، و«نبتهم» مبني للمفعول ، وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل ، وضمير الغائبين مفعوله الثاني ، وجملة «عذبوا» في موضع المفعول الثالث ، و«جارهم» مفعول «عذبوا» لا المفعول الثالث خلافاً للعيني . (وقوله) : [من الطويل]
 ٣٥٢ - (فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةٌ إِنَاءَ اللَّيْلِ وَشَامَهَا)

فقدّم الفاعل المحصور بـ «إلا» على المفعول وهو «ما هيجت» ، والأصل : فلم يدرك ما هيجت لنا إلا الله و«عشية» منصوب على الظرفية ، والإناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزناً ومعنى ، والوشام ، بكسر الواو جمع وشيمة : الكلام الشر والعداوة ، والوشام أيضاً من الوشم ، يقلق وشم يده وشماً إذا غرّزها بالإبرة ثم ذر عليها الثبلة ، مرفوع على الفاعلية بـ «هيجت» ، وغير الكسائي قدر

٣٥٠ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والدرر ٣٦١/١ ، وشرح الأخفوي ١٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٦١/١ .

٣٥١ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢ .

٣٥٢ - البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٩ ، والدرر ٣٦٠/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وشرح الأخفوي ١٧٧/١ ، وشرح ابن عتيل ٤٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٢ ، والمقرب ٥٥/١ ، وجمع الهوامع ١٦١/١ .

للمنصوب والجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ومحوها عاملاً، فقدر قبل : « فَعَلَ » ذي كرم عاب، وقيل : « بطلاً » جفاً، وقيل « بالنثر » يعذب، وقبل « ما هيبت » درى، بناء على أن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه، أو تابع له، كما تقدم قمتيله وتقريره عليه جرى في التسهيل^(١)، وخالف [٢٠٨/ب] هنا فقال :

٢٤٠- وَمَا بِلَا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ انْخَرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

(وأما تقديم المفعول على الفعل والفاعل (جوازاً فنحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾) [البقرة / ٨٧]، فـ « فريقاً » فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده، ويجوز في غير القرآن تأخيرهُ .

(وأما وجوباً) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً (فسي

مسألتين :

إحدهما أن يكون (المفعول) مما له الصدر (كأن يكون اسم استفهام، (نحو : ﴿ فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾) [طه / ٨١]، « فأي » مفعول مقدم لـ « تنكرون »، أو اسم شرط، نحو : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿ [الإسراء / ١١٠]، فـ « أيها » اسم شرط مفعول مقدم لـ « تدعوا »، و« ما » صلة، و« تدعوا » مجزوم بـ « أيها »، فكل منهما عامل في [٢٨٥] عامله من جهتين مختلفتين .

المسألة (الثانية) : من [مسألتي]^(٢) وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء) الجزائية في جواب « أما » ظاهرة أو مقدرة، (وليس له)، أي العامل المفعول (منصوب غيره) أي غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاء، مثل « أما » المقدرة (نحو : ﴿ وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ ﴾) [الأنشراح / ٣]، فتقديره : وأما ربك فكبر، (و) مثل « أما » الظاهرة (نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾) [الضحى / ٩] وإثما وجب تقديم المفعول فيهما حذراً من أن تلي الفاء « أما » الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول . فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف عمل ههنا في المفعول ؟ فالجواب أنها إذا تمتع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي، وهي ههنا ليست فيه، لأنها مؤخره من تقديم، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن، ولكنها زحلت إلى الفعل حذراً من إيلائها (أما (بمخلاف) ما إذا كان للفعل منصوب [٢٠٩/ب] غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكفي بالفصل بذلك

(١) التسهيل ص ٧٥ .

(٢) إضافة من « ب » .

المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو : (أما اليوم فاضرب زيداً) ، فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به ، وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول .
(تنبيه :)

بدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الأصل فيهما ، (كضربته) ، فالتاء فاعل ، والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل .

(وإذا كان المضمرة المتصلة (أحدهما فإن كان) المضمرة (مفعولاً) والظاهر فاعلاً (وجب) في المضمرة (وصله) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (ك : ضربني زيداً) ، لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصلاً مع إمكان اتصاله .

(وإن كان) المضمرة (فاعلاً) والظاهر مفعولاً (وجب) في المضمرة (وصله) بالفعل (و) وجب إما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه (وعلى الفعل) معاً ، (ك : ضربتُ زيداً وزيداً ضربتُ) ، حذراً من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال .

(وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل ك زيداً ضربتُ ، (لأنه سوى) في النظم (بين هذه المسألة) وهي مسألة : ضربتُ زيداً ، (ومسألة : ضرب موسى عيسى) ، في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال :
٢٣٩ - وَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ إِنْ لَبَسَ حُلِيْرٌ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُتَّحَصِرٍ

فلتقتضى أنه لا يجوز : زيداً ضربت ، كما لا يجوز : عيسى ضرب موسى بتقديم [٢٠٩/ب] المفعول على الفعل ، (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو : زيداً ضربت ، إذ لا لبس ، وامتناع نحو : عيسى ضرب موسى ، لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ ، وأن الفعل متحمل لضميره ، وأن موسى مفعول .

وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاثة مسائل . أن يخشى اللبس ، وأن يكون المفعول محصوراً فيه ، وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ، وأنه يجب توسط [٢٨٦]

المفعول في مسألتين : أن يكون الفاعل ملتبساً بضمير المفعول ، وأن يكون الفاعل محصوراً فيه ، وأنه يجب تقديم المفعول على عمله في مسألتين : أن يكون له صدر الكلام ، وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه ، وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً ، وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ، ويغير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً ، والجواز فيما عدا ذلك .

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان^(١) : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك^(٢) ، والمعروف باب المفعول
الذي لم يسم فاعله .

(قد يحذف الفاعل للجهل به ك : سُرِقَ المتاعُ) ، إذا لم يعلم السارق من هو ،
(أو لغرض لفظي) كالإيجاز ، نحو : قوله تعالى ﴿ بِمِثْلِ مَا عُوتِقْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل / ١٢٦] ،
وكإصلاح السجع ، كقولهم ، من طابَتْ سريرته حُمِدَتْ سِيرَتُهُ ، فإنه لو قل : حَمَدَ النَّاسُ
سِيرَتَهُ لاختللت السجعة ، قاله الموضح في شرح القطر^(٣) وغيره ، (وكتصحيح النظم)
كما وقع للأعشى ميمون بن قيس في قوله في قِنْدٍ كانت لرجل من آل عمرو بن مرشد :
[من البسيط] [٢١٠/٤] .

٣٥٣- (عُلِقَتْهَا عَرْضًا وَعُلِقَتْ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ)

فبنى « علق » في المواطن الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله
تعالى لتصحيح النظم إذ لو قل : علقني الله إيلها ، وعلقها الله رجلاً غيري ، وعلق الله
أخرى ذلك الرجل لاختل النظم ، والتعليق هنا الصَّحبة ، و« عَرْضًا » بالعين المهملة وفتح

(١) الارتشاف ١٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٤/٢ ، والتسهيل ص ٧٧ .

(٣) شرح قطر الندى ص ١٨٧ .

٣٥٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ١٥٢/٥ ، ولسان العرب ١٨٥/٧ (عرض) ،
٢٦٢/١٠ (علق) ، وتاج العروس (علق) ، والمقاصد الحويصة ٥٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ١٣٦/٢ .

الراء مفعول مطلق، أي تعليقاً عرضاً من غير قصد. قل في الصحاح^(١): وقولهم علقها عرضاً إذا هوى امرأة، أي اعترضت لي فعلقته من غير قصد انتهى. واسم هذه القينة هريرة، كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله^(٢): [من البسيط]
وَدَعُ هَرِيرَةً إِنْ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرُّجُلُ
وهريرة هه عشقت رجلاً غيره، وذلك الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها.

(أو) لغرض (معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض) أي قصد (نحو: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ﴾) (الغرفة/١٩٦) (﴿وَإِذَا حُيْتُمْ﴾) (النساء/٨٦) (﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾) (المجادلة/١٩)، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان. وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه [٢٨٧] (وتأنيث الفعل لتأنيثه) إن كان مؤنثاً غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد.

(الأول) منها: (المفعول به) لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثاً عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه، ولا فرق في الفعل بين الصحيح ك: ضرب زيد، والمعتل العين أو اللام (نحو: [٢٠١/ب] ﴿وَبَيْضُ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾) (هود/٤٤)، والأصل: غاض الله الماء وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به، وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعملة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير [عن الفعل]^(٣) بعد أن كان جائز التقديم عليه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٤٢- يَتَوَبُّ مَفْعُولٌ بِـ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا آءُ.....

(الثاني: المجرور) كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازماً للبناء للمفعول أم لا. فالأول (نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾) (الأعراف/١٤٩)، (و) الثاني نحو: (قولك: سيئز بزيلا)، لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل، هذا مذهب الجمهور.

(وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبي علي (الرتدي) بالراء المهملة والتون: (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سقط هو،

(١) الصحاح (عرض).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥، ولسان العرب ١١٢/١٢ (جهنم)، ومقاييس اللغة ١٣٦/٤،

وتاج العروس ٢٩٦/٢٢ (ودع).

(٣) إضافة من «ط».

أي السقوط، وسير هو، أي السير، (لا المجرور) بالمحرف المعلنى، (لأنه لا يُتبع على المحل)، أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل، (بالرفع) فلا يقل: مر بزيد نظريف، ولا ذهب إلى زيد وعمرو، برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع، كقوله: [من الكامل]

٣٥٤- طلب المَعْقِبِ حَقَّ المَظْلُومِ

برفع « المظلوم » على محل « المعقب »، فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب (ولأنه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو : « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ») [الإسراء/٣٦]، فلو كان « عنه » هو النائب لما تقدم على عامله وهو « مسؤولاً »، والفاعل لا يتقدم على عامله، فثابته كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل، (ولأنه) أي المجرور (إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ) نحو: الزيت كيل، ورمضان [٢١١/١] صيم، وضرب شديد ضرب، كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ، نحو: زيد قام، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقئين على حافهما، (ولأن الفعل لا يؤث له) أي للمجرور المؤث إذا ناب عن الفاعل (في نحو: مُرَّ بهند) وكل مؤث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤث له نحو: ضربت هند، فثبت بهذه العلل الربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل.

(و) قال الجمهور: (لنا) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم : سَيَّرَ بَزِيلٌ سَيَّرًا) بالنصب، فأنابوا المجرور، ولم ينبوا المصدر لإبهامه، بل أبقوه منصوباً، ولو أنابوه لرفعوه، وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالنتج لكونه أشد إبهاماً منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل علمه، ولنا من الأجوبة (أنه إنما يُرَاعَى محل يظهر) إعرابه (في الفصح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف، فالأول [٢٨٨] (نحو : لست بقائم ولا قاعدًا) بالنصب اتباعاً لمحل « قائم »، فإنه يظهر إعراب محله في فصح الكلام، فيقال: لست قائماً، والثاني نحو قوله: [من الطويل]

٣٥٤- صدر البيت : (حق قهر في الروح وهاجها)، والبيت للبد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ٢٣٢/١، وخزانة الأدب ٢٤٢/٢، ٢٤٥، ١٣٤/٨، والنور ٤٨٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣، وشرح للفصل ٦/٦، ولسان العرب ٧١٤/١ (عقب)، وللمصادر النحوية ٥١٢/٣، وبلا نسية في أوضح المسالك ٢١٤/٣، وخزانة الأدب ١٣٤/٨، وشرح ابن الناطم ص ٢٩٩، وشرح الأحمدي ٣٣٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢، وشرح المفصل ٤٢/٢، ٤٦، ومعجم المراجع ١٤٥/٢.

٣٥٥- فَإِنْ لَمْ تُجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرْكَكَ الْعَوَائِلُ

ينصب «دون» الثانية اتباعاً لخل «دون» الأولى، فإن إعرابها النصب بـ «تجد» ، ويظهر في الفصح نصبه ، فيقال : فإن لم تجد دون عدنان ، (بخلاف) الجرور بحرف أصلي مُعَد ، (نحو : مروتُ يزيدٍ الفاضلُ) بالنصب ، اتباعاً لخل الجرور المنصوب على المفعولية ، أو : مَرُ يزيدٍ الفاضلُ ، بالرفع ، اتباعاً لخل الجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوز أن) بخلاف لابن جني^(١) (لأنه لا يجوز) في الفصح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع دون أن وأن وكى ، [٢١١/ب] إلا شذوذاً ، فلا تقل : (مروتُ زيداً) بالنصب على المفعولية (ولا : مَرُ زيداً) بالرفع على النيابة عن الفاعل ، وإذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز مراعاته ، وأما قوله : [من الرجز]

٣٥٦- يَسْلُكَنَّ فِي تَجْدٍ وَعَوْرًا غَايِرًا

بالنصب ، فالفصح أنه منصوب بفعل محذوف ، أي : ويسلكن غوراً ، لا بالعطف على عمل «تجد» فسقط قولهم لأنه لا يتبع على الخل بالرفع ، وأما قولهم ولأنه يتقدم نحو ﴿ كَانَتْ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء/ ٣١] ، فـ «عنه» ليس هو النائب عن الفاعل ، خلافاً لصاحب الكشف^(٢) ، ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم «كان» وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير : مسؤولاً هو ، أي المكلف ، وإنما لم يقدر ضمير «كان» راجعاً «لكل» ، لئلا يخلو «مسؤولاً» عن ضمير ، فيكون مستنداً إلى «عنه» ، وذلك لا يجوز كما تقدم ، وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لم

٣٥٥- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأما المرتضى ١٧١/١ ، وعزارة الأدب ٢٥٢/٢ ، ١١٣/٩ ، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٥١/١ ، ٨٦٦/٢ ، والكتاب ٦٨/١ ، والعماني الكبير ص ١٢١١ ، ووصف الثاني ص ٨٢ ، والمختضب ٤٣/٢ ، ومعني الثيب ٤٧٢/٢ .

(١) في المختضب ٤٣/٢ ، بعد إنشاء البيت : (عطف «دون» الثانية على موضع «من دون» الأولى ، ونظائره كثيرة جداً) .

٣٥٦- الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٩٠ ، وألسن البلاغة (فسق) ، وللمعاج في ملحقات ديوانه ص ٢٨٨/٢ ، والكتاب ٩٤/١ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠٨/١٠ (فسق) ، والمختصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٢ ، والمختضب ٤٣/٢ .

(٢) في الكشف ٤٤٩/٢ : (و«عنه» في موضع الرفع بالفاعلية ، أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنها ، فمسؤول : مستند إلى الجار والجرور ، كالمنصوب في قوله : ﴿ غير المنصوب عليهم ﴾) .

يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في الجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيّدة وشبهها ، هكذا أجاب ابن عصفور ، وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ ، فالنائب أحق وأجدر ، وذلك نحو : نعم امرأة هند إذ لو قيل : هي نعم امرأة لم يجوز ، لأن المبتدأ حيثئذ يصير عائداً على شيء من الخبر مؤخر . انتهى .

(وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلاً عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (أجازوا النيابة في : لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ) انفاقاً ، لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع : مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ) لأن « من » لا تزداد في الإيجاب لا لوقوع « أحد » في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله : [من الطويل]
٣٥٧- إذا أَحَدٌ لَمْ يَعْنِهِ شَأْنٌ طَلُوقٌ

[٢١٢/٧] نص عليه ابن مالك في التسهيل^(١) في باب العدد ، وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء ، وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو : مر بهند ، فلأنه لما لم يظهر تأثيره في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفصلة ، فلم يؤنث الفعل له ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ تُعْثَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ ﴾ [النوبة/٦٦] ، بآلئاء المثناة فوق في قراءة مجاهد^(٢) فقال ابن جني^(٣) : محمولة على معنى : إن تسلم طائفة ، بدليل ﴿ تُعَذَّبُ طَائِفَةٌ ﴾ [النوبة/٦٦] ، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند إلى المؤنث الجرور بالحرف فقد^(٤) (قالوا في) ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء/٧٩] إن الجرور فاعل مع امتناع : كَفَيْتُ بِهِنَّ (بتأنيث الفعل مع أنَّ الفاعل مجرور بحرف جر زائد ، فما بالك إذا كان مجروراً بحرف أصلي ، هذا تقدير كلام الموضح ، وهو معارض بنحو : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ﴾ [الأنعام/٥٩] ، ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ وَمَا تُحْمَلُ مِنْ أُنْثَى ﴾ [فصلت/٤٧] ، بتأنيث الفعل مع أن فاعله [٢٨٩] مجرور بحرف زائد . واختلف في سبب امتناع كفت بهند ، فقال الزجاج^(٥) : لأنه كفى مضمن معنى اكتف ، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله . وقال ابن السراج : إن

٣٥٧- شطر بيت بلا نسبة في التسهيل ص ١١٨ ، وحاشية الصبان ٦٧/٢ .

(١) التسهيل ص ١١٨ .

(٢) انظر هذه القراءة في النشر ٢٨٠/٢ .

(٣) المختضب ٢٩٨/١ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢ .

فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء ، والياء متعلقة بالضمير ، أي : كفى الاكتفاء بهند ، وردَّ بأنَّ ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين ، وهو منهم ، خلافاً للكوفيين .

(الثالث) مما ينتوب عن الفاعل : (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾) [الحاقة/١٣] ، فـ « نفخة » نائب الفاعل وهو مصدر^(١) متصرف لكونه مرفوعاً ، ومختص لكونه موصوفاً بـ « واحدة » وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية ، نحو ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ ﴾ [الزمنون/٩١] وغير المختص بالمهم ، نحو : سَيَّرَ ، فيمتنع [ب/٢١٢] سبحانه الله ، بالضم ، على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل : يُسَبِّحُ سبحانه الله لعدم تصرفه ، (ويمتنع محسو : سَيَّرَ سَيَّرَ لعدم الفائدة) إذ المصدر المهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المستند المستند إليه ولا بد من تغايرهما ، بخلاف ما إذا كان مختصاً فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فتغايران فتحصل الفائدة ، وإذا امتنع سَيَّرَ سَيَّرَ مع إظهار المصدر (فامتاع سَيَّرَ) ، بالياء للمفعول على (إضمار ضمير) المصدر ((السير)^(٢) أحق) بالنع ، لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إيهاماً من ظاهره (خلافاً لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجزا : جُلسَ ، بالياء للمفعول ، وفيه ضمير مجهول ، قل ثعلب : أراد أن فيه ضمير المصدر ، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسن ، فقل^(٣) : ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره ، فيجوز أن تقول : قيم وقعد ، فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام ، وقعد القعود ، انتهى . والصحيح المنع ، (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٣٥٨- وَقَالَتْ مَتَى يُنْخَلُ عَلَيْكَ وَيَعْتَلِسُ يَسُوكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَذَرَبِ

(فـ) النائب عن الفاعل بـ « يعتل » ضمير مصدر مختص بلام العهد ، أو بصفة محدودة ، و (المعنى : ويعتلى) هو ، أي (الاعتلال المعهود ، أو اعتلال ، ثم خصصه بـ « عليك » أخرى) في موضع الحل من الضمير ليقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل ، لأنه إنما يدل على مصدر نكرة مَحْضَةٌ وهي حل (محدودة للدليل) الدال عليهما

(١) سقطت من « ب » .

(٢) زيادة من « ب » .

(٣) النكت الحسن ص ٥٣ .

٣٥٨- البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ٤٢ ، وشرح شواهد المعنى ص ٩٢ ، ٨٨٣ ، ولعلامة في ديوانه ص ٨٣ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٢/١ ، وسلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٢ ، ومعنى الذهب ٥١٦/٢ .

وهو « عليك » المذكورة قبل الفعل ، وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف/ ١٠٥] أي : نافعاً ، لأن أعمالهم [٢١٣/٢] توزن بدليل ، ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [الأعراف/ ٩] الآية ، قاله في المغني . وإضمار ضمير المصدر النوعي أجزأه سيبويه^(١) ، لأن الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه . و« يسؤك » من الإساءة جواب الشرط الأول ، و« تدرب » بالبدال المهملة من التدربة ، وهي العلة جواب الشرط الثاني [٢٩٠] والاعتلال : الاعتذار ، يقال : اعتل عليه بعله اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر ، (وبذلك) الترجية (يوجهه : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾) [سبا/ ٥٤] ، بالنصب ، فيكون المعنى : وحيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ، (و) بذلك يوجه أيضاً (قوله) وهو طرفه بن العبد : [من الطويل]

٣٥٩- ﴿ فَيَا لَكَ مِنْ دِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا ﴾ وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى اشْرُؤُ هُوَ نَائِلُهُ
فيكون المعنى : حيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حول دونها ، وليس النائب الظرف فيها ، لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين . وعن الأخفش أنه أجزأ في : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام/ ٩٤] ، ﴿ وَمِنَّا دُونُ ذَلِكَ ﴾ [الجن/ ١١] أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ، ثم قل أبو علي^(٢) وتلميذه ابن جني^(٣) فتحة اعراب ، واستشكل ، وقل غيرهما فتحة بناء ، وهو المشهور ، ولو قرئ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبا/ ٥٤] ، أو روي حيلَ دونها ، بالرفع فيها كما قرئ : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام/ ٩٤] ، بالرفع^(٤) ، وكما روي : [من الطويل]

٣٦٠- وَيَنَاشَرَتْ حَذَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا

(١) الكتاب ٢٢٩/١ .

٣٥٩- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٨ ، والمقاصد النحوية ٥١٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك

١٤٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٢) انظر الحجة ٣٦٠/٣ .

(٣) المختص ١٩٠/٢ .

(٤) كلما قرأها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحركة وعاصم ومجاهد . انظر الإنشاف ص ٢١٣ ، والنشر

٢٦٠/٢ .

٣٦٠- صدر البيت : (ألم تر يا أي حيت حقيقي) ، وهو لموسى بن جابر في اللور ٤٦١/١ ، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص ٣٧١ ، وبلا نسبة في شرح شعور النعشب ص ٨١ ، والارتشاف ٢٦٢/٢ ،

وعلمة الحفاظ (دون) ، ومع الهوامع ٢١٣/١ ،

بالرفع أيضاً لجاز ، ولم يحتاج إلى هذا التوجيه ، (و) بذلك يوجه أيضاً (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين : [من البسيط]
 ٣٦١- (يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ) فَمَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَبَّحُ
 فيكون المعنى : يغضي الإغضاء المعهود ، أو إغضاه من مهابته ، (ولا يقال النائب المجرور) يد « من » وهو « مهابته » (لكونه [٢١٣/ب] مفعولاً له) ، قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة ، وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقل : والجمهور على مع نيابة المفعول له ، خلافاً للأخفش وضعفه ، قل الخفاف : وعله المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر ، فكانه من جملة أخرى اهـ . وبهذا يعمل منع نيابة الحال لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافاً للكسائي وهشام ، ولا المفعول معه ، ولا خبر « كان » ، فلا يقال كين قائم ، خلافاً للفرأه .

(الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زماني أو مكاني (متصرف مختص) فالزماني (نحو : صيم ومضان ، و) المكان نحو : (جُلسَ أمامَ الأميرِ) ، فـ « رمضان ، وأمام » ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، ومختصان بالعلمية في الأول والإضافة في الثاني ، (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وتم) بفتح المثناة ، فلا يقال : جلس عندك ولا معك ولا ثم ، (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفاً كاملاً ، لأن « من » تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كـ « قط وعوض » أولى بالمتن ، ويمتنع نيابة (نحو : مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا) بقيد يخصصهما ، فلا يقال : جلس مكان ، ولا صيم زمان لعدم الفائلة ، لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاماً في الأول ووضعاً في الثاني ، فإن قيداً بوصف مثلاً جاز نيابتهما نحو : جلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل ، لحصول الفائلة بالاختصاص بالوصف ، لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف ، وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله :

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِي

٣٦١- البيت للحزبن الكتاني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن) ، والمؤلف وللحفظ ص ٨٩ ، والفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢ ، وأمثالي المرتضى ٦٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ١٦٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، ومعني اللبيب ٣٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٥١٣/٢ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٤٦/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ .

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور [٢١٤/١] (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥١- وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَلِي إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ.....

لأن غير المفعول به إما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجزئاً ، فلذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ، لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب ، (وأجازه الكوفي ^(١)) أي أجاز الكوفيون ^(٢) أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقاً) أي من غير شرط سواء تلخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه .

فالاول (قراءة أبي [٢٩١] جعفر : « يُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ »)

[الجانية ١٤/١] ، فبنى « يجزى » للمفعول وأنبأ المجرور بالياء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو « قوماً » مقدماً على النائب ^(٣) .

والثاني كضرب في الدار زيداً ، (و) أجازه (الأخفش بشرط تقديم النائب)

على المفعول به ^(٤) كمثل الثاني ، (وكفوله :) [من الرجز]

٣٦٢- وَأَنْمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَيْهَ (مَا دَامَ مَعْنِيًا بِلُحْظِ قَلْبِهِ)

فـ « معنياً » اسم مفعول من « عني بملجنتك » ، أصله معنوي ، كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالياء وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو « قلبه » ، (و) نحو (قوله) وهو رؤية :

[من الرجز]

(١) انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) في « ب » : (الكوفي) .

(٣) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٥٧/٧ ، والقراءة المستشهد بها قرأها عاصم وشيبة والأعرج . انظر الإنصاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ١٧٠ : (مذهب سيويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وأجازه الأخفش والكوفيون) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والمختصص ٣٩٧/١ .

٣٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الأخوين ١٨٤/١ ، وشرح فطر الدي ١٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٩/٢ .

٣٦٣- (لَمْ يَغْنِ بِالْعَلَاءِ إِلَّا مَيْدًا) وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا دُوْهُنِي

فـ «يعن» مضارع مبني للمفعول من «عني بكذا»، و«بالعلياء» نائب الفاعل، و«ميدًا» مفعول به مؤخر، واختاره الناطم في التسهيل^(١)، وظاهر قول الناطم: ٢٥١-..... وَقَدْ يَرْدُ

يشمل مذهب الكوفيين والأخفش. وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة، وعن القراءة بأنها شذو، قل الموضح في شرح القطر^(٢): ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في [٢١٤/ب] الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائلاً على «الغفران» المفهوم من قوله «يغفروا»، أي: ليجزى الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز. اهـ.

وإن لم يوجد المفعول به فقل الجزوي^(٣): تساوت البقية. واختار ابن عصفور^(٤) إقامة المصدر، وأبو حيان^(٥) ظرف المكان، وابن معط المجرور^(٦).
(مسألة):

وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع (لنائب عن الفاعل) واجب نصبه لفظًا إن كان غير جار ومجرور، كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربًا شديدًا (برفع «زيد» على النياية عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر، (ومن كسم) أي من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم يثن) عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (في نحو: أعطيت زيد دينارًا، وأعطيت دينارًا زيدًا)، ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله. (أو) واجب نصبه (محلاً إن كان) غير النائب (جاءوا ومجرورًا، نحو: «فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة» (الحالة ١٣/١)، فرفع «نفخة»

٣٦٣- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣، والدرر ٣٦٣/١، وللقاصد النحوية ٥٢١/٢، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٥٠/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٧، وشرح ابن الناطم ص ١٧٠، وشرح الأشموني ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وجمع القوامع ١٦٢/١.

(١) التسهيل ص ٧٧.

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩٠.

(٣) الجزولية ص ١٤٢.

(٤) المقرب ٨١/١.

(٥) النكت الحسان ص ٥٥.

(٦) في المصدر السابق: (واختار ابن معط إقامة المجرور).

على النيابة عن الفاعل ، ونصب محل الجار والمجرور وهو في « الصور » ، (وعلة ذلك)
 النصب الواجب لفظاً أو عملاً لما عدا النائب (أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك
 نائبه) لا يكون إلا واحداً فينصب ما عده ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :
 ٢٥٤- وما سيوى النائب بما علقا بالرافع النصب له مُحَقَّقَا
 وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجلداً ، أو يرفع الفاعل المحذوف فيكون
 مستصحباً فيه مذهبان ، أصحهما الأول ، ويعزى لسيبويه^(١) .

(فصل ل)

(وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) واحد (فنيابة الأول جائزة اتفاقاً [٢١٥]) ونيابة الثالث ممتعة [٢٩٢] اتفاقاً ، نقله (ابن هشام) (الحضراري^(١)) وابن أبي الربيع (وابن النازم) في شرح النظم^(٢) ، (والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبس) بغيره (نحو : أعلمتُ زيداً كبشك سويّاً) فتقول : أعلم زيداً كبشك سمين ، قاله أبو حيان في النكت الحسن^(٣) . وقد الشاطبي : أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلاف في الثاني ، وألزم ابن الحاج من قل ببقلة الثاني أن يقول ببقلة الثالث إذ لا فرق بينهما . قل الشاطبي : وهو إلزام صحيح . اهـ .

وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأنه داخل في حكم الثاني ، فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل^(٤) .

(وأما الثاني ففي باب « كسا ») وهو ما ليس خبراً في الأصل عن الأول (إن ألبس ، نحو : أعطيتُ زيداً عمرواً ، امتنع) نيابته (اتفاقاً) للإلباس تقدم أو تأخر ، لأن كلاً منهما يصلح أن يكون معطى ، ولا يتبين الملتحوظ من الأخذ إلا بالإعراب ، فلو قيل : أعطي عمرو زيداً ، أو أعطي زيداً عمرو ، لتوهم أن « عمرواً » آخذ ، و« زيداً » مأخوذ ، والغرض بالعكس .

وقد بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في : ضرب موسى عيسى ، فيكون المقدم هو المسند إليه ، (وإن لم يلبس نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، جاز) نيابته (مطلقاً) أي سواء اعتقد القلب أم لا ، وسواء كان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا ، لأن « زيداً » آخذ أبداً ، و« درهماً » مأخوذ أبداً . (وقيل : يمتنع مطلقاً) طرداً لللبس ، فيتعين نيابة الأول لأنه فاعل [٢١٥] ب) معنى .

(١) انظر المقرب ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٨/٢ .

(٢) شرح ابن النازم ص ٥٦ .

(٣) النكت الحسن ص ٥٦ .

(٤) انظر التسهيل ص ٧٧ ، والارتشاف ١٨٦/٢ - ١٨٨ .

(وقيل) يمتنع نيابة الثاني (إن لم يعتقد القلب) في الإعراب وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً، فإن اعتقد القلب جاز، والنائب في الحقيقة هو الأول، لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب جاز صوري، ورفع جاز، كما أن نصب الأول جاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وهو من ملح كلامهم.

(وقيل:) يمتنع نيابة الثاني (إن كان نكرة والأول معرفة) قاله الفارسي. فلا يقل: أعطى درهم زيداً، ويتمن: «أعطى زيد درهماً»^(١)، لأن المعرفة أحق بالإستناد إليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون إقامة الأول أولى) لأنه فاعل معني. (وقيل) عن الكوفيين أنهم قالوا: (إن كان) الثاني (نكرة) والأول معرفة (فإقامته قيحة، وإن كان معرفتين استويا في الحسن قاله) المراتي نقلًا عن الكوفيين في شرح التسهيل.

وقد أبو حيان^(٢): محل الخلاف أنه إذا كان «درهماً» منصوباً بـ «أعطى»، أما من جعله منصوباً بغير «أعطى» وقد له فعلاً آخر تقديره: يتخذ درهماً، فلا يصح على مذهبه إقلمة «الدرهم» معمولاً لـ «أعطى»، لأنه معمول لغيره، أم.

(و) المفعول الثاني (في باب «ظن») وهو ما كان خبراً في الأصل عن الأول. (قال قوم) كثيرون (يتمن) نيابته (مطلقاً) سواء ألبس أم لم يلبس، وسواء كان جملة أم لا، وسواء كان نكرة والأصل معرفة أم لا (للإلباس في النكرتين) نحو: ظنُّ أفضل منك أفضل من زيد، إذا كان أفضل من زيد هو الأول، (و) في (المعرفتين) [٢١٦/١] نحو: ظنُّ صديقك زيداً، إذا كان زيد هو الأول، (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (إن كان الثاني نكرة) والأول معرفة، (لأن الغالب) في الثاني (كونه مشتقاً، وهو حينئذ) أي: حين إذ نلب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه) الفعل المبني للمفعول، (قربته التقديم) نحو: ظن قائم زيداً، ففي «قائم» ضمير مستتر يعود على «زيداً» وهو متأخر لفظاً ورتبة، لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل، و«قائم» متقدم الرتبة، لأنه نائب الفاعل، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر، (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي)^(٣) وابن هشام (الخضراوي).

(١) في «ب»: (أعطى زيداً درهم).

(٢) النكت الحسنات ص ٥٦.

(٣) الجزولية ص ١٤٣.

وقيل يجوز (نيابة الثاني في باب « ظن » (إن لم يلبس) نحو : ظن قائم زيداً ، ويمتنع إن ألبس ، نحو : ظن عمرو زيداً ، إذا كان عمرو مفعولاً ثانياً ، (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح ، (و) هذا القول [٢٩٣] (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الإقناع (وابن عصفور^(١) وابن مالك^(٢)) وجماعة من المتأخرين . (وقيل : يشترط) في إقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والأول معرفة ، فيمتنع : ظُنَّ قائمٌ زيداً) برفع « قائم » لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير ، وما سمع منه حمله جماعة على القلب ، وقد نص على هذا المعنى سيوبه^(٣) في : كان رجل زيداً ، والبيان واحد ، قاله الشاطبي .

(و) المفعول الثاني (في باب « أَعْلَمَ » أجازوه قوم) منهم الجزولي^(٤) ، والشلوبين في التوطئة ، وتلميذ ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (إذا لم يلبس فيمتنع) أعلم [٢٩٦ ب] زيد عمرو قائماً ، (ومنعه قوم منهم الخضراوي والأبدي) بضم الهززة وتشديد الموحدة ، نسبة إلى أبنة بلد بالاندلس ، (وابن عصفور^(٥) لأن) المفعول (الأول) واقع عليه الإعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبساً به ، (و) أما المفعولان (الأخيران) (فأصلهما مبتدأ وخبر شئها) في نصبهما (بمفعولي « أعطى ») فإطلاق المفعولية عليهما مجاز ، (ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال) الفرزقي : [من الطويل]

٣٦٤- (وَكُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْثِيًا صَمِيمًا)

فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل ، و« عبد الله » علم قبيلة المفعول الثاني ، وجملة « أصبحت » المفعول الثالث ، واسم « أصبحت » ضمير مستتر فيها يعود إلى « عبد الله » ، وأنها باعتبار القبيلة ، و« كراماً » خبر أصبحت ، و« مواليتها » فاعل « كراماً » ، و« لثيماً » خبر بعد خبر ، و« صميمها » فاعل « لثيماً » ، و« الجو » بفتح الجيم ، وتشديد الواو اليمامة ، كانت تسمى جواً ، و« الكريم » الشريف ، و« اللثيم »

(١) المقرب ٤١/١ .

(٢) التسهيل ص ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .

(٣) الكتاب ٤٧/١ .

(٤) الجزولية ص ١٤٣ .

(٥) المقرب ٨١/١ .

ضده ، و« صميم الشيء » خالصه ، والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها ، والمعنى : أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكاتبة باليمامة مواليتها كرام ، ورؤساؤها لثام .

(وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني [مفعولي]^(١) كسا ، واشترط كون الثاني في باب « ظن » ليس جملة ، وجريان الخلاف في الثالث في باب « أعلم » (أن في النظم أموراً) غير مناسبة ، (وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسا » ، حيث لا لبس) فإنه^(٢) قل :

٢٥٢- وَيَأْتَفَقُ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا يَبْلُغُ أَيْنَ
(وعلم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة) حيث قل :

٢٥٣- فِي بَابِ ظَنَّ وَارَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
(وإيهام [٧٢١٧] أن إقامة الثالث) من باب « أعلم » (غير جائزة بالاتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو إقامة الأول (ولا مع المختلف فيه) وهو إقامة الثاني ، (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم^(٣) ، (حتى حكى الإجماع على الامتناع) ، فهذه ثلاثة أمور ، والأولان مسلمتان ، والثالث منظور فيه من وجهين . أحدهما : أن النظم وإن لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً ، وذلك لأن الثالث في باب « أعلم » هو الثاني في باب « علم » ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً فيه شائبة تكرار ، والثاني أن ابن النظم مسبق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الحضراوي ، فلا ينسب حكايتها إلى غلط ، غاية ما في الباب أن حاكمي الاتفاق لم يقف على الاختلاف .

(١) إضافة من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) شرح ابن النظم ص ١٧١ .

(فصل لـ)

(يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ) الذي لم يسم فاعله (مطلقاً) سواء كان ماضياً أم مضارعاً، وإلى ذلك أشار [٢٩٤] الناظم بقوله:

٢٤٣- فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُنْ
.....

(ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بقاء زائدة) معاً سواء أكانت للمطابقة أم لا، فالثاني (كضارب، و) (الأول نحو: (تَعَلَّمَ) وتدرج، وقيدنا الزيادة بالعتاة احتراماً من التاء في نحو قولهم: ترمس الشيء، بمعنى رُمِّسَه، فإنها زائدة، ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتلة، قاله المراهي^(١)، وإلى تاء المطابقة أشار الناظم بقوله:

٢٤٥- وَالثَّانِيَ الثَّانِيَّ تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مَتَاوَعَةٍ
ويشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء [٢١٧/ب] أكان متعدياً أم لازماً،

فالثاني (ك: انطلق، و) (الأول نحو: (استخرج واستحلي) (وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٤٦- وَثَابِتَ الَّذِي بِهِمَزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ كَأَسْتَحْلِي

وفي جمل الزجاجي^(٢) لا يجوز أن يبنى الفعل اللززم للمفعول عند أكثر النحويين اهـ. ونخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر، ومثله بـ «قام» و«جَلَسَ»، وعلمه بأنه لو بني للمفعول ل بقي الفعل خيراً بغير غير عنه، وذلك محال، (ويكسر ما قبل الآخر من الماضي) وإليه أشار الناظم بقوله:

٢٤٣-وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضَرِّي كَوْصِلْ

ومن العرب من يسكنه كقوله: [من الرجز]

٣٦٥- لَوْ عَصَرَ بِهَا الْبَائِنُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

(١) شرح المراهي ٢٣/٢ - ٢٤. (٢) الجمل ص ٧٧.

٣٦٥- الرجز لأي النعم المحلي في ديوانه ص ١٠٣، وأدب الكاتب ص ٥٣٨، وإصلاح النطق ص ٣٦، والكاتب ١١٤/٤، واللسان ٣٣٦/٣ (فصد)، ٥٨١/٤ (عصر)، والنصف ٢٤/١، والارتشاف ١٩٥/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١٢٤/١، واللامات ٣٦، والنصف ١٢٤/٢، والمخصص ٢٢٠/١٤.

واختاره قطرب . قل الحضراوي : وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني قيس ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام ، فتقلب الياء ألفاً ، فيقول في رؤي زيد : رؤى زيد ، يفتح الهمزة ، وهي لغة طبر ، فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات ، كسر ما قبل آخره وتسكينه ، وفتحه (ويُفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) وإليه أشار الناطم بقوله :

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُتَفَتِحًا
هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف .

(و) أما (إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كـ « قَام ») من الواوي ، (و « باع ») من اليائي ، (أو) كان (على) وزن (الفعل وانفعل ، كـ « اختار ») من اليائي ، (و « انقاد ») من الواوي (فلك) في العين (كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم فتقلب) الألف (ياء فيهما) وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم ، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد .

قل الشاطبي : وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب :

أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثاني [٧٢١٨] ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اهـ .

وقل الرازي^(١) : الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً لا شبيهاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثم تنخفضت الياء اهـ .

(ولك إخلاص الضم فتقلب) الألف (واواً) وإلى فاء الثلاثي المعتل العين

أشار الناطم بقوله :

٢٤٧- وَأَخِيرَ أَوْ أَشْمِمَ فَاتِلَاثِي أُعِلَّ عَيْنًا وَصَمَّ جَا كَبَّوْعَ فَاحْتَمِلْ

وأشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله :

٢٤٩- وَمَا لِفَا بَاغَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّوْ يَتَجَلَّى

(قال) رؤية في الضم الخالص : [من الرجز]

٣٦٦- (لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَيْئًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتَ)

[٢٩٥] فـ « بوع » مبني للمفعول وهو خبر « لیت » الأولى ، و « شَيْئًا » اسمها ،

و « لیت » الأخيرة تأكيد للأولى فلاسم لها ولا خبر ، وليت الوسطى فاعل « ينفع » ، و « شَيْئًا » مفعول مطلق ، أي نفعًا وفقًا للموضح لا مفعول به خلافًا للبعيني^(١) ، والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد ، و « هل » للنفي بدليل أنه روى وما ينفع شيئًا لیت ، والواو للاعتراض ، (وقال) آخر : [من الرجز]

٣٦٧- (حَوَكْتَ عَلَى نِيرِينَ إِذْ لَحَاكَ) تَحْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَلَا

فـ « حوكت » من الحياكة وهي النسج ، مبني للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ، و « نيرين » تشبيه يثر بكسر النون ومكون الباء المثناة تحت ، وفي آخره راء علم الثوب [٢١٨/ب] ولحمته أيضًا فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تحتبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئًا ، وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وَلَعَزَى لِفَقْعَسٍ وَدَبِيرٍ) الجميع ، وهما من فصحاء بني أسد ، قاله المرادي في شرح التسهيل .

وقل الشاطبي : حكيت عن بني ضبة ، وقال الموضح^(٢) : حكيت عن بعض تميم .
(وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في الفعل) كـ « اختار »
(وانفعل) كـ « انقاد » مما زاد على الثلاثة ، فلا يقل : اختور ولا انقود ، (و) للمشهور

٣٦٦- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١ ، والدرر ٥٢٤/١ ، و٥٣٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٢ ، ولا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢ ، وأوضح المسالك ١٥٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، وشرح ابن الناطم ص ١٦٩ ، وشرح الأشموني ١٨١/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ١٣١/٢ ، و٣٠٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، ومعني اليب ٦٣٢/٢ ، ومعجم القوامع ٢٤٨/١ ، ١٦٥/٢ ، وتقليد اللغة ٣٢٠/١٤ ، وديوان الأدب ٤٠٢/٣ .
(١) المقاصد النحوية ٥٢٥/٢ .

٣٦٧- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، والدرر ٥٣٥/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٦٨ ، وشرح الأشموني ١٨١/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١ ، وشرح التسهيل ١٣١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٣٦/٢ ، والنصف ٢٥٠/١ ، ومعجم القوامع ١٦٥/٢ ، وتاج العروس ٢٣٧/١٩ (حيط) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ١٢٦ .

(الأول) وهو (قول ابن عصفور والأبيدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في نحو: اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث، قاله ابن مالك^(١)، (وادعى ابن مالك امتناع ما أُلِيسَ من كَسَرَ كـ «خِفْتُ وَبِعْتُ» أو ضم كـ «عَقْتُ» (مبنيات للمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٤٨- وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ

(وأصل المسألة) قبل بنائهن للمفعول (خافني زيد، وباعني لعنثرو، وعاقني عن كذا)، فحذفت الفاعل، (ثم تَبَيَّنَ للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم، (فلو قلت: خِفْتُ وَبِعْتُ فبالكسر) في الخاء والياء، (وعَقْتُ بالضم) في أوله (لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ وَانْعَكَسَ الْمَعْنَى) المراد، (فحين أنه لا يجوز إلا الإشمام أو الضم في) خفت وبعث (الأولين، والكسر في) عقت (الثالث، و) تعين (أن يمتنع الوجه المُلَبَّسُ) وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث، (وجعلته المغاربة مرجوحاً لا مُمَوَّعاً) فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقاً بينهما وهو ظاهر^(٢)، (و) لهذا (لَمْ يَلْتَفِتْ [٢١٩/١] سيبويه) في ذلك (للإلباس^(٣)) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً اكتفاء بالفرق التقديري لأن الإلباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل، فالاسم (نحو: مُخْتَارٌ)، إذ يحتمل أن يكون وصفاً للفاعل أو للمفعول، ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفاً، واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء مكسورة، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة، (و) الفعل نحو: (لُتْصَارٌ) (البقرة/٢٣٣) إذ يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول ومع ذلك أدغم، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة، (وأوجب^(٤) الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد، (نحو: شَدَّ وَمُدَّ) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما، (والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على إطراده، فقل^(٥):

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥.

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٩٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٢١.

(٤) في «ب»: (وأوجه).

(٥) الكتاب ٤/٤٢٢ - ٤٢٣.

واعلم أن لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فُعل من المعتل فيكسر أوله ، فيقل : رَدُّ ، كما يقال : قِيلَ ، نقله الموضح عنه في الحواشي ، ومن خطه نقلت .
 (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحلة مشددة ، فهاء تأنيت وهو ابن أد عم تميم بني مرة ، قاله اللغامي^(١) . وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي^(٢) : ضنة ، بالضاد المعجمة والتون لا بالباء ، وهو بطن من قضاعة ينسب إليها جماعة ، كذا في مختصر الأنساب اهـ . ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة ، (و) لغة (بعض تميم ، وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب : (« رَدْتُ إِلَيَّا »)^(٣) [يوسف/٦٥] ، و : (« وَلَوْ رَدُّوا »)^(٤) [الأنعام/٢٨] ، (بالكسر) فيهما ينقل كسرة العين إلى الفاء حملاً له على المعتل ، (وجوز ابن مالك الإشمام أيضاً) فقل في التسهيل^(٥) : وقد تشم فاء المدغم ، (وقال المهابدي : من أشم) من العرب (في قيل ويبيع) من المعتل (أشم هنا) ، يعني في المضغف ، [٢٩٦] فتحصل [ب/٢١٩] في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٤٨ — وَمَا لِيَاغَ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ حَبِّ

وعلى الكسر يلغز ، فيقل : ما وجه رفع الماء في قولهم : إنَّ الماء ؛ بكسر الهمزة ؛ ورفع الماء ، وجوابه أن أصله إن زيد الماء في الخوض إذا صبه فحذف الفاعل ، وأنيب عنه المفعول ، وكسر الهمزة على حدِّ « رَدْتُ إِلَيَّا » [يوسف / ٦٥] بكسر الراء ، واستفدنا من تغيير الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرغة عن صيغة المبني للفاعل ، وبه قل جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء ، وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين .

(١) شرح التسهيل للدهماني ٢٦٧/٤ .

(٢) الكتاب مفقود ، وورد قوله في شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٦٠ .

(٣) انظر القراءة في الإنشاف ص ٢٦٦ ، والمخضب ٣٤٥/١ .

(٤) انظر القراءة في الإنشاف ص ٢٠٧ ، والبحر المحيط ١٠٤/٤ .

(٥) التسهيل ص ٧٧ .

(هذا باب الاشتغال)

[٢٢٠/١] وحده أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو اسم يشبهه ، ناصب لضميره ، أو لملايس ضميره بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العمل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول ، وسُلط على الاسم المتقدم لنصبه ، إذا تقرر ذلك فنقول : (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كـ «زيداً ضريبته» ، أو محله) أي محل ذلك الاسم المتقدم ؛ (كـ : هذا ضريبته) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :
 ٢٥٥ — إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبِهِ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه ، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله . والتحقيق أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح . وأن الضمير لا ينصب له لفظ (فالأصل) جواب إذا (أن ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان : [٢٢٠/ب]

أحدهما راجع لسلامته من التقدير) للعامل ، (وهو الرفع بالابتداء ، فصا بعده) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للمبتدأ ، والرباط بينهما الماه المتصلة بالفعل ، (وجملة الكلام) من المبتدأ والخبر (حينئذ) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ ؛ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم .

(و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه إلى التقدير) للعامل ، (وهو [٢٩٧]) النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور (فيما يلائمه (محذوف وجوباً) ، لأن الفعل المذكور مفسر له ، ولا يجمع بينهما . وأما قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف/٤] فتوكيد ، خلافاً لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر ، (فما بعده) أي الاسم المتقدم (لا محل له ، لأنه مفسر) للفعل

المحذوف ، والجمله المفسرة لا عمل لها على الأصح . وقال في المغني ^(١) : إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية ، وإن حصل بها تفسير . انتهى .
(وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حيثئذ) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوباً بفعل محذوف جملة (فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف .

وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة ، فالنصب في نحو : « زيداً ضربته » أقوى من النصب في نحو « زيداً ضربت أخاه » ، والنصب في « زيداً ضربت أخاه » أحسن من النصب في « زيداً مررت به » والنصب في « زيداً مررت به » أحسن من النصب في « زيداً مررت بأخيه » ، قاله المراعي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥٦ - فالسابق أنصبه بفعل أضمرنا حتمًا موافق لما قد أظهرنا

[٢٢١/٧] وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير . وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشئ واحد ^(٢) . ويرد عليهما « أزيداً مررت به ؟ » و « أزيداً هدمت داره ؟ » .

(ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه ، وما يرجحه ، وما يسوئ) فيه (بين الرفع والنصب ، ولم نذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه ، كما ذكر الناظم) في النظم بقوله :

٢٥٨ - وإن ثلأ السابق ما بالابتدا يختص بالرفع التزمه أبدا

٢٥٩ - كذا إذا الفعل ثلأ ما لم يرد ما قبل معقولاً لما بعد وجيد

(لأن حد الاشتغال السابق) أو الباب (لا يصدق عليه) ، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو قرع الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الخشية ، (ومستصح ذلك) في التنبيه الأول الآتي . (فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بجاء مهملة وضادين معجمتين (نحو : هلاً زيداً أكرمه) ، وأهمله في الارتشاف .

(وأدوات الاستفهام غير المهمة ، نحو : هل زيداً رأيت) فيجب نصب « زيد » بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو « رأيت » ، ولا يجوز رفعه ، لأن « هل » إذا جاء بعدها

(١) مغني اللبيب ص ٥٢٦ .

(٢) الارتشاف ١١٠/٣ ، ومع المراجع ١١٤/٢ .

اسم وفعل لم يميز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز « هل زيدًا رأيت » إلا في الشعر ، هذا مذهب سيويه^(١) ، وخالفه الكسائي في ذلك ، فلجاز أن يليها الاسم الذي بعد فصله ولم يخص ذلك بالشعر^(٢) ، فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ، ولا يجب النصب بل يرجع . وما تقدم في صدر الكتاب^(٣) من أن « هل » مشتركة [٢٩٨] بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل ، نحو : « هل زيدًا أخوك » فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها ، فلا تدخل إلا عليه ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما . قاله التفتازاني^(٤) وغيره .

(و : متى عمرًا لقيته) فيجب النصب لما ذكر ، وسيأتي الكلام على الهمزة في المسألة الثالثة . (وأدوات الشرط ، نحو : حيثما زيدًا لقيته فأكرمه) فيجب النصب ، لما ذكر من الاختصاص بالفعل . (إلا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر) عن سيويه^(٥) ، (وأما في) نثر (الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل) ، فلا يجوز في الكلام « متي عمرًا لقيته » و « حيثما زيدًا لقيته فأكرمه » (إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقًا) ، سواء أكان الفعل ماضيًا أم لا (أو : إن) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماضٍ) لفظًا أو معنى (فيقع) الاشتغال بعدهما (في) نثر (الكلام ، نحو : « إذا زيدًا لقيته فأكرمه » (أو) « إذا زيدًا ، تلقاه فأكرمه ») ، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع « إذا » (و) تقول في « إن » والفعل ماضٍ لفظًا : « إن زيدًا لقيته فأكرمه » أو معنى فقط « إن زيدًا لم تلقه فانتظره » . (و يمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد « إن » الجازمة لفعل التفسير لفظًا نحو : « إن زيدًا تلقه » بخلاف الألف (فأكرمه) ، لأن « إن » لما جازمت الفعل قوي طلبها له ، فلا يليها غيره ، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظًا ، إما لمضيه ، وإما لجزمه بغيرها كما تقدم ، فيضعف طلبها للفعل ، فيليها غيره . [٢٢٢/]

(ويجوز) الاشتغال (في الشعر) بعد « إن » الجازمة لفعل التفسير ، نحو « إن زيدًا تلقه فأكرمه » . (وتسوية الناظم) في الناظم (بين « إن » و « حيثما » مردودة) .

(١) الكتاب ٩٩/٣ .

(٢) انظر الكشف ١٠٧/٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٧ .

(٤) مختصر التفتازاني ٢٦٠/٢ - ٢٦١ .

(٥) الكتاب ١٠٩/١ .

لأن الاشتغال بعد «حيثما» لا يقع إلا في الشعر، وأما بعد «إن» فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيًا لفظًا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر. وإن كان مضارعًا مجزومًا بها فلا اشتغال بعدها يختص بالشعر.

وجوابه إن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما، وأما التسوية بينهما في جميع الوجود فليست بلازمة، وعبارة الناظم ناطقة بذلك، ونصها:

٢٥٧- والنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تِلْكَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَيْلًا وَحَيْثُمَا

(و يترجح النصب في ست مسائل:

إحداها أن يكون الفعل (المشتغل) (طلبًا)^(١)، وهو الأمر والدعاء (بحر أو شر، ولو) كان الدعاء (بصفة الخبر) المقابل للإنشاء، (فالأمر نحو: زيدًا اضربه، و) الدعاء بصفة الطلب، نحو: (اللهم عبدك ارحمّه، و) الدعاء بصفة الخبر، نحو: (زيدًا غفر الله له).

فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين، ومن معنى الثالث لقصوره، والتقدير: اضرب زيدًا وارحم عبدك، وارحم زيدًا غفر الله له. وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل، فكان حمل الكلام عليه أولى، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصلق والكذب، قاله ابن الشجري^(٢) ونوقش فيه^(٣).

وقال أبو علي^(٤): كنت أمتنع إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي^(٥) حتى مر بي قوله: [من البسيط]

٣٦٨- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَنفُسَ سَيِّئَتِهِمْ لَا تَحْسِبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ ثَمًا

(١) انظر الكتاب ١٣٧/١، ١٣٨، ١٤٢، وشرح ابن الناظم ص ١٧٣، والارتشاف ١٠٧/٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٣١/١.

(٣) انظر الدرر اللوامع ١٨٣/١ - ١٨٤، ومع القوامع ٩٦/١.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٣١/١ - ٣٣٢.

(٥) الكتاب ١٣٨/١.

٣٦٨- البيت لأي مكتة أعني بني سعد بن مالك في عزانة الأدب ٢٤٧/١٠، ٢٤٩، ٢٥٠، والدرر ٢٨٥/١، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٩١٤/٢، ومغني القليب ٥٨٥/٢، ومع القوامع ١٣٥/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، وشرح التسهيل ١١/٢.

(وإنما وجب الرفع في نحو : « زيدًا أحسن به » لأن الضمير) انحرور بالياء (في محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه ، وزيدت الياء لإصلاح اللفظ ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلنا : الضمير في عل نصب ، لأن فعل [٢٩٩] التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر علامة .

(وإنما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو : « الزائبة والزاني فاجلدوا » كل واحد منهما مائة جلدة » [انحرور / ٢] (لأن) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال ، فإن تقديره عند سيبويه ^(١) : مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) ، فحذف المضاف الذي هو « حكم » ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو « الزانية والزاني » ، وحذف الخبر وهو الجار وانحرور ، (ثم) بعد تمام الجملة (استأنف الحكم) وهو « فاجلدوا » فصارت جملة الطلب مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي « فاجلدوا » عن المبتدأ وهو « الزانية والزاني » ، ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، وهذا التقدير متعين عند سيبويه ^(٢) ، (وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثل ، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف ، وصلة « أل » غير ذلك ، (ولذا) أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف (قال في قوله : [من الطويل] ٣٦٩ - وقائلة خولان فأنكح فئاتهم) وأخرومة الحيين خولوا كما هي

(إن التقدير : هذه خولان) ، هذا مقول قول سيبويه ^(٣) ، فجعل « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وجملة « فأنكح فئاتهم » مستأنفة هرباً من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير

(١) الكتاب ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٠ .

٣٦٩ - حيث بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣ ، وأوضح المسالك ١٦٣/٢ ، والجن الثاني ص ٧١ ، وخزانة الأدب ٣١٥/١ ، ٤٥٥ ، ٣٦٩/٤ ، ١٩/٨ ، ٣٦٧/١١ ، والفور ٢٠١/١ ، والرذ علي النحاة ص ١٠٤ ، ووصف الماني ص ٣٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١ ، وشرح الأبيات للمشكلة الإعراب ٢٧٩/١ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ١٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٣١/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١ ، ٨٧٣/٢ ، وشرح لفصل ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، والكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، ومعني القليب ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢ ، ومعني المراجع ١١٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للرحاج ٤٠٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .

الموصول . [٢٢٣] وأجاز الأخفش زيادتها مطلقاً^(١) ، ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضاً عن الفارسي^(٢) وابن جني^(٣) وغيرهما من البصريين .

وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً^(٤) . و«خولان» بفتح الخاء المعجمة : قبيلة من اليمن ، و«التكاح» : التزويج ، و«الفتلة» : الشابة ، و«أكرومة» بضم الهمزة : من الكرم ، كالأعجوبة من العجب ، مبتدأ ، و«الحين» : تثنية حي ، والمراد حي أبيها ، وحي أمها ، يعني أن كرمها من جهتي نسبها ، و«الخلو» بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام : الخالية من الأزواج ، خبر «أكرومة» ، و«كما» : جاز ويجزور ، خبر بعد خبر ، و«ما» المجرورة بالكاف : اسم موصول ، وكلمة «هي» مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة صلة «ما» والعائد محذوف ، والكاف بمعنى «على» ، والتقدير : على ما هي عليه .

(وقال المبرد^(٥) : الفاء) في « فَلَجِلْدُوا » [الدور ٢] (لمعنى الشرط) ، لأن الموصول فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط ، والمعنى : إن زنيا فلجلدوهما ، (ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط ، (وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) .

فعلى قولي سيويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال ، (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) . والخبر على قول سيويه محذوف ، وعلى قول المبرد مذكور وهو « فلجلدوا » . وقد أبو علي الفارسي^(٦) : من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في « زيد فاضربه » وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى : [من الرجز]

٣٧٠ - يا رب موسى أظلمسي وأظلممة فاصبب عليه ملكنا لا يرحمة

- (١) معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، وانظر الدور ٢٠١/١ .
- (٢) شرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، وفي الدور ٢٠١/١ : (قال أبو علي : من جعل الفاء زائدة أجاز في «خولان» الرفع والنصب) .
- (٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ .
- (٤) الارتشاف ٦٦/٢ - ٧٠ .
- (٥) الكامل ص ٨٢٢ .
- (٦) الدور اللوامع ٢٠١/١ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٨٠/١ .

٣٧٠ - الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٢ ، وعزارة الأدب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ ، والدور ٢٠٢/١ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٣ ، ومع الهوامع ١١٠/١ .

[٣٠٠] المعنى : أَظْلَمْنَا^(١) . [٢٢٣/ب]

وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبيدة ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة/٣٨] بالنصب^(٢) . (وقال) أبو محمد، عبد الله بن محمد (ابن السَّيِّد) ؛ بكسر السين ، وسكون الياء آخر الحروف ؛ البَطْلِيُّوسِيَّ ، (و) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد (ابن بابشاذ) ، بالتركيب ، كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (يُخَارِ الرِّفْعَ في) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) بالأمر ، (كآلَاية) ونحوها كـ : ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة/٣٨] لشبهه بالشرط في العموم والإيهام ، (و) يُخْتَارُ (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى (الخصوص) بالأمر ، (كـ : زَيْدًا اضربه) لعدم مشابهته للشرط^(٣) .

المسألة (الثانية) : مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بلا الطليبتين ، نحو : «عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بِكَرٍّ» و«خَالِدًا لَا تُهْنَهُ») . فإن قيل : كيف جاز ذلك ، وقد فسّر العامل ما لا يعمل ، لأن «السلام» و«لا» الطليبتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسًا ؟ قلت : أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر بـ «اللام» مجرى الأمر بغيرها ، وأجروا النهي بـ «لا» مجرى النفي بها . ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ، (ومنه : زَيْدًا لَا يَعْدُبُهُ اللَّهُ) برفع «يعذب» ، (لأنه نفي بمعنى الطلب) ، فـ «زَيْدًا» منصوب بفعل محذوف ، تقديره : رحم الله زَيْدًا ، لأن عدم التعذيب رحمة . (ويجمع المسألتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) :

٢٦٠— وَاتَّخِيزَ نَصْبُ (قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ)

(فإن ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين : (على الفعل الذي هو طلب) كالأمر والدعاء ، (وعلى الفعل المقرون بأداة طلب) ، كالمقرون [٢٢٤/أ] «باللام» و«لا» الطليبتين .

المسألة (الثالثة) : أن يكون الاسم (المشتغل عنه) واقعًا بعد شيء ، (الغالب في ذلك الشيء) (أن يليه فعل) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٦٠— وَبَعْدَ مَا يُبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٩٤/١ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٤٧٦/٣ ، والكشاف ٣٧٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٢ .

(٣) انظر رأي البطلاني في كتابه الحلل ص ١٥٤ ، ورأي ابن بابشاذ في معجم المواعظ ١١٣/٢ ، وانظر

الارتشاف ١٠٧/٣ .

(ولذلك أمثلة ، منها همزة الاستفهام ، نحو : « أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ») [الفسر/٢٤]
 فيترجح نصب « بشرًا » بفعل محذوف يفسره المذكور ، لأن الغالب في الهمزة أن تدخل
 على الأفعال ، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب ، وهم
 يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها . (فإن فصلت الهمزة) من الاسم
 المشتغل عنه (فالخيار الرفع نحو : أنتَ زيدَ تضرِبْه) ، لأن الاستفهام حينئذ داخل على
 الاسم ، لا على الفعل ، هذا إن جعلت « أنت » مبتدأ ، كما هو رأي سيبويه^(١) . وإن
 جعلته فاعلاً بفعل مقدر ، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأنغش فالخيار النصب^(٢) ،
 لأن الهمزة داخلية في التقدير ، (إلا في نحو : أَكُلْ يَوْمَ زَيْدًا تضرِبْه) ، فيترجح النصب ،
 (لأن الفصل بالظرف) وهو « كل يوم » بنصب « كل » (كلا فصل) ، وحرف
 الاستفهام داخل في الحكم على الفعل .

(وقال ابن الطراوة^(٣) : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب ، (نحو :
 أَزَيْدٌ ضَرِبْتَهُ أَمْ عَمْرُو) لأن الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه
 (وحكم) ابن الطراوة (يشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحاً ، ويذم
 طهية والخشب : [من الوافر] [٢٢٤/ب]

٣٧١ - أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحًا عَذَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةُ وَالْخَشَبُ
 بنصب « ثعلبة » بفعل محذوف تقديره : أحقرت ثعلبة ، ولا يجوز إضممار « عدلت » لتعديه
 بالياء ، قاله الموضح في الحواشي .

و« ثعلبة » بتهاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة ، و« الفوارس » نعت ، وإن كان
 جمعاً ، نظر إلى معنى أهل القبيلة ، و« ريحاً » بمثناة من تحت ، وحاء مهملة ، و« طهية »
 بضم الظاء المهملة ، وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف ، و« الخشب » بكسر الخاء
 المعجمة وبالشين المعجمة : كلها قبائل ، قاله الموضح في الحواشي .

(١) الكتاب ١٠٤/١ ، وانظر الارتشاف ١٠٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، والارتشاف ١١٢/٣ .

(٣) الارتشاف ١٠٨/٣ .

٣٧١ - البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٤ ، والأزهية ص ١١٤ ، وأمالى المرتضى ٥٧/٢ ، وجمهرة اللغة ص
 ٢٩٠ ، وعزارة الأدب ٦٩/١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١ ، والكتاب ١٠٢/١ ، ١٨٣/٣ ، ولسان
 العرب ٣٥٥/١ (محشوب) ، ١٧/١٥ (طها) ، والمقاصد النحوية ٥٣٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ١٦٦/٢ ، والرد على النحاة ص ١٠٥ ، وشرح الأعمش ١٩٠/١ .

وفي مسائل الزجاجي^(١)، قال المازني: سأ مروان الأخفش عن «أزيداً ضربته أم عمرًا» فقال الأخفش: المختار النصب لأجل الألف. فقال: [٣٠١] إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل، وإنما ينبغي أن يُختار الرفع. فقال: هذا هو القياس. قال المازني: وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل. فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ، بدليل قول العرب: «أزيداً ضربته أم عمرًا» بالنصب، انتهى.

(وقال الأخفش^(١) : أخوات الهمزة) في ترجيح النصب (كالمهزة) في ذلك (نحو : أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ) ، فـ « أَيُّهُمْ » مبتدأ ، و« زَيْدًا » منصوب بفعل محذوف يفسره « ضَرَبَهُ » والجملة خبر « أَيُّهُمْ » والتقدير : « أَيُّهُمْ ضَرَبَ زَيْدًا » ، (وَمَنْ أَمَةً اللَّهِ ضَرَبَهَا) فـ « مَنْ » بفتح الميم : مبتدأ ، و« أمة الله » : منصوب بفعل محذوف ، خبر « مَنْ » والتقدير : مَنْ ضَرَبَ أمة الله ؟ .

[٧٢٥] (ومنها) أي من الأمثلة (النفي بـ «ما» أو «لا» أو «إن» نحو : ما زيداً رأيت) أو : لا زيداً رأيت ، أو : إن زيداً رأيت ، فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب .

(وقيل : ظاهر مذهب سيويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها^(١٣) .

(وقال) أبو عبد الله^(٤) (ابن الباذش) : بياض موحدة وألف فذال وشين معجمتين ، والذال مكسورة ؛ (وابن خروف) : لا يترجح النصب مع هذه الأحرف ، وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الأسماء والأفعال ، بخلاف غيرها من أحرف النقي وهي : «لم» و«لما» و«لن» فإنها تختص بالأفعال ، فحكمها حكم «إن» الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك . قاله ابن مالك في شرح الكافية^(٥) .

(ومنها «حيث» نحو: حيث زيدا تلقاه فأكرمه، قاله الناطم) في شرح الكافية، ونصه^٥ ومن مرجحات النصب تقدم «حيث» مجردة من «ما» نحو: حيث

(١) أي في مجالس العلماء ص ٦١ .

(٢) انظر الارتشاف ٨/٣ - ١٠.

(٣) الكتاب ١/١٤٥ - ١٤٦ ، وانظر الارتشاف ٣/١٠٨ .

(٤) كذا في «أ» ب «ط» و«ع» والصواب : أبو الحسن ، انظر بغية الوعاة ١٢٧/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢ - ٦٢٠ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٠.

زيدًا تلقه فأكرمه ، لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل ، فلأن اقترنت بـ « ما » صارت أداة شرط ، واختصت بالفعل . انتهى . وهو في ذلك تابع لسببويه ، فإنه قل^(١) : « إذا » و « حيث » مما يقيح بعده ابتداء الأسماء ، وإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس ، تقول : « إذا عبد الله تلقه فأكرمه » و « حيث زيدًا تحبه فأكرمه » . ونوزع سببويه في « إذا » لأنها عنده مختصة بالأفعال ، ولم ينزع في « حيث » فظن الموضح أن المنازعة في « حيث » فقل : « وفيه نظر » ، والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقل^(٢) : وإضافة « حيث » إلى [٢٢٥/ب] الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدًا أراه . انتهى .

ولعل وجه النظر في قوله : « فأكرمه » ، فإنه يوهم أنه جواب « حيث » ، و « حيث » المجردة من « ما » لا جواب لها عند البصريين ، ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها ، فلا يكون راجحاً .

المسألة (الرابعة :) مما يرجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بـ : أمّا) المفتوحة المهمزة ، المشددة الميم ، (مسبوقة) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله ، والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبراً عن ذلك الاسم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فُضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

ولا فرق في الفعل بين أن تكون رافعاً للفاعل أو ناصباً للمفعول ، فالأول (كـ : قام زيدٌ وعمراً أكرمته) ، (و) الثاني (نحو : « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ » [الحل:ه]) بعد (قوله : « خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ لُطْفَةٍ ») [الحل:د] ، وإنما ترجح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما ، قاله في شرح الكافية^(٣) . [٣٠٢] (بخلاف) ما إذا فصل بين العاطف والاسم بـ « أمّا » (نحو : ضربت زيداً وأما عمرو فأهنته ، فالمختار الرفع) ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير . [٢٢٦/ب] وحكم الاسم الواقع بعد « أمّا » في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام ،

(١) الكتاب ١٠٦/١ - ١٠٧ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢ - ٦٢١ .

(لأن «أما» تقطع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التي يُبتدأ بها الكلام، قاله الشاطبي: (وقرى «وَأَمَّا ثَمُودًا فَهَدَيْنَاهُمْ») (فصلت/١٧) بالنصب لـ «ثمود» منوئاً وغير منوئ، قاله الزخشري في كشافه^(١)، والبيضاوي في تفسيره^(٢). والتونين باعتبار الحى، وعدمه باعتبار القبيلة، والنصب بلا تونين قراءة الحسن البصري، وبالتونين^(٣) قراءة ابن عباس، والنصب بفعل مخلوف يفسره ما بعده، (على حد: زيذاً ضربته)، إلا أن الفعل المخلوف لا يقدر قبل «ثمود» كما يُقدر قبل «زيد» في «زيداً ضربته» لئلا يلزم الفصل بين «أما» و«الفاء» بجملته ثمة، وذلك لا يجوز، فلا يقال: وأما هدينا ثمود فهديناهم، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور، والأصل: وأما ثمود فهدينا هديناهم، فلما حُذِفَ الفعل المفسر؛ بالفتح؛ دخلت الفاء على مفسره فصار «وَأما ثمود فهديناهم». فإن قلت: ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عائلاً. قلت: الفاء ليست هنا في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل. وشمل قوله: العاطف «الواو» و«الفاء» و«ثم» و«أو»، قاله الشاطبي.

(و«حتى» و«لكن» و«بل» كالعطف نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته) و«ما رأيت زيداً لكن عمراً رأيت أبه» و«ما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته» وإنما قال: كالعاطف، لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفرداً، وهو هنا جملة، فجعلت هذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه.

المسألة (الخامسة): مما يترجح فيه النصب (أن يتوهم في الرفع أن الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله، (نحو: «إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ») [النمر/٤٩]، لأنه إذا رفع «كل»^(٤) احتمل «خلقنا» أن يكون خبراً له، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.

[٢٢٦/ب] واحتمل أن يكون «خلقنا» صفةً لشيء، و«بقدر» خبر «كل»، والتخصيص باللغة يُفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فللمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أن ثم مخلوقاً لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة.

(١) الكشاف ٣/٣٨٨.

(٢) أي في كتابه أنوار التنزيل ٤/١١٦.

(٣) في «ب» (بالنصب).

(٤) هي قراءة أبي السمال، انظر الكشاف ٤/٤١، والمحجب ٢/٣٠٠.

(وإِنَّمَا لَمْ يَتَوْهَم ذَلِكَ مَعَ النَّصْبِ) لـ « كل » على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره « خلقنا » ، ويمتنع جعله صفة لـ « كل شيء » (لأن الصفة لا تعمل بملوصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) .

(ومن ثَمَ) بفتح المثناة ، أي من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لـ « كل » (إن كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لـ « كل شيء » (نحو : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ») [المر/٥٢] أي الكتب ، ولا يصح نصب « كل » لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، ثابت في الزبر ، وهو مخالف لذلك المعنى ، فرفع « كل » واجب على الابتدائية ، والفعل المتأخر صفة له أو لـ « شيء » و« في الزبر » خبر « كل » .

(أو) (إن كان الفعل) صلةً لموصول (نحو : زيدٌ الذي ضَرَبْتُهُ ، أو) (إن كان الفعل) مضافاً إليه نحو : زيدٌ يومَ تَرَاهُ تَفْرَحُ) فـ « زيد » فيهما واجب الرفع بالابتدائية ، ولا يجوز نصبه بفعل يفسره « ضربته » في الأول ، و« تراه » في [٣٠٣] الثاني ، لأن كلاً منهما لا يعمل فيما قبله ، أما الأول فلأنه صلة ، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وأما الثاني فلأنه مضاف إليه « يوم » وهو شبه الصلة في تنميم ما قبله ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . [٧٢٢٧]

(أو) (إن وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء ، كـ « إذا » الفجائية على الأصح) متعلق بـ « يختص » . وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أصحها هذا مطلقاً . والثاني : جواز دخولها على الفعلية مطلقاً . والثالث : التفرقة بين أن يقرن الفعل بـ « قد » فيجوز دخولها عليه ، وآلًا يقرن فيمتنع . حكاهما في المغني^(١) . وعلى الأصح فيجب الرفع (نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو) ، ويجوز النصب على الثاني ، ويمتنع على الثالث لفقدان « قد » وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٦٢- وَإِنْ تَلَّ السَّابِقَ مَا بِالْإِيتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّزِمُهُ إِبْدَاءً

(أو) (إن وقع الاسم قبل ما لا يرد قبله معمولاً لِمَا بعده) وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٥٩- كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَّ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِبَدُ

(نحو : زَيْدٌ مَا أَحْسَنُهُ ، أَوْ) زَيْدٌ (إِنْ رَأَيْتُهُ فَاتَّكِرْتُهُ ، أَوْ) زَيْدٌ (هَلْ رَأَيْتَهُ ، أَوْ) زَيْدٌ (هَلَّا رَأَيْتَهُ) أَوْ مَا زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة لأن ما بعد « ما » التعجبية و« إن » الشرطية و« هل » الاستفهامية و« هلا » التحضيضية و« إلا » الاستثنائية ، لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ويُقاس على ذلك سائر أدوات الصدور .

(تنبيهان) اثنان (الأول : ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة « إذا » الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق الضابط عليها) لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّغَ من الضمير لنصب الاسم السابق ، وذلك ممنوع مع « إذا » الفجائية وما ذكر معها ، (وكلام الناظم) [٢٢٧/ب] في البيتين السابقين (يوهم ذلك) ، لأنه جعله من جملة أقسام الباب ، لكن ضرورة تكميم الأقسام أبحاثه إلى ذلك . وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره .

التنبيه (الثاني : لم يعتبر سيويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قل : ومن المرجحات للنصب أن يكون غلصاً من إيهام غير الصواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر/٤٩] ثم علله بأنصر مما قدمناه ، (بل جعل) سيويه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحاً (مثله في زيداً ضربته) فإنه (قال) في أثناء كلام : فلما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإذ جاء على حد قوله : « زيداً ضربته » (وهو عربي كثير) . انتهى كلام سيويه ^(١) . فيكون الرفع أحسن من النصب .

قل ابن الشجري ^(٢) : أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرحج لعدم تقدم ما يقتضي النصب . وقال الكوفيون : النصب فيها أجود ، لأنه تقدم على كل عامل ينصب وهو « إن » فافتضى ذلك إضمار « خلقنا » انتهى .

المسألة (السادسة :) مما يترجح نصبه (أن يكون الاسم) المشتغل عنه (جواباً لاستفهام منصوب) لفظاً أو محلاً بما يليه كـ « زيداً ضربته » ، جواباً لمن قال : « أُنْهِمُ ضَرْبَتَ » أو « من ضربت » (فـ « زيداً » يترجح نصبه لكونه جواباً لاستفهام منصوب لفظاً في الأول ، ومحلاً في الثاني ، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية .

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٣٨ - ٣٣٩ .

أما إذا كان الاستفهام مرفوعاً نحو : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ » برفع « أَيُّهُمْ » فلأنك تجيب بالرفع فتقول : « زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » برفع « زَيْدٌ » واجتاً ، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية .

وجوز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ » كما يميز الوجهين في « زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » وعمراً أكرمته » ، وأجرى الجواب بجرى العطف^(١) . وإنما يميز سببونه ذلك في النصب على حده في « زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ »^(٢) . ويقال : « هل رأيت زَيْدًا » فتقول : « لا ، ولكن عبدَ الله لقيته » ، ينزل ذلك منزلة الجواب ، وإن لم يكن جواباً [٣٠٤] عن المسؤول عنه ، وكذا لو عطفته فقلت : « لا ، بل عمراً لقيته » أو : « وعمراً لقيته » ، قاله الموضح في الحواشي ، ومن خطه نقلت .

(و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة) ، على أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ « أما » ، مسبوق بفعل (إذا بُني الفعل) السابق (على اسم) بأن أخبر بالفعل عن اسم (غير « ما » التعجبية ، وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره ، أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المقيلة للسببية (لخصول المشاكلة) متعلق بـ « يستويان » وعلى أنه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٢- وَإِنْ ثَلَا الْمَعْطُوفُ فَعَلًا مُخْبِرًا بِوَعْنِ اسْمٍ فَاعْطِفْنِ مُخْبِرًا

(وذلك نحو : « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ لِأَجَلِهِ » أو « فَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ ») فيجوز في « عمرو » الرفع والنصب على السواء وذلك لأن « زيد قام » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى قولنا : كبرى ، أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها . [٢٢٨/ب] ومعنى قولنا : أنها ذات وجهين ، أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها ، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها ، فإن راعيت صدرها رفعت « عمراً » وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وكلاهما لا محل له من الإعراب . وإن راعيت عجزها نصبت ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية ، والرباط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من « لأجله » العائد على صدر الجملة الأولى ، أو « الفاء » فللناسبة حاصلة على كلا التقديرين ، فاستوى الوجهان .

(١) انظر الارتشاف ١٠٩/٣ .

(٢) الكتاب ٩٣/١ .

وقال في البسيط : إن أبا علي رجح الرفع ، انتهى . وهو مقتضى قول ابن الشجري^(١) : إن اعتبار الاسم الذي ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل .
وقال أبو حيان^(٢) : قال بعض معاصرينا : لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء ، وإنما ذلك قول الجزولي^(٣) . والأظهر ترجيح النصب ، لأن الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو : « هذا جحر ضب خرب »^(٤) وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار . فلكل منهما مرجح ، فتساويا . (بخلاف) ما إذا بُني الفعل على « ما » التعجبية نحو : (ما أحسن زيدا) ، وعمرو أكرمته عنده ، فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية ، فرفع « عمرو » في هذا هو المختار ، وذكر ذلك سيبويه^(٥) ، لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء لجموده ، ولذلك صُغِر^(٦) . واعتقد الكوفيون اسميته ، فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم ، فيترجح الرفع لعدم الإضمار .
(فإن لم يكن في) الجملة (الثانية ضمير الأول ، ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيوطي) بكسر السين (يمتنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى ، (وهو المختار^(٧)) ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا بد فيه من رابط ، وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب . وإن ورد النصب فهو على حله في « زيدا ضربته » ابتداء ، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وهو جائز بلا خلاف ، قال المرادي في التلخيص .
(والفارسي وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أي النصب ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال^(٨) : وقد ذكر المسألة : وذلك قولك : « عمرو لقيته وزيدا كلمته » إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخر قلت : « عمرو لقيته [٣٠٥] وزيدا كلمته » انتهى . يعني بالنصب ، فصُرح بأنك إن حملت على الآخر ، نصبت ، وليس في هذا المشل الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبراً .

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٣٧ .

(٢) الارتشاف ٣/١١٠ .

(٣) الخرولية ص ١٠١ .

(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٦ - ٤٣٧ ، والانتصاب ص ٢٤٧ « طبعة دار الجليل » .

(٥) الكتاب ١/٩٦ .

(٦) الكتاب ٣/٤٧٨ .

(٧) الارتشاف ٣/١١٠ .

(٨) الكتاب ١/٩١ .

ونقل ابن عصفور^(١) أن سيويه وغيره لم يشترطوا ضميراً^(٢)، واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن/٧] وهي معطوفة على «يسجدان» في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرَ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن/٦] وليس فيهما ضمير يعود على «النجم والشجر».

(وقال هشام) الضمير من الكواكب^(٣): (الواو كالفاء) في حصول الربط، لأن الواو فيها معنى الجمعية، كما أن الفاء فيها معنى السببية، بدليل «هذان زيدٌ وعمرو»، وردّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات، ولهذا لا يجوز «هذان يقوم ويقعد». وقال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين: جميع حروف العطف يحصل بها الربط، واحتجوا ببيت أنشده ثعلب: [من الطويل]

٣٧٢- فَلْتَرْزِي أَجُولُ فِي الْبَلَادِ لَعَلَّنِي أَسْرُ صَدِيقًا أَوْ يُسَاءَ خَسُودُ

[٢٢٩/ب] وخُرج على التقدير: أو يساء بي خسود. (وهذه أمور متممات لما تقدم)، وفي بعض النسخ تنبيهات:

(أحدها: أن) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون واصفاً)، فلا يكون اسم فعل ولا مصدرًا.

(الثاني: أن يكون) الوصف (عاملاً) عمل الفعل، فلا يكون وصفاً غير عامل.

والشرط (الثالث: أن يكون) الوصف العامل (صالحاً للعمل فيما قبله)، فلا يكون وصفاً مقروناً بـ «أل» ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٦٥- وَسَوْ فِي ذَا الْهَلَبِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفَعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

(وذلك) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة:

(١) شرح الجمل ١/٣٦٧ - ٣٦٨.

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٢.

(٣) الارتشاف ١١٠/٣.

٣٧٢- ثبت بلا نسبة في أمالي القاضي ١٣٦/٢.

فالأول (نحو : زيدٌ أنا ضاربٌ) . والثاني نحو : « الدرهم أنت مُعطى » .
والثالث^(١) نحو : « العسل أنت شاربٌ ، و « النعم أنت متحارٌها » ، و « العبد أنت ضروبٌ »
أو « ضريبه » و « القدر أنت حليزٌ » (الآن ، أو : غداً) في الجميع ، فالاسم السابق فيهن
منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : أنا ضاربٌ زيداً ، وأنت معطى
الدرهم ، وأنت شاربٌ العسل ، وأنت متحارٌ النعم ، وأنت ضروبٌ أو ضريبٌ العبد ،
وأنت حليزٌ القدر ، (بخلاف « زيدٌ عليك » و « زيدٌ ضرباً إياه ») بالياء المثنى تحت ، فلا
يجوز نصب « زيد » فيهما (لألهما) أي « عليك » و « ضرباً » (غير صفة) ، لأن الأول
اسم فعل ، والثاني مصدر ، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما [٢٣٠/٧] ف « زيد » في المثالين واجب الرفع على الابتدائية ، وخبره
ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر .

(نعم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو
الكسائي^(٢) ، و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدر)
كـ « ضرباً » النائب عن فعله الطلي ، (وهو المبرد^(٣) والسيوطي) ، وعند من جوز عمل
اسم الفعل والمصدر محذوفين .

(وبخلاف « زيدٌ أنا ضاربٌ أمس » لأنه غير عامل على الأصح) ، لأنه بمعنى
الماضي^(٤) . نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي ، وهو
الكسائي^(٥) .

(و « زيدٌ أنا الضارب » و « وجه الأب زيدٌ حسنه ») ، ف « زيد » في المثال
الأول ، و « وجه الأب » في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية ، وما بعدهما من
الجملة الاسمية خبرهما ، ولا يجوز نصبهما ، (لأن الصلة) وهي « ضارب » (والصفة
المشبهة) وهي « حسن » (لا يعملان فيما قبلهما) ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .
وبخلاف « زيدٌ عمرو أكرمٌ منه » ، لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقاً لا تقديمًا
ولا تأخيرًا .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الارتشاف ١٠٤/٣ ، ١٠٧ .

(٣) المنتصب ١٣/١ ، والارتشاف ١٠٣/٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٤/١ .

(٥) شرح التسهيل ٧٥/٣ .

الأمر (الثاني : لا بد في صحة الاشتغال من عُلُقَة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) ، لأن الأصل في ذلك مبتدأ والخبر ، وتدخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه ، (وكما تحصل العُلُقَة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كـ « زيداً ضربته ») فالعُلُقَة الرابطة بين العامل وهو « ضربت » وبين الاسم وهو « زيد » الهاء المتصلة بـ « ضربت » (كذلك تحصل) العُلُقَة (بضميره المنفصل عن العامل بحرف جر) متعلق بالمتفصل (نحو : « زيداً مررت به ») ، فالهاء انجرورة بالهاء هي الرابطة بين العمل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الهاء . [٢٣٠/ب] (أو) (المنفصل من العامل) باسم مضاف نحو : زيداً ضربت أخاه)

فالهاء انجرورة بإضافة « الأخ » إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو « الأخ »^(١) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٣٦٤ - وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِضَافَةٍ كَوَصْلٍ بِجُرِّي

(أو) (المنفصل من العامل) باسم أجنبي ، أتبع بتابع مشتمل (ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق ، (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعتاً له) لأن النعت و المتعوت كالشيء الواحد . قاله في المغني . (نحو : زيداً ضربت رجلاً يُحِبُّهُ) فالهاء من « يحبه » هي الرابطة بين العمل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو « رجلاً » ، وجملة « يحبه » نعت « رجلاً » وهو أجنبي من « زيد » لأنه ليس سبباً له . (أو) يكون التابع (عطفاً) على الأجنبي (بالواو) خاصة ، لما فيها من معنى الجمع ، فالأنتان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ، قاله الموضح في الخواشي ، (نحو : زيداً ضربت عمراً وأخاه ، أو) يكون التابع (عطف بيان) على الأجنبي ، لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كـ : زيداً ضربت عمراً أخاه) فالهاء في « أخاه » فيها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل باللعطف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٢٦٦ - وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ يَنْفَسُ الْأِسْمُ الْوَاقِعَ
مسألة عطف البيان زائدة على التسهيل ، (فإن قدرت : الأخ) فيها (بدلاً) من « عمراً » (بطلت) هذه (المسألة ، نصبت الاسم) السابق (أو رفعت) لأن « الأخ » يصير من جملة ثانية ، لأن البدل على ثبة تكرار العامل فتخلو الجملة [٣٠٧]

(١) انظر الارشاد ١٠٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٦ .

الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت ، وعلى المشتغل عنه إن نصبت . قاله ابن عصفور^(١) . [٢٣١/ب] اللهم (إلا إذا قلنا : عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) ، النصب والرفع لوجود الرابط بينهما . فإن قلت : ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضاً ، بأن يجعل العامل في « الأخ » خبراً في الرفع ، ومفسراً في النصب ، وجملة « ضربت عمراً » معترضة بينهما . قلت : عمل البدل ليس كاللفوظ به من كل وجه حتى يصلح أن يكون خبراً أو مفسراً لغيره ، وإنما هو على تقدير معنوي ، وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل هو من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق . وبقي من التوابع التوكيد^(٢) ، ولا يصح مجيئه هنا ، لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً ، فلا يصح عوده على الاسم السابق ، قاله الشاطبي .

الأمر (الثالث : يجب كون المقدّر في نحو : « زيداً ضربته » من معنى العامل المذكور ولفظه) ، فيقدر : ضربتُ زيداً ضربته . (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه ، (دون لفظه ، فيقدر) في نحو : « زيداً مررت به » (جاوزتُ زيداً مررت به) ، ولا يقدر « مررت » ، لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، ويقدر في نحو : « زيداً لست مثله » : خالفتُ زيداً لست مثله ، لأن « خالفت » هو معنى « لست مثله » ، قاله أبو البقاء . (و) يقدر في نحو : « زيداً ضربت أخاه » (أهنتُ زيداً ضربت أخاه) ، ولا يقدر « ضربت » لأنك لم تضرب زيداً ، وإنما ضربت أخاه ، ومن لازمه إهانة « زيد » ، لأن من ضرب أخاً شخص فقد أهان ذلك الشخص^(٣) . [٢٣١/ب] وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متعلماً على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره ، فيقدر متأخراً عنه .

الأمر (الرابع) : ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملبساً لضميره يجري (إذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظاً (نحو : زيداً قام ، أو) تقريراً نحو : « زيدٌ غَضِبَ عليه » ، فلفظه المجزوء بـ « على » في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ « غضب » (أو) رفع (ملبساً لضميره نحو : « زيدٌ قام أبوه ») . (فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كـ : خرجت فإذا زيد) قد (قام) ، لأن « إذا » الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق^(٤) .

(١) شرح الجمل ١/٣٦٢ .

(٢) بعده في « ط » : (نحو : زيداً ضربت عمراً نفسه) .

(٣) انظر شرح ابن النظم ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، وشرح الفصل ٣٠/٢ - ٣١ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦١٥ ، والارشاف ٣/١٠٥ .

(و) «ليتما عمرو قعد»، إذا قدرت «ما» كافة (لـ «ليت» عن العمل، فـ «عمرو» : مبتدأ، و «قعد» : خبره، ولا يجوز أن يكون [٣٠٨] «عمرو» فاعلاً محذوف، لأنه لم يسمع «ليتما قعد عمرو»، فإن قدرت «ما» زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجباً بل جائزاً، لما تقدم من أنها إذا اتصل بها «ما» الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية. وإن قدرت «ما» مصدرية كان الرفع واجباً، لكن على الفاعلية، لأن «ما» المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر.

(أو) واجب الرفع (بالفاعلية نحو : ﴿وَأَنْ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [البقرة/٦]، و : هَلْ زَيْدٌ قَامَ) لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافاً للكوفيين^(١) فيهما، قاله ابن عصفور^(٢) في شرح الإيضاح.

(وقد يكون) الاسم السابق (راجع الابتدائية على الفاعلية نحو : «زيدٌ قام» عند المبرد ومتابعيه)، فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال، [١/٢٣٢] ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور، فسقط ما قيل : إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية.

وعكس ابن العريف الترجيح، فرجح الفاعلية على الابتدائية، (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو استفهام. وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه.

(وقد يكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية على الابتدائية نحو : زيدٌ يَقْسِمُ) لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس، لأنها لا تحتل الصدق والكذب، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت، هذا تقرير كلامه، وفيه نظر، لأن رفع «زيد» على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسره، وقد قل في باب التحذير من هذا الكتاب^(٣) : إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ. فكيف يكون واجتماع كونه شاذاً ؟، (ونحو : قام زيدٌ وعمرو قعدٌ) فيترجح رفع «عمرو» على الفاعلية بفعل محذوف يفسره «قعد» لتناسب العطف على الجملة الفعلية. (ونحو ﴿أَبَشَرَ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن/٦] و ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة/٥٩])

فيرجح رفع «بشر» و «أنتم» على الفاعلية بفعل محذوف، لأن الغالب في الهمزة دخولها

(١) ومنهم الأحمش، انظر مع الفواع ١١٤/٢.

(٢) انظر المقرب ٢٦٠/١.

(٣) أوضح المسالك ٨٦/٢.

على الأفعال ، وتقدم في باب الفاعل ما يغني هنا عن إعادته .

نعم الرفع على الفاعلية في « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا » أرجح من الرفع على الفاعلية في « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، وتقدير الاسمية في « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » أرجح منه في « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا » [٢٣٢ / ب] لمعادلتها الاسمية ، وهي : « أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ » [الواقعة / ٥٩] ، صرح بذلك في المغني ^(١) .

(و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان) في (نحو : زيدٌ قام وعمروٌ قعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ، ففيه عطف فعلية على فعلية . وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ، ففيه عطف اسمية على مثلها ، فالتناسب حصل على كلا التقديرين .

(هذا باب التعدي واللزوم)

في الأفعال (الفعل ثلاثة أنواع :

أحدها ما لا يوصف بتعَدٍّ ولا لزوم ، وهو « كان » وأخواتها (في حل [٣٠٩] نقصانها^(١) ، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين ، وحل أو شبهه به على قول الكوفيين ، (وقد تقدمت) عقب باب المبتدأ .

و (الثاني : المتعدي ، وله علامتان ، إحداهما : أن يصح أن اتصل به هاء ضمير غير المصدر) ، على وجه لا يكون خبراً ، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله :
٢٦٧ — علامة الفعل المَعْتَلِ أَنْ تُصِلَ هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِـ
العلامة (الثانية) : أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) ، بأن يستغني عن حرف جر كما قل في شرح الكافية^(٢) .

وزاد في التسهيل^(٣) : باطراد ، (وذلك كـ : ضَرَبَ) يفتح الراء (ألا ترى أنك تقول « زيدٌ ضربه عمرو » ، فتصل به) أي بضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو : زيدٌ) ، وخرج بقولنا : على وجه لا يكون خبراً نحو : « الصديقُ كَتَبَ » ، فإنه يصلق على « كان » أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك لا يكون متعلّياً كما مر ، (و) ألا ترى أنك (تقول : هو مضروبٌ) « فيكون » « مضروبٌ » ثلماً ، غير مفتقر إلى حرف جر [٧٢٣٣] ، واحترز بالأطراد من نحو : [من الوافر]

(١) في « ط » : (نقصها) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ١٧٧ .

(٣) التسهيل ص ٨٣ .

..... ثَمُورُ الدِّينَارِ

فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام، فنقول: الدليل عمروءة، ولكنه ليس بمطرد، فلا يكون «مر» متعدياً.

(و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كـ : ضربت زيداً ، و : قُذِرْتُ الكتبُ) أي تأملتها (إلا إن ناب) المفعول به (عن الفاعل) فإنه يُرْفَع على النيابة عن الفاعل (كـ : ضُرِبَ زيدٌ ، و : قُذِرَتِ الكتبُ) برفعهما ، وبناء الفعلين للمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٨— فَأَنْصِبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ

وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين ، واختلف قول الكوفيين^(١) فقل هشام: الناصب له الفاعل . وقال الفراء : كلاهما . وقل خلف الأحرار : معنى المفعولية . ولكل حجة ، فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال . وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعلماً ، والدوران يفيد العلوية . وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر . وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإستناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أول من غيرها . ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره^(٢) . وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب [٣١٠] المفعول به ، أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم ، بخلاف المفعول به فإنه لا ينصب إلا المتعدي .

النوع (الثالث : اللازم وله اثنا عشرة علامة) اثنتان علميتان ، وعشر وجودية ، (وهي) مطّرة . [٢٣٣/ب]

٣٧٣- تمام البيت : (غمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام)

وهو يلزم في ديوانه من ٢٧٨ ، والاقتضاب من ٣٧٠ ، وتخليص الشواهد من ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، والدرر ٢/٢٦٢ ، وشرح شواهد اللغة ١/٣١١ ، ولسان العرب ٥/١٦٥ (مرر) ، وللقاصد النحوية ٢/٥٦٠ ، وعلا نسية في الأشباه والنظائر ٦/١٤٥ ، ٨/٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٧/١٥٨ ، ووصف المياني من ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٨ ، وشرح للفصل ٨/٨ ، ٩/١٠٣ ، ومغني اللبيب ١/١٠٠ ، وللقرب ١/١١٥ ، ومعجم المفردات ٢/٨٣ .

- (١) سقط من « ب » : (واختلف قول الكوفيين) .
 (٢) انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ٧٨/١ - ٨٠ ، المسألة رقم ١١ .
 (٣) في « أ » : « ب » : (عشرة) .

فالأولى والثانية : (ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألا يُبنى منه اسم مفعول تام ، وذلك كـ « خرج » ، ألا ترى أنه لا يقال : زيدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو) فيتصل بـ « خرج » ضمير غير المصدر وهو « زيدٌ » ، (ولا : هو مَخْرُوجٌ) فيبنى منه اسم مفعول تام ، (وإنما يقال : الخروجُ خَرَجَهُ عَمْرُو) فيتصل به هاء ضمير المصدر ، وهو الخروج ، (وهو مَخْرُوجٌ به أو إليه) بحسب المعنى ، فيكون اسم المفعول ناقصاً لاحتياجه إلى حرف الجر .

(و) الثالثة : (أن يدل على مَسْجِيَةٍ) بالسین المهملة ، أي الطبيعة والسليقة ، (وهي) أي السجية (ما ليس بحركة جسم ، من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها ، (نحو : « جَبِيْنٌ » و « شَجِيْعٌ ») من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها ، يوضح عين الفعل لئلا ينضم الطبيعة إلى الذات ، عند صدور هذه الأفعال منها ، قاله شارح القصارى ^(١) ، وإليه الإشارة بقوله :

٢٦٩..... وَحَيْثُمُ لَزُومُ أَقْصَالِ السَّجَايَا.....

العلامة الرابعة : المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على عَرَضٍ) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أي العرض (ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت) دائماً كـ : مَرِيضٌ ، و : كَسِيْلٌ ، و : نَهِيْمٌ ، إذا شيع) بكسر العين فيهن ، بخلاف « نهم » إذا صار أكلوا ، فليس لازماً ، وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١..... أَوْ عَرَضًا.....

والخامسة المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على نظافة كـ : نَظْفٌ ، و : طَهْرٌ ، و : وَضُوٌّ) بضم العين فيهن ، ويجوز في « طهر » فتح العين .

السادسة المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على دنس نحو : يَخْسُ ، و : قَدَرٌ) بالذال المعجمة كسراً وضماً فيهما ، وإليهما الإشارة بقوله : [٢٣٤]

٢٧٠..... وَمَا اقْتَضَى نَظْفَةً أَوْ دَنَسًا.....

السابعة : المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لقاعل فعل) [٣١١] متعدد لواحد نحو : كَسَرْتُهُ فَانكسر ، و : مَدَدْتُه فَامتدَّ) وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١..... أَوْ طَلَاوَعُ الْمُعْتَدِي لِيُوَاجِدَ.....

(١) هو حسن شاه بن شرف الدين البقالي المعجمي المتوفى سنة ٩٠٥ . والقصارى : ممن في التصريف لعلاء الدين أحمد المحمدي البرهاني . انظر كشف الظنون ١٣٢٧ ، وهدية العارفين ١/٢٨٨ .

والمطاوعة قبول الأثر، ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل التعدي، (فلو طاع ما يتعدى فعلة لاثين تعدي) المطاوع؛ بكسر الواو (لواحد ك: عَلَّمْتُهُ الحسابَ فَتَعَلَّمْتُ) ففاعل «تَعَلَّمَ» قبل التعليم من فاعل «علم».

الثامنة: المذكورة في قوله: (أو) أن (يكون موازناً لافْعَلَّ) يفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (ك: «أَقْشَعَرُ» و«أَشْمَأَزُ») بمعجمتين؛ وهو بناء مقتضب، وقيل: ملحق بـ «أَحْرَنْجَمَ» وأصلهما «أَقْشَعَرَزَ» و«أَشْمَأَزَزَ» بسكون العين واهمزة، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدمعوا أحد المثلين في الآخر، قاله أبو البقاء. واعترض بأن حكم الملحق ألا يُدغم، لثلاث نفوت الموازنة، ولها وجب الفك في «أَقْعَنْسَسَ» والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع.

والثلاثة المذكورة في قوله: (أو) يكون موازناً (لما ألحق به) أي بـ «أَفْعَلَّ» (وهو افْوَعَلَّ) بسكون الفاء، وفتح الواو والعين، وتشديد اللام (ك: أَكُوْهَذَا الْقَرْخُ إذا ارتعد).

والعاشرة المذكورة في قوله: (أو) يكون موازناً (لـ: أَفْعَنْتَلَّ) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها، وحرفين بعدها أصليين (ك: أَحْرَنْجَمَ). [٢٣٤/ب]

الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله: (أو) أن يكون موازناً (لِمَا ألحق به) أي بـ «أَفْعَنْتَلَّ»، بإصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف، أو من حروف «سألتمونيتها»، فالأول نحو: (أَفْعَنْتَلَّ؛ بزيادة إحدى اللامين) وهل هي الأولى أو الثانية؟ قولان (ك: أَقْعَنْسَسَ الجملُ، إذا أبسى أن يتقاد، و) الثاني نحو (أَفْعَنْتَلَّ) بفتح العين، وسكون النون، وزيادة الألف في آخره، وهي من حروف «سألتمونيتها» (ك: أَحْرَنْتَلَّى التليكَ) بسكون الحاء المهملة، وفتح الراء، وسكون النون، وفتح الموحدة (إذا انتفش للقتال) فإن قلت: زعم ابن جني^(١) وأبو عبيدة أن «أَفْعَنْتَلَّى» يتعشى، ولا يتمشى، ومن تعديه قول الراجز: [من الرجز] ٣٧٤- قَدْ جَعَلَ النَّعْاسُ يَغْرُنْثِيْنِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُرْنِيْنِي

(١) النصف ٨٦/١.

٣٧٤- الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢١٥، والمختصر ص ٢٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٠/٢،

وشرح الألفوني ١٩٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٣/١، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧، --

قل أبو عبيدة : المغرندي والمسرندي : الذي يغلبك ويعلوك . قلت : أجيّب عنه بأنه شاذ ، والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد^(١) . واقتصر الناظم على « أَفْعَلْ » ، و« أَفْعَلْ » بقوله :

٢٧٠- كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعَسَا

(وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد [٣١٢] من قول الناظم :

٢٧٢- وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ

ويختلف الجار باختلاف المعنى كـ « عجبت منه » و« مررت به » و« غضبت عليه » وقد ي حذف (الجار) ويبقى (الجر) بحاله (شذوذاً) لأن حرف الجر لا يعمل عدوفاً ، (كقولهم) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٧٥- إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قِيلَ (أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ)

فحذف الجار من « كليب » ، وأبقى عمله ، والأصل : (إلى كليب) وهو كليب بن يربوع بن حنظلة^(٢) أبو قبيلة جرير . و« الأصابع » : فاعل « أشارت » ، و« بالأكف » : حل منها ، و« الباء » بمعنى « مع » ، أي أشارت الأصابع في حل كونها موصولة للأكف ، فالإشارة وقعت بالمجموع ، وقيل : هذا مقلوب ، والأصل أشارت الأكف بالأصابع .

(وقد يُحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) :

--- وشرح شواهد النقي ٨٨٥/٢ ، ومعني الليب ٥٢٠/٢ ، والمتع في التصريف ١٨٥/١ ، والمنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، ولسان العرب ٢١٢/٣ (سرد) ، ٣٢٥ (غرند) ، وديوان الأدب ٤٩٢/٢ ، وتحذيب اللغة ٢٤٠/٢ ، ١٥٠/١٣ ، وكتاب العين ٣٤١/٧ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٤ ، وبجمل اللغة ٤٩/٤ .

(١) الكتاب ٧٦/٤ - ٧٧ .

٣٧٥- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤ ، وعزارة الأدب ١١٣/٩ ، ١١٥ ، والدرر ٩٢/٢ ، وشرح شواهد المعنى ١٢/١ ، وللقاصد النحويّة ٥٤٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٧٢/٢ ، ٥٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٧٨/٢ ، وعزارة الأدب ٤١/١٠ ، والسندور ٣٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٠ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١/٢ ، ٢٤٤ ، ١٩٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، ومعني الليب ٦١/١ ، ٦٣٤/٢ ، ومعجم الفواص ٣٦/٢ ، ٨١ .

(٢) في « أ » « ب » « ط » : (عطفة) وهو تحريف ، والتصويب من جهة أنساب العرب ٢٢٤ .

أحدا (سماعي جائز في الكلام المنشور نحو: نصّحته، و: شكرته) و: كلّته، و: وزّته، (والأكثر ذكر اللام) الجار (نحو) «وَنَصَحْتُ لَكُمْ» [الأعراف/٩٧]، «أَنْ أَشْكُرَ لِي» [لقمان/١٤]، و«كلّ له»، و«وزّنت له». وقل التفازاني: اللام زائدة، لأن معنى نصحت زيدا، ونصحت له، مستويان. انتهى. وفي التنزيل: «وَإِذَا كَأَلْتُمُوهُمْ أَوْ وَزَّوْتُمُوهُمْ» [المطففين/٣] بغير ذكر اللام.

(و) الثاني (سماعي خاص بالشعر، كقوله) وهو ساعنة بن جؤية:

[من الكامل]

٣٧٦- لَسْتُ بِهَؤُ الْكَفِّ بِغَيْسِلٍ مَتْنُهُ فِيهِ (كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ)

فـ «لن» بفتح اللام، وسكون الدال المهملة؛ خبر مبتدأ محذوف، أي هو لن، أي لين، و«بهز» متعلق بـ «يعسل»؛ بالعين والسين المهملتين؛ أي يضطرب بهز الكف، و«متنه»: فاعل «يعسل»، والمتن: الصنفر، وضمير «فيه» يعود إلى الهز، و«في» للمصاحبة، يقول: هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه، وذلك دليل على كثرة لينه، و«الثغلب»: فاعل «عسل». (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح:

[من البسيط]

٣٧٧- (أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمَهُ) وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

«أليت»: حلفت. يحتمل أن يكون إخباراً عن نفسه، فتكون التاء مضمومة، وأن يكون خطاباً لملك الحيرة، فتكون مفتوحة، [٢٣٥ب] وذلك أن شخصاً هجا ملك الحيرة، فبلغه

٣٧٦- البيت لمساعدة بن جوية المذلي في الكتاب ٣٦/١، ٢١٤، وتخليص الشواهد ٥٠٣، وخزانة الأدب ٨٣/٣، والذرر ٨٦، والدرر ٨٦/٣، وشرح أشعار المغلبيين ١١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٨٨٥، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط)، ٤٤٦/١١ (عسل)، والمقاصد النحوية ٥٤٤/٢، ونوادر أبي زيد ١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٨٠، وأمثالي ابن الشجري ٤٢/١، ٢٤٨/٢، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢، والارتشاف ٢٥٤/٢، وأوضح المسالك ١٧٩/٢، وجمهرة اللغة ٨٤٢، والخصائص ٣١٩/٣، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩، وشرح الأبنوني ١٩٧/١، ومغني اللبيب ص ١١، ومعجم المواع ٢٠٠/١.

٣٧٧- البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧، والجنح القداني ص ٤٧٣، وخزانة الأدب ٣٥١/٦، وشرح شواهد المغني ٢٩٤/١، والكتاب ٣٨/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، وأوضح المسالك ١٨٠/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩، وشرح الأبنوني ١٩٧/١، ومغني اللبيب ٩٩/١.

ذلك ، فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق ، وهو القمح ^(١) . و« أطعمه » على تقدير : لا أطعمه ، لأنه جواب القسم ، ولذلك امتنع أن يكون « حب » منصوباً على شريطة التفسير لأن [٢١٣] « لا » النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . و« السوس » : بمهملتين ، قمل القمح ونحوه . والشاهد في البيت الأول في حلف « في » ، ونصب « الطريق » ، والأصل ذكر « في » ، لأن « الطريق » اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة : إن الطريق ظرف ، مردود بأنه غير مبهم ، وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منزع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق . قاله في المغني ^(٢) .

(و) الشاهد في البيت الثاني في حذفه « على » ونصب « حب » أي (على حب العراق) . وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول :

٢٧٢ — وَإِنْ حَلِفَ فَالتَّصْبُ لِلْمَنْجَرِ

٢٧٣ — نَقْلًا

(و) الثالث (قياسي وذلك في « أن » و« أن ») بفتح الهمزة فيهما ، وتشديد النون في الأولى ، وسكونها في الثانية (و : كي) لظولن بالصلة (نحو : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » [آل عمران/١٨] ونحو : « أَوْعَجَّيْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ » [الأعراف/٦٣] ونحو : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً » [الحشر/٧] أي بأنه) لا إله إلا هو (ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قدرت « كي » مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرًا ، وأهمل النحويون هنا ذكر : كي) مع تجويزهم في نحو : « جئت كي تكرميني » أن تكون « كي » مصدرية ، واللام مقدرة قبلها ، والمعنى : لكي تكرميني . قاله في المغني ^(٣) . [٢٣٦]

(واشترط ابن مالك في) النظم وغيره ^(٤) في حلف الجار من (« أن » و« أن » آمن اللبس) فقال في النظم :

٢٧٣ — وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَيْسَ

(فمنع الحذف في نحو : رغبت في أن تفعل ، أو « عن أن تفعل » لإشكال المراد بعد الحذف) ، هل هو على معنى « في » ، أو « عن » ؟ لأن « رغب » يتعدى بكل

(١) المقاصد النحوية ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٨١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٦٨١ - ٦٨٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

منهما ، ومعناها مختلف ، (وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ) قوله تعالى : (﴿ وَكَرَّخُونَ أَنْ تُكْرَهُوهُنَّ ﴾ [النساء/١٢٧] فحذف الحرف) الجار (مع) أن اللبس موجود ، بدليل (أن المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر « في أن » ، وبعضهم قدر « عن أن » ، واستدل كل على ما ذهب إليه ، وأجيب عنه بجوابين ، ذكرهما المراعي في شرح النظم :
أحدهما : أن يكون حذف الحرف اعتمداً على القرينة الرافعة للبس ، وقد أشار إلى هذا في منهج السالك .

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام ، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . انتهى .

وفي الكشف^(١) : « يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن » ، وتبعه البيضاوي^(٢) ، والجواب الأول موافق لقول الموضح في المغني^(٣) وإنما حُف الجار في « أن تنكحوهن » لقرينة ، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية ، لاختلافهم في سبب نزولها ، فالخلاف في الحقيقة في القرينة . انتهى .

وما ذهب إليه الموضح من أن محل « أن » و « أن » نصبٌ بعد الحذف هو مذهب الخليل ، وأما سيبويه فقال^(٤) بعدما أورد أمثلة من الحذف : ولو قل قائل : إن الموضع جرٌّ لكان قولاً قوياً ، وله نظائر [٢٣٦/ب] ، نحو قولهم : « لاؤ أبوك » . ثم نقل النصب عن الخليل ، فظهر بهذا أن ما قاله ابن مالك^(٥) تبعاً لابن العِلمج من أن الخليل يقول : بلجر ، سهو . ولا يقاس على « أن » و « أن » غيرهما ، فلا يقل : « برئت السكين القلم » ،

والأصل : بالسكين ، خلافاً للأخفش الأصغر علي بن سليمان البغدادي ، تلميذ ثعلب والمبرد ، نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، تلميذ سيبويه ، والأخفش الأكبر غيرهما ، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه ، والأخفشة أحد عشر نحوياً^(٦) والسيبويهون أربعة^(٧) .

- (١) الكشف ٣٠١/١ .
- (٢) أنوار التنزيل ١٢٠/١ .
- (٣) مغني اللبيب ص ٧٨٨ .
- (٤) الكتاب ١٢٨/٣ .
- (٥) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .
- (٦) بعة الوعاة ٣٨٩/٢ .
- (٧) بغة الوعاة ٣٩٠/٢ .

(فصل ل)

(لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض) آخر ، وأصالة المفعول (إما
 بكونه مبتدأ في الأصل) والآخر خبر ، كما في باب « ظن » ، (أو) بكونه (فاعلاً في
 المعنى) ، والآخر مفعول معنى ، كما في باب « أعطى » ، (أو) بكونه (مُسَرَّحاً) أي
 مطلقاً ؛ لم يتقيد بجار (لفظاً أو تقديرًا) ، والآخر مقيد (بحرف جر (لفظاً أو تقديرًا) ،
 كما في باب « اختار » ، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره ،
 (وذلك كـ « زيداً » في « ظننتُ [٣١٤] زيداً قائماً ») ، فتقدم « زيداً » على « قائماً »
 لأن « زيداً » مبتدأ في الأصل ، و « قائماً » خبره ، والمبتدأ مقدم على الخبر ، (وأعطيـت
 زيداً درهمًا) ، فتقدم « زيداً » على « درهمًا » ، لأن « زيداً » فاعل معنى ، لأنه الأخذ
 والقابل للدrehم ، ومن ثم جاز « أعطيت درهمه زيداً » ، وامتنع « أعطيت صاحبه
 الدرهم » إلا على قول من أجاز « ضرب غلامه زيداً » قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(١) .
 (و : اخترتُ زيداً القوم ، أو : من القوم) [٧٢٣٧] ، فتقدم « زيداً » ، لأنه مسرَّح غير
 مقيد بجار لفظاً وتقديرًا ، و « القوم » مقيد تقديرًا ، و « من القوم » مقيد لفظاً ، والمسرح
 مقدم على المقيد « لأنه مسرَّح غير مقيد بجار لفظاً وتقديرًا ، و « القوم » مقيد تقديرًا ،
 و « من القوم » مقيد لفظاً ، والمسرح مقدم على المقيد ، لأن علاقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه
 أقوى من علاقة ما قد يتعدى إليه بواسطة ، ومن ثم يقال : « اخترت قومَه عمرًا » ، ولا
 يقال : « اخترت أحدهم القوم » إلا على لغة من أجاز « ضرب غلامه زيداً » ، قاله ابن
 مالك في شرح التسهيل^(٢) أيضاً . والتقديم في ذلك كله جائز ، وإليه يشير قول الناظم :

٢٧٤- والأصلُ سبقُ فاعِلٍ معنًى

 (ثم قد يجب الأصل) فيجب التقديم ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبِ عَرَى
 (كما إذا خيف اللبس) كـ « ظننتُ زيدًا عمرًا » ، و (كـ : أعطيتُ زيدًا عمرًا) ، و كـ « اخترتُ الشجعانَ الجندَ » ، ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج . (أو كان الثاني محصورًا) كـ « ما ظننتُ زيدًا إلا قائمًا » ، أو (كـ : ما أعطيتُ زيدًا إلا درهمًا ») و « ما اخترتُ زيدًا إلا القومَ » ، ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل ، (أو) كان المفعول الثاني اسمًا (ظاهرًا) و ، (المفعول (الأول ضمير نحو : « العالمُ ظننتُهُ مجتهدًا » ، أو « إِنْ أُعْطِيَكَ الْكَوْثَرُ ») [الكثير/١] ، و « الفرساءُ اخترنَهُم القومَ » ، ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل ، وأنت بلخير في الظاهر ، إن شئت قمته على الفعل والضمير ، وإن شئت أخرته عنهما .

(وقد يجمع) الأصل فيجب التأخير ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٧٥- وَتَرَكُ ذَلِكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

(كما إذا اتصل) المفعول (الأول بضمير) المفعول (الثاني) كـ « ظننتُ زيدًا غلامًا » [٢٣٧/ب] و (كـ « أعطيتُ المالَ مالِكَةً ») ، و « اخترتُ قومَ عمرًا » . (أو كان) الأول (محصورًا) كـ « ما ظننتُ قائمًا إلا عمرًا » ، و (كـ : ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيدًا) ، و « ما اخترتُ القومَ إلا بكرًا » . (أو) كان الثاني (مضمرةً والأول ظاهرًا) كـ « الفاضلُ ظننتُهُ زيدًا » ، و (كـ « الدرهمَ أعطيتُهُ زيدًا ») ، و « القومَ اخترتُهُم عمرًا » . أما الامتناع في الأولى فلثلا يعود ضمير على متأخر لفظًا ورتبةً . وأما في الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير . وأما في الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال ، لا يعزل عنه إلا الانفصال ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه ^(١) .

(فصل)

(يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي ، كتناسب الفواصل) جمع فاصلة ، والمراد بها رؤوس الآي ، وذلك (في نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾) [النحى/٣] ، والأصل : وما قلاك ، فحذف المفعول ليناسب ﴿ سَجَى ﴾ [النحى/٢] و﴿ الأوتى ﴾ [النحى/٤] (و) في (نحو : ﴿ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾) [طه/٣] والأصل : يخشه ؛ أي القرآن ؛ ويحتمل أن لا حذف ، ومفعول « يخشى » هو قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلًا ﴾ [طه/٤] ، والمعنى : لمن يخشى تنزيل الله . قل في الكشف^(١) : وهو معنى حسن وإعراب بين . انتهى . وكالإنجاز) والاختصار ، وذلك (في نحو : ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾) وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤] ، والأصل : فإن لم تفعلوه ، ولن تفعلوه ، أي الإتيان بسورة من مثله . وإما معنوي كاحتقاره نحو : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾ [المجادلة/٢١] أي الكافرين ، فحذف المفعول لاحتقاره . (أو لاستهجانته) أي لاستقبال التصريح بذكره ، (كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأى مني ولا رأيت منه^(٢)) تعني عورة رسول الله ﷺ ، [٢٣٨/٢] فحذفت المفعول لاستقبال ذكره ، (أي العورة^(٣) . وقد يمنع حذفه) أي المفعول (كأن يكون محصوراً) فيه (نحو : « إلما ضربتُ زيداً ») لأن الحذف ينافي الحصر ، (أو) يكون (جواباً) لسؤال كـ « ضربتُ زيداً » ، جواباً لمن قال : من ضربتُ ؟ لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه ، وذلك كله مستفاد من قول الناظم :

٢٧٦ — وَخَلَفَ فَضْلُهُ أَجْزَ إِنْ لَمْ يُضَيَّرْ كَخَلَفَ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

(١) الكشف ٤٧٧/٢ .

(٢) رواية الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال ٤٧٩/٢ : (ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط) . وهذا الرواية لا شاهد فيها .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٦١/٢ ، والارتشاف ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ .

(فصل ل)

(وقد يُحذف ناصبه) أي نصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله :

٢٧٧— وَيُحذفُ النَّاصِبُهَا (إِنَّ غَلِمَا)

(كقولك لمن سدد) بللهمة (سهماً : « القِرطاس » ، ولمن تأهب لسفر : « مكة » ، ولمن قال : من أضرب ؟) بالضرع (شر الناس) . فالقِرطاس : منصوب (يا ضمار « تصيب ») ، وطل عليه المشاهدة ، (و) « مكة » : منصوب بإضمار (تريد) ، وطل [٣١٥] عليه قرينة الحل ، (و) « شر الناس » : منصوب بإضمار (اضرب) ، وطل عليه قرينة المقل . (وقد يجب ذلك) الحذف . كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٧٧— وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

وذلك (كما) تقدم (في) باب (الاشتغال كـ « زيداً ضربته ») ، لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر . (و) باب (النداء) فيما سيأتي (كـ : يا عبد الله) ، لأن « يا » عوض عن الناصب ، ولا يجمع بين العوض والمعوذ . (وفي الأمثال) العربية ؛ وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو : الكلاب على البقر^(١)) فـ « الكلاب » : منصوب بفعل محذوف وجوباً (أي أرسل) ، ولا يجوز ذكره ، لأن ذكره يغير المثل ، والأمثل لا تغير ، لأنها لَمَّا شبه مضربها بموردها ، لزم أن يلتزم فيها أصلها كقولهم : « الصيف ضيعت اللبن »^(٢) [٢٣٨/ب] ، يقال بكسر التاء لكل خاطب . والمراد بالبقر في المثل المتقدم : بقر الوحش . (وفيما جرى مجرى الأمثال) في كثرة الاستعمال ، وهو كل كلام اشتهر ، فيسبب شهرته جرى مجرى المثل ، فأعطي حكمه في أنه لا يغير ، (نحو : « انتهوا خيراً لكم ») (النساء/ ١٧١) فـ « خيراً » مفعول بفعل محذوف وجوباً (أي : واتقوا) خيراً . ولا يجوز ذكره لما تقدم ، وذهب بعضهم^(٣) ، إلى أن « خيراً » خبر لـ « كان » محذوفة ، والتقدير :

(١) مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢ ، والمستقصى ٣٤١/١ ، وفصل القفال ص ١٠٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٨٤ .

(٢) جمهرة الأمثال ٥٧٥/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧ .

(٣) مثل أبي عبيدة ، انظر الارششاف ٢٧٩/٢ .

« انتهوا يكن خيراً لكم » وهو تخريج على قلة ، لأن « كان » لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً إلا بعد « إن » و « لو » الشرطيتين (وفي التحذير بـ « إياك » وأخواتها) من ضمائر الخطاب المتفصلة ، (نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) ، فـ « إِيَّاكَ » منصوب المهمل بفعل محذوف وجوباً ، ويقدر متأخراً عن « إِيَّاكَ » (أي : إِيَّاكَ بِأَعَدَ) على أحد التقديرين الأثنين في باب التحذير ، و « الأسد » منصوب بفعل محذوف وجوباً ، ويقدر متقدماً على « الأسد » أي : (واحذر الأسد) ، والفرق أن « إِيَّاكَ » ضمير منفصل ، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله ، بخلاف « الأسد » . (وفي التحذير بغيرها) أي بغير إِيَّاكَ وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) ، فالمعطف (نحو : رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ) . فـ « رأسك » و « السيف » منصوبان بفعلين محذوفين وجوباً ، (أي بأعد) رأسك ، (واحذر) السيف . (و) التكرار (نحو : الْأَسَدَ الْأَسَدَ) بتقدير « احذر » . (وفي الإغراء بشرط أحدهما) وهو المعطف أو التكرار ، فالمعطف (نحو : المروءة والنجدة ، و) التكرار (نحو : السِّلَاحَ السِّلَاحَ ، بتقدير « الزم ») ، [١/٢٣٩] في المثالين ، وإنَّما وجب حذف الفعل فيهما لأن كلاً من المعطف والتكرار قائم مقام العمل ، فالتزم حذفه لذلك .

(هذا باب التنازع في العمل)

(ويسمى أيضاً باب الإعمال) بكسر الهمزة عند الكوفيين^(١) ، (وحقيقته : أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما) في التصرف ، (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف ، ويتأخر عنهما أي عن العاملين (معمول غير سبي مرفوع) وغير مرفوع ، واقع بعد إلا ، على الأصح فيهما ، (وهو) أي الم معمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية ، أو مع التخالف فيهما ، والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان ، وأمثلتها اثنا عشر مثلاً ، مثل الفعلين في طلب المرفوع : « قام وقعد زيد » ، ومثلهما في طلب المنصوب : « ضربت وأكرمت زيداً » ، ومثلهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب : « قام وضربت زيداً » ، ومثلهما في طلب العكس : « ضربت وقلم زيداً » ، ومثل الاسمين في طلب المرفوع : « أقائم وقاعد الزيدان » ، ومثلهما في طلب المنصوب : « زيد ضارب وقاتل عمراً » ، ومثل اختلافهما في الصورتين : « زيد قائم وضارب أبويه » ، وعكسه : « زيد ضارب وقائم أبوه » ، ومثل الاسم والفعل في طلب المرفوع : [٣١٦] « أقائم وقعد زيد » ومثلهما في طلب المنصوب : « زيد ضارب ويكرم عمراً » ومثل اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع : « أقائم ويضرب عمراً » ، [٢٣٩/ب] وعكسه : « ضربت وأقائم زيد » . والنظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقل :

٢٨١- كَيْخَسِرَانِ وَيُسَيِّئُهُ اِبْتَاكَا وَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَيَا عَيْدَاكَا

والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقل : (مثال

(١) كذلك قال ابن عصفور في المغرب ٢٥٠/١ .

الفعلين «آتوني أفرغ عليه قَطْرًا» ([الكهف/٩٦] فـ «آتوني» يطلب «قطرًا» على أنه مفعول ثانٍ له ، و«أفرغ» يطلبه على أنه مفعوله ، وعمل الثاني وهو «أفرغ» في «قطرًا» ، وأعمل «آتوني» في ضميره ، وحذف لأنه فضلة ، والأصل : آتوني ، ولو أعمل الأول لقبل : أفرغه . (ومثال الاعمين قوله : [من الطويل]

٣٧٨ - (عَهَدْتُ مَغْنِيًا مَغْنِيًا مَنْ أَجْرَكَ) فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلًا

فـ «مغنيًا» من الإغاثة بثلاثة ، و«مغنيًا» : من الإغناء ضد الإفقار ، تنازعا «من» الموصولة ، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأول في ضميره ، وحذفه ، فالأصل : مغنيته ، و«عهدت» مبني للمفعول ، مسند إلى تاء المخاطب ، و«مغنيًا» و«مغنيًا» حالان منها ، و«الفناء» الجوار والقرب ، و«الموئل» : الملجأ .

(ومثال المختلفين «هَازُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَةَ») [الحاقة/١٩] فـ «ها» اسم فعل بمعنى «خذ» ، والميم حرف يدل على الجمع ، و«اقروا» فعل أمر ، تنازعا «كتابيه» . وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأول ضمير المفعول ، والأصل : هَازُمُوه ، وأصل «هَازُمُ» : هاكم ، أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة ، وفي الجزء الأول من شرح البحرين [٢٤٠] عن صفوان بن عيسى أن النبي ﷺ نذاه رجل ، قال ﷺ : هَازُمُ . فقل : الرجل يجب القوم ، ولما يلحق بهم ، فقل : «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» حديث حسن ، صحيح ، رواه الشافعي في مسنده ^(١) ، ومالك ^(٢) وسفيان ، وشعبة بن الحجاج ، والحمدان ، ومعنى «هَازُمُ» : تعالوا . انتهى .

قل الموضح في الحواشي : فإن صح أنه يرد «قلصرا» تعنى «تعالوا» كما قيل في الحديث ، فلا تنازع في الآية ، ويخرج حيثئذ عن استدلال البصريين ، وهذا المعنى متعين ، وظاهر في الآية ، ولكن لا استحضار الآن لحدا قل به غير هذا الرجل في هذا الحديث . انتهى . قلت : قل به الخوفي في الآية نفسها .

٣٧٨ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٢ ، وتحليص الشواهد ص ٥١٣ ، وشرح ابن السائغ ص ١٨٤ ، وشرح الأصبهاني ٢٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافعية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد الحوية ٢/٣ .

(١) انظر مسند الشافعي المجلد الأول ٤١/١ - ٤٢ ، حديث رقم ١٢٢ ، وأورده ابن قدامة في كتابه «المتحابين في الله» ص ٨٨ .

(٢) لم أجد الحديث في الموطأ ، ولا في الفتوة الكبرى .

وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات . وفي النهاية لا ينحاز : لا يقع التنازع في المفعول له ، ولا الحذف ، ولا التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول : « قمتُ وسرتُ زيدًا » ، إن أعملت الثاني . و« قمتُ وسرتُ وإيَّه وزيدًا » ، إن أعملت الأول . انتهى . وسيأتي الكلام في الواقع بعد « إلّا » .

واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفًا على الآخر ، خلافًا للجزمي .

وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد ، (وقد يتنازع ثلاثة . وقد يكون التنازع فيه متعددًا) ، وفي الحديث « تَسْبَحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ »^(١) فتنازع ثلاثة) وهي « تسبحون » و« تكبرون » و« تحمدون » (في اثنين : ظرف) وهو « دبر » ، (و) نائب (مصدر) وهو « ثلاثة » ، فأعمل الأخير لقربه ، فنصب « دبر » على الظرفية ، و« ثلاثًا » على المفعولية المطلقة ، لنيابته عن المصدر ، وأعمل الأولين في ضميريهما ، وحذفهما لأنهما فضلتان ، والأصل : تَسْبَحُونَ الله فيه إياه ، وتُكَبِّرُونَ الله فيه إياه . [٢٤٠/ب] وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع . قل ابن خروف في شرح كتب سيويه : استقرت كلام العرب ، فوجدت إعمال الثالث ، وإلغاء ما عداه . قل ابن مالك^(٢) : وهو كما قل . واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة ، كقول أبي الأسود : [من الطويل]
 ٣٧٩- كَسَلَا وَإِنْ لَمْ تُكْمِمْ فَاشْكُرْ لَهُ إِنْ لَمْ تُعْطِمْكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

[٣١٧] قل المراعي : فدلَّ على أن استقراره غير تام . ولا يحفظ من كلامهم إعمال

الثاني . انتهى .

(وقد غُلم مِمَّا ذكرته) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفي الاسمية والفعلية (أن التنازع لا يقع بين حرفين) ، لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المَعْمولات . وأجلَّ ابن العِلم التنازع بين

(١) أخرجه البحاري في كتاب الدعوات برقم ٥٩٧٠ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

٣٧٩- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٦ ، ٣٠٩ ، وإتياء الرواة ٥٨/١ ، والارتشاف ٩٣/٣ ، ودررة الفواص ص ١٥٧ ، وحامسة البحري ص ١٤٩ ، وسمط اللآلي ص ١٦٦ ، وبلا نسبة في شرح الأمجوني ٢٠٣/١ .

حرفين ، مستنداً بقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) [البقرة ٢٤٤] فقل : تنازع « إن » و « لم » في « تفعلوا » . وردّ بأن « إن » تطلب مثبتاً ، و « لم » تطلب منفياً ، و شرط التنازع الاتحاد في المعنى . ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله : [من الرجز] ٣٨٠ - حَتَّى تَرَاهَا فَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْتَقَهَا مَشْدَدَاتٍ بِقَرْنٍ
ومنع التوكيد للعطف بالواو . انتهى . وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد .

(ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجزأه بين حرف وغيره ، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوزّ تنازع « لعل » و « عسى » ، نحو : « لعل وعسى زيد أن يخرج » على إعمال الثاني ، و « لعل وعسى زيداً خارج » على إعمال الأول ، وردّ بأن منصوب « عسى » لا يحذف ^(١) .

(و) علم من تقييد العاملين بالتصرف أنه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين [(٢٤١)] (جامدين) فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفين ، لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله . قل أحمد بن الحجاز في النهاية : فإذا قلت : « سرّني إكرامك وزيارتك عمراً » وجب نصب عمراً بالثاني ، لا بالأول ، للفصل بين المصدر ومعموله ^(٢) . انتهى .

(ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل ، أو اسم متصرف . (وعسن المجرور) في كتابه المدخل [إجازته في فعلي التعجب] مع جودهما سواء كانا بلفظ الماضي ، أو بلفظ الأمر ، فالأول (نحو : ما أحسن وأجمل زيداً) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر ، وتعمل الأول في ضميره ، وتحذف لأنه فضلة .

(و) الثاني نحو : (أحسن وأجمل بعمرو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور ، وتعمل الأول في ضميره المجرور ، ولا تحذف لأنه فاعل ، والفاعل لا يحذف عنده ، لأنه بصري ^(٣) . ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء . والجمهور على المنع فراراً من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول ، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع ، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما ^(٤) .

٣٨٠ - الرجز لحطام الخاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٣٩٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٧ ، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٣٦٤ ، وشرح الأبنوبي ٤١/٢ ، وجمع الموامع ١٢٥/٢ .

(١) ورد قول ابن عمرون في التذكرة لأبي حيان ص ٣٦١ .

(٢) ورد قول ابن الحجاز في الارتشاف ٩٨/٣ .

(٣) المقنضب ١٨٤/٤ ، والارتشاف ٩٨/٣ .

(٤) شرح السهيل ١٧٧/٢ .

(و) عُلِمَ من تقييد المعمول بالتأخير أنه (لا) يقع التنازع (في معمول مقدم ، نحو : أَتَيْهِمْ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ ، أو : شَتَمْتَهُ) ، لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه ، وقوله : « شتمة » عديل مدخول الاستفهام ، [٣١٨] (خلافاً لبعضهم) [٢٤١/ب] في إجازة التنازع في المتقدم كما قل به بعض المغاربة^(١) مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رِؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة/١٢٨] ، ولا حجة له ، لأن الثاني لم يجرى حتى استوفاه الأول ، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه ، وما قاله بعض المغاربة قل به الرضي ، وعبارته^(٢) : « قد يتنازع العملان ما قبلهما إذا كان منصوباً نحو : زيداً ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ ، و : بك قمتُ وقعدتُ » ، وتعقبه البقر النعماني ، فقل يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه ، وهو عمتع ، ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبه في نحو : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [يوسف/١٠٩] ، فجعلوا الهزمة واقعة في الأصل بعد العاطف ، ولكنها قدمت عليه لفظاً ، وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد إلى غير الهزمة ، بل مقصور عليها عندهم . انتهى .

(ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ) ، لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني (خلافاً للفراسي) فإنه أجاز في قوله : [من البسيط]
 ٣٨١ — مَتَى تُصِيبُ أَفْقَامِينَ بَارِقٍ تَشِمُ
 أن تكون « من » زائدة ، و « بارق » في موضع نصب بـ « تشم » ، ومفعول « تصب » محذوف ، وهو ضمير عائد على بارق .

ومل المراتي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم ، فقل^(٣) : وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع ، بل حيث تقدم المعمول ، أو توسط ، جاز عمل كل من العاملين فيه . انتهى .

(١) جمع الموامع ١١٠/٢ .

(٢) شرح الرضي ٢٠١/١ .

٣٨١ - صدر البيت : (قد أويت كل ماء فهي طابوق) ، وهو لساعدة بن جوية في غزاة الأدب ١٦٣/٨ ، ١٦٦ ، والدرر ١٧٩/٢ ، وشرح أشعار الفذليين ١١٢٨/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠ ، وشرح شواهد المغني ١٥٧/١ ، ٧٤٣/٢ ، ولسان العرب ٤/١٤ (أي) ، ٤٧٣ (صوي) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٢/٧ ، وحرارة الأدب ٢٦/٩ ، ومعني الريب ٣٣٠/١ ، وجمع الموامع ٥٧/٢ ، والمائل العضديات ص ١٥٧ .

(٣) انظر شرح المرادي ٦٤/٢ .

(و) عُلِمَ من اشتراط كون المعمول مطلوباً لكل من العلمين من جهة المعنى أن التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير : [من الطويل]
 ٣٨٢- « فَبَيَّهَاتِ هَيَّاهَاتِ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ » وَهَيَّاهَاتِ خَيْلٌ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلَةٌ
 (خلافاً له) أي الفارسي^(١) وللجرجاني^(٢) ، لأن الطالب للمعمول (وهو العقيق) إنما هو مبهات (الأول ، وأما) « مبهات » (الثاني فلم يؤت به للإسناد) إلى العقيق ، بل مجرد التقوية) والتوكيد لـ « مبهات » الأول ، (فلا فاعل له) أصلاً ، (ولهذا قال) الشاعر : [من الطويل]

٣٨٣- فَبَايَنَ إِنِّي الثَّجَّةُ بَيَّغَلَيْتِي (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسِ)

فـ « اللاحقون » فاعل « أتاك » الأول ، و« أتاك » الثاني مجرد التقوية فلا فاعل له ، لأنه ليس من التنازع ، (ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك) على إعمال الأول ، (أو : أتوك أتاك) على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضممر مفعلاً في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه^(٣) : « ضربيني وضربت قومك » بالنصب ، وقيل : المرفوع في البتين فاعل بالعلمين ، لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد ، فكأنهما عامل واحد . فهذه الثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك^(٤) ما ذكره الموضح .

(و) عُلِمَ من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع أنه (لا) تنازع (في نحو) قول كثير عزة : [من الطويل]

٣٨٤- قَضَى كُلُّ بِي تَيْنَ قَوْفَى غَرِيمَهُ (وَغَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا)

٣٨٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩ .

(١) المسائل الحلييات ص ٢٤١ ، والمسائل العضديات ص ١٧٢ .

(٢) انظر الارتشاف ٨٧/٣ .

٣٨٣- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٦٦٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٦٧/٧ ، وأمثالي ابن السجري ٢٤٣/١ ، وأوضح المسالك ١٩٤/٢ ، وعزارة الأدب ١٥٨/٥ ، والخصائص ١٠٣/٣ ، ١٠٩ ، والدرر ٢٥٥/٢ ، ٣٩٠/٢ ، وشرح ابن النظم ص ١٨٤ ، وشرح الأصبهاني ٢٠١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٢ ، ٣٠٢/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٩/٣ ، ومعجم المواسع ١٢٥ ، ١١١/٢ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ - ٨٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٤٣/٢ .

٣٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣ ، وعزارة الأدب ٢٢٣/٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٠ ، وشرح الفصل ٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣/٣ ، ومعجم المواسع ١١١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر --

[٣١٩] لأنه لو قصد فيه التنازع ، لاسند أحدهما إلى السبي والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالابتداء ، لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضميره . قاله المراعي^(١) تبعاً لابن مالك في شرح التسهيل^(٢) . قل بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن هنا يأتي فيما لو كان السبي منصوباً نحو : « زيداً ضربتُ وأكرمْتُ أخاه » ، [٢٤٢/ب] لأن أحد العاملين يعمل في السبي ، والآخر يعمل في ضميره ، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالابتداء ، فلا معنى لتقييد السبي بالرفوع ، قل : ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطلوسي ، من أن « غريمها » إن رفع به « معنى » يكون « معطول » قد جرى على غير من هو له ، فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع به « معطول » فهو خطأ ، لأنه قد وصف به « معنى » والاسم الذي يعمل عمل الفعل ، إذا وُصف لا يعمل شيئاً ، فلا يجوز : « مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً » . انتهى . وأقول : ما ذكره أبو محمد ، يقال مثله فيما إذا كان السبي منصوباً ، نحو : « غلامٌ ضاربٌ مهينٌ لأخيه » ، إذا كان الضارب والمهين زيداً ، فإن كان الناصب للسبي الثاني وجب إبراز الضمير الأول ؛ لكونه جرى على غير من هو له . وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ ؛ لأنه قد وصف بمجهين ، والوصف إذا وُصف لا يعمل .

إذا تقرر هذا فنقول : « عزة » مبتدأ ، وليس « معطول » و « معنى » خبرين لها ، (بل « غريمها » مبتدأ) ثلث مؤخر عن خبره ، (و « معطول » و « معنى » خبران) لغريمها ، خبر بعد خبر^(٣) . (أو « معطول » خبر) وحده ، (و « معنى » صفة^(٤) له) ، لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح ، وحجة المانع أن الوصف كالفعل ، وهو لا يوصف . (أو حال من ضميره) المستتر فيه ، المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى « غريمها » و « غريمها » وخبره خبر « عزة » . والرباط بينهما الضمير المضاف إليه غريم .

(و) عُلِمَ من تقييد السبي بالرفوع أنه (لا يمتنع التنازع في) السبي المنصوب ، (نحو : زيداً ضربتُ وأكرمْتُ أخاه ؛ لأن السبي) وهو « أخاه » (منصوب) بأحد العاملين ، [٢٤٣/ب] والرباط موجود بالضمير المستتر ، أو بالمضاف إليه السبي .

== ٢٨٢/٥ ، ٢٥٥/٧ ، والإنصاف ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١٩٥/٢ ، وشرح الأنصوري ٢٠٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، ولسان العرب ٣٣٤/١٤ (ركا) ، ومعني اللبيب ٤١٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، والإرتشاف ٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٣ .

(١) شرح الرمادي ٦٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٣) هذا الرأي لابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٤) هذا الرأي للبطلوسي ، انظر الارتشاف ٨٨/٣ .

ومنع الشاطبي التنازع في السبي المنسوب ، وعلله بأنه لو أعملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السبي ، وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه . قل ابن خروف : لأنه لو تقدم كان عوضاً من اسمين مضاف ومضاف إليه ، وهذا مما لا سبيل إليه . انتهى .

فالوجه امتناع التنازع في السبي مطلقاً ، ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد «إلا» على الصحيح كقوله : [من البسيط]

٣٨٥- مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَتْهُ وَتَيْمَمَهُ إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ دُعُلِي بْنِ شَيْبَانَا

والمانع من كونه من التنازع ، أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب ، ولزم في نحو : « ما قام وقعد إلا أنا » إعلال ضمير غائب على حاضر ، قاله المراتي في شرح التسهيل . انتهى .

وحمله في التسهيل^(١) على الحذف ، وقل في شرحه^(٢) : على تأويل : ما قام أحد وقعد إلا أنا ، فحذف « أحد » لفظاً ، واكتفى بقصده ، ودلالة المعنى ، والاستثناء عليه . وعلم من قولنا « المذكوران » أنه لا تنازع بين محذوفين ، ولا بين محذوف ومذكور .

٣٨٥- البيت بلا نسبة في الجني الثاني ص ٢٨٧ ، والدور ٣٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٦/٢ ، ومعجم المراجع ١١٠/٢ .

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٥/٢ .

(فصل)

(إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق) من البصريين والكوفيين^(١) ؛ لأن إعمال [٣٢٠] كل منهما مسموع من العرب ، (و) الخلاف بينهم في المختار ، هل هو من الأول ، أو الثاني ، أو هما على حد سواء [٢٤٣/ب] أقوال : (اختار الكوفيون) منها (الأول لسبقه ، واختار البصريون الأخير لقربه) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٧٨- إنَّ عَمَلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
٢٧٩- والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسرة

وقيل : هما سيان ، لأن لكل منهما مرجحاً ، حكه ابن العلق في البسيط .

إذا تنازع ثلاثة فلحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، قاله المرادي^(٢) . وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثاني^(٣) ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوي فيه الأمران ؟ لم أر في ذلك نقلاً .

(فإن) تنازع اثنان ، و (أعملنا الأول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين ، (أعملنا الأخير في ضميره) مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجزوراً ، (نحو : « قامَ وقعدا ») أخواك « ، (أو) قام (وضربتهما) أخواك « ، (أو) قام (ومررتُ بهما أخواك . وبعضهم) كالسراي (يميز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لأنه فضلة) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل^(٤) ، (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب : [من م . الكامل]

(١) الإنصاف ٨٣/١ - ٩٦ ، المسألة رقم ١٣ .

(٢) شرح المرادي ٦٥/٢ .

(٣) في « ب » « ، » ط « : (الثالث) ، وانظر الارتشاف ٩٣/٣ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ .

٣٨٦- (بُعْكَاطٌ يُعْشِي التَّائِبِينَ — سَنَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ)

فأعملت الأول وهو «يعشي»، فرفعت «شعاعه»، وأعملت «غوا» في ضميره، وحذفته، والتقدير: غوه، و«عكاط» بضم العين المهملة، وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة: موضع يقرب مكة كان سوقاً في الجاهلية، و«يعشي» مضارع «أعشى» بالعين المهملة، وقيل بالمعجمة، و«شعاعه» بالشين المعجمة: ضوءه، والضمير المضاف إليه للسلاح فيما قبله.

(ولنا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (أن في حذفه قيمة العامل)، وهو «غوا» (للعمل) في «شعاعه» (وقطعه عنه) برفعه به «يعشي» بغير معارض، قاله بعض المغاربة. (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور. [١/٢٤٤]

(وإن أعملنا الثاني) على اختيار البصريين (فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم، (و) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، (لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحاً به (في غير هذا الباب، نحو: رَبُّهُ رَجُلًا، و: نَعَمْ رَجُلًا) قد «رجلاً» فيهما تمييز للضمير المجرور به «رب» والمرفوع على الفاعلية به «نعم»، ورتبة التمييز التأخير، فقد عاد الضمير على التمييز، وهو متأخر لفظاً ورتبة، (و) جاء الإضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه، وهو باب التنازع نشرًا وشعرًا (نحو) قول بعض العرب: (ضربوني وضربت قومك) بالنصب (حكاية مسيوية^(١))، فقد أعمل الثاني، وأضمر في الأول ضمير الفاعل، وهو الواو العائدة على المتنازع فيه، وهو «قومك» المنصوب على المفعولية، والمفعول رتبته [٣٢١] التأخير، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، (وقال الشاعر): [من الطويل]

٣٨٧- (جَنَوْنِي وَلَمْ أَجْزُفْ الْأَخْيَالَ إِثْنِي لَعْنِي جَعِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُسْهَلٍ

٣٨٦- البيت لعائكة بنت عبد المطلب في الدور ٣٥٠/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٤٣، وللقاصد النحوية ١١/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٤/٥، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، وشرح الأخفوي ٢٠٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/١، ومعني اللبيب ٦١١/٢، والقرب ٢٥١/١، ومعجم المراجع ١٠٩/٢.

(١) الكتاب ٧٩/١.

٣٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٨٤/١، والأشباه والنظائر ٧٧/٣، ٢٨٢/٥، وأوضح المسالك ٢٠٠/٢، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، والدور ١١٥/١، ٣٥٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ١٨٧، وشرح الأخفوي ١٧٩/١، ٢٠٤، وشرح التسهيل ١٦٣/١، ١٧٠/٢، وشرح قطر الندى ١٩٧، ومعني اللبيب ٤٨٩/٢، وللقاصد النحوية ١٤/٣، ومعجم المراجع ١٠٩/٢، ٦٦/١.

فأعمل الثاني، ونصب «الأخلاء» المنصوب على المفعولية، و«الأخلاء»: جمع خليل و«الجميل»: الشيء الحسن، و«مهمل»: اسم الفاعل من الإهمل، وهو الترك.
(والكسائي وهشام) الضرير (والسهيلي) الكوفيون (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية مرثاً من الإضمار قبل الذكر^(١)، (وَمَسَكًا بظاهر قوله)، وهو علقمة بن عيلة يمدح الحارث بن جبلة الغساني: [من الطويل]

٣٨٨- (تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالًا) قِيلَتْ نَبَلَهُمْ وَكَلِبُ

(إذ لم يقل: تعفقا) على تقدير إعمل الثاني، [٢/٢٤٤ب] (ولا: أرادوه) على تقدير إعمل الأول، ويمكن أن يجب عنه بأنه أعمل الثاني، ولم يقل «تعفقا» على لفظ الجمع، لأنه يجوز أن ينوي مفرداً على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور، وهذا قول الموضح^(٢): «بظاهر قوله»، ولم يقل: «بقوله»، و«تعفقا» بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقفاء أي استتر، و«الأرضى»: شجر، و«بذت» بالباء الموحدة، والذال المعجمة المشددة: أي غلبت، و«نبههم» بسكون الموحدة: سبهم، فاعل «بذت»، و«كلب» بفتح الكاف وكسر اللام: جمع كلب، كعبيد جمع عيد.

والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه، وتعمل المهمل في ضميره، سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف.

(والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المغني (فالعامل هما) لأنهما لما كانا مطلوبيهما واحداً كانا كالعامل الواحد، (نحو: قام وقعد أخواك) فـ «أخواك» مرفوع عنده بـ «قام» و«قعد»، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظاً ومعنى، وهو مشكل، فإن النحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول. قاله الرضي، ثم قل: وجاز عند الفراء وجه آخر، وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميراً منفصلاً بعد المتنازع فيه، لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر. هذا هو النقل الصحيح عن الفراء. انتهى.

(وإن اختلفا) أي العاملان؛ في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعاً

(١) ذكر السيوطي في معجم القوامع ١٠٩/٢ أن هذا ملحق بهشام والسهيلي وابن مضاء.

٣٨٨- البيت لعلقمة الفحل في ديوانه من ٣٨، والرد على النحاة من ٩٥، واللسان ٢٥٤/١٠ (علق)، ٣٥٣/١٤ (زي)، والمقاصد النحوية ١٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢، وتذكرة النحاة من ٣٥٧، وجمهرة اللغة من ٩٣٦، والمقرب ٢٥١/١، وشرح التسهيل ١٢٧/١، ١٧٤/٢.

(٢) مغني اللبيب من ٦٣٥ - ٦٣٦، وانظر شرح التسهيل ١٦٦/٢.

(أضمرته مؤخرًا) وجوبًا (ك : ضربي و ضربتُ زيدًا هو) ، انتهت مقالة الفراء^(١) .
 [٢٤٥] فهو فاعل « ضربي » ، وإنما أُخِّر عن الظاهر هربًا من الإضممار قبل الذكر ، ولم
 يحذفه هربًا من حذف الفاعل ، هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثاني .
 (وإن) أعملنا الثاني ، و (احتاج الأول منصوب لفظًا) وهو ما يصل إليه
 العامل بنفسه (أو محلاً) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (فإن أوقع حذفه)
 أي المنصوب (في ليس) ظاهر ، (أو) لم يوقع في ليس ، ولكن (كان العامل من باب
 « كان » أو من باب « ظن » وجب إضممار المفعول مؤخرًا) عن المتنازع عنه في المسائل
 الثلاث :

فالأولى : (نحو : استعنتُ واستعان عليّ زيدٌ به^(٢)) ، فالأول يطلب « زيدًا »
 مجرورًا بالباء ، والثاني يطلبه فاعلاً ، لأنه استوفى معمول المجرور به « علي » ، فأعملنا
 الثاني ، وأضمرنا ضمير « زيد » مجرورًا بالباء مؤخرًا وقلنا به ، والذي حملنا على ذلك أنا
 لو أضمرناه مقدمًا قبل « استعان » لزم الإضممار قبل الذكر ، ولو حذفناه أوقع في ليس ، فلا
 يعلم هل « زيدٌ » مستعان به أو عليه .

(و) الثانية : نحو : (كنتُ وكان زيدٌ صديقًا إياه) ، فـ « كنت » و « كان »
 تنازعا « صديقًا » على الخبرية لهما ، فأعملنا الثاني فيه ، وأعملنا الأول في ضميره مؤخرًا .
 (و) الثالثة : نحو : (ظننتُ و ظننتُ زيدًا قائمًا إياه) ، فـ « ظننتي » يطلب
 « زيدًا قائمًا » فاعلاً ومفعولاً ثانيًا ، و « ظننت » يطلبهما مفعولين ، فأعملنا الثاني ،
 ونصبنا « زيدًا قائمًا » وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثانٍ ، فأضمرنا الفاعل مقدمًا
 مستترًا ، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا ، وقلنا : « إله »^(٣) . [٢٤٥/ب] ولم نحذف المنصوب
 في المسألة الثانية والثالثة ، لأنه عملة في الأصل ، [٣٢٢] لأنه خبر مبتدأ . (وقيل في باب
 « ظن » و « كان » يضمير مقدمًا) كالرفوع ، لأنه مرفوع في الأصل فيقول : « ظننتُ إياه ،
 و ظننتُ زيدًا قائمًا » ، هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسن^(٤) بالضمير منفصلاً ، ولا
 يتعين . بل يجوز اتصاله نحو : « ظننته » على ما تقدم من اختلاف الترجيح .

(١) انظر شرح السهيل ١٧٤/٢ .

(٢) شرح السهيل ١٧٢/٢ .

(٣) المقتضب ١١٣/٣ .

(٤) النكت الحسن ص ٩٤ .

وقول الشارح^(١) تبعاً لأبيه في شرح الكافية^(٢): «ولا يجوز تقديمه عند الجميع»
 بخلاف لظاهر التسهيل^(٣)، ولتصريح ابن عصفور^(٤)، وابن خروف بذلك.
 (وقيل): لا يضم، ولا يحذف، بل (يظهر) كما في المسألة الآتية في تخالف
 صاحب الضمير ومفسره، فيقال: «ظنني قائماً وظننتُ زيداً قائماً». (وقيل): لا يضم،
 ولا يظهر، بل (يحذف، وهو الصحيح، لأنه حذفٌ لدليل)، فإن المفسر يدل عليه،
 قال ابن عصفور^(٥): وهذا المذهب أسدُ المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر، والفصل بين
 العامل والمعمول، لم تدع ضرورة إليه، وحذف الاختصار في باب «ظن» قد تقدم الدليل
 على جوازه. انتهى.

وشرط الحذف أن يكون الحذف مثل المثلث إفراداً وتذكيراً وفروعهما، فإن لم
 يكن مثله لم يجر حذفه، نحو: «علِمَني وعلمتُ الزيدَين قائمين» فلا بد أن يقول: «إيله»
 متقدماً أو متأخراً، ولا يجوز حذفه. قاله أبو حيان في النكت الحسن^(٦).

(وإن كان العامل من غير يأتي: كان، و: ظن) ولم يلبس (وجب حذف
 المنصوب) لفظاً أو معاً، لأنه فضلة مستغنى عنه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر
 (ك: ضربتُ وضربني زيداً)، و: مررتُ ومررتُ بي زيداً، (وقيل: يجوز إضماره،
 كقوله): [من الطويل]

٣٨٩- (إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتَرْضِيكَ صَاحِبٌ) جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلنَّوَدِ
 فأعمل الثاني، وأضمر في الأول ضمير المفعول، (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور)،

(١) أي ابن الناطم في شرحه على الألفية ص ١٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) شرح الجمل ٦١٦/١.

(٥) شرح الجمل ٦١٧/١.

(٦) في «ط»: (أحد).

(٧) النكت الحسن ص ٩٤.

٣٨٩- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٥، ولوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتغليص الشواهد ص ٥١٤،
 والدرر ٣٥٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ١٨٦، وشرح الأشموني ٢٥/١، وشرح شذور الذهب ص
 ٤٢٣، وشرح شواهد اللغني ٧٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٥٥١/١، ومغني اللبيب ٣٣٣/١، والمقاصد
 النحوية ٢٧٣، وجمع المراجع ١١٠/٢.

ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى^(١). وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :
 ٢٨٠- وَأَعْمِلَ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَزَّعَ عَنْهُ وَالتَّزَمَ مَا التَّزَمَا
 ثم قل :

٢٨٢- وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَعْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ زَنْعَ أَزْهَلَا
 ٢٨٣- بَلْ حَذَفْهُ التَّزَمَ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ غَيْرٍ وَخَرَّضَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(مسألة : إذا) اختلف الخبر عنه ، ومفسر الضمير ، و(احتجاج العامل المهمل إلى ضمير ، وكان ذلك الضمير) الاحتجاج إليه (خبراً عن اسم ، وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما) من التانيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له ؛ وهو) الاسم (المتنازع فيه ؛ وجب العدول) من الإضمار (إلى الإظهار) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٨٤- وَأُظْهِرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِيُغَيَّرَ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَ

(نحو : «أظن» ويظناني أخا الزيدين أخوين» ، وذلك لأن الأصل) قبل الإعمال (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما فـ «أظن» يطلب «الزيدين أخوين» مفعولين ، و«يظنني» يطلب «الزيدين» فاعلاً ، و«أخوين» [٣٢٣] مفعولاً) تانياً ، لأنه أخذ مفعوله الأول ، وهو ياء المتكلم المتصلة به ، (فأعملنا الأول) وهو «أظن» ، (فخصبنا الاسمين ، وهما «الزيدين أخوين» على أنهما مفعولان لـ «أظن» ، وأضمرنا في الثاني) وهو «يظنني» (ضمير «الزيدين» وهو الألف) في «يظناني» ، [٢٤٦ب] فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، (وبقي علينا المفعول الثاني) لـ «يظناني» (يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر) في الأصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول «يظن» ، (والياء المخالفة لـ «أخوين» الذي هو مفسر الضمير الذي يؤتى به ، فإن الياء مفرد ، و«الأخوين» تثنية ، فندار الأمر بين إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه) وهو الياء ، (وبين إضماره مثني ليوافق المفسر) وهو «الأخوين» ، (وفي كل منهما محذور) لا عيص منه (فوجب العدول إلى الإظهار ، فقلنا : «أخا» فاتفق المخبر عنه) وهو الياء في الأفراد ، (ولم يضره مخالفتها لـ «أخوين» لأنه) أي «أخا» (اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسألة^(٢).

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) انظر هذه المسألة في شرح ابن الناظم ص ١٨٨ - ١٨٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٨٦ - ٢٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦٥١/٢ .

قل الموضح تبعاً لجماعة على سبيل البحث : (و) الذي (يظـهـر في فساد دعوى التنازع في « الأخوين » لأن « يظنتي » لا يطلبه ؛ لكونه منتهى ، والمفعول الأول مفرد) .

وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر كونه مفرداً أو منتهى ، قل صاحب المتوسط بمعنه ، وفيه نظر ؛ لأن التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيون أنهم أجازوا فيه وجهين : حلفه وإضمامه) مقدماً (على وفق المخير عنه) ، فيقولون على الحلف : « أظن ويظناني الزيد بن أخوين » ، ويحذفون « أخاً » لدلالة أخوين عليه ، ويقولون على الإضمام : « أظن ويظناني إليه الزيد بن أخوين » . [١/٢٤٧] كنا مثله في شرح الكافية^(١) مقدماً ؛ لأن العلة المقتضية لتأخيرها ؛ وهي تأخير المفسر ؛ مفقودة هنا .

وإن أعملنا الثاني فلحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار ، ومن إجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ، ولكن يضم مؤخرًا ، قاله المراعي في شرح التسهيل ، وفيه البحث السابق .

(هذا باب المفعول المطلق)

(أي الذي يصدق عليه قولنا : مفعول) بغير صلة (صدقاً) منصوب
 يصلى (غير مقيد) صفة « صدقاً » (بالجار) حرف أو اسم ، متعلق بمقيد ؛ بخلاف بقية
 المفاعيل فإن صلق المفعولية عليها مقيد بالجار كاللفعل به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ،
 والمفعول معه ، وهذه التسمية للبصريين^(١) .
 وأما غيرهم^(٢) فلا يسمي مفعولاً إلا المفعول به خاصة ، ويقول في غيره : مثبه
 بالمفعول ، قل الموضح في الحواشي^(٣) .

(و) المفعول المطلق : (هو اسم يؤكد عامله) ، فيفيد ما أفاده العامل من
 الحدث من غير زيادة على ذلك . (أو يبين نوعه) ، أي نوع العامل ، فيفيدة زيادة على
 التوكيد [٣٢٤] (أو) يبين (عدده) أي عدد العامل ، فيفيد عدد مرات العامل زيادة على
 التوكيد ، (وليس) هو (خيراً) عن مبتدأ (ولا حالاً) من غيره (نحو : ضربت ضرباً ،
 أو) ضربت (ضرباً الأثير ، أو) ضربت (ضربتين) ، فالأول مثل لما يؤكد عامله ،
 والثاني مثل لما يبين نوعه ، والثالث مثل لما يبين عدده ، (بخلاف نحو) : « ضربت
 ضربتان » و (ضربت ضرباً أليماً) فإنه وإن بين العدد في الأول ، والنوع في الثاني
 لوصفه بـ « أليم » فهو خير عن « ضربت » فلا يكون مفعولاً مطلقاً ، (و) (بخلاف نحو :
 « ولّى مُدْبِرًا ») [النمل / ١٠] فإنه وإن كان توكيداً لعامله فهو حل من الضمير المستتر في
 عامله فلا يكون مفعولاً مطلقاً . [٢٤٧ / ب]

وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٢٨٨ — توكيداً أو نوعاً يبين أو علة

(١) مع المراجع ١٦٥/١ .

(٢) أي الكوفيون ، كما في مع المراجع ١٦٥/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٦ .

(وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا) كما تقدم من الأمثلة. (والمصدر)

كما قل الناظم:

٢٨٦-..... اسْمٌ مَا مَبْرُؤِ الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُومِي الْفِعْلِ.....

وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل)، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب إعمال المصدر^(١).

(وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) «غسلًا» و«وضوءًا» و«عطاء» من قولك: «(اغتسل غُسلًا)» و«توضأ وضوءًا» و«أعطى عطاءً» فإن هذه الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالنا لأن «اغتسل» قياس مصدره الجاري عليه «الاغتسل»، و«توضأ» قياس مصدره الجاري «التوضؤ»، و«أعطى» قياس مصدره الجاري عليه «الإعطاء».

وخرج [٢٢٥] بقولنا: وليس علمًا، نحو «حمد» علمًا للمحمدة. ويقولنا: ليس مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو: «مقتل» بمعنى القتل فإنها من أسماء المصادر. والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنًى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر. وسُمي المصدر مصدرًا لأن فعله صدر عنه؛ أي أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه^(٢).

(و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله إما مصدر مثله) لفظًا ومعنى (نحو: «فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا» (الإسراء/٦٣)، فد «جزاء» مفعول مطلق، وعامله «جزاؤكم»، وهو مصدر مثله. أو لا معنى لا لفظًا نحو: «أعجبني إيمانك تصديقًا». [٧٤٨/٢] وقول الجرمي: لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالأية ونحوها. (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» (النساء/١٦٤)، وخرج عنه فعل التعجب، فلا يقال: «ما أحسن زيدًا حسنًا»، والأفعال الناقصة فلا يقال: «كان زيدًا قائمًا كورًا»، والأفعال الملقاة فلا يقال: «زيد قائمٌ ظننتُ ظنًا».

(أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة، فاسم الفاعل (نحو: «وَالصَّافَاتِ صَفًا» (الصافات/١)، واسم المفعول

(١) أوضح المسالك ٢٠٠/٣ - ٢٠١.

(٢) انظر الإنصاف ٢٣٥/١، للسائلة رقم ٢٨.

نحو : « الحليز مأكولٌ أكلًا » ، وأمثلة المبالغة نحو : « زيدًا ضربًا ضربًا » ، ولا يجوز : « زيدٌ حسنٌ وجهه حسنًا » ، ولا « أقومُ منك قيامًا » ، وأما قوله : [من البسيط]
 ٣٩٠- أما المملوكُ فأنَّتِ اليومَ الأمهمُ لؤمًا وأيضهمُ مبرندُ طباع
 فـ « لؤمًا » منصوب محذوف ، قاله صاحب البديع . وإلى نصب المفعول المطلق
 أشار الناظم بقوله :

٢٨٧- بيثلي أو فعل أو وصفي نصيب

وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب
 البصريين ، وإليه يرشد قول الناظم :

٢٨٧- وكوئله أصلًا ليهذين انتخب

(وزعم بعض البصريين) كالفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر (أن الفعل
 أصل للوصف) ، فيكون فرع الفرع .

(وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف .

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر^(١) .
 والصحيح الأول ، [٢٤٨/ب] لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة ،
 والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما
 على الزمان المعين^(٢) .

٣٩٠- البيت لمصدره وروايات مختلفة ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨ ، ولسان العرب ١٢٤/٧ .
 (بيض) ، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ١٣٩/٨ ، وأمالى الرتضى ٩٢/١ ، والإنصاف ١٤٩/١ ،
 وعزالة الأدب ٢٣٠/٨ ، وشرح المفصل ٩٣/٦ ، واللسان ١٢٣/٧ (بيض) ، ٩٦/١٥ (عمى) ،
 والمقرب ٧٣/١ ، وأساس البلاغة (طبع) .

(١) ورد هذا الرأي والذي قبله دون نسبة إلى قائل في الارتشاف ٢٠٢/٢ ، ومجمع الفوامع ١٨٦/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(فصل ل)

(ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (ك : سَرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ) والأصل سَرْتُ السَّيْرَ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، فحُذِفَ الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه ، ونابت [٣٢٦] صفته منابه ، وانتصبت انتصابه . (و : اشْتَغَلَ الصَّمَاءُ) ، والأصل الشَّمْلَةُ الصَّمَاءُ ، فحُذِفَ الموصوف ونابت صفته منابه . (و : ضَرَبْتُهُ ^(١) ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، إذ الأصل : ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، فحُذِفَ الموصوف) وهو « ضَرْبًا » (ثم المضاف) وهو « مِثْلَ » وصح وقوعه نعتًا للنكرة وإن أضيف لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف بالمضاف إليه لتوَعُّله في الإبهام . وقيد أبو البقاء المسألة بقوله : وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه نحو : « سَرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ » ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قُتِعَتْ لتدل على المبالغة . انتهى .

وما ذكره الموضح من إقالة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل ^(٢) ، وخالف ذلك في شرح القطر ^(٣) فقل : وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو : « وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا » [البقرة ٣٥] خلافاً للمعربين ، زعموا أن الأصل : أَكَلًا وَرَغَدًا ، وأنه حُذِفَ الموصوف ، ونابت صفته منابه ، وانتصبت انتصابه ^(٤) . ومذهب سيبويه ^(٥) أن ذلك إنما هو حل من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : « فكلّا » حل كون الأكل رَغَدًا ، ويدل ذلك على أنهم يقولون : « سَيَّرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجدار والجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون : « طَوِيلٌ » بالرفع ، فدل على أنه حل لا مصدر ، وإلا جازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق ^(٦) . انتهى .

(١) في « ط » : (ضربت) .

(٢) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(٤) منهم البهزاوي ، انظر أنوار التسهيل ١٤٢/١ .

(٥) الكتاب ٢٢٨/١ .

(٦) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو: عبد الله) بالنصب (أظنه جالساً) ف «عبد الله» مفعول أول لـ «أظن» و«جالساً» مفعوله الثاني، و«الحا» في «أظنه» ضمير المصدر نائية عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة. وهل هي نائية عن مصدر مؤكد فيكون التقدير: أظن ظناً، أو عن نوعي، فيكون التقدير: أظن ظنني، كما قدره الشارح^(١) تبعاً للمفصل^(٢)، فيه بحث.

قال الموضح في الحواشي: والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة، وذلك كقوله: [من م. الكلل]

٣٩١- مِنْ كُلِّ مَائِلٍ الْفَتَى قَدْ نَلَّئُهُ إِلَّا التَّحِيُّهُ

وقوله: [من البسيط]

٣٩٢- هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَتَرُسُّهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

[٣٢٧] أي يدرس الدرس، وقد نلت النيل، ولو صرح بالظاهر لم يفد إلا التوكيد فكذلك ضميره.

(و) أما (نحو) ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ عَذَابًا (لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا)﴾ [الدخان: ١١٥] فتقديره: لا أعذب هذا التعذيب الخاص، فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان. انتهى كلامه في الحواشي، ومن خطه نقلت.

وينبغي أن يكون^(٣) «أل» في «النيل» و«الدرس» للمجنس لا للعهد، وإلا لكان نوعياً أيضاً.

(أو) من (إشارة إليه) أي إلى المصدر؛ سواء أكان اسم الإشارة متبوعاً بالمصدر أم لا. فالأول (ك: ضربته ذلك الضرب) بالنصب. والثاني (ك: ضربته ذلك)،

(١) أي ابن الساطم في شرح الألفية ص ١٩٢.

(٢) المفصل ص ٤٧.

٣٩١- البيت لزهر بن جناب في إصلاح المنطق ص ٣١٦، والأخاني ٣٠٧/١٨، والشعر والشعراء ٣٨٦/١، ولسان العرب ٤٦/١١ (جمل)، ٢١٦/١٤ (حيا)، ولؤلؤة والحطيف ص ١٣٠، وبسلا نسبة في خزائن الأدب ٢٩٩/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠، ولسان العرب ٢١٧/١٤ (حيا).

٣٩٢- البيت بلا نسبة في خزائن الأدب ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧، وقدر ٧٨/٢، ووصف المباني ص ٢٤٧، ٣١٥، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧، والكتاب ٦٧/٣، ولسان العرب ١٥٧/١٠ (سرق)، وللقرب ١١٥/١، ومعجم الحوامع ٣٢/٢.

(٣) في «ب» «ط» «:» (تكون).

فـ « ذلك » في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر . [٢٤٩/ب]

وزعم ابن مالك في شرح التسهيل^(١) إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية . وزعم سيويه^(٢) والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : « ظننت ذلك » ، يشيرون به إلى الظن قاله المراعي في التلخيص .

(أو) من (مرادف له) معنى (نحو : شئتَه بغضًا) فـ « بغضًا » : مفعول مطلق نائب عن « شئ » « فإن « الشئ » مصدر « شئ » ؛ بكسر النون ؛ مرادف للبغض . (و : أحببته مَقَّةً) ، فـ « مَقَّة » مفعول مطلق نائب عن المَحبة ، فإن المَقَّة ؛ بكسر الميم ؛ مصدر « مَقَّ » مرادف للمحبة ، (و : فرحتُ جدلاً) ، فـ « جدلاً » مفعول مطلق نائب عن « فرحتُ » فإن الجدل ؛ بفتحين (وهو بالذال المعجمة مصدر « جَلَل » بالكسر) مرادف للفرح . وظاهر كلام الموضح تبعًا لابن مالك^(٣) أن المرادف منصوب بالفعل المذكور ، وهو مذهب المازني . والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة : شئتَه وبغضته بغضًا ، وأحببته ومَقَّتَه مَقَّةً ، وفرحتُ وجرَلْتُ جدلاً .

(أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو أقسام ثلاثة :

اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو : « اغتسل غُسلًا » و « نوضًا وضوءًا » و « أعطى عطاءً » . وفي شرح التسهيل^(٤) : أن [اسم]^(٥) المصدر العلم لا يستعمل مؤكدًا ولا مبيّنًا .

(واسم عين ومصدر لفعل آخر) ، فاسم العين (نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَلْبَسَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ ثِيَابًا ﴾) [توح/١٧] ، فـ « ثيابًا » : اسم عين للثياب ، وهو ما ينبت من زرع أو غيره ، ومنه زكاة الثياب . وعن سيويه^(٦) : أن « ثيابًا » في الآية مصدر جاز على غير الفعل ، وكأنه نائب عن « ثيابًا » ، قاله الشاطبي . فعلى هذا [٣٢٨] يكون من القسم الثالث ؛ وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو : ﴿ وَتَبَّ لِلَّذِينَ ثَبَّتُوا ﴾ [الزمل/٨] [٢٥٠/١] ، فـ « ثيابًا » نائب

(١) شرح التسهيل ٢/١٨١ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢/١٨٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢/١٨٠ .

(٥) إضافة من المصدر السابق .

(٦) الكتاب ٨١/٤ .

عن «إنبأنا» و«تنبأنا» نائب عن «تنبأ»، (والأصل) في مصدر «أنبت» و«تنبأ» (إنبأنا وتنبأنا)، لأن قيل مصدر «أنبت» الإنابت لا النبت لأنه مصدر «نبت». قل ابن القطاع: نبت البقل نباتاً. وقيل مصدر «تنبأ» التنبأ لأن التنبأ لأن التنبأ مصدر «تنبأ» بالتشديد.

(أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (ك: قعد القرفصاء) بللد والقصر، (و: رجع القهقري) بالقصر فقط، فإن «القرفصاء» نوع من القعود، و«القهقري» نوع من الرجوع، والأصل: قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقري، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه. فإن قلت: القرفصاء والقهقري مصدران، فكيف يقال: نابا عن المصدر؟ قلت: أجيب بأنهما نابا عن المصدر الأصلي اختلفا للقليل والكثير. وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد، ولا قائل به، قاله الموضح في الحواشي.

(أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (ك: ضربته عشر ضربات) فـ «عشر» نائب عن المصدر، والأصل: ضربته ضرباً عشر ضربات، فحذف المصدر، وأنيب عنه عدده، ومثله: (فَجَلَدُوهُمْ قَمَاسَيْنِ جَلْدَةً) (النور: ٤)، والأصل: فجلدوهم جلداً ثمانين، فحذف المصدر وأنيب عنه «ثمانين»، و«جلدة» تمييز.

(أو) من لفظ دال (على آله) أي المصدر (ك: ضربته سوطاً، أو عصاً) والأصل: ضربته ضرباً بسوط أو عصا، ثم توسع في الكلام، [٢٥٠/ب] فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع، تقول: «ضربته سوطين» و«أسواطاً»، والأصل: ضربتين بسوط، وضربت بسوط، قاله الشارح^(١).

وقال المراعي في التلخيص: أصل ضربته سوطاً، ضربته ضربة^(٢) سوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك يطرد في كل آلة معهودة للفعل، فلو قلت: ضربته خشبة، لم يجوز^(٣) لأنه لا^(٤) يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل. انتهى.

(أو) من (كل) وما معناها مضافة إلى المصدر (لحو: «فَلَا تَوَلَّوْا كُلَّ الْمَتَلِ») (النساء: ١٢٩) فـ «كل»: مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا

(١) أي ابن الناطم في شرح الألفية ص ١٩٢.

(٢) في «ط»: «(ضرب)».

(٣) في «ب»: «(يصح)».

(٤) في «ط»: «(لم)».

تَمِيلُوا مِيلًا كُلَّ مِيلٍ ، (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]
 ٣٩٣- وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْتَمَا (يَطْأَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلَّا تَلَاَقِيَا)

والأصل : يظنان ظناً كل الظن ، ونحو : ضربته جميع الضرب أو علة^(١) الضرب .

(أو) من (بعض) وما في معناها مضافة إلى المصدر (كـ : ضربته بعض)
 (الضرب) ، فـ « بعض » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ضربته بعض
 الضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوَالِ ﴾ [الحاقة/٤٤] ، ونحو : « ضربته
 يسير الضرب » ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَضْرِبُوهُ شَيْئًا ﴾ [هود/٥٧] . وحاصل ما ذكره الموضح
 أن النائب عن المصدر نوعان : نائب عن مؤكد ، ونائب عن مبين . فالنائب عن المؤكد :
 المرادف والمشارك له في المانة بأنسامه الثلاثة . والنائب عن المبين : ما بقي وهو الوصف
 والضمير والإشارة والععد والآلة وكل وبعض [٢٥١/١] وذلك يدخل في قول الناظم :
 ٢٨٩- وَقَدْ يَنْشُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ كُلٌّ

(مسألة : المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق [٣٢٩] ، فلا
 يقال : (: ضربتُ (ضربتين) بالثنية ، (ولا : : ضربتُ (ضربتين) بالجمع ، (لأنه) اسم
 جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كـ « ماء » و « عسل ») و « حقيق » ، ولأنه بمنزلة
 تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فكذلك ما كان بمنزلة .

(و) المصدر العندي ، وهو (المختوم بتاء الوحدة كـ « ضربة » بعكسه)
 فيثنى ويجمع (باتفاق ، فيقال : : ضربتُ (ضربتين ، وضربَات ، لأنه) فرد لجنس
 (كـ « ثمرة » و « كلمة » . واختلف في) المصدر (النوعي ، فالمشهور) من الخلاف في
 تثنيته وجمعه (الجواز) قياساً ، فيقال : « ضربتُ ضربتين ضرباً عنيفاً وضرباً رقيقاً » ،
 و « ضربتُ ضربتين مختلفتين » ، (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يقل منه إلا ما سمع^(٢) ،
 (واختاره) أي المنع (الشكوكيون^(٣)) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى :
 ﴿ وَنَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب/١٠] والآلف مزينة تشبيهاً للفواصل بالقوافي . وإلى
 المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله :

٢٩٠- وَمَا يَتَوَكَّنِي فَوْحُذُ أَبَدًا وَتَنْ وَأَجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفِرْدًا

٣٩٣- البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٤٣ ، والمقاصد النحوية ٤٢/٣ ، وبلا نسبة في توضيح المسالك

٢١٣/٢ ، والمصالح ٤٤٨/٢ ، وشرح الأضوي ٢١٠/١ ، ولسان العرب ٤٨/٢ (شت) .

(١) في « أ » : (غايه) . (٢) الكتاب ٣٥/١ .

(٣) انظر الارشاد ٢٠٥/٢ ، ومع الموامع ١٨٦/١ .

(فصل ل)

النحة (اتفقوا على أنه يجوز للدليل مقال أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد . والدليل مقال : ما مرجعه إلى القول ، (كأن يقال : « ما جلست » . فيقال : « بلى جلوساً طويلاً » ، أو « بلى جلستين ») فـ « جلوساً » : مصدر نوعي لوصفه بالطول ، حُذف عامله جوازاً لدليل مقال ، وهو قول القائل : ما جلست ، والتقدير : بلى جلست جلوساً طويلاً ، و « جلستين » : مصدر عندي حذف عامله لذلك ، والتقدير : بلى جلست جلستين . [٢٥١/ب]

(و) الدليل الحالي : ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها ، (كقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً) ، ولن تكرر منه إصابة الغرض : « إصابتين » . فـ « قدوماً » : مصدر نوعي ، و « إصابتين » مصدر عندي ، حذف عاملهما جوازاً لدليل حالي ، وهو الحال المشاهدة ، والتقدير : قدمت قدوماً مباركاً ، وأصبت إصابتين .

(وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية^(١) : (أنه لا يحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف متافٍ لهما) ، فلم يجوز حذفه ، بخلاف المصدر المبين نوعاً أو عدداً ، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبهه المفعول به ، فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به . انتهى كلامه في شرح الكافية ، وصرح بذلك في النظم فقل :

٢٩١ - وَحُذِفَ عَالِمُ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي مَبَوَاهُ لِذَلِيلِ مَشَغ

(ورده ابنه^(٢)) بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه دائماً ، فلا شك أن حذفه متافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلّم ،

(١) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ - ٦٥٨ .

(٢) بعده في « ب » : (في شرح النظم) ، وفي « ط » : (في شرحه) . وانظر شرح ابن الناطم ١٩٣ .

ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى. (وبأنه قد حُذِفَ جَوَازًا) [٧/٢٥٢] إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو: «أنت سَيِّرًا»، ووجودًا) مع التكرير أو الحصر في («أنت سَيِّرًا سَيِّرًا») و«ما أنت إلا سَيِّرًا». (و) في غير ذلك (نحو: سَقِيًّا وَرَعِيًّا) وَحَمْدًا وَشُكْرًا لا كُفْرًا، فمنع مثل هذا إما للسهر^(١) عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى كلام ابنه في شرحه^(٢). وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم، لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض، وأما ما استدل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها، وعوضت منها، [٣٣٠] ففائدتها النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشئ لا يؤكد نفسه. انتهى ملخصاً مع اعترافه بأن «أنت سَيِّرًا» للتوكيد. حيث قال في شرح قول الناظم:

٢٩٤- كَلِمًا مُكْرَرًا

وتقول في المؤكد: «أنت سَيِّرٌ سَيِّرًا»، فيظهر أيضاً، يعني العامل؛ ولهذا لم يتعقب الموضع كلام ابن الناظم بل أقره عليه، لكن إقراره على نحو: «سَقِيًّا» و«رَعِيًّا» مشكل، بل قل ابن عقيل^(٣): إن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء، وإنما هي من المصادر النائية عن أفعالها. انتهى. [٢٥٢/ب] والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهو في معنى الاستثناء من قوله:

٢٩١- وَحُذِفَ عَالِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَع

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة.

(وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره

معه) أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر؛ لقيله مقامه.

(١) في «أ» و«ب»: (لسهر).

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٩١ - ٢٩٢.

(وهو نوعان ، ما لا فعل له) أصلاً من لفظه (نحو : وَيَلْ زَيْدٌ وَيُحْهْ ؛ و :

[من الكامل]

٣٩٤..... بَلَّةُ الْأَكْفُفِ).....

بالإضافة إلى المفعول ، (فيقدر له عامل من معناه ، على حد : « قعدت جلوساً ») ، بناء على قول المازني : إن جلوساً منصوب بـ « قعدت » ، فيقدر في نحو : « وَيَلْ زَيْدٌ وَيُحْهْ » : أحزن الله زيداً ويئله ، وأحزن الله زيداً ويئله ، لأن الويل والويح بمعنى الحزن ، قاله أبو البقاء . وقيل : يقدر : « أهلك » لأنهما بمعنى الهلاك ، وقيل : يقدر قيل « ويح » و « رحم » لأنها كلمة ترحم ، وقيل ^(١) « ويل » عذب لأنها كلمة عذاب . وذهب بعض البغداديين إلى أن « وَيُحْهْ » و « وَيَلْ » و « وَيْسْ » منصوبة بأفعل من لفظها وأنشد : [من المخرج]

٣٩٥ فَمَامَ مَلْ وَلَا وَاحٍ وَلَا وَاسَ أَيْسُوهْ هُنْـ

قل المرامي في شرح التسهيل : وهو مصنوع ^(٢) . انتهى .

ويقدر في « بَلَّةُ الْأَكْفُفِ » : اترك ، لأن بلة الشيء بمعنى تركه ، و « الأكف » : جمع كف . (وما له فعل) مستعمل من لفظه ، (وهو نوعان) :

نوع (واقع في الطلب وهو الوارد دعاء) بحير أو ضده ، فالأول : (ك : سقيًا ، و : رعيًا) ، والثاني : ك : كيًا ، (و : جدعًا) ، والأصل : سقياك الله سقيًا ، ورعاك الله [٣٣١] رعيًا ، وكواه الله كيًا ، وجدعه جدعًا ، [٧٢٥٣] والجدع : قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك .

(أو) (الوارد) (أمرًا أو هيًا نحو : قِيَامًا لَا قَعُودًا) ، أي : قَمَ قِيَامًا لَا تَقَعُدُ قَعُودًا ،

٣٩٤ - تمام البيت : (تشر الجماحم ضاحيًا هامًا) بلة الأكف كأنها لم تخلق)

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، والسرور ٥٠٨/١ ، وشرح شواهد اللغني ص ٣٥٣ ، ولسان العرب ٤٧٨/٣ (بلة) ، وتاج العروس (بلة) ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٢١٧/٢ ، وتذكرة النحلة ص ٥٠٠ ، والمخني الثاني ص ٤٢٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/٦ ، وشرح ابن النافذ ص ١٩٦ ، وشرح الألبوني ٢٥١/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ومعني الغريب ص ١١٥ ، ومعجم الغوامع ٢٣٦/١ .

(١) في « ب » : (قيل) .

٣٩٥ - البيت بلا نسية في المتع في التصريف ٥٦٧/٢ ، والمصنف ١٩٨/٢ .

(٢) الارتشاف ٩٠/١ .

(و) كذلك النوعي (نحو: «فَضَرَبَ الرَّقَابَ» [محمد/٤] أي: فاضربوا ضَرْبَ

الرقاب^(١)، (و) نحو (قوله): [من الطويل]

٣٩٦- عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ (فَتَذَلُّ زُرُقُ الْمَالِ تَذَلُّ الثَّعَالِبِ

أي: اندل يا زريق المال ندل الثعالب، أي اختطفه بسرعة كلختطاف الثعالب.

و«زريق»؛ يزي فراء؛ مصغر علم رجل، و«المال»: مفعول به، وإلى ذلك أشار الناظم

بقوله:

٢٩٢- وَالْخَنَفُ خَنَمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ كَنَدَلًا لَلَّذِ كَانَدَلًا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب

معه الخلف، ولم يقيده بالتكرار.

(وخص ابن عصفور الوجوب) للخلف (بالتكرار^(٢))، كقوله) وهو قطري

ابن الفجالة الخارجي: [من الوافر]

٣٩٧- (فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا) فَمَا تَبِلُ الْخُلُودُ بِمُسْتَقْطَاعِ

أي: اصبر صبرًا، ووجهه أنه جعل تكرر المصدر قائمًا مقام العامل، وبذلك قل

ابن الضائع، ونصه: واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار^(٣) المصادر في الأمر المثناة

كقولهم: اخنر الخنر، والتجلة النجاة، وضربًا ضربًا. انتهى.

(١) بعده في «ط»: (ولا فرق في ذلك بين المردف والمضاف، ولذلك فصله بقوله)، وفي «ب»: (

هذا من النوعي، ولذلك فصله بقوله).

٣٩٦- البيت لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيويه

١/٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لمرير في المقاصد النحوية ٣/٤٦٦، وهو في ملحق

ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣،

وأوضح المسالك ٢/٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والمختصص ١/١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص

٥٠٧، وشرح ابن الناطم ص ١٩٤، وشرح الأحموي ١/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٦، والكتيب

١/١١٥، ولسان العرب ١١/٦٥٣ (ندل).

(٢) شرح الجمل ٢/٤٠٧.

٣٩٧- البيت لقطري بن الفجاعة في تخليص الشواهد ص ٢٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٥١٦، وشرح التمهيد

٢/١٨٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٦٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٢٠، وشرح الأحموي

٢/٢١٢.

(٣) في «ط»: (إضمار).

قل الموضح في حاشية التسهيل : وأشار بقوله هذا إلى التحذير بغير « إيا » ،
وبمثل قوله قل ابن عصفور^(١) ، وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي
أقيم مقام عمله في الطلب يلتزم معه الحذف . انتهى كلام الموضح .

(أو) الوارد (مقروناً باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام : [٢٥٣ ب]
توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أَعْنَةُ كَفَذُوا الْبَعِيرَ
وَمَوْتًا فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ سَلَوْنِي^(٢) .

وتوبيخ لمخاطب (نحو : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَذَّ قُرْسَاؤُكَ ») ، أي أتوانى تَوَانِيَا ،
(وقوله) ؛ وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي : [من الوافر]

٣٩٨- أَعْبُدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا (أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَغَيْرَاهَا)
أي أتلزم لؤمًا وتغرب اغترابًا . و« عبداً » : منلتى بالقمزة ، و« شعبي » : بضم الشين
المعجمة^(٣) وفتح العين والباء الموحدة ؛ موضع .

والتوبيخ لغائب في حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد أبلغك أنه يلعب :
« أَلْعَبَا وَقَدْ عَلَكَ الْمَشِيبُ » ، أي أتلاعب لعبًا .

(و) نوع (واقع في الخبر ، وذلك في) خمس (مسائل :

أحداها : مصادر مسموعة كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها
المخدوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كَفْرًا) ، وهي من أمثلة
سبويه^(٤) ، وقدره : لِحَمْدِ اللَّهِ حَمْدًا ، وأشكره شكرًا لا أكفره كفرًا ، كذا يتكلم بهذه
الأمثلة مجتمعة .

(١) شرح الجمل ٤٠٧/٢ .

(٢) من الأمثال في بهج الأمثال ٥٧/٢ ، وفصل المقال ص ٣٧٤ ، والمستقصى ٢٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال
١٠٢/١ .

٣٩٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥٠ ، وإصلاح النطق ٢٢١ ، والأغاني ٢١/٨ ، وجمهرة اللغة ص
١١٨١ ، وخزانة الأدب ١٨٣/٢ ، وشرح أبيات سبويه ٩٨/١ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، ولسان
العرب ٥٠٣/١ (شعب) ، ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩ ، ٨٦١ ، والمقاصد النحوية ٤٩/٣ ، ٥٠٦/٤ ،
وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٢ ، ووصف الليالي ص ٥٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٩٥ ، وشرح
الأشعري ٢١٢/١ .

(٣) في « ط » : (المهملة) .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ - ٣١٩ .

قل ابن عصفور^(١): لا يستعمل كَفَرًا إلا مع حَمَدًا وشكرًا، ولا يقال: «حَمَدًا» وحده أو «شكرًا» إلا أن يظهر على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع «لا» كَفَرًا، فهذه الأمور جرت مجرى المثل، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب. انتهى.

(و: صَبْرًا لَا جَزَعًا)، والتقدير: أصبر صَبْرًا، لا أجزعُ جَزَعًا، ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر^(٢) المرتب، (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب: عَجَبًا) أي: أعجب عَجَبًا، (وعند خطاب) شخص (مُرَضِيَّ عنه أو مغضوب عليه: أَفْعَلُهُ) [٣٣٢] أنا (وكرامة ومسرّة) أي أفعل^(٣) ما تريد وأكرمك كرامة وأسرُّك مسرّة، ولا تستعمل «مسرة» إلا بعد «كرامة» و«كرامة»: اسم مصدر «أكرم»، [٢٥٤/١] (ولا أفْعَلُهُ ولا كِيدًا ولا هَمًّا) أي لا أكاد كِيدًا، ولا أهمّ هَمًّا، هذا تقدير^(٤) سيويه^(٥)، واختلف في تقديره: «أكاد»، فقل الأعلم: هي الناقصة، وقل ابن طاهر: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة^(٦)، وقل ابن خروف: يحتمل الوجهين. و«هَمًّا» من هممت بالشئ. ولا يخفى ما في كلام الموضع من اللف والنشر المرتب، فلثبت للمرضي عنه، والنفى للمغضوب عليه.

المسألة (الثانية: أن يكون) المصدر (تفصيلًا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خبر، فالأول (نحو: ﴿فَقُتِلُوا الْوَفَاقَ قِيَامًا مَتًّا بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءٌ﴾) [محسدة/٤] ف «مَتًّا» و«فِدَاءً» ذكرا تفصيلًا لعاقبة الأمر بشد الوثائق، والتقدير: فإما أن تمسوا مَتًّا، وإما أن تفادوا فِدَاءً.

والثاني كقوله: [من البسيط]

٣٩٩- لأَجْهَدَنَّ قَلْبًا ذَرَّةً وَأَقَعَّةً تُخْشَى وَإِمَا يُلَوِّغُ السُّؤْلَ وَالْأَمَلَ

- (١) شرح الجمل ٤٢١/٢.
- (٢) سقطت (لا) من «أ».
- (٣) اللف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة للمعنى، ثم يقابلها بأشياء بعدهما على ترتيبها من غير الأضداد تنتم معناها، إما بالجمل، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس: يُفْعَلُ الْمَدَامُ وَلَوْهَا وَمَذَاقُهَا في مقلتيه ووجتيه وريقه.
- (٤) انظر شرح الكافية البيعية لصفى الدين الحلبي، ص ٧٦.
- (٥) بعده في «ب»: «أ» (أما).
- (٦) بعده في «ط»: «(كلام)».
- (٧) الكتاب ٣١٩/١.
- (٨) الارتشاف ٢١٢/٢، وجمع المواضع ١٩١/١.
- (٩) البيت بلا نسبة في الدرر ٤١٨/١، وجمع المواضع ١٩٢/١، وشرح التسهيل ١٨٨/٢.

فـ «د» و «بلوغ» ذكرنا تفصيلاً لعاقبة الجهد أي : إما أحرأ وإما أبلغ . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٣- وَمَا لِي تَفْصِيْلِي كَيْفًا مِّنَّا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ حَيْثُ عَنَّا

المسألة (الثالثة : أن يكون) المصدر (مكرراً أو محصوراً أو مستفهماً عنه ، وعامله خبر عن اسم عين) في الأنواع الثلاثة ، وشروطها أربعة أمور :
أحدها : التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه .
والثاني : كون المصدر مستمراً للحال لا متقطعاً عنه ولا مستقبلاً ، نص على ذلك سيويه ^(١) .

والثالث : كون عامل المصدر خبراً .

والرابع : كون المخبر عنه اسم عين . [٢٥٤/ب]

فللكرر (نحو : « أنت سيِّراً سيِّراً ») ، والتقدير : أنت سيِّيرٌ سيِّيراً ، فحذف « تسير » وجوباً لقيام التكرير مقمله ^(٢) .

(و) المحصور بـ « إلا » أو « إنما » نحو : (« ما أنت إلا سيِّراً » و « إنما أنت سيِّيرٌ الريد ») ، والتقدير : ما أنت إلا تسيرٌ سيِّيراً ، وإنما أنت تسيرٌ سيِّيرٌ الريد ، فحذف « تسير » لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير . والمعطوف عليه نحو : « أنت أكلاً وشرباً » ، والتقدير : أنت تأكل أكلاً ، وتشرب شرباً ، لأن العطف كالتكرار ، نصوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتخدير ، ولكن يقدّر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب ، والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول ، والمتعلقان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد ، والعامل الثاني معطوف على الأول ، وكلاهما خبر عن « أنت » ، قاله الموضح في الحواشي .

(و) المستفهم عنه نحو : (« ألأنت سيِّراً ») والتقدير : ألأنت تسيرٌ سيِّيراً ، نص عليه سيويه ^(٣) ، ووجهه أن الفعل شديد المطالبة للاستفهام ، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ، وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفاً ، وهو غير مناسب هنا ، لأن الكلام في قيام المصدر مقام فعله ، فليتمل .

واقصر الناظم على المكرر والمحصور فقال :

(١) الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، والارتشاف ٢/٢١٤ ، والكتاب ١/٣٣٥ - ٣٤٠ .

(٣) الكتاب ٣٩٩/١ .

٢٩٤- كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَقْدَّ
فإن لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهماً عنه ولا معطوفاً عليه لم يجب
إضممار علمه نحو: «أنت تسير سيراً»، وإن شئت حلفته، فقلت: «أنت سيراً».
ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يحتج إلى إضممار فعل، بل يتعين رفع المصدر على
الخبرية، نحو: «إنما سِيرَكَ سِيرُ البريد»، [I/٢٥٥] بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما
تقدم، فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية، إذ المعنى لا يغير به عن العين إلا مجازاً كقوله:
[من البسيط]

٤٠٠-..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَلٌ وَإِدْبَارٌ

أي ذات إقبال وإدبار، قاله في شرح الكافية^(١).

المسألة (الرابعة: أن يكون المصدر مؤكّداً لنفسه)، (أو) مؤكّداً [٣٣٣]
(لغيره، فالأول)؛ وهو المؤكّد لنفسه؛ هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو:

٢٩٦-..... لَهْ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا

أي: اعترافاً)، فجملة «له علي ألف» نص في الاعتراف، لأنها لا تحتمل غيره، وسمي
مؤكّداً لنفسه، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكان الذي قبله نفسه.

(والثاني)؛ وهو المؤكّد لغيره؛ هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره)،
ويقع منكرًا ومعرفًا، فالأول نحو: (زيدٌ ابني حقًا)، فجملة «زيدٌ ابني» تحتمل الحقيقة
والجواز، ولكنها صارت نصاً بالمصدر، لأن قولك: «حقًا» يرفع الجواز ويشيخ الحقيقة، وسمي
مؤكّداً لغيره لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً، فهو مؤكّر، والمؤكّد به متأثر،
والمؤثر غير المتأثر. (و) الثاني قسمان: ما هو جائز التعريف، وما هو واجبه، فالأول
نحو: (هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل)، فجملة «هذا زيدٌ» تحتمل الصلوق والكذب، فإذا
قلت: «الحق»، فقد حققت أحد الاحتمالين، فرفعت الاحتمال الآخر، وكأنك قلت:
أحقُّ ذلك الحقُّ أو حقًا، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت، وأردت قصر القلب

٤٠٠- صدر البيت: (ترنم ما رنعت حتى إذا ذكرت)، وهو المختص في ديوانها ص ٣٨٣، والأشياء
والنظائر ١٩٨/١، وحرارة الأدب ٤٣١/١، ٣٤/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٨٢/١، والشعر والشعراء
٣٥٤/١، والكتاب ٣٣٧/١، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهط)، ٥٣٨/١١ (قبيل)، ٤١٠/١٤،
(سوا)، وللقنص ٣٠٥/٤، والنصف ١٩٧/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٧/٢، ٦٨/٤،
وشرح الأهموي ٢١٣/١، وشرح القمصل ١١٥/١، والمخمس ٤٣/٢، وشرح السهيل ٣٢٤/١.

(١) شرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢ - ٦٦٦.

قلت : « لا الباطل » بالنصب عطفاً على « الحق » . (و) الثاني : (لا أفعل كذا البتة) ، فجملة « لا أفعل كذا » تحتل استمرار النفي وانقطاعه ، فإذا قلت : « البتة » حققت استمرار النفي ، ورفعت انقطاعه . [٢٥٥/ب] و « البتة » : القطع ، يقال : « لا أفعله البتة » لكل أمر لا رجعة فيه ، قاله في الصحاح ، و « أل » في « البتة » لازمة الذكر ، قاله الموضح في الحواشي . وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال : لا أفعله بـتة والبتة ، أي بته بنة والبتة . وفي اللباب ^(١) : لم يسمع في « ألبتة » إلا قطع الهزمة ، والقباس وصلها . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٥- وَيَبْتُهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمَبْتَدَأُ

٢٩٦- نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ الْفُ عَرَفًا وَالثَّانِي كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صَرَفًا

المسألة (الخامسة : أن يكون) المصدر (فعلاً علاجياً تشبيهاً) واقعاً (بعد جملة مشتتة عليه) أي : على اسم مجعنه ؛ (و) مشتتة (على صاحبه) أي المصدر ؛ فهذه أربعة شروط ، زاد المراتبي شرطاً خامساً وهو : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل ، (كـ : مررت فإذا له صوت صوت جمار ^(٢)) ، و : إذا له (بكاء بكاء ذات داهية) ، فالصدر الثاني فيهما فعل علاجي ^(٣) واقع بعد جملة ، وهي : « له صوت » و « له بكاء » ، وتلك الجملة مشتتة على اسم مجعنه ، وهو المصدر الأول ، ومشتتة أيضاً على صاحب المصدر ، وهو : « الها » في « له » ، ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني ، لأنه لا يحمل عمله فعل ، لا مع حرف مصدري ، ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد : أنك مررت به في حال تصويت ويكاه ، لا أنه أحدث التصويت واليكاه عند مرورك به ، [٢٥٦/أ] وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً ، لتضمن الكلام معنى الفعل ، لأن معنى « إذا له صوت » : هو يصوت ، فالحق انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه .

قل سيويه ^(٤) : وإنما انتصب هنا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : « له صوت » ، علم أن ثم مصوتاً ، فصار قولك : « له صوت » ، بمنزلة قولك : « فإذا هو يصوت » ، فحمل المصدر الثاني على المعنى . انتهى .

(١) اللباب في علم الإعراب للإسفراليني ص ٧٨ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٦ .

(٣) بعده في « ب » : (لأنه من أفعال الجوارح) .

(٤) الكتاب ٣٥٦/١ .

ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة، ذكرهما سيويه^(١). ويجوز أن يكون خبر الخنوف، وتمتنع الصفة [٣٣٤] إن كان معرفة، ولا يجوز إلا في الضرورة، قاله سيويه^(٢).

وقال الخليل^(٣): تجوز الصفة أيضاً على تقدير: «مثل». وهل^(٤) الرفع والنصب متكافئان أو لا؟ فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح، لأن الثاني ليس هو الأول، والنصب سالم من هذا الخلل. وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان، لأن في النصب التقدير، والأصل علمه.

(ويجب الرفع في نحو) قولك: «(له ذكاء ذكاء الحكماء)»، لأنه؛ أي: الذكاء؛ (فعل معنوي لا علاجي)، والمراد بالعلاجي: ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء، كالضرب والشم، والمعنوي بخلافه، كالعلم والذكاء، وإنما وجب الرفع مع غير العلاجي لأنك إذا قلت: «له ذكاء»، فليست تريد أنه فعل شيئاً، بل أنه ذو ذكاء، فكان بمنزلة «له يدٌ يدٌ أسدٍ»، فكما لا ينتصب «يد» فكذلك هذا.

ويجب الرفع أيضاً في نحو: «له صوتٌ صوتٌ حسنٌ»، لأنه غير تشبيهي، (وفي نحو «صوتٌ صوتٌ جمارٍ» لعدم تقدم الجملة) [٢٥٦/ب]، لأن «صوته» مبتدأ، و«صوتٌ جمارٍ» خبر، (وفي نحو: فإذا في الدار صوتٌ صوتٌ جمارٍ، ونحو: فإذا عليه نوحٌ نوحٌ الحمام، لعدم تقدم صاحبه) فيهما. أما الأول فلأن الضمير المتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه. وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بـ «على» ليس عائداً على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر السني ينصب المصدر، (وربما نصب نحو هذين) المثالين، (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لأنه ليس منه.

(تنبيه: مثل: له صوتٌ صوتٌ جمارٍ) في النصب على المفعول المطلق، (قوله)؛ وهو أبو كبير بالهاء الموحدة المكسورة، واسمه عامر بن الحليس الحلبي يصف فرساً: [من الكامل]

(١) الكتاب ٣٦١/١.

(٢) الكتاب ٣٦١/١، والارتشاف ٢١٧/٢.

(٣) في «ب»: (هذا).

٤٠١- (مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيُّ الْمُحْمَلِ)

فـ «طي» مفعول مطلق ، وناصبه محذوف تقديره : يطوي ، (لأن ما قبله) هو :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ

(بِعْتَرَلَة : له طَيٌّ) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه ، (قال سيويو)

بمعنه ، ونصه^(١) : صار «مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ» بمنزلة «له طي» . انتهى .

و«ما» : نافية و«إن» : زائدة ، و«حرف الساق» : مرفوع بالعطف على

«منكب» ، وللعنى : أن هذا الفرس مضمر ، قد بلغ في التضمير إلى حد لا تصل بطنه

الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبٌ وحرفُ الساق ، وأراد به «طي المحمل»

أنه مُنَمَّجُ الخَلْقِ كطي المحمل ، وأن له تحافياً كتجافي المحمل ؛ بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ؛

وهو علاقة السيف . [٢٥٧/١] واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة ، وأحل بقية

الشروط على المثال فقل :

٢٩٧- كَذَلِكَ دُوُ التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِمِي بِكَا بِكَةً ذَاتِ عُضْلَةٍ

٤٠١- البيت لأبي كبر الحذلي في شرح أشعار الخليلين ١٠٧٤/٣ ، والاقتضاب ص ٣٤٠ ، وعزائفة الأدب

١٩٤/٨ ، وشرح أميات سيويو ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٩١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمعزوقي

ص ٩٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر والشعراء ١٦٧٦/٢ ،

والكتاب ٣٥٩/١ ، وللفاحص النحوية ٥٤/٣ ، وللهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢ ، وبلا نية في الارتشاف

٢١٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٦/١ ، والإنصاف ٢٣٠/١ ، ولتوضيح المسالك ٢٢٤/٢ ، وللتعريب

٢٢٢ ، ٢٠٣/٣ .

(١) الكتاب ٣٦٠/١ .

(هذا باب المفعول له)

(ويسمى المفعول لأجله و) المفعول (من أجله) ، وهو ما فعل لأجله فعل ،
(مثاله : جئت رغبة فيك) ، فـ « رغبة » : اسمٌ ، فُعلٌ لأجله فَعَلٌ وهو انجيه ، وحكمه
النصب بشروط ، (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) :

الأول : (كونه مصدرًا) ، لأن النصب^(١) يشعر بالعلية ، والذوات لا تكون
عللاً للأفعال غالباً ؛ لأن العلل أحداث ، والمصدر اسم للحدث ، (فلا يجوز : جئتُك
السُّمْن والعسل) بالنصب ، لأنه اسم عين لا مصدر ، وهذا الشرط (قاله الجمهور .
وأجاز يونس) بن حبيب^(٢) : (أمّا العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعماً أن قوماً من
العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخصاً شخصاً بعبيد وغيرهم كالمتكرين عليه
وصفه بغير العبيد . وتأول نصب « العبيد » على أنه مفعول له ، وإن كان غير مصدر
(بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالذكر ذو عبيد) لا غير ، فـ « العبيد »
علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيويه) وقبحه ، وقال^(٣) : إنه لغة غريبة قليلة ،
وإنما يجوز على ضعفه ، إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم . وأوله الزجاج على تقدير : أما تملك
العبيد ، أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد ، وهذا كله مراعاة للمصدر .
(و) الشرط الثاني : (كونه قليلاً) أي : من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) ،
لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل ؛ والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح

(١) في « ط » : (المصدر) .

(٢) انظر الكتاب ٣٨٩/١ ، والارتشاف ٢٢١/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، وانظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

ليست كذلك . [٢٥٧/ب] (فلا يجوز : جئتُك قراءةً للعلم) من أفعال اللسان ، (ولا : قتلاً للكافر) من أفعال اليد ، وهذا الشرط (قاله ابن الحجاز وغيره) كالرُّندي ، ويجوز « إرادة قراءة العلم » ، و « ابتغاء قتل الكافر » ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن [٣٣٥] أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلن^(١) قاله الشاطبي ، (وأجاز الفارسي « جئتُك ضَرْبَ زيدٍ » أي : لتضرب زيداً) ، ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً ، لأن فاعل المحي غير فاعل الضرب ، وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي .

(و) الشرط الثالث : (كونه علّة) لأنه الباعث على الفعل . واستشكل جعل العلية شرطاً ، لأنها على الشروط ، وعمل الشروط لا يُجعل شرطاً ، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه ، لا لتحقيق ما به (غرضاً كان) ؛ يفتح العين والراء السهميتين ؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت ، كما تقدم في باب التعدي واللزوم ، فسقط ما قيل : إن الغرض ؛ بالغين المعجمة ؛ ما كان باعثاً على الفعل ، ووجوده ، متأخراً عنه ، فلا يصح تمثيله بقوله : (كـ « رغبة ») بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) ، وهو ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة ، (كـ : قعد عن الحرب جيئاً) ، فإن الجبن وصف جبلي لازم .

(و) الشرط الرابع : (اتحاده بالمعلّل به وقتاً) ، بأن يكون وقت الفعل المعلّل ؛ بفتح اللام الأولى ؛ والمصدر المعلّل ؛ بكسرها ؛ واحداً ، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كـ « جئتُك رغبةً » و « قعدت عن الحرب جيئاً » . [٢٥٨/ب] أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : « جئتُك^(٢) خوفاً من فرارك » أو بالعكس نحو « جئتُك إصلاحاً خالك » . فإن لم يتحدا وقتاً امتنع النصب (فلا يجوز : تأهبت) اليوم (السقَر) غداً ، لأن زمن التأهب غير زمن السفر ، وهذا الشرط (قاله الأعلام) يوسف الشَّتمري ، (والمتأخرون) كالثلويين ، وقل تلميذه ابن الضائع ؛ بإعجام الضاد وإهمال العين : لم يشترطه سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين ، فعلى هذا يجوز « جئتُك أمس طمعاً في معروفك الآن »^(٣) .

(١) في « ط » : (المعلن) .

(٢) في « ب » ، « ط » ، « ح » : (حينئذ) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

(و) الشرط الخامس : (اتحاده بالمعلّل به فاعلاً) ، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَرَارَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة/١٩] فـ « الحذر » مصدر ، ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان ، وفاعل « الجعل » و « الحذر » واحد ، وهم الكفار . فإن اختلفت الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز : جَشَعْتَ مَحَبَّتَكَ إِنِّي) لأن فاعل « المحبة » المتكلم ، وفاعل « المحبة » المخاطب ، وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابن خسروف) ، فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجاً بنحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ السَّبِيلَ فَخَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد/١٢] . ففاعل « الإراءة » هو الله تعالى ، وفاعل « الخوف » و « الطمع » المخاطبون . وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال : معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع . وقيل هو على حذف مضاف ، أي : إراءة الخوف والطمع . وجعل الزغشري الخوف والطمع حالين^(١) . واقتصر في النظم على بعض الشروط ، ووكل الباقي إلى المثال ، فقال :

٢٩٨- يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنَّ إِنَّكَ تَغْلِيلاً كَجَدِّ شُكْرًا وَدِنَ

٢٩٩- وَهُوَ بِمِمَّا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّجِدٌ وَقَفَا وَفَاعِلًا.....

[٢٥٨/ب] وبقي عليه شروط ماعية المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال : وللمفعول له شروط : أحدها : أن يصلح في جواب « لِمَ » .

الثاني : أن يصح جعله خبراً عن الفعل العامل فيه ، كقولك « زرتك طمعاً في برك » ، أي الذي حلني على زيارتك الطمع ، أو مبتدأ ، كقولك : « الطمع حلني على زيارتي إليك » .

الثالث : أن يصح تقديره باللام .

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن تجعل زيارة في قولك : « زرتك زيارة » مفعولاً له ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى ، والشئ لا يكون علة لوجود نفسه . انتهى .

(ومتى فقد المعلّل) يكسر اللام الأولى ؛ من شروط جواز النصب (شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة : « اللام ، والباء ،

وفي ، ومن ، ، واقتصر في النظم على « اللام » ، لأنها الأصل ، فقل :

٢٩٩- وَإِنْ شَرَطُ قَبْلُ

٣٠٠- فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ

(ففائد) الشرط (الأول) وهو المصدرية (نحو : ﴿ وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾)

(الرحمن / ١٠) [٣٣٦] فـ « الأنام » علة « للوضع » ، وليس مصدرًا ، فلذلك جرُّ باللام .

(و) فلقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ

إِثْلَاقٍ ﴾) (الأنعام / ١٥١) فـ « إيثلاق » وهو الفقر علة للقتل ، وهو ليس قلبيةًا ، فلذلك خفض

بـ « من » التعليلية ، (بخلاف) ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِثْلَاقٍ ﴾) (الإسراء / ٣١)

فـ « الخشية » مصدر قلبي ، فلذلك جاء منصوبًا .

وفائد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو « قتلته صبرًا » فيمتنع جره ، لأن الجر

بحرف التعليل يفيد العلية ، والغرض عندها ، فلذلك أسقطه . [٢٥٩]

(و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس

الكنني : [من الطويل]

٤٠٢- (فَجِئْتُ وَقَدْ لَضْتُ لِنَوْمٍ يَبَاهِي) لَنَى السَّرَّ إِلَّا نَيْسَةَ الْمُتَفَضَّلِ

فالنوم وإن كان علة خلخع الثياب لكن وقت الخلخع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا في

الوقت جرُّ باللام ، و « نضت » بتخفيف الضاد المعجمة من النضو ، وهو الخلخع ، و « لبسة »

بكسر اللام : هيئة من اللبس ، و « المتفضل » : هو الذي يبقى في ثوب واحد . والمعنى :

جئت إليها في حل خلخع ثيابها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به .

(و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل ، (نحو) قول أبي صخر

الهمذلي : [من الطويل]

٤٠٣- (وَإِلَيَّ تَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً) كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

٤٠٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، والارتشاف ٢٢٣/٢ ، ٣٦٩ ، والدرر ٤٢١/١ ، وشرح

شذور الذهب ص ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ٣٧٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٥٣ ، ولسان

العرب ٣٢٩/١٥ (نضا) ، وتاج العروس (فضل) ، (نضا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٦/٢ ،

والدرر ٥١٨/١ ، ووصف الباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأضيوي ٢٠٦/١ ، وشرح قطر السدي ص ٢٢٧ ،

والقرب ١٦١/١ ، ومعجم المفاتيح ١٩٤/١ ، ٢٤٧ .

٤٠٣- البيت لأبي صخر الهمذلي في الأغاني ١٦٩/٥ - ١٧٠ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، وعزاسة الأدب ٢٥٤/٣ ،

٢٥٧ ، ٢٦٠ ، والدرر ٤٢٢/١ ، وشرح أشعار الفلّين ٩٥٧/٢ ، واللسان ١٥٥/٢ (رمت) ، ---

فالذكرى علّة عرو الهزّة، وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، لأن المعنى لذكرى إياك، فلذلك جرّ باللام. و«الهزّة» بالكسر: النشاط والارتياح.

(وقد انتفى الاتحادان) معاً وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في : « أقسم الصَّلَاةُ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ») [الإسراء/٧٨] ففاعل القيام المخاطب، وفاعل الدلوك هو الشمس، وزمنهما مختلف فزمن الإقعة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جرّ بلام التعليل.

وقد في المعنى^(١): اللام في « لدلوك » بمعنى « بعد » فظاهره التخالف، والدلوك: الميل، يقال دلت الشمس دلوكة إذا مالت عن وسط السماء.

(ويجوز جر المستوفي للشروط) وإلى ذلك يشير قول الناظم: [٢٥٩/ب]

.....وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ.....

(بكثرة إن كان) مقروناً بـ « أل » وبقلّة إن كان مجرداً) منها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٣٠١- وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ...

(وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بـ « أل » والمجرد منها (قوله) : [من الرجز]

٤٠٤- (لَا أَلْعُدُ الْجَنِّ عَنِ الْهَيْجَاءِ) وَلَوْ تَوَالَّتْ زَمْرُ الْأَعْنَاءِ

فـ « الجن » مفعول له، وهو مقرون بـ « أل »، وجاء منصوباً على قلة، والأكثر فيه أن يكون مجروراً. (وقوله) : [من الرجز]

٤٠٥- (مَنْ أَمَكُمُ بِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جُسِيرٌ) وَمَنْ تَكُونُوا نَهْرِيْنِ يَنْتَصِرُ

فـ « رغبة » مفعول له وهو مجرد من « أل »، وجاء مجروراً، وفيه رد على الجزولي في منعه

--- والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢/٢، والأشياء والنظائر ٢٩/٧، وأمال ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٢، وشرح الأحموي ٢١٦/١، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، ٣٧٢، وشرح شعور الذهب ص ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح فطر الندى ص ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢، وشرح المفصل ٦٧/٢، والمقرب ١٦٢/١، وجمع المواعظ ١٩٤/١.

(١) معنى اللبب ص ٢٨١.

٤٠٤- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٤/٢، والدرر ٤٢٢/١، وشرح الأحموي ٢١٧/١، وشرح التسهيل ١٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/١، ٢٩٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢، وعمدة الحفاظ (هيج)، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وجمع المواعظ ١٩٥/١.

٤٠٥- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٢، وشرح الأحموي ٢١٧/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٩، والمقاصد النحوية ٧٠/٣.

الجر ، والأكثر فيه أن يكون منصوباً ، وإنما كان جرّاً مجرداً قليلاً بخلاف المقررون بـ «أل» ؛ لأنه أشبه الحذف والتمييز لما فيه من اليأس وكونه نكرة . وشاهد الكثير قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف/ ٥٦] .

(و) النصب والجر (يستويان في المضاف) ، فالنصب (نحو : ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾) [البقرة/ ٢٦٥] فـ « ابتغاء » : مفعول له ، وهو مضاف منصوب . (و) الجر (نحو : ﴿ وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَغِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾) [البقرة/ ٧٤] أي لأجل خشية الله ، فـ « خشية » مفعول له ، وهو مضاف مجرور . (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾) [قریش/ ١] فـ « إيلاف » مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة [٢٣٧] بـ « يعبدوا » (أي : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ [قریش/ ٣] لإيلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ، ودخلت « الفاء » لما في الكلام من معنى الشرط ، إذ المعنى : أن نعم الله عليهم لا تحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانتا محترمتين فيهما ، لأنهم خدمة بيت الله ، بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطاع والمتهين . [٢٦٠/١] (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الأعلم والمتأخرون ، لأن زمن الإيلاف^(١) سابق على زمن الأمر بالعبادة ، ولأن زمن العبادة مستقبل ، وزمن الإيلاف ثابت في الحذف . وقد الكسائي والآخر^(٢) : « اللام » في « لإيلاف » متعلقة بـ « اعجبوا » مقدراً . وقد الزجاج^(٣) : متعلقة بقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [النحل/ ٥] فتكون السورتان سورة واحدة ، ويرجحهما أنهما في مصحف أبي سورة واحدة ، ويضعفه أن جعلهما كعصف إنما كان لكفرهم أو جرأتهم على البيت ، والله أعلم بكتابه .

واختلف في نصب المفعول له ، فقل جمهور البصريين : منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا فقل الزجاج : نصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير : جئتكم أكرمكم إكراماً . وقال الكوفيون : نصبه الفعل المقدم عليه ، لأنه ملاق له في المعنى ، وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل « قعدتُ جلوساً »^(٤) .

(١) في « أ » ، « ب » : (لاختلاف) .

(٢) البحر المحیط ٥١٤/٨ .

(٣) معاني القرآن وإمراة ٣٦٥/٥ .

(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في الارتشاف ٢٢١/٢ ، ومع الفواعل ١٩٤/١ - ١٩٥ .

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفاً) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء ، وهو متناهي الأقطار ، كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسمه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح . [٢٦٠/ب]

(الظرف ما ضمن معنى « في ») الظرفية (باطّراد ، من اسم وقت ، أو) من (اسم مكان ، أو) من (اسم عرضت دلالة على أحدهما ، أو) من اسم (جوار مجراه) ، أي مجرى أحدهما .

(فالمكان والزمان كـ « امْكُثْ هنا أزماناً ») ، فـ « هنا » اسم إشارة من أسماء المكان ، وـ « أزماناً » جمع « زمن » من أسماء الزمان .

[٣٣٨] (و) الاسم (الذي عرضت دلالة على أحدهما) أي الزمان أو المكان

(أربعة) :

أحدهما : (أسماء العدد المميّزة بهما) أي بالزمان والمكان (ك : سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً) ، فـ « عشرين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان ، لأنه لما ميّز بـ « يوماً » وهو من أسماء الزمان ؛ عرضت له اسمية الزمان ، وـ « ثلاثين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان ، لأنه لما ميّز بـ « فرسخاً » وهو من أسماء المكان ؛ عرضت له اسمية المكان .

(و) الثاني : (ما أفيد به كلفة أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئيه

ك : سرت جميع اليوم جميع الفرسخ ، أو : كل اليوم كل الفرسخ) ، فـ « جميع » وـ « كل » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى

الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان ، وصارا دالين على كليتهما ، لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة . (أو : بعض اليوم بعض الفرسخ ، أو : نصف اليوم نصف الفرسخ) ، فـ « بعض » و « نصف » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان ، فصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان ، لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن « بعض » يدل على جزء مبهم ، و « نصف » يدل على جزء معين من جهة المقدار . [٢٦١/١] (و) الثالث : (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (كـ : جلستُ طويلاً من الدهر شرقي الدار) ، فـ « طويلاً » و « شرقي » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان ، لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان . فـ « طويلاً » : صفة للزمان ، و « من الدهر » : بيان له ، و « شرقي » : صفة للمكان ، وذكر « الدار » معين له ، والأصل : زمناً طويلاً ، ومكاناً شرقياً .

(و) الرابع : (ما كان محفوضاً بإضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف ، (وأنيب عنه) المضاف إليه (بعد حذفه) أي المضاف ، (والغالب في هذا) المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (أن يكون مصدرًا ، و) الغالب (في) المضاف المحذوف (المتوب عنه أن يكون زمانًا ، ولا بد من كونه معينًا لوقته أو لمقداره) ، فالعين للوقت نحو : « جئتُ صلاة العصر » أو « قدومُ الحجاج » فـ « صلاة » و « قدوم » : مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان ، لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه ، والأصل : وقت صلاة العصر ، ووقت قدوم الحجاج ، فحذف المضاف ؛ وهو وقت ؛ المعين لوقت « الحج » ، وأنيب عنه المصدر وهو « صلاة » و « قدوم » . (و) المعين للمقدار نحو : (انتظرْتُك حَلَبَ نَاقَةٍ ، أو : نَحَرْتُ جَزُورَ) فـ « حلب » و « نحر » مفعول فيهما ، والأصل : مقدار حلب ناقَةٍ ، ومقدار نحر جزور ، ففعل فيهما ما تقدم .

(وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين ، نحو) قولهم في المثل : (لا أَكَلِمَةُ الْقَارِطَيْنِ^(١)) بالنتية ، (والأصل : مدة غيبة القارطين) ، فحذف « مدة » وأنيب عنها « غيبة » ثم « غيبة » وأنيب عنها [٢٦١/ب] « القارطين » وهو تشبيه « قارط » بالقاف والظلم المشالة وهو الذي يجني القرط ؛ بفتح القاف والراء ؛ وهو يدبغ به .

(١) المثل في جمع الأمثال ٢١١/١ ، والمستقصى ٥٨/٢ ، وكتاب الأمثال مجهول ص ٥٥ .

قال الجوهري^(١) : « لا أتيك أو يؤوب القارظ العنزي ، وهما قارظان كلاهما من عنزة ، خرجا في طلب القارظ فلم يرجعا » وطالت غيبتهما .
(وقد يكون المتوب عنه مكاناً نحو : جلستُ قُرْبَ زيدٍ ، أي مكانَ قريبه) ،
فحذف المضاف وهو « مكان » وأنيب عنه المصدر وهو « قرب » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٠ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْنُورٍ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ
وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان ، وقليلاً في ظروف المكان ، لقرب ظروف الزمان من المصدر ، ويعد ظروف المكان منه ، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما ، لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، بخلاف ظرف المكان ، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي ، إذ كل فعل لا يد له من مكان يقع فيه ، فلم يبق في ذلك قوة ظرف الزمان ، ولم يبلغ رتبته ، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ، ومقام المكان قليلة .
(والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة ، توسعوا فيها ، فتصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم : أحققاً أنك ذاهبٌ) ، فـ « أحققاً » منصوبة على الظرفية المتعلقة بالاستقرار ، [٣٣٩] على أنها خبر مقدم ، و « أنك ذاهبٌ » في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه^(٢) والجمهور على حد : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ [فصلت/ ٣٩] (والأصل : ألي حق) ذهابك ، فحذفت « في » وانتصب « حقاً » على الظرفية ، (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار في قوله : [من الوافر] [٢٦٢]

٤٠٦ - أَيْسَى حَقٌّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمْ
(وقال) فائد ؛ بالفاء ؛ بن المنذر القشيري : [من الطويل]

٤٠٧ - (أَيْسَى الْحَقُّ أَلَيَّ مُغْرَمٌ بِكَ هَاتِمٌ) وَأَنْتَ لَا خَلْلَ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ
(١) الصحاح (قرظ) .
(١) الكتاب ١٣٤/٣ - ١٣٥ .

٤٠٦ - عجز البيت : (عا لي ثم يظلمني السريس) ، وتقدم غريبه برقم ٢٣٧ .
٤٠٧ - البيت لفائد بن النضر في المقاصد النحوية ٨١/٣ ، والحماسة البصرية ٢٠٨/٢ ، ولعابد بن المنذر في شرح شواهد المغني ١٧٢/١ ، ولحنون ليلي في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأي الطمحنان القيسي في محاضرات الأدباء ٥٢/٣ ، وبلا نسة في أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٧٧ ، والتماثيل والمحاضرة ص ٢٨١ ، وعزارة الأدب ٤٠١/١ ، ٢٧٤/١٠ ، والحماسة المغربية ص ٩٦٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٥٥/١ .

فصرح بـ « في » وشبه هوى من هو مغرم بها ؛ في كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله ؛ بهاء العنب المتردد بين الخلية والخميرة ، فلا هو خلٌ صرف حتى يستعمل خلأً ، ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرأً ، فمن كان حل هوام بهذه المثابة ، كيف يكون غرام من أغرم بها حقاً ؟

ولما كان قول الموضح : « والجاري مجرى أحدهما » شاملاً للزمان والمكان خصصه بقوله : (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا يقع خبراً عن المصادر) كما تقدم في « أحقاً أنك ذاهب » (دون الجثث) فلا يقال : « أحقاً زيد » .
 وذهب المبرد وتبعه ابن مالك^(١) إلى أن « حقاً » مصدر يدل من اللفظ بفعله ، وأن ما بعدها من أن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد : « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا » [الأنعام/٥١] ورده أبو حيان^(٢) . ومثله ؛ أي مثل « أحقاً أنك ذاهب » ؛ في الانتصاب على الظرفية الجازية (غير شك) أنك قائم ، أو (جهْد رأيي) أنك قائم ، أو (ظناً مني أنك قائم) ، فـ « غير شك » و « جهد رأيي » و « ظناً مني » منصوبات على الظرفية الزمانية توسعاً على إسقاط « في » ، والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظن مني ، على وزن « أحقاً »^(٣) .

(وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله :

٣٠٣ - الظُّرْفُ وَقَسَتْ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا في باطراًو.....

وتبعه الموضح [٢٦٢/ب] (ثلاثة أمور :

أحدها : « وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُنَّ » [النساء/١٢٧] إذا قدر بـ « في » ، فإنه يصلق عليه أنه اسم ضمّن معنى « في » ، إذ التقدير : وترغبون في نكاحهن ، وهو ليس بظرف ، (فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) ، لأنه ليس باسم زمان ولا مكان ، أما إذا قدر بـ « عن » فليس مما نحن فيه .

(و) الأمر (الثاني : نحو : « يَخَافُونَ يَوْمًا ») [البور/٣٧] من أسماء الزمان ، (ونحو : « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ») [الأنعام/١٢٤] من أسماء المكان ، فإن « يومًا » و « حيث » وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين ، (فإلهما ليسا على معنى : في)

(١) شرح التسهيل ٢٣/٢ - ٢٤ .

(٢) الارتشاف ٢٢٦/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، (فانتصابهما على المفعول به) ، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما ، وناسب لفظ « يوماً » : « يخافون » ، (وناسب) عمل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ « أعلم » تقديره (يعلم) حل كونه (محذوفاً) لدلالة « أعلم » عليه لا « أعلم » المذكور الذي هو اسم تفضيل ، (لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً) ، هذا وقد قل الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت : قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع : غلط من قل إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْلَى سَبِيلًا ﴾ [الإسراء/ ٨٤] وليس تغييراً ، لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجهاً » وقول العباس بن مرداس : [من الطويل]

وأضربَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَائِيسَا ٤٠٨

انتهى . [٢٩٣/١] وفي الارتشاف لأبي حيان^(١) : وقال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَفْضِلُ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام/ ١١٧] . انتهى . وفي جعل « حيث » مفعولاً بها نظراً ، لأن هذا ضرب من التصرف . وفي التسهيل^(٢) : إن تصرف « حيث » نادر . وشرحه المراعي بقوله : لم تجع حيث فاعلاً ، ولا مفعولاً بها ، ولا مبتدأ بها . انتهى .

ولهذا قال الدماميني^(٣) : ولو قيل : إن المراد : يعلم الفضل الذي هو في عمل الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء « حيث » على ما عهد لها من ظرفيتها ، والمعنى : أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات ، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والظهور ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك . انتهى .

٤٠٨ - صدر البيت : (أَكْثَرُ وَأَمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ) ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٩٣ ، والأصمعيات ص ٢٠٥ ، وحاشية البحرني ص ٤٨ ، وعزارة الأدب ٣١٩/٨ ، ٣٢١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١ ، ١٧٠٠ ، ولسان العرب ١٨٤/٦ (قس) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، ٧٩/٤ ، وعزارة الأدب ١٠/٧ ، وشرح الأحمسي ٢٩١/١ ، ومغني اللبيب ٦١٨/٢ .

(١) الارتشاف ٢٢٥/٣ .

(٢) التسهيل ص ٩٦ .

(٣) انظر قول الدماميني في حاشية الصبان ١٢٦/٢ .

(و) الأمر (الثالث : نحو : دخلتُ الدارَ ، و : سكنتُ البيتَ ، فانتصابهما)

أي « الدار » و « البيت » (إنما هو على التوسع بإسقاط الحافض) ، وهو في الأصل : دخلتُ في الدار ، وسكنتُ في البيت ، فلما حُلِفَ الحافض نُصِبًا على المفعول به توسعًا ، كما حُلِفَ^(١) الجارُ ونُصِبَ^(٢) ما بعده كقوله : [من الوافر]

٤٠٩ - ثَمَرُونَ الدَّيَّارَ
.....

(لا) انتصابهما [٣٤٠] (على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدي) سائر (الأفعال إلى : الدار ، و : البيت ، على معنى : في ، لا تقول : صَلَّيْتُ الدارَ ، ولا : نَمَتُ البيتَ) لأن « الدار » و « البيت » من أسماء المكان^(٣) المختصة^(٤) ، لأن لها صورة وحدود محصورة ، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم ، أو ما التحدث مادته ومادة عامله كما سيجيء.

(١) في « ب » « ط » : (يَحذف) .

(٢) في « ب » « ط » : (يَنْتصب) .

٤٠٩ - تمام البيت :

(ثَمَرُونَ الدَّيَّارَ ولم تعوجوا)

كلامكم عليَّ إذا حرامٌ)

وتقدم ترجمته برقم ٣٧٣ .

(٣) في « ب » « ط » : (الظروف) ، بدل (أسماء المكان) .

(٤) انظر الكتاب ١/١٥٩ ، وشرح التسهيل ٢/٢٠٠ .

(فصل)

والظرف الزماني والمكاني (حكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) ، سواء أكان اللفظ الدال فعلاً أم اسم فعل أم وصفاً أم مصدرًا وهذا اشتمل من قول الناظم :

٣٠٤ — فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ
[٢٦٣/ب] ولهذا اللفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٠٤ — (كَأَمْكُثُّ هُنَا أَرْمُتْنَا)
٣٠٥ — مُظْهِرًا

(وهذا هو الأصل) ، لأن الأصل في العمل أن يكون مذكوراً .

(و) الحالة (الثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً) لدليل مقالي ، (وذلك كقولك : فرسخين ، أو يوم الجمعة) بنصب « فرسخين » من ظروف المكان ، و« يوم الجمعة » من ظروف الزمان ، (جواباً لمن قال : كم مررت ؟ أو متى صُفْتُ ؟) أي : سررتُ فرسخين ، وصمتُ يوم الجمعة ، والفرق بين « كم » و« متى » في الاستفهام أن « كم » يطلب بها تعيين المعداد مطلقاً زماناً كان أو مكاناً أو نحوهما ، و« متى » يطلب بها تعيين الزمان خاصة .

(و) الحالة (الثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل : وهي أن يقع صفة ك : مررتُ بطائر فوق غصن) فـ « فوق » صفة لـ « طائر » . (أو صلة ك : رأيتُ الذي عندك) فـ « عندك » صلة « الذي » . (أو حالاً ك : رأيتُ الهلال بين السحاب) فـ « بين » حل من « الهلال » . (أو خبراً ك : زبنتُ عندك) فـ « عندك » خبر « زيد » . والنائب في الجميع محذوف وجوباً تقديره : « استقر » أو « مستقر » إلا في الصلة فيتعين « استقر » ، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان .

ويستثنى من الظروف ما قُطِعَ عن الإضافة، ويُضَيَّ على الضم، فإنه لا يقع صفة، ولا صلة، ولا حالاً ولا خبراً، لا يقال: «مررتُ برجلٍ أَمَلَمٌ»، ولا «جاءَ السَّيَّ أَمَلَمٌ»، ولا «رأيتُ هالِكاً أَمَلَمٌ»، ولا «زَيْدٌ أَمَلَمٌ»؛ لثلاث يجتمع عليها ثلاثة أشباه القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر.

[٢٦٤/١] ومثَّل للزمان بمثالين، أحدهما قيلسي، والآخر سماعي، فقال: (أو مشغولاً عنه) العامل ينصبه محل ضميره، (ك: يومَ الخميس صُمْتُ فيه) فـ «يوم الخميس» منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره «صممت» المذكور، والتقدير: صممت يوم الخميس صممت فيه، ولم يقل: «صمته»؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يجب جره بـ «في» كما مثل.

(أو مسموعاً بالخذف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمراً قد تقدم عهده: (حينئذٍ، الآن)^(١)، فـ «حين» منصوبة لفظاً بفعل محذوف، وأضيفت إلى «إذ» إضافة بيان، أو إضافة أعم إلى أخص، و«الآن» منصوب عللاً، وفتحته فتحة بناء؛ لأنه مبني لتضمنه معنى «الآن»، و«الآن» الموجودة فيه زائدة؛ لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم، ونأصبه فعل محذوف، (أي كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن)، فهما جملتان، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول: كذا وكذا: «حينئذٍ، الآن»، أي: كان ما تقول واقعاً حين إذ كان كذا، واسمع [٣٤١] الآن ما أقول لك، فـ «حينئذٍ» مقتطع من جملة، و«الآن» مقتطع من جملة أخرى^(٢).

وكان ينبغي للموضح أن يقول: ليس غير، لأنه يرى أن قولهم: «لا غير»، لحنًا كما صرح به في المغني^(٣)، وبالع في إنكاره في شرح شلوره^(٤)، والحق جوازه لورود السماع به، كما أوضحته في باب الإضافة.

ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفاً كالصدر، واسم الفعل، وما جرى مجراهما، ومثل مسألتي الخذف قول الناظم:

٣٠٤ — وَلَا قَانُوهُ مُقْتَرَاً

فإن ذلك يعم الجائز والواجب. [٢٦٤/ب]

(١) المثل في شرح ابن الناظم ص ٢٠١، والكتاب ٢٢٤/١، ٢٧٤، ١٢٩/٢، وشرح المفصل ٤٧/٢.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١، وشرح المفصل ٤٧/٢، وشرح المرادي ٩١/٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٢٠٩.

(٤) شرح شلور النصب ص ١٠٣.

(فصل)

(أسماء الزمان كلها صالحة للاقتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك ميمتها
ك : حين ، و : مدة . ومختصها ك : يوم الخميس . ومعدودها ك : يومين ، أو :
أسبوع) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٥ - وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَلِكَ
.....

والمراد بالمختص ما يقع جواباً لـ « متى » كـ « يوم الخميس » كما مثل .
وبالمعدود ما يقع جواباً لـ « كم » كـ « يومين » و « أسبوع » كما مثل . والمبهم ما لا يقع
جواباً لشيء منهما كـ « حين » و « مدة » كما مثل . تقول : « صمتُ ملةً » ، أو « يومَ
الخميس » أو « يومين » . وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو « قعدتُ مقعدَ زيدٍ » ، تريد
الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان ، إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير « في » ، ونصبه
على الظرفية^(١) ، قاله الشاطبي .

(والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : البهم : وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه ، كأسماء
الجهات) الست ، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسمّاه إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ،
وهذه العبارة أخذها من الشارح^(٢) ، والإضافة فيها بيانية ؛ أي صورة في مسمه ؛ والمراد ما
افتقر إلى غيره في بيان حقيقته . وينحل إلى قولنا : « ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما
يضاف إليه » كـ « مكان » فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه .

قل أبو البقاء في شرح لمع ابن جني : الإبهام يحصل في المكان من وجهين :
أحدهما : ألا يلزم مسمه ، ألا ترى أن خلقك قدام لغيرك ، وقد تتحول عن تلك
الجهة ، فيصير ما كان خلقك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في
المكان ، فهي جهات له ، وليس لكل واحدة منها^(٣) حقيقة منفردة بنفسها . [٢٦٥/٢]

(١) انظر حاشية الصبان ١٢٨/٢ .

(٢) أي في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ .

(٣) أي « أ » : (منهما) .

والوجه الثاني : أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فد « خلفك » اسم لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا . انتهى .

والجهات الست (نحو : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت) ، تقول : « جلست أمامك ، ووراءك ، ويمينك ، وشمالك ، وفوقك ، وتحتك » . وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات . (وشبهها في الشياخ ك : ناحية ، وجانب ، ومككن) ، تقول : « جلست ناحية عمرو ، وجانب زيد ، ومكان بكر » . واعترض « جانب » بأنه مما يتعين التصريح معه بـ « في » . (وكأسماء المقادير ك : ميل ، وفروسخ ، وبريد) ، تقول « سرت ميلاً ، وفروسخاً ، وبريداً »^(١) .

النوع (الثاني : ما) اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل ، (و) اتخذت مادته ومادة عامله ، ك : ذهب مذهب زيد ، و : رميت مرمى عمرو) ، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ، ولا بين المفرد ، كما مثل ، والجمع ، (نحو قوله تعالى : ﴿ كُنَّا لَقْعُدْ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾) (الجن / ٩) فد « مذهب » و « مرمى » و « مقاعد » منصوبة على الظرفية ، ومادتها ومادة عاملها متحدة ، فإن عمل « مذهب » ذهب ، وعامل « مرمى » رمى ، وعامل « مقاعد » تقعد ، وقس على ذلك فعل الأمر نحو : « قم مقام زيد » ، والوصف نحو : « أنا قائم مقامك » ، والمصدر نحو : « عجت من قيام زيد مقامك »^(٢) . وإلى هذين النوعين أشار الناطم بقوله :

يَقْبُلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مَبْهَمًا وَمَا ٣٠٥

وأشار إلى مثاله بقوله : [٢٦٥ ب]

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ٣٠٦

وأشار إلى شرطه بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِهَا مَقِيَّنًا أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ ٣٠٧

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو : « رميت مذهب زيد » و « ذهب مرمى عمرو » لم يجوز في القياس أن يجعل ظرفاً بل يجب التصريح معه بـ « في » (وأما قولهم : هو مني مقعد القابلة ، و : فزجر الكلب ، و : مناط الثريا ، فشاذ) نصبه [٣٤٢] لخالفه مادته مائة^(٣) عامله ، (إذ التقدير : هو مني مستقر في مقعد القابلة) ، وفي مزجر

(١) انظر شرح ابن الناطم ص ٢٠١ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (لمادة) .

الكلب ، وفي مناط الثريا ، (فعامله الاستقرار) المتعلق به « مني » الواقع خبراً عن « هو » ومادة الاستقرار مخالفة لمادة « مقعد ، ومزجر ، ومنلط » ، والمعنى : هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء ، وفي البعد منلط الثريا من الدبران ، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر ، فـ « من » الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر ، و « من » الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لأنه مشتق ، (ولو أعمل في المقعد « قعد » وفي المزجر « زجر » وفي المناط « ناط » لم يكن شاذاً) ، لاتحاد المادة ، وبصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة ، وزجر مزجر الكلب ، ونلط منلط الثريا^(١) .

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهمة منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان ، لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان تضيئاً ، وعلى المكان التزاماً .

(١) انظر شرح ابن الناطم ص ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١ .

(فصل)

(الطرف) الزماني والمكاني (نوعان :

متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل مبتدأ ، أو خيراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً) به ، (أو مضافاً إليه ، ك : اليوم) فإنه يستعمل مبتدأ وخبراً ، (تقول : اليوم يوم مبارك) برفعهما ، ^(١) وفعلاً تقول : (أعجبتني اليوم ، و) مفعولاً به تقول : (أحببت يوم قدومك) ، ومضافاً إليه تقول : (سرت نصف اليوم ^(٢)) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٨ - وَمَا يَرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ دُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرَفِ

(وغير متصرف وهو نوعان :

ما لا يفارق الظرفية أصلاً ك : قَطُ) في استغراق الماضي ، (و : عَوْضُ) في استغراق المستقبل لا يستعملان إلا بعد نفي . (تقول : ما فعلته قَطُ ، و : لا أفعله عَوْضُ) ، والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ، ولا أفعله في الزمن المستقبل ، و« قَطُ » مشتقة من قططت الشيء أي قطعته ، فمعنى « ما فعلته قَطُ » ما فعلته فيما انقضى من عمري ، لأن الماضي يتقطع عن الحل والاستقبال ، وهي مبنية ، وعلته بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها ، إذ المعنى : ما فعلته منذ خلقتني الله تعالى إلى الآن ، وبنيت على حركة فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة في بعض لغاتها حملاً على « قبل ، وبعد » . و« عَوْضُ » مشتقة من العوض ، وسمي الزمان « عوض » لأن الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر ، فكان عوضاً منه ، ويبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافاً .

والنوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي الظرفية (إلا بعد دخول الجار عليه) ، وهو « مِنْ » خاصة ، قل في ذرة الغواص ^(٣) : واختصت « مِنْ » بذلك لكونها أم البواب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها [٢٦٦ ب/] (نحو : قَبْلُ ، و : بَعْدُ) من أسماء الزمان ،

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) ذرة الغواص ص ١٤ .

(و : لَدُنْ ، و : عِنْدَ) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن) نحو ﴿ لَوْ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ [الروم/٤] ، ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف/٦٥] (إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها) أي الظرفية (لأن الظرف والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما ، والتعلق بالاستقرار إذا وقعاً صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ، فإن جر شيء من الظروف بغير « من » كان متصرفاً نحو : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾ [المعارج/٣٧] والفرق أن « من » لكونها أم البلب كثرت زيادتها فلم يُعتد بها . قل ابن مالك^(١) : إن « من » الداخلة على « قبل » وبعد « وأخواتها زائدة . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٣٠٩ - وَغَيْرُ فِي التَّصْرِفِ الَّتِي لَسِزِمَ ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبِيهَا مِنْ الْكَلِمِ

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة ، تالٍ لواو بمعنى مع ، تالية لجملة ذات فعل ، أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع ، فذات الفعل (ك : سرتُ والنيلُ) وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل (و) حروفه نحو : (أنا سائرُ والنيلُ) فيصنف على « النيل » في المثالين أنه اسم لنحول « آل » عليه وأنه فضلة ، لأنه منصوب ، وأنه تالٍ لـ « واو » بمعنى « مع » ، والواو تالية لجملة ذات فعل ، وهو « سرت » في المثال الأول ، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو « سائر » في المثال الثاني ، فإن فيه معنى الفعل ، وهو « أسير » ، وفيه حروفه ، وهي السين والياء والراء ، وسمي « النيل » مفعولاً معه ؛ لأنه [٣٤٣] فُعِلَ معه فعلٌ ، وهو « السير » الصائر من الفاعل . [٢٦٧]

(فخرج باللفظ الأول) وهو قوله : « اسم » (نحو : لا تَأْكُلِ السمَكُ وتشربُ اللبنُ) ينصب « تشرب » كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة ، (ونحو : سرتُ والشمسُ طالعةً) ، برفعهما ، (فإن الواو) وإن كانت بمعنى « مع » فيهما كما صرح به في شرح القطر^(١) إلا أنها (داخلية في) المثال (الأول) في اللفظ (على فعل) ، وهو « تشرب » (و) داخلية (في) المثال (الثاني على جملة) ، وهي « الشمس طالعة » ، فليسا مفعولاً معه بناء على المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه . خلافاً لبعضهم ، وعلى أن جملة « الشمس طالعة » ليست مفعولاً معه خلافاً لصدر الأفاضل تلميذ الزغشري ، وكما نقله عنه في المغني^(٢) .

(١) شرح قطر الندى ص ٢٣١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(و) خرج (بـ) اللفظ (الثاني) وهو قوله : « فضلة » (نحو : اشترك زيد وعمرؤ) ، فإنه عملة .

(و) خرج (بـ) اللفظ (الثالث) وهو في قوله : « تل لواو » (نحو : جئت مع زيد) فإنه تل لنفس « مع » لا للواو التي بمعناها .

(و) خرج (بـ) اللفظ (الرابع) وهو قوله : « بمعنى : مع » (نحو : جاء زيد وعمرؤ قبله أو بعده) فإن التقيد بالقبلية أو البعدية يتناقض المعية ، ولو قل بسدل جاء « رأيت » حتى يكون « عمراً » منصوباً كان أولى ، لأن الرفع يخرج بقوله فضلة ، ويمكن أن يقل خرج بقيلين .

(و) خرج (بـ) اللفظ (الخامس) وهو قوله : « نالية الجملة » (نحو : كل رجل وضيعته) بالرفع ؛ عطفًا على « كل » (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه ، لعدم تقدم الجملة ، (خلافاً للصيمري) يفتح الميم وضمها ؛ فإنه يجوز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز^(١) .

(و) خرج (بـ) اللفظ (السادس) [٢٦٧/ب] وهو قوله : « ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه » (نحو : هذا لك وأباك) باللوحة (فلا يتكلم به) .

قل سيويه^(٢) : وأما « هذا لك وأباك » فقيح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسماً فيه معنى فعل .

قل ابن مالك^(٣) : أراد بالقيح الممتنع ، وقد كثر في كلامه التعبير بالقيح عن عدم الجواز ، وعلم من هذا أن اسم الإشارة ، وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار^(٤) ، لا يعملان في المفعول معه ، (خلافاً لأبي علي) الفارسي^(٥) فإنه أجاز في قوله : [من البسيط]
 ٤١٠ — هذا رقايسي مطوياً وسريراً

إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر . انتهى كلام ابن مالك .

(١) انظر الارتشاف ٢/٢٨٥ ، ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٢ .

(٢) الكتاب ١/٣١٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٤) في « ط » : (الإقرار) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٨٩ ، والارتشاف ٢/٢٨٥ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٠٥ .
 ٤١٠ - صدر البيت : (لا تحسبك أنوأي فقد جمعت) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٦ ، والدرر

١/٤٨١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٤ ، والمقاصد التحوية ٣/٨٦ .

ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتماداً على المثال فقال :

٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ مَيْتَرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً

(فإن قلت : فقد قالوا : ما أنت وزيداً ؟ و : كيف أنت وزيداً ؟) ينصب

« زيداً » فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه . (قلت : أكثرهم يرفع بالعطف على) « أنت » ولا إشكال فيه ، (والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير) وهو « أنت » (فاعلاً بمحذوف لا مبتدأ) ، واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الأول (والأصل : ما تكون ؟ وكيف تصنع ؟) ففي « تكون » و « تصنع » ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية (فلما حُذِفَ الفعل وحده) وهو « تكون » و « تصنع » (برز ضميره والفعل) لتعذر اتصاله .

وقد رده سيبويه^(١) من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع « كيف » وبالماضي مع « ما » ، فقال الأصل : كيف تكون وزيداً ؟ وما كنت وزيداً ؟ .

واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أم غير مقصود ؟ .

فزعم السيرافي أنه غير مقصود ولو عكس لجاز^(٢) .

وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه^(٣) قل : وذلك أن « ما » دخلها

معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة ، ولو كانت مجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع . واختلف في « كان » المقدرة ، فنص الفارسي وغيره^(٤) على أنها التامة ، وعلى هذا فتكون « كيف » في موضع نصب على الحال ، وأما « ما » فلا تكون حالاً . وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال .

والصحيح أن « كان » ناقصة ، و « كيف » و « ما » في محل نصب خبرها ، والتقدير : على أي حال تكون ، أو كنت مع زيد ؟ وهو مذعوب ابن خروف . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٣- وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) ، وبه قل جمهور البصريين^(٥)

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) الارتشاف ٢٨٩/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٨٩/٢ ، ومع الفواع ٢٢١/١ .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

(٥) انظر الإنصاف ١٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .

وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا ، فقال سيبويه^(١) والفراسي^(٢) وجماعة^(٣) : إنه كالمفعول به في المَعْنَى ، فعنى « سرت والنيل » : سرت بالنيل . وزعم [٣٤٤] الأخفش ، وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو مهيئة للظرفية ، ونظروه بمسألة النصب بعد « إلا » ، فانصب الاسم بعد الواو ، كما انتصب بعد « إلا »^(٤) . (لا) الناصب له (الواو ، خلافاً للجرجاني) عبد القاهر^(٥) . ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميراً ، كما في سائر الحروف الناصبة^(٦) . وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

٣١٢ - بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافاً للكوفيين)^(٧) أي أكثرهم ، كما صرح به الموضح في شرح اللوحة ، [٢٦٨/ب] فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي ، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ ، نحو « زيد عندك » ، لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله كـ « قام زيد وعمرو » ، فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف . ورد بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز « ما قام زيد بل عمرواً » ينصب « عمرو » ، وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو ، (والتقدير) في « سرت والنيل » (سرت ولايست النيل ، فيكون حيثل مفعولاً به خلافاً للزجاج^(٨)) ، وردّه السيرافي بما يطول ذكره ، وإنما قدر فعل الملائمة لأنها أعم الأفعال ، إذ لا يتحقق بدونها^(٩) ، ويؤخذ من قوله : والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل ، أو شبهه ، أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، لا يقال : « والنيل سرت »^(١٠) ، ولا يتوسط نحو « سار والنيل زيد » ، لأن الواو عندهم

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١٩٣/١ .

(٣) منهم ابن السراج ، انظر كتابه الأصول ٢٠٩/١ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٨٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، والتسهيل ص ٩٩ .

(٦) انظر المصدرين السابقين .

(٧) انظر شرح المفصل ٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، ومعجم المفاتيح ٢٢٠/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، ومعجم المفاتيح ٢٢٠/١ .

(٩) انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .

(١٠) انظر الأصول ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٢/٢ .

أصلها أن تكون عاطفة ، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا ، والأولى متفق عليها ، والثانية طرقها خلاف أبي الفتح ، ذهب في الخصائص^(١) إلى جواز التوسط مستدلاً بنحو قوله : [من الطويل]
 ٤١١- جَمَعْتَ وَفَحْشًا غِيْبَةً وَتَعِيْمَةً خِيصَالًا ثَلَاثًا لَسْتُ عَنْهَا بِمِرْعَوِي
 وهذا مخرج على أن « فحشاً » معطوف على « غيبة » وقدم عليه للضرورة ،
 كقوله : [من الوافر]

٤١٢- أَلَا يَا تَخْلُةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقِي عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
 والأصل : عليك السلام ، ورحمة الله .

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٠٥ .

٤١١- البيت ليزيد بن الحكم في حزانة الأدب ١٣٠/٣ ، ١٣٤ ، والدرر ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٧ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ ، ٢٦٢ ، وبلا نسبة في عزارة الأدب ١٤١/٩ ، والخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٠٥ ، وشرح الأبنحوي ٢٢٤/١ ، ومعجم الفوامع ٢٢٠/١ .

٤١٢- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ (الحاشي) ، وعزارة الأدب ١٩٢/٢ ، ١٣١/٣ ، والسير ٣٧٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٧/٢ ، ولسان العرب ١٩١/٨ (شيخ) ، وبحال تلعب ص ٢٣٩ ، والمقاصد النحوية ٥٢٧/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٦/٢ ، والدرر ٤١٢/٢ ، ٤٦٤ ، وشرح ديوان الحماصة للرزوقي ص ٨٠٥ ، ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، ٦٥٩ ، ومعجم الفوامع ١٧٣/١ ، ٢٣٠ ، ١٤٠ ، ١٣٠/٢ .

(فصل ——— ل)

(للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات :)

إحداها (وجوب العطف كما في) نحو : (كُلَّ رَجُلٍ وَصِيغَتُهُ ، ونحو : اشترك زيدٌ وعمرو ، ونحو : جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده ، لما بيَّنا [٢٦٩/١] من عدم تقدم جملة في الأول ، ومن عدم الفضلية في الثاني ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، ومن عدم المصاحبة في الثالث .

(و) ثانيها : (وجحانه) أي العطف ؛ على المفعول معه (ك : جاء زيدٌ وعمرو) ، فيترجح العطف ، (لأنه الأصل وقد [٣٤٥] أمكن بلا ضعف) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٤ — وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
ويجوز النصب على المفعول معه .

(و) ثالثها (وجوب المفعول معه ، وذلك في نحو : ما لك وزيدًا ، و : مات زيدٌ وطلوع الشمس ، لامتناع العطف في) المثال (الأول) ، وهو « ما لك وزيدًا » (من جهة الصناعة) ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، وهو الكاف في « لك » إلا بعد إعادة الجار ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [غافر/٨٠] ، وأجاز الكسائي فيه الجر^(١) . قل الموضح في الخواشي : وبه أقول ، لا على العطف بل على إضممار الجار لتقدم ذكره . انتهى . وفيه نظر ، لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حُذِفَ زال عمله . فإن قلت : كما ينبغي أن يمتنع « ما لك^(٢) وزيدًا » ، كما امتنع « هذا لك وأباك » على الصحيح ، لعدم تقدم فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه . قلت : لما اشتمل « ما لك وزيدًا » على ما يشتد طلبه للفعل ، وهو « ما » الاستفهامية الإنكارية ، وقدرُوا علمًا بعدها ، لشدة طلبها للفعل ، والتقدير : ما كان لك وزيدًا ، وهو أحد الوجهين في التسهيل^(٣) ، وإلى هنا

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٢٨٨ .

(٢) في « ط » : (كان) ، مكان (لك) .

(٣) التسهيل ص ٩٩ .

أشار الناظم بقوله :

٣١٥- وَأَتَصَبُّ إِنَّ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ

(و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو : مات زيدٌ وطلوع الشمس ،
(من جهة المعنى) ، لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به
الموت . [٢٦٩/ب]

(و) رابعها : (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله) : [من الوافر]
٤١٣- (فَكُونُوا أَنتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ) مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحْلِ

و « الكلبين » بضم الكاف : حمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند
الخاصرتين ، عليهما لحم يحيط بهما كالغلاف لهما ، و « الطحل » بكسر الطاء^(١) ، (ونحو :
قمت وزيدا ، لضعف العطف في الأول) ، وهو : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، (من جهة
المعنى) ، لأنك إذا قلت : « كن أنت وزيد كالآخ » وعطفست « زيدا » على الضمير في
« كن » لزم أن يكون « زيد » مأمورا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك
بأن يكون معه كالآخ . قاله الموضح في شرح الفطر^(٢) ، وهو معنى قول ابن مالك^(٣) : لأن
المراد : كونوا لبني أبيكم ، فللمخاطبون هم المأمورون بذلك ، و إذا عطفست كان التقدير :
كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود . انتهى .

وقال أبو البقاء : كان ينبغي أن نصب يجب ، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم
بشيء ، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله : « أنتم » ،
ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا بلزا هنا . انتهى . ويقول له أقول .

(و) لضعف العطف (في الثاني) وهو : قمت وزيدا ، (من جهة الصناعة) ،
لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي

٤١٣- البيت لشعبة بن قمر في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤ ، وبلا
نسبة في أوضح المسالك ٢٤٣/٢ ، والدرر ١/٤٨٠ ، وصر صناعة الإعراب ١/١٢٦ ، ٢/٦٤٠ ، وشرح
أبيات سيويه ٤٢٩/١ ، وشرح الأضيوي ١/٢٢٥ ، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠ ، وشرح قطر الندى ص
٢٣٣ ، وشرح المنصل ٢/٤٨ ، والكتاب ١/١٩٨ ، واللمع ص ١٤٣ ، وبحسب ثعلب ص ١٢٥ ،
والمقاصد النحوية ١٠٢/٣ ، وجمع الموامع ١/٢٢٠ .

(١) بعده في « ط » : (الذي عليه مركز القلب ، وهو الصلب) .

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٦٠ .

فصل كان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والتَّصَبُّ مُخْتَارٌ لَنَّى ضَعُفِ النَّسَبِ ٣١٤

(و) خامسها : (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقولـه) : [٣٤٦]

[من الرجز] [٢٧١]

٤١٤- (عَلَفْتُهَا بَيْتًا وَمَاءً بَارِدًا) حَتَّى شَبَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

(وقوله :) [من الوافر]

٤١٥- إِذَا مَا الْغَائِيكُ بَرَزَ يَوْمًا (وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)

(أما امتناع العطف) فيهما (فلانقضاء المشاركة) لأن الماه لا يشارك التبن في

العلف ، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج ، لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها ،
يقال : رَجُلٌ أَرْجٌ ، وامرأة رَجَاءٌ ، إذا كان حجابهما دقيقين طويلين .

(وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانقضاء المعية في) البيت الأول ؛ لأن الماه

لا يصاحب التبن في العلف ، (وانقضاء فائدة الإعلام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب
(في) البيت (الثاني) ، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب ، فلا فائدة في
الإعلام بذلك .

ويجب في ذلك إضمار فعل نصب للاسم الواقع بعد الواو ، وهو « ماء » في

البيت الأول ، و« العيون » في البيت الثاني (على أنه مفعول به) ، والفعل المحذوف
معطوف على الفعل المذكور ، (أي) علفتها بَيْتًا و (سقيتها ماء) ، وزججن الحواجب

٤١٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/٢٨٧ (زجج) ، ٣/٣٦٧ (غلبد) ، ٩/٢٥٥ (علف) ،
والأشياء والنظائر ٢/١٠٨ ، ٧/٢٣٣ ، وأمال المرتضى ٢/٢٥٩ ، والإنصاف ٢/٦١٢ ، وأوضح
المسالك ٢/٢٤٥ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، والدرر ٢/٤١٣ ، وشرح الأملوني ١/٢٢٦ ، وشرح ديوان
الحماسة للرزوقي ص ١١٤٧ ، وشرح شلور الذهب ص ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٥٨ ،
٢/٩٢٩ ، وشرح ابن عتيل ١/٣٠٨ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٣/١٠١ ، وجمع
الموامع ٢/١٣٠ ، وتاج العروس ٢٤/١٨٢ (علف) .

٤١٥- البيت للراعي النمري في ديوانه ص ٢٦٩ ، والدرر ١/٤٨٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٥ ، ولسان
العرب ٢/٢٧٨ (زجج) ، والمقاصد النحوية ٣/٩١ ، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٣/٢١٢ ، ٧/٢٣٣ ،
والإنصاف ٢/٦١٠ ، وأوضح المسالك ٢/٤٣٢ ، وتذكرة النحلة ص ٦١٧ ، وحاشية يسي ١/٤٣٢ ،
والخصائص ٢/٤٣٢ ، والدرر ٢/٤١٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، وشرح الأملوني ١/٢٢٦ ،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢ ، ولسان العرب ١/٤٢٢ (رغب) ،
ومغني اللبيب ١/٣٥٧ ، وجمع للموامع ١/٢٢٢ ، ٢/١٣٠ .

(وكَثَلْنَ العيون ، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما^(١)) ، وإليه أشار الناظم بقوله :
 ٣١٥ أَوْ اعْتَقِدْ اِضْمَارَ عَائِلٍ تُصِيبُ

(وذهب الجرمي) بفتح الجيم ؛ نسبة إلى بني جرم ، ويلقب بالصباح^(٢) ؛ لكثرة
 مناظرته في النحو ، وصيلاحه ، قاله ابن درستويه . (والمازني) بكسر الزاي ؛ نسبة إلى بني
 مازن ، (والمبرد) بفتح الراء ؛ قل ابن جني : وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن
 مسائل ، فلجاب عنها وأحسن ، فقل : أنت المبرد ؛ بكسر الراء ؛ أي أنت المثلث للحق . قل
 المبرد : فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء ، (وأبو عبيدة) بضم العين (والأصمعي)
 بفتح الميم ؛ نسبة إلى جده أصمع ، [٢٧٠/ب] (و) أبو محمد (الزيدي) بفتح الياء المثناة
 تحت وكسر الزاي (إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما
 قبله ، (وذلك على تأويل العامل المذكور) قبلهما (بعامل يصح انصابه عليهما) معاً
 انصابه^(٣) واحدة^(٤) ، (فيؤول : زَجَجْنِ يـ : حَسَنٌ) بتشديد السين ، لأن التحسين يصح
 تسليطه على العيون والحواجب ، فيقل : حَسَنُ العيون والحواجب . (و) يؤكد (علفتها
 يـ : ألفتها) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء ، فيقل : ألفتها تَبْنًا وماء ، فهو من
 باب التضمين ، واحتج الأولون القائلون بالخلف أنه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء
 وتَبْنًا ، كما ساغ علفتها تَبْنًا وماء ، وقالوا : وهو غير سائغ . وأجيب بأن ما منعوه مسموع
 من العرب ، كقول طرفة : [من الطويل]

٤١٦ لَهَا سَبَبٌ تُرْعَى بِهِ الْمَاءُ وَالشَّجَرُ

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي ؟ والأكثرون على أنه قياسي ،
 وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام ، قاله المرادي في تلخيصه .

(١) انظر قول الفارسي والفراء في الارششاف ٢/٢٩٠ .

(٢) في « ب » « ط » : (النباح) كما في المزه ٢/٤٢٨ عن ابن درستويه في شرح الفصيح .

(٣) في « ب » : (انصابه) .

(٤) انظر ما قبل عن هؤلاء الشحا في الارششاف ٢/٢٩٠ ، والمزه ٢/٤٢٦ - ٤٢٨ .

٤١٦- صدر البيت : (أعمر بن هند ما ترى رأي صرمة) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، وحزالة
 الأدب ٣/١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٩ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٤/١٨١ .

(هذا باب المُسْتَنَى)

وهو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك به «إلا» أو ما في معناها بشرط الفائلة، قاله في التسهيل^(١). فقوله: «المخرج» جنس يشمل المخرج بالبدل، نحو: «أكلت الرغيف ثلثه» وبالصفة نحو: «أعنت رقبة مؤمنة»، وبالشرط نحو: «أقتل النعمي إن حارب»، وبالعناية نحو: «أتموا الصيام إلى الليل» [الفقرة/ ١٨٧] وبالاستثناء نحو: «فشربوا منه إلا قليلاً منهم» [الفقرة/ ٢٤٩] [٣٤٧]. وقوله: «تحقيقاً أو تقديرًا» إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع. [٢٧١] وقوله: «من مذكور أو متروك» إشارة إلى قسمي التام والمفرغ. وقوله: «إلا» متعلق بالمخرج، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى عما تقدم. وقوله: «أو ما في معناها» يشمل جميع أدوات الاستثناء. وقوله: «بشرط الفائلة» احتراز عن نحو: «جاءني ناسٌ إلا زيدًا»، و«جاءني القومُ إلا رجالًا»، فإنه لا يفيد^(٢).

قال^(٣) الشاطبي: ومعنى إخراج ذكره بعد «إلا» مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم، ثم أخرجه، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه^(٤) وغيره، وهو الذي لا يصح غيره. انتهى. وبه يتضح الحل، ويزول الإشكال.

(للاستثناء أدوات ثمان) ، وهي أربعة أقسام :

- (١) التسهيل ص ١٠١ .
- (٢) سقطت من «ط» .
- (٣) في «أ» ، «ط» : (قاله) .
- (٤) الكتاب ٢ / ٣١٠ ، ٣٣٠ .

الأول : (حرفان ، وهما «إلا» عند الجميع) من النحويين ، (وحاشا ؛ عند سيبويه^(١)) وأكثر البصريين^(٢) . وذهب الجرمي والمازني والمبرد^(٣) والزجاج والأخفش وأبو زيد والقراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جازماً ، وقليلاً فعلاً متعدباً جامداً لتضمنته معنى «إلا»^(٤) . وذهب جمهور الكوفيين^(٥) إلى أنها فعل دائم (ويقال فيها : حاش) بحذف الألف الأخيرة (و : حشا) بحذف الألف الأولى ، وإليهما أشار الناظم بقوله :
 ٣٣١ — وَقِيلَ حَاشٌ وَحَشًا فَلَحَظَ هُمَا

واعترض بأن «حاشا» الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف ، وإنما ذلك في «حاشا» التنزيهية نحو ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف/٣١] وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا^(٦) : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان يتفian الحرفية . قاله في المغني^(٧) . [٢٧١/ب]

(و) الثاني (فعلان وهما : ليس) عند الجمهور ، وذهب الفارسي^(٨) وتبعه أبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقاً^(٩) ، وذهب بعضهم^(١٠) إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمعنى «إلا» (و : لا يكون) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً . ويجب بأنهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً .

(و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) تستعملان تارة حرفين وتارة فعلين ، (وهما «خلا» عند الجميع) من النحويين ، (و«عدا» عند غير سيبويه) ، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية^(١١) .

- (١) الكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩ .
- (٢) الارتشاف ٣١٧/٢ ، ومع المراجع ٢٣٢/١ .
- (٣) المقضب ٣٩١/٤ ، ٤٢٦ .
- (٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٢٣/١ - ٣٢٤ .
- (٥) مع المراجع ٢٣٢/١ .
- (٦) الإنصاف ٢٧٨/١ ، المسألة رقم ٣٧ .
- (٧) مغني اللبيب ص ١٦٤ - ١٦٥ .
- (٨) شرح الأبيات المشككة الإعراب ٩/١ ، والإيضاح العضدي ٢١٠/١ .
- (٩) انظر الجني الثاني ص ٤٩٤ .
- (١٠) منهم المرادي ، انظر الجني الثاني ص ٤٩٥ .
- (١١) الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ .

(و) الرابع (اسمان وهما « غير » و « سوى » بلغاها ، فإنه يقال) فيها : (سوى) بكسر السين والقصر (كـ : رَضِي ، و : سُوِي) بضم السين والقصر ، كـ (هُذِي ، و : سَوَاء) بفتح السين والمدة ، كـ (سَمَاء ، و : سِوَاء) بكسر السين والمدة ، كـ (بناء ، و) هذه الأخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها ، وعن نص عليها الفارسي في الحجة^(١) ، وتبعه ابن الخباز في النهاية ، ومنه أخذ ابن إياز . والحاصل أنها تُمدُّ مع الفتح ، وتقصر مع الضم ، ويجوز الكسر مع الوجهان . قاله في المغني^(٢) .

(فإذا استثنى بـ « إلا » وكان الكلام) قبلها (غير تام ، وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه ، فلا عمل لـ « إلا » ، بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة إلى العمل (مثله عند فقدانها) ، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رُفِعَ ما بعدها ، وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نُصِبَ ، وإن كان [٣٤٨] يطلب منصوباً عملاً جَرَّ بحار يتعلق به ، [٢٧٢] نحو : « ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد » ، (ويسمى استثناء مفرغاً) لأن ما قبل « إلا » تفرغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره ، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف ، وما بعد « إلا » بدل من ذلك المحذوف ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحدٍ إلا بزيد ، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه ، وأشغلوها العامل بالمستثنى ، وسموه استثناء مفرغاً ، (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير إيجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يُخرجه عن الإيجاب ، (وهو النفي نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ») [آل عمران / ١٤٤] فما قبل « إلا » وهو « محمد » مبتدأ ، والمبتدأ يطلب الخبر ، فرفع ما بعد « إلا » وهو « رسول » على الخبرية . (والنهي نحو : « وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ») [النساء / ١٧١] فما قبل « إلا » وهو « تقولوا » يطلب مفعولاً صريحاً فنصب ما بعد « إلا » وهو « الحق » على المفعولية ، وتقدير المستثنى منه : ولا تقولوا على الله شيئاً إلا الحق ، « وَلَا تَجَادَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » [العنكبوت / ٤٦] فما قبل « إلا » وهو « تجادلوا » يطلب مجروراً بالياء ، فجَرَّ بها ما بعد « إلا » وهو « التي » وتقدير المستثنى منه : ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن . (والاستفهام الإنكاري) إما فيه من معنى النفي (نحو : « فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ») [الأحقاف / ٣٥] فما قبل « إلا » وهو « يهلك » أَلْمَنِي للمفعول يطلب مرفوعاً نائباً عن

(١) الحجة ٢٤٨/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٨ .

الفاعل ، فرفع ما بعد «إلا» وهو «القوم» على النياحة عن الفاعل ، وتقدير المستثنى منه : فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون ، والمعنى : ما يهلك إلا القوم الفاسقون . ولا يتأتى التفرغ في الإيجاب ؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا نقول : رأيت إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك على علة ، (فأما قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ لَا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [البقرة/٣٢] فحمل «يأتي» (في إغالة النفي) على «لا يريد» لأفهما (أي : لأن «يأتي» و«لا يريد» معنهما النفي فهما (بمعنى) واحد ، والمعنى : لا يريد الله إلا إتمام نوره ، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى . وإلى مسألة التفرغ أشار الناظم بقوله :

٣١٩- وَإِنْ يُقَرَّحْ مَسَابِقُ إِلَّا لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ الْأَعْيَا

(وإن كان الكلام موجياً) بفتح الجيم ، وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بـ «إلا» وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٤٩]

٣١٦- مَا اسْتَنْتَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ

(نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [البقرة/٢٤٩] فما قبل «إلا» وهو «شربوا» كلام تام ؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو الواو في «شربوا» ، وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وما بعد «إلا» وهو «قليلاً» واجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجيء ، فلما قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [الأنبياء/٢٢] بالرفع ؛ فـ «إلا» فيه ليست للاستثناء ، وإنما هي بمعنى «غير» فهي صفة لـ «آلة» ، ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف ، (وأما قوله) وهو الأختل : [٢٧٣/١] [من البسيط]

٤١٧- وبالصِّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ (عَافٍ تَغْيَرُ إِلَّا النَّوْزِيُّ وَالْوَكْدُ)

برفع «النوذي» و«الوئد» على الإبدال من الضمير المستتر في «تغير» ، والقياس نصبهما ؛ لأن الكلام موجب ، (فحمل «تغير» (في إغالة النفي) على «لم يبق على حاله» ، لأفهما (أي لأن تغير ولم يبق معنهما النفي فهما (بمعنى) واحد . و«الصريمة»

٤١٧- البيت للأختل في ديوانه ص ١١٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٠ . والمقاصد النحوية ١٠٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١٣/٢ ، ولوضح المسالك ٢٥٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأضوي ٢٢٨/١ ، وشرح الشهاب ٢٨١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ ، ومعني اللبيب ٢٧٦/١ .

بالصاد والراء المهملتين : كل رملة انصرمت من معظم الجبل . و« خلق » بفتحين : بمعنى بل . و« عاقب » بمعنى دارس ، يقال : عفا المنزل إذا درس ، وعفته الريح : درسته ، يتعدى ولأ يتعدى . و« النؤي » بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن « قفل » : حفرة حول الخباء ، تصنع لئلا يدخله ماء المطر . و« الوتد » بكسر التاء : الخزوق ، يلق في الأرض .

واختلّف في ناصب المستنى بـ « إلا » على ثمانية أقوال^(١) :

أحدها : أنه نفس « إلا » وحدها ، وإليه ذهب ابن مالك^(٢) ، وزعم أنه مذهب سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) .

والثاني : تمام الكلام ، كما انتصب درهماً بعد عشرين^(٥) .

والثالث : الفعل المتقدم بواسطة « إلا » ، وإليه ذهب السيرافي^(٦) والفارسي^(٧) وأمين الباقش^(٨) .

والرابع : الفعل المتقدم بغير واسطة « إلا » ، وإليه ذهب ابن خروف^(٩) .

والخامس : فعل محذوف من معنى « إلا » تقديره أستثني زيداً ، وإليه ذهب الزجّاج^(١٠) .

والسادس : المخالفة ، وحكي عن الكسائي^(١١) .

والسابع : « أن » بفتح الهمزة وتشديد النون ؛ محذوفة هي وخبرها ، والتقدير : إلا زيداً لم يقم ، حكاه السيرافي عن الكسائي^(١٢) .

(١) الإنصاف ٢٦٠/١ ، المسألة رقم ٣٤ ، ومعجم المواع ٢٢٤/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧١/٢ - ٢٧٧ .

(٣) الكتاب ٣١٠/٢ ، ٣١٩ .

(٤) المقضب ٣٩٠/٤ .

(٥) الارتشاف ٣٢٢/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، ومعجم المواع ٢٢٤/١ .

(٧) الإيضاح العضدي ٢٠٥/١ .

(٨) معجم المواع ٢٢٤/١ .

(٩) شرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، والارتشاف ٣٠٠/٢ .

(١٠) شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، ومعجم المواع ٢٢٤/١ .

(١١) الارتشاف ٣٠٠/٢ .

(١٢) شرح التسهيل ٢٧٩/٢ .

والثامن : أن «إلا» مركبة من «إن» و«لا» ثم خففت «إن» ، وأدغمت في اللام ؛ حكمة السيراني عن الفراء^(١) . [٢٧٣/ب]

وزاد ابن عصفور^(٢) : فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم «إن» وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم «لا» ، لأنها عاطفة .

(وإن كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل ، (فإن كان الاستثناء متصلاً) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء ، وهو غير مترآخ المستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في إعرابه للمشكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين) ، لأن «إلا» عندهم من حروف العطف في سبب الاستثناء خاصة . قاله أبو حيان^(٣) . وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها . قاله في المغني^(٤) .

ورد ثعلب كلا الوجهين من المذممين ، فقل^(٥) في الرد على البصريين : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي ، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى . وأجلب الأبيي^(٦) : بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للاول في المعنى^(٧) ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رأيت القوم بعضهم » فيكون قولك أولاً : « رأيت القوم » مجازاً ، ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو : « سررت بمرجل لا كريم ولا شجاع » جاز في البدل . [٣٥٠] وقل في الرد على الكوفيين : بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر العمل في نحو : « ما قام إلا زيد » وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل . [٢٧٤/ب] قل في المغني^(٨) : وقد يجب بأنه ليس تاليها في التقدير ، إذ الأصل : ما قام أحد إلا زيد . انتهى . وإلى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله :

وَتَعُدُّ نَفْسِي أَوْ كُنْتُ نَفْسِي أَتَّخِبُ ٣١٦

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٣) الارتشاف ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ ، والنكت الحصان ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤) مغني اللبيب ص ٩٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

(٦) كذلك يرى السواري ، انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

(٧) مغني اللبيب ص ٩٩ .

٣١٧- إِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ.....

مثل النفي (نحو : « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ») (النساء/٦٦) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عمر^(١) ، فـ « قَلِيلٌ »^(٢) بدل من الواو في « فعلوه » ، بدل بعض من كل عند البصريين ، وهو في نية تكرير العلل ، والتقدير : ما فعلوه إلا قليل منهم ، وعطف نسق عند الكوفيين . وشبه النفي النهي والاستفهام ، مثل النهي (« وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ») (هود/٨١) بالرفع^(٣) في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، فـ « أَمْرَاتُكَ » بدل من « أَحَدٌ » ، بدل بعض من كل ، ولم يصرح معه بضمير ؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالباً . ومثل الاستفهام (« وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ») (الحجر/٥٦) بالرفع في قراءة الجميع ، فـ « الضالون » بدل من الضمير المستتر في « يقنط » ، بدل بعض من كل ، ولم يؤت معه بضمير لما قلنا .

(والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في : قليل) من قوله تعالى (« مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ») (النساء/٦٦) (وفي : أَمْرَاتُكَ) من قوله تعالى : (« وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ») (هود/٨١) ولا يتأتى الإتيان في الموجب . فلما قراءة بعضهم (« فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ») (البقرة/٢٤٩) بالرفع محمولة على أن « شربوا » في معنى : لم يكونوا^(٤) منه ، بدليل (« فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ») (البقرة/٢٤٩) قاله في المغني^(٥) . [٢٧٤/ب]

وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي ، وبغير الردود نحو : « ما قام القوم إلا زيدا » بالنصب وجوباً ، ردأ على من قل : « قام القوم إلا زيدا » قصداً للتطابق بين الكلامين ، ولم يجوز الإبدال ، نقله المراعي عن السراج^(٦) ، ورده ابن عصفور : وخرج بغير المتراعي « ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيدا » فإن البطل فيه غير مختار ؛ لأن البطل إنما كان مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المُسْتَنَى منه ، ومع التراخي لا يظهر التطابق

(١) قرأها ابن عامر « قليلاً » بالنصب ، وكذلك قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأبيّ وأنس . انظر الإنشاف ص ١٩٢ ، والنشر ٢٥٠/٢ ، وشرح ابن النظم ص ١١٧ .

(٢) في « ط » : (قليل) .

(٣) الرسم الصحفي : (« أَمْرَاتُكَ ») بالنصب ، وقرأها بالرفع أبو عمرو وابن كثير ، انظر الإنشاف ص ٢٥٩ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

(٤) بعده في « ط » : (شربوا) .

(٥) مغني النيب ص ٨٨٧ .

(٦) الأصول ٢٨٣/١ .

قاله الرضي^(١) وغيره^(٢). وخرج بقيد التقدم «ما جله إلا زيدا القوم» فإنه لا يجوز الإبدال كما سيحيى.

(وإذا تعذر الإبدال على اللفظ) لما منع (أبداً على الموضع ، نحو : « لا إله إلا الله » [الصلوات/ ٣٥] ، ونحو : « ما فيها من أحدٍ إلا زيد » يرفعهما ، [٣٥١] و« ليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعاب به » بالنصب) . قال ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) : رفعت^(٤) البندل يعني الجلالة من اسم « لا » ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنبه ؛ (لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب) .

وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي ونظر الجيش والسمين ، وهو مشكل ، فإن اعتبار محل اسم « لا » على أنه مبتدأ قبل دخول « لا » قد زال بدخول الناسخ ، كما قل الموضح في باب « إن »^(٥) واعتبار محل « لا » مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه^(٦) لا يتوجه عليه تقدير دخول « لا » على الجلالة . والمختار عند أبي حيان^(٧) أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم « لا » ، و« زيد » في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل « أحد » لأنه في موضع رفع بالابتداء ، و« شيئاً » في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل « شيء » ، لأنه في موضع نصب على الخبرية له « ليس » .

ولم يجوز خفضهما محلاً على اللفظ ؛ لأنهما موجبان بدخول « إلا » عليهما ، (و) لأن « من » و« الباء » الزائدتين (بعد نفي أو شبهة لا يعملان في موجب [٢٧٥]) (كذلك) .

فإن قلت : مقتضى قوله : « فالأرجح الاتباع » أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح . قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ، ويجوز فيهما الجر على الصفة ، أنشد الكسائي : [من الكامل]

(١) شرح الرضي ٩٦/٢ .

(٢) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، وسيبويه في الكتاب ٣١٩/٢ ، وابن الناظم في شرحه ٢١٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٥/٢ .

(٤) عنه في « ب » : (على) .

(٥) أوضح المسالك ٣٥٨/١ .

(٦) الكتاب ٣١٧/٢ .

(٧) الارتشاف ٣٠٢/٢ .

٤١٨- أَبْنِي نُبَيْتَى لَسْتُ مَا يَدِي إِلَّا يَدِي لَسْتُ لَهَا عَضُدٌ
 بلخفص ، وأما الأول فقد قل أبو القاسم السهيلي في أماليه : لا يجوز في نحو : ﴿ لا إله إلا الله ﴾ [المصالحات ٣٥] من نصب المستنَى ما جاز في نحو : ﴿ ما فعلوه إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [النساء ٦٦] ، كما لم يجوز في : ﴿ ولم يكنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [البقرة ٦] إلا بالرفع ، وذلك لنكتة بدعية لم ينبه عليها من حذائق التحويين إلا القليل ، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب ، فإذا دخل النفي على كلام قائم^(١) بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي ، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عربياً عنه تعين اعتبار حكم النفي ، وامتنع اعتبار حكم الإيجاب . انتهى .

(فإن قلت : « لا إله إلا إله واحد » فالرفع أيضاً) في « إله واحد » على البذل من الغل ، ولا يجوز النصب حملاً على اللفظ ، وإن كان البذل نكرة موصوفة (لأنها) موجبة لوقوعها بعد « إلا » و « لا » الأجنبية (لا تعمل في موجب) .

(ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستنَى منه عن المستنَى نحو : « ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ » خلافًا للمازني) ، فإنه قد^(٢) : إذا تأخرت صفة المستنَى منه عن المستنَى فإنه يُختار النصب ، فتقول « ما فيها رجلٌ إلا أخك صالحٌ » ، فـ « رجل » مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله ، [٢٧٥/ب] و « صالح » نعت رجل المستنَى منه ، و « أخك » منصوب على الاستثناء ، مقدم على صفة المستنَى منه ، و الأصل : ما فيها رجلٌ صالحٌ إلا أخك .

ونقل عن ابن الحُبَاز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب ، وأنه ينزّل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ، لأن المبتدل منه بلغى في بعض الوجوه ، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا . والصواب ما نقله الموضح [٣٥٢] عنه ، فقد قل أبو حيان^(٣) : إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط . وقل ابن مالك في شرح الكافية^(٤) : إذا تقدم المستنَى على صفة المستنَى منه ففيه مذهبان :

٤١٨- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢ ، ولطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥ ، وشرح للفصل ٩٠/٢ ، وبلا نسية في أمالي ابن الحُصَاجب ص ٤٤١ ، والكتاب ٣١٧/٢ ، والمقتضب ٤٢١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢ ، والارتشاف ٣٠٣/٢ ، ٦١٩ .

(١) في « ب » « ط » : (تام) .

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ .

(٣) الارتشاف ٣٠٢/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢ - ٧٠٧ .

أحدهما : ألا يكثر بالصفة ، بل يكون البذل كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كقولك : « ما فيها رجلٌ إلا أبوك صالحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ، هذا رأي سيويه^(١) . والثاني : ألا يكثر بتقديم الموصوف ، بل يقدر المستنى مقدمًا بالكلية على المستنى منه ، فيكون نصبه راجحاً ، وهذا اختيار المبرد^(٢) .

وعندي أن النصب والبذل عند ذلك مستويان ؛ لأن لكل واحد منهم مرجحاً فنكافأ . انتهى . فلو أوقعت المستنى بين صفتي المستنى منه ، نحو « ما مررت بأحدٍ خيرٍ من زيدٍ^(٣) إلا ابنك برٌّ بالديه » فظاهر^(٤) أن الخلاف قائم قليلاً^(٥) .

(وإن كان الاستثناء منقطعاً) وهو ما لا يكون المستنى بعض المستنى منه بشرط ألا يكون ما قبل « إلا » دالاً على ما يستنى ، فيجوز : « قام القومُ إلا حملاً » ، ويمتنع : « قام القوم إلا ثعباناً » ، وفي ذلك تفصيل ؛ فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستنى ، وتارة لا يمكن ، [(٧٢٧٦)] (فإن لم يكن تسليط العامل على المستنى وجب النصب) في المستنى (اتفاقاً) من الحجازيين والتميميين^(٦) ، (نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص) ، ف « ما » مصدرية ، و « نقص » صلتها ، وموضعها نصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل ، لأنه لا يصح تسليط العامل عليه ، (إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله) في القيلس (ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ ، إذ لا يقال : نفع الضرُّ) . وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من « ما » والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه ، وما نفع زيد ولكن الضر شأنه . وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره : ما زاد المال شيئاً إلا النقصان ، ثم فرغه له ، وجعله متصلاً . وردَّ بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة . وزعم ابن الطراوة أن « ما » زائدة ، واستغني عن الواو ، كما في قولك : « ما قام زيدٌ إلا وقعد عمرو »^(٧) .

(١) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٢) في المنقضب ٤٠٠/٤ : (والقيلس عندي قول سيويه) وهذا الرأي يخالف ما نسبته للمؤلف هنا .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » ، « ط » : (فالظاهر) .

(٥) عنه في « ط » : (قاله الموضح في الحواشي) .

(٦) انظر الارتشاف ٣٠٣/٢ - ٣٠٤ .

(٧) انظر ما زعمه السيرافي ومبرمان والشلوبين وابن الطراوة في الارتشاف ٣٠٤/٢ .

(وإن أمكن تسليطه) أي العمل على المستثنى نحو : [٣٥٣] « ما قام القوم إلا حملاً » ، إذ يصح أن يقال : « قام حار » (فالحجازيون يوجبون النصب ^(١)) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، (و) النصب (عليه قراءة السبعة : « ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ ») [النساء / ١٥٧] بتصب « اتباع » ، (وتعيم ترجمته ، وتحييز الإتياع) ، ويقروون : « إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ » بالرفع ^(٢) على أنه بطل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ، [٢٧٦ ب] و « من » الزائدة التي لا تعمل فيها ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٧- وَانْصَبْ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِسْدَالٌ وَقَعَ

(كقوله) وهو جبران العود علم بن الحارث : [من الرجز]

٤١٩- (وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ) إِلَّا الْيَعْفَايِيرُ وَالْأَعْيُنُ

فأبطل اليعافير والعيس من أنيس ، و « إلا » الثانية مؤكدة للأولى ، و « اليعافير » جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية و « العيس » بكسر العين : جمع عيساء ، ك « البيض » : جمع بيضاء ، وهي الإبل البيضاء يخالط بياضها شيء من الشقرة . وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين ^(٣) :

(١) الكتاب ٣٢٣/٢ ، وشرح السهيل ٢٨٧/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ ، وشرح السهيل ٢٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، وللقنطص ٤١٣/٤ .

٤١٩- الرجز لجبران العود في ديوانه ص ٩٧ ، وخزانة الأدب ١٥/١٠ ، ١٨ ، والدرر ٤٨٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/٢ ، ٢٧/٣ ، ٢١/٧ ، وللقاصد النحوية ١٠٧/٣ ، وبسلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩١/٢ ، والإصناف ٢٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦١/٢ ، والحن السداني ص ١٦٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٥ ، وخزانة الأدب ١٢١/٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٣٦٣/٧ ، ٢٥٨/٩ ، ٣١٤ ، ووصف المياني ص ٤١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأنشوصي ٢٢٩/١ ، وشرح السهيل ٢٨٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٤/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، ولسان العرب ١٩٨/٦ (كنس) ، ٤٣٣/١٥ (ألا) ، وجماس نعلب ص ٤٥٢ ، وجمع الموامع ٢٢٥/١ ، وقليوب اللفظة ٤٢٦/١٥ ، وتاج العروس ٤٥٥/١٦ (كنس) ، (ألا) ، (الواو) .

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ - ٣٢٠ .

أحدهما : أنهم حلوا ذلك على المعنى ، لأن المقصود هو المستتى ، فالقاتل : « ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ » ، المعنى فيه : ما في الدار إلا حمارٌ ، وصار ذكر « أحد » تأكيداً ، ليعلم أنه ليس ثم آدمي ، ثم أبطل من « أحد » ما كان مقصوده من ذكر الحمار .
والوجه الثاني : أنه جعل الحمار إنسان الدار ، أي الذي يقوم مقامه في الأنس ، كقوله : [من الوافر]

٤٢٠- تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

جعلوا الضرب تحيتهم ، لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم . [٣٥٤]
(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري ^(١)) قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل / ٦٥] ف « من » في عل رفع على الفاعلية بـ « يعلم » ، و « الغيب » : مفعول به ، و « الله » مرفوع على البدلية من « مَنْ » على لغة حميم ، وهو استثناء منقطع ؛ لعدم اندراجها في مدلول لفظة ^(٢) « من » لأنه تعالى لا يحويه مكان . وجوز السَّقَاسِي ^(٣) أن يكون متصلاً ، والظرفية في حقه تعالى مجازية ، وفيه جمع بين الحقيقة والجاز في الظرفية ، وعلى هذا فيرتفع على البطل أو عطف اليان ، [٢٧٧] وكلاهما ضعيف ، قل ابن مالك ^(٤) : والمخلص من هذين الغنورين أن يقدر : قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض . انتهى . وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني ^(٥) وهو : أن يقدر « من » مفعولاً به ، و « الغيب » بدل اشتمال ، و « الله » فاعل ، والاستثناء مفرغ . انتهى .

٤٢٠- صدر البيت : (وحمل قد دلفت لها بخل) ، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩ ، وخرانسة الأدب ٢٥٢/٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢ ، والكتاب ٥٠/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٠ ، وبلائية في أمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، والخصائص ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، وللقنطرب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ .

(١) الكشف ١٤٩/٣ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (لفظ) .

(٣) انظر كتابه : غيث النفع في القراءات السبع ص ٣١٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٨٨/٢ .

(٥) مغني اللبيب ص ٥٨٧ .

(فصل)

(وإذا تقدم المستنى على المستنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقاً)،
[٣٥٥] سواء أكان متصلاً أو منقطعاً، وامتنع اتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع،
(كقوله) وهو الكميّ بمدح بني هاشم: [من الطويل]

٤٢١- وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

والأصل: ما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحق، فلما قدم
المستنى على المستنى منه وجب نصبه، و أراد بـ «أحمد» النبي ﷺ. (وبعضهم) وهم
الكوفيون والبغداديون (يُجيز) في المستنى إذا تقدم على المستنى منه (غير النصب)،
وهو الاتباع (في المسبوق بالنفي، فنقول: ما قام إلا زيدٌ أحدٌ). قل سيويه^(١): (سمع
يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول: (ما لي إلا أبوك ناصرٌ)، بالرفع. (وقيل)
حسان رضي الله عنه: [من الطويل]

٤٢٢- لَأَنْتُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً (إذا لم يكن إلا النِّيُّونَ شَلْفَعُ)

بالرفع، (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال، و«يكن» التلعة في البيت (فُرغَ
لما بعد «إلا») وهو «أبوك» في المثال، و«النِّيُّون» في البيت (وأن المؤخَّر) وهو
«ناصر» في المثال، و«شافع» في البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص،

٤٢١- البيت للكميت في شرح هاشميات الكميّ ص ٥٠، والإنصاف ص ٢٧٥، وتخليص الشلواعد ص
٨٢، وخزانة الأدب ٣١٤/٤، ٣١٩، ١٣٨/٩، وشرح أبيات سيويه ١٣٥/٢، وشرح قطر الندى
ص ٢٤٦، ولسان العرب ٥٠٢/١ (شعب)، واللمع في العربية ص ١٥٢، والمقاصد النحوية ١١١/٣،
وبلا نسة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢، وشرح الأخوين ٢٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٣١١/١، وبحال
تعلت ص ٦٢، وللقنطرب ٣٩٨/٤.

(١) الكتاب ٣٣٧/٢، وانظر شرح ابن الناطم ص ٢١٦.

٤٢٢- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤١، والدرر ٤٨٨/١، وشرح ابن الناطم ص ٢١٨، وشرح
التسهيل ٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية ١١٤/٣، وبلا نسة في أوضح المسالك ٢٦٨/٢، وشرح الأشعوني
٢٩٩/١، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٥/٢، ومع المراجع ٢٢٥/١.

فصح إبداله من المستتَى منه ، [٢٧٧/ب] (لكنه بدل كل) من كل لا بدل بعض .
 (ونظيره في أن المتبوع آخر) من تقديم ، (وصار تابعاً) بعدما كان متبوعاً : (ما مررت
 بمثلك أحد) بلجر ، و الأصل : ما مررت بأحد مثلك ، فد « مثلك » تابع لـ « أحد »
 على أنه نعت له ، فما قدم النعت على المتعوت أعرب النعت بحسب العامل ، وأعرب
 المتعوت بدلاً من النعت ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم/٢١]
 في قراءة الجرج^(١) ، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر علم أريد به خاص ، ولم يبقوه على
 عمومته ، لأن الأعم لا يبدل من الأخص . قل ابن الصائغ^(٢) : الوجه أن يقل هو بدل من
 الاسم مع « إلا » مجموعين ، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة ، وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله :

٣١٨ - وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْسِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرْتُ أَنْ وَرَدَ

(١) كما في الرسم المصحفي ، وقرأها « الله » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن ، انظر الإتحاف
 ص ٢٧١ ، والكشاف ٣٦٥/٢ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٢) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر قول ابن الصائغ في الارتشاف ٣٠٧/٢ .

(فصل ل)

[٣٥٦] (وإذا تكررت «إلا» فإن كان التكرار للتوكيد ، وذلك إذا قلت (وأوًا (عاطفًا ، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) ، أو بعضه ، أو مشتمل عليه ، أو مضرب إليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثاني ؛ وهو وجوابه جواب الشرط الأول ؛ ويشملها قول الناظم :

٣٢٠— وألغِ إلّا ذات توكيدٍ
.....

(فالأول) : وهو العطف ، (نحو : ما جاءني إلّا زيدٌ وإلّا عمروٌ ، فما بعد «إلا» الثانية) وهو «عمرو» (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو «زيد» عطف نسق ، (و«إلا» الثانية زائدة للتوكيد) ، والأصل : ما جاءني إلّا زيدٌ وعمروٌ .
(والثاني) : هو البدل بأقسامه الأربعة : فبدل المماثل ؛ وهو بدل الكل من الكل ؛ (كقوله) أي الناظم :

٣٢٠— لا تَمُرُّ بِهِمْ إلّا الفتى إلّا العلاءُ

بلد ، (فـ«الفتى» مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالأرجح) في «الفتى» (كونه تابعًا له في جره) ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف . (ويجوز) على مرجوح (كونه) أي الفتى (منصوبًا) بـ«إلّا» (على الاستثناء) ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف . (و«العلاء» بدل من «الفتى» ، بدل كل من كل ، لأنهما لمسمى واحد . و«إلّا» الثانية) زائدة (مؤكدة) لـ«إلا» الأولى .

وبدل البعض من كلّ نحو : « ما أعجبنى أحدٌ إلّا زيدٌ وإلا وجهه » ، فـ«زيد» مستثنى من «أحد» ، فالأرجح في كونه تابعًا له ، ويجوز نصبه على الاستثناء . و«وجهه» : بدل من «زيد» بدل بعض من كل . وبدل الاشتغال نحو : « ما أعجبنى شيءٌ إلّا زيدٌ إلّا علمه » ، فـ«زيد» مستثنى من «شيء» ، ففيه الوجهان . و«علمه» بدل من «زيد» بدل اشتغال . وبدل الإضراب نحو : « ما أعجبنى أحدٌ إلّا زيدٌ إلا عمرو » ، فـ«زيد»

مستثنى من «أحد»، و«عمرو» بدل من «زيد» بدل الإضراب، والمعنى: بطل عمرو.
(وقد اجتمع العطف والبدل في قوله): [من الرجز].

٤٢٣- (مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ)

فـ «رسيمه» بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من «عمله» بدل بعض من كل عند السيرافي^(١). (و«رمله») بفتح الراء والميم (معطوف) على «رسيمه». وذهب ابن خروف^(٢) إلى أن «رسيمه» و«رمله» بدل تفصيل من «عمله»، وهما كل العمل، (و«إلا» المقترنة بكل منهما) زائدة مؤكدة. و«الرسيم» و«الرمل»: ضربان من السير، والرسيم في السعي: الركض، والرمل في الطواف: الإسراع. (٢٧٨/ب)

(وإن كان التكرار لغير تأكيد) وهو التأسيس (وذلك في غير بساي [٣٥٧] العطف والبدل؛ فإن كان العامل الذي قبل «إلا» مفرغاً) بأن لم يشغل بمحمول قبل «إلا» (تركته يؤثر في واحد من المستثنيات) على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر، (ونصب) وجوباً على الاستثناء (ما عدا ذلك الواحد) الذي أثر فيه العامل، (نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمرًا إلا بكرًا، رفعت الأول) وهو زيد^(٣) (بالفعل) وهو قام (على أنه فاعل) له، (ونصب الباقي) من المستثنيات وهو «عمرو» و«بكر» على الاستثناء، (ولا يتعين) المستثنى (الأول لتأثير العامل) فيه، (بل يترجح)، لقربه من العامل. (وتقول): «ما رأيت إلا زيداً إلا عمرًا إلا بكرًا» فتنصب واحدًا منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب الباقي من المستثنيات به «إلا» على الاستثناء، ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل، بل يترجح، فما كان منصوبًا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في نصب المستثنى، وما كان منصوبًا على الاستثناء يطرقه الخلاف المتقدم. وتقول: «ما مررت إلا بزيدٍ إلا عمرًا إلا بكرًا» فتخفض واحدًا منها به «إليه» وتعلقها بالفعل، وتنصب الباقي، ولا يتعين الأول للجر، بل يترجح^(٤)، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٤٢٣- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٧٢، والدرر ١/٤٩٢، ووصف للبيان ص ٨٩، وشرح الأثري ١/٢٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٦٠٦، وشرح التسهيل ٢/٢٩٦، وشرح الكليات الشافية ٢/٧١٢، والكتاب ٢/٣٤١، وللقاصد النجوى ٣/١١٧، ومع المعاني ١/٢٢٧.

(١) انظر حاشية الصبان ١٥١/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩٥، ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ١/٣١٤.

(٣) بعده في «أ»: (على الاستثناء).

(٤) الكتاب ٢/٣٣٨، والارتشاف ٢/٣١٠.

- ٣٢١- وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَنْعٌ تَفْرِيعُ التَّائِيْدِ بِالْعَسَلِيلِ دَعُ
 ٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتَنْتَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِرْوَاهُ مُغْنِي
 [٢٧٩/٢] وَإِنْ (كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مَفْرُغٍ) بَلَّغَ اشْتَغَلَ بِمَا يَقْتَضِيهِ قَبْلَ «إِلَّا»
 (فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَنْتَى) كَلِمَا (عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ نَصَبٌ كُلِّهَا) عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَجُوبًا ،
 (نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ) ، فـ «أَحَدٌ» فَاعِلٌ «قَامَ» ، وَهُوَ
 الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ ، وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْمُسْتَنْتَى ، وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الْإِتْبَاعُ ، لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ
 الْتَابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :
 ٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّرَمُّ
 (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ) الْمُسْتَنْتَى كُلِّهَا عَنِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ (فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ إِيْجَابًا
 نَصَبْتُ أَيْضًا كُلِّهَا) وَجُوبًا (نَحْوُ : قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) ، لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ
 جَوَازَ الْإِتْبَاعِ غَنَصَ بِغَيْرِ الْإِيْجَابِ ، (وَإِنْ كَانَ) الْكَلَامُ (غَيْرَ إِيْجَابٍ أَعْطِيَ وَاحِدًا مِنْهَا)
 أَيَّ مِنَ الْمُسْتَنْتَى (مَا يُعْطَاهُ لَوْ انْفَرَدَ) مَنْ نَصَبَ وَاتَّبَعَ ، (وَنَصَبَ مَا عَدَاهُ) وَجُوبًا
 (نَحْوُ : «مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدًا»^(١) إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) ، لَكَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا الرُّفْعُ رَاجِعًا
 وَالنَّصَبُ مَرْجُوحًا ، وَيَتَعَيَّنُ فِي الْبَاقِي (مِنَ الْمُسْتَنْتَى) (النَّصَبُ) ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ
 لِحَوَازِ الْوُجُوهَيْنِ هَلْ يَتَرَجَّحُ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :
 ٣٢٤- وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ وَجِبْنَ بَوَاجِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
 وَأَجَازَ الْأَيْدِي رَفَعَ الْجَمِيعَ عَلَى الْإِبْدَالِ^(٢) .
- (هَذَا حَكْمُ الْمُسْتَنْتَى الْمَكْرُورَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ) مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ ، (وَأَمَّا
 بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى) مِنْ حَيْثُ الْمَقْهُومُ (فَهِيَ نَوْعَانِ : مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ
 كَ : زَيْدٌ ، وَ : عَمْرٌ ، وَ : بَكْرٌ) فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ
 غَيْرُهُ ، فَلَا يَسْتَنْتَى مِنْهُ شَيْءٌ . (وَمَا يُمْكِنُ) اسْتِثْنَاءُ [٣٥٨] بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ كَالْأَعْدَادِ ،
 (نَحْوُ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا) فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ
 يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَسْتَنْتَى مِنْهُ . [٢٧٩/ب]

(فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ (إِنْ كَانَ
 الْمُسْتَنْتَى الْأَوَّلُ دَاخِلًا) فِي الْحَكْمِ (وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَنْتَى مِنْ غَيْرٍ مُوجِبٍ لِمَا يَعْدُهُ)

(١) فِي «ب» «ط» «ز» : (زَيْدًا) .

(٢) الْإِرْتِفَافُ ٣١١/٢ ، وَمَعَ الْمَوَاقِعِ ٢٢٨/١ .

من المستثنى (داخل) في الحكم كذلك ، نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا »
 فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو داخل في إثبات القيام له ، لأن الاستثناء من النفي
 إثبات ، و « عمرو » و « بكر » داخلان كذلك . (وإن كان) المستثنى الأول (خارجًا)
 عن الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من موجب ؛ فما بعده خارج) نحو : « قام القومُ
 إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا » فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو خارج عن الحكم ، لأن
 القيام منفي عنه ، لأن الاستثناء من الإثبات نفي ، و « عمرو » و « بكر » خارجان كذلك ،
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٥..... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْرِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

(وفي النوع الثاني) : وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض ، النحلة (اختلفوا)
 على ثلاثة أقوال : (فقليل : الحكم كذلك) وهو إن كان الأول داخلًا فما بعده داخل ،
 وإن كان خارجًا فما بعده خارج (وإن الجميع) من المستثنى (مستثنى من أصل العدد) ،
 وهو قول الصيمري ، وتبعه القاضي أبو يوسف ، ويمكن إدراجها في قول الناظم :

٣٢٥..... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْرِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

(وقال البصريون والكسائي^(١) : كل من الأعداد) المستثنى (مستثنى مما
 يليه) ، أي من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله ، وهكذا حتى ينتهي الأول ،
 (و) هذا القول (هو الصحيح ؛ لأن الحمل على الأقرب متعين على التردد) .

(وقيل : المذهبان المتقدمان [٣٥٩]) محتملان (أي : يتضمن عود المستثنى
 كلها إلى الأول ، و أن الجميع مستثنى من أصل العدد . ويتحمل عود كل منهما إلى ما يليه
 حتى تنتهي إلى الأول ، وصححه بعض المغاربة ، وقال : إلا أن أظهر فيه أن يكون استثناء
 من استثناء . [٧٢٨٠] (وعلى هذا) الخلاف (فالقر به في المثال) المذكور ؛ وهو « له
 عنني عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدًا » (ثلاثة على القول الأول) وهو أن الجميع
 مستثنى من أصل العدد ؛ فتكون الأربعة والاثنان والواحد ؛ ويجمعها سبعة ؛ مخرجة من
 أصل العدد ، وهو عشرة ، يبقى ثلاثة . (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلًا من
 الأعداد مستثنى مما يليه ؛ فإذا استثنى واحد من اثنين يبقى واحد ، وإذا استثنى الباقي من
 الأربعة يبقى ثلاثة ، وإذا استثنى الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة . (ومحتمل لهما)
 أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) ، وتوجيهه يعرف مما تقدم . (ولك في معرفة

(١) انظر الارتشاف ٣١٢/٢ ، وجمع المراجع ٢٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

المتحصل على القول الثاني) للبصريين والكساني (طريقتان^(١) :

إحدهما : أن تسقط (المستنى (الأول ، وتَجِبُ الباقي (بالمستنى (الثاني) أي تزبد عليه (وتسقط) المستنى (الثالث ، وإن كان معك (مستنى (رابع فإنيك تحجب به (الثالث ، (وهكذا) تفعل إلى أن تنتهي (إلى) المستنى (الأخير) . فالمستنى الأول في المثل المذكور « أربعة » فأسقطها من العشرة يبقى ستة ، فأجبرها بالمستنى الثاني ؛ وهو اثنان ؛ تصير ثمانية ، فأسقط منها الثالث ؛ وهو واحد ؛ يبقى سبعة . [٢٨٠/ب]

(و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط (المستنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه ، وهكذا) تفعل حتى تنتهي (إلى الأول) فما تحصل فهو الباقي ، ففي المثل المذكور تحط واحداً من اثنين ، يبقى واحد ، تحطه من الأربعة ، يبقى ثلاثة ، تحطها من العشرة ، يبقى سبعة .

وبقي طريق ثالث ، وهو أن تجعل كل وتر خارجاً وكل شفع داخلياً ، وما اجتمع فهو الحاصل ، ففي المثل المتقدم أخرج أربعة واحداً ، وأدخل اثنين ، يبقى [٣٩٠] سبعة ، وإيضاحه أن تقول له : عنني مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة ، أخرج المستنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية ، وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية ، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ، وذلك لأننا أخرجنا من المائة « خمسين » ، لأنها أول المستنئيات ، فهي إذن وتر ، وأدخلنا « العشرين » لأنها ثاني المستنئيات ، فهي إذن شفع ، وأخرجنا « عشرة » ، لأنها ثالثة المستنئيات ، فهي إذن وتر ، فصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة ، لأنها رابع المستنئيات ، فهي إذن شفع ، فصار الباقي خمسة وستين ، وما زاد من المستنئيات عومل بهذه المعاملة . قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) .

(١) شرح ابن الناطم ص ٢٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ .

(فصل)

(وأصل « غير » أن يوصف بها) لما فيها من معنى اسم الفاعل ألا ترى أن قولك : « زيد غير عمرو » ، معناه : مغاير لـ « عمرو » ، والموصوف بها (إما نكرة) محضة (نحو : « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ») (لفظ/٣٧ فـ « غير » وصف « صَالِحًا » ، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول ، لأنها لا تتعرف بالإضافة . (أو) يوصف بها (معرفة) لفظاً (كالنكرة) معنى (نحو : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (غير المغضوب عَلَيْهِمْ ») (الفتحة/٧) على القول : بأن « غير المغضوب » صفة لـ « الذين أنعمت عليهم » ، (فـإن موصوفها « الذين » وهم جنس) مبهم (لا قوم بأعينهم) . [/٢٨١]

وذهب السيرافي إلى أن « غير » تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين ، كما في قولهم : « الحركة غير السكون » ، فعلى قوله « غير » في الآيتين يدل لا صفة .
(وقد تخرج) « غير » (عن الصفة ، وتتضمن معنى « إلا » فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه) ، كما تخرج « إلا » من الاستثناء ، وتتضمن معنى « غير » فيوصف بها جمع منكر قبلها ، نحو : « لَوْ كُنَّا فِيهِمَا آلِهَةً إِلَّا اللَّهُ » [الأنعام/٢٢] أي : غير الله ، فلما حملت « إلا » على « غير » انتقل إعراب « غير » إلى الاسم الذي بعد « إلا » ، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد « إلا » إلى « غير » في الاستثناء ، فيعرب الاسم الذي بعد « إلا » بما يستحقه ، (وتعرب هي) أي « غير » نفسها (بما يستحقه المُسْتَنَى بـ « إلا » في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل :

الأولى : إذا كان الكلام تلمّاً موجّهاً كما (في نحو : قاموا غَيْرَ زَيْدٍ) .

(و) الثانية : إذا كان الاستثناء منقطعاً ، ولم يمكن^(١) تسليط العامل على المستثنى كما في نحو : « (ما نفع هذا [٣٦١] المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » ، عند الجميع) في المسائلين .

(١) في « ب » : (لمكن) .

(و) الثالثة : إذا كان الاستثناء منقطعاً ، وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما (في نحو « ما فيها أحدٌ غيرَ حمارٍ » ، عند الحجازيين) .

(و) الرابعة : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر في نحو : ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ) .

(ويترجح) نصبها في مسألتين :

إحداهما : (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدم ، وهو « ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ » .

(و) الثانية (عند قديم) في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى ، (نحو : ما فيها أحدٌ غيرَ جِمارٍ) . [٢٨١/ب]

(ويضعف) نصبها (في) مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الكلام تاماً غير موجب ، (نحو : ما قاموا غيرَ زيدٍ) . وحيث نصبت فنصبها ما قبلها من العوامل على الحل ، وفيها معنى الاستثناء ، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(١) ، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة^(٢) .

(ويمتنع) نصبها (في) مسألة واحدة ، وهي إذا ما كان العامل^(٣) مفرغاً ، (نحو : ما قام غيرَ زيدٍ) . وفي الصحاح^(٤) : قل الفراء : بعض بني أمد وقضاعة ينصبون « غيراً » إذا كانت في معنى « إلا » ، ثُمَّ الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : « ما جاءني غيرُكَ » ، و« ما جاءني أحدٌ غيرُكَ » . انتهى بلفظه .

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه ؟ قاله الموضح في الحواشي . وأقول : لا شاهد في تنجيله ، لجواز أن تكون الفتحة في « غيرك » فتحة بنه لإضافتها إلى المبني ، وإلى مسألة « غير » أشار الناظم بقوله :

٣٢٦- واستثنى مجروراً بغيرٍ مفعولاً بما لمُستثنى بإلاً تُنبأ

وتفارق « غير » « إلا » في خمس مسائل إحداها :

أن « إلا » تقع بعدها الجمل دون « غير » .

(١) الكتاب ٣٤٣/٢ .

(٢) وهو رأي ابن مالك أيضاً ، انظر شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٣) في « ب » : (الكلام) .

(٤) الصحاح (غير) .

الثانية : أنه يجوز أن يقال : « عندي [٣٦٢] درهمٌ غيرٌ جيدٍ » على الصفة ، ويمتنع « عندي درهمٌ إلا جيد » .

الثالثة : أنه يجوز أن يقال : « قلمٌ غيرٌ زيدٍ » ولا يجوز « قلمٌ إلا زيد » .

الرابعة : أنه يجوز أن يقال : « ما قلم القوم غير زيد وعمرو » ، بجر « عمرو » على لفظ « زيد » ، ورفعه حملاً على المعنى ؛ لأن المعنى : ما قام إلا زيد وعمرو ، ومع « إلا » لا يجوز إلا مراعاة اللفظ . [٢٨٢/٤]

الخامسة : أنه يجوز « ما جئتُك إلا ابتغاة معروفك » بالنصب ، ولا يجوز مع « غير » إلا بالجر نحو : « ما جئتُك لغير ابتغاء معروفك » .

(فصل ل)

(والمستثنى بـ «سوى») بلغاتها (كالمستثنى بـ «غير» في وجوب الخفض) ، ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها ، قاله ^(١) أبو حيان ^(٢) ، (ثم قال) أبو القاسم (الزجاجي ^(٣)) في الجمل ^(٤) ، (وابن مالك ^(٥) : سوى كـ «غير» معنى وإعراباً) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٢٧- وليسوى سُوى سَوَاءٍ اجْتَعَلَا على الأصَحِّ ما لِيُغَيِّرَ جُعِلَا

(ويؤيدهما حكاية الفراء ^(٦) : أتاني سواك) ، وقوله : [من الكلل]

٤٢٤- فَيَسَوَّاكَ بِأَيْمُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

(وقال سيبويه ^(٧) والجمهور : هي ظرف) للمكان بمعنى «وسط» ، غير

متصرف (بدليل وصل الموصول بها كـ : جاء الذي سواك) فليست هنا بمعنى «غير» ؛

(١) في «ط» : (قال) .

(٢) التكت الحسان ص ١٠٥ .

(٣) في جميع النسخ (الزجاج) ، وهو تحريف .

(٤) الجمل ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣١٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ .

٤٢٤- صدر البيت : (وإذا باع كريمة أو تشتري) ، وهو لامين للولى محمد بن عبد الله في الدرر ٤٣٢/١ ،

والحماسة البصرية ١٨٤/١ ، والحماسة للفرية ص ٣١٩ ، وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي ١٧٦١ ،

ومعجم الشعراء ص ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٥/٣ ، وبلا نسبة في الأغاني ١٤٥/١٠ ، وشرح ابن

الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية

٧١٨/٢ ، ومعجم المواعظ ٢٠٢/١ .

(٧) الكتاب ٤٠٧/١ ، ٣٥٠/٢ .

لأن « غيراً » لا تدخل هاءنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : « جاء الذي هو غيرك » ، فلما وصلوا « سوى » بغير ضمير ادعى أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك .

(قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر ، كقولـه) وهو

شهل ؛ بللعجمة ؛ ابن مئان : [من المزج]

٤٢٥- (ولم يَيْقِ مِوَى الْعُدْوَا نِ دِلَاهُمْ كَمَا دَالُوا)

فجعلها فاعلاً في الشعر . و« العدوا » بضم العين المهملة : الظلم الصريح . و« دناهم » بكسر الدال : جازيناهم . و« دانوا » : جازوا . ومنه : « كما تدن تدان »^(١) .

وقال الكوفيون : تستعمل « سوى » اسماً وظرفاً ، فيجيزون في السعة : « أناني

سواك » ، قاله المطرزي .

(وقال الرُّمَّانِي وَ) أبو البقاء (الْعُكْبَرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكـ « غير »

قليلاً^(٢)) .

قل الموضح : وإلى هذا المذهب أذهب ، لأنه أخلص^(٣) . [٢٨٢/ب]

٤٢٥- البيت للفند الزمان (شهل بن شيان) في أمالي القتالي ٢٦٠/١ ، وحامدة البحري ص ٥٦ ، وخزانة

الأدب ٤٣١/٣ ، والدرر ٤٣٣/١ ، ومصحف اللآلئ ص ٩٤٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقسي ٣٥ ،

وشرح شواهد الغني ٩٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٢ ،

وشرح ابن الناطم ص ٢٢٣ ، وشرح الأملحوي ٢٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل

٣١٥/٢ ، ٢٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، ومعجم المواع ٢٠٢/١ .

(١) مجمع الأمثال ١٥٥/٢ ، ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال ١٣٦/٢ ، ١٦٨ ، والمستقصى ٢٣١/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٢٦/٢ .

(٣) الإيضاف ٢٩٤/١ ، المسألة رقم ٣٩ .

(فصل ل)

(والمستثنى بـ « ليس » و « لا يكون » واجب النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث : « مَا أَهْرَ الذَّمَّ وَذَكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا » ؛ أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السنُّ والظفر^(١)) بنصبهما ؛ لأنهما مستثنيان من فاعل « أنهر » المستتر فيه ، وما بينهما اعتراض ، و « الإنهال » : الإمالة ، شبه خروج الدم يجري الماء في النهر . (وتقول : أتوني لا يكون زيداً) بالنصب ، فـ « السن » في الحديث ، و « زيداً » في المثال خبران له « ليس » و « لا يكون » ، (واسمهما ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيويه^(٢) ، كما قاله الموضح في الحواشي ، (أو) عائد على (البعض المدلول عليه بكلمة السابق) عند جمهور البصريين^(٣) ، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل [٣٦٣] تضمناً عند الكوفيين^(٤) (فتقدير : قاموا ليس زيداً) : ليس هو ، أي : (ليس القائم) زيداً على القول الأول ، و ردُّ بأنه غير مطرد لتخلفه في نحو : « القوم إخوانك ليس زيداً » . (أو) ليس هو ، أي : (ليس بعضهم) زيداً على القول الثاني ، وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحداً ، قل الموضح في شرح اللمحة على الكلام على « عدا » و « خلا » . أو ليس هو ، أي ليس قياتهم قيام زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث ، و ردُّ بما^(٥) ردُّ به الأول ، وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط . (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضميراً يعود على بعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير « فَإِنْ كُنْ نِسَاءً » [النساء/١١] بعد تقديم ذكر الأولاد) [١/٢٨٣] الشامل للذكور والإناث ، فالنون في « كن » اسمها وهو عائد على الإناث

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشركة برقم ٢٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٣) منهم سيويه في الكتاب ٣٤٧/٢ ، والمود في المختضب ٤٢٨/٤ .

(٤) الارتشاف ٣٢٠/٢ .

(٥) في « ط » : (ركا) مكان (ردكا) .

اللاتي من بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء/ ١١] فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث، و«نساء» خبر «كن». فإن قلت: لا فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء. قلت: الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده. فإن قلت: إذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء؟ قلت: فائدته التوطئة للوصف بعده، ويلب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال.

(وجملنا الاستثناء) من «ليس زيدًا» و«لا يكون زيدًا» (في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه. فإن قلت: كيف حكم على جملة «ليس» بأنها حال، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع «قد» ظهيرة أو مقدرة؟ قلت: هذه مستثناة كما قل أبو حيان في النكت الحسن^(١) مجئاً.

(أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الإعراب. فإن قلت: دعوى الاستئناف تخل بال مقصود. قلت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب فقط؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع «إلا زيدًا» فكما أن «إلا زيدًا» لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه، وإليهما أشار الناظم بقوله:

٣٢٨— واستثنى نصيباً بليس.....

ثم قل:

٣٢٨— ويكون بعد لا.....

(فصل ————— ل)

(وفي المستشَى بـ « خلا » و « عدا » وجهان :

أحدهما : الجر على ألحما حرفا جر) ، وإليهما الإشارة بقول الناظم :

٣٢٩ — وأَجْرَرُ بِسَائِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ

[٢٨٣/ب] (وهو قليل ، و) لقلته (لم يحفظه سيويه في « عدا » ، ومن شواهد قوله) :

[من الوافر]

٤٢٦ — تَرَكْنَا فِي الْحَفِيضِ بَنَاتَ عُرُوجٍ عَوَاجِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

(أَهْبَقْنَا حَيْثُ هُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطُّفُلُ الصَّغِيرُ)

والقوافي مجرورة ، ف « الشمطة » مجرورة بـ « عدا » ، وهي أنشأ الأشمط : وهو الذي

يخالط سواد شعره بياض . و « حيهيم » بالياء المثناة تحت : مفعول « أجبنا » من الإباحة .

و « قتلًا » : تمييز محول عن المفعول . وقول الآخر : [من الطويل]

٤٢٧ — خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو مِرْوَاكَ وَإِنَّمَا أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِيَالِكَا

بجر الجلالة ، و « خلا » و « عدا » (موضعهما) جارين (نصب) ، ثم اختلف (فقيـل :

هو نصب عن تمام الكلام) ، فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي

انتصبا عن تمامها ، كما قيل به في التمييز الرافع لإبهام النسبة « إن العمل فيه هو الجملة

٤٢٦ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٨٥ ، والدرر ١/٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٦١٩ ، وشرح

ابن الناظم ص ٢٢٦ ، وشرح النبهيل ٢/٣١٠ ، والمقاصد النحوية ٣/١٣٢ ، ومع المعاني ١/٢٣٢ ،

وعمدة الحفاظ (حش) .

٤٢٧ — البيت للأعشى في خزانة الأدب ٣/٣١٤ ، ولم تقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص

٣٨٢ ، وحاشية بس ١/٣٥٥ ، والدرر ١/٤٩٠ ، ٥٠٠ ، وشرح النبهيل ٢/٢٩١ ، ٣١٠ ، وشرح

الأشعر ١/٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٢١ ، ولسان العرب ١٤/٢٤٢ (خلا) ، والمقاصد النحوية

١٣٧/٣ ، ومع المعاني ١/٢٢٦ ، ٢٣٢ .

التي انتصب عن ثملها « حكه المراي في باب التمييز عن قوم^(١) ». (وقيل : لأثما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما^(٢) على قاعلة أحرف الجر ، فيكونان في موضع المفعول به [٣٦٤] ، كـ « مررتُ بزيد » ، إلا أن تعديتهما على جهة السلب ، قاله الجرجاني . قل الموضح في المغني^(٣) : والصواب عتلي الأول ، وعلله بلمرين ، وردَّ .

(و) الوجه (الثاني : النصب على أنهما فعلاان) ماضيان (جامدان ، لوقوعهما موقع « إلا ») ، لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً ، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنياً . قل الموضح في شرح اللوحة : هذا يعني النصب إن صح في « عدا » لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء ، كقولك : « عدا فلان طوره » ، أي تجاوزه ، لم يصح في « خلا » لكونها قصرة ، فكيف تنصب المفعول به ؟ [٢٨٤/١] قلت : ضمنوها في الاستثناء معنى « جاوز » ، وحسن ذلك ، لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه . انتهى .

(و فاعلهما ضمير مستتر) فيها . (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في « ليس » و « لا يكون » ، فيكون فاعلهما المضممر إما عائداً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، فإذا قلت : « قاموا عدا زيداً » فالتقدير : عدا هو ، أي^(٤) : القائم زيداً . وإما على مصدر الفعل ، أي : عدا القيام زيداً . وإما على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، أي : عدا هو ، أي : بعضهم زيداً ، وفيه نظر ، لأن المقصود من قولك : « قام القوم عدا زيداً » أن زيداً لم يكون معهم أصلاً ، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ، ومجاورة بعضهم إليه خلو الكل ، ولا مجاوزة الكل ، بخلاف قولك : « قاموا ليس زيداً » ، أي : ليس بعضهم زيداً ، لأن البعض هنا في سياق النفي ، فيشمل كل بعض من القوم ، فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه ، وجملنا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان ، فلا موضع لهما .

(وتدخل عليهما) أي على « خلا » و « عدا » (« ما » المصدرية) ، وهو مشكل على ما تقدم من أن « خلا » و « عدا » جملتان . و « ما » المصدرية لا توصل بفعل

(١) شرح الرازي ١٧٦/٢ .

(٢) بعده في « ب » : (شبهه) .

(٣) مغني اللبيب ص ١٧٨ .

(٤) سقطت من « ب » .

جامد ، كما نص عليه في التسهيل^(١) . وعلى القول بجواز دخول « ما » عليهما (فيتعيّن النصب) في المستنى عند الجمهور^(٢) ، (لتعيّن الفعلية حينئذ) . وإليه الإشارة بقوله :
 وَبَعْدَ مَا إِنْصَبَ ٣٢٩

(كقولهُ) وهو ليبد : [من الطويل]

٤٢٨ - (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ)
 أي : ذاهب وفان ، [٢٨٤/ب] اخذنا من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾

[القصص/٨٨] جملة « ما خلا الله » استثنائية ، ويحتمل أن تكون صفة للمضاف أو المضاف إليه ، و« ما » زائدة ، والتقدير : كل شيء غير الله باطل ، وعلى هذا فلا استثناء ، قاله الشيخ طاهر .

(وقوله) : [من الطويل]

٤٢٩ - (لَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي) بَكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَيْبِي مَوْلَعٌ

فـ « عدا » فعل ماضٍ ، (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) ، و« ما » موصول حرفي ، و« عدا » صلته ، (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف ، (إما على الظرفية الزمانية) على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم [٣٦٥] الفاعل ، وتلك الحال فيها معنى الاستثناء ، (فمعنى « قاموا ما عدا زيداً » : قاموا وقت مجاوزتهم زيداً) على الأول ، (أو مجاوزين زيداً) على الثاني وبه قل السيرافي ، أو على الاستثناء كانتصاب « غير » في « قاموا غير زيدٍ » ، وإليه ذهب ابن خروف^(٣) . والني ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول ، فإن كثيراً ما يحذف اسم الزمان ، وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابهِ .

(وقد يُحْزَنُ عَلَى تَقْدِيرِ « مَا » زائدة) ، وبه قل الجرمي والرئبي والكسائي

والفارسي وابن جني^(٤) ، وأشار الناظم إليه بقوله :

(١) التسهيل ص ٣٧ .

(٢) شرح المرادي ١٢٣/٢ .

٤٢٨ - تقدم تخريج البيت برقم ٤ .

٤٢٩ - تقدم تخريج البيت برقم ٦٧ .

(٣) انظر ما ذهب إليه ابن السيرافي وابن خروف في الارتشاف ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٤) انظر ما ذهبوا إليه في مع الموامع ٢٣٣/١ .

٣٢٩..... وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ

قل في المغني^(١): فإن قالوا بالزيادة قياساً ففسد، لأن «ما» لا تزداد قبل الجار
والجور بل بعده نحو: «عَمَّا قَلِيلٍ» [الزمنون/٤٠]، وإن قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى. وهو مخالف لما هنا. [١/٢٨٥]

(١) معني اللبيب ص ١٧٩ .

(فصل)

(والمستشَى بـ « حاشا » عند سيبويه مجرور^(١) لا غير) بالبناء على الضم مع لا ، وفي المغني أن ذلك لحن ، وأن صوابه : ليس غير ، واختار ابن مالك عدم التفرقة ، ونقله عن العرب ، وأشد عليه : [من الطويل]

٤٣٠ — لا غير

(وسمع غيره) أي غير سيبويه (النصب) رواه الأخفش وغيره^(٢) (كقولـه : اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصـيـغ^(٣)) ينصب « الشيطان » ، و« أبا الأصيغ » بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين ، وليس بمنظوم كما قد يتوهم ، فإن قلت : المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلم استثنى « حاشا » ؟ قلت : تنبيهاً على أن الشيطان لشدة حساسته وإفراطه في قبح الحُلِّ وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ، ويعظم شأنها أن تتعلق به . وجعل « أبا الأصيغ » قريناً للشيطان تنبيهاً على التحاقه به في خسارة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم ، قاله الدماميني . وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف ، وأجازته الجرمي والملازني والمبرد والزجاج والنظام^(٤) حيث قل :

٣٣١ — وَكَخَلَا حَاشَا
.....

(١) الكتاب ٣٤٩/٢ .

٤٣٠ — تمام البيت : (جواباً به تنحو اعتيذ قَوْزِكَا لَمَنْ عَمِلَ أَسْلَفَتْ لَا غَوْ تُسَالُ) وهو بلا نسبة في الدور ٤٥٠/١ ، وشرح الأحمدي ٣٢١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٩/٣ ، وسمع الفواعل ٢١٠/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، وشرح الفصل ٨٥/٢ ، وفيهما أن المازني وأبا عمرو شيخي روياه بالنصب .

(٣) أوضح المسالك ٢٩٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٢١/١ ، وشرح ابن النظم ص ٢٢٦ .

(٤) انظر آرامع في شرح الرازي ١٢٧/٢ .

(والكلام في موضعها) ؛ حال كونها (جارة وناصبة ؛ وفي فاعلها كالكلام في أختيها) «عدا» و«خلا» ، وتقدم مشروحاً .

(ولا يجوز دخول «ما» عليها) كما أفاده الناظم بقوله :

٣٣١ وَلَا تَصْحَبُ مَا

(خلافاً لبعضهم) ، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم : «أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة»^(١) بناءً على أن «ما حاشا فاطمة» من الحديث^(٢) ، وليس بمدرج ، ورثه في المغني^(٣) بأن : «ما نافية لا مصلوية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة» [٢٨٥/ب] وأن «ما حاشا فاطمة» مدرج من كلام الراوي ، ويؤيده أن في معجم الطبراني^(٤) «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» . وأما قول الأخطل : [من الوافر]

٤٣١ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا
فناظر .

قال الموضح في شرح اللمحة : ويحتمل أن يكون «حاشا» فيه فعلاً متعدياً متصرفاً من حاشيته بمعنى استثنيت ، واشتقاقه من الحاشية ، كأن المراد أنك أخرجته منه ، وعزلته عنه^(٥) . انتهى .

(ولا) يجوز (دخول «إلا» على «حاشا» (خلافاً للكسائي) في إجازته ذلك إذا جرَّت نحو : «قام القومُ إلا حاشا زيد» ، ومنعه إذا نصبت ، وحكه أيضاً أبو الحسن عن العرب ، ومنعه البصريون مطلقاً ، وحملوا ما ورد من ذلك على الشلوذ ، قاله المراعي في شرح التسهيل . ووجه بعضهم قول الكسائي بأن «حاشا» ضعفت في الاستثناء فقويت بـ «إلا» كما قويت «لكن» العاطفة بـ «الواو» لوقوعها غير عاطفة ، وكما قويت «هل» بـ «أم» في الاستفهام نحو : أم هل ؟ .

(١) أخرجه أحمد في السند ٨١/٨ - ٨٢ برقم ٥٧٠٧ ، وهو من شواهد شرح ابن الناطم ص ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٦٤ .

(٤) في معجم الطبراني الكبير ١٥٩/١ ، حديث رقم ٣٧٢ : «أسامة أحب الناس إلي» .

٤٣١ - البيت للأخطل في خزنة الأدب ٣٨٧/٣ ، والدرر ٥٠٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٣ ، وبلا نسية في الجنى اللاني ص ٥٦٥ ، وشرح الأشموني ٢٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١ ، وشرح المرادي ١٢٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٢١/١ ، ومعجم الفواعل ٢٣٣/١ .

(٥) نقله الشنيطي في الدرر ٥٠٢/١ .

(هذا باب الحال)

والفها منقلبة عن واو ، لقولهم في جمعها أحوال ، وفي تصغيرها حويلة . واشتقاقها من التحول وهو التنقل ، ويموز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى . والمذكور في هذا الباب حذها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عملها ثم تعدد ما ثم توكيدها لغيرها ثم انقسلها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف حاملها . [I/٢٨٦]

(الحال نوعان : مؤكدة) هي التي يستفاد معناها بدون ذكر ما ، (وسستائي . ومؤسفة) ، ويقال لها : المبيئة ، (وهي) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، وحذها : (وصف ، فضلة ، مذكورة لبيان الهيئة) للفاعل أو [٣٦٦] المفعول أو لهما معاً ، فالأول : (كـ « جئتُ راكباً ») فـ « راكباً » مبيِّن لهيئة الفاعل ، وهو التاء . (و) الثاني : نحو : « زيدٌ ضربه مكتوفاً » فـ « مكتوفاً » مبيِّن لهيئة المفعول ، وهو الهاء . (و) الثالث : نحو : « زيدٌ لقيته راكبَيْن » فـ « راكبين » مبيِّن لهيئة الفاعل ، وهو تاء المتكلم ، ولهيئة المفعول ، وهو هاء الغائب ، ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك يؤول بهما نحو : « زيد في الدار جالساً » ، فـ « جالساً » حل من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح ، و : (هَذَا بَعْلِي شَيْخًا) [عود/٧٢] فـ « شَيْخًا » حل من « بعلي » ، وهو مفعول معنى تقديره : أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي . قاله في المتوسط^(١) .

(١) المتوسط ص ١٥٣ .

(وخرج بذكر الوصف نحو « القهقري » في « رجعت القهقري ») ، فإنه وإن كان مبيّناً لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف ، والمراد بالوصف ما كان صريحاً أو مؤولاً به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالاً فإنها في تأويل الوصف .

(و) خرج (بذكر الفضلة الخير في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ ») فإن « ضاحكٌ » وإن كان مبيّناً للهئية فهو عمدة لا فضلة ، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة ، لا ما يستغني الكلام عنه ، ليدخل نحو : « كَسَالِي » من قوله تعالى : ﴿ قُلُوبًا كَسَالِي ﴾ [النساء/١٤٢] ، فإن « كَسَالِي » حال ، ولا يستغني الكلام عنه .

(و) خرج (بالباقي) [٢٨٦ب] وهو قوله : مذكورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو : « لله ذُرَّةٌ فارِسًا » ، والنعت في نحو : « جاءني رجلٌ رَاكِبٌ » ، فإن « فارِسًا » و« رَاكِبٌ » وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك ، لأن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل ؛ بالنعت (وإنما وقع بيان الهيئة بما ضمنا لا قصداً) ، ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر ، (وقال الناظم) في النظم :

٣٣٢- (الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا)

بزيادة : « كذا » لبيان المراد . (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال . وفضلة) فصل أول (مُخْرِجٌ لِلْخَيْرِ) في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ » ، فإنه عمدة . (ومتنصب) فصل ثان (مُخْرِجٌ لِنَعْتِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ، كـ « جاء رجلٌ رَاكِبٌ » و« مررت برجلٍ رَاكِبٍ ») فإنهما وإن قيدا المنعوت فليسا بمنصوبين . (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مُخْرِجٌ لِنَعْتِ الْمُنْصُوبِ كـ « رأيت رجلاً رَاكِبًا » فإنه) أي النعت (وإنما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت) به [٣٦٧] (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم) ، لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض .

(وفي هذا الحد) الذي ذكره الناظم (نظر ، لأن) المقصود من الحد تصور ماعية المحدود ، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد ، وقد جعل (التنصب) جزءاً من الحد مع أنه (حكم) من أحكام المحدود ، (والحكم فرع التصور) إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره ، [٧٢٨٧] (والتصور) للماعية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ،

ومن جملتها التصب وهو حكم ، (لاجاء الدور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، إما بمرتبة كتوقف « أ » على « ب » و « ب » على « أ » ، أو بمراتب كتوقف « أ » على « ب » و « ب » على « ج » و « ج » على « أ » ، والدور مبطل للحد ، وأجيب باختلاف الجهة ، فإن الحكم ليس موقوفاً على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان ، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما ، وذلك لا يتوقف على الحد ، فلا يلزم البطلان ، وفيه نظر ، لأن الغرض من الحد معرفة الحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه ، والتصور : وجه ما لا يكفي في ذلك .

(فصل)

(للحال) من حيث هي (أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون متقلة) ، وهو الأصل فيها ، لأنها مأخوذة من التحول ، وهو الانتقال ، قاله أبو البقاء لا ثابتة دائماً ، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومها إلى قسمين :

متقلة : (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كـ : جاء زيدٌ ضاحكاً) ، ألا ترى أن الضحك يزائل زيداً ويفارقه .

وثابتة : وذلك قليل ، فلذلك قل : (وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تكون مؤكدة) لضمون جملة قبلها (نحو : زيدٌ أبوك عقوقاً) .
أو لعاملها نحو : (﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾) (مر/٣٣) . أو لصاحبها نحو : (﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَعِيماً ﴾) (يونس/٩٩) ، فإن الأبوة من شأنها العطف ، والبعث من لازمه الحية ، والعموم [٣٦٨] من مقتضياته الجمعية^(١) . [٢٨٧/ب]

المسألة (الثانية : أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه ، أو تجدد صفة له ، فالأول (نحو : خلق الله الزرافة) يفتح الزاي أفصح من ضمها (يديها أطول من رجلها فـ : يديها) : يدل من « الزرافة » (يدل بعض) من كل ، (وأطول : حال ملازمة) من « يديها » ، و« من رجلها » متعلق به « أطول » لأنه اسم تفضيل ، وعامل الحل « خلق » ، وهو يدل على تجدد المخلوق . قل أبو البقاء : وبعضهم يقول : « يداها أطول » بالرفع ، فـ « يداها » : مبتدأ ، و« أطول » خبره ، والجملة حالية . انتهى . ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية ، لأن الزرافة معرفة^(٢) به « أل » الجنسية .

والثاني نحو : (﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾) (الأنعام / ١١٤) فـ « الكتاب » قديم ، والإنزال حادث ، وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى :

(١) شرح ابن الناطم ص ٢٢٨ .

(٢) « أ » : (معرف) .

﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ [الأنعام/٢] ، قاله الموضح في شرح اللمحة ، فجعله مما له ضابط ، وسيأتي له ما يخالفه .

المسألة (الثالثة) : أن يكون مرجعها إلى السماع (نحو : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾) من قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران/١٨] إذا أعرب « قائماً » حالاً من فاعل « شهد » ، وهو الله تعالى . واعتذر الزعزعي عن إفراده بالحل دون المعطوفين عليه ؛ وإن كان مثل « جاء زيدٌ وعمروٌ راجباً » لا يجوز ؛ بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس ، وسكت عن بيان جهة تأخيرها عن المعطوفين^(١) .
قل التفتازاني^(٢) : كانها للدلالة على علو مرتبتها . [٢٨٨/٤] (ونحو : ﴿ أُنْزِلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابُ مُفَصَّلًا ﴾) [الأنعام/١١٤] ، أي : مبيناً فيه الحق والباطل ، بحيث نفى التخليط والإلباس ، (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) ، فلا يقاس عليه . (وهم ابن النظم) في شرح النظم ، (فمثل بـ « مفصلاً » في الآية) المذكورة (للحل) التي تجدد صاحبها^(٣) . قل في المغني^(٤) : وهذا سهو منه ، فإن القرآن قديم . انتهى . وقد الدماميني في شرحه^(٥) : والسهو إنما هو منه ؛ أي من الموضح ؛ فإن الإنزال يقتضي الانتقال ، والقديم لا يقبله انتهى . وقال الثمني : الجواب عن هذا أن « أنزل » الذي هو عامل في الحل ؛ يدل على تجديد مفعوله الذي هو صاحب الحل ، ولا يلزم من دلالة على تجديده تجديد لقيام الدليل القاطع على قعته ، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها ، على أن الذي يتمتع تجديده هو الكلام القائم بذاته تعالى ، [٣٦٩] لا العبارة الدالة عليه ، والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول . انتهى .

والوصف (الثاني : أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة ، وذلك أيضاً غالب لا لازم) كـ « جاء زيدٌ ضاحكاً » ، فإن « ضاحكاً » مشتق من الضحك ، وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله :

٣٣٣- وَكَوْنُهُ مُتَنَزِّلاً مُشْتَقّاً يَقْلِبُ.....

(وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل :

- (١) الكشف ١٧٩/١ .
- (٢) حاشية الصبان ١٧٠/٢ .
- (٣) شرح ابن النظم ص ٢٢٨ .
- (٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .
- (٥) في « ب » ، « ط » : (شرحه) .

إحداها : أن تدل على تشبيه نحو : كَرُّ زَيْدٍ أَسَدًا ، و : بدت الجارية قمرًا
وتثنت غصنا (ف « أسدا » : حل من « زيد » ، و « قمرًا » : حل من الجارية ، و « غصنا » :
حل من فاعل « تثنت » المستر فيه ، وهي أحوال جملة مؤولة بمشتق ، ف « أسدا » : مؤول
بشجاعة ، و « قمرًا » : مؤول بمضيئة ، و « غصنا » : مؤول بمعندلة ، [٢٨٨/ب] (أي شجاعًا
ومضيئة ومعندلة) ، والمعنى [٣٧٠] فيهن على التشبيه . (وقالوا) في المثل : (وَقَعَ
الْمُصْطَرِّعَانِ عِدْلِيَّيْ عَيْرٌ ^(١)) ف « عدلي » بالتثنية : حل جامدة من « المصطرعان » ،
و « عير » بفتح العين المهملة : الحمار وحشيًا كان أم أهليًا ، مضاف إليه ، و « عدلي » :
مؤول بمصطحجين على تقدير مضاف (أي مصطحجين اصطحابَ عدلي جمار حين
سقوطهما) ، وقيل هذا الأمثلة ونحوها على حذف مضاف ، والتقدير : مثل أسد ، ومثل
قمر ، ومثل غصن ، ومثل عدلي عير ، وإليه يرشد قوله في النظم :

٣٣٥ — وَكُرُّ زَيْدٍ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

أي مثل أسد ، وصرح بذلك في التسهيل فقل ^(٢) : أو تقدير مضاف قبله ، وهو أصرح في
الدلالة على التشبيه ، لأنها إذا أولت بالاشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه .

المسألة (الثانية) من الثلاث : (أن يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو :
« البرُّ بعته » زيدًا يدًا يد) ، ف « زيدًا » : حل من الفاعل والمفعول ، و « يد » :
بيان . قل سيبويه ^(٣) : كما كان لك في « سقيًا لك » بيانًا أيضًا ، فيتعلق بمحذوف استؤنف
للتبيين . قل في المغني ^(٤) : وفيه معنى المفاعلة ، (أي متقابضين) . (و) « زيدٌ » كَلَمَتُهُ
فاه إلى في) « بالتشديد ، ف « فله » : حل من الفاعل والمفعول ، و « إلى في » : بيان وفيه
معنى المفاعلة ، (أي متشابهين) . وما ذهب إليه الموضح من أن « فله » منصوب على
الحل لكونه واقعًا موقع مشافها ومؤديًا معناه هو مذهب سيبويه ^(٥) ، وجرى عليه في
التسهيل ^(٦) .

(١) المثل من شواهد أوضح المسالك ٢/٢٩٨ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٢٩ ، وهو برواية : « وقعا
كمكي عير » في مجمع الأمثال ٢/٣٦٤ ، وفصل المقال ص ١٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢/٣٢٨ ، ٣٣٦ .

(٢) التسهيل ص ١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/٣٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٤ .

(٥) الكتاب ١/٣٩١ .

(٦) التسهيل ص ١٠٨ .

وزعم الفارسي أن «فه» حل نائية منب جاعل ، ثم حلف وصار العامل كلمته .
 وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحل ،
 [٢٨٩/ب] والأصل : كلمته مشتقة ، فوضع «فه» موضع مشتقة ، ومشتقة موضع مشتقاً .
 وذهب الأخفش إلى أن الأصل : من فيه إلى في ، فحذف حرف الجر ، وانتصب
 «فه» ، ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل ، لأن الإنسان لا يتكلم من في غيره ، وأجلب أبو
 علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته ، فهو من المفاعلة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصله : جاعلاً فه إلى في ، فهو مفعول به ، ورده السيرافي
 بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، وهذا المثل لا يقلس عليه ، لأن فيه إشباع
 جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موقع مفرد ، والوارد منه قليل^(١) .
 المسألة (الثالثة) من الثلاث : (أن تدل على ترتيب كـ « ادخلوا رجلاً رجلاً »
 ورجلين رجلين^(٢) ورجلاً رجلاً » ، وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزءه
 مكرراً . قاله الرضي^(٣) .

وفي النصب الجزء الثاني خلاف ، ذهب الزجاج^(٤) . إلى أنه توكيد ، وذهب ابن
 جني إلى أنه صفة للأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول ، لأنه لما وقع موقع الحل
 جاز أن يعمل .

قل المرامي : والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول ، لأن مجموعهما هو
 الحل ، ونظيره في الخبر « هذا حلّو حلفض » ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على
 [٣٧١] تقدير حلف الفاء والمعنى : رجلاً رجلاً لكان مذهباً حسناً . ونص أبو الحسن على
 أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة . انتهى .
 قل الرضي : أو « ثم » نحو : « مضوا كيكبة ثم كيكبة » (أي مترتين^(٥)) .

[٢٨٩/ب]

(وتقع) الحل (جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، وهي أن تكون
 موصوفة) بمشتق أو شبهه .

(١) انظر الآراء السابقة والردود عليها في الارتشاف ٣٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) شرح الرضي ٣٤/٢ .

(٤) انظر مع الموضح ٢٣٨/١ ، وفي « أ » : (الزجاجي) .

(٥) شرح الرضي ٣٤/٢ ، أي مترتين هذا الترتيب المعين .

فالأول (نحو : « قُرَأْنَا عَرَبِيًّا ») [نمر/٢٨] ، فـ « قُرَأْنَا » حل من القرآن في قوله تعالى : « وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ » [نمر/٢٧] والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « عَرَبِيًّا » (« فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ») [نمر/١٧] فـ « بَشَرًا » حل من فاعل تمثّل ، وهو الملك ، والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « سَوِيًّا » .

والثاني نحو : « فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ » [الدخان/٥٤] قاله ^(١) أبو حيان ^(٢) . (وتسمى ^(٣)) الحل الجملة الموصوفة (حالاً موطئة) بكسر الطاء ؛ لأنها ذكرت توطئة للتعنت بالشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه ، وبه صرح في المغني ، فقل ^(٤) : فلما ذكر « بَشَرًا » توطئة لذكر « سَوِيًّا » . انتهى .

وقل ابن بابشاذ ^(٥) في : « وَهَذَا كِتَابٌ مُصَلِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا » [الأحزاب / ١٢] « لسان » : حل ، لأنه لما نعت اللسان بعربي ؛ والصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ صارت الحل شبيهة بالشتق ، وصار « عربيًّا » هو الموطئة لكون اللسان حالاً ، وليس حقيقة اللسان أن يكون [حالاً لكونه] ^(٦) جامداً لولا ما ذكر من الصفة . انتهى . فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحل لا الحل الموصوفة ، والموطئة لغة : المهينة .

(أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو :) « هذا البر (بعته مُدًّا بكذا) » فـ « مُدًّا » : حل من الهاء فـ « بكذا » : بيان لـ « مُدًّا » .

(أو) دالة على (عدد نحو : « قَسَمْتُ مَيْقَاتَ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً »)

[الأعراف/١٤٢] فـ « أَرْبَعِينَ » : حل من « مَيْقَاتَ » ، و« لَيْلَةً » : تمييز . [١/٢٩٠]

(أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو ؛ أي حل ، قاله ابن الأنباري ؛ (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو : هذا بَسْرًا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبًا) بضم الراء وفتح الطاء ؛ فـ « بَسْرًا » حل من فاعل « أطيب » المستتر فيه ، و« رطبًا » : حل من الضمير المجزوء بـ « من » ، والمعنى : هذا في حل كونه بَسْرًا أطيب من نفسه في حل كونه رطبًا ، وسيأتي بأوسع من هذا .

(١) في « ط » : (قال) .

(٢) الارتشاف ٣٣٤/٢ .

(٣) في « أ » : (سمى) .

(٤) معني اللبيب ص ٦٠٥ .

(٥) شرح المقدمة الخسبة ٣١١/٢ .

(٦) إضافة ضرورة من المصدر السابق .

(أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا مالك ذهبًا) ، فـ «ذهبًا» : حل من «مالك» ، وهو نوع منه ، فإن النعْب نوع من المَلِك .

(أو فرعًا) له أي لصاحبها [٣٧٢] (نحو : هذا حديدك خاتمًا) ، فـ «خاتمًا» : حل من حديدك ، وهو فرع له ، فإن الخاتم فرع الحديد ، (و : ﴿ وَتَجْتَوْنَ الْجِبَالَ يَبُوتًا ﴾) [الأعراف/٧٤] فـ «يَبُوتًا» : حل من «الجبال» ، والبيوت فرع للجبال ، وفي غالب النسخ : من الجبل يَبُوتًا ، وهو سهو ، فإن «يَبُوتًا» على هذا مفعول به لا حل .

(أو أصلًا له) أي لصاحبها (نحو : هذا خاتمك حديدًا) ، فـ «حديدًا» : حل من «خاتمك» ، وهو أصل له ، فإن الحديد أصل للخاتم ، (و : ﴿ أَلَسْجُدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾) [الإسراء/٦١] فـ «طينًا» : حل ، إمام من الضمير اغذوف العائد على الموصول بناء على جواز حلف صاحب الحل ، أو من الموصول^(١) المجرور باللام ، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق ، وهذا أحسن من جعل «طينًا» منصوبًا بنزع الخافض ، فإنه موقوف على السماع في غير «أن» و«إن» و«كي» .

وهذه المسائل العشر^(٢) ؛ غير مسألة العدد ؛ مأخوذة من التسهيل ، ونصه^(٣) : ويغني عن اشتقاقه وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالة على مفاعلة ، أو سعر ، أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفریع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه تفضيل . [٢٩٠/ب] (تنبيه : أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوعًا مسألة السعر ، والمسائل الثلاث الأول) جمع أول ، وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ، (وإلى ذلك يشير قوله) في النظم :

٣٣٤- (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ وَفِي مُبْشِدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ)

(ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلة في مواضع أخر ، وأما لا تؤول بالمشق^(٤) ، كما لا تؤول الواقعة في التسعير . وقد يثبتها كلها) بقولي أولاً : وتقع جملة مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل ، وبقولي ثانياً : وتقع جملة غير مؤولة بالمشق في سبع مسائل إلى قولي^(٥) في التنبيه : وإلى ذلك يشير .

(١) في «ط» : (الموصوف) .

(٢) في «أ» ، «ب» : (العشرة) .

(٣) التسهيل ص ١٠٨ .

(٤) في «ط» : (بالمشتق) .

(٥) في «ب» : (قوله) .

(وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم^(١) (أن) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشق، وهذا تكلف) منه، (وإنما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الأول) وهي ماحل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي، فالتأويل فيها واجب)، وقد تقدم كيفيته وأما^(٢) كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويًا في صفة البشر، والثانية على معنى مسعرًا، والثالثة على معنى معدودًا، والرابعة على معنى مطورًا، والخامسة على معنى متوَعًا، والسادسة على معنى مفرَعًا^(٣)، والسابعة على معنى متاصلًا^(٤) أو مصنوعًا.

الوصف (الثالث) من أوصاف الحل: (أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم)، لأن الغالب كونها [٣٧٣] مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها معنًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحُمِلَ غيره عليه، [٧٢٩١] (فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير. وعكس عن قول التسهيل^(٥): «وقد يبيح معرفة» إلى قوله: «بلفظ المعرفة»، لأنه ليس بمعرفة عند الجمهور، وإنما هو على صورة المعرفة، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٣٣٦- وَالْحَلُّ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى

وذلك أن العرب (قالوا: جاء وحده): فـ «وحده» حل من فاعل «جاء» المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤوَك بنكرة من لفظه أو من معناه، (أي) متوحدًا أو (منفردًا)^(٦). (و) قالوا: (رجع عَوْدَه على يديه)^(٧) فـ «عوده» يفتح العين: حل من فاعل «رجع» المستتر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤوَك بنكرة من لفظه أو من معناه، (أي عائداً) أو راجعاً، و«على يديه»: بيان، والمعنى: رجع آخره على أوله، قاله الجرمي. وقد أبو البقاء: معناه: رجع عائداً في الحل. وقد الشاطبي: معناه: راجعاً على

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) سقطت من «أ».

(٣) في «ب» «ط»: (مصوغاً).

(٤) في «ب» «: (مفاضلاً).

(٥) التسهيل ص ١٠٨.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣١، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢.

(٧) جمع الأمثال ١٦٢/١.

طريقه . (و) قالوا (ادخلوا الأول فالأول) فـ « الأول » المبتدأ به : حالاً من الواو في « ادخلوا » ، و « الأول » الثاني : معطوف بالقاء ، وهما بلفظ المعرفة بـ « آل » ، فيؤولان بنكرة ، (أي مترتين) واحداً فواحداً . (و) قالوا (جاؤوا^(١) الجَمَاءُ الغَفِيرُ^(٢)) فـ « الجماء » : حل من الواو في « جاؤوا » ، وهي بلفظ المعرفة بـ « آل » فتؤول بنكرة ، (أي جميعاً) ، و « الغفير » بفتح الغين المعجمة وكسر القاء : من الغفر بمعنى الستر والتغطية ، فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء ، و « الجماء » بالجميم والمد : تأنث الجسم ، وهو الكثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَجِيئُونَ أَلَمًا حَبًّا جَمًّا ﴾ [الشجر/٢٠] وكان القياس أن يقولوا : الجسم الغفير أو الجماء الغفيرة ، ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة ، (٢٩١/ب) وذكروا الوصف حملاً للفعيل^(٣) بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، أي الجماعة الكثيرة السائرة لوجه الأرض لكثرتها . (و) قالوا في الإبل : (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ) فـ « العراك » بكسر العين المهملة : حل من الهاء في « أرسلها » ، وهي بلفظ المعرفة بـ « آل » ، فيؤول بنكرة ، (أي معتركة) ، قل لبيد : [من الوافر]

٤٣٢- فَارْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَلْتَفِعَا وَلَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَفْسِ الذُّخْلِ
و « النفس » بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة : مصدر ، نفس الرجل إذا لم يتم مراده ، و « الدخل » بكسر الدال المهملة والحاء المعجمة : من المداخلة . و « العراك » : مصدر عراك معاركة وعراكاً ، أي ازدحم ، وصف إبلاً أوردتها الماء مزدحمة . وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور^(٤) على زيادة « آل » ، وما هنا أولى ، ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف .

(الرابع) من أوصاف الحل : (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) ، لأنها وصف له وخبر عنه ، والوصف نفس الموصوف ، والخبر نفس المُخْبَر عنه ، (فلذلك)

(١) في « ب » ، « ط » : (جاء) .

(٢) شرح ابن الناطم ص ٢٣٠ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢ .

(٣) في « ط » : (الفعل) .

٤٣٢- البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، وأساس البلاغة (نفس) ، وخرانة الأدب ١٩٢/٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢٠/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/١ ، والكتاب ٣٧٢/١ ، ولسان العرب ٩٩/٧ (نفس) ، ٤٦٥/١٠ (عرك) ، ٢٤٣/١١ (دخل) ، والمقاصد التحوية ٢١٩/٣ ، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٨٥/٦ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٠ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وتوضيح المسالك ٣٠٤/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٥٠ .

الاتحاد (جاز : جاء زيدٌ ضاحكًا) ، لأن الضاحك هو « زيد » في المعنى ، (وامتنع) أن يقال : (جاء زيدٌ ضَحِكًا) ، لأن الضحك مصدر وزيد ذات ، والمصدر يبين^(١) الذات ، (وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف كـ : جاء وحده ، و : أرسلها العرّاك) . وفيها شذوذان : المصدرية ، والتعريف بالإضافة في الأول والأداة^(٢) في الثاني .

وزعم سيبويه^(٣) أن الذي جَوُزَ تعريفها أنها شبيهت بالمصادر المنتصبة بأنفعالها كـ « الحمد لله » ، و « العجبَ لزيد » ، حيث كانت مصادر [٣٧٤] مثلها ، وكانت غير الأول ، وغير ما هي له صفات . انتهى . [٧٢٩٢]

وقال ابن الشجري^(٤) : الأصل : تترك العرّاك ، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحل ، وكذا التقدير في « جاء وحده » فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال . انتهى .

وحكى الأصمعي^(٥) : « وَحَدَّ يَحْدُ » كـ « وَحَدَّ يَحْدُ » ، فعلى هذا يقال : « وَحَدَّ وَجَنَةً » مصدران لفعل مستعمل وهو « وحد » كما يقال : « وَعَدَّ وَجَنَةً » مصدران لـ « وعد » ،

وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحل معرفة ، وقاسوا على ذلك نحو : « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ »^(٦) .

وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو : « عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء » ، فـ « المحسن » و « المسيء » حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، والتقدير : عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء ، فإن لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظاً ، فلا يقال عندهم : « جاء عبدُ الله المحسن » ، إذ لا يصح : جاء عبدُ الله إن أحسن^(٧) .

(و) جاءت مصادر أحوالاً (بكثرة في النكرات) ، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية ، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً ، لأنها غير صاحبها في المعنى ، لكنهم لما كانوا

(١) في « أ » : (بيان) .

(٢) في « ب » : (الأدوات) .

(٣) الكتاب ٣٧٢/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ .

(٥) الارتشاف ٣٤٠/٢ .

(٦) الارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٨/١ ، ومعجم الفواعل ٢٣٩/١ .

يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً نحو: «زيدٌ عدلٌ» فعلوا مثل ذلك في الحل^(١)، لأنها خبر من الأخبار، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّراً خَلَا يَفْعُ بَكْثَرَةً.....

(ك «طلع» زيدٌ (بغته) : حل من فاعل «طلع» (وجاء ركضاً) ، ف «ركضاً» : حل من فاعل «جاء» ، (وقتلته صبراً) وهو^(٢) أن يحبس حبساً ثم يرمى حتى يقتل^(٣) ؛ ف «صبراً» : حل من مفعول «قتلته» (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) ، فيؤوك «بغته» بوصف من «باغت»^(٤) ، (أي مباغتاً) ، وقدره ابن عقيل^(٥) «باغتاً» من بغت ، [٢٩٢/ب] يقل : بغته ، أي فجأة ، والبغت : الفجأة ، قل الشاعر^(٦) : [من الطويل]

وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا لَمْ أَذِرْ بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتُ

(و) يؤوك «ركضاً» بوصف الفاعل من ركض ، أي (راكضاً) ، والركض في الأصل : تحريك الرجل ، ومنه «ارْكُضْ بِرِجْلِكَ» [ص/٤٢] ، ثم كثر حتى قيل : «ركض الفرس» إذا عدا ، وليس بالأصل . (و) يؤوك «صبراً» بوصف المفعول من صبر ، أي : (مصبوراً ، أي : محبوساً) . ووقع المصدر التكررة خلاً كثيراً ، (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و(الجمهور)^(٧) : لا ينقاس مطلقاً سواء أكان نوعاً من العمل أم لا ، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتاً أو خبراً بجامع الصفة المعنوية . (وقامه المبرد فيما كان نوعاً من العامل) فيه ، لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه ، (فأجاز) قياساً (جاء زيدٌ سرعةً) ، لأن السرعة نوع من النجى ، (ومنع جاء ضحكاً) ، لأن الضحك ليس نوعاً من النجى . قل الموضح في الخواشي : وإنما قامه المبرد ، ولم يقسه سيبويه ، لأن سيبويه يرى أنه حل على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أن عكسه لا ينقاس ، والمبرد يرى

(١) سقط من «ط» .

(٢) ما بين الرقمين سقط من «ب» .

(٣) بعده في «ط» : (لأنها بمعنى مفاجأة) .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٢٨/١ .

(٥) البيت ليزيد بن ضبة النقي في لسان العرب ١١/٢ (بغت) ، والتبیه والإيضاح ١٥٧/١ ، وتاج

العروس ٤٤٥/٤ (بغت) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨٢/٨ ، وجمهرة اللغة ص ٢٥٥ ، ١٠٤٣ ،

ومجمل اللغة ٢٧٩/١ ، ومقاييس اللغة ٢٧٢/١ .

(٦) الكتاب ٣٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

أنه مفعول مطلق حُلتْ عامله للدليل ، فهو عنه مقيس كما يُحْتَفَ عامل سائر المضاعيل لدليل ، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق . انتهى . ومن خطه نقلت .

وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال ، وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناطم) في التسهيل^(١) ، (وإبناه) في شرح النظم^(٢) (بعد «أما») بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو : أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ) ، [٢٩٣/١] والأصل في هذا : أن رجلاً وصف عنه شخص بعلم وغيره فقال للوصف : « أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ » ، (أي مهما يذكر شخص في حال علم ، فالمذكور عالم) ، كانه منكر ما وصف به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ، و« يذكر » ناصب الحال ، لما تقرر أن العلم في صاحب الحال هو العامل في الحال ، ويجوز أن يكون نصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صلحاً للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فللذكر عالم في حال علم ، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوباً بفعل الشرط المقدر بعد «أما» نحو : « أَمَّا عَلِمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ » ، و« أَمَّا عَلِمًا فَبَيْنَ لَهُ عِلْمًا » ، و« أَمَّا عَلِمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ » ، لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، فلو كان المصدر التالي «أما» معرفاً بـ «أل» فهو عند سيبويه مفعول له^(٣) . وذهب الأخفش إلى أن المَعْرِفَ بـ «أل» والمنكر كليهما بعد «أما» مفعول مطلق^(٤) . وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم^(٥) . قال ابن مالك في شرح التسهيل^(٦) : وهذا القول [٣٧٥] عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب .

(و) قاسه^(٧) أيضاً (بعد خير شبه به مبتدؤه كـ : زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا) فـ «زهير» بالتصغير : خير شبه به مبتدؤه ، وهو «زيد» ، والتقدير : زيدٌ مثل زهير فسي الشعر ، وإنما حُلتْ «مثل» ليزول لفظ التشبيه ، فيكون الكلام أبلغ ، و«شعراً» : حال في تقدير

(١) التسهيل ص ١٠٩ .

(٢) شرح ابن الناطم ص ٢٣٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٥/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٢ .

(٤) شرح ابن الناطم ص ٢٣٢ ، والإرتشاف ٣٢٩/٢ .

(٥) الإرتشاف ٣٤٤/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣٣٠/٢ .

(٧) أي ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، وابن الناطم في شرحه ص ٢٣٢ .

الصفة، أي: شاعرًا، والعمل فيها ما في «زهير» من معنى الفعل، إذ معناه: مجيد، [٢٩٣/ب] وصاحب الحل ضمير مستتر في «زهير»، لما تقرر من أن الجاهل المؤول بالشتق يتحمل الضمير، ويجوز أن يكون «شعرًا» تمييزًا لما انبهم في «مثل» المخلوطة، وهي العلامة فيه، قاله الخصاف في الإيضاح، واستظهره أبو حيان في الارتشاف^(١)، والموضح في المغني^(٢).

(أو قرن هو) أي الخبر (بـ «أل» الدالة على الكمال نحو: أنت الرجلُ علمًا)، فـ «علمًا»: حل، والعمل فيها ما في «الرجل» من معنى الفعل، إذ معناه الكامل. وفي الخطريات لابن جني: «أنت الرجل فهمًا وأدبًا»، ويحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في قولك: «أنت الرجل» معنى الفعل، أي: أنت الكامل فهمًا وأدبًا.

والثاني: أن يكون على معنى: تفهم فهمًا، وتلذذ أدبًا. انتهى. قل في الارتشاف^(٣): يحتمل عندي أن يكون تمييزًا، كأنه قل: أنت الكامل أدبًا، أي: أدبه، فهو محول عن الفاعل. انتهى. فيتحصل فيه ثلاثة آراء: حل، مفعول مطلق، تمييز.

ويحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال: مذهب سيبويه أن المصدر هو الحل^(٤). ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله^(٥)، وإما عامله محذوف من لفظه، وذلك المحذوف هو الحل. ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق^(٦)، وعامله الفعل المذكور، وليس في موضع الحل. وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف، وتقديره «جاء ركضًا»: جاء ذا ركض، وكذا باقيها.

وعلى القول بالخالية فمذهب سيبويه عدم القياس، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعًا من عمله، وقياسه الناطم وابنه^(٧) في ثلاث مسائل بعد «أما»، وبعد خبر شبه به مبتدؤه، [٢٩٤/ب] وفيما إذا كان الخبر مقرونًا بـ «أل» الدالة على الكمال.

(١) الارتشاف ٢/٣٤٤.

(٢) مغني اللبيب ص ٥٧٤.

(٣) الارتشاف ٢/٣٤٣.

(٤) الكتاب ١/٣٧٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٢٨، والارتشاف ٢/٣٤٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٢.

(٦) الارتشاف ٢/٣٤٢، ومع الفواعل ١/٢٣٨.

(٧) شرح ابن الناطم ص ٢٣٢.

(فصل ل)

(وأصل صاحب الحال التعريف) ، لأنه محكوم عليه بلحل ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالباً ، (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة ، (كأن يتقدم عليه الحال نحو : « في الدار جالساً رجلاً » ، وقوله) وهو كثير عزة : [من م . الوافر]

٤٣٣- (لِمَيْةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ)
وعلمه عند الأعلام :

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلُ
وروي ^(١) : [من الوافر]

لِمَيْةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ عَقْلُهُ كُلُّ اسْحَمَ مُسْتَلِيمٌ

فـ « جالساً » في المثال : حل من « رجل » ، و « موحشاً » في البيت : حل من « طلل » وسوغ مجيء الحل من النكرة تقدم الحل على صاحبها .

وفي المغني ^(٢) أن تقديم النكرة عليها ليس لأجل تسوية مجيء الحل منها ، بل لئلا يلتبس الحل بالصفة حل كون صاحبها منصوباً ، وفي الرضي ^(٣) ما يوافقه ، وعلى هذا

٤٣٣- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ ، وعزارة الأدب ٢١١/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، ولسان العرب ٣٦٨/٦ (وحش) ، وللقصاصيد النحوية ١٦٣/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٢ ، وعزارة الأدب ٤٣/٦ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وشرح الأسموني ٢٤٧/١ ، وشرح ديوان الحماسة للبرزوقي ص ١٦٦٤ ، ١٨٢٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤ ، ٢٥٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٦ ، ولسان العرب ٢٢٠/١١ (خلل) ، ومغني اللبيب ٨٥/١ ، ٤٣٦/٢ ، ٦٥٩ .

(١) البيت لكثير عزة في ملحوظ ديوانه ص ٥٣٦ ، وشرح المقصود ٦٢/٢ ، ٥٦٤ ، وله أو الذي الرمة في عزارة الأدب ٢٠٩/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٧٧ .

(٣) شرح الرضي ٢٣/٢ .

فالسوغ في المثال تقديم الخبر ، وفي البيت هو أو الوصف ، وما ذكر من أنه حل من التكررة هو ظاهر كلام سيويه^(١) ، وقيل^(٢) : من الضمير المستكن في الظرف ، وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحل وصاحبها ، والصحيح المنع ، لأنه يجب أن يكون عامليهما واحدًا ، وصحح ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) قول سيويه ، وعُلمه بأن الحل خبر ، فجعلها لأظهر [٣٧٦] الاسمين أولى من جعلها لأغضهما . قلنا : نعم لو تساويا ، ولكن التعريف أولى بالترجيح به . وزعم ابن خروف^(٤) أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيويه والفراء إلا إذا تأخر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم ، ولهذا لا يؤكد ، ولا يعطف عليه ولا يبتدئ منه ، وتعقب منع العطف بقول ابن جني^(٥) في : [من الوافر]

٤٣٤- عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

[٢٩٤/ب] إن العطف على الضمير في الظرف . و«الطلل» بفتح الطاء المهملة واللام الأولى : ما شخص من آثار الديار ، و«الموحش» : هو القفر الذي لا أنيس فيه ، و«خلل» بكسر الخاء المعجمة : جمع خلة ؛ بكسر الخاء ؛ وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب .

(أو يكون) صاحبها (مخصوصًا إما بوصف كقراءة بعضهم) ، وهو إبراهيم بن أبي عبله (« وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا »)^(٦) [البقرة/٨٩] فـ «مصدقًا» حل من «كتاب» ، لتخصيصه بالوصف بالجاء والمجرور بعده ، وهذا لا دليل فيه لجواز كون «مصدقًا» حل من الضمير في الجاء والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ ، (وقول الشاعر) : [من البسيط]

٤٣٥- (لَجِئْتُ يَارَبَّ لَوْحًا وَاسْتَجِئْتُ لَهٗ فِي فَلْكَ قَاعِجٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا)

(١) الكتاب ١٢٢/٢ - ١٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٣/٢ ، والارتشاف ٣٤٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

(٤) الارتشاف ٣٤٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

(٥) الخصائص ٣٨٦/٢ .

٤٣٤- صدر البيت : (ألا يا نحلة من ذات عرق) ، وهو للأحوص ، وتقدم برقم ٤١٢ .

(٦) في الرسم المصحفي : («مصدق» بالرفع ، وانظر قراءة ابن أبي عبله في البحر المحیط ٣٠٣/١ ، ومختصر ابن خالويه ص ٨ .

٤٣٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٢/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٣ ، وشرح الأخواني ٢٤٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٣١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٤٩/٣ .

فـ «مشحوناً»: حل من «فلك» بوصفه بـ «ماخر» ، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «ماخر» ، وهو ؛ بالخاء المعجمة ؛ الذي يشق الماء شقاً ، و«اليم» يفتح الياء المثناة تحت وتشديد اليم : البحر ، و«المشحون» بالشين المعجمة والخاء المهملة : المملوء .
(وليس منه) أي من المختص بالوصف قوله تعالى : (﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْراً ﴾) [الدخان/٤٥] (خلافاً للناظم) في شرح التسهيل^(١) ، (وابنه) في شرح النظم^(٢) ، فإنهما أعربا «أَمْراً» المتصوب حالاً من «أمر» المجرور بالإضافة ، لكونه مختصاً بالوصف بـ «حكيم» مع قولهما : إنه لا تأتي الخاء من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه ، أو علماً في الحل ، وذلك مفقود هنا . وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية^(٣) ، فجعله من التخصيص بالإضافة . [٧٢٩٥]

وفي نصب «أَمْراً» أوجه :

أحدها : أنه على الاختصاص .

الثاني : على المفعول له .

الثالث : على المصدر من معنى «يفرق» .

الرابع : على الحل من «كل» ، أو من ضمير الفاعل في «أَنْزَلْنَا» ، أي : أمرين ، أو من ضمير المفعول ، وهو الهاء في «أَنْزَلْنَا» [الدخان/٣] ، أو من الضمير المستتر في «حكيم» .

الخامس : أنه مفعول «متلويين» .

(أو) خصوصاً [٣٧٧] (بإضافة نحو : (﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مَسْوَاءً ﴾) لِلْسَّائِلِينَ)

[فصل/١٢] فـ «سواء» حل من «أربعة» ، لاختصاصها بالإضافة إلى «أيام» .

(أو) خصوصاً (بمعمول) غير مضاف إليه (نحو : عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ

شديدًا) ، فـ «شديدًا» حل من «ضرب» ، لاختصاصه بالعمل في الفاعل ، وهو «أخوك» .

أو خصوصاً بمعطف نحو : «هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين» ، قاله الناظم في

شرح العمدة^(٤) .

(١) شرح التسهيل ٣٣١/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢ .

(٤) شرح العمدة ٣٠٧/١ .

(أو مسبوقة بنفي نحو ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾)

[الحجر/٤] فجملة : « ولها كتاب معلوم » حل من « قرية » ، لكونها مسبوقة بالنفي ، وزعم الزخسري أنها صفة لقرية ، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالوصف ، وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضرابي ، ورثه ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها^(١) . فإن قلت : فقد ذكر المراهي أن من المسوغات كون الحل جملة مقترنة بواو الحل^(٢) قلت : إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة/٢٥٩] أما في النفي فلا ،^(٣) لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً . قلت : لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات^(٤) .

(أو ينهي نحو) قول الناظم :

٣٣٩- (لَا يَنْتَعِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأٍ مُسْتَسْهِلًا)

ف « مستسهلاً » حل من « امرئ » الأول لكونه مسبوقة بالنهي ، والنهي : التلويح ، والاستسهل : الاستخفاف ، والمعنى : لا يتعد امرؤ^(٥) على امرئ مستخفاً به ، (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة^(٦) ، [٢٩٥/ب] لا الطرماع خلافاً لابن الناظم^(٧) : [من الكلل]

٤٣٦- (لَا يُؤَمِّكُنْ أَحَدٌ إِلَى الإِجْحَامِ يَوْمَ الْوَعْدِ مُتَخَوِّفًا لِجِحَامِ)

ف « متخوفاً » حل من « أحد » ، لكونه مسبوقة بالنهي ، و« الإجحام » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم : التكويس والتأخر ، و« الوعد » باللعجمة : الحرب ، و« الجحام » بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم : الموت .

(١) شرح التسهيل ص ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ .

(٢) شرح المرادي ١٤٦/٢ .

(٣) سقط ما بين الرقعتين من « ط » .

(٤) في « أ » : (لا يتعدى امرئ) .

(٥) شرح العمدة ص ٤٢٣ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣٤ .

٤٣٦- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ ، ومرواة الأدب ١٦٣/١ ، والدرر ٥١٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٢/٢ ، ٣٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي ١٣٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣ ، وللطرماع في شرح ابن الناظم ٢٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، ومعجم المواع ٢٤٠/١ .

(أو استفهام ، كقوله) وهو رجل من بني طيحي كما قل ابن مالك^(١) :

[من البسيط]

٤٣٧- (يَا صَاحَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى) لِنَفْسِكَ الْعُتْرُ فِي [بُعَاثٍ الْأَمَلِ

فـ « باقياً » حل من « عيش » ، لكونه مسبوقة بالاستفهام بـ « هل » ، و « صالح » : مرخم صاحب على غير قياس ، و « حم » بضم الحاء المهملة : بمعنى قدر ، « والإبعاد » بكسر

الهمزة : مصدر أبعد ، والأمل : مفعوله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٧٨]

٣٣٨- وَلَمْ يَنْكُرْ غَالِيًا ذُو الْعَصَلِ إِنَّ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يَخْصُصْ أَوْ يَبِينْ

٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْسِي أَوْ مُضَاعِفِي

(وقد يقع) صاحب الحل (نكرة بلا مسوغ ، كقولهم : عليه مائة بيضاً) ،

فـ « بيضاً » بلفظ الجمع : حل من « مائة » ، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباس ، لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجزوراً ، وهو من أمثلة سيبويه^(٢) ، والدليل على أنه حل أنه لو رفع كان صفة للمائة ، والمائة مبهمة الوصف .

(وفي الحديث) : صلى رسول الله ﷺ قاعداً (وصلى وراءه رجالاً قياماً) رواه

مالك في الموطأ^(٣) ، فـ « قياماً » حل من رجل ، وهو نكرة بلا مسوغ ، لا يقل : التخصيص يلحقكم كلف ، لأننا نقول : لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً . [٢٩٦] وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً باللعنى .

وإذا ثبت مجيء الحل من النكرة بلا مسوغ هل يقلس أو لا ؟ ذهب سيبويه^(٤) إلى الجواز ، والتحليل ويونس إلى المنع^(٥) .

(١) شرح السهيل ٣٣٢/٢ .

٤٣٧- البيت لرجل من طيحي في الدرر اللوامع ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٢٣ ، والمقاصد المحوية ١٥٣/٣ ، وبلا نية في توضيح المسالك ٣١٦/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، وشرح السهيل ٣٣٢/٢ ، ومع المعاني ٢٤٠/١ .

(٢) الكتاب ١١٢/٢ .

(٣) الموطأ ١٣٤/١ ، رقم ٣٤٠ ، وأخرجه البخاري في الجماعة والإمامة برقم ٦٥٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣١٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٤٠/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٤ .

(٤) الكتاب ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٥) الارتشاف ٣٤٦/٢ .

(فصل ل)

(وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) ، كما أن للخبر مع المبتدأ

ثلاث حالات :

(إحداهما وهي الأصل : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه ، وأن تتقدم عليه) فاعلاً كان ، أو مفعولاً كـ (« جاء زيدٌ ضاحكاً » ، و« ضربتُ اللصَّ مكتوفاً » ، فلك في « ضاحكاً » و« مكتوفاً » أن تقدمهما على المرفوع) في الأول وهو « زيد » ، (و) على (المنصوب) في الثاني وهو « اللص » ، فنقول : « جاء ضاحكاً زيدٌ » و« ضربتُ مكتوفاً اللصُّ » ، هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ، ثم قيل : عنهم مطلقاً ، وقيل : إن تقدمت على رافعه ، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً ، ثم قيل : عنهم مطلقاً ، وقيل : إن لم يكن فعلاً .

الحالة (الثانية : أن تتأخر عنه وجوباً ، وذلك كان تكون محصورة نحو : ﴿ وَمَا كُرِّمِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَنَذِيرِينَ ﴾ (الأنعام/٤٨) فـ « مبشرين » و« منذرين » حلان من « المرسلين » . ولا يجوز تقديمهما على « المرسلين » لكونها محصورة ، والمحصور يجب تأخيره ، ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع « إلا » . (أو يكون صاحبها مجزوراً إما بحرف غير زائد كـ : مررتُ بهنجد جالسةً) ، فـ « جالسة » حل من « هند » ، ولا يجوز تقديمها عليها . لا تقول : مررتُ جالسةً بهنجد . هذا مذهب الجمهور ، وعللوا منع ذلك بأن تعلّق العامل بالحل ثان لتعلقه بصاحبه ، [٢٩٦/ب] فحقه إذا تعدى لصاحبه [٣٧٩] بواسطة أن يتعدى إليه بتسلُّك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير ، وإليه الإشارة بقول النازم :

٣٤٠ - وَسَبَقَ حَلَّ مَا بِحَرْفٍ جُرِّقَدْ أَبَوْا

(وخالف في هذه) المسألة الأخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن

برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين^(١)، (فأجازوا التقديم)، لضعف دليل المنع، (قال الناظم) في النظم:

..... (وَلَا أَتَعَنَّ فَقَدْ وَرَدَ) ٣٤٠

وقل في شرح التسهيل^(٢): (و) التقديم (هو الصحيح، لوروده) في الفصح (كقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ») (سبا/٢٨) فـ «كافة» حل من الجور، وهو «الناس»، وقد تقدم على صاحبه الجور باللام، (و) نحو (قول الشاعر): [من الطويل]

٤٣٨— (تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ) بَلِّغْ رَأْيَكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

فـ «طراً» بمعنى جميعاً، حل من الكاف والميم، وقد تقدم على صاحبه الجور بـ «عن».

(والحق أن) هذا (البيت) ونحوه (ضرورة)، أو «طراً» حل من «عنكم» محذوفة مدلولاً عليها بـ «عنكم» المذكورة، (وأن: كافة) في الآية (حال من الكاف) في «أرسلناك»، (و) أن (الناء للمبالغة لا للتأنيث)، قاله الزجاج^(٣)، ورثه ابن مالك^(٤) بأن إلقاء الناء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً إلا في أبنية المبالغة كـ «علامة». و«كافة» بخلاف ذلك، فإن حمل على «راوية» فهو حمل على شاذ، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه. وقول الزخشي: «إلا رسالة كافة» مصادم لنقل ابن برهان أن «كافة» لا تستعمل إلا حالاً، [٢٩٧/١] وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتقداً ذكرها معه.

(و) قول ابن مالك وغيره إن «كافة» حل من «الناس»، (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بـ «إلا» على صاحبها، (و) يلزمه (تعدي «أرسل» باللام)، والأكثر تعديه بـ «إلى»، (والأول) وهو تقديم الحل (المحصورة) على صاحبها (ممتنع) كما تقدم، (والثاني) وهو تعدي «أرسل» باللام (خلاف الأكثر)، ويدفع الأول بأن

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢، والارتشاف ٣٤٨/٢، ومعجم الحوامع ٢٤١/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

٤٣٨— البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، وشرح الأشموني ٢٤٨/١، وشرح التسهيل ٣٣٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٦، والمقاصد النحوية ١٦٠/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٧/٢.

تقديم المحصور بـ «إلا» ليس ممتنعاً عند الجميع ، كيف وقد قل الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ «إلا» : وأجل البصريون [٣٨٠] والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، وأي فرق بين الحال والمفعول ، لأن الاقتران بـ «إلا» يدل على المقصود . وينفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر ، فإن تعدي «أرسل» باللام كثير ، فصيح ، واقع في التنزيل كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِتُنْشِئَ رَسُولًا ﴾ [النساء/٧٩] وفصل الكوفيون ، فلجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمراً كـ «مررت ضاحكة بك» أو اسمين أحدهما مجرور نحو : «مررت مسرعين بزيد وعمرو» ، أو كان الحال فعلاً نحو : «مررت ضاحكاً بهند» ، ومنعوه إذا لم يكن كذلك . واحترز بقوله أولاً : «بحرف غير زائد» من الزائد ، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو : «ما جاءني راكباً من أحد» ، و«ما رأيت راكباً من أحد» .

(وإما) مجروراً (بإضافة) بمعنى مضاف ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول (ك : أعجبني وجهها مسفرة) ، و«هذا شارب السويق ملتوثاً» ، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف [٢٩٧/ب] لثلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف . قاله ابن الناطم^(١) ، وفصل والده في شرح التسهيل فقال^(٢) : إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو : «هذا ملتوثاً شارب^(٣) السويق» بالخفض ؛ لأن الإضافة فيه في نية الانفصال ، فلا يعتد بها ، وإن كانت محضة لم تجز بإجماع . ونزعه أبو حيان في القسمين^(٤) ، ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي ، والاشتغال بذلك خروج عن المقصود . (وإنما يحیی الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا^(٥) المثال) المتقدم وهو : أعجبني وجهها مسفرة . (وكقوله تعالى : ﴿ وَكَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر / ٤٧] فـ «إخواناً» : حل من المضاف إليه ، وهو الهاء والميم ، والصدر : بعضه ، وكقوله تعالى : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات/١٢] فـ «ميتاً» :

(١) شرح ابن الناطم ص ٢٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٥/٢ .

(٣) في جميع النسخ : «شارب ملتوثاً» ، والتصويب من الارتشاف ٣٤٨/٢ .

(٤) الارتشاف ٣٤٨/٢ .

(٥) في جميع النسخ : «هكذا» ، والتصويب من أوضح المسالك ٣٢٤/٢ .

حل من الأخ المضاف إليه اللحم، واللحم بعض الأخ (أو كبعضه نحو) : ﴿ إِنْ أَتَيْتَ ﴾ (مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ([الحل/١٧٣]) فـ « حنيفًا » حل من إبراهيم، المضاف إليه الملة، والملة : كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنه لو قيل : « ونزعنا ما فيهم من غل »، و« يأكل أخله »، و« اتبع إبراهيم » لكان صحيحاً^(١).

(أو) كان المضاف (عاملًا في الحال) كأن يكون مصدرًا أو وصفًا، فالأول (نحو) : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ ([يونس/٤]) فـ « جميعًا » : حل من الكاف والميم المضاف إليه « مرجع »، [١/٢٩٨] و« مرجع » : مصدر ميمي عامل في الحال النصب، (و) نحو : (أعجبني انطلاقك منفردًا) فـ « منفردًا » : حل من الكاف المضاف إليها « انطلاق »، و« انطلاق » : مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب. (و) الثاني : نحو : (هذا شاربُ السوق ملوثًا) الآن أو غدًا، فـ « ملوثًا » حل من « السوق » المضاف إليه شارب، و« شارب » : اسم فاعل عامل في الحال النصب، لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمده على المخبر عنه. وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٣٤١- وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

٣٤٢- أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضِيفًا أَوْ يَثَلُ جُزْئِهِ فَلَا تُجِيفًا

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنتهك قاعدته، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة موفقة، لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بأكمله أو بما نزل منزله صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال، إذ لو قلت : « ضربت غلامًا هند جالسًا »، أو نحو ذلك لم يجوز، قال ابن مالك^(٢) : بلا خلاف. ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك^(٣)، قال أبو حيان^(٤) : والذي تحتاره أن الجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه

(١) في « أ » : (في صدرهم) مكان (فيهم) .

(٢) شرح السهيل ٣٤٢/٢ .

(٣) نقل ذلك ابن السخري في أماليه ١٥٧/١ ، ٣٢٧/٢ ، ٣٢٨ .

(٤) الارتشاف ٣٤٨/٢ .

سواء أكان المضاف^(١) جزءه أو كجزئه أو لم يكن ، [٢٩٨/ب] لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد [٣٨١] الحل وصاحبها في العامل ، وأما « ميتاً » فيحتمل أن يكون حالاً من « لحم » ، و« إخواناً » يحتمل أن يكون منصوباً على الملح ، و« حنيفاً » يحتمل أن يكون حالاً من « الملة » ، وذكر لأن الملة والدين بمعنى ، أو من الضمير في اتبع . انتهى بمعناه .

الحالة (الثالثة) من الحالات الثلاث : (أن تقدم) الحل (عليه) أي على صاحبها (وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً) فيه (نحو : ما جاء راكباً إلا زيد) ، وفيه البحث السابق .

(١) بعده في ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ : (إليه) .

(فصل ل)

(وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضًا :

إحداها وهي الأصل : أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه) ، كـ « جاء زيدٌ ركبًا » ،
(وأن تتقدم عليه) كـ « ركبًا جاء زيدٌ » ، (وإنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها
(فعلاً متصرفاً) ، وتصرفه يكون ينتقله في الأزمنة الثلاثة^(١) ، أي يكون ماضياً ومستقبلاً
وحالاً ، قاله أبو البقاء ، فللأصلي (كـ : جاء زيدٌ ركبًا) ، والمستقبل كـ « قم مسرعاً » ،
والحال كـ « يقوم زيدٌ مسرعاً الآن » .

(أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول
علاماته الفرعية ، وهي علامة التأنيث والتننية والجمع ، وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة (كـ : زيدٌ منطلقٌ مسرعاً) ، فـ « مسرعاً » حل من فاعل
« منطلق » المستتر فيه ، (فلك في « ركبًا ») في « جاء زيدٌ ركبًا » في المثال الأول ، (و)
في (مسرعاً) في « زيدٌ منطلقٌ مسرعاً » في المثال الثاني (أن تقدمهما على « جاء »
وعلى « منطلق ») ، فنقول : ركبًا جاء زيدٌ ، ومسرعاً زيدٌ منطلقٌ أو زيدٌ مسرعاً منطلقٌ ،
هذا مذهب البصريين إلا الجرمي ، [٢٩٩/١] فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها ،
والأخفش فإنه لا يميز تقديمها على الفعل في نحو : ركبًا زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل . ورد
جمهور البصريين على الأخفش والجرمي بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى :
« خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَخْرِجُونَ ») (القم/٧) فـ « خاشعاً » حل من الواو في « يخرجون » ،
وقد تقدم على عامله الفعل ، وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون « خاشعاً » صفة
مفعول محذوف ، والتقدير : (يَوْمٌ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَى شَيْءٍ نُكِّرُ ») [القم/٦] قومًا خاشعاً
أبصارهم ، وقد صرح به غير واحد من المعربين . ويجب أن الأصل عدم الحذف ، (وقالت
العرب : شِئِي تَرْوِبُ الْحَلْبَةِ^(٢)) ، فـ « شتي » : جمع شتيت ، حل من الحلبة ، وهو اسم

(١) في « ط » : (الثلاث) .

(٢) مثل في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، والمستقصى ١٢٧/٢ ، وكتاب الأمثال

لابن سلام ص ١٣٣ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٨ .

ظاهر ، وتقدمت فيه على عاملها ، و« الحلبة » : جمع حالب ، و« تؤوب » : بمعنى ترجع . (أي : متفرقين يرجع الحالون) ، وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حل الاسم الظاهر على عامله ، وحكي أن ثعلباً نوظر في هذه المسألة ، وأنه انقطع بقولهم : « شئى تؤوبُ الحربُ » ، أي متفرقة^(١) ، ترجع الحرب ، أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب . (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته : [من الطويل]

٤٣٩- عَدَسٌ مَا لِعَبْدِكَ إِسْرَارَةٌ (أَوْنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيْقُ)

(فـ : تحمّلين) : جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل « طليق » المستتر فيه ، (وعاملها « طليق » ، وهو صفة مشبهة) ، وقد قلّمت عليه . فإن قلت : معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سبباً مؤخرًا ، فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي ؟ قلت : المراد بالمعول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه ، وأما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل ، [٢٩٩/ب] كما صرح به الموضح في بابها^(٢) ، واستعدنا من مثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردًا أو جملة . ومنع الفراء [٣٨٢] وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقل : « والشمس طالعة جاء زيدٌ » ، والجمهور على الجواز . والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين^(٣) ، لأنهم يقولون : بأن « هذا » اسم موصول ، و« تحمّلين » صلته ، وعائده محذوف ، والتقدير : والذي تحمّلينه طليق ، كما مر في باب الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٣- وَالْحَلُّ إِنْ يَنْصَبَ بِفَعْلٍ صَرَفًا أَوْ صِفَةٍ اشْتَبَهَتْ الْمَصْرَفًا

فجائز تقديمه .

الحالة (الثانية : أن تقدم) الحال (عليه) أي على عاملها (وجوبًا ، كما إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيدٌ ؟) فـ « كيف » في موضع الحال من « زيد » ، وهل هي ظرف أو اسم ؟ قولان :

أحدهما : إنها ظرف شبيهة باسم المكان ، كما أن « سواك » كذلك ، ويعزى إلى

سيبويه^(٤) .

(١) في « ط » : (متفرقين) .

٤٣٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٢) أوضح المسالك ٢٤٩/٣ .

(٣) في « ب » : (على رأي) مكان (في الرد على) .

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢ .

والثاني أنها ليست ظرفاً، وإنما هي اسم، ويعزى إلى الأخفش.

وعلى القولين يُستفهم بها عن الأحوال، فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور، في أي حال جاء زيد؟ وعلى الثاني: على أي حال جاء زيد؟ وعلى القول بالظرفية لا يفتقر إلى الاستقرار، بخلاف «أين» و«متى»، قاله أحمد بن الحجاز في النهاية.

الحالة (الثالثة: أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عملها (وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه مقيلاً)، ف«مقبلاً» حال من «أما»، وهي واجبة التأخير عن عملها، [٧٣٠٠] لكونه فعلاً جامداً لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.

(أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامات الفرعية، (وهو اسم التفضيل) فإنه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع المحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقاً للجامد (نحو: هذا أفصح الناس خطيباً)، ف«خطيباً» حال من فاعل «أفصح» المستتر فيه، ولا يجوز أن يتقدم على «أفصح»، لما تقدم.

(أو) يكون العامل (مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري نحو: يعجبني اعتكافُ أخيك^(١) صائماً)، ف«صائماً» حال من «أخيك»^(٢)، والعامل فيه المصدر المقدر به «أن» والفعل، ومعمول المصدر المقدر من «أن» والفعل لا يتقدم عليه.

(أو) يكون العامل (اسم فعل نحو: نزالٍ مسرعاً) ف«مسرعاً» حال من فاعل «نزال» المستتر فيه، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

(أو) يكون العامل (لفظاً مضمناً معنى الفعل) دون حروفه كاسم الإشارة (نحو: «فَبَلِّغْ يَٰأَيُّهَا الْمَلَأَتْهُنَّ عُصَافِرُ» (النمل/٥٢) ف«عصافير»: حال من «يَٰأَيُّهَا الْمَلَأَتْهُنَّ»، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو «تلك»، وفيها معنى الفعل، وهو «أشير» دون حروفه، فإن قلت: العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحداً عند الجمهور، وهنا قد اختلف، فإن العامل في الحال معنى الإشارة، والعامل في صاحبها مبتدأ، قلت: العامل في الحال حقيقة وإنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة، تقديره: أشير إليها خاوية، والضمير الجرور هو صاحب الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد. وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل، وإنما العامل فعل علوف تقديره: انظر إليها خاوية.

(٢) في «ط»: «(أعوك)».

(و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] [٣٠٠/ب]

٤٤٠- (كَانَ قُلُوبُ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا) لَنَى وَكْرَهَا الْعُتْبُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

[٣٨٣] فـ « رطبًا » و « يابسًا » حالان من « قلوب » ، والعمل فيهما « كان »

لما فيه من معنى « أشبه » ، وليس فيه حروفه . فإن قلت : كيف يصح أن يكون « رطبًا » و « يابسًا » حالين من قلوب ؟ قلت : على معنى قسمًا رطبًا ، وقسمًا يابسًا وليس المراد بالربط ولا باليابس الفرد ، قاله اللغامي . والضمير في « وكرها » يعود على العقاب ، وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير ، وشبه الربط بالعنب ، واليابس بالحشف البالي ، وهو أرقل التمر اليابس ، وهو تشبيه ملفوف ، وهو أن يأتي بالشبهين ثم بالشبه بهما .

(و) حرف التمني نحو : (لَيْتَ هَذَا مَقِيمَةً عِنْدَنَا) ، فـ « مقيمة » حال من

« هند » ، والعمل فيها « ليت » ، لما فيها من معنى « أتمنى » دون حروفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٥- وَعَمِلَ ضَمْنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَغْمَلَا

٣٤٦- كَيْتُكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ كَيْتُكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ

(أو) يكون العمل (عاملاً آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده

أن يعمل فيما قبله ، (نحو : لأصبرُ مُحْتَسِبًا) ، فـ « محتسبًا » : حال من فاعل « أصبر » المستتر فيه ، (و : لأعتكفنُ صائماً) ، فـ « صائماً » : حال من فاعل « أعتكف » المستتر فيه ، ولا يجوز في « محتسبًا » و « صائماً » أن يتقدما على عملهما ، (فإن ما في حيزٍ لام الابتداء) ، وهو « محتسبًا » ، (و) ما في حيزٍ (لام القسم) ، وهو « صائماً » (لا يتقدم عليهما) ، أي على لام الابتداء ولام القسم ، لأنهما من أدوات الصدور^(١) ، فلو فصلت اللام جزأ التقديم نحو : « لعن زيدٌ محتسبًا أصبر » . [٣٠١/ب]

(وَيُسْتَنَى مِنْ « أَعْلَل » التفضيل ما) إذا (كان عاملاً في حالين لاسمين

متحدتي المعنى أو مختلفيه ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ، فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس ، فالأول : كـ : (هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْبًا) . قل ابن خروف :

٤٤٠- البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ٣٨ ، وشرح شولعد اللغني ٣٤٢/١ ، ٥٩٥/٢ ، ٨١٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤ ، ولسان العرب ٢٠٦/١ (أدب) ، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣ ، والنصف ١١٧/٢ ، وتاج العروس (بال) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٤/٧ ، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، ٣٩٢/٢ ، ٤٣٩ .

انتصب «بسرًا» عند سيويوه^(١) على الحل من الضمير في «أطيب»، وانتصب «رطبًا» على الحل أيضًا من الضمير المجزوء بـ «من» والعمل فيهما «أطيب» بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قل: هذا في حل كونه سرًا أطيب [٣٨٤] من نفسه في حل كونه رطبًا، يريد أن يفضل اليسر على الرطب، قل: و«أطيب» تاب مناب علمين، لأن التقدير: يزيد طيبه في حل كونه سرًا على طيبه في حل كونه رطبًا، وأشار بذلك إلى التمر، والمعنى: يسره أطيب من رطبه. انتهى. وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل في حالين معًا وبه قل المازني في أظهر قوله، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان وابن جني^(٢). وزعم المبرد^(٣) والزجاج وابن السراج^(٤) والسيرافي^(٥) والفارسي في حليته^(٦) أن الناصب «كان» مخوفة تامة صلة لـ «إذ» أو «إذا»، فإن قلت ذلك وهو بلح فالقدر «إذا»، أو وهو ثمر فلقدر «إذ»، والصلحان المضمران في «كان»، لا المضمّر في «أطيب» والمجزوء بـ «من»، وقدم الظرف على «أطيب» لاتساعهم في الظروف، ولهذا جاز «أكل يوم لك ثوب» بالاتفاق، ولم يحز «زيد جالسًا في الدار» عند الجمهور، وحكي أبو حيان عن بعض أصحابه: أنه يجوز تقدير «كان» ناقصة بدليل «زيد المحسن أفضل من المسية»، [٣٠١/ب] فجاءا معرفتين. وإنما تتعدد الحل مع «أفعل» إذا كانتا فاضلتين، فإن كان الفاضل واحدًا رفعًا نحو: «هذا سرًا أطيب منه عنب»، قاله الموضح في الخواشي. ونقل صاحب المتوسط^(٧) عن الفارسي أن العمل في «سرًا» هو «هذا»، أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه^(٨).

(و) الثاني نحو (قولك: زيد مفردًا أنفع من عمرو معالًا) فـ «مفردًا»:

حل من الضمير المستتر في «أنفع» الرجوع إلى «زيد»، و«معالًا»: حل من عمرو، والعمل في الحالين «أنفع» أو «كان» المخدوفة على القولين السابقين، وفي هذا المثال رد

(١) الكتاب ٤٠٠/١.

(٢) الارتشاف ٣٥٢/٢، وشرح التسهيل ٣٤٥/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٤١.

(٣) المقضب ٢٥٠/٣ - ٢٥١.

(٤) الأصول ٣٥٩/٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٤٤/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٤١.

(٦) المسائل الخليات ص ١٧٩ - ١٨٠، وانظر رأي اللود والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الارتشاف ٣٥٣/٢.

(٧) المتوسط ص ١٥٨.

(٨) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٠/٢.

على من زعم أن العامل في المثال الأول إما «ها» التنبيه أو اسم الإشارة، لتخلفه هنا. وكان القيلس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن «أفعل» كما في الحل الواحدة، ولكن اغتفر تقدم الحل الفاضل^(١) فرقا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لالتبس^(٢)، فإن قيل: اجعل أحدهما تالياً لـ «أفعل» ولا ليس. قلنا: يؤدي إلى فصل «أفعل» من «من» ويجرورها، وهما كالموصول والصلة. فإن قيل: قد فصل بالظرف وعذيله والتمييز. قلنا: ذلك فصل جائز، وهذا فصل واجب في نوع خاص إذا لم يميز تقديمه، قاله في الحواشي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٣٤٧- وَتَحْوِزُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمَرٍ وَمَعْنًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَسْهِنَ

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العليل (ظرفاً أو مجروراً مخيراً) (متأخرين عن المخبر عنه، (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله): [من الطويل] [٣٨٥]

٤٤١- (بِنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بِأَدَى ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ) فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا تَصْرًا

[٣٠٢] فوسط الحال؛ وهو: بلئ ذلة؛ بين المخبر عنه؛ وهو: الضمير المنفصل؛ والمخبر به، وهو لديكم، والأصل: وهو لديكم بلئ ذلة، وصاحب الحل الضمير المتقل إلى الظرف، و«عوف»: فاعل «عاذ» بالذال المعجمة، وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدم على المخبر عنه نحو: «في الدار، أو عندك جالساً زيداً» جاز التوسط بلا خلاف، لأن الحل لم تقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، وذلك ظاهر. والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة، والجملة المصدرة بالواو وغيرها، والظرف، والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة؛ كما تقدم في البيت؛ (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم: «مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُونِنَا» (١٣٩/١) ينصب «خالصة»^(٣) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه؛ وهو «ما» الموصولة؛ والمخبر به، وهو «لذكورنا»، والأصل؛ والله أعلم: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، و«ما»

(١) في «ط»: (الفاضلة).

(٢) في «أ»: (النساء).

٤٤١- بيت ملا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٧٢/٣.

(٣) الرسم المصحفي: «خالصة» بالرفع، وقرأها بالنصب ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبر. انظر البحر المحيط ٢٣١/٤، واختص ٢٣٢/١، ومعاني القرآن للقراء ٣٥٨/١.

واقعة على الأجنّة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار، (وكقراءة الحسن) البصري (« وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ») [الزمر/٦٧]، ينصب « مطويات »^(١) على الحال للتوسطة بين المخبر عنه وهو « السماوات » والمخبر به وهو « بيمينه » والأصل : والله أعلم : والسماوات بيمينه مطويات، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، ففي هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، (وهو قول الأخفش^(٢))، وسبقه إلى ذلك الفراء^(٣)، (وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه^(٤)، وأشار إليه في النظم بقوله :

٣٤٦-..... وَتَسْتَرْ تُحَوِّ سَعِيدَةً مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

(والحق) المنع، وهو قول جمهور البصريين^(٥)، (وأن البيت) المتقدم (ضرورة، وأن : خالصة) في الآية الأولى، (ومطويات) في الثانية (معمولان لصلة : ما)، وهي في « بطون »، (ولـ : قبضته)، ف « خالصة » معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة، و « مطويات » معمولة لـ « قبضته » [٣٠٢/ب] على أنها حل من الضمير المستتر فيها والتاء في « خالصة » للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه من الأجنّة، وقول البيضاوي^(٦) : التاء فيها للمبالغة كما في راوية^(٧)، أو مصدر كـ « العاقبة » وقع موقع الخالص : فيه نظر، لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة، والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع، فلا يقاس عليهما، (و) الحق (أن السماوات عطوف على ضمير مستتر في « قبضته ») لتأويلها بالمشق (لأنها بمعنى مقبوضة)، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير، (لا) « السماوات » (مبتدأ، و « بيمينه ») خبره، كما قل الأخفش، بل « بيمينه » (معمول الحال) لتعلقه بها، (لا عامل لها)، أي لا عمل الحال.

(١) الرسم المصحفي : « مطويات » بالرفع، وقرأها بالنصب عيسى والمحدثي . انظر البحر المحيط ٤٤٠/٧، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠ .

(٣) الارتشاف ٣٥٦/٢ .

(٤) التسهيل ص ١١١، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

(٥) الارتشاف ٣٥٥/٢ .

(٦) أنوار التنزيل ٢١٠/٢ .

(٧) في « ط » : (رواية) .

(فصل)

(ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والتعت) في التقيد (جاز أن يتعدد

لمفرد وغيره) ، كما يتعدد الخبر والتعت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٨ - وَالْحَلُّ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّوْ لِمْفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

(فالأول) وهو أن تتعدد للمفرد (كقوله) : [من الطويل]

٤٤٢ - (عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةٌ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا)

فـ « رجلان حافيا » حالان من فاعل « الزيارة » المحذوفة ، والتقدير : علي

زيارتي بيت الله حل كوني ورجلان حافيا ، أي ماشيا غير متعل ، ويحتمل أن يكونا حالين من

ياه المتكلم الغرورة بـ « على » ، و « رجلان » : يسكون الجحيم وفي آخره نون ، وقد صحفه

بعض الأعجميين ، فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياه المتكلم ، وأعربه فاعلاً بـ « زيارة » ،

و « حافيا » حالاً من ضمير المتكلم في رجلاي ، نبه عليه الموضح في الحواشي ، [١/٣٠٣] وهو

موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني ، فإنه قل فيه : وقد صحف جماعة « رجلان »

برجلاي إلى آخره .

(وليس منه) أي من تعدد الحل لمفرد (نحو : ﴿ أَنْ اللَّهَ يُشْرَكَ بِحَتَّى مُصَدَّقًا

بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾) [آل عمران/٣٩] لأن من شرط التعدد عدم الاقتران

بالعاطف عند الموضح .

(والثاني) وهو أن يتعدد لتعدد ، وفيه تفصيل ، فينظر في الحل المتعدد (إن اتحد

لفظه ومعناه [٣٨٦] ثني أو جمع) ، فالتثنية (نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

دَائِبَيْنِ ﴾) [إبراهيم/٣٣] فـ « دائبين » حل مؤسسة بمعنى : دائمين (والأصل : دائبة

ودائبا) ، فلما اتفقا لفظاً ومعنى ثنيا ، ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث ، وأصل

٤٤٢ - البيت غنون ليلي في ديوانه ص ٢٣٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٥/٢ ، وشرح المشوي

٢٥٤/١ ، وشرح شوائد الغني ٨٥٩/٢ ، ولسان العرب ٢٦٨/١١ (رجل) ، ومعني التليب ٤٦١/٢ .

الدؤوب : مرور الشيء في العمل على عانة جارية فيه . (و) الجمع (نحو : « وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِ » [الحل/١٢] ذ « مسخرات » حل مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ، صرح بذلك ابن مالك في شرح العمنة^(١) ، وولده في شرح النظم^(٢) ، والأصل : مسخراً ومسخراً ومسخرة ومسخراً ومسخرة ، فلما اتخذت لفظاً ومعنى جمعت .

(وإذا اختلف) لفظه ومعناه (فرّق بغير عطف كـ « لَقِيْتُهُ مُصْعِدًا مُنْخَدِرًا ») ويقدر (الحل) (الأول) من الحالين (للثاني) من الاسمين ، (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين ، ليتصل أحد الحالين بصاحبه ، ولا يعمل عنه إلا لقرينة . فإن قلت : فما بل علماء البيان جؤزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعاً إلى الأول من الأمور الملفوفة ، والثاني للثاني ، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب ؟ قلت : أجب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى ، [٣٠٣/ب] وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه ، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك . ذ « مصعداً » حل من « الها » ، و « منحدراً » حل من « التاء » ، على غير الترتيب ، (قال : [من الوافر]

٤٤٣- « عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوًى مُعْنًى » فَزِدْتُ وَعَدَ سُلُوءًا هَوَاهَا

ذ « ذات هوى » : حل من « سعلا » ، و « معنًى » : حل من « التاء » في « عهدت » ، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك ، والمعنى : إنني كنت أنا وسعلا متحابين ، فلما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة ، وأما هي فعاد هواها سلواناً .

(وقد تأتي) الحل المتعددة (على الترتيب) ، فيقدر الأول للأول ، والثاني

لِلثَّانِي (إن أَمِنَ اللبس ، كقوله) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] [٣٨٧]

٤٤٤- « خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي نَجْرًا وَرَاءَهَا » عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرْحَلٍ

(١) شرح عمدة الحفاظ ٣٢٧/١ .

(٢) شرح ابن الناطم ص ٢٤٢ .

٤٤٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٠١/١ ، ومعني اللب ٥٦٥/٢ والمقاصد النحوية ١٨٠/٣ .

٤٤٤- البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ١٤ ، وجزالة الأدب ٤٢٧/١١ ، والدرر ٥١٣/١ ، والإرتشاف

٣٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢ ،

٩٠١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٦٢ ، ولسان العرب ٢٤٦/٥ (نر) ، وتاج العروس (رحل) ، - -

فجملته « أمشي » حل من « التاء » في « خرجت » ، وجملته « تحجر » حل من « الهاء » المجرورة بالياء ، والمعنى : أخرجتها من خدرها حل كوني ماشياً ، وحل كونها جارية على أثري قلعي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصداً للستر ، و« المرط » بكسر الميم وسكون الراء : كساء من خز أو صوف ، و« المرحل » بلحاء المهمة : ما فيه علم . (ومنع الفارسي ^(١) وجماعة ^(٢) النوع الأول) وهو تعدد الحل لمفرد ، قائلين بأن صاحب الحل إذا كان واحداً فلا يقتضي العلل إلا حالاً واحدة ، (فقلّدروا نحو قوله : حافياً) في البيت (صفة) لـ « رجلان » ، (أو حالاً من ضمير : رجلان) ، فتكون حالاً متداخلة لا مترادفة ، (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل ^(٣)) ، [١/٣٠٤] واتخذ صاحب الحل (نحو : هذا يسراً أطيب منه رطباً) ، وتقدم الكلام فيه .

--- (رحل) ، وبلا نسبة في توضيح المسالك ٣٣٩/٢ ، ووصف الباني ص ٣٣٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٣٨/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦٤/٢ ، ومعجم المواع ٢٤٤/١ .

(١) انظر الارتشاف ٣٥٨/٢ ، ومعجم المواع ٢٤٤/١ .

(٢) منهم ابن عصفور ، انظر شرح ابن الناطم ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٩/٢ ، ومعجم المواع ٢٤٤/١ .

(٣) في « ط » : (تفضيل) .

فصل

الحل بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام ، مقارنة : وهو الغالب نحو : ﴿ وَهَذَا بَعْثِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢] . ومقدرة : وهي المستقبلية نحو : ﴿ فَاتَّخِذْهَا خَسَالِيَيْنَ ﴾ [الزمر/٧٣] . ومحكية : وهي الماضية نحو : « جاء زيد أمس راكباً »^(١) .

(١) انظر مع القوامع ٢٤٥/١ .

(فصل ————— ل)

(الحال ضربان :

مؤسّسة) : وتسمى مبينة أيضاً ، لأنها تبين هيئة صاحبها ، (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كـ : جاء زيدٌ راکباً) ، فلا يُستفاد معنى الركوب إلا بذكر راکباً ، (وقد مضت) أول الباب .

ومؤكّدة : وهو التي يُستفاد معناها بدون ذكرها ، وذهب الفراء^(١) والمبرد^(٢) والسهيلي^(٣) إلى إنكار المؤكّدة ، وما ورد من ذلك ردّوه إلى المبينة ، والصحيح الأول وهو قول الجمهور .

(والمؤكّدة) ثلاثة أقسام ، لأنها (إما) مؤكّدة^(٤) (لعاملها لفظاً ومعنى نحو : « وأرسلناك للناس رسلاً ») (لسان/٧٩) فـ « رسلاً » حل من الكاف وهي مؤكّدة لعاملها ، وهو « أرسلنا » لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى ، (وقوله) : [من البسيط]

٤٤٥- (أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته) وَالزَّمْ تَوْفِي خَلَطُ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

فـ « مصيخاً » حل من فاعل « أصبح » المستر فيه ، وهي مؤكّدة لعاملها لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظ^(٥) ، وأصبح^(٦) ؛ بالصلاء المهملة والهاء المعجمة ؛ من الإصغاء وهو

(١) انظر الارتشاف ٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ .

(٢) المقضب ٣١٠/٤ - ٣١١ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ .

(٤) سقطت من « ب » .

٤٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٢/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٤٤ ، وشرح الأصموني ٢٥٥/١ ، وشرح السهيلي ٣٥٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ١٨٥/٣ .

(٥) بعده في « ط » ؛ وللمعنى ؛ وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل .

(٦) سقطت من « ب » .

الإصغاء والاستماع ، والمعنى أصبح حل كونك مصغياً لمن أظهر نصيحته ، وتحفظ من خلط الجند بالفرز .

(أو) مؤكدة لعملها (معنًى فقط) واللفظ مختلف نحو : (قَسِمَ ضَاحِكًا) (النمل/١٩) فـ « ضاحكاً » حل من فاعل « تبسم » ، وهي مؤكدة لعملها معنى فقط ، لأن التبسم نوع من الضحك ، ولفظها مختلف ، ومثله (وَلِي مُذْبِرًا) (القصص/٣١) ، فإن الإدبار نوع من التولي ، ويجمع هذين النوعين قول الناظم :

٣٤٩- وَعَايِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكُنَّا

[ب/٣٠٤] (وإما) مؤكدة (لصاحبها نحو : (لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) (يونس/٩٩) فـ « جميعاً » حل من فاعل « آمن » ، وهو « من » الموصولة مؤكدة لها^(١) ، وهذا القسم من استدرأكت الموضح قل في المغني^(٢) وغيره^(٣) : وأعمل النحويون^(٤) ذكر المؤكدة لصاحبها .

(وإما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامعين) ، والتوكيد بها إما لبيان يقين : كـ « هو زيدٌ معلوماً » ، أو فخر : كـ « أنا فلانٌ بطلاً » ، أو تعظيم : كـ « هو فلانٌ جليلاً مهيباً » ، أو تحقير : كـ « هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً » ، أو تصاغر كـ « أنا عبدك^(٥) فقيراً إليك » ، أو وعيداً كـ « أنا فلانٌ متمكناً منك » ، أو لمعنى غير ذلك (كـ : زيدٌ أبوك عطوفاً) قاله ابن [٣٨٨] الناظم في شرح النظم^(٦) ، زاد أبوه في التسهيل^(٧) : « جوداً عضواً » ، احترازاً من أن يكون أحد الاسمين^(٨) في حكم المشتق ، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل ، ولذلك جعل ابن مالك « زيدٌ أبوك عطوفاً » من المؤكدة لعملها على تأويل « الأب » بمشتق ، فالعامل « الأب » لما فيه من معنى الاشتقاق ، وخالفه الموضح^(٩) في هذا تبعاً للشرح .

(١) بعده في « ط » : (لأن جميعاً يدل على الإحاطة ، فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة) .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(٣) شرح شلور الذهب ص ٢٤٧ .

(٤) منهم ابن الناظم في شرحه ص ٢٤٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٥٥/٢ .

(٥) في « ب » : (عبدك) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ .

(٧) التسهيل ص ١١٢ .

(٨) بعده في « ب » : (مشتقاً أو) .

(٩) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(وهذه الحال) المؤكدة^(١) لضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة^(٢)) ، لأنها مؤكدة لها ، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد ، (وهي معمولية) عند سيويه^(٣) (محذوف وجوباً) مقدر بعد الخبر ، (تقديره : أحقه ، ونحوه) كـ « اعرفه » إن كان المبتدأ غير « أنا » ، وإن كان « أنا » فالتقدير : أحقني أو اعرفني . وقال الزجاج^(٤) : العامل هو الخبر لتأويله بسمى ، وقال ابن خروف^(٥) : العامل هو المبتدأ لضمونه معنى « تنبه » . وكلا القولين ضعيف ، لاستلزام الأول المجاز ، والثاني جواز تقديم الحل على الخبر ، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة ، فالعامل إذن محذوف وجوباً ، [٣٠٥] لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَلَيْهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(١) في « ب » : (الملدور) .

(٢) الكتاب ٧٨/٢ - ٧٩ .

(٣) انظر قول الزجاج في شرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/٢ .

(٤) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الناظم ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/٢ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (اتبه) .

(فصل ————— ل)

(تقع الحال اسمًا مفردًا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو : « جئت راكبًا » ، و « ضربت اللص مكتوفًا » .

(و) تقع (ظرفًا كـ : رأيت الهلال بين السحاب) ، ف « بين » : ظرف مكان من موضع الحال من « الهلال » .

(وجارًا ومجرورًا نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾) [القصص / ٧٩]

ف « في زينته » جار ومجرور في موضع الحال من فاعل « خرج » المستتر فيه ، العائد إلى « قارون » ، (و) إذا وقع الظرف وعديله حالًا فإنيهما (يتعلقان بمستقر) إن قُدِّرا في موضع المفرد ، (أو استقر) إن قُدِّرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثر كون مستقرًا أو استقر (محلوفين وجوبًا) لكونهما كونا مطلقًا ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عَيْنَهُ ﴾ [النمل / ٤٠] فمحمول على عدم التزلزل والانتقل ، لا أنه ^(١) كون مطلق . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم ، فلو كانا ناقصين لم يميز أن يكونا حالين ، فلا يقال : هذا زيد اليوم ، ولا فيك ، قاله أبو حيان ^(٢) .

(و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية ، وذلك مفهوم من إطلاق قول [٣٨٩]

الناظم :

٣٥١— (و) موضع الحال يحكي (جملة)

(بثلاثة شروط :

أحدها : كونها خبرية) ، وهي المحتملة للصدق والكذب ، وهذا الشرط مجمع عليه ، لأن الحال بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة إنشائية ، فإن قلت : قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت ، والخبر يكون بالإنشائية ، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر ؟

(١) في « ب » : (لأنه) مكان (لا أنه) .

(٢) الارشاد ٣٥٧/٢ .

قلنا : الحل وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد ، والقيد تكون ثابتة مع ما قيد بها ، والإنشاء لا^(١) خارج له بل يظهر مع اللفظ ، ويزول بزواله ، [٣٠٥/ب] فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطاً ولا نعتاً ، هذا حاصل جواب الْحَنَظِيِّ . (وغلط من قال) وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين : [من السريع]

٤٤٦- (اَطْلُبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَب) فَلَقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ
أَمَّا نَرَى الْحَبْلَ بِتَكَرُّرِهِ فِي الصُّخْرَةِ الصُّمَاءِ قَدْ أَثَرَا
(إن « لا » ناهية ، و) (إن « الواو للحال » ، قل في المغني^(٢) : وهذا خطأ ، (والصواب) في الواو (ألها عاطفة) إما مصدرًا يُسبك من « أن » والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي : ليكن منك طلب وعدم ضجر . أو جملة على جملة ، وعلى الأول ففتحة « تضجر » إعراب و« لا » نافية ، والعطف مثل قولك : « انتني ولا أجفوك » بالنصب . وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب . والأصل : ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ، و« لا » ناهية ، والعطف (مثل « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ») [نساء/٣٩] . انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال : ثم الأصح أن الفتحة ؛ يعني فتحة « تضجر » ؛ إعراب مثلها في « لا تأكل السمك وتشرب » [٣٩٠/اللين] لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة . انتهى .

الشرط (الثاني : أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال) ، لأن الغرض من الحل تخصيص وقوع مضمون عملها بوقت حصول مضمون الحل ، وذلك ينافي الاستقبال . واعترض بأن الحل بالمعنى الذي نحن بصدده يجمع كلاً من الأزمنة الثلاثة على السواء ، ولا يناسب الحل معنى الزمان الخاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحل على كل منهما اشتراكاً لفظياً ، [٧٣٠٦] وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحل بعلم الاستقبال . وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيوماً لما له اختصاص بسأد الأزمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد ، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية ، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال ، إذ

(١) سقطت من « ب » .

٤٤٦- البيان لبعض المولدين في الدرر ٥١٥/١ ، والبيت الأول في المقاصد النحوية ٢١٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٧/٢ ، وشرح الأخواني ٢٥٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٨/٢ ، ومعجم الفوامع ٢٤٦/١ .

(٢) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .

لو صَدَّرتَ بها لفُهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عملها . (وَغَلِطَ من أعْرَب) ، كالخوفي ، (سيهدين) ، من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدَيْنِ ﴾ [الصافات/٩٩] حالاً^(١) (مفعول أعرب ، وبيان غلظه من جهة الصناعة ظعر ، وأما من جهة المعنى فلأنه صيّر معنى الآية : سلّحهم مهدياً^(٢) ، فصرف التنفيس إلى الذهب ، وهو في الآية للهداية ، وأجيب بأن « مهدياً » وقع بعد الذهب الذي فيه تنفيس ، فيلزم أن يكون أيضاً فيه تنفيس كالقيد ، قاله الدماميني . وأما قولهم : « لأضربته إن ذهب وإن مكث » ، فلأنما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو « إن » ، لأن المعنى لأضربته على كل حال ، إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد . قاله في المغني^(٣) .

وقل المطرزي^(٤) : طريق جعل الشرطية حالاً أن تجعلها خبراً لمن الحال له تقول في : « جاء زيدٌ إن تسألهُ يعطيك » : جاء زيدٌ وهو إن تسألهُ يعطك ، وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية .

الشرط (الثالث : أن تكون) [٣٩١] الجملة (مرتبطة إما بالواو والضمير) معاً لتقوية الربط [٣٠٦/ب] (نحو :) ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة/٢٤٣] فجملة « هم الُوف » حل من الواو في « خرجوا » ، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو « هم » . (أو بالضمير فقط) دون الواو ، و (نحو : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾) [البقرة/٣٦] فـ « بعضكم » : مبتدأ ، و « عدو » : خبره ، و « لبعض » يتعلق به « عدو » ، والجملة حل من الواو في « اهبطوا » ، (أي : متعادين) يفضل بعضكم بعضاً ، وهي مرتبطة بالضمير فقط ، وهو الكاف والميم ، والخطاب لأدم وحواء بدليل : ﴿ اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [طه/١٢٣] وجمع ضميرهما ، لأنهما أصلاً البشر فكأنهما جمع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية ، وصحح الزخشرى الأول^(٥) . (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلْتَ الذَّنْبَ وَكُنْ عُصِيَّةً ﴾) [يوسف/١٤] فجملة « ونحن عصية » حل من « الذنب » مرتبطة بالواو فقط ، ولا دخل لـ « نحن » في الربط ، لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال ، وإنما جعلت الواو في باب الحال

(١) مغني اللبيب ٣/٣٩٨ .

(٢) في « ب » : (ملعياً) .

(٣) مغني اللبيب ٣/٣٩٩ .

(٤) انظر قول المطرزي في الارتشاف ٢/٣٦٣ ، ومع الهوامع ١/٢٤٦ .

(٥) الكشف ١/٦٣ .

رابطة لأنها تلك على الجمع^(١)، والغرض اجتماع جملة الحل مع عامل صاحبها.

(ونجى الواو) في موضعين :

أحدهما : أن يفقد الضمير نحو : « جله زيد وما طلعت الشمس » .

والثاني : (قبل « قد ») حل كونها (داخلية على مضارع) مثبت (نحو :

﴿ لِمَ تُؤْذِنُنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ ﴾) أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﴿ لَيْكُم ﴾ [الصف/٥] فجملة « تعلمون » حل

من الواو في تؤذونني ، وهي حل مفعولة^(٢) للإنكار ، فإن « قد » لتحقيق العلم ، والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ، ويمتنع من إيذائه . قاله البيضاوي^(٣) .

(وتمتنع) الواو (في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطف) حلاً على حل كما قاله^(٤) المراعي^(٥) (نحو :

﴿ فَبِجَاءِهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾) [الأعراف/٤] فجملة « هم قاتلون » من

القبيلة ؛ حل معطوفة على « بياتاً » وهو مصدر في موضع الحل ، والمعنى : جاءها عذابنا

حل كونهم بالثين أو قاتلين نصف النهار ، ولا يقل : أو وهم قاتلون ، كراهة اجتماع

حرفي عطف^(٦) .

الصورة (الثانية) : [٣٩٢] الحل (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو : هو

الحق لا شك فيه ، و : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة/٢] فكل من جملي « لا

شك فيه » و « لا ريب فيه » حل مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، وكما لا تدخل الواو في

التوكيد في نحو : جله زيد نفسه لا تدخل هنا ، لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى ، فلو دخلت

الواو في التوكيد لكان في صورة عطف الشيء على نفسه .

الصورة (الثالثة) : الماضي التالي « إلا » (الإيجابية (نحو :) ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ

رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الحجر/١١] فجملة « كانوا به يستهزئون » حل من

الهاء والميم في « يأتيتهم » ، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك^(٧) ، وصرح شارح اللب^(٨) بجواز

(١) في « ط » : (الجملة) .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ج » : (مقفلة) .

(٣) أنوار التنزيل ١٠٢/٤ .

(٤) في « ب » ، « ج » ، « ط » : (قال) .

(٥) انظر شرح الرازي ١٦٧/٢ .

(٦) بعده في « ط » : (صورة) .

(٧) شرح التسهيل ٣٦١/٢ .

(٨) العباب في شرح اللباب لعبد الله المحمي ٨٤/٢ .

الواو وتركها فيما إذا كان المقضي تاليًا «إلا» كقوله: [من البسيط]

٤٤٧- يَنْعَمُ امْرَأًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِيَةً إِلَّا وَكَانَ لِمَرْتَاعٍ بِهَا وَزْرًا

الصورة (الرابعة: الماضي المثلو بـ «أو»، نحو: لأضربته ذهبًا أو مكث).

فجملته «ذهب» حل من الله، وهي متلوة بـ «أو» فلا تقترن بالواو، لأنها في تقدير شرط، أي: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك ما كان في تقديره.

الصورة (الخامسة: المضارع المنفي بـ «لا» نحو: «وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ»)

[الثانية/٨٤] فجملته «نؤمن بالله» حل من الضمير المجرور باللام، ولم تقترن بالواو، لأن

المضارع المنفي بـ «لا» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه «غير»، فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناه: ما لنا غير مؤمنين، [٣٠٧/ب] فكما لا يقال: ما لنا وغير

مؤمنين لا يقال: ما لنا ولا نؤمن. قاله ابن مالك في شرح الكافية. وجعل ابن الناطم ترك

الواو قبل «لا» أكثر، وأنشد على عجيء الواو قول مالك بن رقية: [من الوافر]

٤٤٨- وَكُنْتُ وَلَا يَنْتَهِيهِنَّي الْوَعِيدُ

وقول مسكين الدارمي: [من الرمل]

٤٤٩- أَكْسَبَتْهُ السَّوْدُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

الصورة (السادسة: المضارع المنفي بـ «ما» كقوله: [من الطويل]

٤٥٠- (عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْئَةٌ) فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مَتِيمًا

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل^(١)، فجملته «تصبو»: حل من الكاف في «عهدتك»،

ولم تقترن بالواو لما تقدم في «لا» و«صبًا»: حل، والمعنى: كنت حالة الصبا غير لاهٍ،

وصرت في حل الشيخوخة لاهيًا، وكان مقتضى الحل عكس ذلك.

٤٤٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٧٥، وشرح الأملوني ٢/٣٧٤، وشرح التسهيل ١/١٦٣، ١٦٩/٢.

٤٤٨- صدر البيت: (تفاني مصعب وبنو أبيه)، وهو لما لك بن رقية في أمالي القاضي ٣/١٢٧، والمقاصد

النحوية ٣/١٩٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ٢٤٦، وشرح الأملوني ١/٢٥٧.

٤٤٩- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٢، ومخط الآلي ص ٣٥٢، والمقاصد النحوية ٣/١٩٣، وبلا

نسبة في شرح ابن الناطم ص ٢٤٦، وشرح الأملوني ١/٢٥٧.

٤٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٥٤، والدرر ١/٥١٦، وشرح الأملوني ١/٢٥٧، وشرح

التسهيل ٢/٣٦٠، وجمع المواع ١/٢٤٦.

(١) شرح التسهيل ٢/٣٦٠.

الصورة (السابعة : المضارع المثبت) المجرد من « قد » (كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾) [المائدة/٦] فجملة « تستكثر » حل من فاعل « تمنن » المستتر فيه ، ولم تقترن بالواو ، لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٥٢- وَذَاتُ بَدُوٍّ بِمُضَارِعٍ بَيَّتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

(وأما نحو قوله) وهو عنتره العبسي : [من الكمل]

٤٥١- (غَلَقْتُهَا غَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا) زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فجملة « وأقتل قومها » حل من « التاء » في « غلقها » ، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت ، واختلف في تخريجها (فقليل : ضرورة . وقيل : الواو عاطفة) لا واو الحال ، (والمضارع مؤول بالماضي) ، والتقدير : وقتلت قومها ، فعند عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية ، [٣٠٨/١] ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع ، وهذا القول منسوب في التلخيص البيهقي إلى [٣٩٣] الشيخ عبد القاهر . (وقيل :) هي (واو الحال ، والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وأنا أقتل) قومها ، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال ، وعليه اقتصر في الناظم فقال :

٣٥٣- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَ وَاوٍ مَبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنُ مَسْنَدًا

و« غلقها » : مبني للمفعول ، و« غرضاً » بفتح العين المهملة والراء ، و« زعماً » بفتح الزاي والعين المهملة : مصدر زعم ؛ بكسر العين ؛ يزعم ؛ بفتحها : زعماً ؛ بفتحتين : أي طمع يطمع طمعاً كـ : فرح يفرح فرحاً ، والمزعم : المطمع .

٤٥١- البيت لعنتره في ديوانه ص ١٩١ ، وجمهرة اللغة ص ٨١٦ ، وخرائج الأدب ١٣١/٦ ، ولسان العرب ٢٦٧/١٢ (زعم) ، وللقاصد النحوية ١٨٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٥ ، وشرح الأحمدي ٢٥٦/١ ، وشرح السهيلي ٣٦٧/٢ ، ومجالس نعلب ٢٤١/١ .

(فصل ل)

(وقد يُحذف عامل الحال) إذا كان فعلاً (جوازاً لدليل حالي كقولك لقاصد السفر : « راشداً » ، و) قولك (للقادم من حج : « مأجوراً » . أو) لدليل (مقالي) ، كأن تقع في جواب استفهام كقولك : « راكباً » ، لمن قل لك كيف جئت ؟ أو جواب نفسي (نحو « بلى قادرين ») (القياس/٤) ، أو جواب شرط نحو : (« فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ») (البقرة/٢٣٩) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً ، فـ « راشداً » : منصوب (بإضمار « تسافر » ، و) « مأجوراً » : منصوب بإضمار (رجعت ، و) « قادرين » منصوب بإضمار (نجمعها ، و) « رجالاً » : منصوب بإضمار (صلوا) ، ولو قيل : تسافر راشداً^(١) ، ورجعت مأجوراً ، ونجمعها^(٢) قادرين ، وصلوا رجالاً ، جاز ، ولكن القراءة سنة متبعة .

(و) يُحذف^(٣) (وجوباً قياساً في أربع) صور :

أحدها : السألة مسد الخبر (نحو : ضربني زيداً قائماً) . والأصل : حصل إذا كان قائماً . أو ضربه قائماً على الخلاف في تقديره ، [٣٠٨/ب] ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض .

(و) الثانية : الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو : زيداً أبوك عطوفاً) . والأصل : أحقه ، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله^(٤) منزلة البدل من اللفظ . (و) هاتان الصورتان (قد مضتا) ، فالأولى في باب المبتدأ ، والثانية قريباً هنا .

(١) في « ط » : (راشد) .

(٢) في « ط » : (نجمعها) .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) في « ب » : (فيه) .

(و) الصورة الثالثة : هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدرج) فيهما ، فالأول (ك : تصلّق بدينار فصاعداً ، و) الثاني نحو : (اشتره بدينار فسافلاً) ، فـ « صاعداً » ، و « سافلاً » حالان ، والفاء الداخلة عليهما عطفت عملاً قد حُذِفَ وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء ، والأصل : تصلّق بدينار فذهب المتصلّق به صاعداً ، واشتره بدينار فلحط المشتري به سافلاً ، قل أبو البقاء : ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء .

(و) الصورة الرابعة : (ما ذُكِرَ) بدلاً من اللفظ بالفعل (لتوخيخ نحو : أقالماً وقد قعد الناس ، و) لمن لا يثبت على حل : (أتممياً مرة وقيسياً أخسري) ، فـ « قالماً » : حل منصوبة بفعل محذوف وجوباً (أي : أتوجد) ، و « تممياً ، وقيسياً » : حالان منصوبان بفعل محذوف وجوباً أي : (أتحوّل . و) يُحذف (سماعاً في غير ذلك نحو : هنيئاً لك) ، فـ « هنيئاً لك » حل محتملة للتأيس والتأكيد ، منصوبة بفعل محذوف ، (أي : ثبت لك الخير هنيئاً) ، على التأيس . (أو هناك) ذلك (هنيئاً) ، على التأكيد ، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه^(١) : وإنما نصب « هنيئاً » لأنه ذكر أن خيراً أصابه إنسان ، فقلت : « هنيئاً » ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً أو هناك ذلك هنيئاً . انتهى . فحذف الفعل وقامت الحلا مقامه قاله ابن السجري . و « هنأ » بتخفيف النون وبالهمز ، يقال : هنأ يهنأ ، كـ « علم يعلم » ، وهنؤ يهنؤ ، كـ « ظرف يظرف » . وإلى حذف عامل الحل أشار الناظم بقوله : [٣٠٩]

٣٥٥- وَالْحَلُّ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِّلَ
أي منع .

(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر « مَيَّزَ » : إذا خَلَصَ شيئاً من شيء ، وفرَّق بين منشأيهين .
وقولهم في الاسم المميز : « تمييز » مجاز من [٣٩٤] إطلاق المصدر على اسم الفاعل
كـ « الطلع » و « النجم » ، بمعنى الطالع والنجم ، قاله أبو اليقاء .
(والتمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة ، بمعنى « مِنْ » ، مبين لإبهام اسم أو)
إبهام (نسبة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٌ نَكْرَةً

(فخرج بالفصل الأول) وهو نكرة ، المشبه بالفعل به (نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ)
بالنصب ، فإن فيه ما في « حسن وجهاً » إلا التكرير ، فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره ، (وقد
مضى) في باب المعرف بالأداة (أن قوله) وهو رشيد الشكري : [من الطويل]
٤٥٢- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجْهَهَا (صَدَدَتْ وَطَيْتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ غُفْرٍ)
(محمول على زيادة : أَل) عند البصريين^(١) كما زيدت في : [من الرجز]

٤٥٣- بَاعَدَ أُمُّ الْعُمَيْرِ عَنْ أُمِيرِهَا

وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة^(٢) ، فلجأوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولئك .
(و) خرج بالفصل (الثاني) وهو بمعنى « من » (الحال) نحو « جاء زيدٌ
راكباً » ، (فإنه بمعنى : في حال كذا ، لا بمعنى : من^(٣)) .

٤٥٢- تقدم تفريع البيت برقم ١٣١ .

(١) انظر الارتشاف ٣٨٤/٢ .

٤٥٣- تقدم تفريع الرجز برقم ٥١ .

(٢) الارتشاف ٣٨٤/٢ ، ومع المواضع ٢٥٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٧٩/٢ .

(و) خرج بالفصل (الثالث) وهو مبين لإيهام اسم أو نسبة اسم « لا » التبرئة (نحو « لا رجل » ، و) ثاني مفعولي « استغفر » (نحو :) [من البسيط] ٤٥٤- (استغفر الله ذنباً لمست شخصية) رَبِّ الْعَالَمِينَ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (فإنهما) أي « رجل » و« ذنباً » (وإن كانا على معنى : من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو : « لا من رجل » ، و« استغفر الله من ذنب » (لكنها) أي « من » (ليست) فيهما (للبيان) (٣٠٩/ب) فلا يكونان مبينين ، (بل هي في الأول) وهو « لا رجل » (للاستغراق) للجنس ، ولذلك بني اسم « لا » معها ، (ولي الثاني) وهو استغفر الله ذنباً (للابتداء) ، كأنه لما أراد الاستغفار ابتداءً [٣٩٥] منه بالجانب المنتهي ، وهو الأول ، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى ، لكونه غير محدود ، فكانه قل : استغفر الله مبتدئاً من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى .

قل الموضح في الحواشي : وليس المراد بقولهم في التمييز : بمعنى « من » أن تكون « من » مقدرة قبله ، لتلا يخرج عنه الخول عن الفاعل والمفعول والابتداء وتمييز العدد ، وإنما المراد أن الاسم جاء به لتبيين الجنس كما يحل به « من » المبينة للجنس ، لا أن ثم « من » مقدرة . انتهى .

(وحكم التمييز النصب) ، لأنه من الفضلات ، (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المجهم) ، واختلف في صحة إعماله مع أنه جلد ، ف قيل : شبهه باسم الفاعل ، لأنه طالب له في المعنى (ك : عشرين درهماً) ، فإنه شبه به « ضاربين زيداً » ، و« رطل زيداً » ، فإنه شبه به « ضارب عمراً » في الاسم والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التتوين والتون .

وقيل : شبهه به « أفعل من » ، وذلك في خامس مرتبة ، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل ، لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً ، وهو أصل للصفة المشبهة ، لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي

٤٥٤- البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤ ، والأشياء والنظائر ١٦/٤ ، والأصول ١٧٨/١ ، ولوصح المسالك ٢٨٣/٢ ، وتقليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وخزانة الأدب ١١١/٣ ، ١٢٤/٩ ، والدرر ٢٦٠/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيويه ٤٢٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢ ، وشرح شافور اللبب ص ٣٧١ ، وشرح المرادي ١٧٤/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٨١ ، والكاتب ٣٧/١ ، ولسان العرب ٢٦/٥ (غفر) ، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، ولتقتضب ٣٢١/٢ ، ومع الفواعل ٨٢/٢ .

وهو أصل لـ « أفعل من » ، لأنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة ، وهو أصل للمقادير ، [٣١٠/أ] لأنه يتحمل الضمير ، وهي لا تتحملة ، وصحح هذا القول ، لأن حل الشيء على ما هو به أشبه أول .

(والناصب لميّن النسبة) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم^(١) (المسند من فعل أو شبهه) ، فالفعل (ك : طاب) زيد (نفساً) ، فـ « نفساً » منصوب بـ « طاب » ، (و) شبه الفعل نحو : (هو طَيِّبٌ أَبَوَةً) ، فـ « أبوة » منصوب بـ « طيب » وهو صفة مشبهة ، (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم :

٣٥٦ (يُنْصَبُ تَمَيِّزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ)

فإنه يقتضي أن التمييز يُنْصَبُ بما قد فسره ، سواء أكان مفسراً لإبهام اسم أو لنسبة ، وليس كذلك ، وأجاب عنه المراعي : بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكانه رفع الإبهام عنه ، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله : « بما قد فسره » . وذهب قوم إلى أن العامل في ميمز النسبة هو الجملة التي انتصب عن ثملها لا الفعل ولا ما أشبهه ، واختاره ابن عصفور^(٢) ، ونسبه إلى المحققين ، ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور .

(١) مثل الفارسي ، انظر الإيضاح ٢٠٣/١ ، والارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح المراعي ١٧٥/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٧٧/٢ .

(٣٩٦) فصل (ل)

(والاسم المبهم أربعة أنواع :

أحدها : العدد) ، وهو قسمان : صريح وكنية ، فالصريح (كـ) « أَحَدٌ عَشَرَ كَوَكْبًا » (يوسف / ٤) ، والكنية كـ « كم » الاستفهلية ، نحو : « كم عبداً ملكت ؟ » وقدم الاسم على النسبة ، لأن المفرد مقدم على المركب ، وقدم العدد ، لأنه أولى بالتمييز لوجهين : أحدهما : أنه يُميز بالمقادير ، نحو : أحد عشر رطلاً أو شبرًا أو قفيزًا ، ولا يعكس . والثاني : أنه واجب النصب ، ذكرهما في شرح الكافية ^(١) ، [٣١٠ ب] وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها ، وهو قول الحقين ، لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره ، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه ، والعدد ليس كذلك ، ألا ترى أنك تقول : « عندي مقدارٌ رطلٍ زيتًا » ، ولا تقول : « عندي مقدارٌ عشرين رجلًا » ، قاله الموضح في شرح القطر ^(٢) .

(و) النوع (الثاني : المقدار ، وهو) ما يعرف به قدر الشيء ، وينقسم ثلاثة أقسام لأنه إما مساحة كـ : شبرٌ أرضًا) و « فراع نسيجًا » (أو كيل كـ : قفيزٌ يُسرًا) ، ووقع في شرح لمع ابن جني لأبي البقلة : ومن المسوح عندي « قفيزان شعيرًا » ، لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبت في عرف الحساب ، وهو عشر الجريب . انتهى . ولم أزه لغيره . (أو وزن كـ : متوتين عسلًا) وتمرًا ، (وهو ثنية : منًا) بتخفيف النون والقصر ، كـ (عصا) ، والمنا : آلة الوزن ، يعرف بها مقادير الموزونات ، فيقال في ثنيته : « منوان » ، كما يقال في ثنية « عصا » : « عصوان » ، (ويقال فيه « منٌ » بالتشديد) كـ « ضب » ، (وثنيته : مثنان) بالتشديد ، كما يقال في ثنية « ضب » : « ضبان » .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٦٩/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٩ .

(و) النوع (الثالث : ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة ، فالأول (نحو : « مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرٌ ») [البرولة/٧] فـ « مثقال الذرة » شبه بما يوزن به ، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا . (و) الثاني : نحو : (نَحْيَ سَمْتًا) فـ « النحي » بكسر النون وإسكان الحاء المهملة ويعدها ياء : اسم لوعاء السمن ، وهو مما يشبه الكيل ، وليس بكيل حقيقة ، ويكون كبيرًا وصغيرًا . (و) الثالث نحو : (« وَلَوْ جِئْنَا بِبِغْلٍ مَدَدًا ») [الكهف/١٠٩] فـ « مثل » شبه بالمساحة ، وليست مساحة حقيقية ، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بمدٍّ ، [٧/٣١١] (وَحُمِّلَ عَلَى هَذَا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة ، نحو : (إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِلَّا بَلًا) ووجه حمله عليه أنه غيره ، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل ، ولم يعمل على غيره لأنه لا وجه لإخافه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما لحق به ، وهو المثل .

(و) النوع (الرابع : ما كان فرعًا للتمييز نحو) : هذا (خاتمٌ حديدًا ، فإن « الخاتم » فرع « الحديد ») من جهة أنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ، فهو فرعه بهذا الاعتبار ، وضابطه : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه ، (ومثله) أي مثل « خاتم حديدًا » في ذلك (بابٌ ساجًا) ، فإن « الباب » فرع « الساج » والساج نوع من الخشب ، (و : جُبَّةٌ خَزًّا) فإن الجُبَّة فرع الخَزْ ، والخَزْ نوع من الحرير ، (وقيل) في المنسوب بعد « الخاتم » وبعد « الباب » وبعد « الجبة » : (إنه حال) .

وينبغي عليهما الخلاف في الاتباع ، فمن خسرَجَ النصب على التمييز قل : إن التابع عطف بيان^(١) . ومن خرَّجه على الحال ، قل : إنه نعت^(٢) . والأول أولى لأنه جامد جودًا محضًا ، فلا يحسن كونه حالًا ولا نعتًا . [٣١٧]

(والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل نحو : (« وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا ») [مرم/٤] فإن نسبة « اشتغل » إلى « الرأس » مبهمة ، و« شَيْئًا » مبينٌ لذلك الإبهام ، وهذا التمييز محول عن الفاعل ، والأصل : واشتغل شيب الرأس ، فحوَّلَ الإسماء من المضاف ؛ وهو شيب ؛ إلى المضاف إليه ؛ وهو الرأس ؛ فارتفع ، ثم جيء بذلك المضاف الذي حوَّلَ عنه الإسماء فضلةً وتغييرًا . [٣١١/ب]

(١) قال بذلك المبرد ، انظر المختضب ٢٥٩/٣ .

(٢) قال بذلك سيويه ، انظر الكتاب ١١٧/٢ - ١١٨ .

(ونسبته للمفعول نحو : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ») [القمص/١٢] فإن نسبة « فجرنا » إلى « الأرض » مبهمة ، و« عيونًا » مبين لذلك الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فحوّل المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وجيء بالمضاف تمييزًا ، هذا مذنب الجزولي^(١) وابن عصفور^(٢) وابن مالك^(٣) وأكثر المتأخرين^(٤) ، وأنكره الشلوبين^(٥) ، وحبسته أن سيويه لم يمثل بالنقول عن المفعول ، وتبعه تلميذه الأبي^(٦) وابن أبي الربيع^(٧) ، وتأول الشلوبين « عيونًا » في الآية على أنها حال مقدرة ، لأنها حال التفجر لم تكن عيونًا ، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك ، وأولها ابن أبي الربيع على وجهين : أحدهما : أن يكون بدل بعض من كل ، على حذف الضمير ، أي : عيونها ، مثل : أكلت الرغيف ثلثًا ، أي : ثلثه . والثاني أن يكون مفعولاً على إسقاط الجار ، أي : بعيون . ورثه الموضح في شرح اللوحة .
(ولك في ميم الاسم) المفرد (أن تجره بإضافة الاسم) إليه إن حُذِفَ ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبيه^(٨) (ك : شَجَرُ أَرْضٍ) من المسوحات ، (و : قَفِيزٌ بُرٌّ) من المكيلات ، (و : مَتَوَيٌّ عَسَلِيٌّ) من الموزونات ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٨- وَيَعْدُ فِي وَثَبِهَا جَرْزُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا كَمُدُّ حَنْطَةٍ غِنَا

(إلا إذا كان الاسم عددًا) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي ، بخلاف ثلاثة عشرة وما بينها ، ومائة وما فوقها ، فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ كـ « خمسة أنوَابًا » و« مائتين عامًا » ، فلا يدخل الجواز شيئًا من واجب النصب وواجب الجر ، فلا اعتراض عليه في الإطلاق ، وإنما وجب النصب فيما كان (ك : عشرين درهمًا) وامتنع جره ، [٣١٢/١] لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو : « عشرين رجلًا » ، فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس ، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ؟ ولم يعكس الأمر دفعًا

(١) الجزولي ص ٢٢٢ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨٤ .

(٤) منهم ابن عقيل في شرحه ١/٣٤٧ .

(٥) الارتشاف ٢/٣٧٨ .

(٦) مع الخواص ١/٢٥١ ، والارتشاف ٢/٣٧٨ .

(٧) الارتشاف ٢/٣٧٨ .

(٨) في « ب » : (تشبيه) .

لإضافة الشيء إلى نفسه ، لأن العدد هو التمييز في المعنى ، قاله في المتوسط ، وزعم أنه الصواب . (أو مضافاً نحو :) ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِبُوحْلَةٍ مِّدَدًا ﴾ [الكهف/١٠٩] و ﴿ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران/٩١] فهـ « ملءاً » تمييز لـ « مثل » ، و « ذهباً » تمييز لـ « ملء » ، ولا يجوز جرهما بالإضافة ، لأن « مثل » و « ملء » مضائق مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٩- وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

(فصل)

(من مُمَيِّز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفرد التعجب) إما بصيغته الموضوعة له أو لا ، فالأول (نحو :) أبو بكر (أَكْرَمَ به آبا وما أَشَجَعَهُ رَجُلًا . و) الثاني نحو : (اللَّهُ دَرُهُ فَارِسًا) ، فـ « آبا » و « رَجُلًا » و « فَارِسًا » تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة ، والذَّرْ ؛ بفتح الدال المهملة وتشديد الراء ؛ في الأصل مصدر ذَرَّ اللين يَلِيزُ وَيَذَرُ ؛ بكسر الدال وضمها ؛ ذَرًا وذَرورًا كثر ، ويسمى اللين نفسه ذَرًا ، وهو هنا كناية عن فعل المدحوح الصادر عنه ، وإغما أخيف^(١) فعله إلى الله تعالى قصدًا لإظهار التعجب منه ، لأنه تعالى منشئ العجائب ، فمعنى قولهم : « اللَّهُ دَرُهُ فَارِسًا » ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنة السلي ارتضعه من شئ أمه ، أي ما أعجب هذا اللين الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة ، وكون « فَارِسًا » من محيز النسبة إغما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه [٣٩٨] « الدر » معلوم المرجع ، [٣٩٩ب] أما إذا كان مجهول كان من محيز الاسم لا من محيز النسبة ، لأن الضمير مبهم ، فيحتاج إلى ما يميزه ، قاله في الحواشي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٩٩- وَيَعْدُ كُلُّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ

(و) من محيز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) ، وله حالتان : تارة يكون منصوبًا ، وتارة يكون مجرورًا ، (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيًا ، وذلك إذا كان (فاعلاً معنًى ، نحو : زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا) ، وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فاعلاً من لفظه ومعنه ، ويرفع التمييز به مع صحة المعنى ، فتقول في مثالنا : « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالَهُ » ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣٩٩- وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَلًا مَفْضُلًا

(١) في « ب » ، « ط » : (أضاف) .

(بخلاف) ما إذا لم يكن فاعلاً معنى ، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو : (مالٌ زَيْدٍ أَكْثَرُ مالٍ) ، بلخفص ، وعلامة ذلك أن يحسن وضع « بعض » موضع اسم التفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فنقول في مثالنا : « مالٌ زَيْدٍ بعضُ الأموال » ، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون « مال » فاعلاً معنى لفساد المعنى ، فلا يقال : « مالٌ زَيْدٍ كَثُرَ ماله » ، لأنه يؤدي إلى أن المال له مل .

وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية ، لأن اسم التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى ، (وإنما جاز : هو أَكْرَمُ الناسِ رَجُلًا) بالنصب مع تخلف شرطه ؛ وهو أن « رجلاً » لا يصح أن يكون فاعلاً في المعنى ، إذ لا يقال : « هو كرم رجل » فتخبر عن « هو » بقولك : « كرم رجل » وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر ، وإنما نصب (لتعذر إضافة « أفعَل » مرتين) ، لأنه أضيف أولاً إلى « الناس » ، فلو أضيف ثانياً إلى « رجل » لزم إضافته مرتين ، وذلك ممتنع ، لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره .

(فصل ٧٢١٣)

(ويجوز جر التمييز بـ « من » كـ « رطلٍ مِنْ زَيْتٍ ») . واختلف في معنى « من » التي يصرح بها مع التمييز ، فقليل : للتمييز ، ولذلك لم تدخل في « طابيه نفساً » لأن « نفساً » ليست أعم من المبهم التي انطوت عليه الجملة . وقال الشلوين^(١) : زائدة عند سيويه^(٢) لمعنى التبعيض . قل في الارتشاف^(٣) : ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصياً ، قل الخطيئة : [من البسيط]

٤٥٥- طَأَتْ أَمَلَةً بِالرُّكْبَانِ أَوْتَةً يَأْحُسْتُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُتَّقَبَا

وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس ، وهو ظاهر ، لأن المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن « من » لا تزداد إلا في غير الإيجاب .

ولا^(٤) يتمتع جر التمييز بـ « من » (إلا^(٥) في ثلاث مسائل :

إحداها : تمييز العدد . كـ : عشرين درهماً) لما سيأتي .

(الثانية : التمييز المحوّل عن المفعول ، كـ : غرستُ الأرضَ شَجَرًا ، ومنه)

أي من المحوّل عن المفعول (ما أحسنَ زيدًا أدبًا) فإنه محوّل عن المفعول ، وأصله : ما أحسنَ أدبَ زيدٍ ، (بخلاف : ما أحسنَه) أي زيدًا (رجلاً) فإنه ليس محوّلًا عن المفعول ، إذ لا يصح « ما أحسنَ رجلَ زيدٍ » مع أن المراد [٣٩٩] بالرجل نفس زيد .

(١) الارتشاف ٢/ ٣٨٤ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٥ .

(٣) الارتشاف ٢/ ٣٨٤ .

٤٥٥- البيت للخطيئة في ديوانه ص ١١ ، والارتشاف ٢/ ٣٨٤ ، وأملاني ابن الشجري ١/ ٢٧٦ ، وخراتمة الأدب ٣/ ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، والدرر ١/ ٥٣٠ ، والقفاصد النحوية ٣/ ٢٤٢ ، وبلا نسبة في الخصائص

٤٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٥ ، ومع المراجع ١/ ٢٥١ .

(٤) سقط من « ط » .

(٥) سقط من « ط » .

(و) الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة كـ :
 طابَ زيدٌ نفساً ، إذ أصله : طابت نفسُ زيدٍ ، (أو) محولاً (عن مضاف غيره) ، كأن
 يكون مبتدأ ، (نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً) ، فـ «مالاً» محوّل عن مبتدأ ، (إذ أصله : مالُ زيدٍ
 أكثرُ) ، فحوّل المضاف ، وجُعِلَ تمييزاً ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع على الابتداء
 مكانه ، (بخلاف) ما كان فاعلاً في المعنى ، ولم يكن محولاً (نحو : لله ذرةٌ فارساً ، و :
 أبرحت جارا) بكسر التاء خطأ للمؤنثة ، أخذنا من قول الأعشى : [من المتقارب] ٤٥٦
 أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحْمِ لُ أَبْرَحَتِ رَبًّا وَأَبْرَحَتِ جَرًّا
 [٣١٣/ب] (فإنهما) أي فارساً وجراً (وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمَتْ فارساً
 وعَظُمَتْ جارا ؛ إلا أنهما غير محوّلين) عن الفاعل صناعة ، (فيجوز دخول «من»
 عليهما) ، فتقول : «من فارس» و«من جلد» ، كقوله : [من السريع] ٤٥٧
 يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوطَأُ الْأَكْتَفِ رَحْبُ الثَّرَاغِ
 (ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحوّل : (نعم رجلاً زيداً^(١)) ، فـ «رجلاً» وإن كان
 فاعلاً معنى ؛ إذ المعنى نعم الرجل زيد ؛ إلا أنه غير محوّل ، فلذلك (يجوز) دخول «من»
 عليه ، فتقول : (نعم من رجل) ، قال (أبو بكر بن الأسود : [من الوافر] ٤٥٨
 تَحْصِرُهُ فَلَمْ يَغْلِبْ سِرْوَاهُ (فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَهَا مِي)
 بفتح التاء كـ «يَمَان» . واقتصر في النظم على استثناء مسألتين فقد :
 ٣٦٢ - وَأَجْرُو بَيْمِنْ إِنْ شَبْتُ غَيْرَ بِي الْعَدَّةِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى

٤٥٦ - البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩ ، والارتشاف ٣٨٢/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٥٦ ، ٢٧٥ ، وعزارة
 الأدب ٣٠٢/٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، وصحط اللآلي ص ٣٣٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقسي ١٢٦٣ ،
 والكتاب ١٧٥/٢ ، ولسان العرب ٤١١/٢ (برح) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٥ ، وبلا نسية في أمالي الحسن
 الحاحب ٣٦٧/١ ، ٤٠٤ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/٢ ، والفاخر ص ٢٨٠ .
 ٤٥٧ - البيت للسفاح بن بكر في خزنة الأدب ٩٥/٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، والدرر ٣٧٨/١ ، وشرح احتشارات
 المفصل ص ١٣٦٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥ ، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ١٨٥/٣ ،
 وعزارة الأدب ٣٠٨/٢ ، والدرر ٢٩٢/٢ ، وشرح شعور الذهب ص ٢٥٨ ، وشرح قطر النسيدي ص
 ٣٢٠ ، والقرن ١٦٥/١ ، ومع المراجع ١٧٣/١ ، ٩٠/٢ .

(١) في «أ» «ب» : (زيدا) .

٤٥٨ - البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر ٢٧٦/٢ ، وشرح المفصل ١٣٣/٧ ،
 والمقاصد النحوية ٢٢٧/٣ ، ١٤/٤ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٣٦٩/٣ ، وعزارة الأدب ٣٩٥/٩ ،
 وشرح ابن الناطم ص ٢٥٣ ، وشرح الأعمشوني ٢٦٥/١ ، والقرن ٦٩/١ ، ومع المراجع ٨٦/٢ .

ولما امتنع دخول « من » في المسائل الثلاث المتقدمة ، لأن وضع « مِن » المينة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صلح لحمل ما بعدها عليه ، نحو : ﴿ أَسَاوَرُ مِن دَعَبٍ ﴾ [الكهف/٣١] . وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل ، لكون العدد دالاً على متعدد ، والتمييز مفرد ، وفي المحو عن الفاعل والمفعول ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، وجاز دخولها في غير ذلك ، لأن التمييز نفس المميز في المعنى .

وفي كلامه هنا أمور منها : أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محولاً صناعة ، ولم أقف عليه لغيره . ومنها أنه تبع الشارح^(١) في جعل « شَوْ قَرَّةً فَارِسًا » و« نَعَمَ الثَّوْرَةَ مِن رَجُلٍ » من تمييز الجملة ، واعترضه المراهي بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة^(٢) . ومنها أنه حكم على « أَبْرَحْتُ جَارًا » أنه غير^(٣) محوك ، والمنقول عن الأعلام أنه مما انتصب عن تمام الكلام ، وأنه منقول عن فاعل ، وتقديره : أبرح جارك ، فأسند الفعل إلى غيره ثم نصبه تفسيراً ، [١/٣١٤] وذهب ابن خروف^(٤) إلى أنه مما انتصب [٤٠٠] عن تمام الاسم ، فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولاً قول ثالث . ومنها أنه خالف كلامه في « نَعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » ، فقل هنا : يجوز « نَعَمَ مِن رَجُلٍ » ، ومنع ذلك في شرح اللمحة فقد^(٥) : ولا تدخل « مِن » على ما كان منقولاً أو مشبهاً بالمنقول أو بعد عدد ، وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم : « نَعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » ، ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى : نَعَمَ الرجلُ زَيْدٌ ، فكان هذا هو الأصل ، ثم حوكت الإسناد عن الظاهر إلى المضمهر ، وجعل المرفوع تمييزاً لذلك الضمير . انتهى . فجعله محولاً ، ومنع دخول « مِن » عليه . ومنها أن قوله : إذ المعنى عَظُمَتْ فَارِسًا وَعَظُمَتْ جَارًا . ليس فيه بيان أن « فَارِسًا » و« جَارًا » فاعلان معنى ، وكان حقه أن يرفعهما ، ويقول : إذ المعنى عظمت فروسيك وعظم جوارك ، فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز ، فنقول : عظم فارس وعظم جار .

(١) شرح ابن الناطم ص ٢٥٢ .

(٢) شرح المرادي ١٨٣/٢ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الارتشاف ٣٨١/٢ .

(٥) انظر قوله في معجم المواع ٢٥١/١ .

(فصل ل)

(لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسمًا) جامدًا (كـ : وطيل زَيْتًا ، أو فعلاً جامدًا نحو : ما أحسنه رجُلًا) ، لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديره عليه . (ونلدز تقدمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من بني طي : [من المتقارب]

٤٥٩- (أَلْفَسَا تَطِيبٌ يَنْتَلِي الْمُنَى) وَدَاعِي الْمَثُونِ يَنْتَاجِي جِهَارًا

ف « نفسًا » تمييز مقدم على عامله ؛ وهو تطيب ؛ لأنه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي^(١)) ، قل الناظم في شرح العمدة^(٢) : يقولهم أقول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وجعله في النظم قليلًا فقل :

٣٦٣- وَعَلِيلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا وَالْفَعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا مُبِيقًا

[٣١٤/ب] ولم يحجز مسبوقة^(٣) والجمهور ذلك ، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل ، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان مستحقه^(٤) من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل .

٤٥٩- البيت لرجل من طي في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، وشرح الأملحوني ٢٩٦/١ ، وشرح شواهد الغني ٨٦٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح المرادي ١٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤١/٣ .

(١) انظر هذه الآراء في التسهيل ص ١١٥ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٣ ، والارتشاف ٣٨٥/٢ .

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٣٥٩/١ .

(٣) الكتاب ٢٠٥/١ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يستحقه) .

وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسي ، واستحسنه ابن خروف . والبيت ونحوه ضرورة ، كما قل في المغني^(١) ، ويحتمل أن يكون « نفساً » منصوبة بفعل محذوف ط عليه المذكور ، فالتقدير : أنطيب نفساً تطيب .

وأما إذا كان العامل وصفاً فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يميزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل . واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً نحو : « طاب نفساً زيداً » ، قاله ابن الضائع . وهذا يرد قول الفارسي : إن التمييز كالنعت ، لأن النعت لا يتقدم على المنعوت . قاله ابن عصفور^(٢) .

(١) مغني اللبيب ص ٦٠٣ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(هذا باب حروف الجر)

[٢] ويسمى الكوفيون حروف الإضافة ، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها . (وهي عشرون حرفاً) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب (الاستثناء ، وهي : خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لإعادتها ، (وثلاثة شاذة) في عمل الجر :

(أحدها : « متى » في لغة هنيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى « من » الابتدائية) ، حكى يعقوب ذلك عنهم ، و (سمع من بعضهم ^(١) : « أخرجها متى كمه ») أي من كمه ، (وقال) شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصفه السحاب : [من الطويل] [٤/٣١٥]
 ٤٦٠ — شَرِبْنِ بِسِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفُّعَتْ (مَتَى لَجَجَ خَضِرٌ لَهْنٌ كَيْسَجٌ)
 أي : مَنْ لَجَجَ ، واللجج : جمع لجة ؛ بضم اللام ؛ وهي معظم الماء ، والنشيج : يفتح النون وكسر

(١) شرح ابن الناطم ص ٢٥٧ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ .
 ٤٦٠ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١ ، والأشياء والنظائر ٢٨٧/٤ ، وجواهر الأدب ص ٩٩ ، وعزارة الأدب ٩٧/٧ ، ٩٩ ، والخصائص ٨٥/٢ ، والدرر ٣٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢١٨ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (شرب) ، ١٦٢/٥ (عر) ، ٤٧٤/١٥ (متى) ، والمختص ١١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣ ، وبلاسية في أدب الكاتب ص ٥١٥ ، والأزهية ص ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، والجنى السدائي ص ٤٣ ، ٥٠٥ ، وجواهر الأدب ص ٤٧ ، ٣٧٨ ، ورصف الباني ص ١٥١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٧ ، وشرح الأثري ص ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٣/١٨٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، ٨٠٧ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ص ١٠٥ ، ومعجم المفاتيح ٤/٢ .

المهزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم: المر السريع مع الصوت، يقل: إن السحب في بعض الأماكن يدنو من البحر الملح، فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها، ثم يطر حيث يشاء الله تعالى.

(والثاني: «لعل» في لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم: [من الوافر]

٤٦١- (لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا) بِشَيْءٍ أَنْ أَمْكُمُ شَرِيرٌ

بحر الجلالة بـ «لعل»، وشريم: يفتح الشين المعجمة: المرأة المفضلة، (ولهم في لامها الأولى الإلالت) كما مر، (والخلف) كقوله: [من الرجز]

٤٦٢- عَلَّ صُرُوفَ الدُّغْرِ أَوْ ثَوْلَايَهَا

أنشد الفراء بحر صروف، (و) لم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر)، وأنشدوا عليهما: [من الوافر]

٤٦٣- لَعَلَّ اللَّهُ يُمَكِّنَنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زَهِيرٍ أَوْ أَسِيدٍ

[٣] فهذه أربع لغات، ولا يجوز الجر في بقية لغات «لعل».

(والثالث: «كي») ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا، (وإنما تجر ثلاثة) لا رابع

لها، (أحدها: «ما» الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: «كَيْمَةً»، والاصل: «كيما» فحذفت ألف «ما» وجوبًا، وجيء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة

٤٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣، والجنى اللاني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وخراتة الأدب ٤٢٢/١٠، ٤٢٣، ٤٣٠، ووصف اللاني ص ٣٧٥، وشرح الأصبهاني ٢٨٤/٢، وشرح ابن عقيل ٥/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٦، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣، والمقرب ١٩٣/١.

٤٦٢- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر)، ٤٧٣/١١ (عليل)، ٥٥٠/١٢ (لمس)، والخصائص ٣١٦/١، وشرح الأصبهاني ٥٧٠/٣، ٦٦٨، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٨، ٥٤٥، وشرح التسهيل ٣٤/٤، وشرح شواهد الشافية ١٢٨، وشرح شواهد اللغني ٤٥٤/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٩، والإنصاف ٢٢٠/١، والجنى اللاني ص ٥٨٤، ووصف اللاني ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، واللامات ص ١٣٥، والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤، وتاج العروس (لم).

٤٦٣- البيت لحالدين بن جعفر في الأغاني ٧٩/١١، وأمثالي المرتضى ٢١٢/١، وخراتة الأدب ٤٢٦/١٠، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، وبلا نسبة في الجنى اللاني ص ٥٨٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩، ولسان العرب ٤٧٣/١١ (عليل)، وشرح التسهيل ٤٧/٢، ١٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢.

الدالة على الألف المحذوفة ، (والأكثر) عندهم (أن يقولوا : « لِمَ ») باللام ، والمعنى : لأي شيء كان كذا ؟ (الثاني « ما » المصدرية وصلتها) ، فإنهما في تأويل الاسم ، (كقوله) وهو النابتة : [من الطويل] [٣١٥ب]

٤٦٤- إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا (يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ)
 فـ « كي » جارة لمصدر مؤول من « ما » وصلتها ، وهي حرف النفع بمنزلة اللام ، (أي) إنما يراد الفتى (للضر والنفع) ، أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ، ويروى : « يُرْجَى الْفَتَى » ، وكون « ما »^(١) فيه مصدرية ، (قاله الأخفش^(٢)) ، وهو قليل . (وقيل « ما ») فيه (كافة) لـ « كي » عن عمل الجر مثلها في « ربما » ، وقول قريب الموضح في حاشيته : وأن المصدرية مضمرة بعدها ، سهو . (الثالث : « أن » المصدرية المضمرة) وصلتها نحو : « جئت كي تكرميني » إذا قدرت « أن » بعدها ، والاصل : كي أن تكرميني ، فحذفت « أن » استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

٤٦٥- فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَايَحَا (لِسَالِكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرُّ وَتُخَذَعَا)
 فـ « تُغَرُّ » و « تُخَذَعَا » مبيان للفاعل ، و « أَلْمَنَح » : الإعطاء . متعدد لاثنتين أولهما « أكل

٤٦٤- البيت للنابتة الجمعدى في ملحق ديوانه ص ٢٤٦ ، وله أو للنابتة الدياني في شرح شواهد المغنى ٥٠٧/١ ، وللنابتة الجمعدى أو للنابتة الدياني أو لقيس بن الخطيم في حراته الأدب ٤٩٨/٨ ، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤ ، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ٣١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٩٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، والحيوان ٧٦/٣ ، وحراته الأدب ١٠٥/٧ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٦ ، وشرح الأمشوري ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ١٥٣٢/٣ ، ومعنى اللبيب ١٨٢/١ ، ومعجم الفواص ٥/١ ، ٣١ .

(١) في « أ » : (لا) .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١ .

٤٦٥- البيت لجميل بنية في ديوانه ص ١٠٨ ، وحراته الأدب ٤٨١/٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والسرور ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغنى ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٨٢/٣ ، وأوضح المسالك ١١/٣ ، وحراته الأدب ص ١٢٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، ورصف الباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٦ ، وشرح الأمشوري ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، ١٤٨/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح شعور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ومعنى اللبيب ١٨٣/١ ، ومعجم الفواص ٥/٢ .

الناس» وثانيهما «لسانك» على حذف مضاف، والمعنى: أصبحت مائلاً ككل الناس حلاوة لسانك، والغرور: الخداع، فهو عطف تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم.

وجعل ابن مالك في التسهيل^(١) إظهار «أن» بعد «كي» قليلاً، ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح، (والأولى) فيما إذا لم يذكر «أن» بعد «كي» (أن تقسّر «كي» مصدرية)، ناسبة للمضارع بنفسها، (فتقدر اللام قبلها) استغناء عنها ببيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾) (الخديد/٢٣). فهذه ستة أحرف.

[٧/٣١٦]

(والأربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان:

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام)، وهي بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام: ما هو موضوع على حرف واحد، وهو اثنان: «الباء» و«اللام». وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة: «من» و«عن» و«في». وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان: «إلى» و«على».

وبدا منها بـ «من»، لأنها أم حروف الجر، قاله صاحب حرة الغواص وغيره. مثل: جرهما المضمر والظاهر (نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ﴾) (الأحزاب/٧).

ومثل «إلى»: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (البقرة/٤٨) ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (الأعراف/٦٠).

ومثل «عن»: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الأنعام/١٩) ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ (البقرة/١١٩).

ومثل «على»: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (الفر/٨٠).

ومثل «في»: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (الذاريات/٢٠) ﴿وَفِيهَا مَآ تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ (الزمر/٧١).

ومثل «الباء»: ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ (البقرة/١٧٥) ﴿آمَنُوا بِهِ﴾ (الأعراف/١٥٧).

ومثل اللام: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ (البقرة/٢٨٤) ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ

وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (يونس/٦٨).

(وسبعة تختص بالظاهر) وهي المشار إليها بقوله في النظم:

٣٦٦- بالظواهر اختص من مذ وحش والكاف والسواو ورب والثا

وهي بالنسبة إلى الوضع أربعة أقسام: ما وضع على حرف واحد، وهو ثلاثة: الكاف

والواو والتاء . وما وضع على حرفين ، وهو « مذ » خاصة . وما وضع على ثلاثة أحرف وهو : « منذ » و « رب » . وما وضع على أربعة أحرف وهو : « حتى » خاصة .

(وتنقسم) بالنسبة إلى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضاً :

(ما لا يختص بظاهر بعينه ، وهو) ثلاثة : « حتى » و « الكاف » و « الواو » ، نحو : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » [القدر/٥] ، « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » [الشورى/١١] ، « وَالطُّورُ » [الطور/١] . (وقد تدخل) « حتى » و « الكاف » في الضرورة على الضمير) ، فالأول كقوله : [من ؟؟؟]

٤٦٦- أَنْتَ حَتَّى تَقْصُدَ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهُ لَا تُخَيَّبُ [٣١٦/ب] والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة ، قاله في المغني^(١) .

والثاني (كقول العجاج) يصف حملاً وحشياً : [من الرجز]

٤٦٧- خَلَى الذَّنَابِتِ شِمَالًا كَتَبَا (وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا)

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذَّنَابِتِ ؛ بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف ياء موحدة ؛ جمع ذنابي ، وهي في الأصل شبه المخاطب يقع من أنوف الأبل ، وهنا اسم موضع بعينه ، وأم أوعال : اسم هضبة بعينها [٤] ، وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض ، وشمالاً : ظرف ، وكتبا ؛ بفتح الكاف والتاء المثناة ؛ صفة ، ومعناه : قريباً ، و « أو » : حرف عطف ، والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي ترك الذَّنَابِتِ ناحية شماله قريباً منه ، وترك أم أوعال كالذَّنَابِتِ أو أقرب منها . (وقول الآخر) وهو رؤية يصف حملاً وحشياً وأتناً وحشيت : [من الرجز]

٤٦٨- فَلَا تُرَى بَعْلًا وَلَا خَلًّا (كَذَّ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا خَاظِلًا)

٤٦٦- البيت بلا نسبة في الدور ٣٩/٢ ، وشرح الأعمشوني ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ١٢٣/١ ، ومعجم الغوامع ٢٣/٢ .

(١) مغني اللبيب ١٢٣/١ .

٤٦٧- البيت للعجاج في ملحوظ ديوانه ٢٦٩/٢ ، ولوضع المسالك ١٦/٣ ، وتاج العروس (وعمل) ، وجمهرة اللغة ص ٦١ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٥/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٤٥ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٣٦/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٧ ، وشرح الأعمشوني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافعية ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ .

٤٦٨- الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٢٨ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، ١٩٦ ، والدور ٦٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، —

فادخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي ، وفي الثاني على ضمير الإنسان الوحشيت ، والبعل : الزوج ، والحلائل : جمع حليلة الرجل ، وهي امرأته ، الحافل : بلحاء المهمله والفظاء المشالة : المانع من التزويج كالعاضل ، والمعنى : لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ، ولا زوجات مثل الأتن الوحشيت إلا مانعاً .

(وما يخص بالزمان وهو « مذ » و « منذ ») وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦٧- وَأَخْصَصَ بِسِمْدٍ وَمَتَدٌ وَقَتًا
.....

(فأما قولهم : ما رأيته مذ أن الله خلقه) [٣١٧/٧] بفتح الهمزة على أنها

مصدرية ، وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بـ « مذ » في الصورة الظاهرة (فتقديره : مذ زمن أن الله خلقه) ، فـ « مذ » في الحقيقة إنما جرت زماناً عذوفاً مضاعفاً إلى المصدر لا المصدر ، (أي مذ زمن خلق الله إياه) ، فاندفع بهذا التقدير السؤال . وأما على رواية من كسر الهمزة فـ « مذ » فيه اسم لدخولها على الجملة . (وما يخص بالنكرات وهو : رب) بضم الراء ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٦٧- وَيَرْبُ منكراً

نحو : « رب رجل كريم لقيته » ، (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير ، والتفسير يتميز بعده مطابق للمعنى) من إفراد وتذكير وفروعهما كقولك : « ربه رجلاً » ، و « ربه رجلين » ، و « ربه رجلاً^(١) » ، و « ربه امرأة » ، و « ربه امرأتين » ، و « ربه نساء » ، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر : [من الخفيف]

٤٦٩- (رُبُّهُ فِتْنَةٌ دَعَوْتُ إِلَيْهَا) يُسَوِّرُ الْخَمْدَ ذَائِبًا فَكَجَابُوا

فأتي بالضمير مفرداً ، مفسراً بتمييز مجموع مطابق للمعنى ، وهو فتية ، هذا مذهب البصريين^(٢) .

--- وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، ووصف المباني ص ٢٠٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٨ ، وشرح الأحموي ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ ، ٧٩٣ ، ومعجم المواع ٣٠/٢ .

(١) سقطت الجملة من « أ » .
٤٦٩- حيث بلا نسبة في الارتشاف ٤٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٣ ، والدر ٥٠/٢ ، وشرح الأحموي ١٨٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٣ ، وشرح شواهد اللغني ص ٨٧٤ ، ومعجم اللب ص ٤٩١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٩/٣ ، ومعجم المواع ٢٧/٢ .

(٢) انظر مذهب البصريين في الارتشاف ٤٦٢/٢ ، والأزهية ص ٢٦١ .

(فصل ل)

(في ذكر معاني الحروف) الجارة : والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقبيل كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف . وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شذوذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً . قاله في المغني ^(١) .

لـ « من » سبعة معان :

أحدها : التبعية (عند الفارسي ^(٢) والجمهور ، وصححه ابن عصفور ^(٣)) ، [٨] وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ « بعض » (نحو :) « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْهُ لِمُحِبِّينَ » [آل عمران/٩٢] أي : بعض ما تحبون ، (ولهذا قرئ : بعض ما تُحِبُّونَ) قرأ ذلك ابن مسعود ^(٤) .

(و) المعنى (الثاني : بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بيّنت معرفة نحو : « فَلَا جُنُودَ لِلرُّجُزِ مِنَ الْأَوْتَانِ » [الحج/٣٠] أي الذي هو الأوتان ، فإن بيّنت نكرة فهي ويجرورها في موضع جملة (نحو :) « يَحْلُوتُنَّ فِيهَا (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) » [الكهف/٣١] فـ « من ذهب » بيان لـ « أساور » ، أي : هي ذهب ، و« من » الأولى للابتداء عند الجمهور ، أو زائدة على رأي الأَخفش ^(٥) ، ويدل له قوله تعالى : « وَحَلُّوا أَسَاوِرَ » [الإسراء/٢١] . [٣١٨]

(١) مغني اللبيب ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) الإيضاح المعصدي ٢٥١/١ .

(٣) المقرب ١٩٨/١ .

(٤) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والكشاف ٢٠٢/١ ، وتفسير الرازي ٥٠١/٢ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ - ٢٧٣ .

(و) المعنى (الثالث : ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدما (نحو) : « سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » [الإسراء/١] . (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفقاً للكوفيين والأخفش والمبرد وابن قُرسْتَوَيْه ، و (خلافاً لأكثر البصريين) في منعهم ذلك ، (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى : « مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ » [التوبة/١٠٨] ، (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه : (فَمَطَرَنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ) رواه البخاري^(١) من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه ، وقول بعض العرب : « من الآن إلى الغد » ، كما حكمة الأخفش في المعاني^(٢) ، (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف : [من الطويل]

٤٧٠ — (تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَوْزَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ) إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّيْنِ كُلَّ التَّجَارِبِ

فـ « من أوزان » لابتداء الغاية الزمانية ، وتُخَيِّرَنَّ وجَرَّيْنِ : مبنيان للمفعول ، والنون المتصلة بهما نائب الفاعل ، وهي راجعة إلى السيوف المحذرت عنها في بيت قبله^(٣) ، وتُخَيِّرَنَّ^(٤) : اصطفتين ، وجَرَّيْنِ : اختبرن ، ويوم حليلة ، يوم مشهور من أيام العرب ، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتل الأعرج الغساني ، وحليمة هي بنت الحارث^(٥) بن أبي ثمر ، والتجارب : جمع تجربة . وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف ، والتقدير : في الآية : من تأسس أول يوم ، وفي الحديث من صلاة الجمعة ، وفي البيت : من استعمر أوزان ، وكذلك ما أشبهها ، وأجيب بأن الأصل عدم الحذف . [٣١٨/ب]

وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو : « من محمد رسول الله إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ »^(٦) .

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء برقم ٩٧١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٥٨/١ .

٤٧٠ — البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٥٠ ، وعروانة الأدب ٣/٣٣١ ، وشرح شواهد اللغني ص ٣٤٩ ، ٧٣١ ، ولسان العرب ١/٢٦١ (حرب) ، ١٢/١٤٩ (حلم) ، ومعني اللبيب ص ٣١٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٧٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢ ، وشرح ابن القناطير ص ٢٥٩ ، وشرح الأخشوي ٢/٢٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١٦/٢ .

(٣) وهو قوله : (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم) .

(٤) في « أ » : (صيرن) .

(٥) في « ط » : (الحرب) .

(٦) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٧ .

(و) المعنى (الرابع : التنصيص على العموم أو لتوكيد^(١) التنصيص عليه ، وهي الزائدة) ، فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، فهي للتنصيص على العموم ، ألا ترى أنه قبل دخول « من » يحتمل نفي الواحد^(٢) ونفي الجنس على سبيل العموم ، ولهذا يصح أن يقل : « بل رجلان » ، وبعد دخولها يصير نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم ، فيمتنع أن يقل : « بل رجلان » . والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو : « ما جاءني من أحدٍ » فهي لتأكيد التنصيص على العموم ، لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضًا ، فزياة « من » إنما أفادت مجرد التوكيد ، لأن « ما جاء أحد » و « ما جاء من أحد » سيان في إفهام العموم دون احتمال . فإن قلت : إذا كانت « من » تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة ؟ أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب ، وإن كان سقوطها^(٣) غلًا بالمعنى المراد ، كما قالوا في « لا » : إنها زائدة في قولهم : « جئت بلا زاد » مع أن سقوطها يخل بالمعنى .

(و) « من » المزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور :

أحدها : (أن يسبقها نفي) بلي أداة كانت ، (أو كسبي) بـ « لا » ، (أو استفهام [٩] بـ « هل ») خاصة ، وفي إلحاق الهمزة بها نظر ، وفي الارتشاف^(٤) : لو قلت كيف تضرب من رجل ؟ أو متى تضرب من رجل ؟ لم يجوز . انتهى . ولعل الفرق أن « هل » لطلب التصديق دائمًا .

(و) الثاني : (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر .

(و) الثالث : (أن يكون) مجرورها المنكر (إما فاعلاً نحو : « ما يأتيهم من ذكرٍ ») (الأنبياء/٢) فذكر فاعل « يأتيهم » ، (أو مفعولاً) به (نحو : « هل نجس منهم من أحدٍ ») (مريم/٩٨) فـ « أحد » مفعول « نجس » ، (أو مبتدأ نحو : « هل من خالق غير الله ») (الطه/٣) فـ « خالق » مبتدأ ، و « غير الله » نعتة على المحل ، والخبر محذوف ، تقديره : لكم ، وليس « يرزقكم » الخبر ، لأن « هل » لا تدخل على مبتدأ خبر عنه بفعل على الأصح .

(١) في « ط » : (توكيد) .

(٢) في « أ » : « ط » : (الوحدة) .

(٣) في « ب » : (استعمالها) .

(٤) الارتشاف ٤٤٥/٢ .

وأجلز بعضهم^(١) زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: «قد كَانَ مِنْ مَطَرٍ»، وأجلزها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط^(٢)، ووافقهم الناطم في التسهيل^(٣)، وعلله في [١٠] شرحه^(٤) بثبوت السماع بذلك نشرًا ونظمًا.

(الخامس معنى البدل نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾) [النبوة/٣٨] أي بدل الآخرة، وأنكر قوم مجيء «من» للبدل، وقالوا: التقدير: أرضيتم بلحمة الدنيا بدلًا من الآخرة، فلنفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء. نقله في المغني^(٥) وأقره.

المعنى (السادس: الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية، فالأول (نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾) [طاهر/٤٠] أي في الأرض، والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة/١٠٦] قاله في المغني^(٦). (و) الثاني نحو: ﴿إِذَا تُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾) [الجمعة/٩] أي في يوم الجمعة.

(السابع: التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا﴾) [نوح/٢٥] أي أغرقوا لأجل خطاياهم، فقدّمت العلة على المعلول للاختصاص، (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم: [من البسيط]

٤٧١- (يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَائِيهِ) فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَّيْمُ

أي يغضى منه لأجل مهائيه. والإغضاء: بالغين والضاد المعجمتين: إرخاء الجفون، واقتصر

(١) منهم ابن جني، انظر الخصائص ١٠٦/٣.

(٢) معاني القرآن للأمامي ٢٧٢/١، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٠.

(٣) التسهيل ص ١٤٤.

(٤) شرح التسهيل ١٣٨/٣ - ١٣٩.

(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٣.

(٦) مغني اللبيب ص ٤٢٤.

٤٧١- أبيت للحرين الكنان (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥، ولسان العرب ١١٤/١٣

(حزن)، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩، والفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢، وأما المرتضى ٦٨/١، وشرح

ديوان الحماسة للبرزوقي ص ١٦٢٢، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، ومغني اللبيب ٣٢٠/١، والمفاسد

النحوية ٥١٣/٢، ٢٧٣/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ١٩٣/٣، وأوضح المسالك ١٤٦/٢، وشرح ابن

الناظم ص ٢٦٠، وشرح الأشموني ١٨٣/١، وشرح المفصل ٥٣/٢.

في النظم على قوله: [٣١٩/ب]

٣٦٩- بَعْضٌ وَيَنْ وَأَبْسَلِيٌّ فِي الْأَمْكِنَةِ بِسَوْنٍ وَقَدْ تَأْتِي لِإِسْمِ الْأَزْمِنَةِ

٣٧٠- وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشَبَّهَهُ فَجَرٌ نَكْرَةٌ.....

وزاد في المغنى^(١) ثلعتا: وهو المجاوزة نحو: ﴿قَوْلُ الْقَلَابِيَّةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر/٢٢] أي عن ذكر الله.

وتاسعا: وهو الاتتهال كقولك: «قربت منه»، فإنه مساو لقولك: «قربت إليه»، قاله ابن مالك^(٢).

وعاشرا: وهو الاستعلاء عند الأخفش^(٣) والكوفيين نحو: ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء/٧٧] أي عليهم، وخرجها المانعون على التضمين، أي متعنه بالنصر من القوم.

وحادي عشر: وهو الفصل؛ بالصاد المهملة؛ وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة/٢٢٠]، ﴿حَتَّى يَمَيَّزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران/١٧٩]، ونحو: «لا تعرف زيدا من عمرو».

وثاني عشر: موافقة الياء عند بعض البصريين، وقيل بعض الكوفيين، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيِّ﴾ [الشورى/٤٥] أي بطرف، نقله الأخفش عن يونس^(٤).

وثالث عشر: موافقة «عند» نحو: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران/١٠] قاله أبو عبيدة^(٥).

ورابع عشر: مرادفة «ربما» كقوله: [من الطويل]

٤٧٢- وَإِنَّا لَجَمَاعٌ تَضَرَّبُ الْكَفَشُ ضَرْبَةً.....

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٣.

(٢) شرح التسهيل ١٣٦/٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٦٨٧/٢، وشرح التسهيل ١٣٧/٣.

(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٤.

٤٧٢- حجر البيت: (على رأسه تلقى النسان من القم)، وهو لأي حبة النعموري في ديوانه ص ١٧٤،

والأزمية ص ٩١، وخرانة الأدب ٢١٥/١، ٢١٦، ٢١٧، والدرر ٨٥/٢، وشرح شواهد المغني ص

٧٢، ٧٣٨، والكتيب ١٥٦/٣، ومغني اللبيب ص ٣١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٦٠،

والجني الثاني ص ٣١٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩، ومغني اللبيب ص ٣٢٢، ٥١٣،

والمقتضب ١٧٤/٤، وجمع الموامع ٣٨، ٣٥/٢.

قاله السيرافي وابن خروف وابن ظاهر والأعلم^(١).

والخامس عشر: الغاية، قاله سيبويه^(٢): تقول: «رأيت من ذلك الموضع» فجعلته غاية لرؤيتك، وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد له.
(وللآم اثنا عشر معنى أحدها:

الملك نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [قصص/٢٦].

المعنى (الثاني: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق، فالأول (نحو: السرج للداية). والثاني نحو: «العملة للدار» لأن «الداية» و«الدار» لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك. [٧٣٢٠]

(و) المعنى (الثالث: التعدية) إلى المفعول به (نحو: ما أضرب زيداً لعمر) لأن ضرب متعد في الأصل، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل، بضم العين؛ فصار قاصراً، فتعدي بالهمزة إلى زيد، وباللام إلى عمرو، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى^(٣) أن الفعل بقي على تعديته [١١] ولم ينتقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب، وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول، والبصريون إلى الثاني. ومثل النازم للتعدية في شرح الكافية^(٤) بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم/٥]، وتبعه ابنه^(٥). قل الموضح في المغني^(٦): والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: «ما أضرب زيداً لعمر» كما مثل هنا، ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التملك في شرح التسهيل^(٧) فصار المثال محتملاً. وقد علمت أن مثل الموضح ليس متفقاً عليه فكيف يكون أولى؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثل سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه.

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٤.

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٣) سقطت من «ط».

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢.

(٥) شرح ابن النازم ص ٢٦٢.

(٦) مغني اللبيب ص ٢٨٤.

(٧) شرح التسهيل ١٤٤/٣، ولم يذكر الآية التي وردت في المتن، بل بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَمَلٌ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمَجْعَلٌ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ نَبِينَ وَحَفْدَةً﴾ [النحل/٧٢].

المعنى (الرابع : التعليل ، كقوله) وهو أبو صخر الهذلي : [من الطويل]
 ٤٧٣- (وَإِنِّي تَغْرُونِي لِلذِّكْرَاكِ هَزَّةٌ) كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلُلَّةِ الْقَطْرِ
 أي لأجل ذكري إليك .

المعنى (الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة) ، وهي أنواع منها المعترضة بين
 الفعل المتعدي ومفعوله ، (نحو قوله) وهو ابن ميلدة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان
 ابن عبد الملك بن مروان : [من الكامل] [٣٢٠/ب]

٤٧٤- وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ (مَلَكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمَعَاهِدِ)
 أي أجار مسلماً ، وهو بلجيم . قل الدماميني : لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون «أجار»
 بمعنى : فعل الإجارة ، واللام صلة له . انتهى . (وأما : « رَدَفَ لَكُمْ » [النمل/٧٢]
 فالظاهر أنه) : أي ردف ، (ضمن معنى « اقرب ») فاللام صلة له لا زائدة ، وبه جزم في
 المغني فقل^(١) : وليس منه « ردف لكم » خلافاً للمبرد^(٢) ومن وافقه^(٣) ، بل ضمن ردف
 معنى « اقرب » ، (فهو مثل « اقرب للناس حسابهم ») [الأنبياء/٩] . انتهى . ومنها
 المعترضة بين المتضامتين كقوله : [من م . الكامل]

٤٧٥- يَا يُؤْمِنُ لِلْحَرْبِ
 والأصل يا يؤمن الحرب ، فاتحمت اللام تقوية للاختصاص . وهل الجرار ما بعدها بها أو

٤٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٤٠٣ .

٤٧٤- البيت لابن ميادة في الارتشاف ٢٨٥/٣ ، والدرر ٧٨/٢ ، ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢ ،
 والمقاصد النحوية ٢٧٨/٣ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٢٩٦/٣ ، والمجني السداني ص ١٠٧ ، وشرح
 الأملحوني ٢٩١/٢ ، ومعني اللبيب ٢١٥/١ ، ومع المعاني ٣٢٢/٢ ، ١٥٧ .

(١) معني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) المقضب ٣٧/٢ .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣ .

٤٧٥- تمام البيت : (يا يؤمن للحرب التي وضعت أرهاط فاستراحوا) ، وهو لسعد بن مالك في خزانة
 الأدب (١/٤٦٨ ، ٤٧٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ، ٦٥٧ ، والكتابات ٢٠٧/٢ ، والمؤتلف
 والمختلف ص ١٣٤ ، وبلا نسية في الأشياء والنظائر ٣٠٧/٤ ، وأمثالي ابن الحاجب ص ٣٢٦ ، والمجني
 الداني ص ١٠٧ ، وجواهر الأدب ص ٢٤٣ ، والمختصائص ١٠٢/٣ ، ووصف اللباني ص ٢٤٤ ، وشرح
 الفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦٤/٤ ، ٧٢/٥ ، وكتاب اللامات ص ١٠٨ ، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهط) ،
 والمختص ٩٣/٢ ، ومعني اللبيب ٢١٦/١ .

بالضاف ؟ قولان ، قل في اللغني : أرجحهما الأول ، لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق^(١) . انتهى . وهو مشكل ، لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه ، وإلا فلا إضافة . ومنها لام المستغلت ، فإنها زائدة عند المبرد ، واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها^(٢) .

المعنى (السادس : تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعاً في العمل) كالصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو : « عجت من ضرب زيد لعمره » ، و (نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ») (البقرة/٩١) ، و نحو : « زيدٌ مُعْطٍ^(٣) للدرهم » ، (و) نحو : (« فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ») (هود/١٠٧) . ومنع ابن مسالك^(٤) زيادتها مع عامل يتعلّى لمفعولين ، ورد بقوله : [من الطويل]

٤٧٦ — ولا الله يُعْطِي لِلْعَصَا مَنَافَا

(وإما بتأخره عن المفعول) مع أصالته في العمل (نحو : « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ») [يوسف/٤٣] والأصل ، والله أعلم : إن كنت تعبرون الرؤيا ، فلما أُنْخِرَ الفعل وتقدّم^(٥) معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام ، (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما نُخِيلَ في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللّازم ، (ولا معدّية) محضة لأطراد صحة إسقاطها ، (بل هي بينهما) ، فلها منزلة بين منزلتين ، وهو مشكل ، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعلل الذي قوته عند الموضح ، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد ، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين .

المعنى (السابع : انتهاء الغاية ، نحو : « كُلٌّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمًّى ») [الرعد/٢] أي إلى أجل .

المعنى (الثامن : القسم) ، ويختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء (نحو : لله لا يُؤَخَّرُ الأجلُ) ، أي تالله .

المعنى (التاسع : التعجب ، نحو : لله دُوك) أي ما أكثر دوك ، بالبدال المهمة .

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢١٧/١ .

(٣) في « ط » : (معطي) .

(٤) شرح التسهيل ١٤٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ .

٤٧٦ — صدر البيت : (أحجاج لا تعط العصاة مناعم) ، وهو الليالي الأجملة في ديوانها ص ١٢٢ ، والصدر ٨٠/٢ ، وشرح شواهد اللغني ٥٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، وجمع المواضع ٣٣/٢ .

(٥) في « ط » : (قدم) .

المعنى (العاشر : الصيرورة) عند الأخفش ، وتسمى أيضاً لام العقبة ولام الملك

(نحو :) [١٢] [من الوافر]

٤٧٧- (لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَتُوا لِلْخَرَابِ) فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَنْبٍ

فإن الموت ليس علة الولد ، والخراب ليس علة للمبته ، ولكن صار عاقبتهم ومآلهم إلى ذلك . ومن منع الصيرورة في اللام ردعا إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه .

المعنى (الحادي عشر : البعدية) بالباء الموحدة ؛ فتكون مرادفة لـ « بعد »

(نحو :) ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء/٧٨] أي بعده (وجعلها في باب المفعول

له لام التعليل ، وتقدم فيه معنى الدلوك .

المعنى (الثاني عشر : الاستعلاء) حقيقة (نحو :) ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾

[الإسراء/١٠٩] جمع ذقن ، (أي عليها) . وعجزاً نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء/٧] أي

عليها ، قاله في المغني ^(١) . [٣٢١/ب]

وتأتي للنسب نحو : « لزيد عمٌ هو لعمرو خالٌ » . وللتبليغ نحو : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي ﴾

[إبراهيم/٣١] قاله ابن مالك ^(٢) . وللتبيين نحو : « سُقِيََا لَكَ » ، قاله سيويهي ^(٣) . وللظرفية نحو :

﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَيْسُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء/٤٧] أي فيه . وبمعنى « عند » كقراءة

البحردي : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآلْحَقِّ إِذَا جَاءَهُمْ ﴾ [٥/٥] بكسر اللام وتخفيف الميم : أي « عند

مجئهم إليهم » قاله أبو الفتح ^(٤) . وبمعنى « من » نحو : [من الطويل]

٤٧٨- وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي نحن أفضل منكم يوم القيامة . وبمعنى « عن » إذا استعملت مع القول نحو : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ

٤٧٧- البيت لأي الناعبة في ديوانه ص ٣٣ ، ولإمام علي بن أبي طالب في خزنة الأدب ٥٢٩/٩ ، ٥٣١ ،

والنور ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٣ ، والجنى الداني ص ٩٨ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨٠ .

(٢) شرح المنهاج ١٤٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣١٨/١ .

(٤) المختص ٢٨٢/٢ .

٤٧٨- صدر البيت : (لنا الفضل في الدنيا وأنتك راغم) ، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣ ، والجنى الداني

ص ١٠٢ ، وجواهر الأدب ص ٧٥ ، وخزانة الأدب ٤٨٠/٩ ، والدرر ٧٧/٢ ، وشرح شواهد الغني

٣٧٧/١ ، ولسان العرب ٢٤/٢ (حت) ، ومغني اللبيب ٢١٣/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص

٧٥ ، وشرح الأملحوي ٢٩١/٢ .

كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التكوير/١٢] أي : عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب^(١) . وللتعليق وشبهه نحو : « وهبت لزيد دينارا » ونحو : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل/٧٢] قاله ابن مالك في التسهيل^(٢) ، وتبعه الموضح في المغني^(٣) ، واقتصر في النظم على قوله :
 ٣٧٢ - وَالسَّلَامُ لِلْمَوْلَى وَشِبْهُهُ وَقِي تَعْلِيْمُهُ أَيْضًا وَتَعْلِيلُ قُوِي
 ٣٧٣ - وَزَيْدٌ

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنى أيضا :

أحدها : الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو : كتبت بالقلم) ، و« تجرت بالقدر » . أو مجازًا نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النحل/٣٠] ، لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها . حكاه في المغني^(٤) . وهو أحد قولَي الزخشي^(٥) في البسملة ، والقول الثاني : إنها للمصاحبة ، وهو الأظهر عنده .

المعنى (الثاني : التعدية) بالتاء المثناة فوق ؛ وتسمى بـاء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تُعني الفعل القاصر (نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة/١٧] أي أذهب) ، وقرئ « أذهب الله نورهم »^(٦) ، وبهذه الآية ردٌ على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقاً ، وأنت إذا قلت : « ذهب بزيد » كنت مصححاً له في الذهاب . قاله في المغني^(٧) . [١/٣٢٢]

المعنى (الثالث : التعويض) ، ويسمى بالمقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً (كـ « بعثك هذا) التوب (بهذا) العبد » فمدخول الباء هو الثمن . أو معنى نحو : « كَفَلَتْ إِحْسَانَهُ بِضِعْفٍ » فمدخول الباء هو العوض . قل في المغني^(٨) : ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل/٣٢] ، وإنما لم تقدرها^(٩) بـاء السببية كما قل

(١) الكافية ص ١٩ ، وانظر مع المواضع ٣٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٧٥ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٣٩ .

(٥) الكشف ٤/١ .

(٦) هي قراءة اليماني ، انظر البحر المحيط ٨٠/١ ، والكشاف ٣٩/١ .

(٧) مغني اللبيب ص ١٣٨ .

(٨) مغني اللبيب ص ١٤١ .

(٩) في « أ » ، « ب » ، « ج » : (يقدرها) ، والتصويب من المصدر السابق .

المعتزلة وكما قل الجميع ؛ يعني من أهل السنة ، في : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله »^(١) لأن المعطي يعوض قد يعطي مجاًناً ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي الباعين [١٣] جمعاً بين الأدلة . انتهى .

المعنى (الرابع : الإلصاق) ، وهو أصل معانيها ، قل سيبويه^(٢) : وإنما هي للإلصاق والاختلاط ، ثم قل : وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله . قل في المغني^(٣) : ثم الإلصاق حقيقي (نحو : أمسكت بزيد) ، أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، ولو قلت : « أمسكته » احتمل ذلك ، وأن تكون منعه من التصرف . ويجازي نحو : « مررت بزيد » ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد . انتهى . فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالإلتصاق به . ثم الحقيقي نوعان : ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كـ « سطوت^(٤) بزيد » . وما يصل الفعل بدونه نحو : « أمسكت بزيد » ، فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان مباشرة منك له بخلاف « أمسكت زيدا » فإنها يفيد منعه من التصرف بوجه ما .

المعنى (الخامس : التبعض) ، أثبتة الأصمعي والفارسي والقنبري وابن مالك^(٥) ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (نحو : « عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ » [الإنسان/٦] أي منها) ، « وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ » [البقرة/٦] [٣٢٢/ب] وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة .

المعنى (السادس : المصاحبة) ، وهي التي يصلح في موضعها « مع » أو يغني عنها وعن مصحوبها الحذف (نحو : « وَقَدْ دَخَلُوا بِالسُّكَّرِ » [المائدة/٦١] أي معه) أو كافرين .

المعنى (السابع : المجاوزة) ، وهي التي يحسن في مكانها « عن » ، قيل : ويختص بالسؤال (نحو : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » [البقرة/٥٩] أي عنه) بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ » [الأحزاب/٢٠] . وقيل : لا يختص بالسؤال بدليل « وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ » [البقرة/٢٥] أي عنه ، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وتأولوا ما ورد من ذلك .

(١) أخرجه البخاري في المرضي رقم ٥٣٤٩ ، وأعادته في الرقاق برقم ٦٠٩٩ .

(٢) الكتاب ٢١٧/٤ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٣٧ .

(٤) في « ط » : (كسوط) .

(٥) شرح التسهيل ١٥٢/٣ - ١٥٣ .

المعنى (الثامن : الظرفية) ، وهي التي يحسن في مكانها « في » ، ثم الظرفية مكانية وزمانية ، فللكانية (نحو : « وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ » [القصص / ٤٤] أي فيه) ، (و) الزمانية (« كَجَيْتَاهُمْ بِسَحَرٍ ») [القمر / ٣٤] أي فيه .

المعنى (التاسع : البدل) ، وهي التي يحسن في مكانها « بذلك » (كقول بعضهم :) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه : (مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بُدْرًا بِالْعَقَبَةِ ^(١) . أي بدها) .

المعنى (العاشر : الاستعلاء) ، وهي التي يحسن في موضعها « على » (نحو : « وَبَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ (مَنْ) إِنَّ نَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ » [آل عمران / ٧٥] أي على قنطار) ، قاله الأخفش ^(٢) ، ويدل له : (« هَلْ أَمْنَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنَكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » [يوسف / ٦٤] ونحو : « وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ » [الطلغين / ٣٠] أي مروا عليهم بدليل « وَإِنَّمَا لَتَمُرُّوْنَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ » [الصافات / ١٣٧] .

المعنى (الحادي عشر : السببية) ، وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو : « فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِنْهُمْ يُثَاقِفُهُمْ لَعْنَاهُمْ ») [النمل / ١٣] أي لعنهم بسبب نقضهم ميثاقهم ، كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، كما تقدم ، فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافاً لابن مالك ^(٣) ، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية ، وعد من مفرداته . [٣٢٣ /]

المعنى (الثاني عشر : التوكيد وهي الزائدة) ، وتزد مع الفاعل (نحو : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ») [الرعد / ٤٣] . (و) مع المفعول (نحو : « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ») [البقرة / ١٩٥] . (و) مع المبتدأ (نحو : بحسبك درهم ، و) مع خبر « ليس » (نحو : ليس زيدٌ بقائم) .

وتأتي الباء للقسم ، وهي أصل أحرفه ، وتستعمل في القسم الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة طلبية نحو : « يَا لَيْلَى هَلْ قَامَ زَيْدٌ » أي أسألك بالله مستحلفاً ، وغير الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة خبرية نحو : « يَا لَيْلَى لَتَفْعَلُنَّ » .

وللغاية نحو : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » [يوسف / ١٠٠] أي إلي ، وقيل ضمن أحسن

معنى لطف .

(١) شرح التسهيل ١٥١/٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٠/٣ .

وللتفدية^(١) نحو : « بأبي أنت وأمي » ، أي : فداؤك أبي وأمي . واقتصر الناطق

على قوله :

٣٧٣..... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِينَ بَيَا وَفِي وَقَدْ يَبْتَئَانِ السُّبْيَا

٣٧٤— بِالْبَاءِ اسْتَعِينَ وَعَدَّ عَوْضَ الصَّرِي وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطَبَى

(و « في » ستة^(٢) معان :)

أحدها : (الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) ، فالأولى (نحو : « في أي أدنى الأرضي ») (الروم/٣) ، (و) الثانية (نحو « في بضع مئتين ») (الروم/٤) ف « أدنى » و « بضع » اكتسبا الظرفية من المضاف إليهما ، فإن « أدنى » اسم تفضيل من الدنو ، و « بضع » اسم لما بين الثلاث إلى التسع . (أو مجازية) إما بكون الظرف والمظروف معينين نحو : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَّةٌ » [الغرة/١٧٩] [١٤] أو الظرف معنى ، والمظروف ذاتا نحو : « أصحاب الجنة في رحمَةِ اللَّهِ » ، أو بالعكس (نحو : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » [الأحزاب/٢١] ، وفي بعض النسخ : « لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ » [يوسف/٧] الآية .

(و) الثاني : (للسببية نحو : « لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ »)

[النور/١٤] أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم ، أي خضتم فيه .

(و) الثالث : (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي^(٣) وهي التي يحسن موضعها

« مع » (نحو : « قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ») [الأعراف/٣٨] أي مع أمم .

(و) الرابع : (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي ، وهي التي يحسن موضعها

« على » (نحو : « وَلَأَصْلَبْتُكُمْ فِي جُدُوعِ الثَّغْلِ ») [طه/٧١] أي عليها ، [٣٢٣/ب]

وقيل : إن « في » هنا ليست بمعنى « على » ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بلخ في الشيء كالقبر للمقبور .

(و) الخامس : (المقايسة) ، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق .

(نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ») [هـ/٣٨] ، أي بالقياس إلى

الآخرة .

(١) في « ب » ، « ط » : (للتفدية) .

(٢) في « أ » : (ست) .

(٣) سقطت « والقتبي » من « ط » ، ب ، ج .

(و) السامس : (بِمَعْنَى الباء) عند الكوفيين والقتيبي (كقولهم) :

[من الطويل]

٤٧٩- وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِثْلَ فَوَارِسَ (يَصْنُرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكِلَى)

أي بصيرون بطعن ، وهو ؛ بالياء الموحدة وكسر الضاد المهملة ؛ جمع بصير ، نعت فوارس
و« الأباهر » : جمع الأبهير ، وهو عرق إذا قطع ملت صاحبه ، و« الكلى » : جمع كلوة .
وتأتي « في » بمعنى « من » نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل / ١٢] أي منها قاله الخوفي .

وللتعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك : « ضربتُ فيمن
رغبتُ » ، أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجزأه ابن مالك وحده^(١) ، وفيه نظر للموضح
في المغني^(٢) .

وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض ، أجزأه الفارسي في الضرورة^(٣) ، وأجزأه
بعضهم في الكلام ، وجعل منه ﴿ وَقَدْ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾ [هود/ ٤١] أي أركبوها . واقتصر
الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله :

٣٧٣- وَالظُّرُوفُ اسْتَبِينَ بِيَا وَفِي وَقَدْ يَبْتَئَانِ السُّبُبَا

(و « على » أربعة معان :

أحدها : الاستعلاء) على مجرورها ، وهو الغالب (نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى
الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾) [المؤمنون / ٢٢] ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوْ أُجِذْ عَلَى النَّارِ هُنَى ﴾
[طه / ١٠] .

(والثاني : الظرفية) كـ « في » قاله الكوفيون (نحو) : ﴿ وَتَخَلَّ الْمَدِينَةُ (عَلَى
حِينَ غَفَلَةٍ ﴾ [القصص / ١٥] أي في حين غفلة) .

(والثالث : المجاوزة) كـ « عن » (كقولهم) وهو حيف العامري :

[من الوافر]

٤٧٩- البيت لزيد الخيل في لسان العرب ١٦٧/١٥ (فيا) ، والمعصص ٦٦/١٤ ، وتاج العروس (فيا) ،
وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، والآرتشاف ٤٤٦/٢ ، ٣٢٥/٣ ، والجن الناني ص ٢٥١ ، وشرح شواهد
المعني ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ ، وعزلة الأدب ٢٥٤/٦ ، ٣٩٣/٩ .

(١) شرح التسهيل ١٦٢/٣ .

(٢) معني اللب ص ٢٢٥ ، والعبارة في « أ » ، « ط » : (قال في المغني : وفيه نظر) .

(٣) مع المعجم ص ٣٠/٢ .

٤٨٠- (إِذَا رَحِيتَ عَلَيَّ بِتَوْ قُتْسِيرٍ) لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رَضَاعًا [١/٣٢٤] (أي) إذا رَضِيتَ (عني) ، وينو قشير ؛ بضم القاف وفتح الشين المعجمة ؛ اسم قبيلة ، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثًا ، [١٥] ويحتمل أن يكون « رضي » ضَمَّنَ معنى عطف . قاله في المغني ^(١) . وقال الكسائي : حمل على تقيضه وهو سخط . وقل أبو عبيدة : إنما ساغ هذا لأن معناه : أقبلت عليّ .

(الرابع : المصاحبة) كـ « مع » عند الكوفيين (نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد/٦] أي مع ظلمهم) ، وثاني بمعنى اللام نحو : ﴿ وَلَزَّكَبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا مَنَّاكُمْ ﴾ [البقرة/١٨٥] أي لمداينته إياكم .

ومعنى « عند » نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ [الشعراء/١٤] أي عندي .
ومرادفة « من » نحو : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [الشققين/٢] أي منهم .
وموافقة الياء نحو ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ [الأعراف/١٠٥] أي بالآ أقول ، وبذلك قرأ أبي ^(٢) .

وزائدة للتعويض وغيره ، فالأول : [من الرجز]

٤٨١- إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَوِّلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

٤٨٠- البيت للحميد العنيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، وأما ابن الشعري ٢/٢٦٩ ، والاقتصاب ص ٤٣٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٥٣ ، والأزهية ص ٢٧٧ ، وخزانة الأدب ١٠/١٣٢ ، والسرور ٢/٥٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٤١٦ ، ولسان العرب ١٤/٣٢٣ (رضي) ، والمقاصد النحوية ٣/٧٨٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١٨ ، والإتصاف ٢/٦٣٠ ، وتوضيح المسالك ٣/٤١ ، وجوهرة اللغة ص ١٣١٤ ، والمجني اللساني ص ٤٧ ، والخصائص ٢/٣١١ ، ٣٨٩ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٤ ، وشرح التسهيل ٣/١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٤ ، وشرح للفصل ١/١٢٠ ، ولسان العرب ١٥/٤٤٤ (يا) ، والمجتبى ١/٥٢ ، ٣٤٨ ، ومغني اللبيب ٢/١٤٣ ، والمقتضب ٢/٣٢٠ ، ومعجم الموماع ٢/٢٨ ، والكمال ١٠٠١ .

(١) مغني اللبيب ص ١٩١ .

(٢) انظر القراءة في البحر المحيط ٤/٣٥٦ ، والكشاف ٢/٧٩ ، ومعاني القرآن للقراء ١/٣٨٦ .

٤٨١- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/٤٧٥ (عمل) ، والارتشاف ٢/٤٥٤ ، والأشباه والنظائر ١/٢٩٢ ، والمجني اللساني ص ٤٧٨ ، وخزانة الأدب ١٠/١٤٦ ، والخصائص ٢/٣٠٥ ، والسرور ٢/٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٥ ، وشرح الأملحوي ٢/٢٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/١٦١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤١٩ ، والكتاب ٣/٨١ ، والمجتبى ١/٢٨١ ، ومعجم الموماع ٢/٢٢ ، وكتاب العين ٢/١٥٣ ، ومقاييس اللغة ١/١٤٥ ، وديوان الأدب ٢/٤١٦ ، وأساس البلاغة (عمل) (وجد) ، وتاج العروس (عمل) (علا) .

أي عليه ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل الموصول تعريضاً . قاله ابن مالك^(١) .
والثاني : كقول حميد بن ثور : [من الطويل]

٤٨٢- أبى الله إلا أن مَرَحَةً مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْتَانٍ الْعَصْفَةِ تَرُوقُ

زاد « على » لأن راق متعدي بنفسها ، تقول : راقني حسن الجارية . ونص سيبويه على أن « على » لا تزداد^(٢) ، ولا حجة في البيت لاحتمل تضمين « تروق » تشرق .

وللاستدراك كقولك : « فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يئأس من رحمة الله » ، أي ولكنه . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٥- عَلَى لِلْإِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ

(ولـ « عن » أربعة معان أيضاً :

أحدها : المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواء ، (نحو : سرت عن البلد ، ورميت عن القوس) ، والمثل الأول متفق عليه ، والثاني يختلف فيه ، [٣٢٤/ب] فقال ابن مالك^(٣) : هي فيه للاستعانة بمعنى الباء ، لأنهم يقولون : رميت بالقوس وعن القوس ، حكاه الفراء . وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقل ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية ، وحكى أيضاً : « رميت على القوس » ، قاله في المغني^(٤) .

(الثاني : البعدية) بالباء الموحدة (نحو) : « لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ » [الانشقاق/ ١٩] أي حالاً بعد حال ، ويحتمل أن تكون « عن » على بابها ، والتقدير : طبقاً متباعدًا في الشدة عن طبق آخر دونه ، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، قاله الدماميني .

(الثالث : الاستعلاء كقوله تعالى : « وَمَنْ يَخْلُ لِمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ » [محمد/ ٣٨] أي عليها) ، ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإما يبعد الخير عن نفسه بالبخل ، قاله

(١) شرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٢- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ ، وأدب الكاتب ص ٥٢٣ ، وأساس البلاغة (روى) ، والجنى اللاني ٤٧٩ ، والدرر ٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١ ، ولسان العرب ٤٧٩/٢ (سرح) ، ومغني اللبيب ١٤٤/١ ، وبلا نسية في جواهر الأدب ص ٣٧٧ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ ، ١٤٤/١ ، ١٤٥ ، وشرح الأثخوني ٢٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، وجمع الهوامع ٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٨١/٣ - ٨٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٠/٣ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٩٨ .

العلماني، (وكقول الشاعر) وهو ذو الأصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحارث بن مجرب: [من البسيط]

٤٨٣- «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي» (وَلَا أَنْتَ ذِيَانِي فَتَحْزُونِي أَيُّ عَلِيٍّ، لَأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنْ يَقُولَ أَفْضَلْتَ عَلَيْهِ. قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ^(١)، و«لَا» أصله: هـ، فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذاً، والحسب: بفتح السين؛ الدين وما يعده الإنسان من مفاتخر آبائه، والديان: الملك، وتحزوني: تسوسني، والمعنى: لله در ابن عمك لا أفصلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني.

(الرابع: التعليل نحو: [١٦] «وَمَا لَحْنُ بَتَارِكِي آلِهَيْتَنَا عَنْ قَوْلِكَ» [عمد/٥٣] أي لأجله)، قل في المغني^(٢): ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي» أي ما تركها صاحدين عن قولك، وهذا رأي الزغشري. انتهى.

وتكون «عن» مرادفة «من» نحو: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ» [الشورى/٢٥] أي منهم.

ومرادفة الباء نحو: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» [الجم/٣] أي به. وللإستعانة نحو: «رَمِيتَ عَنِ الْقَوْسِ» أي به كما تقدم عن ابن مالك. والبدل نحو: «لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا» [الطه/٤٨] أي بدل نفس، وفي الحديث «صومي عَنْ أُمِّكَ» أي بدل أمك^(٣).

والظرفية كقوله: [من الطويل]

٤٨٣- أبيت لذي الأصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، والاقتضاب ص ٢٤٩، ٤٤١، وإصلاح اللطيف ص ٣٧٣، وحرارة الأدب ١٧٣/٧، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٥٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١، ولسان العرب ٥٢٥/١١ (فضل)، ١٦٧/١٣ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عن)، ٥٣٩ (لوه)، ٢٢٦/١٤ (حري)، ومغني اللبيب ١٤٧/١، والمقاصد النحوية ٢٨٦/٣، ولكنب الغنوي في الأزهية ص ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/١، ١٢١/٢، ٣٠٣، والإنصاف ٣٩٤/١، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والجن الثاني ص ٢٤٦، والخصائص ٢٨٨/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢، وشرح المفصل ٥٣/٨، ومعجم الموامع ٢٩/٢.

(١) مغني اللبيب ص ١٩٦.

(٢) مغني اللبيب ص ١٩٧.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٢٨/٣، حديث رقم ٦٦٧.

٤٨٤— وَلَا تَكُ عَنْ حَلِي الرِّبَاعَةِ وَآيَسَا
[١/٣٢٥] أي في حمل ، بدليل ﴿ وَلَا تَيَّأ فِي ذِكْرِي ﴾ [طه/٤٢] . وزائدة للتعويض من أخرى

محذوفة كقوله : [من الطويل]

٤٨٥— اَنْجَزْعُ إِذْ نَفْسٌ اَتَاَهَا جَمَلُهَا فَهَلَا اَلَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنَّتِيكَ تَنْفَعُ
قل ابن جني : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنيتك ، فحذف « عن » من أول

الموصول ، وزيدت بعده . واقتصر في النظم على قوله :

٣٧٥— تَجَاوَزَا عَنِّي مَنْ قَدْ قَطَّنْ بِعَنْ

٣٧٦— وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدِ وَعَلَى
(وللكاف أربعة معان أيضا :

أحدها : التشبيه نحو) قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (الرحمن/٣٧) .
(والثاني : التعليل) أثبت قوم ونقله الأكثرون (نحو : ﴿ وَادْكُرُّوهُ كَمَا هَذَا كُمْ ﴾) (البقرة/١٩٨) فالكاف تعليلية و« ما » مصدرية (أي لهاديته إياكم) ، وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان ، فهذا في الأصل بمنزلة : « واحسب كما أحسن الله إليك » ، والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب .

(والثالث : الاستعلاء) ذكره الأخفش والكوفيون^(١) ، (قيل لبعضهم) وهو رؤية : (كيف أصبحت ؟ قال : كخير . أي على خير) ، وقيل المعنى : بخير ، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء . وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير . (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الأخفش قولهم : « كن كما أنت » أي على ما أنت عليه) ،

٤٨٤— صدر البيت : (وآسى سراً الخبي حيث لقينهم) وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٧٩ ، والارتشاف ٤٤٨/٢ ، والدرر ٦١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١ ، وبلا نسية في الحسن السدائي ص ٢٤٧ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢ ، ومعني اللبيب ١٤٨/١ ، ومعجم المفاتيح ٣٠/٢ ، وتاج العروس (عن) ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٥— البيت لزيد بن زرين في جواهر الأدب ص ٣٢٥ ، والارتشاف ٤٤٨/٢ ، ٣١٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٦/١ ، وله أو لرجل من عارب في ذيل أمالي القتالي ص ١٠٥ ، وذيل سمط اللؤلؤ ص ٤٩ ، وبلا نسية في الحسن السدائي ص ٢٤٨ ، وعزارة الأدب ١٤٤/١٠ ، وتاج العروس (عن) ، والدرر ٣٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٢ ، ١٦١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٣/١ ، والمختصب ٢٨١/١ ، ومعني اللبيب ١٤٩/١ ، ومعجم المفاتيح ٢٢/٢ .

(١) الارتشاف ٤٣٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٠/٣ .

فالكلف بمعنى « على » ، و« ما » موصولة^(١) ، و« أنت » : مبتدأ حذف خبره ، هذا أحد الأعراب . والثاني : أن « ما » موصولة ، و« أنت » : خبر حذف مبتدؤه أي كالذي^(٢) هو أنت . والثالث : أن « ما » زائدة ملغاة ، والكلف جارة ، و« أنت » : ضمير مرفوع أنيب عن الجور ، والمعنى : كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى . الرابع : أن « ما » كافة ، و« أنت » : مبتدأ حذف خبره ، [٣٢٥/ب] أي عليه أو كائن . والخامس : أن « ما » كافة أيضاً ، و« أنت » : فاعل ، والأصل : كما كنت ثم حذف « كان » فانفصل الضمير . والسادس : أن « ما » زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالتين .

المعنى (الرابع) من معاني الكاف [١٧] (التوكيد ، وهي الزائدة نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [النور/١١] أي ليس شيء مثله) ، كذا قدره الأكثرون ، إذ لو لم يقدره كذلك صلا المعنى : ليس شيء مثل مثله ، فيلزم الخلل ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعلاء الجملة ثانياً ، قاله ابن جنِّي ، وقيل : الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا ، فقيل : الزائد « مثل » ، كما زيدت في : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ [البقرة/١٣٧] قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير . قل في المغني^(٣) : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . وقيل : الكاف و« مثل » لا زائد منهما ، ثم اختلف فقيل : « مثل » بمعنى الذات ، والمعنى ليس كذاته شيء ، وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه ، والمعنى : ليس كصفته شيء . وقيل : الكاف اسم مؤكد « مثل » ، كما عكس ذلك من قل : [من الرجز]

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ — ٤٨٦

زاد في المغني^(٤) في معاني الكاف المباعدة ، وذلك إذا اتصلت بـ « ما » في نحو : « سَلِّمْ كما تدخل » ، و« صلِّ كما يدخل الوقت » ، ذكره ابن الحجاز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما ، وهو غريب جداً . انتهى . واقتصر الناظم على قوله :
 ٣٧٧ - شَبَّهَ بِكَافٍ وَيَوْمَ التَّغْلِيْلِ قَدْ يَعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ

(١) في « ب » : (مصدرية) .

(٢) في « ب » : (فالذي) .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٨ .

٤٨٦ - تقدم غريب البيت برقم ٢٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ص ٢٣٧ .

(ومعنى «إلى» و«حتى» انتهاء الغاية مكانية أو زمانية)، مثل «إلى» في المكان (نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾) (الإسراء/١)، [٣٢٦/١] (و) مثلاً في الزمان (نحو: ﴿ثُمَّ أَكْبُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾) (البقرة/١٨٧)، (و) مثل «حتى» في المكان (نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، و) مثلاً في الزمان (نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾) (القدر/٥) وتقدم أن معاني اللام الانتهاء، ولذلك جمعها الناظم بقوله:

٣٧١- لِأَنْتِهَا حَتَّى وَلَمْ وَالْأَى

(وإنما يجزى بـ «حتى» في الغالب آخر) نحو: «حتى رأسها»، (أو متصل بآخر) نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر/٥) [كما مثلنا]، وإذا ثبت أنها لا تجزى إلا آخرًا أو متصلاً به (فلا يقال: سهرت البارحة حتى نصفها)، لأن النصف ليس آخرًا ولا متصلاً بالآخر، قالته المغاربة. قل في المغني^(١): وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزغشري وحده. واعترض عليه بقوله: [من الخفيف]

٤٨٧- عَيْتٌ لَيْلَةٌ فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِيًا فَعُسْتُ يَوْمًا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: «فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها»، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به. انتهى. وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك.

(ومعنى «كي» التعليل) نحو: «جئت كي أقرأ» أي للقراءة.

(ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو: والله، وتالله.

(ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان، فيكونان بمعنى «من» (إن كان

الزمان ماضياً كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى، بضم السين: [من الكامل]

٤٨٨- لِمَنِ الدِّيَارُ بِقِنَّةِ الْحِجْرِ أَفْوَيْنَ مَذْ حِجَجٍ وَمَذْ دَهْرٍ

(١) مغني اللبيب ص ١٦٧.

٤٨٧- البيت بلا نسبة في الجني الثاني ص ٥٤٤، والارتشاف ٤٦٨/٢، والدرر ٣٨/٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١، ومغني اللبيب ١٢٣/١، والمقاصد النحوية ٢٦٧/٣، ومع القوامع ٢٣/٢، وشرح التسهيل ١٦٨/٣، وشرح المرادي ٢٠٥/٢.

٤٨٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦، والأزهية ص ٢٨٣، وأسرار العربية ص ٢٧٣، والأغاني ٨٦/٦، والإنصاف ٣٧١/١، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩، ٤٤٠، والدرر ٤٧١/١، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٤، وشرح الفصل ٩٣/٤، ١١/٨، والشعر ---

أي من حجاج ومن دهر ، و«الحجج» بكسر الحاء : جمع حجة ؛ بكسرها أيضاً ؛ وهي السنة . و«الدهز» : الزمان ، و«الديار» : مبتدأ ، تقدم خبره في الجار والجرور قبله ، و«قنة» : بضم القاف وتشديد النون : أعلى الجبل . و«الحجر» بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم : حجر ثمود ، ومنزلهم بناحية الشام عند وادي القرى . [٣٢٦/ب] و«أقوين» : يسكون القاف وفتح الواو : خلون من سكانهن . (وقوله) وهو امرؤ القيس الكنتني : [من الطويل]
٤٨٩- قَفَا ثَبَكٌ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعَرْفَانِ (وَرَبَّعَ عَقَتُ آثَارُهُ مِنْذُ أَرْمَانِ)

أي من أزمان . وقفا : أمر للواحد لفظ الاثنين على حد (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) [٢٣/ق] أو بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل بجرى الوقف ، وأصله : قفن . وعرفان : بكسر العين : مصدر عرف معرفة وعرفاناً . والربيع : المنزل . وعفت : درست والمنحت . وآثاره : جمع أثر . (و) معنى «مذ» و«منذ» (الظرفية) فيكونان بمعنى «في» (إن كان) الزمان (حاضراً نحو) : ما رأيت مذ أو (منذ يومنا) أي في يومنا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨٠- وَإِنْ يَجْرُأُ فِي مَضِيٍّ فَكَمَنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَنْ

(و) يكونان (بمعنى «من» و«إلى» معاً) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معاً ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه [١٨] ابتداء الفعل وانتهائه (إن كان) الزمان معدوداً نكرة (نحو) : ما رأيت (مذ) أو منذ (يومين) أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . (ورُبَّ) ليست للتقليل دائماً خلافاً للكثيرين ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل ترد (للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً) . قاله في المغني ^(١) .

(فالأول) : كقوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾

[الحجر/٢] و (كقوله) : ﴿ يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ، وقول بعض

== والشعراء ١٤٥/١ ، ولسان العرب ١٧٠/٤ (حجر) ، ٤٢١/١٣ (قفن) ، والمفاسد النحوية ٣١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ٢٧٠ ، ووصف البيان ص ٣٢٠ ، وشرح الأضيوي ٢٩٧/٢ ، ومعني اليب ٣٣٥/١ ، ومع المعاني ٢١٧/١ .

٤٨٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٨٩ ، والدرر ٤٧٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١ ، ٧٥٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٩/٣ ، وشرح الأضيوي ٢٩٧/٢ ، ومعني اليب ٣٣٥/١ ، ومع المعاني ٢١٧/١ .

(١) معني اليب ١٣٥/١ .

(٢) الرسم المصحفي : « رُبَّمَا » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١١٥ .

العرب عند انقضاء رمضان : « يا رب صائمه لن يصومه ، وقائمه لن يقومه » (بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان ، وهو عما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ، وقول الشاعر : [٢٢٧] [من الطويل]

٤٩٠- وَيَا رَبُّ يَوْمَ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ بِمَثَلِ

وجه الدليل أن الآية والحديث والمثل مسوقات للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحداً منهما التقليل . قاله في المغني ^(١) .

(والثاني) : وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من أزد السراة : [من الطويل]

٤٩١- (أَلَا رَبُّ مُوَلُّودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ)

وَيَئِي شَاغِيَةً سَوْدَاءَ فِي حَرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةً لَا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وَيَكْمَلُ فِي سَبْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابِهِ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَكَمَانِ

وعن الفارسي أن عمر الجني ^(٢) سأل امرأة القيس عن مراد الشاعر فقال : (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ، ولده يسكون اللام وفتح الدال أو ضمها ، وأصله : لم يلد يكسر اللام وسكون الدال ، فسكن اللام تشبيهاً لها بته « كنف » فالتقى ساكنان ، فحركت الدال بالفتح اتباعاً لفتحة الياء أو بالضم اتباعاً لضممة الهاء . والشامة : الخل ، وهي النكته السوداء في الجسم المخالف للونها . وفي رواية « شامة غراء » وهو ضمير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء ، والشامة سوداء . والحرق من الوجه : ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد ، قاله اللغمني . ومججلة : أي ذات عز وجلال ، وروي « مججلة » بتقديم الجيم على الحاء : أي منكسة ، ويهرم أي يشيب ، قاله الحلبي .

٤٩٠- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٩ ، وخزانة الأدب ٦٤/١ ، والدرر ٤٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، ٣٩٣ ، وبلا نسبة في معني اللبيب ١٣٥/١ ، والمقرب ١٩٩/١ .

(١) معني اللبيب ١٣٥/١ .

٤٩١- الأبيات لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢ ، والكتاب ٢٢٦/٢ ، ١١٥/٤ ، وله أول لمعرو الجني في خزانة الأدب ٣٨١/٢ ، والدرر ٨١/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١ ، والمقاصد الحوية ٣٥٤/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/١ ، وأوضح للسالك ٥١/٣ ، والجنى الداني ص ٤٤١ ، والخصائص ٣٣٣/٢ ، والدرر ٤٥/٢ ، ووصف لباني ص ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢ ، وشرح الفصل ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، والمقرب ١٩٩/١ ، ومعني اللبيب ١٣٥/١ ، ومع المعاني ٥٤/١ ، ٢٦/٢ .

(٢) في « ط » : (الخشن) .

(فصل ل)

(من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة :

أحدها : الكاف) ، وهل اسميتها في النثر والشعر معاً أو في الشعر فقط ؟ قولان ،
(والأصح) منهما (أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة :
[من الرجز] [٣٢٧/ب]

٤٩٢- يَبْضُ ثَلَاثُ كَيْعَاجٍ جَمٍّ يَضْحَكُنَّ عَنْ كَأْبَرِدِ الْمُثْنَمِّ

فالكاف هنا اسم بمعنى « مثل » ، لأن حروف الجر تختص بالأسماء . ويبيض : جمع يبيضه ،
والنعاج : جمع نعجة ، وهي هنا البقرة الوحشية ، ولا يقل لغير البقر من الوحش : نعاج .
والجم : بضم الجيم : جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، وبالفتح الكثير . ويضحكن : خبر
يبض . والبرد : بفتحين : مطر متعقد . المنهم : بضم الميم الأولى وتشديد الثانية وسكون
النون : الذائب . يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة .
ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق قول الناظم :

٣٧٨- وَأَسْتَعْمِلُ أَسْمَاءً

(والثاني والثالث « عن » و« على ») يستعملان اسمين) وذلك إذا دخلت

عليهما « من » (فتكون « عن » بمعنى « جانب » ، و« على » بمعنى « فوق » ، فالأول
(كقوله) وهو [١٩] قطري الخارجي : [من الكلل]

٤٩٢- الرجز للعجاج في ملحوظ ديوانه ٣٢٨/٢ ، وخرائصة الأدب ١٠/١٦٦ ، ١٦٨ ، والدرر ٦٨/٢ ،
وشرح شولند المغني ٥٠٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٨ ، وأوضح
للسالك ٥٤/٣ ، والجنح الداني ٧٩ ، وشرح ابن القاطم ص ٢٦٦ ، وشرح الأسموني ٢٩٦/٢ ، وشرح
الفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، ومغني اللبيب ١٨٠/١ ، ومع المواع ٣١/٢ ، ولسان العرب ٦٢٠/١٢ (هم) ،
وتاج العروس ٣٤٥/٢٤ (كوف) ، (هم) ، والحصص ١١٩/٩ ، وكتاب العين ٤٦١/٤ .

٤٩٣- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ ذَرِيَّةً (مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي)

ف «عن» هنا اسم بمعنى «جانب»، لأن حروف الجر تختص بالأسماء. ودرية؛ بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح المعزة: وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي. ومرة: مصدر مر. (و) الثاني ك (قوله) وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا: [من الطويل]

٤٩٤- (غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا لَمْ ظَمَوْهَا) تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِسَرِيْرَاءٍ مُجْهَلٍ

ف «على» هنا اسم بمعنى «فوق» لدخول «من» عليها، وكونها بمعنى «فوق» هو قول الأصمعي. وقد أبو عبيدة: بمعنى «عند»، والضمير الجرور بها يعود إلى فرخها. وغدت؛ بالمعجمة: من أخوات كان، واسمها مستر فيها يعود إلى القطا. وتصل: خبرها، وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة، [١٣٢٨] أي تصوت^(١) من جوفها من شدة العطش.

قل أبو حاتم: قلت للأصمعي كيف قل: «غدت»، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلاً؟ فنقل لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل، والعرب تقول: «بَكَرَ إِلَى الْعَشِيَّةِ»، ولا يكور هناك. قاله ابن السيد^(٢).

٤٩٣- البيت لقطري بن الفحاة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠، ١٦٠، والسدر ٣٤٨/١، ٨٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦، وشرح شواهد الغني ٤٣٨/١، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣، ٣٠٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥، والأشياء والنظائر ١٣/٣، وأوضح المسالك ٥٧/٣، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، وشرح الأملحوي ٢٩٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٢، وشرح الفصل ٤٠/٨، ومغني اللبيب ١٤٩/١، وجمع الموامع ٣٦/٢، ١٥٦/١.

٤٩٤- البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، والاقتضاب ص ٤٢٨، والأزهية ١٩٤، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠، ١٥٠، والدرر ٨٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد الغني ٤٢٥/١، وشرح الفصل ٣٨/٨، ولسان العرب ٢٨٣/١١ (صل)، ٨٨/١٥ (علا)، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٤٤/٢، ٣٣٧/٣، والأشياء والنظائر ١٢/٣، وأوضح المسالك ٥٨/٣، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٦، وشرح الأملحوي ٢٩٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨/٢، وشرح التسهيل ١٤٠/٣، والكاتب ٢٣١/٤، ومغني اللبيب ١٤٦/١، والمقتضب ٥٣/٣، وجمع الموامع ٣٦/٢.

(١) في «ب»: (تصورت).

(٢) الاقتضاب ص ٦٩٧.

وَتَمْ؛ يفتح المثناة فوق: أي كمل. وظمؤها؛ بكسر الظاء المشالة ومسكون الميم وبهمزة بعدها؛ قل النماميني: ما بين الوردتين، تستعمل في الإبل، ولكنه استعمله للقطا. وقل ابن السيد^(١): مدة صبرها عن الله، وهو ما بين الشرب إلى الشرب. ولا تنافي بينهما. والقيض؛ يفتح القاف ومسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة؛ قل النماميني: القشر الأعلى من البيض. وقل العيني^(٢): أراد به الفرخ ها هنا. وزيزاء؛ يزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت ويلد: الغليظة من الأرض. ويروى: «بيداء» بالمد، المهلكة «والجهل»: القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها، وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه، ولا يجوز أن يكون نعتاً له «زيزاء» عند البصريين. قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل. وإلى استعمال «عن» و«على» اسمين أشار الناظم بقوله:

٣٧٨..... وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ فَخْلًا

وقد تكون «على» فعلاً ماضياً، تقول: علا يعلو علواً، وعلى يعلي عللاء، قاله ابن خالويه في الطرازية. وقد تكون «إلى» اسماً واحداً آلاء الله، وهي نعمه، تقول: «إلى» و«آلاء»، قاله أبو اليقاة في شرح لمع ابن جني.

(والرابع والخامس) مما يستعمل اسماً (مد، و: مند، وذلك في موضعين)

أشار إليهما الناظم بقوله: [ب/٣٧٨]

٣٧٩..... وَمُدَّ وَمُنْدُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوَّلِيَا الْفِعْلِ.....

(أحدهما: أن يدخل على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدوداً أو لا (نحو:

ما رأيته مند يومان)، فـ «يومان» منكر معدود (أو: مند يوم الجمعة)، فـ «يوم الجمعة» معرف [٢٠] غير معدود، (وهما حينئذ) أي حين إذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفراسي من البصريين وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحالج، ومعناهما: الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً. قاله في المغني^(٣).

(وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ،

وهو مذهب الأخفش وأبي إسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي، ومعناهما «بين وبين»

(١) الانقضاء ص ٦٩٧.

(٢) المقاصد الحوية ٣/٣٠٣.

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢.

مضافين ، فمعنى « ما لقيته مذ يومان » : بيني وبين لقائه يومان . قاله في المغني ^(١) ، ولا يخلى ما فيه من التعسف . (وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بـ « كان » تامة محذوفة) ، والتقدير : مذ كان يومان أو يوم الجمعة ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي ^(٢) .

وقيل ظرفان ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : من الزمان الذي هو يومان ، وهو قول لبعض الكوفيين ، وهو مبني على أن « منذ » مركبة من « من » الجارة و « ذو » الطائفة أو منها ومن « إذ » ، وذكر ابن الحجاز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال : في نحو « ما لقيته منذ يومان » أربعة أقوال ، فلبصريين قولان ، قل الفارسي : التقدير : أمَدُ ذلك يومان ، فـ « منذ » ^(٣) مبتدأ ، و « يومان » : خبره . وقل ابن جني ^(٤) « بيني وبين لقائه يومان » ، فـ « منذ » ^(٥) : خبر ، و « يومان » : مبتدأ . وللكوفيين قولان أحدهما : أن « من » حرف و « ذو » [٣٢٩] موصولة و « هو يومان » : مبتدأ وخبر ، والجملة صلة ، فحذفت [٢١] الواو والمبتدأ ، وضمت الميم إتياناً . والثاني : أن الأصل : من إذ مضى يومان ، فـ « يومان » فاعل بفعل محذوف . انتهى .

(و) الموضع (الثاني : أن يدخل على الجملة فعلية كانت ، وهو الغالب ، كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب : [من الكلل]
 ٤٩٥ - (مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتَ يَسَاهُ إِزَارَهُ) فَسَمَا فَلَزَكَ خَمْسَةَ أَشْجَارٍ
 فلدخل « مذ » على الجملة الفعلية ، وهي « عقلت » . وخبر « زال » : يدني في البيت بعده ^(٦) .

(١) معني المهب ص ٤٤٢ .

(٢) الارتشاف ٢٤٣/٢ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (مذ) .

(٤) اللمع ص ١٢٠ .

٤٩٥ - البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ، والأشياء والنظار ١٢٣/٥ ، وخزانة الأدب ٢١٢/١ ، والدرر ٤٦٩/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٠ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، وللقاصد النحوية ٣٢١/٣ ، وللقضب ١٧٦/٢ ، وبلا نسية في الارتشاف ٢٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٦١/٣ ، والدرر ٤٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٢١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ ، ولسان العرب ٦٧/٦ (خمس) ، ومعني اللبيب ٣٣٦/١ ، ومعجم الموامع ٢١٦/١ ، ١٥٠/٢ .

(٣) هو قوله : (يدني خوفك من حوائق تلقى في كل معبط الغبار مثار) .

و«سما»: ارتفع. و«أدرك»: لَحِقَ. والمراد بمحسة الأشبار: ارتفاع قامته أو موضع قبره، قاله اللغامي. (أو اسمية كقولهِ) وهو ميمون الأعشى: [من الطويل] ٤٩٦- (وَمَا زِلْتُ أَتَّبِعِي الْمَالَ مَدَّ أُنَا يَأْفَعُ) وَلَيْدًا وَكَهْلًا حَيْثُ شَبْتُ وَأَمْرَدًا فاندخل «مد» على الجملة الاسمية، واليافع: ياليله التحتية: الغلام الذي راهق العشرين سنة، يقل: يَفَعُ: وَأَيْفَعُ فهو يافع، ولا يقل: موقع، قاله في القاموس^(١). والوليد: الصبي. والكهل: ما بعد الثلاثين، وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين.

والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشعر، ولم يجاوز حد الإنبت، فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثَّطُّ بالثلاثه والمهملة المشددة، قاله الزركشي. (وهما حيثن) أي حين إذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان، فقليل: إلى الجملة. وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة. وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر. قاله في المغني^(٢)، وهو مصرح بخلاف في المسألة فلا تحسن دعوى الاتفاق السابقة منه.

وأصل «مد» «منذ» فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذاك عند ملاقة الساكن نحو: «مد اليوم»، [٣٢٩/ب] ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهباً كما قالوا في «ابنم» أصله «ابن» فزيدت الميم. وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه. ويرده تخفيفهم «إن» و«كأن». قاله في المغني^(٣).

وقال المالقي^(٤): إذا كانت «مد» اسماً فصلها «منذ»، وإذا كانت حرفاً فهي أصل نظراً إلى أن الحرف لا يَتَصَرَّفُ فيه. وفيه الرد السابق. وقد تكسر ميمها عند عكل. وسكون ذال «مد» قبل متحرك أعرف من ضمها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها، لأن القريب أولى من الغريب، والمألوف خير من المنكور. وضم ذال «مد» لغة بني غني،

٤٩٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، وتذكرة النحاة ص ٥٨٩، ٦٣٢، والدرر ١/٤٦٨، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢، ٧٥٧، والمقاصد النحوية ٦٠/٣.

(١) القاموس المحيط (يفع) .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٤) رصف المباني ص ٣٨٧ .

وبنو غنيحي من غطفان ، قاله في الصحاح^(١) ، ووجه الضم أنهم قدروا النون مخذوفة
لفظاً لا نية على حد قوله : [من الطويل]
٤٩٧- وَمَنْ قَبْلُ ثَلَاثِي
بالكسر بلا تنوين .

(١) الصحاح (غني) .

٤٩٧- تمام البيت : (ومن قبل نادى كل مولى قراة) فما عطفت مولى عليه العوائق

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ ،
وشرح الأحموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وشرح قطر السدى ص ٢٠ ، وشرح الكافية
الشافية ٩٦٣/٢ ، وللقاصد التحوية ٤٣٤/٣ ، وجمع القوامع ٢١٠/١ .

(فصل ل)

(تتراد كلمة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » كثيرا ، وبعد « السلام » قليلا ، (فلا تكفهن عن عمل الجر) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨١- وَيَعْدُ مِنْ وَعَنْ وَيَاءُ زَيْدَ مَا فَلَمْ تُعَقَّ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 ف « من » ، (نحو : (وَمَا خَطَايَاهُمْ) [نوح/٢٥] ، وقرئ (خَطَايَاهُمْ)^(١) وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الإعراب فيه ، وبه مثل في المغني^(٢) .
 (و) عن ، نحو : ((عَمَّا قَلِيلٌ) [المؤمن/٤٠] .
 (و) الباء ، نحو : ((فِيمَا تَقْضِيهِمْ) [النساء/١٥٥] .
 واللام ، كقول الأعشى : [من المتقارب]
 ٤٩٨- إني ملكٌ خَيْرُ أَرْبَابِهِ فَبِنُ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا
 يريد فَبِنُ لكل شيء .

وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بـ « ما » على فعل أو جملة اسمية أولت « ما » بأنها موصول حرفي ، والجملة صلته .
 (و) تتراد « ما » (بعد « وب » و « الكاف » فيبقى العمل قليلا) ، وتكفهما كثيرا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢٣٠/١]
 ٣٨٢- وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبٍّ وَالْكَافُ فَكُفٌّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يَكُفْ
 فالعمل (كقوله) وهو علي بن الرعلاء^(٣) الغساني : [من الخفيف]

(١) كذا في الرسم المصحف ، وقد قرئت (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو والحسن والأعرج . انظر الإتحاف ص ٤٢٥ ، والنشر ٣٩١/٢ ، وقرأ أبو رجاء : (خطاياهم) ، انظر الكشف ١٦٥/٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤١١ .

٤٩٨- بقيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١ .

(٣) في « أ » : (الدغفاء) ، وفي « ب » : (الرعاء) .

٤٩٩- (رُبَّمَا ضَرْبٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ) يَتَنَ بَصْرِيَّ وَطَعْنَةً تَجْلَاءُ

فجر بـ «رب» ضربة، مع اقترانها بـ «ما»، و«طعنة»، مجرور بالعطف على «ضربة»، و«تجلأ» بلجيم والمد: الواسعة، البيئة الاتساع، صفة طعنة. وأضيفت «بين» إلى «بصري» لاشتغالها على «أماكن» أو على تقدير مضاف أي: أماكن بصرية، وهي؛ بضم الباء؛ بلغة بالشام كرسي حوران. (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهدي بكسر النون: [من الطويل]

٥٠٠- وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ (كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ)

فجر الناس بالكاف المقترنة بـ «ما» الزائلة. والمجروم؛ بلجيم: من الجرم. ويروى: «مظلوم عليه وظالم».

(والغالب) [٢٢] في «ما» إذا زيدت بعد «رب» و«الكاف» (أن تكفهنما

عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل)، قل سيبويه^(١) جعلوهما مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن حري يرثي أخه: [من الطويل]

٥٠١- أَيْحَ مَلْجِدُ لَمْ يَخْزِي يَوْمَ مَشْهَدٍ (كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخْتَهُ مَضَارِيهَ)

فـ «سيف»: مبتدأ، و«لم تخته»: خبره، والكاف مكفوفة بـ «ما» الزائلة، وأراد بـ «يوم مشهد» يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله عنه، وأراد بـ «عمرو» ٤٩٩- البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، ٩٤، والارتشاف ٤٦٣/٢، والاستقفا ص ٤٨٦، والأصمعيات ص ١٥٢، والحماصة الشجرية ١٩٤/١، وخزانة الأدب ٥٨٢/٩، ٥٨٥، والدرر ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، والمقاصد النحوية ٣٤٢/٣، وبلا نسية في جهمرة اللغة ص ٤٩٢، وجواهر الأدب ص ٣٦٩، وأوضح المسالك ٦٥/٣، والجنى الداني ص ٤٥٦، ووصف الليالي ص ١٩٤، ٣١٦، وشرح الأثموني ٢٩٩/٢، ومغني اللبيب ص ١٣٧، وجمع القوامع ٣٨/٢.

٥٠٠- البيت لعمرو بن بركة في أمالي القالي ١٢٢/٢، والدرر ١٠٥/٢، وشرح شواهد المغني ٢٠٢/١، ٥٠٠، ٧٧٨، ٧٢٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٣، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٣/٣، وخزانة الأدب ٢٠٧/١٠، والدرر ٤١٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٩، وشرح التسهيل ١٧١/٣، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢، ومغني اللبيب ٦٥/١، وجمع القوامع ٣٨/٢، ١٣٠. (١) الكتاب ١١٥/٣ - ١١٦.

٥٠١- البيت لنهشل بن حري في الدرر ١٠٤/٢، وشرح ديوان الحماصة للعرزوقي ص ٨٧٢، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٢، ٧٢٠، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٣، وبلا نسية في أوضح المسالك ٦٨/٣، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٨، وجمع القوامع ٣٨/٢.

عمرو بن معلي كرب . وسيفه هو الصمصامة ، و«المشهد» : مصغر ميمي ، و«مضاربه» : جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجمعه على حد « شابت مفارقه » . وإنما للإنسان مفروق واحد . والعرب يقلدون تسمية الجزء باسم الكل ، فيوقعون الجمع موقع الواحد . (وقوله) وهو جذية الأبرش : [من المديد]

٥٠٢- (رُبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ) تَرْفَعَنَّ تَرْبِي شَمَلَاتُ فكف « رب » عن الجر ، [٣٢٠/ب] وأدخلها على الجملة الفعلية وهي « أوفيت » : أي نزلت ، و« علم » : أي جبل . و« شمالات » بفتح الشين : جمع شمل ، ربح تهب من ناحية القطب ، فاعل « ترفعن » .

(والغالب على « رب » المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت) لأن التثنية والتقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حُلُهُ ، والمستقبل مجهول . (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه نحو : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ») لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ [الحجر/٢] قال الرُّمَّانِي : إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كاللشي ، وقيل : هو على حكاية حل ماضية مجازاً ، وقيل التقدير : ربما كان يسود ، و« كان » شأنية . ورده في المغني ^(١) .

(ونادر دخولها على الجملة الاسمية) خلافاً للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو دواد الإياني بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف : [من الخفيف]

٥٠٣- (رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ) وَعَتَّاجِبُ يَنْهَن الْمَهَارُ

٥٠٢- البيت لجذية الأبرش في الأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ١٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٣ ، والكتاب ٥١٨/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ، ٣٦٦/١١ (مثل) ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٠/٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، ووصف المباني ٣٣٥ ، وشرح ابن الناطم ٥٤٢ ، وشرح الأشتوني ٢٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامعات ص ١١١ ، ومعني اللبيب ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وللقرب ٧٤/٢ ، ومعجم المراجع ٣٨/٢ ، ٧٨ . (١) مغني اللبيب ص ٤٠٨ .

٥٠٣- البيت لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦ ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ ، ٥٨٨ ، والدرر ٤٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، ومعني اللبيب ١٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧١/٣ ، والجنى البدائي ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٨ ، وشرح التسهيل ١٧٤ ، ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، ومعجم المراجع ٢٦/٢ .

فلنخل «رب» المكفوفة بـ «ما» على الجملة الاسمية ، فإن «الجمال» : مبتدأ ، و«المؤبل» : نعت ، و«فيهم» : خبره ، و«الجمال» بالجمع : القطيع من الإبل مع راعيها ، وقيل : اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه . و«المؤبل» بضم الميم وفتح الهمزة والياء الموحدة المشددة : المعد للقتية . و«العناجيج» بعين مهملة فنون فآلف فجيمين بينهما مثنة تحتية : جيد الخيل واحدها عنجوج كـ «عصفور» ، وهي الخيل الطويلة الأعناق . و«المهار» بكسر الميم : جمع مهر ؛ بضمها ؛ وهو ولد الفرس ، والأنثى ماهرة .

ودخول «رب» المكفوفة بـ «ما» على الجملة الاسمية نادر جداً (حتى قال) أبو علي (الفارسي : يجب أن تقدر «ما» اسماً) نكرة (محروراً بـ «رب» بمعنى شيء) [٣٣١/١] (و) يقدر (الجامل خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لـ : ما) . و«فيهم» متعلق بحال محذوفة ، (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائنات فيهم . وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حلقا صفة لـ «ما» ليحصل الربط بين الصفة والموصوف .

(فصل ل)

(تحذف « رب » ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً كقوله) : وهو امرؤ القيس

الكندي : [من الطويل]

٥٠٤ - (فَبِئْسَ الْكَبِيرُ خَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمَرَضُ) فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوَّلٍ

فجر مثل بد « رب » المخلوطة بعد الفاء . ومعنى « طرقت » : أتيتها ليلاً . و« ألهيتها » : شغلتها . و« التمايم » : التعاويذ واحدها تميمة ، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر . و« محول » من أحول الصبي فهو محول إذا ثُم له حَوْل أو سنة . وإنما خص الخبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهدا النساء في الرجل ، وأقلهن شغفاً بهن .

(وبعد الواو أكثر) لأن العرب تبدل من رب الواو ، وتبدل من الواو الفاء

لاشتراكهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضاً : [من الطويل]

٥٠٥ - (وَلَكَلِ كَمْوَجَ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوكَهُ) عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَّيَلِي

فجر ليل بد « رب » المخلوطة بعد الواو ، وشبه ظلام الليل في حوله وصعوبته ونكاته أمره بموج البحر ، واستعار له سدولاً وهي الستور واحدها سدل لِمَا يحول منه بين البصر وبين

٥٠٤ - البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١ ، والندرة

٩٣/٢ ، وشرح أبيات مبيوه ٤٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢ ، وشرح شواهد لغني ص

٤٠٢ ، ٤٦٣ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، واللسان ١٢٦/٨ (رضع) ، ٥١١/١١ (غيل) ، والمقاصد

النحوية ٣٣٦/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٣ ، ووصف المباني ٣٨٧ ، وشرح الأشموني

٢٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٢ ، وشرح ابن النظم ص ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، وشرح

الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، ومعني اللبيب ١٣٦/١ ، ١٦١ ، ومعجم الواع ٣٦/٢ .

٥٠٥ - البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ١٨ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٢٧١/٣ ، وشرح شواهد لغني

٥٧٤/٢ ، ٧٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ٧٥/٣ ، وشرح ابن النظم ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٧/٣ ،

وشرح شذور الذهب ص ٣٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

إدراك المبصرات... و«علي» : متعلق بـ «أرعى» . والباء [٢٣] في «بأنواع» للمصاحبة .
و«يبتلي» : يختبر . يقول : رب ليلى بهذه الصفة أرعى علي ستور ظلامه مع أنواع الأحزان
ليختبرني أصبر على الشدائد أم أجزع منها . (ويعد «بل» قليلاً) من الواو (كقوله)
وهو رؤية أو العجلاج : [من الرجز] [٣٣١ب]

(بَلْ مَهْمَةٍ قَطَطٌ بَعْدَ مَهْمَةٍ)

— ٥٠٦

فجرٌ «مهمة» بـ «وب» اغذوفة بعد «بل» . و«المهمة» : المفازة البعيدة الأطراف .

وإلى حذف «وب» وإبقائه جرهما بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٣٨٣ — وَخُلِفَتْ رَبٌّ فَجَرَتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَاءُ وَيَعْدُ الْوَاوُ شَاعَ دَا عَمَلْ

(وبدوهم أقل كقوله) وهو جميل بن معمر : [من الخفيف]

٥٠٧ — (رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِيهِ طَلِيلَةٌ) كَبْتُ أَقْصِي الْحَيَّةَ مِنْ جَلِيلَةٍ

فـ «رسم» مجرور بـ «رب» اغذوفة . و«رسم الدار» : ما كان لاصقاً من آثارها بالأرض
كالرماد ونحوه . و«الطليل» : ما شخص من آثار الدار . و«أقصى» : أموت . ويرى بدل
الحية «الغداة» وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، و«من جليلة» بفتح الجيم ؛
ف قيل : من أجله ، وقيل : من عظم أمره في عيني ، و«الجليل» : العظيم .

(وقد يحذف) حرف الجر (غير «وب» ويبقى عمله) ، وإليه الإشارة بقول

الناظم :

٣٨٤ — وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَسَى حَلْفٌ

(وهو ضربان :

شاعبي كقول رؤية) بضم الراء وسكون المعزة ؛ ابن العجلاج بن رؤية : (خير)

٥٠٦ — الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٦٦ ، ولسان العرب ٧٠/١١ (بلل) ، ٥١٩/١٣ (عمه) ، وخرائصة
الأدب ٥٤٩/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٨ ، وغلطيب اللغة ١٥٠/١ ، وديوان الأدب ٢٥٤/٢ ،
وتاج العروس (عمه) ، وشرح شواهد الشلفية ص ٢٠٢ ، وله أو للمحتاج في المقاصد النحوية ٣٤٥/٣ ،
وبلا نسبة في لسان العرب ٨٨/١٤ (بلا) ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، وتاج العروس (بلل) .

٥٠٧ — البيت لمجمل بثينة في ديوانه ص ١٨٩ ، وخرائصة الأدب ٢٠/١ ، والطرر ٥٣٩/١ ، ٩٧/٢ ، ٢١٧ ،
وشرح شواهد اللغة ٣٩٥/١ ، ٤٠٣ ، ومعنى الليب ص ١٢١ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣ ، وبلا نسبة
في الإنصاف ٣٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، والمصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وشرح ابن الناظم
ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٣ ، وشرح
لكافية الشافعية ٨٢٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، ٥٢/٨ ، ومعجم المفاتيح ٣٧/٢ .

بالبجر (والحمد لله . جواباً لمن قال له : كيف أصبحت ؟) والأصل : بجر أو على خبر ، فحذف الجار وأبقى عمله . ورؤية هذا من فصحاء العرب ، قل الزخشي : وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم ، يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضع ، لأن هذين اللفظين لا يعضفهما الآميون ، ومن قراءته : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ) [البقرة/٢٦] . برفع بعوضة .

(وقياسي) وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٤ — وَيَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

(كقولك : بكم درهم اشترت ثوبك ؟) ف « درهم » مجرور بـ « من » [٣٣٢/١] مقدرة عند الجمهور أي : (بكم من درهم ، خلافاً للزجاج في تقديره الجسر بالإضافة^(١)) . واحتج بوجهين أحدهما : أن « كم » الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر ، لأنها قائمة مقام عند مركب ، والعند المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه . والثاني : أن الجر بعد « كم » الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على « كم » ، فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بـ « من » مضمرة لكون حرف الجر الداخِل على « كم » عوضاً من اللفظ بـ « من » بخلاف « كم » الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجروراً بالإضافة لا بـ « من » مضمرة خلافاً للقراء^(٢) .

(وكقولهم : إن في الدار زيدا والحجرة عمراً) ، ف « الحجرة » : مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة) عمراً ، إذ لو عطف على المجرور بـ « في » لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه^(٣) ومتابعيه ، لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافاً للأخفش^(٤)) إذ قدر العطف على معمولي عاملين ، فجعل « الحجرة » معطوفة على « الدار » ، و « عمراً » معطوفاً على « زيد » ، و « الدار » و « زيد » معمولان لعاملين مختلفين ، فإن العمل في الدار حرف الجر ، والعمل في زيد « إن » . (و) ك (قولهم : مرتت برجل صالح إلا صالح فطالح ، حكاه يونس^(٥))

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٦ ، وشرح الفصل ٥٢/٨ - ٥٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٠/٢ .

(٤) الكتاب ٦٣/١ .

(٥) مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٦) الكتاب ٢٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ١٩٢/٣ .

يجر « صلح » و « طلح » بحرف جر عنوف ، (وتقليده : إلا أمر) أنا (بصلح فقد مررت بطالح) ، هذا تقدير ابن مالك^(١) . وقدره سيويه : إلا أكن مررت بصلح فبطالح . قيل : وتقدير سيويه^(٢) هو الصواب . قل البطليوسي في شرح كتاب سيويه : إذا قلت : « إلا أمر » نقصت المعنى ، [٣٣٢/ب] فإنك قد قلت : « مررت بصلح » ثم تقول : « إلا أمر بصلح » فيما يستقبل ، وإنما المرود واقع فلا بد من إضمار الكون ، فتقول : « إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً يكون مررت بصلح فأنا قد مررت بطلح » ، نقله المراتي في شرح التسهيل عنه في باب « كان » وأقره .

(١) شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٦٢/١ .

(باب الإضافة)

وهي لغة مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس : [من الطويل]

٥٠٨ - فَلَمَّا فَخَّخْنَاهُ اضْفَأَ ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مَشْطَبٍ

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة ، مخطط فيه طرائق . واصطلاحاً [٢٤] إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه . قاله الموضح في شرح الشذور^(١) .

(تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر) .
كتنوين « ثوب » أو تنوين مقدر كتنوين « دراهم » ، لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر ، منع من ظهوره مشابهة الفعل ، والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدرًا نصب التمييز في نحو : « هو أحسن وجهًا » ، إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك في ثوب ودراهم : ثوب زيد ودراهمه) ، فتحذف من « ثوب » تنوينه الظاهر ومن « دراهم » : تنوينه المقدر ، لأن التنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يجمع بينهما .

(و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الإعراب وهي) أربعة :

الأول والثاني : (نون التثنية وشبهها) ، فالأول (نحو « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ »)

[المسد/١] ف « يدا » تثنية يد ، [٣٣٣ / ١] والأصل : يدان فحذفت نون التثنية للإضافة لأنها

٥٠٨ - البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ٥٣ ، وجمهرة اللغة ص ٩٠٩ ، وعزارة الأدب ٤١٨/٧ ، ولسان

العرب ٢١٠/٩ (ضيف) ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٢٥/٤ (حو) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٢٥ .

تلي علامة الإعراب وهي الألف . (و) الثاني نحو : (هذان اثنا زيل) ف « اثنا » شبيه بالثنائية في الإعراب بالحروف ، وليست ثنائية حقيقة إذ لا يقل في مفردهما : اثن ، والأصل : اثنان فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا .

(و) الثالث والرابع : (نون جمع المذكر السالم وشبهه) ، فالأول : (نحو : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾) [الحج/٣٥] ف « المقيمي » جمع مقيم جمع مذكر سالم ، والأصل : والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء . (و) الثاني : نحو : (عشرو عمرو) ف « عشرو » شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له . وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التثنية في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التثنية يلي علامة الإعراب ، (و) لهذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو : « بساتين زيل » و « شَيَاطِينِ الْإِنْسِ ») [الأنعام/١١٢] ، لأنها لا تشبه التثنية فيما ذكر ، لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فصل فتكون الحركة فيهما بعد النون ، وهذا أحد قولين في المسألة . والقول الثاني : إن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده . وإلى حذف النون والتثنية من المضاف أشار الناظم بقوله :
٣٨٥ - نوئسا ئلي الإعراب أو تنويننا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذِفُ

(ويجر المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسيبويه^(١)) ، وهو الأصح لاتصل الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعمله ، [٢٥] (لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج^(٢)) ، [٣٣٣/ب] ولا بالإضافة خلافاً للسهلي^(٣) وأبي حيان في النكت الحسان^(٤) ، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافاً لابن البلش .

(١) الكتاب ٤١٩/١ - ٤٢٠ .

(٢) الارتشاف ٥٠١/٣ .

(٣) أمالي السهلي ص ٢٠ .

(٤) النكت الحسان ص ١١٧ .

(فصل)

(وتكون الإضافة على معنى « اللام » بأكثرية) ، لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج ، (وعلى معنى « من » بكثرة ، وعلى معنى « في » بقلة) ، ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك^(١) تبعاً لطائفة قليلة .

(وضابط (الإضافة) التي) تكون (بمعنى « في » أن يكون الثاني) وهو المضاف إليه (ظرفاً للأول) وهو المضاف سواء أكان زماناً أو مكاناً ، فالزمان (نحو : ﴿ مَكَرُ اللَّيْلِ ﴾) (س/٣٣) و ﴿ تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة / ٢٢٦] . (و) المكان (نحو : ﴿ يَا صَاحِبِي السَّجْنِ ﴾) [يوسف / ٤٩] و « شهيد الدار » ، فالليل ظرف للمكر ، والسجن ظرف للصاحيين ، والتقدير : مكر في الليل ، وبالصاحين في السجن .

(و) ضابط الإضافة (التي) تكون (بمعنى « من » أن يكون) الأول ؛ وهو (المضاف ؛ بعض) الثاني ؛ وهو (المضاف إليه ؛ و) أن يكون المضاف إليه (صائلاً للإخبار به عنه) أي عن المضاف (كـ « خاتم فضة » ، ألا ترى أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف إليها ، (وأنه) يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، فإنه (يقال : هذا الخاتم فضة) ، فتخبر بالفضة عن الخاتم ، لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته .

(فإن انتفى) شرط القسم الأول (والشرطان معاً) في القسم الثاني (نحو : ثوبٌ زيلٌ ، و : غلامُهُ) مما الإضافة فيه تفيد الملك ، (و : حصيرُ المسجدِ ، و : قنديلُهُ) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ، ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ، ولا المضاف إليه^(٢) فيها ظرف للمضاف . [٧/٣٣٤]

(١) شرح التسهيل ٢٢١/٣ - ٢٢٣ .

(٢) ن « ط » : (إليها) .

(أو انتفى) الشرط (الأول) من شرطَي القسم الثاني (فقط نحو : يسوم الخميس) ، فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بلخميس فيقال : « هذا يومُ الخميس »^(١) لكن اليوم ليس بعض الخميس ، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو : يدُ زيد) ، فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد ، فلا يقال : « هذه اليد زيد » ، وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله .

وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى « من » أو « في » (فالإضافة بمعنى : لام الملك) كما في « ثوب زيد » و« غلامه » ، (أو) لام (الاختصاص) كما في بقية الأمثلة ، [٢٦] ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كـ « ضارب زيد » ، فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني^(٢) والشلوين . وإلى ذلك يشير قول الناظم :
 ٣٨٦ - والثاني أجزرُّ وأثو منْ أو في إذا لَمْ يصلح الأذاك وَاللَامُ خُذًا
 ٣٨٧ - لِمَا مَسَوَى ذَيْنِكَ

 فاعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى « من » أو « في » فهي بمعنى « اللام » تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كـ « غلام زيد » ، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها نحو : « ذي مل » و« عند زيد » و« مع عمرو » ، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو : « صاحب » و« مكان » و« مصاحب » .

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنى « اللام » وبمعنى « من » ولا ثالث لهما ، وما أوهم معنى « في » فهو على معنى اللام مجازًا . قاله الشارح^(٣) .
 وذهب أبو الحسن بن الضائع^(٤) إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى « اللام » على كل حل ، [٣٣٤/ب] وكان يقدر في « ثوب خز » ونحوه ويقول : الثوب مستحق للخز بما هو أصله . وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته .

(١) في « ط » : (اليوم) .

(٢) الاختصاص ٢٦/٣ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٧٢ .

(٤) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر مذهبه في الارتشاف ٥٠٢/٢ .

(فصل ل)

(والإضافة على ثلاثة أنواع :

نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (معرفة ك : غلام زيد) ، فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها ، (وتخصيصه به) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (نكرة ، ك : غلام امرأة) ، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فما أضيف إلى النكرة تخصص بها . والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخص من « غلام » ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز « غلام زيد » به . قاله في المغني^(١) . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٣٨٧..... وَأَخْصَصُ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَيْهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام ، فكل من المتصايفين مؤثر في الآخر ، فالأول يؤثر في الثاني الجبر^(٢) ، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص .

(ونوع : يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) ، وذلك قسمان : قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة . وقسم لا يقبله أصلاً . فالأول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله : [من الوافر]

٥٠٩. إِبَالُ الْمَوْتِ أَلْبِي لَا بُدَّ أُنْسِي مَلَقِي لَا إِبَالِكُ تُخَوِّفِينِي

(١) مني الليب ص ٦٦٣ .

(٢) سقط من بداية باب الإضافة إلى هنا من « ب » .

٥٠٩ - البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧ ، وحرارة الأدب ١٠٠/٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والسدر ٣١٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب ٢١٠/١١ (خصل) ، ١٢/١٤ (أي) ، ٦٣/١٥ (فلا) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٢/٣ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١ ، وشرح شلور الذهب ص ٣٢٨ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والنصف ٣٣٧/٢ ، والمواضع ١٤٥/١ ، وشرح التسهيل ٦٠/٢ ، ٦٣ ، ٢٢٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/١ .

ونحو : « رُبُّ رجلٍ وأخيه » و« كم ناقةٍ وفصيلها » و« جاء وحقه » فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة ، لأن « لا » لا تعمل في المعارف ، و« رب » و« كم » لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة ، فالإضافة هذه ونحوها تفيد تخصيص المضاف دون التعريف . [٧٣٣٥] . (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلاً) أي شديد الدخول (في الإبهام) ، يقل : « غل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بَيِّنًا ، كـ « غير » و« مثل » إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما) [٢٧] من كل وجه ، قل أبو البقاء^(١) : إذا أريد بـ « غير » المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك : « هذه الحركة غير السكون » ، وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف ، لأن المغايرة بين الشئين لا تخص وجهاً بعينه . انتهى . فجعل المقتضي للتعريف وقوعاً بين متضادين ، وبه قل السراقي ، وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام ، وبه قل ابن السراج^(٢) ، وارتضه الشلوبين^(٣) ، وبين الإبهام فيها أنك إذا قلت : « غير زيد » فكل شيء إلا زيداً غيره ، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحد ، واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر . وذهب سيويه^(٤) والبرد^(٥) إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن « غيرك » و« مثلك » بمنزلة « مغاييرك » و« مماثلك » ، واختاره أبو حيان في النكت الحسان^(٦) . وهذا النوع مرجعه السماع ومنه « شبيهك » و« خيدنك » و« ضربك » و« تربك » و« نحوك » و« نذك » و« حَسْبُك » و« شرعك » ، وأما « مثلك » و« غيرك » فإذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة ، ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو : مررت برجل مثلك ، أو : غيرك) ، والنكرة لا توصف بالمعرفة ، [٧٣٣٥] ب (وتسمى الإضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه ، وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه ؛ (معنوية ، لأنها أفادت أمراً معنوياً) ، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه . (و) تسمى

(١) الثيان في إعراب القرآن ١٠/١ .

(٢) الأصول ٥/٢ .

(٣) شرح الشهاب ٢٢٧/٣ .

(٤) الكتاب ١١٠/٢ - ١١١ .

(٥) المختص ٢٨٩/٤ .

(٦) النكت الحسان ص ١١٨ .

(٧) « ط » : (ولما) .

أيضاً (محضة أي خالصة من تقدير الانفصال) ، إذ ليس قولنا : « غلامٌ زيدٌ مثلك » في تقدير « غلامٌ لزيدٍ مثل لك » .

(ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك) التعريف أو التخصيص ، (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادفاً لها الحال أو الاستقبال) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٨- وإن يشابه المضافُ بفعلٌ وصفاً فعن تنكيره لا يُعزَلُ
فخرج بالصفة المصدرُ المقدر بـ « أن » والفعل ، فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة^(١) بدليل نعتة بالمعرفة نحو قوله : [من الخفيف]
٥١٠- إنَّ وجَّيِي بِكَ الشَّيْئِدَ أَرَانِي عَاقِرًا فِيكَ مَنْ عَهْنَتْ عَنَّا

فوصف وجني ؛ وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم ؛ بالشديد ، ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : « جئتُ إكرامك » ، فإن إضافته محضة خلافاً للرياشي^(٢) . وخرج بتشبيه المضارع إلى آخره اسم التفضيل نحو : « أفضل القوم » ، فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافاً لابن السراج^(٣) والفارسي^(٤) وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي^(٥) وابن أبي الربيع^(٦) وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه^(٧) وقال : إنه الصحيح بدليل قولهم : « سررت برجلي أفضل القوم » ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وإن المخالف خرج ذلك على البطل ، [٧٣٤] فيكون من بطل المعرفة من النكرة ، قل : وذلك باطل ، لأن البطل بالاشتق يقل . انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل^(٨) . وهذا الذي حكاه سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي ، واختار خلافه ، وزعم أن [٢٨] ذلك قول

(١) الارتشاف ٥٠٥/٢ ، وشرح المرادي ٢٤٥/٢ .

٥١٠- البيت بلا نسبة في الدرر ١٣٨/٢ ، ٣٠٣ ، وشرح الأحموي ٣٠٦/٢ ، وشرح قطر السدي ص ٢٦٤ ،

والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، ومع المواع ٤٨/٢ ، ٩٣ .

(٢) اشكت الحسن ص ١١٩ .

(٣) الأصول ٨/٢ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٦٩/١ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ .

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٣١ .

(٦) البسيط ٣١٢/١ .

(٧) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٨) شرح الجمل ٧١/٢ .

سيبويه^(١). وخرج أيضاً الصفة التي بمعنى المضي نحو: «ضاربُ زيدٍ أمسٍ»، فإن إضافته محضة على الصحيح خلافاً للكسائي. وخرج أيضاً الصفة التي لم تعمل نحو: «كاتبُ القاضي» و«كاسبُ عياله»، فإن إضافتها محضة.

(وهذه الصفة) الشبيهة للمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع)

كما يؤخذ من أمثلة النظم :

(اسم الفاعل) : المضاف لمعموله الظاهر أو المضمّر ، فالأول (ك : ضاربُ زيدٍ)

الآن أو غذاً ، (و) الثاني نحو : (راجعنا) الآن أو غذاً ، ومنه أمثلة المبالغة كـ « شرّاب العسل » .

(واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا ، فالأول (ك :

مضروب العبد) الآن أو غذاً ، (و) الثاني نحو : (مروّع القلب) بفتح الواو المشددة .

(والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا ، فالأول

(ك : حَسَنُ الوجهِ) الآن ، (و : عَظِيمُ الأَمَلِ) الآن ، (و : قَلِيلُ الحَيْلِ) الآن ،

والثاني : كـ « مستقيمُ القامةِ » و« معتدلُ الطبيعةِ الآن »^(٢) .

فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنًى ، واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان

إلى مرفوعهما معنًى ، فإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا تفيدها تعريفاً ، (والدليل

على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وصفُ التكررة به) أي بالوصف المضاف

[٣٣٤/ب] (في نحو : « هَذَا بِأَلْفِ الْكُتَبَةِ ») [ثلاثة/٩٥] فـ « هذياً » تكرة منصوبة على

الحال ، و« بألف الكعبة » : نعتها ، ولا توصف التكرة بالمعرفة . (ووقوعه حالاً في نحو :

« لَئِنِّي عَظَمْتُهُ » [الحج/٩] فـ « ثاني » حل من الضمير المستتر في « يجادل » من قوله تعالى :

« وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ » [الحج/٨] . والحال واجب التنكير ، والأصل

عدم التأويل ، (وقوله) وهو أبو كبير الغنلي يمدح تأبط شراً وكان زوج أمه : [من الكامل]

٥١١ — فَأَتَيْتُ بِهِ خَوْشَ الْقَوَادِ مُتَطَبِّئاً سُهْداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوَجَلِ

(١) شرح التسهيل ٢٢٨/٣ .

(٢) سقطت من « ب » « ط » .

٥١١ — البيت لأبي كبير الغنلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠ ، وخراتة الأدب ١٩٤/٨ ، ٢٠٣ ، وشرح أشعار

الغناليين ١٠٧٣/٣ ، وشرح ديوان الخماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر

والشعر ٦٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٢٤/٣ (مهد) ، ٢٩٠/٦ (حوش) ، ٦٩٠/١١ (محمل) ،

ومغني اللبيب ٥١١/٢ ، وتاج العروس (محمل) ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٨٩/٣ ، وجمهرة اللغة

١١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٠/٢ ، ولسان ٢١٤/١٤ (جيا) ، وشرح الكافية الشافية ٩١٢/٢ .

فـ «حوش» بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة : صفة مشبهة حل من الهاء ажرورة بالهاء العائدة إلى تأبط شرًا ، ومعناه : حديد الفؤاد . و«المبطن» : الضامر البطن ، وهو وصف محمود في الذكور . و«السهد» بضم السين المهملة والهاء : القليل النوم ، و«الموجل» الأحمق . (ودخول «رب» عليه في قوله) ؛ وهو جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

١٢٥- (يا رَبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ) لَأَقَى مِبَاعِلَةً يَنْكُم وَجِرْمَانَا
فأدخل «رب» على غابطنا ، ولو كان معرفة لما صح ذلك ، وهو من الغبطة وهي ^(١) أن يتمنى مثل حل المغبوط من غير إرادة زوالها عنه ، عكس الحسد ، (والدليل على ألها) ؛ أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها ؛ (لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك : ضاربٌ زيدٌ) بلخفص (ضاربٌ زيدٌ) بالنصب ، (فالاختصاص) بالعمول (موجود قبل الإضافة) ، فلم تحدث الإضافة تخصيصاً ، وفي ذلك ردٌ على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ^(٢) : « ولا تفيد إلا تخفيفاً » فقال « بل تفيد أيضاً التخصيص فإن ضارب زيدٌ انحص من ضارب » قل في المغني ^(٣) : وهذا سهو فإن « ضاربٌ زيدٌ » أصله : « ضاربٌ زيدٌ » ، بالنصب ، وليس أصله « ضارباً » فقط ، فالتخصيص حاصل بالعمول قبل أن يأتي بالإضافة . انتهى . [٢٣٧]

وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قل ^(٤) : « وأما قوله : « ولا تخصص » فغير صحيح . لأنك إذا قلت : « هذا ضارب امرأة » فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة . انتهى .

(وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف) ، لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ،

٥١٢- البيت لجرير في ديوانه ١٦٣ ، والدرر ١٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٠، ٧١٢/٢ ، والكتاب ٤٢٧/١ ومغني اللبيب ٥١١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣ ، وللتنضيد ١٥٠/٤ ، وجمع القوامع ٤٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٣ ، وشرح ابن القاطم ص ٢٧٥ ، وشرح الأحموي ٣٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٣ ، ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢ ، وللتنضيد ٢٢٧/٣ ، ٢٨٩/٤ .

(١) في «ب» «ط» : (هو) .

(٢) الكافية ص ٩ .

(٣) مغني اللبيب ص ٦٦٤ .

(٤) المقرب ٢٠٩/١ ، وشرح الجمل ٧٠/٢ .

ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون . قاله في المَغْنِي^(١) . (أو) تنيد (رفع القبح) . (أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما في : ضارب زيد ، و : ضاربات عمرو) و « مضروب العبد » (و : حَسَنُ الوجه) ، ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للإضافة ، (أو) بحذف التنوين (المقدر كما في : ضوارب زيد ، و : حواج بيت الله) ، ففي « ضوارب » و « حواج » تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول ، [٢٩] قاله الموضح في الحواشي . (أو) بحذف (نون التثنية كما في : ضاربا زيد ، أو) نون (الجمع) السالم (كما في : ضاربو زيد) ، ففي التثنية و الجمع نون حذفت للإضافة . (وأما رفع القبح ففي نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه) ، بالجر ، (فإن في رفع « الوجه ») على الفاعلية (قبح خُلُو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظاً كما في المغني^(٢) . (وفي نصبه) على التثنية بالمفعول به (قبح إجراء وصف) الفعل (القاصر) ؛ وهو حَسَنٌ ؛ (مَجْرَى) ؛ يضم الميم ؛ (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ، ففي رفع « الوجه » قبح ، وفي نصبه قبح ، (وفي الجر تخلص منهما) معاً ، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ، [٣٢٧ ب] (ومن ثم امتنع : الحسن وجهه) بالجر (لانتهاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه « الوجه » لفظاً ، فإنه يعود على الموصوف ، (و) امتنع (نحو : الحسن وجهه) بالجر أيضاً (لانتهاء قبح النصب ، لأن النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة ، ومسايتي أن الصفة المفردة المقرونة بـ « أل » لا تضاف إل إلخالي منها ومن الإضافة إلى تاليها (وتسمى الإضافة في هذا النوع) وهو إضافة الموصف لمعموله (لفظية ، لأنها أفادت أمراً لفظياً) ، وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ، ورفع القبح ، ومرجعها إلى اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٩٠- وفي الإضافة اسْمُهَا لفظية

(و) تسمى أيضاً (غير محضة ، لأنها في تقدير الانفصال) ، لأن نحو : « ضارب زيد » مثلاً في تقدير : ضارب هو زيد^(٣) ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا .

(١) معني اللبيب ص ٦٦٣ .

(٢) معني اللبيب ص ٦٦٥ .

(٣) في « أ » : (زيد) .

(فصل ل)

(تختص الإضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول « آل » على المضاف في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه (مقروناً بـ : آل) ، وإليه ^(١) أشار الناظم بقوله :

٣٩١- وَوَصِّلْ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُفْتَضِرٌ إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَمَا لَجَعُوا الشَّعْرَ

فـ « الجعد » : صفة مشبهة من جعد شعره جموعة ضد سبط سبوبة . والشعر : بفتح العين ؛ مضاف إليه ، (وقوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

١٣- أَبَانَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِي جَمَائِهَا (شِقَاءٌ وَهْنُ الشَّافِيَاتِ الْخَوَائِمِ)

بحر « الخوائم » بإضافة الشافيات . و« أبانا » بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية : قتلنا . والضمير في « بها » و« هن » للسيوف ، وفي « حائنها » للقتلى . و« الخوائم » : العطاش التي تحوم حول الماء ، جمع حائمة ؛ بلحاء المهملات ؛ من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره . و« الشافيات » : جمع شافية ، اسم فاعل من الشفأ . [٧/٣٣٨] والمعنى : قتلنا بالسيوف وليس في صماء القتلى التي تهريقها السيوف شفأً ، وإنما السيوف هي الشافيات ، لأنها آلة السفك ، ولولاها ما حصل السفك .

المسألة (الثانية : أن يكون) المضاف إليه (مضافاً لما فيه « آل ») ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٢- أَوْ بِأَلِّي لَهْ أَضِيفَ الثَّانِي (كَ) زَيْدٌ (الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

فـ « الضارب » صفة مقرونة بـ « آل » مضافة إلى « رأس » و« رأس » ، مضاف إلى « الجاني » المقرون بـ « آل » (و) نحو (قوله) : [من الطويل]

(١) في « ب » ، « ط » : (إليها) .

٥١٤- (لَقَدْ ظَفَرَ الزَّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعَدَى) بِمَا جَاوَزَ الْأَمَلَ مِلَاسِرٍ وَالْقَتْلَ

فـ «الزوار» جمع زائر صفة مقرونة بـ «أل» مضاف إلى «أقفية»: جمع قفا. و«أقفية» مضافة إلى «العدى» المقرونة بـ «أل» و«الأمال» بلد: جمع أصل، وهو الرجاء. و«ملاسر»: أصله: من الأسر فحلفت نون «من» على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن.

المسألة (الثالثة: أن يكون) المضاف إليه (مضافاً إلى ضمير ما فيه «أل»

كقوله): [من الكامل]

٥١٥- (الودُ أَلَتْهُ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ) مِئِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً

فـ «المستحقة»: صفة مفردة مقرونة بـ «أل» مضافة إلى «صفو». و«صفو»: مضاف إلى ضمير ما فيه «أل» وهو الود بضم الواو. و«النوال»: العطاء. ومنع المبرد هذه الأخيرة لما سيأتي. ولم يتعرض لها في النظم.

المسألة (الرابعة: أن يكون) الوصف (المضاف مثني كقوله): [من البسيط]

٥١٦- (إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ) فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي

[٣٠] فـ «المستوطنا»: صفة مثناة مضافة إلى «عدن» ولذلك حذف النون منها. و«يغنيا»: مضارع غني بكسر النون في الماضي، وفتحها في المضارع، والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث. و«المستوطنا»: فاعله. وهي جملة شرطية، وجوابها «فإنني لست». [٣٣٨/ب] والمعنى إن يستغن عني المستوطنا عدن فإنني لست غنياً عنهما يوماً من الأيام.

المسألة (الخامسة: أن يكون) الوصف المضاف (جَمْعًا اتبع سبيل المثني)

وطريقه (وهو جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات، (ويُختم بنون زائدة) بعد علامة الإعراب (تُحذف للإضافة كما أن المثني كذلك كقوله): [من البسيط]

٥١٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٣/٣، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢، والمقاصد النحوية ٣٩١/٣.

٥١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٣، والدرر ١٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠٨/١، والمقاصد النحوية ٣٩٢/٣، ومعجم المواع ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٨٦/٣.

٥١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٦/٣، والدرر ١٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠٩/٢، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والمقاصد النحوية ٣٩٣/٣، ومعجم المواع ٤٨/٢.

١٧- (لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمَصْنَعِي مَسَامِعِهِمْ) إِلَى الْوُشَّةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَجَمٍ
فـ « المصني » : صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسلمهم ، ولذلك حذفت
النون منها ، و« الأخلاء » : الأصطفاء . و« الوشة » : جمع واش ، وهو التمام بين الأخلاء .
و« الرحم » : القرابة .

وإلى مسألتي المثني والجمع أشار الناظم بقوله :
٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مَثْنًى أَوْ جَمْعًا مَسْبِيلُهُ اتَّبَعُ
فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين « أل » والإضافة .

أما المسألة الأولى ، وهي مسألة الصفة المشبهة ، فإنها الأصل في ذلك ، وذلك لأن
التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والجرور ، لأن الأصل في « الجعد الشعر » :
الجعد شعره أو شعر منه ، فلما أضيفت حذف الجار والجرور بالإضافة^(١) أو بالحرف^(٢)
فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود « أل » ، وقرن المضاف إليه بـ « أل »
عوضاً عما فاتته من الضمير أو من التنوين ، لأن التنوين و« أل » يتعاقبان على الاسم ،
فولي المضاف « أل » كما يليه التنوين ، وحمل على الصفة المشبهة نحو : « الضارب
الرجل » لمشابهة لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـ « أل » والمضاف
إليه مقرون بها . [٧٣٣٩]

وأما المسألة الثانية فلأن « أل » إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من
كونها في المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، ولذلك يمتنع إذا كان بينهما
أكثر من مضاف واحد ، فلا يجوز : « الضاربُ ابنُ أختِ القومِ » كما جاز : « نعم ابنُ
أختِ القومِ » .

وأما الثالثة : فاختلَفَ فيها ، ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه
« أل » منزلة الاسم المقرون بـ « أل » أم لا ؟ فالجمهور على الجواز ، والمبرد على المنع .
وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة ، كما
حذفت من الصلة لغير إضافة ، كقوله : [من المنسرح]

٥١٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٨٥/٣ ، والمقاصد
النحوية ٣٩٤/٣ ، ومع القواعد ٤٨/٢ .

(١) بعده في « ط » : (على الأول) .

(٢) بعده في « ط » : (على الثاني) .

٥١٨- الحافظو عورة العشرة

في رواية من نصب «عورة»، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما تقدم، قاله الشاطبي بمعنى. وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث^(١) حكم المفرد.
(وجوز الفراء^(٢) إضافة الوصف المحلى بـ «أل» إلى المعارف كلها) سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما (ك: الضارب زيد، و: الضارب هذا) و«الضارب الذي» و«الضاربك» و«الضارب غلامك» إجراءً لسائر المعارف مجرى المعارف بـ «أل» (بخلاف) المضاف إلى التكرار نحو: (الضارب رجل) لامتتاع إضافة إلى التكرار.

(وقال المبرد^(٣) والرماني في «الضاربك» و«ضاربك») مما الوصف فيه مقرون بـ «أل» أو مجرد منها: (موضع الضمير خفض)، لأن الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبه.
(وقال الأخفش) وهشام^(٤): موضع الضمير (نصب)، لأن موجب التنصب المفعولية، وهي محققة، وموجب خفض الإضافة وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، [٣٣٩/ب] ولخذه سبب آخر غير الإضافة، وهو صَوْن الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً. وضعفه ابن مالك^(٥).

٥١٨- تمام البيت : الحافظو عورة العشرة لا يأتيهم من ورائنا وكف)
وهو لمعرو بن امرئ القيس في حراة الأدب ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، والشدر ٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧ ، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥ ، ٢٣٨ ، والاقطاب ص ٥٧٨ ، ولمعرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في اللسان ٣٦٣/٩ (وكف) ، ولشرح بن عمران أو لمالك بن عجلان في شرح أبيات سيويه ٢٠٥/١ ، ولرجل من الأنصار في حراة الأدب ٦/٦ ، والكتاب ١٨٦/١ ، وبلا نسية في أدب الكتاب ص ٣٢٤ ، وإصلاح المنطق ص ٦٣ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٢٩/٨ ، ٢٠٩ ، ووصف البيان ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، والمخصب ٨٠/٢ ، وللقضب ١٤٥/٤ ، والنصف ٦٧/١ ، وجمع المواضع ٤٩/١ ، وعمدة الحفاظ (عور) .

- (١) بعده في «ط» : (السالم) .
- (٢) شرح ابن الناطم ص ٢٩٦ .
- (٣) بعده في «ط» : (ولثاني) ، مع أنها لم ترد في أوضح المسالك ٩٩/٣ . وانظر قول المبرد في المقضب ١٥٢/٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٧٦ .
- (٤) شرح التسهيل ٨٣/٣ .
- (٥) شرح التسهيل ٨٣/٣ ، ٨٤ .

(وقال سيويه^(١): الضمير كـ) الاسم (الظاهر، فهو منصوب في: الضاربك)، لأن الوصف المقرون بـ«أل» لا يضاف عنده إلا لما فيه «أل»، أو إلى مضاف لما فيه «أل»، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه «أل»، والضمير ليس واحداً منها. (محفوظ في: ضاربك) لأن [٣١] حذف التنوين دليل للإضافة ولا مانع منها إلا اقتران^(٢) الوصف بـ«أل» وهو مجرد عنها. (ويجوز في «الضاربك» و«الضاربوك» الوجهان) الحذف والنصب، لأنه يحتمل أن يكون حذف التنوين للإضافة، فيكون الضمير في محل خفض، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة، فيكون في محل نصب. وذهب الجرمي والملزني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير، لأن حذف التنوين للإضافة هو الأصل، وحذفها للطلول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك، قاله المراعي في التلخيص في باب اسم الفاعل. وفيه رد على ابن مالك حيث قل^(٣): وأما الضمير في نحو: «جاء الزائر والمكرموك» فجائز فيه الوجهان بإجماع، لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه. انتهى.

(مسألة: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره. (وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف إليه) مع صحة المعنى في الجملة، [٧٤٠/١]

(فمن) التصوير (الأول قولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)، فـ«بعض»: نائب فاعل قطعت، وأنت الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي «الأصابع» لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه، فيقال: «قطعت أصابعه» تعبيراً عن الجزء بالكل مجازاً، (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تَلْتَقِطُهُ بعضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف/١٠] بتأنيث «تلتقطه»^(٤) ببناء المثناة فوق، (وقوله) وهو الأغلب العجلي وهو من المعمرين: [من الرجز]

(١) الكتاب ١/١٩٣.

(٢) في «ط»: (لاقتران) مكان (إلا اقتران).

(٣) شرح التسهيل ٨٦/٣.

(٤) الرسم المصحفي: «يَنْقَطِلُهُ» بالياء، وانظر القراءة المستشهد ١٤ في الإنعاف ص ٢٦٢، ومعاني القرآن للقراء ٣٦/٢.

٥١٩- (طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي) تَقْضُنَ كُلِّي وَتَقْضُنَ بَعْضِي

فأنت «أسرعت» مع أنه خبر عن مذكر، وهو «طول» لأنه اكتسب التأنيث من «الليالي». و«تقضي» و«تقضن» في الموضعين بقاء وضاد معجمة.

وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع، الأول: ما كان المضاف بعضاً وهو مؤنث.

[٣٢] والثاني: ما كان بعضاً وهو مذكر، والثالث: ما كان وصفاً للمؤنث. وبقي عليه ما كان كلاً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران/٣٠]، ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران/٢٥]. وما لم يكن شيئاً من ذلك كقولهم: «اجتمعت أهلُ اليمامة» ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله: [من الكامل]

٥٢٠- فَإِلَى إِبْنٍ لَمْ أَنَلَسْ أَرْحَلُ نَأْتِي

فمنع صرف «أنلس» لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم، ولا يبعد حمله على الضرورة، قاله في الحواشي. (ومن) التصوير (الثاني) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (قوله): [من البسيط]

٥٢١- (إِلَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى) وَعَقْلٌ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَثْوِيرًا

فذكر «مكسوف» مع أنه خبر عن مؤنث وهو «إلارة» إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى «العقل» (ويحتمله: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾) [الأعراف/٥٦] [٣٤٠/ب] ويبعده: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى/١٧] فذكر «قريب» حيث لا إضافة،

٥١٩- الرجز للأغلب المحلي في الأغاني ٣٠/٢١، وعزلة الأدب ٢٢٤/٤، ٢٢٥، ٢٢٦، وشرح أبيات سيويه ٣٦٦/١، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٣، وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني ٨٨١/٢، وللحجاج في الكتاب ٥٣/١، ولم أقع عليه في ديوانه، والخصص ٧٨/١٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٦/٢، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، والخصائص ٤١٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢، ومعني الليب ٥١٢/٢، والمقتضب ١٩٩/٤، ٢٠٠.

٥٢٠- عجز البيت: (عمرو متجعج حاجتي أو ترحف)، وهو ليشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٥٥، وشرح أبيات سيويه ١٤/٢، ولسان العرب ١٣٠/٩ (زحف)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٩٦/٢، والذرر ٤٠٥/٢، والكتاب ٩/٢، وجمع المراجع ١٢٧/٢.

٥٢١- البيت لبعض المولدين في المقاصد النحوية ٣٩٦/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/٥، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، وعزلة الأدب ٢٢٧/٤، ١٠٦/٥، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، ومعني الليب ٥١٢/٢، وشرح التسهيل ٢٣٨/٣.

وذكر الفراء^(١) أنهم التزموا تذكير « قريب » إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق . هذا نقله في المغني^(٢) . ونقل غيره عن الفراء : إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجباً بلا خلاف ، تقول : « هذه قريبة فلان » ، ولا تقول « هذه قريب فلان » ، وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث . وقيل التذكير في الآية على المعنى ، لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزجاج^(٣) . وقيل بمعنى المطر ، قاله الأخفش^(٤) ، وإليك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازياً ، لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو : « الشمس طالعة » ، وإنما يفرق حكم المجازي والحقيقي الظاهري لا المضميرين . قاله في المغني^(٥) ردّاً على الجوهري .

(ولا يجوز : قامت غلام هند) بتأنيث الفعل . (ولا : قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه) ، فلا يقل : « قامت هند » إذا كان القائم غلامها ، ولا « قام زيد » إذا كان القائم امرأته . ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجمع الصحيح قول أبي الفتح^(٦) في توجيهه قراءة أبي العالية : « لا تنفع نفساً إيمانها » [١٥٨/الم] بتأنيث الفعل : إنه من باب « قَطِعتَ بعضُ أصابعه » ، لأن المضاف لو سقط هنا لقليل : « نفساً لا تنفع » بتقديم المفعول ليرجع إليه المضمير المستتر المرفوع الذي [٣٣] ناب عن الإيمان في الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعني فعل المضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك : « زيداً ظلم »^(٧) ، تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز . واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال : [٧٣٤١]

٣٩٤- وَرَبَّمَا أَكْسَبَ ثِيَاباً أَوْلاً تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِخَصْفٍ مَوْجِلاً -

مسألة : ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم مرادفه كـ : لَيْثٌ أَسَدٌ ، ولا) يضاف (موصوف إلى صفته كـ : رجل فاضل ، ولا) تضاف (صفة لموصوفها كـ : فاضل رجل) . وشمل ذلك قول الناظم :

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ معنًى

(١) معاني القرآن ٣٨٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢ .

(٥) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .

(٦) المحجب ٢٣٦/١ .

(٧) في « ط » : (أظلم) .

لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص بها ، (فإن جمع ما يوهم شيئاً من ذلك يؤول) ، وهذا معنى قول الناظم :

٣٩٥ وأوّلُ مؤهّمًا إذا ورّد

(فمن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم : جاءني سعيد كرز) ، فـ « سعيد » و « كرز » مترادفان لكونهما لمسمى واحد ، وأضيف أحدهما إلى الآخر ، (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى ، وبالتالي) وهو المضاف إليه (الاسم) ، أي اللفظ الدال على المسمى ، (أي جاءني مسمى هذا الاسم) ، وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع ، فقدّم عليه في اللفظ ، وقصد بالقدم المسمى لتعرّضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما ، حتى كأن قائل : « جاءني سعيد كرز » قل : جاءني مسمى كرز ، هذا إذا نسب إلى الأول ما ينسب إلى اللوات . أما إذا نسب إليه ما ينسب إلى الألفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى ، والأول بالاسم كما إذا قلت : « كتبت : سعيد كرز » فإنه يتعين أن تقول : كتبت اسم هذا المسمى ، قاله قريب الموضح . [٣٤١ ب]

(ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (قولهم : حبة الحمقاء) بللد ، وإنما وصفوها بالحمق لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطرؤها الأقدام . قاله الرضي ^(١) .

(و) قولهم : (صلاة الأولى ، و) قولهم : (مسجد الجامع ، وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضاف المذكور ، فيقدر في الأول اسم عين ، وفي الثاني اسم زمان ، وفي الثالث اسم مكان ، (أي حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع) . وعدل عن تقدير الرضي : مسجد الوقت الجلع لما ذكرنا .

(ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قولهم : جرد قطيفة) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء ، (وسحق عمامة) [٣٤] بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين ، (وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً ، و) يقدر (إضافة الصفة إلى جنسها) ، ويجر جنسها بـ « من » ، لأن الإضافة فيهما بمعنى « من » لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف ، (أي شيء جرد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس العمامة) ، و « شيء » موصوف ،

و« جرد » أو « سحق » صفته ، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى ، وصرح بـ « من » معها لبيان معنى الإضافة .

وذهب الكوفيون^(١) إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة/٩٥] ، ﴿ وَلَذَارُ الْأَخْيَرَةِ ﴾ [يوسف/١٠٩] ، ﴿ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ [القصر/٤٤] وغير ذلك .

(فصل ل)

(الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) عنها (ك : غلام) من العقلاء (و : ثوب) من غيرهم ، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول : « غلام زيد وثوبه » ، وتارة لا يضافان فيقال : « غلام وثوب » (ومنها ما يمتنع إضافته) لملازمته التعريف (كالمضمورات) علافاً للخليل [٣٤٢] في نحو : « أباك » فإنه يقول : إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر ، وتبعه الناظم^(١) ، (والإشارات) وأما « ذلك » وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه ، (وكغير « أي » من الموصولات) النصبة والمشاركة ، (و : كغير « أي » (من أسماء الشرط) ، وكغير « أي » من أسماء الاستفهام) ، وإنما لم تصف هذه المذكورات لشبهها بالحرف ، والحرف لا يضاف ، وإنما أضيفت « أي » في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تُضاف إليه . (ومنها ما هو واجب الإضافة [٣٥] إلى المفرد ، وهو نوعان) :

الأول : (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) فيُنون ، وهو المشار إليه في

النظم بقوله :

٣٩٦- وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفرداً

(نحو : كل) إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً ، (وبعض ، وأي ، قال الله تعالى : ﴿ وَكُلُّ فِئَةٍ فَلَكِ يَسْتَبْخُونُ ﴾ [س/٤٠] و : ﴿ قُضِلْنَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾) [البقرة/٢٥٣] وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحلال منهما كقولهم : مررت بكل قائماً وبعض جالساً ، وأصل صاحب الحال : التعريف . وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قل بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً وسدساً وثلاثاً وربعاً ونحوها معارف ، لأنها في المعنى مضائق ، وهي نكرات بإجماع . وردّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وترينه ، وقد لا ترينه ، وطُججي الحال بعد « كل »

و« بعض » على إرادته : (﴿ أَيَا مَا تَدْعُو ﴾) (الإسراء/١١٠) فـ « أَيَا » : اسم شرط مفعول مقدم ، و« ما » صلة .

(و) النوع الثاني : (ما يلزم الإضافة لفظاً) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٣٩٦- وبعض الأسماء يُضاف أبداً
(هو ثلاثة أنواع) :

الأول : (ما يضاف للظاهر) مرة ، (وللمضممر) أخرى ، (نحو : كِلا الرجلين وكلاهما ، وكِلْتا المراتين وكِلْتاهما ، (وعند) زيدٍ وعندك ، (ولدى) الباب ولديك ، (وقصارى) الأمر وقصاراه ؛ بضم القاف ؛ أي غايته ، (وسوى) زيدٍ وسواك .
(و) الثاني : (ما يختص بالظاهر) دون المضممر (ك : أولي) بمعنى « أصحاب » ، (و : أولات) بمعنى « صاحبات » ، (و : ذي) بمعنى « صاحب » ، (و : ذات) بمعنى صاحبة ، (قال الله تعالى : ﴿ تَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ ﴾) (السمل/٣٣) أي أصحاب قوة ، (و : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾) (الطلاق/٤) أي صاحبات الأحمل [٣٦] ، (و : ﴿ وَذَا الثَّنُونِ ﴾) (الأنبياء/٨٧) أي صاحب الحوت ، (و : ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾) (السمل/٦٠) أي صاحبة بهجة .
(و) الثالث : (ما يختص بالمضممر) دون الظاهر ، وإليه أشار الناظم بقوله :
٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ إِبْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

(وهو نوعان) :

أحدهما (ما يضاف لكل مضممر) متكلم أو مخاطب أو غائب ، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، مذكرًا أو مؤنثًا ، (وهو : واحد) وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور ، فمن إضافته إلى ضمير الغيبة (نحو : ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾) (غافر/١٢) ، (و) من إضافته إلى ضمير الخطاب (نحو : قوله) (وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي : [من الرجز]

٥٢٢- (وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ) لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَأِ إِلَهِي قَبْلَكَ

٥٢٢- الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدور ١٤٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٦٤/٤ ، وشرح شواهد الغني ٦٨١/٢ ، وشرح المفصل ١١/٢ ، والكتاب ٢١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢ ، ومعني اللبيب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٢٤٧/٤ ، والنصف ٢٣٢/٢ ، ومعجم المواعظ ٥٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣ ، ٤٠٩/١ .

و«إلهي» الأول : منلى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه . (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري : [من المنسرح]
 ٥٢٣ - أصبحتَ لَا أَحْبِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
 (وَالذَّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَدِي) وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ
 قل ذلك لكبر سنه ، وقد عثر ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل . [٧٣٤٣]

(و) النوع الثاني من النوعين : (ما يختص بضمير المخاطب ، وهو مصادر مشاة لفظاً ، ومعناها التكرار) ، لأنهم لما قصدوا بها التكرار^(١) جعلوا التثنية علماً على ذلك ، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، (وهي : لَيْكُ) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى : إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و« سعديك » بمعنى : إسهاداً لك بعد إسهاد ، ولا تستعمل) « سعديك » (إلا بعد : ليك) ، لأن « ليك » هي الأصل في الإجابة . و« سعديك » كالتوكيد لها^(٢) . قل المراهي^(٣) : أراد سيبويه بقوله : « ليك » و« سعديك » إجابة بعد [٣٧] إجابة . انتهى . (و : حنائيك) بفتح المهملة والتون (بمعنى : تحننا عليك بعد تحنن) ، قل طرفه بن العبد : [من الطويل]

٥٢٤ - حَنَائِكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
 أنشده سيبويه^(٤) .

(و : دَوَالِيك) بفتح الدال المهملة (بمعنى : تداولاً بعد تداول) ، وهذا أنسب من قول ابن الناجم^(٥) : إدالة بعد إدالة ، لأن الإدالة الغلبة ، يقل : اللهم أدلني على
 ٥٢٣ - البيتان للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٦/١ ، والارتشاف ٣٤٠/٢ ، وحامسة البحري ص ٢٠١ ، وخرزاة الأدب ٣٨٤/٧ ، والدرر ١٤٦/٢ ، والكتاب ٩٠/١ ، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن) ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، وتوادر أبي زيد ص ١٥٩ ، وبلا نسبة في الأسماء والنظائر ١٧٣/٧ ، وأوضح المسالك ١١٤/٣ ، والرد على النحلة ص ١١٥ ، والخشب ٩٩/٢ .

(١) في « ب » : (التكرير) .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) شرح الرازي ٢٥٩/٢ .

٥٢٤ - صدر البيت : (أبا منذر أقيمت فاستيق بعضنا) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦ ، والسنن ٤١٢/١ ، والكتاب ٣٤٨/١ ، ولسان العرب ١٣٠/١٣ (حنن) ، ومعجم الخواص ١٩٠/١ ، وتاج العروس (حنن) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٣ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، والمقتضب ٣٢٤/٣ .

(٤) الكتاب ٣٤٨/١ .

(٥) شرح ابن الناجم ص ٢٧٨ .

فلان وانصرني عليه . (و : هذاذك ؛ بذالين معجمتين بمعنى : إسرَاعًا لك بعد إسرَاع ، قال) العجاج : [من الرجز]

٢٥- (ضَرَبًا هَذَاذِيكَ وَطَعًا وَخَضًا)

والمعنى : اضرب ضربًا يهْدُ هَذَا^(١) بعد هذ على التكرير ، وأطعن طعنًا جائفًا ، و« الهذ » : السرعة في القطع وغيره . و« الوخض » : بلخاء والضاد المعجمتين : الطعن الجائف ، وهو : بفتح الواو وسكون الخاء ؛ نعت للطعن .

(وعامله) أي هذاذك (وعامل لَيْتِكَ من معناهما) على حد « قعدت جلوسًا » ، والتقدير : أسرع وأجيب ، (و) عمل (البواقي) من الأمثلة (من لفظها) ، والتقدير : أسعد وأتحن وأتداول .

(وتجويز سيويه^(٢)) مبتدأ ومضاف إليه (في « هذاذك » في البيت) السابق

للعجاج [٣/٤٣ب] (وفي : دوايك ، من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس : [من الطويل]
٢٦- إذا شَقُّ بُرَّةٌ شَقُّ بِالْبَرِّ مِثْلُهُ (دَوَايِكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسِ)

(الحالية) مفعول تجويز (بتقدير : نفعله متداولين وهاذين أي مسرعين ، ضعيف) خبر تجويز (للتعريف) بالإضافة إلى الضمير ، والحل ولجة التنكير ، وجوابه أنه مؤول بنكرة كما في « جله زيد وحده »^(٣) (ولأن المصدر الموضوع للتكثير^(٤) لم يثبت فيه غير كونه

٥٢٥- الرجز للعجاج في ديوانه ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٢ ، والدرر ٤١١/١ ، وشرح أبيات سيويه ٣١٥/١ ، وشرح للفصل ١١٩/١ ، والمختص ٢٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٣ ، ولتهديب اللغة ٣٦٠/٥ ، وأساس البلاغة (هذ) ، وبلا نسبة في إصلاح المتن من ١٥٨ ، وأوضح المسالك ١١٧/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ (هذ) ، وبجالس ثعلب ١٥٧/١ ، وجمع المراجع ١٨٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦١٥ ، ١٢٧٣ .

(١) سقط من « ب » : (بعد هذ) .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١ - ٣٥١ .

٥٢٦- البيت لسحيم عبد بن الحسحاس في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ٤٣٨ ، وخزانة الأدب ٩٩/٢ ، والدرر ٤١/١ ، وشرح للفصل ١١٩/١ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ (هذ) ، ٢٥٣/١١ (دول) ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٣ ، وتاج العروس (دول) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٨/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٧٢ ، والمختص ٤٥/٣ ، ورصف المياني ص ١٨١ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، وبجالس ثعلب ١٥٧/١ ، والمختص ٢٧٩/٢ ، وجمع المراجع ١٨٩/١ .

(٣) في « ط » : (جاء في) مكان (في جاء) .

(٤) في « ط » : (للتكثير) .

مفعولاً مطلقاً) لا حالاً ، وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام ، وفيه عسر . و « مُحْتَمٍ » بالتصغير وبمهملتين . و « الحسحاس » بمهملات أربع .

قل أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما بُرد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما^(١) .

(وتجويز الأعلام) وهو يوسف الشتمري ، لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا (في « هذاذك » في البيت) السابق للعجاج (الوصفية) لـ « ضرباً »^(٢) (مردود) خبر تجويز (لذلك) ، وهو التعريف ، لأن « ضرباً » نكرة فلا توصف بمعرفة ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . والجواب عن التعريف أن الأعلام لا يقول : بأن الكاف مضاف إليه بل حرف خطب كما سيصرح به . والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم .

(وقوله) أي الأعلام ؛ مبتدأ ومضاف إليه (فيه) أي في « هذاذك » (وفي أخواته) وهو « لبيك » و « مسعديك » و « حنانيك » و « دوايك » : (إن الكاف) المتصلة [٣٨] بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) أي الكاف (في « ذلك » مردود) خبر قوله (أيضاً لقولهم) : بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) [٧٣٤٤] بإضافته إلى ضمير الغيبة (و : ثي زيد) بإضافته إلى الظاهر ، فتعين أن تكون الكاف في « لبيك » وأخواته اسماً لقيام الاسم مقامها ، لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . (ولحفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في : فأنك) و « فأنك » ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (وبألها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف) ، وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية ، فالكاف الحرفية لا تلحق « لبيك » وأخواته ، لأنها لا تشبه الحرف ، فهذه ثلاث علل للرد على الأعلام ، علل وجودتان ، وعللة علمية ، فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل ، واستعمل مع العلمي الباء تغييراً بينهما وتفناً في التعبير . والجواب عن الأولى أن « حنانيه » و « لبي زيد » شذآن وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد . وقول أبي حيان في الارتشاف : ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ؛ ضعيف .

(١) نقل الصبان هذا القول من شرح النصريح منسوباً إلى أبي عبيدة (٢٥٢/٢) ، وورد هذا القول بسلا نسبة في خزائن الأدب ١٠٠/٢ ، والنور ٤١١/١ ، وشرح الأعلام ٢٧١/١ ، وفي خزائن الأدب أن أبا عبيدة قال : (كان من شأن العرب إذا تجالسوا مع الفتيات للتغزل أن يتعابوا بشق الثياب لشدة المعالجة عن إبداء الحسن) .

(٢) شرح الأعلام ٢٧١/١ .

وعن الثانية أن التون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة ، وكما في « اثني عشر » ، وإنما لم تحذف في « ذانك » و« تانك » للإيلاس بالفرد .

(وشذت إضافة « لئي » إلى ضمير الغائب في نحو قوله : [من الرجز]

٢٧- إِنْكَ لَو دَعَوْتَنِي وَدَوْنِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتَرَعٍ يَثُونِ
(لَقُلْتُ لَبِيْهِ لِمَنْ يَدْعُوْنِي)

فـ « دوني زوراء » بالزاي ثم الراء : جملة حالية من ياء المتكلم ، والزوراء : الأرض البعيدة . و« ذات مترع » صفتها ، والمترع من قولهم : « حوض ترع » بفتح التاء المثناة فوق والراء : أي ممتلئ . و« بيون » بفتح الباء الموحدة وضم الباء المثناة تحت : أي واسعة بميلة الأطراف . [٣٤٤/ب] وكان مقتضى الظاهر أن يقول : « لبيك » ولكنه التفت من الخطأ إلى الغيبة مثل : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْتُمْ بِهِمْ) [بوس/ ٢٢] .

(و) شذت إضافة لئي (إلى الظاهر في قوله) وهو أعرابي من بني أسد :

[من المتقارب]

٢٨- دَعَوْتُ لِمَا تَابَنِي مِسْوَرًا (فَلَيْ لَبِّي يَدِّي مِسْوَرِ)

واليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٨- وَشَذُّ إِسْلَاءِ يَدِّي لَلْبَبِي

وفي شرح المواضع أن « يلي » في البيت زائدة . انتهى .

٥٢٧- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧٣١/١ (لب) ، ٦٤/١٣ (بين) ، وأوضح المسالك ١٢٢/٣ ، وعزلة الأدب ٩٣/٢ ، والدرر ٤١٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٦/٢ ، وشرح الأملحوني ٣١٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، ومعني اللب ٥٧٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٣ ، ومعجم المفردات ١٩٠/١ ، وتاج العروس ١٨٤/٤ (لب) ، (بين) ، والمختصص ٣٦/١٠ ، ١٤٧/١٦ ، وأساس البلاغة (بين) ، وتهديب اللغة ٥٠١/١٥ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٦/٢ .

٥٢٨- البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٤١٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢ ، ولسان العرب ٢٣٩/١٥ (لي) ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (لي) ، وأوضح المسالك ١٢٣/٣ ، وعزلة الأدب ٩٢/٢ ، ٩٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٨ ، وشرح أبيات مسيبويه ٣٧٩/١ ، وشرح الأملحوني ٣١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٠/٢ ، والكتاب ٣٥٢/١ ، والمختصص ٧٨/١ ، ٢٣/٢ ، ومعني اللب ٥٧٨/٢ ، ومعجم الموهوم ١٩٠/١ .

و« مسوراً » : علم منصوب على المفعولية بـ « دعوت » . و« لما » بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ « دعوت » . و« نابني » بمعنى أصابني صلة « ما » . وجملة « فلي » معطوفة على جملة « دعوت » . والأصل : فلياني ، أي قال لي : لييك ، فحذف المفعول . والمعنى : دعوت مسوراً للأمر الذي نابني من نواب الدنيا فلياني . وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية فلجابه إلى ذلك ، وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته المال حتى يخلص من نائبة . وقيل : كانت علة العرب ذلك مطلقاً ، فجاء النهي عن ذلك ، روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا دعا أحدكم أخاه فقل : لييك ، فلا يقولن : لبي يديك »^(١) ، وليل : أجابك الله بما تحب « قاله الشاطبي .

(و) قال سيويه^(٢) : هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه أنه) أي لبي مفرد وأصله : لبي) بألف بعد الموحدة^(٣) على وزن فعلى بسكون العين ، (فقلت ألفه ياء لأجل الضمير كما) قلت (في) « لى » و« على » لاتصال الضمير بهما إذ يقل فيهما : (لديك ، و : عليك) . ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ، ولو كانت الفه كالف « لى » و« على » لم تقلب مع الظاهر إذ يقل : « لى الباب » ، و« على زيد » يبقى الف على حاله . [١/٣٤٥]

(وقول ابن الناطم) في شرح النظم^(٤) : (إن خلاف يونس) جار (في : لييك وأخواته وهم) بفتح الهاء أي غلط ، وإنما هو خاص بـ « لييك » . (ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل) مطلقاً (اسمية كانت أو فعلية وهو : إذ) من أسماء الزمان [٣٩] (و : حيث) خاصة من أسماء المكان ، وإليهما أشار الناطم بقوله :

٣٩٩- وألزموا إضافةً إلى الجمل حيث وأذ...

(فاما : إذ ، فتحو : « وأذكروا إذ أنتم قليل ») (الأفعال/٢٦) بإضافة^(٥) « إذ » إلى الجملة الاسمية ، (و « وأذكروا إذ كنتم قليلاً ») (الأعراف/٨٦) بإضافة « إذ » إلى الجملة الفعلية ، و« إذ » في هذين المثالين مفعول به لـ « اذكر » ، وزعم الجمهور أنها ظرف

(١) في النهاية ٢٢٢/٤ « لبي » : (وقال الزعشمري : فمعنى لبي يديك : أي أطيعك ، وأتصرف بإرادتك ، وأكون كالشيء الذي تصرفه يديك كيف شئت) .

(٢) الكتاب ٣٥١/١ - ٣٥٢ .

(٣) في « ب » : (بفتح الموحدة) مكان (بألف بعد الموحدة) .

(٤) شرح ابن الناطم ص ٢٧٨ .

(٥) في « ب » : (فأضاف) .

لفعل محذوف ، أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلاً .

وشرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً ، نص على ذلك سيويه^(١) .
وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً كما مثل ، ومعنى لا لفظاً نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [البقرة/١٢٧] . وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة/٤٠] .

(وقد يحذف ما أضيفت) « إذ » (إليه) من الجملة بأسرها (للعلم به ، فيجاء بالتون عوضاً منه) أي من المضاف إليه (كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ يَنْصُرُ اللَّهُ ﴾ [الروم/٥٠٤] أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون ، فحذف^(٢) جملة ﴿ غَلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم/٢] وعوض منها التون ، وكسرت الفال لالتقاء الساكنين ، و « إذ » باقية على بنائها على الأصح ، و إليه أشار الناظم بقوله : [ب/٣٤٥]

٣٩٩- وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ

٤٠٠- إِفْرَادُ إِذْ

(وأما : حيث ، فنحو : جلست^(٣) حيث جلس زيد) بإضافة « حيث » إلى الجملة الفعلية (و : حيث زيد جالس) بإضافة « حيث » إلى الجملة الاسمية ، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قَدَمَ مثل الفعلية على الاسمية . وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلاً ، نص على ذلك سيويه^(٤) . (وربما أضيفت) « حيث » (إلى المفرد) كـ « عند » (كقوله : [من الطويل]

٥٢٩- وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ (بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيْ الْعَمَائِمِ)
فأضاف « حيث » إلى « لَيْ » وهو مصدر مفرد ، (ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي) . فإنه قاس عليه ، و « نطعنهم » بضم العين ، يقل : طعنه بالرمح يطعنه بالضم ، وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب . و « الْحَبَا » بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة : جمع حيوكة بكسر الحاء ، والمراد أوساطهم . و « ببيض المواضي » : السيوف القواطع . و « لَيْ »

(١) الكتاب ١/١٠٧ .

(٢) ل « ط » : (فحذفت) .

(٣) سقط من « ط » : (حيث فتح : جلست) .

(٤) الكتاب ١/١٠٧ .

العمائم « : شدعا على الرؤوس .

(ومنها ما يختص بالجملة الفعلية وهو : لما) الوجودية (عند من قال باسميتها)

كابن السراج^(١) وتبعه الفارسي^(٢) وتبعهما ابن جني^(٣) وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة
فقل : إنها اسم وهي ظرف بمعنى [٤٠] « حين » . وقال ابن مالك : بمعنى « إذ » ،
واستحسنه في المغني^(٤) ، لأنها مختصة بالماضي (نحو : لما جاءني أكرمتك) ، والصحيح
عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود^(٥) . واستدل له الموضح في شرح القطر^(٦) بقوله تعالى :
﴿ قَلَمًا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ ﴾ [ص / ١٤] ، وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفاً
لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، وذلك العامل إما « قضينا » أو « دَلَّهُمْ » إذ
ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها
مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف . [٧٣٤٦] وكون العامل « دَلَّهُمْ »
مردود بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل
تعين أنه لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية . انتهى .

ويجب بأن العامل « قضينا » وكونه مضافاً إليه ممنوع بأن القائلين باسميتها لا
يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرح في المغني بذلك في « إذا » على قول المحققين :
إن العامل فيها شرطها ، فقل :^(٧) « لأن » « إذا » عند هؤلاء غير مضافة كما يقول^(٨) الجميع
فيها إذا جزمت . انتهى .

(و « إذا » عند غير^(٩) الأخفش والكوفيين^(١٠)) فإنها تختص بالجملة^(١١) الفعلية ،

(١) الأصول ١٥٧/٢ .

(٢) الإيضاح المضدي ٣١٩/١ .

(٣) الارتشاف ٥٧٠/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٣٦٩ .

(٥) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٦) شرح قطر الندى ص ٤٣ .

(٧) سقطت من « ط » .

(٨) مغني اللبيب ص ١٣٠ .

(٩) في « ب » : (يقولون) .

(١٠) سقطت من « ط » .

(١١) انظر رأيه في الارتشاف ٢٣٩/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٨٢ .

(١٢) في « ب » ، « ط » : (بالجملة) .

وإليها^(١) أشار النظم بقوله :

٤٠٣- وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَلِ

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو : ﴿ وَإِذَا اتَّعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضْ ﴾ [الإسراء/ ٨٣] ، ومضارعين نحو : ﴿ إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ يَخِيرُونْ ﴾ [الإسراء/ ١٠٧] ، ومختلفين نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ [ثلاثة/ ٨٣] الآية ، ﴿ إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَةُ الرَّحْمَنِ غُرُوا ﴾ [مريم/ ٥٨] ، وماضياً وأمرأ ، نحو ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾ [الطلاق/ ١] .

(وأما نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾) [الانشقاق/ ١] مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز^(٢) دخول « إذا » على الجملة الاسمية (فمفصل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾) [التوبة/ ٦] في التأويل ، فـ « السماء » : فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : إذا انشقت السماء انشقت ، كما أن « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره « استجارك » ، والأصل : وإن استجارك أحد لا أن^(٣) « السماء » مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره . وفي هذا القياس نظر ، لأن شرط القيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين ، وليس هو هنا كذلك ، لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن « أحد » في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائه ، لأن « إن » الشرطية لا تختص عندهم بالأفعل ، كما قاله الموضح^(٤) وغيره ، [٣/٤٦٦] فلا فرق عندهم بين « إذا » و « إن »^(٥) في عدم الاختصاص بلجعل الفعلية . (وأما قوله) وهو الفرزدق :
[من الطويل]

٥٣٠- (إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَتَّالِيَّةٌ) لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُنْرَعُ

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى إضمار : كان) ، و « باهلي » مرفوع بها ،

(١) في « ط » : (إليهما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (لأن) .

(٤) مغني اللبيب ص ٢٥٧ .

(٥) في « ب » : (إن وإذ) .

٥٣٠- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤١٦ ، والدرر ١/٤٤١ ، وشرح شواهد اللغني ص ٢٧٠ ، والمقاصد

التحوية ٤/٤١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٢٧ ، وشرح ابن السائغ ص ٢٨٢ ، وشرح

الأنحوني ٢/٣١٦ ، وشرح التسهيل ٢/٢١٣ ، ولسان العرب ٨/٩٣ (ذرع) ، ومغني اللبيب ص ٩٧ ،

ومجمع الفواصع ١/٢٠٧ .

والجملة بعده خبرها ، والتقدير : إذا كان باهلي تحته حظلية . وقيل : « حظلية » فاعل به « استقر » محذوفاً ، و« باهلي » : فاعل بمحذوف يفسره [٤١] العامل في « حظلية » . ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً . ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف . و« الباهلي » : منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة . و« الحنظلية » : منسوبة إلى حنظلة ، وهي أكرم قبيلة من تميم . و« المفرع » : الذي يكسب الدرع بالذال المهملة . ويعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حظلية ولد فلذلك الولد التجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه . وقد التماميني : والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه ، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة . انتهى .

والقول بإضمار « كان » معهود (كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله)

وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمنة : [من الطويل]

٣١- وَتَبَّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَقَاعَةٍ إِلَيَّ (فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا)

ف « نفس ليلى » : خبر مقدم ، و« شفيعها » : مبتدأ مؤخر على حد : [من الطويل]

٣٢- ولكن ملءٌ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والخبر هنا واجب التقديم لثلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظاً ورتبة ، والجملة خبر « كان » المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن ، [١/٣٤٧] والتقدير : فهلا كان هو أي الشأن . وقيل : التقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس . و« شفيعها » على هذا : خبر لمبتدأ محذوف ، أي هي شفيعها . قلت : ويرجح من وجه آخر ، وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف . ويجب عنه بأنه حذف تبعاً للفعل فاغترف .

٥٣١- البيت للمحتون في ديوانه ١٥٤ ، ولأبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، ولابن الدمنة في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، وللمحتون أو لابن الدمنة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد اللسان ٢٢١/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣ ، ولأحد هؤلاء أو لأبراهيم الصولي في عزارة الأدب ٦٠/٣ ، وللمحتون أو للصمة القشيري في الدرر ٢٠٤/٢ ، وللمحتون أو لغوه في المقاصد النحوية ٤٥٧/٤ ، وبسلا نسبة في الأغاني ٣١٤/١١ ، وأوضح المسالك ١٢٩/٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ ، والجنى الثاني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وعزارة الأدب ٣١٥/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣١٣ ، ورصف المصابي ٤٠٨ ، والزهرة ١٩٣ ، وشرح ابن النظم ٥٠٥ ، وشرح الأمازي ٣١٦/٢ ، ٢٦٣ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣ ، ومغني اللبيب ٧٤/١ ، ومعجم الفواص ٦٧/٢ .

٥٣٢- صدر البيت (إجلالاً وما بك وفرة) وتقدم تحريكه بـ ١٤٩ .

(فصل ل)

(وما كان) من أسماء الزمان (بِمَنْزِلَةِ « إِذ » أو « إِذَا » في كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كما أن « إِذ » كذلك . (أو لما يأتي) كما أن « إِذَا » كذلك ، (فإنه بِمَنْزِلَتَهُمَا فيما يضافان إليه) ، فما كان بمنزلة « إِذ » جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠٠..... وَمَا كَيْدٌ مَعْنَى كَيْدٌ أَضِيفَ جَوَازًا.....

(فلذلك تقول : جئتكَ ^(١) زَمَنَ الْحَاجِّ أَمِيرٍ) بالرفع على الابتداء والخبر ، (أو : زَمَنَ كان الْحَاجِّ أَمِيرًا ، لأنه) أي لأن زمن (بِمَنْزِلَةِ : إِذ) في إفادة معنى الماضي ، والنائب له « جئت » ، لأنه بمعنى الماضي ، فلا يعمل فيه إلا ماضٍ . (و) ما كان بمنزلة « إِذَا » جاز أن يضاف إلى الجملة ^(٢) الفعلية دون الاسمية ، فلذلك تقول : (آتَيْكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُّ ^(٣)) ، فـ « زمن » مضاف إلى الجملة الفعلية ، والنائب له « آتَيْكَ » ، لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل ، (ويمتنع) آتَيْكَ (زمن الْحَاجِّ ^(٤) قادم) على الابتداء والخبر ، (لأنه) أي لأن زمن (بِمَنْزِلَةِ : إِذَا) ، و« إِذَا » لا تضاف إلى الجملة الاسمية ^(٥) ، فكذا ^(٦) ما كان معناها ، (هذا قول سيويه) في مشبه « إِذ » و« إِذَا » ^(٧) ، (ووافقته الناظم في مشبه : إِذ) ، واقتصر عليه في النظم (دون مشبه : « إِذَا » محتجًا [ب/٣٤٧] بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾) [الذاريات/١٣] فأضيف « يوم » وهو مشبه « إِذَا » في

(١) في « ط » : « جئت » .

(٢) في « ط » : (الجمل) .

(٣) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (الْحَاجِّ) .

(٤) في « ب » : (الْحَاجِّ) .

(٥) في « ط » : (الجمل) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (فكذلك) .

(٧) الكتاب ١١٩/٣ .

الاستقبال ؛ إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ، (وقوله) وهو سواد بن قارب :
[من الطويل]

٥٣٣- (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ) بِمَعْنَى فَيَبْلَأُ عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

[٤٧] فأنضاف « يوم » وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ،
(وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه^(١) (مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه بمنزلة^(٢) ما قد وقع ومضى) ، فـ « يوم » فيه مشبه « إذ » لا مشبه « إذا » فلذلك أضيف إلى الجملة الاسمية ، ولو كان الزمان محذوفاً كأسبوع ويومين وشهر لم يُضَفْ إلى الجمل^(٣) خلافاً لبعض المغاربة .

٥٣٣- تقدم تخريج البيت برقم ٢٠٢ .

(١) الكتاب ١١٩/٣ .

(٢) في « ط » : (منزلة) .

(٣) في « ب » : (الجملة) .

(فصل ل)

(وَيَجُوزُ فِي الزَّمَانِ الْمَحْمُولِ عَلَى : إِذْ ، أَوْ : إِذَا) إِذَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ (الإِعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ) فِي الْأَسْمَاءِ (وَالْبَنَاءِ) عَلَى الْفَتْحِ ، (حَمَلًا عَلَيْهِمَا) ، أَيْ عَلَى « إِذْ » وَ« إِذَا » لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَانِ لَشَبهِ الْحَرْفِ فِي الْاِئْتِقَارِ الْمُتَّصِلِ إِلَى جُمْلَةٍ ، وَاقْتَصَرَ فِي النِّظَمِ عَلَى مِثْلِهِ « إِذْ » فَقُلْ :

٤٠١- وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَبِدُ قَدْ أَجْرِيَا

(فَإِنْ كَانَ مَا وَلِيهِ فِعْلًا مَبْنِيًا) بِنَاءً أَصْلِيًّا أَوْ عَارِضًا (فَالْبَنَاءُ أَرْجَحُ) ، وَإِلَيْهِ

أشار الناظم بقوله :

٤٠١- وَاخْتَرْتُ بَيْنَنَا مَثَلًا فِعْلًا بَيْنِيَا

وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّتِهِ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : (لِلتَّنَاسُبِ) .

وقال ابن مالك^(١) بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك أن « قمت » من قولك : « حين قمت قمت » كان كلامًا تليًا قبل دخول « حين » عليه ، وبعد دخولها حدث له اقتصار شبه « حين » وأمثاله بـ « إن » . فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل] [٣٤٨/١]

٥٣٤- (عَلَى حِينٍ عَائِبَتْ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا) وَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

(١) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

٥٣٤- البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخرزانه الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وصر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٠/٢ ، ٥٢٢/٢ ، والأشياء والنظائر ١١١/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ ، ووصف لبالي ص ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨١ ، ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ ، وشرح القصص ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ص ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والتلخيص ٥٨/١ ، ومعجم المفاتيح ٢١٨/١ ، وأمال ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ .

يروى «على حين» بالخفض على الإعراب ، و«على حين» بالفتح على البناء ، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة ، وهو «عائت» .

(و) البناء العارض نحو (قوله) : [من الطويل]

٥٣٥- لأَجْتَذِبْنَ مِنْهُنَّ قُلُوبِي تَعَلَّمَا (عَلَى جِئِ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيم)

يروى بخفض «حين» على الإعراب له ، وفتح على البناء لكونه مضافاً إلى مبني ، وهو «يستصين» ، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإنث ، ومخضيه «استصيت فلاناً» إذا عندته صبياً لي جعلته في عداد الصبيان .

(وإن كان) ما وليه (فعلاً) مضارعاً (معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاختش (وواجب عند جمهور (البصريين) لعدم التناسب ، (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع : « هذا يَوْمٌ يَنْقُصُ » [المائدة/١١٩] بالفتح ^(١)) على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى « اليوم » كما في قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفاً ، والتوفيق بين القراءتين أليق ، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحه فيه إعراب مثلها في « صمت يوم الخميس » ، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه ، (و) اعترض عليهم أيضاً بنحو (قوله) : [من الوافر]

٥٣٦- تَذْكُرْ مَا تَذْكُرُ مِنْ سُلَيْمَى (عَلَى جِئِ التَّوَّاصِلُ غَيْرُ دَانٍ)

يروى بفتح «حين» على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ، ومثل إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين ، وتبعه ابن مالك فقل بعد قوله في النظم :
٤٠٢- وَقَبْلَ فَعَلٍ مَعْرَبٍ أَوْ مَبْدَأٍ أَعْرَبٍ وَمَنْ يَتَى فَلَئِنْ يُفْتَدَا
أي لن يغلط .

٥٣٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٥/٣ ، وعزائلة الأدب ٣٠٧/٣ ، والدرر ٤٧٣/١ ، وشرح الأعمش ٣١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤١٠/٣ ، ومعجم اللوامع ٢١٨/١ .

(١) الرسم المصحفي : « يوم » بالرفع . والقراءة للمستشهد بها هي لنافع وابن محيصن ، انظر البحر المحيطة ٦٣/٤ ، والنشر ٢٥٦/٢ ، والآية مع القراءة للمستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، وشرح ابن النظم ص ٢٨١ ، والأعمال الشعرية ٤٤/١ ، ومغني اللبيب ١١٥/٢ ، وحاشية ص ٥٢/١ .

٥٣٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، والارتشاف ٥٢١/٢ ، والدرر ٤٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، وشرح الأعمش ٣١٥/٢ ، وشرح شعور الذهب ص ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٣ ، ومعجم اللوامع ٢١٨/١ .

(فصل)

(ما يلزم الإضافة) لفظاً ومعنى (كلا ، و : كلتا) ، فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ، (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : [٣٤٨/ب] أحدها : التعريف) ، فلا يضافان لنكرة مطلقاً ، (فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا : كلتا امرأتين) عند البصريين ، (خلافاً للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : « كلا رجلين عندك عسنان » ، فإن « رجلين » قد تخصصتا بوصفهما بالظرف ، وحكوا : « كلتا جاريتي عندك [٤٣] مقطوعة يدها » ، أي تاركة للغزل ، قاله في المغني ^(١) ، وهو مقيد لما أطلقه هنا .

(و) الشرط (الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص) مضمرًا كان أو مظهرًا ، فالأول (نحو : كلاهما) و « كلاهما » . والثاني نحو : « كلا البستانين » (و « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » [الكهف/٣٣] ، أو بالاشتراك) بين المتنبي الجمع (نحو قوله : [من الطويل] ٥٣٧ - « كِلَا غَنِيٍّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاةً ») وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا (فإن كلمة « لا » مشتركة بين الاثنين والجماعة) ، فلذلك صح إضافة « كلا » إليها . (وإنما صح قوله) : [من الرمل]

٥٣٨ - « إِنَّ لِلنَّخِيرِ وَاللَّشْرِ مَذْيَ وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ »

(١) مغني اللبيب ص ٢٦٩ .

٥٣٧ - البيت للأبيورد الرازي في الأغاني ١٣/١٢٧ ، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في ديوانه ٩٠ ، والجماعة الشعرية ٢٥٣/١ ، وللمغيرة بن جبناء النيمي في اللسان ١٥/١٣٧ (غنا) ، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيورد الرازي في شرح شواهد المغني ٥٥٥/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣١/١ ، وأوضح المسالك ٣/١٣٨ ، وتخليص الشواهد ص ٦٥ ، وشرح الأشموني ٢/٣١٦ ، ومغني اللبيب ١/٢٠٤ ، ومعجم المواع ٢/٥٠ .

٥٣٨ - البيت لعبد الله بن الزمعي في ديوانه ص ٤١ ، والأغاني ١٥/١٣٦ ، والدرر ٢/١٤٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٤٩ ، وشرح الفصل ٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤١٨ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/٥١١ ، وأوضح المسالك ٣/١٣٩ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣١٧ ، وشرح ابن عقيل ٣/٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٠ ، ومغني اللبيب ١/٢٠٣ ، ومعجم المواع ٢/٥٠ .

(لأن : ذا) وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها (مشاة في المعنى) ، لأنها مشار بها إلى اثنين ،
وعما الخير والشر ، (مثلها في قوله تعالى : ﴿ لَا قَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾)
[البقرة/٦٨] أي بين القارض والبكر ، فالإشارة بـ « ذا » في الموضعين تعود إلى ما ذكر ، (أي
وكلا ما ذكر) من الخير والشر ، (وبين ما ذكر) من القارض والبكر .

والبيت قاله عبد الله بن الزبير يوم أحد قبل إسلامه . و« الذي » بفتح الميم
وبالدال المهملة : الغاية . و« الوجه » بفتح الواو ومكون الجيم : مستقبل كل شيء .
و« القبل » بفتح القاف والياء الموحدة : يطلق^(١) على أمور منها الحجة^(٢) الواضحة ، ذكر
ذلك بمعنه في القاموس^(٣) . يقول إن للخير وللشر غاية يتتهيان إليها ، ويقفان عندها ،
وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه . [٣٤٩/١] وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر
القاف وفتح الباء على أنه جمع قبلة ، بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي .
(و) الشرط (الثالث : أن يكون) المضاف إليه « كلا » و« كلتا » (كلمة
واحدة) ، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين ، (فلا يجوز : كلا زيد وعمرو) . وإلى هذه
الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُتَفَرِّقٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضْيَفَ يَلْتَأَا وَكِلَا
(فأما قوله :) [من البسيط]

٥٣٩- كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَأَجِدِي عَضْدًا فِي الثَّانِيَاتِ وَالْأَلَمَامِ الْمِلْمَامَاتِ

بإضافة « كلا » إلى متفرق ، وهما « أخي » و« خليلي » ، (فمن نواذر الضرورات^(٤)) .
و« الخليل » من الخلطة ، وهي كما قال أبو بكر بن فورك : صفاء المودة التي توجب
الاختصاص بتخلل^(٥) الأسرار . وقال غيره : أصل الخلطة الحبة . و« العضد » والساعد بمعنى ،
(١) في « ب » : (ملحق) .

(٢) في « أ » : (الجهة) ، وفي « ب » : (الحجة) ، وفي « ط » : (الجملة) ، والنصوب من القاموس
المحيط (قبل) ، ولسان العرب ٥٤٢/١ (قبل) .

(٣) القاموس المحيط (قبل) .

٥٣٩- البيت ملا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣ ، والدرر ١٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٣ ، وشرح
الأشمون ٣١٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٣/٢ ، ومعني اللبيب ص ٢٠٣ ،
والمقاصد النحوية ٤١٩/٣ ، وجمع المواضع ٥٠/٢ .

(٤) في « ب » : (الضرورة) .

(٥) في « ب » : (بتخليل) .

وهو من المرفق إلى الكتف ، وكنى به عن الإعانة والتقوية ، فإن العضد قوام اليد ويشدتها تشد^(١) . و « النائبات » : المصائب . و « الإللم » : النزول . و « الملمات » : جمع مِلْمَة ، وهي نوازل الدهر . و « كلا » : مبتدأ . و « واجدي » : بكسر الدال : مفرد مضاف إلى مفعوله الأول^(٢) ، وهو ياء المتكلم ، خبر المبتدأ . و « عضداً » : مفعوله الثاني . وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو : « كلاي وكلاك عسنان » . ويجوز مراعاة لفظ « كلا » و « كلتا » في الأفراد نحو : « كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ » [الكهف/٣٣] ، ومراعاة معناهما وهو قليل ، وقد اجتمعا في قول الفرزدق : [من البسيط]

٤٠- كَلَاهُمَا جِنَّ جَدَّ الْجَبْرِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَجِلًا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

[٣/٤٩] [ب/٤٤] فلحق « أقلعا » ضمير التثنية مراعاة للمعنى ، وأفرد « رابي »

مراعاة للفظ .

(ومنها : أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء ، (وتضاف للنكرة مطلقاً) سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو : أي رجل ؟ و : أي رجلين ؟ و : أي رجال ؟ ، و) تضاف (للمعرفة إذا كانت) المعرفة (مثناة نحو : « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ » [الأنعام/٨١] أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو : « أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا » [مرد/٧] ولا تضاف « أي » (إليها) أي إلى المعرفة ؛ حل كونها (مفردة) عن التثنية والجمع ، (إلا إن^(٣) كان بينهما) أي بين « أي » والمعرفة المفردة (جمع مقدر ، نحو : أي زيد أحسن ؟ إذ المعنى : أي أجزاء زيد أحسن) ، فبين « أي » و « زيد » لفظ مقدر يدل على الجمع ، وهو « أجزاء » . (أو عطفت^(٤) مثلها عليها بالواو كقوله) : [من الكامل]

(١) في « ب » : تشد .

(٢) سقطت من « ب » .

٥٤٠- البيت للفرزدق في أسرار الغرية ص ٢٨٧ ، والارتشاف ٥١٢/٢ ، وغياص الشواهد ص ٦٦ ، والخصائص ٣١٤/٣ ، والدرر ٤٢/١ ، وشرح شواهد اللغة ص ٥٥٢ ، ونوافر أي زيد ص ١٦٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو للفرزدق أو لغيره في لسان العرب ١٥٦/٩ (سكف) ، وبلا نسبة في الإتيان ص ٤٤٧ ، وعزارة الأدب ١٣١/١ ، ٢٩٩/٤ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧١ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ومعنى القليب ص ٢٠٤ ، وجمع المواسع ٤١/١ ، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، ٢٤٥/٣ .

(٣) في « ب » : (إذا) .

(٤) في « ب » ، « ط » : (عطف) .

٥٤١- فَلَيْسَ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ (أَيُّهَا وَأَيْلِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ)

(إذ المعنى : أيها) فارس الأحزاب . وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٠٥- وَلَا تُضَرِّفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرِفٌ أَيُّهَا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَالضَّرِيفُ

٤٠٦- أَوْ تَنَوَّرَ الْأَجْزَاءُ

والسر في ذلك كله^(١) أن «أَيُّهَا» الاستفهامية^(٢) اسم عام لجميع الأوصاف ، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف ، فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى منكر ، وطابقت في المعنى ، وكانت معه بمنزلة «كل» لصحة دلالة المنكر على العموم مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بحسب ما يراد من العموم ، فيقال : «أي رجل ؟» و«أي رجلين ؟» و«أي رجل ؟» على معنى واحد من الرجال ، وأي اثنين منهم ، وأي جماعة منهم . وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف ، وامتنع أن تطابقه في المعنى ، وكانت معه بمنزلة «بعض» لعدم صحة دلالة المعرفة على العموم ، [١/٣٥٠] ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعاً وإما مكرراً مع «أي» بالواو ، لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع ، وإما على تقدير مضاف دال على الجمع .

(ولا تضاف «أي» الموصولة إلا لمعرفة نحو : «أَيُّهُمْ أَشَدُّ») [مستم ٦٩]

لأن معناها معنى «الذي» وهو معرفة ، ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة ، لا تقول^(٣) : «اضرب أي رجل هو أفضل» ، (خلافاً لابن عصفور) في إجازته ذلك^(٤) .

(ولا) تضاف (أي : المتعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة) ، فالأولى (كـ :

مررت بفارس أي فارس) بخص «أي» نعتاً لـ «فارس» (و) الثانية : كـ : مررت (بزيد أي فارس) بتصب «أي» على الحالية من «زيد» ، وإغنا وجب إضافتها إلى النكرة فيهما ، لأن نعت النكرة [٤٥] والحال يجب أن يكونا نكرتين ، ومعنى «أي فارس» ، كمل في الفروسية ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٠٦- وَاخْتَصَصَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةٌ أَيُّهَا وَبِالْعَكْسِ الصَّفَةِ

٥٤١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٣ ، والمختص ٢٥٤/١ ، ومغني اللبيب ص ١٤١ .

(١) سقطت من «ب» .

(٢) سقطت من «ب» .

(٣) في «ب» : (يقال) .

(٤) شرح المرادي ٣٧٣/٢ .

(وأما « أي ») (الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما) أي إلى المعرفة والنكرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٠٧- وَإِنْ تُكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمُلْ بِهَا الْكَلَامَا

لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدي للمعرفة والنكرة ، ولهما أربعة أمثلة ، مثل الاستفهامية المضافة إلى معرفة (نحو : « أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرِيضَتِهَا ») [المسل/٣٨] (و) مثل الشرطية المضافة إلى المعرفة : (« أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قُضِيَتْ ») فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ [النقصم/٢٨] ، (و) مثل الاستفهامية المضافة إلى نكرة : (« فَبِأَيِّ حَلِيْبٍ ») [الأعراف/١٨٥] ، (و) مثل الشرطية المضافة إلى نكرة (قولك : أي رجل جاءك فأكرمه) .

والحاصل أن أقسام « أي » خمسة ، وهي : ضربان : ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، [٣٥٠/ب] وهو اثنان المنعوت بها ، والواقعة حالاً . وما يجوز ، وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية ، فالأولى^(١) نحو : « اضرب أيأ أفضل » . والثانية نحو^(٢) : قلت : ثم أي ؟ والثالثة نحو^(٣) : « أَيُّمَا مَا نَدْعُوا » [الإسراء/١١٠] .

(ومنها : لَدُنْ) وهي (بمعنى : عند) ، فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه كما أن « عند » كذلك ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٠٨- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُّ

(إلا أنها « أي » لَدُنْ « تختص » عن « عند » (بسنة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات (الزمانية والمكانية ؛ جمع غاية وهي المسافة ؛ و« عند » غير ملازمة لمبدأ الغايات ، (فمن ثم) أي من أجل أن « لَدُنْ » وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أي يتداولان ؛ على شيء واحد (في نحو : جئت من عنده ومن لديه ، و) قد اجتماعا (في التسنيزيل) ، قل الله تعالى في حق الخضر : (« آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ») [الكهف/٦٥] ، فلو جيء بـ« عند » فيهما أو بـ« لَدُنْ » لصح ذلك ، ولكن ترك دفعًا لتكرار اللفظ (بخلاف نحو : « جلست عنده » فلا يجوز فيه « جلست لديه » لعدم معنى الابتداء هنا) ، لأن حرف الابتداء وهو « من » غير موجود هنا .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقط من « ب » : (والثانية نحو) .

(٣) سقط من « ب » : (أي والثالثة نحو) .

(و) الأمر (الثاني أن الغالب) في « لندن » (استعمالها مجرورة بـ : من) ، ونصبها قليل حتى أنها لم تلت في التنزيل منصوبة ، وجر « عند » بـ « من » [٤٦] دون جر « لندن » في الكثرة .

والأمر (الثالث أنها مبنية) على السكون ، وعلّة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (إلا في لغة قيس) ، فإنها معربة عندهم تشبيهاً^(١) بـ « عند » ، (وبلغتهم قري) : « يُنْتَبَرُ بَأْسًا شَدِيدًا (مِنْ لَدُنْهِ) » [الكهف/٢] بإسكان الدال وإثماها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل ، [٣٥١/١] وهي قراءة أبي بكر عن عاصم^(٢) . وفي أمالي ابن الشجري^(٣) : « قل أبو علي : فلما ما روي عن عاصم من قراءته « من لَدُنْهِ » ؛ بكسر النون ؛ فإن ذلك لالتقاء الساكنين من^(٤) حيث سكنت الدال إسكان الباء من مبع ، وليست كسرة إعراب » . انتهى . فظهر بهذا أن « لندن » مبنية دائماً بخلاف « عند » فإنها معربة دائماً .

والأمر (الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامي [من الطويل]

٥٤٢- صَرِيْعٌ غَوَانٌ رَاقِهٌ وَرَقْنَةٌ (لَدُنْ شَبٌّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الدَّوَابِّ)
فأضاف « لندن » إلى جملة « شب » . و« الصريع » : المصروع ، وهو المطروح على الأرض غلبة . و« غوان » ؛ يغين معجمة مفتوحة : جمع غانية ، وهي الجارية التي غنيت ، أي استغنت

(١) في « ب » : (لشبهها) .

(٢) الرسم المصحفي : « لَدُنْهُ » وقرأ عاصم وشعبة : (لَدُنْهِ) بإسكان الدال مع إثماها الضم وكسر النون والهاء مع وصلها بياء . انظر الإختلاف ص ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٩٦/٦ ، والنشر ٣١٠/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٨٤ ، وحاشية بس ٤٩/١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) سقطت من « ب » .

٥٤٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وحرانة الأدب ٨٦/٧ ، والدرر ٤٦٦/١ ، وصحط اللآلي ص ١٣٢ ، وشرح شواهد اللحن ص ٤٥٥ ، ومعاهد التنصيص ١٨١/١ ، والمقاصد النبوية ٤٢٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٧/٤ ، ولوضح المسالك ١٤٥/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٣ ، وشرح الأحموي ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٥٧ ، ومع الفوائد ٢١٥/١ .

بمسنها عن الحلبي . و« راقهن ورقته » : أعجبهن وأعجبته . و« الذوائب » : جمع ذؤابة من الشعر ، بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد ، وكان حقها أن تثبت في الجمع ، لكنهم استقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوًا . وهذا البيت لا دليل فيه ، إذ يحتمل أن يكون على إضمار « أن » بدليل أنها تظهر بعدها أحيانًا ، قاله ابن الشجري^(١) ، وبؤيده تقدير سيبويه^(٢) في « لَدُ شَوْلًا »^(٣) : أن كانت شولًا . ورد بأن فيه حلف الموصول الحرفي وبقاء صلته .

الأمر (الخامس جواز إفرادها) عن الإضافة (قبل : غدوة) كقوله :

[من الطويل]

٥٤٣- وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ فِيهِمْ لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ
[٤٧] بنصب « غدوة » ، (تنصبها) « لدن »^(٤) (على التمييز) ، لأن « لدن » في آخرها نون ساكنة وقبلها هال مفتوح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر ، [٣٥١/ب] وقد تحلف نونها فتشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها ، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها ، فصارت « لدن غدوة » في اللفظ كـ « راقود خلأ » ، فنصب « غدوة » على التمييز بـ « لدن » كنصب « خلأ » بـ « راقود » ، (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو : « ضارب زيدًا » ، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قل أبو علي^(٥) : النون في « لدن » زائدة . نقل ذلك عنه ابن الشجري^(٦) ، وبه يتضح تشبيه « لدن » بـ « ضارب » منوئًا حتى نصبت بعدها « غدوة » ، وإليهما يشير قول الناظم :

٤٠٨- ونصبُ غدوةٍ بها
.....

(١) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) تمام الشاعر : (من لَدُ شَوْلًا لَدَى لَيْلٍ لَيْلًا) ، وتقديم برقم ١٥٢ ، ١٨٢ .

٥٤٣- البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١ ، والدرر ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص

١٢٨ ، وشرح الألفوني ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/١٣ (لدن) ،

والمقاصد النحوية ٤٢٩/٣ ، ومعجم المفاتيح ٢١٥/١ .

(٤) بعده في « ط » : (إما) .

(٥) المسائل الخليليات ص ٢٢٣ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(أو) تنصبها أنت (على إضمار «كان» واسمها) وإبقاء خبرها، والأصل: لندن كان الوقت غدوةً، والذي دل على الوقت كلمة «لندن»، قاله ابن مالك، وقل^(١): هذا حسن، لأن فيه إبقاء «لندن» على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده «من لد شولاً»، فالنصب على هذا ليس بـ«لندن»، وإنما هو بـ«كان» المخلوقة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير. (وحكى الكوفيون) في «غدوة»: (رفعها) بعدها: أي بعد «لندن»؛ (على إضمار «كان» تامة)، أي لندن كانت غدوةً. وقال ابن جني: لشبهه بالفاعل فرفع. قل المرادي^(٢): وظاهره أنها مرفوعة بـ«لندن». (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف، (و) هو (الغالب في الاستعمال)، ولا تكون «غدوة» بعد «لندن» إلا منونة وإن كانت معرفة، ولا تنصب «غدوة» إلا مع وجود النون في «لندن» دون حذفها، و«عند» لا ينصب شيء من المفردات بعدها. [٣٥٢]

الأمر (السادس: أنها) أي «لندن» (لا تقع إلا فضلة) بخلاف «عند»، فإنها قد تكون عمدة، (تقول: السفر من عند البصرة)، فتجعل «عند» خبراً عن السفر، والخبر عمدة، وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدأ: أن الخير متعلقها المخلوف إلا أن يقال: لما سُدَّ مسدّه أعطي ما له من العمدة، (ولا تقول): السفر (من لندن البصرة)، لأن ذلك يفرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية.

(ومنها: مع) والغالب استعمالها مضافة، فتكون ظرفاً، (وهي) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع)، ولهذا يجر بها عن الذوات نحو: «زيد معك» ولزمان الاجتماع نحو: [٤٨] «جئتك مع العصر»، ولما دقة «عند»^(٣) فتجر بـ«من» كقراءة بعضهم: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾ (الأنبياء/٢٤) بكسر ميم «من»، وحكاية^(٤) سيويه^(٥): «ذهبت من معي» بالجر، وهي اسم بدليل جرّها بـ«من»، وتوطينها عند أفرادها^(٦) عن الإضافة نحو: «جاء معاً» (معرب) لأنه ثلاثي الأصل (إلا في لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة، (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون؛ بن ثعلب بن

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٨.

(٢) شرح المرادي ٢/٢٧٦.

(٣) في «أ»: (مرادفة لعند)، وفي «ب»: (مرادفة عند).

(٤) في «ط»: (وحكى)، وفي «ب»: (وحكاة).

(٥) الكتاب ١/٤٢٠.

(٦) في «ط»: (تجردها).

وانل أبو حي، (فتبني على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع،
قائه الشاطبي، (كقوله) وهو الراعي كما قل الشاطبي أو جرير كما قل العيني:
[من الوافر]

٤٣- (فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ) وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَنْسَا

الرواية بتسكين عين «معكم»، ولم يثبت سيويه ذلك لغة بل حكم عليه
بالضرورة^(١)، وخالفه المتأخرون^(٢) محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، ونقل عن الكسائي أن
ربيعة تقول: «ذهب مع أخيك» و«جئت مع أبيك» بالسكون، ومن حفظ حجة على
من لم يحفظ. و«الريش»: اللباس الفاخر أو الملك ونحوه. [٣٥٢/ب] و«لِمَنْسَا»: بكسر
اللام وتخفيف الميم؛ وقتاً بعد وقت. (وإذا لقي) «مع» (الساكنة) العين (ساكن)
آخر (جاز كسرهما) على أصل التقاء الساكنين، (وفتحها) استصحاباً للأصل أو اتباعاً
(لنحو: مع القوم) بكسر العين وفتحها، وعبرة التسهيل^(٣): وتسكين عينها قبل حركة
وكسرها قبل سكون لغة ربيعة. فإذ ما لم يُفِده الموضح، وهو أن عينها تسكن قبل حركة
نحو: «جئت معك»، وتكسر قبل سكون نحو: «جئت مع الرجل»، ولكن الموضح
حاول شرح قول الناظم:

٤٠٩- وَمَعَ مَعٍ فِيهَا قَلِيلٌ وَتَقِيلُ فَتَحْ وَكَسْرُ لِسُكُونٍ يَتَصَبَّلُ

(وقد تفرد) «مع» عن الإضافة فتنون وتصير (بمعنى: «جميعاً»، فنصب
على الحال) من الاثنين (نحو: جاءا معاً) قل: [من الطويل]

٤١٤- فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا لِيْكَا يُطَوِّلُ اشْتِيَاقِي لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

٤٣- البيت للراعي النميري في الكتاب ٢/٢٨٧، وملحق ديوانه ص ٣٣١، وجرير في ديوانه ص ٢٢٥،
وشرح أبيات سيويه ٢/٢٩١، وأساس البلاغة (ريش)، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٢، وبلا نسبة في
الارتشاف ٢/٢٦٧، وأملئ ابن الشعري ١/٢٤٥، ولوضح للمالك ٣/١٤٩، وشرح ابن الساطم ص
٢٨٥، وشرح الأعمشوي ٢/٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٢/٧٠، وشرح التسهيل ٢/٢٤١، وشرح الكافية
الشافية ٢/٩٥١، وشرح المفصل ٢/١٢٨، ٥/١٣٨.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٧، وانظر الارتشاف ٢/٢٦٧ حيث نقل أبو حيان منهج سيويه.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٤١.

(٤) التسهيل ص ٩٨.

٥٤٤- البيت لشعيب بن نورية في ديوانه ص ١٢٢، وتاج العروس (فروق)، وأدب الكاتب ص ٥١٩،
والأزهية ص ٢٨٩، والأغصان ١٥/٢٣٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٨/٢٧٢، =

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثت ، فالأول كقول الحسناء : [من المتقارب]

٥٤٥- وأَفْنَى رَجَالِي فَبَلَدُوا مَعًا فَصَحَّ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزًا

يفتح الفاء وبالنزاي اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه . والثاني كقول متمم بن نويرة : [من الطويل]

٥٤٦- إذا حَنَّتِ الْأَوَّلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا

أي إذا صوتت الحملة الأولى هَدَرًا جميعًا لأجل تصويتها .

واعتُف في حركة « مَعًا » إذا نَوَّت فذهب الخليل و سيبويه^(١) إلى أنها فتحة

إعراب ، والكلمة ثنائية في حال الأفراد كما كانت في حال الإضافة . وذهب يونس

والأخفش^(٢) إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فَي » ، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها

المحذوفة فصارت اسمًا مقصورًا ، منقوصًا في الإضافة ، تلمًا في الأفراد ، [٣٥٣/٧] ولكن حذف

الفها في الوصل للساكنين الألف والتونين كما حذف ألف « فَي » لذلك . قال ابن

مالك^(٣) : وهذا هو الصحيح ، لقولهم : « الزيدان مَعًا » و « الزيدون مَعًا » ، فيوقعون

« مَعًا » في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو : « هم عنى » ، ولو كان [٤٩] باقيًا

على النقص لقل : « الزيدون مع » كما قيل : « هم يد واحدة على من سيواهم » .

واعترض بأن « مَعًا » ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله .

(ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) إما بالذات

== والدرر ٧٧/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢ ، وشرح

والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسة في الجني الثاني ص ١٠٢ ، ورصف الباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني

٢١٩/٢ ، ولسان العرب ٥٦٤/١٢ (لوم) ، ومغني اللبيب ٢١٢/١ ، ومعجم المراجع ٣٢/٢ ، وتاج

العروس (لوم) .

٥٤٥- البيت للحنساء في ديوانها ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٢/١ ، و٧٤٨/٢ ، ومغني اللبيب

٣٣٤/١ ، وبلا نسة في شرح الأشموني ٣٢٠/٢ .

٥٤٦- صدر البيت : (يذكرن ذا البث الحزين به) ، وهو لحمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧ ، وشرح

شواهد المغني ٥٦٧/٢ ، و٧٤٧ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسة في جواهر الأدب ص ٧٥،٧٤ ،

وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ ، والمختص ١٥١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ .

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ ، وانظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

نحو: «مررت برجلٍ غيرِك»، أو بالصفات كقولك لشخص: «دخلت بوجهٍ غيرِ الذي خرجت به»، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو: «زیدٌ غيرٌ عمرو»، فإن ماهيتهما واحدة، وهي الحيوان الناطق، والتركيب صحيح. (وإذا وقع) «غيرٌ» (بعد «ليس» وعلم المضاف إليه جاز ذكره ك: قبضت عشرة ليس غيرها^(١)) برفع «غير» على أنها اسم «ليس» وخبرها محذوف، والتقدير: «ليس غيرها مقبوضاً»، وينصبها على أنها خبر «ليس»، واسمها محذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيرها، (وجاز حذفه لفظاً فيضم) «غير» بالتثنية^(٢) (بغير تنوين، ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد^(٣)) والجزمي وأكثر المتأخرين: (ضمة بناء، لأنها) أي «غيراً» ك: قبل) و«بعد» (في الإسماء) والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه، ونسب إلى سيويه^(٤)، (فهو اسم) لـ «ليس» (أو خبر لها، والجزء الآخر محذوف، فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع، وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة، لأنها ضمة بناء، وعلى الحرية فهي في موضع نصب، والتقدير على الرفع: ليس غيرها مقبوضاً، وعلى النصب: ليس المقبوض غيرها، فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم. و إلى بناء «غير» على الضم أشار الناظم بقوله: [ب/٣٥٣]

٤١٠. وَأَضْمُ بِنَاءٌ غَيْرًا إِنَّ عَلِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفٌ نَائِبًا مَا عَلَيْهِ

(وقال الأخفش): ضمة «غير» ضمة (إعراب^(٥))، وحذف التثنية للإضافة تقديرًا، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده، (لأنها اسم ك: كل و: بعض) في جواز القطع عن الإضافة لفظاً، (لا ظرف) للزمان ك: قبل و: بعد، ولا للمكان ك: فوق و«تحت»، وعلى هذا (فهو اسم) لـ «ليس»، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، (لا خبر) لأن خبر «ليس» لا يُرفع. (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف^(٦))، فعلى البناء هي اسم أو خبر، وعلى الإعراب هي اسم لا خبر^(٧).

(١) في «ط»: (غير).

(٢) سقطت من «ط».

(٣) المنتصب ٣٢٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢ - ٣٤٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢، ومعني اللب ص ٢٠٩.

(٦) معني اللب ص ٢١٠.

(٧) في «أ»: (غير).

(ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين) لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، (ودونه)
لنية لفظ المضاف إليه ، (فهي خير) لأنه منصوب ، واسم « ليس » محذوف ، والتقدير :
ليس المقبوض غيراً أو غير ، (والحركة) على هذا (إعراباً بالتفسيق) ، واعتراض بأن
« غيراً » يجوز بناؤها على الفتح^(١) إذا أضيفت إلى مبني ، فيحتمل أنها بنيت حذف الإضافة
ثم حذفت المضاف إليه وبقي البناء على حاله ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون اسماً ، وأن
يكون خبراً ، نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) ، فلحركة إعراب بالتفسيق ، لأن
[٥٠] التنوين إما للتمييز فهو خاص بالمعرب ، أو للتعويض فكان المضاف إليه مذكور .
وقد حلف ما يضاف إليه « غير » بقوله : « بعد ليس » ، بناء على أنه لا يجوز بعد « لا »
النافية ، كما صرح به في المغني ، وقد : إنه لحن ، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في شرح
الشدور . ورد بأن أبا العباس كان يقول : « لا غيرٌ » بالبناء على الضم كـ « قبل » و « بعد » ،
[٣٤٥] وكذا قل الزعشمري وابن الحبيب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من
شرح التسهيل^(٢) : [من الطويل]
٤٧- جَوَابُهَا بِهِ تَجَوَّعُوا اعْتَمِدُوا قَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ اسْلَفَتْ لَأْ غَيْرُ تُسَلِّ
وتبعهم صاحب القاموس^(٣) .

(ومنها « قبل » و « بعد » ، ويجب إعرابهما) نصباً على الظرفية أو خفضاً
بـ « من » فقط (في ثلاث صور :
إحداها : أن يصرح بالمضاف إليه كـ : جئتكَ بعد الظهر وقبل العصر ، و :
من قبله ومن بعده) ، ولا يختصان بالزمان ، فقد يكونان للمكان كقولك : « داري قبل
دارك أو بعدها » ، ولهذا سهل دخول « من » عليهما عند البصريين ، قاله اللامعيني .
الصورة (الثانية) أن يحذف المضاف إليه ، ويُتَوَى ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب
وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف إليه كقوله) : [من الطويل]
٤٨- (ومن قبلُ نادى كلُّ مولىً قرابةً) فَمَا عَطَفْتَ مَوْلَى عَلَيَّهِ الْعَوَاطِفُ

(١) في « ط » : (الضم) .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٩/٣ .

٥٤٧- تقدم تخريج البيت برقم ٤٣٠ .

(٣) القاموس المحيط (غير) .

٥٤٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٩٧ .

يُخَفَضُ « قَبْلَ » بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، (أي : ومن قبل ذلك) ، فحذف « ذلك » من اللفظ وقدره ثابتاً . (وقرئ) في الشواذ : (﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾) [نور/٤] بالخفض من غير تنوين^(١) ، أي : من قبل الغلب ومن بعده ، وهي قراءة الجحدري والعقيلي .

الصورة (الثالثة : أن يحذف) المضاف إليه (ولا ينوى شيء) لا لفظه ولا معناه ، (فيبقى الإعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بـ « من » ، (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للإضافة (لزوال ما يعارضه) من الإضافة (في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم) : (﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾) [نور/٤] (بالجر والتنوين^(٢)) ، وقوله) وهو عبد الله بن يعرب : [من الوافر] [٣٤٥/ب]

٤٩- (فساغ لي الشرابُ وكنْتُ قَبْلًا) أَكَلَا غَصَصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

ينصب « قبلاً » على الظرفية . والرواية المشهورة « بلله الحميم » . والسني رواه الثعالبي « بلله الفرات »^(٣) ، قل الموضح : وهو الأنسب ، لأنه العذب ، والحميم : الحار ، ومنه اشتقاق الحمام ، وقيل : الحميم : البارد ، فهو من الأضداد . (وقوله) : [من الطويل]
٥٥- وَتَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ خَفِيَةً (فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا)

(١) انظر هذه القراءة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وشرح ابن النظم ص ٢٨٥ ، ومعاني القرآن للفسراء ٣٢٠/٢ ، ومعني اليب ١٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٢/٢ .

(٢) قرأها بالتونين : أبو السمال والجحدري وعون . انظر البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ومعاني القرآن للفسراء ٣٢٠/٢ .

٥٤٩- بيت ليزيد بن الصقع في خزنة الأدب ٤٢٦/١ ، ٤٢٩ ، ولعبد الله بن يعرب في السدر ٤٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٧ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦ ، ٥١٠ ، وشرح ابن النظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأحموني ٣٢٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، والآشاف ٥١٤/٢ ، وشرح الماردي ٥٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، ولسان العرب ١٥٤/١٢ (حم) ، وجمع المواعع ٢١٠/١ .

(٣) انظر شرح شعور الذهب ص ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/١ .

٥٥٠- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠١/٦ ، والسدر ٤٤٦/١ ، وشرح ابن النظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأحموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شعور الذهب ص ١٠٥ ، وشرح التكايف الشافية ٩٦٥/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣ ، وجمع المواعع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

بتنصب « بعداً » على الظرفية ، ويحتمل أن يكون التثوين فيه وفي البيت قبله للضرورة ، وهي المسألة المشهورة . قل المراهي : مسألة : إذا نونت الغايات للاضطراب فمختار سيبويه وأصحابه تثوينه مرفوعاً وعلى قوله :

..... فَمَا شَرَبُوا بَعْدَ عَلَيٍّ لِنَةِ خَمْرًا

وخيار الخليل وأصحابه تثوينه منصوباً كقوله :

..... فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

انتهى .

(وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نوّنا)

كما تنوّن سائر الاسماء النكرات تثوين التمكين . وقل بعضهم : هما معرفتان بنية الإضافة وتثوينهما تثوين عوّض ، قل ابن مالك في شرح الكافية^(١) : وهذا القول عندي حسن .

(وهما معرفتان في الوجهين [٥١] قبله) بالإضافة لفظاً في الأول ، وتقديراً في

الثاني . (فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما إلى المضاف إليهما^(٢)

معنى كافتقل الحروف لغيرها ، وبنيا على حركة^(٣) فراراً من التقاء الساكنين ، و(على الضم)

لتخالف حركة البناء حركة الإعراب (نحو : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾) (الروم/٤)

(في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تثوين ، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى

معرفة متوينة ، والأصل : والله أعلم « لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده » . [٣٥٥/١] وقل

الحنوفي : إنما يثنان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة . وإما إذا كان نكرة فإنهما

معربان^(٤) سواء نويت معنله أو لا . انتهى . وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات ،

لأن الأصل فيها أن تكون مضافة ، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه ، لأنه

تتمته إذ به تعريفه ، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف^(٥) غايته ،

قاله الدماميني .

(ومنها : أوّل) مقابل « آخر » (و : دون ، وأسماء الجهات) الست (ك : يحين ،

و : شمال ، و : وراء ، و : أمام ، و : فوق ، و : تحت ، وهي على^(٦) التفصيل المذكور

(١) شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢ .

(٢) في « أ » : (إليه) .

(٣) في جميع النسخ : (حركتي) .

(٤) في « ط » : (معربان) .

(٥) بعده في « ب » : (إليه) .

(٦) سقطت من « ب » .

في : قبل ، و : بعد) من أنها إذا أضيفت لفظاً أعربت نصباً على الظرفية أو خفضاً
 به « من » ، وإذا لم تضاف لا لفظاً ولا تقديرًا أعربت الإعراب المذكور ونوّنت ، وإذا
 حُفِّت^(١) المضاف إليها^(٢) فإن نوي لفظه أعرب الإعراب المذكور ولم تنوّن ، وإن نُوي معناه
 بُنِيَتْ على الضم ، (تقول : جاء القوم وأخوك خلفاً أو أماماً) بالضم فيهما ، (تريد
 خلفهم أو أمامهم) ، ولكنك حُفِّت المضاف إليهما^(٣) ، ونويت معناه ، وبنيتهما على
 الضم ، (قال) رجل من بني عيم : [من الكامل]

٥٥١ - لَعَنَ الْإِلَهَ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ (لَعَنَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ)

بالضم ، والأصل : من قدامه ، فحلف المضاف إليه ، ونوي معناه ، فبنه^(٤) على الضم .
 و« تعلقة » بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام ؛ علم رجل ، ويروي
 ابن مزاحم . و« يشن » ؛ يضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة ؛ يصب ، (وقال)
 معن بن أوس : [من الطويل] [٣٥٥/ب]

٥٥٢ - لَعَمْرُكَ مَا أَفْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ (عَلَى آيَاتِنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ)

[٥٢] بالضم ، والأصل : أول الوقتين ، وذلك لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه ، يفقر أحدهما
 سابقاً ، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين لما على أي الرجلين ، و« المنية » : الموت ،
 (وحكى أبو علي) الفارسي : (أبدأ بهذا من أول ؛ بالضم على نية معنى المضاف إليه) ،
 والأصل : من أول الأمر ، (وبالحذف على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركهما ، ومنعه

(١) في « ط » : (حلفت) .

(٢) في « أ » : (إليه) .

(٣) في « ط » : (إليه) .

٥٥١ - البيت لرجل من بني عيم في الدرر ٤٤٩/١ ، وللقاصد النحوي ٤٣٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ١٦٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٧٩ ، وشرح الأضيوي ٣٢٢/٢ ، ومع الخواص ٢١٠/١ ، وأما
 ابن السجزي ٣٢٩/١ ، ٢٦٤/٢ .

(٤) في « ط » : (فبناه) .

٥٥٢ - البيت لعن بن أوس في ديوانه ٣٩ ، وعزارة الأدب ٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، وشرح ديوان
 الحماسة للعرزوقي ١١٢٦ ، ولسان العرب ١٢٧/٥ (كمر) ، ٧٢٢/١١ (وجل) ، وللقاصد النحوي
 ٤٩٣/٣ ، وتاج العروس (وجل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٠/٨ ، وأوضح المسالك ١٦١/٣ ،
 وجمهرة اللغة ص ٤٩٣ ، وعزارة الأدب ٥٠٥/٦ ، وشرح الأضيوي ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص
 ١٠٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣ ، وشرح المقفص ٨٧/٤ ، ٩٨/٦ ، واللسان ٣٦١/٩ (عفف) ،
 ٤٣٨/١٣ (هون) ، والمقتضب ٢٤٦/٣ ، والنصف ٣٥/٣ ، وتاج العروس ٩٠/٢٤ (عفف) (هون) .

من الصرف للوزن والوصف) ، لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق ، واستفيد من حكاية أبي علي أن « أول » له استعمالان : أحدهما : أن يكون ظرفاً^(١) كـ « قبل » والثاني : أن يكون صفة كـ « الأسبق » وقد أخرج : [من الطويل]

٥٥٣- إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

بالضم . وأنشد سيبويه : [من الرجز]

٥٥٤- لَا يَحْمِلُ الْفَارِسُ إِلَّا الْمَلْبُورُ الْمَحْضُ مِنْ أَمَلٍ وَبِشْ دُونَ

بالسكون ، والقافية ههنا^(٢) لو كانت مطلقة الروي لكان مبنياً على الضم ، لأنه في نية الإضافة ، قاله الشاطبي . وتقول : « جلست بمين وشمل وفوق وتحت » بالضم فيهن ، والأصل : بينك وشمالك وفوقك وتحتك .

(ومنها : حسب) يسكون السين ، (ولها) في العربية (استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتاً لنكرة) ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعنى ، (كـ : مررت برجل حسبك من رجل ، أي : كاف لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة كـ : هذا عبد الله حسبك من رجل) ، [١/٣٥٦] ينصب « حسب » على الحال من عبد الله ، أي : كافياً لك عن غيره . (و) تستعمل (استعمال الأسماء) الجائئة فترتفع على الابتداء (نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ») (المجادلة/٨) فـ « حسبهم » : مبتدأ ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و« جهنم » : خبره ، ويجوز العكس ، وهو أولى لأن « جهنم » معرفة بالعلمية ، و« حسب » نكرة . (و) تنصب اسماً لـ « إن » نحو : (« فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ ») [الأنفال/٦٢] فـ « حسبك » : اسم « إن » و« الله » خبرها . وهذا يؤيد الإعراب^(٣) الأول . (و) يجر بالخرف نحو (بحسبك درهم) فـ « حسبك » : مبتدأ ، و« درهم » خبره ، ولا يجوز

(١) في « ط » : (استأ) .

٥٥٣- البيت لعني بن مالك في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (وري) ، وبلا نسبة في خزائن الأدب ٥٠٤/٦ ، والدرر ٤٤٨/١ ، وشرح شذور القبع ص ١٠٣ ، وشرح المفضل ٨٧/٤ ، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد) ، وجمع المواضع ٣١٠/١ .

٥٥٤- الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٩٠/٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٣ (دون) ، ٣٧٤ (لين) ، وتقليب اللغة ٣٦٤/١٥ ، وتاج العروس (دون) ، (لين) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (هنا) .

(٣) سقطت من « ب » .

العكس لأن «حسبك» نكرة مختصة، و«درهم» غير مختص، (وهذا) [٥٣] الاستعمل الثاني (يرد على من زعم أنها اسم فعل) بمعنى يكني، (فإن العوامل اللفظية) نحو: «إن» و«الباء» في المتأين الآخرين^(١) (لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق)، ولا العوامل المعنوية على الأصح.

(و) الاستعمل (الثاني) من أصل التقسيم: (أن تكون) «حَسْبُ» (بمَنْزِلَة «لا غير» في المعنى، فتستعمل مفردة) عن الإضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف إليه. (و) «حسب» (هذه هي «حسب» المتقدمة) في الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشارتها هذا المعنى) (الدال على النفي)، (و) تجدد لها (ملازماتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وينأها على الضم) (بعد أن كانت معربة^(٢) بحسب العوامل، (تقول) في الوصفية: (رأيت رجلاً حسب، و) في^(٣) الحالية: (رأيت زيداً حسب)، فحذف المضاف إليه منهما^(٤) ونوى معناه فثبت على الضم. [٣/٥٦ب] (قال الجوهري^(٥): كأنك قلت: حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون. انتهى). وعن الإضمار الحذف فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنون، لأنك نويت معنى المضاف إليه فثبتهما على الضم كـ «قبل» و«بعد»، (وتقول) في الابتداء: (قبضت عشرة فحسب)، فحسب: مبتدأ حذف خبره، (أي: فحسبي ذلك)، والمعنى: رأيت رجلاً لا غير، ورأيت زيداً لا غير، وقبضت عشرة لا غير. ودخلت الفاء في الآخر تزييناً للفظ كما تدخل على «قط» في قولك «قبضت عشرة فقط»، (واقترض كلام ابن مالك) في قوله في النظم:

٤١١- قبلُ كَغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَأَنْجَهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

٤١٢- وَأَعْرَضُوا نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ دُكِّرَا

(إنها) أي حسب (تعرب نصباً إذا نكرت كـ «قبل» و«بعد». قال أبو حيان^(٦): ولا وجه لنصبها، لأنها غير ظرف)، وقد ذكرهما مع الظروف (إلا أن نقل عنهم^(٧) نصبها

(١) في «ط»: «: (الآخرين).

(٢) في «ب»: «: (معرفة).

(٣) سقطت من «ب» «.

(٤) سقطت من «ب» «.

(٥) الصحاح (حسب).

(٦) انظر الأرشاف ٥٠٣/٢.

(٧) في «ب»: «: (عندهم).

حالاً إذا كانت نكرة . انتهى) كلامه . (فإن أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة) لفظاً (اقتضى أن استعمالها حينئذ) أي حين إذ قطعت عن الإضافة (منصوبة شائع) في كلامهم ، (و) اقتضى (أنها كانت مع الإضافة معرفة) بالإضافة ، (و) هذان الاقتضمان (كلاهما متوَع) . أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم . وأما الثاني فلأنها نكرة دائماً أضيفت أو^(١) لم تُضَف . (وإن أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الإضافة^(٢)) فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أي حين إذ كانت مضافة (لأنها لم تُرد) في كلامهم (إلا) نكرة (كذلك) لأن إضافتها لا تفيد التعريف ، [١٣٥٧] وإنما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة^(٣) ، (وأيضاً) فلا وجه لتوقفه) أي لتوقف أبي حيان (في تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أي حين إذ كانت مضافة (فإنه) أي فإنَّ نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح) للجوهري مع كثرة تداول الأيدي له قديماً وحديثاً ، (قال) صاحب الصحاح^(٤) فيه : (تقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وتقول في المعرفة : هذا عبد الله حسبك من رجل ، فتنب « حسبك » على الحال . انتهى) نصه . فـ « حسبك » في الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها ، وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصب على أنها حل منها ، وهي في صورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف ، (وأيضاً) فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أي بنصبها على الحال ؛ إذا تنزلنا وقلنا : إن لها حالة تعريف وحالة تنكير ، (لأن مراده) بقوله :

٤١٢— وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا

(التنكير الذي ذكره في « قبل » و « بعد » ، وهو أن يقطع عن الإضافة لفظاً [٥٤] وتقديراً) وينصب على الظرفية بحيث يقل : « رأيت زيداً حسباً » أو « فحسباً » ولم يسمع ذلك ؟ لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان . وما ذكره الموضح من أن مراد الناظم^(٥) ذلك لا يدفع الانتقاد^(٦) ، فالصواب أن يجعل عموم قوله :

(١) في « ب » ، « ط » : (وأم) .

(٢) انظر الارتشاف ٥٠٣/٢ .

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٣٧٢/١ .

(٤) الصحاح (حسب) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (ابن مالك) .

(٦) في « ب » : (الإيراد) .

٤١٢..... وَمَا مِنْ بَعِيٍّ قَدْ ذُكِرَ

على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه «حسب» و«عل» الآية. [٣٥٧/ب]
(وأما «عل» فإنها توافق «فوق» في) إضافة (معناها) وهو العلو، (وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها علو معين كقولك: «أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل»، أي: من فوق الدار و(كقوله)؛ وهو الفرزدق يهجو جريراً: [من الكامل]

٥٥٥- وَلَقَدْ سَلَخْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثِيَّةٍ (وَأَكْتَيْتُ لِحَوْ بَنِي كَلْبٍ مِنْ عُلِّ)
(أي من فوقهم)، و«الثنية»: طريق^(١) العقبة. (و) توافق «فوق» أيضاً (في إعرابها إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علو مجهول (كقوله)؛ وهو امرؤ القيس الكنسي يصف فرساً: [من الطويل]

٥٥٦- يَكْرُ مَفْرُ مَقْبَلٍ مُذْبِرٍ مَعَا (كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةِ السَّيْلِ مِنْ عُلِّ)
بكسر اللام، (أي: من شيء عال وتخالفتها) أي وتخالف «عل، فوق» (في أمرين): أحدهما: (أما)؛ أي عل؛ (لا تستعمل إلا مجرورة بـ: من) دائماً، (و) الثاني (أما لا تستعمل مضافة) بخلاف «فوق» فيهما. (كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أما^(٢) تجوز إضافتها وقد صرح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال^(٣) يقال: أتيت من علي الدار؛ بكسر اللام؛

٥٥٥- البيت للفرزدق في ديوانه ١٦١/٢، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والدرر ٤٤٩/١، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٠٧، وشرح المفصل ٨٩/٤، ومعجم الفرائع ٢١٠/١.

٥٥٦- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩، ولسان العرب ٨٤/١٥ (علا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦، وتاج العروس ٣١٨/١٣ (فر)، (علا)، وكتاب العين ١٧٤/٧، وإصلاح المنطق ص ٢٥، وعزارة الأدب ٣٩٧/٢، ٢٤٢/٣، ٢٤٣، والدرر ٤٥٠/١، وشرح أبيات سيوبه ٣٣٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٥١/١، والشعر والشعراء ١١٦/١، والكتاب ٢٢٨/٤، والمقاصد الشحوية ٤٤٩/٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧٤/٧ (حطط)، ولغريب اللغة ٢٥/١٤، والمخصص ٢٠٢/١٣، وتاج العروس ١٩٨/١٩ (حطط)، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، ووصف المباني ص ٣٢٨، وشرح الأهموني ٣٢٣/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٠٧، ومغني اللبيب ١٥٤/١، والمقرب ٢١٥/١، ومعجم الفرائع ٢١٠/١.

(١) في «أ» «ب» «:» (طريقة).

(٢) في «ط» «:» (أنه).

(٣) الصحاح (علا).

أي من عال) ، وهو سهو ، قاله في شرح الشنور^(١) ، (ومقتضى قوله) في النظم :

٤١٢- (وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرًا)

(أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية ، (وما أظن شيئاً من) هذين

(الأمرين) وهما جواز [٥٥] إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجوداً)

في كلامهم ، (وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين اللفظتين) وهما « حسب »

و« عل » (لأنني لم أر أحداً) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته

كفاية) لمن تدبره ، (والحمد لله) على تيسير ذلك . [١/٣٥٨]

(فصل)

(يجوز أن ي حذف ما علم من مضاف ومضاف إليه ، فإن كان المحذوف) هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه) ، وهو في ذلك على قسمين : سماعي وقياسي .

فالسماعي : ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر ابن أبي ربيعة : [من الخفيف]

٥٥٧- لَا تُلْمَنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إِنَّ بِي بِي عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
أراد يا ابن أبي عتيق .

والقياسي ما لا يصح^(١) فيه ذلك ، وهو إما فاعل (نحو : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾) (الفجر/٢٢) (أي : أمر ربك) ، أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ نَزِيلًا ﴾ (الفرقان/٢٥) أي : نزول الملائكة ، قاله ابن جني ، وفيه نظر ، أو مبتدأ نحو : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة/١٧٧) أي : بر من آمن بالله ، قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، أو خبر عن المبتدأ نحو : [من الطويل]

٥٥٨- شَرُّ الْمَتَلَامِيَّتِ بَيْنَ أَهْلِيهِ
أي : متية ميت ، أو مفعول به نحو : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة/٩٣] أي : حب العجل ، أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون : [من الطويل]
٥٥٩- أَلَمْ تَغْتَضِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا

٥٥٧- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٩١ ، والارتشاف ٥٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٦/٣ .
(١) في « ط » : (يصلح) .

٥٥٨- عجز البيت : (كهلك الفتاة أبقت الحي حاضرته) ، وهو للحطيفة في أمالي المرتضى ٤٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٦/١ ، والكتاب ٢١٥/١ ، وبلا نسية في الإنصاف ٦١/١ .

٥٥٩- عجز البيت : (وعادك ما عاد السليم السهدا) ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وعرانة الأدب ١٦٣/٦ ، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والدرر ٤٠٨/١ ، وشرح الفصل ١٠٢/١٠ ، وشرح شواهد المعنى --

أي : اغتماض ليلة أرمد ، أو مفعول فيه نحو قولهم : « أتينا طلوعَ الشمس » ، أي : وقت طلوع الشمس ، أو مفعول له نحو : « جئت زيداَ فضله » ، أي ابتغاه فضله ، قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو : « جاء زيد والشمس » ، أي : وطلوعَ الشمس ، أو حل نحو : « تفرّقوا أيّايَ مِنّا »^(١) ، أي : مثل أيّاي سبأ ، أو مجرور بلحرف نحو : « كَالَّذِي يَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ » [الأحزاب/١٩] أي : كلودان عين الذي يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة نحو : [من البسيط]

٥٦٠ — وَلَا يَحُولُ عطلةُ اليومِ دُونَ غَدٍ

أي دون عطلة غد .

ثم تارة يكون المحذوف مطرَحاً [٥٦] وهو الأكثر ، [٣٥٨/ب] وتارة يكون ملتفتاً إليه ، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه ، فالأول (نحو : « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) الَّتِي كُنَّا فِيهَا » [يوسف/٨٢] (أي : أهل القرية) ، فأهل مطرح ، ولو التفت إليه هنا لقليل : الذي كنا فيه . والثاني نحو : « أَوْ كَظَلَمْتَنِي فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَى مَوْجٌ » [السور/٤٠] أي : كذني ظلمات بالإفراد ، فحذف والتفت إليه فذكر الضمير في « يغشه » ، ولو كان مطرحاً لقليل^(٢) : يغشاهما ، وشمل ذلك قول الناطم :

٤١٣ — وَمَا يَلِيَّ الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنَّهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُلِفَا

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلّف المضاف في إعرابه بل (قد يبقى

على جره ، وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم : ما مثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) ، فأبقوا « أخيه » على جره مع أنه مضاف إليه « مثل » محذوفاً ، و« مثل » المحذوف معطوف على « مثل » المذكور ، (أي : ولا مثل أخيه بدليل قولهم : يقولان : بالثنية) نظراً إلى المذكور والمحذوف ، ولو كان « أخيه » معطوفاً على « عبد الله » لكان العامل فيهما واحداً وهو « مثل » ، وكان يجب أن يقولوا : « يقول » ؛ بالإفراد ؛ لأنه خبر اسم « ما » وهو مفرد .

— ٥٧٦/٢ ، والمختص ١٢١/٢ ، ومعنى اليب ٦٢٤/٢ ، وللقاصد النجوى ٥٧/٣ ، والمختص ٨/٣ ، وبلا نسبة في شرح الألفوني ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٢/٢ ، ٢٦٨/٣ ، ومع الفواعل ١٨٨/١ .
(١) مجمع الأمثال ٢٧٥/١ ، والمختص ٨٨/٢ .

٥٦٠ — صدر البيت : (يوماً بأطيب منه سبب نافذة) ، وهو للناظرة النيباني في ديوانه ٢٧ ، ولسان العرب

٥٢٩/٤ (عمر) ، ١٨٨/١١ (حول) ، وتلخيص اللغة ٢٤٢/٥ ، وتاج العروس ٥٠٢/١٢ (عمر) .

(٢) في « ط » : (لقال) .

(وقوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج: [من المتقلب]

٥٦١- (أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِينٌ امْرَأً وَكَارٍ تَوَقَّدَ فِيهِ اللَّيْلُ نَارًا)

فأبقى «نار» على جره مع أنه مضاف إليه «كل» محذوفة معطوفة على «كل»^(١) المذكورة^(٢)، (أي: وكل نار)، وإنما قدرته مجرورًا بـ «كل» محذوفة ولم يجعله مجرورًا بالعطف على «امرئ» المجرور بإضافة «كل» إليه (لأنه يلزم العطف) على معمولي عاطفين مختلفين، لأن «امرئ» المجرور معمول لـ «كل»، و«امرأ» المنصوب معمول لـ «تحسين» على أنه مفعول ثان له، [١١/٣٥٩] ومفعوله الأول «كل امرئ» مقدم عليه، فلو عطفنا «نار»^(٣) المجرورة على «امرئ» المضاف إليه «كل»، وعطفنا «نارًا» المنصوبة على «امرأ» المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين (على معمولي عاملين) مختلفين، وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل جرًا ونصبًا ولا يقوى أن ينوب نائب عاملين، هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام^(٤). وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز^(٥)، والتقدير: تحسين كل امرئ امرأ، وكل نار نارًا، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره، واختير الحذف دون العطف لأن حذف ما مل^(٦) عليه دليل يجمع على جوازه، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيهما كما قدمنا^(٧)، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٤١٤- وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّتِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَلْفٍ مَا تَقْنَمَا

٥٦١- البيت بلا نسبة في إصلاح النطق ص ١٤٦، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، وعزارة الأدب ٥٠١/٦، والدرر ٤٤٦/١، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٧، وشرح الأحموي ٣٢٢/٢، وشرح التسهيل ٣٨٨/١، وشرح فنون الغيب ص ١٣٧، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤/٢، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد)، ٢٣٧/١٤ (حقا)، والمقاصد التحوية ٤٣٦/٣، ومع الفوائد ٢٠٩/١، ٢١٠.

(١) سقطت من «أ».

(٢) في «أ»: (المذكور).

(٣) في «ط»: (نارًا).

(٤) انظر معني اللبب ص ٦٣٢.

(٥) انظر ما ذهب إليه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج في معني اللبب ص ٦٣٢.

(٦) في «ط»: (يدل).

(٧) في «ط»: (قدمنا).

٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُلِفَ مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ
وهذا الشرط أغلبي كما تقدم .

(ومن غير الغالب قراءة ابن جهمز) بلجيم والزاي : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا
(وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ﴾ [الأفلاك/٩٧] بجر « الآخرة » على حذف مضاف ، (أي : عمل
الآخرة ، فإن المضاف) المحذوف وهو « عمل » (ليس معطوفاً) على حدثه (بل
المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو « عمل » على جملة فعلية فيها
مضاف غير مماثل للمحذوف ، والأصل : والله أعلم : تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل
الآخرة ، ومن قدر « عَرَضَ الْآخِرَةِ » فقد تجاوز^(١) . [٣٥٩/ب]

(وإن كان المحذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام
لأنه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول (ما يستحقه من إعراب وتنوين وينسب
على الضم نحو : قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات ، (ونحو : ﴿ مِنْ قَبْلِ
وَمِنْ بَعْدُ ﴾) [الروم/٤] مما هو غايات (كما مر) في الفصل قبله . (وتارة يبقى إعرابه
ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو : ﴿ وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالِ ﴾) [التفوق/٣٩] من ألفاظ
الإحاطة ، (و) نحو : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوهُ ﴾) [الإسراء/١١٠] من أسماء الشرط . (وتارة يبقى
إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه)
أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف إليه (المحذوف ، وهذا العامل إما
مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل) ، والأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما
حصل^(٢) ، فحذفوا « ما حصل » الأول المضاف إليه « ربع » لدلالة « ما حصل » الثاني
المضاف إليه « نصف » ، وأبقوا المضاف الأول وهو « ربع » على [٥٧] حاله فلم ينون ،
لأن المضاف إليه متوحي لفظه ، وعطف عليه « نصف » ، وهو اسم مضاف عامل في « ما
حصل » الجر بالإضافة إليه ، و« ما حصل » المذكور مثل « ما حصل » المحذوف لفظاً ومعنى ،
وهذه المسألة لها شبه بباب التنزاع ، فإن ربع و« نصف » يتنازعان « ما حصل » ، فأعمل
الثاني لقربه ، وحُلف معمول الأول لأنه فضلة^(٣) ، وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل
بين المضاف والمضاف إليه ،^(٤) والأصل : خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقم « ونصفه »
بين المضاف والمضاف إليه^(٤) ، فصار : ربع ونصف ما حصل ثم حذف الهاء إصلاحاً للفظ

(١) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

(٢) سقط من « ط » : (ما حصل) .

(٣) سقط من « ب » : (لأنه فضلة) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

فصار : ربع ونصف ما حصل ، [١/٣٦٠] ومثل هذا عند سيويوه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر^(١) . واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني ، فلا فصل فهي عنده جائزة قياساً وصحاحاً^(٢) ، وإليها أشار بقوله في النظم :

٤١٦- وَخُحِفُّ الثَّانِي وَيَتَّقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتْ الْأَوَّلُ

(أو غيره) بالرفع ؛ أي غير مضاف ، وهو عمل في «مثل» المخلوف (كقوله) :

[من الرجز]

٥٦٢- عُلِقْتُ أَمَلِي فَعَمَّتِ النَّعَمُ (بمثل أو أنفع من وبل الدائم)

فـ «مثل» مضاف إلى عذوف ط عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الدائم^(٣) فحذف « وبل الدائم » من الأول لدلالة الثاني عليه ، والعمل « أنفع » وهو غير مضاف ، وهو مجرور بالعطف على « مثل » المجرور بالياء المتعلقة بـ « علقت » و« الويل » يكون الياء الموحدة : المطر الشديد . و« الدائم » بكسر الدال : جمع ديمة ، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق .

(ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي : (ابداً بهذا من أول ، باخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف إليه ، أي : من أول الأمر ، (وقراءة بعضهم) وهو ابن عيصن : (« فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ») [البقرة / ٣٨] بالرفع من غير تنوين على الإهمال ، (أي : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم) . وأما قراءة يعقوب « لا خوف » بالفتح من غير تنوين فعلى الإعمال^(٤) .

(١) الكتاب ١/١٧٦ ، ٢/٢٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٦٥ ، ومغني اللبيب ص ٨١١ .

٥٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١ ، والأرشاف ٢/٧١٥ .

(٣) بدلها في « ب » : (أو أنفع من وبل الدائم) .

(٤) انظر هذه القراءة في الإنحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢/٢١١ .

(فصل ل)

(زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضامين إلا في الشعر ^(١)) ، لأن المضاف إليه منزّل من المضاف منزلة جزئية ، لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه ، وهو قول البصريين ، [٣٦٠/ب] (والحق) عند الكوفيين (أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جازئة في السّعة) بفتح السين ، وهي النشر ، وضابطها أن يكون المضاف إما اسمًا يشبه الفعل ، وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف ، وأن يكون منصوبًا ، أو اسمًا لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم .

(إحداهما : أن يكون المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ، والفاعل إما مفعول كقراءة ابن عامر ^(٢)) : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ يَكْثُرُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) [١٣٧/م/٤٧٩] برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بـ « زين » المبني للمفعول ، ونصب « أولادهم » ، وجر « شركائهم » ، فـ « قتل » مصدر مضاف ، و« شركائهم » مضاف إليه ^(٣) من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« أولادهم » مفعوله ، وفصل به ^(٤) بين المضاف والمضاف إليه ، وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف ^(٥) : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان ^(٦) صحيحًا مردودًا فكيف به في الكلام المنتور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . انتهى . (وقول الشاعر) : [من الطويل]

(١) بعده في « ب » ، « ط » : (خاصة) .

(٢) انظر قراءته في الإتحاف ص ٢١٧ ، والنشر ٢/٢٦٣ ، وهي من شواهد شرح ابن الناطم ص ٢٨٩ .

(٣) في « أ » : (إليهم) .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) الكشف ٤٦/٢ .

(٦) في جميع النسخ : (كان) ، والتصويب من الكشف .

٥٦٣- عَتُوا إِذْ أَجَبْتَهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَافَةً (فَسَقَاتُهُمْ سَوْقَ الْبَغَاتِ الْأَجَادِلِ)
 فـ « سوق » مصدر مضاف ، و« الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى
 فاعله ، و« البغات » مفعوله ، وفصل به بين [٥٨] المضاف والمضاف إليه ، [٣١١/]
 والأصل : سوق الأجادل البغات ، و« السلم » بكسر السين : الصلح ، و« البغات » ؛
 بتثنية الموحدة أوله^(١) وثاء مثلثة آخره ، فأوله مثلث الضبط ، وآخره مثلث النقط^(٢) ،
 وبينهما غين معجمة : طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد ، و« الأجادل » : جمع الأجلد وهو
 الصقر .

(وإما ظرفه) عطف على قوله وإما مفعوله ؛ أي : والفواصل إما مفعول المضاف
 كما تقدم . وإما ظرفه ؛ (كقول بعضهم : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِي وَهَوَاهَا) سعي لها في رداها ،
 فـ « ترك » مصدر مضاف ، و« نفسي » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومفعوله
 محذوف ، و« يومًا » ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف
 إليه ، و« هواها » مفعول معه ، والتقدير : ترك نفسي شأنها يومًا مع هواها سعي في رداها ،
 ويحتمل أن يكون الأصل : تركت نفسي ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف
 الفاعل .

المسألة (الثانية) من الثلاث : (أن يكون المضاف وصفًا) بمعنى الحال أو
 الاستقبال ، (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفواصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم :
 ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾ [إبراهيم/٤٧] بنصب « وعده » وجر « رسله »^(٣) ،
 فـ « مخلف » اسم فاعل متعد لاثنتين وهو مضاف ، و« رسله » مضاف إليه من إضافة
 الوصف إلى مفعوله الأول ، و« وعده » مفعوله الثاني ، وفصل به بين المضاف والمضاف
 إليه ، والأصل : ولا تحسبن الله مخلف رسله وعده ، (وقول الشاعر) : [من الكامل]
 ٥٦٤- مَا زَالَ يُوَقِّنُ مَنْ يُوْثِقُكَ بِالْيَقِيْنِ (وَمِوَاكٍ مَانِعٍ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجِ)

٥٦٣- البيت لبعض الطالبيين في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٩١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٠/٣ ،
 وشرح ابن النظم ص ٢٩٠ ، وشرح الأزهري ٣٢٧/٢ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد ، وهي في البحر المحيط ٤٣٩/٥ ، ومعاني القرآن للقراء .

٥٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٣ ، وشرح الأزهري ٣٢٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص
 ٤٩٣ ، والمقاصد الحوية ٤٦٩/٣ .

فـ «سواك» مبتدأ، و«مانع» خبره، [٣٦١/ب] وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو «الاحتياج»، و«فضله» مفعوله الثاني، وفصل به^(١) بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: وسواك^(٢) مانع الاحتياج فضله.

(أو ظرفه) عطف على مفعوله الأول أي والفصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه؛ وذلك صائق بالجار والمجرور (كقوله ﷺ: هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي^(٣)) فـ «تاركو» جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبي» بدليل حذف النون، و«لي» جار ومجرور ظرف «تاركو»، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: هل أنتم تاركو صاحبي لي. (وقول الشاعر): [من الطويل]

٦٥- فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَأَكُونَنَّ وَيَذْخِرْنِي (كَتَابَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ)

فـ «ناحت» اسم فاعل مضاف، و«صخرة» مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و«يومًا» ظرف «ناحت» بمعنى أنه متعلق به، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، و«رشني»: أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش، والمعنى: أصلح حالي بخير، و«مدحتي» مفعول معه، و«بعسيل» متعلق بـ «ناحت»، وهو؛ بفتح العين والسين المهملتين؛ مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، وهو^(٤) كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد.

المسألة (الثالثة): أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، و(أن يكون الفاصل قسمًا كقوله: هذا غلام؛ والله؛ زيد^(٥)) بحر «زيد» بإضافة الغلام إليه، وفصل بينهما بالتقسيم، حكمة الكسائي. وحكى ابن الأنباري «هذا غلام؛ إن شاء الله؛ ابن^(٦) أخيك» بحر «ابن» بإضافة الغلام إليه، والفصل بينهما [٣٦٢/ب] بالشرط، وهو «إن شاء الله» وزاد ابن مالك الفصل بـ «إما»^(٧) كقول تابط شرًا: [من الطويل]

(١) سقطت من «ب».

(٢) أخرجه البحاري في كتاب فضائل الصحابة برقم ٣٤٦١.

٥٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٤/٣، وتاج العروس (عمل)، والشرر ١٦٠/٢، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٨، ولسان العرب ٤٤٧/١١ (عمل)، وللقاصد النجوة ٤٨١/٣، وجمع القوامع ٥٢/٢.

(٣) في «ط»: (هي).

(٤) شرح ابن الناطم ص ٢٩١، والإنصاف ٤٣٥/٢، المسألة رقم ٦٠، والارتشاف ٥٣٥/٢.

(٥) سقطت من «ط».

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢.

٥٦٦- مُمَا خَطَنَّا إِذَا إِسَارٍ وَمَنَّةٌ وَإِمَادِمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ
في رواية الجرج، و«الإسار» بكسر الهمزة: الأسر.
(و) المسائل (الأربع الباقية) من السبع^(١) تختص بالشعر (لفقد الضابط المذكور).

(إحداها: الفصل^(٢) بالأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف) وإن كان عاملهما^(٣) واحداً (فاعلاً كان) الأجنبي (كقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس: [من المنسرح]

٥٦٧- (أَلْجَبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ لَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا لَجَلَا)
ف«أُجِبَ» فعل ماضٍ، و«والده» فاعله، و«به» متعلق به «أُجِبَ»، و«أيام» ظرف زمان متعلق به «أُجِبَ» وهو مضاف، و«إذ» مضاف إليه، و«والده» فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره، أي: أُجِبَ والديه به أيام إذ لَجَلَا، يقال: أُجِبَ الرجل إذا ولد نجيباً، و«لَجَلَا» بالنون والجريم: نسلا. أو مفعولاً معطوف على فاعلاً، أي: فاعلاً كان؛ كما مر؛ (أو مفعولاً، كقوله) وهو جرير: [من السسيط]

٥٦٨- (تَسْقِي أُمِّيَّاحًا لَدَى الْمَسَاكِينِ رِقِيَّتَهَا) كَمَا تَضْمَنَ مَلَأَ الْمُؤَنَّةَ الرُّصْفُ
٥٦٦- البيت لتأبط شرقي ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وعزائنة الأدب ٤٩٩/٧، ٥٠٠، ٥٠٣، والدرر ٥٨/١، ١٦٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩، وشرح شواهد الفن ٩٧٥/٢، ولسان العرب ٢٨٩/٧ (خطط)، والمقاصد النحوية ٤٨٦/٣، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢، ورصف الباني ص ٣٤٢، وشرح الألفهوني ٤٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢، ومعنى اللب ٦٤٣/٢، والتمتع في التصريف ٥٢٦/٢، ومعجم الفواعل ٤٩١/٢، ٥٢/٢.

(١) في «ط»: (السبعة).

(٢) في «أ»: (الفاصل).

(٣) في «ط»: (عاملها).

٥٦٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٥، والدرر ١٦٤/٢، ولسان العرب ٦٤٦/١١ (يحل)، والمختب ١٥٢/١، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٦/٣، وشرح ابن الساطم ص ٢٩٢، وشرح الألفهوني ٣٢٨/١، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٤، وشرح الكافية الشافية ٩٩١/٢، ومعجم الفواعل ٥٣/٢.

٥٦٨- البيت لجرير في ديوانه ص ١٧١/١، والدرر ١٦٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٧٤/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٧/٣، وشرح ابن الساطم ص ٢٩٢، وشرح الألفهوني ٣٢٨/٢، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢، ومعجم الفواعل ٥٢/٢.

[٥٩] فـ « تسقي » مضارع سقى متعدّد لاثنين ، وفاعله ضمير يرجع إلى « أم عمرو » في البيت قبله ^(١) ، و« ندى » مفعوله الأول وهو مضاف ، و« ريقتها » مضاف إليه ، و« المسواك » مفعوله الثاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، (أي : تسقي ندى ريقتها المسواك) ، والمسواك أجنبي من « ندى » ، لأنه ليس معمولاً له وإن كان عملهما واحداً وهو « تسقي » ، والامتناع : بمثنية فوقية فتحنائية فحاء مهملة ؛ الاستيكان ، و« المزنة » : السحابة ، و« الرصف » بفتحتين : جمع رصفة ، [٣٦٢/ب] وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرق وأصفى . (أو ظرفاً كقولهم) وهو أبو حية النيمري : [من الوافر]

٦٩- (كما خُطَّ الكتابُ بِكفٍّ يوقا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ)

فأضاف « كف » إلى « يهودي » ، وفصل بينهما بالطرف ، وهو أجنبي من المضاف ، لأنه ليس معمولاً له ، و« خط » مبني للمفعول ، و« بكف » متعلق به ، ويقارب أو تزيل : نعتان لليهودي .

المسألة (الثانية) من الأربع : (الفصل بفاعل المضاف كقولهم) : [من الرجز]
٥٧- (مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهُوَى مِنْ طَبْ (وَلَا عَلِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبْ)

فأضاف « قهر » إلى مفعوله ، وهو « صب » ، وفصل بينهما بفاعل المصدر ، وهو « وَجْدٌ » ، والأصل : ما وجدنا للهوى طِباً ، ولا علمنا قهر صب وجد ، و« الصب » : العاشق . (ويحتمل أن يكون منه) : أي من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول ؛ قوله) وهو الأحوص : [من الوافر]

(١) البيت المقصود هو : (ما استوصف الناس عن شيء يوقفهم إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا) .
٥٦٩- البيت لأبي حية النيمري في ديوانه ص ١٦٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وحرارة الأدب ٢١٩/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (عجم) ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ ، وبلا نسة في أوضح المسالك ١٨٩/٣ ، والمصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٩١ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وجمع الموعود ٥٢/٢ ، والوساطة ص ٤٦٤ .

٥٧- للرجز بلا نسة في أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، والدرر ١٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٣ ، وجمع الموعود ٥٣/٢ .

٧١- «لَيْسَ كَلَّا التَّكَاخُ أَحَلُّ شَيْءٍ» (فَإِنْ نَكَحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ)

في رواية الخفص لـ «مطر» بإضافة التكاح إليه والفصل بلفاء، وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل أنه يروى بنصب «مطر» ويرفعه، فإن كان بالرفع فالتقدير: فإن نكح مطر إياها، فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير: فإن نكح مطر هي، فهو من الفصل بالفاعل، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير: «إياها» أو فاعلة فتكون في تقدير «هي»، فعلى الأول فاعل النكاح «مطر»، وعلى الثاني المرأة، فإنه يقال نَكَحَتْهُ وَنَكَحَهَا، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة/٢٣٠] وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها، [٢/٣٦٣] وعلى هذا فيشكل خفص «مطر» بإضافة المصدر إليه، لأن المضاف^(١) لا يضاف لشيئين، وسبب قول الاحوص ذلك أن مطرًا كان أتبع الناس منظرًا^(٢)، وكان تحت امرأة من أجل النساء، وكانت تريد فراقه، وهو يأبى ذلك.

(و) المسألة (الثالثة): الفصل بنعت المضاف كقوله (وهو معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدًا من علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية: [من الطويل])

٧٢- «تَجَوَّزْتُ وَقَدْ بَلَ السَّرَاجِي سَيْفَهُ» (مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ)
فصل بين المتضايفين؛ وهما أبي وطالب؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، أي: من أبي طالب شيخ الأباطح، ونحوه في جعل «شيخ الأباطح» نعتًا للمضاف وهو «أبي» دون المضاف إليه، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا، والسراجي هو عبد الرحمن ابن عمرو، الشهير بابن مُلَجِّمٍ؛ بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول؛ كما في ٥٧١- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، وأمالى الزجاجي ص ٨١، وخزانة الأدب ١٥١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢، ٩٥٢، والقصد التريد ٨١/٦، وللقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٢٩٠، وشرح الأخوين ٣٢٩/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٣، ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢، ومعني اللبيب ٦٧٢/٢.

(١) في «ب»: (المصدر).

(٢) سقطت من «ب».

٥٧٢- البيت لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ١٦٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٩٢، وللقاصد النحوية ٤٧٨/٣، وبلا نسة في شرح الأخوين ٢٥٨/١، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢، ومع المعاني ٥٢/٢.

تهذيب الأسماء ، وهو قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، و« الأباطح » : جمع بطحاء ، والمراد بها مكة ، لأن أبا طالب^(١) [٦٠] كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها .

المسألة (الرابعة : الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله) : [من الرجز]

٥٧٣- (كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقِيَ بِاللِّجَامِ)

فلُصِّفَ بردون إلى زيد ، وفصل بينهما باللتنائي الساقط حرفه ، و« حمار » خبر « كأن » ، (أي : كأن بردون زيد) حمار (يا أبا عصام) .

وبقيت خالصة : وهي الفصل بفعل ملغى كقوله : [من الوافر] [٣٦٣ ب]

٥٧٤- بَلَّيْتُ تَرَاهُمْ الْأَرْضَيْنِ خَلُوتَا

أراد : بلَّيْتُ الأرضين تراهما .

وسادسة : وهي الفصل للفعول لأجله كقوله : [من الوافر]

٥٧٥- معاود جرأة وقت الهوادي

أراد : معاود وقت الهوادي جرأة . وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

٤١٨- فَصْلٌ مُضَافٍ شَيْءٌ فِعْلٌ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا حِزْمٌ وَلَمْ يَعْصِ

٤١٩- فَصْلٌ يَمِينٌ وَاضْطِرَارًا وَجِدَا بَلَجْتَنِي أَوْ بَغْتِ أَوْ نِدَا

(١) سقط من « ط » .

٥٧٣- الرجز بلا نسبة في المختصائص ٤٠٤/٢ ، والدرر ١٦٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٣ ، وجمع الموامع ٥٣/٢ .

٥٧٤- عجز البيت : (ألديران أم عسفوا الكفار) ، وهو بلا نسبة في الدرر ١٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٣ ، وجمع الموامع ٥٣/٢ .

٥٧٥- عجز البيت : (أشم كأنه رجل عبوس) ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤٩٢/٣ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، وجمع الموامع ٥٣/٢ .

(فصل ل)

(في أحكام المضاف للياء) الدالة على التكلم : (يجب كسر آخره) ؛ أي المضاف ، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحاً (ك : غلامي) و « عبي » أو شبيهاً بالصحيح ك « دلوي » و « ظبي » ، (ويجوز فتح الياء وإسكانها) ، واختلف في أيهما أصل ، فقليل : الفتح ، وقيل : الإسكان . ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبني والياء مبنية ، والفتح أصل ثان لأنه أصل ما يُبنى وهو على حرف واحد ، وعلى القولين الإسكان أكثر .

(ويستثنى من هذه الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء وإسكانها (أربع مسائل) لا يأتي فيها ذلك (وهي المقصور ك : قس ، و : قذى) بالذال المعجمة (والمنقوص ك : رام ، و : قاضي ، والمشى) وشبهه (ك : ابنين) بالموحدة^(١) (و : غلامين) و « اثنين » بالثلاثة ، (وجمع المذكر السالم) وشبهه (ك : زيدنين ، و : مسلمين) و « عشرين » ، (فهذه الأربعة آخرها واجب السكون) ، لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف ، وآخر المنقوص والمثنى المجزوء والتنصوب وجمع المذكر السالم مطلقاً ياء مدغمة في ياء التكلم ، وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلاً للتحرك ، (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحريك لالتقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار الناطم بقوله : [٧٣٦٤]

٤٢٠- آخر ما يضاف لئيا أكبر إذا لم يك معتلاً كرام وقس

٤٢١- أو يك كائنين وزئنين قني جعيعها أيا بعد فتحها احتني

(ونادر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (ومحمدي) ومماتي) [الأحكام ١٦٢] في الوصل بسكون ياء « عيالي »^(٢) ، وليبان أن ذلك في الوصل عطف عليه « ومماتي » وإلا فلا

(١) في « ط » : (الموحدة) .

(٢) وكذلك قرأها ورش وقالون وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٢٢١ ، والنشر ٢٦٧ ، والبحر المحيط ٤/٢٦٢ .

حاجة لذكره . (و) نذر (كسرهما بعدها) أي بعد الألف (في قراءة الأعمش والحسن) البصري (قَلَّ) (هِيَّ عَصَايَ) (١٨/١٨) بكسر الياء^(١) على أصل النقاء الساكنين ، (وهو) أي الكسر (مطرود في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة) والأعمش ويعني بن وثلب : (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي) (إبراهيم/٢٢) بكسر الياء في الوصل^(٢) ، ولذلك عقبه بـ « إني » ، وهذه اللغة حكاهما الفراء^(٣) وقطرب ، فأنجزها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبي ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته^(٤) : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : « وما أنتم بمصرخي » بالكسر .

قال الموضح في الحواشي : والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام ، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان ، ونظيره الكسر في « شد » وفي « مع القوم » وإن كان الكسر في الياء أثقل . انتهى .

(وتدغم ياء المنقوص والمثني) في حالتي الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة [٦١] (في ياء الإضافة) لاجتماع المثلثين (ك : قاضي) رفعاً ونصباً وجرّاً ، (و : رأيت ابني) يفتح النون ؛ (وزيد) بكسر الدال و« مررت بابني وزيدي » .

(وتقلب واو الجمع) السالم في حالة الرفع (يساء) ، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقلعت أو تأنخت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم [٣٦٤ب] لاجتماع المثلثين (كقولك) وهو أبو ذؤيب يرنى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعاً في طاعون واحد : [من الكلل]

٧٦- (أَوْذَى بَيْنِي وَأَقْبَقُونِي حَسْرَةً) عِنْدَ الرُّمْلِ وَعَسِيرَةٌ لَا تُقْلَعُ
فـ « أودى » : معناه هلك ، و« بيني » فاعله ، وهو جمع « ابن » مضاف إلى ياء المتكلم ، وأصله : « يَتَوَيَّ » عمل فيه ما تقدم .

(١) هي قراءة أبي عمرو والحسن وابن أبي إسحاق . انظر البحر المحيط ٢٣٤/٦ ، والمختص ٤٨/٢ .

(٢) انظر هذه القراءة في الإنحاف ص ٢٧٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

(٣) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٤) انظر رسالة الغفران ص ٤٤٧ .

٥٧٦- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في حروانة الأدب ٤٢٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، ولسان العرب ٦١٣/١ (عقب) ، والفاصد النحوية ٤٩٨/٣ ، وبلا نية في أوضح المسالك ١٩٧/٣ ، وشرح الأضوي ٣٣١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣/١ .

(وإن كان) الواو (قبلها ضمة قُلَيْتِ) الضمة (كسرة كما في) أوى (بني) وجهه (مسلمي) «و» عشري، وظاهر سيقا أنه يبدأ بقلب الواو على قلب الضمة كسرة، وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم:

٤٢٢- وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَارِضُمْ فَتُكْسِرُ يَهُنْ

واختار ابن جني أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في «أجر» جمع «جر» ، وأصله: أجره فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولاً لأنها أضعف، ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها، فلم يقلبوا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أقدموا^(١) على الحركة الضعيفة، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدريج. قلت: لا يمكنهم العكس في «أجر»: لأنه يؤدي إلى قلب الواو ياء^(٢) لغير موجب بخلافه في «مسلمي»، فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، وإنما قدم قلب الضمة كسرة^(٣) في «أجر» والواو ياء^(٤) في «مسلمي» لأن قلب الواو ياء في «أجر» ناشئ عن قلب الضمة كسرة، وقلب الضمة كسرة في «مسلمي» ناشئ عن قلب الواو ياء. [٢٣٥/]

(أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيست) لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (ك: مصطفى) بفتح الفاء: جمع «مصطفى» بالقصر، وأما «مصطفى» بكسر الفاء: فإنه جمع «مصطفى» بالتقص. (وتسلم ألف التثنية) من القلب ياء اتفاقاً كـ «مسلمي» إذ لا موجب لقلبها ياء، وأطلق الناظم فقال:

٤٢٣- وَإِلْفَا سَلَّمْ.....

(وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء) عوضاً عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٤٢٣-..... عَنْ مُثَلِّلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنَ

(كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي: [من الكلل]

٥٧٧- (سَقَوْا هَوِيَّ وَأَعْقَوْا لِهَوَاهُمْ) فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

(١) في «ط»: (قدموا).

(٢) سقطت من «ب».

(٣) سقطت من «ط»، «ب».

٥٧٧- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١، وإنهاء الرواة ٥٢/١، والبرر ١٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وشرح شواهد الغني ٢٦٢/١، وشرح قطر الندى ص ١٩١، وشرح للفصل ٣٣/٣، وكتاب اللامات ص ٩٨، ولسان العرب ٣٧٢/١٥ (هوا)، والمختص ٧٦/١، ---

فـ «هَوِيَّ» أصله «هَوَايَ» قلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم ، والواو في «سبقوا» تعود إلى بنيه الخمسة في قوله : «أوحى بني» ، و«أعتقوا» : تبع بعضهم بعضاً في الموت ، و«تُخَرَّمُوا» بلخاء المعجمة والراء ؛ مبني للمفعول ، أي : خرمتهم المنية واحداً بعد واحد . وهذيل بالتصغير . قل ابن السِّد : يجوز أن يكون تصغير «هذلول» ، وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير «مهذول» وهو المضطرب ، من تصغير الترخيم فيهما . انتهى . وهذيل حي من مُضَرَّ وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة^(١) أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة .

ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاهما عيسى بن عمر بن قريش وحكاهما الواحدي في البسيط عن طيس في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هَذَايَ﴾ [طه/١٢٣] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر «هني» و«هي عصي» ورويت^(٢) عن النبي ﷺ ، قاله الشاطبي .

(واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الألف ياء مع ياء المتكلم (في : علي ، و : لدي) الظرفيتين كما قبله المراعي ، [٣٦٥/ب] وهو ظاهر ، فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف ، وفي دعواه الاتفاق نظر ، فإن بعض العرب لا يقلب فيقول : «لداي» و«علاي» قاله المراعي في شرح التسهيل .

(ولا يختص) قلب الألف ياء (بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو : «عليه» و«لديه» و«علينا» و«لدينا» وكذا الحكم في) «إلى» نحو (إلَيَّ) ، وظاهر كلام المراعي السابق أن من يقول «لداي» يقول : إلأي ، فإنه قل ؛ بعد أن قل ذلك : وكذلك «إلَيَّ» . انتهى .

وأفرد «إلى» عن أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفاً وإن كانت تقع اسماً لواحد الآلاء وهي النعم . والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده ، وهذا آخر النصف الأول من شرح التوضيح للشيخ خالد رحمه الله ونفعنا بركاته في الدنيا والآخرة آمين . ثم .

== والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، ومعجم المفاتيح ٥٣/٢ ، وتاج العروس (هوي) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣ ، وشرح ابن النظم ص ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٣٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢ .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ١١ .

(٢) سقطت من جميع النسخ ، والتصويب من مختصر ابن خالويه ص ٥ ، ومعجم القراءات ٢٤٠/٣ .

(٣) مختصر ابن خالويه ص ٥ .